مِنهاجُ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ

في نقض كلام الشيعة القدريَّة

لابن تيمية

أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم

تحقيق

الدكتور محمد رشاد سالم

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الثاني

دار الفضيلة

منهاج السنة النبوية

في نقض كلام الشيعة القدرية

الناشر
دار الفضيلة للنشر
المملكة العربية السعودية - الرياض - ص ب: ٥١١٤٢/٢٠ ١١٥٤٣
تلفاكس: ٢٣٣٣٠٦٣

منهاج السنة النبوية

في نقض كلام الشيعة القدرية

لابن تيمية

أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم

تحقيق

الدكتور محمد رشاد سالم

أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الجزء الثاني

نشر

دار الفضيلة

للنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رموز الكتاب

م	الرمز	اسم النسخة
١	ن	نسخة نور عثمانية باستانبول.
٢	م	نسخة المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة.
٣	ب	النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية ببولاق.
٤	ع	نسخة عاشر أفندي باستانبول.
٥	ا	نسخة مكتبة الأوقاف الأولى ببغداد.
٦	ق	نسخة مكتبة الأوقاف الثانية (المختصرة) ببغداد.
٧	و	نسخة الولايات المتحدة الأمريكية.
٨	ل	مخطوطة جامعة الإمام الأولى.
٩	ص	مخطوطة جامعة الإمام الثانية.
١٠	هـ	مخطوطة جامعة الإمام الثالثة.
١١	ح	مخطوطة جامعة الإمام الرابعة.
١٢	س	مخطوطة جامعة الإمام الخامسة.
١٣	ر	مخطوضة جامعة الملك سعود الأولى.
١٤	ي	مخطوطة جامعة الملك سعود الثانية.
١٥	ك	كتاب «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة»، لابن المطهر الحلِّي.

الرد على سائر أجزاء القسم الأول من الوجه الأول ٢/ ٢٨٨

فصل

/ وأمَّا قوله عن الإمامية: إنهم يقولون(١): «إنه قادر على جميع المقدرات».

فهٰذا ملبس(٢) لا فائدة فيه(٣). [فإنَّ قول القائل: إنه قادر على جميع المقدورات، يُراد به شيئان:

التعليق على قوله: إنه قادر على جميع المقدورات ٢/ ٢٨٩

أحدهما: أنه قادر على كل ممكن، فإن كل ممكن هو مقدور، بمعنى: أنه يقدر القادر على فعله.

/ والثاني: أن يُراد به أنه قادر على كل ما هو مقدور له، لا يقدر على ما ليس بمقدور له.

والمعنى الأول هو مراد أهل السنة المثبتين للقدر إذا قالوا: هو قادر على كل مقدور، فإنهم يقولون: إنَّ الله قادر على كل ما يمكن أن يكون مقدوراً لأي قادر كان، فما من أمر ممكن في نفسه إلَّا والله قادر عليه، لا يُتصور عندهم أنه يقدر العباد على ما لم يقدر الله عليه، وهٰذا معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة فصلت: ٣٩].

فأمَّا الممتنع لنفسه فإنه ليس بشيء عند عامة العقلاء. وإنَّما تنازعوا في المعدوم الممكن: هل هو شيء أم لا؟

فأمَّا الممتنع، فلم يقل أحد: إنه شيء ثابت في الخارج، فإن الممتنع هو ما لا يمكن وجوده في الخارج مثل كون الشيء موجوداً معدوماً، فإن هٰذا ممتنع لذاته لا يعقل ثبوته في الخارج، وكذلك كون الشيء أسود كله أبيض كله، وكون الجسم الواحد بعينه في الوقت الواحد في مكانين.

والممتنع يُقال على الممتنع لنفسه: مثل هٰذه الأمور، وعلى الممتنع لغيره: مثل ما علم الله تعالى أنه لا يكون وأخبر أنه لا يكون وكتب أنه لا يكون، فهٰذا لا يكون.

وقد يُقال: إنَّه يمتنع أن يكون؛ لأنه لو كان للزم أن يكون علم الله بخلاف معلومه، وخبره بخلاف مخبره؛ لكن هٰذا هو ممكن في نفسه والله قادر عليه، كما قال: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [سورة القيامة: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ

---

(١) وردت العبارة التالية في «منهاج الكرامة» (١/ ٨٢) (م)، وسبق ورودها في هٰذا الجزء، ونصها في هٰذين الموضعين: «وأنه تعالى قادر على جميع المقدورات».

(٢) (م): «مسلبن (بدون نقط)».

(٣) الكلام بعد هٰذا القول ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م). ويستمر حتى ص٩ من هٰذا الجزء.

٢/ ٢٩٠ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ﴾ [سورة / المؤمنون: ١٨]، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [سورة الأنعام: ٦٥].

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال لما نزل قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾، قال: «أعوذ بوجهك»، ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾، قال: «أعوذ بوجهك»، ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾، قال: «هاتان أهون»(١).

ومن ذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [سورة السجدة: ١٣]، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [سورة هود: ١١٨]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾ [سورة البقرة: ٢٥٣]، ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [سورة سبأ: ٩](٢)، وأمثال ذلك مما أخبر الله تعالىٰ أنه لو شاء لفعله، فإنَّ هٰذه الأمور التي أخبر الله أنه لو شاء لفعلها تستلزم أنها ممكنة مقدورة له.

٢/ ٢٩١ وقد تنازع الناس في خلاف المعلوم: هل هو ممكن مقدور، كإيمان / الكافر الذي عَلِمَ الله أنه لا يؤمن؟ والذين زعموا أن الله يكلف العبد ما هو ممتنع، احتجُّوا بتكليفه وزعموا أن إيمانه ممتنع لاستلزامه انقلابَ علم الله جهلاً.

وجوابهم: أن لفظ «الممتنع» مجمل، يُراد به الممتنع لنفسه، ويُراد به ما يمتنع لوجود غيره؛ فهٰذا الثاني يوصف بأنه ممكن مقدور بخلاف الأول. وإيمان من علم الله أنه لا يؤمن مقدور له لكنه لا يقع، وقد علم الله أنَّه لا يؤمن مع كونه مستطيع الإيمان، كمن علم أنه لا يحج مع استطاعته الحج.

ومن الناس من يدَّعِي أن الممتنع لذاته مقدور، ومنهم من يدَّعِي إمكان أمور يُعلم بالعقل امتناعها. وغالب هٰؤلاء لا يتصور ما يقوله حق التصور، أو لا يفهم ما يريده الناس بتلك العبارة، فيقع الاشتراك والاشتباه في اللفظ أو في المعنىٰ.

وحقيقة الأمر ما أخبر الله به في غير موضع من كتابه: أنه علىٰ كل شيء قدير، كما تقدَّم بيانه، وهٰذا مذهب أهل السنة المثبتين للقدر.

---

(١) الحديث عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - مع اختلاف في اللفظ - في: البخاري ٦/ ٥٦ (كتاب التفسير، سورة الأنعام، قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ..﴾)، ٩/ ١٠١ (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول الله تعالىٰ: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾)؛ سنن الترمذي ٤/ ٣٢٧ (كتاب التفسير، باب ومن سورة الأنعام)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٣٠٩؛ تفسير الطبري (ط. المعارف) ١١/ ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥ (وانظر التعليقات)، ولم أجد الحديث في صحيح مسلم.

(٢) ذكرت الآية في الأصل (ع)، وقد سقطت بعض كلماتها.

وأمَّا القدرية من الإمامية والمعتزلة وغيرهم، فإذا قالوا: إنه قادر على كل المقدورات لم يريدوا بذلك ما يريده أهل الإثبات، وإنَّما يريدون بذلك أنه قادر على كل ما هو مقدور له، وأما نفس أفعال العباد - من الملائكة والجن والإنس - فإنَّ الله لا يقدر عليها عند القدرية، وإنَّما تنازعوا: هل يقدر على مثلها؟

٢٩٢/٢ وإذا كان كذلك كان قولهم: إنه قادر على كل مقدور؟ إنَّما(١) يتضمن/ أنه قادر على كل ما هو مقدور له، وغيره أيضاً هو قادر على كل مقدور له. لكن غاية ما يقولون: إنه قادر على مثل مقدور العباد، والعبد لا يقدر على مثل مقدور قادر آخر.

وبكل حال، فإذا كان المراد أنه قادر على ما هو مقدور له، كان هذا بمنزلة أن يُقال: هو عالم بكل ما يعلمه، وخالق لكل ما يخلقه، ونحو ذلك من العبارات التي لا فائدة فيها](٢) مثل أن يقول القائل: إنه فاعل لجميع المفعولات، ومثل أن يُقال: زيد عالم بكل(٣) ما يعلمه وقادر على كل ما يقدر عليه(٤) وفاعل لكل ما يفعله(٥).

فإنَّ(٦) الشأن(٧) في بيان المقدورات: هل هو على كل شيء قدير؟

فمذهب(٨) هؤلاء الإمامية وشيوخهم القدرية أنه ليس على كل شيء قديراً(٩)، وأن العباد يقدرون على ما لا يقدر عليه، ولا يقدر أن يهدي ضالا، ولا يضل مهتدياً، ولا يقيم قاعداً باختياره، ولا يقعد قائماً باختياره، ولا يجعل أحداً

٢٩٣/٢ [مسلماً](١٠) مصلِّياً ولا صائماً ولا حاجًّا ولا معتمراً، ولا / يجعل الإنسان لا مؤمناً ولا كافراً ولا بَرّاً ولا فاجراً، ولا يخلقه هلوعاً إذا مسَّه الشر جزوعاً وإذا مسَّه الخير منوعاً، فهذه الأمور كلها ممكنة ليس فيها ما هو ممتنع لذاته، وعندهم أن الله لا يقدر على شيء منها(١١)، ....

(١) في الأصل: «وإنَّما».
(٢) هنا ينتهي الكلام الساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م). وقد أشرنا إلى أوله ص ٧ من هذا الجزء.
(٣) (ب) فقط: «لكل»، وهو تحريف. (٤) (ن)، (م): «عالم بكل ما فعله وقادر بكل ما يقدر عليه».
(٥) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «فعله». (٦) (أ)، (ب): «وإن».
(٧) (ن): «الثاني»؛ (م): «التنافي»، وهو تحريف. (٨) (ن)، (م): «فذهب»، وهو تحريف.
(٩) في (ن)، (م)، (أ)، (ع): «قدير»، وهو خطأ. (١٠) «مسلماً»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) (ن)، (م): «عندهم أن لا يقدر منها على شيء». وفي هامش نسخة (ع) كرر المعلق الكلام الذي يبدأ بعبارة: «فمذهب هؤلاء الإمامية وشيوخهم من القدرية... إلى هذا الموضع». ثم كتب ما يلي: «والعجب أن الماتريدية من الحنفية، مع أنهم يقولون: إنه تعالى على كل شيء قدير، قالوا: إنه يمتنع له تعالى تنعيم الفاسق وتعذيب المطيع وتخليد المؤمن المطيع في النار؛ بمعنى: أنه لا يقدر عليه وكذا يمتنع له تعالى السفه والكذب والظلم، بمعنى: أنه تعالى لا يقدر عليه - والحاصل أنهم يقولون بالحكمة، وأن كل ما هو موافق الحكمة فلا بد وأن يفعله، فيكون ضده سفهاً، فلا يقدر أن يفعله، حتى قالوا: إن إرسال الرسل لموافقته الحكمة واجب الوقوع، فعدم الإرسال ليس بمقدور له لكونه =

فظهر تمويههم بقولهم [إنَّ الله] قادر(١) على جميع المقدورات .

وأمَّا أهل السنة فعندهم أن الله [تعالى](٢) على كل شيء قدير ، وكل ممكن فهو مندرج في هـٰذا .

وأمَّا المحال لذاته ، مثل كون الشيء الواحد [موجوداً](٣) معدوماً ، فهـٰذا لا حقيقة له ، ولا يتصور وجوده(٤) ، ولا يسمى شيئاً باتفاق العقلاء ، ومن هـٰذا الباب : خلق مثل نفسه ، وأمثال ذلك .

٢/ ٢٩٤ التعليق على قوله: إنه عدل حكيم.. إلخ / **وأمَّا قوله**(٥): إنه «عدل حكيم لا يظلم أحداً ، ولا يفعل القبيح ـ وإلَّا لزم الجهل أو الحاجة(٦) ، تعالى الله عنهما» .

فيُقال له: هـٰذا متفقٌ عليه بين المسلمين من حيث الجملة : أن الله لا يفعل قبيحاً ولا يظلم أحداً . ولكن النزاع في تفسير ذلك ، فهو(٧) إذا كان خالقاً لأفعال العباد هل(٨) يُقال : إنه فعل ما هو قبيح منه وظلم أم لا؟

فأهل السنة المثبتون للقدر(٩) يقولون : ليس هو بذلك ظالماً ولا فاعلاً قبيحاً ، والقدرية يقولون : لو كان خالقاً لأفعال العباد كان ظالماً فاعلاً لما هو قبيح [منه](١٠) .

وأمَّا كون الفعل قبيحاً من فاعله فلا يقتضي أن يكون قبيحاً من خالقه ، كما أن كونه أَكْلاً وشُرْباً لفاعله لا(١١) يقتضي أن يكون كذلك(١٢) لخالقه ؛ لأنَّ الخالق خَلَقَهُ في غيره لم يقم بذاته ، فالمتصف به من قام به الفعل لا من خَلَقَه في غيره ، كما أنه إذا خلق لغيره لوناً وريحاً وحركة وقدرة وعلماً(١٣) / كان ذلك الغير هو المتصف بذلك ٢/ ٢٩٥
اللون والريح والحركة والقدرة والعلم ، فهو المتحرك بتلك الحركة ، والمتلون بذلك اللون ، والعالم بذلك العلم ، والقادر بتلك القدرة . فكذلك(١٤) إذا خلق في غيره

= خلاف الحكمة فيكون سفهاً ، والسفة ليس بمقدور . وقد بنوا على هـٰذا الأصل الفاسد أموراً فاسدة يأبى عنها الأصول الدينية ، تجاوز الله عنَّا وعنهم» .

(١) (أ) ، (ب) : «فظهر تمويههم بقوله قادر» ؛ (ن) : «فظهر تمويههم قادر» ؛ (م) : فظهر تمويههم بقولهم قادر» .

(٢) «تعالى» : ساقطة من (ن) ، (م) .

(٣) «موجودا» : ساقطة من (ن) .

(٤) عبارة «ولا يتصور وجوده» : ساقطة من (ع) فقط .

(٥) النص التالي من «منهاج الكرامة» ، ص٨٢ (م) ، وسبق وروده ـ كما قدَّمنا ـ في الكتاب (١/ ٤٠٢) .

(٦) (أ) : «وإلا للزم الجهل أوالحاجة» ؛ (ع) ، (ن) ، (م) : «وإلا يلزم الجهل والحاجة» ، والمثبت من (ب) ، (ك) = منهاج الكرامة .

(٧) (ب) فقط : «فهـٰذا» ، وهو تحريف .

(٨) (أ) ، (ب) : «فهل» .

(٩) (أ) ، (ب) : «للقدره» .

(١٠) «منه» : ساقطة من (ن) ، (م) .

(١١) (ن) ، (م) : «فلا» .

(١٢) (ع) : «ذلك» .

(١٣) «وعلما» : ساقطة من (أ) ، (ب) .

(١٤) (ن) ، (م) : «وكذلك» .

كلاماً أو صلاة أو صياماً[١] أو طوافاً، كان[٢] ذلك الغير هو المتكلم بذلك الكلام، وهو المصلي، وهو الصائم، وهو الطائف.

(*) [وكذلك إذا خلق في غيره رائحة خبيثة منتنة كان هو الخبيث المنتن، ولم يكن الرب تعالىٰ موصوفاً بما خلقه في غيره، وإذا خلق الإنسان هلوعاً جزوعاً ـ كما أخبر تعالىٰ بقوله: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [سورة المعارج: ١٩ ـ ٢١] ـ لم يكن هو سبحانه لا هلوعاً ولا جزوعاً ولا منوعاً، كما تزعم القدرية أنه إذا جعل الإنسان ظالماً كاذباً كان هو ظالماً كاذباً، تعالىٰ عن ذلك!

وهـٰذا يدلُّ علىٰ قول جماهير المثبتين للقدر القائلين بأنه خالق أفعال العباد، فإنهم يقولون: إن الله تعالىٰ خالق العبد وجميع ما يقوم به من إرادته وقدرته وحركاته وغير ذلك.

وذهبت طائفة، منهم الكرَّامية وغيرهم، كالقاضي أبي خازم[٣] بن القاضي أبي يعلىٰ، إلىٰ: أنَّ معنىٰ كونه خالقاً لأفعال العباد أنه خالق / للأسباب التي عندها ٢/٢٩٦
يكون العبد فاعلاً ويمتنع ألَّا يكون فاعلاً، فما علم الله أن العبد يفعله خلق الأسباب التي يصير بها فاعلاً، ويقولون: إن أفعال العباد وجدت من جهته لا من جهة الله، ويقولون: إن الله تعالىٰ موجدها كما قالوا: إن الله خالقها، ويقولون: إنه لم يكونها ولم يجعلها، ويقولون: إن العبد تحدث له إرادة مكتسبة. لكن قد يقولون: إنها بإرادة ضرورية يخلقها الله، كما ذكر ذلك القاضي أبو خازم[٣] وغيره. وقد يقولون: بل العبد يُحْدِث إرادته مطلقاً، كما قالته القدرية. لكن هـٰؤلاء يقولون: إن الربّ يسَّر خلق الأسباب التي تبعث داعية علىٰ إيقاع ما يعلم أنه يوقعه][٤].

ولكن [علىٰ قول الجمهور][٥] من قال: إنَّ[٦] الفعل هو المفعول ـ [كما يقوله الجهم بن صفوان، ومن وافقه كالأشعري وطائفة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد][٧] ـ يقول: إن أفعال العباد هي فعل الله.

---

(١) في (ع): «صائما»، وهو خطأ ظاهر. وفي (ن): «كلاما أو قدرة أو صلاة . . إلخ».
(٢) (أ)، (ب): «لأن»، وهو تحريف.
(*) الكلام التالي ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م)، وينتهي في الصفحة التالية.
(٣) في الأصل: «أبي حازم».
(٤) هنا ينتهي السقط الموجود في (أ)، (ب)، (ن)، (م) وبدأ في الصفحة السابقة.
(٥) العبارة بين المعقوفتين ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(٦) «إن»: ساقطة من (ع). (٧) العبارة بين المعقوفتين ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).

فإن قال أيضاً: وهي فعل لهم(١) لزمه أن يكون الفعل الواحد لفاعلين، كما
٢٩٧/٢ يُحكىٰ عن أبي إسحاق الإسفراييني(٢). وإن لم يقل: هي فعل لهم / لزمه أن تكون أفعال العباد فعلاً لله لا لعباده، كما يقوله [جهم بن صفوان] والأشعري(٣) ومن وافقه من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم(٤) الذين يقولون: إن الخلق هو المخلوق، وإن أفعال العباد خلق لله [عز وجل](٥)، فتكون(٦) هي فعل الله وهي مفعول الله(٧)، كما أنها خلقه وهي مخلوقه.

(٨ وهٰؤلاء [لا] يقولون(٩): إن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، ولكن هم مكتسبون لها، وإذا طولبوا(١٠) بالفرق بين الفعل والكسب لم يذكروا فرقاً معقولاً. ولهٰذا كان يُقال: عجائب الكلام [ثلاثة](١١): أحوال أبي هاشم، وطفرة النظّام، وكسب الأشعري٨).

٢٩٨/٢ / وهٰذا الذي ينكره [الأئمة] وجمهور العقلاء(١٢)، ويقولون: إنه مكابرة للحسّ ومخالفة للشرع والعقل(١٣).

[وأمّا جمهور] أهل السُّنّة(١٤) [المتبعون للسلف والأئمة](١٥) فيقولون: إن فعل

---

(١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «فإن قال: وهو أيضاً فعل لهم».

(٢) في هامش نسخة (ع) كتب التعليق التالي: «إن أبا إسحاق (في الأصل: أبي إسحاق) الإسفراييني يقول: بأن أفعال العباد تكون بفاعلين. قلت: وكذا عامة الحنفية يقولون: إنّ أفعال العباد ليست بفعل الله تعالىٰ وحده، كما يقول به جهم والأشعري وغيرهما، ولا بفعل للعبد وحده، كما يقول به المعتزلة ومن يحذو حذوهم، بل هي فعل لله تعالىٰ وللعبد معاً، فكأنهم هربوا عن الجبر وعن كون العبد خالقاً، إلّا أنهم وقعوا في هجنة أخرىٰ».
وأبو إسحاق الإسفراييني هو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الفقيه الشافعي، المتكلم الأصولي، توفي سنة ٤١٨ هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١/٨-٩؛ شذرات الذهب ٣/٢٠٩-٢١٠؛ طبقات الشافعية ٣/١١١-١١٤؛ العبر للذهبي ٣/١٢٨؛ الأعلام للزركلي ١/٥٩.

(٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «كما يقوله الأشعري.. إلخ».

(٤) (ن)، (م): «من أصحاب أحمد وغيرهم».

(٥) «عز وجل»: زيادة في (ع).

(٦) «فتكون»: ساقطة من (ع).

(٧) (أ)، (ب): «هي لله وهي مفعول لله».

(٨-٨): ساقط من (أ)، (ب). وانظر ما سبق (١/٢٨٦-٢٨٧). وانظر عن طفرة النظام: الملل والنِّحَل ١/٥٧-٥٨؛ مقالات الإسلاميين ٢/١٨.

(٩) (ن)، (م): «وهٰؤلاء يقولون»، وهو خطأ.

(١٠) (ن)، (م): «طلبوا»، وهو خطأ.

(١١) «ثلاثة»: ساقطة من (ن)، (م).

(١٢) (ن): «تركوه جمهور العقلاء»؛ (أ)، (ب): «ينكره جمهور العقلاء»؛ (م): «يذكره جمهور العقلاء».

(١٣) (ن): «فهو مخالف للعقل والشرع»؛ (ع): «ومخالف للشرع والعقل»؛ (م): «فهو مخالف للشرع».

(١٤) عبارة «وأما جمهور»: ساقطة من (ن)، ومكانها بياض. وفي (م): «وأما أهل السنة».

(١٥) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.

العبد فعل له حقيقة، ولكنه مخلوق لله ومفعول لله؛ لا يقولون: هو نفس فعل الله، ويفرِّقُون بين الخلق والمخلوق، والفعل والمفعول.

(*) [وهـٰذا الفرق الذي حكاه البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» عن العلماء قاطبة(١)، وهو الذي ذكره غير واحد من السلف والأئمة، وهو قول الحنفية وجمهور المالكية والشافعية والحنبلية، وحكاه البغوي(٢) عن أهل السنة قاطبة، وحكاه الكلاباذي صاحب «التعرف لمذهب التصوف» عن جميع الصوفية(٣)، وهو قول أكثر طوائف أهل الكلام من الهشامية / وكثير من المعتزلة والكرَّامية، وهو قول ٢/ ٢٩٩
الكُلَّابية أيضاً أئمة الأشعرية فيما ذكره أبو علي الثقفي وغيره على قول الكرَّامية: «وأثبتوا لله فعلاً قائماً بذاته غير المفعول، كما أثبتوا له إرادة قديمة بذاته»(٤). وذكر سائر الاعتقاد الذي صنَّفُوه لما جرى بينهم وبين ابن خزيمة نزاع في مسألة القرآن، لكن ما أدري هل ذلك قول ابن كُلَّاب نفسه أو قالوه هم بناء على هـٰذا الأصل المستقرّ عندهم؟](٥).

ثم القدر فيه نزاع بين الإمامية، كما بينهم النزاع في الصفات.

مقالات الرافضة في خلق أعمال العباد

قال أبو الحسن الأشعري في «المقالات»(٦): «واختلفت الرافضة في أعمال العباد(٧) هل هي مخلوقة؟(٨) وهي(٩) ثلاث فرق:

(*) من هنا يبدأ سقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م)، وينتهي في الصفحة التالية.

(١) يقول البخاري في «خلق أفعال العباد» ص ٢١٢: «واختلف الناس في الفاعل والمفعول والفعل. فقالت القدرية: الأفاعيل كلها من البشر ليست من الله. وقالت الجبرية: الأفاعيل كلها من الله. وقال الجهمية: الفعل والمفعول واحد، لذلك قالوا: لكن مخلوق. وقال أهل العلم: التخليق فعل الله وأفعالنا مخلوقة... ففعل الله صفة الله، والمفعول غيره من الخلق».

(٢) هو: الحسين بن مسعود، المعروف بـ «الفراء»، وسبقت ترجمته (١/ ٢٨٦)، وانظر في ترجمته أيضاً: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٥٧؛ الأعلام للزركلي ٢/ ٢٨٤.

(٣) يقول الكلاباذي (المتوفى سنة ٣٨٠هـ) في كتابه «التعرف لمذهب أهل التصوف»، ص ٤٤، (ط. عيسى الحلبي، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م): «أجمعوا أن الله تعالى خالق لأفعال العباد كلها، كما أنه خالق لأعيانهم، وأن كل ما يفعلون من خير وشر فبقضاء الله وقدره»... ثم يقول (ص٤٧): «وأجمعوا أن لهم أفعالاً واكتساباً على الحقيقة. هم بها مثابون وعليها معاقبون؛ ولذلك جاء الأمر والنهي، وورد الوعد والوعيد». هـٰذا، وقد سبقت إشارة ابن تيمية إلى كلام الكلاباذي (١/ ٢٨٦ـ٢٨٧).

(٤) انظر ما سلف (١/ ٢٠١ـ٢٠٣) عن قول الكلابية والكرَّامية بالإرادة القديمة الأزلية لله تعالى.

(٥) هنا ينتهي السقط المشار إلى أوله في الصفحة السابقة.

(٦) النص التالي في «مقالات الإسلاميين» (١/ ١١٠).

(٧) (أ)، (ب): «واختلفت الرافضة في أفعال العباد»؛ (ع): «اختلف الروافض في أعمال العباد»؛ (م): «واختلف الرافضة في أعمال العباد». والمثبت عن (ن)، وهو الموجود في (المقالات).

(٨) (ن): «مخلوقة لله تعالى»؛ (م): «مخلوقة لله». (٩) (المقالات): «وهم».

٢/ ٣٠٠ فالفرقة الأولىٰ [منهم] وهم هشام بن الحكم[١] :/ [يزعمون أن أعمال[٢] العباد مخلوقة لله».

قال: «وحكىٰ جعفر [٣] بن حرب عن هشام بن الحكم][٤] أنه كان يقول: إنَّ [أفعال][٥] الإنسان اختيار له من وجه، اضطرار له من وجه[٦]: اختيار له[٧] من وجه أنه أرادها واكتسبها، واضطرار[٨] من جهة أنها لا تكون منه إلَّا عند حدوث السبب المهيج عليه[٩]».

قال: «والفرقة الثانية منهم: يزعمون أن لا جَبْرَ كما قال الجهميّ، ولا تفويض كما قالت المعتزلة؛ لأنَّ الرواية عن الأئمة[١٠] - زعموا - جاءت بذلك، ولم يتكلَّفُوا أن يقولوا في أفعال العباد هل هي مخلوقة أم لا شيئاً[١١].

٢/ ٣٠١ والفرقة الثالثة منهم: يزعمون أنَّ أعمال[١٢] العباد غير / مخلوقة لله، وهٰذا قول قوم يقولون بالاعتزال والإمامة[١٣]».

فإذاً، كانت الإمامية علىٰ ثلاثة أقوال: منهم من يوافق المثبتة، ومنهم من يوافق المعتزلة، ومنهم من يقف.

[والواقفة معنىٰ قولهم: هو معنىٰ قولِ أهل السنة، ولٰكن توقَّفُوا في إطلاق اللفظ، فإن أهل السُّنَّة لا يقولون بالتفويض - كما تقول القدرية -، ولا بالجبر - كما تقول الجهمية - بل أئمة السُّنَّة، كالأوزاعي والثوري وعبد الرحمٰن بن مهدي وأحمد ابن حنبل وغيرهم، متفقون علىٰ إنكار قول الجبرية المأثور عن جهم بن صفوان

---

(١) (ن)، (م): «فالفرقة الأولىٰ وهم هشام بن الحكم»؛ (أ)، (ب): «فالفرقة الأولىٰ منهم هشام بن الحكم»؛ (المقالات): «فالفرقة الأولىٰ منهم وهوهشام بن الحكم». والمثبت عن (ع).

(٢) (ع): «أفعال».

(٣) (ع): «وحكىٰ عن جعفر». وهو: جعفر بن حرب الهمداني من كبار معتزلة بغداد، أخذ العلم عن أبي الهذيل العلَّاف، وتوفي سنة ٢٣٦هـ. وتنسب إليه وإلىٰ جعفر بن مبشر الثقفي (المتوفىٰ سنة ٢٣٤هـ) فرقة الجعفرية. . . وانظر عنه وعن الجعفرية: تاريخ بغداد ٧/ ١٦٢؛ لسان الميزان ٢/ ١١٣؛ الأعلام للزركلي ٢/ ١١٦ - ١١٧؛ الفرق بين الفِرَق، ص١٠١ - ١٠٢؛ التبصير في الدين، ص٤٧-٤٨.

(٤) ما بين المعقوفتين وهو: «يزعمون أن أعمال. . هشام بن الحكم»: ساقط من (ن)، (م).

(٥) «أفعال»: ساقطة من (ن). وسقطت عبارة «إن أفعال» من (م)، و«إن»: من (ع).

(٦) (ع): «اختيارية من وجه اضطرارية من وجه».

(٧) «له»: ساقطة من (المقالات)؛ وفي (ع): «اختيارية». (٨) (ع): «واضطرارية».

(٩) (ع): «حدوث الكسب المهيج عليه»؛ (المقالات): «حدوث السبب المهيج عليها».

(١٠) «عن الأئمة»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١١) (المقالات): «في أعمال العباد»؛ (ن): «لا شيء». وسياق الجملة: «ولم يتكلفوا أن يقولوا شيئاً في أفعال العباد: هل هي مخلوقة أم لا؟».

(١٢) (أ)، (ب): «أفعال». (١٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «والإمامية».

وأتباعه، وإن كان الأشعري يقول بأكثره وينفي الأسباب والْحِكَم، فالسلف مثبتون للأسباب والحكمة.

والمقصود: أن الإمامية إذا كان لهم قولان](١) كانوا متنازعين في ذلك(٢) كتنازع سائر الناس، لكنهم [فرع على غيرهم في هٰذا وغيره](٣)، فإن مثبتيهم(٤) تبع للمثبتة، ونفاتهم تبع للنفاة، [إلَّا ما اختصوا به من افتراء الرافضة، فإن الكذب والجهل والتكذيب بالحق الذي اختصُّوا به لم يشركهم فيه أحد من طوائف الأمة.

وأمَّا ما يتكلَّمون به في سائر مسائل / العلم: أصوله وفروعه، فهم فيه تبعٌ لغيرهم ٢/ ٣٠٢
من الطوائف، يستعيرون كلام الناس فيتكلَّمون به، وما فيه من حق فهو من أهل السُّنَّة، لا ينفردون عنهم بمسألة واحدة صحيحة، لا في الأصول ولا في الفروع؛ إذ كان مبدأ بدعة القوم من قوم منافقين لا مؤمنين](٥).

وحينئذٍ فهٰذا النافي يناظر أصحابه في ذلك وهو لم يذكر حجَّة. وقد تقدَّم تفصيل(٦) مذاهب أهل السُّنَّة في ذلك، وقد ذكر أصحابه عن الأئمة [ما](٧) يخالف قوله في(٨) ذلك.

التعليق على قوله: ويثيب المطيع.. إلخ

وأمَّا قوله: «إنَّ الله(٩) يثيب المطيع ويعفو عن العاصي أو يعذبه»(١٠).

فهٰذا مذهب أهل السُّنَّة الخاصة، وسائر من انتسب إلى السُّنَّة والجماعة كالكُلَّابيَّة والكرَّامية والأشعرية والسالمية، وسائر فِرَق الأمة من المرجئة وغيرهم، والخلاف في ذلك مع(١١) الخوارج والمعتزلة فإنهم يقولون بتخليد أهل الكبائر في النار.

وأمَّا الشيعة: فالزيدية منهم [ـ أو أكثر الزيدية ـ](١٢) تقول(١٣) بقول المعتزلة في

---

(١) الكلام بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م). إلا العبارة الأخيرة: «والمقصود... إلخ»، فهي في (أ)، (ب).
(٢) «في ذلك»: ساقطة من (ع).
(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط، وفي (أ)، (ب) بدلاً منه: «لكنهم أضل»، وفي (ن)، (م): «لكنهم أجل».
(٤) (ب): «مثبتتهم»؛ (أ)، (ع)، (م): «مثبتهم».
(٥) الكلام بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م). وبدأ في الصفحة السابقة.
(٦) (ن): «تفضيل».
(٧) «ما»: ساقطة من (ن) فقط.
(٨) (أ)، (ب): «من».
(٩) (أ)، (ب): «إنه».
(١٠) هٰذه حكاية ابن تيمية لكلام ابن المطهر، وقد ورد بتمامه من قبل في هٰذا الكتاب، (١/ ٤٠٤) وما بعدها، وهو في «منهاج الكرامة»، ص ٨٢ (م)، ونصه: «ويثيب المطيع لئلا يكون ظالماً، ويعفو عن العاصي أو يعذبه بجرمه من غير ظلم له».
(١١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «إلا من خالف ذلك من».
(١٢) «أو اكثر الزيدية»: ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(١٣) (ع)، (ن): «يقول».

ذلك، والإمامية على قولين.

٢/ ٣٠٣ / **قال الأشعري**[١]: «وأجمعت[٢] الزيدية أن أصحاب الكبائر كلهم معذَّبون في النار[٣] خالدون فيها مخلدون أبداً، لا يُخْرَجون منها ولا يُغيَّبون عنها»[٤].

قال[٥]: «واختلفت الروافض في الوعيد، وهم فرقتان:

مقالات الروافض في الوعيد

فالفرقة الأولى منهم: يثبتون الوعيد على مخالفيهم، ويقولون: إنهم يُعذَّبون[٦]، ولا[٧] يقولون بإثبات الوعيد[٨] فيمن قال بقولهم، ويزعمون أن الله[٩] يدخلهم الجنة، وإن[١٠] أدخلهم النار أخرجهم منها؛ ورَوَوا[١١] في ذلك عن أئمتهم أن ما كان بين الله وبين الشيعة [من المعاصي سألوا الله فيهم فصفح عنهم، وما كان بين الشيعة][١٢] وبين الأئمة تجاوزوا عنه، وما كان بين الشيعة وبين الناس من المظالم شَفَعُوا لهم أئمتهم حتى يصفحوا عنهم[١٣]».

٢/ ٣٠٤ / **قال**: «والفرقة الثانية[١٤] منهم: يذهبون إلى إثبات الوعيد، وأن الله [عزَّ وجل][١٥] يعذب كل مرتكب للكبائر[١٦] من أهل مقالتهم كان أو من غير أهل مقالتهم، ويخلِّدهم في النار».

وهـٰذا قول أئمة هـٰذا الإمامي من[١٧] المعتزلة ونحوهم.

وأمَّا قوله: «ويثيب المطيع لئلا يكون ظالماً»[١٨] فقد قدَّمنا [أن] للمثبتين[١٩] للقدر في تفسير الظلم الذي يجب تنزيه الله عنه قولين[٢٠]:

القول الأول في معنى الظلم عند مثبتة القدر

أحدهما: أن الظلم [هو] الممتنع لذاته وهو المحال لذاته[٢١].

[وإن كان ما يمكن أن يكون فالرب قادر عليه، وكل ما كان قادراً عليه لا يكون

(١) في (المقالات) ١/ ١٤٠. (٢) (ن)، (م): «واجتمعت». (٣) (أ)، (ب): «بالنار».
(٤) (ع) فقط: «عنها بحال». (٥) في (المقالات) ١/ ١٢٠. (٦) (ن): «معذبون».
(٧) «لا»: ساقطة من (أ)، (ب). (٨) (ب) فقط: «الوعد»، وهو خطأ.
(٩) (المقالات): «الله سبحانه». (١٠) (أ)، (ب): «وإذا».
(١١) (أ)، (ب): «وذكروا». (١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(١٣) (ب): «شفع لهم.. إلخ»؛ (ع): «شفع لهم أئمتهم حتى يصفحوا عنه»؛ (المقالات): «شفعوا لهم إليهم حتى يصفحوا عنه». و المثبت عن (أ)، (ن)، (م).
(١٤) (ن): «والثانية». (١٥) «عز وجل»: ساقطة من (ن).
(١٦) (المقالات): «الكبائر». (١٧) (أ)، (ب): «عن».
(١٨) أعاد ابن تيمية هنا بعض كلام ابن المطهر السابق بنصه. وفي (ن)، (م): «لئلا يكون ذلك ظلماً».
(١٩) (أ): «فقد قدمنا المثبتين»؛ (ب): «فقد قدمنا للمثبتين»؛ (ن)، (م): «فقد قدمنا ان المثبتين».
(٢٠) سبق ذكر قولي أهل السنة في تفسير الظلم (١/ ٨٣-٨٤).
(٢١) (ن)، (م): «أن الظلم ممتنع بنفسه وهو محال لذاته».

ظالماً. وهٰذا قول الجهم والأشعري وموافقيهما، وقول كثير من السلف والخلف، أهل السنة والحديث.

٢/ ٣٠٥ ويُروىٰ عن إياس بن معاوية(١) قال: ما ناظرت بعقلي كله إلّا القدرية، / قلت لهم: أخبرني عن الظلم ما هو؟ قالوا: التصرف في ملك غيره. قلت: فللَّهِ كل شيء.

وهٰذا قول كثير من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم](٢).

٢/ ٣٠٦ / فعلىٰ هٰذا القول لا يُقال: يُثيب الطائع لئلا يكون ظلماً(٣).

---

(١) إياس بن معاوية بن قرة المزني، أبو واثلة. قال ابن سعد: «كان ثقة، وكان قاضياً على البصرة، وله أحاديث، وكان عاقلاً من الرجال فطناً». ويضرب بإياس المثل في الذكاء، وقد توفي سنة ١٢٢هـ. انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/ ٢٣٤ - ٢٣٥؛ وفيات الأعيان ١/ ٢٢٣ - ٢٢٦؛ تهذيب التهذيب ١/ ٣٩٠؛ الأعلام للزركلي ١/ ٣٧٦ - ٣٧٧.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).

وأمام آخر هٰذا الكلام يوجد في هامش نسخة (ع) تعليق طويل، هٰذا نصه: «ينبغي أن يعلم أن طائفة من الماتريدية يقولون: إن التصرف في ملكه إنّما يحسن إذا كان على مقتضى الحكمة، وإذا كان خارجاً عن مقتضى الحكمة يكون سفهاً يجب تنزيه الله تعالىٰ عنه. وظنّي أن من يقول من أهل السنة بالعلل والأسباب والحكم والمصالح لا يقول: إن التصرف في ملكه يحسن على الإطلاق، فالقائل بأن التصرف في ملكه على أي وجه كان يحسن لا بد وأن لا يقول بالعلل والأسباب والحكم والمصالح، كالأشعري ومن تبعه من أهل السنة فهم قائلون بالمشيئة المحضة، حتىٰ فسّروا الحكمة بما يقع على قصد فاعله، والسفه بما لا يقع على قصده لعلّة.

وأمّا من يقول بالحكم والمصالح والعلل والأسباب، مثل: الحنفية، والمعتزلة، ومن يحذو حذوهم، فليست الحكمة عندهم مفسّرة كذلك، بل هي ما يترتب عليه عاقبة حميدة، أو ما له نفع للفاعل أو لغيره. وكذلك من يقول بالحُسْن والقُبْح العقليين، مثل: الماتريدية والمعتزلة، ويقولون بأن التصرف في ملكه إنّما يكون حسناً إذا كان موافقاً على قضية العقل، فهم لا يجوزون عقلاً تعذيب المطيع وتنعيم العاصي، وكذا لا يجوزون العفو عن الشرك والكفر عقلاً. وأما على قول من يقول بأن التحسين والتقبيح من الله، فلو حسّن ما قبحه وقبح ما حسنه فله ذلك. مثل الأشعري وأضرابه من أهل السنة والجماعة - فكل ذلك في التجويز العقلي، ولقد كان شمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام البزدوي، مع أنهما من عظماء الحنفية، لم يقولا بما قاله الماتريدية من الحُسْن والقُبْح العقليين، بل قالا بما قال به الأشعري من الحُسْن والقُبْح الشرعيين. وقد قال صدر الشريعة: إنّ الأشعري يجوز المؤاخذة على ما ليس من فعل العبد وأثره ولا إيجاده، يريد أنهم لا يجوزون ذلك بل يقولون بامتناعه، ففعل العبد ليس من الله وحده عندهم، بل من الله ومن العبد معاً، حتىٰ يصح التنعيم والتعذيب. وقد قال إمام الحرمين - مع أنه شافعي - أطم من ذلك، فقال في «النظامية»: إن فعل العبد من العبد وحده، ثم ذكر في إثباته قواقع وقوادح على قول الأشعري وتهجينه، مع ذكره في «الإرشاد» مثل قول الأشعري، وادعىٰ أنه مما يدين الله تعالىٰ به، وهو عجيب من الإمام، ولقد أنكر صاحب «المقاصد» ذلك القول من الإمام لاغتراره بقوله في «الإرشاد» ولعدم رؤيته لرسالة الإمام الموسومة بـ«النظامية» لعلة (؟) ولقد صرح تلميذه في شرحه لـ«الإرشاد» بكون هٰذا القول قولاً أخيراً لإمام الحرمين، وقصد تأييده وتهجين قوله في «الإرشاد»، و الإمام الرازي أيضاً نقل عن إمام الحرمين ذلك، وكذا الشهرستاني في «المِلَل والنِّحَل».

(٣) في (م): «يثيب المطيع». وفي (ب) فقط: «ظَالما». وبعد هٰذه الكلمة يوجد كلام ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م)، وينتهي السقط في ص ١٩ من هٰذا الجزء.

[فإنَّ الممتنع لذاته الذي لا يكون مقدوراً لا يُتصور وقوعه، فأي شيء كان مقدوراً وفُعِل لم يكن ظلماً عند هٰؤلاء، وهٰؤلاء يجوِّزُون أن يعذّب الله العبد في الدنيا والآخرة بلا ذنب، كما يجوِّزُون تعذيب أطفال الكفار ومجانينهم بلا ذنب، ثم من هٰؤلاء من يقطع بدخول أطفال الكفار النار، ومنهم من يجوّزه ويتوقف فيه، وطائفة من أصحاب أحمد يقطعون بذلك وينقلونه عن أحمد، وهو خَطأ علىٰ أحمد، بل نصوص أحمد المتواترة عنه وعن غيره من الأئمة مطابقة للأحاديث الصحيحة في ذلك.

وهٰؤلاء إنَّما اشتبه عليهم الأمر؛ لأنَّ أحمد سُئِلَ عنهم في بعض أجوبته فأجاب بالحديث الصحيح: **«اللَّهُ أعلم بما كانوا عاملين»**. فظنَّ هٰؤلاء أن أحمد أجاب بحديث روي عن خديجة أنها سألت النبي ﷺ عن أطفال المشركين فقال: **«إنهم في النار»**. فقالت: بلا عمل؟ فقال: **«اللَّهُ أعلم بما كانوا عاملين»**. وهٰذا الحديث كذب موضوع عند أهل الحديث[1]، ومن هو دون أحمد من أئمة الحديث يعرف هٰذا فضلاً عن مثل أحمد.

٢/٣٠٧ / وأحمد لم يجب بهذا، وإنَّما أجاب بالحديث الذي في الصحيح عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ: أنَّ النبي ﷺ قال: **«كل مولود يُولَد على الفطرة فأبواه يُهوِّدَانه وينصِّرَانه ويُمَجِّسَانه**

(١) لم أجد هذا الحديث مرويا عن خديجة ـ رضي الله عنها ـ ولكني وجدت حديثاً قريباً منه، ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣/ ١٦٩) في شرحه لأحاديث باب «ما قيل في أولاد المشركين»، فقال: «وروي عن عبد الرازق من طريق أبي معاذ عن الزهري عن عروة عن عائشة، قالت: سألت خديجة النبي ﷺ عن أولاد المشركين فقال: **«هم مع آبائهم»**، فسألته بعد ذلك، فقال: **«الله أعلم بما كانوا عاملين»**، ثم سألته بعد ما استحكم الإسلام فنزل: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [سورة الإسراء: ١٥]، قال: **«هم على الفطرة»**، أو قال: **«في الجنة»**. وأبو معاذ هو: سليمان بن أرقم، وهو ضعيف». وقد تكلَّم ابن أبي حاتم (الجرح والتعديل، جـ٢، ق١، ص ١٠٠ ـ ١٠١) عن سليمان بن أرقم وأورد أقوال الأئمة فيه وكلها علىٰ تضعيفه، منها: ما ذكره يحيىٰ بن معين: سليمان بن أرقم أبو معاذ، ليس يسوي فلسا وليس بشيء، ومنها: حدَّثنا عبد الرحمٰن قال: سمعت أبي يقول: سليمان بن أرقم: «متروك الحديث».

وذكر ابن حجر (فتح الباري ٣/ ١٩٥) حديثاً آخر عن عائشة بنفس المعنىٰ: «وروىٰ أحمد من حديث عائشة: سألت رسول الله ﷺ عن وِلْدَان المسلمين، قال: **«في الجنة»**، وعن أولاد المشركين قال: **«في النار»**. فقلت: يا رسول الله، لم يدركوا الأعمال؟ قال: **«ربك أعلم بما كانوا عاملين، لو شئت أسمعتك تضاغيهم في النار»**. وعلق ابن حجر علىٰ ذلك بقوله: «وهو حديث ضعيف جدًّا؛ لأنَّ في إسناده أبا عقيل مولىٰ بهية وهو متروك». وذكر الحديث بألفاظ مقاربة: ابن عبد البر في «تجريد التمهيد»، ص ٣٢٢، وعلق بقوله: «وأبو عقيل هٰذا صاحب بهية لا يحتج بمثله عند أهل العلم للنقل». وانظر ترجمة أبي عقيل يحيىٰ بن المتوكل في: الجرح والتعديل، جـ ٤، ق٢، ص ١٨٩ ـ ١٩٠؛ لسان الميزان ٦/ ٧٦٧». ووجدت في المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٢٠٨ جزءاً من هٰذا الحديث، وفي سنده: «عن أبي عقيل يحيىٰ ابن المتوكل عن بهية عن عائشة».

كما تُنْتَجُ البهيمة بهيمةً جَمْعاء هل تُحسُّون فيها من جَدْعَاء». ثم يقول أبو هريرة: اقرؤا إن شئتم: ﴿**فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا**﴾ [سورة الروم: ٣٠]. قالوا: يا رسول الله، أرأيت من يموت من أطفال المشركين وهو صغير؟ فقال: / «**اللَّهُ أعلم بما كانوا** ٢/ ٣٠٨
عاملين»(١). وفي صحيح البخاري أيضاً عن أبي هريرة: أنَّ النبي ﷺ سُئِلَ عن أطفال المشركين فقال: / «**اللَّهُ أعلم بما كانوا عاملين**»(٢). وقد بُسط الكلام على هذه ٢/ ٣٠٩
الأحاديث وأقوال الناس في هذه المسألة ونحوها في غير هذا الموضع، مثل كتاب «**درء تعارض العقل والنقل**»(٣) وغير ذلك](٤).

---

(١) رواه هذا الحديث عن أبي هريرة مرفوعاً من وجوه عدَّة وبألفاظ متقاربة وجاء مطولاً في بعض الروايات ومختصراً في بعض آخر. انظر: البخاري ٢/ ٩٤ ـ ٩٥ (كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي)، ٢/ ١٠٠ (كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين)، ٦/ ١١٤ (كتاب التفسير، سورة الروم)، ٨/ ١٢٣ (كتاب القدر، باب الله أعلم بما كانوا عاملين)؛ مسلم ٤/ ٢٠٤٧ ـ ٢٠٤٨ (كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة)؛ سنن أبي داود ٤/ ٣١٦ ـ ٣١٨ (كتاب السنة، باب في ذراري المشركين)؛ سنن الترمذي ٣/ ٣٠٣ (كتاب القدر، باب كل مولود.. إلخ). وانظر: شرح ابن العربي على سنن الترمذي ٨/ ٣٠٣ ـ ٣٠٦؛ المسند (ط. المعارف) ١٢/ ١٦٩ ـ ١٧٠ (رقم ٧١٨١، ١٣/ ١٨١ ـ ١٨٢ (الأرقام ٧٤٣٦ ـ ٧٤٣٨)، ١٤/ ١٢٩ ـ ١٣٠ (رقم ٧٦٩٨)، ٢٠٧ (رقم ٧٧٨٢)؛ الموطأ (ط. فؤاد عبد الباقي) ١/ ٢٤١؛ صحيح ابن حبان ٢٩٢ ـ ٢٩٦ (الأرقام ١٢٨ ـ ١٣٠)، ١/ ٣٠٠ (رقم (١٣٣) ـ وانظر تعليقات المحقق؛ ترتيب مسند الطيالسي ٢/ ٢٣٥ (وهو في مسند الطيالسي، رقم ٢٣٥٦، ٢٤٣٣). وروى أحمد الحديث عن جابر بن عبد الله في المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٣٥٣.
والحديث مروي ـ مع اختلاف في اللفظ ـ عن الأسود بن سريع في: المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٤٣٥، ٤/ ٢٤؛ صحيح ابن حبان ١/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨ (رقم ١٣٢)؛ تفسير الطبري (ط. المعارف) ١٣/ ٢٣١ ـ وانظر التعليق ٢٣١ ـ ٢٣٢)؛ الحاكم في مستدركه ٣/ ١٢٣؛ البيهقي في السنن ٩/ ٧٧؛ الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ٣١٦؛ الاستيعاب لابن عبد البر (في ترجمة الأسود).
وانظر أيضاً عن الحديث برواياته المتعددة: شرح مسلم للنووي ١٦/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨؛ تفسير ابن كثير (تفسير آية ٣٠ من سورة الروم)؛ تجريد التمهيد لابن عبد البر (ط. القدسي، ١٣٥٠هـ) ص ٢٩٠ ـ ٣٣٢.
أما قوله ﷺ: «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء»: فأكثر أهل اللغة على أن هذا الفعل (نتج) لا يكون إلَّا مبنياً للمجهول، فيُقال: نتجت الناقة تنتج، على ما لم يسم فاعله، بمعنى: ولدت.. وقال: يُقال: نتج الرجل ناقته (بالبناء للمعلوم) إذا ولَّدها (بتضعيف اللام).
وقال النووي في شرح مسلم ١٦/ ٢٠٩: «(جمعاء) بالمد، أي: مجتمعة الأعضاء، سليمة من نقص، لا يوجد فيها (جدعاء) بالمد، وهي مقطوعة الأذن أو غيرها من الأعضاء، ومعناه: أن البهيمة تلد البهيمة كاملة الأعضاء، لا نقص فيها، وإنَّما يحدث فيها الجدع والنقص بعد ولادتها».
(٢) الحديث في: البخاري ٢/ ١٠٠، ٨/ ١٢٣؛ مسلم ٤/ ٢٠٤٧؛ المسند (ط. المعارف) ١٣/ ٤٥ (رقم (٧٣٢١)، ٢٥٩ (رقم ٧٥١٢)؛ ترتيب مسند الطيالسي ٢/ ٢٣٥. والحديث مروي أيضاً عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ من وجوه عدَّة.
(٣) تحدَّث ابن تيمية عن هذه الأحاديث بإسهاب في كتاب «درء تعارض العقل والنقل»، فارجع إليه وخاصة في الجزء الثامن منه.
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م). وبدأ السقط من ص ١٧ من هذا الجزء.

القول الثاني في معنى الظلم

والقول الثاني[1]: أن الظلم ممكن مقدور، [وأنه][2] منزَّه عنه لا يفعله لعلمه وعدله، فهو لا يحمل [على][3] أحد ذنب غيره[4]. [قال تعالى][5]: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [سورة الإسراء: ١٥]، ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [سورة طه: ١١٢].

٢/ ٣١٠ وعلى هذا، فعقوبة الإنسان بذنب غيره ظلم ينزّه[6] الله عنه[7]، وأمَّا / إثابة المطيع ففضل منه وإحسان، وإن كان حقًّا واجباً بحكم وعده باتفاق المسلمين، وبما كتبه[8] على نفسه من الحرمة، وبموجب أسمائه وصفاته.

فليس هو من جنس ظلم الأجير الذي استؤجر ولم يوفَّ أجره، فإنَّ هذا معاوضة[9]، والمستأجر استوفى منفعته، فإن[10] لم يوفه أجره ظلمه.

والله تعالى هو المحسن إلى العباد بأمره ونهيه، وبإقداره لهم على الطاعة، وبإعانتهم على طاعته. وهم[11] كما قال تعالى في الحديث الصحيح الإلهي: «**يا عبادي [إنّي حرَّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا، يا عبادي][12] كلكم ضالٌ إلا من هديته فاستهدوني أهْدِكُمْ، يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً، يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا[13] على أفجر قلب رجل [منكم][14] ما نقص ذلك من ملكي شيئاً، [يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في**
٢/ ٣١١ **صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان منهم مسألته ما نقص مما عندي إلا / كما يَنْقُص الْمِخْيَطُ إذا أُدْخِلَ البحر][15]، يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضُرِّي فتضروني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني، يا عبادي إنَّما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه**»[16].

---

(١) بدأ الكلام عن القول الأول في معنى الظلم الذي يجب تنزيه الله عنه ص ١٦.
(٢) «وأنه»: ساقطة من (ن) فقط.
(٣) «على»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (ع): «ذنب أحد».
(٥) عبارة «قال تعالى»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (أ)، (ب)، (م): «يتنزه»؛ (ن): «منزه».
(٧) (م) فقط: «... عنه لا يفعله».
(٨) (ع)، (م): «كتب».
(٩) (ن)، (م): «معارضة»، وهو خطأ.
(١٠) (أ)، (ب): «وإن».
(١١) (ع): «وهي».
(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(١٣) «كانوا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٤) «منكم»: ساقطة من (ن).
(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(١٦) ذكر ابن تيمية هذا الحديث من قبل (١/ ٨٤، ٨٦، ٢٨٣) فارجع إليه هناك. وقال النووي (شرح=

فبيَّن(1) أنَّ الخير الموجود من الثواب مما يحمد الله عليه لأنه المحسن به وبأسبابه، وأمَّا العقوبة فإنه(2) عادل فيها فلا يلومنَّ العبد إلَّا نفسه، كما قيل: كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل.

[وأصحاب هٰذا القول يقولون: الكتاب والسُّنَّة إنَّما تدلّ علىٰ هٰذا القول، والله قد نزَّه نفسه في غير موضع عن الظلم الممكن المقدور، مثل نقص الإنسان من حسناته، وحمل سيئات غيره عليه.

وأمَّا خلق أفعال العباد واختصاصه أهل الإيمان بإعانتهم علىٰ الطاعة فليس هٰذا من الظلم في شيء باتفاق أهل السُّنَّة والجماعة وسائر المثبتين للقدر من جميع الطوائف، ولكن القدرية تزعم أن ذلك ظلم، وتتكلم في التعديل والتجوير(3) بكلام متناقض فاسد كما قد بُيِّنَ في موضعه](4).

/ وأمَّا قوله(5): «أو يعذبه بجرمه من غير ظلم له». ٢/ ٣١٢

التعليق على قوله: أو يعذبه بجرمه من غير ظلم له

فهٰذا متفق عليه بين المسلمين: [أنَّ] الله [تعالىٰ] ليس(6) ظالماً بتعذيب العُصَاة.

وهم علىٰ ما تقدم من التنازع(7) في مسمَّىٰ الظلم، هٰذا يقول: لأنَّ الظلم منه ممتنع(8)؛ وهٰذا يقول: إنَّهُ وَضَعَ العقوبة موضعها(9)، والظلم وضع الشيء في غير موضعه، كما تقول(10) العَرب: من أشبه أباه فما ظلم. (11)[ومعلوم أن الواحد من العباد إذا عذَّب الظالم علىٰ ظلمه بالعدل لم يكن ظالماً له، وإن اعتقد أن الله خلق فعله وأنه تحت القضاء والقدر، فإذا لم يكن المخلوق ظالماً للمخلوق إذا عاقبه بظلمه، وإن كان يعلم أن ذلك مقدَّر عليه، فالخالق أَوْلَىٰ أن لا يكون ظالماً له، وإن كان ما فعله مقدراً. هٰذا، مع ما أنه يحسن منه سبحانه بحكمته ما لا يحسن من الناس، فإن الواحد من الناس لو رأىٰ مماليكه يزني بعضهم ببعض ويظلم بعضهم

= صحيح مسلم ١٦/ ١٣٣): «المخيط - بكسر الميم وفتح الياء - هو الإبرة. قال العلماء: هٰذا تقريب إلىٰ الأفهام ومعناه لا ينقص شيئاً أصلاً».

(1) (م): «فتبين». (2) (أ)، (ب): «فالله». (3) في الأصل: «التجويز»، وهو خطأ.

(4) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م). وانظر: رسالة «شرح حديث أبي ذر» مجموعة الرسائل المنيرية ٣/ ٢٠٥-٢٤٦، القاهرة، ١٣٤٦هـ. وهي في «مجموع فتاوىٰ الرياض» ١٨/ ١٣٦-٢٠٩.

(5) العبارة التالية جزء من العبارة التي سبق ورودها ص ١٥. (6) (ن)، (م): «الله ليس..».

(7) (ن): «الشايع»، وهو تحريف. (8) (ع): «ممتنع منه».

(9) (ع): «في غير موضعها». (10) (ن)، (م): «قالت».

(11) الكلام بعد القوس المعقوف في (ع) فقط، وينتهي في الصفحة التالية.

بعضاً - وهو قادر على منعهم - ولم يمنعهم، لكان مذموماً بذلك مستحقاً للوم والعقاب. والبارئ - تعالى - يرى ما يفعله بعض مماليكه من ظلم وفاحشة، وهو قادر على منعهم فلا يمنعهم، وهو سبحانه حميد مجيد منزَّه عن استحقاق الذمّ فضلاً عن
٢/ ٣١٣ عقاب[١]، إمَّا لما له في ذلك من / الحكمة على قول الأكثرين، وإما لمحض المشيئة والإرادة على قول نفاة التعليل والإرادة من المثبتين للقدر؛ فإذا كان يحسن منه من الأفعال ما لا يحسن من البشر بطل قياسه على خلقه، وكان ما يحسن منا من عقوبة الظالم لا يقبح منه بطريق الأَوْلَىٰ والأحرىٰ، فإن ما ينزه عنه من النقائص فهو أَوْلَىٰ بتنزيهه، وله من الحمد ما لا يستحقه غيره][٢].

التعليق على قوله: وأن أفعاله محكمة.. وإلا لكان عابثاً

وأمَّا قوله[٣]: «وأنَّ[٤] أفعاله محكمة واقعة[٥] لغرض ومصلحة[٦] وإلا لكان عابثاً».

فقد تقدَّم أن لأهل[٧] السُّنَّة الذين ليسوا بإمامية قولين في تعليل أفعال الله [تعالى][٨] وأحكامه، وأن الأكثرين على التعليل[٩]، والحكمة هل هي منفصلة عن الربّ [لا تقوم به][١٠]، أو قائمة به مع ثبوت الْحِكَم المنفصلة أيضاً؟ [فيه قولان لهم][١١]. وهل[١٢] تتسلسل الحكم أو لا تتسلسل؟ أو تتسلسل في المستقبل دون الماضي؟ هٰذا فيه أقوال [لهم][١٣].

٢/ ٣١٤ / وأمَّا لفظ «الغرض» فتطلقه طائفة من أهل الكلام [كالقدرية. وطائفة من المثبتين للقدر أيضاً يقولون: إنه يفعل لغرض، كما ذكر ذلك من يذكره من مثبتة القدر: أهل التفسير والفقه وغيرهم. ولكن الغالب على الفقهاء وغيرهم من المثبتين

---

(١) قوله: «فضلاً عن عقاب» متصل بكلامه السابق قبل سطور قليلة عن الواحد من الناس حيث قال: «لكان مذموماً بذلك مستحقاً للوم والعقاب».
(٢) هنا ينتهي السقط المشار إلىٰ أوله في الصفحة ٢١.
(٣) وردت هٰذه العبارة في «منهاج الكرامة» ١/ ٨٢ (م)، وسبق ورودها في هٰذا الكتاب (١/ ٤٠٥). وتمام العبارة هناك: «وإلّا لكان عابثاً، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾ [سورة الأنبياء: ١٦].
(٤) (ع): «أن»؛ (ن)، (م): «فإن».
(٥) منهاج الكرامة: «محكمة متقنة واقعة»، وكذا وردت من قبل في هٰذا الكتاب (١/ ٤٠٥).
(٦) (ع): «لمصلحة وغرض»؛ (ب): «لغرض أو مصلحة».
(٧) (ن)، (م): «أهل»، وهو خطأ.
(٨) «تعالىٰ»: ساقطة من (ن)، (أ)، (ب).
(٩) انظر ما سبق ١/ ٤٣٥ - ٤٣٧.
(١٠) عبارة «لا تقوم به» ساقطة من (ن)، (م).
(١١) عبارة «فيه قولان لهم» ساقطة من (ن)، (م)، (أ)، (ب).
(١٢) (ن)، (م): «وهي»، وهو تحريف.
(١٣) «لهم»: ساقطة من (ن)، (م)، (أ)، (ب).

للقدر أنهم لا يطلقون لفظ «الغرض» وإن أطلقوا لفظ «الحكمة» لما فيه من إيهام الظلم والحاجة، فإن الناس إذا قالوا: فلان فعل هذا لغرض، وفلان له غرض مع فلان، كثيراً ما يعنون بذلك المراد المذموم من ظلم وفاحشة أو غيرهما، والله تعالى منزه عن أن يريد ما يكون مذموماً بإرادته][1].

التعليق على قوله: إنه أرسل الرسل لإرشاد العالم

وأمَّا قوله[2]: «إنَّه[3] أرسل الرسل[4] لإرشاد العالم».

فهكذا يقول جماهير أهل السُّنَّة أنَّ الله [تعالى][5] أرسل محمداً ﷺ رحمة للعالمين، والذين يمتنعون من التعليل يقولون: أرسله وجعل إرساله رحمة في حق من آمن به، [6] أو في حقه وحق غيره[6]. [7] ويقولون: هذه الرحمة جعلت عند ذلك، كما يقولون[7] في سائر الأمور / التي حصل عندها آثار. [فإنَّ الجمهور ٢/ ٣١٥ المثبتين للحكمة يقولون: فعل كذا لأجل ذلك، وفعل كذا بكذا. وأولئك يقولون: فعل عنده لا به ولا له][8].

التعليق على قوله: وأنه تعالى غير مرئي ولا مدرك بشيء من الحواس

وأمَّا قوله[9]: «وأنَّه تعالى غير مرئي ولا مدرك بشيء من الحواس[10]؛ لقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾[11] [سورة الأنعام: ١٠٣]، ولأنه[12] ليس في جهة».

فيُقال [له][13]: أولاً: النزاع في هذه المسألة بين [طوائف][14] الإمامية/ كما ظ ٧٢ النزاع فيها بين غيرهم[15]، فالجهمية والمعتزلة والخوارج[16] وطائفة من غير *

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م). وتوجد بدلاً من هذه العبارة في (ن)، (م): «وأما الفقهاء وغيرهم فيمتنعون عن إطلاقه لما فيه من إيهام الظلم والحاجة»، وفي (أ)، (ب) توجد نفس هذه العبارة دون لفظتي «عن إطلاقه».

(٢) العبارة التالية وردت في «منهاج الكرامة» ١/ ٨٢ (م)، وفي هذا الجزء: ص ٧٠.

(٣) «إنه»: كذا في النسخ الأربع؛ وفي منهاج الكرامة ١/ ٨٢ (م)، وفي هذا الجزء ص ٧٠: «وأنه».

(٤) «الرسل»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي «منهاج الكرامة»، «منهاج السنة» ٢/ ٧٠: «الأنبياء».

(٥) «تعالى»: زيادة في (ع). (٦-٦): «ساقط من (أ)، (ب). (٧-٧): ساقط من (ع).

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب). والكلام في (ن)، (م) ناقص ومضطرب.

(٩) وردت العبارة التالية في (ك) ١/ ٨٢ (م)، وفي هذا الكتاب (١/ ٤٠٥).

(١٠) (ن): «الحولين»؛ (م): «الحق»، وهو تحريف.

(١١) في (ع)، (أ)، (ب)، (م): «لا تدركه الأبصار»؛ وفي (ن): ذكر باقي الآية، وكذا هي في الموضعين السابقين.

(١٢) (أ)، (ب): «لأنه».

(١٣) «له»: زيادة في (ع).

(١٤) «طوائف»: ساقطة من (ن)، (م).

(١٥) (أ)، (ب): «كالنزاع فيها بين غير الإمامية».

(١٦) (ع): «ومن تبعهم من الخوارج».

(*-*) الكلام بين النجمتين ساقط من (م).

الإمامية(١) تنكرها. والإمامية لهم فيها قولان: فجمهور قدمائهم يثبت(٢) الرؤية، وجمهور*) متأخريهم ينفونها. وقد تقدَّم أنَّ أكثر قدمائهم يقولون بالتجسيم(٣).

٢/٣١٦ / **قال الأشعري**(٤): «وكل المجسمة(٥) إلَّا نفراً قليلاً(٦) يقول(٧) بإثبات الرؤية، وقد يثبت الرؤية من لا يقول بالتجسيم».

قلت: وأمَّا الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، كمالك والثَّوْرِيّ والأَوْزَاعيّ والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي حنيفة وأبي يوسف وأمثال هؤلاء، وسائر أهل السنة(٨) والحديث والطوائف المنتسبين(٩) إلىٰ السُّنَّة والجماعة كالكُلَّابية والأشعرية والسالمية وغيرهم، فهؤلاء كلهم متفقون علىٰ إثبات الرؤية لله تعالىٰ، والأحاديث بها متواترة عن النبي ﷺ عند أهل العلم بحديثه.

[وكذلك الآثار بها متواترة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وقد ذكر الإمام أحمد وغيره من الأئمة العالمين بأقوال السلف: أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان متفقون علىٰ أن الله يُرىٰ في الآخرة بالأبصار، ومتفقون علىٰ أنه لا يراه أحد في الدنيا بعينه، ولم يتنازعوا في ذلك إلَّا في نبينا ﷺ خاصة: منهم من نفىٰ رؤيته بالعين في الدنيا ومنهم من أثبتها. وقد بسطت هذه الأقوال والأدلَّة من الجانبين في غير هذا الموضع.

٢/٣١٧ **والمقصود هنا**: نقل إجماع السلف علىٰ إثبات الرؤية / بالعين في الآخرة ونفيها في الدنيا، إلَّا الخلاف في النبي ﷺ خاصة](١٠).

وأمَّا احتجاجه [واحتجاج النفاة أيضاً] بقوله [تعالىٰ](١١): ﴿**لا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ**﴾ [**سورة الأنعام**: ١٠٣]، فالآية حجَّة عليهم لا لهم؛ لأنَّ الإدراك: إما أن يُراد به مطلق الرؤية، أو الرؤية المقيَّدَة بالإحاطة، والأول باطل؛ لأنه ليس كل من رأىٰ

(١) (ع): «وطائفة من الإمامية»، ورجحت أن يكون المقصود: الكلام علىٰ طائفة من الشيعة غير الإمامية؛ إذ أن ابن تيمية يتكلم بعد ذلك مباشرة علىٰ قولين للإمامية في هذه المسألة.
(٢) (ب) فقط: «يثبتون»؛ (ن)، (ع)، (أ): «تثبت».
(٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «بالجسم».
(٤) في المقالات ١/ ٢٦٥.
(٥) (ن)، (م): «الجهمية»، وهو خطأ ظاهر.
(٦) المقالات: «يسيرا».
(٧) (أ)، (ب)، (ع)، (م): «يقولون».
(٨) (ن)، (م): «أهل البيت».
(٩) (ع)، (ن): «المنتسبون».
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(١١) (أ)، (ب): «وأما احتجاج النفاة بقوله تعالىٰ»؛ (ن)، (م): «وأما احتجاجه بقوله».

شيئاً يُقال إنه [أدركه، كما لا يُقال][(١)] أحاط به، كما سئل ابن عباس [رضي الله عنهما][(٢)] عن ذلك فقال[(٣)]: ألست ترىٰ السماء؟ قال: بلىٰ. قال: أكلها ترىٰ[(٤)]؟ قال: لا.

ومن رأىٰ جوانب الجيش أو الجبل[(٥)] أو البستان أو المدينة، لا يُقال إنه أدركها[(٦)]، وإنَّما يُقال: أدركها إذا أحاط بها رؤية[(٧)]، ونحن في هـٰذا المقام ليس علينا بيان ذلك، وإنَّما ذكرنا هـٰذا بياناً لسند[(٨)] المنع، بل المستدلّ بالآية عليه أن يبين أن الإدراك في لغة العرب مرادف للرؤية، وأن كل من رأىٰ شيئاً يُقال في لغتهم إنه أدركه وهـٰذا لا سبيل إليه، كيف وبين لفظ / الرؤية ولفظ الإدراك[(٩)] عموم ٣١٨/٢
وخصوص [أو اشتراك لفظي][(١٠)]، فقد تقع رؤية بلا إدراك، [وقد يقع إدراك بلا رؤية][(١١)]، فإن الإدراك[(١٢)] يستعمل في إدراك العلم وإدراك القدرة، فقد[(١٣)] يُدرك الشيء بالقدرة وإن لم يُشَاهَد، كالأعمىٰ الذي طلب رجلاً هارباً منه[(١٤)] فأدركه ولم يره، وقد قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا تَرَاءَى الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ * قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [سورة الشعراء: ٦١، ٦٢]، فنفىٰ موسىٰ الإدراك مع إثبات التَّرائي[(١٥)]، فعُلِم[(١٦)] أنه قد يكون رؤية بلا إدراك. والإدراك هنا هو إدراك القدرة، أي: ملحوقون[(١٧)] مُحاط بنا، وإذا انتفىٰ[(١٨)] هـٰذا الإدراك فقد تنتفي[(١٩)] إحاطة البصر [أيضاً][(٢٠)].

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٢) «رضي الله عنهما»: ساقطة من (ن)، (م)؛ وفي (ع): «رضي الله عنه».
(٣) (ن)، (م): «قال». (٤) (ع): «أترىٰ كلها؟».
(٥) (ن)، (م): «جوانب الخيل أو الجيش»؛ (ع): «جوانب الجيش أو الجند».
(٦) (ع): «أدركه».
(٧) (ن): «ولا يُقال إنه أدركها إلَّا إذا أحاط بها برؤية»؛ (م): «إلَّا إذا أحاط بها رؤية».
(٨) (ع): «لنسند»؛ (أ): «لسد». (٩) (ن)، (م): «وبين الرؤية والإدراك».
(١٠) عبارة «أو اشتراك لفظي»: ساقطة من (ن)، (م). وموجودة في (ب) في غير موضعها بعد عبارة: «وقد يقع إدراك بلا رؤية».
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٢) (ب): «وإن الإدراك»؛ (ن)، (م): «والإدراك»؛ (أ): «وإن الاستدراك».
(١٣) (ن)، (م): «يقال». (١٤) «منه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٥) (ع): «الرؤية». (١٦) (ن)، (م): «أي يعلم».
(١٧) (أ)، (ب)، (م): «ملحقون». (١٨) (ن)، (م): «نفي».
(١٩) (ن)، (م): «ينفي». (٢٠) «أيضاً»: ساقطة من (ن)، (م)، (ع).

٢/ ٣١٩ ومما يبين ذلك أن الله [تعالىٰ][(١)] ذكر هـٰذه الآية يمدح بها[(٢)] نفسه / سبحانه وتعالىٰ، ومعلوم أن كون الشيء لا يُرىٰ ليس صفة مدح؛ لأنَّ النفي المحض لا يكون مدحاً إن لم يتضمن أمراً ثبوتيًا، ولأنَّ المعدوم[(٣)] أيضاً لا يُرىٰ، والمعدوم لا يُمدح، فعُلِم أن مجرد نفي الرؤية لا مدح فيه.

[وهـٰذا أصلٌ مستمر، وهو: أن العدم المحض الذي لا يتضمن ثبوتاً لا مدح فيه ولا كمال، فلا يمدح الرب نفسه به، بل ولا يصف نفسه به، وإنَّما يصفها بالنفي المتضمن معنىٰ ثبوت، كقوله: ﴿لا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلا نَوْمٌ﴾، وقوله: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾، وقوله: ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلاَّ بِمَا شَاءَ﴾، وقوله: ﴿وَلا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ﴾ [سورة سبأ: ٣]، وقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [سورة ق: ٣٨]، ونحو ذلك من القضايا السلبية التي يصف الربُّ تعالىٰ بها نفسه، وأنها تتضمن اتِّصَافه بصفات الكمال الثبوتية مثل كمال حياته وقيّوميته ومُلكه وقدرته وعلمه وهدايته وانفراده بالربوبية والإلـٰهية ونحو ذلك. وكل ما يوصف به العدم المحض فلا يكون إلَّا عدماً محضاً، ومعلوم أن العدم المحض يُقال فيه: إنَّه لا يُرىٰ، فعُلِم أن نفي الرؤية عَدَم محض، ولا يُقال في العدم المحض: لا يُدرك، وإنَّما يُقال هـٰذا فيما لا يُدرك لعظمته لا لعدمه][(٤)].

٢/ ٣٢٠ [وإذا[(٥)] كان المنفي هو الإدراك، فهو سبحانه وتعالىٰ[(٦)] لا يُحَاطُ به/ رؤيةً، كما لا يُحاط به علماً، ولا يلزم من نفي إحاطة العلم والرؤية نفي العلم[(٧)] والرؤية، بل يكون ذلك دليلاً علىٰ أنه يُرىٰ ولا يُحاط به [(٨)] كما يُعلم ولا يحاط به[(٨)]، فإن تخصيص الإحاطة بالنفي[(٩)] يقتضي أن مطلق الرؤية ليس بمنفي، وهـٰذا الجواب قول أكثر العلماء من السلف وغيرهم، وقد روىٰ معناه عن ابن عباس - رضي الله عنهما[(١٠)] - وغيره][(١١)]. [(١٢)] وقد رُوي في حديث مرفوع إلىٰ النبي ﷺ[(١٢)].

---

(١) «تعالىٰ»: ساقطة من (ن).
(٢) (ن)، (م): «فيها».
(٣) (أ)، (ب): «لأن المعدوم»؛ (ن)، (م): «: «ولأن العدم».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (أ)، (ب).
(٥) (أ)، (ب): «وإن».
(٦) «وتعالىٰ»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) «العلم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨-٨): ساقط من (أ)، (ب).
(٩) «بالنفي»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) «رضي الله عنهما»: زيادة في (أ)، (ب).
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، وجاء في (م) في غير موضعه.
(١٢-١٢): ساقط من (أ)، (ب). وجاء في الدر المنثور للسيوطي ٣/ ٣٧ (ط. إيران، ١٣٧٧هـ): =

ولا(١) تحتاج / الآية إلى تخصيص ولا خروج عن ظاهر الآية، فلا(٢) نحتاج أن نقول: لا نراه في الدنيا، أو نقول: لا تدركه الأبصار بل المبصرون، أولا تدركه كلها بل بعضها، ونحو ذلك من الأقوال التي فيها تكلف. ٢/ ٣٢١

[ثم نحن في هذا المقام يكفينا أن نقول: الآية تحتمل ذلك، فلا يكون فيها دلالة على نفي الرؤية، فبطل استدلال من استدلّ بها على الرؤية، وإذا أردنا أن نثبت دلالة الآية على الرؤية مع نفيها للإدراك الذي هو الإحاطة، أقمنا الدلالة على أن الإدراك في اللغة ليس هو مرادفاً للرؤية، بل هو أخصّ منها، وأثبتنا ذلك باللغة وأقوال المفسّرين من السلف وبأدلة أُخرى سمعية وعقلية](٣).

تعليق على قوله: ولأنه ليس في جهة

وأمّا قوله(٤): «ولأنه(٥) ليس في جهة».

فيُقال: للناس في إطلاق لفظ «الجهة» ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصّل(٦).

وهذا النزاع موجود في المثبتة للصفات من أصحاب الأئمة الأربعة وأمثالهم، [ونزاع] أهل الحديث والسنّة(٧) الخاصة في نفي(٨) ذلك وإثباته / نزاع لفظي، ليس ٢/ ٣٢٢

= «قوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ الآية. أخرج ابن أبي حاتم والعقيلي وابن عدي وأبو الشيخ وابن مردويه بسند ضعيف عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ في قوله: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ قال: لو أن الإنس والجن والشياطين والملائكة - منذ خلقوا إلى أن فنوا - صفوا صفاً واحداً، ما أحاطوا بالله أبداً. قال الذهبي: هذا حديث منكر.

وأخرج الترمذي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني والحاكم - وصححه - وابن مردويه واللالكائي في «السنة» عن ابن عباس قال: رأى محمد ربه، قال عكرمة: فقلت له: أليس الله يقول: ﴿لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار﴾؟ قال: **«لا أم لك، ذاك نوره الذي هو نوره إذا تجلّى بنوره لا يدركه شيء»**، وفي لفظ: **«إنّما ذلك إذا تجلّى بكيفيته لم يقم له بصر»**.

وأخرج ابن جرير عن ابن عباس ﴿لا تدركه الأبصار﴾ قال: «لا يحيط بصر أحد بالله».

ثم أورد السيوطي الأثر الذي أورده ابن تيمية آنفاً عن ابن عباس وجاء فيه: ألست ترى السماء.. إلخ.

فلعلّ هذا الحديث المرفوع وتلك الآثار عن ابن عباس هي التي عني ابن تيمية الإشارة إليها.

(١) (أ)، (ب): «فلا». (٢) (ن)، (م): «ولا».

(٣) ما بين المعقوفين في (ع) فقط.

(٤) سبق ورود هذه العبارة من كلام ابن المطهر ضمن العبارة السابقة (ص٢٣) ووردت في «منهاج الكرامة» ١/ ٨٢ (م)، وفي هذا الكتاب (١/ ٤٠٥).

(٥) (ع): «وأنه»؛ (أ)، (ب): «لأنه». والمثبت في (ن)، (م)، ومنهاج الكرامة.

(٦) (ع): «وطائفة تفصل، وطائفة تثبتها».

(٧) «ونزاع»: ساقطة من (ن)، (م)؛ «الحديث»: ساقطة من (ع). (٨) «نفي»: ساقطة من (ع).

هو نزاعاً معنويًّا. ولهـذا كان طائفة من أصحاب [الإمام](١) أحمد ـ كالتميميين والقاضي [أبي يعلىٰ](٢) في أول قوليه ـ تنفيها(٣)، وطائفة أخرىٰ [أكثر منهم](٤) تثبتها، وهو آخر قولَي(٥) القاضي.

[والمتبعون للسلف لا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلّا إذا تبيَّن أن ما أثبت بها فهو ثابت وما نفي بها فهو منفي؛ لأنَّ المتأخرين قد صار لفظ «الجهة» في اصطلاحهم فيه إجمال وإبهام كغيرها من ألفاظهم الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها اللغوي، ولهـذا كان النفاة ينفون بها حقًّا وباطلاً، ويذكرون عن مثبتها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يُدخل فيها معنىٰ باطلاً مخالفاً لقول السلف ولِمَا دلَّ عليه الكتاب والميزان](٦).

٢/ ٣٢٣ / وذلك أن لفظ «الجهة» قد يُراد به ما هو موجود، وقد يُراد به ما هو معدوم، ومن المعلوم أنه(٧) لا موجود إلّا الخالق والمخلوق، فإذا أُريدَ بـ «الجهة» أمر موجود غير الله كان مخلوقاً، والله تعالىٰ لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات (٨ فإنه بائن من المخلوقات٨).

وإن أُريدَ بـ«الجهة» أمر عدمي، وهو ما فوق العالم(٩)، فليس هناك إلّا الله وحده.

فإذا قيل: إنه في جهة؛ [إنْ](١٠) كان معنىٰ الكلام أنه هناك فوق العالم حيث

---

(١) «الإمام»: زيادة في (ع).

(٢) في (ن)، (م) كتبت كلمة «كالتميميين» محرفة، و«أبي يعلىٰ»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م). وعرف بالتميمي أكثر من واحد من أصحاب أحمد، منهم: عبد العزيز بن الحارث بن أسد أبو الحسن التميمي، المتوفىٰ سنة ٣١٧هـ (ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/ ١٣٩؛ المنتظم لابن الجوزي ٧/ ١١٠)، وحفيده: أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث بن أسد التميمي، المتوفىٰ سنة ٤٨٨هـ، وهو أشهر التميميين (ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/ ٢٥٠ـ ٢٥١؛ الذيل لابن رجب ١/ ٧٧ـ ٨٥؛ المنتظم ٩/ ٨٨ـ ٨٩)، وعبد الوهاب بن عبد العزيز، أبو الفرج التميمي (والد أبي محمد) المتوفىٰ سنة ٤٢٥هـ (ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/ ١٨٢؛ المنتظم ٨/ ٨١)، وعبدالواحد بن عبد العزيز، أبو الفضل التميمي (أخو عبد الوهاب) المتوفىٰ سنة ٤١٠هـ (ترجمته في: طبقات الحنابلة ٢/ ١٧٩؛ المنتظم ٧/ ٢٩٥). قال ابن أبي يعلىٰ في ترجمته زرق الله بن عبدالوهاب: «أحد الحنابلة المشهورين في الحنبلية، هو وأبوه وعمه وجده». فلعل ابن تيمية قصد الإشارة إليه.

(٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «ينفيها».

(٤) عبارة «أكثر منهم»: ساقطة من (ن)، (م).

(٥) (ن)، (م): «قول».

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).

(٧) (أ)، (ب): «أن».

(٨ـ٨): ساقط من (أ)، (ب).

(٩) (ن)، (م): «ما فوق الفلك».

(١٠) «إن»: في (ع) فقط.

انتهت المخلوقات، فهو فوق الجميع عال عليه.

(١) [ونفاة لفظ «الجهة» يذكرون من أدلتهم أن الجهات كلها مخلوقة، وأنه كان قبل الجهة، وأنه من قال: إنه في جهة يلزمه القول بقِدَم شيء من العالم، أو أنه كان مستغنياً عن الجهة ثم صار فيها.

وهٰذه الأقوال ونحوها إنَّما تدل علىٰ أنه ليس في شيء من المخلوقات، سواء سُمِّيَ جهة أو لم يُسمَّ. وهٰذا حقّ، فإنه سبحانه منزَّه عن أن تحيط به المخلوقات، أو أن يكون مفتقراً إلىٰ شيء منها: العرش أو غيره. ومن ظنَّ من الجهَّال أنه إذا نزل إلىٰ سماء الدنيا - كما جاء الحديث(٢) - يكون العرش فوقه، ويكون محصوراً بين طبقتين من / العالم، فقوله مخالفٌ لإجماع السلف مخالفٌ للكتاب والسنَّة، كما قد بُسط في موضعه. وكذلك توقُّف من توقَّف في نفي ذلك من أهل الحديث؛ فإنَّما ذلك لضعف علمه بمعاني الكتاب والسنَّة وأقوال السلف. ٢/ ٣٢٤

ومن نفىٰ «الجهة» وأراد بالنفي كون المخلوقات محيطة به أو كونه مفتقراً إليها، فهٰذا حقّ، لكن عامتهم(٣) لا يقتصرون علىٰ هٰذا، بل ينفون أن يكون فوق العرش رب العالمين، أو أن يكون محمد ﷺ عُرِجَ به إلىٰ الله، أو أن يصعد إليه شيء وينزل منه شيء، أو أن يكون مبايناً للعالم، بل تارة يجعلونه لا مبايناً ولا محايثاً(٤)، فيصفونه بصفة المعدوم والممتنع، وتارة يجعلونه حالّاً في كل موجود، أو يجعلونه

---

(١) الكلام التالي بعد القوس في (ع) فقط، وينتهي في الصفحة التالية.

(٢) الإشارة هنا إلىٰ حديث النزول وهو مروي عن أبي هريرة وغيره من الصحابة من وجوه عدة. ونص الحديث في إحدىٰ رواياته (البخاري ٢/ ٥٢ - ٥٣، كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل): «عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: **«ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له»**. وهو موجود أيضاً في: البخاري ٨/ ٧١ (كتاب الدعوات، باب الدعاء نصف الليل)، ٩/ ١٤٣ (كتاب التوحيد باب قول الله تعالىٰ: ﴿يريدون أن يبدلوا كلام الله﴾؛ مسلم ١/ ٥٢١ - ٥٢٣ (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه)؛ سنن أبي داود ٢/ ٤٧ (كتاب الصلاة، باب أي الليل أفضل)، ٤/ ٣١٤ (كتاب السنة، باب الرد علىٰ الجهمية)؛ المسند (ط. المعارف) الأرقام ٩٦٧، ٩٦٨، ٣٦٧٣، ٣٨٢١، ٧٥٠٠، ٧٥٨٢، ٧٦١١، ٧٧٧٩. وهو أيضاً في مواضع أخرىٰ كثيرة في المسند، وروي كذلك في سنن الترمذي وسنن ابن ماجه وسنن الدارمي ومسند الطيالسي (وانظر: مفتاح كنوز السنة، مادة: الدعاء). وأفرد ابن خزيمة فصلاً لأحاديث النزول في كتابه «التوحيد»، ص ٨٣ - ٩٠.

(٣) في الأصل (ع): «غايتهم». و أرجو أن يكون الصواب ما أثبته.

(٤) في الأصل (ع): «محايشا»، والصواب ما أثبته.

وجود كل موجود، ونحو ذلك مما يقوله أهل التعطيل وأهل الحلول][(١)].

٢/ ٣٢٥ / وإذا كان كذلك، فهو قد استدلَّ على عدم الرؤية بكونه[(٢)] ليس في جهة.

تنازع مثبتة الرؤية في العلو والاستواء

وهذا الموضع [مما] تنازع فيه[(٣)] مثبتو الرؤية، فقال الجمهور[(٤)] بما[(٥)] دلَّ عليه قول النبي ﷺ: «**إنَّكم ترونَ**[(٦)] **ربَّكُم كما ترونَ الشَّمْسَ والقمرَ لا تَضامُّونَ في رؤيته**». وهذا الحديث متفق [عليه][(٧)] من طرق[(٨)] كثيرة، [وهو][(٩)] مستفيض بل متواتر عند أهل العلم بالحديث[(١٠)]، اتفقوا على [صحته[(١١)]، مع][(١٢)] أنه جاء من وجوه كثيرة قد

٢/ ٣٢٦ / جمع طرقها أكثر[(١٣)] أهل العلم بالحديث، كأبي الحسن الدارقطني وأبي نُعَيْم الأصبهاني وأبي بكر الآجري وغيرهم[(١٤)]. (* وقد أخرج أصحاب الصحيح[(١٥)]

---

(١) هنا ينتهي السقط المشار إلى أوله في الصفحة السابقة. (٢) (ن)، (م): «لكونه».

(٣) (ن)، (م): «وهذا الموضع ينازع فيه». (٤) (ع): «جمهورهم».

(٥) «بما»: ساقطة من (أ)، (ب). وكتبت في (ن)، (م): «مما»، وهو تحريف.

(٦) (ع): «سترون». (٧) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «منقول».

(٨) (م): «جهات». (٩) «وهو»: ساقطة من (ن)، (م).

(١٠) (أ)، (ب): «والحديث منقول». وفي هامش نسخة (ع) كتب ما يلي: «حديث: إنكم سترون ربكم... وهومستفيض بل متواتر عند أهل العلم بالحديث. قلت: أشار بذلك إلى أن الحديث المتواتر ليس بعزيز الوجود ولا منحصراً بحديث من كذب عليَّ متعمداً.. إلخ. كما زعم بذلك أبو عمرو بن الصلاح في كتابه علوم الحديث، بل هو كثير الوجود بأن تعدد طريق الحديث وتكثر بحيث يستحيل العقل تواطؤ رواته على الكذب، وقد حقق خاتمة الحفاظ العسقلاني ذلك، وقال الجلال السيوطي في «شرح التقريب»: جعلت رسالة جمعت فيها مقدار عشرين حديثاً من المتواترات، فذكرها فرداً فرداً».

(١١) هذا الحديث مروي من وجوه عدَّة، وبألفاظ متقاربة عن عدد من الصحابة، منهم: علي بن أبي طالب، وجابر بن عبد الله، وأبو هريرة في: البخاري ٦/ ٤٤ - ٤٥ (كتاب التفسير، باب قوله: ﴿إن الله لا يظلم مثقال ذرة﴾)، ٩/ ١٢٧ - ١٢٨ (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾)؛ مسلم ١/ ١٦٤ (كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية)؛ سنن أبي داود ٤/ ٣٢٢ - ٣٢٣ (كتاب السنة، باب في الرؤية)؛ سنن الترمذي ٤/ ٩٢ - ٩٣ (كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٦٣ - ٦٤ (المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية)؛ المسند (ط. المعارف) الأرقام: ٧٧٠٣، ٧٩١٤، (ط. الحلبي) ٣/ ١٦ - ١٧، ٤/ ١١. والحديث في أكثر هذه الكتب في مواضع أخرى ويوجد في كتب أخرى، وانظر: مفتاح كنوز السنة (الله). وانظر: درء تعارض العقل والنقل ٧/ ٢٩ - ٣١.

(١٢) «صحته مع»: ساقط من (ن). (١٣) «أكثر»: زيادة في (ن) فقط.

(١٤) ذكر بروكلمان (تاريخ الأدب العربي ٣/ ٢١١) أن للدارقطني كتاباً جمع فيه ما ورد من النصوص الواردة في كتاب الله والأحاديث المتعلقة برؤية الباري، ومنه نسخة خطية في الإسكوريال، كما ذكر (٣/ ٢٠٩) أن للآجري كتاب التصديق بالنظر إلى الله في الآخرة، ومنه نسخة خطية في الظاهرية، وفي كتاب «الشريعة» له باب بهذا العنوان، ص ٢٥١ - ٢٧٠، ط. حامد الفقي، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م).

(*-*) ما بين النجمتين ساقط من (أ)، (ب).

(١٥) (ن): «أصحاب البخاري ومسلم»؛ (م): «أصحاب الصحيح كالبخاري ومسلم».

ذلك من وجوه متعددة توجب لمن كان عارفاً بها العلم القطعي[١] بأن رسول الله [ﷺ][٢] قال ذلك*. وقالت طائفة: إنه يرىٰ [لا][٣] في جهة، لا أمام الرائي ولا خلفه، ولا عن يمينه ولا عن يساره، ولا فوقه ولا تحته. وهٰذا هو المشهور عند متأخري[٤] الأشعرية، فإن هٰذا مبني علىٰ اختلافهم في كون البارئ [تعالىٰ][٥] فوق العرش.

فالأشعري وقدماء أصحابه كانوا يقولون: إنه بذاته فوق العرش، وهو مع ذلك[٦] ليس بجسم[٧].

٣٢٧/٢ / وعبد الله [بن سعيد][٨] بن كُلَّاب والحارث المحاسبي وأبو العباس القلانسي كانوا يقولون بذلك، بل كانوا أكمل إثباتاً من الأشعري[٩]، [فالعلوّ عندهم من الصفات العقلية، وهو عند الأشعري من الصفات السمعية][١٠]، [١١] ونقل ذلك الأشعري[١١] عن أهل السُّنَّة والحديث كما فهمه عنهم[١٢]. [وكان أبو محمد بن كلاب هو الأستاذ الذي اقتدىٰ به الأشعري في طريقه هو وأئمة أصحابه[١٣] كالحارث المحاسبي وأبي العباس القلانسي وأبي سليمان الدمشقي وأبي حاتم البُستي[١٤]. وخلق كثير يقولون: إنَّ اتِّصافه بأنه مباين للعالم عالٍ عليه هو من الصفات المعلومة بالعقل كالعلم والقدرة، وأما الاستواء علىٰ العرش فهو من الصفات الخبرية، وهٰذا قول كثير من أصحاب الأئمة الأربعة[١٥] وأكثر أهل

---

(١) «القطعي»: زيادة في (ن)، (م).
(٢) «صلىٰ الله عليه وسلم»: ساقطة من (ن).
(٣) «لا»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) «متأخري»: ساقطة من (ع).
(٥) «تعالىٰ»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (أ)، (ب): «ومع ذلك».
(٧) كتب مقابلاً لهٰذا الموضع في هامش (ع): «قلت: وممن يقول بكونه تعالىٰ فوق العرش بذاته: أبو زيد في رسالته المشهورة عندهم. و قد ينيف من شرح هٰذه الرسالة من العلماء علىٰ ثلاثمائة، وهي في غاية الشهرة عند المغاربة وكانوا يقولون لمؤلفها مالك الصغير».
(٨) «ابن سعيد»: زيادة في (ع).
(٩) (ن)، (م): «أكمل الناس إثباتاً من الأشعري»، وهو خطأ.
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط جميعه من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(١١ - ١١): ساقط من (أ)، (ب).
(١٢) عبارة «كما فهمه عنهم»: زيادة في (ن)، (م).
(١٣) في هامش نسخة (ع) كتب التعليق التالي: «وقد رأيت كلام الأشعري يصرح بذلك في الإبانة».
(١٤) «وأبي سليمان الدمشقي وأبي حاتم البُستي»: كذا جاء في (ع). وأبو حاتم البستي، هو: محمد بن حبان المحدث المتوفىٰ سنة ٣٥٤هـ، ولم يذكر ضمن أصحاب الأشعري، وكذلك لم يذكر أبو سليمان الدمشقي، وسبق أن ذكرنا الخلاف في أبي العباس القلانسي أهو متقدم عن الأشعري أم معاصر له، وكذا الأمر بخصوص المحاسبي، فقد كان معاصراً لابن كلاب وهجره أحمد بن حنبل بسبب صحبته له، فهٰؤلاء موصوفون بأنهم أصحاب الأشعري. وقد يكون المقصود أنهم من أصحاب ابن كلاب ولكن يُلاحظ أن ابن حبان ولد بعد وفاة ابن كلاب بحوالي ثلاثين عاماً.
(١٥) في الهامش كتب التعليق التالي: «ورأيت صاحب «التبصرة» ينقل عن محمد بن حسن الشيباني=

٢/٣٢٨ / الحديث، وهو آخر قَوْلَيْ القاضي أبي يعلىٰ وقول أبي الحسن بن الزاغوني(١)، وهو قول كثير من أهل الكلام من الكرَّامية وغيرهم. وأمَّا الأشعري، فالمشهور عنه أن كليهما صفة خبرية، وهو قول كثير من أتباع الأئمة الأربعة وهو أول(٢) قَوْلَيْ القاضي أبي يعلىٰ وقول التميميين وغيرهم من أصحابه](٣).

وكثير من متأخري [أصحاب الأشعري](٤) أنكروا أن يكون [الله] فوق العرش [أو في السماء](٥). وهـٰؤلاء [الذين ينفون الصفات الخبرية كأبي المعالي وأتباعه، فإن الأشعري وأئمة أصحابه يثبتون الصفات الخبرية(٦) وهـٰؤلاء ينفونها، فنفوا
٢/٣٢٩ هـٰذه الصفة؛ لأنَّها - علىٰ قول الأشعري - من الصفات الخبرية، / وهـٰؤلاء ينفونها، فنفوا هـٰذه الصفة لأنها - علىٰ قول الأشعري - من الصفات الخبرية، ولما لم تكن هـٰذه الصفة عند هـٰؤلاء عقلية](٧) قالوا: إنه يُرىٰ لا في جهة(٨).

وجمهور الناس [من](٩) مثبتة الرؤية ونفاتها يقولون: إن قول هـٰؤلاء معلوم

= أنه يمر أحاديث الصفات جميعاً علىٰ ظواهرها ولا يؤولها، وكذلك الإمام البغوي في «شرح السنة» يقول: جميع ما جاء من أحاديث الصفات لا نؤولها بل نبقىٰ علىٰ ظواهرها وبالغ فيه وقال: إنه يجب ذلك ولا يجوز غيره حتىٰ أن إنكارها تعطيل، ومن أنكرها فهو من المعطلة وذلك مثل اليد والقدم والإصبع والوجه والعين والنزول والإتيان والتحول وغير ذلك. قال: وكل ذلك صفات له تعالىٰ بلا كيف، وأمَّا الحنابلة فسداهم ولحمتهم إثبات الصفات الخبرية. ورأيت في كتاب «الرسالة» لأبي زيد، وهو من قدماء أصحاب مالك وعظمائهم حتىٰ يُقال له: مالك الصغير، يقول في تلك الرسالة: إنه تعالىٰ علىٰ العرش بذاته، وهـٰذه الرسالة في غاية الشهرة عندالمغاربة وفي مصر والشام والحجاز، ويُقال: إن لها شروحاً تبلغ إلىٰ مائتين أو أزيد وعندي شرح منها يُقال له: ابن زروق».

(١) وهو: علي بن عبيد الله بن نصر السري. وسبقت ترجمته (١/ ١٤٢).

(٢) بعد كلمة «وهو» توجد إشارة إلىٰ الهامش ثم توجد في الأصل كلمة «قولي» ولكن كلمة «أول» ليست ظاهرة في الهامش؛ إذ كتب المعلق فوقها كلاماً آخر سبق أن أثبتناه. وقد أضفت كلمة «أول» لاتفاقها مع سياق الكلام.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م)، وأوله في الصفحة السابقة.

(٤) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «متأخريهم».

(٥) (ن)، (م): «أنكر أن يكون فوق العرش»؛ (أ)، (ب): «أنكروا أن يكون فوق العرش أو في السماء».

(٦) في هامش نسخة (ع) كتب التعليق التالي بعد نقل عبارات ابن تيمية السابقة: «فإن الأشعري يثبت النزول والتحول والإتيان في ظلل من الغمام واليد والإصبع والعين والوجه والقَدَم والجنب وغيرها مما ثبت في الأحاديث، ورأيت كلامه في كتاب «الإبانة» يشعر بأنه من أتباع أحمد بن حنبل وأنه يعتقد كل ما يعتقد أحمد بن حنبل إلَّا أن المتأخرين غيَّروا مسلكه وخالفوه في كثير مما قال به فطن الناظرون في كلامهم أن كلام الأشعري كذلك».

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٨) (ن): «فقالوا إنه لا يُرىٰ في جهة»؛ (م): «فقالوا إنه يُرىٰ لا في جهة».

(٩) «من»: ساقطة من (ن) فقط.

الفساد بضرورة العقل، كقولهم في الكلام. ولهـٰذا يذكر أبو عبد الله الرازي أنه لا يقول بقولهم في مسألة الكلام والرؤية(١) أحد من طوائف المسلمين.

ابن تيمية يسلك طريقين من البيان في مسألة الرؤية

ونحن [نسلك طريقين من البيان: **أحدهما**: نبيّن فيه أن هـٰؤلاء الذين ردّ عليهم من مثبتي الرؤية كالأشعري وغيره أقرب إلىٰ الصواب من قول النفاة. **الثاني**: نبيّن فيه الحق بياناً مطلقاً لا نذبّ فيه عن أحد].

الطريق الأول

الطريق الأول: أنْ](٢) نبيّن أنّ هـٰذه الطائفة وغيرها من الطوائف المثبتة للرؤية(٣) أقلّ خطأً وأكثر صواباً من نفاة الرؤية. ونقول لهـٰؤلاء النفاة [للرؤية](٤): أنتم أكثرتم التشنيع علىٰ الأشعرية [ومن وافقهم من أتباع الأئمة](٥) في مسألة الرؤية. ونحن نبين أنهم أقرب إلىٰ الحق منكم [نقلاً / وعقلاً](٦)، وأن قولهم إذا كان فيه خطأ، ٢/ ٣٣٠ فالخطأ [الذي في](٧) قولكم أعظم وأفحش(٨) [عقلاً ونقلاً](٩).

فإذا قلتم: هـٰؤلاء إذا أثبتوا مرئياً لا(١٠) في جهة كان هـٰذا(١١) مكابرة للعقل.

قيل لكم: لا يخلو(١٢) إما أن تحكِّموا في هـٰذا الباب العقل، وإما أن لا تحكموه(١٣)، فإن لم تحكموه بطل قولكم، وإن حكمتموه فقول من أثبت موجوداً قائماً بنفسه يُرىٰ أقرب إلىٰ العقل(١٤) من قول من أثبت موجوداً قائماً بنفسه لا يرىٰ ولا يمكن أن يرىٰ. و[ذلك] لأنّ(١٥) الرؤية لا يجوز أن يشترط في ثبوتها أمور عدمية بل لا يشترط في ثبوتها(١٦) إلَّا أمور وجودية.

ونحن لا ندَّعِي هنا أن كل موجود يرىٰ كما ادَّعىٰ(١٧) ذلك من ادَّعَاه فقامت عليه الشناعات، [فإنَّ ابن كُلَّاب ومن اتبعه من أتباع الأئمة / الأربعة وغيرهم، ٢/ ٣٣١ قالوا: كل قائم بنفسه يُرىٰ، وهـٰكذا قالت الكرَّامية وغيرهم فيما أظن، وهـٰذه

---

(١) (ن): «الرؤية والكلام».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م). والطريق الثاني يبدأ في (٢/ ٤٤).
(٣) «للرؤية»: ساقطة من (ع).
(٤) (ع): «ونقول لنفاة الرؤية»؛ (ن)، (م): «ونقول لهـٰؤلاء النفاة».
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٦) «نقلاً وعقلاً»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) «الذي في»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (ن): «وأنجس».
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(١٠) «لا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) «هـٰذا»: ساقطة من (ع).
(١٢) «لا يخلو»: ساقطة من (ع).
(١٣) (ن)، (م): «وإما أن لا تحكموا».
(١٤) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «الحق».
(١٥) (ن)، (م): «ولأن».
(١٦) (أ)، (ب): «وجودها».
(١٧) (أ)، (ب): «قال».

الطريقة التي سلكها ابن الزاغوني من أصحاب أحمد.

وأمَّا الأشعري فادَّعىٰ أن كل موجود يجوز أن يُرىٰ، ووافقه علىٰ ذلك طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة كالقاضي أبي يعلىٰ وغيره، ثم طرد قياسه فقال: كل موجود يجوز أن تتعلق به الإدراكات الخمس: السمع والبصر والشم والذوق واللمس، ووافقه علىٰ ذلك طائفة من أصحابه كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي والرازي، وكذلك القاضي أبو يعلىٰ وغيرهم، وخالفهم غيرهم فقالوا: لا نثبت في ذلك الشم والذوق واللمس، ونفوا جواز تعلق هـٰذه بالبارئ، والأوَّلون جوَّزُوا تعلّق الخمس بالبارئ، وآخرون من أهل الحديث وغيرهم أثبتوا ما جاء به السمع من اللمس دون الشم والذوق، وكذلك المعتزلة منهم من أثبت جنس الإدراك كالبصريين، ومنهم من نفاه كالبغداديين. والمقصود هنا: بأنَّ المثبتة، ولو أخطأوا في بعض كلامهم، فهم أقرب إلىٰ الحقّ نقلاً وعقلاً من نفاة الرؤية](1).

فنقول(2): من الأشياء ما يرىٰ ومنها ما لا يُرَىٰ، والفارق بينهما لا يجوز أن يكون أموراً عدمية؛ لأنَّ الرؤية أمر وجودي [والمرئي لا يكون إلَّا موجوداً، فليست عدمية](3) لا تتعلق(4) بالمعدوم، ولا(5) يكون الشرط فيه / إلَّا أمراً وجوديًّا [لا يكون عدميًّا، وكل ما لا يشترط فيه إلَّا الوجود دون العدم كان بالوجود الأكمل أولىٰ منه بالأنقص](6)، فكل ما كان(7) وجوده أكمل كان أحق بأن يُرىٰ، وكل ما لم يمكن أن يرىٰ فهو أضعف وجوداً مما يمكن أن يُرَىٰ](8)، فالأجسام الغليظة أحقّ بالرؤية [من الهواء(9)، والضياء أحق بالرؤية] من الظلام؛ لأنَّ النور أَوْلَىٰ بالوجود، والظُّلْمَة أَوْلَىٰ بالعدم، والموجود الواجب الوجود أكمل الموجودات وجوداً وأبعد(10) الأشياء عن العدم فهو أحق بأن يُرَىٰ، وإنَّما لم نره(11) لعجز أبصارنا عن ٢/ ٣٣٢

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م)

(٢) (ن): «بل يقولون»؛ (أ)، (ب)، (م): «بل نقول».

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م)

(٤) (أ)، (ب)، (م): «لا يتعلق»؛ (ن): «يتعلق».

(٥) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «فلا».

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م)

(٧) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «وكل ما كان».

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م). وكانت العبارة في الأصل مما لا يمكن، وهو ضد المعنىٰ.

(٩) (أ)، (ب): «فالأجسام الجامدة أحق بالرؤية من الضياء»؛ (ن)، (م)، الجملة متداخلة مع الجملة التي تليها هـٰكذا: «والأجسام الصقيلة (كذا وفي (م): الصقلية) أحق بالرؤية من الظلام»، وهو تحريف ظاهر.

(١٠) (ب): «أبعد»؛ (أ): «بعد».

(١١) (ب): «لم ير»؛ (أ): «لم نرىٰ».

رؤيته لا لأجل امتناع رؤيته، كما أن شعاع الشمس أحق بأن يُرىٰ من جميع الأشياء.

ولهـٰذا مَثَّلَ النبي ﷺ رؤية الله به فقال: «**تَرَوْنَ ربَّكم كما ترونَ الشَّمْسَ والقَمَر**»؛ شبَّه الرؤية بالرؤية، وإن لم يكن المرئي مثل المرئي، ومع هـٰذا فإذا حَدَّق البصر في الشعاع(١) ضعف عن رؤيته، لا لامتناع في [ذات](٢) المرئي بل لعجز الرائي، فإذا كان في / الدار الآخرة أكمل الله [تعالىٰ](٣) الآدميين وقوَّاهم حتىٰ أطاقوا رؤيته، ٢/ ٣٣٣
ولهـٰذا لما تجلَّىٰ الله [عز وجل](٤) للجبل خرَّ موسىٰ صَعِقاً ﴿**فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [**سورة الأعراف**: ١٤٣]. قيل: أول المؤمنين(٥) بأنه لا يراك حيٌّ إلَّا مات، ولا يابس إلَّا تدهده(٦)، فهـٰذا للعجز(٧) الموجود في المخلوق، لا لامتناع في ذات المرئي، بل كان المانع من ذاته، لم يكن إلَّا لنقص وجوده حتىٰ ينتهي الأمر إلىٰ المعدوم الذي لا يُتَصَوَّر أنه يُرىٰ [خارج الرائي](٨).

[ولهـٰذا كان البشر يعجزون عن رؤية الْمَلَك في صورته إلَّا من أيَّدَه الله، كما أيَّد نبينا ﷺ، قال تعالىٰ: ﴿**وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ * وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ**﴾ [**سورة الأنعام**: ٨، ٩]. قال غير واحد من السلف: هم لا يطيقون أن يروا الملك في صورته، فلو أنزلنا إليهم ملكاً لجعلناه في صورة بشر، وحينئذٍ كان يشتبه عليهم هل هو ملك أو بشر، فما كانوا ينتفعون بإرسال الملك إليهم، فأرسلنا إليهم بشراً من جنسهم يمكنهم رؤيته والتلقِّي عنه، وكان هـٰذا من تمام الإحسان إلىٰ الخلق والرحمة، ولهـٰذا قال تعالىٰ:
﴿**وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ**﴾ [**سورة التكوير**: ٢٢]، / ولا مماسة(٩)، ولا يتميز(١٠) منه ٢/ ٣٣٤
جانب عن جانب كان هـٰذا مكابرة.

فيُقال لكم: أنتم [يا نفاة الرؤية](١١) تقولون ومن وافقكم من المثبتين للرؤية: إنه

---

(١) (ع): «فإذا حذق البصر في الشعاع»؛ (ن): «فإذا حدق الشعاع بالبصر»؛ (أ)، (ب)، (م): «فإذا أحدق البصر في الشعاع».
(٢) «ذات»: ساقطة من (ن).
(٣) «تعالىٰ»: زيادة في (ع).
(٤) «عز وجل»: زيادة في (ع).
(٥) عبارة «قيل أول المؤمنين» ساقطة من (ع) فقط.
(٦) في (ن)، (م) الكلام هنا ناقص ومضطرب.
(٧) (ع) فقط: «العجز».
(٨) (ب) فقط: «الرأي»، وهو خطأ. وجملة «خارج الرائي» ساقطة من (ن)، (م).
(٩) (أ)، (ب): «بماسة»؛ (ن): «ميامنة»؛ (م): «بمباينة»، وهو تحريف.
(١٠) (ن)، (م): «ولا يميز».
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).

لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباين له ولا محايث له[(١)].

فإذا قيل لكم: هٰذا خلاف المعلوم بضرورة العقل[(٢)]، فإن العقل لا يثبت شيئين موجودين إلَّا أن يكون أحدهما مبايناً للآخر أو داخلاً فيه، كما يثبت[(٣)] الأعيان المتباينة والأعراض القائمة بها. وأما إثبات موجود قائم بنفسه لا يُشار إليه ولا يكون داخل العالم ولا خارجه، فهٰذا مما يعلم العقل[(٤)] استحالته وبطلانه بالضرورة.

قلتم[(٥)]: هٰذا النفي حكم الوهم لا حكم العقل؛ وجعلتم في الفطرة حاكمين[(٦)]: أحدهما الوهم والآخر العقل، مع أن المعنىٰ الذي سميتموه الوهم قلتم[(٧)] هو القوة التي تُدرك معاني جزئية غير محسوسة في الأعيان المحسوسة، كالعداوة والصداقة، كما تدرك الشاة معنىً في الذئب ومعنىً في الكبش، فتميل إلىٰ
٢/ ٣٣٥ هٰذا وتنفر عن هٰذا. وإذا كان الوهم إنَّما / وقال: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [سورة النجم: ٢]، وقال: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [سورة التوبة: ١٢٨]، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾ [سورة إبراهيم: ٤]، ونحو ذلك من الآيات][(٨)].

فإن قلتم: هٰؤلاء[(٩)] يقولون: إنه يُرىٰ لا في جهة، وهٰذه مكابرة.

فيُقال: هذا قالوه بناء علىٰ الأصل الذي اتفقتم أنتم[(١٠)] وهم عليه، وهو أنه ليس في جهة. ثم إذا كان الكلام مع الأشعري وأئمة أصحابه ومَنْ وافقهم مِن [أصحاب الحديث][(١١)]، أصحاب أحمد وغيره كالتميميين وابن عقيل[(١٢)] وغيرهم:

فيُقال: هٰؤلاء يقولون: إنه فوق العالم بذاته، وإنه ليس بجسم ولا متحيِّز.

فإن قلتم: هٰذا القول مكابرة للعقل؛ لأنه إذا كان فوق العالم فلا بد أن يتميّز[(١٣)] منه جانب عن جانب، [وإذا تميَّز منه جانب عن جانب][(١٤)] كان جسماً، فإذا أثبتوا
٢/ ٣٣٦ موجوداً قائماً بنفسه فوق العرش[(١٥)] لا يُوصَف بمحاذاة / يدرك أموراً[(١٦)] معينة،

---

(١) (ن)، (م)، (ع)، (أ): «ولا مجانب له».
(٢) (ب): «بالضرورة»؛ (أ): «بضرورة»؛ (ن)، (م): «فضرورة العقل»، وهو تحريف.
(٣) (ن): «ثبتت».
(٤) (ع): «فهٰذا إنما يعلم بالعقل».
(٥) (ع): «وقلتم».
(٦) (ن): «حالين».
(٧) «قلتم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(٩) (أ)، (ب): «إن هٰؤلاء».
(١٠) «أنتم»: ساقطة من (ع).
(١١) جملة «أصحاب الحديث»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢) سبقت ترجمة ابن عقيل (١/ ١٤٣).
(١٣) (ن): «يميزه».
(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٥) عبارة «فوق العرش» ساقطة من (ع).
(١٦) (ب): «ينكر أموراً»؛ (أ): «يذكرون أموراً»؛ (ن)، (م): «يدرك قوىٰ».

فهٰذه القضايا التي نتكلّم فيها قضايا كلية عامة، والقضايا الكلية العامة هي للعقل لا للحسّ ولا للوهم الذي يتبع الحسّ، فإن الحسّ لا يدرك إلّا أموراً معينة، وكذلك الوهم [عندكم][1]. وقد بُسط الردّ علىٰ هٰؤلاء[2] في غير هٰذا الموضع، لكن المقصود هنا بيان أن قول أولئك أقرب من قولهم.

فيُقال: إذا عرضنا علىٰ العقل وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباين له ولا محايث له[3]، ووجود موجود مباين للعالم فوقه وهو ليس بجسم[4]، كان تصديق العقل بالثاني أقوىٰ من تصديقه بالأول، وهٰذا موجود في فطرة كل أحد، فقبول[5] الثاني أقرب إلىٰ الفطرة ونفورها عن الأول أعظم، فإن وجب تصديقكم في ذلك القول الذي هو عن الفطرة أبعد كان تصديق هٰؤلاء في قولهم أولىٰ. وحينئذٍ فليس لكم أن تحتجُّوا علىٰ بطلان[6] (٧ قولهم بحجَّة إلّا وهي علىٰ بطلان قولكم أدلّ ٧).

فإذا قلتم: [وجود موجود فوق العالم ليس بجسم لا يُعقل.

قيل لكم: كما أنَّ][8] وجود موجود لاداخل العالم ولا خارجه لا يُعقل. ٢/ ٣٣٧

/ **فإذا قلتم**: نفي هٰذا من حكم الوهم.

قيل لكم: إن كان هٰذا النفي من حكم الوهم وهو غير مقبول، فذلك[9] النفي من حكم الوهم، وهو غير مقبول بطريق الأَوْلَىٰ.

فإذا قلتم: حكم الوهم الباطل أن يحكم في أمور غير محسوسة حكمه في أمور محسوسة[10].

قيل: لكم (* أجوبة:

أحدها[11]: أنَّ هٰذا يبطل حجتكم علىٰ بطلان قول هٰؤلاء، لأنَّ قولكم: إنه يمتنع[12] وجود موجود فوق العالم ليس بجسم ليس[13] أقوىٰ من قول القائل

---

(١) (ع): «عندهم»، وهي ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (ن)، (م): «هٰذا».
(٣) (ن)، (م)، (ع)، (أ): «ولا مجانب له».
(٤) (ع): «وليس بجسم».
(٥) (أ)، (ب)، (م): «فقول»؛ (ن): «فيقول» وهو تحريف.
(٦) (أ)، (ب): «إبطال».
(٧-٧): هٰذا الكلام في نسخة (ن) ناقص ومضطرب. وفي (م): «قولكم بحجة .. أولىٰ».
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٩) (ن)، (م): «فكذلك».
(١٠) (ن)، (م): «الأمور المحسوسة».
(*-*): الكلام بين النجمتين ساقط من (ن)، (م)، وينتهي في الصفحة التالية.
(١١) (أ)، (ب): «جوابان أحدهما».
(١٢) (ب): «قولهم إنه لا يمتنع»؛ (أ): «قولهم إنه يمتنع».
(١٣) «ليس»: ساقطة من (أ)، (ب).

يمتنع[(١)] وجود موجود قائم بنفسه لا يُشار إليه، [ويمتنع وجود موجودين لا متباينين ولا متحايثين، ويمتنع وجود موجود ليس داخل العالم ولا خارجاً عنه][(٢)]، فإن كنتم لا تقبلون هٰذا الأقوىٰ لزعمكم أنه من حكم الوهم[(٣)] الباطل، لزمكم أن لا تقبلوا ذلك الذي هو أضعف منه بطريق الأَوْلَىٰ، فإن كليهما علىٰ قولكم من حكم الوهم الباطل، وفساد قولكم أَبْيَن في الفطرة من فساد[(٤)] قول منازعيكم، فإن كان قولهم[(٥)] مردوداً / فقولكم أولىٰ بالرَّدِّ، وإن كان قولكم مقبولاً فقولهم أولىٰ بالقبول. ٢/ ٣٣٨

الجواب الثاني: أن يُقال*): أنتم لم تثبتوا وجود أمور[(٦)] لا يمكن الإحساس بها [ابتداء][(٧)] حتىٰ يصح هٰذا الكلام، بل إنَّما أثبتم ما ادَّعيتم أنه لا يمكن الإحساس به [ابتداءً][(٨)] بإبطال هٰذا الحكم الفطري[(٩)] الذي يحيل وجود ما لا يمكن الإحساس به بحال[(١٠)]، فإن كان[(١١)] هٰذا الحكم لا يبطل حتىٰ يثبت[(١٢)] الأمور التي ليست بمحسوسة[(١٣)] لزم[(١٤)] الدور، فلا يبطل هٰذا الحكم حتىٰ يثبت ما لا يمكن الإحساس به، ولا يثبت ذلك حتىٰ يبطل هٰذا الحكم، فلا يثبت ذلك.

[و] يُقال [لكم]: إنْ[(١٥)] جاز وجود أمور لا يمكن الإحساس بها[(١٦)] فوجود ما يمكن الإحساس به أولىٰ[(١٧)]، وإنْ لم يمكن بطل قولكم. فمن أثبت موجوداً فوق العالم ليس بجسم يمكن الإحساس به، كان قوله / أقرب إلىٰ العقل ممن أثبت موجوداً لا يمكن الإحساس به وليس بداخل العالم ولا خارجه. ٢/ ٣٣٩

ففي الجملة أنه[(١٨)] ما من حجة يحتجُّون بها علىٰ بطلان قول منازعيهم[(١٩)] إلَّا

---

(١) (ب): «من قول من يقول لا يمتنع»؛ (أ): «من قول من يقول يمتنع».
(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط، وفي الأصل: «ولا خارج عنه».
(٣) «الوهم»: ساقطة من (ع). (٤) «فساد»: ساقطة من (ع). (٥) (ع): «هٰذا القول».
(٦) (ع): «أنتم أثبتم وجود أمور»؛ (ن): «أنتم لم تثبتوا وجوداً ثم» وهو تحريف.
(٧) «ابتداء»: ساقطة من (ن)، (م). (٨) «ابتداء»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(٩) (ن)، (م): «النظري». (١٠) (ب): «الإحساس به وهو محال»؛ (أ): «الإحساس به محال».
(١١) «كان»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) (أ)، (ب): «تثبت».
(١٣) (ع): «ليست محسوسة»؛ (ن)، (م): «ليست غير محسوسة».
(١٤) (ب) فقط: «فيلزم». (١٥) (ن)، (م): «يقال إن. .».
(١٦) (ب): «وجود أمر لا يمكن الإحساس به»؛ (أ): «وجود أمر لا يمكن الإحساس بها».
(١٧) (ن)، (م): «مع وجود ما لا يمكن الإحساس به»؛ (ع): «فوجود ما لا يمكن الإحساس به أولىٰ» وهو تحريف. (١٨) (أ)، (ب): «ففي الجملة أن»؛ (م): «فحاصله أن».
(١٩) (ع): «تحتجون بها علىٰ قول منازعيكم».

ودلالتها على بطلان قولهم أشدّ، ولكنهم يتناقضون. والذين وافقوهم على بعض غلطهم صاروا(١) يسلِّمون(٢) لهم تلك المقدمة الباطلة النافية [وهو إثبات موجود قائم بنفسه لا يشار إليه ولا يكون مبايناً لغيره ولا محايثاً له(٣) ولا داخل العالم ولا خارجه](٤) ويطلبون(٥) طردها، وطردها يستلزم الباطل المحض.

فوجه المناظرة أن تلك المقدمة لا تسلم(٦)، لكن يُقال: إن كانت باطلة بطل أصل قول النفاة، [وإن كانت صحيحة فهي أدلّ على إمكان قول(٧) أهل الإثبات، فإن كان إثبات موجود ليس بجسم ولا هو داخل العالم ولا خارجه ممكناً، فإثبات موجود فوق العالم وليس بجسم أولى بالإمكان، وإن لم يكن ذلك ممكناً بطل أصل قول النفاة](٨)، وثبت أن الله [تعالى](٩) إما داخل العالم وإما خارجه، فيكون قولهم بإثبات موجود / ليس بداخل العالم ولا خارجه أبعد عن الحق على ٢/ ٣٤٠
التقديرين، وهو المطلوب.

ثم يُقال: رؤية ما ليس بجسم ولا في جهة إما أن يجوِّزه العقل وإما أن يمنعه، فإن جوَّزه فلا كلام، وإن منعه كان منع العقل لإثبات موجود لا داخل العالم ولا خارجه، بل هو حيٌّ بلا حياة، عليم بلا علم، قدير بلا قدرة، أشدَّ وأشد.

فإن(١٠) قلتم: هٰذا المنع من حكم الوهم.

قيل لكم: والمنع من رؤية مرئي ليس في جهة من حكم الوهم، وهٰذا هو الجواب الثالث.

وبيان ذلك، أن [يُقال](١١): حكم الوهم الباطل عندكم أن يحكم في أمور غير محسوسة(١٢) بما يحكم به في الأمور المحسوسة.

فيُقال(١٣): الباري تعالى؛ إما أن تكون رؤيته ممكنة، وأما أن لا تكون(١٤). فإن

---

(١) (أ)، (ب): «ما داوا»، وهو تحريف ظاهر.
(٢) (ن)، (م): «مسلمين».
(٣) (أ)، (ب): «مماثلا له».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٥) (ن)، (م): «ويظنون».
(٦) (ع): «أن تلك المقدمة لا تستلزم»؛ (ن)، (م): «أن تلك المناظرة لا تسلم».
(٧) (أ)، (ب): «فهي أولى على قول».
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٩) «تعالى»: زيادة في (ع).
(١٠) (ن)، (م): «وإن».
(١١) «يُقال»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(١٢) (ع) فقط: «أمور غير المحسوسة».
(١٣) (ن)، (م): «فقال»، وهو تحريف.
(١٤) (ب) فقط: «وإما أن لا تكون ممكنة».

كانت ممكنة بطل قولكم بإثبات موجود(١) غير محسوس، ولم يبق هنا(٢) وهم باطل يحكم في غير المحسوس(٣) بحكم باطل، فإنَّكم لرؤية الباري أشدّ منعاً من رؤية
٢/ ٣٤١ الملائكة والجن وغير ذلك، فإذا / جوزتم رؤيته فرؤية الملائكة والجن أَوْلَىٰ.

وإن قُلتم: بل رؤيته غير ممكنة.

قيل: فهو حينئذٍ(٤) غير محسوس فلا يقبل فيه(٥) حكم الوهم، والحكم بأن كل مرئي لا بد أن يكون في جهة من حكم الوهم.

وأمَّا إذا قدرنا(٦) موجوداً غير محسوس يُرىٰ لا في جهة [رؤية](٧) غير الرؤية المتعلقة بذوات الجهة(٨)، كان إبطال هٰذا مثل إبطال موجود لا داخل العالم ولا خارجه، [وإلَّا] فإذا(٩) ثبت وجود هٰذا الموجود كانت الرؤية(١٠) المتعلقة به مناسبة له، ولم تكن كالرؤية المعهودة للأجسام.

فهٰذه الطريق ونحوها من المناظرة العقلية إذا سُلِكَ يتبين به أن كل من كان إلىٰ السُّنَّة أقرب كان قوله إلىٰ العقل أقرب، وهو يوجب نَصر(١١) الأقربين إلىٰ السُّنَّة بالعقل، لكن لما كان [بعض] الأقربين(١٢) إلىٰ السُّنَّة سلَّمُوا للأبعدين(١٣) عنها مقدمات بينهم، وهي في نفس الأمر باطلة مخالفة للشرع والعقل، لم يمكن أن يكون قولهم مطابقاً للأمر في نفسه، ولا يمكن نصره لا بشرع صحيح ولا بعقل صريح(١٤)، لمن غرضه معرفة الحق في نفسه لا بيان رجحان بعض الأقوال علىٰ بعض.

٢/ ٣٤٢ / (١٥) [وأما إذا كان المقصود بيان رجحان بعض الأقوال، فهٰذا ممكن في نفسه، وهٰذا هو الذي نسلكه في كثير مما عاب به الرافضة كثيرٌ من الطوائف المنتسبين

---

(١) (ن)، (م): «وجوده». (٢) (أ)، (ب): «ولم يبق هناك»؛ (ع): «فلم يبق هنا».
(٣) (ب)، (ن)، (م): «بحكم في غير محسوس»؛ (أ): «يحكم في غير محسوس».
(٤) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «قيل لكم فحينئذٍ فهو». (٥) (ن): «ولا يقال فيه»؛ (م): «ولا فيه».
(٦) (أ)، (ب): «وإذا قدرتم». (٧) «رؤية»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (ع): «بذوات الجهات». (٩) (ب)، (ن)، (م): «وإذا»؛ (أ): «ولا إذا».
(١٠) (ن): «الوجود كانت الرواية»، وهو تحريف؛ (م): «الوجود كانت الرؤية».
(١١) (ن)، (م): «نظر»، وهو تحريف. (١٢) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «لما كان الأقربون».
(١٣) (ع): «سلموا للأبعد»؛ (ن): «يتلوا الأبعدين»؛ (م): «سلوا للأبعدين» وهو تحريف.
(١٤) (ن)، (م): «لا بشرع صريح ولا بعقل صحيح»؛ (ع): «ولا عقل صريح».
(١٥) الكلام بعد القوس في (ع) فقط، وينتهي في (٢/ ٤٢).

إلىٰ السُّنَّة في إثبات خلافة الخلفاء الثلاثة[1]، فإنهم عابوا كثيراً منهم بأقوال هي معيبة مذمومة، والله قد أمرنا ألَّا نقول عليه إلَّا الحقّ، وألَّا نقول عليه إلَّا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني ـ فضلاً عن الرافضي ـ قولاً فيه حق أن نتركه أو نردّه كله، بل لا نردّ إلَّا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق.

ولهٰذا جُعِل هٰذا الكتاب: «منهاج أهل السُّنَّة النبوية في نقض كلام الشيع والقدرية» فإن كثيراً من المنتسبين إلىٰ السُّنَّة ردُّوا ما تقوله المعتزلة والرافضة وغيرهم من أهل البدع بكلام فيه أيضاً بدعة وباطل، وهٰذه طريقة يستجيزها كثير من أهل الكلام، ويرون أنه يجوز مقابلة الفاسد بالفاسد، لكن أئمة السنة والسلف علىٰ خلاف هٰذا، وهم يذمّون أهل الكلام المبتدع الذين يردون باطلاً بباطل وبدعة ببدعة، ويأمرون ألَّا يقول الإنسان إلَّا الحقّ، لا يخرج عن السنة في حال من الأحوال. وهٰذا هو الصواب الذي أمر الله تعالىٰ به ورسوله، ولهٰذا لم نرد ما تقوله المعتزلة والرافضة من حق بل قلبناه، لكن بيَّنَّا أن ما عابوا به مخالفيهم من الأقوال ففي أقوالهم من العيب ما هو أشدّ من ذلك.

/ فالمنتسبون إلىٰ إثبات خلافة الأربعة وتفضيل الشيخين، وإن كان بعضهم ٢/ ٣٤٣
يقول أقوالاً فاسدة فأقوال الرافضة أفسد منها، وكذلك المناظر للفلاسفة والمعتزلة من المنتسبين إلىٰ السُّنَّة كالأشعري وأمثاله وإن كانوا قد يقولون أقوالاً باطلة، ففي أقوال المعتزلة والفلاسفة من الباطل ما هو أعظم منها؛ فالواجب إذا كان الكلام بين طائفتين من هٰذه الطوائف أن يبين رجحان قول الفريق الذي هو أقرب إلىٰ السُّنَّة بالعقل والنقل، ولا ننصر القول الباطل المخالف للشرع والعقل أبداً، فإنَّ هٰذا محرَّمٌ ومذموم، يُذمّ به صاحبه، ويتولد عنه من الشرّ ما لا يُوصف، كما تولد من الأقوال المبتدعة مثل ذلك، ولبسط هٰذه الأمور مكان آخر، والله أعلم.

والمقصود هنا التنبيه علىٰ وجه المناظرة العادلة التي يتكلم فيها الإنسان بعلم وعدل، لا بجهل وظلم. وأمَّا مناظرات الطوائف التي كل منها يخالف السنة ولو

---

(١) في الأصل: «وهٰذا هو الذي نسلكه في كثير ما عابت الرافضة كثير من الطوائف... إلخ». وهو كلام مضطرب وأرجو أن يكون ما أثبته وافياً بالمقصود. والطوائف المنتسبون إلىٰ السنة في إثبات خلافة «الخلفاء الثلاثة» هم المتفقون مع أهل السنة في القول بإثبات خلافة الخلفاء الثلاثة، وانظر ما سبق (١/ ٤٨٢).

بقليل، فأعظم ما يُستفاد منها: بيان إبطال بعضهم لمقالة بعض.

وأبو حامد الغزالي وغيره يعتقدون أنَّ هٰذه الفائدة هي المقصودة بالكلام دون غيرها، لكن يُعتقد - مع ذلك - أنَّ ما ذكره هو العقيدة التي تعبَّد الشارع الناس باعتقادها، وأنَّ لها باطناً يخالف ظاهرها في بعض الأمور، وما ذكره من الاعتقاد يوافق الشرع من وجه دون وجه، وما ثبت عن صاحب الشرع فلا يناقض باطنه ظاهره، والمقصود هنا أنْ يكون المقصود بالمناظرة بيان رجحان بعض الأقوال علىٰ بعض](١).

٢/ ٣٤٤ / ولهٰذا كان كثير من مناظرة أهل الكلام إنَّما هي في بيان فساد(٢) مذهب المخالفين وبيان تناقضهم؛ لأنَّه يكون كل من القولين باطلاً، فما(٣) يمكن أحدهم نصر قوله مطلقاً فيبين فساد قول خصمه. وهٰذا يحتاج إليه إذا كان صاحب المذهب(٤) حسن الظن بمذهبه، قد بناه علىٰ مقدمات يعتقدها صحيحة، فإذا أخذ الإنسان معه في تقرير نقيض تلك المقدمات لم يقبل ولا يبين الحق(٥)، ويطول الخصام كما طال بين أهل الكلام.

فالوجه في ذلك: أن يُبيّن لذلك(٦) رجحان مذهب غيره عليه أو فساد(٧) مذهبه بتلك المقدمات وغيرها، فإذا رأىٰ تناقض قوله أو رجحان قول [غيره] علىٰ قوله(٨) اشتاق حينئذٍ إلىٰ معرفة الصواب وبيان جهة الخطأ، فيُبيَّن له(٩) فساد تلك المقدمات التي بنىٰ عليها وصحة نقيضها، ومن أي وجه وقع الغلط.

وهٰكذا في مناظرة الدهري(١٠) واليهودي والنصراني والرافضي

٢/ ٣٤٥ / وغيرهم(١١)، إذا سُلِكَ معهم هٰذا الطريق نفع في موارد النزاع فَتَبَين لهم(١٢)،

---

(١) الكلام بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م). ويبدأ في هٰذا الكتاب (٢/ ٤٠).
(٢) (ن)، (أ)، (ع): «إفساد». (٣) (أ)، (ب): «فلا».
(٤) (ن): «إذا كان هٰذا المذهب»؛ (م): «إذا كان المذهب».
(٥) (أ)، (ب): «في تقرير نقيض تلك المقدمات لا يتبين الحق».
(٦) (أ)، (ب): «فالوجه لذلك أن يبين لذلك»؛ (ن)، (م): «فالوجه من ذلك أن يتبين لذلك».
(٧) (ع)، (م): «وفساد».
(٨) (ع): «تناقض أو رجحان قول غيره علىٰ قوله»؛ (ن): «تناقض قوله أو رجحان قوله علىٰ قوله»؛ (م): «تناقض قوله أو رجحان قوله علىٰ».
(٩) (أ)، (ب): «فيتبين له»؛ (ن)، (م): «فتبين له». (١٠) «الدهرىٰ»: ساقطة من (ع).
(١١) (ع): «وغيرهما»، وهو تحريف ظاهر.
(١٢) (أ)، (ب): عبارة «فتبين لهم»: ساقطة؛ (ع): كلمة «فتبين» ساقطة.

وما من طائفة إلَّا ومعها حق وباطل، فإذا خوطبت بُيِّنَ لها أن الحق الذي ندعوكم إليه[(١)] هو أولى بالقبول من الحق الذي وافقناكم عليه، ونبوة[(٢)] محمد ﷺ أولى بالقبول من نبوة موسى وعيسى [عليهما السلام][(٣)]، وخلافة أبي بكر وعمر أولى بالصحة[(٤)] من خلافة عليّ، فما [ذكر][(٥)] من طريق صحيح يثبت بها نبوة هٰذا [وهٰذا][(٦)] إلَّا وهي تثبت [بها][(٧)] نبوة محمد ﷺ بطريق الأَوْلَى، (٨ وما من طريق صحيح يثبت بها خلافة عليّ إلَّا وهي تثبت/ خلافة هٰذين بطريق الأَوْلَى ٨)، ص ٧٤
ويبيّن[(٩)] لهم أن ما يدفعون به هٰذا الحق يمكن أن يُدفع به الحق[(١٠)] الذي معهم، فما يقدح شيء[(١١)] في (١٢ موارد النزاع إلَّا كان قدحاً[(١٣)] في موارد الإجماع، وما من شيء يثبت به موارد الإجماع إلَّا وهو يثبت به[(١٤)] موارد النزاع ١٢)، وما من سؤال يرد على نبوة محمد [ﷺ][(١٥)] / وخلافة الشيخين[(١٦)] إلَّا ويرد على نبوة غيره[(١٧)] ٢/٣٤٦
وخلافة غيرهما ما هو مثله أو أعظم[(١٨)] منه، [وما من دليل يدلّ على نبوة غير محمد ﷺ وخلافة غيرهما إلَّا والدليل على نبوة محمد ﷺ وخلافتهما أقوى منه][(١٩)].

وأمَّا الباطل الذي بأيدي المنازعين[(٢٠)] فتبيَّن[(٢١)] أنه يمكن معارضته بباطل مثله، وأن الطريق الذي يُبطل به ذلك الباطل يُبطل به باطلهم، فمن ادَّعى الإلٰهية في المسيح أو عليّ أو غيرهما عورض بدعوى الإلٰهية في موسى وآدم وعمر بن الخطاب، فلا يذكر شبهة يظن بها الإلٰهية إلَّا ويُذكر في الآخر نظيرها وأعظم منها، فإذا تبيَّن له فساد أحد المثلين[(٢٢)] تبيّن له فساد الآخر، فالحق يظهر صحته بالمثل المضروب له، والباطل يظهر فساده بالمثل المضروب له؛ لأنَّ الإنسان قد لا يعلم ما

---

(١) (ع): «تبين لها أن الحق الذي تدعوهم إليه»؛ (ن)، (م): «بين لها أن الحق الذي يدعوكم إليه».
(٢) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «فنبوة». (٣) «عليهما السلام»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) «بالصحة»: ساقطة من (م). (٥) «ذكر»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(٦) (ب): «نبوة هذين». (٧) «بها»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(٨-٨): ساقط من (أ)، (ب). (٩) (أ)، (ب): «ويتبين»؛ (ن): «وتبين».
(١٠) «الحق»: ساقطة من (ع). (١١) (أ)، (ب): «بشيء»؛ (ن): «في شيء»؛ (م): «الشيء».
(١٢-١٢): الكلام بينهما في نسخة (ن) ناقص ومضطرب.
(١٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «إلا كان قد جاء». (١٤) «به»: ساقطة من (ع).
(١٥) «صلى الله عليه وسلم»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٦) (ن)، (م): «وخلافة المستحق»؛ (أ)، (ب): «وخلافة الشيخين رضي الله عنهما».
(١٧) (أ)، (ب): «غيره عليه السلام». (١٨) (ن)، (م): «وأعظم».
(١٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٢٠) (ن)، (م): «الذي بأيديهم»؛ (ع): «الذي بأيدي المتنازعين».
(٢١) (ب)، (ع): «فيبين». (٢٢) (ن)، (م): «المسألتين».

في نفس محبوبه أو مكروهه من حَمْدٍ وذم إلَّا بمثل يُضرب له، فإن حبَّك الشيء يعمي ويصم.

[والله سبحانه ضرب الأمثال للناس في كتابه لما في ذلك من البيان، والإنسان لا
٣٤٧/٢ يرىٰ نفسه وأعماله إلَّا إذا مُثِّلَت له نفسه بأن يراها في مرآة، / وتمثل له أعماله بأعمال غيره](١)، ولهـٰذا ضرب الملكان المثل لداود [عليه السلام](٢) بقول أحدهما: ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ۞ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِ﴾ [سورة ص: ٢٣ ـ ٢٤] الآية. وضرب الأمثال مما يظهر به الحال، وهو القياس العقلي الذي يهدي به الله من يشاء من عباده. قال(٣) تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [سورة الزمر: ٢٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [سورة العنكبوت: ٤٣].

(٤) [وهـٰذا من الميزان الذي أنزله(٥) الله، كما قال تعالىٰ: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ [سورة الشورى: ١٧]، وقال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [سورة الحديد: ٢٥].

وقد بُسط الكلام علىٰ هـٰذا في غير هـٰذا الموضع، وبُيِّنَ أن كل قياس عقلي شُمولي سواء كان علىٰ طريقة المنطق اليوناني أو غير طريقه فإنه من جنس القياس التمثيلي، وأن مقصود القياسين واحد، وكلاهما داخل في معنىٰ الميزان الذي أنزله الله تعالىٰ، وأن ما يختص به أهل المنطق اليوناني بعضه باطل وبعضه تطويل لا يُحتاج إليه، بل ضرره في الغالب أكثر من نفعه، كما قد بُسط الكلام علىٰ المنطق اليوناني
٣٤٨/٢ / وما يختص به أهل الفلسفة من الأقوال الباطلة في مجلد كبير.

الطريق الثاني **وأما الطريق الثاني**(٦): فيُقال لهـٰذا المنكر للرؤية المستدلّ علىٰ نفيها بانتفاء لازمها وهو الجهة: قولك: «ليس في جهة، وكل ما ليس في جهة لا يُرىٰ، فهو لا يُرىٰ» وهـٰكذا جميع نفاة الحق ينفونه لانتفاء لازمه في ظنّهم، فيقولون لو رئي للزم كذا، واللازم منتف، فينتفي الملزوم.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٢) «عليه السلام»: ساقطة من (ن)، (م). (٣) (ع): «فقال».
(٤) الكلام بعد القوس في (ع) فقط، وينتهي في الصفحة التالية.
(٥) في الأصل: «أنزلها». وجاء في «المصباح المنير» أن الميزان مذكر.
(٦) الطريق الأول هو الذي يقوم علىٰ عدم جحود الحق في مذهب المخالفين، وعلىٰ بيان أن الحق الذي ندعوهم إليه أولىٰ بالاتباع، وانظر ما سبق (٢/ ٣٣).

والجواب العام لمثل هٰذه الحجج الفاسدة بمنع إحدىٰ المقدمتين: إما معينة وإما غير معينة، فإنه لا بد أن تكون إحداهما باطله أو كلتاهما باطلة[١]، وكثيراً ما يكون اللفظ فيهما مجملاً يصح باعتبار ويفسد باعتبار، وقد جعلوا الدليل هو ذلك اللفظ المجمل، ويسميه المنطقيون: «الحد الأوسط»، فيصح في مقدمة بمعنىٰ، ويصح في الأخرىٰ بمعنىٰ آخر، ولكن اللفظ مجمل، فيظن الظَّانّ لما في اللفظ من الإجمال وفي المعنىٰ من الاشتباه أن المعنىٰ المذكور في هٰذه المقدمة هو المعنىٰ المذكور في المقدمة الأخرىٰ، ولا يكون الأمر كذلك.

مثال ذلك في مسألة الرؤية][٢] [أن يُقال له][٣]: أتريد بالجهة أمراً وجوديًّا أو أمراً عدميًّا؟

٢/ ٣٤٩ / فإذا أردت به أمراً وجوديًّا، كان التقدير: كل ما ليس في شيء موجود لا يُرَىٰ. وهٰذه المقدمة [ممنوعة ولا دليل علىٰ إثباتها بل هي][٤] [باطلة][٥]، فإن سطح العالم يمكن أن يرىٰ، وليس العالم في عالم آخر.

وإن أردت بالجهة أمراً عدميًّا كانت المقدمة الثانية ممنوعة، فلا نسلم أنه ليس بجهة بهٰذا التفسير.

وهٰذا مما خاطبت[٦] به غير واحد من الشيعة والمعتزلة فنفعه[٧] الله بـه، وانكشف [بسبب] هٰذا التفصيل[٨] ما وقع في هٰذا المقام من الاشتباه والتعطيل[٩]. وكانوا يعتقدون[١٠] أنَّ ما[١١] معهم من العقليات النافية للرؤية قطعية لا يقبل في نقيضها[١٢] نص الرسل، فلما تبيَّن[١٣] لهم أنها[١٤] شبهات مبنية

---

(١) في الأصل: «أو كلاهما باطلة».

(٢) هنا ينتهي السقط المشار إلىٰ أوله في الصفحة السابقة. ويوجد بدلاً منه هٰذه العبارة: «ويُقال لهٰذا المنكر: ما تعني بقولك: ولأنه ليس في جهة؟ فإن قال: معناه أن كل ما ليس بجهة فلا يُرىٰ وهو ليس بجهة فلا يُرىٰ». وقد سقطت كلمتان من هٰذه العبارات في نسخة (ن)، (م).

(٣) (ع): «أن يقال»، وهي ساقطة من (ن)، (م). وفي (أ)، (ب): «فيُقال له». والضمير عائد علىٰ الإمامي المنكر للرؤية.

(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. وفي (ن)، (م): توجد كلمة واحدة بدلاً منه هي «عليها».

(٥) «باطلة»: ساقطة من (ن)، (م).

(٦) (ب)، (ن)، (م): «ما خاطبت»؛ (أ): «ما خوطبت».

(٧) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «فنفع».

(٨) (أ)، (ب): «بسبب هذا التفسير»؛ (ن)، (م): «بهذا التفصيل».

(٩) (أ)، (ب): «والتضليل»؛ (ن)، (م): «والتعليل».

(١٠) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «يقولون».

(١١) «ما»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١٢) (ن)، (م): «بعضها».

(١٣) (أ)، (ب): «بين».

(١٤) «أنها»: ساقطة من (أ)، (ب).

على ألفاظ مجملة ومعان مشتبهة، تبين أن الذي ثبت عن الرسول [ﷺ](١) هو الحق المقبول، ولكن ليس هٰذا [المكان](٢) موضع بسط هٰذا، فإنَّ هٰذا النافي إنَّما أشار إلى قولهم إشارة(٣).

٢/ ٣٥٠ / [وكذلك لفظ «الحيِّز» قد يُراد به معنى موجود ومعنى معدوم. فإذا قالوا: كل

لفظ «الحيز» جسم في حيِّز، فقد يكون المراد بالحيز أمراً عدميًّا، وقد يُراد به أمر وجوديّ.

والحيِّز في اللغة هو أمر وجودي ينحاز إليه الشيء، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾ [سورة الأنفال: ١٦].

وعلى الأول: فإنَّهُ يُراد بالمتحيِّز: ما يُشار إليه؛ ولهٰذا كان المتكلمون يقولون: نحن نعلم بالاضطرار أن المخلوق: إما متحيِّز، وإما قائم بالمتحيِّز؛ فكثير منهم يقول: بل نعلم أن كل موجود إما متحيز وإمَّا قائم بالمتحيِّز، ويثبتون ما يذكره بعض الفلاسفة من إثبات المجردات المفارقات التي لا يُشار إليها، بل هي معقولات مجرَّدة، إنَّما تثبت في الأذهان لا في الأعيان.

وما يذكره الشهرستاني والرازي ونحوها من أن متكلِّمي الإسلام لم يقيموا دليلاً على نفي هٰذه المجردات ليس كما زعموا، بل كتبهم مشحونة بما يبين انتفاءها(٤)، كما ذكر في غير هٰذا الموضع.

٢/ ٣٥١ والرازي أورد في «محصَّله» سؤالاً على الحيِّز فقال(٥): «أمَّا الأكوان / فقد اتفقوا على أن حصول الجوهر في حصول الحيِّز(٦) أمر ثبوتي. فقيل: هٰذا الحيِّز إن كان معدوماً فكيف يُعقل حصول الجوهر في المعدوم؟ وإن كان موجوداً فلا شك أنه أمر يُشار(٧) إليه. فهو إما جوهر وإما عرض، فإن كان جوهراً كان الجوهر حاصلاً

---

(١) (أ)، (ب): «الرسل»؛ (ن)، (م): «الرسول».

(٢) (أ)، (ب): «ليس هنا»؛ (ن)، (م): «ليس هذا».

(٣) «إشارة»: ساقطة من (أ)، (ب). وما يلي هٰذه الكلمة ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، وينتهي (٢/ ٥١).

(٤) في هامش نسخة (ع) نقل مستجي زاده العبارة التي أولها: «وما يذكره الشهرستاني . .» إلى كلمة «انتفاءها» ثم كتب التعليق التالي: «قلت: والإمام الغزالي ممن يروج هٰذا القول ويقيم براهين على تحقق المجردات، حتى ادعى في بعض منها الضرورة والبداهة، وأنى له ذلك لأن المطلب نظري ومحل نزاع بين أهل الشرع والفلاسفة. والفلاسفة أيضاً يعترفون بنظرية المطلب، وظواهر النصوص من الكتاب والسنة تدل على نفي المجردات».

(٥) النص التالي من كلام الرازي موجود في كتابه «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء و الحكماء والمتكلمين»، ص ٦٥. (٦) في (المحصل): «في الحيز». (٧) (في المحصل): «مشار».

في الجوهر، وهو قول بالتداخل، وهو محال، اللهم إلَّا أن يُفسر ذلك بالمماسة، ولا نزاع فيها. وإن كان عرضاً فهو حاصل في الجوهر، فكيف يعقل حصول الجوهر فيه؟».

وقد ردّ الطوسيّ هذا فقال[١]: «هذا غلط من جهة اشتراك اللفظ، فإن لفظة[٢] «في» يدلّ في قولنا: الجسم في الجسم - بمعنى التداخل - والجسم في المكان، والعَرَض في الجسم، على معانٍ مختلفة؛ فإن الأول يدلّ على كون الجسم مع جسم آخر في مكان واحد، والثاني يدلّ على كون الجسم في المكان، والثالث يدلّ على كون العرض حالاً في الجسم.

والمكان هو القابل للأبعاد القائم بذاته الذي لا يمانع الأجسام عند قوم، وعرض هو سطح الجسم [الحاوي][٣] المحيط بالجسم ذي المكان عند قوم، وهو بديهي الأينية[٤] خفي الحقيقة.

/ والمكان إن كان عدميًّا، لم يكن حصول الجوهر في الأمر العدميّ[٥] حصوله في المعدوم؛ بمعنى: أنه في العدم - وإن كان جوهراً - فالجوهر عند القوم الأول ينقسم إلى مقاوم للداخل عليه ممانع إياه، وهو الذي لا يجوز عليه التداخل، وإلى[٦] غير مقاوم يمتنع عليه الانتقال وهو المكان والجوهر الممانع[٧] يمكن أن يداخل غير الممانع، وذلك هو كون الجوهر في المكان. ٢/ ٣٥٢

وأمَّا عند القوم الثاني فحصول الجوهر في المكان الذي هو عرض بمعنى غير المعنى[٨] الذي يُراد به في قولهم حصول العَرَض في الجوهر، بمعنى الحلول فيه».

قلت: قد بُسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وبُيِّنَ أن ما ذكره الرازي

---

(١) ما يلي من كلام نصير الدين الطوسي هو من كتابه «تلخيص المحصل»، وقد طبع بذيل كتاب «المحصل». ويوجد هذا النص في صفحتي ٦٥، ٦٦.
(٢) في (تلخيص المحصل): «لفظ».
(٣) كلمة «الحاوي»: ساقطة من نسخة (ع)، وهي في (تلخيص المحصل).
(٤) في (ع): «الأبنية»، والتصويب من «تلخيص المحصل».
(٥) في (ع): «لم يكن حصول الجوهر إلَّا في الأمر العدمي»، ورجحت أن يكون الصواب ما أثبته، وهو الذي في (تلخيص المحصل).
(٦) (ع): «إلى»، والصواب من (تلخيص المحصل).
(٧) (ع): «المانع»، والصواب من (تلخيص المحصل).
(٨) في (تلخيص المحصل): «غير العين»، والصواب ما أثبته وهو الذي في (ع).

من قوله: «قد اتفقوا على أن حصول الجوهر في الحيّز أمر ثبوتي» ليس كما قاله؛ بل يُقال: إنْ أراد بقوله: «إن حصول الجوهر في الحيّز أمر ثبوتي»، أنَّه صفة ثبوتية تقوم بالمحيز، فلم يتفقوا على هـٰذا، بل ولا هـٰذا قول محققيهم، بل التحيز عندهم لا يزيد على ذات المتحيز.

قال القاضي أبو بكر بن الباقلاني: «المتحيز هو الجرم، أو الذي له حظ من المساحة، والذي لا يوجد بحيث وجوده جوهر»(١).

٢/٣٥٣ / وقال أبو إسحاق الإسفراييني(٢): «ما هو في تقدير مكانٍ ما وما يشغل الحيّز، ومعنى شغل الحيز: أنه إذا وجد في فراغ أخرجه عن أن يكون فراغاً».

وقال بعضهم: «الحيز تقدير مكان الجوهر».

وقال أبو المعالي الجويني ـ الملقب بإمام الحرمين ـ: «الحيز هو المتحيز نفسه، ثم إضافة الحيز إلى الجوهر كإضافة الوجود إليه»(٣).

قال: «فإن قيل: فهلَّا قلتم: إن المتحيز متحيز بمعنى، كما أن الكائن كائن بمعنى. قلنا: تحيّزه نفسه أو صفة نفسه ـ عند من يقول بالأحوال ـ وكونه متحيزاً راجع إلى نفسه، وكذلك كونه جرماً، وذلك لا يختلف وإن اختلفت أكوانه بأعراضه، ولو كان تحيزه حكماً معللاً لوجب أن يثبت له حكم الاختلاف عند اختلاف الأكوان، فلما لم يختلف كونه جرماً دلَّ على أنه ليس من موجبات الأكوان والاختصاص بالجهات، فما كان بمقتضى الأكوان كان في حكم الاختلاف».

٢/٣٥٤ / قال: «فإن قيل: الجوهر لا يخلو عن الأكوان كما لا يخلو عن وصف التحيز. قلنا: قد أوضحنا أن تحيزه صفة نفسه، فنقول: صفة النفس تلازم للنفس ولا تعقل

---

(١) لم أجد هـٰذا النص فيما بين يدي من كتب الباقلاني، ولكن الجويني نقله عنه في كتاب «الشامل في أصول الدين» ١/ ٥٩ ـ ٦٠ (ط. هلموت كلوبفر، القاهرة، ١٩٥٩م) فقال: «والأصح في ذلك عبارات ارتضاها القاضي ـ رضي الله عنه ـ منها: أنه قال: المتحيز هو الجرم، ولا معنى سواه. وقال: إنَّما هو الذي له حظ من المساحة، وقال أيضاً: هو الذي لا يوجد بحيث وجوده جوهر». وانظر: الإنصاف للباقلاني، ص ١٥، ط. عزت العطار، القاهرة، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني، سبقت ترجمته في هذا الكتاب (٢/ ١٢). وانظر عنه أيضاً: تبيين كذب المفتري، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٣) يقول الجويني (الشامل، ص ١٥٦، تحقيق: د. فيصل بدير عون، د. سهير محمد مختار، ط. المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٩م): «وأحسن ما يُقال في الحيز: أنه المتحيز بنفسه، وقد سبق معنى المتحيز، ثم لا تبعد إضافة الحيز إلى الجوهر، كما لا تبعد إضافة الوجود إليه».

النفس دونها، وكون الجوهر متحيزاً بمثابة كونه ذاتاً أو شيئاً. والتحيز قضية واحدة يجب لزومها ما بقيت النفس، والكون اسم يقع على أجناس مختلفة»(١).

ثم بسط الكلام في ذلك.

وهٰذا يبين أن التحيزعندهم ليس قدراً زائداً على المتحيز، فضلاً عن كونه وصفاً ثبوتيًّا. وإن أراد بكونه ثبوتيًّا أنه أمر إضافي إلى الحيّز، فالأمور الإضافية عند أكثرهم عدمية إذا كانت بين موجودين، فكيف إذا كانت بين موجود ومعدوم!؟

وقوله: «إنَّ الحيز إذا كان معدوماً، فكيف يعقل حصول الجوهر في المعدوم؟».

فيُقال له: إنهم لم يريدوا بكونه في المعدوم إلَّا وجوده وحده من غير وجود آخر يحيط به، لم يريدوا أنه يكون معدوماً مع كونه موجوداً.

وأيضاً، فمن لم يعرف مرادهم: هل الحيز عندهم وجود أو عدم، كيف يحكي عنهم أنهم اتفقوا على أن كل ما سوى الله متحيز أو قائم بالمتحيز، مع علمه وحكايته عنهم أنهم اتفقوا على أن كل ما سوى الله محدَث، فيمتنع مع هٰذا أن يكون ما سواه إما متحيِّزاً أو حالّاً في المتحيز، مع أن المتحيز هٰذا في حيز وجودي سوى الله، وهو محدَث، فإن هٰذا تناقض ظاهر لأنه يستلزم أن يكون هنا ثلاثة موجودة محدَثة: / متحيز وحيز وقائم بالمتحيز، فتكون الموجودات سوى الله ثلاثة وهي محدثة ٢/٣٥٥
عندهم. وهٰذا يناقض قولهم: إن ما سوى الله: إما متحيّز، وإما قائم بمتحيز.

وأما اعتراض الطوسي عليه، فإنه مبني على أن التحيّز هو المكان، وليس هٰذا هو المشهور عند المتكلمين، بل المشهور عندهم الفرق بينهما. وما ذكره من القولين في المكان هو نزاع بين المتفلسفة أصحاب أفلاطن وأصحاب أرسطو، فأولئك يقولون: هو جوهر قائم بنفسه تحل به الأجسام، وليس هٰذا قول كثير من المتكلمين، بل كل ما قام بنفسه فهو عندهم جسم؛ إذ الجوهر الذي له هو جسم، ليس عندهم جوهر قائم بنفسه غير هٰذين، ومن أثبت منهم جوهراً غير جسم فإنه محدث عندهم؛ لأنَّ كل ما سوى الله فإنه محدَث مسبوق بالعدم باتفاق أهل الملل، سواء قالوا بدوام الفاعلية وأنه لا يزال يحدث شيئاً بعد شيء، أو لم يقولوا بدوام الفاعلية.

والمتكلِّمون الذين يقولون: كل ما سوى الله فهو جسم أو قائم بجسم قد

(١) أكثر هٰذا الكلام موجود بمعناه، وإن لم يكن بلفظه، في: «الشامل»، ص ١٥٧.

يتناقضون، حيث يثبت أكثرهم الخلاء أمراً موجوداً، ويقولون: إنه لا يتقدَّر، بل يُفرض فيه التقدير فرضاً، وهٰذا الخلاء هو الجوهر الذي يثبته أفلاطن.

ولكن يمتنع عند أهل الملل أن يكون موجود قديم مع الله، فإنَّ الله خالق كل شيء، وكل مخلوق مسبوق بعدم نفسه، وإن قيل مع ذلك بدوام كونه خالقاً،
٢/ ٣٥٦ فخلقه شيئاً بعد شيء دائماً لا ينافي أن يكون كل ما / سواه مخلوقاً محدَثاً كائناً[(١)] بعد أن لم يكن، ليس من الممكنات قديم بقِدَم الله تعالىٰ مساوياً له، بل هٰذا ممتنع بصرائح العقول مخالف لما أخبرت به الرسل عن الله، كما قد بسط في موضعه.

وأرسطو وأصحابه يقولون: إن المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي الملاقي للسطح الظاهر من الجسم المحوي، وهو عرَض عند هٰؤلاء.

وقوله: «إنه بديهي الأينية[(٢)] خفي الحقيقة»؛ أي: عند هٰؤلاء. وأمَّا علماء المسلمين فليس عندهم ـ ولله الحمد ـ من ذلك ما هو خفي، بل لفظ «المكان» قد يُراد به ما يكون الشيء فوقه محتاجاً إليه، كما يكون الإنسان فوق السطح، ويُراد به ما يكون الشيء فوقه من غير احتياج إليه، مثل كون السماء فوق الجو، وكون الملائكة فوق الأرض والهواء، وكون الطير فوق الأرض.

ومن هٰذا قول حسَّان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ:

تعالى علوًا فوق عرشٍ إلهُنَا ... وكان مكانُ الله أعلى وأعظما[(٣)]

مع علم حسان وغيره من أصحاب رسول الله ﷺ أنَّ الله غني عن كل ما سواه، وما سواه من عرش وغيره محتاج إليه، وهو لا يحتاج إلىٰ شيء، وقد أثبت له مكاناً.

٢/ ٣٥٧ والسلف والصحابة، بل النبي ﷺ، كان يسمع مثل / هٰذا ويقر عليه، كما أنشده عبد الله بن رواحة ـ رضي الله عنه ـ:

شهدتُ بأن وعد الله حقٌّ ... وأنَّ النار مثوى الكافرينا
وأنَّ العرش فوق الماء طافٍ ... وفوق العرش ربُّ العالمينا
وتحمله ملائكة شدادٌ ... ملائكة الإله مسوَّمينا[(٤)]

(١) في الأصل: «أن يكون كل ما سواه مخلوق محدث كائن».
(٢) في الأصل: «الأبنية»، وسبق تصويب الكلمة عن «تلخيص المحصل».
(٣) لم أجد البيت في ديوان حسان المطبوع.
(٤) الأبيات مروية في ترجمة عبد الله بن رواحة رضي الله عنه في «الاستيعاب» لابن عبد البر. ورويت أيضاً في القصة التي قيلت الأبيات بسببها.

في قصته المشهورة التي ذكرها غير واحد من العلماء لما وطئ سريته ورأته امرأته فقامت إليه لتؤذيه فلم يقر بما فعل، فقالت: ألم يقل رسول الله ﷺ: «**لا يقرأ الجنب القرآن**»؟ فأنشد هٰذه الأبيات، فظنت أنه قرآن فسكتت، وأخبر ﷺ فاستحسنه.

وقد يُراد بالمكان: ما يكون محيطاً بالشيء من جميع جوانبه؛ فأما أن يُراد بالمكان مجرد السطح الباطن، أو يُراد به جوهر لا يُحسُّ بحال، فهٰذا قول هٰؤلاء المتفلسفة، ولا أعلم أحداً من الصحابة والتابعين وغيرهم من أئمة المسلمين يريد ذلك بلفظ المكان. وذلك المعنىٰ الذي أراده أرسطو بلفظ «المكان» عرض ثابت، لكن ليس هٰذا هو المراد بلفظ «المكان» في كلام علماء المسلمين وعامتهم، ولا في كلام جماهير الأمم: علمائهم وعامتهم. وأما ما أراده أفلاطن فجمهور العقلاء ينكرون وجوده في الخارج، وبسط هٰذه الأمور له موضع آخر.

وكذلك القول في تداخل الأجسام، فيه نزاعٌ معروف بين النظّار. وقول الرازي في التداخل: «ذلك محال» هو موضع منع مشهور، ولكن لم يقل أحد من النظّار: إنَّ الجوهر في الحيّز بمعنىٰ التداخل، سواء فُسِّر الحيّز/ بالأمر العدمي كما هو المعروف عند أئمة الكلام، أو فُسِّرَ بالمكان الوجودي الذي (هو)[1] سطح الحاوي، ٢/ ٣٥٨ أو جوهر عقلي كما يقوله من يقوله من المتفلسفة[2]، أو فُسِّرَ الحيز بالمعنىٰ اللغويّ المعقول في مثل قوله: ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾ [سورة الأنفال: ١٦]. وهٰذا الحيز هو جسم يحوز المتحيز، ليس هو عدميًا ولا عَرَضاً، ولا يحوز الجوهر العقلي المتنازع في وجوده.

والمقصود أنه: أي معنىٰ أُريدَ بلفظ «الحيز» فقول النظّار: «إن الجوهر في الحيز» ليس بمعنىٰ التداخل المتنازع فيه وفي وجوده، فلهٰذا لم يحتج إلىٰ ذكر الكلام في مسألة التداخل في هٰذا المقام][3].

فصل

التعليق على قوله: وأن أمره ونهيه وإخباره حادث.. إلخ، وهو عن مسألة كلام الله

وأمّا قوله[4]: «وأنّ[5] أمره ونهيه وإخباره حادث لاستحالة أمر المعدوم ونهيه وإخباره».

---

(١) بعد كلمة «الذي» توجد إشارة إلىٰ الهامش، ولكن لا تظهر الكلمة الساقطة في المصورة، ورجحت أن تكون «هو».
(٢) بعد كلمة «المتفلسفة» كلمة كأنها «أمر»، ورجحت أن تكون زيادة من الناسخ.
(٣) هنا ينتهي السقط المشار إلىٰ أوله في هٰذا الكتاب (٢/ ٤٦).
(٤) سبق ورود كلام ابن المطهر التالي في «منهاج الكرامة» ١/ ٨٢ (م)، وفي هٰذا الكتاب (١/ ٤٠٥).
(٥) (أ)، (ب): «فإن»؛ (ع): «إن». والمثبت عن (ن)، (م)، وهو الذي في «منهاج الكرامة».

فيُقال: هٰذه مسألة كلام الله تعالىٰ، والناس فيها مضطربون، وقد بلغوا فيها إلىٰ
٢/ ٣٥٩ تسعة(١) أقوال: [وعامة الكتب المصنّفة في الكلام وأصول / الدين لم يذكر أصحابها إلَّا بعض هٰذه الأقوال؛ إذ لم يعرفوا غير ما ذكروه، فمنهم من يذكر قولين، ومنهم من يذكر ثلاثة، ومنهم من يذكر أربعة، ومنهم من يذكر خمسة، وأكثرهم لا يعرفون قول السلف](٢):

القول الأول في هٰذه المسألة

أحدها: قول من يقول: إن كلام الله ما يفيض علىٰ النفوس من المعاني التي تفيض: إما من العقل الفعَّال عند بعضهم، وإما من غيره؛ وهٰذا قول الصابئة والمتفلسفة الموافقين لهم [كابن سينا وأمثاله](٣)، ومن دخل مع هٰؤلاء من متصوفة الفلاسفة ومتكلميهم كأصحاب وحدة الوجود. وفي كلام صاحب الكتب «المضنون بها علىٰ غير أهلها» (* بل «المضنون الكبير والمضنون الصغير» *) ورسالة «مشكاة الأنوار» وأمثاله ما(٤) قد يُشار به إلىٰ هٰذا، وهو في غير ذلك من كتبه يقول ضد هٰذا، لكن كلامه يوافق هٰؤلاء تارة وتارة يخالفه(٥)، وآخر أمره استقرَّ علىٰ مخالفتهم ومطالعة(٦) الأحاديث(٧) النبوية.

الثاني

وثانيها: قول من يقول: (٨ إنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه(٩). وهٰذا / قول
٢/ ٣٦٠ هٰذا الإمامي وأمثاله من الرافضة المتأخرين والزيدية والمعتزلة والجهمية.

الثالث

وثالثها: قول من يقول٨): إنه(١٠) معنىٰ واحد قديم قائم بذات الله هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، إن عُبِّرَ عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عبّر عنه بالعبرية(١١) كان توراة(١٢)، وهٰذا قول ابن كُلَّاب ومن وافقه كالأشعري وغيره(١٣).

---

(١) (أ)، (ب): «سبعة»، وهو خطأ.
(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(*-*) ما بين النجمتين في (ع)، وساقط من (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «بل المضنون الصغير والكبير».
(٤) (ع): «مما».
(٥) (ع): «ويخالفه تارة».
(٦) (أ)، (ب): «ومطابقة».
(٧) (ع): «الأخبار».
(٨-٨): ساقط من (أ)، (ب).
(٩) (م): «من يقول إن كلام منفصلا عنه».
(١٠) (ب): «بأنه».
(١١) (أ)، (ب)، (م): «بالعبرانية».
(١٢) (ع): «إن عبر عنه بالعبرية كان توراة وإن عبر عنه بالعربية كان قرآنا».
(١٣) يقول الأشعري في «المقالات» ٢/ ٢٣٣: «قال عبد الله بن كلاب . . . وإنه (القرآن) معنىٰ واحد بالله عز وجل، وإن الرسم هو الحروف المتغايرة، وهو قرآءة القرآن، وإنه خطأ أن يُقال: كلام الله هو هو أو بعضه أو غيره، وإن العبارات عن كلام الله سبحانه تختلف وتتغاير، وكلام الله سبحانه ليس بمختلف ولا متغاير، كما أن ذكرنا لله عز وجل يختلف ويتغاير والمذكور لا يختلف ولا يتغاير، وإنَّما سُمِّيَ كلام الله سبحانه عربيا؛ لأن الرسم الذي هو العبارة عنه وهو قراءته عربيٌّ فسُمِّيَ عربيا لعلة، =

ورابعها: قول من يقول: إنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل، وهذا قول طائفة من أهل الكلام وأهل الحديث. ذكره الأشعري في «المقالات» عن طائفة(١)، وهو الذي يذكر عن السالمية ونحوهم. الرابع

وهؤلاء قال طائفة منهم: إن تلك الأصوات القديمة هي الصوت / المسموع(٢) ٢/ ٣٦١
من القارئ(٣) أو هي بعض الصوت(٤) المسموع من القارئ، وأمَّا جمهورهم مع جمهور العقلاء(٥) فأنكروا ذلك، قالوا: هذا مخالف(٦) لضرورة العقل.

وخامسها(٧): قول من يقول: إنه حروف وأصوات، لكن تكلَّم به(٨) بعد أن لم يكن متكلماً، وكلامه حادث(٩) في ذاته كما أن فعله حادث في ذاته بعد أن لم يكن متكلماً ولا فاعلاً. وهذا قول الكرَّامية وغيرهم، وهو(١٠) قول هشام بن الحكم وأمثاله من الشيعة. (١١ وهؤلاء منهم من يقول: هو حادث وليس بمحدث، ومنهم من يقول: بل هو محدَث [أيضاً](١٢). وقد ذكر القولين الأشعري عنهم في «المقالات» وذكر الخلاف بين أبي معاذ التومني وبين زهير الأثري(١٣). والكرَّامية يقولون: حادث لا محدث ١١). الخامس

/ وسادسها(١٤): قول من يقول: / إنه لم يزل متكلماً إذا شاء(١٥ ومتى شاء ٢/ ٣٦٢
وكيف شاء ١٥) بكلام يقوم به وهو يتكلم [به] بصوت(١٦) يسمع، وأن نوع الكلام السادس وهو قول أهل السنّة
[أزلي](١٧) قديم، وإن لم يجعل نفس(١٨) الصوت المعين قديماً. وهذا هو المأثور ظ ٧٤

=وكذلك سمي عبرانياً لعلة، وهو أن الرسم الذي هو عبارة عنه عبراني وكذلك سُمِّيَ أمراً لعلة، وسُمِّيَ نهيا لعلة، وخبراً لعلة، ولم يزل الله متكلماً قبل أن يُسمَّى كلامه أمراً: وقبل وجود العلة التي لها سُمِّيَ كلامه أمراً، وكذلك القول في تسمية كلامه نهياً وخبراً...».

(١) انظر «المقالات» ٢/ ٢٣٤. (٢) (ن): «المجموع المسموع». (٣) (ب): «النار»، وهو تحريف.

(٤) (ن): «أو هي نقر الأصوات»، وهو تحريف؛ (م): «أو هي بعض الأصوات».

(٥) (ع): «وأما جمهور العقلاء». (٦) (أ)، (ب): «هذا مخالفة»؛ (ن)، (م): «هذه مخالفة».

(٧) (أ)، (ب): «وخامسها وسادسها»، وهو خطأ. (٨) «به»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٩) (أ)، (ب): «حادث به». (١٠) (ن)، (م): «وأظنه».

(١١ ـ ١١): ساقط من (أ)، (ب). (١٢) «أيضاً»: ساقطة من (ن)، (م).

(١٣) انظر: «المقالات» ٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٢. وسبقت ترجمة أبي معاذ التومني ١/ ٢٦٤. وانظر عنه أيضاً: ما ذكره الأشعري في «المقالات» ١/ ٣٢٦. وأمَّا زهير الأثري، فلم أعرف من هو، ولكن الأشعري يتكلم عن آرائه بالتفصيل في «المقالات» ١/ ٣٢٦.

(١٤) (أ)، (ب): «وسابعها»، وهو خطأ.

(١٥ ـ ١٥): ساقط من (أ)، (ب)؛ وفي (ن)، (م): «وكيف شاء ومتى شاء».

(١٦) (أ)، (ب): «وهو متكلم بصوت»؛ (ن)، (م): «وهو يتكلم بصوت».

(١٧) «أزلي»: في (ع) فقط. (١٨) «نفس»: ساقطة من (ع).

عن أئمة الحديث والسُّنَّة(١).

السابع (٢) **وسابعها:** قول من يقول: كلامه يرجع إلىٰ ما يحدث من علمه وإرادته القائم بذاته. ثم من هـٰؤلاء من يقول: لم يزل ذاك حادثاً في ذاته، كما يقوله أبو البركات صاحب «المعتبر» وغيره، ومنهم من لا يقول بذلك، و[أبو عبد الله] الرازي يقول بهـٰذا القول(٣) في مثل «المطالب العالية».

الثامن **وثامنها:** قول من يقول: كلامه يتضمن معنىٰ قائماً بذاته وهو ما خلقه في غيره. ثم من هـٰؤلاء من يقول في ذلك المعنىٰ بقول ابن كُلَّاب، وهـٰذا قول أبي منصور الماتُريدي(٤). ومنهم من يقول بقول المتفلسفة، وهـٰذا قول طائفة من الملاحدة الباطنية: متشيعهم ومتصوفهم.

٢/ ٣٦٣ / **وتاسعها:** قول من يقول: [كلام الله](٥) مشترك بين المعنىٰ القديم القائم بالذات

التاسع وبين ما يخلقه في غيره من الأصوات. وهـٰذا قول أبي المعالي ومن اتبعه من متأخري الأشعرية٢).

تفصيل القول في مقالة أهل السنة

وبالجملة، أهل السنة والجماعة، أهل الحديث ومن انتسب إلىٰ السُّنَّة والجماعة [من أهل التفسير والحديث والفقه والتصوف، كالأئمة الأربعة وأئمة أتباعهم](٦)، (٧ والطوائف المنتسبين إلىٰ الجماعة٧) كالكُلَّابية والكرَّامية والأشعرية والسالمية يقولون: إنَّ كلام الله(٨) غير مخلوق [والقرآن كلام الله غير مخلوق](٩). وهـٰذا هو المتواتر(١٠) [المستفيض](١١) عن السلف والأئمة [من أهل البيت وغيرهم](١٢).

---

(١) في هامش (ع) كتب التعليق التالي: «وهـٰذا القول السادس هو ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل ـ رضي الله تعالىٰ عنه ـ ومن تمذهب بمذهبه».

(٢ ـ ٢): ساقط من (أ)، (ب). (٣) (ن)، (م): «والرازي يميل إلىٰ هـٰذا القول».

(٤) محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (نسبة إلىٰ ماتريد بسمرقند)، توفي سنة ٣٣٣هـ. من أئمة المتكلمين ورأس الماتريدية، وقد خالف الأشعري في مسائل أوردها أبو عذبة في كتابه «الروضة البهيَّة فيما بين الأشاعرة والماتريدية»، ط. حيدر آباد، سنة ١٣٢٢هـ. وانظر عن الماتريدي: تاج التراجم لابن قطلوبغا، ص ٥٩، ط. المثنىٰ، بغداد، ١٩٦٢م؛ طبقات الفقهاء لطاش كبرىٰ زاده، ص ٥٦، ط. الموصل، ١٩٦١م؛ الأعلام ٧/ ٢٤٢؛ تاريخ الأدب العربي ٤/ ٤١ ـ ٤٣؛ سزكين م١، جـ٤، ع٥، ص ٤٠ ـ ٤٢.

(٥) عبارة «كلام الله»: ساقطة من (ن)، (م). (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).

(٧ ـ ٧): ساقط من (أ)، (ب). (٨) (أ)، (ب): «إن الكلام».

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م). (١٠) (ن)، (م): «المأثور».

(١١) «المستفيض» ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).

(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)؛ وفي (أ)، (ب): «من أهل البيت وغير أهل البيت».

(١) [«والنقول بذلك متواترة مستفيضة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وتابعي تابعيهم، وفي ذلك مصنفات متعددة لأهل الحديث والسُّنَّة يذكرون فيها مقالات السلف بالأسانيد الثابتة عنهم، وهي معروفة عند أهلها، وذلك مثل كتاب «الرد على الجهمية» لمحمد بن عبد الله/ الْجُعْفي(٢) ولعثمان بن سعيد الدارمي، ٢/ ٣٦٤
وكذلك «نقض عثمان بن سعيد على بشر المريسي»(٣) و«الرد على الجهمية» لعبدالرحمـٰن بن أبي حاتم(٤)، وكتاب «السُّنَّة» لعبد الله بن الإمام أحمد ـ رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ(٥)، ولأبي بكر الأثرم(٦)، وللخلّال(٧)، وكتاب «خلق/ أفعال العباد» للبخاري(٨)، ٢/ ٣٦٥
وكتاب «التوحيد» لأبي بكر بن خُزَيْمة(٩)، وكتاب «السُّنَّة» لأبي القاسم

---

(١) الكلام الوارد بعد القوس في (ع) فقط، وينتهي (٢/ ٥٧).

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسين الجعفي الكوفي القاضي المعروف بالهرواني أو بـ«ابن الهرواني»، أحد الأئمة الأعلام في مذهب أبي حنيفة. ولد سنة ٣٠٥هـ، وتوفي سنة ٤٠٢هـ. ترجمته في: العبر للذهبي ٣/ ٨١؛ اللباب لابن الأثير ٣/ ٢٨٩؛ تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣؛ شذرات الذهب ٣/ ١٦٥؛ الجواهر المضية في طبقات الحنفية لأبي محمد القرشي ٢/ ٦٥، ط. حيدر آباد، ١٣٣٢هـ. ولم تذكر هـٰذه المراجع كتاب «الرد على الجهمية». وقارن: «درء» ٧/ ١٠٨.

(٣) سبقت ترجمته (١/ ٢٦٥). وانظر ترجمته أيضاً في: تذكرة الحفاظ ٣/ ٦٢١ ـ ٦٢٢؛ الأعلام ٤/ ٣٦٦. وقد طبع كتابه «الرد على الجهمية» حديثاً في ليدن سنة ١٩٦٠م بتحقيق المستشرق جوستا ويتستام. وطبع كتاب «نقض عثمان بن سعيد على بشر المريسي» بتحقيق: محمد حامد الفقي، القاهرة، ١٣٥٨هـ، وطبع الكتابان ضمن مجموعة عقائد السلف، ط. المعارف، الإسكندرية، ١٩٧١م.

(٤) سبقت ترجمته، ونقل نصوص من كتابه هـٰذا (١/ ٥٠١ ـ ٥٠٢). وذكر الكتاب حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١/ ٨٣٨.

(٥) أبو عبد الرحمـٰن عبد الله بن أحمد بن حنبل، ولد سنة ٢١٣هـ، وتوفي سنة ٢٩٠هـ. ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/ ١٨٠ ـ ١٨٨؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٦٥ ـ ٦٦٦. وذكر له بروكلمان (تاريخ الأدب العربي ٣/ ٣١٣): «كتاب السنن في الرد على المعتزلة والجهمية وفرق أخرى»، وقال: إن منه نسخة خطية في بنكيبور ١٠/ ٤٩١، وسمّاه سزكين م١، جـ٣، ص ٢٣٢ كتاب «السنة». وقد طُبع الكتاب بالقاهرة، سنة ١٣٤٩هـ.

(٦) أبو بكر أحمد بن محمد بن هاني، الطائي الإسكافي الأثرم صاحب الإمام أحمد ومن أئمة المحدثين، توفي حوالي سنة ٢٦١هـ. ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/ ٦٦ ـ ٧٤؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٧٠ ـ ٥٧٢؛ الأعلام ١/ ١٩٤؛ سزكين م١، جـ٣، ص ٢٢٩. ولا يوجد كتابه «السنة» بين أيدينا.

(٧) سبقت ترجمته (١/ ٢٦٥)، وذكره الزركلي (الأعلام ١/ ١٩٦)، وبروكلمان (تاريخ الأدب العربي ٣/ ٣١٣ ـ ٣١٤)، وذكرا كتابه «السنة» ولكنهما لم يتكلما عن نسخ خطية منه. وانظر ترجمته في: سزكين م١، جـ٣، ص٢٣٣ ـ ٢٣٤.

(٨) طبع كتاب «خلق أفعال العباد» للبخاري بدهلي، سنة ١٣٠٦هـ. وقد أشار إليه ابن تيمية من قبل (١/ ٥٠٢)، ومنه نسخة خطية في مكتبة عاشر رئيس رقم ١٣٩ ذكرها بروكلمان ٣/ ١٧٩. وقد طبع الكتاب ضمن مجموعة «عقائد السلف» السالفة الذكر.

(٩) أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري، إمام نيسابور =

الطبراني[١]، ولأبي الشيخ الأصبهاني[٢]، ولأبي عبد الله بن مَنْدَه[٣]، و«الأسماء ٢/٢٦٦ والصفات» لأبي بكر البيهقي[٤]،/ و«السُّنَّة» لأبي ذر الهروي[٥]، و«الإبانة» لابن بطّة[٦]، وقبله «الشريعة» لأبي بكر الآجري[٧]، و«شرح أصول السُّنَّة» لأبي القاسم اللالكّائي[٨]، ....

= في عصره، ولقبه السبكي بـ «إمام الأئمة»، حدث عنه الشيخان خارج صحيحيهما، ولد سنة ٢٢٣، وتوفي سنة ٣١١هـ. ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٠-٧٣١؛ طبقات الشافعية ٣/ ١٠٩-١١٩؛ الأعلام ٦/ ٢٥٣. وقد طبع كتاب «التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل» بالمطبعة المنيرية، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

(١) أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني (منسوب إلى طبرية الشام)، من كبار المحدثين، ولد سنة ٢٦٠، وتوفي بأصبهان سنة ٣٦٠هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/ ١٤١؛ مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي، (ط. الخانجي)، ص ٦١٩؛ الأعلام ٣/ ١٨١؛ سزكين م١، جـ١، ص ٣٩٣-٣٩٦. ولم أجد ذكراً لكتابه الذي أشار إليه ابن تيمية ضمن ما ذكر من كتبه وكتب المعلق مستجي زاده فوق عبارة «وكتاب السنة» ما يلي: «وعندي - لله الحمد - هٰذا الكتاب وطالعته كراراً مراراً».

(٢) أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأنصاري الأصبهاني، كان من المكثرين، ولد سنة ٢٧٤، وتوفي سنة ٣٦٩هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٤٥-٩٤٧؛ شذرات الذهب ٣/ ٦٩؛ اللباب لابن الأثير ١/ ٥٥؛ الأعلام ٤/ ٢٦٤. وذكره بروكلمان ٣/ ٢٢٦-٢٢٧. وسزكين م١، جـ١، ص ٤٠٤-٤٠٦، ولم يذكرا كتابه «السنة». وكتب مستجي زاده فوق اسم كتابه: «وعندي هٰذا الكتاب وطالعته».

(٣) سبقت ترجمة ابن منده (محمد بن إسحاق بن محمد) ١/ ٢٦٦. وترجم له بروكلمان ٣/ ٢٢٨-٢٢٩، وسزكين م١، جـ١، ص ٤٣٨-٤٤٠، ولكنهما لم يذكرا كتابه هٰذا.

(٤) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الشافعي، شيخ خراسان ومن أئمة المحدثين. ولد سنة ٣٨٤، وتوفي سنة ٤٥٨هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية ٤/٨-١٦؛ شذرات الذهب ٣/ ٣٠٤-٣٠٥؛ الأعلام ١/ ١١٣. وقد طبع كتابه «الأسماء و الصفات» (بتحقيق: محمد زاهد الكوثري)، القاهرة، ١٣٥٨هـ.

(٥) أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي المالكي الحافظ الثقة، توفي سنة ٤٣٤هـ. ترجمته في: شذرات الذهب ٣/ ٢٥٤؛ تبيين كذب المفتري، ص ٢٥٥-٢٥٦؛ الأعلام ٤/ ٤١. وذكر الزركلي من كتبه «السنة والصفات»، وذكره عمر كحالة في معجم المؤلفين ٥/ ٦٥.

(٦) سبقت ترجمة ابن بطة، والكلام عن كتابه «الإبانة الكبرى» و«الإبانة الصغرى» ١/ ٣٩، ٣٥٩. وكتب مستجي زاده فوق اسم كتابه: «وعندي هٰذا الكتاب وطالعت أكثر مواضيعه وهو كتاب جليل». وانظر: سزكين م١، جـ٣، ص ٢٣٩-٢٤٠.

(٧) أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي الآجري، الإمام المحدث القدوة، توفي بمكة سنة ٣٦٠هـ. ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٣٦؛ وفيات الأعيان ٣/ ٤١٩؛ طبقات الشافعية ٣/ ١٤٩؛ شذرات الذهب ٣/ ٣٥؛ تاريخ بغداد ٢/ ٢٠٣؛ سزكين م١، جـ١، ص ٣٨٩-٣٩٢؛ الأعلام ٦/ ٣٢٨. ونشر كتاب «الشريعة» بتحقيق: محمدحامد الفقي ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م، ومنه نسخة خطية في آصفية رقم ٣٧٧ (ذكرها بروكلمان ٣/ ٢٠٩).

(٨) هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي، أبو القاسم اللالكائي، الفقيه الشافعي المحدث، توفي سنة ٤١٨هـ. ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٨٥-١٠٨٧؛ شذرات الذهب ٣/ ٢١١؛ الأعلام =

و«السُّنَّة» لأبي حفص بن شاهين(١)، و«أصول السُّنَّة» لأبي عمر / الطلمنكي(٢)، ٢/ ٣٦٧
وأمثال هٰذه الكتب ومصنفوها من مذاهب متبوعة: مالكي وشافعي وحنبلي ومحدِّث مطلق لا ينتسب إلىٰ مذهب أحد](٣).

ولكن بعد ذلك، تنازع المتأخرون علىٰ الأقوال السبعة المتأخرة(٤).

وأمَّا(٥) القولان الأولان: فالأول قول الفلاسفة الدهرية القائلين بقِدَم العالم والصابئة المتفلسفة ونحوهم، والثاني قول الجهمية من المعتزلة ومن وافقهم [من] النجَّارية(٦) والضِّرَارِيَّة.

وأمَّا الشيعة فمتنازعون(٧) في هٰذه المسألة، وقد حكينا النزاع عنهم فيما تقدَّم(٨)، وقدماؤهم كانوا يقولون: القرآن غير مخلوق، كما يقوله أهل السُّنَّة والحديث. وهٰذا [القول](٩) هو المعروف عن(١٠) أهل البيت كعليّ / بن أبي طالب ٢/ ٣٦٨
[رضي الله عنه](١١) وغيره، مثل أبي جعفر الباقر وجعفر [بن محمد](١٢) الصادق وغيرهم.

[ولهٰذا كانت الإمامية لا تقول: إنه مخلوق لما بلغهم نفي ذلك عن أئمة أهل البيت، وقالوا: إنه محدَث مجعول، ومرادهم بذلك أنه مخلوق، وظنُّوا أن أهل

= ٩/ ٥٧. ذكر له بروكلمان ٣/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦ كتابين: «حجج أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ومنه نسخة خطية بليزبج رقم ٣١٨، ١؛ «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم والخالفين لهم من علماء الأمة» ومنه نسخة خطية بالظاهرية رقم ٣٧، ١٢٤، ٣. ذكره سزكين م١، جـ٣، ص ٢١١ ـ ٢١٢. وقد طبع قسم من الكتاب بتحقيق الدكتور: أحمد سعد حمدان، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ (وانظر: مقدمة التحقيق).

(١) سبقت ترجمته ١/ ١٥٠. وفي فهرس المخطوطات المصورة بالجامعة العربية ١/ ١٣٦ ـ ١٣٧: أنه توجد نسخة خطية من الجزئين ١٩، ٢٠ من كتابه «اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع السنن» في الظاهرية برقم ١٦٤/ ٥٦ حديث، ١٦٤/ ٦٩ حديث. وانظر: سزكين، م١، جـ١، ص ٤٢٦.

(٢) سبقت ترجمته ١/ ١٩٠. وانظر في ترجمته أيضاً: تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٩٨ ـ ١١٠٠؛ الديباج المذهب لابن فرحون (ط. ابن شقرون، القاهرة، ١٣٥١هـ)، ص ٣٩ ـ ٤٠؛ الأعلام ١/ ٢٠٦. ولم تذكر هٰذه المراجع كتابه «أصول السنة». وكتب مستجي زاده في هامش (ع) أمام أسماء الكتب السابقة ما يلي: «انظر إلىٰ كثرة الكتب التي صنفها أئمة الحديث في رد كلام من يقول: إن كلام الله تعالىٰ مخلوق مثل أهل الاعتزال والجهمية ومن تابعهم من الروافض وغيرهم».

(٣) هنا ينتهي السقط المشار إلىٰ أوله، ص ٢٣١.

(٤) (ب)، (ن)، (م): «ولكن تنازعوا بعد ذلك علىٰ الأقوال الخمسة المتأخرة»؛ وفي (أ): «علىٰ أن أقوال... إلخ».

(٥) (أ)، (ب): «أما».

(٦) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «ومن وافقهم كالنجارية».

(٧) (ن): «فيتنازعون».

(٨) انظر ما سبق في هٰذا الكتاب (١/ ٤٩٩).

(٩) «القول»: زيادة في (م) فقط.

(١٠) (أ)، (ب): «عند».

(١١) «رضي الله عنه»: زيادة في (ع) فقط.

(١٢) «ابن محمد»: زيادة في (ع) فقط.

البيت نفوا أنه غير مخلوق، أي مكذوب مفترىٰ. ولا ريب أن هـٰذا المعنىٰ منتف باتفاق المسلمين: من قال: إنه مخلوق، ومن قال: إنه غير مخلوق. والنزاع بين أهل القبلة إنَّما كان في كونه مخلوقاً خلقه الله، أو هو كلامه الذي تكلم به وقام بذاته وأهل البيت إنَّما سئلوا عن هـٰذا، وإلَّا فكونه مكذوباً مفترىٰ مما لا ينازع مسلم في بطلانه](١).

ولكن الإمامية تخالف أهل البيت في عامة أصولهم، فليس في(٢) أئمة أهل البيت ـ مثل علي بن الحسين، وأبي جعفر الباقر، وابنه جعفر بن محمد الصادق ـ من كان ينكر الرؤية، أو يقول بخلق القرآن(٣)، أو ينكر القدر، أو يقول بالنصّ علىٰ عليّ، أو بعصمة الأئمة الاثنىٰ عشر، أو يسبّ أبا بكر وعمر(٤).

٢/ ٣٦٩ / والمنقولات الثابتة المتواترة عن هـٰؤلاء معروفة موجودة، وكانت مما يعتمد عليه أهل السُّنَّة(٥).

وشيوخ الرافضة معترفون بأن هـٰذا الاعتقاد في التوحيد والصفات والقدر لم يتلقوه لا عن كتاب ولا سنة ولا عن أئمة أهل البيت، وإنَّما يزعمون أن العقل دلهم عليه، كما يقول ذلك المعتزلة، [وهم في الحقيقة إنَّما تلقّوه عن المعتزلة وهم شيوخهم في التوحيد والعدل](٦)، وإنَّما يزعمون أنهم تلقُّوا عن الأئمة الشرائع. وقولهم في الشرائع غالبه موافق لمذهب أهل السُّنَّة ـ [أو بعض أهل السُّنَّة](٦) ـ [ولهم مفردات شنيعة لم يوافقهم عليها أحد](٧)، ولهم مفردات عن المذاهب الأربعة قد قال بها غير [الأربعة](٨) من السلف وأهل الظاهر وفقهاء المعتزلة وغير هؤلاء، فهذه ونحوها من مسائل الاجتهاد التي يهون الأمر فيها، بخلاف الشاذ الذي يُعرف أنه لا أصل له لا في كتاب الله(٩) ولا سنة رسوله [ﷺ](١٠) ولا سبقهم إليه(١١) أحد.

[ولم يقل أحد من علماء المسلمين إن الحقّ منحصر في أربعة من علماء المسلمين

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٢) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «من».
(٣) (ع): «ولا يقول القرآن مخلوق».
(٤) في النسخ الخمس: «من كان ينكر الرؤية ولا يقول بخلق القرآن ولا ينكر القدر ولا يقول بالنص علىٰ عليّ ولا بعصمة الأئمة الاثني عشر ولا يسبّون أبا بكر وعمر»، وهو نقيض المقصود.
(٥) (ع): «أئمة السنة».
(٦) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «غيرهم».
(٩) (ع): «لا أصل له من كتاب الله»؛ (م): «لا أصل له في كتاب الله».
(١٠) «صلىٰ الله عليه وسلم»: زيادة في (ع).
(١١) (ع): «إليها».

٢/ ٣٧٠ كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، كما يشنّع / بذلك الشيعة على أهل السُّنَّة، فيقولون: إنهم يدَّعون أن الحق منحصر فيهم. بل أهل السُّنَّة متفقون على أن ما تنازع فيه المسلمون وجب ردّه إلى الله والرسول، وأنه قد يكون قولُ ما يخالف قولَ الأربعة: من أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وقول هٰؤلاء الأربعة(١) مثل: الثوري، والأوْزَاعِي، والليث بن سعد، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم أصحَّ من قولهم.

فالشيعة إذا وافقت بعض هٰذه الأقوال الراجحة، كان قولها في تلك المسألة راجحاً، ليست لهم مسألة واحدة فارقوا بها جميع أهل السُّنَّة المثبتين لخلافة الثلاثة (إلا)(٢) وقولهم فيها فاسد. وهٰكذا المعتزلة وسائر الطوئف كالأشعرية والكرَّامية والسالمية ليس لهم قول انفردوا به عن جميع طوائف الأمة إلَّا وهو قول فاسد، والقول الحق يكون مأثوراً عن السلف وقد سبق هٰؤلاء الطوائفَ إليه](٣).

وإذا عُـرِفت المذاهب **فيُقال لهذا:** قولك(٤): «إن أمره ونهيه وإخباره حادث لاستحالة أمر المعدوم ونهيه وإخباره»:

أتريد به: أنه حادث في ذاته؟ أم حادث منفصل عنه؟

٢/ ٣٧١ / والأوَّل قول أئمة الشيعة(٥) المتقدمين [والجهمية](٦) والمرجئة والكرَّامية مع كثير من أهل الحديث وغيرهم.

ثم إذا قيل: «حادث» أهو حادث النوع فيكون الربّ قد صار متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً؟ أم حادث الأفراد وأنه لم يزل متكلماً إذا شاء؟ والكلام الذي كلَّم به موسى مثلاً(٧) هو حادث وإن كان نوع كلامه قديماً لم يزل؟

فهٰذه ثلاثة أنواع تحت قولك، وقد علم أنك إنَّما(٨) أردت النوع الأول، وهو قول [متأخري الشيعة](٩) الذين جمعوا بين التشيع والاعتزال، فقالوا: إنه مخلوق

(١) قوله: «وقول هٰؤلاء الأربعة... إلخ» لعله يقصد هنا الأربعة التالين: الثوري والأوزاعي.. إلخ.
(٢) «إلا»: غير موجودة في الأصل، وزدتها ليستقيم الكلام. (٣) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٤) العبارة التالية من كلام ابن المطهر وردت في (ك) ٨٢ (م)، وفي هٰذا الجزء (١/ ٤٠٨). وفيهما: «وأن أمره ونهيه.. إلخ».
(٥) (ن): «الأئمة المتشيعة»؛ (م)، (أ): «الأئمة الشيعة».
(٦) «والجهمية»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م). (٧) «مثلاً»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) «إنَّما»: ساقطة من (أ)، (ب). (٩) «متأخري الشيعة»: (أ)، (ب)، (ن)، (م).

خلقه الله منفصلاً عنه(١).

[والإمامية وإن قالوا: هو محدث، وامتنعوا أن يقولوا: هو مخلوق، فمرادهم بالمحدث هو مراد هـٰؤلاء بالمخلوق، وإنَّما النزاع بينهم لفظيّ](٢).

فيُقال لك(٣): إذا كان الله قد خلقه [وأحدثه](٤) منفصلاً عنه لم يكن كلامه، فإن
٢/ ٣٧٢ الكلام والقدرة والعلم وسائر الصفات إنَّما يتصف بها من/ قامت به لا من خلقها في غيره وأحدثها(٥)، ولهـٰذا إذا خلق الله حركة وعلماً وقدرة في محل(٦) كان ذلك المحل(٧) هو المتحرك العالم القادر بتلك الصفات، ولم تكن تلك صفات الله(٨) بل مخلوقات له، ولو كان متصفاً بمخلوقاته المنفصلة عنه لكان إذا أنطق الجامدات، كما قال: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [سورة سبأ: ١٠]، وكما قال: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة النور: ٢٤]، ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [سورة فصلت: ٢١]، وكما قال: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [سورة يس: ٦٥]؛ ومثل تسليم الحجر على النبي ﷺ، وتسبيح الحصىٰ بيده، وتسبيح الطعام وهم يأكلونه، فإذا كان كلام الله لا يكون إلَّا ما خلقه في غيره وجب أن يكون هـٰذا كله كلام الله فإنه خلقه في غيره، وإذا تكلّمت الأيدي فينبغي أن يكون ذاك كلام الله. كما يقولون: إنه خلق كلاماً في الشجرة كلَّم به(٩) موسىٰ بن عمران.

وأيضاً، فإذا كان الدليل قد قام علىٰ أن الله تعالىٰ خالق أفعال العباد وأقوالهم، وهو الْمُنْطِق لكل ناطق، وجب أن يكون كل كلام في الوجود كلامه، وهـٰذا قالته(١٠) الحلولية من الجهمية كصاحب «الفصوص» ابن عربي، قال:

٢/ ٣٧٣ / **وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نثره ونظامه**(١١)

وحينئذٍ فيكون قول فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَىٰ﴾ [سورة النازعات: ٢٤]، كلام الله، كما أن الكلام المخلوق في الشجرة: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا﴾ [سورة طه: ١٤]

---

(١) (أ)، (ب): «منفصل عنه». (٢) ما بين المعقوفتين في(ع) فقط. (٣) (ن): «فيقال له».
(٤) «وأحدثه»: في (ع) فقط. (٥) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «خلقها وفعلها في غيره».
(٦) (أ)، (ب): «في جسم»؛ (ن)، (م): «وجسما». (٧) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «الجسم».
(٨) (أ)، (ب): «صفات الله». (٩) (أ)، (ب): «كلم الله به». (١٠) (ب) فقط: «وهـٰذا ما قالته».
(١١) البيت لابن عربي، وقد ذكره في كتابه «الفتوحات المكية»٤/ ١٤١، ط. مصطفىٰ الحلبي، دار الكتب العربية، القاهرة، ١٣٢٩هـ.

[يقولون: إنه مخلوق في الشجرة أو غيرها، وهو][1] كلام الله.

وأيضاً، فالرسل الذين خاطبوا الناس وأخبروهم أن الله قال، ونادىٰ، وناجىٰ، ويقول، لم يُفهموهم أن هٰذه مخلوقات منفصلة عنه، بل الذي أفهموهم إياه[2] أن الله نفسه هو الذي تكلَّم، والكلام قائم به لا بغيره، ولهٰذا عاب[3] الله من يعبد إلٰهاً لا يتكلم فقال: ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلا نَفْعًا﴾ [سورة طه: ٨٩]، وقال: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لا يُكَلِّمُهُمْ وَلا يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً﴾ [سورة الأعراف: ١٤٨]، ولا يحمد شيء بأنه يتكلم ويذمّ بأنه لا يتكلم[4] إلَّا إذا كان الكلام قائماً به.

وبالجملة، لا يُعرف في لغةٍ ولا عقلٍ قائلٌ متكلم إلَّا من يقوم به القول والكلام، [لا يُعقل في لغة أحد - لا لغة الرسل ولا غيرهم - ولا في عقل أحد أن المتكلم يكون متكلماً بكلام لم يقم به قط بل هو بائن عنه أحدثه في غيره، كما لا يعقل أنه متحرك بحركة خلقها في غيره، ولا يعقل أنه/ متلوّن بلون خلقه في غيره، ولا مُتَرَوِّح ٢/ ٣٧٤
برائحة خلقها في غيره. وطرد ذلك أنه لا يعقل أنه مريد بإرادة أحدثها في غيره، ولا محبٌّ وراضٍ وغضبان وساخط برضىٰ ومحبة وغضب وسَخَط خلقه في غيره.

وهٰؤلاء النفاة يصفونه بما لا يقوم به: تارة بما يخلقه في غيره كالكلام والإرادة، وتارة بما لا يقوم به ولا بغيره كالعلم والقدرة، وهٰذا أيضاً غير معقول][5]؛ فلا[6] يعقل حيّ إلَّا من تقوم به الحياة، ولا عالم إلَّا من يقوم به العلم، [كما لا يعقل باتفاق العقلاء][7] متحرك إلَّا من تقوم به الحركة، [وطرد هٰذا أنه لا يعقل][8] فاعل إلَّا من يقوم به الفعل.

[وقد سلَّم الأشعرية - ومن وافقهم كابن عقيل وغيره - فاعلاً لا يقوم به الفعل: كعادل لا يقوم به العدل، وخالق ورازق لا يقوم به الخلق والرزق.

وهٰذا مما احتجَّت عليه المعتزلة، فقالوا: كما جاز أن يكون عادلاً خالقاً رازقاً

(١) ما بين القوسين في (ع) فقط.
(٢) (ع)، (ن)، (م): «أفهموه إياه».
(٣) (ن): «ولهٰذا عاتب»؛ (م): «فلهٰذا أعاب»، وهو تحريف.
(٤) (أ)، (ب): «بأنه متكلم ويذم بأنه غير متكلم»؛ (ن)، (م): «بأنه يتكلم ويذم بأنه غير متكلم».
(٥) ما بين القوسين في (ع) فقط، وبدأ السقط في الصفحة السابقة.
(٦) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «كما لا».
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م)، وفيها: «إلا من يقوم به العلم ولا متحرك... إلخ».
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م)، وفيها: «ولا فاعل... إلخ».

بعدل وخلق ورزق لا يقوم به، فكذلك عالم وقادر ومتكلم.

والسَّلف ـ رضي الله عنهم ـ جمهور أهل السُّنَّة يطردون أصلهم، ولهٰذا احتج الإمام أحمد رحمه الله وغيره على أن كلام الله غير مخلوق بقول النبي ﷺ: «**أعوذ**
٢/ ٣٧٥ **بكلمات الله التامات التي / لا يجاوزهن برّ ولا فاجر**»(١). قالوا: لا يُستعاذ بمخلوق. وكذلك ثبت عنه أنه قال: «**اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك، وبك منك، لا أحصي ثناء عليك**»(٢). وقالوا: لا يُستعاذ بمخلوق، وقد استعاذ النبي ﷺ بالرضا والمعافاة؛ فكان ذلك عند أئمة السُّنَّة مما يقوم بالرب تعالى كما تقوم به كلماته، ليس من المخلوقات التي لا تكون إلَّا بائنة عنه](٣).

٢/ ٣٧٦ / فمن قال: إنَّ المتكلمَ هو الذي يكون كلامه منفصلاً عنه، [والمريد والمحبّ والمبغض والراضي والساخط ما تكون إرادته ومحبته وبغضه ورضاه وسخطه بائناً عنه لا يقوم به بحال من الأحوال](٤)، قال ما لا يعقل، ولم يُفَهِّمْ الرسل للناس هٰذا، بل كل من سمع ما بلَّغته الرسل عن الله يعلم بالضرورة أن الرسل لم ترد بكلام الله ما هو منفصل [عن الله، وكذلك لم ترد بإرادته ومحبته ورضاه ونحو ذلك ما هو منفصل](٥) عنه(٦) بل ما(٧) هو متصف به.

---

(١) في الموطأ ٢/ ٩٥٠ ـ ٩٥١ (كتاب الشعر، باب ما يؤمر به من التعوذ): «وحدثني عن مالك عن يحيى ابن سعيد أنه قال: أسري برسول الله ﷺ فرأى عفريتاً من الجن يطلبه بشعلة، كلما التفت رسول الله ﷺ رآه. فقال له جبريل: أفلا أعلمك كلمات تقولهن، إذا قلتهن طفئت شعلته وخر لفيه؟ فقال رسول الله ﷺ: «بلى. .». فقال جبريل: فقل: أعوذ بوجه الله الكريم، وبكلمات الله التامات اللاتي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء، وشر ما يعرج فيها، وشر ما ذرأ في الأرض وشر ما يخرج منها، ومن فتن الليل والنهار، ومن طوارق الليل والنهار، إلَّا طارقاً يطرق بخير يا رحمن». وورد الحديث مرسلاً أيضاً عن كعب الأحبار بعده بقليل ٢/ ٩٥١ ـ ٩٥٢.
ولم أجد في رسالة «الرد على الجهمية والزنادقة» للإمام أحمد استشهاداً بهٰذا الحديث، ولكن جاء في كتاب «الرد على الجهمية» للدارمي وفي كتاب «التوحيد» لابن خزيمة وغيرهما، الاستشهاد بأحاديث أخرى عاذ فيها رسول الله ﷺ بكلمات الله التامات كالذي روي في صحيح مسلم ٤/ ٢٠٨١ (كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من سوء القضاء) عن أبي هريرة أنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، ما لقيت من عقرب لدغتني البارحة. قال: «**أما لو قلت حين أمسيت: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم تضرك**».
وانظر: الرد على الجهمية للدارمي، ص ٨٠؛ كتاب التوحيد لابن خزيمة، ص ١٠٨ ـ ١٠٩؛ كتاب الأسماء والصفات للبيهقي، ص ١٨٤ ـ ١٨٦؛ المسند (ط. المعارف) ١٥/ ١٥ (رقم ٧٨٨٥ ـ وانظر التعليق)؛ الأذكار للنووي، ص ١٢١.

(٢) الحديث في: مسلم ١/ ٣٥٢ (كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود) وسبق ورود الحديث والتعليق عليه ١/ ٤٤٤.

(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. (٤) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.

(٥) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. (٦) «عنه»: ساقطة من (أ)، (ب). (٧) «ما»: ساقطة من (ع).

قالت الجهمية والمعتزلة(١): المتكلم من فعل الكلام، والله [تعالىٰ](٢) لما أحدث الكلام في غيره صار متكلما.

فيُقال لهم: للمتأخرين المختلفين هنا ثلاثة أقوال(٣):

قيل: المتكلم من فعل الكلام ولو كان منفصلاً، [وهٰذا إنَّما قاله هٰؤلاء](٤).

وقيل: المتكلم من قام به الكلام، ولو لم يكن بفعله(٥) ولا [هو] بمشيئته و[لا] قدرته(٦)، وهٰذا قول الكُلَّابية والسالمية ومن وافقهم.

/ **وقيل**: المتكلم من تكلّم بفعله ومشيئته وقدرته وقام به [الكلام](٧)، وهٰذا ٢/ ٣٧٧
قول أكثر أهل الحديث وطوائف من الشيعة والمرجئة والكرَّامية وغيرهم.

فأولئك يقولون: هو صفة فعل منفصل عن الموصوف لا صفة ذات. والصنف الثاني يقولون: صفة ذات لازمة للموصوف لا تتعلق بمشيئته ولا قدرته. والآخرون يقولون: هو صفة ذات وصفة فعل، وهو قائم به متعلق(٨) بمشيئته وقدرته.

وإذا(٩) كان كذلك فقولهم(١٠): إنه صفة فعل ينازعهم(١١) فيه طائفة. وإذا لم ينازعوا في هٰذا، فيُقال: هب أنه صفة فعل منفصلة عن القائل الفاعل أو قائمة به(١٢). أمَّا الأول فهو قولكم الفاسد، وكيف تكون الصفة غير قائمة بالموصوف، أو القول غير قائم بالقائل.

[وقول القائل: الصفات تنقسم إلىٰ صفة ذات وصفة فعل - ويفسّر صفة الفعل بما هو بائن عن الرب - كلام متناقض، كيف يكون صفة للرب وهو لا يقوم به بحال، بل هو مخلوق بائن عنه؟

وهٰذا وإن كانت الأشعرية قالته تبعاً للمعتزلة فهو خطأ في نفسه، فإن إثبات صفات الرب وهي مع ذلك مباينة له، جمع بين المتناقضين / المتضادين، بل حقيقة ٢/ ٣٧٨

(١) (ن)، (م): «والجهمية والمعتزلة قالوا»؛ (أ)، (ب): «قالوا: (وسقطت كلمتا: الجهمية والمعتزلة).
(٢) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) (ن): «الناس هنا علىٰ ثلاثة أقوال».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٥) (أ)؛ (م): «يفعله».
(٦) (ن)، (م): «ولا بمشيئته وقدرته».
(٧) (أ)، (ب): «فقام به الكلام». وسقطت كلمة «الكلام» من (ن)، (م).
(٨) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «يتعلق».
(٩) (أ)، (ب): «إذا».
(١٠) (ب) فقط: «فقولكم».
(١١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «ينازعكم».
(١٢) (أ)، (ب): «هب أنه صفة فعل لكن صفة فعل منفصل (م: منفصلة) عن القائل (ساقطة من (م): الفاعل أو قائم (م: قائمة) به».

قول هـٰؤلاء: إن الفعل لا يوصف به الرب، فإن الفعل هو المخلوق، والمخلوق لا يُوصف به الخالق، ولو كان الفعل الذي هو المفعول صفة له لكانت جميع المخلوقات صفات للرب، وهـٰذا لا يقوله عاقل ـ فضلاً عن مسلم](١).

فإن قلتم: هـٰذا بناء على أن فعل الله لا يقوم به؛ لأنه لو قام به لقامت به الحوادث.

قيل: والجمهور ينازعونكم في هـٰذا الأصل، ويقولون: كيف يعقل فعل لا يقوم بفاعل، ونحن نعقل الفرق بين نفس الخلق والتكوين(٢) وبين المخلوق المكون؟

وهـٰذا قول جمهور الناس كأصحاب أبي حنيفة. وهو الذي حكاه البغوي(٣) وغيره من أصحاب الشافعي عن أهل السُّنَّة، وهو قول أئمة أصحاب أحمد كأبي إسحاق بن شاقلا(٤) وأبي بكر عبد العزيز(٥) وأبي عبد الله بن حامد(٦) [والقاضي أبي يعلىٰ في آخر قوليه](٧) و[هو] قول(٨) أئمة الصوفية وأئمة أصحاب الحديث،
٢/ ٣٧٩ [وحكاه/ البخاري في كتاب «خلق أفعال العباد» عن العلماء مطلقاً](٩) وهو قول طوائف من المرجئة والشيعة والكرَّامية وغيرهم(١٠).

ثم القائلون بقيام فعله به، منهم من يقول: فعله قديم والمفعول متأخر، كما أن إرادته قديمة والمراد متأخر؛ كما يقول ذلك من يقوله من أصحاب أبي حنيفة وأحمد وغيرهم، [وهو الذي ذكره الثقفي وغيره من الكُلَّابيّة لما وقعت المنازعة بينهم وبين ابن خزيمة](١١).

[ومنهم من يقول: بل هو حادث النوع، كما يقول ذلك من يقوله من الشيعة والمرجئة والكرَّامية](١٢).

ومنهم من يقول: هو يقع(١٣) بمشيئته وقدرته شيئاً فشيئاً لكنه لم يزل متصفاً به،

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٢) (أ)، (ب): «بين نفس التكوين».
(٣) وهو: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي، المعروف بـ «الفراء»، وسبقت ترجمته ١/ ٢٨٦.
(٤) (ن)، (م): «وأبي إسحاق بن شاقلا». وسبقت ترجمته ١/ ٢٨٦.
(٥) (أ)، (ب): «أبو بكر بن عبد العزيز، وهو خطأ، وسبقت ترجمته ١/ ٢٦٦.
(٦) وهو: الحسن بن حامد. وسبقت ترجمته ١/ ٢٦٥.
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) (ن)، (م): «وقول».
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٠) «وغيرهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وفي (ع) سقطت كلمة «والمرجئة».
(١٣) «هو يقع»: ساقط من (أ)، (ب).

فهو حادث الآحاد قديم النوع، كما يقول ذلك من يقوله من أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من أصحاب الشافعي وأحمد.

وسائر الطوائف [منهم من يقول: بل الخلق حادث قائم بالمخلوق، كما يقوله هشام بن الحكم وغيره، ومنهم من يقول: بل هو قائم بنفسه لا في محل، كما يقوله أبو الهذيل العلّاف وغيره، ومنهم من يقول بمعانٍ قائمة بنفسها لا تتناهى، كما يقوله مُعَمَّر بن عبَّاد[١] وغيره][٢].

٣٨٠/٢ / وإذا كان الجمهور ينازعونكم فتُقدَّر[٣] المنازعة بينكم وبين أئمتكم من الشيعة ومن وافقهم؛ فإن هؤلاء يوافقونكم على أنه حادث لكن يقولون: هو قائم بذات الله، فيقولون: قد جمعنا بين حجتنا وحجتكم[٤]، فقلنا العدم لا يُؤمر[٥] ولا يُنهى، وقلنا: الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم.

فإن قلتم لنا: قد قلتم بقيام الحوادث بالرب.

قالوا لكم[٦]: نعم، وهذا قولنا الذي دلَّ عليه الشرع والعقل، ومن لم يقل: إن البارئ يتكلم ويريد ويحب ويبغض ويرضى ويأتي ويجيء، فقد ناقض كتاب الله [تعالى][٧].

ومن قال: إنه لم يزل[٨] ينادي موسى في الأزل، فقد خالف كلام الله مع مكابرة العقل؛ لأنَّ الله يقول: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ﴾ [سورة النمل: ٨]، وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة يس: ٨٢]، فأتى بالحروف الدالة على الاستقبال.

قالوا: وبالجملة فكل ما يحتج به المعتزلة والشيعة مما يدل على أن كلامه متعلق بمشيئته [وقدرته][٩]، وأنه يتكلم[١٠] إذا شاء، وأنه يتكلم شيئاً بعد شيء فنحن نقول به؛ وما يقول به من يقول: إن كلام الله قائم بذاته، وإنه صفة له، والصفة لا تقوم إلَّا بالموصوف فنحن نقول به، وقد أخذنا بما / في قول كل من الطائفتين من الصواب، ٣٨١/٢

---

(١) سبق الكلام على معمَّر بن عباد ومذهبه في المعاني (١/ ٤٢٤).
(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٣) (ن)، (م): «فقدر».
(٤) (ع): «قد جمعنا بين حجتكم وحجتنا»؛ (أ)، (ب): «قد جمعنا حجتنا وحجتكم».
(٥) (ن)، (م): «لا يؤثر»، وهو تحريف ظاهر.
(٦) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «قلنا لكم».
(٧) «تعالى»: زيادة في (ع).
(٨) «لم يزل»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) «وقدرته»: ساقطة من (ن).
(١٠) (ن): «وأنه يتكلم به».

وعدلنا عما يرده الشرع والعقل من قول كل منهما.

فإذا قالوا لنا: فهٰذا يلزم(١) أن تكون الحوادث قامت به.

قلنا: ومن أنكر هٰذا قبلكم من السلف والأئمة؟ ونصوص القرآن والسُّنَّة تتضمن ذلك مع صريح العقل، وهو قول لازم لجميع الطوائف، ومن أنكره فلم يعرف لوازمه وملزوماته.

ولفظ «الحوادث» مجمل، فقد يُراد به الأمراض(٢) والنقائص، والله [تعالىٰ](٣) منزَّه عن ذلك [كما نزَّه نفسه عن السِّنَةِ والنَّوْمِ واللُّغُوب، وعن أن يؤوده حفظ السمٰوات والأرض وغير ذلك مما هو منزه عنه بالنصّ والإجماع.

ثم إن كثيراً من نفاة الصفات ـ المعتزلة وغيرهم ـ يجعلون مثل هٰذا حجة في نفي قيام الصفات أو قيام الحوادث به مطلقاً، وهو غلط منهم، فإن نفي الخاص لا يستلزم نفي العام، ولا يجب إذا نفيت عنه النقائص والعيوب أن ينتفي عنه ما هو من صفات الكمال ونعوت الجلال](٤).

ولكن يقوم به ما يشاؤه(٥) ويقدر عليه من كلامه وأفعاله(٦) ونحو ذلك مما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة.

٢/ ٣٨٢ / ونحن(٧) نقول لمن أنكر قيام ذلك به: أتنكره(٨) لإنكارك قيام الصفة به كإنكار المعتزلة؟ أم تنكره لأن من قامت به الحوادث لم يخل منها ونحو ذلك مما يقوله الكُلَّابية؟

فإن قال بالأول كان الكلام في أصل الصفات وفي كون الكلام قائماً بالمتكلم لا منفصلاً عنه(٩) كافياً في هٰذا الباب.

وإن كان الثاني قلنا لهٰؤلاء(١٠): أتجوِّزُون حدوث الحوادث بلا سبب حادث أم لا؟ فإن جوَّزتم ذلك ـ وهو قولكم ـ لزم أن يفعل الحوادث من(١١) لم يكن فاعلاً لها ولا لضدها(١٢)، فإذا جاز هٰذا [فلم] لا يجوز أن تقوم الحوادث بمن لم

---

(١) (ب) فقط: «فهٰذا يلزم منه».
(٢) (ب)، (م): «الأعراض».
(٣) «تعالىٰ»: زيادة في (ع).
(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٥) (أ)، (ب)، (م): «ما شاءه»؛ (ن): «ما شاء».
(٦) (ع)، (م)، (ن): «وفعاله».
(٧) (ن)، (م): «فنحن».
(٨) (ن)، (م): «تنكره».
(٩) (أ)، (ب): «لا منفصلا منه».
(١٠) (ع): «قالوا لهٰؤلاء».
(١١) (أ)، (ب): «ما».
(١٢) (ن)، (م): «ولا قصدها».

تكن(١) قائمة به هي ولا ضدها؟

ومعلوم أن الفعل أعظم من القبول(٢)، فإذا جاز فعلها بلا سبب حادث فكذلك قيامها بالمحل(٣).

فإن قلتم: القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده.

(٤ **قلنا:** هٰذا ممنوع ولا دليل لكم عليه٤)، [ثم إذا سُلِّمَ ذلك فهو كقول / القائل: القادر على الشيء لا يخلو عن فعله وفعل ضده، وأنتم تقولون: إنه لم يزل قادراً، ولم يكن فاعلاً ولا تاركاً؛ لأنَّ الترك عندكم أمر وجودي مقدور، وأنتم تقولون: لم يكن فاعلاً لشيء من مقدوراته في الأزل مع كونه قادراً، بل تقولون: إنه يمتنع وجود مقدوره في الأزل مع كونه قادراً عليه. ٢/ ٣٨٣

وإذا كان هٰذا قولكم، فلأن لا يجب وجود المقبول في الأزل بطريق الأَوْلَىٰ والأَحْرَىٰ، فإن هٰذا المقبول مقدور لا يوجد إلَّا بقدرته، وأنتم تجوِّزُون وجود قادر مع امتناع مقدوره في حال كونه قادراً](٥).

(٦ ثم نقول: إن كان القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده٦) لزم تسلسل الحوادث، وتسلسل الحوادث إن كان ممكناً، كان القول الصحيح قول أهل الحديث الذين يقولون: لم يزل متكلماً إذا شاء كما قاله ابن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما من أئمة السُّنَّة.

وإن لم يكن جائزاً [أمكن أن يقوم به الحادث بعد أن لم يكن قائماً به، كما يفعل الحوادث بعد أن لم يكن فاعلاً لها](٧) وكان(٨) قولنا هو الصحيح، فقولكم أنتم باطل على [كلا](٩) التقديرين.

فإن قلتم لنا: أنتم توافقونا على امتناع تسلسل الحوادث، وهو حجتنا وحجتكم على [نفي](١٠) قِدَم العالم.

/ **قلنا لكم:** موافقتنا لكم حجة جدلية، وإذا كنا قد قلنا بامتناع تسلسل الحوادث ٢/ ٣٨٤

---

(١) (ن): «فلا يجوز بمن لم تكن . . . إلخ»؛ (م): «فلا يجوز أن تقوم الحوادث بمن لم تكن . . .»؛ (ع): «فلم لا يجوزوا أن تقوم الحوادث . . .»، وهو خطأ.

(٢) (ع)، (م): «القول».

(٣) (ن)، (م): «بالفعل».

(٤ ـ ٤): «ساقط من (أ)، (ب).

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).

(٦ ـ ٦): «ساقط من (أ)، (ب).

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).

(٨) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «كان».

(٩) «كلا»: زيادة في (أ)، (ب).

(١٠) «نفي»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).

موافقة لكم، وقلنا(١): بأنَّ القابل(٢) للشيء قد يخلو عنه وعن ضده مخالفة لكم. وأنتم تقولون: إن قَبِل الحوادث(٣) لزم تسلسلها وأنتم لا تقولون بذلك(٤).

قلنا: إن صحت هاتان المقدمتان - ونحن لا نقول بموجبهما(٥) - لزم خطؤنا: إما في هٰذه وإما في هٰذه. وليس خطؤنا فيما سلَّمناه لكم بأولىٰ من خطئنا فيما خالفناكم فيه، فقد يكون خطؤنا في منع تسلسل الحوادث لا في قولنا: إن القابل للشيء يخلو عنه وعن ضده، فلا يكون خطؤنا في إحدىٰ المسألتين دليلاً علىٰ صوابكم(٦) في الأخرىٰ التي خالفناكم فيها.

أكثر ما في هٰذا(٧) الباب [أنا نكون](٨) متناقضين، والتناقض(٩) شامل لنا ولكم ولأكثر من تكلَّم في هٰذه المسألة ونظائرها. وإذا كنا متناقضين، فرجوعنا إلىٰ قول نوافق [فيه] العقل والنقل(١٠) أولىٰ من رجوعنا إلىٰ قول / نخالف فيه العقل ٢/ ٣٨٥
والنقل. فالقول بأن المتكلم يتكلم(١١) بكلام لا يتعلق بمشيئته وقدرته أو منفصل عنه لا يقوم به مخالف للعقل والنقل، بخلاف تكلمه بكلام يتعلق بمشيئته وقدرته قائم به فإن هٰذا لا يخالف لا عقلاً ولا نقلاً، لكن قد نكون [نحن](١٢) لم نقله بلوازمه فنكون متناقضين، وإذا كنا متناقضين كان الواجب أن نرجع عن القول الذي أخطأنا فيه لنوافق ما أصبنا فيه، لا نرجع عن الصواب لنطرد(١٣) الخطأ، فنحن نرجع عن تلك [المتناقضات](١٤) ونقول بقول أهل الحديث.

فإن قلتم: إثبات حادث بعد حادث(١٥) لا إلىٰ أول(١٦) قول الفلاسفة الدهرية.

(* **قلنا:** بل قولكم: إنَّ الربَّ - تعالىٰ - لم يزل معطَّلاً لا يمكنه أن يتكلم بشيء ولا أن يفعل شيئاً، ثم صار يمكنه أن يتكلم وأن يفعل(١٧) بلا حدوث سبب يقتضي ذلك

(١) (ن)، (م): «قد قلنا». (٢) (ب) فقط: «الفاعل».
(٣) (ب): «إن قبل بالحوادث»؛ (ن)، (م): «فإذا قيل الحوادث».
(٤) (ع): «وأنتم لا تقولون به»؛ (م): «وأنتم لا تقولون تلك».
(٥) (ع)، (ن)، (م): «بموجبها». (٦) (ب) فقط: «جوابكم».
(٧) «هٰذا»: ساقطة من (ع). (٨) عبارة «أنا نكون»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) (ن) فقط: «والمتناقضين»، وهو خطأ. (١٠) (ن)، (م): «يوافق العقل والنقل».
(١١) (ن)، (أ): «فنقول إن المتكلم يتكلم»؛ (ب): «فنقول إن كون المتكلم يتكلم»؛ (م): «فنقول إن المتكلم».
(١٢) «نحن»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م). (١٣) (أ)، (ب): «ليطرد».
(١٤) «المناقضات»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٥) (ع): «إثبات حوادث بلا حادث»؛ (ن)، (م): «إثبات حوادث بعد حادث».
(١٦) (ن): «أولىٰ أول»؛ (م): «لا أولىٰ أول»، وكلاهما تحريف.
(*-*) ما بين النجمتين ساقط من (ن)، (م). (١٧) (ع): «أن يفعل ويتكلم».

قول مخالف لصريح العقل ولما عليه المسلمون، فإن المسلمين يعلمون أن الله لم يزل قادراً، وإثبات القدرة مع كون المقدور ممتنعاً غيرَ ممكنٍ جمعٌ بين النقيضين، فكان فيما عليه / المسلمون من أنه لم يزل قادراً ما يبيّن أنه لم يزل قادراً على الفعل والكلام ٢/ ٣٨٦
بقدرته ومشيئته(١).

والقول بدوام كونه متكلماً ودوام كونه فاعلاً بمشيئته منقول عن السلف وأئمة المسلمين من أهل البيت وغيرهم، كابن المبارك(٢) وأحمد بن حنبل والبخاري وعثمان بن سعيد الدارمي وغيرهم، وهو منقول عن جعفر بن محمد الصادق في الأفعال المتعدية - فضلاً عن اللازمة - وهو دوام إحسانه(٣)، *) [وذلك قوله وقول المسلمين: يا قديم الإحسان، إن عنى بالقديم: قائم به](٤).

والفلاسفة الدهرية قالوا بقِدَم [الأفلاك وغيرها من](٤) العالم، وأن الحوادث فيه لا إلى أول، وأن البارئ موجب بذاته للعالم(٥) ليس فاعلاً بمشيئته وقدرته ولا يتصرف بنفسه.

[ومعلوم بالاضطرار من دين الرسل أن الله تعالى خالق كل شيء، ولا يكون المخلوق إلا محدثاً، فمن جعل مع الله شيئاً قديماً بقدمه فقد عُلم مخالفته لما أخبرت به الرسل مع مخالفته لصريح العقل](٦).

وأنتم وافقتموهم(٧) على طائفة من باطلهم حيث قلتم: إنه لا يتصرف
/ بنفسه، ولا يقوم به أمر يختاره ويقدر عليه، بل جعلتموه(٨) كالجماد الذي لا ٢/ ٣٨٧
تصرف(٩)/ (١٠ له ولا فعل، وهم جعلوه كالجماد الذي لزمه وعلق به ما لا يمكنه ص ٧٦
دفعه عنه ولا قدرة له على التصرف ١٠) فيه، فوافقتموهم على بعض باطلهم.

ونحن قلنا بما يوافق العقل والنقل من كمال قدرته ومشيئته، وأنه قادر على الفعل بنفسه [وعلى التكلم بنفسه](١١) كيف شاء، وقلنا: إنه لم يزل موصوفاً

---

(١) (ع): «بمشيئته وقدرته». (٢) (ع): «جاء عن ابن المبارك».
(٣) (ع): «دوام الإحسان». (٤) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٥) (ع): «موجب بذاته العالم»؛ (ن): «الموجب لذاته للعالم»؛ (م): «الموجب بذاته للعالم».
(٦) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. (٧) (ن)، (م): «وافقتمونا».
(٨) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «وجعلتموه».
(٩) في (ن)، (م): «كالجماد الذي لا ينصرف»، وبعد هذه العبارة كتبت في (ن) تسعة سطور تبين لي أنها تقابل سطوراً في (٢٣٣) في (ب)، وأخطأ الناسخ في كتابتها في هذا الموضع.
(١٠ - ١٠): ساقط من (م). (١١) ما بين المعقوفتين في (ع)، (م).

بصفات الكمال متكلماً إذا شاء[١]، فلا نقول: إن كلامه مخلوق منفصل عنه، فإن حقيقة هذا القول أنه لا يتكلم؛ ولا نقول: إن كلامه شيء واحد[٢]: أمري ونهي وخبر، [٣] وأن معنى التوراة والإنجيل واحد، وأن الأمر والنهي صفة لشيء واحد[٣]، فإنَّ هذا مكابرة للعقل[٤]؛ ولا نقول: إنه أصوات مقطعة[٥] متضادة أزلية، فإن الأصوات لا تبقى زمانين.

٢/ ٣٨٨ وأيضاً، فلو قلنا بهذا القول والذي قبله، لزم أن يكون تكليم الله/ للملائكة ولموسى ولخلقه يوم القيامة ليس إلَّا مجرد خلق إدراك[٦] لهم لـمَّا كان أزليًّا لم يزل.

ومعلوم أن النصوص دلَّت على ضد ذلك، ولا نقول إنه صار متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً، فإن هذا وصف له[٧] بالكمال بعد النقص، وأنه صار محلاً للحوادث التي كمل بها بعد نقصه. ثم حدوث ذلك الكمال[٨] لا بد له من سبب، [والقول في الثاني كالقول في الأوَّل ففيه تجدد [٩] كمال بلا سبب][١٠]، ووصف له بالنقص الدائم من الأزل إلى أن تجدد له ما لا سبب لتجدده[١١]، وفي ذلك تعطيل له عن صفات الكمال. وأمَّا دوام الحوادث فمعناه [هنا][١٢] دوام كونه متكلماً[١٣] إذا شاء، وهذا دوام كماله ونعوت[٩] جلاله ودوام أفعاله، وبهذا يمكن أن يكون العالم، وكل ما فيه مخلوق له حادث[١٤] بعد أن لم يكن؛ لأنه يكون سبب الحدوث

٢/ ٣٨٩ هو ما قام بذاته من كلماته وأفعاله[١٥] وغير ذلك، فيعقل / سبب[١٦] حدوث الحوادث، ويمتنع مع هذا[١٧] أن يُقال بقِدَم شيء من العالم؛ لأنه لو كان قديماً لكان مبدعه[١٨] موجباً بذاته ليلزمه[١٩] موجبه ومقتضاه، وإذا كان الخالق فاعلاً بفعل

---

(١) (أ)، (ب): «متكلما ذاتا».
(٢) (ب): «ولا نقول إنه شيء واحد»؛ (ن)، (م)، (أ): «ولا يقول إنه شيء واحد».
(٣-٣): ساقط من (م). (٤) (ن)، (م): «العقل».
(٥) (أ)، (ب): «منقطعة». (٦) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «الإدراك».
(٧) (ب): «فإنه وصف له»؛ (أ): «فإن وصف له (بسقوط: هذا). وسقطت (له) من (ع).
(٨) (ع): «الكلام». (٩-٩): ساقط من (أ)، (ب). (١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١١) (ن)، (م): «إلى تجدد ما لا سبب لنحوه»، وهو تحريف.
(١٢) «هنا»: ساقطة من (ن)، (م). (١٣) (ن): «مكلما».
(١٤) (ب) فقط: «مخلوقاً له حادثاً». والذي في باقي النسخ صواب. وفي عبارة: «وبهذا يمكن أن يكون العالم» الفعل «يكون» تام.
(١٥) (أ)، (ب): «لأنه يكون بسبب الحدوث وهو ما قام بذاته من كلماته وأفعاله»، وهو خطأ؛ (ن)، (م): «لأنه يكون سبب الحوادث هو ما قام به من كلماته وأفعاله».
(١٦) (ن)، (م): «فيفعل بسبب»، وهو تحريف. (١٧) (أ)، (ب): «ومع هذا يمتنع».
(١٨) (ن): «مبتدعة مقتضية». (١٩) (أ)، (ب): «يلزمه».

يقوم بنفسه بمشيئته واختياره امتنع أن يكون موجباً بذاته لشيء من الأشياء، فامتنع قِدَم شيء من العالم، وإذا امتنع من الفاعل المختار أن يفعل شيئاً منفصلاً [عنه](١) مقارناً له مع أنه لا يقوم به فعل اختياري، فلأن يمتنع ذلك إذا قام به فعل اختياري بطريق الأَوْلَىٰ والأَحْرَىٰ، لأنه علىٰ هـٰذا التقدير (٢ لا يوجد المفعول حتىٰ يوجد الفعل الاختياري الذي حصل بقدرته ومشيئته، وعلىٰ التقدير ٢) الأول يكفي فيه نفس المشيئة والقدرة والفعل الاختياري(٣).

[ومعلوم أن ما توقف علىٰ المشيئة والقدرة](٤) والفعل الاختياري القائم به يكون أولىٰ بالحدوث والتأخر مما لم يتوقف(٥) إلَّا علىٰ بعض ذلك.

٢/ ٣٩٠ والكلام علىٰ هـٰذه الأمور مبسوط في غير هـٰذا الموضع، وأكثر الناس / لا يعلمون كثيراً من هـٰذه الأقوال، ولذلك كثر بينهم القيل والقال، وما ذكرناه إشارة إلىٰ مجامع المذاهب.

(٦) [والأصل الذي باين به أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، من أهل البيت وغيرهم، وسائر أئمة المسلمين للجهمية والمعتزلة وغيرهم من نفاة الصفات: أن الرب ـ تعالىٰ ـ إنَّما يُوصَف بما يقوم به، لا يوصف بمخلوقاته، وهو أصل مطَّرد عند السلف والجمهور.

ولكن المعتزلة استضعفت الأشعرية ـ ومن وافقهم ـ بتناقضهم في هـٰذا الأصل حيث وصفوه بالصفات الفعلية، مع أن الفعل لا يقوم به عندهم. والأشعري تبع في ذلك للجهمية والمعتزلة الذين نَفَوْا قيام الفعل به، لكن أولئك ينفون الصفات أيضاً، بخلاف الأشعرية.

والمعتزلة لهم نزاع في الخلق: هل هو المخلوق أو غير المخلوق؟ وإذا قالوا: هو غير المخلوق، فقد يقولون: معنىٰ قائم لا في محل، كما تقوله البصريون في الإرادة. وقد يقولون: معاني لا نهاية لها في آنٍ واحد. كما يقوله مُعَمَّر منهم

---

(١) «عنه»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م).
(٢ ـ ٢): ساقط من (أ)، (ب)، وموجود في (ن) لكن بعض كلماته محرفة.
(٣) (أ)، (ب): «يكفي في نفس المشيئة والفعل الاختياري والقدرة»؛ (ع): «يكفي نفس المشيئة والقدرة».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ن)، (م)، وسقطت كلمة «القدرة» من (أ)، (ب).
(٥) (ن)، (م): «ما لم يتوقف». (٦) الكلام بعد القوس في (ع) فقط وينتهي ص٧٣.

وأصحابه، ويسمُّون أصحاب المعاني، وقد يقولون: إنه قائم بالمخلوق.

وحجَّة الأشعري ومن وافقه على أن الخلق هو المخلوق، أنهم قالوا: لو كان غيره لكان إما قديماً وإما محدَثاً؛ فإن كان قديماً لزم قِدَم المخلوق، وهو محال بالاضطرار فيما عُلِم حدوثه بالاضطرار، والدليل فيما علم حدوثه بالدليل. وإن
٢/ ٣٩١ كان محدثاً كان مخلوقاً، فافتقر الخلق إلى / خلق ثان ولزم التسلسل؛ وأيضاً فيلزم قيام الحوادث به، وهٰذا عمدتهم في نفس الأمر.

والرازي لم يكن له خبرة بأقوال طوائف المسلمين، إلَّا بقول المعتزلة والأشعرية وبعض أقوال الكرَّامية والشيعة، فلهٰذا لما ذكر هٰذه المسألة ذكر الخلاف فيها مع فقهاء ما وراء النهر، وقول هٰؤلاء هو قول جماهير طوائف المسلمين.

والجمهور لهم في الجواب عن عمدة هٰؤلاء طرق: كل قوم بحسبهم.

فطائفة قالت: بل الخلق الذي هو التكوين والفعل قديم، والمكوَّن المفعول محدَث لأن (الخلق)(١) عندهم لا تقوم به الحوادث؛ وهٰذا قول كثير من هٰؤلاء من الحنفية والحنبلية والكُلَّابية والصوفية وغيرهم. فإذا قالوا لهٰؤلاء: فيلزم قِدَم المكوَّن! قالوا: نقول في ذلك مثل ما قلتم في الإرادة الأزلية، قلتم: هي قديمة فإن(٢) كان المراد محدثاً، كذلك التكوين قديم، وإن كان المكوَّن محدثاً.

وطائفة قالت: بل الخلق والتكوين حادث إذا أراد الله خلق شيء وتكوينه؛ وهٰذا قول أكثر أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام والفقه والتصوف. قالوا: لأنَّ الله ذكر وجود أفعاله شيئاً بعد شيء كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [سورة الأعراف: ٥٤]، وقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ
٢/ ٣٩٢ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [سورة فصلت: ١١]، وقوله: / ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ﴾ [سورة الأعراف: ١١]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ مِن سُلالَةٍ مِّن طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [سورة المؤمنون: ١٢ ـ ١٤]، وأمثال ذلك.

وهٰؤلاء يلتزمون أنه تقوم به الأمور الاختيارية؛ كخلقه ورضاه وكلامه، وغير

(١) كلمة «الخلق» غير موجودة بالأصل، وزدتها ليستقيم الكلام.
(٢) «فإن»: كذا في الأصل، ولعل الصواب: «وإن».

ذلك مما دلّت عليه النصوص. وفي القرآن أكثر من ثلاثمائة موضع توافق قولهم، وأما الأحاديث فكثيرة جدًّا، والآثار عن السلف بذلك متواترة، وهو قول أكثر الأساطين من الفلاسفة.

ثم هٰؤلاء في التسلسل علىٰ قولين، وهم يقولون: المخلوق يحصل بالخلق، والخلق يحصل بقدرته ومشيئته، لا يحتاج إلىٰ خلق آخر. ويقولون لمنازعيهم: إذا جاز عندكم وجود المخلوقات المنفصلة بمجرد القدرة والمشيئة من غير فعل قائم به فلأن يجوز الفعل بمجرد القدرة والإرادة أَوْلَىٰ وأحرىٰ.

ومن لم يقل بالتسلسل منهم يقول: نفس القدرة القديمة والإرادة القديمة أوجبت ما حدث من الفعل والإرادة، وبذلك يحصل المخلوق فيما لا يزال.

ومن قال بالتسلسل منهم قال: التسلسل الممتنع إنَّما هو التسلسل في المؤثرات، وهو أن يكون للفاعل فاعل، وهلم جرّا إلىٰ غير نهاية، سواء عبّر عن ذلك بأن للعلَّة علَّة وللمؤثر مؤثراً، أو عبّر عنه بأن للفاعل فاعلاً، / فهٰذا هو التسلسل الممتنع في ٣٩٣/٢
صريح العقل، ولهٰذا كان هٰذا ممتنعاً باتفاق العقلاء، كما أن الدور الممتنع هو الدَّوْر القَبْلِيّ.

فأمَّا التسلسل في الآثار وهو أن لا يكون الشيء حتىٰ يكون قبله غيره أو لا يكون إلَّا بعد غيره؛ فهٰذا للناس فيه ثلاثة أقوال:

قيل: هو ممتنع في الماضي والمستقبل؛ وقيل: بل هو جائز في الماضي والمستقبل؛ وقيل: ممتنع في الماضي جائز في المستقبل.

والقول بجوازه مطلقاً هو معنىٰ قول السلف وأئمة الحديث وقول جماهير الفلاسفة القائلين بحدوث هٰذا العالم والقائلين بقِدَمِه.

وقد بُسِطَ الكلام علىٰ أدلة الطائفتين في موضع آخر، فإنا قد بسطنا الكلام فيما ذكره من أصول الدين أضعاف ما تكلَّم به هو، ونبهنا علىٰ مجامع الأقوال][1].

التعليق على قوله: وأن الأنبياء معصومون.. إلخ

فصل

وأمَّا قوله[2]: «وأنَّ[3] الأنبياء معصومون من[4] الخطأ والسهو والمعصية صغيرها

---

(١) هنا ينتهي السقط المشار إلىٰ أوله ص ٧١.

(٢) سبق ورود الكلام التالي في «منهاج الكرامة» (ك) ١/ ٨٢ (م)، وفيما سبق ١/ ٤٠٥-٤٠٦).

(٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «إن».

(٤) (ك): «عن».

وكبيرها من أول العمر إلىٰ آخره، وإلَّا لم يبق وثوق بما يبلِّغونه، فانتفت فائدة البعثة ولزم التنفير عنهم».

الوجه الأول **فيُقال: أولاً:** [إن][1] الإمامية متنازعون في عصمة الأنبياء.

٢/ ٣٩٤ / قال الأشعري في «المقالات»[2]: «واختلفت[3] الروافض في الرسول[4] هل يجوز عليه أن يعصي أم لا؟ وهم فرقتان:

اختلافهم في عصمة الأنبياء

فالفرقة الأولىٰ منهم: يزعمون أن الرسول جائز عليه أن يعصي الله، وأن النبي قد عصىٰ في أخذ الفداء يوم بدر، فأما الأئمة فلا يجوز ذلك عليهم، فإن الرسول إذا عصىٰ فإن الوحي يأتيه من قِبَل الله، والأئمة لا يوحىٰ إليهم ولا تهبط الملائكة عليهم، وهم معصومون، فلا يجوز عليهم أن يسهوا و[لا] يغلطوا[5]، وإن جاز علىٰ الرسول العصيان».

قال[6]: «والقائل بهٰذا القول هشام بن الحكم.

والفرقة الثانية منهم: يزعمون أنه لا يجوز علىٰ الرسول أن يعصي الله عز وجل، ولا يجوز ذلك علىٰ الأئمة؛ لأنهم جميعاً حجج الله، وهم معصومون من الزَّلل، ولو جاز عليهم السهو واعتماد المعاصي وركوبها[7] لكانوا قد ساوَوُا المأمومين في جواز ذلك عليهم، كما جاز[8] علىٰ المأمومين، ولم يكن المأمومون[9] أحوج إلىٰ الأئمة من الأئمة لو كان ذلك جائزاً عليهم جميعاً[10]».

٢/ ٣٩٥ [11][وأيضاً، فكثير من شيوخ الرافضة من يصف الله تعالىٰ بالنقائص / كما تقدَّم حكاية بعض ذلك، فزُرارة بن أَعْيَن وأمثاله يقولون: يجوز البَدَاء عليه وأنه يحكم بالشيء ثم يتبيَّن له ما لم يكن علمه فينتقض حكمه لما ظهر له من خطئه. فإذا قال مثل هٰؤلاء بأن الأنبياء والأئمة لا يجوز أن يخفىٰ عليهم عاقبة فعلهم، فقد

وصف بعضهم الله تعالى بالنقائص

---

(١) «إن»: زيادة في (أ)، (ب). (٢) (مقالات الإسلاميين) ١/ ١١٥-١١٦.
(٣) (أ)، (ب)، (م): «واختلف».
(٤) «المقالات» ١/ ١١٥: «الرسول عليه السلام». (٥) (ن)، (م): «ويغلطوا».
(٦) «قال: ساقطة من (أ)، (ب). (٧) «وركوبها»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (ع): «جاز ذلك». (٩) (أ)، (ب): «المأموم».
(١٠) (ن): «لو جاز عليهم ذلك»؛ (م): «لو جاز ذلك جاز عليهم». وبعد هٰذا الكلام توجد في (أ)، (ب) عبارة: «فلا يجوز أن يقرهم الله علىٰ الخطأ في شيء مما بلغوه منهم»، وهي في غير موضعها وسترد فيما بعد (ص٧٦)، وسنشير إليها - بإذن الله -.
(١١) الكلام بعد القوس في (ع) فقط، وينتهي ص ٧٥.

نزَّهُوا البشر عن الخطأ مع تجويزهم الخطأ على الله، وكذلك هشام بن الحكم وزُرارة ابن أَعْيَن وأمثالهما ممن يقول: إنه يعلم ما لم يكن عالماً به.

ومعلوم أن هـٰذا من أعظم النقائص في حق الربّ، فإذا قالوا في ذلك: إنَّ الأنبياء والأئمة لا يبدو لهم خلاف ما رَأَوْا فقد جعلوهم لا يعلمون ما لم يكونوا يعلمونه في مثل هـٰذا، وقالوا بجواز ذلك في غيره.

وأمَّا ما تقوله غلاتهم من إلـٰهية عليّ أونبوته، وغلط جبريل بالرسالة فهو أعظم من أن يذكر هنا. ولا ريب أن الشرك والغلو يخرج أصحابه إلى أن يجعلوا البشر مثل الإلـٰه، بل أفضل من الإلـٰه في بعض الأمور، كما ذكر الله عن المشركين حيث قال: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [سورة الأنعام: ١٣٦]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٨].

فهـٰؤلاء لما سُبَّت آلهتهم سَبُّوا الله مقابلة، فجعلوهم مماثلين لله وأعظم في قلوبهم كما تجد كثيراً من المشركين يحب ما اتخذه من دون الله أنداداً أكثر مما يحب الله تعالىٰ؛ وتجد أحدهم يحلف بالله ويكذب، / ويحلف بما اتخذه نِدًّا من إمامه أو ٢/ ٣٩٦ شيخه أو غير ذلك ولا يستجيز أن يكذب، وتسأله بالله ولله فلا يعطي، وتسأله بما يعظمه من إمامه أو شيخه أو غير ذلك فيعطي؛ ويصلي لله في بيته ويدعوه فلا يكون عنده كبير خشوع، فإذا أتىٰ إلىٰ قبر من يعظّمه ورجا أن يدعوه أو يدعو به أو يدعو عنده فيحصل له من الخشوع والدموع ما لا يحصل في عبادة الله ودعائه في بيت الله أو في بيت الداعي العابد؛ وتجد أحدهم يغضب إذا ذُكِر ما اتخذه نِدًّا بعيب أو نقص، ويُذكر الله بالعيوب والنقوص فلا يغضب له.

ومثل هـٰذا كثير في المشركين شركاً محضاً، وفي من فيه شعبة من الشرك في هـٰذه الأمة. والنصارىٰ ينزِّهُون البشر عن كثير مما يصفون به الرب فيقولون: لله ولد، وينزِّهُون كثيراً من عظمائهم أن يكون له ولد؛ ويقول كثير منهم: إن الله ينام، والباب عندهم لا ينام، ومثل هـٰذا كثير](١).

الوجه الثاني: العصمة قبل البعثة غير واجبة

ثم يُقال ثانياً(٢): قد اتفق المسلمون علىٰ أنهم معصومون فيما يبلغونه(٣) عن الله

---

(١) هنا ينتهي السقط المشار إلىٰ أوله ص٧٤. (٢) الوجه الأول في الرد علىٰ ابن المطهر سبق ص٧٤.
(٣) (أ)، (ب): «يبلغون».

[فلا يجوز أن يقرهم على الخطأ في شيء مما يبلغونه عنه](١)، وبهـذا يحصل المقصود من البعثة.

٢/٣٩٧ [وأمَّا وجوب كونه قبل أن يُبعث نبيًّا لا يخطئ أو لا يذنب فليس في / النبوَّة ما يستلزم هـٰذا. وقول القائل: لو لم يكن كذلك لم تحصل ثقة فيما يبلغونه عن الله، كذبٌ صريح، فإنَّ من آمن وتاب حتىٰ ظهر فضله وصلاحه ونبَّأه الله بعد ذلك - كما نَبَّأ إخوة يوسف ونبَّأ لوطاً وشعيباً وغيرهما - وأيَّده الله تعالىٰ بما يدل علىٰ نبوته، فإنه يوثق فيما يبلغه، كما يوثق بمن لم يفعل ذلك، وقد تكون الثقة به أعظم إذا كان بعد الإيمان والتوبة قد صار أفضل من غيره. والله تعالىٰ قد أخبر أنه يبدل السيئات بالحسنات للتائب، كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح. ومعلوم أن الصحابة - رضي الله عنهم - من عهد الرسول ﷺ وقبل أن يصدر منهم ما يدعونه من الأحداث كانوا من خيار الخلق، وكانوا أفضل من أولادهم الذين ولدوا بعد الإسلام.

الوجه الثالث: التوبة بعد الذنب ترفع الدرجات

ثم يُقال: وأيضاً، فجمهور المسلمين علىٰ أن النبي لا بد أن يكون من أهل البرِّ والتقوىٰ متصفاً بصفات الكمال، ووجوب بعض الذنوب أحياناً مع التوبة الماحية الرافعة لدرجته إلىٰ أفضل مما كان عليه، لا ينافي ذلك](٢).

وأيضاً، فوجوب(٣) كون النبي لا يتوب إلىٰ الله فينال محبة الله وفرحه بتوبته وترتفع درجته بذلك، ويكون بعد التوبة التي يحبه الله منه خيراً مما كان قبلها، فهـٰذا - مع ما فيه من التكذيب للكتاب والسُّنَّة - غض من مناصب الأنبياء، وسلبهم هـٰذه الدرجة، ومنع إحسان الله إليهم وتفضله عليهم بالرحمة والمغفرة(٤).

٢/٣٩٨ / ومن اعتقد أن كل من لم يكفر ولم يذنب أفضل من كل من آمن بعد كفره وتاب بعد ذنبه(٥) فهو مخالف لما علم بالاضطرار من دين الإسلام فإنه من المعلوم أن
ظ ٧٦ الصحابة الذين آمنوا برسول الله ﷺ بعد كفرهم، وهداهم الله/ به(٦) بعد ضلالهم، وتابوا إلىٰ الله بعد ذنوبهم، أفضل من أولادهم الذين ولدوا علىٰ(٧) الإسلام.

(١) الكلام بين المعقوفتين في (ع) فقط، وكان في غير موضعه في (أ)، (ب) كما أشرت من قبل (ص٧٤).
(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. (٣) (أ)، (ب): «وأيضاً فوجب»؛ (ن)، (م): «وأما وجوب».
(٤) (ع)، (ن)، (م): «بالمغفرة والرحمة». (٥) (أ)، (ب): «أو تاب بعد ذنب».
(٦) «به»: ساقطة من (ب)، (ن)، (م). (٧) (ع): «في».

وهل يُشبِّه بني الأنصار بالأنصار أو بني[(١)] المهاجرين بالمهاجرين إلَّا من لا علم له؟ وأين المنتقل بنفسه[(٢)] من السيئات إلىٰ الحسنات بنظره واستدلاله وصبره[(٣)] واجتهاده ومفارقته عاداته [ومعاداته][(٤)] لأوليائه[(٥)] [وموالاته لأعدائه][(٦)] إلىٰ آخر لم[(٧)] يحصل له[(٨)] مثل هـٰذه الحال؟ وقد قال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: «إنَّما تنقض عرىٰ الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية».

وقد قال تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَلا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ / لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا * ٢/ ٣٩٩
إِلاَّ مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلاً صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [سورة الفرقان: ٦٨ ـ ٧٠].

وقد ثبت في صحيح مسلم[(٩)] عن أبي ذر [رضي الله عنه][(١٠)] قال: [قال رسول الله ﷺ: **«إنِّي لأعلم آخر أهل الجنة دخولاً الجنة، وآخر أهل النار خروجاً منها، رجل يُؤتَى به يوم القيامة فيقال[(١١)]: اعرضوا عليه صغار ذنوبه[(١٢)] وارفعوا عنه كبارها، فتعرض عليه[(١٣)] صغار ذنوبه، فيُقال: عملت يوم كذا وكذا كذا وكذا[(١٤)]، وعملت يوم كذا وكذا كذا وكذا[(١٤)]. فيقول: نعم: لا يستطيع أن ينكر، وهو مشفق من كبار ذنوبه أن تعرض عليه. فيُقال له: فإنَّ[(١٥)] لك مكان كل سيئة حسنة. فيقول: يا رب[(١٦)] قد عملت أشياء لا أراها هاهنا»**، فلقد رأيت رسول الله ﷺ ضحك حتىٰ بدت نواجذه][(١٧)].

٢/ ٤٠٠ / فأين من يبدلّ [الله] سيئاته[(١٨)] حسنات إلىٰ من لم تحصل له تلك الحسنات؟[(١٩)]

---

(١) (ن): «بنوا الأنصار أو بنو»؛ (م): «بنو الأنصار بالأنصار وبنو».
(٢) «بنفسه»: ساقطة من (ع). (٣) (ن): «واصطباره».
(٤) «ومعاداته»: ساقطة من (ن). (٥) (أ)، (ب)، (ن): «لأصدقائه».
(٦) ما بين المقعوفتين في (ع) فقط. (٧) (أ)، (ب): «ما».
(٨) (ن)، (م): «منه».
(٩) مسلم ١/ ١٧٧ (كتاب الإيمان، باب أدنىٰ أهل الجنة منزلة فيها). والحديث ـ مع اختلاف يسير في الألفاظ ـ بنفس السند في: سنن الترمذي ٤/ ١١٢ ـ ١١٣ (كتاب صفة جهنم، باب ما جاء أن للنار نفسين وذكر من يخرج من النار من أهل التوحيد).
(١٠) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب). (١١) (ع): «فيقال له»؛ و«له» ليست في مسلم.
(١٢) (ع): «سيئاته». والمثبت في (أ)، (ب)؛ وهو الذي في مسلم.
(١٣) (ع): «فيعرض الله عليه»؛ والمثبت هو الذي في مسلم. (١٤) (ع): «يوم كذا كذا وكذا».
(١٥) (ع): «إن». (١٦) (ع): «أي رب».
(١٧) نص الحديث بأكمله ساقط من (ن)، (م)، وبعض كلماته ساقطة من (أ).
(١٨) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «فأين من تبدل سيئاته». (١٩) (ن)، (م): «إلىٰ من لا حسنة له؟».

ولا ريب أن السيئات لا يؤمر بها، وليس للعبد أن يفعلها ليقصد بذلك التوبة منها، فإنَّ هٰذا مثل من يريد أن يحرك العدو عليه ليغلبهم بالجهاد، أو يثير[١] الأسد عليه ليقتله، ولعل العدو يغلبه والأسد يفترسه، بل مثل من[٢] يريد أن يأكل السم ثم يشرب الترياق وهٰذا جهل، بل إذا قُدِّرَ من ابتُلِي بالعدو فغلبه كان أفضل ممن لم يكن كذلك، وكذلك من صادفه الأسد، وكذلك من اتفق أن شرب[٣] السمّ فسقىٰ ترياقاً [فاروقاً][٤] يمنع [نفوذ] سائر السموم فيه[٥] كان بدنه أصح من بدن من لم يشرب ذلك الترياق.

والذنوب إنَّما تضر أصحابها إذا لم يتوبوا منها، والجمهور الذين يقولون بجواز الصغائر عليهم [يقولون][٦] إنهم معصومون من الإقرار عليها.

٢/ ٤٠١ وحينئذٍ فما وصفوهم[٧] إلَّا بما فيه كمالهم، فإنَّ الأعمال بالخواتيم، / مع أن القرآن والحديث وإجماع السلف معهم [في تقرير هٰذا الأصل][٨].

معنى قوله تعالى: ليغفر لك الله.. الآية

فالمنكرون[٩] لذلك يقولون في[١٠] تحريف القرآن ما هو من جنس قول أهل البهتان، ويحرِّفون الكلم عن مواضعه، [كقولهم في قوله تعالىٰ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [سورة الفتح: ٢]؛ أي: ذنب آدم وما تأخر من ذنب أمته[١١]، فإنَّ هٰذا ونحوه من تحريف الكلم عن مواضعه][١٢].

أمَّا أولاً: فلأن آدم تاب وغُفِرَ [له][١٣] ذنبه قبل أن يُولد نوح وإبراهيم، فكيف يقول [له][١٤]: إنَّا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر الله لك ذنب آدم[١٥]؟

وأمَّا ثانياً: فلأن الله يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [سورة الإسراء: ١٥]، فكيف

---

(١) (ن)، (م): «ينفر».
(٢) (ب): «بل كمن»؛ (أ): «بل كا ن من» وهو تحريف.
(٣) (ع): «وكذلك من شرب»؛ (ب): «وكذا من اتفق أنه شرب»؛ (أ): «وكذلك من اتفق أن يشرب».
(٤) «فاروقا»: ساقطة من (ب). وفي (أ): «فسقىٰ ترياقا دوقا (وهو تحريف). وفي (ن) العبارة مضطربة هكـٰذا: «فارو فامتنع». وفي (م): «فسقىٰ ترياق فاروقا فامتنع». وفي القاموس: «والترياق: الفاروق أحمد الترايق وأجل المركبات لأنه يفرق بين المرض والصحة».
(٥) (ع): «يمنع نفوذ سائر السم إليه»؛ (ن)، (م): «فامتنع سائر السموم إليه».
(٦) «يقولون»: ساقطة من (ن).
(٧) (ع): «فما وصفهم».
(٨) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٩) (أ)، (ب): «والمنكرون».
(١٠) (ن): «يقولون بل».
(١١) (ع): «من ذنبك (أي ذنب آدم) وما تأخر (ذنب أمته).
(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٣) «له»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٤) «له»: ساقطة من (ن)، (م)، (ع).
(١٥) عبارة «الله لك»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك».

يُضَاف ذنب أحد إلىٰ غيره؟

٢/ ٤٠٢ **وأمَّا ثالثاً:** فلأن في حديث الشفاعة الذي في الصحاح(١) أنهم يأتون / آدم فيقولون: أنت آدم أبو البشر خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأسْجَدَ لك ملائكته(٢)، اشفع لنا إلىٰ ربك، فيذكر خطيئته، ويأتون نوحاً وإبراهيم وموسىٰ وعيسىٰ(٣) فيقول لهم(٤): اذهبوا إلىٰ محمد عبد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخَّر. فكان سبب قبول شفاعته كمال عبوديته وكمال مغفرة الله له، فلو كانت هٰذه لآدم لكان يشفع(٥) لأهل الموقف.

وأمَّا رابعاً: فلأن هٰذه الآية لَمَّا نزلت قال أصحابه [رضي الله عنهم](٦): يا رسول الله، هٰذا لك فما لنا؟ فأنزل الله تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [سورة الفتح: ٤]، فلو كان ما تأخر ذنوبَهم لقال: هٰذه الآية [لكم](٧).

وأمَّا خامساً: فكيف يقول عاقل: إنَّ الله غفر ذنوب أمته كلها، وقد علم أن منهم من يدخل النار؟ وإن خرج(٨) منها بالشفاعة؟

٢/ ٤٠٣ / فهٰذا وأمثاله [من خيار تأويلات] المانعين(٩) لما دلَّ عليه القرآن من توبة الأنبياء من ذنوبهم واستغفارهم، وزعمهم أنه لم يكن هناك ما يوجب [توبة](١٠) ولا استغفاراً، ولا تفضل الله عليه بمحبته، وفرحه بتوبتهم ومغفرته ورحمتهم لهم. [فكيف بسائر تأويلاتهم التي فيها من تحريف القرآن وقول الباطل علىٰ الله ما ليس هٰذا موضع بسطه](١١)؟.

---

(١) (ع): «في الصحيح». وحديث الشفاعة مروي من وجوه عدة عن عدد من الصحابة بألفاظ متقاربة. انظر: البخاري ٦/ ٨٤ـ ٨٥ (كتاب التفسير، سورة بني إسرائيل: باب ذرية من حملنا مع نوح)؛ مسلم ١/ ١٨٠ ـ ١٨٧ (كتاب الإيمان، باب أدنىٰ أهل الجنة منزلة)؛ المسند (ط. المعارف) ١/ ١٦١ ـ ١٦٣ (رقم ١٥). وانظر أيضاً: الترغيب والترهيب ٥/ ٣٩٨ـ ٤٠٦؛ جامع الأصول لابن الأثير ١١/ ١٢٣ ـ ١٣٣؛ ابن القيم في «حادي الأرواح»، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٧. وسيرد الحديث فيما بعد (ص٢/ ٩٢، وانظر ت٣)، وسنذكر هناك جزءاً كبيراً منه ـ إنه شاء الله ـ.

(٢) (ن)، (م): «الملائكة».

(٣) (أ)، (ب): «وعيسىٰ وموسىٰ».

(٤) (أ)، (ب): «فيقولون لهم». والقائل هنا: عيسىٰ عليه الصلاة والسلام.

(٥) (أ)، (ب): «شفع».

(٦) «رضي الله عنهم»: ساقطة من (ن)، (م).

(٧) (أ)، (ب)، (م): «... تأخر من ذنوبهم لقال هٰذه الآية»، وهو خطأ، وفي (ن) سقطت كلمة «لكم».

(٨) (ب): «ويخرج»؛ (أ): «وإن يخرج».

(٩) (ن)، (م): «فهٰذه وأمثاله التابعين»، وهو تحريف.

(١٠) «توبة»: ساقطة من (ن)، (م).

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

التعليق على قوله: إن هذا ينفي الوثوق.. إلخ

وأمَّا قوله(١): «إنَّ هـٰذا ينفي الوثوق ويوجب التنفير؛ فليس [هـٰذا](٢) بصحيح [فيما قبل النبوة ولا فيما يقع خطأ، ولكن غايته أن يُقال: هـٰذا موجود فيما تُعُمِّدَ(٣) من الذَّنْبِ.

فيُقال](٤): بل(٥) إذا اعترف الرجل الجليل القدر بما هو عليه من الحاجة إلىٰ توبته واستغفاره ومغفرة الله [له](٦) ورحمته، دلَّ ذلك علىٰ صدقه وتواضعه وعبوديته لله وبُعْده عن الكِبْر والكذب، بخلاف من يقول: ما بي(٧) حاجة إلىٰ شيء من هـٰذا ولا يصدر [مني](٨) ما يحوجني إلىٰ مغفرة الله لي وتوبته عليَّ، ويصرُّ(٩) علىٰ كل ما يقوله ويفعله بناء(١٠) علىٰ / أنه [لا] يصدر منه(١١) ما يرجع عنه، فإن مثل هـٰذا إذا عُرِف من رجل نسبه(١٢) الناس إلىٰ الكذب والكفر والجهل. ٢/ ٤٠٤

وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: **«لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله»**. قالوا: ولا أنت [يا رسول الله](١٣)؟ قال: **«ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل»**(١٤)؛ فكان هـٰذا من أعظم ممادحه(١٥).

وكذلك قوله [ﷺ](١٦): **«لا تطروني كما أطرت النصارىٰ عيسىٰ ابن مريم**(١٧)**، فإنَّما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله»**(١٨).

---

(١) (ع)، (ن)، (م): «قولهم». والكلام التالي جزء من عبارته السابقة الواردة (٢/ ٧٣-٧٤).
(٢) «هـٰذا»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (أ)، (ب): «يعد»، وهو خطأ.
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٥) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) «له»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (ن)، (م): «في».
(٨) (أ)، (ب): «عني»؛ وسقطت من (ن)، (م).
(٩) (ن): «ذلك علىٰ»، وهو تحريف.
(١٠) (ن): «معا». وسقطت من (م).
(١١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «علىٰ أنه يصدر عن».
(١٢) (أ)، (ب): «ينسبه».
(١٣) (ن)، (م)، (ع): «ولا أنت؟».
(١٤) ورد هـٰذا الحديث بألفاظ مختلفة عن عدد من الصحابة كأبي هريرة وعائشة وجابر -رضي الله عنهم- في: البخاري ٧/ ١٢١ (كتاب المرضىٰ، باب تمني المريض الموت)، ٨/ ٩٨، ٩٩ (كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة علىٰ العمل)؛ مسلم ٤/ ٢١٦٩-٢١٧١ (كتاب صفات المنافقين، باب لن يدخل أحد الجنة بعمله)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٤٠٥ (كتاب الزهد، باب التوقي علىٰ العمل)؛ سنن الدارمي ٢/ ٣٠٥-٣٠٦ (كتاب الرقاق، باب لا ينجي أحدكم عمله)؛ المسند (ط. المعارف) ١٢/ ١٩٢ (رقم ٧٢٠٢)، ١٣/ ٢١٨ (رقم ٧٤٧٣)، وهـٰذه الرواية الأخيرة هي أقرب الروايات لفظاً إلىٰ الرواية المذكورة هنا.
(١٥) (ن): «ممازجة»؛ (م): «مماوجة»، وكلاهما تحريف.
(١٦) (ع): «وكذلك قوله في الصحيحين»؛ (ن)، (م): «وكذلك قوله».
(١٧) (ن)، (م): «المسيح ابن مريم».
(١٨) الحديث مروي عن عمر -رضي الله عنه- في: البخاري ٤/ ١٦٧ (كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالىٰ: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ﴾..)، ٨/ ١٦٩ (كتاب الحدود، باب رجم الحبلىٰ إذا زنت)؛ =

وكل من سمع هـٰذا عظَّمه بمثل هـٰذا الكلام.

/ وفي الصحيحين عنه أنه كان يقول: «**اللهمَّ اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمـري، ومـا أنت أعلـم به مني، [اللهمَّ اغـفـر لي هزلي وجدي وخطئـي وعمـدي وكل ذلك عندي، اللهمَّ اغفر لي ما قدمت وما أخَّرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني]**(١)، **أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير**»(٢). ٢/ ٤٠٥

(٣) [وهـٰذا كما أنه لما قال النبي ﷺ: «**لا تتخذوا قبري عيداً وصلُّوا عليَّ حيثما كنتم فإنَّ صلاتكم تبلغني**»، رواه أبو داود وغيره(٤)؛ وقال: «**اللهمَّ لا تجعل قبري وثناً يُعْبَد**»، رواه مـالك وغيره(٥) ـ كان/ هـٰذا التواضع مما زاده الله به رِفْعَةً. وكذلـك لما سجد له بعض أصحابه فنهاه عن ذلك وقال: «**إنه لا يصلح السجود إلا لله**»(٦). وكذلك لما كان بعض الناس يقول: ما شاء الله وشاء محمد، قال: «**أجعلتني نِدّاً لله؟! قل: مـا شاء الله** ٢/ ٤٠٦

= سنن الدارمي ٢/ ٣٢٠ (كتاب الرقائق، باب قول النبي ﷺ: لا تطروني)؛ المسند (ط. المعارف) ١/ ٢٢٢ (رقم ١٥٣)، ١/ ٢٢٦ (رقم ١٦٤)، ٢٩٩ (رقم ٣٣١)، ٣٢٥ (رقم ٣٩١).

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٢) (ن)، (م): «وأنت المؤخر لا إلـٰه إلا أنت». والحديث مروي عن أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه في: البخاري ٨/ ٨٤ ـ ٨٥ (كتاب الدعوات، باب قول النبي ﷺ: اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت)؛ مسلم ٤/ ٢٠٨٧ (كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من شر ما عمل)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٤١٧.

(٣) الكلام الوارد بعد القوس في (ع) فقط، ونهايته بعد صفحتين.

(٤) الحديث في: سنن أبي داود ٢/ ٢٩٣ (كتاب المناسك، باب زيارة القبور) ونصه: «عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تجعلوا بيوتكم قبوراً، ولا تجعلوا قبري عيداً، وصلُّوا عليَّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم**». وروىٰ أحمد الحديث بألفاظ مقاربة في المسند (ط. المعارف) ١٧/ ٨ (رقم ٨٧٩٠).

(٥) ذكر ابن تيمية الحديث من قبل (١/ ٢٩٧)، وذكرت هناك (ت٤) أن الحديث في الموطأ (ط. فؤاد عبد الباقي) ١/ ١٧٢. ونص الحديث فيه: عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن رسول الله ﷺ قال: «**اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد. اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**». ونقل المحقق عن ابن عبدالبر قوله: «لا خلاف عن مالك في إرسال الحديث». وروىٰ أحمد في مسنده (ط. المعارف) ١٣/ ٨٦ ـ ٨٨ (رقم ٧٣٥٢) الحديث ونصّه: حدثنا سفيان، عن حمزة بن المغيرة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «**اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد، لعن الله قوماً اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**».

قال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ: إسناده صحيح؛ وتكلم علىٰ رجاله بالتفصيل، وأشار إلىٰ مواضع وطرق أخرىٰ لهـٰذا الحديث.

(٦) لم أجد الحديث بهـٰذه الصيغة، والذي في المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨، ٦/ ٧٦ حديثان: الأول عن معاذ، والثاني: عن عائشة ـ رضي الله عنهما ـ فحواهما أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ رغبوا إليه أن يأذن لهم في السجود فنهاهم عن ذلك. وفي سنن الدارمي ١/ ١٠ ـ ١١ (المقدمة، باب ما أكرم الله به نبيه من إيمان الشجر به والبهائم والجن) حديث ثالث عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ بنفس المعنىٰ.

ثم شاء محمد»(١) . وقوله في دعائه: **«أنا البائس الفقير المستغيث المستجير الوجل المشفق المعترف المقر بذنبه، أسألك مسألة المسكين، وأبتهل إليك ابتهال المذنب الذليل، وأدعوك دعاء**
٢/ ٤٠٧ **الخائف، من خضعت له رقبته، وذلّ جسده، ورغم أنفه لك»**(٢) . / ونحو هٰذه الأحوال التي رفع الله بها درجاته بما اعترف به من فقر العبودية وكمال الربوبية](٣) .

والْغِنَىٰ عن الحاجة من خصائص الربوبية، فأمَّا العبد [فكماله](٤) في حاجته إلىٰ ربّه وعبوديته وفقره وفاقته، فكلما(٥) كانت عبوديته أكمل كان أفضل، وصدور
ص ٧٧ ما يحوجه إلىٰ التوبة والاستغفار مما يزيده عبودية وفقراً/ وتواضعاً .

ومن المعلوم أن ذنوبهم ليست كذنوب غيرهم، بل كما يُقال: «حسنات الأبرار سيئات المقربين» لكن كل يخاطب(٦) علىٰ قدر مرتبته، وقد قال ﷺ: **«كل بني آدم خَطَّاء وخير الخطَّائين التوّابون»**(٧) .

وما ذكره من عدم الوثوق والتنفير قد يحصل مع الإصرار والإكثار ونحو ذلك .
٢/ ٤٠٨ وأمَّا اللَّمم الذي يقترن(٨) به التوبة والاستغفار [أو ما يقع بنوع من / التأويل، وما كان قبل النبوة فإنه](٩) مما(١٠) يعظم به الإنسان عند أُولِي الأبصار .

وهٰذا عمر بن الخطاب [رضي الله عنه](١١) قد عُلِم تعظيم رعيته له وطاعتهم، مع كونه دائماً كان يعترف(١٢) بما يرجع عنه(١٣) من خطأ، وكان إذا اعترف بذلك وعاد إلىٰ

---

(١) لم أجد الحديث بهٰذا اللفظ، ولكني وجدت حديثاً مقارباً في المسند (ط. المعارف) ٢/ ٢٥٣ لفظه: عن ابن عباس أن رجلاً قال للنبي ﷺ: ما شاء الله وشئت. فقال النبي ﷺ: **«أجعلتني والله عدلاً، بل ما شاء الله وحده»**. والحديث بلفظ مقارب عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في: المسند (ط. المعارف) ٤/ ١٩٣، ٥/ ٨٥ وجاء مختصراً ٣/ ٢٩٦. وذكر ابن حجر هٰذا الحديث في «فتح الباري» (ط. السلفية) ١١/ ٥٤٠، وقال: إن الحديث في مسند أحمد وسنن النسائي، وانظر: سنن ابن ماجه ١/ ٦٨٤ ـ ٦٨٥؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٧٢.

(٢) لم أهتد إلىٰ موضع هٰذا الحديث. (٣) هنا ينتهي السقط المشار إلىٰ أوله فيما سبق.

(٤) «فكماله»: ساقطة من (ن)، (م). (٥) (ن)، (م): «فلما». (٦) (ن)، (م): «كل من يخاطب».

(٧) الحديث عن أنس ـ رضي الله عنه ـ في: سنن الترمذي ٤/ ٧٠ (كتاب صفة القيامة، باب منه)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٤٢٠ (كتاب التوبة، باب ذكر التوبة)؛ سنن الدارمي ٢/ ٣٠٣ (كتاب الرقائق، باب في التوبة)؛ المستدرك للحاكم ٤/ ٢٤٤. وقال الحاكم: «هٰذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وحسَّن الألباني الحديث في «صحيح الجامع الصغير» ٤/ ١٧١. وانظر: جامع الأصول ٣/ ٧٠؛ الترغيب والترهيب ٥/ ٥٢. وذكر الإمام أحمد الحديث مطولاً في مسنده (ط. الحلبي) ٣/ ١٩٨.

(٨) (ن)، (م): «يقرن»؛ (أ)، (ب): «يقترن».

(٩) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. (١٠) (ب) فقط: «فمما».

(١١) «رضي الله عنه»: ساقطة من (ن)، (م).

(١٢) (ن)، (م): «يعرف». (١٣) (ن): «إليه»؛ (م): «عليه».

الصواب، زاد في أعينهم، وازدادوا[١] له محبة وتعظيماً.

ومن أعظم ما نقمه الخوارج [٢] على عليّ أنه لم يتب من تحكيم الحكمين، وهم[٢] وإن كانوا جهّالاً [في ذلك][٣] [فهو] يدلّ[٤] على أن التوبة لم تكن تنفّرهم، وإنَّما نفّرهم الإصرار على ما ظنّوه هم ذنباً.

والخوارج من أشد الناس تعظيماً للذنوب ونفوراً عن أهلها، حتى أنهم يكفّرون بالذنب ولا يحتملون لمقدمهم[٥] ذنباً، ومع هـٰذا فكل مقدم لهم تاب عظّموه وأطاعوه، ومن لم يتب عادوه فيما يظنونه ذنباً[٦] وإن لم يكن ذنباً.

٢/ ٤٠٩ / فعُلم أن التوبة والاستغفار لا توجب تنفيراً ولا تزيل وثوقاً، بخلاف دعوى البراءة مما يُتاب منه ويستغفر، و[دعوى] السلامة[٧] مما يُحْوِج الرجوع[٨] إلى الله واللجأ[٩] إليه، فإنه هو الذي ينفّر القلوب ويزيل الثقة. فإن هـٰذا لم يعلم أنه صدر إلّا عن كذّاب أو جاهل، وأما الأول فإنه يصدر[١٠] عن الصادقين العالمين.

[١١] [ومما يبين ذلك أنه لم يُعلم أحد طعن في نبوة أحد من الأنبياء ولا قدح في الثقة به بما دلّت عليه النصوص التي تيب منها، ولا احتاج المسلمون إلى تأويل النصوص بما هو من جنس التحريف لها، كما يفعله من يفعل ذلك. والتوراة فيها قطعة من هـٰذا، وما أعلم أن بني إسرائيل قدحوا في نبيّ من الأنبياء بتوبته في أمر من الأمور، وإنَّما كانوا يقدحون فيهم بالافتراء عليهم، كما كانوا يؤذون موسى عليه السلام، وإلّا فموسى قد قتل القبطي قبل النبوّة، وتاب من سؤال الرؤية وغير ذلك بعد النبوة، وما أعلم أحداً من بني إسرائيل قدح فيه بمثل هـٰذا.

وما جرى في سورة النجم، من قوله: تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتها لترتجى، على المشهور عند السلف والخلف من أن ذلك جرى على لسانه، ثم نسخه الله وأبطله[١٢]، هو من أعظم المفتريات على / قول هـٰؤلاء، ولهـٰذا كان كثير ٢/ ٤١٠

---

(١) (ع)، (أ)، (ب): «وزادوا». (٢-٢): ساقط من (أ)، (ب). (٣) «في ذلك»: ساقط من (ع).
(٤) (ب): «فيدل»؛ (أ): «فدل»؛ (ن)، (م): «يدل». (٥) (ن)، (م): «لتقدمهم».
(٦) (ب): «وإن لم يتب عادوه لما يظنونه ذنباً»؛ (أ): «وإن لم يتب عادوه فيما يظنونه ذنباً».
(٧) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «والسلامة». (٨) (أ)، (ب): «إلى الرجوع».
(٩) (أ)، (ب): «والالتجاء». (١٠) (ن) فقط: «يصر»، وهو تحريف.
(١١) بعد القوس المعقوف يوجد نص طويل ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م)، وينتهي ٢/ ١١٠، وسنشير إلى نهايته إن شاء الله.
(١٢) سبق ذكر ابن تيمية لقصة الغرانيق (١/ ٢٩٤) وأشرت هناك (ت ٩) إلى كلام الطبري عنها في تفسيره للآيتين ٥٢، ٥٣ من سورة الحج. انظر: الدر المنثور للسيوطي. وكتاب «نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق» للأستاذ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي، دمشق، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م.

من الناس يكذِّب هٰذا وإن كان مجوِّزاً عليهم غيره: إما قبل النبوة وإما بعدها؛ لظنِّه أن في ذلك خطأً في التبليغ، وهو معصوم في التبليغ بالاتفاق. والعصمة المتفق عليها أنه لا يقر علىٰ خطأ في التبليغ بالإجماع، ومن هٰذا فلم يعلم أحد من المشركين نفر برجوعه عن هٰذا. وقوله: إنَّ هٰذا مما ألقاه الشيطان، ولكن روىٰ أنهم نفروا لما رجع إلىٰ ذم آلهتهم بعد ظنهم أنه مدحها، فكان رجوعهم لدوامه علىٰ ذمِّها، لا لأنه قال شيئاً ثم قال: إنَّ الشيطانَ ألقاه. وإذا كان هٰذا لم ينفِّر فغيره أَوْلَىٰ أن لا ينفِّر.

وأيضاً، فقد ثبت أن النسخ نفَّر طائفة كما قال: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ [سورة البقرة: ١٤٢]، وقوله: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنتَ مُفْتَرٍ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [سورة النحل: ١٠١ ـ ١٠٢]، فالتبديل الذي صرَّحوا بأنه منفِّر ونفروا به عنه لم يكن مما يجب نفيه عنه، فكيف بالرجوع إلىٰ الحق الذي لم يُعلم أنهم نفروا منه، وهو أقل تنفيراً؟! لأنَّ النسخ فيه رجوع عن الحق إلىٰ حق، وهٰذا رجوع إلىٰ حق من غير حق.

٢/ ٤١١ ومعلوم أن الإنسان يحمد علىٰ ترك الباطل إلىٰ الحق ما لا يحمد علىٰ / ترك ما لم يزل يقول إنه حقّ(١). وإذا كان جائزاً فهٰذا أولىٰ، وإذا كان في ذلك مصلحة ففي هٰذا أيضاً مصالح عظيمة، ولولا أن فيها وفي العلم بها مصالح لعباده لم يقصّها في غير موضع من كتابه.

وهو سبحانه ـ وله الحمد ـ لم يذكر عن نبي من الأنبياء ذنباً إلَّا ذكر معه توبته لينزهه عن النقص والعيب، ويبيّن أنه ارتفعت منزلته وعظُمَت درجته وعَظُمَت حسناته وقرَّبه إليه بما أنعم الله عليه من التوبة والاستغفار والأعمال الصالحة التي فعلها بعد ذلك، وليكون ذلك أُسوة لمن يتبع الأنبياء ويقتدي بهم إلىٰ يوم القيامة.

ولهٰذا لما لم يذكر عن يوسف توبة في قصة امرأة العزيز، دلَّ علىٰ أن يوسف لم يذنب أصلاً في تلك القصة، كما يذكر من يذكر أشياء نزهه الله منها بقوله تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [سورة يوسف: ٢٤]، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [سورة يوسف: ٢٤].

والهمُّ ـ كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: همَّان، هَمّ خطرات، وهمّ إصرار. وقد

(١) في الأصل: «حقا»، وهو خطأ.

ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنَّ الله تعالى يقول: إذا هَمَّ عبدي بحسنة فاكتبوها له حسنة كاملة، فإن عملها فاكتبوها عشراً إلى سبعمائة ضعف، وإذا همَّ بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن تركها فاكتبوها له حسنة، فإنما تركها من جرَّاي**»(١).

٢/ ٤١٢ / فيوسف ـ عليه الصلاة والسلام ـ لما هَمَّ ترك همه لله، فكتب الله به حسنة كاملة ولم يكتب عليه سيئة قط، بخلاف امرأة العزيز فإنها همَّت وقالت وفعلت، فراودته بفعلها، وكذبت عليه عند سيدها، واستعانت بالنسوة، وحبسته لما اعتصم وامتنع عن الموافقة على الذنب، ولهذا قالت: ﴿**وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [**سورة يوسف**: ٥٣]، وهذا من قولها كما دلَّ عليه القرآن، ليس من كلام يوسف ـ عليه السلام ـ، بل لما قالت هذا، كان يوسف غائباً في السجن لم يحضر عند الملك، بل لما برَّأته هي والنسوة استدعاه الملك بعد هذا وقال: ﴿**ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ**﴾ [**سورة يوسف**: ٥٤].

وأمَّا من ذكر الله تعالى وتبارك عنه ذنباً كآدم ـ عليه السلام ـ فإنه لما قال: ﴿**وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ * ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ**﴾ [**سورة طه**: ١٢١، ١٢٢].

وقال: ﴿**فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾ [**سورة البقرة**: ٣٧].

٢/ ٤١٣ / وقال تعالى عن داود ـ عليه السلام ـ: ﴿**وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ * فَغَفَرْنَا لَهُ ذَٰلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ**﴾ [**سورة ص**: ٢٤، ٢٥].

وقال لموسى ـ عليه السلام والصلاة ـ: ﴿**إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ * إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [**سورة النمل**: ١٠، ١١].

ومن احتجَّ على امتناع ذلك بأنَّ الاقتداء بهم مشروع، والاقتداء بالذنب لا

---

(١) لم أجد الحديث بهذا اللفظ، ولكن جاء الحديث عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في: البخاري ٨/ ١٠٣ (كتاب الرقاق، باب من همَّ بحسنة أو سيئة)؛ مسلم ١/ ١١٨ (كتاب الإيمان، باب إذا همَّ العبد بحسنة.. إلخ)؛ المسند (ط. المعارف) جـ٥، رقم ٣٤٠٢، ونصه (واللفظ للبخاري): عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ﷺ فيما يروي عن ربه عز وجل قال: «**قال: إن الله كتب الحسنات والسيئات ثم بين ذلك، فمن همَّ بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة، ومن همَّ بسيئة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو همَّ بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة**». وفي نفس الباب أحاديث أخرى عن أبي هريرة رضي الله عنه في صحيح مسلم بنفس المعنى. انظر أيضاً: المسند (ط. المعارف) الأرقام ٢٠٠١، ٢٥١٩، ٢٥٢١، ٢٨٢٨، ٣٤٠٢، ٧١٩٥، ٧٢٩٤. وانظر: سنن الترمذي ٤/ ٣٣٠ (كتاب التفسير، ومن سورة الأنعام).

يجوز. قيل له: إنَّما يُقتدَىٰ بهم فيما أُقِرُّوا عليه، لا فيما نُهُوا[(١)] عنه، كما أنه إنَّما يُقتدَىٰ بهم فيما أُقروا عليه ولم ينسخ ولم يُنسَه فيما نسخ، وحينئذٍ فيكون التأسِّي بهم مشروعاً مأموراً به لا يمنع وقوع ما ينهون عنه ولا يقرون عليه لا من هـٰذا ولا من هـٰذا، وإن كان اتِّباعهم في المنسوخ لا يجوز بالاتفاق.

ومما يبيِّن أن النسخ أشدّ تنفيراً أن الإنسان إذا رجع عن شيء إلىٰ آخر، وقال: الأول الذي كنت عليه حق أمرني الله به، ورجوعي عنه حق أمرني الله به، كان هـٰذا أقرب إلىٰ النفور عنه من أن يقول: رجعت عمَّا لم يأمرني الله به، فإنَّ الناس كلهم يحمدون من قال هـٰذا. وأمَّا من قال: أمري بهـٰذا حق ونهيي عنه حق، فهـٰذا مما نفر عنه كثير من السفهاء، وأنكره من أنكره من اليهود وغيرهم.

لوازم النبوة وشروطها ٢/ ٤١٤

ومما يبيِّن الكلام في مسألة العصمة أن تُعرف النبوة ولوازمها وشروطها، فإن الناس تكلَّمُوا في ذلك بحسب أصولهم في أفعال الله/ تعالىٰ؛ إذ كان جعل الشخص نبيًّا رسولاً من أفعال الله تعالىٰ، فمن نفىٰ الْحِكَم والأسباب في أفعاله وجعلها معلَّقة بمحض المشيئة وجوَّز عليه فعل كل ممكن ولم ينزهه عن فعل من الأفعال ـ كما هو قول الجهم بن صفوان وكثير من الناس، كالأشعري ومن وافقه من أهل الكلام من أتباع مالك والشافعي وأحمد وغيرهم من مثبتة القدر ـ فهـٰؤلاء يجوِّزُون بعثة كل مكلف، والنبوة عندهم مجرد إعلامه بما أوحاه إليه، والرسالة مجرد أمره بتبليغ ما أوحاه إليه، وليست النبوة عندهم صفة ثبوتية ولا مستلزمة لصفة يختص بها، بل هي من الصفات الإضافية، كما يقولون مثل ذلك في الأحكام الشرعية.

النبوة عند الجهمية والأشاعرة

وهـٰذا قول طوائف من أهل الكلام كالجهم بن صفوان والأشعري وأتباعهما، ولهـٰذا من يقول بها كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي وغيرهما يقول: إن العقل لا يوجب عصمة النبي إلَّا في التبليغ خاصة فإن هـٰذا هو مدلول المعجزة، وما سوىٰ ذلك إنْ دلَّ السمع عليه، وإلَّا لم تجب عصمته منه.

وقال محققو هـٰؤلاء كأبي المعالي وغيره: إنه ليس في السمع قاطع يوجب العصمة، والظواهر تدلُّ علىٰ وقوع الذنوب منهم[(٢)]، وكذلك كالقاضي أبي بكر إنَّما يثبت ما يثبته من العصمة في غير التبليغ إذا كان من موارد الإجماع؛ لأنَّ الإجماع حجَّة، وما سوىٰ ذلك فيقول: لم يدل عليه عقل ولا سمع.

---

(١) في الأصل: «ينهوا».

(٢) انظر: الإرشاد للجويني، ص ٣٥٦ـ٣٥٧؛ أصول الدين لابن طاهر، ص ١٦٧ـ١٦٩.

وإذا احتجَّ المعتزلة وموافقوهم من الشيعة عليهم بأنَّ هـٰذا / يوجب التنفير ونحو ذلك فيجب من حكمة الله منعهم منه؛ قالوا: هـٰذا مبني علىٰ مسألة التحسين والتقبيح العقليين. قالوا: ونحن نقول: لا يجب علىٰ الله شيء ويحسن منه كل شيء، وإنَّما ننفي ما ننفيه بالخبر السمعي، ونوجب وقوع ما يقع بالخبر السمعي أيضاً، كما أوجبنا ثواب المطيعين وعقوبة الكافرين لإخباره أنه يفعل ذلك، ونفينا أن يغفر لمشرك لإخباره أنه لا يفعل ذلك، ونحو ذلك(١). ٢/ ٤١٥

النبوة عند المعتزلة والشيعة

وكثير من القدرية المعتزلة والشيعة وغيرهم ممن يقول بأصله في التعديل والتجوير وأنَّ الله لا يفضِّل شخصاً علىٰ شخص إلَّا بعمله، يقول: إنَّ النبوة أو الرسالة جزاء علىٰ عمل متقدم، فالنبي فعل من الأعمال الصالحة ما استحقَّ به أن يجزيه الله بالنبوة.

وهـٰؤلاء القدرية في شق وأولئك الجهمية الجبرية في شق.

النبوة عند المتفلسفة

وأمَّا المتفلسفة القائلون بقِدَم العالم وصدوره عن علَّة موجبة ـ مع إنكارهم أن الله تعالىٰ يفعل بقدرته ومشيئته، وأنه يعلم الجزئيات ـ فالنبوة عندهم فيض يفيض علىٰ الإنسان بحسب استعداده وهي مكتسبة عندهم، ومن كان متميزاً ـ في قوته العلمية(٢) بحيث يستغني عن التعليم، وشُكِّلَ في نفسه خطاب يسمعه كما يسمع النائم، وشخص / يخاطبه كما يخاطب النائم؛ وفي العملية بحيث يؤثر في العنصريات تأثيراً غريباً ـ كان نبيًّا عندهم(٣). ٢/ ٤١٦

وهم لا يثبتون مَلَكاً مفضَّلاً يأتي بالوحي من الله تعالىٰ، ولا ملائكة(٤) بل ولا جِنًّا يخرق الله بهم العادات للأنبياء، إلَّا قوىٰ النفس(٥).

وقول هـٰؤلاء ـ وإن كانوا شرًّا من أقوال كفار اليهود والنصارىٰ وهو أبعد الأقوال عما جاءت به الرسل ـ، فقد وقع فيه كثير من المتأخرين الذين لم يشرق

---

(١) نقل مستجي زاده في الهامش الكلام الذي يبدأ بعبارة: «وإذا احتج المعتزلة وموافقوهم من الشيعة. .» إلىٰ هـٰذا الموضع، ثم قال: «قلت: فهم من هـٰذا الكلام أن جهم بن صفوان ـ ومن تابعه من الجهمية ـ لايقول بالحسن والقبح الشرعيين، ولا يقول أيضاً بالحكم والمصالح، فلم تكن أفعال الله تعالىٰ عندهم أيضاً معللة بالأغراض، فالظاهر من الجهمية التزامهم ما يستلزمه هـٰذان الأصلان».

(٢) في الأصل: «العملية»، وهو خطأ. والصواب ما أثبته وهو الذي يقتضيه السياق.

(٣) جملة «كان نبيا عندهم» جواب لقوله: «ومن كان متميزا». (٤) في الأصل: «ولا ملائكته».

(٥) في أعلىٰ هـٰذه الصفحة من الأصل كتب ما يلي: «قف علىٰ اشتراط النبوة عند الحكماء المشائيين، وإلا فالطبيعيون والتناسخية والبراهمة ـ وهم حكماء الهند ـ ينكرون أصل النبوة».

عليهم نور النبوة من المدَّعين للنظر العقلي والكشف الخيالي الصوفي، وإن كان غاية هٰؤلاء: الأقيسة الفاسدة والشّك، وغاية هٰؤلاء: الخيالات الفاسدة والشطح.

النبوة عند السلف وأهل السنة

والقول الرابع(١) - وهو الذي عليه جمهور سلف الأمة وأئمتها وكثير من النظّار - أنَّ الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس، والله أعلم حيث يجعل رسالاته، فالنبي يختص بصفات ميَّزه الله بها على غيره، وفي عقله ودينه، واستعدَّ بها لأنَّ يخصه بفضله ورحمته، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ * أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا
٢/٤١٧ / بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [سورة الزخرف: ٣١، ٣٢]، وقال تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [سورة البقرة: ١٠٥]، وقال تعالى لـمَّا ذكر الأنبياء بقوله: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ * وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ * وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة الأنعام: ٨٤ - ٨٧]، فأخبر أنه اجتباهم وهداهم.

الأنبياء هم أفضل الخلق

والأنبياء أفضل الخلق باتفاق المسلمين، وبعدهم الصدِّيقون والشهداء والصالحون، فلولا وجوب كونهم من المقرَّبين، الذين هم فوق أصحاب اليمين، لكان الصدِّيقون أفضل منهم أو من بعضهم.

والله تعالى قد جعل خلقه ثلاثة أصناف، فقال تعالى في تقسيمهم في الآخرة: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً * فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ * وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ * وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ * فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [سورة الواقعة: ٧ - ١٢]، وقال في تقسيمهم عند الموت: ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ * وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُكَذِّبِينَ الضَّالِّينَ * فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ * وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ﴾ [سورة الواقعة: ٨٨ - ٩٤]، وكذلك ذكر في سورة الإنسان والمطففين هٰذه الأصناف الثلاثة.

٢/٤١٨ / والأنبياء أفضل الخلق، وهم (أصحاب)(٢) الدرجات العلى في الآخرة،

---

(١) الأقوال الثلاثة السابقة، هي: قول الجهمية والأشاعرة، وقول القدرية والمعتزلة والشيعة، وقول الفلاسفة ومتفلسفة الصوفية.

(٢) «أصحاب»: ساقطة من الأصل، والسياق يقتضي إثباتها.

فيمتنع أن يكون النبي من الفجَّار، بل ولا يكون من عموم أصحاب اليمين، بل من أفضل السابقين المقرَّبين، فإنهم أفضل من عموم الصدِّيقين والشهداء والصالحين، وإن كان النبي أيضاً يوصف بأنه صدِّيق وصالح وقد يكون شهيداً، لكن ذاك أمر يختص بهم لا يشركهم فيه من ليس بنبيّ، كما قال عن الخليل: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة العنكبوت: ٢٧]، وقال يوسف: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [سورة يوسف: ١٠١].

فهٰذا مما يوجب تنزيه الأنبياء أن يكونوا من الفجَّار والفسَّاق، وعلىٰ هٰذا إجماع سلف الأمة وجماهيرها.

وأمَّا من جوَّز أن يكون غير النبي أفضل منه، فهو من أقوال بعض ملاحدة المتأخرين من غلاة الشيعة والصوفية والمتفلسفة ونحوهم.

ومما يحكىٰ عن الفضلية من الخوارج(1) أنهم جوَّزُوا الكفر علىٰ النبي، فهٰذا بطريق اللازم لهم لأنَّ كل معصية عندهم كفر، وقد جوَّزُوا المعاصي علىٰ النبيّ، وهٰذا يقتضي فساد قولهم بأن كل معصية كفر، وقولهم بجواز المعاصي عليهم، ٢/ ٤١٩
وإلَّا فلم يلتزموا أن يكون النبي كافراً، ولازم المذهب لا يجب أن يكون مذهباً.

وطوائف أهل الكلام الذين يجوِّزُون بعثة كل مكلف، من الجهمية والأشعرية ومن وافقهم من أتبـ[illegible] الأئمة الأربعة كالقاضي أبي يعلىٰ وابن عقيل وغيرهم، متفقون أيضاً علىٰ [illegible]اء أفضل الخلق، وأن النبي لا يكون فاجراً. لكن يقولون: هٰذا لم [illegible]لم بالعقل بل عُلِم بالسمع، بناءً علىٰ ما تقدَّم من أصلهم من أنَّ الله يجوز أن يفعل كل ممكن.

وأمَّا الجمهور الذين يثبتون الحكمة والأسباب فيقولون: نحن نعلم بما علمناه من حكمة الله أنه لا يبعث نبيًّا فاجراً وأن ما ينزل علىٰ البَرِّ الصادق لا يكون إلَّا ملائكة، لا تكون شياطين، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ * عَلَىٰ

---

(1) الفضلية: فرقة من الخوارج، ذكرهم ابن حزم في الفِصَل ٥/ ٥٤ ـ وسماهم الفضيلية ـ فقال: وقالت الفضيلية من الصفرية من قال لا إلـٰه إلا الله محمد رسول الله بلسانه ولم يعتقد ذلك بقلبه بل اعتقد الكفر أو الدهرية أو اليهودية أو النصرانية فهو مسلم عند الله مؤمن ولا يضره إذا قال الحق بلسانه ما اعتقد بقلبه». وذكرهم الأشعري في «المقالات» ١/ ١٨٣ وسماهم «الفضلية» وذكر عنهم قولاً قريباً من قول ابن حزم. وذكر الشهرستاني (الملل والنحل ١/ ١٢٤) من رجال الخوارج: الفضل بن عيسىٰ الرقاشي.

قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ * يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ * وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة الشعراء: ١٩٢ ـ ٢٢٦].

فهٰذا مما بيَّن الله به الفرق بين الكاهن والنبي وبين الشاعر والنبيّ، لـمَّا زعم المفترون أن محمداً ﷺ شاعر وكاهن. وفي الصحيحين من حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ أنَّ النبي ﷺ لما أتاه الوحي في أول الأمر وخاف علىٰ نفسه، قبل أن يستيقن أنه مَلَك، قال لخديجة: «لقد خشيت على نفسي». قالت: كلا، والله لا يخزيك الله أبداً،
٢/ ٤٢٠ إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل / الكَلَّ، وتقري الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين علىٰ نوائب الحق[(١)]. فاستدلَّت ـ رضي الله عنها ـ بحُسن عقلها علىٰ أن من يكون الله قد خلقه بهٰذه الأخلاق الكريمة، التي هي من أعظم صفات الأبرار الممدوحين، أنه لا يجزيه فيفسد الشيطان عقله ودينه، ولم يكن معها قبل ذلك وحي تعلم به انتفاء ذلك، بل علمته بمجرد عقلها الراجح.

وكذلك لـمَّا ادَّعىٰ النبوة من ادَّعاها من الكذَّابين، مثل مُسَيْلَمَة الكذَّاب والعنسي وغيرهما، مع ما كان يشتبه من أمرهم، لِمَا كان ينزل عليهم من الشياطين ويوحون إليهم، حتىٰ يظن الجاهل أن هٰذا من جنس ما ينزل علىٰ الأنبياء ويوحىٰ إليهم، فكان ما يبلغ العقلاء وما يرونه[(٢)] من سيرتهم والكذب الفاحش والظلم ونحو ذلك، يبيّن لهم أنه ليس بنبي؛ إذ قد علموا أن النبي لا يكون كاذباً ولا فاجراً.

وفي الصحيحين: عن النبي ﷺ لما قال له ذو الْخُوَيْصِرَة: اعدل يا محمد، فإنك لم تعدل، فقال النبي ﷺ: «لقد خبتَ وخسرتَ إن لم أعدل، ألا تأمنوني وأنا أمين من في
٢/ ٤٢١ السماء؟!»[(٣)]، والرواية الصحيحة بالفتح؛ أي: أنت خاسر خائب إن لم / أعدل إن ظننت أني ظالم مع اعتقادك أني نبيّ، فإنك تجوِّز أن يكون الرسول الذي آمنت به ظالماً، وهٰذا خيبة وخسران، فإن ذلك ينافي النبوة ويقدح فيها.

---

(١) هٰذا جزء من حديث بدء الوحي، وهو مروي عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في: البخاري ١/ ٣ ـ ٤ (كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي)، ٦/ ١٧٣ ـ ١٧٤ (كتاب التفسير، سورة اقرأ)؛ مسلم ١/ ١٣٩ ـ ١٤٣ (كتاب الإيمان، باب بدء الوحي).

(٢) في الأصل: «وما يروه».

(٣) هٰذا جزء من حديث طويل عن الخوارج من رواية أبي سعيد الخدري، في: البخاري ٤/ ٢٠٠ (كتاب المناقب، باب علامات النبوة)؛ مسلم ٢/ ٧٤٣ ـ ٧٤٤ (كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم)؛ سنن أبي داود ٤/ ٣٣٥ ـ ٣٣٧ (كتاب السنة، باب في قتال الخوارج). وأول الحديث في البخاري: «ويلك! ومَنْ يعدلْ إذا لم أعدل قد خبتَ وخسرتَ إن لم أكن أعدل». وانظر: درء تعارض العقل والنقل ٧/ ١٨٠ ـ ١٨١.

وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [سورة آل عمران: ١٦١]، وفيه قراءتان: يَغُلَّ ويُغَلَّ؛ أي: يُنسَب إلىٰ الغلول، بيَّن - سبحانه - أنه ما لأحدٍ أن ينسبه إلىٰ الغلول، كما أنه ليس له أن يغل، فدلَّ علىٰ أن النبي لا يكون غالّا.

ودلائل هٰذا الأصل عظيمة، لكن مع وقوع الذنب الذي هو بالنسبة إليه ذنب - وقد لا يكون ذنباً من غيره مع تعقبه بالتوبة والاستغفار - لا يقدح في كون الرجل من المقرَّبين السابقين ولا الأبرار، ولا يلحقه بذلك وعيد في الآخرة، فضلاً عن أن يجعله من الفُجَّار.

وقد قال تعالىٰ في عموم وصف المؤمنين: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى * الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلاَّ اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [سورة النجم: ٣١، ٣٢]، وقال: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ * وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا / وَهُمْ ٢/ ٤٢٢
يَعْلَمُونَ * أُوْلَئِكَ جَزَاؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ [سورة آل عمران: ١٣٣ - ١٣٦]، وقال تعالىٰ: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ * لَهُم مَّا يَشَاءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ * لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الزمر: ٣٣ - ٣٥]، وقال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ * أُوْلَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [سورة الأحقاف: ١٥، ١٦].

وقد قال في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة العنكبوت: ٢٦]، وقال في قصة شعيب - عليه السلام -: ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ * قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَّعُودَ فِيهَا إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ

وأَنتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾ [سورة الأعراف: ٨٨، ٨٩]، وقال في سورة إبراهيم: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾ [سورة إبراهيم: ١٣].

٢/ ٤٢٣ وقد ذمَّ الله تعالىٰ وتبارك فرعون بكونه رفع نبوة موسىٰ بما تقدم من قتله / نفساً بغير حق، فقال: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ * وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ الْكَافِرِينَ * قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ * فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [سورة الشعراء: ١٨ - ٢١]، وكان موسىٰ ﷺ قد تاب من ذلك كما أخبر الله تعالىٰ عنه وغفر له بقوله: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ * قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [سورة القصص: ١٥، ١٦].

فإن قيل: فإذا كان قد غفر له، فلماذا يمتنعون من الشفاعة يوم القيامة لأجل ما بدا منهم(١)، فيقول آدم إذا طُلبت منه الشفاعة: إني نهيت عن أكل الشجرة وأكلت منها، نفسي نفسي، اذهبوا إلىٰ غيري، اذهبوا إلىٰ نوح، فيأتون نوحاً(٢) فيقول: إني دعوت علىٰ أهل الأرض دعوة لم أُومر بها، والخليل يذكر تعريضاته الثلاث التي سمَّاها كذباً وكانت تعريضاً، وموسىٰ يذكر قتل النفس(٣).

---

(١) في الأصل: «لأجل لما بدا منهم». والصواب ما أثبته.

(٢) في الأصل بعد كلمة «نوح» توجد إشارة إلىٰ الهامش حيث توجد كلمتان لم يظهر منهما في المصورة إلَّا: «نوحا»، وأثبت ما في حديث الشفاعة.

(٣) روىٰ ابن تيمية الحديث بمعناه، وهو جزء من حديث الشفاعة الذي أشرت إليه من قبل (٢/ ٧٩) علىٰ أن أقرب الروايات إلىٰ المذكورة هنا هي رواية البخاري ٦/ ٨٤ - ٨٥ (كتاب التفسير، سورة بني إسرائيل، باب ذرية من حملنا مع نوح)؛ مسلم ١/ ١٨٠ - ١٨٧ (كتاب الإيمان، باب أدنىٰ أهل الجنة منزلة) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - وفيها (البخاري ٦/ ٨٤): «**فيقول آدم: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله، وإنه نهاني عن الشجرة فعصيته، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى نوح، فيأتون نوحاً فيقولون: يا نوح، إنك أول الرسل إلى أهل الأرض وقد سماك الله عبداً شكوراً، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه، فيقول: إن ربي عز وجل قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله، وإنه قد كانت لي دعوة دعوتها على قومي، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى إبراهيم؛ فيأتون إبراهيم فيقولون: يا إبراهيم، أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه، فيقول لهم: إني ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله، وإني قد كنت كذبت ثلاث كذبات** - فذكرهن أبو حيان في الحديث - **نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى موسى؛ فيأتون موسى فيقولون: يا موسى، أنت رسول الله، فضلك الله برسالته وبكلامه على الناس، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه، فيقول: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله، وإني قد قتلت نفساً لم أومر بقتلها، نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى عيسى؛ فيأتون عيسى،** =

٢/ ٤٢٤ / قيل: هٰذا من كمال فضلهم وخوفهم وعبوديتهم وتواضعهم، فإن من فوائد ما يُتَاب(١) منه أنه يُكمِّل عبودية العبد ويزيده خوفاً وخضوعاً فيرفع الله بذلك درجته، وهٰذا الامتناع مما يرفع الله به درجاتهم، وحكمة الله تعالىٰ في ذلك أن تصير الشفاعة لمن غفر الله له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر.

٢/ ٤٢٥ / ولهٰذا كان ممن امتنع ولم يذكر ذنباً المسيح، وإبراهيم أفضل منه وقد ذكر ذنباً، ولكن قال المسيح: لست هناكم اذهبوا إلىٰ عبد غفر الله ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر. وتأخُّر المسيح عن المقام المحمود الذي خُصَّ به محمد ﷺ هو من فضائل المسيح ومما يقرّبه إلىٰ الله، صلوات الله عليهم أجمعين.

فعلم أن تأخّرهم عن الشفاعة لم يكن لنقص درجاتهم عما كانوا عليه، بل لما علموه من عظمة المقام المحمود الذي يستدعي من كمال مغفرة الله للعبد، وكمال عبودية العبد لله ما اختصَّ به من غَفَر الله له ما تقدَّم من ذنبه وما تأخَّر، ولهٰذا قال المسيح: اذهبوا إلىٰ محمد عبداً غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فإنه إذا غفر له ما تأخر لم يخف أن يُلام إذا ذهب إلىٰ ربه ليشفع، وإن كان لم يشفع إلَّا بعد الإذن، بل إذا سجد وحمد ربه بمحامد يفتحها عليه لم يكن يحسنها قبل ذلك، فيُقال له: أي محمد، ارفع رأسك، وقل يُسمع، وسل تعطه، واشفع تشفّع؛ وهٰذا كله في الصحيحين وغيرهما.

وأمَّا من (قيل له)(٢) تقدَّم ولم يعرف أنه غُفِر له ما تأخَّر فيخاف أن يكون ذهابه إلىٰ الشفاعة ـ قبل أن يؤذن له في الشفاعة ـ ذنباً، فتأخَّر لكمال خوفه من الله تعالىٰ، ويقول: أنا قد أذنبت وما غفر لي فأخاف أن أذنب (ذنباً)(٣) آخر؛ فإن النبي ﷺ

= فيقولون: يا عيسى أنت رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه وكلمت الناس في المهد صبياً، اشفع لنا، ألا ترى إلى ما نحن فيه، فيقول عيسى: إني ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله ـ ولم يذكر ذنباً ـ نفسي نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى محمد ﷺ؛ فيأتون محمداً ﷺ، فيقولون: يا محمد، أنت رسول الله وخاتم الأنبياء، وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه، فأنطلق فآتي تحت العرش فأقع ساجداً لربي عز وجل؛ ثم يفتح الله عليَّ من محامده، وحسن الثناء عليه شيئاً لم يفتحه على أحد قبلي، ثم يُقال: يا محمد، ارفع رأسك، سل تعطه، واشفع تشفع، فأرفع رأسي، فأقول: أمتي يا رب، أمتي يا رب...» الحديث.

(١) في الأصل: «ما يثاب».

(٢) في الأصل: توجد إشارة إلىٰ الهامش قبل كلمة «تقدم»، ولم يظهر الكلام الساقط في المصورة، وما أثبته يصلح به الكلام.

(٣) «ذنباً»: غير موجودة في الأصل، والسياق يقتضيها.

٢/ ٤٢٦ / قال: «المؤمن لا يُلدغ من جُحر مرتين»(١).

ومن معاني ذلك: أنه لا يؤتىٰ من وجه واحد مرتين، فإذا ذاق الذائق ما في الذنب من الألم وزال عنه، خاف أن يذنب ذنباً آخر فيحصل له مثل ذلك الألم، وهٰذا كمن مرض من أكلةٍ ثم عُوفي، فإذا دُعي إلىٰ أكل شيء خاف أن يكون مثل ذلك الأول لم يأكله، يقول: قد أصابني بتلك الأكلة ما أصابني فأخاف أن تكون هٰذه مثل تلك، ولبسط هٰذه الأمور موضع آخر.

والمقصود هنا: أنَّ الذين(٢) ادَّعُوا العصمة مما يُتاب منه، عمدتهم أنه لو صدر منهم الذنب لكانوا أقل درجة من عصاة الأمة؛ لأنَّ درجتهم أعلىٰ فالذنب منهم أقبح، وأنه يجب أن يكون فاسقاً فلا تقبل شهادته، وأنه حينئذٍ يستحق العقوبة فلا يكون إيذاؤه محرَّماً، وأذىٰ الرسول محرَّمٌ بالنصِّ، وأنه يجب الاقتداء بهم، ولا يجوز الاقتداء بأحد في ذنب، ومعلوم أنَّ العقوبة ونقص الدرجة إنَّما يكون مع عدم التوبة، وهم معصومون من الإصرار بلا ريب.

وأيضاً، فهٰذا إنَّما يتأتَّىٰ في بعض الكبائر دون الصغيرة(٣)، وجمهور
٢/ ٤٢٧ / المسلمين علىٰ تنزيههم من الكبائر لا سيما الفواحش، وما ذكر الله تعالىٰ عن نبي كبيرة - فضلاً عن الفاحشة -، بل ذكر في قصة يوسف ما يبيِّن أنه يصرف السوء والفحشاء عن عباده المخلصين؛ وإنَّما يقتدىٰ بهم فيما أُقرُّوا عليه ولم يُنْهَوْا عنه.

وأيضاً، فالذنوب أجناس، ومعلوم أنه لا يجوز منهم كل جنس، بل الكذب لا يجوز منهم بحال أصلاً، فإن ذلك ينافي مطلق الصدق، ولهٰذا تُرَدّ شهادة الشاهد للكذبة الواحدة، وإن لم تكن كبيرة في أحد قولَيْ العلماء، وهو إحدىٰ الروايتين عن الإمام أحمد. ولو تاب شاهد الزور من الكذب، هل تُقْبَل شهادته؟ فيه قولان للعلماء. والمشهور عن مالك: أنها لا تُقْبَل. وكذلك من كذب علىٰ رسول الله ﷺ في حديث واحد ثم تاب منه لم تقبل روايته في أحد قوليهم، وهو مذهب مالك وأحمد حسماً للمادة؛ لأنَّه لا يُؤمن أن يكون أظهر التوبة ليقبل حديثه.

---

(١) قال السيوطي في «الجامع الصغير» عن هٰذا الحديث أنه صحيح رواه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة. وهو عنه - رضي الله عنه - في: البخاري ٨/ ٣١ (كتاب الأدب، باب لا يلدغ المؤمن.. إلخ)؛ مسلم ٤/ ٢٢٩٥ (كتاب الزهد والرقاق، باب لا يلدغ المؤمن.. إلخ)؛ سنن أبي داود ٤/ ٣٦٧ - ٣٦٨ (كتاب الأدب، باب الحذر من الناس)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٣١٨ (كتاب الفتن، باب العزلة)؛ المسند (ط. المعارف) ١٧/ ٧٠.

(٢) في الأصل: «الذي».

(٣) «دون الصغيرة»: المقصود دون الذنوب الصغيرة.

فلا يجوز أن يصدر من النبي ﷺ تعمّد الكذب البتة، سواء كان صغيرة أو كبيرة، بل قد قال النبي ﷺ: «**ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين**»(١). وأمَّا قوله ﷺ: / «**لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كَذَبَات كلهن في ذات الله**»(٢) فتلك كانت ٢/ ٤٢٨
معاريض(٣) فكان مأموراً بها، وكانت منه طاعة لله، والمعاريض قد تُسمَّىٰ كذباً؛ لكونه أفهم خلاف ما في نفسه.

وفي الصحيحين عن أم كلثوم قالت: لم أسمع النبي ﷺ يرخِّص فيما يقول الناس إنه كذب إلَّا في ثلاث: حديث الرجل لامرأته، وإصلاحه بين الناس، وفي الحرب(٤).

/ قالت: فيما(٥) يقول الناس إنه كذب، وهو المعاريض. ٢/ ٤٢٩

---

(١) رواه أبو داود في سننه ٣/ ٧٩ (كتاب الجهاد، باب قتل الأسير ولا يعرض عليه الإسلام)، عن سعد ابن أبي وقاص - رضي الله عنه - قال: لما كان يوم فتح مكة أمن رسول الله ﷺ الناس إلَّا أربعة نفر وامرأتين وسمَّاهم وابن أبي سرح، فذكر الحديث. قال: وأما ابن أبي سرح فإنه اختبأ عند عثمان بن عفان فلما دعا رسول الله ﷺ الناس إلى البيعة جاء به حتى أوقفه على رسول الله ﷺ فقال: يا نبي الله، بايع عبد الله؛ فرفع رأسه، فنظر إليه ثلاثاً: كل ذلك يأبى، فبايعه بعد ثلاث، ثم أقبل على أصحابه فقال: «**أما كان فيكم رجل رشيد يقوم إلى هذا حيث رآني كففت يدي عن بيعته فيقتله**»؟ فقالوا: ما ندري يا رسول الله ما في نفسك، ألا أومأت إلينا بعينك. قال: «**إنه لا ينبغي لنبيٍّ أن تكون له خائنة الأعين**». والحديث أيضاً في: سنن أبي داود ٤/ ١٨٣ (كتاب الحدود، باب الحكم فيمن ارتد)؛ سنن النسائي ٧/ ٩٧-٩٨ (كتاب تحريم الدم، باب الحكم في المرتد). وانظر الخبر في: سيرة ابن هشام ٤/ ٥٢.

(٢) الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في: البخاري ٤/ ١٤٠-١٤١ (كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلا﴾)، ٦/ ٨٤-٨٥ (كتاب التفسير، سورة بني إسرائيل)؛ مسلم ٤/ ١٨٤٠-١٨٤١ (كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل..). ونص الحديث (واللفظ لمسلم): عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لم يكذب إبراهيم النبي عليه السلام قط إلا ثلاث كذبات: ثنتين في ذات الله: قوله: ﴿إني سقيم﴾، وقوله: ﴿بل فعله كبيرهم هذا﴾، وواحدة في شأن سارة، فإنه قدم أرض جبار ومعه سارة وكانت أحسن الناس فقال لها: إن هذا الجبار إن يعلم أنك امرأتي يغلبني عليك فإن سألك فأخبريه أنك أختي فإنك أختي في الإسلام...**» الحديث. وهو أيضاً في: سنن أبي داود ٢/ ٣٥٥-٣٥٦ (كتاب الطلاق، باب في الرجل يقول لامرأته: يا أختي)؛ سنن الترمذي ٥/ ٤ (كتاب التفسير، تفسير سورة الأنبياء)؛ المسند (ط. المعارف) ١٨/ ٣٥-٣٦.

(٣) في اللسان: «المعاريض: التورية بالشيء عن الشيء.. جمع معراض: من التعريض».

(٤) الحديث مروي بألفاظ متقاربة عن أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط رضي الله عنها في: مسلم ٤/ ٢٠١١-٢٠١٢ (كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الكذب وبيان ما يباح منه)؛ سنن أبي داود ٤/ ٣٨٥-٣٨٦ (كتاب الأدب، باب في إصلاح ذات البين)؛ سنن الترمذي ٣/ ٢٢٢-٢٢٣ (أبواب البر والصلة، باب ما جاء في إصلاح ذات البين)؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٤٠٣-٤٠٤. وذكر البخاري قطعة من الحديث ٣/ ١٨٣ (كتاب الصلح، باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس).

(٥) في الأصل: «فما»، وبعدها إشارة إلى الهامش، ولم يظهر التصويب في المصورة. ورجحت أن يكون الصواب ما أثبته وهو الذي ورد قبل ذلك بقليل، أو يكون: «مما»، وهو الذي ورد في الحديث في مسلم وغيره.

وأما ما تقوله الرافضة من أن النبي قبل النبوة وبعدها لا يقع منه خطأ ولا ذنب صغير، وكذلك الأئمة، فهٰذا مما انفردوا به عن فِرَق الأمة كلها، وهو مخالف للكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف.

ومن مقصودهم بذلك: القدح في إمامة أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ؛ لكونهما أسلما بعد الكفر، ويدَّعُون أن عليًّا ـ رضي الله عنه ـ لم يزل مؤمناً، وأنه لم يُخْطِ قط ولم يذنب قط، وكذلك تمام الاثني عشر.

وهٰذا مما يظهر كذبهم وضلالهم فيه لكل ذي عقل يعرف أحوالهم، ولهٰذا كانوا هم أغلى الطوائف في ذلك وأبعدهم عن العقل والسمع.

ونكتة أمرهم: أنهم ظنُّوا وقوع ذلك من الأنبياء والأئمة نقصاً، وأن ذلك يجب تنزيههم عنه، وهم مخطئون: إما في هٰذه المقدمة، وإما في هٰذه المقدمة.

أمَّا المقدمة الأولى: فليس من تاب إلى الله تعالى وأناب إليه بحيث صار بعد التوبة أعلى درجة مما كان قبلها منقوصاً ولا مغضوضاً منه، بل هٰذا مفضَّل عظيم مكرَّم، وبهٰذا ينحل جميع ما يوردونه من الشبه.

وإذا عُرف أن أولياء الله يكون الرجل منهم قد أسلم بعد كفره وآمن بعد نفاقه وأطاع بعد معصيته، كما كان أفضل أولياء الله من هٰذه الأمة ـ وهم السابقون الأوَّلون ـ يبيِّن صحة هٰذا الأصل.

٢/ ٤٣٠ / والإنسان ينتقل من نقص إلى كمال، فلا يُنظر إلى نقص البداية، ولكن ينظر إلى كمال النهاية، فلا يُعاب الإنسان بكونه كان نطفة ثم صار علقة ثم صار مضغة، إذا كان الله بعد ذلك خلقه في أحسن تقويم.

ومن نظر إلى ما كان فهو من جنس إبليس الذي قال: **﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾** [سورة ص: ٧٦]، وقد قال تعالى: **﴿إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ * فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾** [سورة ص: ٧١، ٧٢]، فأمرهم بالسجود له إكراماً لما شرَّفه الله بنفخ الروح فيه، وإن كان مخلوقاً من طين، والملائكة مخلوقون من نور، وإبليس مخلوق من نار، كما ثبت في صحيح مسلم عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ عن النبي ﷺ قال: «**خلق الله الملائكة من نور، وخلق إبليس من مارج من نار، وخلق آدم مما وُصِفَ لكم**»(١).

---

(١) الحديث عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في: مسلم ٤/ ٢٢٩ (كتاب الزهد والرقائق، باب في أحاديث=

وكذلك التوبة بعد السيئات؛ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [سورة البقرة: ٢٢٢]. وفي الصحيحين: عن النبي ﷺ من غير وجه أنه قال: **«لله أشدّ فرحاً بتوبة عبده من رجل أضلَّ راحلته بأرض دُوِّيَّة مهلكة عليها طعامه وشرابه فقَالَ تحت شجرة ينتظر الموت، فلما استيقظ إذا بدابته عليها طعامه وشرابه، فكيف تجدون فرحه بها؟»**، قالوا: عظيماً يا رسول الله! قال: **«لله أشد فرحاً بتوبة عبده من هذا براحلته»**(١).

/ ولهٰذا قال بعض السلف: إن العبد ليفعل الذنب فيدخل به الجنة. ٢/ ٤٣١

وإذا ابتلىٰ العبد بالذنب، وقد علم أنه سيتوب منه ويتجنبه، ففي ذلك من حكمة الله ورحمته بعبده أن ذلك يزيده عبودية وتواضعاً وخشوعاً وذلّا ورغبة في كثرة الأعمال الصالحة ونفرة قويَّة عن السيئات، فإنَّ النبي ﷺ قال: **«لا يُلدغ المؤمن من جُحر مرتين»**(٢).

وذلك أيضاً يدفع عنه العُجب والخيلاء ونحو ذلك مما يعرض للإنسان، وهو أيضاً يوجب الرحمة لخلق الله، ورجاء التوبة والرحمة لهم إذا أذنبوا وترغيبهم في التوبة.

وهو أيضاً يبيّن(٣) من فضل الله وإحسانه وكرمه ما لا يحصل بدون ذلك، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: **«لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ثم يستغفرون فيغفر لهم»**(٤).

/ وهو أيضاً يبيّن قوة حاجة العبد إلىٰ الاستعانة بالله والتوكل عليه واللجأ إليه في ٢/ ٤٣٢

= متفرقة)، ولفظه: «قالت: قال رسول الله ﷺ: **«خلقت الملائكة من نور، وخلق الجان من مارج من نار، وخلق آدم مما وصف لكم»**؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/ ١٥٣، ١٦٨.

(١) الحديث مروي من وجوه عدة عن عدد من الصحابة وبألفاظ متقاربة في: البخاري ٨/ ٦٧-٦٨ (كتاب الدعوات، باب التوبة)؛ مسلم ٤/ ٢١٠٢-٢١٠٥ (كتاب التوبة، باب في الحض علىٰ التوبة والفرح بها)؛ سنن الترمذي ٤/ ٦٩-٧٠ (كتاب صفة القيامة، باب ١٥)؛ المسند (ط. المعارف) ٥/ ٢٢٥-٢٢٦ (الأقام: ٣٦٢٧-٣٦٢٩). وانظر: جامع الأصول ٣/ ٦٣-٦٧.

(٢) ورد الحديث قبل صفحات في هٰذا الكتاب (٢/ ٩٤).

(٣) في الأصل: «يتبين»، والسياق يرجح صواب ما أثبت.

(٤) الحديث رواه بألفاظ متقاربة: مسلم ٤/ ٢١٠٥-٢١٠٦ (كتاب التوبة، باب سقوط الذنب بالاستغفار توبة) عن أبي أيوب الأنصاري وأبي هريرة رضي الله عنهما؛ والترمذي في سننه ٤/ ٧٩-٨٠ (كتاب صفة الجنة، باب ما جاء في صفة الجنة ونعيمها)، ٥/ ٢٠٧-٢٠٨ (كتاب الدعوات، باب ١٠٥)؛ ورواه أحمد في مسنده (ط. المعارف) عن أبي هريرة رضي الله عنه ١٥/ ٢١٨ (رقم ٨٠٦٨). وهو مروي بمعناه عن ابن عباس رضي الله عنهما ٤/ ٢١٧-٢١٨ (رقم ٢٦٢٣)، وفي جزء من حديث عن أبي هريرة رضي الله عنه ١٥/ ١٨٧-١٩١ (رقم ٨٠٣٠، ٨٠٣١)، وهو عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه في المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٤١٤.

أن يستعمله في طاعته ويجنبه معصيته، وأنه لا يملك ذلك إلّا بفضل الله عليه وإعانته له، فإن من ذاق مرارة الابتلاء وعجزه عن دفعه إلّا بفضل الله ورحمته، كان شهود قلبه وفقره إلىٰ ربه واحتياجه إليه في أن يعينه علىٰ طاعته ويجنبه معصيته أعظمَ ممن لم يكن كذلك. ولهٰذا قال بعضهم: كان داود ﷺ بعد التوبة خيراً منه قبل الخطيئة. وقال بعضهم: لو لم تكن التوبة أحب الأشياء إليه لما ابتلي بالذنب أكرم الخلق عليه.

ولهٰذا تجد التائب الصادق أثبت علىٰ الطاعة وأرغب فيها وأشد حذراً من الذنب من كثير من الذين لم يُبتلوا بذنب، كما في الصحيحين من حديث أُسامة بن زيد، فإنَّه لما قتل رجلاً بعد أن قال: «لا إلٰه إلّا الله»، فقال النبي ﷺ: **«أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله؟»**(١)، أثَّرَ هٰذا فيه حتىٰ كان يمتنع أن يقتل أحداً يقول: لا إلٰه إلّا الله، وكان هٰذا مما أوجب امتناعه عن القتال في الفتنة.

وقد تكون التوبة موجبة له من الحسنات ما لا يحصل لمن يكن مثله (تائباً) من الذنب(٢)، كما في الصحيحين من حديث كعب بن مالك ـ رضي الله عنه ـ، وهو أحد الثلاثة

٢/٤٣٣ الذين أنزل الله فيهم: ﴿**لَقَد تَّابَ اللَّهُ / عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ**﴾ [سورة التوبة: ١١٧]، ثم قال: ﴿**وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾ [سورة التوبة: ١١٨].

وإذا ذكر حديث كعب في قضية، تبيَّن أن الله رفع درجته بالتوبة، ولهٰذا قال: فوالله ما أعلم أحداً ابتلاه الله بصدق الحديث أعظم مما ابتلاني(٣).

وكذلك قال بعض من كان من أشدّ الناس عداوة لرسول الله: كسهيل بن عمرو، والحارث بن هشام، وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم رسول

---

(١) الحديث عن أسامة بن زيد وجُندب بن عبد الله البجلي ـ رضي الله عنهما ـ في: البخاري ٥/ ١٤٤ (كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلىٰ الحرقات)؛ مسلم ١/ ٩٦ ـ ٩٨ (كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إلٰه إلّا الله).

(٢) في الأصل: «لمن لم يكن مثله من الذنب»، وزدت كلمة «تائباً»؛ ليستقيم الكلام.

(٣) الحديث عن كعب بن مالك ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٦/ ٣ ـ ٧ (كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك)؛ مسلم ٤/ ٢١٢٠ ـ ٢١٢٩ (كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه)؛ سنن الترمذي ٤/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦ (كتاب التفسير، ومن سورة التوبة)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٤٥٦ ـ ٤٥٩.

الله ﷺ، الذي كان من أشد الكفار هجاءً وإيذاءً للنبي ﷺ، فلما تاب وأسلم كان من أحسن الناس إسلاماً وأشدهم حياءً وتعظيماً للنبيّ ﷺ، وكذلك الحارث بن هشام، قال الحارث: ما نطقت بخطيئة منذ أسلمت(١)؛ ومثل هٰذا كثير في أخبار التوّابين.

/ فمن يجعل التائب الذي اجتباه الله وهداه منقوصاً بما كان من الذنب الذي ٢/ ٤٣٤
تاب منه، وقد صار بعد التوبة خيراً مما كان قبل التوبة، فهو جاهل بدين الله تعالىٰ وما بعث الله به رسوله، وإذا لم يكن في ذلك نقص مع وجود ما ذكر فجميع ما يذكرونه هو مبني علىٰ أن ذلك نقص، وهو نقص إذا لم يتب منه، أو هو نقص عمّن ساواه إذا لم يصر بعد التوبة مثله، فأمّا إذا تاب توبة محت أثره بالكلية وبدّلت سيئاته حسنات فلا نقص فيه بالنسبة إلىٰ حاله، وإذا صار بعد التوبة أفضل ممن يساويه أو مثله لم يكن ناقصاً عنه(٢).

ولسنا نقول: إن كل من أذنب وتاب فهو أفضل ممن لم يذنب ذلك الذنب، بل هٰذا يختلف باختلاف أحوال الناس، فمن الناس من يكون بعد التوبة أفضل، ومنهم من يعود إلىٰ ما كان، ومنهم من لا يعود إلىٰ مثل حاله، والأصناف الثلاثة فيهم من هو أفضل ممن لم يذنب ويتب، وفيهم من هو مثله، وفيهم من هو دونه.

وهٰذا الباب فيه مسائل كثيرة ليس هٰذا موضع تفصيلها، ولبسطها موضع آخر، والمقصود التنبيه.

ولهٰذا كان السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وغيرهم من أئمة المسلمين، متفقين علىٰ ما دلّ عليه الكتاب والسُّنّة من أحوال الأنبياء، لا يُعرف عن أحد منهم القول بما أحدثته المعتزلة والرافضة ومن / تبعهم في هٰذا الباب، بل كتب ٢/ ٤٣٥
التفسير والحديث والآثار والزهد وأخبار السلف مشحونة عن الصحابة والتابعين بمثل ما دلّ عليه القرآن، وليس فيهم من حرّف الآيات كتحريف هٰؤلاء، ولا من كذّب بما في الأحاديث كتكذيب هٰؤلاء، ولا من قال هٰذا يمنع الوثوق أو يوجب التنفير ونحو ذلك كما قال هٰؤلاء، بل أقوال هٰؤلاء الذين غلوا بجهل من الأقوال

---

(١) لم أهتد إلىٰ هٰذا الأثر، ولكن روىٰ المنذري (الترغيب والترهيب ٤/ ٣٠٦) عن الحارث بن هشام ـ رضي الله عنه ـ أنه قال لرسول الله ﷺ: أخبرني بأمر أعتصم به؟ فقال رسول الله ﷺ: «**أملك هٰذا**»، وأشار إلىٰ لسانه. قال المنذري: رواه الطبراني بإسنادين أحدهما جيد. وروىٰ ابن عبد البر الحديث بمعناه في «الاستيعاب» في ترجمة الحارث.

(٢) في الأصل: «وإذا صار بعد التوبة أفضل ممن يساويه أو أفضل لم يكن ناقصاً عنه»، ولعل الصواب ما أثبته.

المبتدعة في الإسلام.

وهم قصدوا تعظيم الأنبياء بجهل كما قصدت النصارىٰ تعظيم المسيح وأحبارهم ورهبانهم بجهل، فأشركوا بهم واتخذوهم أرباباً من دون الله وأعرضوا عن اتّباعهم فيما أمروهم به ونهوهم عنه.

غلو الرافضة أدخلهم فيما حرَّمه الله من العبادات الشركية

وكذلك الغلَاة في العصمة يعرضون عمَّا أُمِرُوا به من طاعة أمرهم والاقتداء بأفعالهم[١] إلىٰ ما نُهوا عنه من الغلوّ والإشراك بهم فيتخذونهم أرباباً من دون الله يستغيثون بهم في مغيبهم وبعد مماتهم وعند قبورهم، ويدخلون فيما حرَّمه الله تعالىٰ ورسوله من العبادات الشركية التي ضاهوا بها النصارىٰ.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال عند موته: «**لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»؛ يُحَذِّر ما فعلوه. قالت عائشة ـ رضي الله عنها ـ: ولولا ذلك لأبرز قبره ولكن كره أن يُتخذ مسجداً[٢].

٢/ ٤٣٦ وفي الصحيحين أيضاً: أنه ذُكِر له في مرضه كنيسة بأرض الحبشة وذكر / حسنها وتصاوير فيها، فقال: «**إنَّ أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوَّرُوا فيه التصاوير، أولئك شِرَار الخلق عند الله يوم القيامة**»[٣].

وفي صحيح مسلم: عن جُندب عن النبي ﷺ أنه قال قبل أن يموت بخمس: «**ألا إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك، وإني أبرأ إلى كل خليل من خليله، ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الله، يعني نفسه**»[٤].

وفي السنن عنه أنه قال: «**لا تتخذوا قبري عيداً، وصلُّوا عليَّ حيثما كنتم فإن صلاتكم تبلغني**»[٥]. وفي الموطأ وغيره أنه قال: «**اللهمَّ لا تجعل قبري وثناً يُعْبَد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»[٦].

٢/ ٤٣٧ / وفي المسند وصحيح أبي حاتم عن ابن مسعود عن النبي ﷺ: «**إنَّ من شِرَار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون القبور مساجد**»[٧].

---

(١) أي: طاعة أمر الأنبياء والأئمة والاقتداء بأفعالهم. (٢) مضىٰ الحديث من قبل (١/ ٢٩٦).
(٣) مضىٰ الحديث من قبل (١/ ٢٩٨). (٤) مضىٰ الحديث من قبل (١/ ٢٩٧).
(٥) مضىٰ هٰذا الحديث من قبل في هٰذا الجزء (٢/ ٨١).
(٦) انظر ما سبق (١/ ٢٩٧)، (٢/ ٨١).
(٧) مضىٰ الحديث من قبل (١/ ٢٩٧)، وذكرت هناك (ت٣): أنه في المسند (ط. المعارف) ٥/ ٣٢٤=

وفي صحيح مسلم عن أبي هَيَّاج الأسديّ، قال: قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: **أمرني أن لا أدع قبراً مشرفاً إلا سوَّيته ولا تمثالاً إلا طمسته**(١). فأرسل رسول الله ﷺ عليَّ بن أبي طالب، وأرسل عليٌّ في خلافته من يفعل مثل ما أمره النبي ﷺ: أن يسوِّي القبور المشرفة ويطمس التماثيل، فإن هٰذه وهٰذه من أسباب الشرك وعبادة الأوثان. قال الله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا * وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ [سورة نوح: ٢٣، ٢٤]. قال غير واحد من السلف: «كان هٰؤلاء قوماً صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ثم صوَّروا تماثيلهم ثم عبدوهم من دون الله»(٢).

فالمشاهد المبنية على قبور الأنبياء والصالحين من العامة ومن أهل البيت، كلها من البِدَع المحدَثة المحرَّمة في دين الإسلام، وإنَّما أمر الله، أن يُقصد لعبادته وحده لا شريك له، المساجدَ لا المشاهدَ.

قال الله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ/ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [سورة الأعراف: ٢٩]، وقال تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِم بِالْكُفْرِ أُوْلَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ * إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللَّهَ فَعَسَىٰ أُوْلَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [سورة التوبة: ١٧ ـ ١٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [سورة الجن: ١٨]، ومثل هٰذا في القرآن كثير. ٢/ ٤٣٨

وزيارة القبور على وجهين: زيارة أهل التوحيد المتَّبعين للرسل، وزيارة أهل البِدَع والشِّرْك.

فالأولىٰ مقصودها: أن يُسلَّم على الميت ويُدعىٰ له، وزيارة قبره بمنزلة الصلاة

= (رقم ٣٨٤٤) من رواية ابن مسعود رضي الله عنه. وهو فيه أيضاً عنه ـ رضي الله عنه ـ ٦/ ٩٠ (رقم ٤١٤٣)، ٦/ ١٦٢ (رقم ٤٣٤٢).

(١) سبق ورود الحديث (١/ ٢٩٨) وذكرت هناك أنه في مسلم ٢/ ٦٦٦ ـ ٦٦٧ (كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر). وهو أيضاً في: المسند (ط. المعارف) جـ٢ (رقما: ٧٤١، ١٠٦٤)، وبمعناه عن غير أبي هياج من الصحابة في (الأرقام: ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٨٣، ٨٨١، ٨٨٩، ١١٧٠، ١١٧٥، ١٢٣٨، ١٢٨٣).

(٢) سبق ورود الحديث (١/ ٢٩٨) وذكرت هناك (ت٢): أنه مروي بمعناه عن ابن عباس في البخاري ٦/ ١٦٠ (كتاب التفسير، سورة إنا أرسلنا). وقد أورده ابن جرير في تفسيره وأورد آثاراً أخرىٰ بنفس المعنىٰ عن بعض السلف. وانظر أيضاً: تفسير الآيتين في «الدر المنثور»، للسيوطي.

عليه إذا مات، يقصد بها الدعاء له، والله سبحانه يثيب هـٰذا الداعي له عند قبره، كما يثيب الداعي إذا صلَّىٰ عليه وهو علىٰ سريره.

والثانية مقصودها أن يطلب منه الحوائج، أو يقسم علىٰ الله، أو يظن أن دعاء الله عنده قبره أقرب إلىٰ الإجابة، فهـٰذا كله من البدع المنكرة باتفاق أئمة المسلمين، ولم يكن شيء من هـٰذا علىٰ عهد الرسول ﷺ وأصحابه والتابعين لهم بإحسان، بل كان المسلمون لما فتحوا أرض الشام والعراق وغيرهما إذا وجدوا قبراً يُقصد الدعاء عنده غيَّبوه، كما وجدوا بتُسْتَر قبر دانيال فحفروا له بالنهار ثلاثة عشر قبراً ودفنوه بالليل في واحد منها، وكان مكشوفاً وكان الكفار يستسقون به، فغيبه المسلمون؛ لأنَّ هـٰذا من الشِّرْك(١).

٢/ ٤٣٩ / وفي صحيح مسلم: عن النبي ﷺ قال: **«لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها»**(٢)، فنهىٰ عن الصلاة إليها؛ لِمَا فيه من مشابهة المشركين الذين يسجدون لها. وفي السنن والمسند قال: **«الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»**(٣).

والسبب الذي من أجله نُهي عن الصلاة في المقبرة في أصح قولي العلماء: هو سد ذريعة الشرك، كما نُهي عن الصلاة وقت طلوع الشمس ووقت غروبها فإنها تطلع بين قَرْنَيْ شيطان، والمشركون يسجدون لها حينئذٍ، فنهىٰ عن قصد الصلاة في هـٰذا الوقت لِمَا في ذلك من المشابهة لهم في الصورة وإن اختلف القصد.

كذلك نهىٰ عن الصلاة في المقبرة لله؛ لِمَا فيه من مشابهة من يتخذ القبور مساجد، وأن المصلي لله لا يقصد ذلك سدّاً للذريعة. فأمَّا إذا قصد ليصلي هناك ليدعو(٤) عند القبور ظنًّا أنَّ هـٰذا الدعاء هناك أجوب، فهـٰذا ضلال بإجماع المسلمين، وهو مما حرَّمه الله ورسوله.

٢/ ٤٤٠ وأبلغ من ذلك: أن يُدعَىٰ ويُقسم علىٰ الله بالميت، وأبلغ من ذلك: أن / يسأل

---

(١) انظر الخبر وتعليقنا عليه (١/ ٣٠٠).

(٢) ذكر ابن تيمية الحديث من قبل (١/ ٢٩٨) (ت٤)، وذكرت هناك أنه في مسلم ٢/ ٦٦٨ (كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس علىٰ القبر والصلاة إليه)، وهو مروي عن أبي مرثد الغنوي رضي الله عنه.

(٣) الحديث مروي عن أبي سعيد الخدري في: سنن أبي داود ١/ ١٩٢ (كتاب الصلاة، باب المواضع التي لا تجوز فيها الصلاة)؛ سنن الترمذي ١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠ (أبواب الصلاة، باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلَّا المقبرة والحمام)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٢٤٦ (كتاب المساجد والجماعات، باب المواضع التي تُكرَه فيها الصلاة)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٨٣.

(٤) رُسِمَت في الأصل: «ليدعا».

الله به . . ونحو ذلك . وأبلغ من ذلك : أن يسافر إليه من مكان بعيد لهٰذا القصد ، أو يُنذر له أو لمن عنده دهن أو شمع أو ذهب أو فضة أو قناديل أو ستور ، فهٰذا كله من نذور أهل الشرك ولا يجوز مثل هٰذا النذر باتفاق المسلمين ولا الوفاء به ، كما ثبت في صحيح البخاري عن النبي ﷺ أنه قال : **«من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه»**(١) .

ولا يجوز أن ينذر أحد إلَّا طاعة ، ولا يجوز أن ينذرها إلَّا لله ، فمن نذر لغير الله فهو مشرك ، كمن صام لغير الله وسجد لغير الله ، ومن حجَّ إلىٰ قبر من القبور فهو مشرك ، بل لو سافر إلىٰ مسجد لله غير المساجد الثلاثة ليعبد الله فيها كان عاصياً لله ورسوله ، فكيف إذا سافر إلىٰ غير الثلاثة ليشرك بالله! وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد وأبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : **«لا تشدُّوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، ومسجدي هذا»**(٢) .

٢/ ٤٤١ / ولهٰذا قال غير واحد من العلماء : إن السفر لزيارة المشاهد سفر معصية ، ومن لم يجوِّز القصر في سفر المعصية منهم من لم يجوِّزه ، لا سيما إذا سُمِّيَ ذلك حجًّا وصُنِّفت فيه مصنفات وسميت مناسك حج المشاهد . ومن هٰؤلاء من يفضِّل قصد المشاهد وحجها والسفر إليها علىٰ حج بيت الله الحرام الذي فرض الله حجه علىٰ الناس .

وهٰذا أمر قد وقع فيه الغلاة في المشايخ والأئمة المنتسبين إلىٰ السُّنَّة وإلىٰ الشيعة ، حتىٰ أن الواحد من هٰؤلاء في بيته يصلي لله الصلاة المفروضة بقلب غافل

---

(١) الحديث مروي عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في : البخاري ٨/ ١٤٢ (كتاب الأيمان والنذور ، باب النذر في الطاعة ، باب النذر فيما لا يملك ولا في معصية) ؛ سنن أبي داود ٣/ ٣١٥ (كتاب الأيمان والنذور ، باب ما جاء في النذر في المعصية) ؛ سنن النسائي ٧/ ١٦ (كتاب الأيمان والنذور ، باب النذر في الطاعة ، باب النذر في المعصية) ؛ سنن ابن ماجه ١/ ٦٨٧ (كتاب الكفارات ، باب النذر في المعصية) ؛ الموطأ ٢/ ٤٧٦ (كتاب النذور ، باب ما لا يجوز من النذور في معصية الله) ؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٣٦ ، ٤١ ، ٢٢٤ .

(٢) الحديث عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنهما ـ في : البخاري ٢/ ٦٠ (كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، الباب الأول) ، ٣/ ١٩ (كتاب جزاء الصيد ، باب حج النساء) ؛ مسلم ٢/ ٩٧٥ ـ ٩٧٦ (كتاب الحج ، باب سفر المرأة مع محرم ، ٢/ ١٠١٤ ـ ١٠١٥ (كتاب الحج ، باب لا تشد الرحال إلَّا إلىٰ ثلاثة مساجد) ؛ المسند (ط . المعارف) جـ١٢ ، (رقما : ٧١٩١ ، ٧٢٤٨) ومواضع أخرىٰ فيه ؛ سنن أبي داود ٢/ ٢٩١ (كتاب المناسك ، باب في إتيان المدينة) ؛ سنن الترمذي ١/ ٢٠٥ (كتاب الصلاة ، باب ما جاء في أي المساجد أفضل؟) ؛ سنن النسائي ٢/ ٣١ (كتاب المساجد ، باب ما تشد الرحال إليه من المساجد) .

لاهٍ، ويقرأ القرآن بلا تدبّر ولا خشوع، وإذا زار قبر من يغلو فيه بكىٰ وخشع، واستكان وتضرَّع، وانتحب ودمع، كما يقع إذا سمع المكاء والتصدية الذي كان للمشركين عند البيت.

وكثير من هٰؤلاء لا يحج لأجل ما أمر الله به ورسوله من حج البيت العتيق، بل لقصد زيارة النبي ﷺ كما يزور شيوخه وأئمته ونحو ذلك.

والأحاديث المأثورة عن النبي ﷺ في زيارة قبره، كلها ضعيفة بل موضوعة، فلم يخرِّج أهل الصحيحين والسنن المشهورة شيئاً منها، ولا استدلَّ بشيء منها أحد من أئمة المسلمين، وإنَّما اعتمدوا علىٰ ما رواه أبو داود عن النبي ﷺ أنه قال: **«ما من**
٢/ ٤٤٢ **رجل / يسلّم عليَّ إلا رد الله عليَّ روحي حتى أرد عليه السلام»**(١).

وقد ذكر ابن عبد البر هٰذا عاما مرفوعاً إلىٰ النبي ﷺ وبيَّنَه فقال: **«ما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا ردَّ الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام»**(٢).

وفي النسائي وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: **«إن الله وكَّل بقبري ملائكة تبلغني عن أمتي السلام»**(٣). وفي السنن ـ سنن أبي داود وغيره ـ عن أوس الثقفي عن النبي ﷺ
٢/ ٤٤٣ أنه قال: **«أكثروا عليَّ من الصلاة يوم الجمعة وليلة الجمعة فإن صلاتكم معروضة / عليَّ»**، قالوا: كيف تُعْرَض صلاتنا عليك وقد أَرِمْتَ؟ ـ أي قد صرت رميماً ـ، فقال: **«إنَّ اللَّهَ حرَّم على الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء»**(٤).

---

(١) الحديث عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في: سنن أبي داود ٢/ ٢٩٣ (كتاب المناسك، باب زيارة القبور)؛ المسند (ط. الحلبي) ٢/ ٥٢٧.

(٢) وجدت في «المعجم الكبير» للسيوطي ١/ ٧١٨ حديثين بهٰذا المعنىٰ: الأول: **«ما من رجل يزور قبر حميد فيسلم عليه ويقعد عنده إلا ردَّ عليه السلام وأنس به حتى يقوم من عنده»**. وقال السيوطي: «أبو الشيخ والديلمي عن أبي هريرة». والثاني: **«ما من رجل كان يمر بقبر كان يعرفه في الدنيا فسلم عليه إلا عرفه وردَّ عليه»**. قال السيوطي: «ابن عساكر في تاريخه، عن أبي هريرة». وأورد ابن قيم الجوزية في كتاب «الروح» ص ٤، ط. حيدر آباد، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م الحديث الذي ذكره ابن تيمية وقال: إن عبد البر رفعه إلىٰ النبي ﷺ، ثم نقل عن كتاب «القبور» لابن أبي الدنيا: «باب معرفة الموتىٰ بزيارة الأحياء» عدة أحاديث وآثار بنفس المعنىٰ، ولكنه لم يتكلم عن درجة هٰذه الأحاديث والآثار هل تصح أم لا. انظر كتاب «الروح»، لابن القيم (ص ٥ ـ ١٢).

(٣) لم أجد الحديث بهٰذا النص، ولكني وجدت حديثاً مقارباً له في المعنىٰ، رواه النسائي وأحمد عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ ولفظه: **«إن لله عز وجل ملائكة سياحين في الأرض يبلغوني عن أمتي السلام»**. انظر: سنن النسائي (بشرح السيوطي) ٣/ ٤٣ (كتاب السهو، باب السلام علىٰ النبي ﷺ)؛ المسند (ط. المعارف) ٥/ ٢٤٤ (رقم ٣٦٦٦)، ٦/ ١١٤ ـ ١١٥، ١٥٤ (رقما: ٤٢١٠، ٤٣٢٠)؛ سنن الدارمي ٢/ ٣١٧ (كتاب الرقاق، باب في فضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ).

(٤) الحديث مروي عن أوس بن أوس ـ رضي الله عنه ـ في: سنن أبي داود ١/ ٣٧٨ (كتاب الصلاة، باب=

فهٰذا المعروف عنه في السنن: هو الصلاة والسلام عليه كما أمر الله تعالىٰ بذلك في كتابه بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [سورة الأحزاب: ٥٦]، وقد ثبت في الصحيح أنه قال: «**من صلّى عليّ مرة صلّى الله عليه عشراً**»(١).

لكن إذا صلّىٰ وسلَّم عليه من بعيد بلغ ذلك، وإذا سلَّم عليه من قريب سمع هو سلام المسلم عليه.

ولهٰذا كان الصحابة رضي الله عنهم إذا أتي أحدهم قبره سلَّم عليه وعلىٰ صاحبيه، كما كان ابن عمر يقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبه، ولم يكن أحد منهم يقف يدعو لنفسه مستقبل القبر.

٢/ ٤٤٤ / ولهٰذا اتفق الأئمة الأربعة وغيرهم علىٰ أنه إذا سلَّم عليه وأراد أن يدعو استقبل القبلة ودعا ولا يدعو مستقبل القبر. ثم قالت طائفة كأبي حنيفة: إذا سلَّم عليه يستقبل القبلة أيضاً ويستدبر القبر ويجعله عن يساره، وقال الأكثرون - مالك والشافعي وأحمد وغيرهم -: بل عند السلام يستقبل القبر ويستدبر الكعبة، وأما عند الدعاء فإنما يدعو الله وحده كما يصلي لله وحده فيستقبل القبلة، كما يستقبل القبلة إذا دعا بعرفة والصفا والمروة وعند الجمرات.

وكره مالك بن أنس وغيره أن يقول القائل: زرت قبر النبي ﷺ؛ وذلك أن هٰذا اللفظ قد يُراد به ما هو منهي عنه من الزيارة البدعية كالزيارة لطلب الحوائج منه، فكرهوا أن يتكلم بلفظ يتضمن شركاً أحدثه الناس في هٰذا اللفظ من المعاني الفاسدة، وإن كان لفظ الزيارة إذا عُني به الزيارة الشرعية لا بأس به. وذكر مالك أنه لم ير أحداً من السلف يقف عند قبر النبي ﷺ يدعو لنفسه وغير هٰذا من البدع،

= فضل يوم الجمعة وليلة الجمعة)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٨؛ سنن ابن ماجه ١/ ٥٢٤ (كتاب الجنائز، باب ذكر وفاته ودفنه ﷺ)، وهو مروي بمعناه عن أبي الدرداء - رضي الله عنه - في نفس الصفحة السابقة، وعن شداد بن أوس - رضي الله عنه - ١/ ٣٤٥ (كتاب إقامة الصلاة، باب في فضل الجمعة).

(١) الحديث رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه ١/ ٣٠٦ (كتاب الصلاة، باب الصلاة علىٰ النبي) ولفظه: «من صلّىٰ عليّ واحدة... إلخ»؛ ورواه أحمد عنه في مسنده (ط. المعارف) ١٣/ ٢٨٥، ٢٨٦ (رقما: ٧٥٥١، ٧٥٥٢) ولكن لفظه: «**من صلّى عليّ مرة واحدة كتب الله عزو جل له بها عشر حسنات**». قال الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - في تعليقه: أن الحديث روي بلفظ: «**صلّى الله عليه عشراً**» عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن حبان. والحديث في: سنن أبي داود ٢/ ١١٧ (كتاب الوتر، باب في الاستغفار)، وأورد أحمد في مسنده (ط. الحلبي) ٣/ ١٠٢، ٢٦١ حديثاً بنفس المعنىٰ عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

وقال: إنَّما يصلح آخر هـٰذه الأمة ما أصلح أولها. ومالك قد أدرك التابعين بالمدينة وغيرها، وهم كانوا أعلم خلق الله إذ ذاك بما يجب من حق الله وحق رسوله.

فإذا كان هـٰذا(١) في حق خير خلق الله، وأكرمهم على الله، وسيد ولد آدم، وصاحب لواء الحمد الذي آدم ومن دونه تحت لوائه يوم القيامة، وهو خطيب الأنبياء إذا وفدوا على ربهم، وإمام الأنبياء إذا اجتمعوا، وهو صاحب المقام المحمود يوم
٢/ ٤٤٥ القيامة الذي يغبطه به الأولون والآخرون، / وهو خاتم النبيين وأفضل المرسلين، أرسله الله بأفضل شريعة إلىٰ خير أمة أُخرجت للناس، وأنزل عليه أفضل كتبه وجعله مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه، الذي هدىٰ الله به الخلق وأخرجهم به من الظلمات إلىٰ النور وهداهم به إلىٰ صراط العزيز الحميد، وهو الذي فرَّق الله به بين الحق والباطل وبين الهدىٰ والضلال والغيّ والرشاد وطريق الجنة وطريق النار، وهو الذي قسم الله به عباده إلىٰ شقي وسعيد: فالسعيد من آمن به وأطاعه والشقي من كذَّبه وعصاه، وعلَّق به النجاة والسعادة فلا سبب ينجو به العبد من عذاب الله وينال السعادة في الدنيا والآخرة ممن بلغته دعوته وقامت عليه الحجة برسالته إلَّا من آمن به واتبع النور الذي أنزل معه.

قال تعالىٰ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٦، ١٥٧].

وقد بيَّن الله علىٰ لسانه ما يستحقه الله من الحقوق التي لا تصلح إلَّا لله وما يستحقه الرسول من الحقوق، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [سورة الفتح: ٨، ٩]، فالإيمان بالله
٢/ ٤٤٦ والرسول، والتعزير والتوقير / للرسول، والتسبيح بكرة وأصيلاً لله وحده؛ قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [سورة النور: ٥٢]، فجعل الطاعة لله والرسول، والخشية والتقوىٰ لله وحده.

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ

(١) يستطرد ابن تيمية في هـٰذا الموضع، ولكنه لا يذكر جواباً للشرط.

وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [سورة التوبة: ٥٩]، فجعل الإيتاء لله والرسول؛ لأنَّ المراد به: الإيتاء الشرعي وهو ما أباحه الله على لسان رسوله، بخلاف من آتاه الملك خلقاً وقدراً ولم يطع الله ورسوله فيه، فإن ذلك مذموم مستحق للعقاب وإن كان قد آتاه الله ذلك خلقاً وقدراً، وأما من رضي بما آتاه الله ورسوله فهو ممن رضي بما أحله الله ورسوله، ولم يطلب ما حرم عليه، كالذين قال الله فيهم: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾، ثم قال: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ [سورة التوبة: ٥٨، ٥٩]، ولم يقل: ورسوله؛ لأنَّ الله وحده كاف عبده، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [سورة الزمر: ٣٦]، وقال: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [سورة آل عمران: ١٧٣]، ثم دعاهم إلى أن يقولوا: ﴿سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ﴾ [سورة التوبة: ٥٩]، فذكر الرسول (يؤتيهم)(١)، وأنَّ ذلك من فضل الله وحده، لم يقل: من فضله وفضل رسوله، ثم ذكر قولهم: ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [سورة التوبة: ٥٩]، ولم / يقل: ورسوله، كما قال في الآية الأخرى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ * وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَب﴾ [سورة الشرح: ٧، ٨]. ٢/ ٤٤٧

وأمَّا ما في القرآن من ذكر عبادته وحده، ودعائه وحده، والاستعانة به وحده، والخوف منه وحده، فكثير: كقوله: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [سورة الأحزاب: ٣٩]، وقوله: ﴿فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [سورة النحل: ٥١]، و﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ [سورة البقرة: ٤١]، وقوله: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [سورة آل عمران: ١٧٥]؛ وكذلك قوله: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾ [سورة الشعراء: ٢١٣]، ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [سورة النساء: ٣٦].

وأمَّا المحبَّة فهي لله ورسوله، والإرضاء لله والرسول، كقوله تعالى: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [سورة التوبة: ٢٤]، وقوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة التوبة: ٦٢]، فالرسول علينا أن نحبه وعلينا أن نرضيه. بل قد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين**»(٢)؛ وكذلك الطاعة لله والرسول، قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [سورة النساء: ٨٠].

---

(١) ما بين القوسين زيادة يستقيم بها الكلام.

(٢) الحديث مروي عن أنس ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ١/ ٨ (كتاب الإيمان، باب حُبّ الرسول ﷺ من الإيمان)؛ مسلم ١/ ٦٧ (كتاب الإيمان، باب وجوب محبة رسول الله ﷺ)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ١٧٧، ٢٠٧، ٢٧٥، ٢٧٨؛ سنن ابن ماجه ١/ ٢٦ (المقدمة، باب في الإيمان).

٢/ ٤٤٨ والعبادات بأسرها: الصلاة والسجود والطواف والدعاء والصدقة / والنُّسُك والذي لا يصلح إلَّا لله ولم يخص الله بقعة تُفعل الصلاة فيها إلَّا المساجد: لا مقبرة ولا مشهداً ولا مغارةً ولا مقام نبي ولا غير ذلك، ولا خصَّ بقعة غير المساجد بالذكر والدعاء إلَّا مشاعر الحج: لا قبر نبي ولا صالح ولا مغارة ولا غير ذلك، ولا يُقبّل على وجه الأرض شيء عبادةً لله إلَّا الحجر الأسود، ولا يتمسح إلَّا به وبالركن اليماني، ولا يُستلم الركنان الشاميان، وهما من البيت، فكيف غيرهما؟ وقد طاف ابن عباس ومعاوية، فجعل معاوية يستلم الأركان الأربعة، فقال ابن عباس ﵄: إنَّ رسولَ الله ﷺ لم يستلم إلَّا الركنين اليمانيين، فقال معاوية: ليس من البيت شيء مهجوراً، فقال ابن عباس ﵄: لقد كان لكم في رسولِ الله أسوةٌ حسنةٌ، فقال معاوية: صدقت[(١)]؛ ورجع إلى قوله.

فالعبادات مبناها على أصلين: **أحدهما:** أن لا يُعبد إلَّا الله وحده ـ لا نعبد من دونه شيئاً: لا ملكاً ولا نبيًّا ولا صالحاً ولا شيئاً من المخلوقات؛ **والثاني:** أن نعبده بما أمرنا به على لسان رسوله ـ لا نعبده ببدع لم يشرعها الله ورسوله.

والعبادت تتضمن كمال الحب وكمال الخضوع، فمن أحبَّ شيئاً من المخلوقات كما يحب الخالق فهو مشرك؛ قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا
٢/ ٤٤٩ يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا/ لِّلَّهِ﴾ [سورة البقرة: ١٦٥].

وفي الصحيحين: عن ابن مسعود ﵁ قال: قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم؟ قال: «**أن تجعل لله نداً وهو خلقك**». قلت: ثم أي؟ قال: «**ثم أن تقتل ولدك خشية أن يُطعَم معك**». قلت: ثم أي؟ قال: «**ثم أن تزاني بحليلة جارك**». فأنزل الله تصديق ذلك: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ [سورة الفرقان: ٦٨][(٢)].

---

(١) ورد هـٰذا الأثر بمعناه في مواضع كثيرة في المسند، أقربها إلى ما ذكره ابن تيمية في ٣/ ٣٦٦ (رقم ١٨٧٧)، وقال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ: «إسناده صحيح». وروى الترمذي ٢/ ٩٢ معناه مختصراً بإسناد آخر عن ابن عباس. وانظر الأرقام: ٢٢١٠، ٣٠٧٤، ٣٥٣٣.

(٢) الحديث ـ بألفاظ متقاربة ـ عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٦/ ١٨ (تفسير سورة البقرة، باب فلا تجعلوا لله أندادا)، ٨/ ٨ (كتاب الأدب، باب قتل الولد خشية أن يأكل معه)، ٨/ ١٦٤ (كتاب الحدود، باب إثم الزناه)، ٩/ ١٥٢ (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: فلا تجعلوا لله أندادا)؛ مسلم ١/ ٩٠ ـ ٩١ (كتاب الإيمان، باب كون الشرك أقبح الذنوب)؛ سنن الترمذي ٥/ ١٧ ـ ١٨ (كتاب التفسير، تفسير سورة الفرقان)؛ سنن أبي داود ٢/ ٣٩٤ (كتاب الطلاق، باب في تعظيم الزنا)؛ سنن النسائي ٧/ ٨٢ ـ ٨٣ (كتاب التحريم، باب ذكر أعظم الذنب)؛ المسند (ط. المعارف) ٥/ ٢١٧، ٦/ ٧٦، ٨٦ ـ ٨٧.

والنبي ﷺ قد أمر بالعبادة في المساجد وذكر فضل الصلاة في الجماعة ورغَّب في ذلك، ولم يأمر قط بقصد مكان لأجل نبي ولا صالح، بل نهىٰ عن اتخاذها مساجد، فلا يجوز أن تُقْصَد للصلاة فيها والدعاء، وهٰذا كله لتحقيق التوحيد وإخلاص الدين لله، فقد قال بعض الناس: يا رسول الله ربنا قريب فنناجيه أو بعيد فنناديه؟ فأنزل الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٦][1].

/ وفي الصحيح: عن النبي ﷺ أنه قال: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو** ٢/ ٤٥٠
ساجد»[2]؛ وفي الصحيحين: عن النبي ﷺ أنه قال: «**ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يستغفرني فأغفر له؟ من يسألني فأعطيه؟ حتى يطلع الفجر**»[3].

فالرسل - صلوات الله عليهم وسلامه - أَمَرُوا الناس بعبادة الله وحده لا شريك له وسؤاله ودعائه، ونَهوْا أن يُدعىٰ أحد من دون الله تعالىٰ. وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**أحبّ البقاع إلى الله تعالى المساجد وأبغضها إلى الله تعالى الأسواق**»[4]، يعني: البقاع التي كانت تكون في مدينته ونحوها، ولم يكن بالمدينة لا حانة ولا كنيسة ولا موضع شرك، وهٰذه المواضع شرّ من الأسواق.

وقد قال النبي ﷺ: «**شرار الناس: الذين تدركهم الساعة وهم أحياء، والذين يتخذون**
القبور مساجد»[5]؛ هٰذا إذا بني المسجد / المسمَّىٰ مشهداً علىٰ قبر صحيح، فكيف ٢/ ٤٥١
وكثير من هٰذه المشاهد المبنية علىٰ (قبور)[6] الأنبياء والصالحين من الصحابة والقرابة وغيرهم كذب؟ وكثير منها مختلف فيه لا يتوثق فيه بنقل ينقل في ذلك مما يوجد

(١) أورد ابن جرير الطبري في تفسيره هذا الحديث بروايتين، نعت الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - إحداهما بالانهيار والأخرىٰ بالضعف. انظر: تفسير الطبري (ط. المعارف) ٣/ ٤٨٠ - ٤٨١ (وانظر التعليقات).

(٢) الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في: مسلم ١/ ٣٥٠ (كتاب الصلاة، باب ما يُقال في الركوع والسجود)؛ سنن النسائي (بشرح السيوطي) ٢/ ١٨٠ (كتاب التطبيق، باب أقرب ما يكون العبد من الله عز وجل)؛ سنن أبي داود ١/ ٣٢٠ - ٣٢١ (كتاب الصلاة، باب في الدعاء في الركوع والسجود).

(٣) سبق الكلام علىٰ حديث النزول (٢/ ٢٩).

(٤) الحديث - مع اختلاف يسير في اللفظ - مروي عن أبي هريرة رضي الله عنه في: مسلم ١/ ٤٦٤ (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح وفضل المساجد). وفي المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٨١ قطعة من الحديث بمعناه برواية جبير بن مطعم - رضي الله عنه -.

(٥) سبق هٰذا الحديث فيما مضىٰ (١/ ٢٩٧، ٢/ ١٠٠).

(٦) «قبور»: ليست في الأصل، وإثباتها يقتضيه سياق الكلام.

بالشام والعراق وخراسان وغير ذلك. والسبب في خفائها وكثرة الخلاف فيها: أن الله حفظ الدين الذي بعث به رسوله بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [سورة الحجر: ٩]، واتخاذ هٰذه معابد ليس من الدِّين، فلهٰذا لم يحفظ هٰذه المقامات والمشاهد، بل مبنىٰ أمرهم علىٰ الجهل والضلال، وإنَّما يستند أهلها إلىٰ منامات تكون من الشياطين أو إلىٰ (أخبار إمَّا)(١) مكذوبة، وإمَّا منقولة عمن ليس قوله حجَّة.

والشياطين تضل أهلها كما تضل عباد الأصنام، فتارة تكلمهم، وتارة تتراءىٰ لهم، وتارة تقضي بعض حوائجهم، وتارة تصيح وتحرك السلاسل التي فيها القناديل وتطفئ القناديل، وتارة تفعل أموراً أُخَر كما تفعل عبادة الأوثان التي كانت للعرب، وهي اليوم تفعل مثل ذلك في أوثان الترك والصين والسودان وغيرهم فيظنون أن ذلك هو الميت أو ملك صُوِّر علىٰ صورته، وإنَّما هو شيطان أضلهم بالشرك، كما يجري ذلك لعبَّاد الأصنام المصوَّرة علىٰ صورة الآدميين، وهٰذا باب واسع ليس هٰذا موضع استقصائه](٢).

فصل

٢/ ٤٥٢ التعليق على قوله: وأن الأئمة معصومون كالأنبياء

وأمَّا قوله(٣): «وأنَّ(٤) الأئمة معصومون كالأنبياء في ذلك»(٥).

فهٰذه خاصة الرافضة الإمامية التي لم يشركهم فيها أحد - لا الزيدية الشيعة ولا سائر طوائف المسلمين - إلَّا من هو شر منهم كالإسماعيلية الذين يقولون بعصمة (٦ بني عُبيد٦) المنتسبين إلىٰ محمد بن إسماعيل بن جعفر، القائلين بأن الإمامة بعد جعفر [في محمد بن إسماعيل](٧) دون موسىٰ بن جعفر، وأولئك ملاحدة

---

(١) بعد عبارة «أو إلىٰ» توجد إشارة إلىٰ الهامش ولكن لم تظهر الكلمات الساقطة في المصورة، ورجحت أن تكون هي ما أثبته بين القوسين.
(٢) هنا ينتهي السقط الطويل في (أ)، (ب)، (ن)، (م)، وقد بدأ في (٢/ ٨٣).
(٣) الكلام التالي في «منهاج الكرامة» (ك) ١/ ٨٢ (م). وسبق وروده في هٰذا الكتاب (١/ ٤٠٥).
(٤) (ع)، (ن)، (م): «إن».
(٥) (ك): «وأن الأئمة عليهم السلام معصومون كالأنبياء عليهم السلام لما تقدم في ذلك»، وانظر ما سبق (١/ ٤٠٥).
(٦-٦): ساقطة من (م) فقط.
(٧) «في محمد بن إسماعيل»: ساقط من (ن)؛ وفي (م) سقطت عبارة «محمد بن». وكتب نعمان الفقير في هامش (أ) تعريفاً بإسماعيل وبموضع دفنه ولكن لم تظهر إلَّا كلمات من التعليق.

[منافقون](١).

والإمامية الاثنا عشرية(٢) خير منهم بكثير، فإن الإمامية مع [فرط](٣) جهلهم وضلالهم فيهم خلق مسلمون باطناً وظاهراً ليسوا زنادقة منافقين، لكنهم جهلوا وضلُّوا واتَّبعُوا أهواءهم، وأمَّا أولئك فأئمتهم الكبار(٤) العارفون بحقيقة دعوتهم(٥) الباطنية(٦) زنادقة منافقون، وأمَّا / عوامهم الذين لم يعرفوا باطن أمرهم ٢/ ٤٥٣
فقد يكونون(٧) مسلمين.

وأمَّا المسائل المتقدمة فقد شرك غير الإمامية فيها بعض الطوائف، إلَّا(٨) غلوهم في عصمة الأنبياء فلم يوافقهم عليه أحد أيضاً، حيث ادَّعُوا أنَّ النبي ﷺ لا يسهو، فإن هذا لا يوافقهم عليه أحد فيما علمت(٩)، اللهمَّ إلَّا أنْ يكون من غلاة جهَّال النسَّاك، فإن بينهم وبين الرافضة قدراً مشتركاً في الغلو وفي الجهل والانقياد لما لا يعلم صحته، والطائفتان تشبهان النصارىٰ في ذلك. [وقد يقرب(١٠) إليهم بعض المصنفين في الفقه(١١) من الغلاة في مسألة العصمة](١٢).

والكلام في أن هؤلاء أئمة فرَض الله الإيمان بهم(١٣) وتلقَّىٰ الدِّين منهم دون غيرهم، [ثم](١٤) في عصمتهم عن الخطأ، فإن كلا من هذين(١٥) القولين مما(١٦) لا يقوله إلَّا مفرط في الجهل أو مفرط في اتِّبَاع الهوىٰ أو في كليهما(١٧)، فمن عرف دين الإسلام وعرف حال هؤلاء، كان/ عالماً بالاضطرار من دين محمد ﷺ بطلان ٢/ ٤٥٤
هذا القول، لكن الجهل لا حد له، وهو هنا لم يذكر حجَّة غير حكاية المذهب فأخَّرنا الردّ إلىٰ موضعه.

الرد على قوله: وأخذوا أحكامهم الفروعية عن الأئمة المعصومين...

وأمَّا قوله(١٨): «وأخذوا أحكامهم(١٩) الفروعية عن الأئمة المعصومين، الناقلين عن جدهم رسول الله ﷺ(٢٠)»... إلىٰ آخره.

---

(١) «منافقون»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (ن)، (م): «والإمامية الأشعرية»، وهو خطأ ظاهر. (٣) «فرط»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (ن)، (م): «الكفار». (٥) (أ)، (ب): «دعواهم». (٦) (ع): «الباطلة».
(٧) (ع)، (ن)، (م)، (أ): «فقد يكونوا»، وهو خطأ. (٨) (ن)، (م): «إلىٰ»، وهو تحريف.
(٩) (ب)، (ن)، (م): «فإن هذا لا أعلم أحداً يوافقهم عليه»؛ وفي (أ) سقطت كلمة «عليه».
(١٠) (أ)، (ب): «تقرب». (١١) «في الفقه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٣) (ن): «فرض الله الايمان عليهم»؛ (م): «فرض الله عليهم الإيمان»، وكلاهما خطأ.
(١٤) «ثم»: ساقطة من (ن)، (م). (١٥) (ع): «فإن كلام هذين».
(١٦) «مما»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٧) (ع)، (ن)، (م): «في كلاهما».
(١٨) الكلام التالي في (ك) ١/ ٨٣ (م)، وسبق وروده في هذا الكتاب (١/ ٤٠٥).
(١٩) (ك): «الأحكام». (٢٠) (ك): «صلىٰ الله عليه وآله».

الوجه الأول **فيُقال: أولاً**: القوم المذكورون إنَّما كانوا يتعلمون حديث جدهم[(١)] من العلماء به كما يتعلم سائر المسلمين، وهذا متواتر عنهم. فعلي بن الحسين[(٢)] يروي تارة عن أبان بن عثمان بن عفان[(٣)] عن[(٤)] أسامة بن زيد قول[(٥)] النبي ﷺ: «**لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم**» رواه البخاري ومسلم [في الصحيحين[(٦)]، وسمع من أبي هريرة/ قول النبي ﷺ: «**من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من النار حتى فرجه بفرجه**» أخرجاه في الصحيحين[(٧)]. ويروى عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن رجال من الأنصار: «**رُمي بنجم فاستنار**» رواه مسلم[(٨)]][(٩)]. ٢/ ٤٥٥

---

(١) (ب): «يتعلمون الحديث»؛ (أ): «يتعلمون حديث (وسقطت كلمة: جدهم).

(٢) سبقت ترجمته (٢/ ٥٣ ت٢).

(٣) أبان بن عثمان بن عفان، أبو سعيد، المتوفى سنة ١٥١هـ. قال ابن سعد: «روى أبان عن أبيه، وكان ثقة وله أحاديث». ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥/ ١٥١ - ١٥٣؛ الجرح والتعديل، جـ١، ق١، ص ٢٩٥؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، ق١، جـ١، ص٩٧؛ الخلاصة للخزرجي، ص ١٣.

(٤) (ن)، (م): «وعن»، وهو تحريف. (٥) (أ)، (ب): «مولى».

(٦) الحديث رواه عن أسامة بن زيد - رضي الله عنه - البخاري في ثلاثة مواضع: ٢/ ١٤٧ - ١٤٨ (كتاب الحج، باب توريث دور مكة)، ٥/ ١٤٧ (كتاب المغازي، باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح)، ٨/ ١٥٦ (كتاب الفرائض، باب لا يرث الكافر المسلم). وهو مروي أيضاً في مسلم ٣/ ١٢٣٣ (أول كتاب الفرائض) وفي سند الحديث في هذه المواضع جميعاً: عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد. وعمرو بن عثمان هو شقيق أبان، وانظر: طبقات ابن سعد ٥/ ١٥٠ - ١٥١. والحديث في سنن أبي داود ٣/ ١٧٢ (كتاب الفرائض، باب هل يرث المسلم الكافر)؛ سنن الترمذي ٣/ ٢٨٦ - ٢٨٧ (كتاب الفرائض، باب ١٤)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ٩١١ - ٩١٢ (كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الإسلام من أهل الكفر).

(٧) الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في: البخاري ٣/ ١٤٤ (كتاب العتق، باب ما جاء في العتق وفضله)؛ مسلم ٢/ ١١٤٧ - ١١٤٨ (كتاب العتق، باب فضل العتق). وقد جاء الحديث بمعناه في مسلم من أربع طرق كلها عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، وفي سند أقربها إلى الرواية التي ذكرها ابن تيمية . . . عن زيد بن أسلم عن علي بن حسين عن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة. وفي الرواية التي اتفق عليها الشيخان سمع سعيد بن مرجانة الحديث عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ويقول بعدها: «فانطلقت إلى علي بن حسين فعمد علي بن حسين - رضي الله عنهما - إلى عبد له أعطاه به عبد الله بن جعفر عشرة آلاف درهم أو ألف دينار فأعتقه»؛ والحديث في: سنن الترمذي ٣/ ٤٩ (كتاب النذور، باب في ثواب من أعتق رقبة). والحديث بمعناه عن واثلة بن الأسقع - رضي الله عنه - في: سنن أبي داود ٤/ ٣٩ (كتاب العتق، باب في ثواب العتق).

(٨) الحديث في: مسلم ٤/ ١٧٥٠ - ١٧٥١ (كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان)، ونصه: «. . عن ابن شهاب حدثني علي بن حسين أن عبد الله بن عباس قال: أخبرني رجل من أصحاب النبي ﷺ من الأنصار أنهم بينما هم جلوس ليلة مع رسول الله ﷺ رمي بنجم فاستنار فقال لهم رسول الله ﷺ: «**ماذا كنتم تقولون في الجاهلية إذا رمي بمثل هذا؟**»، قالوا: الله ورسوله أعلم، كنا نقول: ولد الليلة رجل عظيم ومات رجل عظيم. فقال رسول الله ﷺ: «**فإنها لا يرمى بها لموت أحد ولا لحياته..**» الحديث. ورواه أحمد بمعناه في مسنده (ط. المعارف) ٣/ ٢٦٨ - ٢٦٩ (رقم ١٨٨٢، وانظر التعليق)؛ والترمذي في سننه ٥/ ٤٠ - ٤١ (كتاب التفسير، سورة سبأ).

(٩) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.

٢/ ٤٥٦ / وأبو جعفر محمد بن علي يروي عن جابر بن عبد الله حديث مناسك الحج الطويل، وهو أحسن ما روي في هٰذا الباب، ومن هٰذه الطريق رواه مسلم في صحيحه من حديث جعفر بن محمد [عن أبيه][١] عن جابر[٢].

الوجه الثاني **وأمَّا ثانياً**[٣]: فليس في هٰؤلاء من أدرك النبي ﷺ وهو مميِّز إلَّا علي ـ رضي الله عنه ـ[٤]، وهو الثقة الصدوق[٥] فيما يخبر به عن النبي ﷺ، كما أن أمثاله من الصحابة ثقات صادقون فيما يخبرون به أيضاً عن النبي ﷺ، وأصحاب النبي ﷺ ـ [ولله الحمد][٦] ـ من أصدق الناس حديثاً عنه، لا يعرف فيهم من تعمَّد عليه كذباً، مع أنه كان يقع من أحدهم من الهنات ما يقع ولهم ذنوب وليسوا معصومين، ومع هٰذا فقد جرَّب[٧] ٢/ ٤٥٧ / أصحاب النقد[٨] والامتحان أحاديثهم واعتبروها بما تعتبر به[٩] الأحاديث، فلم يوجد عن أحد منهم تعمّد كذبة، بخلاف القرن الثاني فإنه كان في أهل الكوفة جماعة يتعمَّدُون الكذب.

ولهٰذا كان الصحابة كلهم ثقات باتفاق أهل العلم بالحديث والفقه، حتىٰ الذين كانوا ينفرون[١٠] عن معاوية [رضي الله عنه][١١] إذا حدَّثهم علىٰ منبر المدينة يقولون: / وكان لا يتهم في الحديث عن رسول الله ﷺ[١٢]، وحتىٰ بُسْر بن أبي أرطاة[١٣] مع ظ ٧٧

---

(١) «عن أبيه»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).

(٢) بعد كلمة «جابر» في (ب)، عبارة: «ويروىٰ أيضاً». وفي (ن): «وروي أيضاً». والعبارات زائدة ولعلها سهو من الناسخ. وحديث مناسك الحج الطويل الذي يذكره ابن تيمية رواه مسلم ٢/ ٨٨٦ـ ٨٩٣ (كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ)، وفي الحديث (ص٨٨٦): «... حدَّثنا حاتم بن إسماعيل المدني عن محمد عن أبيه قال: دخلنا علىٰ جابر بن عبد الله فسأل عن القوم حتىٰ انتهىٰ إليَّ فقلت: أنا محمد بن علي بن حسين فأهوىٰ بيده إلىٰ رأسي فنزع زري الأعلىٰ ثم نزع زري الأسفل ثم وضع كفه بين ثديي وأنا يومئذٍ غلام شاب، فقال: مرحباً بك يا ابن أخي سل عما شئت، فسألته وهو أعمىٰ..» الحديث.

(٣) (أ)، (ب): «وأما ثالثا»، وهو خطأ. وقبل هٰذه العبارة توجد عبارة «ويروىٰ أيضاً» في (أ)، (ب)، (ن)، (م). وبعدها يوجد بياض في (أ)، (ب).

(٤) «إلا علي رضي الله عنه»: ساقط من (أ)، (ب).

(٥) (ن): «وهو الثقة العبد»، وهو تحريف.

(٦) «ولله الحمد»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (ع): «فلله الحمد».

(٧) (ن): «حرف»، وهو تحريف.

(٨) (أ)، (ب): «النقر»، وهو تحريف.

(٩) «به»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١٠) (ب) فقط: «ينقرون»، وهو تحريف.

(١١) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).

(١٢) قال ابن حجر في ترجمة معاوية في الإصابة ٣/ ٤١٣: «روىٰ عنه من الصحابة ابن عباس وجرير البجلي ومعاوية بن خديج والسائب بن يزيد وعبد الله بن زبير والنعمان بن بشير وغيرهم».

(١٣) (ع)، (ن)، (م): «بشر بن أبي أرطاة»، وهو خطأ. وهو: عمير بن عويمر بن عمران، اختلف في سماعه عن النبي ﷺ، كان من قواد معاوية ـ رضي الله عنه ـ ومن ولاته علىٰ البصرة وعلىٰ اليمن، =

ما عرف منه: روى حديثين رواهما أبو داود وغيره[(١)]؛ لأنهم معروفون بالصدق
٢/ ٤٥٨ / عن[(٢)] النبي ﷺ، [وكان هذا][(٣)] حفظاً من الله لهذا الدين، ولم يتعمَّد أحد[(٤)] الكذب على النبي ﷺ إلَّا هتك الله ستره وكشف أمره، ولهذا كان[(٥)] يُقال: لو همَّ رجل بالسَّحَر أن يكذب على رسول الله ﷺ لأصبح والناس[(٦)] يقولون: [فلان][(٧)] كذَّاب.

٢/ ٤٥٩ وقد كان التابعون بالمدينة ومكة والشام والبصرة لا يكاد[(٨)] يعرف فيهم / كذَّاب، لكن الغلط لم يسلم منه [بَشَر][(٩)]، ولهذا يُقال فيمن يضعف منهم ومن أمثالهم: تكلَّم فيه بعض[(١٠)] أهل العلم من قِبَل حفظه؛ أي: من جهة سوء حفظه فيغلط[(١١)] فينسى، لا من جهة تعمّده للكذب.

وأمَّا الحسن والحسين فمات النبي ﷺ وهما صغيران في سن التمييز، فروايتهما عن النبي ﷺ قليلة.

= وقد أمَرَه معاوية أن ينظر من كان في طاعة علي باليمن والحجاز فيوقع بهم ففعل ذلك وقيل: إنه بطش بأهل اليمن وعسفهم. وتوفي بسر على الأرجح سنة ٨٦ هـ بعد أن اختلط عقله. انظر ترجمته في: الإصابة ١/ ١٥٢؛ الاستيعاب ١/ ١٦١ - ١٧١؛ الجرح والتعديل جـ١، ق١، ص ٤٢٢ - ٤٢٣؛ طبقات ابن سعد ٧/ ٤٠٩؛ الخلاصة للخزرجي ص ٤٠؛ الأعلام ١/ ٢٣ - ٢٤.

(١) روى أبو داود في السنن ٤/ ٢٠٠ (كتاب الحدود، باب في الرجل يسرق في الغزو أيقطع؟): عن جنادة بن أبي أمية قال: كنا مع بُسر بن أرطاة في البحر، فأتي بسارق يُقال له: مصدر قد سرق بختية، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«لا تقطع الأيدي في السفر»**، ولولا ذلك لقطعته. والحديث في: سنن الترمذي ٣/ ٥ (كتاب الحدود، باب ما جاء أن لا يقطع الأيدي في الغزو)، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب، وقد رواه غير ابن لهيعة بهذا الإسناد نحو هذا». والحديث عن بُسر في: سنن النسائي ٨/ ٨٤ (كتاب قطع السارق، باب القطع في السفر)، ولفظه: «لا تقطع الأيدي في السفر». وصحح الألباني الحديث في «صحيح الجامع الصغير» ٦/ ١٦٨. وروى هذا الحديث أحمد في مسنده (ط. الحلبي) ٤/ ١٨١. وفي ذخائر المواريث أنه روى في سنن الترمذي في كتاب الحدود وفي سنن النسائي في كتاب قطع السارق. وروى أحمد في مسنده في الموضع السابق حديثاً آخر عن بسر: سمعت رسول الله ﷺ يدعو: «اللهم أحسن عاقبتنا في الأمور كلها وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة». وذكر ابن حجر في «الإصابة» في ترجمة بسر أنه مروي في صحيح ابن حبان وكذا ذكر النبهاني في «الفتح الكبير»، وأضاف: أن الحاكم رواه في المستدرك.

(٢) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «على».
(٣) «وكان هذا»: في (ع) فقط.
(٤) (أ)، (ب): «واحد».
(٥) «كان»: ساقطة من (ب) فقط.
(٦) (أ)، (ب): «الناس».
(٧) «فلان»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (ع): «لا يكادون».
(٩) «بشر»: ساقطة من (ن).
(١٠) «بعض»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) «فيغلط»: ساقطة من (أ)، (ب).

وأمَّا سائر الاثنى عشر فلم يدركوا النبي ﷺ، فقول القائل[(١)]: إنهم نقلوا عن جدهم، إن أراد بذلك أنه أوحى إليهم ما قاله[(٢)] جدهم فهذه نبوَّة، كما كان يوحى إلى النبي ﷺ ما قاله غيره من الأنبياء.

وإن أراد أنهم سمعوا ذلك من غيرهم، فيمكن أن يُسمع من ذلك الغير الذي سمعوه منهم[(٣)]، سواء كان ذلك من بني هاشم أو غيرهم، فأي مزية لهم في النقل عن جدهم إلَّا بكمال العناية والاهتمام؟ فإنه كل من كان أعظم اهتماماً وعناية بأحاديث النبي ﷺ وتلقِّيها من مظانها كان أعلم بها.

٢/ ٤٦٠ وليس هذا[(٤)] من خصائص هؤلاء، بل في غيرهم من هو أعلم بالسُّنَّة / من أكثرهم، [كما يوجد في كل عصر كثير[(٥)] من غير بني هاشم أعلم بالسُّنَّة من أكثر بني هاشم][(٦)]، فالزهري[(٧)] أعلم بأحاديث النبي ﷺ وأحواله وأقواله [وأفعاله][(٨)] باتفاق أهل العلم من أبي جعفر محمد بن علي[(٩)] وكان معاصراً له.

٢/ ٤٦١ وأمَّا موسى بن جعفر[(١٠)] وعلي بن موسى[(١١)] ومحمد بن / علي[(١٢)] فلا

---

(١) (ب) فقط: «النبي»، وهو خطأ.
(٢) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «قال».
(٣) (ن)، (م)، (ع): «منه».
(٤) «هذا»: ساقطة من (ب) فقط.
(٥) «كثير»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٧) أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، سبقت ترجمته (١/ ٢٥٦). وانظر عنه أيضاً: وفيات الأعيان ٣/ ٣١٧-٣١٩؛ تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٨-١١٣؛ الأعلام ٧/ ٣١٧.
(٨) «وأفعاله»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(٩) أبو جعفر (الباقر) محمد بن علي (زين العابدين) بن الحسين بن علي بن أبي طالب، سبقت ترجمته (١/ ٣١٦) (ت٣). وانظر عنه أيضاً: طبقات ابن سعد ٥/ ٣٢٠-٣٢٤؛ تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٤-١٢٥؛ وفيات الأعيان ٣/ ٣١٤؛ تاريخ اليعقوبي (ط. بيروت) ٢/ ٣٢٠-٣٢١؛ الأعلام ٧/ ١٥٣. وسيتكلم ابن تيمية عنه بالتفصيل فيما يأتي ٢/ ١٢٣-١٢٤ (ب).
(١٠) أبو الحسن موسى (الكاظم) بن جعفر (الصادق) بن محمد (الباقر)، ولد سنة ١٢٨، وتوفي سنة ١٨٣هـ. قال أبو حاتم: ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين. وقال غيره: كان صالحاً عابداً جواداً حليماً كبير القدر. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٤/ ٣٧٣-٣٩٥؛ الجرح والتعديل جـ٤، ق١، ص ١٣٩؛ العبر للذهبي ١/ ٢٨٧؛ تاريخ اليعقوبي ٢/ ٤١٤-٤١٥؛ الخلاصة للخزرجي، ص ٣٣٤؛ الأعلام ٨/ ٢٧٠. وسيتكلم عنه ابن تيمية فيما يلي ١/ ١٢٤-١٢٥ (ب).
(١١) أبو الحسن علي (الرضا) بن موسى (الكاظم)، ولد سنة ١٥٣هـ، وتوفي سنة ٢٠٣هـ، وقيل: سنة ٢٠٢هـ، زوَّجه المأمون ابنته وجعله ولي عهده ولكنه مات في حياة المأمون. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/ ٤٣٢-٤٣٤؛ تاريخ الطبري ٧/ ١٥٠؛ تاريخ اليعقوبي ٢/ ٤٥٣؛ العبر للذهبي ١/ ٣٤٠؛ الأعلام ٥/ ١٧٨. وسيتكلم ابن تيمية عنه فيما بعد (٢/ ١٢٥-١٢٦ (ب).
(١٢) أبو جعفر محمد (الجواد) بن علي (الرضا)، ولد سنة ١٩٥، وتوفي سنة ٢٢٠هـ، كان رفيع القدر =

يستريب من له من العلم نصيب أن مالك بن أنس وحمَّاد بن زيد[(١)] وحمَّاد بن سلمة[(٢)]، والليث بن سعد[(٣)]، والأوزاعي[(٤)]، ويحيىٰ بن سعيد[(٥)]، ووكيع بن
٢/ ٤٦٢ الجراح[(٦)]، وعبد الله بن / المبارك[(٧)]، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه[(٨)] وأمثالهم، أعلم بأحاديث النبي ﷺ [من هٰؤلاء][(٩)].

وهٰذا أمر تشهد به الآثار التي تعاين وتسمع، كما تشهد الآثار بأن عمر بن الخطاب [رضي الله عنه][(١٠)] كان أعظم[(١١)] فتوحاً وجهاداً بالمؤمنين[(١٢)]، وأقدر علىٰ قمع

= ذكيا. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ٣١٥؛ العبر للذهبي ١/ ٣٨٠ ـ ٣٨١؛ شذرات الذهب ٢/ ٤٨؛ تاريخ بغداد ٣/ ٥٤ ـ ٥٥. وسيتكلم عنه ابن تيمية في هٰذا الكتاب ٢/ ١٢٧ ـ ١٢٨ (ب).

(١) «حماد بن زيد»: ساقطة من (م)؛ وسبقت ترجمته (١/ ٤٣٤).

(٢) (أ)، (ب): «حماد بن مسلمة»، وهو خطأ. وهو: حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة شيخ الإسلام ومفتي البصرة النحوي المحدث، توفي سنة ١٦٧هـ. وقد قارب الثمانين. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣؛ تهذيب التهذيب ٣/ ١١ ـ ١٦؛ ميزان الاعتدال ١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٩؛ الأعلام ٢/ ٢ ـ ٣.

(٣) الليث بن سعد بن عبد الرحمٰن الفهمي، أبو الحارث، شيخ الديار المصرية وعالمها ورئيسها. قال الشافعي: هو أفقه من مالك إلَّا أن أصحابه لم يقوموا به. ولد سنة ٩٤، وتوفي سنة ١٧٥هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٦؛ وفيات الأعيان ١/ ٢٨٠ ـ ٢٨٧؛ طبقات ابن سعد ٧/ ٥١٧؛ الأعلام ٦/ ١١٥.

(٤) عبد الرحمٰن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، أبو عمرو، الحافظ شيخ الإسلام، إمام الشام في الفقه والزهد، ولد سنة ٨٨، وتوفي سنة ١٥٧هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٨ ـ ١٨٣؛ وفيات الأعيان ١/ ٣١٠ ـ ٣١١؛ الجرح والتعديل، جـ١، ق٢، ص ٢٦٦، ٢٦٧؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، ق١، جـ١، ص ٢٩٨ ـ ٣٠٠؛ الأعلام ٤/ ٩٤.

(٥) (ن)، (م): «ويحيىٰ بن سعد»، وهو خطأ. ويحيىٰ بن سعيد بن فروخ القطان، أبو سعيد، سيد الحفاظ، ولد سنة ١٢٠، وتوفي سنة ١٩٨. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١/ ٢٩٨ ـ ٣٠٠؛ طبقات ابن سعد ٧/ ٢٩٣؛ تهذيب الأسماء واللغات، ق١، جـ٢، ص ١٥٤ ـ ١٥٥؛ الجرح والتعديل، جـ٤، ق٢، ص ١٥٠ ـ ١٥١، الأعلام ٩/ ١٨١.

(٦) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان، الإمام الحافظ الثبت محدث العراق، أحد الأئمة الأعلام، ولد سنة ١٢٩، وتوفي سنة ١٩٧هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١/ ٣٠٦ ـ ٣٠٩؛ الجرح والتعديل، جـ٤، ق٢، ص ٣٧ ـ ٣٩؛ تهذيب الأسماء واللغات، ق١، جـ٢، ص ١٤٤ ـ ١٤٥؛ الأعلام ٩/ ١٣٥.

(٧) سبقت ترجمته في هٰذا الكتاب (٢/ ٩١ ت٤).

(٨) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي، أبو يعقوب بن راهويه، ولد سنة ١٦٦، وتوفي سنة ٢٣٨هـ. قال الذهبي: تزيل نيسابور وعالمها بل شيخ أهل المشرق، روىٰ عنه البخاري ومسلم وأحمد وابن معين والترمذي والنسائي وغيرهم. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣٣ ـ ٤٣٥؛ وفيات الأعيان ١/ ١٧٩ ـ ١٨٠؛ الجرح والتعديل، جـ١، ق١، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠؛ طبقات الحنابلة ١/ ١٠٩؛ الأعلام ١/ ٢٨٤.

(٩) عبارة «من هٰؤلاء»: ساقطة من (ن)، (م).

(١٠) «رضي الله عنه»: ليست في (ن)، (م).

(١١) (أ)، (ب): «أكثر».

(١٢) (ن)، (م): «بالمسلمين».

الكفار والمنافقين من غيره مثل عثمان وعليّ ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ.

ومما يبين ذلك: أن القدر الذي نُقِل عن هؤلاء من الأحكام المسندة إلى النبي ﷺ ينقل عن[١] أولئك ما هو أضعافه.

وأمَّا دعوى المدَّعي أن كل ما أفتى به الواحد من هؤلاء فهو منقول عنده عن النبي ﷺ فهذا كذب على القوم ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، فإنهم كانوا يميّزون بين ما يروونه عن النبي ﷺ وبين ما يقولونه من غير ذلك، وكان علي ـ رضي الله عنه ـ يقول: / إذا حدَّثتكم عن رسول الله ﷺ فوالله لأن أَخِرَّ من السماء إلى الأرض أحبّ إليَّ من أن أكذب عليه، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة. ولهذا كان يقول القول ويرجع عنه. ولهذا كانوا يتنازعون في المسائل كما يتنازع غيرهم، وينقل عنهم الأقوال المختلفة كما ينقل عن غيرهم، وكتب [السُّنَّة و] الشيعة[٢] مملوءة بالروايات المختلفة عنهم. ٢/ ٤٦٣

الرد على قوله: إن الإمامية يتناقلون ذلك عن الثقات.. إلخ من وجوه: الوجه الأول

وأما قوله[٣]: «إنَّ الإمامية يتناقلون ذلك [عن الثقات][٤] خلفاً عن سلف إلى أن تتصل الرواية بأحد المعصومين».

فيُقال: أولاً: إن كان هذا صحيحاً، فالنقل عن المعصوم الواحد يغني [عن][٥] غيره، فلا حاجة في كل زمان إلى معصوم.

وأيضاً، فإذا كان النقل موجوداً، فأي فائدة في هذا المنتظر الذي لا ينقل عنه شيء؟ إن كان النقل عن أولئك كافياً فلا حاجة إليه، وإن لم يكن كافياً لم يكن ما نقل عنهم كافياً للمقتدي بهم.

الوجه الثاني

ويُقال ثانياً: متى ثبت[٦] النقل عن[٧] أحد هؤلاء كان غايته[٨] أن يكون كما لو سمع منه، وحينئذٍ فله حكم أمثاله.

٢/ ٤٦٤ الوجه الثالث

/ **ويُقال ثالثاً**: الكذب على هؤلاء في الرافضة أعظم الأمور، لا سيما على جعفر

---

(١) «عن»: ساقطة من (ع).
(٢) (ن)، (م): «وكتب الشيعة».
(٣) الكلام التالي سبق وروده في (ك) ١/ ٨٣ (م)، وفيما سبق (١/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦).
(٤) جملة «عن الثقات»: ساقطة من النسخ الخمسة، وجاءت في الموضعين المذكورين في التعليق السابق.
(٥) «عن»: ساقطة من (ن) فقط.
(٦) (أ): «حتى يثبت»؛ (ب): «متى يثبت».
(٧) (ع): «عند».
(٨) (ن)، (م): «عليه».

ابن محمد الصادق، فإنه ما كُذب على أحد ما[١] كذب عليه، حتى نسبوا إليه كتاب «الْجَفْر» و«البطاقة» [و «الهفت»][٢] و«اختلاج الأعضاء» [و«جدول الهلال»][٣] و«أحكام الرعود[٤] والبروق» و«منافع سور القرآن»[٥] [و«قراءة القرآن في المنام][٦].

٢/٤٦٥ / [وما يذكر عنه من «حقائق التفسير»[٧] التي ذكر كثيراً منها أبو عبد الرحمٰن السلمي][٨]

---

(١) (م): «مثلما».

(٢) «والهفت»: ساقطة من (ن).

(٣) «وجدول الهلال»: في (ع) فقط.

(٤) (ن): «الوعود».

(٥) «ومنافع سور القرآن»: ساقط من (أ)، (ب).

(٦) «وقراءة القرآن في المنام»: في (ع) فقط. وقد نسبت إلى جعفر الصادق عدة كتب موضوعها العلوم الباطنية الخفية التي يزعم الشيعة أن أئمتهم اختصوا بها، ومن أشهر هـٰذه الكتب كتاب «الجفر» وقد نسب أحياناً إلى علي ـ رضي الله عنه ـ (انظر: بروكلمان ١/ ١٨٢ حيث يتكلم عن كتاب لعلي ـ رضي الله عنه ـ بعنوان: «الجفر، تنبؤ بالأحداث إلى نهاية العالم»)، ونسب أحياناً أخرى إلى جعفر الصادق (انظر: بروكلمان ١/ ٢٦٠، ويذكر بروكلمان أيضاً في نفس الصفحة أن من كتبه كتاب «اختلاج الأعضاء» وكتاب «منافع سور القرآن»). ويذكر ابن خلدون في مقدمته ٢/ ٧٦٦ ـ ٧٦٧ (ط. علي عبد الواحد وافي، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م) أن كتاب الجفر من الكتب التي تبين ما يطرأ على الدول من أحداث عن طريق الآثار والنجوم، ويقول: إن هارون بن سعيد العجلي روى هـٰذا الكتاب عن جعفر الصادق وفيه علم ما سيقع لأهل البيت على العموم ولبعض الأشخاص منهم على الخصوص، وكان مكتوباً عند جعفر في جلد ثور صغير، ولذلك سماه هارون باسم الجلد الذي كتب عليه، وكان فيه تفسير القرآن وما في باطنه من غرائب المعاني المروية عن جعفر. على أن ابن خلدون يقول بعد ذلك: «وهـٰذا الكتاب لم تتصل روايته ولا عرف عينه، وإنَّما يظهر منه شواذ الكلمات لا يصحبها دليل».

وينقل الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة في كتابه «الإمام الصادق»، ص ٣٤ (ط. دار الفكر العربي) عن كتاب «الكافي» للكليني، أنَّ: «الجفر فيه توراة موسى وإنجيل عيسى وعلوم الأنبياء والأوصياء، ومن مضى من علماء بني إسرائيل، وعلم الحلال والحرام، وعلم ما كان وما يكون. ثم يذكر أن الجفر قسمان: أحدهما كتب على إهاب ماعز، والآخر كتب على إهاب كبش». وانظر: الكافي للكليني ١/ ٢٣٨ ـ ٢٤٢، ط. طهران، ١٣٨١هـ.

وانظر عن الجفر وسائر كتب الشيعة الباطنية: دائرة المعارف الإسلامية، مادة «الجفر» بقلم ماكدونالد، مادة «جعفر بن محمد الصادق»، بقلم سترشتين؛ جولدتسيهر: العقيدة والشريعة في الإسلام (الطبعة الثانية)، ص ٢١١ ـ ٢١٢، ٣٧١ ـ ٣٧٢؛ محمد أبو زهرة: الإمام الصادق، ص ٣٣ ـ ٣٧. وقارن: التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، مادة «الجفر».

(٧) (ب) فقط: «التعسير»، وهو تحريف ظاهر.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وهو: أبو عبد الرحمٰن محمد بن الحسين بن محمد السلمي، ولد سنة ٣٢٥هـ، وتوفي سنة ٤١٢هـ. قال الذهبي: «شيخ الصوفية وصاحب تاريخهم وطبقاتهم وتفسيرهم. قيل: كان يضع الأحاديث للصوفية»، وتوجد من كتبه «حقائق التفسير» أكثر من نسخة خطية. انظر: مقدمة نور الدين شريبة لكتاب «طبقات الصوفية» للسلمي (ط. المنياوي، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م)؛ ميزان الاعتدال ٣/ ٤٦ ـ ٤٧؛ تاريخ بغداد ٢/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩؛ اللباب لابن الأثير ١/ ٥٥٤؛ لسان الميزان ٥/ ١٤٠ ـ ١٤١؛ الأعلام ٦/ ٣٣٠.

وصارت هٰذه مكاسب للطرقية[(١)] وأمثالهم، حتىٰ زعم بعضهم أن كتاب[(٢)] «رسائل إخوان الصفا» من كلامه، مع علم كل عاقل يفهمها ويعرف الإسلام[(٣)] أنها تناقض دين الإسلام.

وأيضاً، فهي إنَّما صنفت بعد موت جعفر بن محمد[(٤)] بنحو مائتي سنة[(٥)]، فإن جعفر/ بن محمد توفي سنة ثمان وأربعين ومائة، وهٰذه / وضعت[(٦)] في أثناء ص ٧٨
المائة الرابعة لما ظهرت الدولة العبيدية بمصر وبنوا القاهرة، فصنفت علىٰ مذهب ٢/ ٤٦٦
أولئك الإسماعيلية، كما يدل علىٰ ذلك ما فيها، وقد ذكروا فيها ما جرىٰ علىٰ المسلمين من استيلاء النصارىٰ علىٰ سواحل الشام، وهٰذا إنَّما كان بعد المائة الثالثة، [وقد عرف الذين صنفوها مثل زيد بن رفاعة وأبي سليمان[(٧)] بن معشر البُستي المعروف بالمقدسي وأبي الحسن علي بن هارون الزنجاني[(٨)] وأبي أحمد النهرجوري[(٩)] والعوفي. ولأبي الفتوح المعافي بن زكرياء الجريري صاحب كتاب «الجليس والأنيس»[(١٠)] مناظرة معهم، وقد ذكر ذلك أبو حيان التوحيدي في كتاب «الإمتاع والمؤانسة»[(١١)]][(١٢)].

---

(١) (ن)، (م): «مكاسب الطرفية»، وهو تحريف. (٢) (ن): «كانت»؛ (م): «كاتب».
(٣) (أ)، (ب): «المسلم». (٤) (ب) فقط: «جعفر بن محمد رضي الله عنه».
(٥) (أ)، (ب): «مائة سنة»، وهو خطأ. (٦) (أ): «وصنفت»؛ (ب): «وهي صنفت».
(٧) في الأصل (ع): «ابن سليمان»، والصواب ما أثبته. وهو الذي ذكره القفطي في كتابه «تاريخ الحكماء»، ص ٨٣ (ط. ليبزج، ١٩٠٣م) نقلاً عن أبي حيان التوحيدي (انظر: الإمتاع والمؤانسة ٢/ ٤، ط. لجنة التأليف، ١٩٤٢م)؛ المقابسات، ص ٤٦، تحقيق: السندوبي، القاهرة، ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٩م).
(٨) في الأصل: «الريحاني»، والصواب ما أثبته، وهو الذي في «تاريخ الحكماء» نفس الصفحة؛ المقابسات، نفس الصفحة؛ الإمتاع ٢/ ٥.
(٩) في «دائرة المعارف الإسلامية»، مادة «إخوان الصفا: محمد بن أحمد النهرجوري»؛ «الإمتاع» و«المقابسات»: «أبو أحمد المهرجاني».
(١٠) تكلم الدكتور ألبرت ديتريش عن كتاب «الجليس والأنيس» وعن مؤلفه المعافىٰ بن زكريا بن يحيىٰ الجريري النهرواني، المتوفىٰ سنة ٣٩٠هـ في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، جـ٣، ص٣٨٠-٣٩٤ (وانظر ترجمة المعافىٰ في: إنباه الرواة ٣/ ٢٩٦-٢٩٧؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٣٦؛ بغية الوعاة، (ص٣٩٤-٣٩٥).
(١١) انظر: الإمتاع ٢/ ٣-١٨؛ المقابسات، ص ٤٥-٥١.
(١٢) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. وقد نقل مستجي زاده كلام ابن تيمية إلىٰ كلمة «العوفي» ثم كتب ما يلي: «ورأيت في كتاب «التبيين» للجاحظ يذكر مصنفات سهل بن هارون كاتب حسن بن سهل ويذكر منها كتاب «إخوان الصفا» ولعل الكتاب المشهور اليوم بين الناس بإخوان الصفا المؤلَّف بعد المئة الثالثة مأخوذ منه، وكأن أشياع الفاطميين مؤلفو هٰذا الكتاب زادوا ونقصوا في تأليف سهل بن هارون وأبقي اسمه القديم عليه: «وكان سهل هٰذا من المتفلسفين عرّب كتباً كثيرة من كتب الفلاسفة». وقد ذكر الجاحظ في «البيان والتبيين» ١/ ٥٢ من كتب سهل بن هارون بن راهبوني =

٢/٤٦٧ / وفي الجملة فمن جرَّب الرافضة في كتابهم وخطابهم، علم أنهم من أكذب خلق الله، فكيف يثق القلب بنقل من كثر منهم الكذب قبل أن يعرف صدق الناقل؟ وقد تعدَّىٰ شرهم إلىٰ غيرهم من أهل الكوفة وأهل العراق حتىٰ كان أهل المدينة يتوقون[١] أحاديثهم، وكان مالك يقول: نزِّلوا أحاديث [أهل][٢] العراق منزلة أحاديث أهل الكتاب: لا تصدقوهم ولا تكذبوهم[٣].

٢/٤٦٨ وقال له عبد الرحمـٰن مهدي[٤]: يا أبا عبد الله، سمعنا في بلدكم / أربعمائة حديث في أربعين يوماً، ونحن في يوم واحد نسمع هـٰذا كله! فقال له: يا عبدالرحمـٰن[٥]، ومن أين لنا دار الضرب؟ أنتم عندكم دار الضرب تضربون بالليل وتنفقون[٦] بالنهار.

وهـٰذا مع أنه[٧] كان في الكوفة وغيرها من الثقات[٨] الأكابر كثير، لكن لكثرة[٩] الكذب الذي كان أكثره[١٠] في الشيعة، صار الأمر يشتبه علىٰ من لا يميز بين هـٰذا وهـٰذا، بمنزلة الرجل الغريب إذا دخل بلداً[١١] نصف أهله كذَّابون خوَّانون فإنه يحترس منهم حتىٰ يعرف الصدوق الثقة، وبمنزلة الدراهم التي كثر فيها الغش فإنه[١٢] يحترس عن المعاملة بها من لا يكون نقَّاداً[١٣]، ولهـٰذا كره لمن لا يكون له نقد وتمييز، النظر في الكتب التي يكثر فيها الكذب في الرواية والضلال في الآراء ككتب أهل[١٤] البدع، وكره تلقي العلم من القصاص وأمثالهم الذين يكثر الكذب في كلامهم، وإن كانوا يقولون صدقاً كثيراً. فالرافضة أكذب من كل طائفة باتفاق أهل المعرفة بأحوال الرجال.

= (الكاتب المتوفىٰ سنة ٢١٥هـ، وانظر: الأعلام كتاب «الإخوان»، وذكره ابن النديم في الفهرست (ص١٧٤) بعنوان: «كتاب إسباسيوس في اتحاد الإخوان».

(١) (ن)، (م): «يريقون».
(٢) «أهل»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) علق مستجي زاده في هامش (ع) علىٰ كلام ابن تيمية السابق بقوله: «لعل المراد من الأحاديث ما ليست من أحاديث رسول الله؛ لأن فيهم مثل مالك بل أعلىٰ كعباً منهم في التوثيق، بل المراد الأخبار الملفقة (كذا قرأتها والكلمة غير واضحة) لما غلب عليهم التشيع، وهم أكذب الناس [ولذا] كان صدق غالبهم مشككاً».
(٤) (ن)، (م): «قال محمد بن الحسن وقال له عبد الرحمن بن مهدي»، وهو خطأ. وكنية كل من مالك ابن أنس ومحمد بن الحسن الشيباني هي: أبو عبد الله، ولكن جاء في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي أنه سمع من مالك: وسياق الجملة يدل علىٰ أن الحوار كان بينه وبين مالك. وابن مهدي هو: أبو سعيد عبد الرحمـٰن بن مهدي بن حسان العنبري البصري اللؤلؤي، الحافظ الإمام، ولد سنة ١٣٥، وتوفي سنة ١٩٨هـ. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ٦/ ٢٧٩ ـ ٢٨١؛ تذكرة الحفاظ ١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٢؛ تاريخ بغداد ١٠/ ٢٤٠ ـ ٢٤٨؛ الأعلام ٤/ ١١٥.
(٥) (ع)، (أ): «يا أبا عبد الرحمن».
(٦) (ن)، (م): «وتبيعون».
(٧) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «ومع هذا أنه».
(٨) (ن): «الالتفات»، وهو تحريف.
(٩) (أ): «من كثرة»؛ (ب): «ومن كثرة».
(١٠) (ن)، (م): «الذي أكثره كان».
(١١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «إلىٰ بلد».
(١٢) (أ): «وأنه»؛ (ب): «وأن».
(١٣) (ع): «ناقدا».
(١٤) «أهل»: ساقطة من (أ)، (ب).

٢/ ٤٦٩

فصــل

الرد على قوله: ولم يلتفتوا إلى القــول بالرأي والاجتـهـاد .. إلخ من وجوه:

/ وأمَّـا قـــوله(١): «ولم يلتفـوا إلى القـول بالرأي والاجتـهـاد، وحرَّمُـوا الأخـذ بالقياس والاستحسان».

فالكلام على هـٰذا من وجوه:

الأول

أحدهما: أنَّ الشيعة في هـٰذا مثل غيرهم، ففي أهل السُّنَّة في الرأي والاجتهاد والقياس والاستحسان كما في الشيعة النزَّاع في ذلك، فالزيدية تقول بذلك وتروي فيه الروايات عن الأئمة(٢).

الثاني

الثاني: أن كثيراً من أهل السُّنَّة ـ العامة والخاصة ـ لا تقول بالقياس، فليس كل من قال بإمامة الخلفاء الثلاثة قال بالقياس، بل المعتزلة البغداديون لا يقولون بالقياس(٣)،/ (٤ والفقهاء أهل الظاهر كداود بن علي وأتباعه(٥)، وطائفة من أهل ٢/ ٤٧٠
البيت(٦) والصوفية لا يقولون بالقياس ٤).

وحينئذٍ فإن كان القياس باطلاً، أمكن الدخول في [السُّنَّة وترك القياس، وإن

---

(١) الكلام التالي سبق وروده في (ك) ١/ ٨٣ (م). وهو آخر القسم الأول من كلام ابن المطهر في الوجه الأول من الفصل الثاني من كتاب «منهاج الكرامة»، وسبق وروده في الجزء الأول (١/ ٤٠٥، ٤٠٦). وقد تناول ابن تيمية الرد على جزء من هـٰذا القسم (١/ ٤٠٧، ٥٢٥)، ثم ردَّ على سائر الأجزاء في (١/ ٥٢٥)؛ حيث يرد على الجزء الأخير، وينتهي رده (٢/ ١٢٩).

(٢) يقول الزيدية بالقياس، ويختلفون في اجتهاد الرأي ويذكر الأشعري في المقالات ١/ ١٤١ أن الزيدية ينقسمون في اجتهاد الرأي إلى فرقتين: الأولى تجيز هـٰذا الاجتهاد في الأحكام، والثانية تنكره. وانظر عن قول الزيدية بالقياس في كتاب «الإمام زيد» للشيخ محمد أبي زهرة، ص ٤٢٢ وما بعدها (ط. دار الفكر العربي، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م).

(٣) قال الآمدي في «الإحكام في أصول الأحكام» ٤/ ٦ (ط. دار الكتب، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م): «وقالت الشيعة والنظام وجماعة من معتزلة بغداد كيحيى الإسكافي وجعفر بن مبشر وجعفر بن حرب بإحالة ورود التعبد به (القياس) عقلاً، وإن اختلفوا في مأخذ الإحالة العقلية». وانظر: الفرق بين الفرَق، ص ٨٧، ١٠١؛ أصول الدين لابن طاهر، ص ١٩ ـ ٢٠؛ عيسى منون: نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول (ط. المنيرية) ١/ ٥٧ ـ ٦٢؛ صديق حسن خان: حصول المأمول من علم الأصول (ط. استانبول، ١٩٢٦م)، ص ١٥٩.

(٤ ـ ٤): ساقط من (أ)، (ب).

(٥) قال الظاهرية بإنكار القياس، وأشهر من يمثلهم في ذلك ابن حزم، وقد أفرد رسالة لهـٰذا الموضوع عنوانها: «ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل»، نشرها الأستاذ سعيد الأفغاني، دمشق ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م؛ كما تناول الموضوع بالتفصيل في كتابه «الإحكام في أصول الأحكام».

(٦) (ن)، (م): «أهل الحديث». وتنص المراجع التي سبق ذكرها في هـٰذه الصفحة (ت٣) على إنكار الشيعة للقياس، وهو ما ذكره أيضاً الغزالي في «المستصفى»، ص ٥٦٢ (ط. مصطفى محمد، ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٧م). وانظر: الإمام الصادق، لأبي زهرة، ص ٥١٥ وما بعدها.

كان حقًّا أمكن الدخول في][1] أهل السُّنَّة والأخذ بالقياس.

الثالث **الثالث**: أن يُقال: القول بالرأي والاجتهاد والقياس والاستحسان خير من الأخذ بما ينقله من يُعرف بكثرة الكذب عمَّن يصيب ويخطئ نقل غير مصدِّق[2] عن قائل غير معصوم، ولا يشك عاقل أن رجوع مثل مالك وابن أبي ذئب[3] وابن

٢/ ٤٧١ الماجشون[4] والليث بن سعد[5] والأوْزاعي[6] / والثَّوْري[7] وابن أبي ليلى[8] وشريك[9] وأبي حنيفة وأبي يوسف[10] ومحمد [بن الحسن][11] وزُفَر[12] والحسن بن زياد اللؤلؤي[13] والشافعي والبُوَيْطي[14] والمزني[15] وأحمد بن حنبل

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط. (٢) (ن)، (م): «غير صدق».

(٣) أبو الحارث محمد بن عبد الرحمـٰن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي المدني، تابعي قال عنه أحمد بن حنبل: «كان أفضل من مالك إلَّا أن مالكاً كان أشد تنقية للرجال منه». وولد ابن أبي ذئب سنة ٨٠، وتوفي سنة ١٥٨، أو: ١٥٩هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١/ ١٩١ ـ ١٩٣؛ تهذيب الأسماء واللغات، ق ١، جـ١، ص ٨٦ ـ ٨٧؛ وفيات الأعيان ٣/ ٣٢٣؛ الأعلام ٧/ ٦١.

(٤) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، أبو عبد الله الماجشون، سبقت ترجمته ١/ ٤٣٤.

(٥)، (٦) سبقت ترجمته ٢/ ١١٦. (٧) سبقت ترجمته ١/ ٣٣٦، ٣٩٠.

(٨) أبو عبد الرحمـٰن محمد بن عبد الرحمـٰن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، الفقيه المقرئ مفتي الكوفة وقاضيها، ولد سنة ٧٤ هـ، وتوفي سنة ١٤٨هـ. انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/ ٣٥٨؛ تذكرة الحفاظ ١/ ١٧١؛ وفيات الأعيان ٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠؛ الأعلام ٧/ ٦٠ ـ ٦١.

(٩) أبو عبد الله شريك بن عبد الله بن الحارث النخعي الكوفي القاضي، أحد الأئمة الأعلام. ولد سنة ٩٥، وتوفي سنة ١٧٧هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١/ ٢٣٢؛ طبقات ابن سعد ٦/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩؛ وفيات الأعيان ٢/ ١٦٩ ـ ١٧١؛ العبر للذهبي ١/ ٢٧٠؛ الأعلام ٣/ ٢٣٩.

(١٠) أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، صاحب أبي حنيفة. ولد سنة ١١٣، وتوفي سنة ١٨٢هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٥/ ٤٢١ ـ ٤٣٢؛ تاج التراجم لابن قطلوبغا، ص ٨١؛ الأعلام ٩/ ٢٥٢.

(١١) «بن الحسن» ساقطة من (ن)، (م). وسبقت ترجمته ١/ ٤٣٤.

(١٢) زفر بن الهذيل بن قيس العنبري، صاحب أبي حنيفة، ولي قضاء البصرة. ولد سنة ١١٠، ومات سنة ١٥٨هـ. انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/ ٣٨٧؛ تاج التراجم لابن قطلوبغا، ص ٢٨؛ العبر للذهبي ١/ ٢٢٩؛ الأعلام ٣/ ٧٨.

(١٣) (أ)، (ب): «والحسن بن زياد واللؤلؤي»، وهو خطأ. وهو: أبو علي الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي، القاضي الفقيه، من أصحاب أبي حنيفة، توفي سنة ٢٠٤هـ. انظر ترجمته في: تاج التراجم، ص ٢٢؛ ميزان الاعتدال ١/ ٢٢٨؛ تاريخ بغداد ٧/ ٣١٤ ـ ٣١٧؛ الأعلام ٢/ ٢٠٥.

(١٤) يوسف بن يحيى القرشي، أبو يعقوب البويطي، صاحب الإمام الشافعي، توفي سنة ٢٣١هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٦/ ٦٠ ـ ٦٢؛ العبر للذهبي ١/ ٤١١؛ الأعلام ٩/ ٣٣٨.

(١٥) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري الفقيه صاحب الشافعي، ولد سنة ١٧٥، وتوفي سنة ٢٦٤هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١/ ١٩٦ ـ ١٩٧؛ طبقات الشافعية ٢/ ٩٣ ـ ١٠٩؛ العبر للذهبي ٢/ ٢٨؛ الأعلام ١/ ٣٢٧.

٢/ ٤٧٢ [وإسحاق / بن راهويه][(١)] وأبي داود السجستاني[(٢)] والأثرم[(٣)] وإبراهيم الحربي[(٤)] والبخاري وعثمان بن سعيد الدارمي[(٥)] وأبي بكر بن خزيمة[(٦)] ومحمد بن جرير الطبري[(٧)] ومحمد بن نصر المروزي[(٨)] وغير هٰؤلاء إلىٰ اجتهادهم واعتبارهم مثل أن يعلموا سُنَّة النبي ﷺ الثابتة عنه ويجتهدوا في تحقيق مناط الأحكام وتنقيحها وتخريجها - خير لهم[(٩)] من أن يتمسَّكُوا بنقل الروافض عن العسكريَّيْن وأمثالهما، فإن الواحد من هٰؤلاء لأعلم بدين الله ورسوله من العسكريَّيْن[(١٠)] أنفسهما، فلو
٢/ ٤٧٣ أفتاه أحدهما بفتيا/ كان رجوعه [إلىٰ اجتهاده أوْلَىٰ من رجوعه][(١١)] إلىٰ فتيا أحدهما بل ذلك هو الواجب عليه، فكيف إذا كان [ذلك][(١٢)] نقلاً عنهما من مثل الرافضة؟! والواجب علىٰ مثل العسكريَّيْن وأمثالهما أن يتعلَّمُوا من الواحد من هٰؤلاء.

ومن المعلوم أن علي بن الحسين وأبا جعفر [محمد بن علي وابنه][(١٣)] جعفر بن محمد[(١٤)] كانوا هم العلماء الفضلاء، وأن من بعدهم [من الاثنىٰ عشر][(١٥)] لم يعرف عنه من العلم ما عرف من[(١٦)] هٰؤلاء، ومع هٰذا فكانوا يتعلَّمُون من علماء

---

(١) «إسحاق بن راهويه»: في (ع) فقط. وسبقت ترجمته ٢/ ١١٦.

(٢) (ع): «أبو أيوب السجستاني»، وهو تحريف. وأبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، صاحب السنن، ولد سنة ٢٠٢، وتوفي سنة ٢٧٥هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٩١ - ٥٩٣؛ وفيات الأعيان ٢/ ١٣٨ - ١٤٠؛ طبقات الحنابلة ١/ ١٥٩ - ١٦٣؛ الأعلام ٣/ ١٨٢.

(٣) أحمد بن إبراهيم بن هانئ، أبو بكر الأثرم. سبقت ترجمته ٢/ ٥٥.

(٤) إبراهيم بن إسحاق بن بشير، أبو إسحاق الحربي الحافظ، تفقه علىٰ الإمام أحمد. ولد سنة ١٩٨، وتوفي سنة ٢٨٥هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٤ - ٥٨٦؛ طبقات الحنابلة ١/ ٨٦ - ٩٣؛ فوات الوفيات ١/ ٥ - ٧؛ العبر للذهبي ٢/ ٧٤؛ الأعلام ١/ ٢٤ - ٢٥.

(٥) سبقت ترجمته ١/ ٢٦٥.

(٦) أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة. سبقت ترجمته ٢/ ٥٦.

(٧) سبقت ترجمته ١/ ٧٦.

(٨) سبقت ترجمته ١/ ٤١٠.

(٩) (ع): «خيراً لهم»، وهو خطأ؛ لأنها خبر لقوله في أول الكلام: «ولا يشك عاقل أن رجوع مثل مالك... إلخ» (ص ٤٧٠).

(١٠) «هما»: أبو الحسن علي (الهادي) بن محمد (الجواد)، وابنه أبو محمد الحسن (الخالص) بن علي (الهادي)، وعُرِفَا بالعسكريين نسبة إلىٰ مدينة العسكر (سامراء). ولد علي الهادي سنة ٢١٤، وتوفي سنة ٢٥٤هـ. قال الذهبي عنه: «كان فقيهاً إماماً متعبداً استفتاه المتوكل مرة ووصله بأربعة آلاف دينار». انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/ ٤٣٤ - ٤٣٥؛ العبر للذهبي ١/ ٦؛ تاريخ بغداد ١٢/ ٥٦؛ تاريخ اليعقوبي ٢/ ٤٨٤، ٥٠٣؛ الأعلام ٥/ ١٤٠. وسيتكلم عنه ابن تيمية فيما بعد ٢/ ١٢٩ - ١٣١ (ب). وأما الحسن العسكري الخالص، فقد ولد سنة ٢٣٢ وتوفي سنة ٢٦٠هـ. قال عنه ابن حجر: «ضعفه ابن الجوزي في الموضوعات». انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١/ ٣٧٢ - ٣٧٣؛ لسان الميزان ٢/ ٢٤٠، العبر للذهبي ٢/ ٢٠؛ الأعلام ٢/ ٢١٥ - ٢١٦. وسيتكلم عنه ابن تيمية فيما بعد ٢/ ١٣١ ب.

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

(١٢) «ذلك»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م).

(١٣) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.

(١٤) (ن)، (م): «وابنا جعفر وجعفر بن محمد».

(١٥) ما بين المعقوفتين زيادة في (ع) فقط.

(١٦) (ب) فقط: «عن».

زمانهم ويرجعون إليهم [حتىٰ قال أبو عمران بن الأسب[١] القاضي البغدادي: أخبرنا أصحابنا أنه ذكر ربيعةُ بن أبي عبد الرحمـٰن[٢] جعفرَ بن محمد[٣] وأنه تعلَّم العلوم، فقال ربيعة: إنَّه / اشترىٰ حائطاً من حيطان المدينة فبعث إليَّ حتىٰ أكتب له ٢/ ٤٧٤
شرطاً في ابتياعه. نقله عنه محمد بن حاتم بن ريحويه البخاري[٤] في كتاب «إثبات إمامة الصديق»][٥].

فأمَّا تحقيق المناط فهو متفق عليه بين المسلمين، وهو أن ينص الله علىٰ تعليق الحكم بمعنىٰ عام كلي، فينظر في ثبوته في آحاد الصور[٦] [أو أنواع ذلك العام][٧]، كما نصَّ علىٰ اعتبار العدالة وعلىٰ استقبال الكعبة[٨] [وعلىٰ تحريم الخمر والميسر وعلىٰ حكم اليمين[٩] وعلىٰ تحريم المَيْتَة والدم ولحم الخنزير[٩]] ونحو ذلك، فينظر في الشراب المتنازع فيه: هل هو من الخمر أم لا [كالنبيذ المسكر][١٠]، وفي اللعب[١١] المتنازع فيه كالنرد والشطرنج هل هو من الميسر أم لا؟ وفي اليمين المتنازع فيها كالحلف بالحج وصدقة المال والعتق والطلاق والحرام والظِّهار: هل هي داخلة في الأَيْمَان فتُكَفَّر، أم في العقود المحلوف بها فيلزم ما حلف / به[١٢]؟ أم لا يدخل لا في هـٰذا ٢/ ٤٧٥
ولا في هـٰذا فلا يلزمه شيء بحال[١٣]؟ كما ينظر فيما وقعت فيه دمٌ أو ميتة أو لحم خنزير من[١٤] الماء والمائعات ولم يتغيّر لونه ولا طعمه، بل استهلت النجاسات فيه واستحالت، أو رفعت منه واستحال فيه ما خالطه من أجزائها، فينظر في ذلك: هل

---

(١) «أبو عمران بن الاسب»: كذا هي في (ع) بدون نقط ولم أعرف من يكون.

(٢) أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمـٰن فروخ ويعرف بـ«ربيعة الرأي». قال الذهبي: «كان إماماً حافظاً فقيهاً مجتهداً بصيراً بالرأي. وقد توفي ربيعة سنة ١٣٦هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١/ ١٥٧ ـ ١٥٨؛ الجرح والتعديل، جـ١، ق٢، ص ٤٧٥؛ تهذيب الأسماء واللغات، ق ١، جـ١، ص ١٨٩ ـ ١٩٠؛ وفيات الأعيان ٢/ ٥٠ ـ ٥٢؛ الأعلام ٣/ ٤٢.

(٣) في الأصل (ع): «ابن جعفر بن محمد»، وهو خطأ. والمقصود: جعفر (الصادق) بن محمد، ولا يجوز أن يكون المقصود: موسىٰ (الكاظم) بن جعفر (الصادق)؛ لأنَّ موسىٰ ولد سنة ١٢٨هـ، قبل وفاة ربيعة بثمان سنين.

(٤) في الأصل: «محمد بن حاتم بن ريحويه البخاري»: كذا بدون إعجام ربحوبه، ولم أعرف من يكون.

(٥) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. وفي النسخ الثلاث كتبت بدلاً منه هـٰذه العبارة: «حتىٰ قال ربيعة».

(٦) (ن): «عام في فنظر في ثبوته في أحساء الصور»، وهو تحريف.

(٧) (ع): «وأنواع ذلك العام». وسقطت العبارة من (ن)، (م).

(٨) (ع): «القبلة». وسقط ما بعد كلمة «الكعبة» في (ن)، (م) حتىٰ كلمة: «الرابع».

(٩ ـ ٩): في (ع) فقط. (١٠) عبارة: «كالنبيذ المسكر» في (ع) فقط. (١١) (أ)، (ب): «الفعل».

(١٢) (أ)، (ب): «بها»، وبعدها في النسختين تكررت عبارة: «أم لا»، وهو سهو من النُّسَّاخ.

(١٣) بعد كلمة: «بحال» كلام ساقط من (أ)، (ب) حتىٰ كلمة: «الرابع».

(١٤) في الأصل (ع): «من في».

يدخل في مسمّىٰ الماء المذكور في القرآن والسُّنَّة، أو في مسمّىٰ الميتة والدم ولحم الخنزير؟

وأمَّا تنقيح المناط وتخريجه ففيهما نزاع. وهٰذا الإمامي لم يذكر أصلاً حجَّة علىٰ بطلان الاجتهاد والرأي والقياس ليرد ذلك، بل ذكر أن طائفته لا تقول بذلك، وهٰذا يدل علىٰ جهلهم بالاستنباط والاستخراج، وعدم معرفتهم بما في الشريعة من الحكم والمعاني، وعدم معرفتهم بالجمع بين المتماثلين والفرق بين المختلفين، وهم بمعاني القرآن وأحاديث الرسول ﷺ جُهَّال أيضاً، فهم جُهَّال بأصول الشرع: الكتاب والسُّنَّة والإجماع، بنصوص ذلك ومستنبطه.

وإنَّما عمدتهم علىٰ نقلٍ عمَّن يقلدونه، وهٰذا حال الجهَّال المقلدين لآحاد العلماء المستدلِّين، ثم من سواهم ممن يقلّد العلماء - كمالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم - له معرفة بأقوال هٰؤلاء، وبطرق يميزون بها بين صحيح أقوالهم وضعيفها، ومعرفة بأدلتهم ومآخذهم.

٢/ ٤٧٦ وأمَّا الرافضة فلا يميّزون بين ما يصح نقله عن أئمتهم وما لا يصح، / ولا يعرفون أدلتهم ومآخذهم، بل هم من أهل التقليد بما يقلدون فيه، وهم يعيبون هٰؤلاء الجمهور بالاختلاف، وفيما ينقلونه عمن يقلدونه من الاختلاف، وفيما لا ينقلونه عمن يقلدونه من الاختلاف ما لا يكاد يُحْصَىٰ][1].

الرابع **الرابع**: أن يُقال: لا ريب أن ما ينقله الفقهاء عن مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي

ظ ٧٨ وأحمد وغيرهم هو أصح مما ينقله الروافض/ عن [مثل][2] العسكريين ومحمد بن علي الجواد وأمثالهم. ولا ريب أن هٰؤلاء أعلم بدين النبي ﷺ من أولئك، فمن عدل عن نقل الأصدق عن الأعلم إلىٰ نقل الأكذب عن المرجوح كان مصاباً في دينه أو عقله أو كليهما[3].

فقد تبيَّن أن ما حكاه عن الإمامية مفضَّلاً لهم به ليس فيه[4] شيءٌ من خصائصهم، إلَّا القول بعصمة الأئمة [وإنَّما شاركهم فيه[5] من هو شر منهم][6]، وما سواه حقًّا كان أو باطلاً فغيرهم [من أهل السُّنَّة القائلين بخلافة الثلاثة][6] يقول

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وسقط أكثر هٰذا الكلام من (أ)، (ب) كما بينت من قبل، وفي (ن)، (أ)، (ب) بدلاً منه توجد عبارة: «ونحو ذلك».

(٢) «مثل»: ساقطة من (ن). (٣) (ع)، (م): «في دينه وعقله أو كلاهما»، وهو خطأ.

(٤) (ع): «في». (٥) (أ)، (ب): «فإنما يشاركهم فيه». (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

به، وما اختصت به الإمامية(١) من عصمة الأئمة فهو في غاية الفساد والبُعْد عن
٢/ ٤٧٧ العقل والدين، وهو أفسد من اعتقاد كثير / من النُّسَّاك في شيوخهم أنهم محفوظون، وأضعف من اعتقاد كثير من قدماء(٢) الشاميين [أتباع بني أمية](٣): أنَّ الإمام تجب طاعته في كل شيء، وأنَّ الله إذا استخلف إماماً تقبل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات؛ لأنَّ الغلاة في الشيوخ، وإن غلوا في شيخ فلا يَقْصُرون الهُدىٰ عليه، ولا يمنعون اتِّباع غيره، [ولا يكفِّرون من لم يقل بمشيخته](٤)، ولا يقولون فيه من العصمة ما يقوله هٰؤلاء، اللهمَّ إلَّا من خرج(٥) عن الدين بالكلية، فذاك في الغلاة في الشيوخ: كالنصيرية والإسماعيلية والرافضة.

فَبُكُلِّ حال، الشر فيهم أكثر [من غيرهم](٦)، والغلوّ فيهم أعظم، وشرّ غيرهم جزء من شرّهم.

وأمَّا غالية الشاميين [أتباع بني أمية](٧)، فكانوا يقولون(٨): [إنَّ اللهَ إذا استخلف خليفة تقبّل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات، وربما قالوا: إنه لا يحاسبه(٩).

٢/ ٤٧٨ ولهٰذا سأل الوليدَ بن عبد الملك عن ذلك بعضُ(١٠) العلماء فقالوا له(١١): يا أمير المؤمنين، أنت أكرم على الله أم داود، وقد قال له: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [سورة ص: ٢٦]؟

وكذلك سؤال سليمان بن عبد الملك عن ذلك لأبي حازم المدني(١٢) في موعظته

(١) (ن)، (م): «الأمة»، وهو تحريف.
(٢) «قدماء»: ساقطة من (ع).
(٣) عبارة «أتباع بني أمية»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٥) (أ)، (ب): «من يخرج».
(٦) «من غيرهم»: في (ع) فقط.
(٧) «أتباع بني أمية»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) الكلام بعد عبارة «فكانوا يقولون» حتىٰ عبارة «فكانوا يقولون»: ساقط من (ن)، (م).
(٩) نقل مستجي زاده كلام ابن تيمية الذي يبدأ بعبارة: «وأما غالية الشاميين» إلىٰ هٰذا الموضع ثم علّق قائلاً: «قلت: وقد نبتت منهم فرقة يُقال لهم: الناصبة ودينهم ونحلتهم بغض آل الرسول والقدح فيهم».
(١٠) «بعض»: في (ع) فقط.
(١١) (ع): «العلماء فقال»، وهو خطأ.
(١٢) أبو حازم سلمة بن دينار الأعرج المخزومي المدني، مولىٰ الأسود بن سفيان، من الثقات، روىٰ له البخاري ومسلم، وقد اشتهر بالزهد والورع، وكانت وفاته سنة ١٤٠هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١/ ١٣٣ ـ ١٣٤؛ الجرح والتعديل، جـ٢، ق١، ص ١٥٩؛ تهذيب الأسماء واللغات، ق١، جـ٢، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨؛ تهذيب التهذيب ٤/ ١٣٤ ـ ١٤٤؛ المعارف لابن قتيبة (ط. دار=

المشهورة [له][(١)] فذكر له هـٰذه الآية.

ومع خطأ هـٰؤلاء وضلالهم فكانوا يقولون[(٢)]] ذلك في طاعة إمام منصوب[(٣)]
٢/ ٤٧٩ قد أوجب الله طاعته في موارد الاجتهاد، كما يجب طاعة والي / الحرب وقاضي الْحُكْم: لا يجعلون أقواله[(٤)] شرعاً عاما يجب علىٰ كل أحد، ولا يجعلونه معصوماً من الخطأ، ولا يقولون إنه يعرف جميع الدين؛ لكن غلط من غلط منهم من جهتين: من جهة أنهم كانوا يطيعون الولاة طاعة مطلقة، ويقولون: إن الله أمرنا بطاعتهم؛ الثانية[(٥)]: قول من قال منهم: إنَّ الله إذا استخلف خليفة تقبّل منه الحسنات وتجاوز له عن السيئات؛ وأين خطأ هـٰؤلاء من ضلال الرافضة القائلين بعصمة الأئمة؟

ثم قد تبيَّن مع ذلك أن ما انفردوا به عن جمهور أهل السُّنَّة كله خطأ، وما كان معهم[(٦)] من صواب فهو قول جمهور أهل السنة أو بعضهم، ونحن لسنا نقول[(٧)]: إن جميع طوائف أهل السنة مصيبون، بل فيهم المصيب والمخطئ، لكن صواب [كل طائفة منهم][(٨)] أكثر من صواب الشيعة، وخطأ[(٩)] الشيعة أكثر.

[وأمَّا ما انفردت به الشيعة عن جميع طوائف السنة، فكله خطأ، وليس معهم صواب إلَّا وقد قاله بعض أهل السُّنَّة][(١٠)].

فهـٰذا القدر في هـٰذا المقام يبطل به ما ادَّعاه من رجحان قول الإمامية، فإنه[(١١)] بهـٰذا القدر يتبيَّن أن مذهب أهل السُّنَّة أرجح، ولكل مقام مقال.

٢/ ٤٨٠ / وقد يُقال: إنَّ الإيمانَ أرجح من الكفر إذا احتيج إلىٰ المفاضلة عند من يظن أن

= الكتب)، ص ٤٧٩؛ حلية الأولياء ٣/ ٢٢٩-٢٥٩؛ تهذيب تاريخ ابن عساكر (ط. دمشق)، ٦/ ٢١٦-٢٢٨؛ صفة الصفوة (ط. حيدر آباد، ١٣٥٥هـ) ٢/ ٨٨-٩٤؛ الأعلام ٣/ ١٧١-١٧٢.

(١) «له»: في (ع) فقط. وقد ذكرت هـٰذه الموعظة في أكثر من كتاب. انظر: سنن الدارمي (ط. دمشق، ١٣٤٩هـ) ١/ ١٥٥-١٥٨؛ حلية الأولياء ٣/ ٢٣٤-٢٣٧؛ ابن عساكر ٦/ ٢١٨-٢٢٢؛ صفة الصفوة ٢/ ٨٩-٩٠. ولم أجد في الموعظة الواردة في هـٰذه المراجع ذكراً للآية ٢٦ من سورة ص.

(٢) هنا نهاية السقط في (ن)، (م).

(٣) (أ)، (ب): «معصوم»، وهو خلاف المقصود.

(٤) «أقواله»: ساقطة من (أ)؛ وفي (ب): «لا يجعلونه شرعاً.. إلخ».

(٥) (ع)، (أ)، (ن)، (م): «الثاني». والذي في (ب) أكثر ملاءمة للسياق.

(٦) (أ)، (ب): «منهم».

(٧) (ب): «لا نقول»؛ (أ): «لنا نقول»، وهو تحريف.

(٨) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «ولكن صوابهم».

(٩) (ن) فقط: «وجعلنا»، وهو تحريف.

(١٠) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.

(١١) (أ)، (ب): «فإن»؛ (ع): «فإنهم».

ذلك أرجح، [وكذلك يُقال في الخير والشرّ][(١)].

قال تعالى[(٢)]: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [سورة النساء: ١٢٥]. وقال تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الجمعة: ٩]، وقال تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ﴾ [سورة النور: ٣٠]، وقال: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة النور: ٢٧]، بل قد يفضل الله سبحانه نفسه على ما عبد من دونه، كقوله: ﴿آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة النمل: ٥٩]، وقول المؤمنين للسَّحَرَة: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [سورة طه: ٧٣]][(٣)].

وكذلك قد تبيَّن أن الكفار أكثر جرماً إذا وقعت المفاضلة. قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧]، [ثم قال][(٤)]: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧]، وهذه الآية نزلت لما عيَّر المشركون سرية[(٥)] المسلمين
٢/ ٤٨١ بأنهم / قتلوا رجلاً في الشهر الحرام وهو ابن الحضرمي، فقال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧]، ثم بيَّن أن ذنوب المشركين أعظم عند الله[(٦)].

[(٧)] وأمَّا في[(٨)] جانب التفضيل، فقال تعالى: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَا أَمَانِيِّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا * وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا * وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [سورة النساء: ١٢٣ ـ ١٢٥][(٧)].

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٢) الكلام بعد عبارة «قال تعالى» ساقط من (ن)، (م)، حتى الآية الكريمة ﴿والله خير وأبقى﴾.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٤) «ثم قال»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (ع)، (أ)، (ن)، (م): «لسرية».
(٦) (ع): «ثم بين أن المشركين ذنوبهم أعظم عند الله»؛ (أ)، (ب): «ثم بين أن ذنوب المشركين أكبر عند الله». وقد أورد ابن تيمية من قبل (١/ ٣٠٢) قصة سرية المسلمين التي قتلت عمرو بن الحضرمي في آخر يوم من رجب فعابهم المشركون بذلك، فأنزل الله هذه الآيات، وأشرت هناك (ت٤) إلى تفسير الطبري (ط. المعارف) لهذه الآية.
(٧ ـ ٧): ساقط من (ع).
(٨) (ن)، (م): «من».

وقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ * قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [سورة المائدة: ٥٩، ٦٠][١].

٢/ ٤٨٢

/ فصل[٢]

الرد على سائر أقسام كلام ابن المطهر في الوجه الأول كلام ابن المطهر على مذهب أهل السنة في الصفات

ثم قال هذا الإمامي[٣]: «أما باقي المسلمين فقد ذهبوا كل مذهب، فقال بعضهم - وهم جماعة الأشاعرة - : إنَّ القدماء كثيرون[٤] مع الله تعالى: هي المعاني يثبتونها[٥] موجودة في الخارج كالقدرة والعلم وغير ذلك، فجعلوه تعالى مفتقراً في كونه عالماً إلى ثبوت معنى هو العلم، وفي كونه قادراً إلى ثبوت معنى هو القدرة وغير ذلك، ولم يجعلوه قادراً لذاته [ولا عالماً لذاته][٦]، ولا حيًّا لذاته[٧]، بل لمعانٍ قديمة يفتقر في هذه الصفات إليها، فجعلوه محتاجاً ناقصاً في ذاته[٨]، كاملاً بغيره، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرا! [ولا[٩] يقولون: هذه الصفات ذاتيَّة[١٠]]. واعترض شيخهم فخر الدين الرازي عليهم بأن قال: إنَّ النصارى كفروا بأن قالوا[١١]: القدماء ثلاثة، والأشاعرة أثبتوا قدماء تسعة».

٢/ ٤٨٣

/ **فيُقال**: الكلام على هذا من وجوه:

الرد على هذا الكلام من وجوه: الأول

أحدها: أن هذا كذب على الأشعرية: ليس فيهم من يقول: إنَّ الله [ناقص بذاته][١٢] كامل بغيره، ولا قال الرازي ما ذكرته[١٣] من الاعتراض عليهم، بل هذا الاعتراض ذكره الرازي عمن اعترض به، [واستهجن][١٤] الرازي ذكرَه[١٥].

---

(١) هنا ينتهي رد ابن تيمية على القسم الأول من كلام ابن المطهر في الوجه الأول من الوجوه الدالة على وجوب تفضيل مذهب الإمامية، وقد ورد نص هذا القسم بأكمله في (١/ ٤٠٤-٤٠٦).

(٢) «فصل»: ساقطة من (ع).

(٣) الكلام التالي في (ك) ١/ ٨٣ (م). وفي (ع): «الإمامي الرافضي».

(٤) (ن)، (م): «كثيرة».

(٥) (ك): «المعاني التي يثبتونها».

(٦) «ولا عالما لذاته»: ساقطة من (ن)، (م).

(٧) (ك): «ولا حيا لذاته ولا مدركا لذاته».

(٨) (ك): «بذاته».

(٩) (ك): «فلا».

(١٠) عبارة «ولا يقولون هذه الصفات ذاتية»: في (ب)، (ك) فقط.

(١١) (ك): «لأنهم قالوا».

(١٢) «ناقص بذاته»: في (ع) فقط.

(١٣) (ب) فقط: «ما ذكره».

(١٤) «واستهجن»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (أ): «واستهجر».

(١٥) أورد الرازي في كتابه «الأربعين في أصول الدين»، ص١٥٩ (ط. حيدر آباد، ١٣٥٣هـ) عند كلامه عن المسألة الخامسة عشر شُبَه المعتزلة في ردهم على مثبتة الصفات وقال: «... الشبهة السادسة: =

ص ٧٩ / وهو اعتراض قديم من اعتراضات نفاة الصفة، حتىٰ ذكره الإمام أحمد[(١)]
٢/ ٤٨٤ [في «الرد على الجهمية» فقال[(٢)]: «قالت الجهمية لما وصفنا الله بهـٰذه الصفات[(٣)]: [(٤)] إن زعمتم أن الله لم يزل ونوره، والله وقدرته، والله وعظمته، فقد قلتم بقول النصارىٰ[(٤)] حين زعمتم أن الله لم يزل ونوره ولم يزل وقدرته.

قلنا: لا نقول إنَّ الله لم يزل وقدرته ولم يزل ونوره[(٥)]، ولكن نقول: لم يزل الله بقدرته ونوره، لا متىٰ قدر، ولا كيف قدر.

فقالوا[(٦)]: لا تكونون موحدين أبداً حتىٰ تقولوا: كان الله ولا شيء.

فقلنا: نحن نقول قد كان الله ولا شيء. ولكن إذا قلنا: إنَّ الله لم يزل بصفاته كلها، أليس إنَّما نصف إلـٰها واحداً بجميع صفاته.

= أن الله تعالىٰ كفَّر النصارىٰ في قوله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] فلا يخلو إما أن يقال: إنه تعالىٰ كفَّرهم لأنهم أثبتوا ذواتاً ثلاثة قديمة قائمة بأنفسها. أو لأنهم أثبتوا ذاتاً موصوفة بصفات متباينة. الأول باطل لأنَّ النصارىٰ لا يثبتون ذواتاً ثلاثة قديمة قائمة بأنفسها، ولما لم يقولوا بذلك استحال أن يكفّرهم الله بسبب ذلك، ولما بطل القسم الأول ثبت القسم الثاني، وهو أنه تعالىٰ إنَّما كفرهم لأنهم أثبتوا ذاتاً موصوفة بصفات متباينة، ولما كفر النصارىٰ لأجل أنهم أثبتوا صفات ثلاثة، فمن أثبت الذات مع الصفات الثمانية فقد أثبت تسعة أشياء وكان كفره أعظم من كفر النصارىٰ بثلاث مرات.

فهـٰذا مجموع شُبَه المعتزلة في نفي مطلق الصفات».

وقد ردَّ الرازي علىٰ شُبَه المعتزلة بعد ذلك، ورد علىٰ هـٰذه الشبهة السادسة، ص ١٦٥ فقال: «والجواب عن شبهتهم السادسة: أن الله تعالىٰ إنَّما كفر النصارىٰ لأنهم أثبتوا صفات ثلاثة هي في الحقيقة ذوات، ألا ترىٰ أنهم جوزوا انتقال أقنوم الكلمة من ذات الله إلىٰ بدن عيسىٰ -عليه السلام-، والشيء الذي يكون مستقلاً بالانتقال من ذات إلىٰ ذات أخرىٰ يكون مستقلاً بنفسه قائماً بذاته. فهم - وإن سموها صفات - إلَّا أنهم قائلون في الحقيقة بكونها ذوات، ومن أثبت كثرة في الذوات المستقلة بأنفسها فلا شك في كفره.

فلم قلتم: إن من أثبت الكثرة في الصفات لزمه الكفر؟!».

(١) بعد عبارة «الإمام أحمد» يوجد سقط طويل في (ن)، (م) سأشير إلىٰ نهايته - بإذن الله -.

(٢) الكلام التالي في رسالة «الرد على الجهمية والزنادقة فيما شكوا فيه من متشابه القرآن وتأوّلوه علىٰ غير تأويله» للإمام أحمد بن حنبل، وقد نشرت عدة مرات وسنقابل النص التالي علىٰ نشرة الشيخ محمد حامد الفقي في مجموعة «شذرات البلاتين من طيبات كلمات سلفنا الصالحين»، القاهرة، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م، ويوجد هـٰذا النص في ص ٣٢ من هـٰذه الرسالة وسنرمز لها بكلمة (الرد). وقد سقط هـٰذا الكلام بأكمله من (ن)؛ إذ جاء فيها: «. . . حتىٰ ذكره الإمام أحمد. الثاني: أن يُقال: هـٰذا القول . . إلخ».

(٣) الرد: «فقال الجهمي لنا لما وصفنا الله عن الله هـٰذه الصفات».

(٤-٤): ساقط من (ع). (٥) (ع): «إن الله لم يزل ونوره ولم يزل وقدرته».

(٦) (ب) فقط: «فقال»، وهو تحريف.

٢/ ٤٨٥ وضربنا لهم في ذلك مثلاً، فقلنا: أخبرونا عن هـٰذه النخلة: أليس لها / جذع وكَرَب وليف وسَعَف وخوص وجُمَّار[(١)] واسمها اسم واحد[(٢)] وسميت نخلة بجميع صفاتها؟ فكذلك الله ـ وله المثل الأعلىٰ [(٣)] ـ بجميع صفاته إلـٰه واحد. لا نقول: إنه كان في وقت من الأوقات ولا يقدر حتىٰ خلق قدرة[(٤)] والذي ليس له قدرة هو عاجز. ولا نقول: قد كان في وقت من الأوقات ولا يعلم حتىٰ خلق لنفسه علماً[(٥)] والذي لا يعلم هو جاهل. ولكن نقول: لم يزل الله عالماً قادراً مالكاً لا متىٰ ولا كيف. وقد سمَّىٰ الله رجلاً كافراً اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي فقال: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾[(٦)] [سورة المدثر: ١١]، وقد كان هـٰذا الذي سمَّاه وحيداً له عينان وأذنان، ولسان وشفتان، ويدان ورجلان، وجوارح كثيرة، فقد سمَّاه الله وحيداً بجميع صفاته؛ فكذلك الله ـ وله المثل الأعلىٰ ـ هو[(٧)] بجميع صفاته إلـٰه واحد».

٢/ ٤٨٦ وهـٰذا الذي ذكره الإمام أحمد يتضمن أسرار هـٰذه المسائل، وبيان / الفرق بين ما جاءت به الرسل من الإثبات الموافق لصريح العقل، وبين ما تقوله الجهمية، وبين أن صفاته داخلة في مسمَّىٰ أسمائه].

الثاني **الثاني**: أن يُقال هـٰذا القول المذكور ليس هو قول الأشعري ولا جمهور موافقيه، إنَّما هو قول مثبتي الحال [منهم][(٨)] الذين يقولون إن العالمية حال[(٩)] معللة بالعلم، فيجعلون العلم يوجبه حال آخر[(١٠)] ليس هو العلم بل هو[(١١)] كونه عالماً. وهـٰذا قول القاضي أبي بكر بن الطيب والقاضي أبي يعلىٰ وأول قولي أبي المعالي[(١٢)].

---

(١) في اللسان: «وكرب النخل: أصول السعف. وفي المحكم: الكرب أصول السعف الغلاظ العراض التي تيبس فتصير مثل الكتف، واحدتها كربة».
وفيه: «والجمار معروف: شحم النخل، واحدته جمارة. وجمارة النخل: شحمته التي في قمة رأسه تقطع قمته ثم تكشط عن جمارة في جوفها بيضاء كأنها قطعة سنام ضخمة، وهي رخصة تؤكل بالعسل».
(٢) (ع): «واسمها واحد»؛ الرد: «واسمها اسم شيء واحد». (٣) (ع): «فكذلك لله المثل الأعلىٰ».
(٤) (ع): «ولا يقدر حتىٰ يخلق لنفسه قدرة»؛ الرد: «ولا قدرة له حتىٰ خلق قدرة»؛ (ب): «لا يقدر.. إلخ».
(٥) الرد: «ولا يعلم حتىٰ خلق العلم».
(٦) الرد: «﴿وَجَعَلْتُ لَهُ مَالاً مَّمْدُوداً﴾».
(٧) (أ)، (ب): «وهو».
(٨) «منهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) «حال»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) (ع)، (ن)، (م): «يوجب حالا آخر».
(١١) «هو»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) انظر ما سبق أن أورده ابن تيمية عن الأحوال في هـٰذا الكتاب (١/ ٤٢٢)، وانظر التعليقات في هـٰذه الصفحة.

وأمَّا جمهور مثبتة الصفات، فيقولون[١]: إنَّ العلمَ هو كونه عالماً، ويقولون: لا يكون عالماً إلَّا بعلم ولا قادراً إلَّا بقدرة؛ أي: يمتنع أن يكون عالماً من لا علم له، وأن يكون قادراً من لا قدرة له، وأن يكون حيًّا من لا حياة له. [وعندهم علمه هو كونه عالماً، وقدرته هو كونه قادراً، وحياته هو كونه حيًّا. وهٰذا في الحقيقة قول أبي الحسين البصري وغيره من حذَّاق المعتزلة][٢].

٢/ ٤٨٧ ولا ريب أن هٰذا معلوم ضرورة، فإن وجود اسم الفاعل بدون مسمًّى / المصدر ممتنع، وهٰذا كما لو قيل: مصلّ بلا صلاة، وصائم بلا صيام، وناطق بلا نطق.

فإذا قيل: لا يكون ناطق إلَّا بنطق[٣]، ولا مصل إلَّا بصلاة؛ لم يكن المراد أن هنا شيئين[٤]: أحدهما الصلاة، والثاني حال معلل بالصلاة، بل المصلي لا بد أن يكون له صلاة.

وهم أنكروا قول نفاة الصفات الذين يقولون: هو حي لا حياة له، وعالم لا علم له، وقادر لا قدرة له.

فمن قال: هو حيّ عليم قدير بذاته، وأراد بذلك أن ذاته مستلزمة لحياته وعلمه وقدرته لا يحتاج في ذلك إلىٰ غيره، فهٰذا قول مثبتة الصفات، (٥ وإن أراد بذلك أن ذاته مجردة ليس لها حياة ولا علم ولا قدرة فهٰذا هو القول٥) المنكر من[٦] أقوال نفاة الصفات.

وهٰذا الكلام الذي قاله هٰذا قد[٧] سبقه إليه المعتزلة، وهٰذا اللفظ وجدته في كلام أبي الحسين[٨] البصري، ومع هٰذا من تدبَّر كلام أبي الحسين[٨] وأمثاله وجده مضطراً إلىٰ إثبات الصفات، وأنه لا يمكنه أن يفرق بين قوله وبين قول المثبتين بفرق محقق، فإنه يثبت كونه حيًّا وكونه عالماً وكونه قادراً، ولا يجعل هٰذا هو هٰذا، ولا

٢/ ٤٨٨ هٰذا هو هٰذا، ولا هذه الأمور/ هي الذات[٩]، فقد أثبت هٰذه المعاني الزائدة علىٰ

---

(١) (ن): «وأما قول جمهور مثبتة الصفات فيقول»؛ (ع): «وأما جمهور مثبتي الصفات فيقولون».
(٢) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٣) (ع)، (ن)، (م)، (أ): «لا يكون ناطقا إلا بنطق»، والصواب ما في (ب).
(٤) (ع)، (م): «شيئان»، وهو خطأ.
(٥ ـ ٥): ساقط من (أ)، (ب).
(٦) (ب) فقط: «المنكرين».
(٧) عبارة «هٰذا قد»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (ع)، (ن)، (م): «أبي الحسن»، وهو خطأ.
(٩) «ولا يجعل هٰذا . . هي الذات»: كذا في (ن)؛ وفي (أ)، (ب): «ولا يجعل هٰذا . . ولا هٰذه هي الذات»؛ وفي (ع)، (م): «ولا يجعل هٰذا هو هٰذا، ولا هٰذه الأمور هي الذات».

الذات المجردة، وقد بسطنا هـٰذا في غير هـٰذا الموضع.

الوجه الثالث: أن يُقال: أصل هـٰذا القول هو قول مثبتة الصفات، وهـٰذا لا الثالث
تختص به الأشعرية، بل هو قول جميع طوائف المسلمين إلَّا الجهمية كالمعتزلة(١) ومن وافقهم من الشيعة، وقد قدَّمنا أن هـٰذا القول هو قول قدماء الإمامية، فإن كان خطأً فأئمة الإمامية أخطأوا، وإن كان صواباً فمتأخروهم أخطأوا(٢).

الوجه الرابع: أن يُقال: قول القائل: إنهم أثبتوا قدماء كثيرين، لفظ مجمل موهم الرابع
[القول] أنهم(٣) أثبتوا آلهة غير الله في القِدَم، أو أثبتوا(٤) موجودات منفصلة قديمة مع الله، [أم أثبتوا(٥) لله صفات الكمال القائمة به كالحياة والعلم والقدرة.

فإن قلت: أثبتوا آلهة غير الله، أو موجودات قديمة منفصلة عن الله]، / كان ٢/ ٤٨٩
هـٰذا بهتاناً عليهم. والمشنِّع ـ وإن لم يقصد هـٰذا ـ لكن لفظه فيه إبهام وإيهام(٦).

وإن قلت: أثبتوا له صفات قائمة به(٧) قديمة بقِدَمه، وهي صفات الكمال كالحياة والعلم والقدرة، فهـٰذا هو الحق، وهل ينكر هـٰذا إلَّا مخذول مسفسط(٨)؟ فمن أنكر هـٰذه الصفات، وقال هو حي بلا حياة، وعالم بلا علم، وقادر بلا قدرة(٩) كان قوله ظاهر البطلان. وكذلك إن قال: علمه هو قدرته وقدرته علمه، وإن قال مع ذلك: إنه هو العلم والقدرة، فجعل الموصوف هو الصفة وهـٰذه الصفة هي الأخرىٰ، كما يوجد مثل ذلك(١٠) في أقوال نفاة الصفات من الفلاسفة والمعتزلة، فنفس تصور قولهم علىٰ الحقيقة يبيِّن فساده، والكلام عليهم وعلىٰ شبههم(١١) مبسوط في غير هـٰذا الموضع(١٢).

---

(١) (ن)، (م): «الجهمية والمعتزلة».

(٢) كتب مستجي زاده تعليقاً علىٰ هـٰذا الكلام ما يلي: «قلت: وهـٰذا الكلام من المصنف إلزام حسن للروافض إذ قدماؤهم مثل هشام بن الحكم وغيره كانوا من الصفاتية، فلما مالت الروافض إلىٰ مذهب المعتزلة في عهد الديالمة كانوا مثل المعتزلة في نفي الصفات وقالوا بمقالتهم».

(٣) (أ)، (ب): «يوهم أنهم». (٤) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «وأثبتوا».

(٥) (أ)، (ب): «وأثبتوا». وفي (ن) سقط الكلام من أول هـٰذه الكلمة حتىٰ قوله: «كان هـٰذا بهتاناً . . إلخ».

(٦) (أ)، (ب): «فيه إيهام». (٧) «به»: ساقطة من (أ)، (ع).

(٨) (أ)، (ب): «مسقط»، وهو تحريف. وفي (ن): «متسفسط». وسقطت الكلمة من (م).

(٩) (ع): «أو قال: هو حي . . أو عالم . . إلخ».

(١٠) (أ)، (ب): «فكل ما يوجد مثل ذلك»؛ (ن)، (م): «فكما يوجد مثل ذلك»؛ (ع): «كما يوجد ذلك».

(١١) (ب): «شبهتهم». (١٢) (ن)، (م): «في موضعه».

الخامس [الوجه] الخامس(١): قولك: جعلوا قدماء مع الله عز وجل، ليس بصواب، فإن هٰذه المعاني ليست خارجة عن مسمَّىٰ اسم الله عند مثبتة الصفات، بل قد يقولون:
٢/ ٤٩٠ هي زائدة علىٰ الذات؛ أي: علىٰ الذات / (٢ المجردة عن الصفات [التي يثبتها النفاة](٣)، لا علىٰ الذات المتصفة بالصفات. واسم الله [سبحانه](٤) يتناول الذات٢) المتصفة بالصفات، ليس هو اسماً للذات المجردة حتىٰ يقولوا: نحن نثبت قدماء مع الله [تعالىٰ](٥). وكيف وهم لا يجوِّزون أن يُقال: إنَّ الصفة غير الموصوف، فكيف يقولون: هي مع الله؟!

[بل طائفة من المثبتة كابن كُلَّاب لا تقول(٦) عن(٧) الصفات وحدها إنها قديمة حتىٰ لا تقول(٨) بتعدد القدماء لما منعت النفاة هٰذا الإطلاق، بل تقول(٨): الله بصفاته قديم](٩).

السادس [الوجه] السادس(١٠): قولك: «فجعلوه مفتقراً في كونه عالماً إلىٰ ثبوت معنىٰ هو العلم».

[فيُقال: أولاً: هٰذا إنَّما يُقال علىٰ] قول مثبتة(١١) الحال، وأما قول الجمهور فعندهم كونه عالماً هو العلم. وبتقدير أن يُقال: كونه عالماً مفتقراً إلىٰ العلم الذي هو
٢/ ٤٩١ لازم لذاته ليس في هٰذا إثبات فقر له(١٢) إلىٰ / غير ذاته، فإن ذاته مستلزمة للعلم، والعلم مستلزم لكونه عالماً، فذاته(١٣) الموجبة لهٰذا ولهٰذا، [فإذا(١٤) قدر أنها أوجبت الاثنين كان أعظم من أن توجب أحدهما](١٥) إذا لم يكن أحدهما نقصاً. ومعلوم أن العلم كمال، وكونه عالماً كمال، فإذا أوجبت ذاته هٰذا وهٰذا، كان كما لو أوجبت الحياة والقدرة.

السابع(١٦): قوله: «جعلوه مفتقراً في كونه عالماً إلىٰ ثبوت معنىٰ هو العلم»،

---

(١) (أ)، (ب): «الخامس والسادس»؛ (ن)، (م): «السادس»، وهو خطأ.
(٢ ـ ٢): ساقط من (م). (٣) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٤) «سبحانه»: ليست في (ن). (٥) «تعالىٰ»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) «تقول»: في (ب) فقط، وهو الموافق لسياق الكلام، وفي (ع)، (أ): «يقول». وسقط هٰذا الكلام من (ن)، (م).
(٧) (أ)، (ب): «في». (٨) (ع)، (أ): «يقول».
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٠) ~~(أ)، (ب)، (ن)،~~ (م): «السابع»، وهو خطأ.
(١١) (ن)، (م): «... العلم. هٰذا قول مثبتة». (١٢) «له»: ساقطة من (ع).
(١٣) (ن)، (م): «عالما بذاته»، وهو تحريف. (١٤) (أ)، (ب): «وإذا».
(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٦) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «الثامن»، وهو خطأ.

عبارة ملبّسة. فإن لفظ[١] «الافتقار» يشعر بأنه محتاج إلىٰ من يجعله عالماً يفيده العلم وهـٰذا باطل، وإنَّما/ ثبوت هـٰذا بطريق اللزوم لذاته، فذاته موجبة لعلمه ولكونه عالماً، [ومعنىٰ كونها موجبة لذلك؛ أي: مستلزمة له، بمعنىٰ: أنه لا تكون ذاته إلَّا عالمة، لا بمعنىٰ أنها أبدعت العلم أو فعلته][٢]، ومن أثبت المعنيين قال: لا يكون عالماً حتىٰ يكون له علم، وهو عالم قطعاً فله علم، فهو يجعل ذلك من باب الاستدلال، ويستدلّ بكونه عالماً علىٰ العلم، ويقول: إن ذاته أوجبت ذلك - لا أنه بواسطة، فموجب الموجب موجب، كما أنها أوجبت كونه حيًّا وكونه عالماً، والعلم مشروط بالحياة، فلا[٣] يُقال: إنه يفتقر في كونه عالماً إلىٰ غيره، / فإنَّ هـٰذه الأمور المشروط بعضها ببعض كلها من لوازم ذاته، لا يفتقر ثبوتها إلىٰ غيره. ظ ٧٩ ٢/٤٩٢

[الوجه] الثامن[٤]: قوله: «ولم يجعلوه قادراً لذاته (٥ ولا عالماً لذاته ٥) بل لمعان قديمة»، إن أراد بذلك أنهم [لا][٦] يجعلون ذاته علماً وقدرة أو لا[٧] يجعلونها عالمة قادرة[٨] وليس لها علم ولا قدرة فهـٰذا صحيح، وهو عين الحق، وإن أراد أنهم لا يجعلون ذاته [مستلزمة لكونه عالماً قادراً ولا][٩] هي الموجبة لكونه عالماً قادراً فهـٰذا كذب عليهم، بل ذاته هي الموجبة لذلك، كما أنها هي الموجبة لكونه عالماً، مع كونها موجبة لكونه[١٠] حيًّا: ولا يكون عالماً حتىٰ يكون حيًّا. وكذلك يقول هـٰؤلاء: لا يكون عالماً حتىٰ يكون له علم. الثامن

التاسع[١١]: قوله: «لم يجعلوه عالماً لذاته [ولا][١٢] قادراً لذاته». إن أراد أنهم لم يجعلوه[١٣] عالماً قادراً لذات مجردة [عن العلم والقدرة - كما يقول نفاة الصفات: إنه ذات مجردة][١٤] عن الصفات - فهـٰذا صحيح [وهو عين / الحقّ][١٥]؛ لأنَّ الذات المجردة عن العلم والقدرة لا حقيقة لها في الخارج، ولا هي الله[١٦]، ولا تستحق العبادة، وإن أراد أنهم لم يجعلوه عالماً قادراً لذاته المستلزمة التاسع ٢/٤٩٣

---

(١) (ب): «فصل»؛ (أ): «فضل»، وهو تحريف. (٢) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٣) (أ)، (ب): «ولا». (٤) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «التاسع»، وهو خطأ.
(٥ - ٥): «ساقط من (ب) فقط. (٦) «لا»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (أ)، (ب): «ولا».
(٨) (ب): «ولا يجعلونها عالمة وقادرة»؛ (أ): «ولا يجعلونها قدرة»، وهو تحريف.
(٩) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. (١٠) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «كونه».
(١١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «العاشر»، وهو خطأ. (١٢) «ولا»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(١٣) (ع) فقط: «لا يجعلوه»، وهو خطأ. (١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٥) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. (١٦) (ن)، (م): «ولا هي لازمة».

للعلم والقدرة فهٰذا غلط عليهم، بل نفس ذاته الموجبة لعلمه وقدرته هي التي أوجبت كونه عالماً قادراً، وأوجبت علمه وقدرته، وجعلت العلم والقدرة توجب كونه عالما قادراً، فإنَّ كل هٰذه الأمور متلازمة، وذاته المتصفة بهٰذه الصفات هي الموجبة لهٰذا كله، لا تفتقر[1] في ذلك إلىٰ شيء مباين لها.

العاشر **العاشر**[2]: قوله: «لمعان قديمة يفتقر في هٰذه الصفات إليها»، ليس هو قولهم، فإن المعاني القديمة[3] هي الصفات عندهم، وأما الخبر عن ذلك فيقولون: هو الوصف، ولا ريب أنه لا يمكن وصف الموصوف بأنه عالم إلَّا أن يكون له علم، ولكن هو سبحانه الموجب لتلك المعاني القديمة القائمة به، فإذا كان لا يوصف بالعلم والقدرة والحياة إلَّا بها وهو الموجب [4] لها لم يكن مفتقراً إلىٰ غيره، كما أنه إذا لم يوصف بالعلم إلَّا إذا كان موصوفاً بالحياة، وهو الموجب[4] للحياة، لم يكن مفتقراً إلىٰ غيره، ولو قال: لمعان[5] قديمة [6] تستلزم هٰذه الصفات ثبوتها، وذاته[6]
٢/ ٤٩٤ / مستلزمة لهذه وهٰذه، وتلك المعاني مستلزمة لثبوت هٰذه الصفات، كان كلاماً صحيحاً، فالتلازم حاصل من الجهات الثلاث.

الحادي عشر **الحادي عشر**[7]: قوله: «فجعلوه محتاجاً ناقصاً في ذاته كاملاً بغيره» كلام باطل، فإنه هو الذات الموصوفة بهٰذه الصفات، فليس هنا شيء يمكن تقدير حاجته إلىٰ هٰذه الصفات [8] إلَّا الذات المجردة، وتلك لا وجود لها في الخارج، فليس في الخارج ذات مجردة عن هٰذه الصفات[8] [حتىٰ تُوصف بحاجة أو غنىٰ، وذات الله مستلزمة لهٰذه الصفات][9]، والصفات الملزومة[10] لذات الموصوف التي لا يكون إلَّا بها ليس له تحقق دونها حتىٰ يُقال إنه[11] محتاج ناقص، بل حقيقة الأمر أن الذات المجردة عن صفات الكمال [12] ناقصة بدونها محتاجة إلىٰ صفات الكمال، فهٰذا حق[12]، لكن تلك الذات المجردة ليست هي الله، بل لا حقيقة لها في الخارج. وأيضاً فهم لا يطلقون علىٰ الصفات لفظ الغير.

---

(١) (أ)، (ب): «كما لا تفتقر».
(٢) (أ)، (ب): «الحادي عشر»، وهو خطأ؛ وسقطت من (ن)، (م).
(٣) (أ): «القائمة به»؛ (ع): «القائمة».
(٤-٤): ساقط من (م).
(٥) (أ)، (ب)، (ن): «بمعان».
(٦-٦): ساقط من (أ)، (ب).
(٧) (أ)، (ب): «الثاني عشر»، وهو خطأ.
(٨-٨): «ساقط من (أ)، (ب).
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٠) (ن)، (م): «اللازمة».
(١١) (أ)، (ب): «حتىٰ يقال له إنه».
(١٢-١٢): «ساقط من (أ)، (ب).

الثاني عشر **الثاني عشر**(١): إنَّ قول القائل: «إنَّ النصارىٰ كفروا بأن قالوا: القدماء ثلاثة والأشاعرة أثبتوا قدماء تسعة» كلامٌ باطلٌ، فإنَّ(٢) الله لم يكفِّر النصارىٰ بقولهم:
٢/ ٤٩٥ القدماء ثلاثة، بل قال تعالىٰ: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ / اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ**﴾ [سورة المائدة: ٧٣ ـ ٧٥]، فقد بيَّن ـ سبحانه ـ أنهم كفروا بقولهم: ﴿**إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ**﴾ [سورة المائدة: ٧٣](٣)، لقوله بعد ذلك: ﴿**وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ**﴾، ولم يقل: ما من قديم إلَّا قديم واحد، ثم أتبع ذلك بذكر حال المسيح وأمه لأنهما هما(٤) الآخران اللذان(٥) اتخذوهما إلـٰهين، كما بيَّن(٦) ذلك في الآية(٧) الأخرىٰ بقوله: ﴿**وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ**﴾ [سورة المائدة: ١١٦]، فهـٰذه الآية موافقة لسياق تلك الآية، وفي ذلك بيان أن الذين قالوا: إنَّ الله ثالث ثلاثة قالوا إنه ثالث ثلاثة آلهة: هو، والمسيح، وأم المسيح، وليس في القرآن ذكر قدماء ثلاثة ولا صفات ثلاثة، بل ليس في الكتاب ولا في السنة ذكر القديم في أسماء الله تعالىٰ، وإن كان [المعنىٰ](٨) صحيحاً، لكن المقصود [هنا](٩) بيان [أن] ما ذكروه لم يكفِّر [الله تعالىٰ] النصارىٰ [به](١٠).

٢/ ٤٩٦ / **الثالث عشر**(١١): أنه هب(١٢) أن النصارىٰ كفروا بقولهم/: إنه ثالث ثلاثة
الثالث عشر قدماء، فالصفاتية لا تقول: إنَّ الله(١٣) تاسع تسعة قدماء، بل اسم الله تعالىٰ عندهم
ص ٨٠ يتضمن صفاته، فليست(١٤) صفاته خارجة عن مسمىٰ اسمه، بل إذا قال القائل: آمنت بالله أو دعوت الله كانت صفاته داخلة في مسمَّىٰ اسمه، وهم لا يطلقون عليها أنها غير الله، فكيف [يقولون: إن](١٥) الله تاسع تسعة أو ثالث ثلاثة؟! وقد قال النبي ﷺ: «**من حلف بغير الله فقد أشرك**»(١٦)، [وثبت في الصحيح الْحَلِف بعزة

(١) (أ)، (ب): «الثالث عشر»، وهو خطأ. (٢) (ع): «لأن».
(٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «إنه ثالث ثلاثة آلهة». (٤) «هما»: ساقطة من (ع).
(٥) (ع)، (أ)، (ن)، (م): «اللذين»، وهو خطأ. (٦) (أ)، (ب): «وبين».
(٧) (ن)، (م): «في السورة»، وهو خطأ. (٨) «المعنىٰ»: ساقطة من (ن). (٩) «هنا»: في (ع) فقط.
(١٠) (ن): «بيان ما ذكروه لم يكفروا النصارىٰ»؛ (م): «بيان أن ما ذكروه لم يكفر به النصارىٰ».
(١١) (أ)، (ب): «الرابع عشر»، وهو خطأ. (١٢) (ع): «ذهب»، وهو تحريف.
(١٣) (أ)، (ب): «إنه». (١٤) (ع): «وليست».
(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وسقطت «إن» من (ع).
(١٦) في المسند (ط. المعارف) ١/ ٢٩٨ (رقم ٣٢٩) عن ابن عمر أنه قال: لا وأبي. فقال رسول الله =

الله[١]] ولعَمْرُ الله[٢]، فعلم أن الحلف بذلك ليس حلفاً بما يُقال إنه غير الله.

٢/٤٩٧ / **الرابع عشر**[٣]: إن[٤] حصر الصفات في ثمانية، وإن كان يقوله[٥] بعض المثبتين [من الأشعرية ونحوهم، فالصواب عند جماهير المثبتة][٦] وأئمة الأشعرية: أنَّ الصفات لا تنحصر في ثمانية، بل ولا يحصرها العباد في عدد. وحينئذٍ فنقل الناقل عنهم: أنه تاسع تسعة باطل، لو كان هـٰذا مما يُقال.

الرابع عشر

الخامس عشر[٧]: أنَّ النصارىٰ أثبتوا أقانيم وقالوا: إنها ثلاثة[٨] جواهر يجمعها جوهر واحد، وإن كل واحد إلـٰه[٩] يخلق ويرزق، والمتحد بالمسيح هو أقنوم الكلمة والعلم وهو الابن. وهـٰذ القول متناقض في نفسه، فإن المتحد إن كان صفة فالصفة لا تخلق ولا ترزق. وهي أيضاً لا تفارق الموصوف، وإن كان هو الموصوف فهو الجوهر الواحد وهو الأب[١٠] فيكون المسيح هو الأب، وليس هـٰذا قولهم،

الخامس عشر

٢/٤٩٨ / فأين[١١] هـٰذا ممن يقول: الإلـٰه[١٢] واحد وله الأسماء الحسنىٰ الدَّالَّة علىٰ صفاته العلىٰ[١٣] ولا يخلق غيرُه ولا يُعبَد سواه؟! فبين المذهبين من الفرق أعظم مما بين[١٤]

= ﷺ: «مه، إنه من حلف بشيء دون الله فقد أشرك» قال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ: رواه أبو داود والترمذي والحاكم وحسنه الترمذي وصححه الحاكم ووافقه الذهبي ونسبه الحافظ في التلخيص لابن حبان. وجاء الحديث بمعناه في مسند ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: الأرقام ٤٩٠٤، ٥٢٢٢، ٥٢٥٦، ٥٣٤٦، ٥٣٧٥، ٥٥٩٣، ٦٠٧٢. وجاء الحديث بالنص الذي ذكره ابن تيمية هنا في: سنن أبي داود ٣/ ٣٠٣ (كتاب الأَيْمَان والنذور، باب في كراهية الحلف بالآباء)؛ سنن الترمذي ٣/ ٤٥ ـ ٤٦ (كتاب النذور والأَيْمَان، باب في كراهية الحلف بغير الله) وقال الترمذي: «هـٰذا حديث حسن»؛ المسند (ط. المعارف) رقم ٦٠٧٣.

(١) أورد البخاري عن عدد من الصحابة أحاديث جاء فيها الحلف بعزَّة الله ٨/ ١٣٤ ـ ١٣٥ (كتاب الأَيْمَان والنذور، باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته).

(٢) (ب): «وبعمر الله»؛ (ن)، (م): «ونعم والله». وفي نفس الكتاب السابق في البخاري في الباب الذي يليه ٨/ ١٣٥ (باب قول الرجل لعمر الله) حديث قال فيه أُسيد بن حضير لسعد بن عبادة ﷺ: «لعمر الله لنقتلنه». وأورد الإمام أحمد في مسنده (ط. الحلبي) ٤/ ١٣ ـ ١٤ عن أبي رزين لقيط بن عامر المنتفق العقيلي ـ رضي الله عنه ـ حديثاً مطولاً عن النبي ﷺ حلف فيه النبي ﷺ أكثر من مرة فقال: **«لعمر إلهك»**، و**«لعمر الله»**.

(٣) (أ)، (ب): «الخامس عشر»، وهو خطأ. (٤) (أ)، (ب): «إنه». (٥) (أ)، (ب): «يقول به».

(٦) (ع): «جماهير المثبتين». وسقط ما بين المعقوفتين من (ن)، (م).

(٧) (أ)، (ب): «السادس عشر»، وهو خطأ. (٨) (أ)، (ب): «أثبتوا ثلاثة أقانيم قالوا إنها ثلاثة».

(٩) (ب): «وإن كان واحدا له»؛ (أ): «وإن كان واحد إله»، وهو تحريف.

(١٠) (أ): «فهو جوهر الواحد وهو الأب»؛ (ن)، (م): «وهو الجوهر الواحد وهو الأب»؛ (ع): «فهو الجوهر وهو الابن».

(١١) (أ)، (ب): «أين». (١٢) (ع): «إلـٰه».

(١٣) (ع): «وله الأسماء الدالة علىٰ صفاته العليا». (١٤) (ن)، (م): «من الفرق كما بين».

القَدَم والفَرْق.

ومما افترته الجهمية على المثبتة: أنَّ ابن كُلَّاب لما كان من المثبتين للصفات وصنَّف الكتب في الرد على النفاة، وضعوا على أخته حكاية أنها كانت[1] نصرانية وأنه لما أسلم هجرته، فقال لها: يا أختي إني أريد أن أفسد دين المسلمين، فرضيت عنه لذلك[2].

ومقصود المفتري بهذه[3] الحكاية أن يجعل قوله بإثبات الصفات هو قول النصارى، وأخذ هذه الحكاية [بعض السالمية و][4] بعض أهل الحديث والسنَّة يذم بها ابن كُلَّاب لما أحدثه[5] من القول في مسألة القرآن، ولم يعلم أن الذين عابوه بها[6] هم أبعد عن الحق في مسألة القرآن وغيرها منه، وأنهم عابوه بما تمدح أنت قائله[7]. وعيب ابن / كُلَّاب عندك كونه لم يكمل القول به[8]، بل بقيت عليه ٢/ ٤٩٩
[بقية][9] من كلامهم.

وهذا نظير ما عمله ابن عقيل في مسألة القرآن، فإنه أخذ كلام المعتزلة الذي طعنوا به على الأشعرية في كونهم يقولون: هذا القرآن ليس كلام الله بل عبارته عنه، فطعن به هو[10] على الأشعرية. [ومقصود المعتزلة بذلك: إثبات أنَّ القرآن مخلوق، والأشعرية][11] خير منهم[12] في نفي الخلق عن القرآن، ولكن عيبهم [في] تقصيرهم في إكمال السنَّة[13].

[وكذلك بعض أهل الحديث السالمية المصنِّفين في مثالب ابن كُلَّاب والأشعري وابن كرَّام ذكروا حكايات بعضها كذب قطعاً، وهي مما وضعته المعتزلة أعداء هؤلاء

(١) «كانت»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «بذلك». وكتب مستجي زاده في هامش (ع) ما يلي: «كان ابن كلاب من القدماء حتى أن الإمام أبا الحسن الأشعري لما رجع عن الاعتزال اتبعه وحذا حذوه في كثير من المقالات؛ ومن جملتها: إثبات الصفات الزائدة على الذات؛ ومن جملتها: نفي العلل والأغراض في أفعال الله، ومن جملتها: القول بقِدَم الكلام النفسي.. إلى غير ذلك من المقالات».
(٣) (ع): «لهذه».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٥) (أ)، (ب): «أحدث».
(٦) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «أن الذي عابه بها».
(٧) (ن)، (م): «فيما يقدح فيما أنت قائله».
(٨) «به»: ساقطة من (ب) فقط.
(٩) «بقية»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) (ع)، (ن)، (م): «فطعن هو به».
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(١٢) (أ)، (ب): «منه»، وهو خطأ.
(١٣) (أ)، (ب): «ولكن عيبهم تقصيرهم في كمال السنة»؛ (ن): «ولكن عيبهم تقصير في إكمال السنة»؛ (م): «ولكن عيبهم تقصيرهم في إكمال السنة».

عليهم، لكونهم يثبتون الصفات والقدر، فجاء هـٰؤلاء فذكروا تلك الحكايات، ومقصودهم التنفير عما اعتقدوا في أقوالهم من الخطاء، وتلك الحكايات وضعها من هو أبعد عن السنَّة منهم. وكذلك السالمية أتباع الشيخ أبي الحسن بن سالم هم في غالب أصولهم علىٰ قول أهل السنة والجماعة، لكن لما وقع في بعض أقوالهم من الخطاء زاد في الردّ عليهم من صنَّف في الرَّدِّ عليهم، حتىٰ ردَّ عليهم قطعة مما قالوه من الحق][1].

٢/ ٥٠٠ / **فصـــل**[2]

مقالة الحشوية والمشبهة

قال الرافضي المصنف[3]: «وقالت جماعة[4] الحشوية [والمشبهة][5]: إنَّ الله تعالىٰ جسم له طول وعرض وعمق، وأنه يجوز عليه[6] المصافحة، وأن الصالحين[7] من المسلمين يعانقونه[8] في الدنيا، وحكىٰ الكعبي عن بعضهم أنه كان يجوِّز رؤيته في الدنيا وأنه يزورهم ويزورونه، وحكىٰ عن داود الطائي[9] أنه قال: أعفوني عن الفرج واللحية، واسألوني عمَّا وراء ذلك، وقال: إن معبودي[10] جسم ولحم ودم، وله جوارح وأعضاء كيدٍ[11] ورجلٍ ولسانٍ وعينين وأذنين[12]، ٢/ ٥٠١ وحُكِي [عنه] أنه قال[13]: هو أجوف من أعلاه إلىٰ صدره، مصمت ما / سوىٰ ذلك، وله شعر قطط، حتىٰ قالوا: اشتكت[14] عيناه فعادته الملائكة، وبكىٰ[15] علىٰ طوفان نوح حتىٰ رمدت عيناه، وأنه يفضل من العرش[16] من كل جانب أربع أصابع».

فيُقال: الكلام علىٰ هـٰذا من وجوه:

الأول

أحدها: أن يُقال: هـٰذا اللفظ بعينه أن: الله جسم له طول وعرض وعمق أول من

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٢) (ع): «الفصل الثاني».
(٣) (ع): «قال الرافضي». والكلام التالي ورد في (ك) ١/ ٨٤ (م).
(٤) «جماعة»: ساقطة من (ع).
(٥) والمشبهة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) «عليه»: ساقطة من (ك).
(٧) (ع): «المصلحين»؛ (ك): «المخلصين».
(٨) «يعانقونه»: كذا في (ك)، (ب). وفي (ع)، (ن)، (م): «يعاينونه». وفي (أ): «يعاينوه».
(٩) (ب)، (ك): «داود الظاهري». والمثبت عن (ع)، (ن)، (م)، (أ). وسيتكلم ابن تيمية عن ذلك فيما بعد ١/ ٢٥٩ (ب).
(١٠) (ك): «معبوده».
(١١) (أ)، (ب): «وكبد»، وهو تحريف.
(١٢) (ب) فقط: «وعينان وأذنان»، وهو خطأ.
(١٣) (ك)، (ن): «وحكىٰ أنه قال».
(١٤) (ع): «اشتكىٰ».
(١٥) (ع): «فبكىٰ».
(١٦) (ع): «يفضل عن العرش»؛ (أ)، (ب): «يفضل العرش عنه»؛ (ن)، (م): «يفصل العرش عنه». والمثبت عن (ك).

عُرف أنه قاله في الإسلام شيوخ الإمامية كهشام بن الحكم وهشام بن سالم ـ كما تقدَّم ذكره ـ(١)، وهـٰذا مما اتفق عليه نقل الناقلين للمقالات(٢) في «الملل والنِّحَل» من جميع الطوئف مثل أبي عيسىٰ الورَّاق(٣)/ وزرقان(٤)، وابن النوبختي(٥) وأبي ٢/ ٥٠٢
الحسن الأشعري وابن حزم(٦) والشهرستاني(٧) وغير هـٰؤلاء، ونقل ذلك عنهم موجود في كتب المعتزلة والشيعة والكرَّامية والأشعرية وأهل الحديث وسائر الطوائف. وقالوا: أول من قال إن الله جسم: هشام بن الحكم.

ونقل الناس عن الرافضة هـٰذه المقالات وما هو أقبح منها، فنقلوا ما ذكره الأشعري وغيره في كتب المقالات عن بيان بن سمعان التميمي الذي تنتسب(٨) إليه

---

(١) انظر ما سبق (١/ ٤٠٨، ٤٨١ ـ ٤٨٣).

(٢) «للمقالات»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٣) أبو عيسىٰ محمد بن هارون الوراق، كان من أئمة المعتزلة ثم أصبح رافضياً، وكان يبطن الزندقة والقول بالتثنية، وقال الخياط: إنه كان أستاذ ابن الراوندي في ذلك، وتوفي أبو عيسىٰ الوراق ببغداد سنة ٢٤٧هـ. وذكر العاملي في «أعيان الشيعة» مصنفاته، و منها: «كتاب اختلاف الشيعة والمقالات»، ثم قال: «وكتاب المقالات هو أشهر كتب الوراق يذكر فيه تاريخ الملل والنحل وشرح آراء وعقائد الفرق المختلفة، وهو من أشهر الكتب القديمة وأكثرها اعتباراً في هـٰذا الموضوع، ينقل عنه المسعودي وأبوالحسن الأشعري، وأبو الريحان البيروني والشهرستاني وعبد القاهر البغدادي وابن أبي الحديد».
وانظر ترجمة الوراق وما ذكر عنه في: لسان الميزان ٥/ ٢٠٤؛ أعيان الشيعة ٤٧/ ١٠٥ ـ ١٠٧؛ الرجال للنجاشي، ص ٢٠٨؛ الانتصار للخياط، ص ٧٣، ١٠٨، ١١٠، ١١١؛ الفهرست، لابن النديم، ص٤٧٣؛ مروج الذهب، للمسعودي ٤/ ١٠٤ ـ ١٠٥؛ الفهرست، للطوسي، ص ٧١؛ معالم العلماء، لابن شهراشوب، ص ١٣٧؛ الأعلام ٧/ ٣٥١.

(٤) ذكره ابن المرتضىٰ في «المنية والأمل» في الطبقة السابقة ضمن أصحاب النظام فسمَّاه: زرقان محمد ابن شداد بن عيسىٰ المسمعي، أبو يعلىٰ، وقال: إنَّ له كتاب «المقالات» ثم قال عنه: «قال أبو الحسين الخياط، حدَّثني الآدمي قال: أحضر الواثق يحيىٰ بن كامل وأمر زرقان أن يناظره في الإرادة حتىٰ ألزمه الحجَّة، ثم ناظره الواثق بنفسه فألزمه الحجة، فقال الآدمي: يا أمير المؤمنين، قامت حجة الله عليه، فإن تاب وإلَّا فاضرب عنقه». وذكر ابن حجر (لسان الميزان ٥/ ١٩٩) أنه روىٰ عن: يحيىٰ القطان وغيره وروىٰ عنه: أبو بكر الشافعي، ولكنه نقل عن الدارقطني: لا يكتب حديثه؛ وحدد ابن حجر سنة وفاة زرقان بأنها ٢٧٨هـ. وأما ابن الأثير (اللباب ٣/ ١٣٩) فذكر أنه توفي سنة ٢٩٨ هـ أو ٢٩٩هـ.

(٥) هو: أبو محمد الحسن بن موسىٰ بن الحسن بن محمد النوبختي أو ابن النوبختي، وسبق الكلام عنه بإيجاز (١/ ٤٧)، وأشرت هناك إلىٰ كتابه «الآراء والديانات»، وتكلمت عنه أيضاً فيما سبق (١/ ٤١٠). وانظر عن النوبختي أيضاً: لسان الميزان ٢/ ٢٥٨؛ الفهرست للطوسي، ص ٧١؛ معالم العلماء لابن شهراشوب، ص ٣٢ ـ ٣٣؛ الأعلام ٢/ ٢٣٩.

(٦) علَّق مستجي زاده في الهامش بقوله: «وقد كان لابن حزم الأندلسي كتاب في الملل والنحل رأيته في مجلدين وفيه فوائد وعلم منه أن له قدما وسهما في الإحاطة».

(٧) (أ)، (ب): «وابن الشهرستاني».

(٨) (ع): «نسبت»؛ (ن)، (م): «ينسب».

البيانية من غالية الشيعة أنه كان يقول: إنَّ الله على صورة الإنسان وإنه يهلك كله إلَّا وجهه، وادَّعى بيان أنه يدعو الزُّهَرَة فتجيبه، وأنه يفعل ذلك بالاسم الأعظم، فقتله
٢/٥٠٣ خالد بن عبد الله / القسري. وحكى عنهم أن كثيراً منهم يثبت نبوة بيان بن سمعان، (١ثم يزعم كثير منهم أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفيَّة نصَّ على نبوة بيان بن سمعان١) وجعله إماماً(٢).

ونقلوا عن المغيرية أصحاب المغيرة بن سعيد أنهم يزعمون أنه كان يقول: إنه نبي وأنه يعلم اسم الله الأكبر(٣) وأن معبودهم رجل من نور على رأسه تاج، وله من الأعضاء والخلق مثل ما للرجل، وله جوف وقلب تنبع منه الحكمة، وأن حروف
ظ ٨٠ «أبي جاد» على عدد أعضائه، قالوا: والألف موضع/ قدمه(٤)؛ لاعوجاجها، وذكر الهاء فقال: لو رأيتم موضعها منه [لرأيتم] أمراً عظيماً(٥)، يعرِّض لهم
٢/٥٠٤ / بالعورة وبأنه(٦) قد رآه، لعنه الله [وأخزاه](٧).

وزعم أنه يحيي الموتى باسم الله الأعظم، وأراهم أشياء من النيرنجيات والمخاريق(٨)، وذكر لهم كيف ابتدأ الله الخلق فزعم(٩) أن الله كان وحده ولا شيء معه، فلما أراد أن يخلق الأشياء تكلَّم باسمه الأعظم، فطار فوقع فوق رأسه [على] التاج(١٠). قال: وذلك قوله: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى﴾ [سورة الأعلى: ١]، وذكروا عنه

(١ ـ ١): «ساقط من (ع).

(٢) الكلام المذكور هنا عن البيانية هو الذي أورده الأشعري في المقالات ١/ ٦٦ ـ ٦٧ مع اختلاف يسير في الألفاظ. وقد ظهر بيان بن سمعان النهدي التميمي بالعراق بعد المائة، وقتله خالد بن عبد الله القسري حرقاً بالنار سنة ١١٩هـ. انظر عنه وعن فرقته: لسان الميزان ٢/ ٦٩؛ تاريخ الطبري ٥/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧؛ المقالات للأشعري ١/ ٩٥؛ الملل والنحل ١/ ١٣٦؛ الفرق بين الفرق، ص ٢٧، ١٣٨، ١٤٥ ـ ١٤٦، ١٦٣؛ التبصير في الدين، ص ١٩، ٧٠، ٧٢؛ أصول الدين، ص ٧٣ ـ ٧٤ ـ ٣٣١؛ الفصل لابن حزم ٥/ ٤٤؛ الخطط للمقريزي ٢/ ٣٤٩، ٣٥٢ ـ ٣٥٣؛ فرق الشيعة للنوبختي، ص ٤٩، ٥٠، ٥٥؛ أعيان الشيعة ١٤/ ١٧٣ ـ ١٧٤؛ البدء والتاريخ لمطهر بن طاهر المقدسي ٥/ ١٣٠، ط. باريس، ١٩١٦م). وانظر التعليق الآتي عن البزيغية (٢/ ١٤٥).

(٣) (ن): «الأعظم». (٤) (ع): «قدميه». وفي (ن) الكلام ناقص ومضطرب.

(٥) (أ)، (ب): «لو رأيتم موضعها لرأيتم منه أمراً عظيماً». والمثبت هو الذي في (ع)، «المقالات» ١/ ٧٢. وفي (ن)، (م) سقطت كلمة «لرأيتم».

(٦) (أ)، (ب): «يعرض لهم بأنه». (٧) «وأخزاه»: زيادة في (ع) فقط.

(٨) (أ)، (ب): «الأشياء من النرنجات والمخارق»؛ (ن)، (م): «شيئاً من النيرنجيات والمخاريق»؛ المقالات: «أشياء من النيرنجات والمخاريق». وفي القاموس: «النيرنج ـ بالكسر ـ: أخذ كالسحر وليس به».

(٩) (أ)، (ب): «كيف ابتداء الله وزعم... إلخ»؛ (ن)، (م): «كيف ابتدأ الله الخالق فزعم».

(١٠) (أ)، (ب): «فوقع على رأسه على التاج»؛ (ن)، (م): «فطار فوق رأسه التاج»؛ المقالات: =

من هـٰذا الجنس أشياء[1] يطول وصفها، وقتله خالد بن عبد الله القسري[2].

وذكروا عن المنصورية أصحاب أبي منصور أنهم كانوا يقولون عنه أنه/ قال: إن ٢/٥٠٥
آل محمد هم السماء والشيعة هم[3] الأرض، وأنه هو الكسف الساقط في بني هاشم[4] وأنه عُرِج به إلىٰ السماء فمسح معبوده رأسه بيده، ثم قال له: أي بُني، اذهب فبلِّغ عني، ثم نزل به[5] إلىٰ الأرض؛ ويمين أصحابه إذا حلفوا: لا والكلمة[6]. وزعم أن عيسىٰ [ابن مريم][7] أول من خلق الله من خَلْقه، ثم عليّ، وأن رسل الله لا تنقطع أبداً، وكفر بالجنة والنار، وزعم أن الجنة رجل وأن النار رجل، واستحلَّ النساء والمحارم وأحل ذلك[8] لأصحابه. وزعم أن الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر والميسر حلال، قال: لَمْ يحرّم الله ذلك علينا ولا حرَّم شيئاً تقوىٰ[9] به [أنفسنا][10]، وإنَّما هـٰذه الأسماء أسماء رجال حرَّم الله وَلايتهم، وتأوَّل في ذلك قول الله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ [سورة المائدة: ٩٣]، وأسقط الفرائض وقال: هي أسماء رجال أوجب الله ولايتهم، فأخذه يوسف بن عمر والي العراق[11] في أيام بني أُمية / فقتله[12]. ٢/٥٠٦

= «فوقع فوق رأسه التاج»؛ وفي الفصل ٥/ ٤٣: «فوقع علىٰ تاجه»؛ الفرق بين الفرَق (ص١٤٧): «فطار ذلك الاسم ووقع تاجا علىٰ رأسه»؛ الملل والنحل (١/ ١٥٧): «فطار فوقع علىٰ رأسه تاجا».

(١) (ع): «وذكر عنه أشياء من هـٰذا الجنس».

(٢) (ن)، (م): «القُشَيْرِيّ»، وهو تحريف. والكلام المروي عن المغيرة وفرقته هنا هو المذكور في مقالات الأشعري ١/ ٦٨ ـ ٧٢ مع اختلاف يسير، وسبق الكلام عنه وعن فرقته ١/ ٣٨. وانظر أيضاً: لسان الميزان ٦/ ٧٥ ـ ٧٨؛ تاريخ الطبري ٥/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧؛ المقالات ١/ ٩٥ ـ ٩٦؛ الفرق بين الفرَق، ص ١٤٦ ـ ١٤٨؛ التبصير في الدين، ص ٢١ ـ ٢٢، ٧٣؛ الفصَل لابن حزم ٥/ ٤٣ ـ ٤٤؛ الخطط للمقريزي ٤/ ٣٤٩، ٣٥٣؛ أصول الدين، ص ٧٤، ٣٣١؛ التنبيه للملطي، ص ١٥٢ ـ ١٥٤؛ فرق الشيعة، ص ٦٢، ٨٣ ـ ٨٤؛ البدء والتاريخ ٥/ ١٣٠. وانظر التعليق الآتي عن البزيغية.

(٣) (ع): «هي».

(٤) (أ)، (ب): «لبني هاشم»؛ المقالات ١/ ٧٤: «من بني هاشم».

(٥) (ع): «فنزل به».

(٦) (أ)، (ب): «ألا والكلمة».

(٧) «ابن مريم»: زيادة في (ع).

(٨) (أ)، (ب): «وأصل ذلك»، وهو تحريف.

(٩) (أ)، (ب): «تتقوىٰ».

(١٠) «أنفسنا»: ساقطة من (ن)، (م).

(١١) (أ)، (ب)، (م): «فأخذه يوسف بن عمر إلىٰ العراق»، وهو تحريف. ويوسف بن عمر الثقفي، أبو يعقوب، من ولاة الأمويين من أيام هشام بن عبد الملك إلىٰ عهد يزيد بن الوليد الذي عزله وأودعه السجن، حيث أرسل إليه يزيد بن خالد القسري من قتله أخذاً بثأر أبيه، وذلك سنة ١٢٧هـ. انظر: وفيات الأعيان ٦/ ٩٨ ـ ١١٠؛ الأعلام ٩/ ٣٢٠.

(١٢) انظر عن أبي منصور العجلي والمنصورية: المقالات للأشعري ١/ ٧٤ ـ ٧٥؛ الملل والنحل ١/ ١٥٨ ـ ١٥٩؛ أصول الدين، ص ٢٣٣، ٣٣١؛ الفَرْق بين الفرَق، ص ١٣٨، ١٤٩؛ التبصير في الدين، ص ٧٣؛ الفصَل لابن حزم ٥/ ٤٥؛ الخطط للمقريزي ٢/ ٢٥٣؛ فرق الشيعة، ص ٥٩ ـ ٦٠؛ البدء والتاريخ ٥/ ١٣١.

والنُّصَيْرِيَّة الموجودون(١) في هذه الأزمنة يشبهون هؤلاء في كثير من الوجوه.

وذكروا عن الخطابية أصحاب أبي الخطَّاب بن أبي زينب(٢) أنهم يزعمون أن الأئمة أنبياء محدَّثون ورسل الله وحججه على خلقه، لا يزال منهم رسولان: واحد ناطق، والآخر(٣) صامت، فالناطق محمد والصامت عليّ، فهم في الأرض اليوم طاعتهم مفترضة على جميع الخلق، يعلمون ما كان وما هو كائن، وزعموا أن أبا الخطَّاب [نبي، وأن أولئك الرسل فرضوا طاعة أبي الخطاب، وقالوا: الأئمة آلهة، وقالوا](٤) في أنفسهم مثل ذلك، وقالوا: ولدُ الحسين أبناء الله وأحباؤه، ثم قالوا ذلك في أنفسهم، وتأوَّلوا قول الله: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ [سورة الحجر: ٢٩]، قالوا: فهو آدم ونحن ولده، وعبدوا أبا الخطَّاب، وزعموا أنه إله. وخرج أبو الخطاب على أبي جعفر المنصور فقتله عيسى بن موسى في سبخة [الكوفة، وهم](٤) يتدينون بشهادة الزور لموافقيهم(٥).

---

(١) (ن)، (م): «الموحدة»، وهو تحريف.

(٢) (أ)، (ب): «أبي الخطاب بن أبي ذئب»، وهو خطأ.

(٣) (ع)، (ن)، (م): «وآخر».

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٥) أبو الخطاب محمد بن أبي زينب مقلاص الأسدي الكوفي الأجدع. سبق الكلام عنه وعن فرقته (١/ ٣٩ ت ٨). والذي ذكره ابن تيمية عنه وعن الخطابية هنا، هو تقريباً ما في مقالات الأشعري ١/ ٧٥-٧٧. وانظر أيضاً: أصول الدين، ص ٢٩٨، ٣٣١؛ التبصير في الدين، ص ٧٣-٧٤؛ الفصل لابن حزم ٥/ ٤٨؛ الخطط للمقريزي ٢/ ٣٥٢؛ التنبيه للملطي، ص ١٥٤؛ فرق الشيعة، ص ٦٣-٦٤؛ البدء والتاريخ ٥/ ١٣١؛ الرجال للكشي (ط. الأعلمي، النجف)، ص٢٤٦-٢٦٠. وانظر التعليق الآتي عن البزيغية.

وفي هامش (ع) كتب مستجي زاده التعليق التالي: «والحاصل: أن الطائفة المنسوبة إلى بيان بن سمعان التي يُقال لهم البيانية، والطائفة المنسوبة إلى أبي منصور التي يُقال لهم المنصورية، والطائفة المنسوبة إلى أبي الخطاب التي يُقال لهم الخطابية: كلهم من غلاة الروافض، وأنهم يستحلون المحارم، وأنهم يقولون بعدم انقطاع النبوة وبارتفاع التكاليف، وأنهم أقدم الباطنية، والبيانية أقدم ألوان (؟) الدروز، والنصيرية من شيعتهم، والحمزوية من أتباعهم. والمقالات المنسوبة إلى بيان بن سمعان أخذ بها بعده طائفة يُقال لهم الباطنية والإسماعيلية، ومن اشتهر منهم: حسن بن الصباح الذي جاء في عصر ملكشاه السلجوقي، وألَّف كتباً كثيرة يبيّن مقالات الباطنية وينصرهم وينافح عنهم، واستولى على القلاع في فارس وجبيل (؟) وتسلطن هناك حتى يُقال له: صاحب القلاع، وقد حاول الرد وإبطال كلامه كثير من العلماء، ومنهم: الإمام الغزالي الطوسي: ألف في إبطال كلامه كتباً كثيرة، والنصيرية والدروز الذين كانوا في نواحي الشام ومنهم بنو العبيد ويُقال لهم: الفاطميون أيضاً، استولوا على بلاد المغرب أولاً، ثم على بلاد.. ومصر، ومنهم طائفة من الروم يُقال لهم الحمزوية والبيرامية كانوا على مسلك هؤلاء الباطنية. والجميع فرقة من فرق الروافض الغالية الذين قالوا بقدم العالم وعدم الحشر والنشر وبالتجسيم والتناسخ والحلول».

/ وذكروا عن البزيغية أنهم يقولون(١): إنَّ جعفر [بن] محمد هو الله(٢)، وأنه ليس بالذي يُرَىٰ، وأنَّهُ يُشبَّه للناس(٣) في هذه الصورة، وزعموا أن / كل محدث(٤) في قلوبهم وحيٌ، وأن كل مؤمن يوحىٰ إليه(٥). ٢/٥٠٧ ٢/٥٠٨

وقال الأشعري(٦): «وقد قال قائلون(٧) بإلـٰهية سلمان الفارسي».

قال(٨): «وفي النسَّاك من الصوفية من يقول بالحلول، وأن البارئ يحل في الأشخاص، (٩) وأنه جائز أن يحلّ في إنسان وسبع وغير ذلك من الأشخاص(٩)، وأصحاب هـٰذه المقالة إذا رأوا شيئاً يستحسنونه قالوا: لا/ ندري لعل الله حالٌّ فيه، ومالوا إلىٰ اطِّراح الشرائع، وزعموا أن الإنسان ليس عليه فرض ولا يلزمه عبادة إذا وصل إلىٰ معبوده». ٢/٥٠٩

قال(١٠): «ومن الغالية من يزعم(١١) أن روح القُدُس هو الله: كانت(١٢) في

---

(١) «أنهم يقولون»: ساقط من (أ)، (ب). وفي (ب) فقط: «البزهية»، وهو تحريف. وفي (ن)، (م): «الربعية»، وهو تحريف أيضاً.

(٢) (ن)، (م): «يقولون عن أبي جعفر محمد هو الله».

(٣) (ع): «يشبه الناس»، وهو تحريف. وفي (ن)، المقالات ١/ ٧٨: «تشبه للناس». وفي الخطط للمقريزي ٢/ ٣٥٢: «تشبه علىٰ الناس».

(٤) المقالات: «كل ما يحدث».

(٥) البزيغية: أصحاب بزيغ بن موسىٰ الحائك وهو من أتباع جعفر الصادق، وقد نقلت كتب رجال الشيعة عن «الكشي» خبراً يلعنه فيه مع آخرين جاء فيه (الرجال للكشي، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨): «عن ابن سنان قال: قال أبو عبد الله (ع): إنا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا.. كان رسول الله (ﷺ) أصدق البرية لهجة وكان مسيلمة يكذب عليه... ثم ذكر أبو عبد الله الحارث الشامي وبنان فقال: كان يكذبان علىٰ عليّ بن الحسين (ع) ثم ذكر المغيرة بن سعيد وبزيغا والسري وأبا الخطاب ومعمرا وبشاراً الأشعري وحمزة اليزيدي وصائداً النهدي وقال: لعنهم الله فإنا لا نخلو من كذاب يكذب علينا.. إلخ». وقد نقل هـٰذا الخبر العاملي في «أعيان الشيعة» ١٣/ ٢٣١ ـ ٢٣٢ وسمَّاه مثله: «بزيغاً» كما نقل عنه خبراً آخر جاء فيه (ص٢٥٨): عن ابن أبي يعفور قال: دخلت علىٰ أبي عبد الله (ع) فقال: ما فعل بزيغ؟ فقلت له: قتل. فقال: الحمد لله، أما إنه ليس لهـٰؤلاء المغيرية شيء خير من القتل؛ لأنهم لا يتوبون أبداً». وأنكر العاملي أن يكون بزيغاً هـٰذا هو بزيغ المؤذن أو بزيغ مولىٰ عمرو بن خالد وقد ذكرهما الطوسي ضمن رجال الصادق (انظر رجال الطوسي، ص ١٥٩). وانظر عن بزيغ والبزيغية أيضاً: المقالات ١/ ٧٧ ـ ٧٨؛ الملل والنِّحَل ١/ ١٦٠؛ أصول الدين، ص ٢٩٥؛ الفَرْق بين الفرَق، ص ١٥١؛ التبصير في الدين، ص ٧٤؛ الخطط للمقريزي ٢/ ٣٥٢؛ فرق الشيعة، ص ٦٤ (وجاء في التعليق: وبعضهم ضبطه «بزيغ» - بالغين المعجمة ـ والصحيح: بالمهملة)؛ البدء والتاريخ ٥/ ١٣٠ ـ ١٣١.

(٦) في المقالات ١/ ٧٩.

(٧) المقالات: «وقد قال في عصرنا هـٰذا قائلون..».

(٨) في المقالات ١/ ٨٠ ـ ٨١.

(٩ ـ ٩): ساقط من (أ)، (ب).

(١٠) في المقالات ١/ ٨١ ـ ٨٢.

(١١) المقالات: «والصنف الحادي عشر من أصناف الغالية يزعمون.. وفي (ع): «ومن العالمية من يزعم»، وهو تحريف. وفي (ن)، (م): «من زعم».

(١٢) (ع): «كان».

النبي ﷺ، ثم في عليّ، ثم في الحسن، ثم في الحسين، ثم في علي بن الحسين، ثم في محمد بن علي، ثم في جعفر بن محمد، ثم في موسىٰ بن جعفر، ثم في علي بن موسىٰ بن جعفر، (١ ثم في محمد بن علي بن موسىٰ١)، [ثم في علي بن محمد بن علي بن موسىٰ](٢) ثم في الحسن بن [علي](٢) بن محمد بن علي، ثم في محمد بن الحسن بن علي بن محمد».

قال: «وهـٰؤلاء آلهة(٣) عندهم، كل واحد منهم إلـٰه على التناسخ، والإلـٰه عندهم يدخل في الهياكل»، وهـٰؤلاء هم من الإمامية الاثنىٰ عشرية(٤).

٢/ ٥١٠ قال(٥): «ومن الغالية صنف(٦) يزعمون أن عليًّا هو الله، ويكذِّبون / النبيَّ ﷺ ويشتمونه، ويقولون: إن عليًّا وجَّه به ليبين أمره، فادَّعىٰ الأمر لنفسه».

قال(٧): «ومنهم صنف(٨) يزعمون أن الله تعالىٰ في(٩) خمسة أشخاص: في النبي، وعلي، والحسن، والحسين، وفاطمة فهـٰؤلاء آلهة(١٠) [عندهم](١١)».

(١٢ ولهم خمسة أضداد: أبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعمرو بن العاص، ثم منهم من قال: إن هـٰذه الأضداد محمودة لأنه لا يعرف فضل الأشخاص الخمسة إلَّا بأضدادها، فهي محمودة من هـٰذا الوجه، ومنهم من قال: بل هي مذمومة لا تُحمَد بحال من الأحوال١٢).

قال(١٣): «ومنهم صنف يُقال لهم: السبئية(١٤) أصحاب عبد الله بن سبأ، يزعمون أن عليًّا لم يمت وأنه يرجع إلىٰ الدنيا قبل يوم القيامة فيملأ الأرض عدلاً كما

(١ ـ ١): ساقط من (ع).
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن). والكلام في (م) في هـٰذه الأسطر ناقص ومضطرب.
(٣) (أ)، (ب): «الآلهة».
(٤) (ع)، (م): «الاثنىٰ عشر».
(٥) في المقالات ١/ ٨٢.
(٦) المقالات: «والصنف الثاني عشر من أصناف الغالية».
(٧) في المقالات ١/ ٨٢ ـ ٨٣.
(٨) المقالات: «والصنف الثالث عشر من أصناف الغالية هم أصحاب الشريعي».
(٩) «تعالىٰ في»: ساقط من (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «أن الله في». وفي المقالات: «أن الله حل في خمسة أشخاص.. إلخ».
(١٠) «آلهة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) «عندهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢ ـ ١٢): هـٰذا الكلام تلخيص لما في «المقالات» ١/ ٨٤ ـ ٨٥.
(١٣) «قال»: ساقطة من (أ)، (ب). والكلام التالي في «المقالات» ١/ ٨٥ ـ ٨٦.
(١٤) المقالات ١/ ٨٥: «والصنف الرابع عشر من أصناف الغالية وهم السبئية...». وسبق الكلام عن عبد الله ابن سبأ والسبئية سبق في الجزء الأول (١/ ١٩٢). وفي (ع): «السبائية».

مُلئَت جوراً، وذكروا عنه أنه قال لعليّ: أنت أنت. والسبئية يقولون بالرَّجْعَة وأن الأموات يرجعون إلىٰ الدنيا، وكان السيد / الْحِمْيَرِيّ[١] يقول برجعة الأموات، ٢/ ٥١١
وفي ذلك يقول:

إلى يوم يؤوب الناس فيه[٢] إلى دنياهُم قَبْلَ الحساب[٣]

قال[٤]: «ومنهم صنف[٥] يزعمون أن الله وكَّل الأمور وفوَّضها إلىٰ محمد / [ﷺ][٦]، وأنه أقْدَرَه علىٰ خلق الدنيا فخلقها ودبَّرها، وأن الله لم يخلق من ذلك شيئاً، ويقول ذلك كثير منهم في عليّ، ويزعمون أن الأئمة ينسخون الشرائع، وتهبط عليهم الملائكة، وتظهر عليهم أعلام المعجزات ويُوحىٰ إليهم. ص ٨١

ومنهم من يسلِّم علىٰ السحاب، ويقول إذا مرَّت سحابة: إن عليًّا فيها[٧]. [وفيهم يقول بعض الشعراء][٨]:

برئْتُ من الخوارج لستُ منهم من الغَزَّال منهم وابن بَاب[٩]
/ ومن قومٍ إذا ذكروا عليًّا يردُّون السلام على السحاب[١٠] ٢/ ٥١٢

(١) (أ)، (ب): «السيد الحمري»؛ (ن): «السيد الخمري»، وهو تحريف. وهو: إسماعيل بن محمد بن يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري، من شعراء الرافضة المتقدمين، ولد سنة ١٠٥، وتوفي سنة ١٧٣هـ. انظر ترجمته في: لسان الميزان ١/ ٤٣٦-٤٣٨؛ فوات الوفيات ١/ ٣٢-٣٦؛ أعيان الشيعة ١٢/ ٨٥-١٦٥؛ روضات الجنات، ص ٢٩-٣١؛ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/ ٦٨-٦٩؛ الأعلام ١/ ٣٢٠-٣٢١.

(٢) (أ)، (ب): «إلىٰ يوم يؤم الناس فيهم»، وهو خطأ. والمثبت عن (ع)، (ن)، المقالات ١/ ٨٦.

(٣) (ع): «قبل يوم الحساب».

(٤) «قال»: ساقطة من (أ)، (ب). والكلام التالي في «المقالات» ١/ ٨٦-٨٧.

(٥) المقالات ١/ ٨٦: «والصنف الخامس عشر من أصناف الغالية».

(٦) «صلىٰ الله عليه وسلم»: ساقطة من (ن)، (م)، (ع).

(٧) (ع): «ومنهم من يسلم علىٰ السحاب إذا مرت عليه سحابة، يرىٰ أن عليا فيها».

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، وسقط بعضه من (م).

(٩) (ن): «لا يوجد من البيت إلّا ثلاث كلمات محرفة»؛ (أ)، (ب)، (ع): «من العزال منهم وابن داب»، والصواب من: المقالات ١/ ٨٧؛ الفرق بين الفرق، ص ٧١، ١٤٤. والغزال: هو واصل ابن عطاء، وابن باب هو: عمرو بن عبيد بن باب.

(١٠) البيتان في «المقالات» وفي «الفرق بين الفرق» في الموضعين السابقين، ونسبهما ابن طاهر البغدادي إلىٰ إسحاق بن سويد العدوي، وهو من ثقات المحدثين، روىٰ عن يحيىٰ بن يعمر، وتوفي سنة ١٣١هـ (انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧/ ٢٤٣؛ تهذيب التهذيب ١/ ٢٢٦). أما المبرد فقد أورد البيتين مع آخرين بعدهما في كتابه «الكامل» ٢/ ١٢٣ (ط. التجارية، ١٣٦٥هـ) نقلاً عن الأصمعي، ولكنه أنكر نسبتهما إلىٰ إسحاق بن سويد العدوي.

فهـٰذا بعض ما نقله[(١)] الأشعري وغيره عنهم، وهو بعض ما فيهم من هـٰذا الباب، فإن الإسماعيلية والنُّصَيْرِيَّة لم يكونوا حدَّثوا إذ ذاك[(٢)]. والنُّصَيْرِيَّة[(٣)] من نوع الغلاة، والإسماعيلية ملاحدة أكفر من النُّصَيْرِيَّة.

ومن [شيعة][(٤)] النُّصَيْرِيَّة [من يقول][(٥)]:

أشهد ألا إله إلا حيدرةُ الأنزعُ[(٦)] البطين
ولا حجابٌ عليه إلا محمدُ الصادقُ الأمين
ولا طريق إليه[(٧)] إلا سَلْمَانُ ذو القوة المتين[(٨)]

٢/٥١٣ / ويقولون: إنَّ شهر رمضان أسماء ثلاثين رجلاً، [والثلاثون[(٩)] أسماء ثلاثين امرأة، وأن الصلوات الخمس عبارة عن خمسة أسماء، وهي: علي وحسن وحسين ومحسن وفاطمة][(١٠)]، إلىٰ أنواع من الكفر الشنيع الذي[(١١)] يطول وصفه[(١٢)].

وهـٰذا أمر معلوم، فإنَّ أهل العلم متفقون علىٰ أن هـٰذه المقالات الغالية في وصف الربّ بالعيوب والنقائص المتضمنة تشبيه الخالق بالمخلوق في[(١٣)] صفات النقص وتشبيه المخلوق بالخالق في[(١٣)] خصائص الإلـٰهية هي أكثر ما يكون في الشيعة باتفاق الناس، فلا يوجد في طوائف الأمة أشنع في الحلول والتمثيل والتعطيل مما يوجد فيهم.

ولهـٰذا صارت الملاحدة والغالية علمين علىٰ بعض من ينتسب[(١٤)] إليهم، فالملاحدة علم علىٰ الإسماعيلية، والغالية علم علىٰ القائلين بالإلـٰهية في البشر[(١٥)] ٢/٥١٤ [(١٦)] كالنُّصَيْرِيَّة، والمشهور بالغلو وادِّعَاء الإلـٰهية في البشر[(١٦)] / [هم] النصارىٰ

(١) (ع): «ذكره». (٢) (ن)، (م): «أحدثوا ذلك»، وهو تحريف.
(٣) (أ)، (ب): «النصيرية». وسبق الكلام عن النُّصَيْرِيَّة (١/٧). وانظر تعليق الأستاذ محب الدين الخطيب في «المنتقىٰ من منهاج الاعتدال»، ص ٩٧-٩٩، ١٠١.
(٤) (أ)، (ب): «شرع»؛ (ن)، (م): «شعر». (٥) «من يقول»: في (ع) فقط.
(٦) (ن): «الأمرع»، وهو تحريف.
(٧-٧): في (ع)، (ن)، (م). وفي (أ): «... البطين إليه إلا سلمان»؛ وفي (ب): «البطين أشهد أن لا إلـه إلّا سلمان... إلخ».
(٨) أورد هـٰذه الأبيات شهاب الدين أحمد بن محمود بن مري الشافعي في استفتائه ابن تيمية عن النُّصَيْرِيَّة، ذاكراً أنها من إنشاد بعض أكابر رؤساء النصيرية في سنة ٧٠٠هـ. انظر: رسالة الرد علىٰ النصيرية، ص ٩٥؛ مجموع الرسائل، نشر الخانجي، ١٣٢٣هـ. وقد نبهني إلىٰ ذلك الأستاذ محب الدين الخطيب في تعليقه علىٰ «المنتقىٰ»، ص ١٠٢.
(٩) في (ع): «والثلاثين»، وهو خطأ. (١٠) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(١١) «الذي»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) (أ)، (ب): «وصفها»؛ (ن): «قطعها»، وهو تحريف.
(١٣-١٣): ساقط من (ع). (١٤) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «ينسب».
(١٥) (أ)، (ب): «في الشركاء»، وهو تحريف. (١٦-١٦): ساقطة من (ع).

والغالية من الشيعة[(١)]، وقد يوجد بعض الإلحاد والغلو في غيرهم من النسَّاك وغيرهم، لكن الذي فيهم [أكثر و] أقبح[(٢)].

وإذا كان الأمر كذلك، كان الذي يطعن على أهل السنة والجماعة بأن فيهم تجسيماً [وحلولاً][(٣)] ويثني على طائفة الإمامية: إما من أجهل الناس بمقالات شيعته، وإما من أعظم الناس ظلماً وعدواناً وعدولاً[(٤)] عن العدل والإنصاف في المقابلة والموازنة[(٥)].

ثم أهل السنة يطلبون من الإمامية المتأخرين[(٦)] أن يقطعوا سلفهم بالحجج العقلية أو الشرعية[(٧)]، وهم عاجزون عن ذلك، كما تقدَّم التنبيه عليه.

وهؤلاء المجسِّمُون [من الشيعة منهم][(٨)] من أكابر أهل الكلام / المتكلمين في جميع أنواعه: في الجليل والدقيق، ولهم كتب مصنفة. ٢/٥١٥

قال الأشعري[(٩)]: «ورجال[(١٠)] الرافضة ومؤلفو كتبهم[(١١)] هشام بن الحكم وهو قطعي[(١٢)] ....

(١) (ب): «وادعاء الإلهية في الشرع النصارى والغالية في الشيعة»؛ (أ)، (ن)، (م): «وادعاء الإلهية في الشر النصارى والغالية في الشيعة».
(٢) (ن)، (م): «الذي فيهم أقبح». (٣) «وحلولا»: في (ع) فقط.
(٤) «وعدوانا»: ساقطة من (ع)؛ «وعدولا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) علَّق مستجي زاده في هامش (ع) بقوله: «قلت: وقد كان نصير الدين الطوسي وتلميذه الذي هو مصنف هذا الكتاب - ويُقال له ابن مطهر الحلي - كلاهما أجهل الخلق في المنقولات والروايات، سيما في أحاديث رسول الله ﷺ، وآثار الصحابة والتابعين، لكن لغلوهم التام في أنواع الفلسفة وأبوابها وتعمقهم فيها، فذهلوا عن الوقوف على أحوال قدماءهم الذين بهم يقتدون في الرفض والتشيع، ولهم اتبعوا في قولهم بإمامة الأئمة الاثنى عشرية، وأنه لا يمكن معرفة الله تعالى ولا معرفة الشرائع الإسلامية لأحد من آحاد المسلمين غير هؤلاء الأئمة الاثنى عشر».
(٦) (ع): «المستأخرين». (٧) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «والشرعية».
(٨) (أ)، (ب): «هم». وسقطت من (ن)، (م) عبارة «من الشيعة منهم».
(٩) في المقالات ١/ ١٢٧.
(١٠) المقالات (ط. محيي الدين عبد الحميد): «رجال»؛ المقالات (ط. ريتر) ١/ ٦٣: «ورجال».
(١١) (ن)، (م): «الرافضة ومواليهم...».
(١٢) قال الأشعري في المقالات ١/ ٨٨-٨٩: «فالفرقة الأولى منهم (الرافضة) وهم القطعية، وإنَّما سمُّوا قطعية؛ لأنهم قطعوا على موت موسى بن جعفر بن محمد بن علي، وهم جمهور الشيعة». ونقل الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في تعليقه عن نشوان الحميري في كتابه «الحور العين» ص ١٨٤ أن من القطعية هشام بن الحكم. وظن الشيخ محيي الدين أن ابن طاهر البغدادي يذهب إلى أن القطعية غير الاثنى عشرية وغير الهاشمية، ولكن ابن طاهر ينص على عكس ذلك فيقول عن القطعية (الفرق بين الفِرَق، ص ٤٠): «ويُقال لهم الاثنا عشرية أيضاً؛ لدعواهم أن الإمام المنتظر=

٢/٥١٦ وعلي بن منصور[(١)] ويونس[(٢)] بن عبد الرحمن القُمّي والسكّاك[(٣)]/ وأبو الأخوص داود بن أسد البصري[(٤)]».

قال: «وقد انتحلهم أبو عيسى الورّاق وابن الراونديّ وألّف لهم[(٥)] كتباً في الإمامة».

الوجه الثاني **الوجه الثاني**: أن يُقال: هذه المقالات التي نقلها لا تُعرَف عن أحد من المعروفين

٢/٥١٧ بمذهب [أهل][(٦)] السنَّة والجماعة: [لا][(٧)] من أئمة[(٨)] أصحاب/ أبي حنيفة ولا

= هو الثاني عشر» ويقول عن الهاشمية (ص ٤٠ ـ ٤١): «وكلتا الفرقتين (أتباع هشام بن الحكم وهشام ابن سالم الجواليقي) قد ضمت إلى حيرته في الإمامة ضلالتها في التجسيم وبدعتها في التشبيه».
وانظر أيضاً: الملل والنحل ١/ ١٥٠؛ التبصير في الدين، ص ٢٣؛ الخطط للمقريزي ٢/ ٣٥١؛ فرق الشيعة، لابن النوبختي، ص١٠١؛ البدء والتاريخ ٥/ ١٢٨. وقارن ذلك بما ذُكِر في: التنبيه للملطي، ص ٣٨؛ اعتقادات فِرَق المسلمين للرازي، ص ٥٤.

(١) ذكره النجاشي في رجاله (ص١٨٩)، فقال: «علي بن منصور، أبو الحسن، كوفي سكن بغداد، متكلم من أصحاب هشام، له كتب منها كتاب التدبير في التوحيد والإمامة». وذكره الشهرستاني ضمن مؤلفي الإمامية في: المِلَل والنِّحَل ١/ ١٧٠.

(٢) (أ)، (ب): «ويوفر»، وهو تحريف.

(٣) (ن)، (م): «الشكال». وكذا سمَّاه ابن النديم (الفهرست، ص ١٧٦)، والشهرستاني (الملل والنحل ١/ ١٧٠)، وهو: محمد بن الخليل، أبو جعفر السكّاك. قال النجاشي (الرجال ص ٢٥٢): «بغدادي يعمل السكاك، صاحب هشام بن الحكم وتلميذه أخذ عنه، له كتب منها كتاب في الإمامة، وكتاب سمَّاه «التوحيد»، وهو تشبيه، وقد نقض عليه». وزاد الطوسي في الفهرست (ص ١٥٨) كلاما أكثره منقول عن ابن النديم فقال: «وكان متكلماً وخالف هشام في أشياء إلَّا في أصل الإمامة، له كتب، منها: كتاب «المعرفة»، وكتاب «الاستطاعة»، وكتاب «الإمامة»، وكتاب «الرد على من أبى وجوب الإمامة بالنص». ونقل كلام الطوسي ابن (شهر اشوب) (معالم العلماء، ص ٩٥) والعاملي (أعيان الشيعة ٤٤/ ٣٢٣) ولكن العاملي سمَّاه «السكاكي».

(٤) (أ)، (ب): «وأبو الأخوص داود بن راشد البصري»؛ (ع): «وأبو الأخوص داود بن رشد البصري»؛ (ن)، (م): «وأبو الأحوص داود بن أسد البصري»؛ المقالات: «أبو الأحوص داود بن راشد البصري». وقد اختلفت كتب رجال الشيعة في اسمه وكنيته ولقبه، فقال النجاشي (الرجال، ص ١٢٠): «داود بن أسد بن أعفر، أبو الأحوص البصري ـ رحمه الله ـ، شيخ جليل فقيه متكلم، من أصحاب الحديث، ثقة ثقة». ونقل ابن المطهر الحلي في رجاله (ص٦٩) كلام النجاشي إلا أنه قال: «داود بن أسد بن عُفَيْر ـ بضم العين ـ أبو الأحوص البصري». وقال الطوسي في الفهرست (ص٢٢١): «أبو الأحوص المصري، من جلة متكلِّمي الإمامية، لقيه الحسن بن موسى النوبختي وأخذ عنه». وأما شهر اشوب فقال في (معالم العلماء، ص ١٣٩): «أبو الأحوص البصري، متكلم، لقي الحسن النوبختي وأخذ عنه، له كتاب الرد على العثمانية». وذكر العاملي في: أعيان الشيعة ٦/ ٩٢ بعض هذا الخلاف فقال: «أبو الأحوص المصري أو البصري، اسمه داود بن أسد بن عفير أو أعفر». وانظر تعليق رتير على المقالات ١/ ٦٣.

(٥) (ع): «وألغا لهم»؛ (ن)، (م): «وألقى إليهم».

(٦) «أهل»: في (ع) فقط.

(٧) «لا»: في (ع) فقط.

(٨) (أ)، (ب): «ومن أئمة».

مالك ولا الشافعي ولا أحمد بن حنبل: لا من أهل الحديث ولا من أهل الرأي، فلا يُعرَف في هٰؤلاء[(١)] من قال: إن الله جسم طويل عريض عميق، وأنه يجوز عليه المصافحة، وأن الصالحين من المسلمين[(٢)] يعاينونه في الدنيا[(٣)]، فإنْ[(٤)] كان مقصوده بجماعة الحشوية والمشبهة بعض هٰؤلاء فهو[(٥)] كذب ظاهر عليهم، وهٰذه كتب هٰذه الطوائف ورجالهم الأحياء والأموات لا يعرف عن[(٦)] أحد منهم شيء من ذلك، بل أئمة هٰؤلاء الطوائف المعروفون بالعلم فيهم متفقون على أن الله لا يُرَىٰ في الدنيا بالعيون وإنَّما يُرىٰ في الآخرة، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت**»[(٧)].

٢/ ٥١٨ والمذهب الشائع الظاهر فيهم مذهب أهل السنة والجماعة: أن الله / تعالىٰ يُرَىٰ في الآخرة بالأبصار، ومن أنكر ذلك كان مبتدعاً عندهم، وإن كان في المنتسبين إليهم من يقول ذلك فليس هو قول أئمتهم ولا الذين يُفتىٰ بقولهم، ومن أراد أن ينقل مقالة عن طائفة فليسم القائل والناقل، وإلَّا فكل أحد يقدر على الكذب، فقد تبيَّن كذبه فيما نقله عن أهل السنة، كما تبين أن تلك الأقوال وما هو أشنع منها من[(٨)] أقوال سلف[(٩)] الإمامية.

الوجه الثالث **الوجه الثالث**: أن يُقال: إنَّ الطائفة إنَّما تتميّز[(١٠)] باسم رجالها أو بنعت أحوالها، فالأول كما يُقال النجدات[(١١)] ....

(١) (ع): «ولا يعرف في هٰؤلاء»؛ (أ)، (ب): «فلا يعرف من هٰؤلاء».
(٢) (ع): «المصلحين من المؤمنين». (٣) «في الدنيا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (ع): «وإن». (٥) (ن)، (م): «فهٰذا».
(٦) (ب) فقط: «من».
(٧) الحديث رواه مسلم ٤/ ٢٢٤٥ (كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد)، ونصه: «قال ابن شهاب: وأخبرني عمر بن ثابت الأنصاري أنه أخبره بعض أصحاب رسول الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال يوم حذر الناس الدجال أنه مكتوب بين عينيه كافر يقرؤه من كره عمله أو يقرؤه كل مؤمن». وقال: «**تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت**». وجاء الحديث في: سنن الترمذي ٣/ ٣٤٥ (كتاب الفتن، باب ما جاء في الدجال). وفيه: «**تعلمون أنه لن يرى...**» الحديث. وروى الدارمي الحديث في كتابه «الرد على الجهمية» ص ٥١، وفيه: وقال: «**تعلمن أنه لن يرى أحدكم ربه حتى يموت**». ووردت هٰذه العبارة بمعناها في حديث آخر طويل عن أُمامة الباهلي - رضي الله عنه - جاء فيه (سنن ابن ماجه ٢/ ٣٦ كتاب الفتن، باب فتنة الدجال): «أنه يبدأ فيقول: أنا نبي ولا نبي بعدي ثم يثني فيقول: أنا ربكم، ولا ترون ربكم حتى تموتوا. . . » الحديث.
(٨) «م»: ساقطة من (أ)، (ب). (٩) (ن)، (م): «سلفه». (١٠) (أ): «ينتمي؛ تسمى»؛ (م): «تميز».
(١١) النجدات - ويُقال لهم النجدية - أتباع نجدة بن عامر - أو عويمر الحنفي، وهو من بني حنيفة، كان من أتباع نافع بن الأزرق ثم فارقه وخرج مستقلاً باليمامة سنة ٦٦ هـ أيام عبد الله بن الزبير واستولى=

٢/ ٥١٩ / والأزارقة[١] والجهمية[٢] والنجَّارية[٣] والضِّرارية[٤] [٥] ونحو ذلك. والثاني[٥]
٢/ ٥٢٠ / كما يُقال: الرافضة والشيعة والقدرية[٦] والمرجئة[٧] والخوارج ونحو ذلك.

الكلام على لفظ «الحشوية»

فأمَّا لفظ «الحشوية»[٨] ....

= علىٰ البحرين وعمان وما حولهما وتَسَمَّىٰ بـ«أمير المؤمنين»، ثم نقم عليه بعض أتباعه فقتلوه سنة ٦٩ هـ. وخالف النجدات سائر الخوارج في أمور؛ منها: عدم قولهم بأن كل كبيرة كفر، وبأن أصحاب الكبائر يعذبون عذاباً دائماً، وحكىٰ عنهم أنهم قالوا بعدم الحاجة إلىٰ إمام وأن عليهم أن يحكموا كتاب الله فيما بينهم. ويذكر عنهم ابن تيمية فيما بعد ٣/ ٦٢ (ب) أن الصحابة لم يكفروهم وأن ابن عمر - رضي الله عنه - وغيره من الصحابة كانوا يصلُّون خلف نجدة، وأن ابن عباس - رضي الله عنهما - أجابه عن مسائل سأله عنها وجاء حديثه في البخاري (وقارن لسان الميزان ٦/ ١٦٨ وفيه: أن الجوزجاني ذكره في الضعفاء). وانظر أيضاً عن نجدة والنجدات: تاريخ اليعقوبي ٢/ ٢٦٣، ٢٧٢-٢٧٣؛ الأخبار الطوال للدينوري، ص ٤٠٧، العبر للذهبي ١/ ٧٤، ٧٧؛ شرح نهج البلاغة (ط. المعارف) ٤/ ١٣٢-١٣٤، ١٣٥-١٤١؛ رغبة الآمل شرح كتاب الكامل للمبرد ٧/ ١٠٢ (ط. صبيح ١٣٤٨هـ/ ١٩٢٩م)؛ مقالات الإسلاميين ١/ ١٥٧، ١٦٢-١٦٤، ١٨٩-١٩٠؛ الملل والنِّحل ١/ ١١٠-١١٢؛ الفرق بين الفرَق، ص ٥٢-٥٤؛ التبصير في الدين، ص ٣٠-٣١؛ الخطط للمقريزي ٢/ ٣٥٤؛ الفِصَل لابن حزم ٥/ ٥٣؛ التنبيه للملطي، ص ٥٥؛ الأعلام ٨/ ٣٢٤-٣٢٥.

(١) أتباع أبي راشد نافع بن الأزرق بن قيس الحنفي البكري الوائلي، من أهل البصرة، صحب في أول أمره عبد الله بن عباس، وكان من الثائرين علىٰ عثمان، ثم من الخارجين علىٰ عليٍّ في حروراء، وخرج بعد ذلك علىٰ عبد الله بن الزبير، وقاتله المهلب بن أبي صفرة إلىٰ أن قُتل سنة ٦٥ هـ. وعرفت الأزارقة بتطرفها، فَهُم يكفِّرون كل من خالفهم وكل أصحاب الكبائر ويستبيحون قتل مخالفيهم حتىٰ الأطفال منهم. ويتكلم ابن تيمية عن نافع فيما بعد ٣/ ٦٢ (ب).
وانظر عن نافع بن الأزرق وعن الأزارقة: تاريخ الطبري ٤/ ٤٧٦-٤٨٢؛ تاريخ اليعقوبي ٢/ ٢٦٥، ٢٧٢؛ الأخبار الطوال، ص ٢٦٩-٢٧٧؛ رغبة الآمل ٧/ ١٠٣ وما بعدها؛ شرح نهج البلاغة (ط. المعارف) ٤/ ١٣٦-١٤١، ١٤١-٢٠٣؛ دائرة المعارف الإسلامية، مادة «الأزارقة» ومادة «الخوارج»؛ لسان الميزان ٦/ ١٤٤-١٤٥؛ الأعلام ٨/ ٣١٥-٣١٦؛ مقالات الإسلاميين ١/ ١٥٧-١٦٢، ١٦٩، ١٩٠؛ الملل والنِّحَل ١/ ١٠٦، ١٠٩-١١٠؛ الفرق بين الفرَق، ص ٥٠-٥٢؛ التبصير في الدين، ص ٢٩-٣٠؛ الخطط للمقريزي ٢/ ٣٥٤؛ الفِصَل لابن حزم ٥/ ٥٢-٥٣؛ التنبيه للملطي، ص ٥٤-٥٥؛ التعريفات للجرجاني، مادة «الأزارقة».
(٢) سبق الكلام عنهم (١/ ٥ ت ٤).
(٣) انظر ما ذكرناه عنهم من قبل (١/ ٤٣٠). وانظر عنهم أيضاً: التعريفات للجرجاني، مادة «النجارية».
(٤) انظر ما ذكرناه عنهم من قبل (١/ ٤٣٠). (٥-٥): ساقط من (أ)، (ب).
(٦) انظر عنهم ما سبق (١/ ٦). (٧) انظر عنهم ما سبق (١/ ٦).
(٨) قال التهانوي في «كشاف اصطلاحات الفنون»: «الحشوية - بسكون الشين وفتحها -: وهم قوم تمسَّكوا بالظواهر فذهبوا إلىٰ التجسيم وغيره، وهم من الفرق الضالة. قال السبكي في: «شرح أصول ابن الحاجب»: الحشوية طائفة ضلُّوا عن سواء السبيل يجرون آيات الله علىٰ ظاهرها ويعتقدون أنه المراد، سمُّوا بذلك؛ لأنهم كانوا في حلقة الحسن البصري فوجدهم يتكلمون كلاماً، فقال: ردّوا هٰؤلاء إلىٰ حشاء الحلقة، فنسبوا إلىٰ حشاء فهم حشوية - بفتح الشين -. وقيل: سموا=

فليس فيه[(١)] ما يدلّ على شخص معين ولا مقالة معينة، فلا يدري من هم هؤلاء.
وقد قيل: [إنَّ][(٢)] أول من تكلَّم بهذا اللفظ: عمرو بن عبيد[(٣)] فقال: كان عبد الله ابن عمر حشوياً[(٤)]. وكان هذا / اللفظ في اصطلاح من قاله يريد [به][(٥)] العامَّة ٢/ ٥٢١
الذين هم حشو، كما تقول الرافضة عن مذهب أهل السنة مذهب الجمهور.

فإن كان/ مراده بـ «الحشوية» طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة دون غيرهم، ظ ٨١
كأصحاب [أحمد] أو الشافعي أو مالك[(٦)]، فمن المعلوم أن هذه المقالات لا توجد فيهم أصلاً، بل هم يكفِّرون من يقولها، ولو قُدِّر أن بعضها وجد في بعضهم فليس ذلك من خصائصهم، بل كما يوجد مثل[(٧)] ذلك في سائر الطوائف.

وإن كان مراده بالحشوية: أهل الحديث على الإطلاق؛ سواء كانوا من أصحاب هذا أو هذا، فاعتقاد أهل الحديث هو السنة المحضة؛ لأنه هو الاعتقاد الثابت عن النبي ﷺ، وليس في اعتقاد أحد من أهل الحديث شيء من هذا، والكتب شاهدة بذلك.

وإن كان مراده بالحشوية: عموم أهل السنة والجماعة مطلقاً، فهذه الأقوال لا تُعرف في عموم المسلمين وأهل السنة، وجمهور المسلمين لا يظنون أن أحداً قال هذا[(٨)]، وإذا كان في بعض جُهَّال العامة من يقول هذا أو أكثر من هذا، لم يجز

= بذلك لأن منهم المجسمة، أو هم هم، والجسم حشو فعلى هذا القياس فإن الحشوية بسكون الشين نسبة إلى الحشو. وقيل: المراد بالحشوية طائفة لا يرون البحث في آيات الصفات التي يتعذر إجراؤها على ظاهرها، بل يؤمنون بما أراد الله مع جزمهم بأن الظاهر غير مراد ويفوضون التأويل إلى الله، وعلى هذا إطلاق الحشوية عليهم غير مستحسن لأنه مذهب السلف».
وانظر أيضاً: مادة «الحشوية» بدائرة المعارف الإسلامية؛ ما ذكره الشهرستاني عن «مشبهة الحشوية» في الملل والنِّحَل ١/ ٩٦-٩٩، ونقله عنه الإيجي في «المواقف»، ص ٤٢٩، ط. القاهرة، ١٣٥٦هـ.

(١) (أ)، (ب): «فيها». (٢) «إن»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) سبقت ترجمته (١/ ٤٤). وانظر عنه أيضاً: تاريخ بغداد ١٢/ ١٦٦-١٨٨؛ مروج الذهب للمسعودي ٣/ ٣١٤؛ الأعلام ٥/ ٢٥٢.
(٤) ذكر مقالة عمرو هذه عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - ابن العماد الحنبلي في: شذرات الذهب ١/ ٢١١. وكتب مستجي زاده في هامش (ع) تعليقاً على ذلك: «قلت: فانظر إلى جسارة عمرو بن عبيد حتى يطعن على مثل عبد الله بن عمر في عقيدته لكون عقيدته الباطلة مخالفة لعقيدته الحقَّة».
(٥) «به»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (أ)، (ب): «كأصحاب أحمد والشافعي ومالك»، وسقطت كلمة «أحمد» من (ن).
(٧) «مثل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (أ)، (ب): «وجمهور الناس ما يظنون أحداً قال هذا»؛ (ن)، (م): «وجمهور الناس ما يظنون أن أحداً قال هذا».

٢/ ٥٢٢ أن يُجعل هـٰذا اعتقاداً لأهل السُّنَّة / والجماعة[١] يعابون به[٢]، وإنَّما العيب فيما قالته رجال[٣] الطائفة وعلماؤها، كما ذكرناه عن أئمة الشيعة، فإن أئمة الشيعة هم القائلون للمقالات الشنيعة، كما قد عُلِم.

لفظ «المشبهة» وأمَّا لفظ «المشبهة»[٤] فلا ريب أن أهل السنة والجماعة والحديث من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم متفقون علىٰ تنزيه الله تعالىٰ عن مماثلة الخلق، و[علىٰ] ذمّ[٥] المشبهة الذين يشبِّهُون صفاته بصفات خلقه[٦]، ومتفقون علىٰ أنَّ الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا [في] أفعاله[٧].

٢/ ٥٢٣ / وطريقة سلف الأمة وأئمتها: أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه[٨] به رسوله: من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل: إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، إثبات الصفات، ونفي مماثلة المخلوقات، قال تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١] فهـٰذا ردّ علىٰ الممثلة، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى: ١١] ردّ علىٰ المعطلة.

طريقة السلف في الصفات

[فقولهم في الصفات مبني علىٰ أصلين:

أحدهما: أن الله سبحانه وتعالىٰ منزَّه عن صفات النقص مطلقاً كالسِّنَة والنوم والعجز والجهل وغير ذلك.

---

(١) (ن)، (م): «أن يجعل هـٰذا الاعتقاد لأهل السنة والجماعة».

(٢) (ن): «يعابون بهـٰذا». وكتب مستجي زاده في هامش (ع) ما يلي: «أقول: وفي غير موضع من تفسير الكشاف أنه يستعمل لفظ «الحشوية» في أهل السنة، وكذا في تفسير البيضاوي يذكر الحشوية في مواضع، وفهمت أنا من كلمات هـٰؤلاء ـ أعني الشيعة والزمخشري والبيضاوي ـ أن كل من يقول بمقالات السلف في الاعتقاديات، ويحملون النصوص علىٰ ظواهرها، ولا يصرفونها عن ظواهرها بآرائهم، مثل: الجهمية ومن اتبعوهم من المعتزلة والروافض ومتأخري (بالأصل: ومتأخرو) الحنفية والشافعية، فهم عندهم حشوية. فالحنابلة كلهم عندهم حشوية، وكذا أهل الحديث، مثل: البخاري ومسلم وإسحاق بن راهويه وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وحماد بن . . . ومن يحذو حذوهم من أئمة الحديث، فهـٰؤلاء كلهم حشوية عندهم».

(٣) «رجال»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٤) يقول التهانوي في «كشاف اصطلاحات الفنون»: «المشبهة علىٰ صيغة اسم الفاعل من التشبيه، وهو يطلق علىٰ فرقة من كبار الفرق الإسلامية شبهوا الله بالمخلوقات ومثلوه بالحادثات، ولأجل ذلك جعلناهم فرقة واحدة قائلة بالتشبيه وإن اختلفوا في طريقه». وانظر عن المشبهة ـ أيضاً ـ ما ورد في: الملل والنحل ١/ ٩٥ـ٩٩؛ دائرة المعارف الإسلامية، مادة «التشبيه»؛ وانظر ما سبق ١/ ٤٠٨.

(٥) (أ)، (ب): «وذم»؛ (ن)، (م): «وأنتم»، وهو تحريف.

(٦) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «الذين يمثلون صفاته به بصفات الخلق».

(٧) (ن)، (م): «ولا أفعاله». (٨) (ن)، (م): «وبما وصف».

والثاني: أنه متصف بصفات الكمال التي لا نقص فيها على وجه الاختصاص بما له من الصفات، فلا يماثله شيء][(١)] من (٢) المخلوقات في شيء من الصفات(٢).

ولكن نفاة الصفات يسمُّون كل من أثبت شيئاً من الصفات مشبِّهاً، بل المعطِّلة المحضة الباطنية نفاة الأسماء يسمون من سمَّى الله بأسمائه الحسنى مشبهاً، فيقولون: إذا قلنا حي عليم فقد شبهناه بغيره من الأحياء العالمين، وكذلك إذا قلنا[(٣)]: هو سميع بصير فقد شبهناه بالإنسان السميع البصير[(٤)]، وإذا قلنا: هو رءوف رحيم فقد شبهناه بالنبي[(٥)] الرءوف / الرحيم، بل قالوا: إذا قلنا: إنه موجود فقد شبهناه بسائر ٢/ ٥٢٤ الموجودات (٦ لاشتراكهما في مسمَّى الوجود٦).

فقيل لهؤلاء[(٧)]: فقولوا ليس بموجود ولا حي.

فقالوا ـ أو من قال منهم ـ: إذا قلنا ذلك فقد شبهناه بالمعدوم.

وبعضهم قال: ليس بموجود ولا معدوم ولا حي ولا ميت[(٨)].

فقيل لهم: فقد شبهتموه بالممتنع، بل جعلتموه نفسه ممتنعاً، فإنه كما يمتنع اجتماع النقيضين يمتنع ارتفاع النقيضين. فمن قال: إنه موجود معدوم فقد جمع بين النقيضين، [ومن قال: ليس بموجود ولا معدوم فقد[(٩)] رفع النقيضين][(١٠)] وكلاهما ممتنع، فكيف يكون الواجب الوجود ممتنع الوجود؟!

والذين قالوا: لا نقول هذا ولا هذا.

قيل لهم: عدم علمكم وقولكم لا يبطل الحقائق في أنفسها، بل هذا نوع من السفسطة[(١١)].

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٢ ـ ٢): في (ع).
(٣) «إذا قلنا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (ع): «فقد شبهناه بالسميع البصير».
(٥) (أ)، (ب): «بالشيء»، وهو تحريف.
(٦ ـ ٦): ساقطة من (ع).
(٧) (ع): «لهم».
(٨) «ولا حي ولا ميت»: ساقطة من (ع).
(٩) «فقد»: في (ع) فقط.
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١١) يقول الفارابي في كتابه «إحصاء العلوم»، ص ٢٤، تحقيق الأستاذ الدكتور عثمان أمين، ط. الخانجي، ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١: «وهذا الاسم ـ أعني السوفسطائية ـ اسم المهنة التي بها يقدر الإنسان على المغالطة والتمويه والتلبيس بالقول والإيهام... وهو مركب في اليونانية من «سوفيا» وهي الحكمة، ومن «اسطس» وهي المموهة، فمعناه: حكمة مموهة. وانظر في الكتاب، ص ٢٤ ـ ٢٦، وانظر تعليقات الأستاذ المحقق. وانظر أيضاً: التعريفات للجرجاني، مادة «السفسطة»؛ دستور العلماء للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ط. حيدر آباد) مادة «السفسطة»؛ مفاتيح العلوم للخوارزمي (ط. المنيرية، ١٣٤٢هـ)؛ ص ٩١؛ وانظر كتاب السفسطة (جـ ٧ من منطق =

٢/ ٥٢٥ / فإنَّ السفسطة ثلاثة أنواع: نوع هو جحد الحقائق والعلم بها. وأعظم من هٰذا قول من يقول عن الموجود الواجب القديم الخالق: إنه لا موجود ولا معدوم، وهٰؤلاء متناقضون، فإنهم جزموا بعدم الجزم.

ونوع هو قول المتجاهلة اللاأدرية الواقفة الذين يقولون: لا ندري هل ثمَّ حقيقة(١) وعلم أم لا. وأعظم من هٰذا قول من يقول: لا أعلم ولا أقول: هو موجود أو معدوم أو حي أو ميت.

ونوع ثالث: قول من يجعل الحقائق تتبع العقائد.

فالأول ناف لها؛ والثاني واقف فيها؛ والثالث يجعلها تابعة لظنون(٢) الناس.

وقد ذُكِر صنف رابع: وهو الذي يقول: إن العالم في سيلان فلا يثبت له حقيقة. وهٰؤلاء من الأول لكن هٰذا يوجبه قولهم(٣).

والمقصود هنا: أن إمساك الإنسان عن النقيضين لا يقتضي رفعهما.

٢/ ٥٢٦ / **وحاصل هذا القول:** منع القلوب والألسنة والجوارح عن معرفة الله وذكره وعبادته، فهو تعطيل وكفر بطريق الوقف والإمساك، لا بطريق النفي والإنكار.

وأصل ضلال هٰؤلاء أن لفظ «التشبيه» لفظ فيه إجمال، فما من شيئين إلَّا وبينهما قدر مشترك يتفق فيه الشيئان(٤). ولكن ذلك المشترك المتفق عليه لا يكون في الخارج بل في الذهن، ولا يجب تماثلهما فيه، بل الغالب تفاضل الأشياء في ذلك القدر [المشترك](٥)، فأنت إذا قلت عن المخلوقَيْن(٦): حيّ وحيّ، وعليم وعليم، وقدير وقدير، لم يلزم (٧ تماثل الشيئين في الحياة والعلم والقدرة، ولا يلزم٧) أن

= الشفاء) لابن سينا (وخاصة ص ٥) وانظر تصدير الدكتور إبراهيم مدكور ومقدمة الدكتور أحمد فؤاد الأهواني.

(١) (ع): «هل له حقيقة».

(٢) (ن)، (م): «لطرق».

(٣) (ن)، (م): «توجيه قولهم». وقال ابن حزم (الفصل ١/ ٩) عند كلامه عن السوفسطائية: «ذكر من سلف من المتكلمين أنهم ثلاث أصناف: فصنف منهم نفى الحقائق جملة، وصنف شكُّوا فيها، وصنف منهم قالوا: هي حق عند من هي عنده حق وهي باطل عند من هي عنده باطل». ويقسمهم الجرجاني (شرح المواقف للإيجي ١/ ١١٧ ـ ١١٨) إلى اللاأدرية القائلين بالتوقف، والعنادية وهم الذين يعاندون ويدعون بأنهم جازمون بأن لا موجود أصلاً، والعندية وهم القائلون بأن حقائق الأشياء تابعة للاعتقادات».

(٤) (ب) فقط: «شيئان».

(٥) «المشترك»: ساقطة من (ن)، (م).

(٦) (أ)، (ب): «عن المخلوقات». وسقطت العبارة من (ع).

(٧ ـ ٧): ساقط من (أ)، (ب). وسقطت كلمة «الحياة» من (ن)، (م).

تكون حياة أحدهما وعلمه وقدرته، ولا أن يكونا مشتركين في موجود[(١)] في الخارج عن الذهن.

ومن هنا ضلّ[(٢)] هٰؤلاء الجهّال بمسمّىٰ التشبيه الذي يجب نفيه عن الله، وجعلوا ذلك ذريعة إلىٰ التعطيل المحض. والتعطيل شر من التجسيم، والمشبِّه يعبد صنماً، / والمعطِّل يعبد عدماً، والممثِّل أعشىٰ، والمعطِّل أعمىٰ. ص ٨٢

٥٢٧/٢ ولهٰذا كان جهم إمام هٰؤلاء وأمثاله يقولون: إنَّ الله ليس بشيء[(٣)]، / وروي عنه أنه قال: لا يُسمَّىٰ باسم يسمَّىٰ به الخالق، فلم يسمه[(٤)] إلَّا بالخالق القادر لأنه كان جبريًّا يرىٰ أن العبد لا قدرة له[(٥)]، وربما قالوا: ليس بشيء كالأشياء[(٦)].

ولا ريب أن الله تعالىٰ ليس كمثله شيء، ولكن ليس مقصودهم إلَّا أن حقيقة التشبيه منتفية عنه حتىٰ[(٧)] لا يثبتون أمراً متفقاً عليه.

[(*)] وتحقيق هٰذا الموضع بالكلام في معنىٰ التشبيه والتمثيل. أمَّا «التمثيل» فقد نطق الكتاب بنفيه عن الله في غير موضع، كقوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [سورة الشورى: ١١]، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [سورة مريم: ٦٥]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص: ٤]، وقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [سورة البقرة: ٢٢]، وقوله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [سورة النحل: ٧٤]. ولكن وقع في لفظ «التشبيه» إجمال كما سنبيِّنه ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ.

٥٢٨/٢ وأمَّا لفظ «الجسم»، و«الجوهر»، و«المتحيِّز»[(٨)]، و«الجهة» ونحو ذلك، / فلم

---

(١) (ن)، (م): «مشتركين موجودين». (٢) (ع): «ظن»، وهو تحريف.

(٣) يقول الأشعري عن الجهم (المقالات ١/ ٣١٢): «ويحكىٰ عنه أنه كان يقول: لاأقول إن الله سبحانه شيء؛ لأن ذلك تشبيه له بالأشياء». ويقول أيضاً (٢/ ١٨٠): «إن الباري لا يُقال إنه شيء؛ لأنَّ الشيء عنده هو المخلوق الذي له مثل».

(٤) (ب): «فلا يسميه»؛ (أ): «فلا يسمه»، وهو تحريف.

(٥) (ع): «أن غير الله لا قدرة له». ويقول الشهرستاني عن آراء الجهم (الملل والنحل ١/ ٧٩): «منها قوله: لا يجوز أن يوصَف الباري تعالىٰ بصفة يوصف بها خلقه؛ لأن ذلك يقتضي تشبيهاً، فنفي كونه حيا عالماً وأثبت كونه قادراً فاعلاً خالقاً؛ لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق». وانظر أيضاً: الفَرْقُ بين الفرَق، ص ١٢٨؛ التبصير في الدين، ص ٦٤. وانظر عن قوله بالجبرة: المقالات ١/ ٣١٢؛ الملل والنِّحَل ١/ ٨٠؛ الفَرْقُ بين الفِرَق، ص ٢١٨؛ التبصير في الدين، ص ٦٣.

(٦) انظر: المقالات ٢/ ١٨١. وفي (ن)، (م): «ليس بشيء من الأشياء».

(٧) «حتىٰ»: ساقطة من (أ)، (ب).

(*) عند هٰذا الموضع يوجد سقط كبير في نسختي (ن)، (م). يستمر حتىٰ ص١٨٠.

(٨) (ب) فقط: «التحيز».

ينطق كتاب ولا سُنَّة بذلك[١] في حق الله لا نفياً ولا إثباتاً، وكذلك لم ينطق أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين من أهل البيت وغير أهل البيت، فلم ينطق أحد منهم بذلك في حق الله لا نفياً ولا إثباتاً.

وأول من عرف عنه التكلم بذلك[٢] نفياً وإثباتاً: أهل الكلام المحدَث من النفاة؛ كالجهمية والمعتزلة، ومن المثبتة: كالمجسمة من الرافضة وغير الرافضة.

فالنفاة نفوا هٰذه الأسماء، وأدخلوا في النفي ما أثبته الله ورسوله من صفات كعلمه وقدرته ومشيئته ومحبته ورضاه وغضبه وعلوه، وقالوا: إنه لا يرىٰ، ولا يتكلم بالقرآن ولا غيره، ولكن معنىٰ كونه متكلماً أنه خلق كلاماً في جسم من الأجسام غيره[٣]، ونحو ذلك.

والمثبتة أدخلوا في ذلك من الأمور ما نفاه الله ورسوله، حتىٰ قالوا: إنه يُرىٰ في
٢/ ٥٢٩ الدنيا بالأبصار[٤]، ويصافح، ويعانق، وينزل إلىٰ الأرض، / وينزل عشية عرفة راكباً علىٰ جمل أورق[٥] يعانق المشاة ويصافح الركبان[٦]، وقال بعضهم: إنه يندم ويبكي ويحزن، وعن بعضهم أنه لحم ودم، ونحو ذلك من المقالات التي تتضمن

---

(١) (ع): «فلم ينطق في ذلك كتاب ولا سنة»؛ (أ): «فلم ينطق به كتاب ولا سنة بذلك».
(٢) (أ)، (ب): «وأول من عرف أنه يتكلم بذلك». (٣) (أ)، (ب): «وغيره».
(٤) «في الدنيا»: ساقطة من (ب) فقط؛ وفي (أ): «يرىٰ بالأبصار في الدنيا». وقد روىٰ الشوكاني في كتابه «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» بعض الأحاديث التي يذكر أحدها أن الرسول رأىٰ الله تعالىٰ يوم الإسراء (ص٤٤١). وفي حديث آخر (ص ٤٤٧) أنّ الرسول ﷺ رأىٰ ربه في المنام في صورة شاب، ونقل الشوكاني أقوال الأئمة في بيان وضع الحديثين. وفي «اللآلئ المصنوعة» للسيوطي ١/ ١٢ ـ ١٣ و«الفوائد المجموعة» للشوكاني، ص ٤٤١؛ و«تنزيه الشريعة» لابن عراق ١/ ١٣٧: حديث موضوع نصه (كما في «اللآلئ المصنوعة»): «عن أنس مرفوعاً... ليلة أُسري بي إلىٰ السماء أسريت فرأيت ربي بيني وبينه حجاب بارز من نار، فرأيت كل شيء منه حتىٰ رأيت تاجا مخوصاً من اللؤلؤ».
(٥) (ع): «علىٰ حمار أورق».
(٦) ورد الحديث بهٰذا النص: «رأيت ربي بمنىٰ يوم النفر علىٰ جمل أورق عليه جبة صوف أمام الناس» في «تذكرة الموضوعات» لمحمد طاهر بن علي الهندي الفتني (ط. المنيرية، ١٣٤٣هـ)، ص ١٢ ـ ١٣، وفي «موضوعات القاري» (ط. استانبول)، ص ٤٤؛ وفي «كشف الخفاء» لإسماعيل بن محمد العجلوني (ط. القدسي، ١٣٥١هـ)، ص ٤٣٦. واتفقت الكتب الثلاث علىٰ أن الحديث موضوع لا أصل له. وروىٰ السيوطي حديثاً آخر (اللآلئ المصنوعة ١/ ٢٧، ط. الحسينية، ١٣٥٢هـ) نصه: «إذا كان عشية عرفة هبط الله إلىٰ السماء الدنيا فيطلع إلىٰ أهل الموقف.. إلخ». وحديثاً ثالثاً (١/ ٢٨): رأيت ربي يوم عرفة بعرفات علىٰ جمل أحمر عليه إزاران وهو يقول.. إلخ. ونقل السيوطي عن الأئمة ما يدل علىٰ وضع الحديثين. وانظر: الفوائد المجموعة للشوكاني، ص ٤٤٧؛ تنزيه الشريعة لابن عراق ١/ ١٣٨ ـ ١٣٩.

وصف الخالق جل جلاله بخصائص المخلوقين.

والله - سبحانه - منزَّه عن أن يُوصَف بشيء من الصفات المختصة بالمخلوقين، وكل ما اختص بالمخلوق فهو صفة نقص، والله تعالىٰ منزَّه عن كل نقص ومستحق لغاية[(١)] الكمال، وليس له مثل في شيء من صفات الكمال، فهو منزه عن النقص مطلقاً، ومنزه في الكمال أن يكون له مثل، كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص: ١ - ٤]، فبيَّن أنه أحدٌ صمدٌ، واسمه الأحد يتضمن نفي المِثْل، واسمه الصَّمَد يتضمن جميع صفات / الكمال، كما قد بيَّنَّا ذلك في الكتاب المصنَّف في تفسير ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[(٢)]. ٢/ ٥٣٠

عود إلى الكلام على لفظ «الجسم»

وأمَّا لفظ «الجسم»[(٣)] فإن الجسم عند أهل اللغة كما ذكره الأصمعي وأبو زيد وغيرهما، هو: الجسد والبدن[(٤)]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِن يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ﴾ [سورة المنافقون: ٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٧]، فهو يدلّ في اللغة علىٰ معنىٰ الكثافة والغلظ كلفظ الجسد، ثم قد يُراد به نفس الغليظ، وقد يُراد به غِلَظَه، فيُقال: لهٰذا الثوب جسم أي غِلَظٌ وكثافة، ويُقال: هٰذا أجسم من هٰذا؛ أي: أغلظ وأكثف[(٥)].

الجسم في اللغة

الجسم في اصطلاح المتكلمين

ثم صار لفظ «الجسم» في اصطلاح أهل الكلام أعم من ذلك، فيسمُّون الهواء وغيره من الأمور اللطيفة[(٦)] جسماً، وإن كانت العرب لا تسمي هٰذا جسماً، وبينهم نزاع فيما يُسمَّىٰ جسماً: هل هو مركَّب من الجواهر المنفردة التي لا يتميز منها شيء عن شيء؛ إما جواهر متناهية [(٧)] كما يقوله أكثر القائلين بالجوهر الفرد، وإما غير متناهية[(٧)] كما يقوله[(٨)] / النظَّام[(٩)]، ٢/ ٥٣١

---

(١) (ب) فقط: «الغايات».

(٢) (ع): «في تفسير قل هو الله أحد الله الصمد». والمقصود هنا: كتاب «تفسير سورة الإخلاص». وسبق الكلام عليه (١/ ٤٦١).

(٣) سبق كلام ابن تيمية عن معاني الجسم (١/ ٤٢٨) وما بعدها، و (١/ ٤٦٨) وما بعدها.

(٤) في «الصحاح» للجوهري: «قال أبو زيد: الجسم الجسد، وكذلك الجسمان والجثمان. وقال الأصمعي: الجسم والجسمان الجسد والجثمان الشخص».

(٥) في اللسان: «ورجل جسماني وجثماني إذا كان ضخم الجثة.. وقد جسم الشيء؛ أي: عظم.. والأجسم الأضخم».

(٦) (ع): «من الأمور اللفظية»، وهو تحريف. (٧ - ٧): ساقط من (أ)، (ب).

(٨) (أ)، (ب): «كما يقول».

(٩) سبق الكلام عن النظام (١/ ٤٢٧). وتكلَّم ابن تيمية من قبل أكثر من مرة عن الجواهر الفردة أو الأجزاء التي لا تتجزأ وناقش أقوال مثبتيها ونفاتها. انظر مثلاً: (١/ ٤٣١، ٤٨٢).

والتزم الطفرة المعروفة بطفرة النظّام[١]؛ أو هو مركَّب من المادة والصورة كما يقوله من يقوله من المتفلسفة، أو ليس مركباً لا من هٰذا ولا من هٰذا كما يقوله أكثر الناس، وهو قول الهشامية والكُلَّابية[٢] والنجَّارية والضِّرارية وكثير من الكرَّامية على ثلاثة أقوال، وكثير من الكتب ليس فيها إلَّا القولان الأولان.

والصواب: أنه ليس مركباً لا من هٰذا ولا من هٰذا، كما قد بُسط في موضعه.

وينبني على هٰذا أن ما يحدثه الله من الحيوان[٣] والنبات والمعادن فإنها أعيان
٢/ ٥٣٢ يخلقها الله تعالى على قول نفاة الجوهر الفرد؛ وعلى قول / مثبتيه[٤] إنَّما يُحدث أعراضاً وصفات[٥]، وإلَّا فالجواهر باقية ولكن اختلف تركيبها، وينبني على ذلك الاستحالة.

فمثبتة الجوهر الفرد يقولون: لا تستحيل حقيقة إلى حقيقة أخرى، ولا تنقلب الأجناس، بل الجواهر يغير الله عز وجل تركيبها وهي باقية، والأكثرون يقولون باستحالة بعض الأجسام إلى بعض، وانقلاب جنس إلى جنس، وحقيقة إلى حقيقة، كما تنقلب النطفة إلى علقة، والعلقة (إلى)[٦] مضغة، والمضغة عظاماً، وكما ينقلب الطين الذي خلق (الله)[٦] منه آدم لحماً ودماً وعظاماً، وكما تنقلب المادة التي تخلق منها الفاكهة ثمراً[٧] ونحو ذلك. وهٰذا قول الفقهاء والأطباء وأكثر العقلاء.

وكذلك ينبني على هٰذا تماثل الأجسام؛ فأولئك يقولون: الأجسام مركبة من الجواهر، وهي متماثلة، فالأجسام متماثلة. والأكثرون يقولون: بل الأجسام مختلفة الحقائق، وليست حقيقة التراب حقيقة النار، ولا حقيقة النار حقيقة الهواء. وهٰذه المسائل مسائل عقلية لبسطها موضع آخر، والمقصود هنا: بيان منشأ النزاع في

---

(١) أدَّى إنكار النظام للجواهر الفردة وقوله بأنها تتجزأ إلى ما لا نهاية إلى قوله بالطفرة، وذلك أن خصومه اعترضوا عليه بقولهم: إذا مشت نملة على صخرة من طرف إلى طرف فإنها تكون قد قطعت ما لا يتناهى، فكيف يقطع ما يتناهى ما لا يتناهى؟ فقال النظام: إن النملة تقطع بعض الصخرة بالمشي وبعضها بالطفرة؛ أي أنها تنتقل من المكان الأول إلى الثاني سيراً ثم تطفر من المكان الثاني إلى الرابع أو الخامس. وانظر: المقالات للأشعري ٢/ ١٨-١٩؛ الملل والنحل ١/ ٥٧-٥٨؛ الفرق بين الفرق، ص ٨٥؛ التبصير في الدين، ص ٤٣؛ الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة: إبراهيم بن سيَّار النظام، ص ١٢٩-١٣١.

(٢) بعد كلمة «والكلابية» في (ع): «والنصرية»، ورجحت أن تكون زيادة من الناسخ، وانظر ما سبق (١/ ٤٣١، ٤٣٢).

(٣) (أ)، (ب): «الحيوانات». (٤) (أ)، (ب): «مثبتته». (٥) (ع)، (أ): «وصفاتا».

(٦) ما بين القوسين في (ع) فقط. (٧) (أ)، (ب): «تمرا».

مسمَّىٰ الجسم.

والنظَّار كلهم متفقون[1] ـ فيما أعلم ـ علىٰ أن الجسم يُشار إليه، وإن اختلفوا في كونه مركَّباً من الأجزاء المنفردة، أو من المادة والصورة، أو لا من هـٰذا ولا من هـٰذا.

٢/ ٥٣٣ / وقد تنازع العقلاء أيضاً: هل يمكن وجود موجودٍ قائمٍ بنفسه لا يُشار إليه ولا يمكن أن يُرىٰ، علىٰ ثلاثة أقوال. فقيل: لا يمكن ذلك بل هو ممتنع. وقيل: بل هو ممتنع في المحدثات الممكنة التي تقبل الوجود والعدم دون الواجب. وقيل: بل ذلك ممكن في الممكن والواجب، وهـٰذا قول بعض الفلاسفة (٢ ومن وافقهم من أهل الملل ٢)، (٣ ما علمت به قائلاً من أهل الملل إلَّا من أخذه عن هـٰؤلاء الفلاسفة ٣).

ومثبتو ذلك يسمونها المجردات والمفارقات، وأكثر العقلاء يقولون: إنَّما وجود هـٰذه في الأذهان لا في الأعيان. وإنَّما يثبت من ذلك وجود نفس الإنسان التي تفارق بدنه وتتجرد عنه.

وأمَّا الملائكة التي أخبرت بها الرسل فالمتفلسفة المنتسبون إلىٰ المسلمين يقولون: هي العقول والنفوس المجردات وهي الجواهر العقلية.

حقيقة الملائكة وأمَّا أهل الملل ومن علم ما أخبر الله به من صفات الملائكة، فيعلمون قطعاً أن الملائكة ليست هـٰذه المجردات التي يثبتها هـٰؤلاء، من وجوه كثيرة قد بُسطت في غير هـٰذا الموضع. فإن الملائكة مخلوقون من نور، كما أخبر بذلك النبي ﷺ في الحديث الصحيح[4].

٢/ ٥٣٤ / وهم كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ ۝ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ۝ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ۝ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ [سورة الأنبياء: ٢٦ ـ ٢٩].

وقد أخبر الله عن الملائكة أنهم أتوا إبراهيم ولوطاً في صورة البشر حتىٰ قدَّم لهم

---

(١) (أ): «يختلفون». (٢ ـ ٢): ساقط من (ع). (٣ ـ ٣): ساقط من (أ)، (ب).

(٤) الإشارة هنا إلىٰ الحديث الصحيح: «خُلقت الملائكة من نور، وخُلق الجان من مارج من نار، وخُلق آدم مما وصف لكم». وقد ذكرت مكانه في صحيح مسلم والمسند فيما سبق (١/ ٢٢٧، ٢/ ٩٦).

إبراهيم العجل، وكان جبريل - عليه السلام - يأتي النبي ﷺ في صورة دحية الكلبي[(١)]، وأتاه[(٢)] مرة في صورة أعرابي حتىٰ رآه الصحابة[(٣)]، وقد رآه النبي ﷺ في/ صورته التي خلق عليها مرتين[(٤)]: مرة بين السماء والأرض، ومرة في السماء عند سدرة المنتهىٰ[(٥)]. ٢/ ٥٣٥

(١) صحيح مسلم ٤/ ١٩٠٦ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أم سلمة) حديث عن أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي - رضي الله عنه - . وفي جزء من هٰذا الحديث رواية عن أُسامة بن زيد رضي الله عنه، وروي هٰذا الجزء في البخاري في صحيحه ٤/ ٢٠٦ (كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام) ونصها - وهٰذه رواية البخاري - : «حدثنا أبو عثمان قال: أنبئت أن جبريل عليه السلام أتىٰ النبي ﷺ وعنده أم سلمة، فجعل يحدث، ثم قام. فقال النبي ﷺ لأم سلمة: «من هذا؟» - أو كما قال - قال: قالت: هذا دحية. قالت أم سلمة: أيم الله ما حسبته إلا إياه حتىٰ سمعت خطبة نبي الله ﷺ بخبر جبريل - أو كما قال. قال: فقلت لأبي عثمان: ممن سمعت هٰذا؟ قال: من أُسامة ابن زيد».
وانظر: جامع الأصول لابن الأثير ١٢/ ٤٤ - ٤٥. وفي المسند (ط. المعارف) ٨/ ١٦٧ عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: وكان جبريل - عليه السلام - يأتي النبي ﷺ في صورة دحية. قال الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - : إسناده صحيح - وانظر تعليقه. وانظر: الصفدية لابن تيمية ١/ ١٩٧.

(٢) (أ)، (ب): «وأتىٰ».

(٣) في صحيح البخاري ٤/ ١١٢ (كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة) عن عائشة رضي الله عنها أن الحارث بن هشام سأل النبي ﷺ كيف كان يأتيه الوحي... وفي الحديث: «... يتمثل لي الملك أحياناً رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول». وفي البخاري في موضعين ١/ ٢ (كتاب بدء الوحي، كيف كان بدء الوحي)، ٤/ ١١٥ - ١١٦ (كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين) حديثان عن عائشة رضي الله عنها جاء في الأول منهما: أن الملك كان يتمثل لرسول الله ﷺ رجلاً، وفي الآخر: أن جبريل كان يأتيه في صورة الرجل. وفي أول صحيح مسلم ١/ ٣٦ - ٣٨ (كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام... إلخ) عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أن جبريل طلع في صورة رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرىٰ عليه أثر السفر ولا يعرفه أحد من الصحابة... وفي آخره: فقال رسول الله ﷺ: «هذا جبريل جاء ليعلّم الناس دينهم». وفي الباب أحاديث أُخرىٰ بنفس المعنىٰ عن أبي هريرة رضي الله عنه ١/ ٣٩ - ٤٠.

(٤) علّق مستجي زاده في هامش (ع) عند هٰذا الموضع بقوله: «هٰذا أعدل شاهد لدعوىٰ المصنف، وإبطال لقول من يقول من الإسلاميين إنهم مجردات، ويبطل قولهم أيضاً أنه تعالىٰ قال: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً أُولِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ [سورة فاطر: ١]، فيشعر أنه خلقهم الله في طباع الأجسام، ثبت لهم ما هو من خواص الأجسام وهو الأجنحة. ولا يُقال هٰهنا بالمثل، كما يقال في أكثر ما ذكره المصنف في الاستدلال، وهو ظاهر. ويبطله (في الأصل: يبطل) أيضاً قول الشارع في حقهم: سكان السمٰوات، سكان الأرضين، سكان بيت المعمور، إلىٰ غير ذلك. وبالجملة، فالقول بتجريد الملائكة مأخوذ من الفلاسفة، يقول من يقول ذلك من المسلمين اتباعاً للفلاسفة، وكلام الله وكلام رسوله يأبىٰ عنه كل الإباء، حتىٰ أن كون الملائكة ونفوس البشر التي هي أرواحها من مقولة الأجسام اللطيفة لا من المجردات يكاد يعد من الضرورات الدينية، غايتها أن رؤيتها مشروطة بإرادة الله ومتوقفة عليها، ومتىٰ أراد سبحانه وتعالىٰ رؤيتها رأينا ومتىٰ لم يرد ما رأينا».

(٥) في البخاري ٤/ ١١٥ (كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم آمين) حديث عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ رأىٰ جبريل له ستمائة جناح. وجاء هٰذا الحديث نفسه في البخاري مرتين في موضعين=

٥٣٦/٢ / والملائكة تنزل إلىٰ الأرض ثم تصعد[١] إلىٰ السماء، كما تواترت[٢] بذلك النصوص. وقد أنزلها [الله][٣] يوم بدر ويوم حنين ويوم الخندق لنصر رسوله والمؤمنين[٤]، كما قال تعالىٰ: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [سورة الأنفال: ٩]، وقال: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [سورة التوبة: ٢٦]، وقال: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [سورة الأحزاب: ٩]، وقال: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [سورة الزخرف: ٨٠]، وقال: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [سورة الأنعام: ٦١]، وقال الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾ [سورة الأنفال: ٥٠]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ﴾ [سورة الأنعام: ٩٣].

٥٣٧/٢ ومثل هٰذا في القرآن كثير يعلم ببعضه أن ما وصف (الله) به[٦] الملائكة/ يوجب العلم الضروري أنها ليست[٧] ما يقوله هٰؤلاء في العقول والنفوس، سواء قالوا: إن العقول عشرة والنفوس تسعة، كما هو المشهور عندهم، أو قالوا غير ذلك[٨].

وليست الملائكة أيضاً القوىٰ العالمة[٩] التي في النفوس كما قد يقولونه، بل جبريل ﷺ[١٠] ملك[١١] منفصل عن الرسول يسمع كلام الله من الله، وينزل به

= آخرين ٦/ ١٤١ (كتاب التفسير، سورة النجم، باب ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾)، ٦/ ١٤١ (كتاب التفسير، سورة النجم، باب ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾). في نفس الموضع ٦/ ١٤٠ ـ ١٤١ (كتاب التفسير، سورة النجم) حديث عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ سُئلت فيه: هل رأىٰ النبي ﷺ ربه؟ قالت في آخر جوابها: ولكن رأىٰ جبريل ﷺ في صورته مرتين. وفي نفس الكتاب، باب ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ﴾ ٦/ ١٤١ حديث عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: رأىٰ رفرفاً أخضر سد الأفق. وفي المسند (ط. المعارف) عن ابن مسعود ﷺ عن النبي ﷺ: «**رأيت جبريل على سدرة المنتهى وله ستمائة جناح...**» الحديث. وانظر: البخاري ٤/ ١٥١ ـ ١٦١. وانظر: الصفدية ٢١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(١) (ع): «وتصعد». (٢) (أ)، (ب): «نزلت». (٣) «الله»: في (ع) فقط.

(٤) (أ)، (ب): «والنصر لرسول الله صلىٰ الله عليه وسلم والمؤمنين».

(٥) في النسخ الثلاث: «جاء أحدهم الموت»، وهو خطأ.

(٦) (أ)، (ب): «وصف به». (٧) (أ)، (ب): «أنه ليس».

(٨) يذكر الفلاسفة المسلمون في أكثر كتبهم ورسائلهم: أن العقول السماوية إنَّما هي ملائكة. انظر مثلاً: الفارابي: السياسات المدنية، ص ٣، ط. حيدر آباد، ١٣٤٥؛ ابن سينا: أقسام العلوم العقلية، ص ١١٣، ضمن تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات، القاهرة، ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م؛ رسالة الزيارة والدعاء، ص ٣٣، ضمن مجموعة جامع البدائع، القاهرة، ١٣٣٠هـ/ ١٩١٧م.

(٩) (أ)، (ب): «الصالحة».

(١٠) «عليه السلام»: زيادة في (ع). (١١) «ملك»: ساقطة من (ع).

على رسول الله ﷺ ، كما دلَّ على ذلك النصوص والإجماع من المسلمين[١] .

وهٰؤلاء يقولون : إنَّ جبريل هو العقل الفعَّال[٢] ، أو هو ما يتخيَّل في[٣] نفس النبي ﷺ من الصور الخيالية ، وكلام الله ما يوجد في نفسه كما يوجد في نفس النائم[٤] .

٢/٥٣٨ / وهٰذا مما يعلم كل من له علم بما جاء به الرسول[٥] أنه من أعظم الأمور تكذيباً للرسول ، ويعلم أن هٰؤلاء أبعد عن متابعة رسول الله ﷺ من كفَّار اليهود والنصارى ، وهٰذا مبسوط في مواضع . والمقصود هنا : الكلام على مجامع ما يُعرف به ما أشار إليه هٰذا من عقائد المسلمين واختلافهم .

فإذا عُرف تنازع النظَّار في حقيقة الجسم ، فلا ريب أن الله سبحانه ليس مركَّباً من الأجزاء المنفردة ، ولا من المادة والصورة ، ولا يقبل سبحانه التفريق والانفصال[٦] ، ولا كان متفرقاً فاجتمع ، بل هو سبحانه أحد صمد ، لم يلد ولم يُولَد ، ولم يكن له كفواً أحد .

فهٰذه المعاني المعقولة من التركيب كلها منتفية عن الله تعالى ، لكن المتفلسفة ومن وافقهم تزيد على ذلك وتقول[٧] : إذا كان موصوفاً بالصفات كان مركباً ، وإذا كانت له حقيقة ليست هي مجرد الوجود كان مركَّباً .

فيقول لهم المسلمون المثبتون للصفات : النزاع ليس في لفظ «المركَّب» ، فإن هذا اللفظ إنَّما يدلّ على مركّب ركَّبه غيره ، ومعلوم أن عاقلاً لا يقول[٨] : إنَّ اللهَ تعالى مركَّب بهٰذا الاعتبار .

وقد يُقال لفظ «المركب» على ما كانت أجزاؤه متفرقة فجُمع : إما جمع
٢/٥٣٩ / امتزاج ، وإما غير امتزاج كتركيب الأطعمة والأشربة والأدوية والأبنية واللباس من أجزائها . ومعلوم نفي هٰذا التركيب عن الله ، ولا نعلم عاقلاً يقول : إن الله تعالى مركَّب بهٰذا الاعتبار .

---

(١) (ع) : «إجماع المسلمين» .
(٢) انظر مثلاً : السياسات المدنية للفارابي ، ص ٣ ؛ أقسام العلوم العقلية لابن سينا ، ص ١١٤ .
(٣) (أ) ، (ب) : «وهو ما يتخيل من . . .» .
(٤) انظر مثلاً : الرسالة العرشية لابن سينا ، ص ١٢ ، ضمن مجموع رسائل الشيخ الرئيس ، ط . حيدر آباد ، ١٣٥٤هـ .
(٥) (أ) ، (ب) : «كل من علم ما جاء به الرسول» . (٦) (أ) ، (ب) : «والاتصال» .
(٧) (ع) : «ويقولون» . (٨) (أ) ، (ب) : «ومعلوم أن فلانا يقول» ، وهو تحريف .

وكذلك التركيب بمعنى أنه مركب من الجواهر المنفردة، أو من المادة والصورة - وهو التركيب الجسمي عند من يقول به[١] - وهذا أيضاً منتف عن الله تعالى. والذين قالوا: إنَّ الله جسم، قد يقول بعضهم: إنه مركب هذا التركيب، وإن كان كثير منهم - بل أكثرهم - ينفون ذلك، ويقولون: إنَّما نعني بكونه جسماً أنه موجود أو أنه[٢] قائم بنفسه، أو أنه يُشار إليه، أو نحو ذلك. لكن بالجملة، هذا التركيب وهذا التجسيم يجب تنزيه الله تعالى[٣] عنه.

وأمَّا كونه سبحانه ذاتاً[٤] مستلزمة لصفات الكمال، له علم وقدرة وحياة فهذا لا يسمَّى مركَّباً[٥] فيما يُعرف من اللغات. وإذَا سمَّى مسمٍّ[٦] هذا مركَّباً[٧] لم يكن النزاع معه في اللفظ، بل في المعنى العقلي. ومعلوم أنه لا دليل على نفي هذا، كما قد بُسِط في موضعه، بل الأدلة العقلية تُوجِب إثباته.

/ ولهذا كان جميع العقلاء مضطرين إلى إثبات معانٍ متعددة لله تعالى، ٢/ ٥٤٠
فالمعتزلي يسلم أنه حي عالم قادر؛ ومعلوم أن كونه جسماً ليس هو معنى كونه عالماً، ومعنى كونه عالماً ليس معنى كونه قادراً.

والمتفلسف يقول: إنه عاقل ومعقول وعقل، ولذيذ ومتلذذ ولذة، وعاشق ومعشوق وعشق[٨]؛ ومعلوم بصريح العقل أن كونه يحب ليس (هو) كونه يعلم، وكونه محبوباً معلوماً ليس (هو) معنى كونه (محبا) عالماً[٩]، (والمتفلسف يقول: معنى (كونه) عالماً)[١٠] هو معنى كونه قادراً مؤثراً فاعلاً، وذلك هو نفس ذاته، فيجعل العلم هو القدرة وهو الفعل، ويجعل القدرة هي[١١] القادر، والعلم هو العالم، والفعل هو الفاعل.

---

(١) عبارة «عند من يقول به» في (ع) فقط. (٢) «أنه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (أ)، (ب): «تنزيه الرب». (٤) (ع)، (أ): «ذات».
(٥) (ع): «تركيبا». (٦) (ع)، (أ): «مسمى». (٧) (ع): «تركيبا».
(٨) انظر مثلاً: «النجاه» لابن سينا (٣/ ٢٤٣ - ٢٤٥) حيث يعقد فصلاً عنوانه «فصل في أن واجب الوجود بذاته عقل وعاقل ومعقول»، وفصلاً آخر (٣/ ٢٤٥ - ٢٤٦) بعنوان «فصل في أنه بذاته معشوق وعاشق ولذيذ وملتذ وأن اللذة هي إدراك الخير الملائم».
(٩) (أ): «ومعلوم بصريح العقل أن كونه يجب ليس كونه وكونه محبوباً معلوماً ليس معنى كونه عالماً»؛ (ب): «ومعلوم بصريح العقل أن كونه يحب ليس كونه محبوباً وكونه معلوماً ليس معنى كونه عالماً». والمثبت عن (ع).
(١٠) ما بين القوسين ساقط من (أ)، (ب). وزدت «كونه»؛ ليستقيم الكلام.
(١١) (أ)، (ب): «هو».

(وبعض متأخريهم ـ وهو الطوسي ـ ذكر في «شرح كتاب الإشارات» أن العلم
٢/ ٥٤١ هو المعلوم[١] ومعلوم / فساد)[٢] هٰذه الأقوال بصريح العقل، ومجرد تصورها التام يكفي في العلم بفسادها.

عمدة النفاة دليل التركيب

وهٰؤلاء فروا من معنى التركيب[٣]، وليس لهم قط حجَّة على نفي مسمّى التركيب بجميع هٰذه المعاني، بل عمدتهم أن المركَّب مفتقر إلى أجزائه، وأجزاؤه غيره، والمفتقر إلى غيره لا يكون واجباً بنفسه. [٤] وربما قالوا: الصفة مفتقرة إلى محل، والمفتقر إلى محل لا يكون واجباً بنفسه[٤] بل يكون معلولاً.

٢/ ٥٤٢ وهٰذه الحجة ألفاظها كلها مجملة[٥] فلفظ / «الواجب بنفسه» يُراد به: الذي لا فاعل له فليس له علة فاعلة، ويُراد به: الذي لا يحتاج إلى شيء مباين له، ويُراد به: القائم بنفسه الذي لا يحتاج إلى مباين له.

وعلى الأول والثاني، فالصفات واجبة الوجود، [٦] وعلى الثالث فالذات الموصوفة بالصفات هي الواجبة، والصفة وحدها لا يُقال إنها واجبة الوجود.

ويُراد به: ما لا تعلق له بغيره، وهٰذا لا وجود له في الخارج[٦].

---

(١) يقول نصير الدين الطوسي (شرح الإشارات المطبوع مع الإشارات والتنبيهات لابن سينا، تحقيق الدكتور سليمان دنيا، ق٣، ٤، ص ٧١٤ـ٧١٥): «العاقل كما لا يحتاج في إدراك ذاته لذاته إلى صورة غير صورة ذاته التي بها هو هو، فلا يحتاج أيضاً في إدراك ما يصدر عن ذاته لذاته إلى صورة غير صورة ذلك الصادر التي بها هو هو».

واعتبر من نفسك أنك تعقل شيئاً بصورة تتصورها أو تستحضرها، فهي صادرة عنك، لا بانفرادك مطلقاً، بل بمشاركة ما من غيرك، ومع ذلك فأنت لا تعقل تلك الصورة بغيرها، بل كما تعقل ذلك الشيء بها، كذلك تعقلها أيضاً بنفسها من غير أن تتضاعف الصور فيك، بل ربما تتضاعف اعتباراتك المتعلقة بذاتك وبتلك الصورة فقط على سبيل التركيب.

وإذا كان حالك مع ما يصدر عنك بمشاركة غيرك هٰذه الحال، فما ظنك بحال العاقل مع ما يصدر عنه لذاته من غير مداخلة غيره فيه؟

ولا تظنَّنَّ أن كونك محلا لتلك الصورة شرط في تعقلك إياها، فإنك تعقل ذاتك مع أنك لست بمحل لها، بل إنَّما كان كونك محلاً لتلك الصورة شرطاً في حصول تلك الصورة لك، الذي هو شرط في تعقلك إياها، فإن حصلت تلك الصورة لك بوجه آخر غير الحلول فيك، حصل التعقل من غير حلول فيك.

ومعلوم أن حصول الشيء لفاعله في كونه حصولاً لغيره ليس دون حصول الشيء لقابله، فإذن المعلولات الذاتية للعاقل الفاعل لذاته حاصلة له من غير أن تحل فيه، فهو عاقل إياها من غير أن تكون هي حالَّةٌ فيه». وانظر: مقدمة الدكتور سليمان دنيا للجزء الثاني من «الإشارات» (ص١١٥ـ١١٦).

(٢) ما بين القوسين (ع) فقط.

(٣) (أ)، (ب): «وليس فرارهم إلَّا من معنى التركيب».

(٤ـ٤): في (ع) فقط.

(٥) (ع): «وهٰذه الألفاظ كلها مجملة».

(٦ـ٦): في (ع) فقط.

والبرهان إنَّما قام على أن الممكنات لها فاعل واجب الوجود قائم[1] بنفسه أي: غنيّ عما سواه، والصفة ليست هي الفاعل.

مناقشة دليل التركيب

وقوله: «إذا كانت له ذات وصفات كان مركَّباً، والمركَّب مفتقر إلى أجزائه، وأجزاؤه غيره».

لفظ الغير

فلفظ «الغير» مجمل، يُراد بالغير المباين، فالغيران[2] ما جاز مفارقة أحدهما الآخر بزمان أو مكان أو وجود، وهٰذا اصطلاح الأشعرية ومن وافقهم من الفقهاء أتباع الأئمة الأربعة، ويُراد بالغيرين[3]: ما ليس أحدهما الآخر أو ما جاز[4] العلم بأحدهما مع الجهل بالآخر، وهٰذا اصطلاح طوائف من المعتزلة والكرَّامية وغيرهم.

وأمَّا السلف، كالإمام أحمد وغيره، فلفظ «الغير» عندهم يُراد به هٰذا ويُراد به هٰذا، ولهٰذا لم يطلقوا القول بأنه علم الله غيره، ولا أطلقوا القول بأنه ليس / غيره، ولا يقولون (لا) هو هو ولا هو غيره[5]، بل يمتنعون عن إطلاق اللفظ[6] ٥٤٣/٢
المجمل نفياً وإثباتاً لما فيه من التلبيس، فإن الجهمية يقولون: ما سوى الله مخلوق وكلامه غيره فيكون مخلوقاً، فقال أئمة السنة: إذا أُريد بالغير والسوى ما هو مباين له، فلا يدخل علمه وكلامه في لفظ الغير والسوى، كما لم يدخل في قول النبي ﷺ: **«من حلف بغير الله فقد أشرك»**. وقد ثبت في السُّنَّة جواز الحلف بصفاته كعزته وعظمته[7]، فعُلِم أنها لا تدخل في مسمَّى الغير عند الإطلاق، وإذا أُريد بالغير أنه ليس هو إياه فلا ريب أن العلم ليس هو العالم. والكلام ليس هو المتكلّم.

لفظ الافتقار

وكذلك لفظ (الافتقار يُراد به) افتقار المفعول إلى فاعله[8] ونحو ذلك، ويُراد به التلازم بمعنى أنه لا يوجد أحدهما إلَّا مع الآخر، وإن لم يكن أحدهما مؤثراً في الآخر، كالأمور المتضايفة: مثل الأبوة والبنوة.

والمركَّب قد عرف ما فيه من الاشتراك، فإذا قال القائل: لو كان عالماً لكان مركَّباً من ذات وعلم، فليس المراد به أن هٰذين كانا مفترقين فاجتمعا، ولا أنه يجوز مفارقة

---

(١) «قائم»: ساقطة من (ع). (٢) (ع) فقط: «فالغير».
(٣) (ع)، (أ): «بالغير». (٤) (ع): «وما جاز».
(٥) (أ): «ولا يقولون لا هو هو ولا غيره». وسقطت (لا) من (ب). والصواب ما أثبته عن (ع).
(٦) «اللفظ»: ساقطة من (أ)، (ب). (٧) انظر ما سبق (١/ ١٣٧).
(٨) (أ): «وكذلك لفظ الافتقار المفعول إلى فاعله»، وسقط ما بين القوسين كله من (ب).

أحدهما الآخر[١]، بل المراد: أنه إذا كان عالماً فهناك ذات وعلم قائم بها.

٢/ ٥٤٤ **وقوله:** «والمركَّب مفتقر إلىٰ أجزائه»، فمعلوم أن افتقار المجموع إلىٰ / أبعاضه ليس بمعنىٰ أن أبعاضه فعلته[٢] أو وجدت دونه وأثرت فيه، بل بمعنىٰ[٣] أنه لا يوجد إلَّا بوجود المجموع، ومعلوم أن الشيء لا يوجد إلَّا بوجود نفسه.

وإذا قيل: هو مفتقر إلىٰ نفسه بهٰذا المعنىٰ، لم يكن هٰذا[٤] ممتنعاً، بل هٰذا هو الحق، فإن نفس الواجب لا يستغني عن نفسه.

وإذا قيل: هو واجب بنفسه، فليس المراد أن نفسه[٥] أبدعت وجوبه[٦]، بل المراد أن نفسه موجودة بنفسها لم تفتقر إلىٰ غيره في ذلك، ووجوده واجب لا يقبل العدم بحال.

فإذا قيل ـ مثلا ـ: العشرة مفتقرة إلىٰ العشرة[٧]، لم يكن في هٰذا افتقار لها إلىٰ غيرها. وإذا قيل: هي مفتقرة إلىٰ الواحد الذي هو جزؤها، لم يكن افتقارها إلىٰ بعضها بأعظم[٨] من افتقارها إلىٰ المجموع التي هي هو.

وإذا لم يكن ذلك ممتنعاً بل هو الحق، فإنه لا يوجد [٩] المجموع إلَّا بالمجموع، فكيف يمتنع أن يُقال: لا يوجد[٩] المجموع إلَّا بوجود جزئه.

٢/ ٥٤٥ / والدليل إنَّما دلَّ علىٰ أن الممكنات لها مبدع واجب بنفسه خارج عنها، أما كون ذلك المبدع مستلزماً لصفاته، أو لا يوجد إلَّا متصفاً بصفات الكمال، فهٰذا لم تنفه حجَّة أصلاً[١٠]، ولا هٰذا التلازم ـ سواء سُمِّي فقراً أو لم يسم ـ مما ينافي كون المجموع واجباً قديماً أزليًّا لا يقبل العدم بحال.

وأيضاً فتسمية الصفات القائمة بالموصوف جزءًا له ليس هو من اللغة المعروفة، وإنَّما[١١] هو اصطلاح لهم، كما سمُّوا[١٢] الموصوف مركَّباً، [١٣] بخلاف تسمية الجزء صفة، فإن هٰذا موجود في كلام كثير من الأئمة والنظَّار كالإمام أحمد وابن كُلَّاب وغيرهما [١٣]، وإلَّا فحقيقة الأمر أن الذات المستلزمة للصفة لا توجد إلَّا وهي

---

(١) «الآخر»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (أ)، (ب): «أن بعضه فعله».
(٣) (أ)، (ب): «المعنىٰ».
(٤) «هٰذا»: زيادة في (ع).
(٥) عبارة «أن نفسه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ب) فقط: «وجوده».
(٧) (أ)، (ب): «العشر مفتقر إلىٰ العشرة».
(٨) (أ)، (ب): «أعظم».
(٩ ـ ٩): ساقط من (ع).
(١٠) (أ)، (ب): «فهٰذا لم ينف حجة أصلاً».
(١١) (أ)، (ب): «إنَّما».
(١٢) (ب): «يسمون»؛ (أ): «يسموا»، وهو تحريف.
(١٣ ـ ١٣): ساقط من (أ)، (ب).

متصفة بالصفة، وهـٰذا حق. وإذا تنزَّل إلىٰ اصطلاحهم المحدَث وسمّي هـٰذا جزءاً، فالمجموع لا يوجد إلَّا بوجود جزئه الذي هو بعضه.

وإذا قيل: هو مفتقر إلىٰ بعضه؛ لم يكن هـٰذا إلَّا دون قول القائل هو مفتقر إلىٰ نفسه الذي هو المجموع، وإذا كان لا محذور فيه فهـٰذا أولىٰ.

وإذا قيل: جزؤه[1] غيره، والواجب لا يفتقر إلىٰ غيره.

قيل: إنْ أردت أن جزأه مباين له وأنه يجوز مفارقة أحدهما الآخر بوجه من الوجوه، فهـٰذا باطل، فليس جزؤه غيره[2] بهـٰذا التفسير، وإن أردت / أنه يمكن العلم بأحدهما دون العلم بالآخر، كما نعلم[3] أنه قادر قبل العلم بأنه عالم، ونعلم الذات قبل العلم بصفاتها، فهو غيره بهـٰذا التفسير. وقد عُلِم بصريح العقل أنه لا بد من إثبات معان هي أغيار[4] بهـٰذا التفسير، وإلَّا فكونه قائماً بنفسه ليس هو كونه عالماً، وكونه عالماً ليس هو[5] كونه حيًّا، وكونه حيًّا ليس هو[5] كونه قادراً، ومن جعل هـٰذه الصفة هي الأخرىٰ، وجعل الصفات كلها هي الموصوف، فقد انتهىٰ في السفسطة إلىٰ الغاية، وليس هـٰذا إلَّا كمن قال: السواد هو البياض، والسواد والبياض هو الأسود والأبيض. ٢/ ٥٤٦

ثم هـٰؤلاء الذين نفوا المعاني التي يتصف بها، كلهم متناقضون يجمعون في قولهم بين النفي والإثبات، وقد جعلوا هـٰذا أساس التعطيل والتكذيب بما عُلِم بصريح المعقول وصحيح المنقول.

فالذين ينفون علمه بالأشياء يقولون: لئلا يلزم التكثر[6]. والذين ينفون علمه بالجزئيات يقولون: لئلا يلزم التغير، فيذكرون لفظ «التكثير» و«التغير» وهما لفظان مجملان: يتوهم السامع أنه تتكثر الآلهة، أو أنَّ[7] الربّ يتغير ويستحيل من حال إلىٰ حال، كما يتغيّر الإنسان إما بمرض وإما بغيره، وكما تتغير الشمس إذا اصفرَّ لونها، ولا يدرىٰ أنه عندهم[8] / إذا أحدث ما لم يكن محدثاً سمُّوه تغيراً، وإذا سمع دعاء عباده[9] سمّوه تغيراً، وإذا رأىٰ ما خلقه سمّوه تغيراً، وإذا كلم موسىٰ بن عمران سمّوه تغيراً، وإذا رضي عمَّن أطاعه وسخط علىٰ من عصاه سمّوه تغيراً، إلىٰ ٢/ ٥٤٧

(١) (أ)، (ب): «أجزاؤه». (٢) (ع): «غيراً له». (٣) (ع): «يعلم».
(٤) (أ)، (ب): «أعيان». (٥) «هو»: ساقطة من (أ)، (ب). (٦) (ع): «التكثير».
(٧) (أ)، (ب): «وأن». (٨) «عندهم»: ساقطة من (ع). (٩) (ع): «عبده».

أمثال[١] هٰذه الأمور.

ثم إنهم ينفون ذلك من غير دليل[٢] أصلاً، فإن الفلاسفة يجوِّزُون أن يكون القديم محلاً للحوادث، (لكن) من نفىٰ منهم (ما نفاه)[٣] فإنَّما هو لنفيه الصفات مطلقاً، وكذلك المعتزلة. ولهٰذا كان الحاذق[٤] من هٰؤلاء وهٰؤلاء كأبي الحسين البصري وأبي البركات صاحب «المعتبر» وغيرهما، قد خالفوهم في ذلك، وبيَّنُوا أنه ليس لهم دليل عقلي ينفي ذلك، وأن الأدلة العقلية والشرعية تُوجب ثبوت ذلك، وهٰذا كله قد بسط في موضع آخر.

والمقصود هنا: أن من نفىٰ الجسم وأراد به نفي التركيب من الجواهر المفردة[٥] أو من المادة والصورة، فقد أصاب في المعنىٰ، ولكن منازعوه يقولون: هٰذا الذي قلته ليس هو مسمَّىٰ الجسم في اللغة، ولا هو أيضاً حقيقة الجسم الاصطلاحي، (٦ فإنَّ الجسم ليس مركباً لا من هٰذا ولا من هٰذا، وهو يقول: هٰذا حقيقة الجسم الاصطلاحي ٦).

٢/٥٤٨ / وإذا كان منازعوه من (لا) ينفي[٧] التركيب من هٰذا وهٰذا، فالفريقان متفقان علىٰ تنزيه الرب عن ذلك، لكن أحدهما يقول: نفي لفظ[٨] الجسم لا يفيد هٰذا التنزيه، وإنَّما يفيده لفظ التركيب ونحوه[٩]، والآخر يقول: بل (نفي)[١٠] لفظ الجسم يفيد هٰذا التنزيه.

ومن قال: هو جسم، فالمشهور عن نظَّار الكرَّامية وغيرهم ممن يقول: هو جسم، أنه يفسر ذلك بأنه الموجود أو القائم بنفسه، لا بمعنىٰ المركَّب.

وقد اتفق الناس علىٰ أن من قال: إنه جسم، وأراد هٰذا المعنىٰ، فقد أصاب في المعنىٰ، لكن إنَّما يخطِّئه من يخطِّئه في اللفظ.

---

(١) (أ)، (ب): «مثل». (٢) (ع): «بغير دليل».
(٣) (أ): «من نفىٰ منهم من نفاه»، وهو تحريف؛ (ب): «ومن نفاه منهم».
(٤) (ب) فقط: «الحذاق». (٥) (ب): «الفردة». (٦ ـ ٦): في (ع) فقط.
(٧) (أ)، (ب): «ممن ينفي»، والصواب ما في (ع)، والمقصود هنا: من أثبت الجواهر الفردة مثل: الأشاعرة، أو المادة والصورة مثل: الفلاسفة، فإنهم جميعاً متفقون علىٰ تنزيه الرب عن الجسمية».
(٨) «لفظ»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) (أ)، (ب): «وإنَّما يفيده لفظ هٰذا التركيب ونحوه»؛ (ع): «وإنَّما لفظ التركيب ونحوه». ورجحت أن يكون الصواب ما أثبته.
(١٠) ما بين القوسين ساقط من (أ)، (ب).

أما من يقول: الجسم هو المركب، فيقول: أخطأت (حيث)[(١)] استعملت لفظ «الجسم» في القائم بنفسه أو الموجود.

وأمَّا من (لا)[(١)] يقول بأن كل جسم مركَّب، فيقول: تسميتك لكل موجود أو قائم بنفسه جسماً ليس هو موافقاً للغة العرب المعروفة، ولا تكلّم بهٰذا اللفظ أحد من السلف والأئمة، ولا قالوا[(٢)]: إنَّ الله جسم، / فأنت مخطئ في اللغة والشرع، ٢/ ٥٤٩
وإن كان المعنىٰ الذي أردته صحيحاً.

فيقول: أنا تكلَّمت[(٣)] بالاصطلاح الكلامي، فإنَّ الجسم عند النظَّار من المتكلمين والفلاسفة هو ما يُشار إليه، ثم ادَّعىٰ طائفة منهم أن كل ما كان كذلك فهو مركب من الجواهر المنفردة أو من المادة والصورة، ونازعهم طائفة أخرىٰ في هٰذا المعنىٰ، وقالوا: ليس كل ما يُشار إليه هو مركب لا[(٤)] من هٰذا ولا من هٰذا، فإذا أقام صاحب هٰذا القول دليلاً عقلياً علىٰ نفي تركيب المشار إليه خصم منازعيه، إلَّا من يقول: إن أسماء الله تعالىٰ توقيفية فيقول له: ليس لك أن تسميه بذلك.

وأمَّا أهل السنة المتَّبعون للسلف فيقولون: كلكم مبتدعون في اللغة والشرع حيث سميتم كل ما يُشار إليه جسماً، فهٰذا اصطلاح لا يوافق اللغة، ولم يتكلَّم به أحد من سلف الأمة.

قال المدَّعون أن الجسم هو المركب: بل قولنا موافق للغة، والجسم في اللغة هو المؤلف المركَّب، والدليل[(٥)] علىٰ ذلك أن العرب تقول: هٰذا أجسم من هٰذا عند زيادة الأجزاء، والتفضيل إنَّما يقع بعد الاشتراك في الأصل، فعلم أن لفظ الجسم عندهم هو المركب، وكلما[(٦)] زاد التركيب قالوا: أجسم.

٢/ ٥٥٠ فيُقال لهم: أمَّا كون العرب تقول لما كان أغلظ من غيره: أجسم، فهٰذا/ صحيح، (مع أن بعض أهل اللغة أنكروا هٰذا)[(٧)]. وأما دعواكم أنهم يقولون هٰذا[(٨)] لأنَّ الجسم مركب من الأجزاء المفردة، وكل ما يُشار إليه فهو مركب فيسمونه جسماً، فهٰذه دعوىٰ باطلة عليهم من وجوه:

بطلان القول بأن العرب أطلقوا اسم الجسم على المركب من الأجزاء من وجوه

الأول:

أحدها: أنه قد علم[(٩)] بنقل الثقات عنهم والاستعمال الموجودفي كلامهم أنهم لا

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (أ)، (ب). (٢) (ع): «وقالوا».
(٣) (ع): «فإن كان المعنىٰ الذي أردته صحيحاً، فنقول: إنَّما تكلمت... إلخ».
(٤) «لا»: في (ع) فقط. (٥) (أ)، (ب): «فالدليل».
(٦) (أ)، (ب): «فكلما». (٧) ما بين القوسين في (ع) فقط.
(٨) «هٰذا»: ساقطة من (أ)، (ب). (٩) (أ)، (ب): «أنه قد علم من وجوه.. إلخ».

يسمون كل ما يُشار إليه جسماً، ولا يقولون للهواء اللطيف جسماً[١]، وإنَّما يستعملون لفظ «الجسم» كما يستعملون لفظ «الجسد»، وهٰكذا نقل عنهم أهل العلم بلسانهم كالأصمعي وأبي زيد الأنصاري وغيرهما، كما[٢] نقله الجوهري في «صحاحه» وغير الجوهري[٣]؛ فلفظ «الجسم» عندهم يتضمن معنى الغلظ والكثافة، لا معنى كونه يُشار إليه.

الثاني **الوجه الثاني**: أنهم لم يقصدوا بذلك كونه مركَّباً من الجواهر المفردة[٤] أو من المادة والصورة، بل لم يخطر هٰذا بقلوبهم، بل إنَّما قصدوا معنى الكثافة والغلظ. وأمَّا
٢/ ٥٥١ كون الكثافة والغلظ تكون بسبب كثرة/ الجواهر المفردة[٤]، أو بسبب كون الشيء في نفسه غليظاً كثيفاً، كما يكون حارا وبارداً وإن لم تكن حرارته وبرودته[٥] بسبب كونه مركباً من الجواهر الفردة، فالجسم له قدر وصفات، وليست صفاته لأجل الجواهر، فكذلك قدره. فهٰذا ونحوه من البحوث العقلية الدقيقة لم تخطر ببال عامة من تكلَّم بلفظ «الجسم» من العرب وغيرهم.

الثالث **الوجه الثالث**: أنه من المعلوم أن اللفظ المشهور في اللغة، الذي يتكلَّم به الخاص والعام ويقصدون معناه، لا يجوز أن يكون معناه مما يخفى تصوره على أكثر الناس، ويقف[٦] العلم بصحة ذلك المعنى[٧] على أدلة دقيقة عقلية، ويتنازع فيها العقلاء، فإنَّ الناطقين به جميعهم متفقون على إرادة المعنى الذي يدلّ اللفظ عليه في اللغة، (وما كان دقيقاً لا يفهمه أكثر الناس لا يكون مراد الناطقين به، وكذلك ما كان متنازعاً فيه. ولهٰذا قال من قال من الأصوليين: اللفظ المشهور لا يجوز أن يكون موضوعاً لمعنى خفي لا يعلمه إلَّا خواص الناس، كلفظ «الحركة» ونحوه.

ومعلوم أن لفظ «الجسم» مشهور في لغة العرب)[٨]، مع عدم تصور أكثرهم للتركيب، وعدم علمهم بدليل التركيب، وإنكار كثير منهم للتركيب من الجواهر الفردة والمادة والصورة. وهٰذا مما يعلم به قطعاً أنه ليس موضوعه في اللغة ما تنازع فيه النظَّار، ومعرفته تتوقف[٩] على النظر والأدلة الخفيَّة.

٢/ ٥٥٢ / **الوجه[١٠] الرابع**: أنهم لو قصدوا التركيب[١١] فإنَّما قصدوه فيما كان غليظاً
الرابع

(١) (ب) فقط: «جسم»، وهو خطأ.
(٢) «كما»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) انظر ما سبق (١/ ٤٢٨، ٤٦٨).
(٤) (ب) فقط: «الفردة».
(٥) «وبرودته»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ب) فقط: «ويتوقف».
(٧) «المعنى»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) ما بين القوسين في (ع) فقط.
(٩) (ع)، (أ): «تقف».
(١٠) «الوجه»: في (ع) فقط.
(١١) (ب): «أنهم لو قصدوه»؛ (أ): «أنهم قصدوا». والمثبت من (ع).

كثيفاً، فدعوىٰ المدَّعي عليهم أنهم يسمون كل ما يُشار إليه جسماً، ويقولون مع ذلك: إنه مركب، دعوتان باطلتان.

وجمهور المسلمين الذين يقولون: ليس بجسم، يقولون: من قال: إنه جسم وأراد بذلك أنه موجود أو قائم بنفسه (أو نحو ذلك، أو قال: إنه جوهر وأراد بذلك أنه قائم بنفسه)(١) فهو مصيب في المعنىٰ، لكن أخطأ في اللفظ.

وأمَّا إذا أثبت(٢) أنه مركب من الجواهر الفردة(٣) ونحو ذلك فهو مخطئ في المعنىٰ، وفي تكفيره نزاع بينهم.

ثم القائلون بأن الجسم مركب من الجواهر الفردة(٣) قد تنازعوا في مسماه، فقيل: الجوهر الواحد بشرط انضمام غيره إليه يكون جسماً وهو قول القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلىٰ وغيرهما(٤).

وقيل: بل الجوهران فصاعداً. وقيل: بل أربعة فصاعداً. وقيل: بل ستة فصاعداً. وقيل: بل ثمانية فصاعداً. وقيل: بل ستة عشر. وقيل: بل اثنان وثلاثون. وقد ذكر عامة هٰذه الأقوال الأشعري في كتاب «مقالات الإسلاميين(٥) واختلاف المصلين»(٦).

٥٥٣/٢ / فقد تبيَّن أن في هٰذا اللفظ من المنازعات اللفظية(٧) اللغوية والاصطلاحية والعقلية والشرعية ما يبين أن الواجب علىٰ المسلمين الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، كما أمرهم الله تعالىٰ بذلك في قوله: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [سورة آل عمران: ١٠٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓصٓ * كِتَابٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ * اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١-٣]، وقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٣]، وقوله: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة البقرة: ٢١٣]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ

---

(١) ما بين القوسين في (ع) فقط. (٢) (أ)، (ب): «ثبت»، وهو تحريف. (٣) (ع): «المنفردة».
(٤) انظر: الباقلاني: التمهيد، ص ١٧، ١٩١، ١٩٥؛ الإنصاف، ص ١٥.
(٥) (أ)، (ب): «المسلمين».
(٦) في (ع): «المضلين»، وهو تحريف. وانظر: المقالات ٢/ ٤-٦. (٧) «اللفظية»: زيادة في (ع).

إن كُنتُم تؤْمنونَ باللَّه وَالْيَوْمِ الآخرِ ذَلكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً * أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلالاً بَعِيداً * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ
٢/ ٥٥٤ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُوداً﴾ [سورة / النساء: ٥٩ ـ ٦١]، وقوله: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَىٰ * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيراً * قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [سورة طه: ١٢٣ ـ ١٢٦]. قال ابن عباس ﷺ: تكفَّل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه، أن لا يضل في الدنيا ولا يشقىٰ في الآخرة، ثم قرأ هـٰذه الآية؛ ومثل هـٰذا كثير في الكتاب والسُّنَّة، وهـٰذا مما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها.

القاعدة الواجب اتباعها في مسألة الصفات

فالواجب أن ينظر في هـٰذا الباب، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبتته النصوص من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته[1] النصوص من الألفاظ والمعاني. وأمَّا الألفاظ التي تنازع فيها من ابتدعها من المتأخرين، مثل لفظ «الجسم» و«الجوهر»[2] و«المتحيز» و«الجهة» ونحو ذلك، فلا تُطلق نفياً ولا إثباتاً حتىٰ يُنظر في مقصود قائلها، فإن كان قد أراد بالنفي والإثبات معنىٰ صحيحاً موافقاً لما أخبر به الرسول صُوِّبَ المعنىٰ الذي قصده بلفظه، ولكن ينبغي أن يعبَّر عنه بألفاظ النصوص، لا يُعدل[3] إلىٰ هـٰذه الألفاظ المبتدعة المجملة إلَّا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد بها، والحاجة مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم
٢/ ٥٥٥ يخاطب بها، وأما إن أُريد[4] بها معنىٰ باطل نُفِي ذلك المعنىٰ، / وإن جُمع بين حق وباطل، أثبت الحق وأبطل الباطل.

وإذا اتفق شخصان علىٰ معنىٰ وتنازعا هل يدل ذلك اللفظ عليه أم لا، عُبِّرَ عنه بعبارة يتفقان علىٰ المراد بها، وكان أقربهما إلىٰ الصواب من وافق اللغة المعروفة، كتنازعهم في لفظ «المركب» هل يدخل فيه الموصوف بصفات تقوم به، وفي لفظ «الجسم» هل مدلوله في اللغة المركب أو الجسد أو نحو ذلك.

لفظ «المتحيز»

وأمَّا لفظ «المتحيز» فهو في اللغة اسم لما يتحيز إلىٰ غيره، كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَن

---

(١) (ع): «تنفيه».
(٢) (أ)، (ب): «مثل لفظ الجوهر».
(٣) (ع): «نعدل».
(٤) (ع): «إن أراد».

﴿يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلاَّ مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾ [سورة الأنفال: ١٦]، وهـٰذا لا بد أن يحيط به حيز وجودي، ولا بد أن ينتقل من حيز إلىٰ حيز، ومعلوم أن الخالق جل جلاله لا يحيط به شيء من مخلوقاته، فلا يكون متحيزاً بهـٰذا المعنىٰ اللغوي.

وأمَّا أهل الكلام، فاصطلاحهم في المتحيز أعم من هـٰذا، فيجعلون كل جسم متحيزاً، والجسم عندهم ما يُشار إليه، فتكون السمـٰوات والأرض وما بينهما[١] متحيزاً علىٰ اصطلاحهم، وإن لم يسم ذلك متحيزاً في اللغة.

والحيز تارة يريدون به معنىٰ موجوداً وتارة يريدون به معنىٰ معدوماً، ويفرِّقون بين مسمَّىٰ الحيز ومسمىٰ المكان، فيقولون: المكان أمر وجودي[٢]، والحيز تقدير مكان عندهم. فمجموع الأجسام ليست في شيء موجود، فلا تكون في مكان، ٢/ ٥٥٦ وهي عندهم متحيزة. ومنهم من / يتناقض[٣] فيجعل الحيز تارة موجوداً وتارة معدوماً، كالرازي[٤] وغيره، كما (قد)[٥] بُسط الكلام علىٰ ذلك في غير هـٰذا الموضع.

فمن تكلَّم باصطلاحهم وقال: إنَّ الله متحيز بمعنىٰ (أنه)[٥] أحاط به شيء من الموجودات فهـٰذا مخطئ، فهو سبحانه بائن من خلقه، وما ثمَّ موجود إلَّا الخالق والمخلوق. وإذا كان الخالق بائناً عن المخلوق امتنع أن يكون الخالق في المخلوق، وامتنع أن يكون متحيزاً بهـٰذا الاعتبار.

وإن أراد بالحيز أمراً عدمياً، فالأمر العدميّ لا شيء، وهو سبحانه بائن عن[٦] خلقه، فإذا سمِّيَ العدم الذي فوق العالم حيزاً، وقال: يمتنع أن يكون فوق العالم لئلا يكون متحيزاً، فهـٰذا معنىٰ باطل لأنه ليس هناك موجود غيره حتىٰ يكون فيه، وقد علم بالعقل والشرع أنه بائن عن[٦] خلقه، كما قد بسط في غير هـٰذا الموضع.

٢/ ٥٥٧ وهما / مما احتجَّ به سلف الأمة وأئمتها علىٰ الجهمية، كما احتجَّ به الإمام أحمد في ردِّه علىٰ الجهمية وعبد العزيز الكناني[٧] وعبد الله بن سعيد بن كُلَّاب والحارث

---

(١) عبارة «وما بينهما»: ساقطة من (ع). (٢) (أ)، (ب): «موجود». (٣) (أ)، (ب): «يناقض».
(٤) انظر ما سبق ٢/ ٤٦ وما بعدها. وقد أورد ابن تيمية نص كلام الرازي في كتابه «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» (ص ٦٥)، وذكر تعليق الطوسي في تلخيص المحصل ثم علَّق علىٰ كلامهما.
(٥) ما بين القوسين ساقط من (أ)، (ب). (٦) (ع): «من».
(٧) (ع): «الكتاني»، وهو خطأ. وهو: عبد العزيز بن يحيىٰ بن عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي، كان يلقب بالغول لدمامته، سمع من سفيان بن عيينة وكان من تلاميذ الشافعي، وناظر بشر المريسي أمام المأمون وله كتاب «الحيدة»، وقد توفي سنة ٢٤٠هـ. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب ٦/ ٣٦٣؛ =

المحاسبي وغيرهم، وبيّنوا[١] أنه سبحانه كان موجوداً قبل أن يخلق السمٰوات والأرض، فلما خلقهما[٢] فإما[٣] أن يكون قد دخل فيهما[٤] أو دخلت فيه، وكلاهما ممتنع، فتعيَّن أنه بائن عنهما[٥]، وقرروا ذلك بأنه يجب أن يكون مبايناً لخلقه أو مداخلاً له.

والنفاة يدَّعُون وجود موجود لا يكون مبايناً لغيره[٦] ولا مداخلاً له[٧]، وهٰذا ممتنع في بداية العقول، لكن يدَّعون أن القول بامتناع ذلك هو من حكم الوهم لا من حكم العقل. ثم إنهم تناقضوا فقالوا: لو كان فوق العرش لكان جسماً؛ لأنه لا بد أن يتميز ما يلي هٰذا الجانب عمَّا يلي هٰذا الجانب.

فقال لهم أهل الإثبات: معلوم بضرورة العقل أن إثبات موجود فوق العالم ليس بجسم، أقرب إلىٰ العقل من إثبات موجود قائم بنفسه ليس بمباين للعالم ولا بمداخل له، فإن جاز إثبات الثاني فإثبات الأول أولىٰ.

وإذا قلتم: نفي هٰذا الثاني من حكم الوهم الباطل.

قيل لكم[٨]: فنفي الأول أَوْلَىٰ أن يكون من حكم الوهم الباطل.

٢/٥٥٨ / **وإن قلتم:** إن نفي الأول من حكم العقل المقبول؛ فنفي الثاني أَوْلَىٰ أن يكون من حكم العقل المقبول.

وقد بُسط الكلام علىٰ هٰذه الأمور في غير هٰذا الموضع، والمقصود هنا التنبيه.

لفظ «الجهة» وكذلك الكلام في لفظ «الجهة» فإنَّ مسمَّىٰ لفظ الجهة يُراد به أمر وجودي[٩] كالفلك الأعلىٰ، ويُراد به أمر عدمي كما وراء العالم.

فإذا أُريد الثاني (أمكن)[١٠] أن يُقال: كل جسم في جهة. وإذا أُريد الأول، امتنع أن يكون كل جسم في جسم آخر.

فمن قال: الباري في جهة، وأراد بالجهة أمراً موجوداً، فكل ما سواه مخلوق

=العبر للذهبي ١/ ٣٣٤؛ الأعلام ٤/ ١٥٤ ـ ١٥٥. وانظر: كتاب «الحيدة» له، ص ٢٧ ـ ٢٨، ط. مطبعة الإمام بالقاهرة، بدون تاريخ.

(١) (ع): «ويثبتون».
(٢) «فلما خلقهما»: في (ع) فقط.
(٣) (أ)، (ب): «إما».
(٤) (أ)، (ب): «فيها».
(٥) (أ)، (ب): «عنها».
(٦) (ب): «لا مباين لغيره»؛ (أ): «لا مباينا لغيره».
(٧) (ب) فقط: «ولا مداخل له».
(٨) «لكم»: في (ع) فقط.
(٩) (ع): «موجود».
(١٠) ما بين القوسين ساقط من (أ)، (ب).

له، (ومن قال: إنه)(١) في جهة بهٰذا التفسير فهو مخطئ.

وإن أراد بالجهة أمراً عدميًّا، وهو ما فوق العالم، وقال: إنَّ الله فوق العالم، فقد أصاب. وليس فوق العالم موجود غيره، فلا يكون سبحانه في شيء من الموجودات.

وأمَّا إذا فسّرت(٢) الجهة بالأمر العدميّ، فالعدم(٣) لا شيء.

وهٰذا ونحوه من الاستفسار، وبيان ما يُراد باللفظ من معنى صحيح وباطل يزيل عامة الشبه.

فإذا قال نافي الرؤية: لو رُؤيَ لكان في جهة، وهٰذا ممتنع، فالرؤية ممتنعة.

/ **قيل له:** إن أردت بالجهة أمراً وجودياً، فالمقدمة الأولى ممنوعة؛ وإن أردت بها أمراً عدمياً فالثانية ممنوعة، فيلزم بطلان إحدى المقدمتين على كل تقدير، فتكون الحجة باطلة. ٢/ ٥٥٩

وذلك أنه إن أراد بالجهة أمراً وجودياً، لم يلزم أن يكون كل مرئي في جهة وجودية، فإن سطح العالم الذي هو أعلاه ليس في جهة وجودية، ومع هٰذا تجوز رؤيته فإنه جسم من الأجسام. فبطل قولهم: كل مرئي لا بد أن يكون في جهة وجودية، (٤ إن أراد بالجهة أمراً وجودياً ٤).

وإن أراد بالجهة أمراً عدميًّا مُنع المقدمة الثانية، فإنه إذا قال: الباري ليس في جهة عدمية، وقد علم أن العدم ليس بشيء، كان حقيقة قوله: إن الباري لا يكون موجوداً قائماً بنفسه، حيث لا موجود إلَّا هو، وهٰذا باطل.

وإن قال: هٰذا يستلزم(٥) أن يكون جسماً أو متحيزاً، عاد الكلام معه في مسمَّى الجسم والمتحيز(٦).

فإن قال: هٰذا يستلزم أن يكون مركباً من الجواهر المنفردة، أو من المادة والصورة، وغير ذلك من المعاني الممتنعة على الرب؛ لم يُسلِّم له هٰذا التلازم.

وإن قال: يستلزم أن يكون الرب مشاراً إليه تُرفع الأيدي إليه في الدعاء(٧)،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (أ)، (ب).
(٢) (ع): «وإذا فسرت.. إلخ».
(٣) (ب) فقط: «فالعدمي».
(٤ ـ ٤): ساقط من (ع).
(٥) (أ)، (ب): «وإذا قال أحد يستلزم.. إلخ»، وهو تحريف.
(٦) (أ)، (ب): «المتحيز».
(٧) (ب): «أن يكون والرب يشار إليه برفع الأيدي في الدعاء»؛ (أ): «أن يكون الرب يشار إليه برفع الأيدي إليه في الدعاء».

وتعرج الملائكة والروح إليه، وعُرج بمحمد ﷺ / إليه[١]، وتنزل الملائكة من عنده،
٢/ ٥٦٠ وينـزل[٢] منه القرآن، ونحو ذلك من اللوازم التي نطق بها الكتاب والسُّنَّة وما كان في معناها.

قيل له: لا نسلم انتفاء هٰذه اللوازم[٣].

فإن قال: ما استلزم هٰذه اللوازم فهو جسم.

قيل: إن أردت أنه يسمَّىٰ جسماً في اللغة أو في الشرع[٤]؛ فهٰذا باطل.

وإن أردت أنه يكون جسماً مركباً من المادة والصورة، أو من الجواهر المفردة[٥]، فهٰذا أيضاً ممنوع في العقل، فإن ما هو جسم باتفاق العقلاء ـ كالأحجار[٦] ـ لا نسلم أنه[٧] مركَّب بهٰذا الاعتبار، كما قد بُسط في موضعه، فما الظن بغير ذلك!؟

وتمام ذلك: بمعرفة البحث العقلي في تركيب الجسم الاصطلاحي من هٰذا وهٰذا، وقد بُسط في غير هٰذا الموضع، وبيِّنَ فيه[٨] أن قول هٰؤلاء وهٰؤلاء باطل مخالف للأدلة العقلية القطعية، ولكن هٰذا الإمامي لم يذكر هنا من الأدلة ما يصل به إلىٰ آخر البحث، وقد ذكر في كلامه ما يناسب / هٰذا الموضع، ومن شرع في
٢/ ٥٦١ تقرير ما ذكره بالمقدمات الممنوعة[٩]، شُرِعَ معه في نقضها وإبطالها بمثل ذلك، ولكل مقام مقال.

وقد بُسط الكلام علىٰ هٰذه الأمور في مواضع، وبُيِّنَ أن ما تنفيه نفاة الصفات التي نطق بها الكتاب والسنة في[١٠] علوّ الله سبحانه وتعالىٰ علىٰ خلقه وغير ذلك، كما أنه لم ينطق بما ذكروه[١١] كتاب الله ولا سنة رسوله[١٢]، ولا قال بقولهم أحد من المرسلين ولا الصحابة والتابعين، ولم يدلّ[١٣] عليه أيضاً دليل عقلي، بل الأدلة العقلية الصريحة موافقة للأدلة السمعية الصحيحة، ولكن هٰؤلاء ضلُّوا بألفاظ متشابهة ابتدعوها، ومعانٍ عقلية لم يميزوا بين حقها وباطلها.

وجميع البدع: كبدع الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية، لها شُبَه في نصوص الأنبياء، بخلاف بدع[١٤] الجهمية النفاة، فإنه ليس معهم فيها دليل سمعي أصلاً،

---

(١) (أ)، (ب): «ويعرج محمد صلىٰ الله عليه وسلم إليه». (٢) (ع): «وتنزل».
(٣) (أ)، (ب): «هذا اللازم». (٤) (أ)، (ب): «والشرع».
(٥) (أ)، (ب): «الجواهر المركبة». (٦) (أ)، (ب): «كالأجسام»، وهو تحريف.
(٧) (ع): «لا نسلم فيه أنه». (٨) (أ)، (ب): «وتبين فيه».
(٩) (أ)، (ب): «المسوغة»، وهو تحريف. (١٠) (ب) فقط: «من».
(١١) (ب): «لم ينطق به»؛ (أ): «لم ينطق بها». (١٢) (أ)، (ب): «كتاب ولا سنة».
(١٣) (أ)، (ب): «فلم يدل». (١٤) (أ)، (ب): «بدعة».

ولهـٰذا كانت آخر البدع حدوثاً في الإسلام، ولما حدثت (أطلق) السلف والأَئِمَّة[١] القول بتكفير أهلها؛ لعلمهم بأن حقيقة قولهم تعطيل الخالق، ولهـٰذا يصير محققوهم إلىٰ مثل قول[٢] فرعون مقدَّم المعطِّلة، بل وينتصرون له ويعظِّمونه!

/ وهـٰؤلاء المعطّلة ينفون نفياً مفصَّلاً، ويثبتون شيئاً مجملاً يجمعون فيه[٣] بين ٢/٥٦٢
النقيضين. وأما الرسل ـ صلوات الله (وسلامه)[٤] عليهم أجمعين ـ فيثبتون إثباتاً مفصَّلاً وينفون نفياً مجملاً: يثبتون (لله)[٥] الصفات علىٰ (وجه)[٥] التفصيل، وينفون عنه التمثيل.

وقد عُلِم أن التوراة مملوءة بإثبات الصفات التي تسميها النفاة تجسيماً، ومع هـٰذا فلم ينكر رسول الله ﷺ وأصحابه علىٰ اليهود شيئاً من ذلك، ولا قالوا: أنتم مجسِّمُون[٦].

بل كان أحبار اليهود إذا ذكروا عند النبي ﷺ شيئاً من الصفات، أقرَّهم الرسول علىٰ ذلك[٧] وذكر ما يصدقه، كما في حديث الحبر الذي ذكر له إمساك الربّ ـ سبحانه وتعالىٰ ـ للسمـٰوات والأرض المذكور في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ الآية [سورة الزمر: ٦٧].

وقد ثبت ما يوافق حديث الحبر في الصحاح عن النبي ﷺ من غير وجه من حديث ابن عمر وأبي هريرة وغيرهما[٨].

---

(١) (ب): «ولما أحدثت السلف والأمة»؛ (أ): «ولما أحدثت السلف والأئمة».

(٢) «قول»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٣) (أ)، (ب): «ويجمعون فيه».

(٤)، (٥) ما بين القوسين في (ع) فقط.

(٦) (أ)، (ب): «أنتم تجسمون».

(٧) «علىٰ ذلك»: في (ع) فقط.

(٨) رویٰ البخاري ٦/١٢٦ (كتاب التفسير، سورة الزمر)؛ ومسلم ٤/٢١٤٧ ـ ٢١٤٨ (أول كتاب صفة القيامة والجنة والنار) عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: جاء حبر من الأحبار إلىٰ رسول الله ﷺ فقال: يا محمد، إنا نجد أن الله يجعل السمـٰوات علىٰ إصبع، والأرضين علىٰ إصبع، والشجر علىٰ إصبع، والماء والثرىٰ علىٰ إصبع، وسائر الخلائق علىٰ إصبع، فيقول: أنا الملك. فضحك النبي ﷺ حتىٰ بدت نواجذه تصديقاً لقول الحبر، ثم قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة الزمر: ٦٧].
والحديث عن ابن مسعود ﷺ في: سنن الترمذي ٥/٤٨ ـ ٤٩ (كتاب التفسير، سورة الزمر)؛ المسند (ط. المعارف) الأرقام: ٣٥٩٠، ٤٠٨٧، ٤٣٦٨، ٤٣٦٩. وهو مروي بمعناه عن عدد من الصحابة. وانظر: مسلم ٤/٢١٤٧ ـ ٢١٤٨؛ الدر المنثور ٥/٣٣٤ ـ ٣٣٦؛ المسند (ط. المعارف): الأحاديث رقم ٢٢٦٧، ٢٩٩٠.

٢/ ٥٦٣ / ولو قــدّر بأن النفي حق(١)، فالرسل لم تخبر به ولم توجب على الناس اعتقاده، (فمن اعتقده وأوجبه)(٢) فقد عُلِم بالاضطرار (من دين الإسلام) أن دينه(٣) مخالف لدين النبي ﷺ(*).

فصــل

استطراد في مناقشة نفاة الصفات

ومما يبيّن الأمر في ذلك(٤): أنَّ المسلمين متفقون على تنزيه الله تعالى عن العيوب والنقائص وأنه متصف بصفات الكمال، لكن قد ينازعون في بعض الأمور: هل النقص إثباتها أو نفيها؟ وفي طريق العلم بذلك.

فهٰذا المصنف الإمامي اعتمد على طريق المعتزلة ومن تابعهم من أن الاعتماد في
٢/ ٥٦٤ تنزيه الرب عن النقائص على نفي كونه جسماً، ومعلوم أن / هٰذه الطريقة لم ينطق بها كتاب ولا سنَّة ولا هي مأثورة عن أحد من السلف، فقد عُلم أنه لا أصل لها في الشرع، وجمهور أصحابها يسلِّمون ذلك، لكن يدَّعون أنها معلوما من جهة العقل.

فقال لهم القادحون في طريقهم: هٰذا أيضاً باطلٌ، فإنه لا يمكن تنزيه الله تعالى عن شيء من النقائص والعيوب لاستلزام ذلك كونه جسماً، فإنه ما من صفة يقول القائل: إنها تستلزم التجسيم(٥)، إلَّا والقول فيما أثبته كالقول فيما نفاه.

وهو لا بد أن يثبت شيئاً، وإلَّا لزم أن ينفي الموجود القديم الواجب بنفسه، وحينئذٍ فأي صفة قال فيها: إنها لا تكون إلَّا لجسم، أمكن أن يُقال له مثل ذلك فيما أثبته. وإن كانت تلك صفة نقص، فلو أراد أن ينزِّه الله تعالى عن الجهل والعجز والنوم وغير ذلك، فإنَّ هٰذه الصفات لا تكون إلَّا للأجسام؛ قيل له: وما تثبته أنت من الأسماء أو الأحكام أو الصفات لا تكون إلَّا للأجسام.

ولهٰذا كان من رد بهٰذه الطريق على الواصفين لله بالعيوب والنقائص كلامُهم متناقض، ولهٰذا لم يعتمد الله ولا رسوله ولا أحد من سلف الأمة فيما ينكرونه على اليهود وغيرهم ـ ممن وصف الله تعالى بشيء من النقائص كالبخل والفقر واللغوب

---

(١) (أ)، (ب): «فلو قدر أن النفي حق».
(٢) ما بين القوسين في (ع) فقط، وفي (أ)، (ب) بدلاً منه: «وواجبه».
(٣) (أ): «فقد علم بالاضطرار أنَّ دينه»؛ (ب): «فقد علم بالاضطرار أن دينهم».
(*) الكلام الذي يلي عبارة: «مخالف لدين النبي ﷺ»، والذي يوجد بعد القوس، كله ساقط من (أ)، (ب). وهو كذلك ساقط من (ن)، (م). مع ما سبق الإشارة إليه (٢/ ١٥٧) ويستمر السقط حتى (٢/ ١٨٦)
(٤) في الأصل (ع): «ومما يبين أن الأمر في ذلك». (٥) في الأصل: «إنه يستلزم التجسيم».

والصاحبة والولد والشريك ـ على هذه الطريق.

ثم إن كثيراً ممن يسلك هذه الطريق ـ حتى من الصفاتية ـ يقولون: / إن كون الرب منزَّهاً عن النقص متصفاً بالكمال مما لا نعرفه بالعقل بل بالسمع، وهو الإجماع الذي استند إليه. ٢/ ٥٦٥

وهؤلاء لا يبقى عندهم طريق عقلي ينزِّهُون الله تعالى به عن شيء من النقائص، والإجماع الذي اعتمدوا عليه إنَّما ينفع في الجمل دون التفاصيل التي هي[1] محل نزاع بين المسلمين، فإنه يمتنع أن يحتج بالإجماع في موارد النزاع، ثم الإجماع يستندون فيه إلى بعض النصوص، ودلالة النصوص على صفات الكمال أظهر وأكثر وأقطع من دلالة النصوص على كون الإجماع حجَّة.

وإذا عُرف ضعف أصول النفاة للصفات فيما ينزِّهُون عنه الرب، فهؤلاء الرافضة طافوا على أبواب المذاهب، وفازوا بأخس المطالب، فعمدتهم في العقليات على عقليات باطلة، وفي السمعيات على سمعيات باطلة. ولهذا كانوا من أضعف الناس حجَّة وأضيقهم محجَّة، وكان الأكابر من أئمتهم متهمين بالزندقة والانحلال، كما يتهم غير واحد من أكابرهم.

والمقصود هنا: أن هذا الباب تكلَّم الناس فيه بألفاظ مجملة مثل: التركيب والانقسام والتجزئة والتبعيض ونحو ذلك. والقائل إذا قال: إن الرب تعالى ليس بمنقسم ولا متجزئ ولا متبعض ولا مركب ونحو ذلك، فهذا إذا أُريد به ما هو المعروف من معنى ذلك في اللغة، فلا نزاع بين المسلمين أن الله منزهٌ عن ذلك، فلا يجوز أن يُقال: إنه مركب من أجزاء متفرقة، سواء قيل: إنه مركَّب بنفسه أو ركَّبه غيره، ولا أنه مركب يقبل / التفريق والتجزئة والتبعيض، وإن لم يكن كان متفرقاً فاجتمع، كما يُقال ذلك في الأجسام، فإنه سبحانه وإن كان خلق الحيوان والنبات فأنشأه شيئاً بعد شيء، لم تكن يد الإنسان ورجله ورأسه متفرقة فجمع بينها[2]، بل خلق هذه الأعضاء جملة، لكن يمكن تفريق بعضها عن بعض، فيمتنع أن يُقال: إن الله سبحانه وتعالى يقبل التفريق والتجزئة والتبعيض بهذا الاعتبار. فهذان معنيان متفق عليهما، لا أعلم مسلماً له قول في الإسلام قال بخلاف ذلك. ٢/ ٥٦٦

وإن قال: إن المراد بالتركيب أنه مركب من الجواهر المنفردة أو من المادة

---

(١) في الأصل: «الذي هي». والكلام هنا عن الإجماع عند ابن المطهر وعند الإمامية والنفاة.
(٢) في الأصل: «بينهما».

والصورة، وبالانقسام والتجزئة أنه مشتمل علىٰ هٰذه الأجزاء، فجمهور العقلاء يقولون: إنَّ هٰذه المخلوقات المشار إليها، كالشمس والقمر والأفلاك والهواء والنار والتراب، ليست مركبة[1] لا هٰذا التركيب ولا هٰذا التركيب، وكيف بربّ العالمين؟!

فإنه من المعلوم بصريح العقل، أن المخلوق المشار إليه، الذي هو عال علىٰ غيره كعلو السماء علىٰ الأرض، إذا كان جمهور العقلاء يقولون: إنه ليس مركباً من الأجزاء التي لا تتجزأ ـ وهي الجواهر المنفردة ـ عند القائلين بها، ولا من المادة والصورة، كان منعهم أن يكون رب العالمين مركباً من هٰذا، وهٰذا أَوْلَىٰ.

وأمَّا من قال: إنَّ هٰذه الأعيان المشار إليها مركبة من هٰذا وهٰذا، فكثير منهم ـ
٢/٥٦٧ كالمعتزلة والأشعرية ـ ينفون عن الرَّبِّ تعالىٰ هٰذا التركيب. ولكن / كثير من شيوخ الكلام يقولون: إنَّ الله تعالىٰ جسم، فإذا كان من هٰؤلاء من يقول: إن الجسم مركَّب من الأجزاء المنفردة أو من المادة والصورة، فقد يقول: إنَّه مركب بهٰذا الاعتبار وبهٰذا.

وهٰذا القول باطل عند جماهير المسلمين، لكن جمهور العقلاء ينكرون هٰذا التركيب في المخلوقات، فهم في الخالق أشد إنكاراً.

ومن قال: إن المشار إليه المخلوق مركَّب هٰذا التركيب، فهٰؤلاء يحتاجون في نفي ذلك عن الرب إلىٰ برهان عقلي يبين امتناع مثل ذلك، فإن منازعيهم الذين يقولون بثبوت مثل هٰذا المعنىٰ الذي جعلوه تركيباً، يقولون: إنه لا برهان لهم علىٰ نفيه، بل المقدمات التي وافقونا عليها من إثبات مثل هٰذا التركيب في الشاهد، يدلّ علىٰ ثبوته في الغائب، كما في نظائر ذلك مما يستدلّ به علىٰ الغائب بالشاهد.

وبين الطائفتين في هٰذا منازعات عقلية ولفظية ولغوية، قد بُسطت في غير هٰذا الموضع.

وأمَّا جمهور العقلاء، مع السلف والأئمة، فعندهم أن الطائفتين مخطئتان، وتنزيه الرب عن ذلك تبيّن بالعقل مع الشرع، كما بُيِّنَ من غير سلوك الشبهات الفاسدة.

وأمَّا إذا قيل: المراد بالانقسام أو التركيب أن يتميز منه شيء عن شيء، مثل تميز

(١) في الأصل: «ليس مركبا».

علمه عن قدرته، أو تميز ذاته عن صفاته، أو تميز ما يُرىٰ منه عما لا يُرىٰ، كما قاله السلف في قوله تعالىٰ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٣]، قالوا: لا تحيط به. وقيل لابن عباس - رضي الله عنهما -: أليس الله تعالىٰ يقول: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [سورة الأنعام: ١٠٣]، قال: ألست ترىٰ / السماء؟ قال: بلىٰ. قال: أفكلها ترىٰ؟ ٢/ ٥٦٨
قال: لا[١]؛ فذكر أن الله يُرَىٰ ولا يُدْرَك؛ أي: لا يُحاط به، ونحو ذلك.

فهٰذا الامتياز علىٰ قسمين: أحدهما: امتياز في علم العالم منا بأن نعلم شيئاً ولا نعلم الآخر، فهٰذا أيضاً لا يمكن العاقل أن ينازع فيه بعد فهمه، وإن قدر أن فيه نزاعاً، فإن الإنسان قد يعلم أنه موجود قبل أن يعلم أنه عالم، ويعلم أنه قادر قبل أن يعلم أنه (مريد)، ونحو ذلك[٢].

فما من أحد من الناس إلَّا وهو يعلم شيئاً ولا يعلم الآخر، فالامتياز في علم الناس بين ما يُعلم وما لا يُعلم مما لا يمكن عاقلاً المنازعة فيه، إلَّا أن يكون النزاع لفظيا، أو يتكلم الإنسان بما لا يتصور حقيقة قوله.

فهٰذا الوجه من الامتياز متفق علىٰ إثباته، كما أن الأول متفق علىٰ نفيه. وأمَّا الامتياز في نفس الأمر من غير قبول تفرقٍ وانفصال، كتميز العلم عن القدرة، وتميز الذات عن الصفة، وتميز السمع عن البصر، وتميز ما يُرىٰ منه عمَّا لا يُرَىٰ، ونحو ذلك، وثبوت صفات له وتنوعها، فهٰذا مما تنفيه الجهمية نفاة الصفات، وهو مما أنكر السلف والأئمة نفيهم له، كما ذكر ذلك أئمة المسلمين المصنفين في الردّ علىٰ الجهمية، كالإمام أحمد - رحمه الله - في ردِّه علىٰ الجهمية[٣]، وغيره من أئمة المسلمين.
ولكن (ليس)[٤] في أئمة المسلمين من قال: إنَّ / الربَّ مركَّبٌ من الجواهر المنفردة ٢/ ٥٦٩
ولا من المادة والصورة.

وقد تنازع النُّظَّار في الأجسام المشهودة: هل هي مركبة من جواهر أو من أجزاء، أو لا من هٰذا ولا هٰذا؟ علىٰ **ثلاثة أقوال:**

فمن قال: إنَّ المخلوق ليس مركباً لا من هٰذا ولا هٰذا، فالخالق أولىٰ أن لا يكون مركَّباً.

---

(١) انظر ما سبق (٢/ ٢٤، ٢٧).
(٢) في الأصل: «قبل أن يعلم أنه ونحو ذلك». وأضفت كلمة «مريد» ليستقيم الكلام.
(٣) انظر مثلاً: رسالة «الرد علىٰ الجهمية» للإمام أحمد بن حنبل، ص ٣١-٣٢.
(٤) في الأصل: «ولكن في أئمة المسلمين»، وزيادة «ليس» يقتضيها السياق.

ومن قال: إنَّ المخلوقَ مركبٌ، فهو بين أمرين: إما أن ينفي التركيب عن الرب سبحانه، ويحتاج إلىٰ دليل، وأدلتهم علىٰ ذلك ضعيفة. وإما أن يثبت تركيبه من هٰذا وهٰذا، وهو قول سخيف. فكلا القولين ـ النفي والإثبات ـ ضعيف؛ لضعف الأصل الذي اشتركوا فيه.

وهٰذا الموضع من محارات كثير من العقلاء في صفات المخلوق والخالق. مثال ذلك: الثمرة، كالتفاحة والأُتْرجَّة[1] لها لون وطعم وريح، وهٰذه صفات قائمة بها، ولها أيضاً حركة. فمن النُّظَّار من قال: صفاتها ليست أموراً زائدة علىٰ ذاتها، ويجعل لفظ «التفاحة» يتناول هٰذا كله.

ومنهم من يقول: بل صفاتها زائدة علىٰ ذاتها.

وهٰذا في التحقيق نزاعٌ لفظيٌّ؛ فإن عُني بذاتها ما يتصوره الذهن من الذات المجردة، فلا ريب أن صفاتها زائدة علىٰ هٰذه الذات. وإن عُني بذاتها الذات الموجودة في الخارج، فتلك متصفة بالصفات، لا تكون ذاتاً موجودة في الخارج إلَّا إذا كانت متصفة بصفاتها اللازمة لها. / فتقديرها في الخارج منفكة عن الصفات، ٢/ ٥٧٠
حتىٰ يُقال: هل الصفات زائدة عليها أو ليست زائدة، تقدير ممتنع، والتقدير الممتنع قد يلزمه حكم ممتنع.

وقد حُكي عن طائفة من النُّظَّار كعبد الرحمٰن بن كَيْسَان الأصمّ[2] وغيره أنهم

---

(١) في «المعجم الوسيط» (نشر مجمع اللغة العربية): «الأترج: شجر يعلو، ناعم الأغصان والورق والثمر، وثمره كالليمون الكبار، وهو ذهبي اللون، ذكي الرائحة، حامض الماء». وفي اللسان: «واحدته ترنجة وأترجة.. وفي الحديث: نهي عن لبس القسي المترج: هو المصبوغ بالحمرة صبغاً مشبعاً».

(٢) في لسان الميزان ٣/ ٤٢٧: «عبد الرحمٰن بن كيسان، أبو بكر الأصم المعتزلي، صاحب المقالات في الأصول. ذكره عبد الجبار الهمداني في طبقاتهم، وقال: كان من أفصح الناس وأورعهم وأفقههم وله تفسير عجيب. ومن تلامذته: إبراهيم بن إسماعيل بن علية. قلت: وهو من طبقة أبي الهذيل العلاف وأقدم منه». وذكر عنه الأشعري في المقالات ١/ ٣١١ أنه يخالف إجماع المعتزلة في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمكان والقدرة باللسان واليد والسيف. كما يذكر رأيه في الإنسان ٢/ ٢٥: بأنه «هو الذي يرىٰ وهو شيء واحد لا روح له وهو جوهر واحد ونفىٰ إلَّا ما كان محسوساً مدركاً» وأنه كان يقول ٢/ ٢٨: «ليس أعقل إلَّا الجسد الطويل العريض العميق الذي أراه وأشاهده، وكان يقول: النفس هي هٰذا البدن بعينه لا غير، وإنَّما جرىٰ عليها هٰذا الذكر علىٰ جهة البيان والتأكيد لحقيقة الشيء لا علىٰ أنها معنىً غير البدن» وذكر عنه الشهرستاني (نهاية الإقدام، ص ٤٨١) أنه يقول: بأن الإمامة غير واجبة في الشرع بل هي مبنية علىٰ معاملات الناس. وانظر ترجمة أبي بكر الأصم وآرائه في: المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنِّحَل لابن المرتضىٰ، ص ٣٢-٣٣، ط. حيدر آباد، ١٣١٦هـ؛ فضل الاعتزال، ص ٢٦٧-٢٦٨.

أنكروا وجود الأعراض في الخارج، حتىٰ أنكروا وجود الحركة. والأشبه - والله أعلم - أنه لم يُنقل قولهم علىٰ وجهه، فإن هـٰؤلاء أعقل من أن يقولوا ذلك(١).

وعبد الرحمـٰن الأصم - وإن كان معتزلياً - فإنه من فضلاء الناس وعلمائهم، وله تفسير. ومن تلاميذه: إبراهيم بن / إسماعيل بن علية، ولإبراهيم مناظرات في ٢/ ٥٧١
الفقه وأصوله مع الشافعي وغيره(٢).

وفي الجملة، فهـٰؤلاء من أذكياء الناس وأحدِّهم أذهاناً، وإذا ضلُّوا في مسألة لم يلزم أن يضلُّوا في الأمور الظاهرة التي لا تخفىٰ علىٰ الصبيان. وهـٰذا كما أن الأطباء وأهل الهندسة من أذكياء الناس، ولهم علوم صحيحة طبيَّة وحسابية، وإن كان ضل منهم طوائف في الأمور الإلـٰهية، فذلك لا يستلزم أن يضلُّوا في الأمور الواضحة في الطب والحساب. / فمن حكىٰ عن مثل أرسطو أو جالينوس أو ٢/ ٥٧٢
غيرهما قولاً في الطبيعيات(٣) ظاهر البطلان، عُلِم أنه غلط في النقل عليه، وإن لم يكن تعمَّد الكذب عليه.

بل محمد بن زكريا الرازي مع إلحاده في الإلـٰهيات والنبوات، ونصرته لقول

---

(١) قال الأشعري في المقالات ٢/ ٣٤: «واختلف الناس في الحركات والسكون والأفعال، فقال الأصم: لا أثبت إلَّا الجسم الطويل العريض العميق ولم يثبت حركة غير الجسم، ولا يثبت سكوناً غيره، ولا فعلاً غيره، ولا قياماً غيره، ولا قعوداً غيره، ولا افتراقاً ولا اجتماعاً، ولا حركة ولا سكوناً، ولا لوناً غيره، ولا صوتاً ولا طعماً غيره، ولا رائحة غيره. فأمَّا بعض أهل النظر ممن يزعم أن الأصم قد علم الحركات والسكون والألوان ضرورة، وإن لم يعلم أنها غير الجسم، فإنه يحكىٰ عنه أنه كان لا يثبت الحركة والسكون وسائر الأفعال غير الجسم، ولا يحكىٰ عنه أنه كان لا يثبت حركة ولا سكوناً ولا قياماً ولا قعوداً ولا فعلاً. فأما من زعم أن الأصم كان لا يعلم الأعراض علىٰ وجه من الوجوه، فإنَّه يحكىٰ عنه أنه كان لا يثبت حركة ولا سكوناً ولا قياماً ولا قعوداً ولا اجتماعاً ولا افتراقاً علىٰ وجه من الوجوه، وكذلك يقول في سائر الأعراض». وفي أصول الدين لابن طاهر، ص ٣٦ - ٣٧: «الخلاف في إثبات الأعراض مع الأصم ومع طوائف من الدهرية والسمنية نفوها كلها وزعموا أن المتحرك متحرك لا بحركة، والأسود أسود لا لسواد يقوم به، ونفوا جميع الأعراض». وانظر أيضاً: الملل والنحل ١/ ٧٢؛ فضائح الباطنية للغزالي (تحقيق: د. عبد الرحمـٰن بدوي)، ص ١٧٠ - ١٧١.

(٢) في لسان الميزان ١/ ٣٤ - ٣٥: «إبراهيم بن إسماعيل بن علية، جهمي هالك، كان يناظر ويقول بخلق القرآن، مات سنة ثمان عشرة ومائتين.. وذكر البيهقي في مناقب الشافعي عن الشافعي أنه قال: أنا أخالف ابن علية في كل شيء حتىٰ في قول لا إلـٰه إلَّا الله فإنِّي أقول: لا إلـٰه إلَّا الله الذي كلم موسىٰ وهو يقول: لا إلـٰه إلَّا الله الذي خلق كلاماً سمعه موسىٰ. وله: كتاب في الرد علىٰ مالك، نقضه عليه أبو جعفر الأبهري.. وأرخ ابن الجوزي وفاته في «المنتظم» في سنة ١٨هـ. قال: وهو ابن ٦٧ سنة». وانظر أيضاً: النجوم الزاهرة ٢/ ٢٢٨. (حيث ذُكر في وفيات سنة ٢١٨هـ). وقارن الفهرست لابن النديم، ص ٢٠١. وانظر: فضل الاعتزال وطَبقات المعتزلة، ص ٧٥، ٨٠، ٢٦٧، ٣١٦.

(٣) في الأصل: «في الطبيعيات».

ديمقراطيس والحرانيين(١) القائلين بالقدماء الخمسة ـ مع أنه من أضعف أقوال العالم وفيه من التناقض والفساد ما هو مذكور في موضع آخر، كشرح الأصبهانية والكلام على معجزات الأنبياء والردّ على من قال: إنها قوىٰ نفسانية المسمَّاة بالصفدية وغير ذلك ـ فالرجل من أعلم الناس بالطب(٢) حتىٰ قيل له: جالينوس الإسلام، فمن ذكر عنه في الطب قولاً يظهر فساده لمبتدئ الأطباء، كان غالطاً عليه.

٢/ ٥٧٣ / وكذلك عبد الرحمٰن بن كَيْسَان وأمثاله لا ينكر أن يكون للثمرة طعماً ولوناً وريحاً، وهـٰذا من المراد بالأعراض في اصطلاح النُّظَّار، فكيف يُقال: إنهم أنكروا الأعراض؟

بل إذا قالوا: إنَّ الأعراض ليست صفاتٍ(٣) زائدة على الجسم بمعنىٰ أن الجسم اسم للذات التي قامت بها الأعراض، فالعرض داخل في مسمَّىٰ الجسم، وهـٰذا مما

---

(١) في الأصل: «حرانين».

(٢) في هامش (ع) لخص مستجي زاده كلام ابن تيمية عن محمد بن زكريا الرازي حتىٰ هـٰذا الموضع ثم كتب التعليق التالي: «قلت: وقد اطلعت على تأليف لابن الخطيب المشتهر بـ«الإمام الرازي» يقال له: «المطالب العالية» أنه ذكر فيه أنه ليس في القرآن دليل يدلّ بصريحه على حدوث العالم، ثم أخذ يعدد من القرآن ما هو مظنة ذلك ـ أعني حدوث العالم ـ فركب على كل صعب وذلول على نفي الدلالة في تلك المظان، ثم قال: ليس في التوراة أيضاً دليل يدلّ بصريحه على ذلك فذهب في ذلك كله على قول ذيمقراطيس من إثبات الأجزاء القديمة وهي أجزاء العالم، فالعالم قديم بذواتها وحادث بصفاتها. ولا شك أن القول بقدَم أجزاء العالم مخالف للضروريات الدينية لم يذهب إليه أحد من أهل الإسلام، من الفرق الثلاث والسبعين، وإنَّما ذهب (إليه) طوائف ثلاث: الباطنية، ومن ينتمي إلى الإسلام من الفلاسفة المشائين، ومن ينتمي إلى الإسلام من ذيمقراطيسية ـ وهم ليسوا من أهل القبلة. وقد كتبت في هـٰذا الباب رسالة بيَّنت فيها فساد قول ابن الخطيب وأنه مخالف لفرق أهل الإسلام. وقد كان المشهور بذلك ممن ينتمي إلى الإسلام زكرياء الرازي، ثم اطلعت على أن ابن الخطيب أيضاً ذهب إلى ذلك، حتىٰ ادعىٰ أن من نفى ذلك ـ أعني حدوث العالم ـ أو تردد وتذبذب فيه فهو معذور. ولعل الشارح ابن تيمية ـ قدّس سره ـ لم يطلع (على) هـٰذا القول من ابن الخطيب؛ إذ الظاهر أنه لو اطلع لم يقصر (في الأصل: يقتصر) نصرة مذهب ديمقراطيس على محمد بن زكرياء الرازي، بل ذكر معه أيضاً ابن الخطيب الذي اشتهر عند الناس بالإمام فخر الدين الرازي، وألَّف تفسيراً يُقال له: «التفسير الكبير»، وفيه غير واحد من المواضع يخاف منه الكفر، لكن قومه أهالي الري شديدو الاعتقاد فيه (لكن. . إلخ غير واضحة بالأصل)، فحملوا كلامه في جميع المواضع كأن جبرئيل أوحى إليه لعظمة الرجل عندهم، مع أن الرجل بعيد عن صناعة الحديث وأصوله وقواعده، مع أن التفسير لا يصح إلا بالحديث، لا بالفلسفة. وقد غلب عليه الفلسفة والفلسفيات، فأراد تطبيق القرآن على قواعد الفلسفة. مع أن القرآن وعامة الكتب المنزَّلة من السماء لإبطال أصول الفلسفة ـ سيما فلسفة اليونانيين (الذين) يقال لهم المشاءون (فقولهم) مبني على إبطال حدوث العالم وإثبات قدمه، وقد خالف أكثر المتقدمين منهم في ذلك؛ إذ أصول غالبهم لا تأبىٰ عن حدوث العالم».

(٣) في الأصل: «صفاتا»، وهو خطأ.

يمكن أن يقوله هٰؤلاء وأمثالهم.

ثم رأيت أبا الحسين[١] البصري - وهو أحذق متأخري المعتزلة - قد ذكر (في) «تصفح الأدلة والأجوبة»[٢] هٰذا المعنىٰ، وذكر أن مرادهم هو / هٰذا المعنىٰ، وذكر ٢/ ٥٧٤
من كلامهم ما يبيّن ذلك، فاختار هو هٰذا، وأثبت الأحوال التي يسميها[٣] غيره أعراضاً زائدة، وعاد جمهور النزاع إلىٰ أمور لفظية.

وإذا كان كذلك فمن المعلوم أنا نحن نميز بين الطعم واللوم والريح بحواسنا، فنجد الطعم بالفم، ونرىٰ اللون بالعين، ونشم الرائحة بالأنف، كما نسمع الصوت بالأذن. فهنا الآلات التي تحسّ بها هٰذا الأعراض مختلفة فينا، يظهر اختلافها في أنفسها لاختلاف الآلات التي تدركها، بخلاف ما يقوم بأنفسنا من علم وإرادة وحب، فإنا لا نميز بين هٰذا وهٰذا بحواس مختلفة، وإن كان أدلة العلم بذلك مختلفة، فالأدلة قد تكون أموراً منفصلة علىٰ المستدل.

فهٰذا مما يقع به الفَرْقُ بين الصفات المدركة بالحسّ والصفات المعلومة بالعقل، وإلَّا فمعلوم أن اتِّصاف الأُتْرجَّة والتفاحة بصفاتها المتنوعة هو أمرٌ ثابت في نفسه سواء وجدنا ذلك أو لم نجده. ومعلوم أن طعمها نفسه ليس هو لونها، ولونها ليس هو ريحها، وهٰذه كلها صفات قائمة بها متنوعة بحقائقها، وإن كان محلها الموصوف بها واحداً.

ثم الصفات نوعان: نوع لا يشترط فيه الحياة: كالطعم واللون والريح، ونوع يشترط فيه الحياة: كالعلم والإرادة والسمع والبصر.

فأمَّا الأول: فحكمه لا يتعدىٰ محله، فلا يتصف باللون والريح والطعم إلَّا ما قام به ذلك.

٢/ ٥٧٥ / وأمَّا هٰذا الثاني: فقد تنازع فيه النظار لما رأوا أن الإنسان يُوصف بأنه عالم قادر مريد، والعلم والإرادة لم تقم بعقبه ولا بظهره، وإنَّما هو قائم بقلبه.

فمنهم من قال: الأعراض المشروطة بالحياة يتعدىٰ حكمها محلها، فإذا قامت

---

(١) في الأصل: «أبا الحسن».

(٢) في الأصل: «قد ذكر تصفيح الأدلة والأجوبة»، وزدت (في) ليستقيم الكلام. وسبقت ترجمة أبي الحسين البصري (١/ ٢٤٨). وانظر: فضل الاعتزال، ص ٣٨٧؛ سزكين، م١، ج٤، ص ٨٦-٨٨. وذكر الكتاب: ابن المرتضىٰ في كتابه «المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنِّحَل» = ص ٧٠، ط. حيدر آباد، ١٣١٦هـ؛ معجم المؤلفين ١١/ ٢٠.

(٣) في الأصل: «ينفيها»، وصوبت في الهامش بكلمة لم يظهر منها إلَّا (ميها) ورجحت أن تكون كما أثبتُّ.

بجزء من الجملة وصف بها سائر الجملة، كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة وغيرهم.

ومنهم مَنْ يقول: بل الموصوف بذلك جزء منفرد في القلب.

ومنهم مَنْ يقول: بل حكمها لا يتعدىٰ محلها، وإنه بكل جزء من أجزاء البدن حياة وعلم وقدرة.

ومن هٰؤلاء مَنْ يقول: لا يشترط في قيام هٰذه الأعراض بالجوهر الفرد البنية المخصوصة، كما يقوله الأشعري ومن اتّبعه من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم. وهٰؤلاء بنوا هٰذا علىٰ ثبوت الجوهر الفرد، وهو أساس ضعيف، فإن القول به باطل، كما قد بُسط في موضعه.

ثم من المتفلسفة المشّائين من ادَّعىٰ أن محل العلم من الإنسان ما لا ينقسم. ومعنىٰ ذلك عندهم أن النفس الناطقة لا يتميز منها شيء عن شيء، ولا يتحرك ولا يسكن، ولا يصعد ولا ينزل، ولا يدخل في البدن ولا غيره من العالم ولا يخرج منه، ولا يقرب من شيء ولا يبعد منه.

ثم منهم من يدَّعِي أنها لا تعلم الجزئيات وإنَّما تعلم الكليات، كما يُذكر ذلك عن ابن سينا وغيره. وكان أعظم ما اعتمدوا عليه من المعلومات ما لا ينقسم، فالعلم
٢/ ٥٧٦ به لا ينقسم؛ لأنَّ العلم مطابق للمعلوم، / فمحل العلم لا ينقسم؛ لأنَّ ما لا ينقسم لا يحل في منقسم(١).

وقد بُسط الكلام علىٰ هٰذا في غير هٰذا الموضع، وبُيِّنَ بعض ما في هٰذا الكلام من الغلط، مع أن هٰذا عندهم هو البرهان القاطع الذي لا يمكن نقضه. وقوَّاهم علىٰ ذلك أن بعض من عارضهم كأبي حامد والرازي لم يجيبوا عنه بجواب شاف، بل أبو حامد قد يوافقهم علىٰ ذلك.

ومنشأ النزاع إثبات ما لا ينقسم بالمعنىٰ الذي أرادوه في الوجود الخارجي.

فيُقال لهم: لا نسلم أن في الوجود ما لا يتميز منه شيء عن شيء.

فإذا قالوا: النقطة؟

قيلَ لهم: النقطة والخط والسطح الواحد والاثنان والثلاثة: قد يُراد بها هٰذه

---

(١) انظر: كتاب الشفاء لابن سينا، الفن السادس من الطبيعيات ١/ ٢٠٦ وما بعدها، ط. براغ، تشيكوسلوفاكيا، ١٩٥٦م = ص ١٨٧ وما بعدها، ط. الهيئة العامة للكتاب، تحقيق: جورج قنواتي، سعيد زايد، القاهرة، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

المقادير مجردة عن موصوفاتها؛ وقد يُراد بها ما اتصف بها (من)[١] المقـدرات في الخارج.

فإذا أُريد الأول فلا وجود لها إلّا في الأذهان لا في الأعيان، فليس في الخارج عدد مجرد عن المعدود، ولا مقدار مجرد عن المقدَّر[٢]: لا نقطة ولا خط ولا سطح ولا واحد ولا اثنان ولا ثلاثة، بل الموجودات / المعدودات كالدرهم والحبة ٢/ ٥٧٧ والإنسان، والمقدرات كالأرض التي لها طول وعرض وعمق، فما من سطح إلّا وله حقيقة يتميز بها عن غيره من السطوح، كما يتميّز التراب عن الماء، وكما يتميّز سطوح كل جسم عن سطوح الآخر.

وإن قالوا: ما لا ينقسم هي العقول المجردة التي تثبتها الفلاسفة.

كان دون إثبات هٰذه خرط القتاد[٣]، فلا يتحقق منها إلّا ما يُقدَّر في الأذهان، لا ما يوجد في الأعيان.

والملائكة التي وصفتها الرسل وأُمِرُوا بالإيمان بها، بينها وبين هٰذه المجردات من أنواع الفرقان، ما لا يخفىٰ إلّا علىٰ العميان، كما قد بُسط في غير هٰذا المكان.

وإن أرادوا بما لا ينقسم واجب الوجود، وقالوا: إنه واحد لا ينقسم ولا يتجزأ.

قيل: إن أردتم بذلك نفي صفاته، وأنه ليس لله حياة وعلم وقدرة تقوم به، فقد عُلِم أن جمهور المسلمين وسائر أهل الملل، بل وسائر عقلاء بني آدم من جميع الطوائف يخالفونكم في هٰذا.

وهٰذا أول المسألة، وأنتم ـ وكل عاقل ـ قد يُعلَم بعض صفاته دون بعض، والمعلوم هو غير ما ليس بمعلوم، فكيف ينكر أن يكون له معان متعددة؟

وأدلة إثبات الصانع كثيرة، ليس هٰذا موضعها، فَلِمَ قلتم بإمكان وجود مثل هٰذا في الخارج، فضلاً عن تحقيق وجوده؟

/ وقد عُرِفَ فساد حجتكم علىٰ نفي الصفات، وإن سميتم ذلك توحيداً، ٢/ ٥٧٨ فحينئذٍ الواحد الذي لا يتميز منه شيء عن شيء لم يُعلَم ثبوته في الخارج حتىٰ يحتج علىٰ أن العلم به كذلك، والعالم به كذلك.

وقد احتج بعضهم علىٰ وجود ما لا ينقسم ـ بالمعنىٰ الذي أرادوه ـ بأن قالوا:

---

(١) «من»: ليست في الأصل، وزدتها ليستقيم الكلام.
(٢) في الأصل: «مقدراً مجرداً عن المقدر»، ولعل الصواب ما أثبته.
(٣) في الأصل: «حرظ العتاد».

الوجود في الخارج : إما بسيط وإما مركب، والمركب لا بد له من بسيط .

وهـٰذا ممنوع، فلا نسلم أن في الوجود ما هو مركب من هـٰذا البسيط الذي أثبتموه، وإنَّما الموجود الأجسام البسيطة، وهو ما يشبه بعضه بعضاً، كالماء والنار والهواء ونحو ذلك .

وأمَّا ما لا يتميز منه شيء عن شيء، فلا نسلم أن في الوجود ما هو مركب منه، بل لا موجود إلَّا ما يتميز منه شيء عن شيء .

وإذا قالوا: فذلك الشيء هو البسيط .

قِيلَ لهم: وذلك إنَّما يكون بعضاً من غيره، لا يُعلم مفرداً ألبتة، كما لا يوجد مفرداً ألبتة .

ثم يُقال: من المعلوم أن بدن الإنسان ينقسم بالمعنىٰ الذي يذكرونه ويتميز منه شيء عن شيء، والحياة والحسّ سارٍ في بدنه، فما المانع أن تقوم الحياة والعلم بالروح، كما قامت الحياة والحسّ بالبدن، وإن كان البدن منقسماً عندكم؟

وإن قلتم: الحياة والحسّ منقسمٌ عندكم .

قيل: إن أردتم بذلك أنه يمكن كون البعض حيًّا حسَّاساً مع مفارقة البعض .

٢/ ٥٧٩ / **قيل:** هـٰذا لا يطَّرد، بل قد يذهب بعضه وتبقىٰ الحياة والحسّ في بعضه، وقد تذهب الحياة والحسّ عن بعضه بذهاب ذلك عن البعض، كما في القلب .

وعلىٰ التقديرين، فالحياة والحسّ يتسع باتساع محله، والأرواح متنوعة، وما تقوم بها من العلم والإرادة وغير ذلك يتنوع بتنوعها، فما عظم من الموصوفات عظمت صفاتها، وما كان دونها كانت صفاته دونه .

وأيضاً، فالوهم عندهم قوة جسمانية قائمة بالجسم، مع أنها تدرِك في المحسوس ما ليس بمحسوس، كالصداقة والعداوة. وذلك المعنىٰ مما لا ينقسم بانقسام محله عندهم .

وأيضاً، فقوة الإبصار التي في العين قائمة بجسم ينقسم عندهم، مع أنها لا تنقسم بانقسام محلها، بل الاتصال شرط فيها، فلو فسد بعض محلها فسدت، ولا يبقىٰ بعضها مع فساد أي بعضٍ كان؛ فما كان المانع أن يكون قيام الحياة والعلم والقدرة والإرادة ببعض الروح ـ إذا قيل: يتميز بعضها عن بعض ـ مشروطاً بقيامه

بالبعض الآخر، بحيث يكون الاتصال شرطاً في هـٰذا الاتصاف[١]؟ كما يوجد ذلك في الحياة والحسّ في بعض البدن، لا تقوم به الحياة والحسّ إلَّا إذا كان متصلاً نوعاً من الاتصال.

وبسط الكلام في (كثير من)[٢] هـٰذه الأمور يتعلق بالكلام علىٰ روح الإنسان، التي تسمىٰ النفس الناطقة، وعلىٰ اتصافها بصفاتها، فبهـٰذا / يستعين الإنسان علىٰ ٥٨٠/٢
الكلام في الصفات الإلـٰهية، وبذلك يستعين علىٰ ما يرد عليه من الشبهات، وقد تكلَّمنا علىٰ ذلك في مواضع.

والناس قد تنازعوا في روح الإنسان: هل هي جسم مركب من الجواهر المنفردة، أو من المادة والصورة، أو جوهر لا يقبل الصعود والنزول والقُرب والبُعد ونحو ذلك؟ وكلا القولين خطأ، كما ذُكِر في غير هـٰذا الموضع[٣].

وأضعف من ذلك: قول من يجعلها عَرَضاً من أعراض البدن؛ كالحياة والعلم.

وقد دخل في الأول قول من قال: إنَّ الإنسان ليس هو إلَّا هـٰذه الجمل المشاهدة، وهي البدن؛ ومن قال: إنها الريح التي تتردد في مخاريق البدن؛ ومن قال: إنها الدم؛ ومن قال: إنها البخار اللطيف الذي يجري في مجاري الدم، وهو المسمَّىٰ بالروح عند الأطباء؛ ومن قال غير ذلك.

والثاني قول من يقول بذلك من المتفلسفة ومن وافقهم من النُّظَّار.

وقد ينظر الإنسان في كتب كثيرة من المصنَّفة في هـٰذه الأمور، ويجد في المصنَّف أقوالاً متعددة، والقول الصواب لا يجده فيها.

ومن تبحَّر في المعارف تبيَّن له خلاصة الأمور، وتحقيقها: هو ما أخبر به الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوىٰ، إن هو إلَّا وحي يُوحَىٰ، في جميع هـٰذه الأمور، لكن إطالة القول في هـٰذا الباب، لا يناسب هـٰذا / الكتاب، وإنَّما ٥٨١/٢
المقصود: التنبيه علىٰ أن ما تشنَّع به الرافضة علىٰ أهل السُّنَّة من ضعيف الأقوال هم به أخلق، والضلال بهم أعلق، ولكن لا بد من جمل يُهتدَىٰ بها إلىٰ الصواب.

---

(١) في الأصل: «في هـٰذه الاتصاف».

(٢) بعد حرف «في» توجد إشارة إلىٰ الهامش، ولم تظهر الكلمات الساقطة في المصوّرة، ورجحت أن تكون هي ما أثبته.

(٣) انظر: رسالة في العقل والروح لابن تيمية، المنشورة في الجزء الثاني من «مجموعة الرسائل المنيرية»، ط. القاهرة، ١٣٤٣هـ. ونشرت بعد ذلك في «مجموع فتاوىٰ الرياض» (٤/ ٢١٦ـ٢٣١).

وباب التوحيد والأسماء والصفات ممَّا عظم فيه ضلال من عدل عمَّا جاء به الرسول إلىٰ ما يظنه من المعقول، وليست المعقولات الصريحة إلَّا بعض ما أخبر به الرسول، يعرف ذلك من خبر هٰذا وهٰذا.

فصل](1)

تنازع الناس في الأسماء التي تسمَّىٰ الله بها وتسمَّىٰ بها عباده

وهٰذا الموضع أشكل علىٰ كثير من الناس لفظاً ومعنًىٰ. أما اللفظ: فتنازعوا في الأسماء التي تسمَّىٰ الله بها وتسمَّىٰ بها[2] عباده كالموجود والحي والعليم والقدير، فقال بعضهم[3]: هي مقولة بالاشتراك اللفظي[4] حذراً من إثبات قدر مشترك بينهما؛ لأنهما إذا اشتركا في مسمَّىٰ الوجود لزم أن يمتاز الواجب عن الممكن بشيء آخر فيكون مركباً. وهٰذا قول بعض المتأخرين كالشهرستاني والرازي في أحد قوليهما، وكالآمدي مع توقفه أحياناً[5]. وقد ذكر الرازي والآمدي ومن اتبعهما هٰذا القول عن الأشعري وأبي الحسين البصري وهو غلط عليهما، وإنَّما ذكروا[6]
٢/ ٥٨٢ ذلك / لأنهما لا يقولان بالأحوال، ويقولان: وجود كل شيء عين حقيقته، فظنوا أن من قال: وجود كل شيء عين حقيقته يلزمه أن يقول: إنَّ[7] لفظ الوجود يُقال بالاشتراك اللفظي عليهما؛ لأنه لو كان متواطئاً لكان بينهما قدر مشترك [فيمتاز أحدهما عن الآخر بخصوص حقيقته، والمشترك ليس هو المميِّز، فلا يكون الوجود المشترك][8] هو الحقيقة المميزة. والرازي والآمدي ونحوهما ظنُّوا أنه ليس في المسألة إلَّا هٰذا القول وقول من يقول بأن اللفظ متواطئ[9] ويقول: وجوده زائد علىٰ حقيقته، كما هو قول أبي هاشم وأتباعه من المعتزلة والشيعة، أو قول ابن سينا بأنه متواطئ[9] [أو مشكك][10] مع أنه[11] الوجود المقيَّد [بسلب كل أمر ثبوتي عنه][12].

---

(١) هنا ينتهي السقط الموجود في (أ)، (ب)، (ن)، (م). وقد بدأ ص ١٨٢ من هٰذا الجزء.
(٢) (أ)، (ب): «ويسمَّىٰ بها».
(٣) (أ)، (ب): «وقال بعضهم»؛ (ع): «فقال (وسقطت: بعضهم)».
(٤) «اللفظي»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) «أحياناً»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (أ): «ذكر»؛ (ب): «ذكرا»، وهو خطأ.
(٧) «إن»: ساقطة من (ع).
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٩-٩): ساقط من (أ)، (ب).
(١٠) (أ): «ومشكل»؛ (ب): «ومشكك». وسقطت الكلمة من (ن)، (م). وانظر تعريف المتواطئ والمشكك في: «التعريفات» للجرجاني.
(١١) (أ)، (ب): «مع أن».
(١٢) (أ)، (ب): «يسلب كل أمر ثبوتي عنه»، وسقطت العبارة من (ن)، (م).

وذهب من ذهب من القرامطة الباطنية وغلاة الجهمية إلىٰ أن هـٰذه الأسماء حقيقة في العبد مجاز في الرب. [قالوا: هـٰذا في اسم الحي](٧) ونحوه، [حتىٰ في اسم الشيء كان الجهم وأتباعه لا يسمونه شيئاً(٨)، وقيل عنه إنه لم يسمه إلَّا بالقادر الفاعل؛ لأنَّ العبد عنده ليس بقادر / ولا فاعل، فلا يسميه باسم يُسمَّىٰ به ٢/ ٥٨٣
العبد(١)](٢). وذهب أبو العباس الناشئ(٥) إلىٰ ضد ذلك فقال: إنها حقيقة للرب مجاز للعبد(٦).

وزعم ابن حزم أن أسماء الله تعالىٰ الحسنىٰ لا تدل علىٰ المعاني، فلا يدل عليم علىٰ علم، ولا قدير علىٰ قدرة، بل هي أعلام / محضة(٧). وهـٰذا يشبه قول من ٢/ ٥٨٤
يقول بأنها تُقال بالاشتراك اللفظي(٨).

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٢) ذكر الأشعري (المقالات ١/ ٣١٢) ما تفرد به جهم من الأقوال، ومن ذلك: «أنه كان يقول: لا أقول إن الله سبحانه شيء لأنَّ ذلك تشبيه له بالأشياء».
(٣) قال الشهرستاني (الملل والنحل ١/ ٧٩) عن الجهم: «وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية وزاد عليهم بأشياء، ومنها: قوله: لا يجوز أن يوصف الباري تعالىٰ بصفة يوصف بها خلقه؛ لأن ذلك يقتضي تشبيهاً، فنفىٰ كونه حيًّا عالماً، وأثبت كونه قادراً فاعلاً خالقاً؛ لأنه لا يُوصَف شيء من خلقه بالقدرة والفعل والخلق».
(٤) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٥) أبو العباس عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الناشئ الأنباري، كان يُقال له: ابن شرشير، وتوفي سنة ٢٩٣هـ قال ابن حجر (لسان الميزان ٣/ ٣٣٤): «كان من أهل الأنبار ونزل بغداد ثم انتقل إلىٰ مصر ومات بها، وكان متكلماً شاعراً مترسلاً وله قصيدة أربعة الاف بيت في الكلام. قال ابن النديم: يُقال: إنه كان ثنوياً فسقط من طبقة أصحابه المتكلمين. قلت: ولا تغتر بقول ابن النديم فإن هـٰذا من كبار المسلمين، وكان سبب تلقيبه بالناشئ: أنه دخل وهو فتىٰ مجلساً فناظر علىٰ طريقة المعتزلة فقطع خصمه فقام شيخ فقبل رأسه وقال: لا أعدمنا الله مثل هـٰذا الناشئ، فبقي علماً عليه. وله رد علىٰ داود بن علي ردّه عليه ابنه محمد بن داود، وغير ذلك». وأما ابن النديم فذكره ضمن رؤساء المنانية (نسبة إلىٰ ماني) المتكلمين الذين يظهرون الإسلام ويبطنون الزندقة، فقال (ص٣٣٨): «وممن تشهر أخيراً أبو عيسىٰ الوراق وأبو العباس الناشئ». وانظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٢/ ٢٧٧ ـ ٢٧٩؛ إنباه الرواة ٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩؛ تاريخ بغداد ١/ ٩٢ ـ ٩٣؛ شذرات الذهب ٢/ ٢١٤ ـ ٢١٥؛ العبر للذهبي ٢/ ٩٥؛ الأعلام ٤/ ٢٦١. وانظر ما ذكره عنه ابن حزم في: التقريب لحد المنطق والمدخل إليه، ص ٤٣، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت، ١٩٥٩م. وانظر: مقدمة المحقق (ص ط)؛ وانظر أيضاً: المنية والأمل لابن المرتضىٰ، ص ٥٤؛ فضل الاعتزال، ص ٢٩٩.
(٦) (ع): «مجاز في العبد».
(٧) يقول ابن حزم (الفصل ٢/ ٢٩٦): «إننا لا نفهم من قولنا قدير وعالم ـ إذا أدرنا بذلك الله تعالىٰ ـ إلَّا ما نفهم من قولنا الله فقط؛ لأن كل ذلك أسماء أعلام لا مشتقة من صفة أصلاً، لكن إذا قلنا: الله تعالىٰ بكل شيء عليم، ويعلم الغيب، فإنَّما يفهم من كل ذلك أن هـٰهنا له تعالىٰ معلومات، وأنه لا يخفىٰ عليه شيء، ولا يفهم منه ألبتة أن له علما هو غيره، وهـٰكذا نقول في: يقدر، وفي غير ذلك كله».
(٨) (أ)، (ب): «أنها تقال.. إلخ»، والعبارة في (ع) مضطربة.

وأصل غلط هـٰؤلاء شيئان: إما نفي الصفات والغلو في نفي التشبيه، وإما ظن ثبوت الكليات المشتركة في الخارج.

فالأول هو مأخذ الجهمية ومن وافقهم على نفي الصفات. قالوا: إذا قلنا: عليم يدلّ على علم، وقدير يدلّ على قدرة، لزم من إثبات الأسماء إثبات الصفات. وهـٰذا مأخذ ابن حزم، فإنه من نفاة الصفات[١] مع تعظيمه للحديث والسُّنَّة والإمام أحمد، ودعواه أن الذي يقوله في ذلك هو مذهب أحمد وغيره.

وغلطه في ذلك؛ بسبب أنه أخذ أشياء[٢] من أقوال الفلاسفة والمعتزلة عن بعض شيوخه، ولم يتفق له من يبيّن له خطأهم[٣]، ونقل المنطق بالإسناد عن متَّى الترجمان[٤]. وكذلك قالوا: إذا قُلْنا: موجود وموجود، وحيّ وحيّ لزم التشبيه، فهـٰذا أصل غلط هـٰؤلاء.

٢/ ٥٨٥ / وأمَّا الأصل الثاني: فمنه غلط الرازي[٥] ونحوه، فإنه ظنَّ أنه إذا[٦] كان هـٰذا موجوداً وهـٰذا موجوداً، والوجود شامل لهما، كان بينهما وجود مشترك كلي في الخارج، فلا بد من مميِّز يميِّز هـٰذا عن هـٰذا، والمميز إنَّما هو الحقيقة، فيجب أن يكون هناك وجود مشترك وحقيقة مميزة.

ثم إنَّ[٧] هـٰؤلاء يتناقضون فيجعلون الوجود ينقسم[٨] إلى واجب وممكن أو

---

(١) انظر الفصل (٢/ ٢٨٣ وما بعدها). (٢) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «شيئا».

(٣) (أ)، (م): «ولم يتفق من يبين له خطأهم»، (ب): «ولم يتفق من بين له خطأهم»؛ (ن): «ولم يبين لهم من يبين لهم خطأهم»؛ (ع): «ولم يتفق له من يبين له خطاوهم».

(٤) (أ): «ونقل المنطق الاسناد عن متى الترجمان»؛ (ب): «ونقل المنطق الأستاذ عن متى الترجمان»؛ (ن)، (م): «ونقل المنطق بالاسناد عن متى». ومتى الترجمان هو: أبو بشر متى بن يونس (أو ابن يونان) المنطقي النصراني، نزل بغداد ومات بها سنة ٣٢٨هـ، وإليه انتهت رياسة المنطقيين في عصره. انظر ترجمته ومصنفاته في: تاريخ الحكماء لابن القفطي، ص ٣٢٣؛ تاريخ حكماء الإسلام لظهير الدين البيهقي، ص ٢٨ - ٢٩؛ طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة ٢/ ٢٢٧؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٦٣ - ٢٦٤.

وقد ذكر ابن تيمية في أكثر من موضع ما نسبه هنا إلى ابن حزم، انظر مثلاً: الرد على المنطقيين، ص ١٣١ - ١٣٢. ويقول الدكتور إحسان عباس (مقدمة التقريب لحد المنطق لابن حزم، ص حـ، ط): إنَّ عبارة ابن تيمية هـٰذه هدته إلى بيان معنى ما يذكره ابن حزم في كتابه من قوله: «قال الشيخ: هـٰذه عبارات المترجمين وفيها تخليط... إلخ؛ إذ جعله كلام ابن تيمية يعتقد أن كلمة «الشيخ» ربما كانت تشير إلى متى المنطقيّ نفسه، وإن كان ابن حزم لم يذكر شيئاً عن متّى في النسخة التي نشر عنها الكتاب».

(٥) (أ)، (ب): «الدين»، وهو تحريف. (٦) (ب) فقط: «إن».

(٧) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب). (٨) (أ)، (ب): «منقسما»؛ (ن): «جسم»، وهو تحريف.

قـديم(١) ومحدث، كما تنقسم سائر الأسماء العامة الكلية. لا كما تنقسم الألفاظ المشتركة كلفظ «سهيل» القول على [سهيل](٢) الكوكب وعلى سهيل بن عمرو، فإن تلك لا يُقال فيها: إنَّ هـٰذا ينقسم إلى كذا / وكذا، ولكن يُقال: إن هـٰذا اللفظ ٥٨٦/٢
يطلق على هـٰذا المعنى وعلى هـٰذا المعنى. وهـٰذا أمر لغوي لا تقسيم عقلي.

وهناك تقسيم عقلي: تقسيم المعنى الذي هو مدلول اللفظ العام، ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام. وقد ظنَّ بعض الناس أنه يخلص من هـٰذا بأن يجعل(٣) لفظ الوجود مشككاً لكون(٤) الوجود الواجب أكمل، كما يُقال في لفظ «السواد» و«البياض» المقول على سواد القار وسواد الحدقة، وبياض الثلج وبياض العاج.

ولا ريب أن المعاني الكلية قد تكون متفاضلة في مواردها، بل أكثرها كذلك، وتخصيص هـٰذا القسم بلفظ المشكك أمر اصطلاحي. ولهـٰذا كان من الناس من قال: هو نوع من المتواطئ(٥)؛ لأنَّ واضع اللغة لم يضع اللفظ العام بإزاء التفاوت الحاصل لأحدهما، بل بإزاء القدر المشترك.

وبالجملة، فالنزاع في هـٰذا لفظيٌّ، فالمتواطئة العامة تتناول المشككة، وأما المتواطئة التي تتساوى معانيها فهي قسيم المشككة. وإذ جُعلت المتواطئة نوعين: متواطئاً(٦) عاماً وخاصاً، كما جُعل الإمكان نوعين: عاماً وخاصاً، زال اللبس.

والمقصود هنا: أن يُعرف أن قول جمهور الطوائف من الأوَّلين والآخرين/ أن هذه ٥٨٧/٢
الأسماء عامَّة كلية ـ (٧) سواء سُمِّيت متواطئة أو مشككة (٧) ـ ليست ألفاظاً(٨) مشتركة اشتراكاً لفظياً فقط. وهـٰذا مذهب المعتزلة والشيعة والأشعرية والكرَّامية، وهو مذهب سائر المسلمين: أهل السُّنَّة والجماعة والحديث وغيرهم، إلَّا من شذَّ(٩).

وأمَّا الشُّبَه التي أوقعت هـٰؤلاء(١٠)، فجوابها من وجهين: تمثيل وتخييل(١١). أمَّا التمثيل فأن يُقال: القول في لفظ «الوجود» كالقول في لفظ «الحقيقة» و«الماهية»

(١) (أ)، (ب): «وقديم».
(٢) «سهيل»: زيادة في (ع).
(٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «جعل».
(٤) (أ)، (ب): «ككون».
(٥) (ع)، (ن): «التواطي».
(٦) (ع)، (ن)، (م): «تواطئا».
(٧-٧): سقطت «سميت» من (أ)، (ب). وفي (ن): «سواء كانت هذه الأسماء متواطئة أو كانت مشكلة».
(٨) «ألفاظا»: ساقطة من (ع).
(٩) عبارة «إلا من شذ» ليست في (ع).
(١٠) (أ)، (ب): «وأما الشبهة التي وقعت لهؤلاء»؛ (ن)، (م): «وأما الشبهة التي أوقعت هؤلاء».
(١١) (أ)، (ب)، (م): «وتحليل».

ظ ٨٢ و«النفس» و«الذات»، وسائر الألفاظ التي تُقال على/ الواجب والممكن، بل تُقال على كل موجود.

فهم إذا قالوا: يشتركان في الوجود، ويمتاز أحدهما عن الآخر بحقيقته.

(١ **قيل لهم:** القول في لفظ «الحقيقة» كالقول في لفظ «الوجود»، فإن هٰذا له حقيقة وهٰذا له حقيقة، كما أن لهٰذا وجوداً ولهٰذا وجوداً، وأحدهما يمتاز عن الآخر بوجوده المختص به، كما هو ممتاز عنه بحقيقته ١) التي تختص به. فقول
٢/ ٥٨٨ القائل: إنهما يشتركان(٢) في مسمَّىٰ الوجود، ويمتاز كل / [واحد](٣) منهما بحقيقته التي تخصه(٤)، (٥ كما لو قيل: هما مشتركان في مسمَّىٰ الحقيقة ويمتاز كل منهما٥) بوجوده الذي يخصه.

وإنَّما وقع الغلط لأنه أُخذ الوجود مطلقاً لا مختصاً، وأخذت الحقيقة مختصّة لا مطلقة، ومن المعلوم أن كلا منهما يمكن أن يوجد(٦) مطلقاً ويمكن أن يوجد(٦) مختصاً، فإذا أُخذا مطلقين تساويا في العموم، وإذا أخذا مختصين تساويا في الخصوص، وأمَّا(٧) أخذ أحدهما عامًّا والآخر مختصًّا فليس هٰذا بأَوْلَىٰ من العكس.

وأمَّا حل الشبهة فهو أنهم توهَّمُوا(٨) [أنه](٩) إذا قيل: إنهما مشتركان في مسمَّىٰ الوجود، يكون في الخارج وجود مشترك هو نفسه في هٰذا، وهو نفسه في هٰذا، فيكون نفس المشترك فيهما، والمشترك لا يُميِّز، فلا بد له من مُميِّز.

وهٰذا غلط، فإن قول القائل: يشتركان في مسمَّىٰ الوجود؛ أي: يشتبهان في ذلك(١٠) ويتفقان فيه، فهٰذا(١١) موجود وهٰذا موجود، ولم يشرك أحدهما الآخر في نفس وجوده ألبتة.

٢/ ٥٨٩ / وإذا قيل: يشتركان في الوجود المطلق الكلِّي، فذاك المطلق الكلِّي لا يكون مطلقاً كلِّيًا إلَّا في الذهن، فليس في الخارج مطلق كلِّيّ يشتركان فيه، بل هٰذا له

(١ - ١): ساقط من (أ)، (ب)، وهو في (ع)، (ن)، (م) ولكن بعض كلماته في (ن)، (م) محرَّفَة.
(٢) (أ)، (ن)، (م): «مشتركان».
(٣) «واحد»: في (ع) فقط.
(٤) (أ)، (ب): «بحقيقة تخصه».
(٥ - ٥): ساقط من (أ)، (ب).
(٦) (ب) فقط: «يؤخذ».
(٧) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «أما».
(٨) (ع): «فإنهم توهموا».
(٩) «أنه»: في (ع) فقط.
(١٠) (ع): «أي يشتبهان فيه».
(١١) (ع): «وهذا».

حصة منه، وهـٰذا له حصة منه، وكل من الحصتين[(١)] ممتازة عن الأخرىٰ.

ومن قال: المطلق جزء من المعين، [(٢)] والموجود جزء من هـٰذا الموجود[(٣)]، والإنسان جزء من هـٰذا الإنسان: إن أراد به أن المعين[٢)] يُوصَف به، فيكون صفة له، ومع كونه صفة له، فما هو صفة له[(٤)] لا توجد عينه لآخر[(٥)]، فهـٰذا معنىٰ صحيح، ولكن تسمية الصفة جزء الموصوف ليس هو المفهوم منها عند الإطلاق.

وإن أُريد أن نفس ما في المعين من وجودٍ أو إنسانٍ هو في ذلك بعينه، فهـٰذا مكابرة.

وإن قال: إنَّما أردت أن النوع في الآخر عاد الكلام في النوع، فإن النوع أيضاً كلِّي[(٦)].

والكليات الخمسة: كليات الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض العام؛ والقول فيها واحد، فليس فيها ما يوجد في الخارج كليًّا مطلقاً، ولا تكون كليَّةً مطلقة إلَّا في الأذهان لا في الأعيان.

/ ومما يُدَّعىٰ فيها من عموم وكلية أو من تركيب كتركيب النوع من الجنس والفصل، هي أمور عقلية ذهنية لا وجود لها في الخارج، فليس في الخارج شيء يعم هـٰذا وهـٰذا، [ولا في الخارج إنسان مركب من هـٰذا وهـٰذا][(٧)]، بل الإنسان موصوف بهـٰذا وهـٰذا [وهـٰذا][(٨)] بصفة يوجد نظيرها في كل إنسان، وبصفة يوجد نظيرها في كل حيوان، وبصفة يوجد نظيرها في كل نام. ٢/ ٥٩٠

وأمَّا نفسُ الصفة التي قامت به[(٩)]، ونفس الموصوف الذي قامت به الصفة، فلا اشتراك فيه أصلاً ولا عموم، ولا هو[(١٠)] مركب من عام وخاص.

وهـٰذا الموضع منشأ زلل كثير من المنطقيين في الكليات، وكثير من المتكلمين في مسألة الحال. وبسبب ذلك[(١١)] غلط من غلط من هـٰؤلاء وهـٰؤلاء في الإلـٰهيات[(١٢)] فيما يتعلق بهـٰذا، (* فإنَّ المتكلمين أيضاً رأوا أن الأشياء تتفق

---

(١) (أ)، (ب): «الحقيقتين».
(٢) (ب) فقط: «والوجود جزء من هـٰذا الوجود».
(٣ ـ ٣): ساقط من (م) فقط.
(٤) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) (ن)، (م): «لا يوجد عنه الآخر».
(٦) (أ)، (ب): «وإن قال: إنَّما أردت النوع الآخر عادم الكلام في النوع أيضاً كلي»، وفيه سقط وتحريف.
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) «وهذا»: ساقطة من (ن)، (م)، (ع).
(٩) (ن)، (م): «بها».
(١٠) «هو»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) (أ)، (ب): «وسبب ذلك»، وهو خطأ.
(١٢) (أ)، (ب): «في الهيئات»، وهو تحريف.
(* ـ *): الكلام في (ن)، (م) في هـٰذه العبارات ناقص ومضطرب.

بصفات وتختلف بصفات *)، والمشترك عين المميز(١)، فصاروا حزبين: حزباً أثبت هـٰذه الأمور في الخارج، لكنه قال: لا موجودة ولا معدومة؛ لأنها لو كانت
٢/٥٩١ موجودة لكانت أعياناً موجودة / أو صفات للأعيان، ولو كانت كذلك لم يكن فيها اشتراك وعموم، [فإن صفة الموصوف الموجودة لا يشركه فيها غيره.

وآخرون علموا أن كل موجود مختص بصفة فقالوا: لا عموم](٢) ولا اشتراك إلّا في الألفاظ دون المعاني.

والتحقيق: أن هـٰذه الأمور العامة المشترك فيها هي ثابتة في الأذهان، وهي معاني الألفاظ العامة. فعمومها بمنزلة عموم الألفاظ، فالخط يطابق اللفظ، واللفظ يطابق المعنىٰ، والمعنىٰ عام، وعموم اللفظ يطابق عموم المعنىٰ، وعموم الخط يطابق عموم اللفظ.

وقد اتفق الناس علىٰ أن العموم يكون من عوارض [الألفاظ، وتنازعوا هل يكون من عوارض المعاني؟ فقيل: يكون أيضاً(٣) من عوارض](٤) المعاني، كقولهم مطر عام، وعدل عام، وخصب عام.

وقيل: بل ذلك مجاز؛ لأنَّ المطر الذي حلَّ بهـٰذه البقعة ليس هو المطر الذي حلَّ بهـٰذه البقعة، وكذلك الخصب والعدل(٥).

والتحقيق: أن معنىٰ المطر القائم بقلب المتكلم عام كعموم(٦) اللفظ سواء، بل اللفظ دليل علىٰ ذلك المعنىٰ، فكيف يكون اللفظ عاماً دون معناه الذي هو المقصود
٢/٥٩٢ بالبيان؟ فأمَّا(٧) المعاني الخارجية(٨) فليس فيها / شيء بعينه عام، وإنَّما العموم للنوع: كعموم الحيوانية للحيوان، والإنسانية للإنسان.

فمسألة الكليات والأحوال وعروض العموم(٩) لغير الألفاظ من جنس واحد؛ ومن فهم الأمر علىٰ ما هو عليه، تبيَّن له أنه ليس في الخارج شيء هو بعينه موجود في هـٰذا وهـٰذا.

وإذا قال: نوعه موجود، أو الكلي(١٠) الطبيعي موجود، أو الحقيقة موجودة،

---

(١) (أ)، (ب): «والمشترك غير المميز».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) (أ)، (ب): «أيضاً يكون».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٥) (ب): «وكذا العدل». وفي (أ) العبارة مضطربة هكذا: «بهذه البقعة والعدل».
(٦) (ن)، (م): «العموم».
(٧) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «وأما».
(٨) (أ)، (ب): «الخارجة».
(٩) (ن): «وعموم العروض».
(١٠) (أ)، (ب)، (ن): «والكلي».

أو الإنسانية من حيث هي موجودة، ونحو هٰذه العبارات، فالمراد/ به(١) أنه وجد ص ٨٣
في هٰذا نظير ما وجد في هٰذا أو شبهه(٢) ومثله ونحو ذلك.

والمتماثلان يجمعهما(٣) نوع واحد، وذلك النوع هو الذي بعينه يعم هٰذا ويعم هٰذا، لا يكون عاماً مطلقاً كليًّا إلَّا في الذهن. وأنت إذا قلت: الإنسانية موجودة في الخارج، والكلي الطبيعي موجود في الخارج، كان صحيحاً، بمعنىٰ: أنَّ ما تصوره الذهن كليًّا يكون في الخارج، لكنه إذا كان في الخارج لا يكون كليًّا؛ كما أنَّك إذا قلت: زيد في الخارج، فليس المراد هٰذا اللفظ ولا المعنىٰ القائم في الذهن، بل المراد المقصود بهٰذا اللفظ موجود في الخارج.

/ ومن هنا تنازع الناس في مسألة(٤) الاسم والمسمَّىٰ، ونزاعهم شبيه(٥) بهٰذا ٢/ ٥٩٣
النزاع. وأنت(٦) إذا نظرت في [الماء أو] المرآة(٧) فقلت: هٰذه الشمس أو هٰذا القمر فهو صحيح، وليس مرادك أن نفس ما في السماء حصل في الماء أو المرآة(٨)، ولكن ذلك شُوهِدَ في المرآة، وظهرفي المرآة، وتجلَّىٰ في المرآة.

فإذا قلت: الكليات في الخارج [فصحيح](٩)، أو الإنسان من حيث هو في الخارج فصحيح، لكن لا يكون في الخارج إلَّا مقيداً مخصوصاً لا يشركه في نفس [الأمر](١٠) شيء من الموجودات الخارجية(١١).

وبهٰذا ينحلّ كثير من المواضع التي اشتبهت علىٰ [كثير من](١٢) المنطقيين وغلطوا فيها، مثل زعمهم أن الماهية الموجودة في الخارج غير الوجود(١٣)، فإنَّك تتصور المثلث قبل أن تعلم وجوده، وبنوا علىٰ ذلك الفرق بين الصفات الذاتية واللازمة العرضية، وغير ذلك من مسائلهم.

ولا ريب أن الفرق ثابت بين ما هو في الذهن وما هو في الخارج، فإذا / جعلت ٢/ ٥٩٤
الماهية اسماً لـمَا في الذهن، والوجود اسماً لـمَا في الخارج (١٤ فالفرق ثابت، كما لو جعل الوجود اسماً لـمَا في الذهن والماهية اسماً لـمَا في الخارج ١٤).

---

(١) «به»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «وشبهه».
(٣) (ن)، (م): «والمتماثلات يجمعها».
(٤) «مسألة»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ع).
(٥) (أ): «ونازعهم مثبتة»؛ (ب): «ونازعهم مثبته»، وهو تحريف.
(٦) (أ)، (ب): «فأنت».
(٧) (أ)، (ب): «في الماء والمرآة»؛ (ن)، (م): «في المرآة».
(٨) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «في الماء والمرآة».
(٩) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(١٠) «الأمر»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) (ن)، (م): «الخارجة».
(١٢) «كثير من»: في(ع) فقط.
(١٣) (ع): «غيرالموجودة»، وهو خطأ.
(١٤ ـ ١٤): ساقط من (أ)، (ب).

لكن لما كان[١] لفظ الماهية مأخوذاً من قول السائل: «ما هو؟»، وجواب هـٰذا هو المقول في جواب: «ما هو»[٢]، وذلك كلام يتصور معناه المجيب، عُبِّر بالماهية[٣] عن الصور الذهنية، وأمَّا الوجود فهو تحقق[٤] الشيء في الخارج.

لكن هـٰؤلاء لم يقتصروا علىٰ هـٰذا، بل زعموا أن ماهيات[٥] الأشياء ثابتة في الخارج، وأنها غير الأعيان الموجودة وهـٰذا غلط بالضرورة؛ فإن المثلث الذي تعرفه قبل أن تعرف وجوده في الخارج، هو المثلث المتصوَّر[٦] في الذهن الذي لا وجود له في الخارج، وإلَّا فمن الممتنع أن تعلم حقيقة المثلث الموجود في الخارج قبل أن تعلم وجوده [في الخارج، فما في الخارج لا تعلم حقيقته حتىٰ تعلم وجوده][٧]، وما علمت[٨] حقيقته قبل وجوده لم يكن له حقيقة بعد إلَّا في الذهن.

٢/ ٥٩٥ / ومن هـٰذا الباب، ظنَّ من ظنَّ من هـٰؤلاء أن لنا عدداً مجرداً في الخارج، أو مقداراً[٩] مجرداً في الخارج، وكل هـٰذا غلط، وهـٰذا مبسوط في موضع آخر. وإنَّما نبهنا هنا علىٰ هـٰذا؛ لأنَّ كثيراً من أكابر أهل النظر والتصوف والفلسفة والكلام، ومن اتَّبعهم من الفقهاء والصوفية، ضلُّوا في مسألة وجود الخالق، التي هي رأس كل معرفة، والتبس الأمر في ذلك علىٰ من نظر في كلامهم لأجل هـٰذه الشبهة. وقد كتبنا في مسألة «الكليات» كلاماً مبسوطاً مختصاً بذلك[١٠]، لعموم الحاجة وقوة المنفعة وإزالة الشبهة بذلك[١١].

وبهـٰذا يتبيَّن[١٢] غلط النفاة في لفظ التشبيه، فإنه يُقال: الذي يجب نفيه عن الرب تعالىٰ: اتصافه بشيء من خصائص المخلوقين، كما أن المخلوق لا يتصف بشيء من خصائص الخالق، أو أن[١٣] يثبت للعبد شيء يماثل فيه الرب، وأمَّا إذا قيل حيّ وحيّ، وعالم وعالم، وقادر وقادر، أو قيل: لهـٰذا قدرة ولهـٰذا قدرة،

(١) «لما»: ساقطة من (ب). وسقطت من (ع) عبارة «لما كان». والكلام تام في (أ)، (ن)، (م).
(٢) (أ)، (ب): «وجواب هذا هو القول ما هو»؛ (ن)، (م): «وجواب هذا هو القول في جواب ما هو».
(٣) (أ)، (ب): «غير الماهية»، وهو تحريف. (٤) (ع)، (ن)، (م): «تحقيق».
(٥) (ع)، (ن)، (م): «ماهية». (٦) «المتصور»: ساقطة من (ع).
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٨) (أ): «وعلمت»؛ (ب): «ولو علمت».
(٩) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «مقدراً».
(١٠) ذكر ابن قيم الجوزية في رسالة «أسماء مؤلفات ابن تيمية» (تحقيق: د. صلاح الدين المنجد)، ص ٢٤: أن لابن تيمية: «قاعدة في الكليات، مجلد لطيف»، وذكرها أيضاً ابن عبد الهادي في «العقود الدرية»، ص ٤١.
(١١) «بذلك»: ليست في (ع). (١٢) (أ)، (ب): «تبين». (١٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «وأن».

ولهٰذا علم ولهٰذا علم، كان نفس علم الرب لم يشركه فيه العبد، ونفس علم العبد لا يتصف به الرب ـ تعالىٰ عن ذلك ـ، وكذلك في سائر الصفات، [بل ولا يماثل هٰذا هٰذا][١]، / وإذا اتفق العلماء[٢] في مسمَّىٰ العلم، والعالمان في مسمَّىٰ ٢/ ٥٩٦
العالم[٣]، فمثل هٰذا التشبيه ليس هو المنفي[٤] لا بشرع ولا بعقل، ولا يمكن نفي ذلك إلَّا بنفي وجود الصانع.

ثم الموجود والمعدوم قد يشتركان في أن هٰذا معلوم مذكور وهٰذا معلوم مذكور[٥]، وليس في إثبات هٰذا محذور، فإن المحذور إثبات شيء من خصائص أحدهما للآخر، وقولنا: إثبات الخصائص إنَّما يُراد إثبات مثل تلك الخاصة، وإلَّا فإثبات عينها ممتنع مطلقاً.

فالأسماء والصفات نوعان: نوع يختص به الربّ، مثل الإلٰه ورب العالمين ونحو ذلك، فهٰذا لا يثبت[٦] للعبد بحال؛ ومن هنا ضلَّ المشركون الذين جعلوا لله أنداداً.

والثاني: ما يُوصف به العبد في الجملة، كالحيِّ، والعالم، والقادر، فهٰذا لا يجوز أن يثبت للعبد مثل ما يثبت للرب أصلاً، فإنه لو ثبت له مثل ما يثبت له[٧] للزم أن يجوز علىٰ أحدهما ما يجوز علىٰ الآخر، ويجب له ما يجب له، ويمتنع عليه ما يمتنع عليه، وذلك يستلزم اجتماع النقيضين، كما تقدَّم بيانه.

/ **وإذا قيل:** فهٰذا يلزم[٨] فيما اتفقنا فيه، كالوجود والعلم والحياة. ٢/ ٥٩٧

قيل: هٰذه الأمور لها ثلاثة[٩] اعتبارات:

أحدها: ما يختص به الرب، فهٰذا ما يجب له ويجوز ويمتنع عليه، ليس للعبد فيه نصيب.

والثاني: ما يختص بالعبد، كعلم العبد وقدرته وحياته، فهٰذا إذا جاز عليه

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٢) (أ)، (ب): «العلمان»، وهو خطأ.
(٣) (ع): «العلم».
(٤) (أ)، (ب): «المنع»، وهو تحريف.
(٥) (أ): «في هذا معلوم مذكور وهذا معلوم مذكور»؛ (ب): «في هذا وهذا معلوم مذكور»؛ (ن)، (م): «في أن هذا معلوم مكذوب وهذا معلوم مذكور».
(٦) (ع): «لا يثبت فيه».
(٧) (ع): «لو ثبت له مثل ما يثبت»؛ (أ): «لو ثبت مثل ما ثبت له»؛ (ب)، (ن): «لو ثبت له مثل ما ثبت له». والمثبت من (م).
(٨) (ن)، (م): «فهل لزم».
(٩) في جميع الأصول: «ثلاث».

الحدوث والعدم(١) لم يتعلق ذلك بعلم الرب وقدرته وحياته، فإنه لا اشتراك فيه.

والثالث: المطلق الكلِّيّ، وهو مطلق الحياة والعلم والقدرة، فهٰذا المطلق ما كان واجباً له كان واجباً فيهما، وما كان جائزاً عليه كان جائزاً عليهما، وما كان ممتنعاً عليه كان ممتنعاً عليهما.

فالواجب أن [يُقال](٢): هٰذه صفة كمال حيث كانت، فالحياة والعلم(٣) والقدرة صفة كمال لكل موصوف، والجائز عليهما اقترانهما(٤) بصفة أخرىٰ كالسمع والبصر والكلام. فهٰذه الصفات يجوز أن تقارن هٰذه في كل محل، اللهمَّ إلَّا إذا كان هناك مانع من جهة المحل لا من جهة الصفة. وأمَّا الممتنع عليهما(٥)
٥٩٨/٢ فيمتنع أن تقوم هٰذه الصفات إلَّا بموصوف / [قائم بنفسه، وهٰذا ممتنع عليهما(٦) في كل موضع، فلا يجوز أن تقوم صفات الله بأنفسها بل بموصوف](٧)، وكذلك صفات العباد لا يجوز أن تقوم بأنفسها بل بموصوف.

عود إلى الكلام على لفظي المشبهة والحشوية

وإذا تبين هٰذا، فقول هٰذا المصنف وأشباهه: «قول المشبهة»:

إن أراد بالمشبهة: مَنْ أثبتَ من الأسماء ما يُسمَّىٰ به الرب والعبد، فطائفته(٨) وجميع الناس مشبهة.

وإن أراد به: من جعل صفات الرب مثل صفات العبد، فهٰؤلاء مبطلون ضالُّون، وهم في الشيعة(٩) أكثر منهم في غيرهم، وليس هٰؤلاء طائفة معينة من أهل السنة والجماعة.

وإن قال: أردت به من يثبت الصفات الخبرية(١٠) كالوجه واليدين والاستواء ونحو ذلك.

قيل له: أولاً: ليس في هٰؤلاء(١١) من التشبيه ما امتازوا به عن غيرهم، فإن هٰؤلاء يصرِّحُون بأن صفات الله ليست كصفات الخلق، وأنه مُنزَّهٌ عمَّا يختص

---

(١) (أ)، (ب): «والقدم»، وهو خطأ. (٢) «يُقال»: في (ع) فقط.
(٣) «والعلم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «والجائز عليها اقترانها»، والمقصود: الله تعالىٰ والإنسان.
(٥) (ب)، (ن)، (م): «عليها»، والمثبت عن (ع)، (أ).
(٦) (أ)، (ب): «يمتنع عليها»، وسقطت هذه العبارة من (ن)، (م).
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٨) (أ)، (ب): «فطائفة»، وهو تحريف.
(٩) (ب): «وهم فيهم»؛ (ع): «وهؤلاء في الشيعة»؛ (أ): «وهم في (وسقطت كلمة الشيعة)».
(١٠) (أ)، (ب): «الجزئية»، وهو تحريف. (١١) (ن): «ليس هذا في»؛ (م): «ليس في هذا».

بالمخلوقين من الحدوث والنقص وغير ذلك، فإن كان [هذا] تشبيهاً(١) لكون العباد لهم ما يسمى بهذه الأسماء، كان جميع الصفاتية / مشبهة، بل(٢) والمعتزلة ٢/ ٥٩٩
والفلاسفة أيضاً مشبهة؛ لأنهم يقولون: حيٌّ عليم قدير، ويقولون: موجود وحقيقة وذات ونفس، والفلاسفة تقول: عاقل ومعقول وعقل، ولذيذ وملتذ(٣) ولذَّة، وعاشق ومعشوق وعشق، وغير ذلك من الأسماء الموجودة في المخلوقات.

الرد على قول: سموا مشبهة لأنهم يقولون: إنه جسم من وجوه: الأول

وإن قال: سُمُّوا مشبهة لأنهم يقولون: إنه جسم، والأجسام متماثلة، بخلاف من أثبت الصفات، ولم يقل: هو جسم.

قيل: أولاً: هذا باطل(٤) لأنَّك ذكرت الكرَّامية قسماً غيرهم، والكرَّامية تقول: إنه جسم.

الثاني

وقيل لك ثانياً: لا يطلق لفظ الجسم(٥) إلَّا أئمتك الإمامية ومن وافقهم.

الثالث

وقيل لك: ثالثاً: فهذا مبني على تماثل الأجسام، وأكثر العقلاء يقولون(٦): إنها ليست متماثلة، والقائلون بتماثلها من المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية، وطائفة من الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية ليست لهم حجَّة على تماثلها إلا، كما [قد] بُسط ذلك في موضعه(٧).

٢/ ٦٠٠ / وقد اعترف بذلك فضلاؤهم، حتى الآمدي في [كتاب] «أبكار الأفكار»(٨) اعترف بأنه(٩) لا دليل لهم على تماثل الأجسام إلَّا تماثل الجواهر، ولا دليل لهم على تماثل الجواهر؛ والأشعري في «الإبانة» جعل هذا القول من أقوال المعتزلة التي أبطلها(١٠).

وسواء كان تماثلها حقًّا أو باطلاً فمن قال: إنه جسم كهشام [بن الحكم](١١)

---

(١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «وإن كان تشبيها». (٢) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (أ)، (ب): «ومتلذذ». (٤) (ن): «هذا ممتنع». والكلام في (م) مضطرب.
(٥) (ع): «لا ينطق بلفظ الجسم»؛ (ن)، (م): «لا يبطل لفظ الجسم»، وهو تحريف.
(٦) (أ)، (ب)، (ن): «تقول».
(٧) (ب): «ليست لهم حجَّة على تماثلها كما مرَّ بسط ذلك في موضعه»؛ (أ): «ليست لهم حجَّة على تماثلها كما أقرَّ بسط ذلك في موضعه»؛ (ن): «ليست لهم حجَّة على تماثلها أصلاً كما بسط ذلك في موضعه»؛ (ع): «ليست لهم حجة أصلاً كما بسط ذلك في موضعه»؛ (م) مثل (ن)، ولكن لم تسقط «قد» منها.
(٨) «كتاب»: في (ع) فقط. وعلي بن محمد بن سالم الثعلبي، سيف الدين الآمدي، سبقت ترجمته (١/ ١٥٤). (٩) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «بأنهم».
(١٠) انظر: «الإبانة»، ص ٣٧-٣٨. (١١) «بن الحكم»: ساقطة من (ن)، (م).

وابن كـرَّام لا(١) يقول بتماثل الأجسام، فإنهم يقولون: إن حقيقة الله تعالىٰ ليست مثل شيء(٢) من الحقائق، فهم أيضاً ينكرون التشبيه، فإذا وصفوا [به](٣) لاعتقاد الواصف أنه لازم لهم، أمكن كل طائفة أن يصفوا الأخرىٰ بالتشبيه لاعتقادها أنه لازم لها؛ فالمعتزلة والشيعة توافقهم [علىٰ] أن أخص وصف الرب(٤) هو القِدَم، وأن ما شاركه في القِدَم فهو مثله، فإذا أثبتنا(٥) صفة قديمة لزم التشبيه، وكل من أثبت صفة قديمة فهو مشبِّه، وهم يسمُّون جميع من أثبت الصفات مشبهاً بناءً علىٰ هٰذا.

٢/ ٦٠١ / **فإن قال هذا(٦) الإمامي:** فأنا ألتزم هٰذا.

قيل له: تناقضت؛ لأنك أخرجت الأشعرية والكرَّامية عن المشبِّهة في اصطلاحك، فأنت تتكلم بألفاظ لا تفهم معناها(٧) ولا موارد استعمالها، وإنَّما تقوم بنفسك صورة تبني [عليها](٨).

وكأنك ـ والله أعلم ـ عنيت بالحشوية المشبهة(٩) من ببغداد والعراق من الحنبلية ونحوهم، أو الحنبلية دون غيرهم. وهٰذا من جهلك، فإنه ليس للحنبلية قول انفردوا به عن غيرهم من [طوائف](١٠) أهل السنة والجماعة، بل كل ما يقولونه قد قاله غيرهم من طوائف أهل السنة، بل يُوجد في غيرهم من زيادة الإثبات ما لا يُوجد فيهم.

ومذهب(١١) أهل السنة والجماعة مذهب قديم [معروف](١٢) قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكاً والشافعي وأحمد، فإنه مذهب الصحابة الذين تلقَّوه عن نبيهم، ومن خالف ذلك كان مبتدعاً عند أهل السنة والجماعة، فإنهم متفقون علىٰ أن إجماع الصحابة حجَّة، ومتنازعون في إجماع من بعدهم.

أحمد ومحنة خلق القرآن وأحمد بن حنبل، وإن كان قد اشتهر بإمامة السُّنَّة(١٣) والصبر في / المحنة،

٢/ ٦٠٢

(١) «لا»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) (ب): «ليست كشيء»؛ (أ): «ليست شيء (وسقطت: مثل)».
(٣) «به»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (أ)، (ب): «توافقهم أن أحصب والرب»، وهو تحريف. وسقطت «علىٰ» من (ن)، (م).
(٥) (أ)، (ب): «فإذا أثبتا»؛ (ن)، (م): «وإذا أثبتنا». (٦) «هٰذا»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م).
(٧) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «فإنك تتكلم بألفاظ لا يفهم (ن: لا تفهم) معانيها».
(٨) «عليها»: ساقطة من (ن)، (م). (٩) (ع): «بالمشبهة الحشوية».
(١٠) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. (١١) (أ)، (ب): «ومن»، وهو تحريف.
(١٢) «معروف»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٣) (ب): «بأمة السنة»، وهو تحريف؛ (ن): «بإمامة أهل السنة». والمثبت عن (ع)، (أ)، (م).

فليس ذلك لأنه انفرد بقولٍ أو ابتدع قولاً، بل لأنَّ السُّنَّة التي كانت موجودة معروفة قبله علمها ودعا إليها وصبر على من امتحنه ليفارقها[(١)]، وكان الأئمة قبله[(٢)] قد ماتوا قبل المحنة، فلما وقعت محنة الجهمية نفاة الصفاة في أوائل المائة الثالثة[(٣)] - على عهد المأمون وأخيه المعتصم ثم الواثق - ودعوا الناس إلى التجهم وإبطال صفات الله/ تعالى، وهو المذهب الذي ذهب إليه متأخرو الرافضة، وكانوا قد ٢/ ٦٠٣
أدخلوا معهم من أدخلوه من [ولاة الأمور[(٤)]، فلم يوافقهم أهل السنة والجماعة، حتى تهددوا[(٥)] بعضهم بالقتل، وقيَّدُوا بعضهم، وعاقبوهم (وأخذوهم)[(٦)] بالرهبة والرغبة، وثبت][(٧)] الإمام أحمد بن حنبل[(٨)] على ذلك [الأمر][(٩)] حتى حبسوه مدة، ثم طلبوا أصحابهم لمناظرته، فانقطعوا معه في المناظرة يوماً بعد يوم،/ ولم ص ٨٤
يأتوا[(١٠)] بما يوجب موافقته لهم، [بل] بيَّن خطأهم[(١١)] فيما ذكروه[(١٢)] من الأدلة،

---

(١) (ب): «على ما امتحن به ليفارقها»؛ (أ): «على ما امتحنه ليفارقها». (٢) (أ)، (ب): «قبل».

(٣) (ع): «في أول المائة الثالثة». وفي (ع) فوق عبارة «في أول المائة الثالثة» إشارة إلى الهامش حيث كتب التعليق التالي: «قلت: والعجب أن الشارح ابن تيمية مع تبحره وتتبعه وإحاطته بأخبار الأولين أخطأ بهذا؛ إذ التجهم كان أقدم من هذا التاريخ بكثير. وكان ولادة إمامنا أبي حنيفة سنة ثمانين ووفاته سنة خمسين ومائة، وقد اشتهر مذهب جهم بن صفوان الترمذي في عهد أبي حنيفة ﷺ، وتصدَّى المناظرة مع الإمام بعض متبعي جهم والموافقة معه - رضي الله تعالى عنه -. وظنِّي أنه فشا هذا المذهب في أواخر المائة الأولى، فمذهب الخوارج والاعتزال ظهرا وبعض الصحابة في الحياة، مثل سيدنا علي وابن عباس وابن عمر، حتى تصدَّى لرد الخوارج عليّ - كرَّم الله وجهه - وابن عباس، وتصدَّى لرد الاعتزال عبد الله بن عمر - رضي الله تعالى عنهما -. فبعد مدة قليلة فشا هذا المذهب، لعل ذلك سنة ستين؛ إذ ظهر له أشياع وأتباع حتى تصدَّى المناظرة والموافقة مع الإمام بعض متبعيهم حتى ذكر في الطبقات أن واحدة من النسوة من شيعته تصدَّت لإلزام الإمام ادعاء الاستقامة لمذهب جهم وفساد مذهب أهل الحق، فأظهرت تشنيعات قبيحة على وجه الإمام، ونسبت إياه ﷺ إلى العظائم. وغاية الكلام من طرف الشارح: أن المعتزلة موافقة في نفي الصفات لهم، مع ما يخالفهم مخالفة بيِّنة في الأفعال الاختيارية، وكذا يخالفهم في أن أفعاله تعالى معللة بالأغراض؛ إذ الجهمية على الجبر المحض وعلى نفي العلل والأغراض في أفعاله تعالى».
قلت: وابن تيمية يقول: إن الجهمية حدثت في أواخر عصر التابعين وإن أول الجهمية: الجعد بن درهم (المقتول نحو سنة ١١٨ هـ)، وإنَّما صار للجهمية ظهور وشوكة في أوائل المائة الثالثة. وانظر كلامه في «درء تعارض العقل والنقل» ٥/ ٢٤٤-٢٤٥.

(٤) (أ)، (ب): «الأمر». (٥) (أ)، (ب): «هددوا». (٦) «وأخذوهم»: في (ع) فقط.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م) إلَّا كلمات متفرقة هي: «من ولي فلم يوافقهم».

(٨) (أ)، (ب): «وثبت أحمد بن حنبل»؛ (ع): «وثبت الإمام أحمد بن حنبل - رضي الله عنه وأرضاه»؛ (ن)، (م): «. . الإمام أحمد بن حنبل». (٩) «الأمر»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م).

(١٠) (أ)، (ب): «ولما لم يأتوا»؛ (ن): «ولما يأتوا»؛ (م): «ولما ولما يأتوا».

(١١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «وبيَّن خطأهم».

(١٢) (أ)، (ب): «فيما ذكروا»؛ (ن): «فيما ذكره»، وهو خطأ.

وكانوا قد طلبوا له(١) أئمة الكلام من أهل البصرة وغيرهم، مثل أبي عيسىٰ محمد ابن عيسىٰ برغوث صاحب حسين النجَّار(٢) وأمثاله، ولم تكن المناظرة مع المعتزلة
٢/ ٦٠٤ فقط، بل كانت / مع جنس الجهمية من المعتزلة [والنجَّارية](٣) والضِّرارية وأنواع المرجئة، فكل معتزلي جهمي وليس كل جهمي معتزلياً، [لكن جهم أشد تعطيلاً؛ لأنه ينفي الأسماء والصفات، والمعتزلة تنفي الصفات دون الأسماء](٤). وبشر المريسي كان من المرجئة، لم يكن من المعتزلة، بل كان من كبار الجهمية(٥).

٢/ ٦٠٥ / وظهر للخليفة المعتصم أمرهم، وعزم علىٰ رفع المحنة، حتىٰ ألح عليه ابن أبي دؤاد(٦)

---

(١) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٢) (ن)، (م): «أبي عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن برغوث . . إلخ»، وهو خطأ. ولم أجد فيما بين يدي من مراجع شيئاً عن تاريخ مولده ووفاته، ولكن ذكرت كتب الفرق الكثير عن آرائه ومذهبه. فالأشعري يذكر آراءه (المقالات ١/ ٣١٦)، ومنها: أنه كان يزعم أن الأشياء المتولدة فعل الله بإيجاب الطبع، وأنه كان يقول في التوحيد بقول المعتزلة إلَّا في باب الإرادة والجود، وأنه كان يخالفهم في القدر ويقول بالإرجاء، وأنه كان يقول: إن الله لم يزل متكلماً؛ بمعنىٰ: أنه لم يزل غير عاجز عن الكلام ولكن كلام الله محدث مخلوق. وانظر عن آرائه ومذهبه أيضاً: المقالات ٢/ ١٩٨، ٢٠٧ ـ ٢٠٨؛ الملل والنحل ١/ ٨١ ـ ٨٢؛ الفرق بين الفرق، ص ١٢٦ ـ ١٢٧؛ التبصير في الدين، ص ٦٢؛ الفصل لابن حزم ٣/ ٣٣؛ الانتصار للخياط، ص ٩٨؛ دائرة المعارف الإسلامية، مادة «البرغوثية»؛ المنية والأمل لابن المرتضىٰ، ص٢٧. [illegible]

(٣) «والنجارية»: ساقطة من (ن)، (م).

(٤) «دون الأسماء»: في (ع) فقط. وسقط ما بين المعقوفتين من (ن)، (م).

(٥) أبو عبد الرحمٰن بشر بن غياث بن أبي كريمة عبد الرحمٰن المريسي، العدوي بالولاء، كان جدّه مولىٰ لزيد بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، وقيل: إن أباه كان يهودياً قصَّاراً صبَّاغاً بالكوفة. قال ابن حجر: «تفقه علىٰ أبي يوسف فبرع، وأتقن علم الكلام، ثم جرَّد القول بخلق القرآن وناظر عليه، ولم يدرك الجهم بن صفوان إنَّما أخذ مقالته وأحتج لها ودعا إليها». وهو رأس طائفة المريسية من المرجئة وكانت تقول: إن الإيمان هو التصديق، وأن التصديق يكون بالقلب واللسان جميعاً. وقال الشهرستاني: إن مذهب المريسي كان قريباً من مذهب النجار وبرغوث وأنهم أثبتوا كونه تعالىٰ مريداً لم يزل لكل ما علم أنه سيحدث من خير وشر وإيمان وكفر وطاعة ومعصية. وقد توفي بشر سنة ٢١٨هـ، وقيل: ٢١٩هـ، واختلف في نسبته؛ فقيل: إنه ينسب إلىٰ قرية مريس بصعيد مصر، وقيل: غير ذلك. انظر ترجمته ومذهبه في: لسان الميزان ٢/ ٢٩ ـ ٣١؛ وفيات الأعيان ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢؛ تاريخ بغداد ٧/ ٥٦ ـ ٦٧؛ الأعلام ٢/ ٢٧ ـ ٢٨؛ مقالات الإسلاميين ١/ ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١١؛ الملل والنحل ١/ ٨٢، ١٢٨؛ الفرق بين الفرق، ص ١٢٤؛ التبصير في الدين، ص ٦١؛ الخطط للمقريزي ٢/ ٣٥٠؛ الفصل لابن حزم ٣/ ٣٣، ٤/ ٨٠؛ دائرة المعارف الإسلامية، مقالة كارادي فو عن «بشر بن غياث». وانظر كتاب «الرد علىٰ بشر المريسي» للدارمي؛ تاريخ الأدب العربي ٤/ ٢٧ ـ ٢٨؛ سزكين، م١، جـ٤، ص ٦٥ ـ ٦٦. وكتب مستجي زاده في هامش (ع): «وقد شاع عنه أنه كان يلعن المعتزلة؛ لقولهم بخلق الأفعال».

(٦) (ن)، (م): «. . داود». وهو: أبو عبد الله أحمد بن أبي دؤاد بن جرير بن مالك الإيادي القاضي، ولد سنة ١٦٠هـ، وقدم به أبوه وهو حدث من بلدتهم قنسرين إلىٰ دمشق، فطلب العلم وصحب هياج بن العلاء السلمي من أصحاب واصل بن عطاء فصار إلىٰ الاعتزال. اتصل بالمأمون والمعتصم والواثق وكان مقرباً عندهم، وهو الذي حملهم علىٰ امتحان الناس بخلق القرآن، وتوفي ابن أبي=

يشير عليه: إنك إن لم تضربه [وإلَّا] انكسر(١) ناموس الخلافة، فضربه(٢)، فعظمت الشناعة من العامة والخاصة، فأطلقوه.

ثم صارت هٰذه الأمور سبباً في البحث عن مسائل الصفات، وما فيها من النصوص والأدلة والشبهات من جانبي المثبتة والنفاة للصفات(٣)، وصنَّف(٤) الناس في ذلك مصنفات.

وأحمد(٥) وغيره من علماء أهل(٦) السنة والحديث ما زالوا يعرفون فساد / مذهب الروافض والخوارج والقدرية والجهمية والمرجئة، ولكن بسبب المحنة كثر ٢/٦٠٦
الكلام، ورفع الله قدر هٰذا الإمام، فصار إماماً من أئمة السُّنَّة(٧)، وعلماً من أعلامها، [لقيامه بإعلامها](٨) وإظهارها، واطِّلاعه على نصوصها وآثارها، وبيانه لخفيِّ أسرارها(٩)، لا لأنه أحدث مقالة أو ابتدع رأياً(١٠).

ولهٰذا قال بعض شيوخ المغرب(١١): المذهب لمالك والشافعي، والظهور لأحمد؛ يعني: أن مذاهب الأئمة في الأصول(١٢) مذهب واحد، وهو كما قال. فتخصيص(١٣) الكلام مع أحمد وأصحابه في مسائل الإمامة والاعتزال، كتخصيصه(١٤) بالكلام معه في مسائل الخوارج الحرورية، بل في نبوة نبينا ﷺ والرد على اليهود والنصارى.

والخطاب بتصديق الرسول فيما أخبر [به](١٥)، وطاعته فيما أمر [به](١٥)، قد

= دؤاد سنة ٢٤٠هـ ببغداد مفلوجاً. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ١/ ٦٣ - ٧٥؛ تاريخ بغداد ٤/ ١٤١ - ١٥٦؛ لسان الميزان ١/ ١٧١؛ المنية والأمل لابن المرتضى، ص ٢٨ - ٣٦؛ الأعلام ١/ ١٢٠.

(١) (ن)، (م): «بأنك إن لم تضربه انكسر».

(٢) انظر خبر الإمام أحمد مع المعتصم في: «مناقب الإمام أحمد بن حنبل» لابن الجوزي، الباب التاسع والستون، ص ٣٩٧ - ٤٢٠، وفيه (ص ٤٠٥ - ٤٠٦): أن المعتصم رق في أمر أحمد فقال له ابن أبي دؤاد: إن تركته، قيل إنك تركت مذهب المأمون وسخّطت قوله، فهاجه ذلك على ضربه.

(٣) «للصفات»: زيادة في (م). وفي (ن): «المثبتة والصفات»، وهو تحريف.

(٤) (أ)، (ب): «وصنفت».

(٥) (ع): «وأحمد رضي الله عنه».

(٦) «أهل»: ساقطة من (ع)، (م).

(٧) (ب) فقط: «من أئمة أهل السنة».

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

(٩) (أ)، (ب): «وبيان خفي أسرارها»؛ (ن)، (م): «وبيان حسن أسرارها».

(١٠) (أ)، (ب): «لا أنه أحدث مقالة ولا ابتدع رأيا»؛ (ن)، (م): «لا لأنه أحدث مقالة ولا ابتدع رأيا».

(١١) (أ)، (ب): «الغرب».

(١٢) علق مستجي زاده في هامش (ع) بقوله: «يعني في الأصول الدينية والاعتقادات».

(١٣) (أ)، (ب): «فتخصيصه»؛ (ن): «فتخصص».

(١٤) (ن): «المتخصصة»، وهو تحريف.

(١٥) «به»: في (ع) فقط.

شمل جميع العباد، ووجب على كل أحد، فأسعدهم أطوعهم لله وأتبعهم
٦٠٧/٢ لرسول الله(١)، وإذا قُدِّر أن في الحنبلية - أو غيرهم من طوائف/ أهل السنة - من قال أقوالاً باطلة، لم يبطل مذهب أهل السنة والجماعة ببطلان ذلك، بل يُرَدّ على من قال ذلك الباطل، وتُنصر السنة بالدلائل(٢).

ولكن الرافضي أخذ ينكت(٣) على كل طائفة بما يظن أنه يُجَرِّحها به في الأصول والفروع، ظانًّا أن طائفته هي السليمة من الجرح(٤).

وقد اتفق عقلاء(٥) المسلمين على أنه ليس في [طائفة من](٦) طوائف أهل القبلة أكثر جهلاً وضلالاً وكذباً وبدعاً، وأقرب إلى كل شرّ، وأبعد عن كل خير من طائفته. ولهذا لمَّا صنف الأشعري كتابه في «المقالات» ذكر أولاً مقالتهم، وختم بمقالة أهل السنة والحديث، وذكر أنه بكل ما ذكر من أقوال(٧) أهل السنة [والحديث](٨) يقول، وإليه يذهب(٩).

وتسمية هذا الرافضي - وأمثاله من الجهمية معطِّلة الصفات - لأهل الإثبات مشبِّهة، كتسميتهم لمن أثبت خلافة [الخلفاء](١٠) الثلاثة ناصبياً(١١) بناء على
٦٠٨/٢ اعتقادهم، فإنهم لما اعتقدوا(١٢) أنه لا ولاية لعليّ إلَّا بالبراءة من / هؤلاء، جعلوا كل من لم يتبرأ من هؤلاء ناصبياً، كما أنهم لما اعتقدوا أن القدمين(١٣) متماثلان، أو أن الجسمين متماثلان، ونحو ذلك، قالوا: إنَّ مثبتة الصفات مشبِّهة.

فيُقال لمن قال هذا(١٤): إن كان مرادك بالنصب والتشبيه بغض عليّ وأهل البيت، وجعل صفات الرب مثل صفات العبد(١٥)، فأهل السنة ليسوا ناصبية ولا مشبهة.

وإن كنت تريد(١٦) بذلك: أنهم يوالون الخلفاء(١٧)، ويثبتون صفات الله

---

(١) (أ)، (ب): «على كل أحد فاسقهم وأطوعهم وأتبعهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم».
(٢) (ن)، (م): «بالدليل».
(٣) (ن)، (م): «ينكر».
(٤) (ن)، (م): «من الجروح».
(٥) (ن): «علماء».
(٦) «طائفة من»: في (ع) فقط.
(٧) (ن): «من قول»؛ (م): «من أصول».
(٨) «والحديث»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) انظر: المقالات ١/ ٦٥ وما بعدها، ٢٢٠-٢٢٥.
(١٠) «الخلفاء»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) انظر ما سبق في شرح معنى كلمة «ناصبية» (١/ ٧١).
(١٢) (أ)، (ب): «بناء على أنهم لما اعتقدوا... إلخ».
(١٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «القديمين».
(١٤) (ب): «ذلك»، وسقطت «هذا» من (أ).
(١٥) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «صفات العبد مثل صفات الرب».
(١٦) (ن)، (م): «وإن أنت تريد..».
(١٧) (ن)، (م): «الخلفاء الثلاثة..».

تعالىٰ، فسمِّ هـٰذا بما شئت، إن هي إلَّا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان.

والمدح والذم إنَّما يتعلق بالأسماء إذا كان لها أصل في الشرع، كلفظ المؤمن والكافر، والبَرّ والفاجر، والعالم والجاهل. ثم من أراد أن يمدح أو يذم، فعليه أن يبين دخول الممدوح والمذموم في تلك الأسماء التي علَّق الله ورسوله بها المدح والذم. فأما إذا كان الاسم ليس له أصل في الشرع، ودخول الداخل فيه مما ينازع فيه المدخل، بطلت كل من المقدمتين، وكان[٦] هـٰذا الكلام مما لا يعتمد عليه إلَّا من لا يدري ما يقول.

٢/ ٦٠٩ / والكتاب والسُّنَّة ليس فيه لفظ «ناصبية»[١] ولا «مشبهة» ولا «حشوية» ولا فيه أيضاً لفظ «رافضة». ونحن إذا قلنا: «رافضة»، نذكره للتعريف؛ لأنَّ مسمَّىٰ هـٰذا الاسم يدخل فيه أنواع مذمومة بالكتاب والسنة: من الكذب علىٰ الله ورسوله، وتكذيب الحق الذي جاء به رسوله، ومعاداة أولياء الله ـ بل خيار أوليائه ـ وموالاة اليهود والنصارىٰ والمشركيَن، كما تبين وجوه الذّم.

وأهل السنة والجماعة لا يمكن أن يعمّهم معنىٰ مذموم في الكتاب والسُّنَّة بحال كما يعم الرافضة. نعم، يوجد في بعضهم ما هو مذموم، ولكن هـٰذا لا يلزم منه ذمهم، كما أن المسلمين إذا كان فيهم من هو مذموم لذنب ركبه، لم يستلزم ذلك[٢] ذمّ الإسلام وأهله القائمين[٣] بواجباته.

الرابع ظ ٨٤ **الوجه الرابع**[٤]: **أن يُقال**: أما القول بأنه جسم أو ليس بجسم، / فهـٰذا مما تنازع فيه أهل الكلام والنظر، وهي مسألة عقلية، وقد تقدَّم أن الناس فيها علىٰ ثلاثة أقوال: نفي وإثبات، ووقف؛ وتفصيل[٥]، وهـٰذا هو الصواب الذي عليه السلف والأئمة.

ولهـٰذا لما ذكر أبو عيسىٰ برغوث لأحمد هـٰذا في مناظرته إياه، وأشار إلىٰ أنه
٢/ ٦١٠ إذا قلت: إن القرآن غير مخلوق، لزم أن يكون الله جسماً؛ لأنَّ / القرآن صفة وعَرَض، ولا يكون إلَّا بفعل، والصفات والأعراض والأفعال لا تقوم إلَّا بالأجسام؛ أجابه الإمام أحمد بأنا نقول: إنَّ الله أحد صمد، لم يلد ولم يولد، ولم

---

(١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «فكان».
(٢) (أ)، (ب): «ناصبة».
(٣) «ذلك»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «القائلين»، وهو تحريف.
(٥) (أ)، (ب): «الثالث»، وهو خطأ. وبدأ الوجه الثالث ٢/ ٢٠٣.
(٦) (ن): «وتفضيل»، وهو تحريف.

يكن له كُفواً أحد، وأن هـٰذا الكلام لا يدرىٰ مقصود صاحبه به، فلا نطلقه لا نفياً ولا إثباتاً. أمَّا[١] من جهة الشرع؛ فلأن الله ورسوله[٢] وسلف الأمة لم يتكلَّموا بذلك لا نفياً ولا إثباتاً، فلا قالوا[٣]: هو جسم، ولا قالوا: [هو][٤] ليس بجسم.

ولما سلك من سلك في الاستدلال علىٰ حدوث العالم بحدوث الأجسام، ودخلوا في هـٰذا الكلام، ذمّ السلف[٥] الكلام وأهله، حتىٰ قال أبو يوسف: من طلب الدين بالكلام تزندق[٦]، وقال الشافعي: حكمي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجريد والنِّعَال، ويُطاف بهم في القبائل والعشائر، ويُقال: هـٰذا جزاء من ترك الكتاب والسُّنَّة وأقبل علىٰ الكلام[٧]، وقال: لقد اطلعت من أهل الكلام علىٰ شيء ما ظننت مسلماً يقوله، / ولأن يُبتلَىٰ العبد بكل ما نهىٰ الله عنه[٨] ما خلا الشرك بالله ٢/ ٦١١
خير له من أن يبتلَىٰ بالكلام[٩]. وقد صُنِّفَت[١٠] في ذمّهم مصنفات مثل كتاب أبي عبد الرحمـٰن السُّلمي[١١]، وكتاب شيخ الإسلام الأنصاري[١٢] وغير ذلك.

---

(١) (أ)، (ب): «إلا»، وهو تحريف. (٢) (أ)، (ب): «فلأن رسول الله».
(٣) (ب): «فما قالوا»؛ (أ): «فلما قالوا»؛ (ن)، (م): «ولا قالوا».
(٤) «هو»: ساقطة من (ن)، (م). (٥) «السلف»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) وردت هـٰذه العبارة بنصها هـٰذا في كتاب «ذم الكلام» للهروي الأنصاري، ونقلها عنه السيوطي في كتابه «صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام»، ص ٦٠، وسبق ورود هـٰذه العبارة من قبل (١/ ٤٣١)، ولكن جاء فيها: «من طلب العلم بالكلام تزندق»، وانظر: (ت١).
(٧) سبق ورود هـٰذه العبارة (١/ ٤٣١) وذكرت في (ت٢) مكانها في المرجع السابق. ووردت فيه أيضاً، ص ٣٥. وهي واردة كذلك في «تلبيس إبليس» لابن الجوزي، ص ٨٢-٨٣.
(٨) (م): «ولأن يبتلي الله العبد بكل ما نهاه عنه».
(٩) قال ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٥): «قال يونس بن عبد الأعلىٰ، سمعت الشافعي يوم ناظره حفص الفرد قال لي: يا أبي موسىٰ، لأن يلقي الله عز وجل العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الكلام، لقد سمعت من حفص كلاماً لا أقدر أن أحكيه».
ونقل هـٰذه العبارات عنه السيوطي في المرجع السابق، ص ١٣٦. كما نقل بعض هـٰذا الكلام (ص٦٦) عن الأنصاري الهروي في كتابه «ذم الكلام». وورد جزء من عبارات الشافعي أيضاً في: تلبيس إبليس، ص ٨٢.
(١٠) (أ)، (ب)، (م): «صنف». وفي (ن): «وهو صنف».
(١١) أبو عبد الرحمـٰن محمد بن الحسين بن محمد السلمي النيسابوري، سبقت ترجمته ٢/ ١١٨) وذكر سزكين م١، جـ٤، ص١٨٤ من كتبه: كتاب «الرد علىٰ أهل الكلام»، وقال: إن نسخة خطية منه في الظاهرية بدمشق».
(١٢) هو: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الهروي الأنصاري. سبقت ترجمته ١/ ٢٧٢. والكتاب الذي يقصده ابن تيمية هنا: كتاب «ذم الكلام وأهله»، وقد لخصه السيوطي في كتاب «صون المنطق.. ص ٣٣-٨١». ومنه نسخة خطية في مكتبة الظاهرية رقم ٣٣٧ حديث وصورت المخطوطة في معهد المخطوطات بالجامعة العربية (رقم ٩٧ توحيد).

وأمَّا من جهة العقل، فلأن هٰذا اللفظ مجمل يدخل فيه نافيه[(١)] معاني يجب إثباتها لله، ويدخل فيه مثبته[(٢)] ما ينزه الله تعالىٰ عنه، فإذا لم يُدر مراد المتكلم [به لم يُنف ولم يُثبت، وإذا فُسر][(٣)] مراده قُبِلَ الحق وعُبِّر عنه بالعبارات الشرعية ورُدَّ الباطل، وإن تُكلِّمَ بلفظ لم يرد عن الشارع/ للحاجة إلىٰ إفهام المخاطب بلغته مع ٢/ ٦١٢
ظهور المعنىٰ الصحيح لم يكن بذلك [بأس، فإنه يجوز][(٤)] ترجمة القرآن والحديث للحاجة إلىٰ الإفهام، وكثير ممن قد تعود عبارة معينة إن لم يخاطب بها لم يفهم ولم يظهر له[(٥)] صحة القول وفساده، وربما نسب المخاطب إلىٰ أنه لا يفهم ما يقول.

وأكثر الخائضين في الكلام والفلسفة من هٰذا الضرب: ترىٰ أحدهم يذكر له[(٦)] المعاني الصحيحة بالنصوص الشرعية فلا يقبلونها؛ لظنهم أن في عبارتهم من المعاني ما ليس في تلك، فإذا أُخِذ المعنىٰ الذي دلَّ عليه الشرع وصِيغَ[(٧)] بلغتهم، وبُيِّنَ به[(٨)] بطلان قولهم المناقض للمعنىٰ الشرعي، خضعوا لذلك[(٩)] وأذعنوا له، كالتركي والبربري [والرومي][(١٠)] والفارسي الذي يخاطبه بالقرآن العربي ويفسره فلا يفهمه حتىٰ يترجم له شيئاً بلغته[(١١)] فيعظم سروره وفرحه، ويقبل الحق ويرجع عن باطله؛ لأن المعاني التي جاء بها الرسول أكمل المعاني وأحسنها وأصحها، لكن هٰذا يحتاج إلىٰ كمال المعرفة لهٰذا ولهٰذا، كالترجمان الذي [يريد أن] يكون حاذقاً في فهم اللغتين[(١٢)].

٢/ ٦١٣ / وهذا الإمامي يناظر في ذلك أئمته كهشام [بن الحكم][(١٣)] وأمثاله، ولا يمكنه أن يقطعهم بوجه من الوجوه، كما لا يمكنه أن يقطع الخوارج بوجه من الوجوه، وإن كان في قول الخوارج والمجسِّمة من الفساد ما فيه، فلا يقدر أن يدفعه إلَّا أهل السُّنَّة.

---

(١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «ما فيه»، وهو تحريف. (٢) (أ)، (ب): «مثبتته».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، وسقطت «ولم ينف» من (م).
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٥) «ولم يظهر له»: سقطت العبارة كلها من (ب)، وسقطت عبارة «ولم يظهر» من (أ).
(٦) «له»: ساقطة من (ع).
(٧) (أ)، (ب): «وسع»؛ (ن): «وضيع»، وهو تحريف. والكلمة غير منقوطة في (م).
(٨) «به»: ساقطة من (أ)، (ب). (٩) (ع): «خضعوا له».
(١٠) «والرومي»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) (ب): «الذي تخاطبه بالقرآن العربي وتفسيره فلا يفهم حتىٰ تترجم له شيئاً بلغته»؛ (أ): «الذي يخاطبه بالقرآن العربي وتفسيره فلا يفهم حتىٰ يترجم له شيئاً بلغته»؛ (ن)، (م): «الذي يخاطبه بالقرآن العزيز وتفسيره ولا يفهمه حتىٰ يترجم له شيئاً بلغته».
(١٢) (ن)، (م): «الذي يكون حاذقاً في فهم اللغتين». (١٣) «ابن الحكم»: في (ع) فقط.

ونحن نذكر مثالاً(١) فنقول: أهل السُّنَّة متفقون على أن الله لا يُرى في الدنيا ويُرى في الآخرة، [لم يتنازع أهل السُّنَّة إلَّا في رؤية النبي ﷺ، مع أن أئمة السُّنَّة على أنه لم يره أحد بعينه في الدنيا مطلقاً](٢)، وقد ذُكر عن طائفة أنهم يقولون: إنَّ الله(٣) يُرى في الدنيا، وأهل السُّنَّة يردون على هذا بالكتاب والسُّنَّة، مثل استدلالهم بأن موسى [عليه السلام](٤) مُنع منها، فمن هو دونه أَوْلَى، وبقول النبي ﷺ: «**واعلموا أن أحداً منكم لن يرى ربه حتى يموت**» [رواه مسلم في صحيحه. ورُوي هذا عن النبي ﷺ من وجوه متعددة](٥)، وبطرق عقلية: كبيانهم عجز الأبصار في الدنيا عن الرؤية ونحو ذلك.

٢/ ٦١٤ / وأمَّا هذا وأمثاله فليست لهم على هؤلاء(٦) حجَّة لا عقلية ولا شرعية، فإن عمدتهم في نفي الرؤية أنه لو رُئي لكان في جهة ولكان جسماً(٧)، وهؤلاء [يقولون: إنه يُرى في الدنيا، بل](٨) يقولون: إنه في جهة(٩) وهو جسم. فإن أخذوا في الاستدلال على نفي الجهة ونفي الجسم، كان منتهاهم معهم إلى أنه لا تقوم به الصفات(١٠)، وهؤلاء يقولون: تقوم به الصفات. فإن استدلُّوا على ذلك، كان منتهاهم معهم إلى أن الصفات أعراض، وما قامت به الأعراض محدَث. وهؤلاء يقولون: تقوم به الأعراض، وهو قديم والأعراض عند هؤلاء تقوم بالقديم.

٢/ ٦١٥ **فإن قالوا:** الجسم لا يخلو عن الحركة أو السكون(١١)، وما لا يخلو / عنهما فهو

---

(١) عبارة «نذكر مثالاً»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) (أ)، (ب): «إنه». (٤) «عليه السلام»: في (ع) فقط.
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وكلمة «متعددة»: في (ع) فقط. وسبق الكلام عن الحديث ٢/ ١٥١. وقد وجدته مروياً عن عبادة بن الصامت في المسند ٥/ ٣٢٤. ونصه: «حدثنا عبد الله، حدثني أبي، ثنا حيوة بن شريح ويزيد بن عبد ربه، قالا: ثنا بقية... عن جنادة بن أبي أمية أنَّه حدثهم عن عبادة بن الصامت أنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: «**إني قد حدثتكم عن الدجال حتى خشيت أن لا تعقلوا، إن مسيح الدجال رجل قصير أفحج جعد أعور مطموس العين ليس بناتئة ولا حجراء. فإن ألبس عليكم** - قال يزيد: ربكم - **فاعلموا أن ربكم تبارك وتعالى ليس بأعور، وأنكم لن ترون ربكم تبارك وتعالى حتى تموتوا** - قال يزيد: **تروا ربكم حتى تموتوا**».
والحديث مروي أيضاً عن عبادة بن الصامت بألفاظ مقاربة في كتاب «السنة» لأحمد بن حنبل، ص ١٣٨ (ط. المطبعة السلفية، مكة، ١٣٤٩هـ)، ومروي فيه (ص١٣٨-١٣٩) عن أمامة الباهلي رضي الله عنه. وقد رواه ابن خزيمة عن أبي أُمامة أيضاً في كتابه «التوحيد»، ص ١٢١-١٢٢.
(٦) (ن): «على هذا». (٧) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «أو لكان جسما».
(٨) (ع) فقط: «ولهؤلاء [الذين يقولون: إنه يُرى في الدنيا، بل] يقولون: .. إلخ»، وأرجو أن يكون ما أثبته أدل على المقصود. (٩) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «هو في جهة».
(١٠) (ب): «إلى أنه تقوم به الصفات»؛ (أ): «إلى أن تقوم به الصفات»، وهو خطأ؛ (ن)، (م): «إلى أنه لا تقوم الصفات». (١١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «والسكون».

محدَث لامتناع حوادث لا أول لها، فهٰذا منتهى ما عند المعتزلة وأتباعهم من الشيعة.

قال لهم أولئك: لا نسلم أن الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون [الوجوديين][(١)]، بل يجوز خلوه عن الحركة؛ لأنَّ السكون عدم الحركة [مطلقاً[(٢)]، وعدم الحركة][(٣)] عمَّا من شأنه أن يقبلها، فيجوز ثبوت[(٤)] جسم قديم ساكن لا يتحرك.

وقالوا لهم[(٥)]: لا نسلم امتناع حوادث لا أول لها، وطعنوا في أدلة نفي ذلك بالمطاعن المعروفة، حتى حذّاق المتأخرين[(٦)] كالرازي وأبي الحسن الآمدي وأبي الثناء الأرموي[(٧)] وغيرهم، طعنوا في ذلك [(٨) كله، وطعن الرازي في ذلك في / مواضع وإن كان اعتمد عليه(٨)] في مواضع[(٩)]. والآمدي طعن[(١٠)] في طرق الناس ٢/ ٦١٦
إلَّا طريقة ارتضاها[(١١)]، ....

(١) «الوجوديين»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (أ)، (ب): «عدم الحركة إما مطلقا».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٤) (ن)، (م): «إثبات».
(٥) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «أو قالوا لهم».
(٦) (أ)، (ب): «المسلمين».
(٧) أبو الثناء سراج الدين محمود بن أبي بكر أحمد الأرموي، صاحب «التحصيل مختصر المحصول في أصول الفقه»، و«اللباب مختصر الأربعين في أصول الدين»، و«البيان والمطالع في المنطق».. وغير ذلك، وقيل: إنه شرح الوجيز في الفقه للرافعي، كان الأرموي شافعياً قرأ بالموصل على كمال الدين ابن يونس، وولد الأرموي سنة ٥٩٤هـ، وتوفي بمدينة قونية سنة ٦٨٢هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية ٨/ ٣٧١؛ مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده ١/ ٢٤٥، ط. حيدر آباد؛ الأعلام ٨/ ٤١ - ٤٢. وذكر ابن تيمية في كتابه «درء تعارض العقل والنقل» ١/ ٣٢٣: أن الأرموي صاحب «لباب الأربعين» قد اعترض على إنكار الرازي للقول بحوادث لا أول لها. ومن كتاب «لباب الأربعين في أصول الدين» توجد مصورة في معهد المخطوطات بالجامعة العربية، رقم ٢٠١ توحيد.
(٨ - ٨): ساقط من (أ)، (ب).
(٩) سبق أن تعرض ابن تيمية بالتفصيل في الجزء الأول من هٰذا الكتاب (انظر: ١/ ٩٣ وما بعدها) للكلام عن إمكان القول بحوادث لا أول لها، وذكر (١/ ١١٠) أن القول بدوام الحوادث في الماضي والمستقبل هو قول أئمة أهل الحديث وأئمة الفلاسفة وغيرهم. كما تعرض ابن تيمية لهٰذه المشكلة في كتابه «درء تعارض العقل والنقل» ١/ ٣٢١ وما بعدها، وذكر فيه تناقض الرازي في هٰذه المسألة في كتبه المختلفة مثل: «الأربعين في أصول الدين»، و«المطالب العالية»، وقال (١/ ٣٧٩): إنَّ الأرموي استفاد معارضته للرازي من كلام الرازي نفسه في «المطالب العالية».
(١٠) عبارة «والآمدي طعن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) ذكر الأستاذ محمد خليل هراس في كتابه «ابن تيمية السلفي»، ص ١٤١ (ط. طنطا، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م): أنَّ الآمدي في كتابه «أبكار الأفكار» ١/ ٤٧٦، (مخطوط بدار الكتب رقم ١٩٥٤ كلام): «عارض الرازي فما ادَّعاه من لزوم هٰذه المسألة لجميع الطوائف بأن المراد بالحادث الذي يقصد نفي قيامه بذاته تعالى هو الموجود بعد عدم، وأما ما لا يوصف بالوجود كالأعدام المتجددة والأحوال - عند القائلين بها - وكذلك النسب والإضافات، فهٰذه لا يصدق عليها اسم الحادث، =

وهي[1] أضعف من غيرها طعن فيها غيره.

فهٰذان مقامان من المقامات العقلية لا يقدر هٰؤلاء أن يغلبوا فيها شيوخهم المتقدمين، فإذا كانوا لا ينفون[2] رؤيته في الدنيا[3] إلَّا بهٰذه الطريق، لم يكن لهم حجة إلَّا على من يقول[4]: إنَّهُ يُرىٰ ويُصافح/ وأمثال ذلك من المقالات مع أن هٰذا ٢/٦١٧
[من][5] أشنع المقالات عند أهل السنة والجماعة، ولا يُعرف له[6] قائل [معدود][7] من أهل السُّنَّة والحديث.

الخامس وبيان هٰذا، **بالوجه الخامس**[8] [وهو][9] أن يُقال: هٰذه الأقوال حكاها الناس عن شرذمة قليلة أكثرهم من الشيعة، وبعضهم من غلاة النسَّاك، وداود الجواربي[10]. [11] قال الأشعري في «المقالات»[12]: «وقال داود الجواربي[13] [11] ومقاتل بن سليمان: إن الله جسم، وأنه جثة وأعضاء على صورة الإنسان[14]:
٢/٦١٨ لحم[15] ودم وشعر وعظم، له / جوارح[16] وأعضاء من يدٍ ورجل[17] ولسان[18]

= وإن صدق عليها اسم المتجدد. وحينئذٍ فلا يلزم من تجدد الإضافات والأحوال في ذات الباري أن يكون محلاً للحوادث».

وأشار الأستاذ هراس إلى أن ابن تيمية ردّ على كلام الآمدي في كتابه «الموافقة» (على هامش منهاج السنة ٢/ ١١٩ ـ ١٢٢) ـ انظر: درء تعارض العقل والنقل ٢/ ٢٣٢ ـ ٢٥١.

(١) (أ)، (ب): «هي». (٢) (ن)، (م): «لا يقدرون ينفون..».

(٣) (أ)، (ب): «في الصفات»، وهو خطأ. (٤) (ن)، (م): «حجة على قول من يقول».

(٥) «من»: في (ع) فقط. (٦) (ن)، (م): «لها». (٧) «معدود»: ساقطة من (ن) فقط.

(٨) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «الرابع»، وهو خطأ. وبدأ الكلام عن الوجه الرابع ٢/ ٢٠٩.

(٩) «وهو»: ساقطة من (ن).

(١٠) (أ)، (ب): «وداود الجواهري»؛ (ن): «وداود الحواري»؛ (م): «وداود الحواربي». وكذا يرد في هٰذه النسخ فيما بعد. وقال ابن حجر (لسان الميزان ٢/ ٤٢٧): «رأس في الرافضة والتجسيم من مرامي جهنم. قال أبو بكر بن أبي عوف: سمعت يزيد بن هارون يقول: الجواربي والمريسي كافران». وذكر ابن حجر أن داود لا نعلم له رواية للحديث. ونقل الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد في تعليقه على المقالات ١/ ٢٥٨ عن السمعاني في «الأنساب» أنه قال بعد ذكر هشام بن سالم الجواليقي ما نصه: «وعنه أخذ داود الجواربي قوله إن معبوده له جميع أعضاء الإنسان إلَّا الفرج واللحية»، ونقل نفس العبارة ابن الأثير في اللباب ٢/ ٢٩١. وانظر عن داود الجواربي ومذهبه في التجسيم: الملل والنِّحَل ١/ ١٦٧؛ الفَرْق بين الفرَق، ص ١٤٠؛ التبصير في الدين، ص ٧١؛ الانتصار للخياط، ص ٥٤؛ تلبيس إبليس لابن الجوزي، ص ٨٧؛ أصول الدين لابن طاهر، ص٧٤.

(١١ ـ ١١): ساقط من (أ)، (ب). (١٢) في (المقالات) ١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩، وسنقابل كلام ابن تيمية عليه.

(١٣) (ن): «الحواري»؛ (م): «الحواربي».

(١٤) ورد نص آخر مشابه في (المقالات) ١/ ٢١٤ فيه: «أن الله جسم وإن له جمة وأنه على صورة الإنسان».

(١٥) (ب) فقط: «له لحم». (١٦) (ب)، (ن)، (م): «وله جوارح».

(١٧) «ورجل»: ساقطة من (م). (١٨) (ن)، (م): «وأسنان».

ورأسٍ وعينين[(١)] وهو مع هـٰذا[(٢)] لا يشبه غيره ولا يشبهه غيره[(٣)]. وحُكي عن داود الجواربي[(٤)] أنه كان يقول: إنه[(٥)] أجوف من فِيهِ إلىٰ صدره ومُصْمَت ما سوىٰ ذلك». «وقال هشام بن سالم الجواليقي: إنَّ الله علىٰ صورة [الإنسان][(٦)]، وأنكر أن يكون لحماً ودماً، وإنه نور ساطع يتلألأ بياضاً[(٧)]، وإنه ذو حواسَّ خمسٍ كحواس الإنسان: سمعه غير بصره[(٨)]، وكذلك سائر حواسه: له يدٌ ورجلٌ [وأذنٌ][(٩)] وعينٌ وأنفٌ وفمٌ، وإن له وفرةً سوداء».

قلت: أما داود الجواربي فقد عُرف عنه القول المنكر الذي أنكره عليه أهل السُّنَّة. وأمَّا مقاتل فالله أعلم بحقيقة حاله. والأشعري ينقل هـٰذه المقالات من كتب المعتزلة، وفيهم انحراف علىٰ[(١٠)] مقاتل بن سليمان، / فلعلهم زادوا في النقل عنه، ٢/ ٦١٩
أو نقولا عنه، أو نقلوا عن غير ثقة، وإلَّا فما أظنه يصل إلىٰ هـٰذا الحدّ[(١١)]. وقد قال الشافعي: من أراد التفسير فهو عيال علىٰ مقاتل، ومن أراد الفقه فهو عيال علىٰ أبي حنيفة[(١٢)].

ومقاتل بن سليمان، وإن لم يكن ممن يحتج به في الحديث ـ بخلاف مقاتل بن حيان[(١٣)] ....

---

(١) (ع)، (ن)، (م): «وعين». (٢) (أ)، (ب): «ومع هـٰذا».
(٣) عبارة «ولا يشبهه غيره» ساقطة من (ب) فقط. وفي (المقالات) ١/ ٢٥٩: «ولا يشبهه».
(٤) (أ)، (ب): «داود الجواهري»؛ (ن): «داود الحواري»؛ (ع): «داود»؛ (م): «الحواربي».
(٥) «إنه»: ليست في (المقالات). (٦) «الإنسان»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) «بياضا»: ساقطة من (أ)، (ب). (٨) (أ)، (ب): «سمعه غيره وبصره»، وهو خطأ.
(٩) «وأذن»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م). (١٠) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «عن».
(١١) علَّق مستجي زاده في هامش (ع) بقوله: «قلت: لكن الخطيب البغدادي ذكر عن أبي حنيفة ـ رضي الله تعالىٰ عنه ـ بإسناده: هـٰذان رجلان خبيثان: أعني جهم بن صفوان ومقاتل بن سليمان، أفرط جهم في التنزيه فجعله تعالىٰ من قبيل معنىً من المعاني فوقع في التعطيل، وأفرط مقاتل في التشبيه حتىٰ جعل له تعالىٰ لحماً ودماً وشعراً وعظماً، انتهىٰ. فالذي ذكره الخطيب عن أبي حنيفة في شأن مقاتل هو الموافق لما نقله الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه في شأن مقاتل».
(١٢) في وفيات الأعيان ٤/ ٣٤١ في ترجمة مقاتل بن سليمان: «حكي عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال: الناس كلهم عيال علىٰ ثلاثة: علىٰ مقاتل بن سليمان في التفسير، وعلىٰ زهير بن أبي سلمىٰ في الشعر، وعلىٰ أبي حنيفة في الكلام».
(١٣) (أ)، (ب): «مقاتل بن حبان»، وهو خطأ. وهو عالم خراسان الحافظ أبو بسطام ـ وقال ابن سعد: أبو معن ـ مقاتل بن حيان البلخيّ الخزان. قال الذهبي: «كان إماماً صادقاً ناسكاً خيراً كبير القدر صاحب سنة واتّباع، هرب في أيام خروج أبي مسلم الخراساني إلىٰ كابل ودعا خلقاً إلىٰ الإسلام فأسلموا. وثّقه يحيىٰ بن معين وأبو داود، وقال النسائي: ليس به بأس». وانظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٤؛ طبقات ابن سعد ٧/ ٣٧٤؛ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، ق١، جـ٢، ص١١٠ ـ ١١١؛ الجرح والتعديل، جـ٤، ق١، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

فإنه ثقة ـ لكن لا ريب(١) في علمه بالتفسير وغيره واطلاعه(٢)، كما أن أبا حنيفة
٢/ ٦٢٠ وإن كان الناس خالفوه في أشياء / وأنكروها عليه، فلا يستريب أحد في فقهه وفهمه وعلمه، وقد نقلوا عنه أشياء يقصدون بها الشناعة عليه، وهي كذب عليه قطعاً، مثل مسألة الخنزير البري ونحوها، وما يبعد(٣) أن يكون النقل عن مقاتل من هـٰذا الباب.

وهـٰذا الإمامي(٤) نقل النقل المذكور عن داود الطائي، وهـٰذا جهل منه، أو من
٢/ ٦٢١ نقله [هو](٥) عنه، فإن داود الطائي كان رجلاً صالحاً زاهداً عابداً/ فقيهاً من أهل الكوفة، في زمن أبي حنيفة والثوري وشريك وابن أبي ليلىٰ(٦). وكان قد تفقَّه ثم انقطع للعبادة، وأخباره وسيرته مشهورة عند(٧) العلماء(٨)، ولم يقل الرجل شيئاً من هـٰذا الباطل، وإنَّما القائل لذلك داود الجواربي، فكأنه اشتبه عليه أو علىٰ شيوخه الجواربي بالطائي(٩)، ....

---

(١) (ن)، (م): «ثقة، ولا ريب..».

(٢) أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير، الأزدي بالولاء، البلخيّ، الخراساني، المروزي. أصله من بلخ وانتقل إلىٰ البصرة ودخل بغداد وحدَّث بها. ذكره الذهبي في آخر ترجمة ابن حيان (تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٤) فقال: «فأما مقاتل بن سليمان المفسر، فكان في هـٰذا الوقت، وهو متروك الحديث، وقد لطخ بالتجسيم مع أنه كان من أوعية العلم بحراً في التفسير». وقد توفي بالبصرة سنة ١٥٠هـ. وانظر ترجمته في: الجرح والتعديل، جـ٤، ق١، ص ٣٥٤ـ٣٥٥؛ تهذيب الأسماء واللغات، ق١، جـ٢، ص ١١١؛ طبقات ابن سعد ٧/ ٣٧٣؛ تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٧٩ـ٢٨٥؛ ميزان الاعتدال ٣/ ١٩٦ـ١٩٧؛ تاريخ بغداد ١٣/ ١٦٠ـ١٦٩؛ وفيات الأعيان ٤/ ٣٤١ـ٣٤٣؛ الفهرست لابن النديم، ص ١٧٩ (ذكره ضمن الزيدية فقال: من الزيدية والمحدثين والقرَّاء)؛ الأعلام ٨/ ٢٠٦ (ونقل عن مخطوطة «قبول الأخبار» للبلخيّ عن الكلبيّ أنه قال: كذب علىٰ مقاتل في التفسير)؛ سزكين، م١، جـ١، ص ٨٥ـ٨٧.
وأما عن مذهبه في التجسيم والإرجاء، فقد قال ابن حزم ٥/ ٧٤: «وقال مقاتل بن سليمان، وكان من كبار المُرْجِئَة: لا يضر مع الإيمان سيئة جلت أو قلَّت أصلاً، ولا ينفع مع الشرك حسنة أصلاً. وكان مقاتل هـٰذا مع جهم بخراسان في وقت واحد وكان يخالفه في التجسيم... وكان مقاتل يقول: إنَّ الله جسم ولحم ودم علىٰ صورة الإنسان». وانظر عن مذهبه أيضاً: المقالات للأشعري ١/ ٢١٣؛ الملل والنحل ١/ ١٦٧؛ الانتصار للخياط، ص ٥٤.

(٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «وما أبعد». (٤) (ع): «وهـٰذا الرافضي». (٥) «هو»: ساقطة من (ن).

(٦) سبقت ترجمة الثوري (١/ ٣٣٦، ٣٩٠)، وشريك وابن أبي ليلىٰ (٢/ ١٢٢).

(٧) (أ)، (ب): «عن»، وهو تحريف.

(٨) أبو سليمان داود بن نصير الطائي الكوفي الزاهد. قال الذهبي (العبر ١/ ٢٣٨): «كان أحد من برع في الفقه ثم اعتزل. روىٰ عن عبد الملك بن عمير وجماعة. وكان عديم النظر زهداً وصلاحاً». ورجح الذهبي أن تكون وفاته سنة ١٦٢ هـ، وأغلب المراجع تجعلها ١٦٠ أو ١٦٥هـ. وانظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/ ٣٦٧؛ تاريخ بغداد ٨/ ٣٤٧ـ٣٥٥؛ حلية الأولياء ٧/ ٣٣٥ـ٣٦٧؛ وفيات الأعيان ٢/ ٢٩ـ٣١؛ تقريب التهذيب لابن حجر (ط. دار الكتاب العربي)، ص ٢٣٤؛ الطبقات الكبرىٰ للشعراني ١/ ٦٥؛ الأعلام ٣/ ١١.

(٩) علَّق مستجي زاده علىٰ كلام ابن تيمية عن داود الطائي بقوله: «قلت: نقل عنه ـ يعني داود الطائي ـ =

٦٢٢/٢ إن لم يكن[١] الغلط في النسخة التي أحضرت [إليَّ]، وداود الجواربي أظنه[٢] / كان من أهل البصرة متأخراً عن هـٰذا، وقصته معروفة[٣].

قال الأشعري[٤]: «وفي الأمة[٥] قوم ينتحلون النسك، يزعمون أنه جائز على الله تعالى[٦] الحلول في الأجسام[٧]، وإذا رأوا شيئاً يستحسنونه قالوا: لا ندري، لعلّ، ربما، هو[٨].

ومنهم من يقول: إنه يرى الله في الدنيا على قدر الأعمال[٩]، فمن كان عمله أحسن، رأى معبوده أحسن.

ومنهم من يجوِّز على الله تعالى المعانقة والملامسة والمجالسة في الدنيا[١٠]، ومنهم من يزعم أن الله تعالى ذو أعضاء وجوارح وأبعاض: لحم ودم على صورة الإنسان له ما للإنسان من الجوارح.

وكان من الصوفية رجلٌ يُعرَف بأبي شعيب، يزعم أن الله يُسَرُّ ويفرح بطاعة أوليائه، ويغتم ويحزن إذا عَصَوْهُ.

٦٢٣/٢ / وفي النسَّاك قوم يزعمون أن العبادة تبلغ بهم إلى منزلة[١١] تزول عنهم العبادات، وتكون الأشياء المحظورات على غيرهم ـ من الزنا وغيره ـ مباحات لهم.

= أن الكافر الذي اجتهد وسعى في الوصول إلى الحق ولم يتيسر له ومات على الكفر فهو معذور عند الله يرجى له العفو، وهو خارق لإجماع أهل السنة والجماعة. وقد مال إلى هـٰذا القول الإمام الغزالي والقاضي بيضاوي في تفسيره وفي كتابه الموسوم بـ «الطوالع»، وممن (في الأصل: من) ذهب إلى هـٰذا من قدماء المعتزلة قاضي بصرة المسمى بالعنبري مع مخالفة تلامذته له. ومما ذهب إليه داود الطائي أن دليل الشرع اثنان فقط: الكتاب والسنة، وكان ينكر القياس والإجماع أن يكونا حجة شرعية وهو (مخالف) لإجماع الأئمة الأربعة وابن حزم الأندلسي ممن تبعه في إنكار القياس والإجماع. وأبو حيان صاحب «البحر» و«النهر» من الظاهرية أيضاً من شيعة داود».

وظاهر من هـٰذا الكلام: أن مستجي زاده يخلط بين داود الطائي وداود الظاهري.

(١) (ن)، (م): «أو لم يكن..».

(٢) (أ): «في النسخة التي أحضرت إلى داود الحواري وأظنه.. إلخ»؛ (ب): «في النسخة التي أحضرت إلى داود الجواهري وأظنه.. إلخ»؛ (ن): «في النسخة التي أحضرت إلى داود الحواري أظنه..»؛ (م): «في النسخة التي أحضرت إلى داود الجواربي أظنه». (٣) (م): «مشهورة».

(٤) في (المقالات) ١/ ٣١٩؛ وسناقبل النص التالي عليه.

(٥) (ب): «في الإبانة»، وهو خطأ؛ (أ): «وفي الآية»، وهو تحريف.

(٦) (المقالات): «الله سبحانه»؛ (أ)، (ب)، (م): «الله»؛ (ن): «عن الله». (٧) (م): «الأجساد».

(٨) «لعله ربما هو»: كذا في (ع)، (أ)، (ن)، (م)؛ وفي (ب): «لعله ربنا هو»؛ وفي (المقالات): «لعله ربنا».

(٩) (ب): «على حسب الأعمال»؛ (أ): «على الأعمال (بسقوط: قدر)؛ (ن)، (م): «إنه يُرَى في الدنيا على قدر الأعمال».

(١٠) في (المقالات) بعد كلمة «الدنيا»: «وجوزوا مع ذلك على الله ـ تعالى عن قولهم ـ أن نلمسه».

(١١) (ع)، (ن)، (م): «منزل».

وفيهم من يزعم أن العبادة تبلغ بهم إلىٰ أن يروا الله(١)، ويأكلوا(٢) من ثمار الجنة، ويعانقوا(٣) الحور العين في الدنيا ويحاربوا الشياطين.

ومنهم من يزعم أن العبادة تبلغ بهم [إلىٰ](٤) أن يكونوا أفضل من النبيين والملائكة المقرَّبين».

[قلت: هـٰذه المقالات التي(٥) حكاها الأشعري ـ وذكروا أعظم منها ـ موجودة في الناس قبل هـٰذا الزمان. وفي هـٰذا الزمان منهم من يقول بحلوله في الصورة الجميلة، ويقول: إنه بمشاهدة الأمرد يشاهد معبوده أو صفات معبوده أو مظاهر جماله، ومن هـٰؤلاء من يسجد للأمرد. ثم من هـٰؤلاء من يقول بالحلول والاتحاد العام، لكنه يتعبَّد بمظاهر الجمال؛ لِمَا في ذلك من اللَّذة له، فيتخذ إلـٰهه هواه، وهـٰذا موجود في كثير من المنتسبين إلىٰ الفقر والتصوف. ومنهم من يقول: إنه يرىٰ الله مطلقاً ولا يعيِّن الصورة الجميلة، بل يقولون: إنهم يرونه في صور مختلفة. ومنهم من يقول: إن المواضع المخضَرَّة خَطَا عليها، وإنَّما اخضرَّت من وطئه عليها، وفي / ذلك حكايات متعددة يطول وصفها. وأمَّا القول بالإباحة وحل المحرمات ـ ٢/ ٦٢٤
أو بعضها ـ للكاملين في العلم والعبادة، فهـٰذا أكثر من الأول، فإن هـٰذا قول أئمة الباطنية القرامطة الإسماعيلية وغير الإسماعيلية وكثير من الفلاسفة، ولهـٰذا يُضرب بهم المثل فيُقال: فلان يستحل دمي كاستحلال الفلاسفة محظورات الشرائع. وقول كثير ممن ينتسب إلىٰ التصوف والكلام، وكذلك من يفضِّل نفسه أو متبوعه علىٰ الأنبياء، موجود كثير في الباطنية والفلاسفة وغلاة المتصوفة وغيرهم، وبسط الكلام علىٰ هـٰذا له موضع آخر](٦).

ففي الجملة، هـٰذه مقالات منكرة باتفاق علماء السنة والجماعة، وهي ـ وأشنع منها ـ موجودة(٧) في الشيعة.

وكثير من النسَّاك يظنون(٨) أنهم يرون الله في الدنيا بأعينهم، وسبب ذلك: أنه(٩) يحصل لأحدهم في قلبه بسبب ذكر الله تعالىٰ وعبادته من الأنوار(١٠) ما يغيب

---

(١) (المقالات): «تبلغ بهم أن يروا الله سبحانه».
(٢) (ع): «ويأكلون». وانظر: المقالات (ط. ريتر) ١/ ٢٨٩ (ت ٤).
(٣) (ع): «ويعانقون».
(٤) «إلىٰ»: في (ع)، (المقالات).
(٥) في الأصل (ع): «الذي».
(٦) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٧) (أ)، (ب): «موجود».
(٨) (ب): «يزعمون ويظنون»؛ (أ): «يزعمون يظنون».
(٩) (أ)، (ب): «أن».
(١٠) (ن)، (م): «من الأمور».

[بـه](1) عن حسِّه الظاهر، حتىٰ يظن أن ذلك [هو] شيء(2) يراه بعينه الظاهرة، وإنَّما هو موجود في قلبه.

ومن هٰؤلاء من تخاطبه تلك الصورة(3) التي يراها خطاب الربوبية/ ويخاطبها ظ ٨٥
أيضاً بذلك، ويظن أن ذلك كله موجود في الخارج عنه، وإنَّما هو موجود في نفسه، ٢/ ٦٢٥
كما يحصل للنائم إذا رأىٰ ربه في صورة بحسب حاله. فهٰذه الأمور تقع كثيراً في زماننا وقبله، ويقع الغلط منهم حيث يظنون أن ذلك موجود في الخارج.

[وكثير من هٰؤلاء يتمثّل له الشيطان، ويرىٰ نوراً أو عرشاً أو نوراً علىٰ العرش، ويقول: أنا ربك. ومنهم من يقول: أنا نبيك، وهٰذا قد وقع لغير واحد. ومن هٰؤلاء من تخاطبه الهواتف بخطاب علىٰ لسان الإلٰهية أو غير ذلك، ويكون المخاطب له جنّيًا، كما قد وقع لغير واحد. لكن بسط (الكلام)(4) علىٰ ما يُرىٰ ويُسمع وما هو في النفس والخارج، وتمييز حقه من باطله ليس هٰذا موضعه، وقد تكلَّمنا عليه في غير هٰذا الموضع](5).

وكثير من الجهَّال أهل الحال(6) وغيرهم يقولون: إنهم يرون الله عياناً في الدنيا، وأنه يخطو خطوات(7).

[وقد يقولون مع ذلك من المقالات ما هو أعظم من الكفر كقول بعضهم: كل رزق لا يرزقنيه الشيخ فلان لا أريده، وقول بعضهم: إن شيخهم هو شيخ الله ورسوله، وأمثال ذلك من مقالات الغلاة في الشيوخ؛ لكن يوجد في جنس المنتسبين
إلىٰ الشيعة من الإسماعيلية والغلاة من / النُّصَيْرِيَّة وغيرهم ما هو أعظم غلواً وكفراً ٢/ ٦٢٦
من هٰذه المقالات، فلا يكاد يوجد في المنتسبين إلىٰ السُّنَّة مقالة خبيثة إلَّا وفي جنس الشيعة ما هو أخبث منها](8).

وأهل الوحدة(9) القائلون بوحدة الوجود، كأصحاب ابن عربي وابن سبعين(10) وابن الفارض(11) ....

---

(١) «به»: ساقطة من (ن)، (م). (٢) (أ)، (ب): «أن ذلك في شيء». وسقطت «هو» من (ن)، (م).
(٣) (ع): «تلك الصور». (٤) «الكلام»: ساقطة من الأصل (ع)، وبزيادتها يستقيم الكلام.
(٥) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٦) (ع): «وكثير من الجهال أهل الخيال»؛ (ن)، (م): «وكثير من جهال أهل الحال».
(٧) عبارة «وأنه يخطو خطوات»: ساقطة من (ع). (٨) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٩) (ع) فقط: «وأهل الحلول والوحدة». (١٠) سبقت ترجمتهما (١/ ٢٢٩).
(١١) أبو حفص عمر بن علي بن مرشد بن علي، شرف الدين ابن الفارض، الحموي الأصل، المصري=

يدَّعُون أنهم يشاهدون الله دائماً، فإن [عندهم][(١)] مشاهدته في الدنيا والآخرة علىٰ وجهٍ واحد؛ إذ كانت ذاته[(٢)] الوجود المطلق الساري في الكائنات.

فهٰذه المقالات وأمثالها موجودة في الناس، ولكن المقالات الموجودة في الشيعة أشنع وأقبح، كما هو موجود في الغالية من النُّصَيْرِيَّة وأمثالهم، ولهٰذا كان النُّصَيْرِيَّة يعظِّمُون القائلين بوحدة [الوجود][(٣)]. وكان التلمساني[(٤)] شيخ القائلين بالوحدة
٢/ ٦٢٧ [الذي شرح «مواقف» / النِّفَّري[(٥)] وصنَّف غير ذلك][(٦)] قد ذهب إلىٰ النُّصَيْرِيَّة وصنَّف لهم كتاباً وهم يعظِّمونه جدًّا، وحدَّثني نقيب الأشراف عنه[(٧)] أنه قال: قلت له: أنت نصيري؟ قال: نصير جزء مني[(٨)]؛ والنُّصَيْرِيَّة يعظِّمونه غاية التعظيم.

التعليق على ما ذكره من رمده وبكائه وغير ذلك

وأما ما ذكره [هٰذا الإمامي][(٩)] من رمده وعيادة الملائكة له وبكائه علىٰ طوفان نوح [عليه السلام][(١٠)]؛ فهٰذا قد رأيناهم ينقلونه[(١١)] عن بعض اليهود، ولم أجد هٰذا منقولاً عمَّن أعرفه من المسلمين[(١٢)]، فإن كان هٰذا قد قاله / بعض أهل القبلة فلا ٢/ ٦٢٨

= المولد والدار والوفاة، يلقب بـ«سلطان العاشقين». ولد سنة ٥٧٦ هـ، وتوفي سنة ٦٣٢هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٣/ ١٢٦ ـ ١٢٧؛ ميزان الاعتدال ٢/ ٢٢٦؛ شذرات الذهب ٥/ ١٤٩ ـ ١٥٣؛ لسان الميزان ٤/ ٣١٧ ـ ٣١٩؛ الأعلام ٥/ ٢١٦ ـ ٢١٧. وانظر للأستاذ الدكتور محمد مصطفىٰ حلمي كتاب: «ابن الفارض والحب الإلٰهي»، القاهرة، ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م، وكتاب «سلطان العاشقين»، سلسلة أعلام العرب، مارس ١٩٦٣م.

(١) «عندهم»: ساقطة من (ن)، (م). (٢) (أ)، (ب): «وإذا كانت ذاته»، وهو خطأ.

(٣) (ع): «القائلين بالوحدة»؛ (ن)، (م): «القائل بالوحدة».

(٤) عفيف الدين سليمان بن عبد الله بن علي الكومي التلمساني، سبقت ترجمته (١/ ٢٢٩)، وانظر في ترجمته أيضاً: فوات الوفيات ١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٦ (وفيه: «قال قطب الدين اليونيني: رأيت جماعة ينسبونه إلىٰ رقة في الدين والميل إلىٰ مذهب النصيرية)؛ البداية والنهاية ١٣/ ٣٢٦؛ النجوم الزاهرة ٨/ ٢٩ ـ ٣١؛ الأعلام ٣/ ١٩٣ (وذكر من مؤلفاته: «شرح مواقف النفزي»، والصواب: النفري).

(٥) (ع): «النغزي»، وهو خطأ. وهو: أبو عبد الله محمد بن عبد الجبار بن الحسن النفري نسبة إلىٰ بلدة النِّفَّر من أعمال الكوفة. ترجم له الشعراني في «الطبقات الكبرىٰ» ١/ ١٧٤ ـ ١٧٥ فقال: «كان له رضي الله عنه كلام عال في طريق القوم، وهو صاحب «المواقف» نقل عنه الشيخ محيي الدين بن العربي»، وتوفي النفري سنة ٣٥٤هـ. انظر ترجمته في: المقدمة الإنجليزية لكتاب «المواقف» بقلم الأستاذ أربري، ط. دار الكتاب ١٩٣٤م؛ المشتبه للذهبي، ٢/ ٦٤، ط. عيسىٰ الحلبي، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م؛ الأعلام ٧/ ٥٥ ـ ٥٦.

(٦) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. (٧) (ن)، (م): «عنهم»، وهو خطأ. (٨) (ن)، (م): «خير مني».

(٩) (أ)، (ب): «ما ذكر». وسقطت عبارة «هٰذا الإمامي»: من (أ)، (ب)، (ن)، (م). وسبق ذكر الكلام التالي بمعناه في (ك) ١/ ٨٤ (م)، وهٰذا الكتاب (٢/ ١٤٠).

(١٠) «عليه السلام»: في (ع) فقط. (١١) (ن): «يتلقونه».

(١٢) علق مستجي زاده هنا بقوله: «قلت ـ تأييداً للمصنف ـ: إنَّ الشهرستاني صاحب «الملل»، ذكر فيه أنه قول اليهود».

ينكر وقوع مثل ذلك[١]، فإنَّ النبي ﷺ قد قال: **«لتتبعن سَنَنَ مَن كان قبلكم حذو القُذَّة بالقُذَّة[٢] حتى لو دخلوا جُحْرَ ضب[٣] لدخلتموه»**[٤]. لكن مشابهة الرافضة لليهود ووجود[٦] مثل هٰذا فيهم أظهر من وجوده في المنتسبين إلىٰ السُّنَّة [والجماعة][٧].

٢/ ٦٢٩ التعليق على قوله: يفضل عنه العرش من كل جانب أربع أصابع

وأمَّا قوله[٨]: إنه يفضل عنه العرش[٩] من كل جانب أربع أصابع؛ [١٠]/ فهٰذا لا أعرف قائلاً له ولا ناقلاً، ولكن رُوي في[١٠] في حديث عبد الله بن خليفة[١١] أنه: ما يفضل من العرش أربع أصابع، يُروىٰ بالنفي ويُروىٰ بالإثبات، والحديث قد طعن فيه غير واحد من المحدِّثين كالإسماعيلي وابن الجوزي، [ومن الناس من ذكر له شواهد وقوَّاه][١٢].

ولفظ النفي لا يرد عليه شيء، فإن مثل هٰذا اللفظ يرد[١٣] لعموم النفي، كقول النبي ﷺ: **«ما في السماء موضع أربع أصابع إلا وملك»**][١٤] **قائم أو قاعد أو راكع أو ساجد»**[١٥]؛ أي: ما فيها موضع.

---

(١) (ع): «فإن كان وقع مثل ذلك».
(٢) (أ)، (ب): «النعل بالنعل». قال ابن الأثير (النهاية في غريب الحديث، مادة: قذذ): «القذذ: ريش السهم واحدتها قذة. ومنه الحديث: لتركبن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، أي: كما تقدر كل واحدة منهما علىٰ قدر صاحبتها وتقطع».
(٣) (أ)، (ب): «جحر ضب خرب».
(٤) الحديث - مع اختلاف في اللفظ - عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - في: البخاري ٤/ ١٦٩ (كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل). والحديث بمعناه عن أبي سعيد الخدري في: البخاري ٩/ ١٠٣ (كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ: لتتبعنّ سَنَنَ من كان قبلكم)؛ مسلم ٤/ ٢٠٥٤ (كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارىٰ)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٣٢٢ (كتاب الفتن، باب افتراق الأمم)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٨٤، ٨٩، ٩٤. والحديث بمعناه عن أبي هريرة في المسند (ط. الحلبي)، ٢/٣٢٧، ٤٥٠، ٥١١، ٥٢٧.
ونصّ الحديث في البخاري: **«لتتبعنَّ سَنَن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضبّ تبعتموهم». قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارىٰ؟ قال: «فمن»؟**
(٥) (ب) فقط: «المشابهة». (٦) (أ)، (ب): «وجود»، وهو تحريف.
(٧) «والجماعة»: ليست في (ع)، (ن)، (م). (٨) في (ك) ١/ ٨٤ (م)، وهٰذا الكتاب ٢/ ١٤٠
(٩) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «يفضل عنه من العرش»، وسبق أن رجحت (٢/ ١٤٠) ما جاء في (ك): «وأنه يفضل من العرش».
(١٠ - ١٠): هٰذه العبارات مضطربة في (ن)، (م).
(١١) ذكرت كتب الرجال رجلين بهٰذا الاسم: الأول: عبد الله بن خليفة الطائي الكوفي الهمداني (انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٦/ ١٢١؛ الجرح والتعديل، جـ٢، ق٢، ص٤٥؛ تقريب التهذيب، ص ٤١٢؛ الخلاصة للخزرجي، ص ١٦٦)؛ والثاني: عبد الله بن خليفة أو عكسه (انظر ترجمته في: تقريب التهذيب، ص ٤١٢؛ الخلاصة، ص ١٦٦). ولم أعرف أيهما المقصود؟
(١٢) لم أعرف مكان هٰذا الحديث. (١٣) (ع): «يراد». (١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(١٥) أورد السيوطي في «الدر المنثور» (٥/ ٢٩٢ - ٢٩٦) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ * وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ * وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾ [سورة الصافات: ١٦٤ - ١٦٦] أحاديث متعددة متقاربة الألفاظ =

٢/ ٦٣٠ / ومنه قول العرب: ما في السماء قدر كفّ سحاباً، وذلك لأنَّ الكف تُقدَّر[١] بها الممسوحات كما يُقدّر بالذراع، وأصغر الممسوحات التي يقدرها الإنسان من أعضائه كفه[٢]، فصار هـٰذا مثلاً لأقل شيء.

فإذا قيل: إنه ما يفضل من العرش أربع أصابع، كان المعنىٰ: ما يفضل منه شيء، والمقصود هنا: بيان أن الله أعظم وأكبر من العرش.

ومن المعلوم أن الحديث إن لم يكن النبي ﷺ [قد][٣] قاله، فليس علينا منه، [وإن كان [قد][٣] قاله فلم يجمع بين النفي والإثبات][٤]، وإن[٥] كان قاله بالنفي لم يكن قاله بالإثبات؛ [والذين قالوه بالإثبات][٦] ذكروا فيه ما يناسب أصولهم، كما قد بسط في غير هـٰذا الموضع.

فهـٰذا وأمثاله ـ سواء كان حقًّا أو باطلاً ـ لا يقدح في مذهب أهل السنة ولا
٢/ ٦٣١ يضرهم؛ لأنه بتقدير أن يكون باطلاً ليس هو قول جماعتهم، بل غايته / أنه [قد][٧] قالته طائفة ورواه بعض الناس، وما كان[٨] باطلاً ردَّه جمهور أهل السنة كما يردُّون غير ذلك، فإن كثيراً من المسلمين يقول كثيراً من الباطل، فما يكون هـٰذا ضارًّا لدين المسلمين، وفي أقوال الإمامية من المنكرات ما يعرف مثل هـٰذا فيه، لو كان قد قاله [بعض][٩] أهل السنة.

= أخرجها الترمذي وابن ماجه وابن مردويه وابن أبي حاتم وغيرهم عن عدد من الصحابة وكلها تذكر امتلاء السماء بالملائكة المسبحين الساجدين.. والنص الذي أورده ابن تيمية فيه جمع بين هـٰذه الروايات. والحديث الذي جاءت فيه عبارة «موضع أربع أصابع» هو المروي عن أبي در ـ رضي الله عنه ـ ونصّه ـ واللفظ للترمذي ـ: «عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: **إني أرى ما لا ترون وأسمع ما لا تسمعون. أطّت السماء وحق لها أن تئط، ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته لله ساجداً..**» الحديث. قال السيوطي: إن الترمذي أخرجه وحسنه كما أخرجه ابن ماجه وابن مردويه. وهو في سنن الترمذي ٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨١ (كتاب الزهد، باب ما جاء في قول النبي ﷺ: لو تعلمون ما أعلم.. إلخ). وقال الترمذي: «وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة وابن عباس وأنس. هـٰذا حديث حسن غريب...»؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ١٧٣؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٤٠٢ (كتاب الزهد، باب الحزن والبكاء).

(١) (أ)، (ب): «يقدر به».
(٢) (أ)، (ب): «وأصغر الممسوحات التي يقدر بها الإنسان من أعضائه كف».
(٣) «قد»: في (ع) فقط.
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٥) (أ)، (ب): «فإن».
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٧) «قد»: في (ع) فقط.
(٨) (ن)، (م): «وإذا كان».
(٩) «بعض»: ساقطة من (ن).

فصـــل

نسبة الإمامي أقوال أخرى في التجسيم إلى أهل السنة

قال الإمامي(١): «وذهب بعضهم إلىٰ أن الله ينزل كل ليلة جمعة بشكل أمرد(٢) راكباً علىٰ حمار، حتىٰ أن بعضهم ببغداد وضع علىٰ سطح داره معلفاً يضع كل(٣) ليلة جمعة فيه شعيراً وتبناً، لتجويز أن ينزل الله تعالىٰ علىٰ حماره علىٰ ذلك السطح، فيشتغل الحمار بالأكل ويشتغل الربُّ بالنداء: هل من تائب؟ هل من مستغفر؟(٤) ـ تعالىٰ الله عن مثل هٰذه العقائد الرديَّة في حقه تعالىٰ ـ(٥).

وحُكي عن بعض المنقطعين المباركين(٦) من شيوخ الحشوية أنه اجتاز عليه في بعض الأيام نفَّاط(٧) ومعه أمرد حسن الصورة قطط / الشعر علىٰ الصفات التي ٢/ ٦٣٢ يصفون ربهم بها، فألح الشيخ بالنظر إليه وكرره وأكثر تصويبه إليه(٨) فتوهم فيه النفَّاط فجاء إليه(٩) ليلاً وقال: أيها الشيخ، رأيتك تلح بالنظر(١٠) إلىٰ هٰذا الغلام وقد أتيتك به(١١)، فإن كان لك فيه نية فأنت الحاكم(١٢). فحرد الشيخ عليه وقال: إنَّما كررت النظر إليه لأنَّ مذهبي أن الله ينزل علىٰ صورته(١٣) فتوهمت أنه الله تعالىٰ؛ فقال له النفَّاط: ما أنا عليه من [النفاطة](١٤) أجود مما أنت عليه من الزهد مع هٰذه المقالة».

الرد عليه

فيُقال: هٰذه الحكاية وأمثالها دائرة(١٥) بين أمرين: إما أن تكون كذباً محضاً ممن افتراها علىٰ بعض شيوخ أهل بغداد(١٦)، وإما أن تكون قد وقعت لجاهل

---

(١) (ع): «الرافضي». والكلام التالي ورد من قبل في (ك) ١/ ٨٤ (م) ـ ٨٥ (م).
(٢) (ك) ١/ ٨٤ (م): «إلىٰ أنه تعالىٰ ينزل في كل ليلة جمعة علىٰ شكل أمرد حسن الوجه».
(٣) (ن)، (م): «يضع في كل».
(٤) (ك): «. . بالنداء وقال هل من تائب مستغفر يستغفر وأنا أتوب عليه وأغفر له؟».
(٥) (ب): «الرديئة في حقه تعالىٰ»؛ (ك): «الردية في حق الله تعالىٰ».
(٦) (ب): «التاركين للدنيا»؛ (أ): «النازلين»؛ (ك): «التاركين».
(٧) (ع): «اجتاز بعض الأيام بنفاط».
(٨) «إليه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) (ك) ١/ ٨٥ (م): «وجاء إليه».
(١٠) (ن)، (م): «تلح النظر».
(١١) (ك): «وقد أتيت به إليك»؛ (م): «وقد حبيتك به».
(١٢) (ن)، (م): «الحاكم فيه».
(١٣) (ك)، (ب): «علىٰ صورة هٰذا الغلام». وسقطت عبارة «علىٰ صورته» من (أ).
(١٤) «النفاطة»: ساقطة من (ن).
(١٥) (ع): «هي دائرة».
(١٦) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «علىٰ أهل بغداد وبعض الشيوخ».

مغمور(١) ليس بصاحب قول ولا مذهب، وأدنى العامة أعقل منه وأفقه.

٢/ ٦٣٣ وعلى التقديرين: فلا يضر ذلك أهل السنة شيئاً؛ لأنَّه من المعلوم لكل / ذي
ص ٨٦ علم(٢) أنه ليس من العلماء المعروفين بالسُّنَّة من يقول مثل هٰذا/ الهذيان، الذي لا ينطلي على صبي من الصبيان. ومن المعلوم أن العجائب المحكية عن شيوخ الرافضة أكثر وأعظم من هٰذا، مع أنها صحيحة واقعة.

وأمَّا هٰذه الحكاية فحدَّثني طائفة من ثقات أهل بغداد(٣) أنها كذب محض عليهم، وضعها إما(٤) هٰذا المصنِّف، أو من حكاها له للشناعة، وهٰذا هو الأقرب، فإنَّ أهل بغداد لهم من المعرفة والتمييز والذهن ما لا يروج عليهم معه(٥) مثل هٰذا.

ومما يبيِّن كذب ذلك عليهم: أن هٰذا الحديث الذي ذكره لم يروه أحد لا بإسناد صحيح ولا ضعيف(٦)، ولا روى أحد [من أهل الحديث](٧) أنَّ الله تعالى ينزل ليلة الجمعة، [ولا أنه ينزل ليلة الجمعة](٨) إلى الأرض(٩)، ولا أنه ينزل في
٢/ ٦٣٤ شكل / أمرد(١٠)، بل لا يوجد في الآثار شيء من هٰذا الهَذَيان، بل ولا في [شيء

(١) (ب): «معذور»؛ (أ): «معفور»، وهو تحريف. (٢) (أ)، (ب): «لذي علم».
(٣) (ع): «فحدثني ثقات من أهل بغداد». (٤) «إما»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) «معه»: زيادة في (ن)، (م). (٦) «ولا ضعيف»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) «من أهل الحديث»: ساقطة من (ن)، (م). (٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٩) ذكر السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» ١/ ٢٦ ـ ٢٧ والشوكاني في «الفوائد المجموعة»، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧ وابن عراق الكناني في «تنزيه الشريعة» ١/ ١٣٨ حديثاً جاء فيه: «إن اللَّه عز وجل ينزل كل ليلة جمعة إلى دار الدنيا في ستمائة ألف ملك فيجلس على كرسي من نور.. إلخ». قال الشوكاني: «رواه الجوزجاني عن ابن عباس مرفوعاً، وقال: كذب موضوع باطل مركب على الشيوخ، وضعه أبو السعادات أحمد بن منصور بن الحسن بن القاسم، وهو كذّاب كما قال ابن الجوزي، وقال في «الميزان»: إسناد مظلم ومتن مختلق». وروى السيوطي في «ذيل اللآلئ المصنوعة»، ص ٢ (ط. حجر، الهند، ١٣٠٣هـ) حديثاً آخر عن قتادة عن النبي مرفوعاً: «إذا كان يوم الجمعة ينزل الله تعالى بين الأذان والإقامة عليه رداء مكتوب إني أنا الله لا إلٰه إلا أنا يقف في قبلة كل مؤمن مقبلاً عليه إلى أن يفرغ من صلاته، لا يسأل الله عبد تلك الساعة شيئاً إلا أعطاه، فإذا سلَّم الإمام من صلاته صعد السماء». قال السيوطي: «أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» وقال: كتب الخطيب هٰذا عن الأهوازي متعجباً من نكارته وهو باطل».
(١٠) أورد السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» ١/ ٢٨ ـ ٣١ عدة أحاديث عن رؤية الله في صورة شاب أولها (١/ ٢٨ ـ ٢٩): عن أم الطفيل مرفوعاً: «رأيت ربي في المنام في أحسن صورة شابا موقراً رجلاه في خضرة، له نعلان من ذهب، على وجهه فراش من ذهب» (وأورد هٰذا الحديث الشوكاني في «الفوائد»، ص ٤٤٧)، وثانيها (١/ ٢٩): عن ابن عباس: قال: قال رسول الله ﷺ: رأيت ربي =

مــن][1] الأحاديث الصحيحة أنَّ النبي ﷺ قال: إن الله ينزل إلىٰ الأرض، وكل حديث روي فيه مثل هٰذا فإنه موضوع كذب، مثل حديث الجمل الأَوْرَق، وأن [الله] ينزل[2] عشية عرفة فيعانق الركبان ويصافح المشاة[3]، وحديث آخر أنه رأىٰ ربه في الطواف، وحديث آخر أنه رأىٰ ربه في بطحاء مكة، وأمثال ذلك، فإنَّ هٰذه كلها أحاديث مكذوبة باتفاق أهل المعرفة بالحديث، والذين وضعوها منهم طائفة وضعوها علىٰ أهل الحديث؛ ليُقال: إنهم ينقلون مثل هٰذا، [4] كما وضعوا [مثل][5] حديث عرق الخيل عليهم[6]، وطائفة من الجهَّال والضلَّال وضعوا مثل هٰذا [4] الكذب علىٰ النبي ﷺ، كما وضعت الروافض ما هو أعظم وأكثر من هٰذا الكذب. ولو لم يكن إلَّا ما ذكره هٰذا الإمامي في مصنِّفه هٰذا من الأحاديث، فإن فيها من الكذب الذي أجمع أهل العلم / بالحديث[7] علىٰ كذبه، ومن الكذب[8] ٢/ ٦٣٦
الذي لا يخفىٰ أنه كذب إلَّا علىٰ مفرط في الجهل، ما قد ذكره في «منهاج الندامة».

وقد قدَّمنا القول بأن أهل السنة متفقون علىٰ أن الله لا يراه أحد بعينه في الدنيا:

= في صورة شاب له وفرة»، وحديثا ثالثاً (١/ ٣٠): «عن عائشة قالت: رأىٰ النبي ﷺ ربه علىٰ صورة شاب جالس علىٰ كرسي، رجله في خضرةٍ من نور يتلألأ»، وحديثاً رابعاً (١/ ٣٠) جاء فيه: أن رسول الله ﷺ رأىٰ ربه في صورة شاب عليه تاج.. إلخ، وحديثاً خامساً: «عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: رأيت ربي تعالىٰ في صورة شاب أمرد عليه حلة خضراء»، وحديثاً سادساً (١/ ٣١): «عن ابن عباس أن محمد رأىٰ ربه في صورة شاب أمرد دونه ستر من لؤلؤ قدماه من خضرة».

وأورد السيوطي أقوال العلماء في هٰذه الأحاديث، فمنهم من أنكرها وعدَّها من الموضوعات، ومنهم من حاول تأويلها علىٰ أن الرؤية هنا إنَّما كانت في المنام، أو أن الرسول رأىٰ ربه بفؤاده.

وقال ابن الديبع الشيباني في كتابه «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور علىٰ ألسنة الناس من الحديث»، ص ٧٩ (ط. صبيح، ١٣٤٧هـ): «حديث رأيت ربي في صورة شاب أمرد دائر علىٰ ألسنة عوام الصوفية وهو موضوع مفترىٰ علىٰ رسول الله ﷺ، كما قاله التاج السبكي وغيره، والله تعالىٰ أعلم».

وانظر: تذكرة الموضوعات للفتني، ص ١٢؛ موضوعات القاري، ص ٤٤؛ تنزيه الشريعة ١/ ١٤٥.

(١) «شيء من»: ساقطة من (ن)، (م). (٢) (ن)، (م): «وأنه ينزل».

(٣) سبق الكلام علىٰ هٰذه الأحاديث (٢/ ١٥٨) (ت٦). وانظر: تنزيه الشريعة ١/ ١٣٨-١٣٩.

(٤-٤): ساقط من (أ)، (ب). (٥) «مثل»: ساقطة من (ن)، (م).

(٦) «عليهم»: في (ن) فقط. ونقل السيوطي في (اللآلئ) ١/ ٣ هٰذا الحديث الموضوع عن الحاكم: «عن أبي هريرة قال: قيل: يا رسول الله، مِمَّ ربنا؟ قال: من ماء مرور، لا من أرض ولا من سماء، خلق خيلاً فأجراها فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق». ثم ذكر السيوطي قول الحاكم: «موضوع، اتهم به محمد بن شجاع ولا يضع مثل هٰذا مسلم»، وأضاف السيوطي: «قلت: ولا عاقل»، ثم نقل كلام الذهبي عن ابن شجاع الثلجي (وانظر ما جاء في لسان الميزان ٦/ ٦٩٢ عن ابن شجاع) وذكر ابن عراق هٰذا الحديث في «تنزيه الشريعة» ١/ ١٣٤.

(٧) (ع): «أهل الحديث». (٨) «الكذب»: ساقطة من (أ)، (ب).

لا نبي ولا غير نبي، ولم يتنازع الناس في ذلك إلَّا في نبينا [محمد](١) ﷺ خاصة(٢)، مع أن أحاديث المعراج المعروفة(٣) ليس في شيء منها أنه رآه أصلاً، وإنَّما رُوي ذلك بإسناد [ضعيف](٤) موضوع من طريق أبي عبيدة ذكره الخلَّال والقاضي أبو يعلىٰ في كتاب «إبطال التأويل»، وأهل العلم بالحديث [متفقون](٥) علىٰ أنه حديث موضوع [كذب](٦).

٢/ ٦٣٧ وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي ذر [رضي الله عنه](٧) قال: قلت: / يا رسول الله، هل رأيت ربك؟ قال: «**نورٌ أنَّى أراه**»(٨). ولم يثبت أن أحداً من الصحابة سأل النبي ﷺ عن الرؤية إلَّا ما(٩) في الحديث.

وما يرويه بعض العامة أنَّ أبا بكر سأله، فقال: رأيتُه؛ وأنَّ عائشة سألته فقال: لم أره، كذبٌ باتفاق أهل العلم، لم يروه أحد من أهل العلم بإسناد صحيح ولا ضعيف؛ ولهٰذا اعتمد الإمام أحمد علىٰ قول أبي ذر في الرؤية(١٠)، وكذلك عثمان ابن سعيد الدارمي(١١).

---

(١) «محمد»: في (ع) فقط.
(٢) انظر ما سبق (٢/ ٢٣) وما بعدها.
(٣) (أ)، (ب): «مع أن الأحاديث المعروفة».
(٤) «ضعيف»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) «متفقون»: ساقطة من (ن) فقط.
(٦) «كذب»: في (ع) فقط. ولم أجد الحديث الذي يشير إليه ابن تيمية، ولكني وجدت حديثاً لم يذكر في إسناده أبو عبيدة أورده السيوطي في «اللآلئ» (١/ ١٢ - ١٣)، والشوكاني في «الفوائد»، ص ٤٤١، ونصه (كما في اللآلئ): «عن أنس مرفوعاً: ليلة أُسري بي إلىٰ السماء أسريت فرأيت ربي، بيني وبينه حجاب بارز من نار، فرأيت كل شيء منه، حتىٰ رأيت تاجا مخوصاً من اللؤلؤ»، ونقل السيوطي والشوكاني أقوال ابن الجوزي والذهبي وغيرهما عن الحديث وكلها علىٰ أنه موضوع مكذوب. وذكره ابن عراق في: تنزيه الشريعة ١/ ١٣٧، وقال: «وفيه قاسم بن إبراهيم الملطي».
(٧) «رضي الله عنه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) الحديث في: مسلم ١/ ١٦ (كتاب الإيمان، باب في قوله عليه السلام: نورٌ أنَّىٰ أراه، وفي قوله: رأيت نورا). وقال النووي (شرح مسلم ٣/ ١٢): «أما قوله ﷺ: نور أنَّىٰ أراه، فهو بتنوين (نور) وبفتح الهمزة في (أنَّىٰ) وتشديد النون وفتحها، و(أراه) بفتح الهمزة؛ هٰكذا رواه جميع الرواة في جميع الأصول والروايات، ومعناه: حجابه نور فكيف أراه؟ قال الإمام أبو عبد الله المازري - رحمه الله -: الضمير في (أراه) عائد علىٰ الله سبحانه وتعالىٰ، ومعناه: أن النور منعني من الرؤية، كما جرت العادة بإغشاء الأنوار الأبصار ومنعها من إدراك ما حالت بين الرائي وبينه». وانظر أيضاً بقية الكلام: ١٢ - ١٣.
(٩) «ما»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) (ن): «في الرواية»، وهو تحريف.
(١١) ذكر حديث أبي ذر الدارمي في كتابه «الرد علىٰ بشر المريسي» (ط. الفقي)، ص ٥٧ - ٥٨.

وأما حديث النزول[(١)] إلى السماء الدنيا[(٢)] كل ليلة فهي الأحاديث المعروفة الثابتة عند أهل العلم بالحديث[(٣)]، وكذلك حديث دنوّه عشيَّة / عرفة، رواه مسلم في صحيحه[(٤)]. وأمَّا النزول ليلة النصف من شعبان، ففيه حديث اختلف في إسناده[(٥)]. ٢/ ٦٣٨

ثم إنَّ جمهور أهل السنة يقولون: إنه ينزل ولا يخلو منه العرش، كما نقل مثل ذلك عن إسحاق بن راهويه[(٦)] وحمَّاد بن زيد وغيرهما، ونقلوه / عن أحمد بن حنبل في رسالته إلى مُسَدَّد[(٧)] ٢/ ٦٣٩

---

(١) (أ)، (ب)، (م): «حديث النزول». (٢) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «سماء الدنيا».

(٣) سبق الكلام على أحاديث النزول (٢/ ٢٩) (ت٢).

(٤) روى مسلم في صحيحه ٢/ ٩٨٢ ـ ٩٨٣ (كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة) عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن رسول الله ﷺ قال: «ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبداً من النار من يوم عرفة، وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة فيقول: ما أراد هـٰؤلاء؟». قال المنذري بعد أن أورد هـٰذا الحديث (الترغيب والترهيب ٢/ ٣٢٧): «رواه مسلم والنسائي وابن ماجه. وزاد رزين في جامعه فيه: اشهدوا ملائكتي أني قد غفرت لهم». وذكر المنذري (الترغيب والترهيب ٢/ ٣٢٣) حديثاً آخر عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: ما من أيام عند الله أفضل من عشر ذي الحجة. قال: فقال رجل: يا رسول الله، هن أفضل أم من عدتهم جهاداً في سبيل الله؟ قال: هن أفضل من عدتهن جهاداً في سبيل الله، وما من يوم أفضل عند الله تبارك وتعالى من يوم عرفة؛ ينزل الله تبارك وتعالى إلى السماء الدنيا فيباهي بأهل الأرض من أهل السماء. . » الحديث. وقال المنذري: رواه أبو يعلى والبزار وابن خزيمة وابن حبان في صحيحه، واللفظ له. وانظر أحاديث أخرى في النزول يوم عرفة في الترغيب والترهيب ٢/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨؛ الرد على الجهمية للدارمي، ص ٣٥.

(٥) روى الدارمي (الرد على الجهمية، ص ٣٤ ـ ٣٥)، وابن خزيمة (التوحيد، ص ٩) ـ واللفظ له ـ: «عن أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ قال: ينزل الله عز وجل ليلة النصف من شعبان إلى سماء الدنيا فيغفر لكل شيء إلا لإنسان في قلبه شحناء أو مشرك بالله»، قال ابن خزيمة «ثناه أحمد بن عبد الرحمـٰن بن وهب، قال: حدثني عمي، ثناه عمرو بن الحارث». وانظر أحاديث أخرى في النزول ليلة النصف من شعبان في: سنن ابن ماجه ١/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥ (كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في ليلة النصف من شعبان)؛ الترغيب والترهيب ٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٣؛ المسند (ط. المعارف) ١٠/ ١٦٦ ـ ١٦٧ (رقم ٦٦٤٢)، وانظر تعليق المحقق ـ رحمه الله ـ.

(٦) سبقت ترجمته (٢/ ١١٦).

(٧) (ب): «أبي مدر»؛ (أ): «إلى مدر»، وهو تحريف. ونص ابن تيمية في رسالة «شرح حديث النزول»، ص ٥٤، على أنه مسدد بن مسرهد، وقال (ص٤٩): إن بعض العلماء طعنوا في هـٰذه الرسالة. وقد ناقش ابن تيمية مسألة خلو العرش أو عدم خلوه بالتفصيل في هـٰذه الرسالة، انظر: ص٤٩ وما بعدها، ط. مطبعة الإمام، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م. ومسدد هـٰذا هو: أبو الحسن مسدد بن مسرهد بن مسربل الأسدي البصري. قال ابن حجر (تقريب التهذيب، ص ٢٤٢): «ثقة حافظ، يُقال إنه أول من صنف المسند بالبصرة. . . ويقال: اسمه عبد الملك بن العزيز ومسدد لقبه»، وتوفي مسدد سنة ٢٢٨هـ. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة ١/ ٣٤١ ـ ٣٤٥ (وأورد ابن أبي يعلى في =

[يقول][(١)]: «وهم متفقون على أن الله[(٢)] ليس كمثله شيء، وأنه لا يعلم كيف ينزل، ولا تُمثل صفاته بصفاته خلقه».

وقد تنازعوا في النزول هل هو [صفة][(٣)] فعل منفصل عن الربِّ في المخلوقات[(٤)] أو فعل يقوم به، على قولين معروفين لأهل السنة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد[(٥)] وأبي حنيفة وغيرهم من أهل الحديث والتصوف.

٢/ ٦٤٠ وكذلك تنازعهم في الاستواء على العرش هل هو فعل[(٦)] منفصل عنه / يفعله بالعرش كتقريبه إليه، أو فعل يقوم بذاته على قولين. والأول قول ابن كُلَّاب والأشعري والقاضي أبي يعلى وأبي الحسن التميمي وأهل بيته[(٧)] وأبي سليمان الخطَّابي[(٨)] وأبي بكر البيهقي[(٩)] وابن الزاغوني وابن عقيل[(١٠)] وغيرهم ممن يقول: إنه لا يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته.

والثاني قول أئمة الحديث[(١١)] وجمهورهم كابن المبارك وحمَّاد بن زيد[(١٢)] والأوْزَاعي[(١٣)] والبخاري وحرب الكرماني[(١٤)] وابن خُزَيْمَة[(١٥)] ويحيى بن عمار السجستاني[(١٦)] وعثمان بن سعيد الدارمي[(١٧)] وابن حامد[(١٨)] وأبي بكر عبدالعزيز[(١٩)] وأبي عبد الله بن منده[(٢٠)] [وأبي] إسماعيل الأنصاري[(٢١)]

٢/ ٦٤١ / وغيرهم، وليس هذا موضعاً لبسط الكلام في هذه المسائل، وإنَّما المقصود التنبيه

= هذه الصفحات نص رسالة أحمد بن حنبل إليه)؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٢١ـ ٤٢٢؛ طبقات ابن سعد ٧/ ٣٠٧؛ الأعلام ٨/ ١٠٨.

(١) «يقول»: في (ع) فقط. والعبارة التالية ليست في الرسالة في ترجمة مسدد في «طبقات الحنابلة».

(٢) (ن): «على أنه».

(٣) «صفة»: في (ع) فقط.

(٤) (أ)، (ب): «في المخلوق».

(٥) «وأحمد»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٦) (أ)، (ب): «يفعل».

(٧) سبق الكلام عن أبي الحسن عبد العزيز بن الحارث التميمي والتميميين (٢/ ٢٨).

(٨) أبو سليمان حمد بن إبراهيم البستي الخطابي، سبقت ترجمته (١/ ١٩٠).

(٩) سبقت ترجمته (٢/ ٥٦).

(١٠) سبقت ترجمة ابن عقيل وابن الزاغوني (١/ ٨٨).

(١١) (أ)، (ب): «أئمة أهل الحديث».

(١٢) سبقت ترجمتهما (١/ ٤٣٤).

(١٣) سبقت ترجمته (٢/ ١١٦).

(١٤) سبقت ترجمته (١/ ٢٦٥).

(١٥) سبقت ترجمته (٢/ ٥٦).

(١٦) أبو زكريا يحيى بن عمار الشيباني السجستاني، الواعظ نزيل هراة، كان بارعاً في التفسير والسنة، وتوفي سنة ٤٢٢هـ. انظر ترجمته في: العبر للذهبي ٣/ ١٥١؛ شذرات الذهب ٣/ ٢٢٦.

(١٧) سبقت ترجمته (١/ ٢٦٥).

(١٨) سبقت ترجمته (١/ ٣٦٥، ٣٠٤ـ٣٠٥).

(١٩) سبقت ترجمته (١/ ٢٦٦).

(٢٠) سبقت ترجمته (١/ ٢٦٦).

(٢١) (أ)، (ب): «وإسماعيل الأنصاري». وسبقت ترجمته (١/ ٢٧٢)، (٢/ ٢١٠).

على أن ما ذكره هـٰذا مما يعلم العقلاء أنه لا يقوله أحد من علماء أهل السُّنَّة، ولا يعرف أنه قاله لا جاهل ولا عالم، بل الكذب عليه ظاهر.

فصل

قول ابن المطهر: إن قول الكرَّامية بالجهة يعني الحدوث والاحتياج إلى الجهة

قال الرافضي المصنِّف[١]: «وقالت الكرَّامية: إنَّ الله[٢] في جهة فوق؛ ولم يعلموا أن كل ما هو في جهة[٣] [فهو محدَث][٤] ومحتاج إلى تلك الجهة».

رد ابن تيمية

فيُقَال له: أولاً: لا الكرَّامية ولا غيرهم يقولون: إنَّه في جهة موجودة تحيط به[٥] أو يحتاج إليها، بل كلهم متفقون على أن الله تعالى غني[٦] عن كل ما سواه: سُمِّيَ جهة أو لم يُسَمَّ[٧].

نعم، قد يقولون: «هو في جهة»، ويعنون بذلك: أنه فوق العالم، فهـٰذا مذهب الكرَّامية وغيرهم[٨]، وهو أيضاً مذهب أئمة الشيعة وقدمائهم[٩] كما / تقدَّم ذكره، وأنت لم تذكر حجَّة على إبطاله، فمن شنَّع على الناس بمذاهبهم[١٠]، فلا بد أن يشير إلى إبطاله[١١]، وجمهور الخلق[١٢] على أن الله فوق العالم، وإن كان أحدهم لا يلفظ بلفظ «الجهة» فهم يعتقدون بقلوبهم [ويقولون][١٣] بألسنتهم أنَّ[١٤] ربهم فوق، ويقولون: إنَّ هـٰذا أمرٌ فطروا عليه وجُبلوا عليه، كما قال الشيخ أبو جعفر الهَمَذَاني[١٥] ٢/ ٦٤٢

---

(١) في (ك) = منهاج الكرامة ١/ ٨٥ (م).
(٢) (ك): «الله تعالى».
(٣) (ك) فقط: «كل ما هو في جهة فوق».
(٤) «فهو محدث»: ساقطة من (ن) فقط.
(٥) (أ)، (ب): «يحيط بها»، وهو خطأ.
(٦) (أ)، (ب): «على أن الله تعالى مستغن»؛ (ن)، (م): «على أنه غني».
(٧) (أ)، (ب): «سمي جهة أو لم يسم جهة»؛ (ن)، (م): «سواء سمي جهة أو لم يسم».
(٨) (أ)، (ب): «يعنون بذلك أنه فوق، قيل له: هـٰذا مذهب الكرامية وغيرهم».
(٩) «وقدمائهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) (أ): «فمن شنع على مذاهبهم»؛ (ب): «فمن شنع على مذهبهم».
(١١) (أ)، (ب): «إلى بطلانه».
(١٢) (أ)، (ب): «وجمهور الخلف».
(١٣) «ويقولون»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٤) «أن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٥) (ن)، (م): «أبو الفضل الهمداني»؛ (أ)، (ب): «أبو جعفر الهمداني». وذكر الذهبي في «العبر» ٤/ ٨٥ في وفيات سنة ٥٣١ هـ: «أبا جعفر الهمذاني محمد بن أبي علي الحسن بن محمد الحافظ الصدوق. رحل وروي عن ابن النقور وأبي صالح المؤذن والفضل بن المحب وطبقتهم بخراسان والعراق والحجاز. قال ابن السمعاني: ما أعرف أن في عصره أحداً سمع أكثر منه. توفي في ذي القعدة»، ونقل هذا الكلام ابن العماد في «شذرات الذهب» ٤/ ٩٧ وزاد بقوله: «وقال ناصر الدين: كان حافظاً من المكثرين»، كما نقل بعضه اليافعي في «مرآة الجنان» ٣/ ٢٥٩، ولكنهما جعلا =

٦٤٣/٢ لبعض / من أخذ ينكر الاستواء ويقولون(١): لو استوىٰ علىٰ العرش لقامت به الحوادث، فقال أبو جعفر(٢) ما معناه: إن الاستواء عُلم بالسمع، ولو لم يرد به لم نعرفه، وأنت قد تتأوَّله، فدعنا من هٰذا وأخبرنا عن هٰذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، فإنه ما قال عارف قط: يا ألله، إلَّا وقبل أن ينطق بلسانه(٣) يجد في قلبه معنىٰ يطلب العلوّ لا يلتفت يَمْنَة ولا يَسْرَة، فهل عندك من حيلة في دفع هٰذه الضرورة عن قلوبنا؟ فلطم المتكلم رأسه(٤) وقال: حيرني الهمداني [حيرني الهمداني، حيرني الهمداني](٥).

ومضمون كلامه(٦): أنَّ دليلك علىٰ النفي لو صح فهو(٧) نظري، ونحن نجد ٦٤٤/٢ عندنا علماً ضروريًّا بهٰذا(٨)، فنحن مضطرون إلىٰ هٰذا العلم(٩) وإلىٰ / هٰذا القصد، فهل عندك [من] حيلة(١٠) في دفع هٰذا العلم الضروري والقصد الضروري الذي يلزمنا لزوماً لا يمكننا دفعه عن أنفسنا؛ ثم بعد ذلك قرر نقيضه.

= نسبته: الهمداني، بالدال المهملة.
وفي «المنتقىٰ من منهاج الاعتدال» ذكر الذهبي العبارة كما يلي: «كما قال أبو جعفر الهمداني لأبي المعالي... إلخ». وقد ورد في «طبقات الشافعية» للسبكي وفي ترجمة الجويني في كتاب «مختصر العلو للعلي الغفار» للذهبي (ط. المكتب الإسلامي، دمشق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، بتحقيق: الألباني) ما يثبت أن الحوار التالي دار بين الجويني وبين أبي جعفر الهمذاني؛ ففي «طبقات الشافعية، ٥/ ١٩٠»: «... عن أبي العلاء الحافظ الهمذاني أخبره، قال: أخبرني أبو جعفر الهمذاني الحافظ، قال: سمعت أبا المعالي الجويني وقد سُئِلَ عن قوله تعالىٰ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ فقال: كان الله ولا عرش، وجعل يتخبط في الكلام، فقلت: قد علمنا ما أشرت إليه فهل عند الضرورات من حيلة؟ فقال: ما تريد بهٰذا القول وما تعني بهٰذه الإشارة؟ قلت: ما قال عارف قط يا رباه إلا قبل أن يتحرك لسانه قام من باطنه قصد لا يلتفت يمنة ولا يسرة يقصد الفوقية. فهل لهٰذا القصد الضروري عندك من حيلة؟ فبينها نتخلص من الفوق والتحت. وبكيت وبكىٰ الخلق، فضرب بيده علىٰ السرير وصاح بالحيرة وخرق ما كان عليه، وصارت قيامة في المسجد، فنزل ولم يجبني إلَّا بتأفيف الدهشة والحيرة، وسمعت بعد هٰذا أصحابه يقولون: سمعناه يقول: حيرني الهمذاني، انتهىٰ». وانظر: مختصر العلو للعلي الغفار، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(١) (أ)، (ب): «ويقول».
(٢) (ع)، (ن)، (م): «أبو الفضل».
(٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «ينطق لسانه».
(٤) (ب): «رايته»، وهو خطأ. والكلمة في (أ) غير واضحة.
(٥) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٦) (أ)، (ب): «ومعنىٰ كلامه».
(٧) عبارة «لو صح فهو»: ساقطة من (ع)، (أ)، (ب).
(٨) (ع): «ونحن عندنا علم ضروري بهذا».
(٩) (ن): «إلىٰ العلم بالإثبات»؛ (م): «إلىٰ هذا الإثبات».
(١٠) (ع): «فهل عندك علم»؛ (أ)، (ب)، (ن)، (م): «فهل عندك حيلة».

وأمَّا دفع الضروريات فغير ممكن؛ لأنَّ النظريات(١) غايتها أن يحتج عليها بمقدمات ضرورية. فالضروريات أصل النظريات، فلو قدح في الضروريات بالنظريات لكان ذلك قدحاً في أصل النظريات، فتبطل الضروريات والنظريات، (٢ فيلزمنا بطلان قدحه على كل تقدير ٢)؛ إذ كان قدح الفرع في أصله يقتضي فساده في نفسه، وإذا فسد في نفسه بطل قدحه، (٣ فيكون قدحه باطلاً على [تقدير] صحته(٤) وعلى تقدير فساده ٣)، فإن صحته مستلزمة لصحة أصله، فإذا صح كان أصله صحيحاً، وفساده لا يستلزم فساد أصله؛ إذ قد يكون الفساد منه ولو قدح في أصله للزم فساده، وإذا كان فاسداً لم يُقبل قدحه، فلا يُقبل قدحه بحال.

(٥ وهذا [لأنَّ](٦) الدليل النظري الموقوف على مقدمات وعلى تأليفها قد يكون فساده من فساد هذه المقدمة، ومن فساد الأخرى، ومن فساد النظم، فلا يلزم إذا كان باطلاً أن يبطل كل واحد من المقدمات، بخلاف المقدمات، فإنه متى كان واحداً منها باطلاً بطل الدليل ٥).

/ وأيضاً، فإنَّ هؤلاء قرَّرُوا ذلك(٧) بأدلة عقلية، كقولهم: كل موجدين إما متباينان وإما متداخلان(٨)، وقالوا: إن العلم بذلك ضروري، وقالوا: إثبات موجود لا يُشار إليه مكابرة للحسّ والعقل. ٢/ ٦٤٥

وأيضاً، فمن المعلوم أن القرآن نطق(٩) بالعلوّ في مواضع كثيرة [جدًّا](١٠)، حتى قد قيل(١١): إنها نحو(١٢) ثلثمائة موضع، والسنن متواترة عن النبي ﷺ بمثل ذلك، وكلام السلف المنقول عنهم بالتواتر يقتضي اتفاقهم على ذلك وأنه لم يكن فيهم(١٣) من ينكره.

ومن يريد التشنيع على الناس، ودفع هذه الأدلة الشرعية والعقلية لا بد أن

---

(١) (ن): «الضروريات».
(٢-٢): ساقط من (أ)، (ب).
(٣-٣): ساقط من (م) فقط.
(٤) (ن): «على صحة».
(٥-٥): ساقط من (أ)، (ب).
(٦) «لأن»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (أ)، (ب): «قرروا في ذلك»، وهو خطأ.
(٨) (ع)، (أ): «إما متباينين وإما متداخلين»؛ (ن)، (م): «إما متباينين أو متداخلين».
(٩) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «ينطق».
(١٠) «جدا»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) (ع)، (م): «حتى قيل».
(١٢) «نحو»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٣) (أ)، (ب): «وإن لم يكن فيهم». وسقطت «يكن» من (ع).

يذكر حجة. ولنفرض أنه لا يناظره إلَّا أئمة أصحابه(١)، وهولم يذكر دليلاً إلَّا قوله: «ولم يعلموا أن كل ما هو في جهةٍ فهو محدَث ومحتاج إلىٰ تلك الجهة».

فيُقال له: لم يعلموا ذلك، ولم تذكر ما به يُعلم ذلك(٢)، فإن قولك: هو محتاج إلىٰ تلك الجهة، إنَّما يستقيم إذا كانت الجهة أمراً وجوديًّا وكانت لازمة له لا
٢/٦٤٦ يستغني عنها، فلا ريب أن من قال: إن الباري لا يقوم / إلَّا بمحل يحل فيه لا يستغني عن ذلك وهي مستغنية عنه، فقد جعله محتاجاً إلىٰ غيره، وهـٰذا لم يقله أحد.

وأيضاً، لم نعلم أحداً قال: إنه محتاج إلىٰ شيء من مخلوقاته، فضلاً عن أن يكون محتاجاً إلىٰ غير مخلوقاته، ولا يقول أحد: إنَّ الله محتاج إلىٰ العرش، مع أنه خالق العرش، والمخلوق مفتقر إلىٰ الخالق، لا يفتقر الخالق إلىٰ المخلوق، وبقدرته قام العرش وسائر المخلوقات، وهو الغني عن العرش، وكل ما سواه فقير إليه.

فمن فهم عن الكرَّامية وغيرهم من طوائف الإثبات أنهم يقولون: إن الله محتاج إلىٰ العرش فقد افترىٰ عليهم، كيف وهم يقولون: إنه كان موجوداً قبل العرش؟ فإذا كان موجوداً قائماً بنفسه قبل العرش لا يكون إلَّا مستغنياً عن العرش.

وإذا كان الله فوق العرش لم يجب أن يكون محتاجاً إليه، فإنَّ الله قد خلق العالم بعضه فوق بعض، ولم يجعل عاليه محتاجاً إلىٰ سافله، فالهواء فوق الأرض وليس محتاجاً إليها، وكذلك السحاب فوقها وليس محتاجاً إليها، وكذلك السمـٰوات
ص ٨٧ فوق السحاب والهواء والأرض وليست/ محتاجة إلىٰ ذلك، والعرش فوق السمـٰوات والأرض وليس محتاجاً إلىٰ ذلك، فكيف يكون العلي الأعلىٰ خالق كل شيء محتاجاً إلىٰ مخلوقاته(٣) لكونه فوقها عالياً عليها؟!!

---

(١) «أصحابه»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) (ب): «ما به يعلمون ذلك»؛ (أ): «ما به يعلموا ذلك».

(٣) نقل مستجي زاده كلام ابن تيمية الذي يبدأ بقوله: «فمن فهم عن الكرامية إلىٰ هـٰذا الموضع»، ثم كتب التعليق التالي: «قلت أنا: ولا شك أن سلفنا الصالحين مثل الصحابة والتابعين ومتبعي التابعين أتقىٰ الناس وأورعهم، وأشدهم اتِّباعاً لرسول الله واقتداءً به، وأعرفهم لمراد الله ورسوله، فهم عن آخرهم مجمعون علىٰ أنه تعالىٰ علىٰ عرشه بذاته، وكذلك المجتهدون مثل إمامنا أبي حنيفة والإمام الشافعي والإمام مالك والإمام أحمد وغيرهم مجمعون ومتفقون علىٰ أنه تعالىٰ فوق عرشه بذاته، وأن القول بالتأويل والاستيلاء إنَّما حدث بعد رجل خبيث جاء في عصر بني أمية، فشاعت فتنة الجهمية بعد هـٰذا الخبيث في الناس، حتىٰ ينقل عن هـٰذا الخبيث أنه كان يقول: وددت أني لو محوت قوله تعالىٰ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ عن القرآن. فانظر إلىٰ جسارة هـٰذا الخبيث وغلوه في التنزيه! وقد ذكر الخطيب في تاريخه الكبير أن أبا يوسف يروي عن الإمام أبي حنيفة أنه قال: =

٢/ ٦٤٧ / ونحن نعلم أن الله خالق كل شيء، وأنه لا حول ولا قوة إلَّا به، وأن القوة التي في العرش وفي حملة العرش هو خالقها، بل نقول: إنه خالق أفعال[١] الملائكة الحاملين للعرش[٢]؛ فإذا كان هو الخالق لهٰذا كله، ولا حول ولا قوة إلَّا به، امتنع أن يكون محتاجاً إلىٰ غيره.

ولو احتج عليه سلفه مثل يونس [بن عبد الرحمٰن] القُمِّيّ[٣] وأمثاله ممن يقول بأن العرش يحمله بمثل هٰذا، لم يكن له[٤] عليهم حجَّة، فإنهم يقولون: لم نقل إنه محتاج إلىٰ غيره، بل ما زال غنيًّا عن العرش وغيره، ولكن قلنا: إنَّه علىٰ كل شيء قدير، فإذا جعلناه قادراً علىٰ هٰذا، كان ذلك وصفاً له بكمال الاقتدار، لا بالحاجة إلىٰ الأغيار.

٢/ ٦٤٨ / وقد قدمنا فيما مضىٰ أن لفظ «الجهة» يُراد به أمر موجود وأمر معدوم؛ فمن قال: إنه فوق العالم كله، لم يقل: إنه في جهة موجودة، إلَّا أن يُراد[٥] بالجهة [٦] العرش، ويُراد بكونه فيها أنه عليها، كما قد[٧] قيل في قوله: إنه في السماء، أي: علىٰ السماء.

وعلىٰ هٰذا التقدير، فإذا كان فوق الموجودات كلها، وهو غني عنها، لم يكن عنده جهة وجودية يكون فيها، فضلاً عن أن يحتاج إليها.

وإن أُريدَ بالجهة[٦] ما فوق العالم، فذاك ليس بشيء، ولا هو أمر موجود[٨] حتىٰ يُقال: إنه محتاج إليه أو غير محتاج إليه. وهٰؤلاء أخذوا لفظ «الجهة» بالاشتراك، وتوهَّمُوا وأوهموا أنه[٩] إذا كان في جهة كان في [كل][١٠] شيء غيره،

= إن سليمان الأعمش أخلف رجلين خبيثين: أحدهما مقاتل بن سليمان حيث إنه يقول بأنه تعالىٰ من قبيل الأجسام، والآخر: جهم بن صفوان حيث جعله سبحانه وتعالىٰ من قبيل لا شيء».

(١) (ن)، (م): «لأفعال».

(٢) «للعرش»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٣) في جميع النسخ: «علي بن يونس القمي»، وهو سهو من ابن تيمية أو من النساخ. وسبقت ترجمة يونس بن عبد الرحمٰن القمي ١/ ٤٥، ٤٩١ وفي هٰذا الموضع الأخير نقل ابن تيمية عن «المقالات» للأشعري كلامه عن حملة العرش.

(٤) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٥) (ن)، (م): «يريد».

(٦-٦): ساقط من (م).

(٧) «قد»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٨) (أ)، (ب): «وجودي».

(٩) «أنه»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١٠) «كل»: ساقطة من (ن)، (م).

كما يكون الإنسان في بيته [وكما يكون الشمس والقمر والكواكب في السماء][(١)]، ثم رتَّبوا على ذلك أنه يكون محتاجاً إلى غيره، والله تعالى غنيٌّ عن كل ما سواه، وهٰذه مقدمات كلها باطلة.

وكذلك قوله: «كل ما هو في جهة فهو محدَث»، لم يذكر عليه دليلاً،
٢/ ٦٤٩ وغايته[(٢)] ما تقدَّم من أنَّ [الله][(٣)] لو كان في جهة لكان جسماً، وكل جسم / محدَث؛ لأنَّ الجسم لا يخلو من الحوادث [وما لا يخلو من الحوادث][(٤)] فهو حادث.

وكل هٰذه المقدمات فيها نزاع: فمن الناس من يقول: قد يكون في الجهة ما ليس بجسم؛ فإذا قيل له: هٰذا خلاف المعقول؛ قال: هٰذا أقرب إلى العقل من قول من يقول: إنَّهُ لا داخل العالم ولا خارجه، فإنْ قَبِلَ العقلُ ذاك قَبِلَ هٰذا بطريق الأَوْلَى، وإن ردَّ هٰذا ردَّ ذاك بطريق الأَوْلَى، وإذا ردَّ ذاك تعيَّن أن يكون في الجهة، [فثبت أنه في الجهة][(٥)] على التقديرين.

ومن الناس من لا يسلم أن كل جسم محدَث، كسلفه من الشيعة الكرَّامية وغيرهم، والكلام معهم. وهٰؤلاء لا يسلمون [له][(٦)] أن الجسم لا يخلو من الحوادث، بل يجوز عندهم خلو الجسم عن الحركة وكل حادث، كما يجوِّز منازعوهم خلو الصانع من الفعل إلى أن فعل[(٧)]. وكثير من أهل الحديث والكلام والفلسفة[(٨)] ينازعهم[(٩)] في قولهم: إن ما لا يخلو عن الحادث[(١٠)] فهو حادث.

٢/ ٦٥٠ / وكل مقام من هٰذه المقاماتُ تعجز شيوخ الرافضة [الموافقين] للمعتزلة[(١١)] عن تقرير قولهم فيه على إخوانهم القدماء [من الرافضة][(١٢)]، فضلاً عن غيرهم من الطوائف.

---

(١) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(٢) (ع)، (ن)، (م): «وغايتهم».
(٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «من أنه».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٦) «له»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (ن)، (م): «إلى أن يفعل».
(٨) (أ)، (ب): «من أهل الكلام والفلسفة».
(٩) (ب) فقط: «ينازعونهم».
(١٠) (ن)، (م): «الحوادث».
(١١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «شيوخ الرافضة والمعتزلة».
(١٢) «من الرافضة»: في (ع) فقط.

٥/٣

/ فصـــل

قول الرافضي: إن الله لا يقدر على مثل مقدور العباد.

قـال الرافـضي(١): «وذهب آخرون إلى أن الله تعالى لا يقدر على مثل مقدور العباد»(٢).

الرد عليه

فيُقال له: هـٰذه المسألة من دقيق الكلام، وليست من خصائص أهل السنة، ولا القائلون(٣) بخلافة الخلفاء متفقون عليها(٤)، [بل بعض القدرية يقول بذلك، وأما أهل السنة المثبتون للقدر فليس فيهم من يقول بذلك، وإنما يقوله من يقول من شيوخ القدرية الذين هم شيوخ هـٰؤلاء الإمامية المتأخرون في مسائل التوحيد والعدل(٥)، (فإن جميع ما يذكره هـٰؤلاء الإمامية المتأخرون في مسائل التوحيد والعدل)(٦)، كابن النعمان والموسوي الملقب بالمرتضى وأبي جعفر الطوسي(٧) وغيرهم، هو(٨) مأخوذ من كتب المعتزلة، بل كثير منه منقول نقل المسطرة، وبعضه قد تصرَّفوا فيه.

٦/٣ وكذلك/ ما يذكرونه من(٩) تفسير القرآن في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك، هو منقول من تفاسير المعتزلة كالأصم(١٠)، والجبائي(١١) وعبد الجبار بن أحمد

---

(١) «قال الرافضي»: كذا في (ع). والكلام التالي في (ك) = منهاج الكرامة، ص ٨٥ (م).

(٢) (ب): «العبد»؛ (م): «على مثل مقدورات العباد»، وفي (أ) سقطت عبارة: «لا يقدر على مثل مقدور العباد»؛ وفي (ك) في ٨٥ (م): «على مثل مقدور العبد، وآخرون إلى أنه لا يقدر على عين مقدور العبد». وليست «تعالى» في (ك).

(٣) (ع): «ولا القائلين».

(٤) الكلام بعد عبارة «متفقون عليها» وإلى بداية الفصل التالي ساقط من (ن)، وفي (م) عبارة واحدة بدلاً من كل الكلام التالي، وهي: «بل منهم من يقول بذلك، ومنهم من لا يقول به».

(٥) (ع): «العدل والتوحيد». (٦) ما بين القوسين في (ع) فقط.

(٧) ابن النعمان هو: محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام البغدادي الملقب بالشيخ المفيد. والمرتضى هو: علي بن الحسين بن موسى بن محمد. والطوسي هو: أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي شيخ الإمامية ورئيس الطائفة. وسبقت ترجمة الثلاثة (١/ ٢).

(٨) «هو»: كذا في (أ) فقط. وفي (ب): «وهو»، و«هو» ساقطة من (ع).

(٩) «من»: كذا في (ع). وفي (أ)، (ب): «في».

(١٠) (أ)، (ب): «كالاسم»، وهو تحريف. وهو: أبو بكر عبد الرحمـٰن بن كيسان الأصم. ذكره القاضي عبد الجبار ضمن الطبقة السادسة من طبقات المعتزلة في كتاب «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة»، ص ٢٦٧-٢٦٨، تحقيق الأستاذ: فؤاد سيد، طبعة الدار التونسية للنشر، تونس، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٤م. وسبقت ترجمة الأصم والكلام على آرائه (٢/ ٤٨).

(١١) يطلق اسم الجبائي على أبي علي محمد بن عبد الوهاب، والفرقة التي تنسب إليه هي: الجبائية، سبق الكلام عليه ١/ ٢٤٨، كما يطلق على ابنه أبي هاشم عبد السلام بن أبي علي محمد، والفرقة التي تنتسب إليه هي: البهشمية، وسبق الكلام عليه ١/ ١٦٨، ٤٢١. وذكر القاضي عبد الجبار أبا =

الهمذاني[(١)]، والرمَّاني[(٢)]، وأبي مسلم الأصبهاني[(٣)] وغيرهم، لا يُنقل عن قدماء
٣/٧ الإمامية من هـٰذا حرف واحد، لا في الأصول العقلية ولا في / تفسير القرآن، وقدماؤهم كانوا أكثر اجتماعاً بالأئمة من متأخريهم، يجتمعون بجعفر الصادق وغيره، فإن كان هـٰذا هو الحق فقدماؤهم كلهم ضُلَّال، وإن كان ضلالاً[(٤)] فمتأخروهم هم الضُّلال][(٥)].

فصل

كلام الرافضي في القضاء والقدر

قال الرافضي[(٦)]: «وذهب الأكثر منهم إلىٰ أن الله عز وجلّ[(٧)] يفعل القبائح، وأن جميع أنواع المعاصي والكفر وأنواع الفساد واقعة بقضاء الله وقدره، وأن العبد لا تأثير له في ذلك، وأنه لا غرض لله في أفعاله، وأنه لا يفعل[(٨)] لمصلحة العباد[(٩)]
٣/٨ شيئاً، / وأنه تعالىٰ يريد المعاصي من الكافر ولا يريد منه الطاعة. وهـٰذا يستلزم أشياء شنيعة».

= علي ضمن الطبقة الثامنة في المرجع الذي سبق ذكره، ص ٢٨٧ ـ ٢٩٦، وذكر ابنه أبا هاشم في الطبقة التاسعة، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٨.

(١) هو: القاضي أبو الحسين عبد الجبار بن أحمد الهمذاني الأسدآبادي المتوفىٰ سنة ٤١٥هـ، سبقت ترجمته (١/ ١٠). وانظر ترجمته أيضاً في كتاب «فضل الاعتزال»، ص ١٢١ ـ ١٢٧؛ وانظر كتاب «قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمذاني» تأليف الدكتور: عبد الكريم عثمان ـ رحمه الله ـ، ط. دار العربية، بيروت، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م.

(٢) أبو الحسن علي بن عيسىٰ بن علي بن عبد الله الرمَّاني، من مفسِّري المعتزلة، ومن كبار النُّحَاة، ولد ببغداد سنة ٢٩٦، وتوفي بها ٣٨٤هـ. انظر ترجمته في: المنية والأمل لابن المرتضىٰ، ص ٦٥ ـ ٦٦؛ فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص ٣٣٣؛ بغية الوعاة للسيوطي، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥، ط. الخانجي، ١٣٢٦هـ؛ وفيات الأعيان ٢/ ٤٦١؛ تاريخ بغداد ١٢/ ١٦ ـ ١٧؛ الأعلام ٥/ ١٣٤.

(٣) هو: أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني، ذكره القاضي عبد الجبار في كتابه المشار إليه مرتين، ص ٢٩٩، ٣٢٣: وذكره ابن المرتضىٰ اليماني في «المنية والأمل»، ص ٥٣، وقال عنه: «صاحب التفسير والعلم الكبير». وقد ولد الأصفهاني عام ٢٥٤، وتوفي سنة ٣٢٢هـ، وله شعر، وولي أصفهان وبلاد فارس للمقتدر العباسي. وانظر ترجمته في: الأعلام ٦/ ٢٧٣؛ معجم المؤلفين ٩/ ٩٧؛ لسان الميزان ٥/ ٨٩؛ بغية الوعاة للسيوطي، ص ٢٣. وقد علَّق مستجي زاده عند هـٰذا الموضع بقوله: «وعندي تفسير يقال له: تفسير . . . (الكلمة غير واضحة) ينقل عن الأصم والجبائي، وقد كان الإمام الرازي ينقل في تفسيره الكبير عن أبي مسلم الأصفهاني أشياء ويستحسن أكثرها ويروجها ويؤيدها حتىٰ إنه نقل عنه في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ [سورة البقرة: ٢٦٠] كلمات هي خارجة عن إجماع المسلمين، بل عن إجماع اليهود والنصارىٰ، واستحسنها الإمام وأيَّدَها، وقد بينت فسادها وبطلانها وكونها خارقة لإجماع أهل التفسير في حاشيتي علىٰ تفسير القاضي».

(٤) (ع): «وإن كانوا ضلالاً». (٥) هنا ينتهي السقط في نسختي (ن)، (م).

(٦) (ن)، (م): «الإمامي». والكلام التالي في (ك) ص ٨٥ (م).

(٧) «عز وجل»: في (ع) فقط. وفي (ك): «إلىٰ أنه تعالىٰ».

(٨) (ك): «ولا يفعل». (٩) (ن)، (م): «العبد».

الرد عليه من وجوه:

فيُقال: الكلام على هـٰذا من وجوه:

الوجه الأول

أحـدها: أنه قد تقدم غير مرة أن مسائل القدر والتعديل والتجوير[(١)] ليست ملزومة[(٢)] لمسائل الإمامة ولا لازمة، فإن كثيراً من الناس يقرّ بإمامة الخلفاء الثلاثة، ويقول[(٣)] ما قاله في القدر، وكثير من الناس بالعكس، وليس أحد من الناس[(٤)] مرتبطاً بالآخر أصلاً. وقد تقدم النقل[(٥)] عن الإمامية: هل أفعال العباد خلق الله [تعالىٰ]؟ على قولين[(٦)]. وكذلك الزيدية.

قال الأشعري[(٧)]: «واختلفت الزيدية في [خلق] الأفعال[(٨)]، وهم فرقتان: فالفرقة الأولىٰ منهم يزعمون أن أفعال[(٩)] العبد مخلوقة لله، خلقها وأبدعها واخترعها بعد أن لم تكن، فهي[(١٠)] محدثة له مخترعة. والفرقة الثانية / منهم ٣/ ٩ يزعمون أنها غير مخلوقة لله[(١١)] ولا محدثة، وأنها كسب[(١٢)] للعباد[(١٣)] أحدثوها واخترعوها [وابتدعوها][(١٤)] وفعلوها».

قلت: بل غالب الشيعة الأولىٰ كانوا مثبتين للقدر، وإنَّما ظهر إنكاره في متأخريهم كإنكار الصفات، فإن غالب متقدميهم كانوا يقرُّون بإثبات الصفات، والمنقول عن أهل البيت في إثبات الصفات والقدر لا يكاد يحصىٰ، وأما المقرُّون بإمامة الخلفاء/ [الثلاثة][(١٥)] مع كونهم قدرية، فكثيرون في[(١٦)] المعتزلة وغير المعتزلة[(١٧)]. فعامة القدرية تقر بإمامة الخلفاء[(١٨)]، ولا يُعرف أحد من متقدمي ظ ٨٧

---

(١) (أ)، (ب)، (ع)، (م): «والتجويز»، وهو خطأ.
(٢) (أ)، (ب): «مستلزمة». (٣) (أ)، (ب): «ويقولون».
(٤) (ع): «وليس واحد من الناس»؛ (م): «وليس أحد التأثير»، وهو تحريف.
(٥) «النقل»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (م): «العقل»، وهو تحريف.
(٦) (ن)، (م): «خلق لله على قولين».
(٧) في مقالات الإسلاميين (ط. ريتر، استانبول، ١٩٢٩) ١/ ٧٢.
(٨) (ن)، (م): «في الأفعال»؛ المقالات: «في خلق الأعمال».
(٩) المقالات: «أعمال». (١٠) (ع): «وهي».
(١١) «لله»: كذا في (ع)، (أ) و(المقالات). وفي (ن)، (م): «لله تعالىٰ»؛ وفي (ب): «له».
(١٢) المقالات: «ولا محدثة له مخترعة وإنَّما هي كسب».
(١٣) «للعباد»: كذا في (ع)، (ن)، (م)، والمقالات. وفي (أ): «العبد»؛ (ب): «العبيد».
(١٤) «وابتدعوها»: ساقطة من (ن). وفي المقالات: «وأبدعوها». وفي (م): «أحدثوها واخترعوها وفعلوها وأبدعوها».
(١٥) «الثلاثة»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م). (١٦) (أ)، (ب): «من».
(١٧) «وغير المعتزلة»: زيادة في (ن). وفي (م): «وغيرهم».
(١٨) (أ)، (ب): «يقرون بخلافة الخلفاء»؛ (م): «مقرون بإمامة الخلفاء».

القدرية كان ينكر خلافة الخلفاء، وإنَّما ظهر هٰذا لما صار بعض الناس رافضيًّا قدريًّا جهميًّا، فجمع أصول البدع، كصاحب هٰذا الكتاب وأمثاله.

والزيدية المقرُّون[(١)] بخلافة الخلفاء الثلاثة هم[(٢)] من الشيعة، وفيهم قدرية وغير
٣/ ١٠ قدرية، والزيدية خير من الإمامية، وأشبههم بالإمامية هم[(٣)] / الجارودية أتباع أبي الجارود[(٤)]، الذين يزعمون[(٥)] أنَّ النبي ﷺ نصَّ على عليٍّ [بالوصف لا بالتسمية، فكان هو الإمام من بعده][(٦)]، وأن الناس ضلُّوا وكفروا بتركهم الاقتداء به بعد رسول الله ﷺ، ثم الحسن هو الإمام، ثم الحسين.

ثم من هٰؤلاء من يقول: إن علياً نصَّ على إمامة الحسن، والحسن نصَّ على إمامة الحسين، ثم هي شورى في ولدهما، فمن خرج منهم يدعو إلى سبيل ربه، وكان عالماً[(٧)] فاضلاً، فهو الإمام[(٨)].

٣/ ١١ / والفرقة الثانية[(٩)] من الزيدية: السليمانية أصحاب[(١٠)] سليمان بن جرير، يزعمون أن الإمامة شورى، وأنها تصلح[(١١)] بعقد رجلين من خيار المسلمين، وأنها قد تصلح في المفضول[(١٢)]، وإن كان الفاضل أفضل في كل حال، ويثبتون إمامة الشيخين أبي بكر وعمر. وقد قيل: إنها كانت خطأً لا يُفَسَّق صاحبها لأجل التأويل[(١٣)].

---

(١) (ب) فقط: «مقرون». (٢) (أ)، (ب): «وهم». (٣) «هم»: ساقطة من (ع)، (م).

(٤) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «ابن الجارود»؛ (ع): «ابن أبي الجارود». والصواب ما أثبته، وهو: أبو الجارود زياد بن أبي زياد المنذر الهمذاني الخراساني العبدي، ويكنى «أبا النجم»، ويقال له أحياناً: «النهدي» والثقفي» الكوفي، توفي ما بين سنة ١٥٠، ١٦٠هـ، وهو رأس فرقة الجارودية من الزيدية. ويذكر الشهرستاني: أن جعفر الصادق سمَّاه «سرحوبا»، وفسر الباقر ذلك بأن سرحوب شيطان أعمى يسكن البحر، وكان أبو الجارود ـ كما يقول النوبختي ـ أعمى البصر أعمى القلب. ويزعم الجارودية أن النبي ﷺ نصَّ على عليٍّ بالوصف دون التسمية، فكان الإمام من بعده، وأن الناس ضلُّوا وكفروا بتركهم الاقتداء به بعد الرسول ﷺ. والإمام بعد عليٍّ عندهم هو: الحسن ثم الحسين، ثم إن الإمامة شورى في أولاد الحسن والحسين. وقال الجارودية بالمهدية، وقال بعضهم: إن علم أولاد الحسن والحسين كعلم النبي ﷺ.
انظر عن الجارود والجارودية: فرق الشيعة للنوبختي (ط. الحيدرية، النجف، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م)، ص٧٥ ـ ٧٨؛ مقالات الإسلاميين ١/ ٦٦ ـ ٦٧؛ الملل والنِّحل ١/ ١٤٠ ـ ١٤١؛ الفرق بين الفِرَق، ص ٢٢ ـ ٢٤؛ نشأة الفكر الفلسفي، لعلي سامي النشار ٢/ ١٧٧ ـ ١٨١.

(٥) (أ)، (ب): «الذين زعموا». (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٧) «عالما»: ساقطة من (ب). وفي (أ): «وكان فصلا»، وهو تحريف.

(٨) (أ)، (ب): «فهو إمام». (٩) (ن)، (م): «الثالثة». (١٠) (م) فقط: «هم السليمانية أتباع...».

(١١) (م) فقط: «وأن الإمامة تصلح..». (١٢) (أ)، (ب): «للمفضول».

(١٣) السليمانية أو الجريرية: أصحاب سليمان بن جرير الرَّقِّي، وقد ظهر في أيام المنصور. ومن آرائهم ـ زيادة على ما ذكره ابن تيمية ـ أن سليمان طعن في عثمان ـ رضي الله عنه ـ للأحداث التي أحدثها=

والثالثة[١]: البترية أصحاب كثير النوَّاء، قيل[٢]: سمُّوا بترية؛ لأن كثيراً[٣] كان يلقّب بالأبتر. يزعمون أن علياً أفضل الناس[٤] بعد رسول الله ﷺ وأولاهم بالإمامة، وأن بَيْعَة أبي بكر وعمر ليست بخطأ؛ لأن عليًّا ترك ذلك لهما، ويقفون في عثمان وقتله، ولا يُقدمون عليه بإكفار، كما يحكىٰ عن السليمانية. وهـٰذه الطائفة أمثل الشيعة، [ويسمُّون / أيضاً الصالحية؛ لأنهم يُنسبُون[٥] إلىٰ الحسن بن ١٢/٣ صالح بن حي الفقيه][٦].

وهـٰؤلاء الزيدية فيهم من هو في القدر علىٰ قول أهل السنة والجماعة، وفيهم من هو علىٰ قول القدرية.

الوجه الثاني **الوجه الثاني:** أن يُقال: نقله عن الأكثر أن العبد لا تأثير له في الكفر والمعاصي نقل باطل، بل جمهور أهل السنة المثبتة[٧] للقدر من جميع الطوائف يقولون[٨]: «إن العبد فاعل لفعله[٩] حقيقة، وأن له قدرة حقيقية واستطاعة حقيقية، وهم لا ينكرون تأثير الأسباب الطبيعية، بل يقرُّون بما دلَّ عليه الشرع والعقل[١٠] من أن الله يخلق السحاب بالرياح، وينزل الماء بالسحاب، وينبت النبات بالماء، ولا يقولون: إن القوىٰ والطبائع[١١] الموجودة في المخلوقات لا تأثير لها، بل يقرُّون أن لها تأثيراً[١٢] لفظاً ومعنىٰ، حتىٰ جاء لفظ «الأثر» في(* مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَنَكْتُبُ مَا

=وأكفره بذلك، وأكفر عائشة والزبير وطلحة -رضي الله عنهم- لإقدامهم علىٰ قتال عليّ -رضي الله عنه-، وطعن سليمان في الإمامية الرافضة في أمور. انظر عن سليمان والسليمانية (أو الجريرية): فرق الشيعة للنوبختي، ص ٣٠، ٨٥-٨٧؛ مقالات الإسلاميين ١/ ٦٨، ٧٠، ٧١-٧٢، ٧٣؛ الفرق بين الفرَق، ص ٢٤؛ الملل والنِّحَل ١/ ١٤١-١٤٢؛ نشأة الفكر الفلسفي ٢/ ١٨٦-١٨٨.

(١) (م) فقط: «والرابعة».

(٢) (أ)، (ب): «الكثيرية أصحاب كثير التوصل»؛ (ن)، (م): «البترية أصحاب النواقيل».

(٣) (ب) فقط: «سموا أبترية لأن كثيراً منهم»، وهو خطأ.

(٤) (ع) فقط: «أن عليا كان أفضل الناس».

(٥) (ع) فقط: «ينتسبون».

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). والبترية: هم أصحاب كثير النوَّاء الأبتر، ويتفقون مع الصالحية في مذهبهم. وانظر عن البترية والصالحية: فرق الشيعة، ص ٣٤-٣٥، ٧٧-٧٨؛ مقالات الإسلاميين ١/ ٦٨-٦٩؛ الفرق بين الفِرَق، ص ٢٤-٢٥؛ الملل والنحل ١/ ١٤٢-١٤٣؛ نشأة الفكر الفلسفي ٢/ ١٨٢-١٨٦.

(٧) (ع): «المثبتون».

(٨) (ع): «يقول»؛ (ن): «تقول». وفي (م) الياء غير معجمة.

(٩) «لفعله»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١٠) (أ): «بما دل عليه والعقل»؛ (ب): «بما دل عليه العقل».

(١١) (أ): «القوي الطبائع»؛ (ب): «قوي الطبائع».

(١٢) (م): «بل يقولون إن لها أثراً»؛ (ن): «بل يقرون إن لها أثراً».

(*-*) ما بين النجمتين ساقط من (م) فقط.

١٣/٣ قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾ / [سورة يس: ١٢] . وإن كان التأثير هناك أعم منه في الآية، لكن يقولون: هـٰذا التأثير هو تأثير الأسباب في مسبباتها، والله تعالىٰ*) خالق السبب والمسبب، ومع أنه خالق السبب فلا بد له من سبب آخر يشاركه، ولا بد له من معارض يمانعه، فلا يتم أثره ـ مع خلق الله له ـ إلَّا بأن يخلق الله[(١)] السبب الآخر ويزيل الموانع[(٢)].

ولكن هـٰذا القول الذي حكاه هو قول بعض المثبتة للقدر كالأشعري، ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، حيث لا يثبتون في المخلوقات قوىٰ ولا طبائع[(٣)]، ويقولون: إنَّ الله فعل عندها لا بها، ويقولون: إنَّ قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل.

وأبلغ من ذلك قول الأشعري: إن الله فاعل فعل العبد، وإن عمل[(٤)] العبد ليس
١٤/٣ فعلاً للعبد بل كسباً له[(٥)]، وإنَّما هو فعل الله فقط[(٦)]. وجمهور/ الناس من أهل السنة من جميع الطوائف علىٰ خلاف ذلك، وعلىٰ أنَّ[(٧)] العبد فاعل لفعله حقيقة[(٨)].

وأمَّا ما نقله من[(٩)] نفي الغرض الذي هو الحكمة، وكون الله لا يفعل لمصلحة العباد، فقد قدَّمنا أن هـٰذا[(١٠)] قول قليل منهم، كالأشعري وطائفة توافقه في موضع، ويتناقضون في قولهم في موضع آخر[(١١)].

وجمهور أهل السنة يثبتون الحكمة في أفعال الله تعالىٰ، وأنه يفعل لنفع عباده ومصلحتهم، ولكن لا يقولون بما تقوله المعتزلة ومن وافقهم: [بأن ما حسن منه

---

(١) (أ): «فلا يتم أثره إلا مع خلق الله له إلا به بأن يخلق الله تعالىٰ»؛ (ب): «فلا يتم أثره إلا مع خلق الله له لا به بأن يخلق الله تعالىٰ»؛ (ن): «فلا يتم أثره إلا مع خلق الله له بأن يخلق الله»؛ (م): «فلا يتم الأثر إلا مع خلق الله له بأن يخلق الله».
(٢) (م) فقط: «المانع».
(٣) (أ)، (ب): «قوي الطبائع».
(٤) (ن)، (م): «فعل».
(٥) (ب): «بل كسب له»؛ (م): «بل ولا كسبا له».
(٦) (ن): «فعل لله فقط». وقد لخص مستجي زاده كلام ابن تيمية الذي يبدأ بعبارة: «ولكن هـٰذا القول الذي حكاه هو قول بعض المثبتة للقدر . . . إلىٰ هـٰذا الموضع ثم علَّق بقوله: «قلت: والعجب أن المعتزلة مع أنهم يقولون: إن قدرة العبد علىٰ الإيجاد والتأثير (ليست) من الله تعالىٰ، فبذلك ينسبهم أكثر أهل الحق إلىٰ الإشراك بالله، حتىٰ قالوا: إن المجوس إنَّما يثبتون شريكاً واحداً فقط وهو أهرمان، وأما المعتزلة فهم يثبتون لله تعالىٰ شركاء لا تُحْصَىٰ من الإنس والجن والحيوانات لقولهم بأن لهم إيجاد أفعالهم الاختيارية».
(٧) (أ)، (ب): «وأن».
(٨) بعد كلمة «حقيقة»: جاءت في (أ)، (ب) عبارة: «والله تعالىٰ أعلم».
(٩) (ن)، (م): «عن».
(١٠) (م) فقط: «أن ذلك».
(١١) (ن)، (م): «يوافقونه في موضع، ويناقضون قولهم في موضع آخر».

حسن من خلقه، وما قبح من خلقه قبح منه][(١)]، فلا هـٰذا ولا هـٰذا. [وأما لفظ «الغرض» فتطلقه المعتزلة وبعض المنتسبين لأهل السنة[(٢)]، ويقولون: إنه يفعل لغرض أي حكمة، وكثير من أهل السنة يقولون: (يفعل)[(٣)] لحكمة ولا يطلقون لفظ «الغرض»][(٤)].

وأمَّا قوله: «وأنه تعالىٰ يريد المعاصي من الكافر، ولا يريد منه الطاعة»، فهـٰذا قول طائفة منهم، وهم الذين يوافقون القدرية، / فيجعلون المشيئة والإرادة والمحبة ٣/ ١٥
والرضا نوعاً واحداً[(٥)]، ويجعلون المحبة والرضا والغضب بمعنىٰ الإرادة، كما يقول ذلك الأشعري في المشهور عنه، وأكثر أصحابه، وطائفة ممن يوافقهم من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد.

وأمَّا جمهور أهل السنة من جميع الطوائف، وكثير من أصحاب الأشعري وغيرهم[(٦)]، فيفرِّقون بين الإرادة وبين المحبة والرضا، فيقولون: إنه ـ وإن كان يريد المعاصي ـ فهو لا يحبها ولا يرضاها، بل يبغضها ويسخطها وينهىٰ عنها، وهـٰؤلاء يفرِّقون بين مشيئة الله وبين محبته. وهـٰذا قول السلف قاطبة.

وقد ذكر أبو المعالي الجويني أن هـٰذا قول القدماء من أهل السنة، وأن الأشعري خالفهم فجعل[(٧)] الإرادة هي المحبة[(٨)]، فيقولون: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فكل ما شاء الله فقد خلقه. وأما المحبة فهي متعلقة بأمره[(٩)]، فما أمر به فهو يحبه. ولهـٰذا اتفق الفقهاء[(١٠)] علىٰ أن الحالف لو قال[(١١)]: / «والله لأفعلنَّ كذا إن ٣/ ١٦

(١) (أ): «بأن ما حسن منه حسن من خلقه وما قبح من خلقه قبح من خلقه»؛ (ب): «بأن ما حسن من خلقه حسن منه وما قبح من خلقه قبح منه». وسقطت هـٰذه العبارات من (ن)، (م).
(٢) (ع): «وبعض المنتسبين إلىٰ السنة».
(٣) «يفعل»: في (ع) فقط.
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٥) وهم الذين يوافقون القدرية . . . والمحبة والرضا نوعاً واحداً»: بدل هـٰذه العبارات جاء في (ن)، (م): «وهم الذين يجعلون الإرادة نوعا واحدا».
(٦) «وغيرهم»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م).
(٧) (ن): «وأن الأشعرية خالفتهم فجعل. . .»؛ (م): «وأن الأشعرية خلافهم فجعل. . .».
(٨) علق مستجي زاده علىٰ هـٰذا الكلام بقوله: «وقد رأيت في كلام إمام الحرمين أن الله تعالىٰ يحب الكفر ويرضاه، تعالىٰ الله عن ذلك! وله ـ تجاوز الله [عنه] ـ آراء متباينة فيصرح في تأليف له بعقيدة وفي تأليف آخر له بعقيدة مباينة لها، فصرح في «الإرشاد» أنَّا ندين الله تعالىٰ بأن الأفعال الاختيارية للعبد ليس لقدرة العبد تأثيراً فيها، وإنَّما هي محض خلق الله تعالىٰ وإيجاده. وصرح في «الرسالة النظامية»: بأن للعبد قدرة وتأثير فيها، حتىٰ أن شارح «المقاصد» أنكر وقوع ذلك عن الإمام احتجاجاً بكلامه في «الإرشاد» ولعله لم ير «الرسالة النظامية».
(٩) (أ)، (ب): «فهي منفعلة من أمره»؛ (ن)، (م): «فمتعلقة بأمره».
(١٠) (أ)، (ب)، (ن): «العلماء».
(١١) (أ)، (ب): «إذا قال».

شاء الله» لم يحنث إذا لم يفعله(١)، وإن كان واجباً أو مستحباً، ولو قال(٢): إن أحب الله حنث، إذا كان واجباً أو مستحباً.

والمحققون من هؤلاء يقولون: الإرادة في كتاب الله تعالى نوعان: إرادة خلقية(٣) قدرية كونية، وإرادة دينية [أمرية] شرعية(٤). فالإرادة الشرعية الدينية هي المتضمنة للمحبة والرضا، والكونية هي [المشيئة](٥) الشاملة لجميع الحوادث، كقول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. وهذا كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة الأنعام: ١٢٥]. وقوله عن نوح: ﴿وَلا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [سورة هود: ٣٤].

فهذه الإرادة(٦) تعلقت بالإضلال والإغواء، وهذه هي المشيئة فإن ما شاء الله كان.

[ومنها قوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٣]؛ أي: ما شاء خَلَقَهُ(٧) لا ما يأمر به](٨).

وقد يريد(٩) بالإرادة: المحبة، كما يُقال لمن يفعل الفاحشة: هذا فعل(١٠) ما لا
١٧/٣ يريده الله تعالى، وقد يريد المشيئة كما يقولون لما لم يكن: [هذا لم] يرده الله(١١).

وأمَّا الدينية: فقول الله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٥](١٢)، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ * وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا * يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [سورة النساء: ٢٦ ـ ٢٨]، وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ

---

(١) (أ)، (ن): «والله لأفعلن هذا كذا إن شاء الله وفعله لم يحنث».
(٢) بدلا من «ولو قال»: جاء في (م): «وإن كان».
(٣) «خلقية»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م). وفي (ن): «نوعية»، وهو تحريف.
(٤) (ن)، (م): «وإرادة شرعية دينية». (٥) «المشيئة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (أ)، (ب)، (م): «فهذه الآية»، وهو خطأ. (٧) (ع) فقط: «أي ما يشاء خلقه».
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٩) (ب) فقط: «وقد يُراد»؛ (ن)، (م): «فقد يريد».
(١٠) (ن): «يفعل»؛ (م): «الفعل».
(١١) (ن): «لم يكن يرده الله»؛ وسقطت كلمة الجلالة من (أ)، (ب).
(١٢) بعد هذه الآية في (أ)، (ب): «وقوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ أي: ما شاء خَلَقَه». أقحمه الناسخ سهوا. وقد نبَّه محقق نسخة (ب) على ذلك فقال: ولا محل لهذه الآية هنا فإنها ذكرت قبل في الإرادة الكونية فلعلها هنا مكررة من الناسخ.

اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٦]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [سورة الأحزاب: ٣٣].

فهٰذه الإرادة في هٰذه الآيات ليست هي التي يجب مرادها[(١)]، كما في قوله: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ﴾ [سورة الأنعام: ١٢٥]، وقول المسلمين: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، بل هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح: هٰذا يفعل[(٢)] ما لا يريده الله؛ أي: لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به.

٣/ ١٨ وهٰذا التقسيم في الإرادة قد ذكره غير واحد من أهل السنة، وذكروا أن/ المحبة والرضا ليست هي الإرادة الشاملة لكل المخلوقات، كما ذكر ذلك من ذكره من أصحاب أبي حنيفة [ومالك والشافعي] وأحمد وغيرهم[(٣)]، كأبي بكر عبد العزيز وغيره، وإن كان طائفة أخرىٰ يجعلون المحبة والرضا هي الإرادة، والأول أصح.

وأيضاً فالفرق ثابت بين إرادة المريد[(٤)] أن يفعل، وبين إرادته من غيره أن يفعل[(٥)]، والأمر لا يستلزم الإرادة الثانية[(٦)] دون الأولىٰ؛ فالله تعالىٰ إذا أمر العباد بأمر[(٧)]، فقد يريد إعانة المأمور علىٰ ما أمر به[(٨)]، وقد لا يريد ذلك وإن كان مريداً منه فعله[(٩)].

وتحقيق هٰذا مما يبيّن فصل النزاع في أمر الله: هل هو مستلزم لإرادته أم لا؟ فلما زعمت المعتزلة أنه لا بد أن يشاء ما يأمر به فيريده، وزعموا أن ما نهىٰ عنه ما شاء وجوده ولا أراده، قابلهم كثير[(١٠)] من متأخري المثبتين للقدر[(١١)]، ممن اتّبع أبا الحسن من المصنِّفين في أصول الفقه [وغيرهم][(١٢)] من أصحاب / مالك والشافعي ٣/ ١٩

(١) (ن): «ليست هي بحيث يجب مرادها»؛ (م): «ليست هي بحسب مرادها».
(٢) (أ)، (ب): «فعل».
(٣) «وأحمد»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «أحمد وأبي حنيفة وغيرهما»؛ وفي (ع) اختلف ترتيب الأسماء.
(٤) (أ)، (ب): «بين الإرادة والمريد»، وهو خطأ. (٥) (أ)، (ب): «من غير أن يفعل»، وهو خطأ.
(٦) (ع)، (م): «الثابتة». (٧) (م) فقط: «إذا أقرّ العباد بأمر»، وهو تحريف.
(٨) (ن): «علىٰ فعل ما أمره به»؛ (م): «علىٰ فعل ما أمر به».
(٩) (ع): «وإن كان مريداً فعله منه»؛ (م): «وإن كان مريداً منه لفعله».
(١٠) (ب): «ما شاء وجوده لإرادة ما قابله وكثير...»؛ (أ): «ما شاء وجوده لإرادة قابلة وكثير..»؛ (ن)، (م): «فما شاء وجوده ولا إرادة قابلهم كثير».
(١١) «للقدر»: ساقطة من (ب) فقط. (١٢) (أ)، (ب): «وغيره»، وهي ساقطة من (ن)، (م).

وأحمد، فقالوا: إن الله يأمر بما لا يريده[١]، كالكفر والفسوق والعصيان.

واحتجُّوا علىٰ ذلك بما أنه لو حلف علىٰ واجب ليفعلنه[٢]، وقال: «إن شاء الله» [فإنه] لا يحنث[٣]، وبأن الله أمر إبراهيم بذبح ولده ولم يرده منه[٤]، بل نسخ ذلك قبل فعله، وكذلك الخمسون صلاة ليلة المعراج.

وحقيقته أنه يأمر بما لا يشاء أن يخلقه، لكن لا يأمر إلَّا بما يحبه ويرضاه فيريد من العبد أن يفعله، بمعنىٰ أنه يحب ذلك ولا يريد[٥] هو أن يخلقه فيعين العبد عليه، [وهٰذا كالكفر والفسوق والعصيان][٦]، ولو حلف الحالف: «ليفعلنَّ كذا إن شاء الله» لم يحنث، وإن كان واجباً.

ولو قال: «إن أحب الله»[٧] حنث، كما لو قال: [إن أمر الله، ولو قال][٨] لأفعلنه إذا أراد الله[٩]، [فقد يريد بالإردة المحبة، كما يقولون لمن يفعل القبائح: يفعل ما لا يريده الله، وقد يريد المشيئة كما يقولون لما لم يكن: هٰذا لم يرده الله تعالىٰ[١٠]، فإن أراد هٰذا حنَثَ.

٣/ ٢٠ وأمَّا أمرُ إبراهيم ﷺ بذبح ابنه، فإنه كان الذي يحبه ويريده منه في نفس الأمر: أن قصد إبراهيم الامتثال وعزم[١١] علىٰ الطاعة، فأظهر[١٢] الأمر امتحاناً له وابتلاءً، ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [سورة الصافات: ١٠٣]، ناداه ﴿أَن يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّءْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [سورة الصافات: ١٠٤، ١٠٥]. وكذلك الأمر بالخمسين][١٣].

(١) (أ)، (ب): «إن الله يأمر بما لا يريد»؛ (ن): «إن الله لا يأمر بما لا يريده»؛ (م): «إن الله لا يأمر بما لا يريد».
(٢) (أ)، (ب): «ليفعله».
(٣) (أ)، (ب): «إن شاء الله لا يحنث»؛ (ن): «إن شاء الله لم يحنث»؛ (م): «إن شاء الله لم يجب».
(٤) (ن)، (م): «وبأن الله أمر إبراهيم بذبح ابنه ولم يرده».
(٥) (ع)، (م): «لا يريد».
(٦) «وهٰذا كالكفر والفسوق والعصيان»: هٰذه الكلمات ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (ع): «وإن قال إن أحب الله»؛ (م): «ولو كان إن أحب الله».
(٨) «إن أمر الله ولو قال»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) (ن)، (م): «لا أفعله إن أراد الله». وبعد هٰذه العبارات يوجد سقط في (ن)، (م) حتىٰ كلمة «فصل» وتوجد عبارة قبل ذلك هي: «والكلام علىٰ هٰذا مبسوط في موضع آخر».
(١٠) «الله تعالىٰ»: في (ع) فقط. (١١) (ع): «وعزمه». (١٢) (أ)، (ب): «وأظهر».
(١٣) «وكذلك الأمر بالخمسين»: في (ع) فقط. وما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

فصــل

كلام آخر للرافضي في مسألة القدر

قال المصنف[(١)] **الرافضي**[(٢)]: «وهـٰذا يستلزم أشياء شنيعة منها: أن يكون الله أظلم من كل ظالم؛ لأنه يعاقب الكافر علىٰ كفره وهو قدَّره عليه، ولم يخلق فيه قدرة علىٰ الإيمان، فكما أنه يلزم الظلم لو عذَّبه علىٰ لونه وطوله وقصره لأنه لا قدرة له فيها، كذا[(٣)] يكون ظالماً لو عذَّبه علىٰ المعصية التي فعلها فيه».

الرد عليه

فيُقال: الظلم قد تقدَّم أن للجمهور المثبتين للقدر في تفسيره قولين[(٤)]: أحدهما: أن الظلم ممتنع لذاته غير مقدور، كما يصرِّح بذلك الأشعري، والقاضي أبو بكر، وأبو المعالي، والقاضي أبو يعلىٰ، وابن الزاغوني[(٥)]، وغير / هـٰؤلاء[(٦)] ٣/ ٢١ يقولون[(٧)]: إنه يمتنع أن يوصف بالقدرة علىٰ الكذب[(٨)] والظلم وغيرهما من أنواع[(٩)] القبائح، ولا يصح وصفه بشيء من ذلك.

قالوا: والدلالة علىٰ استحالة وقوع الظلم والقبيح[(١٠)] منه [أن الظلم والقبيح][(١١)] ما شرع الله وجوب ذم فاعله، وذم الفاعل لما ليس له/ فعله، ولن ظ ٨٨ يكون كذلك حتىٰ يكون متصرفاً فيما غيره أملك به وبالتصرف فيه منه، فوجب استحالة ذلك في حقه من حيث [إنه][(١٢)] لم يكن آمراً لنا[(١٣)] بذمِّه، ولا كان ممن يجوز دخول أفعاله تحت تكليف من نفسه لنفسه[(١٤)]، ولا يكون فعله تصرفاً في شيء غيره أملك به[(١٥)]، فثبت [بذلك][(١٦)] استحالة تصوره في حقه.

وحقيقة قول هـٰؤلاء: أنَّ الذمَّ إنَّما يكون لمن تصرف في ملك غيره ومن عصىٰ الآمر[(١٧)] [الذي فوقه][(١٨)]. والله سبحانه وتعالىٰ يمتنع أن يأمره أحد، ويمتنع أن يتصرف في ملك غيره، فإن له كل شيء.

---

(١) «المصنف»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (ن)، (م): «الإمامي». والعبارات التالية في (ك) ١/ ٨٥ (م)-٨٦-(م).
(٣) (أ)، (ب): «كذلك».
(٤) (ع)، (أ): «قولان»، وهو خطأ.
(٥) (م) فقط: «وابن الزعفراني»، وهو تحريف.
(٦) (أ)، (ب): «وغيرهم».
(٧) (أ)، (ب): «ولا يقولون»، وهو خطأ.
(٨) (ن)، (م): «ويقولون إنه غير قادر علىٰ الكذب».
(٩) «أنواع»: زيادة في (ن)، (م).
(١٠) (ع): «والقبح».
(١١) «والقبيح»: في (ع)، (م) فقط. وسقطت عبارة «أن الظلم والقبيح» من (ن).
(١٢) «إنه»: في (ع) فقط.
(١٣) (أ)، (ب): «لم يكن أمر الناس»؛ (ن)، (م): «لم يكن لنا آمراً».
(١٤) «لنفسه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٥) (ن): «منه».
(١٦) «بذلك»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٧) (ب) فقط: «أمر».
(١٨) «الذي فوقه»: ساقطة من (ن)، (م).

٣/٢٢ / وهـٰذا القول يروىٰ عن[(١)] إياس بن معاوية[(٢)]، قال: ما خاصمت بعقلي كله إلَّا القدرية، قلت [لهم][(٣)]: أخبروني ما الظلم؟ قالوا[(٤)]: أن يتصرف الإنسان في ما ليس له. قلت: فلله كل شيء.

وهـم[(٥)] لا يسلِّمُون أنه لو عذَّبه بسبب لونه وطوله وقصره كان ظالماً حتىٰ يُحتج عليهم بهـٰذا القياس، بل يجوِّزُون التعذيب لا بجرم[(٦)] سابق ولا لغرض لاحق. وهـٰذا المشنِّع لم يذكر دليلاً علىٰ بطلانه، فلم يذكر دليلاً علىٰ بطلان قولهم.

والقول الثاني: أن الظلم مقدور، والله تعالىٰ منزَّه عنه. وهـٰذا قول الجمهور [من المثبتين للقدر ونفاته، وهو قول كثير من النظَّار المثبتة للقدر، كالكرَّامية، وغيرهم، وكثير من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهو قول القاضي أبي خازم[(٧)] بن القاضي أبي يعلىٰ وغيره وهـٰذا][(٨)] كتعذيب الإنسان بذنب غيره، كما[(٩)] قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا﴾ [سورة طه: ١١٢].

٣/٢٣ / وهـٰؤلاء يقولون: الفرق بين تعذيب الإنسان علىٰ فعله الاختياري وغير فعله الاختياري مستقر في فطر العقول، فإن الإنسان لو كان له ابن[(١٠)] في جسمه مرض[(١١)] أو عيب خُلق فيه لم يحسن[(١٢)] ذمّه ولا عقابه علىٰ ذلك، ولو ظلم ابنه أحداً لَحَسُنَ[(١٣)] عقوبته علىٰ ذلك.

ويقولون: الاحتجاج بالقدر علىٰ الذنوب مما يُعلم بطلانه بضرورة العقل، فإن الظالم لغيره لو احتج بالقدر لاحتج ظالمه بالقدر أيضاً[(١٤)]، فإن كان القدر حجَّة لهـٰذا فهو حجة لهـٰذا، وإلَّا فلا[(١٥)].

والأوَّلون أيضاً يمنعون الاحتجاج بالقدر، فإن الاحتجاج به باطل باتفاق أهل

---

(١) (أ)، (ب): «يرد علىٰ»، وهو تحريف.
(٢) أبو واثلة إياس بن معاوية بن قرة المزني، سبقت ترجمته ٢/ ١٧.
(٣) «لهم»: زيادة في (أ)، (ب) فقط. (٤) (ع): «قال»، وهو خطأ.
(٥) (ن)، (م): «وهـٰؤلاء». (٦) (ع): «بلا ظلم»؛ (م): «بلا جرم».
(٧) (ع)، (أ)، (ب): «أبي حازم». وهو: محمد بن محمد بن الحسين بن الفراء. سبقت ترجمته (١/ ٨٨، ٥٢٣).
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٩) «كما»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) «له ابن»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «له أثر»، وهو تحريف.
(١١) (أ)، (ب): «برص». (١٢) (أ)، (ب): «يستحسن». (١٣) (أ)، (ب): «يحسن».
(١٤) (أ)، (ب): «أيضاً بالقدر». (١٥) عبارة «وإلا فلا»: ساقطة من (ع) فقط.

الملل وذوي العقول، وإنَّما يحتج به على القبائح والمظالم من هو متناقض القول متبع لهواه، كما قال بعض العلماء: أنت عند الطاعة قدري، وعند المعصية جبري، أيّ مذهب وافق هواك تمذهبت به.

ولو كان القدر حجَّة لفاعل الفواحش والمظالم لم يحسن أن يلوم[١] أحد أحداً، ولا يعاقب أحدٌ أحداً، فكان[٢] للإنسان أن يفعل في دم غيره وماله وأهله ما يشتهيه[٣] من المظالم والقبائح، ويحتج بأن ذلك مقدَّر عليه[٤].

/ والمحتجُّون على المعاصي بالقدر أعظم بدعة وأنكر قولاً وأقبح طريقاً من المنكرين للقدر. فالمكذِّبون بالقدر من المعتزلة والشيعة وغيرهم المعظِّمون للأمر[٥] والنهي والوعد والوعيد، خير من الذين يرون القدر حجَّة لمن ترك المأمور وفعل المحظور، كما يوجد ذلك[٦] في كثير من المدَّعين للحقيقة[٧] الذين يشهدون القدر[٨]، ويعرضون عن الأمر والنهي، من الفقراء والصوفية والعامة وغيرهم، فلا عذر لأحد في ترك مأمور ولا فعل محظور[٩] بكون ذلك مقدَّراً[١٠] عليه، بل لله الحجَّة البالغة على خلقه. ٣/ ٢٤

والقدرية المحتجون بالقدر على المعاصي شر من القدرية المكذِّبين بالقدر، وهم أعداء الملل. وأكثر ما أوقع الناس في التكذيب بالقدر احتجاج هؤلاء به. ولهذا اتُّهم بمذهب القدر غير واحد ولم يكونوا قدرية، بل كانوا[١١] لا يقبلون الاحتجاج على المعاصي بالقدر[١٢]، كما قيل للإمام أحمد: كان ابن أبي ذئب قدريا. فقال: الناس[١٣] كل من شدَّد عليهم المعاصي، قالوا: هذا قدري[١٤]. وقد قيل: إنه بهذا السبب[١٥] نُسِبَ إلى/ الحسن[١٦] القدر؛ لكونه كان شديد الإنكار للمعاصي ٣/ ٢٥

---

(١) (ن): «أن يلزم»؛ (م): «أن يلزمه». (٢) (ن)، (م)، (ب): «وكان».
(٣) (م): «ما شاء». (٤) (ع)، (م): «مقدر عليّ»؛ (ن): «مقدور عليّ».
(٥) (ن)، (م): «المعطلون الأمر»؛ (ع): «المعصمون للأمر»، وهو تحريف.
(٦) «ذلك»: ساقطة من (أ)، (ب). (٧) «للحقيقة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (أ)، (ب): «للقدر»، وهو تحريف. (٩) (أ)، (ب): «في ترك المأمور ولا فعل المحظور».
(١٠) (أ)، (ب)، (م): «مقدوراً». (١١) (ع)، (ن)، (م): «ولكن كانوا».
(١٢) (ع): «على المعاصي للمعاصي بالقدر». (١٣) «الناس»: ساقطة من (ع) فقط.
(١٤) (ن)، (م): «هو قدري». وابن أبي ذئب من أهل المدينة، وهو: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة ابن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، توفي سنة ١٥٨هـ. قال مالك بن أنس: لو برئ ابن أبي ذئب من القدر، ما كان على وجه الأرض خير منه. انظر ترجمته في: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص ٧٨، ٣٣٥؛ تهذيب التهذيب ٩/ ٣٠٣-٣٠٧؛ الأعلام ٧/ ٦١.
(١٥) (أ)، (ب): «وقد قيل لهذا السبب». (١٦) وهو الحسن البصري.

ناهياً عنها، ولذلك نجد الواحد من هؤلاء ينكر على من ينكر المنكر، ويقول: هؤلاء قُدِّر عليهم ما فعلوه[(١)]. فيُقال لهذا[(٢)]: وإنكار هذا المنكر أيضاً بقدر الله، فنقضت قولك بقولك.

وهؤلاء يقول بعض مشايخهم: أنا كافر برب يُعصىٰ، ويقول: لو قتلت سبعين نبياً لم أكن مخطئاً[(٣)]. ويقول بعض شعرائهم:

أصبحت منفعلاً لما يختاره ... مني ففعلي كله طاعات[(٤)]

ومن الناس من يظن أن احتجاج آدم على موسىٰ بالقدر كان من هذا الباب، وهذا[(٥)] جهلٌ عظيم، فإنَّ الأنبياء من أعظم الناس أمراً بما أمر الله به، ونهياً عما نهي الله عنه، وذمًّا لمن ذمَّه الله، وإنَّما بُعثوا بالأمر بالطاعة لله[(٦)]، والنهي عن معصية الله، فكيف يسوِّغ أحد منهم[(٧)] أن يعصي عاص لله محتجًّا بالقدر؟ ولأن آدم ـ عليه السلام ـ كان قد تاب من الذنب، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له، ولأنه لو كان القدر حجة لكان حجة لإبليس وفرعون وسائر الكفار، ولكن كان ملام موسىٰ لآدم
٣/٢٦ [عليهما السلام][(٨)] لأجل المصيبة[(٩)] / التي لحقتهم بسبب أكله، ولهذا قال له[(١٠)]: لماذا أخرجتنا ونفسك[(١١)] من الجنة؟

والمؤمن مأمور أن يرجع إلى القدر عند المصائب، لا عند الذنوب والمعاصي[(١٢)]، فيصبر على المصائب، ويستغفر من الذنوب، كما قال تعالىٰ: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [سورة غافر: ٥٥]، وقال تعالىٰ: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا﴾ الآية [سورة الحديد: ٢٢]، وقال: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ [سورة التغابن: ١١]. قال ابن مسعود [رضي الله عنه][(١٣)]: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضىٰ ويسلِّم.

و[لهذا] قال[(١٤)] غير واحد من السلف [والصحابة والتابعين لهم بإحسان] لا

---

(١) «ما فعلوه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) (أ): «فيُقال هذا المنكر»؛ (ب): «فيُقال لهذا المنكر».
(٣) (ع)، (ن)، (م): «ما كنت مخطئا».
(٤) (ع) فقط: «طاعاتي».
(٥) (ب): «وهو». وسقطت من (أ).
(٦) (ع)، (ن)، (م): «بطاعة الله».
(٧) (أ)، (ب): «واحد منهم».
(٨) «عليهما السلام»: زيادة في (ع) فقط.
(٩) (أ)، (ب): «لأجل المعصية»؛ (م): «بسبب المصيبة».
(١٠) «له»: زيادة في (ن)، (م).
(١١) «ونفسك»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) (ن)، (م): «والمعايب».
(١٣) «رضي الله عنه»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٤) (ن)، (م): «وقال».

يبلغ[١] الرجل[٢] حقيقة الإيمان حتىٰ يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه.

فالإيمان بالقدر، والرضا بما قدَّره الله من المصائب والتسليم لذلك، هو من حقيقة[٣] الإيمان. وأمَّا الذنوب فليس لأحد أن يحتج فيها بقدر الله/ تعالىٰ[٤]، بل عليه أن لا يفعلها، وإذا فعلها فعليه أن يتوب منها، كما فعل[٥] آدم. ولهٰذا قال بعض الشيوخ[٦]: اثنان أذنبا ذنبا: آدم وإبليس[٧]، فآدم تاب فتاب الله عليه [واجتباه وهداه]، وإبليس[٨] أصرَّ واحتج بالقدر، فمن تاب من ذنبه أشبه أباه آدم، ومن أصر واحتج بالقدر أشبه إبليس. ٢٧/٣

وإذا كان الفرق بين الفاعل المختار[٩] وبين غيره مستقراً في بدائة[١٠] العقول، حصل المقصود. وكذلك إذا كان مستقراً في بدائة[١٠] العقول أن الأفعال الاختيارية تُكسب نفس الإنسان صفات محمودة وصفات مذمومة، بخلاف لونه وطوله وعرضه، فإنها لا تكسبه ذلك.

فالعلم النافع، والعمل الصالح، والصلاة الحسنة، وصدق الحديث، وإخلاص العمل لله، وأمثال ذلك؛ تورث القلب صفات محمودة. كما يروىٰ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: إن للحسنة لنوراً في القلب، وضياء في الوجه، وسعة في الرزق، وقوة في البدن، ومحبة في قلوب الخلق. وإن للسيئة لسواداً في الوجه، وظلمة[١١] في القلب، ووهناً في البدن، ونقصاً في الرزق، وبُغضاً في قلوب الخلق.

/ ففعل الحسنة له آثار محمودة موجودة[١٢] في النفس وفي الخارج، وكذلك فعل[١٣] السيئات. والله تعالىٰ جعل الحسنات سبباً لهٰذا، [والسيئات سبباً لهٰذا، كما جعل أكل السم سبباً للمرض والموت. وأسباب الشر لها أسباب تدفع ٢٨/٣

---

(١) (ن)، (م): «من السلف: لا يبلغ..»؛ (أ)، (ب): «من السلف والصحابة والتابعين لا يبلغ..».
(٢) (ن)، (م): «العبد». (٣) (أ)، (ب): «لذلك هو حقيقة..»؛ (م): «لذلك من حقيقة».
(٤) بالقدر قدر الله تعالىٰ. (٥) (ع): «فعله».
(٦) (ن)، (م): «... آدم قال بعض السلف». (٧) (أ)، (ب): «إبليس وآدم».
(٨) (ن): «تاب فتاب الله عليه وإبليس»؛ (م): «تاب وإبليس»؛ (أ)، (ب): «تاب فتاب الله عليه واختاره وهداه وإبليس».
(٩) (أ)، (ب)، (ن): «بين تعذيب الفاعل المختار».
(١٠) (أ)، (ب)، (ن): «بداية». (١١) (ع): «وظلما».
(١٢) «موجودة»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٣) «فعل»: ساقطة من (أ)، (ب).

بمقتضاها][1]، فالتوبة والأعمال الصالحة تمحىٰ بها السيئات، والمصائب في الدنيا تكفّر بها السيئات، كما أن السم تارة يدفع موجبه بالدواء، وتارة يورث مرضاً يسيراً، ثم تحصل العافية.

وإذا قيل: خلق الفعل مع حصول العقوبة عليه[2] ظلم، كان بمنزلة أن يُقال: خلق أكل[3] السم ثم حصول الموت به ظلم. والظلم وضع الشيء في غير موضعه، واستحقاق هٰذا الفاعل لأثر فعله الذي هو معصية الله، كاستحقاقه لأثره إذا ظلم العباد[4].

وهٰذا الآن ينزع[5] إلىٰ مسألة التحسين والتقبيح، فإن الناس متفقون علىٰ أن كون الفعل يكون سبباً لمنفعة العبد وحصول ما يلائمه، وسبباً لحصول مضرته، وحصول ما ينافيه، قد يُعلم بالعقل، وكذلك كونه قد يكون صفة كمال وصفة نقص، وإنَّما تنازعوا في كونه [يكون][6] سبباً للعقاب والذمّ، علىٰ قولين مشهورين.

٣/ ٢٩ / والنزاع في ذلك بين أصحاب أحمد، وبين أصحاب[7] مالك، وبين أصحاب[7] الشافعي وغيرهم. وأما أبو حنيفة وأصحابه فيقولون بالتحسين والتقبيح، وهو قول جمهور الطوائف من المسلمين وغيرهم. وفي الحقيقة، فهٰذا النزاع[8] يرجع إلىٰ الملاءمة والمنافرة[9]، والمنفعة والمضرة، فإن الذم والعقاب مما يضر العبد ولا يلائمه، فلا يخرج الْحُسْن[10] والقُبْح عن حصول المحبوب والمكروه، فالْحَسَن ما حَصَّل المحبوب المطلوب المراد لذاته[11]، والقبيح ما حصَّل المكروه البغيض، فإذا كان الْحُسن يرجع إلىٰ المحبوب، والقبيح يرجع إلىٰ المكروه، بمنزلة النافع والضار، والطيب والخبيث، ولهٰذا يتنوع بتنوع الأحوال، فكما أن الشيء الواحد يكون نافعاً إذا صادف حاجة، ويكون ضارًّا في موضع آخر، كذلك الفعل - كأكل الميتة - يكون قبيحاً تارةً ويكون حسناً أخرىٰ.

وإذا كان كذلك فهٰذا الأمر لا يختلف، سواء كان العبد هو الفاعل[12] بغير أن

---

(١) (ع): «تدفع مقتضاها». والكلام بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٢) (م): «ثم العقوبة عليه». (٣) (ن): «آكل»؛ (م): «كل». وسقطت الكلمة من (أ)، (ب).
(٤) (ن)، (م): «العبد». (٥) (أ)، (ب): «وهٰذا إلا أن ينزع». (٦) «يكون»: زيادة في (م).
(٧) (أ)، (ب): «وأصحاب». (٨) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «النوع».
(٩) (ع)، (أ)، (ب): «والمنافاة». (١٠) (أ)، (ب): «للحسن».
(١١) (ع) فقط: «المراد له». (١٢) (ع) فقط: «سواء كان الفاعل العبد».

يخلق الله القدرة والإرادة، أو بأن يخلق الله له ذلك، كما في سائر ما هو نافع وضار ومحبوب ومكروه.

وقد دلَّت الدلائل اليقينية على أن كل حادث فالله خالقه، وفعل العبد من جملة الحوادث، وكل ممكن يقبل الوجود والعدم، فإن شاء الله كان وإن لم يشأ / لم يكن، ٣/ ٣٠
وفعل العبد من جملة الممكنات؛ وذلك لأنَّ(١) العبد إذا فعل الفعل، فنفس الفعل حادث بعد أن لم يكن، فلا بد له(٢) من سبب.

وإذا قيل: حدث بالإرادة، فالإرادة أيضاً حادثة، فلا بد لها من سبب. وإن شئت قلت(٣): الفعل ممكن فلا يترجح وجوده على عدمه إلَّا بمرجِّح، وعلى طريقة بعضهم(٤) فلا(٥) يترجَّح أحد طرفيه على الآخر إلَّا بمرجِّح. وكون العبد فاعلاً له حادث ممكن، فلا بد له من محدث مرجِّح، ولا فرق في ذلك بين حادث وحادث. (* [والمرجِّح لوجود الممكن لا بد أن يكون تاماً مستلزماً(٦) وجود الممكن، وإلَّا فلو كان مع وجود المرجح يمكن وجود الفعل تارة وعدمه أخرى، لكان ممكناً بعد حصول المرجح، يمكن وجوده وعدمه، وحينئذٍ فلا يترجح وجوده على عدمه إلَّا بمرجح. وهذا المرجح إما أن يكون تاماً مستلزماً وجود الفعل، (وإما أن يكون الفعل)(٧) معه يمكن(٨) وجوده وعدمه، فإن كان الثاني لزم أن لا يوجد الفعل بحال، ولزم التسلسل الباطل.

/ فعُلِم أن الفعل لا يوجد إلَّا إذا وجد مرجِّح تام يستلزم وجوده، وذلك المرجِّح ٣١/٣
التام هو الداعي التام (والقدرة)(٩). وهذا مما سلَّمه طائفة من المعتزلة كأبي الحسين البصري وغيره؛ سلَّموا أنه إذا وجد الداعي التام والقدرة التامة لزم وجود الفعل، وأن الداعي والقدرة خلق لله عز وجل، وهذا حقيقة قول أهل السنة(١٠) الذين يقولون: (إن الله خالق أفعال العباد، كما أن الله خالق كل شيء. فإن أئمة أهل السنة يقولون:)(١١) إن الله خالق الأشياء بالأسباب، وأنه خلق للعبد قدرة(١٢) يكون بها

---

(١) (أ)، (ب)، (م): «أن». (٢) «له»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن): «ولا بد له».
(٣) (أ)، (ب): «وإن سبب قلب»، وهو تصحيف.
(٤) (أ)، (ب): «وعلى طريقة أحدهم»؛ (ن)، (م): «وطريقة بعضهم». (٥) (ع): «لا».
(*-*): ما بين النجمتين (والمرجح لوجود الممكن (٢/ ٢٦٠)... السلف والأدلة العقلية (٢/ ٢٦٣): ساقط من (ن)، (م).
(٦) (ع): «يستلزم». (٧) ما بين القوسين في (ع) فقط. (٨) (أ)، (ب): «بل»، وهو تحريف.
(٩) «والقدرة»: في (ع) فقط. (١٠) (ع): «أئمة السنة».
(١١) ما بين القوسين في (ع) فقط. (١٢) (أ)، (ب): «والله خلق العبد وقدره.. إلخ».

فعله، وأن[١] العبد فاعل لفعله حقيقة، فقولهم في خلق فعل العبد بإرادته وقدرته[٢]، كقولهم في خلق سائر الحوادث بأسبابها، ولكن ليس هـٰذا قول من ينكر الأسباب والقوىٰ التي في الأجسام وينكر تأثير القدرة (التي للعبد)[٣] التي بها يكون الفعل، ويقول: إنه لا أثر لقدرة العبد أصلاً في فعله[٤]، كما يقول ذلك جهم وأتباعه[٥]، والأشعري ومن وافقه.

وليس قول هـٰؤلاء قول أئمة السنة ولا جمهورهم، بل أصل هـٰذا القول هو
٣/ ٣٢ قول الجهم بن صفوان، فإنه كان يثبت مشيئة الله تعالىٰ، وينكر أن يكون له / حكمة أو رحمة، وينكر أن يكون للعبد فعل أو قدرة مؤثرة. وحُكي عنه أنه كان يخرج إلىٰ الْجَذْمَىٰ ويقول: أرحم الراحمين يفعل (مثل)[٦] هـٰذا؟ إنكاراً لأن تكون له رحمة يتصف بها، وزعماً منه أنه ليس إلَّا مشيئة محضة لا اختصاص لها بحكمة، بل يرجّح أحد المتماثلين بلا مرجّح.

وهـٰذا قول طائفة من المتأخرين، وهـٰؤلاء يقولون: إنه لم يخلق لحكمة، ولم يأمر لحكمة، وأنه ليس في القرآن «لام» كي، لا في خلق الله ولا في أمر الله[٧]. وهـٰؤلاء الجهمية المجبرة هم والمعتزلة والقدرية في[٨] طرفين متقابلين[٩].

وقول سلف الأمة وأئمة السنة وجمهورها ليس قول هـٰؤلاء ولا قول هـٰؤلاء، وإن كان كثير من المثبتين للقدر يقول بقول جهم، فالكلام[١٠] إنَّما هو في أهل السنة المثبتين لإمامة أبي بكر وعمر وعثمان والمثبتين للقدر. وهـٰذا الاسم يدخل فيه
٣/ ٣٣ الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وأئمة التفسير والحديث والفقه/ والتصوف، وجمهور المسلمين، وجمهور طوائفهم، لا يخرج عن هـٰذا إلَّا بعض الشيعة، وأئمة

---

(١) (أ)، (ب): «فإن». (٢) (أ)، (ب): «بإرادة وقدرة». (٣) «التي للعبد»: في (ع) فقط.
(٤) (ع) فقط: «أصلا في فعله أصلا». (٥) (أ)، (ب): «كما يقول ذلك ما يقوله جهم وأتباعه».
(٦) «مثل»: زيادة في (ع). (٧) (أ)، (ب): «ولا في أمره». (٨) (أ)، (ب): «من».
(٩) كتب مستجي زاده في هامش (ع): «هـٰؤلاء الجهمية هم والمعتزلة القدرية في طرفين متقابلين؛ لأن عند المعتزلة أفعال العباد بقدرتهم وإيجادهم لا مدخل لقدرته وخلقه فيها، وعند المجبرة أنها بمحض قدرة الله تعالىٰ وإيجاده وخلقه لا مدخل لقدرة العبد وإيجاده فيها. قلت: إلا أنه فرق بين قول جهم وبين قول الأشعري بأنه - وإن قال بقدرة غير مؤثرة في العبد - إلا أن للعبد قدرة يخلق الله تعالىٰ عندها، كالنار التي يخلق عندها الإحراق، كذلك القدرة المتحققة في العبد يترتب عليها الفعل الاختياري، فالنار والقدرة هما سببان ماديان لأثرهما من الإحراق والفعل، لا سببان حقيقيان لهما، والمؤثر الحقيقي والسبب الحقيقي هو الله تعالىٰ».
(١٠) (أ)، (ب): «والكلام».

هٰؤلاء وجمهورهم على القول الوسط الذي ليس هو قول المعتزلة ولا قول جهم وأتباعه الجبرية، فمن قال: إن شيئاً من الحوادث - أفعال الملائكة والجن والإنس - لم يخلقها الله تعالى، فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع السلف والأدلة العقلية]*).

ولهٰذا قال بعض السلف: من قال إن كلام الآدميين أو أفعال(١) العباد غير مخلوقة، فهو بمنزلة من قال: إن سماء الله وأرضه غير مخلوقة.

والله تعالى يخلق ما يخلق(٢) لحكمة كما تقدم، ومن جملة المخلوقات ما قد يحصل به(٣) ضرر عارض لبعض الناس، كالأمراض والآلام وأسباب ذلك، فخلق الصفات والأفعال التي هي أسبابه(٤) من جملة ذلك. فنحن نعلم أن لله في ذلك حكمة، (٥ وإذا كان قد فعل ذلك لحكمة خرج عن أن يكون سفهاً، وإذا كان العقاب/ على فعل العبد الاختياري لم يكن ظلماً. فهٰذا الحادث بالنسبة إلى الربّ له فيه حكمة٥) يحسن(٦) لأجل تلك الحكمة، وبالنسبة(٧) إلى العبد عدل؛ لأنه عُوقِب على فعله، فما ظلمه الله ولكن هو ظلم نفسه. ظ ٨٩

٣/ ٣٤ / واعتبر ذلك بأن يكون غير الله هو الذي عاقبه على ظلمه، لو(٨) عاقبه ولي أمر على عدوانه على الناس فقطع(٩) يد السارق، أليس ذلك عدلاً(١٠) من هٰذا الوالي؟ وكون الوالي مأموراً بذلك يبين(١١) أنه عادل.

لكن المقصود هنا أنه مستقر في فطر الناس وعقولهم أن ولي الأمر إذا أمر الغاصب برد المغصوب إلى مالكه، وضمن التالف بمثله، أنه يكون حاكماً بالعدل، وما زال العدل معروفاً في القلوب والعقول. ولو قال هٰذا المعَاقَب: أنا قد قُدِّر عليَّ هٰذا، لم يكن هٰذا(١٢) حجَّة له، ولا مانعاً لحكم الوالي أن يكون عدلاً.

فالله تعالى - أعدل العادلين - إذا اقتصَّ(١٣) للمظلوم من ظالمه في الآخرة أحق بأن يكون ذلك عدلاً منه، فإن(١٤) قال الظالم: هٰذا كان مقدَّراً عليَّ، لم يكن هٰذا عذراً صحيحاً ولا مسقطاً لحق المظلوم، وإذا كان الله هو الخالق لكل شيء فذاك(١٥)

(*-*): ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١) (ن)، (م): «وأفعال».
(٢) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «ما يخلقه». (٣) (م) فقط: «ما يحصل منه». (٤) (ب) فقط: «أسباب».
(٥-٥): ساقط من (م) فقط. (٦) (أ)، (ب)، (ن): «تحسن»، وفي (م) الكلمة غير معجمة.
(٧) (أ)، (ب): «بالنسبة». (٨) (أ)، (ب): «ولو». (٩) (ن)، (م): «فيقطع».
(١٠) (ع): «أليس في ذلك عدلاً»؛ (ن)، (م): «أليس ذلك عدل».
(١١) (ن): «يتبين»؛ (أ)، (ع): «تبين». (١٢) «هذا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٣) (أ)، (ب): «إذا اقتضى». (١٤) (أ)، (ب): «فإذا». (١٥) (أ)، (ب): «فذلك».

لحكمة أخرىٰ له في الفعل، فخلقه حسن بالنسبة إليه لما [له][(١)] فيه من الحكمة،
٣/٣٥ والفعل القبيح المخلوق قبيح من فاعله[(٢)]، لما عليه / فيه من المضرَّة، كما أن أمر الوالي بعقوبة الظالم يسر الوالي لِمَا فيه من الحكمة[(٣)]، وهو عدله وأمره بالعدل، وذلك يضر المعاقَب لما عليه فيه من الألم.

ولو قُدِّرَ أن هـٰذا الوالي كان سبباً في حصول ذلك الظلم، علىٰ وجه لا يُلام عليه، لم يكن عذراً للظالم، مثل حاكم شهد عنده بَيِّنَة[(٤)] بمال لغريم[(٥)]، فأمر بحبسه أو عقوبته، حتىٰ ألجأه ذلك إلىٰ أخذ مال آخر بغير حق ليوفّيه إياه، فإن الحاكم أيضاً يعاقبه [فيه][(٦)]، فإذا قال: أنت[(٧)] حبستني وكنت عاجزاً عن الوفاء، ولا[(٨)] طريق لي إلىٰ الخلاص إلَّا أخذ مال هـٰذا، لكان حبسه الأول ضرراً عليه، وعقوبته ثانياً علىٰ أخذ مال [الغير][(٩)] ضرراً عليه، والوالي يقول: أنا حكمت بشهادة العدول، فلا ذنب لي في ذلك، وغايتي أني أخطأت، والحاكم إذا أخطأ له أجر. وقد يفعل كل من الرجلين بالآخر[(١٠)] من الضرر ما يكون فيه[(١١)] معذوراً، والآخر معاقباً، بل[(١٢)] مظلوماً لكن بتأويل.

٣/٣٦ / وهـٰذه الأمثال ليست مثل فعل الله تعالىٰ، فإن الله ليس كمثله شيء: لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فإنه سبحانه يخلق الاختيار في المختار، والرضا في الراضي، والمحبة في المحب. وهـٰذا لا يقدر عليه إلَّا الله.

ولهـٰذا أنكر الأئمة علىٰ من قال: جبر الله العباد، كالثَّوْرِيّ والأَوْزَاعِيّ والزّبيديّ وأحمد بن حنبل وغيرهم، وقالوا: الجبر لا يكون إلَّا من عاجز، كما يجبر الأب ابنته علىٰ خلاف مرادها.

والله خالق الإرادة والمراد، فيُقال: جَبَلَ، كما جاءت به السنة، ولا يُقال: جبر، فإن النبي ﷺ [في الحديث الصحيح][(١٣)] قال لأشج عبد القيس: «**إنَّ فيك لخلقين**

(١) «له»: في (ع) فقط.
(٢) (ن)، (م): «والفعل القبيح من المخلوق هو قبيح من فاعله».
(٣) (ن)، (م): «لما له في ذلك من الحكمة».
(٤) البيِّنَة هنا الشاهدان. قال الأصفهاني في (غريب القرآن): «والبيِّنَة الدلالة الواضحة عقلية كانت أو محسوسة، وسمي الشاهدان بينة لقوله عليه السلام: «**البينة على المدَّعي واليمين على من أنكر**».
(٥) (ن)، (م): «للغريم».
(٦) «فيه»: في (ع) فقط.
(٧) «أنت»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (ع): «لا». وسقطت من (أ).
(٩) (ع)، (ن)، (م): «علىٰ أخذ المال».
(١٠) «بالآخر»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) (ع): «ما لا يكون فيه»؛ (أ)، (ب): «ما يكون».
(١٢) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٣) «في الحديث الصحيح»: زيادة في (ع) فقط.

يحبهما الله: الحلم والأناة». فقال: أخلقين تخلقت بهما أم خلقين جبلت عليهما؟ قال: «بل خلقين جبلت عليهما». فقال: الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله[١].

ومما يبيّن هـٰذا: أنَّ الله سبحانه وتعالىٰ جهة خلقه وتقديره غير جهة أمره وتشريعه، فإن أمره وتشريعه مقصوده بيان ما ينفع العباد إذا فعلوه وما يضرهم، بمنزلة أمر الطبيب للمريض بما ينفعه، فأخبر الله على ألسن رسله بمصير السعداء والأشقياء، وأمر بما يوصل إلى السعادة، ونهى عما يوصل إلى الشقاوة.

٣/ ٣٧ / وخلقه وتقديره يتعلق به وبجملة المخلوقات، فهو يفعل لما فيه حكمة متعلقة بعموم خلقه، [٢] وإن كان في ضمن ذلك مضرة لبعض الناس، كما أنه ينزل المطر لما فيه من الرحمة والنعمة العامة والحكمة[٢] وإن كان في ضمن ذلك تضرر[٣] بعض الناس بسقوط منزله وانقطاعه عن[٤] سفره وتعطيل معيشته، وكذلك يرسل نبيه [محمداً] صلى[٥] الله عليه وسلم لما في إرساله من الرحمة العامة، وإن كان في ضمن ذلك سقوط رياسة قوم وتألمهم بذلك. فإذا قدّر على الكافر كفره، قدَّره الله لما له في ذلك من الحكمة والمصلحة العامة، وعاقبه لاستحقاقه ذلك بفعله الاختياري وإن كان مقدَّراً[٦]، ولما له في عقوبته من الحكمة والمصلحة العامة.

وقياس أفعال الله على أفعال العباد خطأ ظاهر؛ لأنَّ السيد إذا أمر عبده بأمرٍ أمره لحاجته إليه ولغرض السيد، فإذا أثابه على ذلك كان من باب المعاوضة، وليس له حكمة يطلبها إلَّا حصول ذلك [المأمور به][٧]، وليس هو الخالق لفعل المأمور. فإذا قُدِّرَ أن السيد لم يعوِّض المأمور، أو لم[٨] يقم بحق عبده الذي يقضي حوائجه كان ظالماً، كالذي يأخذ سلعة ولا يعطي[٩] ثمنها، أو يستوفي منفعة الأجير ولم يوفه أجره.

---

(١) الحديث عن ابن عباس وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنهم - في: مسلم ١/ ٤٨ - ٤٩ (كتاب الإيمان، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٤٠١ (كتاب الزهد، باب الحلم)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٢٣، ٤/ ٢٠٦؛ سنن أبي داود ٤/ ٤٨٣ (كتاب الأدب، باب في قبلة الرجل)، والحديث فيها عن أم أبان بنت الوازع بن زارع عن جدها زارع؛ سنن الترمذي ٣/ ٢٤٧ (كتاب البر والصلة، باب ما جاء في التأني والعجلة).

(٢ - ٢): ساقط من (أ)، (ب)، ومكانه فيها كلمة «كالمطر».

(٣) (ن): «يتضرر»؛ (م): «ضرر».

(٤) (ع)، (ن)، (م): «من».

(٥) (ن)، (م): «يرسل نبيه صلى..»؛ (أ): «برسالة نبيه محمد صلى..»؛ (ب): «رسالة نبيه محمد صلّى..».

(٦) (أ)، (ب)، (م): «مقدوراً».

(٧) «المأمور به»: ساقطة من (ن)، (م).

(٨) (أ)، (ب): «ولم».

(٩) (أ)، (ب): «ولم يعط».

٣/٣٨ / والله تعالىٰ غني عن العباد، إنَّما أمَرَهم بما ينفعهم، ونهاهم عما يضرهم، فهو محسن إلىٰ عباده بالأمر لهم، محسن[1] لهم بإعانتهم علىٰ الطاعة، ولو قُدِّر أن عالماً صالحاً أمر الناس بما ينفعهم، ثم أعان بعض الناس[2] علىٰ فعل ما أمرهم به ولم يعن آخرين، لكان محسناً إلىٰ هٰؤلاء إحساناً تاماً، ولم يكن ظالماً لمن لم يحسن إليه. وإذا قُدِّرَ أنه عاقب المذنب[3] العقوبة التي يقتضيها عدله وحكمته[4]، لكان [أيضاً] محموداً علىٰ هٰذا وهٰذا، وأين هٰذا من حكمة [أحكم الحاكمين]، وأرحم الراحمين[5]؟!

فأمره[6] لهم إرشاد وتعليم وتعريف[7] بالخير، فإن أعانهم علىٰ فعل المأمور كان قد أتم النعمة علىٰ المأمور، وهو مشكور علىٰ هٰذا وهٰذا، وإن لم يعنه وخذله حتىٰ فعل الذنب كان له في ذلك حكمة أخرىٰ، وإن كانت مستلزمة تألّم هٰذا، فإنَّما تألّم بأفعاله الاختيارية التي من شأنها أن تورثه نعيماً أو ألماً، وإن كان ذلك الإيراث بقضاء الله وقدره فلا منافاة بين هٰذا وهٰذا، فجعله المختار[8] مختاراً من كمال قدرته وحكمته، وترتيب آثار الاختيار عليه من تمام حكمته وقدرته.

٣/٣٩ / لكن يبقىٰ الكلام في نفس الحكمة الكلية[9] في هٰذه الحوادث، فهٰذه ليس علىٰ الناس معرفتها، ويكفيهم التسليم لما قد علموا أنه بكل شيء عليم، وعلىٰ كل شيء قدير، وأنه أرحم بعباده من الوالدة بولدها.

ومن المعلوم[10] ما لو علمه كثير من الناس لضرهم علمه، ونعوذ بالله من علم لا ينفع. وليس اطّلاع كثير من الناس - بل أكثرهم - علىٰ حِكَم[11] الله في كل شيء نافعاً لهم - بل قد يكون ضاراً. قال تعالىٰ: ﴿لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [سورة المائدة: ١٠١].

وهٰذه المسألة[12]: مسألة غايات أفعال الله ونهاية حكمته - مسألة عظيمة، لعلها أجلّ المسائل الإلٰهية، وقد بُسط الكلام عليها في غير هٰذا الموضع، وكذلك بُسط الكلام علىٰ مسائل القدر، وإنَّما نبهنا تنبيهاً لطيفاً علىٰ امتناع أن يكون خلق

---

(١) (ع)، (أ): «محسناً»؛ وفي (ن)، (م): «بالأمر لهم وبإعانتهم». (ن: وبإعانته).
(٢) (ن)، (م): «ثم أعان بعضهم». (٣) (ن)، (م): «المذنبين». (٤) (أ)، (ب): «وحكمه».
(٥) (ن)، (م): «لكان محموداً علىٰ فعل هٰذا وهٰذا، وأين هٰذا من حكمة أرحم الراحمين».
(٦) (أ)، (ب): «وأمره». (٧) (أ)، (ب): «وتعريفهم».
(٨) (أ)، (ب): «للمختار». (٩) (أ)، (ب): «الكمية»، وهو تحريف.
(١٠) (ب) فقط: «العلوم». (١١) (أ)، (ب): «حكمة». (١٢) (أ)، (ب): «وفي هٰذه المسألة».

الفعل[١] ظلماً، سواء قيل: إن الظلم ممتنع من الله، أو قيل[٢]: إنه مقدور، فإن الظلم الذي هو ظلم أن يُعاقب الإنسان على عمل غيره، فأما عقوبته على فعله الاختياري، وإنصاف المظلومين من الظالمين، فهو من كمال عدل الله تعالى.

وهٰذا التفصيل في باب التعديل والتجوير[٣] بين مذهب القدرية الذين / يقيسون الله بخلقه في عدلهم وظلمهم، وبين مذهب الجبرية الذين لا يجعلون ٣/ ٤٠
لأفعال[٤] الله حكمة[٥]، ولا ينزّهونه عن ظلم يمكنه فعله، ولا فرق عندهم بالنسبة إليه بين ما يُقال: هو عدل وإحسان، وبين ما يُقال: هو ظلم.

وقول هٰؤلاء من الأسباب التي قويت بها شناعات[٦] القدرية، حتى غلوا في الناحية الأخرى، وخيار الأمور أوسطها، ودين الله عدل بين الغالي فيه والجافي عنه، وقد ظهر الفرق بين عقوبته على الكفر وغيره من المعاصي، وبين عقوبته على اللون والطول[٧]، كما يظهر الفرق بينهما إذا كان المعاقب بعض الناس، فإن الكفر وإن كان خُلق فيه إرادته وقدرته عليه، فهو الذي فعله باختياره وقدرته، وإن كان ذلك كله[٨] مخلوقاً، كما يعاقبه[٩] غيره عليه مع كون ذلك كله مخلوقاً.

وأما قوله: «ولم يخلق فيه قدرة على الإيمان»، فهٰذا قاله على قول من يقول من أهل الإثبات: إن القدرة لا تكون إلّا مع الفعل، فكل[١٠] من لم يفعل شيئاً لم يكن قادراً عليه، ولكن يكون[١١] عاجزاً عنه. وهٰؤلاء قد[١٢] يقولون: لا يُكَلَّف / العبد[١٣] ما يعجز عنه، ولكن يكلف ما يقدر عليه[١٤] بناء على أن القدرة لا ٣/ ٤١
تكون إلّا مع الفعل[١٥].

وحقيقة قولهم: أن كل من ترك واجباً لم يكن قادراً عليه. و[ليس] هٰذا[١٦] قول جمهور أهل السنة، بل جمهور أهل السنة[١٧] يثبتون للعبد قدرة هي مناط

(١) «الفعل»: ساقطة من (ع). (٢) «قيل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (ع)، (أ)، (ب): «والتجويز»، وهو خطأ.
(٤) (أ)، (ب): «أفعال». (٥) (ب) فقط: «لحكمة». (٦) (أ)، (ب): «ساعات»، وهو تحريف.
(٧) (أ)، (ب): «اللون والقصر والطول». (٨) (أ)، (ب)، (م): «وإن كان كل ذلك».
(٩) (أ)، (ب): «كما يعاقب». (١٠) (ع): «وكل».
(١١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «ولكن لا يكون»، وهو خطأ.
(١٢) «قد»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٣) «العبد»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٤) (ع): «ولكن يكلف ما لا يقدر عليه»؛ (ن)، (م): «ولكن لا يكلف مالا يقدر عليه».
(١٥) (م) فقط: «بناء على أن القدرة إنّما تكون مع الفعل». (١٦) (ن)، (م): «وهٰذا»، وهو خطأ.
(١٧) عبارة «بل جمهور أهل السنة»: ساقطة من (أ)، (ب).

الأمر والنهي، وهـٰذه قد تكون قبله لا يجب أن تكون معه، ويقولون أيضاً: إن القدرة التي يكون بها الفعل لا بد أن تكون مع الفعل، لا يجوِّزُون[١] أن يوجد الفعل بقدرة معدومة [ولا بإرادة معدومة][٢]، كما لا يوجد بفاعل معدوم.

وأمَّا القدرية فيزعمون أن القدرة لاتكون إلَّا قبل الفعل، ومن قابلهم من المثبتة يقولون: لا تكون إلَّا مع الفعل.

وقول [الأئمة] والجمهور[٣] هو الوسط: أنها لا بد أن تكون معه، وقد تكون مع ذلك قبله[٤]، [كقدرة المأمور العاصي][٥]، فإن تلك القدرة تكون متقدمة[٦]
٤٢/٣ علىٰ الفعل بحيث تكون لمن لم يُطع[٧]، كما قال تعالىٰ: / ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [سورة آل عمران: ٩٧]، فأوجب الحج علىٰ المستطيع، فلو لم يستطع إلَّا من حج لم يكن الحج قد وجب إلَّا علىٰ من حج، ولم يُعاقب أحدٌ[٨] علىٰ ترك الحج. وهـٰذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام.

وكذلك قال تعالىٰ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [سورة التغابن: ١٦]، فأوجب التقوىٰ بحسب الاستطاعة، فلو كان من لم يتق الله لم يستطع التقوىٰ لم يكن قد أوجب التقوىٰ إلا علىٰ من اتقىٰ، ولا يعاقب من لم يتق[٩]، وهـٰذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام.

وهـٰؤلاء إنَّما قالوا هـٰذا لأن القدرية والمعتزلة[١٠] والشيعة وغيرهم قالوا: القدرة لا تكون إلَّا قبل الفعل، لتكون صالحة للضدين: الفعل والترك، وأما حين الفعل[١١] [فلا يكون إلَّا الفعل، فزعموا ـ أو من زعم منهم ـ أنه حينئذٍ][١٢] لا يكون قادراً؛ لأنَّ القادر لا بد أن[١٣] يقدر علىٰ الفعل والترك، وحين الفعل لا يكون قادراً علىٰ الترك فلا يكون قادراً.

وأمَّا أهل السنة، فإنهم يقولون: لا بد أن يكون قادراً حين الفعل، ثم أئمتهم

---

(١) (ع)، (ن)، (م): «لا يجوز». (٢) «ولا بإرادة معدومة»: هـٰذه العبارة ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ن)، (م): «وقول الجمهور». (٤) (ن)، (م): «وقد تكون قبل ذلك».
(٥) عبارة «كقدرة المأمور العاصي»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (أ)، (ب): «مقدمة»؛ (ن): «مقدرة». (٧) (ن)، (م): «علىٰ الفعل تكون لمن يطيع».
(٨) (أ)، ~~(ب)~~: «ولم يعاقب أحداً». ~~(٩) (م) فقط~~: «ولم يعاقب الله من لم يتق».
(١٠) (ع)، (ن)، (م): «القدرية من المعتزلة». (١١) (أ)، (ب): «وأما من حين الفعل».
(١٢) (أ)، (ب): «وزعموا أن من زعم منهم». وسقطت العبارات بين المعقوفتين من (ن)، (م) إلا كلمات قليلة في (م). (١٣) (ع): «لا بد وأن».

قالوا: ويكون أيضاً قادراً قبل الفعل. وقالت[١] طائفة منهم: لا يكون / قادراً إلَّا حين الفعل. وهـٰؤلاء يقولون: إن القدرة لا تصلح للضدين عندهم[٢] فإن القدرة المقارنة للفعل لا تصلح إلَّا لذلك الفعل، وهي مستلزمة له لا توجد بدونه؛ إذ لو صلحت للضدين على وجه البدل، أمكن وجودها مع عدم[٣] أحد الضدين، والمقارن للشيء مستلزم له[٤] لا يوجد مع عدمه، فإن وجود[٥] الملزوم بدون اللازم ممتنع، وما قالته القدرية [فهو] بناء على أصلهم[٦] الفاسد، وهو أن إقدار الله المؤمن[٧] والكافر والبر والفاجر سواء، فلا يقولون: إنَّ الله خصَّ المؤمن[٨] المطيع بإعانة حصل بها الإيمان، بل يقولون: إن إعانته للمطيع[٩] والعاصي سواء، ولكن هـٰذا بنفسه رجَّح الطاعة؛ وهـٰذا بنفسه رجَّح المعصية. كالوالد الذي أعطى[١٠] كل واحد من ابنيه[١١] سيفاً، فهـٰذا جاهد به في سبيل الله، وهـٰذا قطع به الطريق، أو أعطاهما مالاً، فهـٰذا أنفقه في سبيل الله، وهـٰذا أنفقه في سبيل الشيطان. ٣/ ٤٣

وهـٰذا القول فاسد باتفاق أهل السنة والجماعة المثبتين للقدر، فإنهم متفقون على أن لله على عبده المطيع [المؤمن][١٢] نعمة دينية خصَّه بها دون / الكافر، وأنَّه أعانه على الطاعة إعانة ـ لم يُعِنْ بها الكافر، كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [سورة الحجرات: ٧]، فبيَّن أنه حبب إليهم الإيمان وزينه في قلوبهم. ٣/ ٤٤

فالقدرية تقول[١٣]: هـٰذا التحبيب والتزيين عام في كل الخلق[١٤]، أو هو[١٥] بمعنى البيان وإظهار دلائل الحق. والآية تقتضي أن هـٰذا خاص بالمؤمنين، ولهـٰذا قال: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾، والكفار ليسوا راشدين.

وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة الأنعام: ١٢٥]، وقال: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا

---

(١) (أ)، (ب)، (ن): «وقال». (٢) «عندهم»: زيادة في (ن)، (م).
(٣) «عدم»: ساقطة من (ع) فقط. (٤) (أ)، (ب): «المستلزم له». (٥) (م) فقط: «فإن وجد».
(٦) (ن): «وهـٰذا قالته القدرية بناء على أصلهم»؛ (م): «وهـٰذا قالته القدرية على أصلهم».
(٧) (ع): «وهو إقدار الله المؤمن». (٨) «المؤمن»: ساقطة من (ع). (٩) (أ)، (ب): «إعانة المطيع».
(١٠) (أ)، (ب): «يعطي». (١١) (م) فقط: «كلا من ولديه».
(١٢) «المؤمن»: زيادة في (أ)، (ب). (١٣) (أ)، (ب)، (م): «يقولون».
(١٤) (أ)، (ب): «والتزيين علي كل الخلق». (١٥) (ن)، (م): «إذ هو».

كَانُوا يَعْمَلُون﴾ [سورة الأنعام: ١٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [سورة الأنعام: ٥٣]، وقال تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لاَّ تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلامَكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة الحجرات: ١٧].

٣/٤٥ / وقد أمر الله عباده أن[1] يقولوا: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة الفاتحة: ٦ ـ ٧].

والدعاء إنَّما يكون لشيء مستقبل غير حاصل يكون[2] من فعل الله تعالى. وهذه الهداية المطلوبة غير الهدى الذي هو بيان الرسول ﷺ وتبليغه.

وقال تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلامِ﴾ [سورة المائدة: ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَداً وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة النور: ٢١]، وقال الخليل ﷺ: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا﴾ [سورة البقرة: ١٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [سورة السجدة: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [سورة القصص: ٤١].

ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة، يبيّن ـ سبحانه وتعالى ـ اختصاصه[3] عباده المؤمنين بالهدى والإيمان والعمل الصالح، والعقل يدل على ذلك، فإنه إذا[4] قُدِّرَ
٣/٤٦ أن جميع الأسباب الموجبة للفعل من الفاعل كما هي من التارك، كان / اختصاص الفاعل بالفعل ترجيحاً لأحد[5] المثلين على الآخر بلا مرجح، وذلك معلوم الفساد بالضرورة. وهو الأصل الذي بَنَوْا عليه إثبات الصانع، فإن قدحوا في ذلك انسد عليهم طريق إثبات الصانع.

وغايتهم أن قالوا: القادر المختار يرجِّح أحد مقدورَيْه على الآخر بلا مرجِّح، كالجائع والخائف. وهذا فاسد، فإنه مع استواء الأسباب[6] الموجبة من كل وجه يمتنع الرجحان.

وأيضاً فقول القائل: يرجِّح بلا مرجح، إن كان لقوله: «يرجِّح» معنى زائد على

(١) (ب): «بأن». وسقطت من (أ). (٢) (أ)، (ب): «غير حاصل بل يكون».
(٣) (ب): «يبين اختصاص»؛ (أ): «يبين اختصاصه»؛ (ن): تبين تعالى اختصاص»؛ (م): «يبين الله اختصاص».
(٤) (أ)، (ب): «فإذا». (٥) (أ)، (ب): «ترجيح أحد». (٦) (ع)، (أ)، (ب): «فإنه مع الأسباب».

وجود الفعل(١ فذاك هو السبب المرجِّح، وإن لم يكن له معنىً زائد، كان حال الفعل قبل وجود الفعل ١) كحاله(٢) عند الفعل(٣)، ثم الفعل حصل في إحدى الحالتين دون الأخرى(٤) بلا مرجح، وهذا(٥) مكابرة للعقل.

فلما كان أصل قول القدرية: أن فاعل الطاعات وتاركها كلاهما في الإعانة والإقدار سواء، امتنع على أصلهم(٦) أن يكون مع الفعل قدرة تخصه(٧)؛ / لأنَّ القدرة التي تخص الفعل لا تكون للتارك وإنَّما تكون للفاعل، والقدرة لا تكون إلَّا من الله، وما كان من الله لم يكن مختصاً بحال وجود الفعل. ثم لَمَّا رأوا أن القدرة لا بد أن تكون قبل الفعل، قالوا: لا تكون مع الفعل؛ لأنَّ القدرة هي التي يكون بها الفعل والترك، وحال وجود الفعل يمتنع الترك. فلهذا قالوا: القدرة لا تكون إلَّا قبل الفعل، وهذا باطل قطعاً لأنَّ(٨) وجود الأثر مع عدم(٩) بعض شروطه الوجودية ممتنع، بل (١٠ لا بد أن يكون جميع ما يتوقف عليه الفعل من الأمور الوجودية موجوداً عند الفعل، فنقيض قولهم حق، وهو أن الفعل ١٠) لا بد أن يكون معه قدرة، لكن صار أهل الإثبات هنا(١١) حزبين، حزباً قالوا: لا تكون القدرة إلَّا معه، ظنًّا منهم أن القدرة نوع واحد [لا تصلح للضدين](١٢)، وظنًّا من بعضهم(١٣) أن القدرة عرض فلا تبقى زمانين فيمتنع وجودها قبل الفعل. ٣/ ٤٧

والصواب الذي عليه أئمة الفقه والسنة: أن القدرة نوعان: نوع مصحح للفعل يمكن معه الفعل والترك، وهذه هي التي يتعلق بها الأمر والنهي، فهذه تحصل(١٤) للمطيع والعاصي وتكون قبل الفعل، وهذه تبقى(١٥) إلى حين / الفعل: إما ببقائها(١٦) عند من يقول ببقاء الأعراض(١٧)، وإما بتجدد أمثالها عند من يقول: ٣/ ٤٨

(١ - ١): ساقط من (أ)، (ب). والعبارة الأخيرة في (ع) فيها: «. . كان حال الفعل قبل وجود الفعل»، وهو خطأ.

(٢) (أ)، (ب): «لحاله». (٣) (م) فقط: «كحاله بعد وجود الفعل».

(٤) (أ): «إحدى الحالين دون الآخر»؛ (ب): «أحد الحالين دون الآخر»؛ (م): «أحد الحالين دون الأخرى»؛ (ع): «إحدى الحالين دون الأخرى».

(٥) (أ)، (ب): «فهذا». (٦) (م) فقط: «امتنع عليهم».

(٧) (أ): «أن يكون القدرة مع الفعل قدرة تخصه»؛ (ب): «أن تكون القدرة مع الفعل قدرة تخصه».

(٨) (ع)، (ن)، (م): «فإن». (٩) «عدم»: ساقطة من (ع).

(١٠ - ١٠): ساقط من (ب) فقط. (١١) «هنا»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١٢) «لا تصلح للضدين»: ساقطة من (ن)، (م). (١٣) (ع) فقط: «وظنا منهم».

(١٤) (أ)، (ب): «تصلح». (١٥) (أ)، (ب): «وهذا يبقى».

(١٦) (ب)، (م): «إما بنفسها»؛ (أ)، (ن): «إما بنفيها»، وهو خطأ.

(١٧) (ن)، (م): «عند من يقول إن الأعراض تبقى».

إن الأعراض لا تبقىٰ، وهـٰذه قد تصلح[١] للضدَّين.

وأمر الله لعباده مشروط بهـٰذه الطاقة، فلا يكلف الله من ليست معه هـٰذه الطاقة، وضد هـٰذه العجز، وهـٰذه المذكورة في قول الله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [سورة النساء: ٢٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [سورة التوبة: ٤٢]، وقوله في الكَفَّارة: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً﴾ [سورة المجادلة: ٤]، فإن هـٰذا نفي لاستطاعة من لم يفعل، فلا يكون مع الفعل.

ومنه قول النبي ﷺ لعمران بن حصين: «**صلِّ قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً**[٢]**، فإن لم تستطع فعلى جنب**»[٣]، فإنَّما نفي استطاعة لا فعل معها[٤].

/ وأيضاً، فالاستطاعة المشروطة في الشرع أخص من الاستطاعة التي يمتنع[٥] ٣/٤٩
الفعل مع عدمها، فإن الاستطاعة الشرعية قد تكون مما يتصور الفعل مع عدمها وإن لم يُعجز عنه[٦]، فالشارع ييسّر[٧] علىٰ عباده، ويريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر، وما جعل عليهم[٨] في الدين من حرج.

والمريض قد يستطيع القيام مع زيادة مرضه وتأخر برئه، فهـٰذا في الشرع غير مستطيع لأجل حصول الضرر عليه، وإن كان يسميه [بعض] الناس مستطيعاً[٩].

فالشارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلىٰ مجرد إمكان الفعل، بل ينظر إلىٰ لوازم ذلك، فإذا كان الفعل ممكناً مع المفسدة الراجحة لم تكن هـٰذه استطاعة شرعية، كالذي يقدر أن يحج مع ضرر يلحقه في بدنه أو ماله، أو يصلي قائماً مع زيادة مرضه، أو يصوم الشهرين مع انقطاعه عن معيشته، ونحو ذلك[١٠] فإذا كان

---

(١) (أ)، (ب)، (م): «وهـٰذا قد يصلح». (٢) (ن)، (م): «فجالسا».

(٣) الحديث عن عمران بن حُصَين ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٢/٤٨ (كتاب التقصير في الصلاة، باب إذا لم يطق قاعداً صلّىٰ علىٰ جنب)؛ سنن أبي داود ١/٢٥٠ (كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد)؛ سنن الترمذي ١/٢٣١ (كتاب الصلاة، باب ما جاء أن صلاة القاعد علىٰ النصف من صلاة القائم)؛ سنن ابن ماجه ١/٣٨٦ (كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة المريض)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/٤٢٦.

(٤) (أ)، (ب): «فإنما نفىٰ الاستطاعة لا الفعل معها». (٥) (ن)، (م): «تمنع».

(٦) (أ)، (ب): «قد تكون ما يتصور بالعقل مع عدمها فإن لم يعجز عنه»؛ (ع): «قد تكون مما يتصور بالفعل مع عدمها وإن لم يعجز عنه»؛ (ن)، (م): «قد تكون ما يتصور الفعل مع عدمها وإن لم يعجز عنه». ولعل الصواب ما أثبته.

(٧) (ن)، (م): «فإن الشارع ميسر». (٨) (ع)، (أ)، (ب): «عليكم».

(٩) (ن)، (م): «وإن كان قد يسميه الناس مستطيعاً»؛ (ع): «وإن كان يسميه بعض الناس مطيعا».

(١٠) «ونحو ذلك»: ساقطة من (أ)، (ب).

الشارع قد اعتبر في المُكنة عدم المفسدة الراجحة، فكيف يكلف مع العجز؟!

ولكن هـٰذه الاستطاعة مع بقائها إلىٰ حين الفعل لا تكفي في وجود الفعل، ولو كانت كافية لكان التارك كالفاعل، بل لابد من إحداث إعانة/ أخرىٰ تقارن ٣/ ٥٠
هـٰذه[(١)]، مثل جعل الفاعل مريداً، فإن الفعل لا يتم[(٢)] إلَّا بقدرة وإرادة.

والاستطاعة المقارنة للفعل تدخل فيها الإرادة الجازمة، بخلاف المشروطة في التكليف، فإنه لا يشترط فيها الإرادة، والله تعالىٰ[(٣)] يأمر بالفعل من لا يريده، لكن لا يأمر به من لو[(٤)] أراده لعجز عنه[(٥)].

وهـٰذا الفرقان هو فصل الخطاب في هـٰذا الباب. وهـٰكذا أمر الناس بعضهم لبعض، فإن الإنسان[(٦)] يأمر عبده بما لا يريده العبد، لكن لا يأمره بما يعجزعنه العبد. وإذا اجتمعت الإرادة الجازمة والقوة التامة[(٧)] لزم وجود الفعل، ولا بد أن يكون هـٰذا المستلزم للفعل مقارناً له، لا يكفي تقدمه عليه إن لم يقارنه، فإنه العلة التامة للفعل، والعلة التامة تقارن المعلول، لا تتقدمه؛ ولأنَّ القدرة شرط في وجود الفعل [وكون الفاعل قادراً]، والشرط في وجود الشيء [الذي به القادر يكون قادراً] لا يكون [الشيء] مع عدمه بل مع وجوده[(٨)]، [وإلَّا فيكون الفاعل[(٩)] فاعلاً حين لا يكون قادراً أو غير[(١٠)] القادر لا يكون قادراً][(١١)].

٣/ ٥١ / وهـٰذا معنىٰ قول أهل الإثبات، الذي يذكره مثل القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلىٰ وغيرهما: لا خلاف بيننا وبين المعتزلة أن المصحّح لكون الفاعل فاعلاً هو كونه قادراً، ووجدنا كل مصحح لأمر من الأمور فإنه يستحيل ثبوت ذلك الأمر والحكم مع عدم المصحح له. [(١٢)] ألَا ترىٰ أنه لما ثبت أن المصحّح لكون القادر العالم كونه حيًّا، استحال كونه عالماً قادراً مع [عدم] [(١٣)] كونه حيًّا وكذلك لما كان [(١٢)] المصحح لكون المتلون متلوناً[(١٤)] وكونه متحركاً كونه جوهراً، استحال كونه متلوناً

---

(١) (أ)، (ب): «هـٰذا». (٢) «لا يتم»: ساقطة من (ع).
(٣) (أ)، (ب): «فالله تعالىٰ»؛ (ن)، (م): «والله سبحانه».
(٤) «لو»: ساقطة من (أ)، (ب). (٥) (ب) فقط: «فعجز عنه».
(٦) (أ)، (ب): «فالإنسان»؛ (ن)، (م): «والإنسان». (٧) (م) فقط: «والإرادة التامة».
(٨) (ن)، (م): «شرط في وجود الفعل، والشرط في وجود الشيء لا يكون مع عدمه بل مع وجوده».
(٩) (أ)، (ب): «ولا يكون الفاعل». (١٠) (أ)، (ب): «وغير».
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٢ - ١٢): ساقط من (م) فقط.
(١٣) «عدم»: ساقطة من (ن). (١٤) (ن)، (م): «المتكون متكونا».

ومتحركاً[(١)] وليس بجوهر. وكذلك يستحيل كونه فاعلاً في حال ليس هو فيها قادراً.

قالوا: وهذا من الأدلة المعتمدة. وهذا الدليل يقتضي أنه لا بد من وجود القدرة على الفعل، ولكن لا ينفي وجودها قبل الفعل[(٢)]، فإن المصحح يصح وجوده قبل وجود المشروط[(٣)] وبدون ذلك، كما يصح وجود الحياة بدون العلم، والجوهر بدون الحركة.

وهذا مما يحتج به على الفلاسفة في مسألة[(٤)] حدوث العالم، فإنهم إذا قالوا: العلّة القديمة تُحْدِث الدورة الثانية بشرط انقضاء الأولى.

قيل لهم: لا بد عند وجود المحدث من العلّة التامة، وكون الفاعل قادراً[(٥)] / تام ٣/٥٢
القدرة مريداً تام الإرادة، فلا يكفي في الإحداث مجرد وجود شيء متقدم[(٦)] على الإحداث، فكيف يكفي مجرد عدم شيء يتقدم عدمه على الإحداث؟ بل لا بد حين الإحداث من المؤثر التام، ثم كذلك عند حدوث المؤثر التام لا بد له من مؤثر تام، فإذا لم يكن إلّا علّة تامة أزلية يقارنها معلولها، لزم حدوث الحوادث بلا محدث أصلاً.

وهذا يدلّ على أن الربّ تعالى يتصف بما به يفعل الحوادث المخلوقة من الأقوال القائمة به الحاصلة بقدرته ومشيئته[(٧)]، كما قد بُسِط في موضعه.

وهذا التفصيل في الإرادة والقدرة[(٨)]، وتقسيمها إلى نوعين، يزيل الاشتباه والاضطراب الحاصل في هذا الباب.

وعلى هذا ينبني تكليف ما لا يُطاق، فإنّ[(٩)] من قال: القدرة لا تكون إلّا مع الفعل، يقول: كل كافر وفاسق قد كُلِّفَ ما لايطيق[(١٠)]. وليس هذا الإطلاق قول جمهور أهل السنة وأئمتهم، بل يقولون: إن الله تعالى قد أوجب الحج على المستطيع، حجَّ أو لم يحج، وكذلك أوجب صيام الشهرين في الكفَّارة على المستطيع، كفَّرَ أو لم يكفِّرْ، وأوجب العبادات على القادرين دون العاجزين، فَعَلُوا أو لم يَفْعَلُوا.

---

(١) (ب): «متحركا متلونا»؛ (ن): «متكونا ومتحركا»؛ (م): «مكونا ومتحركا».
(٢) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «قبل ذلك». ~~(٣) (ن)، (م): «الشرط».~~
(٤) (ع): «مسائل». (٥) (أ): «وكون قادراً»؛ (ب): «وكونه قادراً».
(٦) (أ)، (ب): «مقدم». (٧) (م) فقط: «من الأفعال القائمة بقدرته ومشيئته».
(٨) (ع): «الإرادة والمشيئة». (٩) (أ)، (ب): «وأن». (١٠) (ع)، (ن)، (م): «ما لا يطاق».

ومالا يُطاق يفسَّر بشيئين: يفسّر بما لا يُطاق(١) للعجز عنه؛ فهٰذا لم يكلِّفه/ الله ٣/ ٥٣
أحداً. ويفسّر بما لا يُطاق(٢) للاشتغال بضده؛ فهٰذا هو الذي وقع فيه التكليف(٣)، كما في أمر العباد بعضهم بعضاً، فإنهم يفرقون بين هٰذا وهٰذا، فلا يأمر السيد عبده الأعمىٰ بنقط المصاحف، ويأمره إذا كان قاعداً أن يقوم، ويُعلم الفرق بين هٰذا وهٰذا بالضرورة.

وهٰذه المسائل مبسوطة في غير هٰذا الموضع، وإنَّما نبهنا علىٰ نكتها بحسب ما يليق بهٰذا الموضع(٤).

وعلىٰ هٰذا، فقوله(٥): «لم يخلق فيه قدرة علىٰ الإيمان»(٦)، ليس [هو](٧) قول جمهور أهل السنة، بل يقولون: خلق له(٨) القدرة المشروطة في التكليف المصحّحة للأمر والنهي، كما في العباد(٩) إذا أمر بعضهم بعضاً، فما يوجد من(١٠) القدرة في ذلك الأمر، فهو موجود في أمر الله لعباده، بل تكليف الله أيسر، ورفعه(١١) للحرج أعظم. والناس يكلِّف بعضهم بعضاً أعظم مما أمرهم الله به ورسوله، ولا يقولون: إنه تكليف ما لا يُطاق. ومن تأمَّل أحوال من يخدم الملوك والرؤساء ويسعىٰ في طاعتهم، وجد عندهم من ذلك ما ليس عند المجتهدين في العبادة لله(١٢).

/ فصل

٣/ ٥٤

كلام الرافضي على مقالة أهل السنة في القدر

قال الرافضي(١٣): «ومنها: إفحام الأنبياء وانقطاع حجتهم؛ لأنَّ النبي إذا قال للكافر: آمن بي وصدِّقني، يقول(١٤): قُل للذي بعثك يخلق فيَّ الإيمان أو القدرة(١٥) المؤثرة فيه حتىٰ أتمكن من الإيمان وأومن بك(١٦)، وإلَّا فكيف تكلِّفني الإيمان ولا قدرة لي عليه؟ بل خلق فيّ الكفر(١٧)، وأنا لا أتمكن من مقاهرة(١٨) الله

---

(١) (أ)، (ب): «يفسر بشيئين ما لا يطاق». (٢) (أ)، (ب): «أحداً وما لا يُطاق».
(٣) (ن): «وقع بالتكليف»؛ (م): «وقع به التكليف».
(٤) «بهٰذا الموضع»: ساقط من (أ)، (ب). وفي (م): «عند الموضع»، وهو تحريف.
(٥) (أ)، (ب): «وعلىٰ هٰذا قوله»؛ (م): «فعلىٰ هٰذا قوله».
(٦) «علىٰ»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «للإيمان». (٧) «هو»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) «له»: ساقطة من (أ)، (ب). (٩) (ع)، (م): «العبادات».
(١٠) (ن)، (م): «كما يوجد في»؛ (ع): «فما يوجد في». (١١) (ع)، (أ)، (ب): «ودفعه».
(١٢) (أ)، (ب): «في عبادة الله سبحانه وتعالىٰ».
(١٣) (ن)، (م): «الإمامي». والعبارات التالية في ك ٨٦ (م). (١٤) (أ)، (ب)، (ن): «يقول له».
(١٥) (م): «والقدرة». (١٦) «بك: ليست في (ك).
(١٧) (ك): بل خلق الله تعالىٰ فيّ الكفر». (١٨) (ن): «ما أتمكن من معارفة»، وهو تحريف.

تعالىٰ، فينقطع النبي ولا يتمكن من جوابه».

الرد عليه **فيُقال:** هٰذا مقام يكثر فيه خوض النفوس(١)، فإن كثيراً من الناس إذا أُمِر بما يجب عليه تعلل بالقدر، وقال: حتىٰ يقدِّر الله لي(٢) ذلك، أو يقدِّرني الله(٣) علىٰ ذلك، أو حتىٰ يقضي الله ذلك(٤)، وكذلك إذا نُهي عن فعل ما حرَّم الله قال: الله قضىٰ(٥) عليَّ بذلك، أي حيلة لي في هٰذا؟ . . ونحو(٦) هٰذا الكلام.

٣/ ٥٥ / والاحتجاج بالقدر حجة باطلة داحضة(٧) باتفاق كل ذي عقل ودين من جميع العالمين، والمحتج به لا يَقْبَل من غيره مثل هٰذه الحجة إذا احتج بها في(٨) ظلمٍ ظلمه إياه، أو ترك(٩) ما يجب عليه من حقوقه، بل يطلب منه(١٠) ما له عليه، ويعاقبه علىٰ عدوانه عليه، وإنَّما هو(١١) من جنس شبه السوفسطائية التي تعرض في العلوم، فكما أنك تعلم فسادها بالضرورة، وإن كانت تعرض كثيراً لكثير من الناس(١٢) حتىٰ قد يشك في وجود نفسه وغير ذلك من المعارف(١٣) الضرورية، فكذلك هٰذا يعرض في الأعمال حتىٰ يُظن أنها شبهة(١٤) في إسقاط الصدق والعدل الواجب وغير ذلك، وإباحة الكذب والظلم وغير ذلك، ولكن تعلم القلوب بالضرورة أن هٰذه شبهة باطلة، ولهٰذا لا يقبلها أحد من أحد(١٥) عند التحقيق، ولا يحتج بها أحد إلَّا مع عدم علمه بالحجة بما فعله، فإذا كان معه علم بأن ما فعله هو المصلحة، وهو المأمور به(١٦) وهو الذي ينبغي فعله، لم يحتج بالقدر، وكذلك إذا كان معه علم بأن الذي لم يفعله(١٧) ليس عليه أن يفعله، أو ليس بمصلحة أو ليس هو مأموراً به، لم يحتج بالقدر، بل إذا كان متَّبعاً لهواه بغير علم احتج بالقدر.

٣/ ٥٦ / ولهٰذا لـمَّا قال المشركون: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام: ١٤٨]، قال الله تعالىٰ: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ

---

(١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «يكثر خوض النفوس فيه». (٢) «لي»: زيادة في (ن)، (م).
(٣) لفظ الجلالة ليس في (م). (٤) (ن)، (م): «أو حتىٰ يقضي الله له ذلك».
(٥) (ن)، (م): «قضىٰ الله». (٦) (أ)، (ب): «أي خيلة لي ونحو. . .».
(٧) «داحضة»: ساقطة من (ع). (٨) (ن)، (م): «علىٰ».
(٩) (أ)، (ب): «وترك». (١٠) «منه»: ساقطة من (ع). (١١) «هو»: ساقطة من (ع).
(١٢) (ن): «وإن كانت كثيراً تعرض لكثير من الناس». والعبارة محرَّفة في (م).
(١٣) (ب) فقط: المعارض»، وهو تحريف. (١٤) (ن)، (م): «أن هٰذا شبهة».
(١٥) «من أحد»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٦) «به»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٧) (ن): «أن الذي لم يفعله»؛ (م): «أن الذي لا يفعله».

وَإِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَخْرُصُونَ * قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة الأنعام: ١٤٨، ١٤٩]. فإن هٰؤلاء المشركين يعلمون بفطرتهم وعقولهم أن هٰذه الحجة داحضة باطلة(١).

فإنَّ أحدهم لو ظلم الآخر في ماله، أو فَجَرَ بامرأته(٢) أو قتل ولده، أو كان مصراًّ على الظلم فنهاه الناس عن ذلك، فقال: لو شاء الله لم أفعل هٰذا، لم يقبلوا منه هٰذه الحجَّة، ولا هو يقبلها من غيره، وإنَّما يحتج بها المحتج دفعاً للوم بلا وجه. فقال الله لهم: هل(٣) عندكم من علم فتخرجوه لنا بأن هٰذا الشرك والتحريم من أمر الله وأنه مصلحة(٤) ينبغي فعله، إن تتبعون إلَّا الظن، فإنه لا علم عندكم بذلك، إن تظنون ذلك إلَّا ظناً، وإن أنتم إلَّا تخرصون: تحرزون(٥) وتفترون، فعمدتكم في نفس الأمر ظنكم وخرصكم، ليس عمدتكم(٦) في نفس الأمر كون الله شاء ذلك وقدَّره، فإن مجرد المشيئة والقدر لا يكون(٧) عمدة لأحد في الفعل، ولا حجَّة لأحد على أحد، ولا / عذراً لأحد(٨)؛ إذ الناس كلهم مشتركون في القدر(٩)، فلو كان هٰذا حجة وعمدة، لم يحصل فرق بين العادل والظالم، والصادق والكاذب، والعالم والجاهل، والبَرّ والفاجر، ولم يكن فرق بين ما يُصلح الناس من الأعمال وما يفسدهم، وما ينفعهم وما يضرهم. ٣/ ٥٧

وهٰؤلاء المشركون المحتجون(١٠) بالقدر على ترك ما أرسل [الله] به رسله(١١) من توحيده والإيمان به، لو(١٢) احتج به بعضهم على بعض في إسقاط(١٣) حقوقه ومخالفة أمره لم يقبله منه، بل كان هٰؤلاء المشركون يذم بعضهم بعضاً، ويعادي بعضهم بعضاً، [ويقاتل بعضهم بعضاً](١٤) على فعل ما يرونه(١٥) تركاً لحقهم أو ظلماً، فلما جاءهم رسول الله ﷺ يدعوهم إلى حق الله على عباده وطاعة أمره،

---

(١) (أ)، (ب): «وباطلة».

(٢) (أ)، (ب): «لو ظلم الآخر أو حرج في ماله أو فرج امرأته»، وهو تحريف.

(٣) (ن): «قل هل..». (٤) «مصلحة»: ساقطة من (ع).

(٥) «تحرزون»: ساقطة من (أ)، (ب). وحرز الشيء يحرزه ـ بضم زاي المضارع وكسرها ـ: قدَّره بالحدس.

(٦) (أ)، (ب): «ليس في عمدتكم».

(٧) (أ)، (ب): «فإن مجرد المشيئة والقدرة لا تكون»؛ (ن)، (م): «فإن مجرد القدر والمشيئة لا يكون».

(٨) (م) فقط: «ولا عمدة لأحد». (٩) (ع): «إذا كان الناس كلهم مشتركين في القدر».

(١٠) (ن)، (م): «إنَّما يحتجُّون». (١١) (ن): «ما يرسل به رسله»؛ (م): «ما أرسل الله رسله».

(١٢) (ن)، (م): «ولو». (١٣) (أ)، (ب): «سقوط».

(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٥) (أ): «ما يريد»؛ (ب): «من يريد».

احتجُّوا بالقدر، فصاروا يحتجُّون بالقدر على ترك حق ربهم ومخالفة أمره بما لا يقبلونه ممن ترك حقهم[(١)] وخالف أمرهم.

وفي الصحيحين عن معاذ [بن جبل رضي الله عنه][(٢)] أنَّ النبي ﷺ قال له[(٣)]: يا
٣/ ٥٨ معاذ «**أتدري[(٤)] ما حق الله على عباده؟ حقه / على عباده[(٥)] أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً. أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟ [حقهم عليه] أن لا يعذبهم**»[(٦)].

فالاحتجاج بالقدر حال أهل الجاهلية الذين لا علم عندهم بما يفعلون ويتركون، إن يتبعون إلَّا الظنّ وإن هم إلَّا يخرصون. وهم إنَّما يحتجون به في ترك حق ربهم ومخالفة أمره، لا في ترك ما يرونه حقًّا لهم [ولا في مخالفة أمرهم][(٧)].

ولهذا تجد [كثيراً من][(٨)] المحتجِّين به[(٩)] والمستندين إليه من النُّسَّاك والصوفية والفقراء، والعامة والجند والفقهاء وغيرهم، يفرون إليه عند اتباع الظن وما تهوى الأنفس، فلو كان معهم علم وهُدًى لم يحتجُّوا بالقدر أصلاً، بل يعتمدون عليه لعدم الهدى والعلم[(١٠)].

٣/ ٥٩ / وهذا أصل شريف من اعتنى به عَلِمَ[(١١)] منشأ الضلال والغيّ لكثير من الناس[(١٢)]. ولهذا تجد المشايخ والصالحين[(١٣)] المتَّبعين للأمر والنهي كثيراً ما

(١) (م) فقط: «ممن ترك بعضهم».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «قال: يا معاذ بن جبل، أتدري». (ن): «قال له: أتدري».
(٥) (ن)، (م): «حقه عليهم».
(٦) (ن)، (م): «إذا فعلوا ذلك ألَّا يعذبهم». والحديث عن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - في: البخاري ٨/ ١٠٥ (كتاب الرقاق، باب من جاهد نفسه في طاعة الله)، وأوّله: بينما أنا رديف النبي ﷺ ليس بيني وبينه إلا آخرة الرَّحْل، فقال: «**يا معاذ**». قلت: لبيك يا رسول الله وسعديك. ثم سار ساعة ثم قال: «**يا معاذ**»، قلت: لبيك رسول الله وسعديك. ثم سار ساعة، ثم قال: «**يا معاذ بن جبل**»، قلت: لبيك رسول الله وسعديك. قال: «**هل تدري ما حق الله على عباده...**» الحديث. وهو أيضاً في: البخاري ٩/ ١١٤ (كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى)؛ مسلم ١/ ٥٨ - ٥٩ (كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً)؛ سنن الترمذي ٤/ ١٣٥ - ١٣٦ (كتاب الإيمان، باب افتراق هذه الأمة)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٤٣٥ - ١٤٣٦ (كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٢٦٠ - ٢٦١ (عن أنس بن مالك).
(٧) «ولا في مخالفة أمرهم»: هذه العبارة ساقطة من (ن)، (م).
(٨) «كثيراً من»: في (ع) فقط. (٩) «به»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٠) (ن)، (م): «العلم والهدى».
(١١) (ع)، (ن): «من اعتنى به عرف»؛ (م): «من اعتمد به عرف».
(١٢) (ع): «والغي بين الناس». (١٣) (ع): «المشايخ الصالحين».

يوصون أتباعهم باتباع العلم والشرع ؛ لأنه كثيراً[(١)] ما يعرض لهم إرادات في أشياء ومحبة لها، فيتبعون فيها أهواءهم ظانين أنها دين الله[(٢)]، وليس معهم إلَّا الظنَّ والذوق والوجد[(٣)] الذي يرجع إلىٰ محبة النفس وإرادتها، فيحتجُّون تارة بالقدر[(٤)]، وتارة بالظن والخرص، وهم متَّبعون أهواءهم في الحقيقة، فإذا اتبعوا العلم، وهو ما جاء به الشارع ﷺ، خرجوا عن الظن وما تهوىٰ الأنفس، واتبعوا ما جاءهم من ربهم، وهو الهدىٰ، كما قال تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَى﴾ [سورة طه: ١٢٣].

وقد ذكر الله تعالىٰ هٰذا المعنىٰ عن المشركين في سورة الأنعام والنحل والزخرف، كما قال تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم مَّا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾ [سورة الزخرف: ٢٠]، فبيَّن[(٥)] أنه لا علم لهم بذلك إن هم إلَّا يخرصون.

/ وقال في سورة الأنعام: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾ [سورة الأنعام: ١٤٩]؛ [أي][(٦)] ٣/ ٦٩
بإرسال الرسل وإنزال الكتب، كما قال تعالىٰ: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [سورة النساء: ١٦٥]، ثم أثبت القدر بقوله: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة الأنعام: ١٤٩]، فأثبت الحجَّة الشرعية، وبيَّن المشيئة القدرية، وكلاهما حق.

وقال في النحل: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَهَلْ عَلَى الرُّسُلِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ﴾ [سورة النحل: ٣٥]، بيَّن[(٧)] سبحانه أنَّ هٰذا الكلام تكذيب للرسل فيما جاؤوهم به ليس حجَّة لهم، فإن هٰذا لو كان حُجَّة[(٨)] لاحتجَّ به علىٰ تكذيب كل صدق وفعل كل ظلم، ففي فطرة[(٩)] بني آدم أنه ليس حجَّة صحيحة، بل من احتج به احتجَّ لعدم

(١) (ب): «يوصون أتباعهم بالعلم بالشرع فإن كثيراً»؛ (أ): «يوصون أتباعهم العلم بالشرع فإن كثيراً»؛ (م): «يوصفون أتباعهم باتباع العلم والشرع لأنهم كثيراً»؛ (ن): «يوصفون أتباعهم باتباع العلم والشرع لأنه كثيراً».
(٢) (م) فقط: «. . أهواءهم ميراثهم دين الله»، وهو تحريف.
(٣) (ب): «. . والوجدان»؛ (أ): «والواجد».
(٤) (ن): «بالقدرة».
(٥) (ن)، (أ)، (ب): «فتبين».
(٦) «أي»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (أ)، (ب): «فبين».
(٨) (أ)، (ب): «فيما جاؤوهم به ليس حجة لهم فلو كان حجَّة»؛ (ن)، (م): «فيما جاؤوا به ليس حجَّة لهم فإن هٰذا لو كان حجَّة».
(٩) (ن)، (م): «فطر».

العلم واتِّباع الظن(١)، كفعل الذين كذَّبوا الرسل بهٰذه المدافعة، بل الحجَّة البالغة لله بإرسال الرسل وإنزال الكتب.

كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**لا أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك مدح نفسه، ولا أحد أغْيَر / من الله، من أجل ذلك حرَّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن**»(٢). فبيَّن أنه سبحانه يحب أن يُمدَح(٣) وأن يَعْذُر ويُبغض الفواحش، فيجب أن يُمدح بالعدل والإحسان، وأن لا يُوصَف بالظلم(٤). ٣/ ٦١

ومن المعلوم أنه من تقدَّم(٥) إلىٰ أتباعه بأن افعلوا كذا ولا تفعلوا كذا(٦)، وبيَّن لهم وأزاح علتهم، ثم تعدوا حدوده وأفسدوا أموره(٧) كان له أن يعذِّبهم وينتقم منهم.

فإذا قالوا: أليس الله قدَّر علينا هٰذا؟ لو شاء الله ما فعلنا هٰذا!

قيل لهم: أنتم لا حجَّة لكم، ولا عندكم ما تعتذرون به، يبيِّن(٨) أن ما فعلتموه كان حسناً أو كنتم معذورين فيه، فهٰذا الكلام غير مقبول منكم، وقد قامت الحجة عليكم بما تقدَّم من البيان والإعذار.

/ ولو أن ولي الأمر أعطىٰ قوماً مالاً ليوصِّلوه إلىٰ بلد(٩) آخر(١٠) فسافروا به وتركوه في البرية ليس عنده أحد، وباتوا في مكان بعيد منه، وكان وليّ الأمر قد أرسل جنداً [له](١١) يغزون بعض الأعداء، فاجتازوا تلك الطريق، فرأوا ذلك المال فظنوه لُقَطَة ليس له أحد فأخذوه وذهبوا، لكان يحسن منه أن يعاقب الأوَّلين علىٰ تفريطهم(١٢) وتضييعهم حفظ ما أمرهم بحفظه(١٣). ٣/ ٦٢

---

(١) (ن)، (م): «بل من احتج به يحتج به لعدم العلم واتباع الحق»؛ (ع): «بل من احتج به لعدم العلم واتباع الظن».

(٢) الحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ وفي أوله: عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٦/ ٥٧ (كتاب التفسير، تفسير سورة الأنعام، باب: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ﴾)، ٧/ ٣٥ (كتاب النكاح، باب الغيرة)، ٩/ ١٢٠ (كتاب التوحيد، باب قول الله تعالىٰ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾)؛ مسلم ٤/ ٢١١٣ ـ ٢١١٤ (كتاب التوبة، باب غيرة الله تعالىٰ)؛ سنن الترمذي ٥/ ٢٠٠ ـ ٢٠١ (كتاب الدعوات، باب حدثنا محمد بن بشَّار)؛ المسند (ط. المعارف) ٥/ ٢١٩ ـ ٢٢٠، ٦/ ٥٦ ـ ٥٧، ٥٩؛ سنن الدارمي ٢/ ١٤٩ (كتاب النكاح، باب في الغيرة)، وسيرد هٰذا الحديث مرة أخرىٰ في هٰذا الكتاب (٢/ ٣٣٠).

(٣) (أ)، (ب): «يحب المدح».

(٤) (ن)، (م): «بالظلم ويبغض الفواحش»، وهو خطأ.

(٥) (أ)، (ب): «قدم».

(٦) «كذا»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م).

(٧) (ن): «أوامره»؛ (م): «أمره»؛ (أ)، (ب): «أمورهم».

(٨) (ن): «تبين».

(٩) (م) فقط: «محله».

(١٠) «آخر»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١١) «له»: زيادة في (ع) فقط.

(١٢) (أ)، (ب): «لتفريطهم».

(١٣) (أ)، (ب): «ما أمرهم به».

ولو قالوا له: أنت لم تُعْلِمْنَا أنك تبعث خلفنا جنداً حتىٰ نحترز المال منهم. قال لهم[١]: هـٰذا لا يجب عليَّ، ولو فعلته لكان زيادة إعانة لكم، لكن كان عليكم أن تحفظوا ذلك، كما تُحفظ[٢] الودائع والأمانات. وكانت حجته عليهم قائمة، ولم يكن إن عاقبهم ظالماً[٣]، وإن كان لم يعنهم بالإعلام بذلك الجند، لكن عمل المصلحة في إرسال الأولّين والآخرين.

والله تعالىٰ - وله المثل الأعلىٰ - حكيم[٤] عدل في [كل] ما يفعله[٥]، ولا / يخرج شيء عن مشيئته وقدرته. فإذا أمر الناس بحفظ الحدود وإقامة الفرائض لمصلحتهم، كان ذلك من إحسانه إليهم، وتعريفهم ما ينفعهم. وإذا خلق أموراً أخرىٰ، فإذا فرَّطوا واعتدوا بسبب خلقه لأمور أخرىٰ[٦] أوجبت [٧] الضرر الحاصل من تفريطهم وعدوانهم، وكان له في خلق المخلوق الثاني حكمة ومصلحة أخرىٰ[٧]، كانَ عادلاً حكيماً[٨] في خلق هـٰذا وخلق هـٰذا، والأمر بهـٰذا والأمر بهـٰذا. وإن كان لم يمد الأولّين بزيادة يحترسون[٩] بها من التفريط و العدوان، لا سيما مع علمه بأن تلك الزيادة لو خلقها للزم منها تفويت مصلحة أرجح منها[١٠]، فإن الضدين لا يجتمعان. ٦٣/٣

والمقصود هنا: أنه لا يحتج أحد بالقدر إلَّا حجة تعليل، لعدم اتباع الحق الذي بيَّنه العلم[١١]، فإن الإنسان حيٌّ حسَّاس متحرك بالإرادة.

ولهـٰذا قال النبي ﷺ: «**أصدق الأسماء الحارث وهمَّام**»[١٢] فالحارث الكاسب

---

(١) (ع): «ولو قالوا له لم تعلمنا أنك تبعث خلفنا جندا حتىٰ نحترز لقال لهم»؛ (ن)، (م): «ولو قالوا له أنت (م: إنك) لم تعلمنا أنك ترسل خلفنا جندا حتىٰ نحترز لقال لهم»؛ (أ)، (ب): «ولو قالوا له: أنت لم تعلمنا أنك تبعث بعدنا جندا حتىٰ نحترز (ب: يحترز) المال منهم قال». ولعل الصواب ما أثبته.

(٢) (أ): «كما تحفظوا»؛ (ب): «كما تحفظون».

(٣) (أ): «ولم يكن إذ عافيهم ظالما»؛ (ب): «ولم يكن يدعىٰ فيهم ظالما»، وهو تحريف.

(٤) (أ)، (ب): «حكم». (٥) (أ)، (ب): «كل ما جعله»؛ (ن)، (م): «فيما يفعله».

(٦) (أ)، (ب): «الأمور الأخرىٰ».

(٧-٧): ساقط من (أ)، (ب). وفي (م) فقط: «من تفريطهم وعداوتهم».

(٨) (أ)، (ب): «حكما». (٩) (م) فقط: «يحترزون».

(١٠) «منها»: ساقطة من (أ)، (ب). (١١) (ن)، (م): «منه العلم».

(١٢) (ع): «والهمام». والحديث جزء من حديث مطول عن أبي وهب الجشمي - رضي الله عنه - في: سنن أبي داود ٤/ ٣٩٤ (كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء) ونصه فيه: «**تسمّوا بأسماء الأنبياء، وأحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن، وأصدقها حارث وهمام، وأقبحها حرب ومرّة**». والحديث عنه أيضاً في: المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٣٤٥.

٣/ ٦٤ العامل، والهمَّام الكثير الهمّ، والهمّ مبدأ / الإرادة [والقصد، فكل إنسان حارث همَّام، وهو المتحرك بالإرادة](١)، وذلك لا يكون إلَّا بعد الحس والشعور، فإن الإرادة مسبوقة بالشعور بالمراد، فلا يُتصور إرادة ولا حب ولا شوق ولا اختيار ولا طلب إلَّا بعد الشعور، وما هو [من] جنسه(٢)، كالحسّ والعلم والسمع والبصر والشم والذوق واللمس ونحو هٰذه الأمور. فهٰذا الإدراك والشعور هو(٣) مقدِّمة الإرادة والحب والطلب.

والحيّ مفطور علىٰ حب ما يلائمه وينفعه(٤)، وبُغض ما يكرهه ويضره، فإذا تصور الشيء الملائم النافع أراده وأحبه(٥) وإذا(٦) تصوَّر الشيء الضار أبغضه ونفر عنه، لكن ذلك التصور قد يكون علما، وقد يكون ظنا وخرصا، فإذا كان عالماً بأن مراده هو النافع، وهو المصلحة، وهو الذي يلائمه، كان علىٰ الهدىٰ والحق وإذا لم يكن معه علم بذلك(٧)، كان متَّبعاً للظن وما تهوىٰ نفسه، فإذا جاءه العلم والبيان بأن هٰذا ليس مصلحة، أخذ يحتج بالقدر حجة لدد وتعريج(٨) عن الحق(٩)، لا حجَّة اعتماد علىٰ الحق والعلم، فلا يحتج أحد في باطنه أو ظاهره بالقدر، إلَّا لعدم العلم بأن ما هو عليه هو الحق(١٠).

٣/ ٦٥ / وإذا كان كذلك، كان من احتج بالقدر علىٰ الرسل مقرًّا بأن ما هو عليه ليس معه به علم، [وإنَّما تكلم بغير علم](١١)، ومن تكلم بغير علم كان مبطلاً في كلامه، ومن احتج بغير علم كانت حجته داحضة، فإما أن يكون جاهلاً فعليه أن يتّبع العلم، وإما أن يكون قد عرف الحق واتّبع هواه فعليه أن يتّبع الحق و يدع هواه.

فتبين أن المحتج بالقدر متّبع لهواه بغير علم، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾.

الجواب في هذا المقام من وجوه

وحينئذٍ فالجواب في هٰذا المقام من وجوه:

الوجه الأول

أحدها: أنَّ هٰذا إنَّما يكون انقطاعاً لو كان الاحتجاج بالقدر سائغاً(١٢)، فأمَّا إذا

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٢) (ن): «وما هو جنسه»؛ (م): «وما هو حقه».
(٣) (ع)، (أ): «هي»؛ (ن): «وهي». (٤) (ع)، (م)، (أ)، (ب): «ما ينفعه ويلائمه».
(٥) (ع): «أراده وحبه». (٦) (أ)، (ب): «وإن». (٧) (ن): «وإذا لم يكن معه بذاك علم».
(٨) (ب) فقط: «لدد وتفريج». (٩) «عن الحق»: ساقط من (أ)، (ب).
(١٠) (أ)، (ب): «لعدم العلم بما هو عليه الحق»؛ (ن)، (م): «لعدم علمه بأن ما هو عليه هو الحق».
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٢) (ن)، (م): «سابقا»، وهو تحريف.

كان الاحتجاج بالقدر باطلاً بطلاناً ضروريًّا مستقراً[١] في [جميع][٢] الفطر والعقول، لم يكن هٰذا السؤال متوجهاً، وذلك[٣] أنه [٤] من المستقر في فطر الناس وعقولهم أنَّه من طُلب منه فعل من الأفعال الاختيارية[٤] لم يكن له أن يحتج بمثل هٰذا، ومن طَلَب دينا له[٥] علىٰ آخر لم يكن له أن يقول: لا أعطيك[٦] حتىٰ يخلق الله فيَّ العطاء، ومن أمر عبده بأمر[٧] لم يكن له أن يقول: لا أفعله حتىٰ يخلق الله فيَّ فعله، ومن / ابتاع شيئاً وطُلب[٨] منه الثمن، لم يكن له أن يقول: لا ٣/ ٦٦
أقضيه حتىٰ يخلق الله فيَّ القضاء أو القدرة[٩] علىٰ هٰذا.

وهٰذا أمرٌ جبل [الله] عليه الناس كلهم[١٠]، مسلمهم وكافرهم، مقرّهم بالقدر ومنكرهم له، ولا يخطر ببال أحد منهم الاعتراض بمثل هٰذا، مع اعترافهم بالقدر، فإذا كان هذا الاعتراض[١١] معروف الفساد في بدائة [١٢] العقول، ولم يكن لأحدٍ أن يحتج به علىٰ الرسول.

الوجه الثاني

الثاني: أنَّ الرسول[١٣] يقوله له: أنا نذير لك إن فعلت ما أمرتك به نجوتَ وسعدتَ، وإن لم تفعله عوقبت. كما قال النبي ﷺ لما صعد علىٰ الصفا ونادىٰ: «**يا صباحاه**»[١٤] فأجابوه، فقال: «**أرأيتم**[١٥] **لو أخبرتكم أن عدواً مصبِّحكم أكنتم مصدقيَّ؟**»، قالوا: ما جربنا عليك كذباً. قال: «**فإني نذير لكم بين يَدَيْ عذاب شديد**»[١٦]. وقال: «**أنا النذير العُريان**»[١٧].

---

(١) (ع): «متقرراً». (٢) «جميع»: ساقطة من (ن)، (م). (٣) (ب) فقط: «ولذلك».
(٤ ـ ٤): «ساقط من (أ)، (ب). وفي هٰذه العبارات تحريف في (ن)، (م).
(٥) «له»: ساقطة من (ع). (٦) (أ)، (ب): «ما أعطيك». (٧) (ب) فقط: «بشيء».
(٨) (ن)، (م): «فطلب». (٩) (ع)، (م): «والقدرة».
(١٠) (ن)، (أ)، (ب): «جبل عليه الناس كلهم». وجاءت نفس العبارة في (م) ولكن سقطت منها كلمة «كلهم».
(١١) (م) فقط: «الأمر». (١٢) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «بداية».
(١٣) (أ)، (ب): «الرسول ﷺ». (١٤) (ع): «يا صاحباه». (١٥) (م) فقط: «أرأيتكم».
(١٦) الحديث عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ في: البخاري ٦/ ١١١ (كتاب التفسير، سورة الشعراء)، ٦/ ١٢٢ (كتاب التفسير، سورة سبأ)، ٦/ ١٧٩ ـ ١٨٠ (كتاب التفسير، سورة تبت يدا أبي لهب وتب)؛ سنن الترمذي ٥/ ١٢١ (كتاب التفسير، ومن سورة تبت)؛ المسند (ط. المعارف) ٤/ ١٨٦، ٢٨٦.
(١٧) الحديث عن أبي موسىٰ الأشعري ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٨/ ١٠١ ـ ١٠٢ (كتاب الرقاق، باب الانتهاء عن المعاصي) وأوله: «**مثلي ومثل ما بعثني الله كمثل رجل أتى قوما فقال: رأيت الجيش بعيني وإني أنا النذير العريان فالنجا النجاء...**» الحديث. وهو في: البخاري ٩/ ٩٣ (كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ. .)؛ مسلم ٤/ ١٧٨٨ ـ ١٧٨٩ (كتاب الفضائل، باب شفقة النبي ﷺ علىٰ أمته. . .).

٦٧/٣ / ومن المعلوم: أن من أُنذر بعدوّ يقصده لم يقل لنذيره: قل لله يخلق فيَّ قدرة على الفرار حتى أفرّ، بل يجتهد في الفرار، والله هو الذي يعينه على الفرار.

فهٰذا الكلام لا يقوله إلَّا مكذِّب للرسل؛ إذ ليس في الفطرة مع تصديق النذير الاعتلال بمثل هٰذا. وإذا كان هٰذا تكذيباً حاق به ما حاق بالمكذِّبين.

الوجه الثالث **الوجه الثالث**: أن يقول له: أنا ليس لي أن أقول لربي [مثل][1] هٰذا الكلام، بل عليَّ أن أبلّغ رسالاته وإنَّما عليَّ ما حُمِّلْتُ وعليك ما حُمِّلت، وليس عليَّ إلَّا البلاغ المبين، وقد قمت به[2].

الوجه الرابع **الرابع**: أن يقول: ليس لي ولا لغيري أن يقول له: لِمَ لَمْ [تجعل][3] في هٰذا كذا وفي هٰذا كذا، فإن الناس على قولين: من يقول[4]: إنَّه لا حكمة إلَّا محض المشيئة، يقول: إنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد. ومن يقول: [إن] له حكمة[5]، يقول: لم يفعل شيئاً إلَّا لحكمة، ولم يتركه[6] إلَّا لانتفاء الحكمة فيه.

٦٨/٣ / وإذا كان كذلك، لم يكن للعبد أن يقول له[7] مثل ذلك. ولهٰذا قال تعالى: ﴿لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [سورة الأنبياء: ٢٣].

الوجه الخامس **الوجه الخامس**: أن يقول: إعانتك على الفعل هو من أفعاله هو، فما فعله فلحكمة، وما لم يفعله فلانتفاء الحكمة، وأما نفس الطاعة فمن أفعالك التي تعود مصلحتها عليك[8]، فإن أعانك كان فضلاً [عليك] منه[9] وإن خذلك كان عدلاً منه، فتكليفك ليس لحاجةٍ[10] له إلى ذلك ليحتاج إلى إعانتك، كما يأمر السيد عبده بمصلحته.

فإذا كان العبد غير قادر، أعانه حتى يحصل مراد الآمر الذي يعود إليه نفعه، بل التكليف إرشاد وهدًى وتعريف للعباد بما[11] ينفعهم في المعاش والمعاد، ومن عرف أن هٰذا الفعل ينفعه وهٰذا الفعل يضره، وأنه يحتاج[12] إلى ذلك الذي ينفعه، لم يمكنه أن يقول: لا أفعل الذي أنا محتاج إليه، وهو ينفعني[13] حتى يخلق فيَّ

---

(١) «مثل»: زيادة في (ع) فقط. (٢) (أ)، (ب): «وقد تمت به». (٣) «تجعل»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (أ)، (ب): «منهم من يقول»، وهو خطأ.
(٥) (أ)، (ب): «ومنهم من يقول أن له حكمة»؛ (ن)، (م): «ومن يقول له حكمة».
(٦) (ن)، (م): «ولا تركه». (٧) «له»: ساقطة من (أ)، (ب). (٨) (ن)، (أ)، (ب): «اليك».
(٩) (ن): «كان ذلك فضلاً منه». و«عليك» في (ع) فقط.
(١٠) (ن)، (م): «بحاجة». (١١) «بما»: في (م) فقط. وفي سائر النسخ: «ما».
(١٢) «يحتاج»: في (ع) فقط. وفي سائر النسخ: «محتاج». (١٣) (أ)، (ب): «ينفعه».

الفعل، بل مثل هٰذا يخضع ويذل لله حتىٰ يعينه علىٰ فعل ما ينفعه، كما لو قيل: هٰذا العدوقد قصدك(١)، أو هٰذا السبع، أو هٰذا السيل(٢) المنحدر، فإنه لا يقول: لا أهرب وأتخلص / [منه](٣) حتىٰ يخلق [الله](٤) فيَّ الهرب، بل يحرص علىٰ ٣/ ٦٩
الهرب ويسأل الله الإعانة علىٰ ذلك، ويفرّ منه إذا عجز. وكذلك إذا كان محتاجاً إلىٰ طعام أو شراب أو لباس(٥)، فإنه لا يقول: لا آكل ولا أشرب ولا ألبس حتىٰ يخلق الله(٦) فيَّ ذلك، بل يريد ذلك ويسعىٰ فيه ويسأل الله تيسيره [عليه](٧).

فالفطرة مجبولة علىٰ حب ما تحتاج إليه، ودفع ما يضرها، وأنها تستعين الله عز وجل علىٰ ذلك. هٰذا [هو] موجب الفطرة(٨) التي فطر [الله](٩) العباد أن يسألوا الله أن يعينهم علىٰ فعل ما أمر.

الوجه السادس

الوجه السادس: أن يُقال: مثل هٰذا الكلام؛ إما أن يقوله من يريد الطاعة ويعلم أنها تنفعه، أو من لا يريدها ولا يعلم أنها تنفعه، وكلاهما يمتنع [منه](١٠) أن يقول مثل هٰذا الكلام. أمَّا الأول: فمن أراد الطاعة وعلم أنها تنفعه أطاع قطعاً إذا(١١) لم يكن عاجزاً، فإن نفس الإرادة الجازمة / للطاعة مع القدرة(١٢) توجب الطاعة، ٣/ ٧٠
[فإنها مع وجود القدرة والداعي التام توجب المقدور](١٣) فإذا كانت الطاعة بالتكلم(١٤) بالشهادتين، فمن أراد ذلك [إرادة جازمة] فعله قطعاً [لوجود القدرة والداعي التام]، ومن(١٥) لم يفعله عُلِم أنه لم يرده، وإن كان(١٦) لا يريد الطاعة فيمتنع أن يطلب من الرسول(١٧) أن يخلقها الله فيه، فإنه إذا طلب من الرسول(١٨) أن يخلقها الله فيه كان مريداً لها(١٩)، فلا يتصور أن يقول مثل ذلك إلَّا مريد، ولا يكون مريداً للطاعة المقدورة(٢٠) إلَّا ويفعلها.

---

(١) (ع): «هٰذا عدو وقد قصدك». (٢) (ن)، (م): «وهٰذا السبع، أو السيل».
(٣) «منه»: ساقطة من (ن)، (م). (٤) لفظ الجلالة ساقط من (ن).
(٥) (ع)، (ن)، (م): «وشراب ولباس». (٦) لفظ الجلالة ساقط من (ع)، (أ)، (ب).
(٧) «عليه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (أ)، (ب): «تستعين بالله علىٰ ذلك وهٰذا موجب الفطرة»؛ (ن)، (م): «تستعين بالله علىٰ ذلك. هٰذا موجب الفطرة». والمثبت من (ع).
(٩) لفظ الجلالة ساقط من (ن)، (م). (١٠) «منه»: ساقطة من (ن)، (م). (١١) (ع): «فإذا».
(١٢) (ن): «فإن نفس الإرادة للطاعة مع القدرة»؛ (م): «فإن نفس الإرادة للطاعة مع القوة».
(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٤) (ن)، (م): «التكلم».
(١٥) (ن)، (م): «فمن أراد ذلك فعله (ن: فعليه) قطعاً ومن . . .».
(١٦) (أ)، (ب): « . . . أنه لا يريده فإن كان . . . إلخ».
(١٧) (أ)، (ب): «أن يكون يطلب من الرسول ﷺ». (١٨) (أ)، (ب): «من الرسول ﷺ».
(١٩) «لها»: ليست في (ع). (٢٠) (أ)، (ب): «المقدور»، وهو خطأ.

الوجه السابع وهٰذا يظهر **بالوجه السابع**(١): وهو أن يُقال: أنت متمكن من الإيمان قادر عليه، فلو أردته فعلته، وإنَّما لم تؤمن لعدم إرادتك له، لا لعجزك وعدم قدرتك عليه. وقد بيَّنَّا أن القدرة التي هي شرط في الأمر تكون موجودة قبل الفعل في المطيع والعاصي، [وتكون موجودة مع الأمر في المطيع](٢) بخلاف المختصَّة بالمطيع، فإنها لا توجد إلَّا مع الفعل.

٣/ ٧١ وقد بيَّنَّا(٣) أن من جعل القدرة نوعاً واحداً: إما مقارنة للفعل(٤)، وإما سابقاً عليه، [فقد](٥) أخطأ. هٰذا إذا عُني بأحد النوعين مجموع ما يستلزم الفعل، كما هو اصطلاح كثير من النظار. وأمَّا إذا لم يُرد بالقدرة إلَّا المصحح فهي نوع واحد.

فإن للناس في القدرة: هل هي مع الفعل أو قبله؟ **عدة أقوال**(٦):

أحدها: أنها لا تكون إلَّا مع الفعل، وهٰذا بناءً على أنها المستلزمة للفعل، وتلك لا تكون إلَّا معه، وقد يبنونه على(٧) أن القدرة عرض، والعرض لا يبقى زمانين.

والثاني: [أنها](٨) لا تكون إلَّا قبله، بناءً على أنها المصحّحة فقط، وأنها لا تكون مقارنة.

الثالث: أنها تكون قبله و معه، وهٰذا أصح الأقوال.

ثم من هٰؤلاء من يقول: القدرة نوعان: مصححة، ومستلزمة. فالمصححة قبله، والمستلزمة معه.

ومنهم من يقول: بل القدرة هي المصححة فقط، وهي تكون معه وقبله. وأمَّا
٣/ ٧٢ الاستلزام فإنَّما يحصل بوجود الإرادة مع القدرة لا بنفس(٩) / ما يسمى قدرة، والإرادة ليست جزءاً من مسمَّى القدرة. وهٰذا القول [هو] الموافق للغة القرآن(١٠)، بل ولغات سائر الأمم، وهو أصح الأقوال.

وحينئذٍ فنقول: أنت قادر متمكن خلق فيك القدرة على الإيمان، ولكن أنت لا تريد الإيمان، فإن قال [له](١١): قل له يجعلني مريداً للإيمان. قال [له](١٢): إن

---

(١) (أ)، (ب): «وهٰذا يظهر. الوجه السابع»؛ (ن): «وهٰذا يظهر فالجواب السابع»؛ (م): «وهٰذا يظهر بالجواب السابع».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٣) (ع): «وقد ثبت». (٤) (ع): «للفاعل».
(٥) «فقد»: زيادة في (م) فقط. (٦) (ب): «أقوالاً»؛ (أ): «قولان»، وسقطت كلمة «عدة».
(٧) (أ)، (ب): «وقد سبق أيضاً». (٨) «أنها»: في (ع) فقط. (٩) (أ)، (ب): «نفس».
(١٠) (أ)، (ب): «وهو القول الموافق للغة القرآن».
(١١) «له»: في (ع) فقط. (١٢) (أ)، (ب): «قل له»؛ (ن)، (م): «قال».

كنت تطلب منه ذلك فأنت مريد للإيمان، وإن لم تطلب ذلك فأنت كاذب في قولك، قل له: يجعلني مريداً للإيمان. فإن قال: فكيف تأمرني[(١)] بما يجعلني مريداً له، لم يكن هـٰذا طلباً للإرادة، بل [كان][(٢)] هـٰذا مخاصمة، وهـٰذا ليس على الرسول جوابه، [بل] ولا[(٣)] في ترك جوابه انقطاع، فإن القدر ليس لأحد أن يحتج به[(٤)].

الوجه الثامن [**الوجه الثامن**: أن يُقال: كل من دعاه غيره إلىٰ فعل وأمره به، فلا يخلو أن يكون مقرّاً بأن الله خالق أفعال العباد وإراداتهم[(٥)] وأنهم لا يفعلون إلّا ما شاءه، (أو لا يكون مقرّاً بذلك، بل يقول: إنهم يفعلون ما لا يشاؤه)[(٦)]، وهم يحدثون إرادات أنفسهم بلا إرادته[(٧)].

/ فإن كان من القسم الأول، فهو يقر بأن كل ظالم له أو لغيره[(٨)] قد خُلقت إرادته للظلم فظلمه[(٩)]، وهو لا يعذر الظالم في ذلك. فيُقال له: أنت مقر بأن مثل هـٰذا ليس بحجة[(١٠)] لمن خالف ما أُمِر به كائناً ما كان، فلا يسوغ لك الاحتجاج به، وإن كان[(١١)] منكراً للقدر امتنع أن يحتج بهـٰذا، فثبت أن الاحتجاج بالقدر لإفحام الرسل لا يسوغ[(١٢)] لا[(١٣)] علىٰ قول هـٰؤلاء ولا علىٰ قول هـٰؤلاء. ٣/ ٧٣

فإن قال قائل: المدَّعي ليس له مذهب يعتقده بل هو ساذج.

قيل له: هب أن الأمر كذلك، ففي نفس الأمر إما أن يكون (الحق)[(١٤)] قول هـٰؤلاء وإما أن يكون قول هـٰؤلاء، وعلىٰ التقديرين فالاحتجاج بالقدر باطلٌ. فثبت بطلان الاحتجاج به باتفاق الطائفتين: المثبتة والنفاة.

الوجه التاسع **الوجه التاسع**: أن يُقال: مقصود الرسالة هو الإخبار بالعذاب لمن كذَّب وعصىٰ، كما قال موسىٰ وهارون ـ عليهما السلام ـ لفرعون: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [سورة طه: ٤٨].

---

(١) (أ)، (ب): «يأمرني». (٢) «كان»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (أ)، (ب): «ليس علىٰ الرسول صلّىٰ الله عليه وسلم بل ولا»؛ (ع)، (ن)، (م): «ليس علىٰ الرسول جوابه»، ولعل الصواب ما أثبته.
(٤) بعد عبارة «يحتج به» يوجد سقط في نسختي (ن)، (م). وسنشير إلىٰ نهايته بإذن الله.
(٥) (أ)، (ب): «وإرداتهم». (٦) ما بين القوسين في (ع) فقط.
(٧) (أ)، (ب): «أو هم يجذبون إرادة أنفسهم بلا إرادته»، وهو تحريف.
(٨) (ع): «ولغيره». (٩) (ب) فقط: «فظلم». (١٠) (ع): «حجة».
(١١) (أ)، (ب): «فلا يسوغ ذلك الاحتجاج وإن كان.. إلخ».
(١٢) (أ)، (ب): «لا يجوز». (١٣) «لا»: ساقطة من (ع). (١٤) «الحق»: في (ع) فقط.

وحينئذٍ **فإذا قال**: هو خلق فيَّ الكفر ولم يخلق فيَّ إرادة الإيمان.

٣/ ٧٤ / **قيل له**: هـٰذا لا يناقض وقوع العذاب بمن كذَّب وتولَّىٰ، فإن كان لم يخلق فيك الإيمان، فأنت ممن يعاقبه، وإن جعلك مؤمناً فأنت ممن يسعده[١] ونحن رسل مبلِّغون لك منذرون لك، فقد حصل مقصود الرسول[٢] وبلَّغ البلاغ المبين، وإنَّما المكلف يخاصم ربه حيث أمره بما لم يُعنه عليه، وهـٰذا لا يتعلق بالرسول ولا يضره[٣]، والله سبحانه وتعالىٰ لا يُسأل عمَّا يفعل وهم يُسألون.

الوجه العاشر **الوجه العاشر**: أن يُقال: هـٰذا السؤال وارد علىٰ (هـٰذا) المصنف[٤] وعلىٰ غيره من محققي المعتزلة والرافضة الذين اتبعوا أبا الحسين البصري[٥] حيث قال: إنه مع وجود الداعي والقدرة يجب وجود المقدور، وذلك أن الله خلق الداعي في العبد. وقول أبي الحسين ومتبعيه في القدر[٦] هو قول محققي أهل السنة الذين يقولون: إن الله خلق قدرة العبد وإرادته، وذلك مستلزم لخلقه[٧] فعل العبد، ويقولون: إن العبد فاعل لفعله حقيقة (ومحدث لفعله)[٨]، والله سبحانه جعله فاعلاً له[٩] محدثاً

٣/ ٧٥ له، وهـٰذا قول جماهير أهل/ السُّنَّة من جميع الطوائف، وهو قول كثير من أصحاب الأشعري كأبي إسحاق الإسفراييني وأبي المعالي الجويني الملقَّب بـ «إمام الحرمين» وغيرهما[١٠].

وإذا كان هـٰذا قول محققي المعتزلة والشيعة، وهو قول[١١] جمهور أهل السنة وأئمتهم، بقي الخلاف بين القدرية الذين يقولون: إن الدَّاعي يحصل في قلب العبد بلا مشيئة من الله ولا قدرة، وبين الجهمية المجبرة الذين يقولون: إن قدرة العبد لا تأثير لها في فعله بوجه من الوجوه، وأن العبد ليس فاعلاً لفعله، كما يقول ذلك الجهم بن صفوان إمام المجبرة ومن اتبعه[١٢]، وإن أثبت أحدهم[١٣] كسباً لا يُعقل، كما أثبته الأشعري ومن وافقه. وإذا كان[١٤] هذا النزاع في هـذا الأصل بين القدرية النفاة لكون الله يعين المؤمنين علىٰ الطاعة ويجعل فيهم داعياً إليها ويختصهم[١٥]

---

(١) (أ)، (ب): «أسعده». (٢) (أ)، (ب): «الرسالة».
(٣) (ع): «ولا يضره شيئاً». (٤) (أ)، (ب): «علىٰ المصنف».
(٥) وهو أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري، المتوفىٰ سنة ٤٣٦هـ. سبق الكلام عنه (١/ ٢٤٨، ٢/ ٤٢٤، ٥٢١).
(٦) «في القدر»: ليست في (ع). (٧) (أ)، (ب): «الحقيقة». (٨) «ومحدث لفعله»: في (ع) فقط.
(٩) «له»: ساقطة من (ع). (١٠) (أ)، (ب): «وغيرهم». (١١) (ع): «وقول».
(١٢) «ومن اتبعه»: ليست في (ع). (١٣) (ع): «بعضهم».
(١٤) (أ)، (ب): «وإن كان». (١٥) (أ)، (ب): «ويخصهم».

بذلك دون الكافرين، وبين المجبرة الغلاة الذين يقولون: إن العباد لا يفعلون[(١)] شيئاً ولا قدرة لهم على شيء أو لهم قدرة لا يفعلون بها شيئاً ولا تأثير فيها في شيء. فكلا القولين باطلٌ، مع أن كثيراً من الشيعة يقولون بقول المجبرة.

وأمَّا السلف والأئمة القائلون بإمامة الخلفاء الثلاثة فلا يقولون لا بهذا / ولا بهذا. فتبيَّن أن قول أهل السنة القائلين بخلافة[(٢)] الثلاثة هو الصواب، وأن من أخطأ من أتباعهم في شيء فخطأ الشيعة أعظم من خطئهم][(٣)]. ٣/ ٧٦

وهذا السؤال إنَّما يتوجه على من يسوِّغ الاحتجاج بالقدر ويقيم عذر نفسه أو غيره إذا عصى بكون هذا مقدراً عليَّ[(٤)]، ويرى أن شهود هذا هو شهود الحقيقة؛ أي: الحقيقة الكونية. وهؤلاء كثيرون في الناس، وفيهم[(٥)] من يدَّعي أنه من الخاصة العارفين أهل التوحيد الذين فَنَوْا في [توحيد][(٦)] الربوبية، ويقول[(٧)]: إن العارف إذا فني[(٨)] في شهود توحيد الربوبية لم يستحسن حسنة ولم يستقبح سيئة، ويقول بعضهم[(٩)]: من شهد الإرادة سقط عنه الأمر، ويقول بعضهم: الخضر[(١٠)] إنَّما سقط عنه التكليف لأنه شهد الإرادة، وهذا الضرب كثير في متأخري الشيوخ والنُّسَّاك[(١١)] [والصوفية][(١٢)] والفقراء، بل وفي[(١٣)] الفقهاء والأمراء والعامة.

ولا ريب أن هؤلاء شرٌّ من المعتزلة والشيعة الذين يقرون بالأمر والنهي / وينكرون القدر، وبمثل هؤلاء طال لسان المعتزلة والشيعة في المنتسبين إلى السنة، ٣/ ٧٧ فإن من أقر بالأمر والنهي والوعد والوعيد، وفعل الواجبات وتَرَك المحرَّمات، ولم يقل: إن الله خلق أفعال العباد ولا يقدر على ذلك ولا شاء المعاصي [هو] قد قصد[(١٤)] تعظيم الأمر وتنزيه الله عن الظلم وإقامة حجة الله على نفسه، لكن ضاق عطنه فلم يحسن الجمع بين قدرة الله التامة ومشيئته[(١٥)] العامة وخلقه الشامل، وبين عدله وحكمته، وأمره ونهيه، ووعده ووعيده، (* فجعل لله الحمد، ولم يجعل له تمام الملك.

---

(١) (ع): «لم يفعلوا».
(٢) (ع): «بإمامة».
(٣) هنا ينتهي السقط في نسختي (ن)، (م)، وبدأ (٢/ ٢٧٧).
(٤) (ب): «بأن هذا مقدَّر عليَّ»؛ (م): «بأنَّ هذا مقدراً عليّ»، وهو خطأ.
(٥) (ن)، (م): «ومنهم».
(٦) «توحيد»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (أ)، (ب): «ويقولون».
(٨) «إذا فني»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) (ن): «وبعضهم يقول».
(١٠) (أ)، (ب): «الخضر عليه السلام».
(١١) (أ)، (ب): «الشيوخ النساك».
(١٢) «والصوفية»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «بل في».
(١٤) (ن)، (م): «وقد قصد».
(١٥) (ع)، (أ)، (ب): «وبين مشيئته».
(* - *): ساقط من (م) فقط.

والذين أثبتوا قدرته ومشيئته وخلقه وعارضوا بذلك أمره ونهيه ووعده ووعيده*)، شر من اليهود والنصارى كما قال هـٰذا المصنف. فإن قولهم يقتضي إفحام الرسل، ونحن إنَّما نردّ من أقوال هـٰذا وغيره ما كان باطلاً. وأما الحقّ، فعلينا أن نقبله من كل قائل، وليس لأحد أن يردّ بدعة ببدعة، ولا يقابل باطلاً بباطل، والمنكرون للقدر ـ وإن كانوا في بدعة ـ فالمحتجون به على الأمر أعظم بدعة، وإن كان أولئك يشبهون المجوس فهـٰؤلاء يشبهون المشركين المكذِّبين للرسل[١] الذين قالوا: لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء.

وقد كان في أواخر عصر الصحابة [رضي الله عنهم أجمعين][٢] جماعة من
٣/ ٧٨ هـٰؤلاء القدرية، وأمَّا المحتجون بالقدر على الأمر فلا تُعرف لهم طائفة / من طوائف المسلمين معروفة، وإنَّما كثروا في المتأخرين، وسموا هـٰذا حقيقة، و جعلوا الحقيقة تعارض الشريعة، ولم يميزوا بين الحقيقة الدينية الشرعية التي تتضمن تحقيق أحوال القلوب كالإخلاص والصبر والشكر والتوكل والمحبة لله، وبين الحقيقة الكونية القدرية التي يُؤمن بها ولا يُحتج بها على المعاصي لكن يسلِّم إليها عند المصائب.

فالعارف يشهد القدر في المصائب فيرضى ويسلِّم ويستغفر ويتوب من الذنوب والمعايب، كما قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [سورة غافر: ٥٥]، فالعبد مأمور بأن يصبر على المصائب ويستغفر من المعايب.

حديث احتجاج آدم وموسى عليهما السلام

ومن هـٰذا الباب حديث احتجاج آدم وموسى ـ عليهما السلام ـ، قد أخرجاه في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ، وروي بإسناد جيد عن عمر ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: **«احتج آدم وموسى»** ـ وفي لفظ: أن موسى قال: **«يا رب أرني[٣] آدم الذي أخرجنا من الجنة بخطيئته، فقال موسى: يا آدم[٤] أنت أبو البشر خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ فقال له آدم[٥]: أنت**
ظ ٩٣ **موسى الذي اصطفاك الله بكلامه، وكتب لك التوراة بيده، فبكم تجد فيها مكتوباً: «وعصى**
٣/ ٧٩ **آدم ربَّه فغوى» قبل أن / أخلق؟ قال: بأربعين سنة[٦]. قال: فحج آدم موسى، فحجَّ آدم**

---

(١) «المكذبين للرسل»: ساقطة من (ع). (٢) «رضي الله عنهم أجمعين»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ع): «أرنا». (٤) «يا آدم»: ساقطة من (أ)، (ب). (٥) «آدم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ب): «فكم تجد فيها مكتوباً فعصى آدم ربه فغوى قال قبل أن يخلقك بأربعين سنة»؛ (أ): «فبكم تجد فيها مكتوباً فعصى آدم ربه فغوى قبل أن يخلقك بأربعين سنة»؛ (ع): «فبكم تجد فيها مكتوب وعصى آدم ربه فغوى قبل أن أخلق بأربعين سنة»؛ (ن)، (م): «فكم تجد فيها مكتوباً وعصى آدم ربه فغوى قبل أن أخلق قال بأربعين سنة». ولعل الصواب ما أثبته.

موسى»[١].

فهٰذا الحديث ظن فيه[٢] طوائف أن آدم احتجَّ بالقدر على الذنب، وأنه حجَّ موسىٰ بذلك، فطائفة من هٰؤلاء يدَّعُون التحقيق والعرفان يحتجون بالقدر على الذنوب مستدلِّين بهٰذا الحديث، وطائفة يقولون: الاحتجاج بهٰذا سائغ[٣] في الآخرة لا في الدنيا، [وطائفة يقولون: هو حجَّة للخاصة المشاهدين للقدر دون العامة][٤]، وطائفة كذَّبت هٰذا الحديث[٥] كالجبائيّ وغيره، وطائفة تأوَّلته تأويلات فاسدة[٦] مثل: قول بعضهم: إنَّما حجّه؛ لأنه كان / قد تاب[٧]، وقول آخر: كان أباه[٨] والابن لا يلوم أباه، وقول بعضهم: كان الذنب في شريعة[٩]، واللوم في أخرىٰ. ٣/ ٨٠

وهٰذا كله تعريج عن مقصود الحديث، فإن الحديث إنَّما تضمَّن التسليم للقدر عند المصائب، فإن موسىٰ لم يلم آدم لحق الله الذي في الذنب، وإنَّما[١٠] لامه لأجل

(١) الحديث عن أبي هريرة ﷺ في: البخاري ٩/ ١٤٨ (كتاب التوحيد، باب وكلم الله موسىٰ تكليما)؛ مسلم ٤/ ٢٠٤٢ - ٢٠٤٤ (كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسىٰ)؛ سنن ابن ماجه (المقدمة، باب في القدر) ١/ ٣١ - ٣٢؛ المسند (ط. المعارف) ١٣/ ١١٧، ، ١٤/ ٢٣، ٥٦، ٢٤٥. والحديث عن أبي هريرة وعن عمر ﷺ في: سنن أبي داود ٤/ ٣١١، ٣١٢ (كتاب السنة، باب في القدر).

(٢) «فيه»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٣) (أ): «الاستدلال به شائع»؛ (ب): «الاستدلال به سائغ»؛ (ن): «الاحتجاج به سائغ»؛ (م): «الاحتجاج سائغ».

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٥) (ن)، (م): «وطائفة كذبت به»؛ (ع): «وطائفة كذبت بهٰذا الحديث».

(٦) (أ)، (ب): «تأويلا فاسداً». ونقل مستجي زاده في هامش (ع) كلام ابن تيمية الذي يبدأ بعبارة: «وطائفة كذبت بهٰذا الحديث»، وينتهي عند هٰذا الموضع ثم علّق قائلاً: «قلت: وذلك دأب القدرية إذا ورد حديث يخالف قواعدهم التي اخترعوها يردون ذلك الحديث وينكرون وروده، وإن كان مما اتفق عليه الشيخان: البخاري ومسلم، أو يؤولونه. ومنشأ ذلك كله: أن الأدلة العقلية متقدمة على الأدلة النقلية، فشكر الله تعالىٰ سعى أهل الحق وأيدهم ونصرهم حيث لا يردون حديثاً ثبت عن صاحب الشرع لاستبعاد عقولهم اللهم إلّا ما شذَّ من الماتريدية، لكن الأشاعرة والحنابلة سداهم ولحمتهم قبول الأحاديث الواردة عن رسول الله صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم مخبتين عن إنكارها وإن كانت مخالفة لعقولهم وقياساتهم».

(٧) (ن): «إنها حجة لأنه كان تاب»؛ (م): «إنها حجة لأنه قد كان تاب»؛ (أ)، (ب): «إنها حجة لأنه كان قد تاب».

(٨) (أ)، (ب): «والقول الآخر إنه كان أباه»؛ (م): «وقول آخر لأنه كان أباه».

(٩) (أ)، (ب): «وقال الآخرون الذنب كان في شريعته..»؛ (م): «وقول آخر كان الذنب في شريعته»؛ (ن): «وقول بعضهم كان الذنب في شريعته».

(١٠) (م): «لحق الله في الذنب إنَّما»؛ (ن): «بحق الله الذي في الذنب إنما»؛ (ع): «لخلق الله الذي في الدنيا إنما». وفي رسالة الاحتجاج بالقدر (مجموعة الرسائل الكبرىٰ ٢/ ١٠٠، مجموعة فتاوىٰ الرياض ٨/ ٢٦٢ - ٢٧٢) يقول ابن تيمية: «الصواب في قصة آدم وموسى: أن موسىٰ لم يلم آدم إلّا من جهة المصيبة التي أصابته وذريته بما فعل، لا لأجل أن تارك الأمر مذنب عاصي».

ما لحق الذرية من المصيبة. ولهـٰذا قال: أرنا آدم الذي أخرجنا ونفسه من الجنة. وقال: لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة؟ وهـٰذا[١] روي في بعض طرق الحديث وإن لم يكن في جميعها.

٣/ ٨١ وهو حق[٢]، فإن آدم كان قد تاب من الذنب، وموسىٰ أعلم بالله من / أن يلوم تائباً، وهو أيضاً قد تاب حيث قال: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي﴾ [سورة القصص: ١٦]، وقال: ﴿سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأعراف: ١٤٣]، وقال: ﴿فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ * وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٥، ١٥٦]، وأيضاً فإن المذنبين من الآدميين كثير، فتخصيص[٣] آدم باللوم دون الناس لا وجه له.

وأيضاً فآدم وموسىٰ أعلم بالله من أن يحتج أحدهما على الذنب بالقدر ويقبله الآخر، فإن هـٰذا لو كان مقبولاً لكان لإبليس الحجَّة بذلك أيضاً[٤]، ولقوم نوح وعاد وثمود وفرعون.

وإن كان من احتج علىٰ موسىٰ بالقدر لركوب الذنب قد حجَّهُ، ففرعون أيضاً يحجّه بذلك[٥]. وإن كان آدم إنَّما حج موسىٰ لأنه رفع اللوم[٦] عن المذنب[٧] لأجل القدر فيحتج بذلك[٨] عليه إبليس من امتناعه من السجود لآدم، وفي الحقيقة هـٰذا إنَّما هو احتجاج علىٰ الله[٩]، وهـٰؤلاء هم خصماء الله القدرية الذين يحشرون[١٠] يوم القيامة إلىٰ النار حجتهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد.

٣/ ٨٢ / والآثار المروية في ذمّ القدرية تتناول هـٰؤلاء أعظم من تناولها المنكرين للقدر تعظيماً للأمر وتنزيهاً عن الظلم، ولهـٰذا يقرنون[١١] القدرية بالمرجئة؛ لأنَّ المرجئة تضعف أمر الإيمان والوعيد[١٢]، وكذلك هـٰؤلاء القدرية تضعف أمر الله بالإيمان والتقوىٰ ووعيده، ومن فعل هـٰذا كان ملعوناً في كل شريعة، كما روي: لعنت القدرية والمرجئة علىٰ لسان سبعين نبيًّا.

---

(١) (أ)، (ب): «هـٰكذا». (٢) (ع): «فهو حق». (٣) (ن)، (م): «فتخصص».
(٤) (أ)، (ب): «وأيضاً». (٥) «بذلك»: ساقطة من (أ)، (ب). (٦) (ب) فقط: «دفع اللوم».
(٧) (أ)، (ب): «عن الذنب». (٨) «بذلك»: ساقطة من (ع).
(٩) (أ)، (ب): «وفي الحقيقة إنَّما احتج علىٰ الله». والعبارة في (م) غير مستقيمة.
(١٠) (أ)، (ب): «يجرون». (١١) (أ)، (ب): «يقربون»، وهو خطأ.
(١٢) (أ)، (ب): «. . . بالمرجئة بضعف أمر الإيمان والوعيد».

والخائضون في القدر بالباطل(١) ثلاثة أصناف: المكذبون به، والدافعون للأمر والنهي [به](٢)، والطاعنون على الرب - عز وجل - بجمعه بين الأمر والقدر، وهؤلاء شر الطوائف - ويحكى(٣) في ذلك مناظرة عن إبليس - والدافعون به للأمر(٤) بعدهم في الشر، والمكذِّبون به بعد هؤلاء. وأنت إذا رأيت تغليظ السلف على المكذِّبين بالقدر فإنَّما ذاك لأنَّ الدافعين للأمر لم يكونوا يتظاهرون بذلك، ولم يكونوا موجودين كثيرين، وإلَّا فهم شرّ منهم، كما أنَّ الروافض شر من الخوارج في الاعتقاد، ولكن الخوارج أجرأ على السيف والقتال منهم، فلإظهار القول ومقاتلة المسلمين عليه(٥) جاء فيهم ما لم يجئ فيمن هم(٦) من جنس المنافقين الذين يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم.

٣/ ٨٣ / فتبيَّن أن آدم احتج على موسى بالقدر من جهة المصيبة التي لحقته ولحقت الذرية، والمصيبة تورث نوعاً من الجزع يقتضي لوم من كان سببها. فتبيَّن له أن هذه المصيبة وسببها كان مقدوراً مكتوباً، والعبد مأمور أن يصبر على قَدَرِ الله(٧)، فإنَّ هذا من جملة ما أمره(٨) الله به، كما قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ [سورة التغابن: ١١]، قالت(٩) طائفة من السلف كابن مسعود: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلِّم.

[فهذا الكلام الذي قاله هذا المصنف وأمثال] هذا الكلام يُقال لمن احتجَّ بالقدر(١٠) على المعاصي، ثم يعلم أنَّ هذه الحجة باطلة بصريح العقل عند كل أحد مع الإيمان بالقدر.

وبطلان هذه الحجَّة لا يقتضي التكذيب بالقدر، وذلك أن بني آدم مفطورون على احتياجهم إلى جلب(١١) المنفعة ودفع المضرة، لا يعيشون ولا يصلح لهم دين ولا دنيا إلا بذلك، فلا بد أن يأتمروا(١٢) وإنَّما فيه تحصيل(١٣) منافعهم ودفع مضارهم، سواء بُعث إليهم رسول أو لم يُبْعَث، لكن علمهم بالمنافع والمضار بحسب عقولهم وقصودهم، والرسل(١٤) - صلوات الله عليهم - / بُعِثُوا بتحصيل ٣/ ٨٤

---

(١) (ع)، (أ): «والخائضون بالقدر في الباطل». (٢) «به»: زيادة في (ع). (٣) (أ)، (ب): «وحكى».
(٤) (أ)، (ب): «والدافعون للأمر به»؛ (ن)، (م): «فالدافعون به للأمر».
(٥) «عليه»: ساقطة من (أ)، (ب). (٦) (أ)، (ب): «فيمن هو»؛ (م): «في غيرهم».
(٧) (ع)، (ن)، (م): «لأمره». (٨) (ع)، (م): «ما أمر».
(٩) (ع)، (ن)، (م): «قال». (١٠) (ن)، (م): «ويسلّم». وهذا الكلام يُقال لمن يحتج بالقدر.
(١١) (ن)، (م): «طلب». (١٢) (ب): «يتآمروا»؛ (م): «يأمروا».
(١٣) (أ)، (ب): «محصل». (١٤) (أ)، (ب): «وقصورهم فالرسل.. إلخ».

المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها، فأتباع الرسل أكمل الناس في ذلك، والمكذِّبون للرسل انعكس الأمر في حقهم، فصاروا يتَّبعون المفاسد ويعطِّلون المصالح، فهم شر الناس، ولا بد لهم مع ذلك من أمور يجتلبونها، وأمور يجتنبونها، وأن يتدافعوا جميعاً ما يضرهم[١] من الظلم والفواحش ونحو ذلك. فلو ظلم بعضهم بعضاً في دمه وماله وعرضه وحرمته[٢] فطلب المظلوم الاقتصاص والعقوبة، / لم يقبل أحد من ذوي العقول احتجاجه بالقدر. ولو قال: اعذروني فإنَّ ص ٩٤
هٰذا كان مقدَّراً عليَّ. لقالوا له[٣]: وأنت لو فعل بك هٰذا[٤] فاحتج عليك ظالمك بالقدر لم تقبل منه.

وقبول هٰذه الحجَّة يُوجب الفساد الذي لا صلاح معه، وإذا كان الاحتجاج بالقدر مردوداً في فِطَر جميع الناس وعقولهم، مع أن جماهير الناس مقرُّون بالقدر، عُلِمَ أن الإقرار بالقدر لا ينافي دفع الاحتجاج به، بل لا بد من الإيمان به، ولا بد من ردِّ الاحتجاج به.

ولما كان الجدل[٥] ينقسم إلىٰ حق وباطل، [٦] والكلام ينقسم إلىٰ حق وباطل[٦]، وكان من لغة العرب أن الجنس إذا انقسم إلىٰ نوعين أحدهما أشرف من الآخر، خصُّوا الأشرف باسمه الخاص[٧]، وعبَّروا عن الآخر / بالاسم العام[٨]، ٣/ ٨٥
كما في لفظ الجائز العام والخاص[٩]، والمباح العام والخاص، وذوي الأرحام العام والخاص، ولفظ الحيوان[١٠] العام والخاص، فيطلقون[١١] لفظ الحيوان علىٰ[١٢] غير الناطق لاختصاص الناطق باسم الإنسان.

وعملوا في لفظ الكلام والجدل كذلك، فيقولون[١٣]: فلان صاحب كلام ومتكلم[١٤] إذا كان قد يتكلم[١٥] بلا علم، ولهٰذا ذمَّ السلف أهل الكلام، وكذلك

(١) (ع): «وإن تدافعوا جميعاً ما يضرهم»؛ (ن)، (م): «وأن يتدافعوا ما يضرهم جميعاً».
(٢) (أ): «في دمه وماله وحرمته»؛ (ب): «في دمه أو ماله أو حرمه»؛ (م): «في ذمته وماله وعرضه وحرمته».
(٣) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «ذلك».
(٥) (ن)، (م): «الجدال».
(٦-٦): ساقط من (ع).
(٧) (أ)، (ب): «بالاسم الخاص».
(٨) (م) فقط: «باسمه العام».
(٩) (م) فقط: «كما في اسم الجائز الخاص والعام».
(١٠) (أ)، (ب): «ولفظ الجواز».
(١١) (أ)، (ب): «ويطلقون».
(١٢) (ن)، (م): «عن».
(١٣) (أ): «علوا في لفظ الكلام والجدل فكذلك يقولون»؛ (ب): «غلبوا في لفظ الكلام والجدل فلذلك يقولون»؛ (ن)، (م): «وكذلك فعلوا في لفظ الكلام والجدل فيقولون».
(١٤) (ع): «ويتكلم».
(١٥) (م) فقط: «قد تكلم».

الجدل إذا لم يكن(١) الكلام بحجَّة صحيحة لم يكن إلّا جدلاً محضاً.

والاحتجاج بالقدر من هذا الباب، كما في الصحيح عن عليّ رضي الله عنه قال: «طرقني رسول الله ﷺ وفاطمة فقال: «ألا تقومان تصليان؟»(٢)، فقلت: يارسول الله، إنَّما أنفسنا بيد الله إن شاء أن يبعثنا بعثنا. قال فولّى وهو يقول: ﴿وَكَانَ الإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً﴾(٣) [الكهف: ٥٤]، فإنَّه لما أمرهم بقيام الليل فاعتلَّ عليّ / [رضي الله عنه](٤) بالقدر، وأنه لو شاء الله لأيقظنا(٥) علم النبي ﷺ أنَّ هذا ليس فيه إلَّا مجرد الجدل الذي ليس بحق، فقال: ﴿وَكَانَ الإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً﴾. ٣/ ٨٦

فصل

تابع كلام الرافضي على مقالة أهل السنة في مسألة القدر

قال [الرافضي](٦): «ومنها: تجويز أن يعذِّب الله سيد المرسلين على طاعته(٧)، ويثيب إبليس على معصيته؛ لأنه يفعل لا لغرض، فيكون فاعل الطاعة سفيهاً؛ لأنه يتعجل بالتعب في الاجتهاد في العبادة، وإخراج ماله في عمارة المساجد والربط والصدقات، من غير نفع يحصل له؛ لأنه قد يعاقبه على ذلك، ولو فعل عوَضَ ذلك ما يلتذ به ويشتهيه من أنواع المعاصي قد يثيبه، فاختيار الأول يكون(٨) سفهاً عند كل عاقل. والمصير إلى هذا المذهب يؤدي إلى خراب العالم واضطراب أمور الشريعة(٩) المحمدية وغيرها»(١٠).

الجواب من وجوه: الوجه الأول

والجواب(١١) من(١٢) وجوه: أحدها(١٢): أنَّ هذا الذي قاله باطل باتفاق / المسلمين. فلم يقل أحد منهم أنَّ الله قد يعذب أنبياءه(١٣) ولا أنه قد يقع منه عذاب أنبيائه، بل هم متفقون على أنه يثيبهم لا محالة(١٤) [لا يقع منه غير ذلك](١٥)؛ لأنه ٣/ ٨٧

(١) (ب): «أهل الكلام والجدل فإذا لم يكن..»؛ (م): «أهل الكلام وكذلك أهل الجدل إذا لم يكن».
(٢) (ن): «فتصليان».
(٣) الحديث عن عليّ رضي الله عنه في: البخاري ٦/ ٨٨ (كتاب التفسير، سورة الكهف)، ٢/ ٥٠ (كتاب التهجد، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل..)؛ المسند (ط. المعارف) ٢/ ٨٩، ١٧٢.
(٤) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب). (٥) (ن)، (م): «وأن الله لو شاء لأيقظنا».
(٦) «الرافضي»: في (ع) فقط. والكلام التالي في (ك) ١/ ٨٦ (م).
(٧) في (ك): «ومنها: تجويز أن يعذِّب الله تعالى الأنبياء - عليهم السلام -، ويعاقب على طاعتهم ويعاقب سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وآله على طاعته».
(٨) (ن): «واختيار الأول يكون»؛ (م): «فاختيار الأول قد يكون».
(٩) (أ)، (ب): «الأمور الشرعية».
(١٠) «وغيرها»: ليست في (ك). وفي (م): «وغيره».
(١١) (ن): «فيقال والجواب»؛ (م): «فيقال الجواب». (١٢-١٢): ساقط من (أ)، (ب).
(١٣) (أ)، (ب): «فلم يقل أحد منهم الله يعذب نبيا».
(١٤) (أ)، (ب): «على أن الله يثيبهم لا محالة»؛ (ن): «على أنه لا بد أن يثيبهم لا محالة»؛ (م): «على أنه لا بد أن يثيبهم على محاله». (١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

وعد بذلك وأخبر به، وهو صادق الميعاد، وعُلِم ذلك بالضرورة.

ثم من[١] متكلمة أهل السنة المثبتين للقدر من يقول: إنَّما علم ذلك بمجرد خبره الصادق[٢]، وهي الدلالة السمعية المجردة.

ومنهم من يقول: بل قد يُعلَم ذلك بغير الخبر ويُعلم بأدلة عقلية. وإن كان الشارع قد نبَّه عليها وأرشد إليها، كما إذا عُلمت حكمته ورحمته وعدله علم أن ذلك يستلزم إكرام من هو متصف بالصفات المناسبة لذلك، [كما] قالت خديجة [رضي الله عنها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم] قبل[٣] أن تعلم أنه نبي: والله لا يخزيك الله أبداً[٤]، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكلَّ، وتُكسب المعدوم، وتُقْرِي الضيف، وتُعين على نوائب الحق[٥].

٣/ ٨٨ / وقد قال الله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [سورة الجاثية: ٢١]، وهذا استفهام إنكار[٦] يقتضي الإنكار على من يحسب[٧] ذلك ويظنه، وإنَّما ينكر على من ظنَّ أو حسب[٨] ما هو خطأ باطل يعلم بطلانه، لا من ظَنّاً ما[٩] ليس بخطأ ولا باطل.

فعُلِم أن التسوية بين أهل الطاعة [وبين] أهل[١٠] المعصية مما يُعلم بطلانه، وأن ذلك من الحكم السَّيِّئ[١١] الذي ينزَّه الله عنه.

ومثله قوله تعالى[١٢]: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ

---

(١) (أ): «بالضرورة من.. إلخ»؛ (ب): «بالضرورة إذ من.. إلخ». (٢) (ن)، (م): «خبر الصادق».

(٣) (أ)، (ب): «كما قالت خديجة - رضي الله عنها - قبل..»؛ (ن): «قالت خديجة قبل أن تعلم»؛ (م): «قالت خديجة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل..»؛ (ع): «كما قالت خديجة قبل..». ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) «أبداً»: في (ن)، (م) فقط.

(٥) هذا جزء من حديث طويل عن عائشة رضي الله عنها، وأوله (وهذا لفظ البخاري): أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي... الحديث. والحديث في: البخاري ١/ ٣-٤ (كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي). وتكرر الحديث في البخاري في مواضع كثيرة. انظر: فتح الباري (ط. السلفية): الأرقام ٣٣٩٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٦٩٨٢. والحديث عن عائشة رضي الله عنها في: مسلم ١/ ١٣٩-١٤٢ (كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ)؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٢٢٣، ٢٣٣.

(٦) (أ)، (ب): «إنكاري». (٧) (ن)، (م): «على من يقول يحسب..».

(٨) «أو حسب»: في (ع). وفي سائر النسخ: «وحسب». (٩) «ما»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١٠) (ع)، (ن)، (م): «وأهل».

(١١) (أ)، (ب): «من اظلم الشيء»، وهو تحريف. (١٢) «تعالى»: زيادة في (أ)، (ب).

أَمْ نجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾ [سورة ص: ٢٨]، وقوله تعالىٰ[(١)]: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ * مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [سورة القلم: ٣٥ - ٣٦]. وفي الجملة، التسوية[(٢)] بين الأبرار / والفجار، والمحسنين والظالمين، وأهل الطاعة وأهل المعصية حكم ٣/ ٨٩
باطل يجب تنزيه الله عنه، فإنه ينافي عدله وحكمته[(٣)]، وهو سبحانه كما ينكر التسوية بين المختلفات[(٤)] فهو يسوِّي بين المتماثلات، كقوله سبحانه وتعالىٰ: ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُوْلَئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ﴾ [سورة القمر: ٤٣]، وقوله: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ الآية [سورة آل عمران: ١١]، وقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ﴾ [سورة يوسف: ١١١]، وقوله: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُوْلِي الأَبْصَارِ﴾ [سورة الحشر: ٢]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ وَمَثَلاً مِّنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ﴾ الآية [سورة النور: ٣٤]، وقوله: ﴿وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ [سورة العنكبوت: ٤٣].

الوجه الثاني

الوجه الثاني: أن قوله[(٥)]: «ومنها تجويز تعذيب الأنبياء وإثابة الشياطين»، إن أراد به أنهم يقولون إنَّ الله قادر علىٰ ذلك، فهو لا يُنازع في القدرة. وإن أراد أنَّا هل[(٦)] نشك: هل يفعله[(٧)] أو لا يفعله؟ فمعلوم أنَّا لا نشك في ذلك، بل نعلم انتفاءه، وَعِلْمُنَا بانتفائه[(٨)] مستلزم/ لانتفائه[(٩)]. ظ ٩٤

٣/ ٩٠ / وإن أراد أن من قال: إنه يفعل لا لحكمة يلزمه تجويز وقوع ذلك [منه][(١٠)] وإمكان وقوعه منه[(١١)] وإنه لو فعل ذلك لم يكن ظالماً، فلا ريب أن هـٰذا قول هـٰؤلاء. وهم يصرِّحون بذلك[(١٢)]، لكن أكثر أهل السنة لا يقولون بذلك، بل عندهم أنَّهُ منزَّه عن ذلك ومقدَّس عنه، ولكن علىٰ هـٰذا لا يلزم[(١٣)] أن تكون الطاعة سفهاً، فإنَّها إنَّما تكون سفهاً إذا كان وجودها كعدمها. والمسلمون متفقون علىٰ أن وجودها نافعٌ وعدمها مضر، وإن كانوا متنازعين: هل يجوز أن يفعل[(١٤)] الربّ خلاف ذلك، فإن نزاعهم في الجواز لا في الوقوع.

الوجه الثالث

الوجه الثالث: أن يُقَال: لو قُدِّر أن ذلك جائز الوقوع لم تكن الطاعة سفهاً، فإنَّ

---

(١) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب). (٢) (ن)، (م): «وبالجملة فالتسوية». (٣) (ع): «وحكمه».
(٤) (أ)، (ب): «المخلوقات». (٥) «أن قوله»: ساقطة من (ع). (٦) «هل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (ن)، (م): «فعله». (٨) (أ)، (ب): «انتفاءه»؛ (م): «لانتفائه».
(٩) في (أ)، (ب) بعد كلمة «لانتفائه» توجد عبارة: «وأنه لو فعل ذلك لم يكن ظالما»، ومكان هـٰذه الجملة بعد سطر آخر، والظاهر أن الناسخ كتبها في هـٰذا الموضع سهواً.
(١٠) «منه»: ساقطة من (ن)، (م). (١١) عبارة «وإمكان وقوعه منه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) (أ)، (ب): «وهم لا يصرحون بذلك»؛ (ن): «وهم يصرحون به»؛ (م): «وهم مصرحون به».
(١٣) (أ)، (ب): «لم يلزم». (١٤) (ن): «يجعل».

هٰؤلاء الإمامية مع أهل السنة والجماعة[(١)] يجوِّزون الغفران لأهل الكبائر، والمعتزلة مع أهل السنة يجوِّزون تكفير الصغائر باجتناب الكبائر، ومع هٰذا فلم يكن اجتناب الكبائر والصغائر سفهاً، بل هٰذا الاجتناب واجب بالاتفاق.

الوجه الرابع

٩١/٣

الوجه الرابع: أن يُقَال: فعل النوافل ليس سفهاً بالاتفاق، وإن جاز أن يثيب الله[(٢)] العبد بدون ذلك لأسباب[(٣)] أُخَر، فالشيء الذي عُلِمَ نفعه / يكون فعله حكمة محمودة، وإن جوَّز المجوِّز أن يحصل النفع بدون ذلك: كاكتساب الأموال وغيرها من المطالب بالأسباب المقتضية لذلك في العادة، فإنه ليس سفهاً، وإن جاز أن يحصل المال بغير[(٤)] سعي كالميراث.

الوجه الخامس

الوجه الخامس: أن يُقَال: «لأنَّه يفعل لا لغرض»[(٥)] قد تقدَّم جوابه، وبيَّنَّا أن أكثر أهل السنة يقـولون[(٦)]: إنه يفعل لحكمة وهو مراد هٰذا بالغرض، [وبعض أهل السنة يصرِّح بأنه يفعل لغرض][(٧)]، ومن قال من المثبتين للقدر: إنه يفعل لا لحكمة، فإنه يقول: وإن كان يفعل ما يشاء فقد يعلم ما يشاؤه[(٨)] مما لا يشاؤه: إما باضطراد العادة، وإما بإخبار الصادق، وإما بعلم ضروري يجعله في قلوبنا، وإما بغير ذلك.

فصـل

تابع كلام الرافضي عن مقالة أهل السنة في مسألة القدر

٩٢/٣

قال [الرافضي][(٩)]: «ومنها: أنه لا يتمكن أحد من تصديق أحد من الأنبياء؛ لأن التوصل إلىٰ ذلك والدليل عليه إنَّما يتم[(١٠)] **بمقدمتين؛ إحداهما:** [(١١)] أنَّ الله [تعالىٰ] فعل المعجز علىٰ يد النبي [ﷺ][(١١)] لأجل التصديق. **والثانية:** أنَّ / كُلَّ من صدَّقه[(١٢)] الله فهو صادق، وكلتا[(١٣)] المقدمتين لا تتم علىٰ قولهم؛ لأنه إذا استحال أن يفعل لغرض[(١٤)] استحال أن يظهر المعجز[(١٥)] لأجل التصديق، وإذا كان فاعلاً

(١) «والجماعة»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) (ع)، (ن)، (م): «أن الله يثيب».
(٣) (ن): «تلك لأسباب»؛ (م): «تلك الأسباب». (٤) «بغير»: ساقطة من (ع).
(٥) (م) فقط: «لأنه لا يفعل إلَّا لغرض». (٦) (أ)، (ب): «أهل السنة أنهم يقولون.. إلخ».
(٧) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. (٨) (ع)، (ن)، (م): «ما شاءه».
(٩) «الرافضي»: في (ع) فقط. والكلام التالي في (ك) ١/ ٨٦ (م)- ٨٧ (م).
(١٠) «إنما يتم»: ساقطة من (ع)، (م).
(١١ - ١١): «الله تعالىٰ... النبي ﷺ»: كذا في (ع)، (ك) إلا أنه في (ك): النبي عليه السلام. وفي (ن): «أن الله فعل المعجز علىٰ يد النبي»؛ (م)، (أ)، (ب): «أن الله فعل المعجزة علىٰ يد النبي».
(١٢) (ن)، (م): «صدّق».
(١٣) «وكلتا»: كذا في (ك) ١/ ٨٧ (م). وفي سائر النسخ: «وكلا»، وهو خطأ.
(١٤) (ع): «لا لغرض»، وهو خطأ. (١٥) (أ)، (ب): «أن يظهر المعجزة»؛ (م): «أن يفعل المعجزة».

للقبيح ولأنواع الإضلال والمعاصي(١) والكذب وغير ذلك جاز أن يصدِّق الكذَّاب، فلا يصح الاستدلال على صدق أحد من الأنبياء ولا المنذرين بشيء من الشرائع والأديان».

الجواب عليه من وجوه: الوجه الأول

الجواب من وجوه: [أحدها: أن يُقال](٢): إنه قد(٣) تقدَّم أنَّ أكثر(٤) القائلين بخلافة الخلفاء الثلاثة يقولون: إنَّ الله يفعل لحكمة، بل أكثر أهل السنة المثبتين للقدر يقولون بذلك أيضاً. وحينئذٍ، فإنْ(٥) كان هٰذا القول هو الصواب فهو من أقوال أهل السنة، وإن كان نفيه هو الصواب فهو من أقوال أهل السنة [أيضاً](٦)، فعلى / التقديرين [لا](٧) يخرج الحق عن قولهم، بل قد يوجد في كل مذهب من المذاهب الأربعة النزاع بين أصحابه في هٰذا الأصل، مع اتفاقهم على إثبات خلافة الخلفاء [الثلاثة](٨)، وعلى إثبات القدر وأن الله خالق أفعال العباد، ونزاع أصحاب(٩) أحمد في هٰذا الأصل معروف، وغير واحد من أصحاب أحمد وغيرهم كابن عقيل والقاضي أبي خازم(١٠) وغيرهما يثبتون المعجزات بأن الربّ حكيم لا يجوز في حكمته(١١) إظهار المعجزات على يد الكذَّاب، وكذلك قال أبو الخطاب(١٢) وغيره، وكذلك أصحاب مالك والشافعي، ولعل أكثر أصحاب أبي حنيفة يقولون بإثبات الحكمة في أفعاله أيضاً. ٩٣/٣

الوجه الثاني

الوجه الثاني: أن يُقال: لا نسلِّم(١٣) أنَّ تصديق الرسول(١٤) لا يمكن إلَّا بطريق الاستدلال بالمعجزات، بل الطرق الدَّالة(١٥) على صدقه طرق(١٦) متعددة غير طريق المعجزات. كما [قد](١٧) بُسِطَ في غير هٰذا الموضع. ومَن/ قال: إنه لا طريق ٩٤/٣

---

(١) (ع)، (أ)، (ب): «الضلال والمعاصي»؛ (ن)، (م): «المعاصي والإضلال». والمثبت عن (ك).
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) «إنه»: ساقطة من (ع)، «قد»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) «أكثر»: ساقطة من (ع).
(٥) (ن)، (م): «أحدها فإنه»، وهو خطأ.
(٦) (أ)، (ب): «كان من أقوال أهل السنة أيضاً». وسقطت «أيضاً» من (ن)، (م).
(٧) «لا»: ساقطةمن (ن).
(٨) «الثلاثة»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م).
(٩) «أصحاب»: ساقطة من (ع).
(١٠) في كل النسخ: «أبي حازم». وسبقت ترجمة أبي خازم محمد بن الحسين بن الفراء المتوفى سنة ٥٢٧هـ. (١/ ٨٩، ٥٢٣).
(١١) (أ)، (ب)، (م): «في حكمه»؛ (ن): «في إظهار حكمته».
(١٢) وهو أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني المتوفى سنة ٥١٠هـ. وسبقت ترجمته (١/ ٨٩).
(١٣) (م) فقط: «لا يعلم».
(١٤) (ن)، (م): «النبي».
(١٥) (أ): «بل الطريق الدلالة»؛ (ب): «بل طريق الدلالة».
(١٦) «طرق»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٧) «قد»: ساقطة من (ن)، (م).

إلَّا ذلك كان عليه الدليل، (١) فإنَّ النافي عليه الدليل، كما على المثبت الدليل(١)، وهو لم يذكر دليلاً على النفي.

الوجه الثالث

الوجه الثالث: أنْ يُقَال: لا نسلِّم أنَّ دلالة المعجزة على الصدق موقوفة على أنه لا يجوز أن يفعل ما ذكر، بل دلالة المعجزة(٢) على الصدق دلالة ضرورية لا تحتاج إلى نظر، فإن اقتران المعجزة(٣) بدعوى النبوة يوجب علماً ضروريا بأن الله أظهرها لصدقه، كما أن من قال لملك من الملوك: إن كنت أرسلتني إلى هؤلاء فانقض عادتك وقم واقعد ثلاث مرات، ففعل ذلك الملك، عُلِمَ بالضرورة أنه فعل ذلك لأجل تصديقه.

الوجه الرابع

الوجه الرابع: قول من يقول(٤): لو لم تدلّ المعجزة(٥) على الصدق للزم عجز البارئ عن تصديق رسوله، والعجز ممتنع عليه لأنه لا طريق إلى التصديق إلَّا بالمعجزة. وهذه طريقة كثير من أصحاب الأشعري ومن وافقهم، وهي طريقة القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما، والأولى طريقة كثير منهم أيضاً، وهي طريقة أبي المعالي ومن اتبعه، وكلاهما طريقة للأشعري(٦)، وعلى هذا فإظهار المعجزة(٧) على يد الكذَّاب المدَّعي للنبوة: هل هو ممكن مقدور أم لا؟ على القولين.

الوجه الخامس

الوجه الخامس: أن يُقال: قوله: «إنها موقوفة على أن كل من صدَّقه/ الله(٨) فهو صادق»، إنَّما يصح أن لو كان المعجز(٩) بمنزلة التصديق بالقول، وهذا فيه نزاع. ٣/ ٩٥

فمن الناس من يقول: بل/ هي بمنزلة إنشاء الرسالة، والإنشاء لا يحتمل(١٠) ص ٩٥
التصديق والتكذيب. فقول القائل لغيره: أرسلتك أو وكَّلتك أو نحو ذلك(١١) إنشاء، وإذا كانت دلالة المعجزة على إنشاء الرسالة(١٢) لم يكن ذلك موقوفاً على أنه لا يفعل إلَّا لغرض، ولا على أنه لا يفعل القبائح، فإن الإنشاء كالأمر والنهي(١٣) ونحو ذلك.

(١ ـ ١): ساقط من (أ)، (ب). (٢) (ع): «المعجز». (٣) (ع)، (م): «المعجز».
(٤) (ن): «أن قول من يقول»؛ (م): «أن قوله من يقول». (٥) (ن)، (م): «لو لم يدل المعجز».
(٦) (ع)، (ن)، (م): «طريقة الأشعري». (٧) (م) فقط: «المعجز». (٨) لفظ الجلالة ساقط من (ع).
(٩) (ب): «إنَّما يصح لو كانت المعجزة»؛ (أ)، (م): «إنما يصح لو كان المعجز».
(١٠) (أ)، (ب): «والإنسان لا يجهل»، وهو تصحيف. (١١) (ع)، (ن)، (م): «ونحو».
(١٢) (أ)، (ب): «وإذا كانت دلالة المعجزة على الإنشاء للرسالة»؛ (ن): «فإذا كانت دلالة المعجزة على إنشاء إرساله»؛ (م): «فإذا كانت دلالة المعجزة على إنشاء رسالة».
(١٣) (أ): «فإن الإنسان كالأمر والنهي»؛ (ب): «كالإنشاء بالأمر والنهي».

الوجه السادس: أن يُقال: قوله: لأنه إذا استحال أن يفعل لغرض استحال أن الوجه السادس
يظهر المعجز[١] لأجل التصديق، يجيب عنه من يقول: إنَّه لا يفعل شيئاً لأجل شيء بأنه[٢] قد يفعل المتلازمين كما يفعل سائر الأدلة المستلزمة لمدلولاتها، فيفعل[٣] المخلوقات الدَّالَّة على وجوده وقدرته وعلمه ومشيئته[٤]، وهو قد أراد خلقها وأراد أن تكون مستلزمة لمدلولها دالَّة عليه لمن نظر فيها، كذلك خَلَقَ المعجزة هنا فأراد خلقها[٥] وأراد أن تكون / مستلزمة لمدلولها الذي هو صدق الرسول، دالَّة على ٣/ ٩٦
ذلك لمن نظر فيها[٦]، وإذا أراد خلقها وأراد هذا التلازم حصل المقصود من دلالتها على الصدق، وإن لم يجعل أحد المرادين[٧] لأجل الآخر؛ إذ المقصود يحصل بإرادتهما[٨] جميعاً.

فإن قيل: المعجز لا يدل بنفسه وإنَّما يدل للعلم[٩] بأن فاعله أراد به التصديق.

قيل: هذا موضع النزاع. ونحن ليس مقصودنا نصرَ قول من يقول: إنه يفعل لا لحكمة، بل هذا القول مرجوح[١٠] عندنا، وإنَّما المقصود[١١] أن نبيِّنَ حجَّة القائلين بالقول الآخر، وأرباب هذا القول خير من المعتزلة والشيعة.

وأمَّا قوله: «إذا كان فاعلاً للقبيح جاز أن يصدِّق الكذَّاب». هذه حجَّة ثانية[١٢]. وجواب ذلك: أن يُقال: ليس في المسلمين من يقول: إن الله يفعل ما هو قبيح منه. ومن قال: إنه خالق أفعال العباد، يقول: إن ذلك الفعل قبيح[١٣] منهم لا منه، كما أنه ضار لهم[١٤] لا له.

---

(١) (أ)، (ب): «استحال أن يظهر المعجزة»؛ (م): «استحال أن يفعل المعجز».
(٢) (ن): «يجيب عنه من يقول إنه لا يفعل شيئاً لأجل آخر فإنه»؛ (م): «يجب عند من يقول إنه لا يفعل شيئاً لأجل آخر بأنه..».
(٣) (أ)، (ب): «لمدلولها ففعل..».
(٤) (ع): «ومشيئته وعلمه».
(٥) (أ)، (ب): «كذلك هنا خلق المعجزة وأراد خلقها»؛ (م): «كذلك هنا خلق المعجزة قد أراد خلقها»؛ (ن): «كذا هٰهنا خلق المعجزة وأراد خلقها».
(٦) «فيها»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (ن): وإن لم يحصل أحد المرادين»؛ (م): «وإن لم يحصل أحد الأمرين».
(٨) (م): «إذا المقصود ويحصل بإزائهما».
(٩) (أ)، (ب): «العلم».
(١٠) (ع): «بل هذا مرجوح»؛ (ن): «بل هذا القول مرجوع»؛ (م): «بل هذا القول بمرجوح».
(١١) (أ)، (ب): «والمقصود».
(١٢) (أ): «هذه الحجة ثابتة»؛ (ب): «هذه الحجة ثانية»؛ (ن): «وهذه حجة ثابتة»؛ (م): «وهذه حجة ثانية».
(١٣) (أ)، (ب): «القبيح».
(١٤) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «كما أنه صار لهم».

٣/٩٧ **ثم منهم من يقول**: إنه فاعل ذلك الفعل، والأكثرون يقولون: / [إنّ][١] ذلك الفعل مفعول له وهو فعل للعبد[٢]. وأمَّا نفس خرق العادة فليست فعلاً للعباد[٣] حتىٰ يُقال: إنها قبيحة منهم، فلو قدَّر[٤] فعل ذلك لكان[٥] قبيحاً منه لا من العبد، والربّ منزَّهٌ عن فعل القبيح.

فمن قال: إذا خلق الله ما هو ضار للعباد، جاز أن يفعل ما هو ضار[٦] **كان قوله باطلاً**. كذلك إذا جاز أن يخلق فعل العبد [الذي][٧] هو قبيح من العبد وليس[٨] خلقه قبيحاً منه، لم يستلزم أن يخلق ما هو قبيح منه لا فعل للعبد فيه.

وتصديق الكذَّاب؛ إنَّما يكون بإخبار[٩] أنه صادق، سواء كان ذلك بقول أو فعل[١٠] يجري مجرىٰ القول، وذلك ممتنع منه؛ لأنه صفة نقص، والله سبحانه منزَّهٌ عن النقائص بالعقل[١١] وباتفاق العقلاء.

ومن قال: إنَّه لا يُتَصَوَّر منه فعل قبيح، بل كل ما يمكن فعله فهو حسن إذا فعله، يقول: إن ما يستلزم سلب صفات الكمال وإثبات النقص له، فهو ممتنع عليه: ٣/٩٨ كالعجز والجهل، ونحو ذلك. والكذب صفة نقص بالضرورة، والصدق صفة كمال، وتصديق[١٢] الكذَّاب[١٣] نوع من الكذب، [كما أن تكذيب الصادق نوع من الكذب][١٤]، وإذا كان الكذب صفة نقص امتنع من الله ما هو نقص.

وهٰذا المقام[١٥] له بسط مذكور في غير هٰذا الموضع[١٦]، [ونحن لا نقصد تصويب قول كل[١٧] من انتسب إلىٰ السُّنَّة بل نبيِّن الحق. والحق أن أهل السنة لم يتفقوا قط علىٰ خطأ، ولم تنفرد الشيعة عنهم قط[١٨] بصواب، بل كل ما خالفت فيه الشيعة جميع أهل السنة، فالشيعة فيه مخطئون، كما أن ما خالفت فيه اليهود والنصارىٰ لجميع المسلمين فهم فيه ضالُّون، وإن كان كثير من المسلمين قد يخطئ.

---

(١) «إنّ»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (ن)، (م): «وهو فعل العبد».
(٣) (ع)، (أ): «للعبد»؛ (م): «لعباده».
(٤) «قدر»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) (أ)، (ب): «كان».
(٦) (ن): «ما هو ضاراً»؛ (م): «ما هو ضار لهم».
(٧) «الذي»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (أ)، (ب): «ليس».
(٩) (ن)، (م): «بإخباره».
(١٠) (ن)، (م): «سواء كان ذلك القول بقول أو عمل».
(١١) (أ)، (ب): «بالنقل»؛ (م): «بالفعل».
(١٢) (أ): «والتصديق».
(١٣) (ن)، (م)، (ب): «الكاذب»؛ (أ): «للكاذب».
(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٥) «المقام»: ساقط من (ع).
(١٦) الكلام بعد كلمة «الموضع» ساقط من (ن)، (م)، وسأشير إلىٰ نهايته في موضعه بإذن الله (٢/ ٢٩٣).
(١٧) «كل»: ساقطة من (ع).
(١٨) «قط»: ساقطة من (ع).

ومن وافق[١] جهم بن صفوان من المثبتين للقدر على أن الله لا يفعل شيئاً لحكمة ولا لسبب، وأنه لا فرق بالنسبة إلى الله بين المأمور والمحظور، ولا يحب بعض الأفعال ويبغض بعضها، فقوله فاسد[٢] مخالف للكتاب والسُّنَّة واتفاق السلف. وهؤلاء قد يعجزون عن بيان امتناع كثير من النقائص عليه، لا سيما إذا قال من قال منهم: إنَّ تنزيهه عن النقص لا يُعلم[٣] بالعقل بل بالسمع.

/ **فإذا قيل لهم:** لِمَ قُلْتم: إنَّ الكذب ممتنع عليه؟ ٣/ ٩٩

قالوا: لأنه نقص، والنقص عليه مُحَال.

فيُقال لهم: إنَّ تنزيهه عندكم عن النقص[٤] لم يعلم إلَّا بالإجماع، ومعلوم أن الإجماع منعقد على تنزيهه عن الكذب، فإنْ صحَّ الاحتجاج على هذا بالإجماع فلا حاجة إلى هذا التطويل.

وأيضاً فالكلام إنَّما هو في العبارة الدَّالَّة على المعنى، وهذا كما قاله بعضهم: إنَّ الله لا يجوز[٥] أن يتكلم بكلام ولا يعني به شيئاً.

وقال: «خلافاً للحشوية».

ومعلوم أنَّ هذا القول لم يقله أحد من المسلمين، وإنَّما النزاع: هل[٦] يجوز أن ينزل كلاماً لا يَعْلَم العباد معناه، لا أنه هو في نفسه لا يعني به شيئاً. ثم بتقدير أن يكون في هذا نزاعٌ، فإنه احتج على ذلك بأن هذا عبث. والعبث[٧] على الله تعالى ممتنع، وهذا المحتج يجوِّز على الله فعل كل شيء، لا ينزهه عن فعلٍ، فهذا[٨] وأمثاله من تناقض الموافقين لقول الجهمية الجبرية في القدر كثير، لكن ليس هذا قول أئمة السنة ولا جمهورهم][٩]، [والله أعلم][١٠].

/ فصل

٣/ ١٠٠

تابع كلام الرافضي عن مقالة أهل السُّنة في مسألة القدر

قال [الرافضي][١١]: «ومنها: أنه لا يصح أن يُوصَف الله أنه[١٢] غفور حليم

(١) (أ): «ومن وافقهم»؛ (ب): «وممن وافقهم». (٢) «فاسد»: ساقطة من (ع).
(٣) (أ)، (ب): «لم يعلم». (٤) (أ)، (ب): «عندكم أن تنزيهه عن النقص».
(٥) (أ)، (ب): «كما قاله بعضهم إنه لا يجوز...». (٦) (أ)، (ب): «وإنما النزاع في هل..».
(٧) (أ)، (ب): «بأن هذا عيب، والعيب.. إلخ»، وهو تصحيف. (٨) (أ)، (ب): «عن فعل هذا».
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وأشرت إلى بداية السقط في موضعه من قبل.
(١٠) «والله أعلم»: زيادة في (ع) فقط. (١١) «الرافضي»: زيادة في (ع) فقط.
(١٢) (ع): «أن يوصف الرب أنه»؛ (ك): «أن يوصف الله تعالى بأنه..».

عفوٌ[١]؛ لأنَّ الوصف بهٰذه[٢] إنَّما يثبت لو كان الله مستحقاً للعقاب في حق الفسَّاق، بحيث إذا أسقطه[٣] عنهم كان غفوراً عفواً رحيماً[٤]. وإنَّما يستحق العقاب لو كان العصيان من العبد لا من الله تعالىٰ[٥]».

الجواب عليه من وجوه: الوجه الأول

فيُقال: الجواب من وجوه: أحدها: أنَّ كثيراً من أهل السُّنَّة يقولون[٦]: لا نسلم أن الوصف بهٰذه[٧] إنَّما يثبت لو كان مستحقاً، بل الوصف بهٰذه[٧] يثبت إذا كان قادراً علىٰ العقاب مع قطع النظر عن الاستحقاق، فإن تخصيص الاستحقاق بهٰذه الأمور يقتضي أنه يستحق شيئاً دون شيء. وهٰذا ممنوع عند هٰؤلاء، بل له أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، فإذا[٨] كان قادراً علىٰ أن يعذِّب العصاة وهو يفعل ما يشاء، صحَّ منه مغفرته وحلمه وعفوه[٩].

٣/ ١٠١ / **الثاني:** [أن يُقال][١٠]: إنَّ قول القائل: «يستحق العقاب»؛ يعني به: أنَّ عقابه للعصاة عدل منه، أو يعني به[١١]: أنَّه محتاج إلىٰ ذلك. أمَّا الأول فهو متفق عليه، فإن عقوبته للعصاة عدل منه باتفاق المسلمين. وإذا كان كذلك كان عفوه ومغفرته إحساناً منه وفضلاً.

الوجه الثاني

وهٰذا يقول به من يقول: إنَّه خالق أفعالهم، والقائلون بأنها أفعال لهم مخلوقة له[١٢]، والقائلون بأنها أفعال له كسب لهم متفقون[١٣] علىٰ أن العقاب عدل منه، [وإنَّ عني به: كونه محتاجاً إليه، فهٰذا باطلٌ باتفاق المسلمين][١٤].

الوجه الثالث

الثالث: أن يُقال: المغفرة والرحمة والعفو؛ إمَّا أن يوصف بها وإن كان العقاب قبيحاً علىٰ قول القائلين بذلك، وإمَّا أن لا يُوصف بها إلَّا إذا كان العقاب سائغاً غير قبيح[١٥]. فإن كان الأول لزم أنْ لا يكون غفَّاراً لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدىٰ؛ لأنَّ عقاب هٰؤلاء قبيح، والمغفرة لهم واجبة عند أهل هٰذا القول، ويلزم

---

(١) (ك): «بأنه غفور حليم عفو رحيم». (٢) (ك): «بهٰذه الصفات».
(٣) (ع): «إذا سقط»؛ (ب): «إذا أسقط». (٤) (ن)، (م): «حليماً».
(٥) «تعالىٰ»: ليست في (ن)، (م)، (ع).
(٦) (ع)، (ن): «يقول». (٧) (أ)، (ب): «بهٰذا». (٨) (ع)، (ن)، (م): «وإذا».
(٩) (ع): «مغفرته وعفوه وحلمه»؛ (م): «مغفرته وحكمته ورحمته وعقوبته»؛ (ن): «مغفرته وحكمته وعفوه».
(١٠) «أن يُقال»: ساقطة من (ن)، (م)، (ع). (١١) «به»: ساقطة من (ب).
(١٢) (أ): «والقائلون بأنها أفعال الله مخلوقة»؛ (ب): «فالقائلون بأنها أفعال الله مخلوقة».
(١٣) (ن)، (م): «فهم متفقون». (١٤) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط.
(١٥) (ن): «سائغاً عنده قبيح»؛ (م): «شائعا عنده (وسقطت كلمة: قبيح)».

أن لا يكون رحيماً بمن[١] يستحق الرحمة من الأنبياء والمؤمنين، ويلزم أن لا يكون غفوراً رحيماً لمن ظلم ثم بدَّل حُسْناً بعد سوء. ولما كان قد ثبت بالقرآن[٢] أنَّه غفَّار للتَّائبين[٣] رحيم بالمؤمنين، / عُلِمَ أنَّه موصوف بالمغفرة والرحمة، [٤] وإن كان ١٠٢/٣
العقاب منه ممتنعاً بتقدير[٥] أن يكون مستحقاً/ للعقاب، فلا يمتنع أن يُوصَف بالمغفرة ظ ٩٥
والرحمة[٤]، كما في مغفرته ورحمته لمن لا يحسن عقابه عندهم.

الوجه الرابع

الرابع: أنَّ العصيان من العبد بمعنى أنه فاعله عند الجمهور، وبمعنى أنه كاسبه لا فاعله عند بعضهم، وبهذا القدر[٦] يستحق الإنسان[٧] أن يُعَاقَب الظالم، فاستحقاق الله أن يعاقب الظالم[٨] أَوْلَىٰ بذلك، وأمَّا كونه خالقاً لذلك فذاك أمر يعود إليه، وله في ذلك حكمة عند الجمهور القائلين بالحكمة، وذلك لم[٩] يصدر إلَّا لمحض المشيئة عند من لا يعلل بالحكمة، [والله أعلم][١٠].

فصل

كلام الرافضي عن تكليف ما لا يطاق عند أهل السنة

قال [الرافضي][١١]: «ومنها: أنه يلزم[١٢] تكليف ما لا يُطاق؛ لأنه تكليف للكافر[١٣] بالإيمان ولا قدرة له عليه، وهو قبيح عقلاً، / والسمع قد منع منه. ١٠٣/٣
وقال الله تعالىٰ: ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [سورة البقرة: ٢٨٦]».

الجواب عنه من وجوه:

والجواب عنه[١٤] من وجوه:

الوجه الأول

أحدها: أن المثبتين للقدر لهم في قدرة العبد قولان: **أحدهما:** أن قدرته لا تكون إلَّا مع الفعل، وعلىٰ هٰذا فالكافر الذي سبق في علم الله أنه لا يؤمن لا يقدر علىٰ الإيمان أبداً، وما ذكره[١٥] وارد علىٰ هٰؤلاء. **والثاني:** أن القدرة نوعان: فالقدرة المشروطة في التكليف تكون قبل الفعل وبدون الفعل، وقد تبقىٰ[١٦] إلىٰ حين الفعل. والقدرة المستلزمة للفعل لا بد أن تكون موجودة عند وجوده.

---

(١) (أ)، (ب): «لمن». (٢) (أ): «ولما كان القرآن قد ثبت»؛ (ب): «ولما كان القرآن قد أثبت».
(٣) (ن)، (م): «للتوابين». (٤-٤): ساقط من (ع)، (م). (٥) (ن): «فبتقدير».
(٦) (ن)، (م): «وبهٰذا القول». (٧) (ن)، (م): «الآدمي».
(٨) (أ)، (ب): «عقاب الظالم»؛ (ن)، (م): «لعقاب الظالم».
(٩) (أ)، (ب): «وذاك لا». (١٠) «والله أعلم»: زيادة في (ع) فقط.
(١١) «الرافضي»: في (ع) فقط. والكلام التالي في (ك) ٨٧ (م). (١٢) (ك): «يلزم منه».
(١٣) (ب): «لأنه كلف الكافر؛ (أ): لأنه تكليف الكافر»؛ (ك): «لأنه يكلف الكافر».
(١٤) «عنه»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «الجواب عنه».
(١٥) (ع): «وما ذكروه». (١٦) (ع): «وتبقىٰ».

وأصل قولهم: إنَّ الله خص المؤمنين بنعمة يهتدون بها[(١)] لم يعطها الكافر، وأنَّ العبد لا بد أن يكون قادراً حين الفعل، خلافاً لمن زعم أنه لا يكون قادراً إلَّا قبل الفعل، وأنَّ النعمة على الكافر والمؤمن سواء، وإذا كان لا بد من قدرته[(٢)] حال الفعل، فإذا كان قادراً قبل الفعل وبقيت القدرة إلى حين الفعل، لم ينقض[(٣)]. هذا أصلهم، لكن مجرد القدرة الصالحة للضدين[(٤)] يشترك فيها المؤمن والكافر، فلا بد
٣/ ١٠٤ للمؤمن مما[(٥)] يخصّه الله به من الأسباب التي بها يكون / مؤمناً، وهذا يدخل فيه إرادته للإيمان[(٦)]، وهذه الإرادة يدخلونها في جملة القدرة المقارنة للفعل، وهو نزاع لفظي، وقد بيَّن هذا[(٧)] في غير هذا الموضع ـ كما تقدَّم ـ.

وحينئذٍ، فعلى قول الجمهور من أهل السنة الذين يقولون: إنَّ الكافرَ يقدر على الإيمان يبطل هذا الإيراد، وعلى قول الآخرين[(٨)] فإنهم يلتزمونه، وأي القولين كان هو الصواب فهو غير خارج عن أقوال أهل السنة[(٩)]، ولله الحمد.

الوجه الثاني **الوجه الثاني**[(١٠)]: أنْ يُقَال: تكليف ما لا يُطاق ينقسم إلى قسمين؛ **أحدهما**[(١١)]: ما لا يُطاق للعجز عنه، كتكليف الزَّمِن المشيَّ، وتكليف الإنسان الطيران ونحو ذلك[(١٢)]، فهذا غير واقع في الشريعة عند [جماهير][(١٣)] أهل السنة المثبتين للقدر، وليس فيما ذكره ما يقتضي لزوم[(١٤)] وقوع هذا. **والثاني:** ما لا يُطاق للاشتغال بضده، كاشتغال الكافر بالكفر[(١٥)]، فإنه هو الذي صدَّه عن الإيمان، وكالقاعد في
٣/ ١٠٥ حال قعوده، فإنَّ اشتغاله بالقعود[(١٦)] / يمنعه أن يكون قائماً. والإرادة الجازمة لأحد الضدين تنافي إرادة الضد[(١٧)] الآخر، وتكليف الكافر الإيمان من هذا الباب.

ومثل هذا ليس بقبيح عقلاً [عند أحد من العقلاء][(١٨)]، بل العقلاء متفقون

---

(١) (ن)، (م): «يُهتدى بها». (٢) (أ)، (ب)، (م): «قدرة».
(٣) (أ)، (ن)، (م): «لم ينقص»؛ (ع): «لم ينتقص».
(٤) (م) فقط: «للعبدين». (٥) (أ)، (ب): «ما».
(٦) (ن)، (م): «وهذا يدخل في إرادته للإيمان»؛ (أ)، (ب): «وهذا يدخل فيه إرادة الإيمان».
(٧) (أ)، (ب): «وقد سبق هذا». (٨) (ن) فقط: «الأكثرين».
(٩) (ن)، (م): «فأي القولين كان هو الصواب، وهو خارج عن أقوال أهل السنة»، وهو خطأ.
(١٠) (ن)، (م): «الثالث»، وهو خطأ.
(١١) (أ)، (ب): «ما لا يطاق على وجهين الأول»؛ (ن): «ما لا يطاق في تقسيم قسمين أحدهما».
(١٢) «ونحو ذلك»: ساقطة من (ع). (١٣) «جماهير»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٤) (ع): «وليس فيما مضى يقتضي لزوم»؛ (م): «وليس فيما ذكره لزوم ما يقتضي..».
(١٥) (ن)، (م): «بكفره». (١٦) (ن)، (م): «بقعوده». (١٧) (ن): «ضده».
(١٨) (ن)، (م): «ومثل هذا لا تسلم أنه قبيح عقلاً»، وسقطت عبارة «عند أحد من العقلاء».

علىٰ أمر الإنسان ونهيه بما[(١)] لا يقدر عليه حال الأمر والنهي لاشتغاله بضده، إذا أمكن أن يترك ذلك الضد[(٢)] ويفعل الضد المأمور به.

وإنَّما النزاع: هَل يُسمَّىٰ هـٰذا تكليف ما لا يُطاق لكونه تكليفاً بما[(٣)] انتفت فيه القدرة المقارنة للفعل، فمن المثبتين للقدر من يُدخل هـٰذا في تكليف ما لا يُطاق، كما يقوله القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلىٰ وغيرهما، ويقولون: ما لا يُطاق علىٰ وجهين: منه ما لا يُطاق للعجز عنه، وما لا يُطاق[(٤)] للاشتغال بضده.

ومنهم من يقول: هـٰذا لا يدخل فيما لا يُطاق، وهـٰذا هو الأشبه بما في الكتاب والسنة وكلام السلف، فإنَّه لا يُقال للمستطيع المأمور بالحج إذا لم يحج إنه كُلِّفَ بما لا يطيق[(٥)]، ولا يُقال لمن أُمِرَ بالطهارة والصلاة فترك ذلك كسلاً أنَّه كُلِّفَ[(٦)] ما لا يطيق.

٣/١٠٦ وقوله تعالىٰ: ﴿وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [سورة الكهف: ١٠١] لم يرد / به هـٰذا، فإنَّ جميع الناس قبل الفعل ليس معهم القدرة الموجبة للفعل، فلا يختص بذلك العصاة، بل المراد أنهم يكرهون سماع الحق كراهة شديدة لا تستطيع أنفسهم [معها] سماعه[(٧)]؛ لبغضهم لذلك[(٨)] لا لعجزهم عنه، كما أن الحاسد لا يستطيع الإحسان إلىٰ المحسود لبغضه لا لعجزه عنه[(٩)].

وعدم هـٰذه الاستطاعة لا يمنع[(١٠)] الأمر والنهي فإن الله يأمر الإنسان بما يكرهه، وينهاه عمَّا يحبه. كما قال تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٢١٦]، وقال: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى﴾ [سورة النازعات: ٤٠]، وهو قادر علىٰ فعل ذلك إذا أراده[(١١)]، وعلىٰ ترك ما نهىٰ عنه، وليس من شرط المأمور به أن يكون[(١٢)] العبد مريداً له، ولا من شرط المنهي عنه أن يكون العبد كارهاً له، فإنَّ الفعل يتوقف علىٰ القدرة والإرادة[(١٣)]، والمشروط في التكليف أن يكون العبد قادراً

---

(١) (ن): «مما». (٢) (ع): «إذا أمكن أن يترك الضد»؛ (ن)، (م): «فإذا أمكن أن يترك ذلك الضد».
(٣) (ع)، (ن)، (م)، (أ): «لما». (٤) (ع): «ومنه ما لا يطاق».
(٥) (أ)، (ب): «كلف ما لا يطيق»؛ (ن)، (م): «مكلف بما لا يطيق». (٦) (ن)، (م): «يكلف».
(٧) (أ)، (ب): «لا تستطيع أنفسهم سمعه»؛ (ن): «لا تستطيع أنفسهم سماعها»؛ (م): «لا تستطيع أنفسهم معهم سماعا».
(٨) (ن)، (ع): «ذلك». (٩) (أ)، (ب): «لا يعجز عنه».
(١٠) (أ)، (ب)، (ن)، (ع): «لا تمنع». والكلمة غير منقوطة في (م). (١١) (أ)، (ب): «إذا أراد».
(١٢) (ن)، (م): «وليس من شرط المأمور أن يكون..». (١٣) (ع): «علىٰ الإرادة والقدرة».

علىٰ الفعل لا أن يكون مريداً له، لكنه لا يوجد إلَّا إذا كان مريداً له، فالإرادة(١) شرط في وجوده لا في وجوبه.

الوجه الثالث ٣/١٠٧ ● **الوجه الثالث**(٢): أنَّ تكليف ما لا يُطاق إذا فُسِّرَ بأنه الفعل الذي ليس له / قدرة عليه تقارن مقدورها كان دعوىٰ(٣) امتناعه بهٰذا التفسير مورد النزاع فيحتاج نفيه إلىٰ دليل.

الوجه الرابع **الوجه الرابع**(٤): أنَّ من أهل الإثبات للقدر(٥) من يجوِّز تكليف ما لا يُطاق للعجز عنه، بل من غاليتهم من يجوِّز تكليف الممتنع لذاته، وبعضهم يدَّعِي أن ذلك ص ٩٦ واقع في الشريعة، كتكليف أبي لهب/ الإيمان مع تكليف تصديق خبر الله أنه لا يؤمن، وهٰذا القول وإن كان مرجوحاً لكن(٦) هٰذا القدري لم يذكر دليلاً علىٰ إبطال ذلك ولا علىٰ جواب معارضته، بل اكتفىٰ بمجرد قوله وهو قبيح عقلاً.

وهؤلاء يقولون: لا مجال للعقل في تحسين ولا تقبيح، فإن لم يكمل البحث في هٰذه اللوازم(٧) لم يكن ما ذكره حجَّة عليهم، فضلاً عن أن يكون حجَّة علىٰ غيرهم من أهل الإثبات للقدر، أو علىٰ المثبتين لخلافة أبي بكر وعمر [رضي الله عنهما](٨).

فصل

كلام الرافضي على الأفعال الاختيارية عند أهل السنة ٣/١٠٨ **قال الرافضي**(٩): «ومنها: أنه يلزم أن تكون أفعالنا(١٠)/ الاختيارية [الواقعة](١١) بحسب قصودنا(١٢) ودواعينا، مثل حركتنا يمنة ويسرة، وحركة البطش باليد والرجل(١٣) في الصنائع المطلوبة لنا، كالأفعال الاضطرارية مثل حركة النبض وحركة الواقع من شاهق(١٤) بإيقاع غيره، لكن الضرورة قاضية بالفرق بينهما، فإن كل عاقل يحكم بأنَّا [قادرون علىٰ الحركة الاختيارية](١٥) وغير قادرين علىٰ الحركة إلىٰ السماء [من الطيران وغير ذلك](١٥).

قال أبو الهذيل العلَّاف: حمار بشر أعقل من بشر؛ لأنَّ حمار بشر لو أتيت به

---

(١) (أ)، (ب): «مريداً له والإرادة»؛ (ع): «مريداً فالإرادة..». (٢) (ن)، (م): «الرابع»، وهو خطأ.
(٣) (أ)، (ب): «معنىٰ». (٤) (ن)، (م): «الخامس»، وهو خطأ.
(٥) «للقدر»: ساقطة من (ع). (٦) (ع): «ليس»، وهو تصحيف.
(٧) (م) فقط: «فيما ذكر في هٰذه اللوازم». (٨) «رضي الله عنهما»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) «الرافضي»: زيادة في (ع). والكلام التالي في (ك) ٨٧ (م) ـ ٨٨ (م).
(١٠) (ن)، (م): «أفعاله»، وهو تحريف. (١١) «الواقعة»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢) (ك): «تصورنا». (١٣) (ن)، (م): «بالرجل واليد».
(١٤) (أ)، (ب): «النبض والوقوع من شاهق». (١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (ع).

إلىٰ جدول صغير وضربته للعبور[١] فإنه يطفره[٢]، ولو أتيت به إلىٰ جدول كبير لم يطفره[٢] لأنَّه يفرِّق[٣] بين ما يقدر علىٰ طفره[٤] وما لا يقدر عليه[٥]، وبشر لا يفرِّق بين المقدور عليه وغير المقدور [عليه][٦]».

٣/ ١٠٩ / **والجواب:** أنَّ هٰذا إنَّما يلزم من يقول: إنَّ العبدَ لا قدرة له علىٰ أفعاله الاختيارية، وليس هٰذا قول إمام معروف ولا طائفة معروفة من طوائف أهل السنة[٧]، بل ولا من طوائف المثبتين للقدر، إلَّا ما يُحكىٰ[٨] عن الجهم بن صفوان وغلاة المثبتة أنهم سلبوا العبد قدرته، وقالوا: إنَّ حركته كحركة الأشجار بالرياح، إن صح النقل عنهم[٩].

الرد عليه

وأشد الطوائف قُرْباً من هٰؤلاء، هو: الأشعري ومن وافقه من الفقهاء من[١٠] أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهو ـ مع هٰذا ـ يثبت للعبد قدرة محدثة واختياراً، ويقول: إنَّ الفعل كسب للعبد، لكنه يقول: لا تأثير لقدرة العبد في إيجاد المقدور.

فلهٰذا قال من قال: إنَّ هٰذا الكسب الذي أثبته الأشعري غير معقول. وجمهور أهل الإثبات علىٰ أن العبد فاعل لفعله حقيقة[١١]، وله قدرة واختيار، وقدرته مؤثرة في مقدورها، كما تؤثر القوىٰ والطبائع[١٢] وغير ذلك من الشروط والأسباب.

٣/ ١١٠ / فما ذكره لا يلزم جمهور أهل السنة، وقد قلنا غير مرَّة: نحن لا ننكر أن يكون في بعض أهل السنة من يقول الخطأ، لكن لا يتفقون علىٰ خطأ، كما تتفق الإمامية

---

(١) (ب) فقط: «العبوره». (٢) (ع)، (ن): «يظفره»، وهو تصحيف.
(٣) (ك): «لأنه فرق». (٤) (ع)، (ن): «ظفره»، وهو تصحيف.
(٥) (م) فقط: «وما لا يقدر علىٰ ظفره».
(٦) «عليه»: زيادة في (ع). وفي (ك): «وغير المقدور». وعلَّق مستجي زاده في هامش (ع) علىٰ هٰذا الكلام بقوله: «يفهم من هٰذا الكلام أن بشر المريسي لم يوافق المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد بأنها بخلقهم وإيجادهم، بل بخلق الله تعالىٰ وحده مثل قول الأشعري، إلَّا أنه يقول في القرآن مثل قول المعتزلة بأنه مخلوق، والشائع منه أنه ملتزم لأصول أهل السنة جميعاً سوىٰ هٰذا القول، ومثله ضرار الذي هو رئيس الضرارية أنه علىٰ أصول أهل الحق إلَّا أنه ينكر عذاب القبر مثل أكثر أهل الاعتزال، فنسب إلىٰ الاعتزال بسبب هٰذا القول مثل بشر نسب إلىٰ الاعتزال بسبب القول بخلق القرآن، مع أن رئيس أهل الاعتزال ـ وهو أبو الهذيل ـ يطعنه ويذمّه؛ لمخالفته مذهبه».
(٧) (أ)، (ب): «من الطوائف من أهل السنة». (٨) (ن): «ما حكي».
(٩) «عنهم»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٠) «الفقهاء من»: زيادة في (ن).
(١١) (م) فقط: «جميعه». (١٢) (ب) فقط: «القوىٰ الطبائع».

علىٰ خطأ، بل كل مسألة خالفت فيها الإمامية أهل[1] السُّنَّة، فالصواب فيها مع أهل السُّنَّة. وأمَّا ما تنازع فيه أهل السنة وتنازعت فيه الإمامية، فذاك لا اختصاص له بأهل السُّنَّة ولا بالإمامية.

وبالجملة، فجمهور أهل السنة من السلف والخلف يقولون: إنَّ العبدَ له قدرة وإرادة وفعل، وهو فاعل حقيقة، والله خالق ذلك كله كما هو خالق كل شيء، كما دلَّ علىٰ ذلك الكتاب والسُّنَّة.

قال تعالىٰ عن إبراهيم: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [سورة البقرة: ١٢٨]، وقال [تعالىٰ عن إبراهيم][2]: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [سورة إبراهيم: ٤٠]، وقال [تعالىٰ][3]: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [سورة السجدة: ٢٤][4]، وقال [تعالىٰ][5]: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ [سورة الأنبياء: ٧٣]، وقال: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [سورة المعارج: ١٩ - ٢١]، فأخبر أنَّ الله يجعل المسلم مسلماً، والمقيم للصلاة مقيم الصلاة، والإمام الهادي إماماً هادياً. / وقال عن المسيح [ﷺ][6]: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ...﴾ إلىٰ قوله: ٣/١١١
﴿وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ [سورة مريم: ٣١ - ٣٢]، فبيَّنَ أنَّ الله هو الذي جعله برًّا بوالدته ولم يجعله جباراً شقياً. وهٰذا صريح قول أهل السنة في أنَّ الله [عز وجل][7] خالق أفعال العباد.

وقال تعالىٰ عن فرعون وقومه: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [سورة القصص: ٤١]. وقد قال تعالىٰ[8]: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة التكوير: ٢٨ - ٢٩]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [سورة الإنسان: ٢٩ - ٣٠]، وقوله[9]: ﴿كَلَّا إِنَّهُ تَذْكِرَةٌ * فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ﴾ [سورة المدثر: ٥٤ - ٥٥]، فأثبت مشيئة العبد، وأخبر أنها لا تكون إلَّا بمشيئة الرب [تعالىٰ][10].

---

(١) (ع)، (ن): «لأهل».
(٢) «تعالىٰ عن إبراهيم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) سقطت آية ٢٤ من سورة السجدة من (ن)، (م).
(٥) «تعالىٰ عن إبراهيم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦) «صلىٰ الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب). وفي (ن): «عليه السلام».
(٧) «عز وجل»: زيادة (ع).
(٨) (أ)، (ب): «وقال تعالىٰ».
(٩) (أ)، (ب): «وقال».
(١٠) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).

(١ وهـٰذا صريح قول أهل السنة في إثبات مشيئة العبد، وأنها لا تكون إلَّا بمشيئة الرب ١).

وقد أخبر أنَّ العباد يفعلون ويصنعون ويعملون ويؤمنون ويكفرون / ويتقون ٣/١١٢
ويفسقون ويصدقون ويكذبون ونحو ذلك في مواضع كثيرة[٢]، وأخبر أن لهم استطاعة وقوة في غير موضع.

وأئمة أهل السنة وجمهورهم يقولون: إنَّ الله خالق[٣] هـٰذا كله. والخلق عندهم ليس هو المخلوق، فيفرِّقون بين كون أفعال[٤] العباد مخلوقة مفعولة للرّبّ، وبين أن يكون[٥] نفس فعله الذي هو مصدر فعل يفعل فعلا، فإنها فعل للعبد بمعنى المصدر، وليست فعلاً للرب [تعالىٰ][٦] بهـٰذا الاعتبار، بل هي مفعولة له، والرب تعالىٰ لا يتصف بمفعولاته.

ولكن هـٰذه الشناعات لزمت من لا يفرق بين فعل الرب ومفعوله، ويقول مع ذلك: إنَّ أفعال العباد فعل لله[٧]، كما يقول ذلك الجهم [بن صفوان][٨] وموافقوه، والأشعري وأتباعه ومن وافقهم من أتباع الأئمة[٩]. ولهـٰذا ضاق بهـٰؤلاء[١٠] البحث في هـٰذا الموضع، كما قد بُسِطَ في موضعه.

/ وكذلك أيضاً لزمت من لا يثبت في المخلوقات[١١] أسباباً وقوىٰ وطبائع، ط ٩٦
ويقول[١٢]: إنَّ الله يفعل عندها لا بها، فلزمه[١٣] أن لا يكون فرق بين القادر
/ والعاجز، وإن أثبت قدرة وقال: إنها مقترنة بالكسب، قيل له[١٤]: لم تثبت فرقاً ٣/١١٣
معقولاً بين ما تثبته من الكسب وتنفيه من الفعل[١٥]، ولا بين القادر والعاجز، إذا كان مجرد الاقتران لا اختصاص له بالقدرة، فإن [فعل][١٦] العبد يقارن حياته وعلمه[١٧] وإرادته وغير ذلك من صفاته، فإذا لم يكن للقدرة تأثير إلَّا مجرد الاقتران فلا فرق بين القدرة وغيرها.

(١ - ١): ساقط من (أ)، (ب). (٢) «كثيرة»: ساقطة من (أ)، (ب). (٣) (أ)، (ب): «خلق».
(٤) «أفعال»: ساقطة من (ع). (٥) (ب) فقط: «تكون». (٦) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (ب) فقط: «فعل الله». (٨) «بن صفوان»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) (ع): «ومن وافقه من الأئمة»؛ (ن)، (م): «ومن وافقه من أتباع الأئمة».
(١٠) (أ)، (ب): «لهـٰؤلاء». (١١) (ع) فقط: «للمخلوقات». (١٢) (أ)، (ب): «ويقولون».
(١٣) (أ)، (ب): «فلزم». (١٤) «له»: ساقطة من (ع).
(١٥) (ع)، (ن)، (م): «بين ما أثبته من الكسب ونفيته من الفعل».
(١٦) «فعل»: ساقطة من (ن)، (م). (١٧) (ع): «وعمله».

وكذلك [قول](١) من قال: إنَّ(٢) القدرة مؤثرة في صفة الفعل لا في أصله، كما يقول القاضي أبو بكر ومن وافقه، فإنه إن أثبت تأثيراً بدون خلق الرب، لزم(٣) أن يكون بعض الحوادث لم يخلقه الله [تعالىٰ](٤)، وإن جعل ذلك معلقاً بخلق الرب، فلا فرق بين الأصل والصفة.

وأمَّا أئمة أهل(٥) السُّنَّة وجمهورهم، فيقولون بما دلَّ عليه الشرع والعقل.

قال الله تعالىٰ: ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [سورة الأعراف: ٥٧](٦)، وقال: ﴿وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾
٣/١١٤ [سورة البقرة: ١٦٤]، وقال: ﴿يَهْدِي / بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [سورة المائدة: ١٦]، وقال: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [سورة البقرة: ٢٦].. ومثل هٰذا كثير في الكتاب والسنة يخبر الله تعالىٰ أنه يحدث(٧) الحوادث بالأسباب.

وكذلك [دلَّ] الكتاب والسنة علىٰ إثبات القوىٰ والطبائع(٨) التي جعلها الله في الحيوان وغيره، كما قال تعالىٰ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [سورة التغابن: ١٦]، وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [سورة فصلت: ١٥]، وقال: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [سورة الروم: ٥٤].

وقال النبي ﷺ لأشج عبد القيس: «**إنَّ فيك لخصلتين(٩) يحبهما الله: الحلم والأناة**». فقال: أخلقين تخلَّقت بهما(١٠) أم خلقين جُبلتُ عليهما؟ فقال: «**بل خلقين جبلتَ عليهما**». فقال: الحمد لله الذي جبلني علىٰ خلقين يحبهما الله(١١). ومثل هٰذا كثير ليس هٰذا موضع بسطه.

٣/١١٥ وهؤلاء يثبتون للعبد قدرة(١٢) ويقولون: إن تأثيرها في مقدورها كتأثير/ [سائر]

---

(١) «قول»: ساقطة من (ن)، (م)، (ع). (٢) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (ب) فقط: «فإنه أثبت تأثيراً بدون خلق الرب فلزم... إلخ».
(٤) (ع) فقط: «لزم أن لا يكون بعض الحوادث لم يخلقه الله تعالىٰ»، وهو تحريف. وسقطت «تعالىٰ» من (ن). (٥) «أهل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) في جميع النسخ جاءت الآية محرَّفة هٰكذا: «فسقناه إلىٰ بلد ميت فأنزلنا.. إلخ».
(٧) (ن)، (م): «أحدث».
(٨) (ن)، (م): «وكذلك دلَّ (سقطت «دل» من (ن)) الكتاب والسنة علىٰ مثل إثبات القوىٰ والطبائع».
(٩) (أ)، (ب): «خصلتين». (١٠) (ع): «فيهما»؛ (م): «بهٰذا».
(١١) سبق الكلام علىٰ هٰذا الحديث في هٰذا الجزء، (٢/ ٢٥٥) وجاء فيه هناك: «إن فيك لخلقين.. إلخ». (١٢) (م) فقط: «القدرة».

الأسباب في مسبباتها[١]. والسبب ليس مستقلاً بالمسبب[٢] بل يفتقر إلىٰ ما يعاونه، فكذلك[٣] قدرة العبد ليست مستقلة بالمقدور. وأيضاً فالسبب له ما يمنعه ويعوقه، وكذلك قدرة العبد، [٤] والله تعالىٰ خالق السبب وما يعينه وصارف عنه ما يعارضه ويعوقه، وكذلك قدرة العبد[٤].

وحينئذٍ، فما ذكره هـٰذا الإمامي من الفرق الضروري[٥] بين الأفعال الاختيارية الواقعة بحسب قصودنا[٦] ودواعينا وبين الأفعال الاضطرارية، مثل حركة النبض وحركة الواقع من شاهق بإيقاع غيره حق[٧] يقوله [جميع][٨] أهل السنة وجماعة أتباعهم، لم ينازع[٩] في ذلك أحد من أئمة المسلمين الذين لهم في الأمة[١٠] لسان صدق من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، والفقهاء المشهورين؛ كمالك وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي والليث بن سعد والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه[١١] وأمثال هـٰؤلاء الذين هم أهل الاجتهاد في الدين وخلفاء المرسلين[١٢].

/ وإذا كان في المثبتين للقدر من يلزمه بطلان[١٣] الفرق كان قوله باطلاً، ومع هـٰذا فقول[١٤] نفاة القدر أبطل منه، فهـٰذا[١٥] القدري ردَّ باطلاً بما هو أبطل منه، وأهل السنة[١٦] لا يوافقونه لا علىٰ هـٰذا ولا علىٰ هـٰذا، لكن يقولون الحق ويعلمون أن قوله أبطل[١٧]. ١١٦/٣

وذلك أن أفعال العباد حادثة كائنة بعد أن لم تكن، فحكمها حكم سائر الحوادث، وهي ممكنة من الممكنات، فحكمها حكم سائر الممكنات، فما من دليل يُستدل به علىٰ أن بعض الحوادث والممكنات[١٨] مخلوقة لله إلَّا وهو يدل علىٰ أن

---

(١) (أ)، (ب): «كتأثير سائر الأشياء في مسبباتها»؛ (ن)، (م): «كتأثير الأسباب في مسبباتها».
(٢) (ن): «للمسبب». (٣) (ع)، (ن)، (م): «وكذلك».
(٤ ـ ٤): ساقط من (م) فقط. وفي (ب): «.. السبب وما يمنعه»؛ (أ): «السبب وما يضعه». والصواب ما أثبته من (ن)، (ع).
(٥) (ع): «الصوري». (٦) (أ)، (ب): «تصورنا».
(٧) (ع) فقط: «حتىٰ»، وهو تصحيف. (٨) «جميع»: ساقطة من (ن).
(٩) (ع): «يقوله جميع أئمة السنة وجماهير أتباعهم لم يتنازع...»؛ (ن): «يقوله أهل السنة وجماهيرهم وأتباعهم لم ينازع؛ (م): «يقوله جمع أهل السنة وجماهيرهم وأتباعهم لم ينازع..».
(١٠) (ع): «في الإسلام».
(١١) سقط من (أ)، (ب): «بن حنبل»، «وبن راهويه»، وتكرر في (ن)، (م) اسم «الشافعي» مرتين.
(١٢) (أ)، (ب): «الذين لهم اجتهاد في الدين وخلف للمرسلين».
(١٣) (ن)، (م): «إبطال». (١٤) (أ)، (ب): «قول». (١٥) (ن)، (م): «وهـٰذا».
(١٦) (أ)، (ب): «وأهل الشيعة»، وهو تحريف. (١٧) (أ)، (ب): «باطل».
(١٨) (ن): «الحوادث ممكنة»؛ (م): «الحوادث (وسقطت كلمة «الممكنات».

أفعال العباد مخلوقة لله، فإنه قد علم أن المحدَث لا بد له من محدِث، وهـٰذه المقدمة ضرورية عند جماهير العقلاء، وكذلك الممكن لا بد له من مرجح تام، فإذا كان فعل العبد[١] حادثاً بعد أن لم يكن [٢] فلا بد له من محدث[٢]، وإذا قيل[٣]: المحدِث هو العبد، فيكون العبد صار محدِثاً له بعد أن لم يكن، هو أيضاً أمر حادث[٤] فلا بد له
من محدِث؛ إذ لو كان العبد لم / يزل محدِثاً له لزم دوام ذلك الفعل الحادث، وإذا ٣/١١٧
كان إحداثه[٥] له حادثاً، فلا بد له من محدث.

وإذا قيل: المحدِث إرادة العبد. قيل: فإرادته أيضاً حادثة، فلا بد لها من محدث. وإن قيل: حدَثت[٦] بإرادة من العبد[٧]. قيل: تلك الإرادة [٨] أيضاً لا بد لها من محدِث، فأي محدَث فرضته في العبد[٩] إن كان حادثاً فالقول فيه كالقول في الحادث الأول[٨]، وإن جعلته قديماً أزليا كان هـٰذا ممتنعاً؛ لأن ما يقوم بالعبد لا يكون قديماً أزليا.

وإن قلت: هو وصف للعبد[١٠] وهي قدرته المخلوقة فيه مثلاً، لم ينفعك[١١] هـٰذا؛ لوجوه: أحدها: أن يُقال: فإذا كانت[١٢] [هـٰذه][١٣] القدرة المخلوقة فيه موجودة قبل حدوث الفعل وحين حدوثه، فلا بد[١٤] من سبب آخر حادث ينضم
إليها[١٥]، وإلَّا لزم ترجيح أحد المثلين على الآخر[١٦] بلا/ مرجح، وحدوث ص ٩٧
الحوادث بلا سبب حادث، وإلَّا فإذا كان[١٧] حال العبد قبل / أن يفعل وحاله حين ٣/١١٨
الفعل سواء لا مزية[١٨] لأحد الحالين على الآخر[١٩]، وكان تخصيص هـٰذه الحال بكونه فاعلاً فيها دون الأخرىٰ ترجيحاً لأحد المتماثلين[٢٠] بدون[٢١] مرجح.

وهـٰكذا إذا قيل: فعله يمكن أن يكون وأن لا يكون، والممكن لا يترجح وجوده

---

(١) «العبد»: ساقطة من (ع). (٢ ـ ٢): ساقطة من (أ)، (ب). (٣) (أ)، (ب)، (م): «فإذا قيل».
(٤) (ع) فقط: «. . هو العبد فكون العبد محدثا له بعد أن لم يكن هو أيضاً أمر حادث». وفي (أ)، (ب): «. . . فهو أيضاً أمر حادث».
(٥) (ب): «إعادته»؛ (أ): «إجادته»، وهو تحريف. (٦) (ن)، (م): «حدث».
(٧) (ع): «بإرادة العبد». (٨ ـ ٨): ساقط من (م) فقط.
(٩) (ع): «في العبد فرضته». (١٠) (أ)، (ب): «وصف العبد».
(١١) (ب): «لم يتعقل»؛ (أ): «لم ينفعل»، وهو تصحيف. (١٢) (أ)، (ب): «إذا كانت».
(١٣) «هـٰذه»: في (ع) فقط. (١٤) (أ)، (ب): «فلا بد له».
(١٥) (ن)، (م): «يضم إليها». (١٦) «على الآخر»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٧) (ب): «فإنه إذا كان»؛ (أ): «قال إذا كان»، وهو تحريف.
(١٨) (ن): «ولا مزية»؛ (م): «أو لا مزية». (١٩) (ن)، (م): «على الأخرىٰ».
(٢٠) (ن)، (م): «المثلين». (٢١) (م): «بلا».

علىٰ عدمه إلَّا بمرجح تام، والمرجح إذا[1] كان من العبد فالقول فيه كالقول في الفعل، فلا بد أن يكون المرجح التام من الله تعالىٰ، وأن يستلزم وجوده وجود الفعل، وإلَّا لم يكن تاماً.

ولأجل هٰذا اتفق أهل السنة المثبتون للقدر علىٰ أن الله خصَّ المؤمنين بنعمة دون الكافرين[2] بأن هداهم للإيمان، ولو كانت نعمته علىٰ المؤمنين مثل نعمته علىٰ الكافرين، لم يكن المؤمن مؤمناً، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [سورة الحجرات: ٧]، وقال تعالىٰ: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لاَّ تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة الحجرات: ١٧]، وقال تعالىٰ: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [سورة البقرة: ٢١٣]، وقال تعالىٰ: ﴿أُولَئِكَ / كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [سورة المجادلة: ٢٢]، وقال ١١٩/٣
تعالىٰ: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة الأنعام: ١٢٥].

والقدرية جعلوا نعمته الدينية[3] علىٰ الصنفين سواء، وقالوا: إنَّ العبدَ أُعطِيَ[4] قدرة تصلح للإيمان والكفر، ثم إنه يصدر عنه أحدهما بدون سبب حادث يصلح للترجيح، وزعموا أن القادر المختار يرجح أحد طرفي مقدوره[5] علىٰ الآخر بلا مرجح، وادَّعوا هٰذا في قدرة الربّ وقدرة العبد. وقد وافقهم علىٰ هٰذا في قدرة الربّ[6] كثير من المثبتين للقدر القائلين بأن الربّ لا يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته، [بل ووافقهم فيها كثير من المثبتين للقدر][7]، وصار الرازي[8] وأمثاله ممن يحتج علىٰ القدرية[9] بتلك الحجة يتناقضون، فإذا ناظروهم في مسألة خلق الأفعال احتجُّوا عليهم بتلك، وقالوا: إنَّ الممكنَ لا يترجح وجوده علىٰ عدمه إلَّا بمرجح تام، سواء صدر عن قادر مختار أو غيره، وإذا[10] تكلَّموا في مسألة حدوث العالم، وقيل لهم: الحادث لا بد له من سبب حادث[11] أجابوا بجواب[12]

---

(١) (ع)، (ن)، (م): «إن».
(٢) (ع)، (ن)، (م): «الكفار».
(٣) «الدينية»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «يعطي».
(٥) (أ)، (ب): «أحد مقدوريه».
(٦) (ع): «العبد»، وهو خطأ.
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) (أ)، (ب): «وصار الرافضي»، وهو تحريف.
(٩) (أ) فقط: «علىٰ القدرة»، وهو تحريف.
(١٠) (ن): «أو غيره إذا»؛ (م): «أو غيره فإذا».
(١١) «حادث»: ساقطة من (ع).
(١٢) (أ)، (ب): «جواب».

٣/ ١٢٠ القدرية، فقالوا: / القادر المختار يرجح أحد طرفي مقدوره[١] بلا مرجح، وفرَّقوا بين القادر وغيره كما قالت القدرية، وقد يفرِّقون[٢] بين فعل الرب وفعل العبد بأن الربَّ يرجح بمشيئته[٣] القديمة التي هي من لوازم ذاته، بخلاف العبد فإن إرادته حادثة من غيره.

ولكن قال أكثر الناس: هٰؤلاء الذين يقولون إنَّ الإرادة القديمة الأزلية هي المرجحة من غير تجدد شيء قولهم من جنس قولهم، فإنَّ الإرادة نسبتها إلىٰ جميع ما يقدر وقتا للحوادث نسبة واحدة، ونسبتها إلىٰ جميع الممكنات نسبة واحدة، فترجح أحد المتماثلين علىٰ الآخر ترجيح بلا مرجح، وإذا قُدِّرَ حال الفاعل قبل الفعل وحين الفعل سواء، ثم قُدِّرَ اختصاص أحد الحالين بالفعل، لزم الترجيح بلا مرجح. وهٰذا منتهىٰ نظر هٰؤلاء الطوائف.

ولهٰذا كان من لم يعرف كلامهم - كالرازي وأمثاله - مترددين[٤] بين علة الدهرية وقادر القدرية ومريد الكُلَّابيّة، [٥] لا يجعلون الربّ قادراً في الأزل علىٰ الفعل والكلام بمشيئته وقدرته[٥]. ولما كانت الجهمية والقدرية بهٰذه الحال [لا يجعلون الربّ قادراً في الأزل علىٰ الفعل والكلام بمشيئته][٦] جعلت[٧] الفلاسفة
٣/ ١٢١ الدهرية كابن سينا وأمثاله[٨] هٰذا[٩] عمدتهم في امتناع حدوث العالم / ووجوب قِدَمِه، ولكن لا حجة لهم في ذلك[١٠] علىٰ مذهبهم، فإن غاية هٰذا أن يستلزم دوام فاعلية الربّ تعالىٰ، لا يدل[١١] علىٰ قِدَم الفلك ولا غيره من أعيان العالم.

ولكن هٰؤلاء قالوا: هٰذا يستلزم التسلسل، [والتسلسل مُحَال][١٢]. ومرادهم: التسلسل في تمام التأثير - كما تقدَّم -. وأمَّا التسلسل في الآثار فهو قولهم.

وقد ذكرنا أن التسلسل الممتنع[١٣] [١٤] هنا هو من جنس الدور الممتنع[١٤]، فإنه إذا قيل: لا يُفعل[١٥] هٰذا الحادث حتىٰ يحدث ما به[١٦] يصير فاعلاً له ويكون

---

(١) (أ)، (ب): «أحد مقدوريه». (٢) (أ)، (ب): «القدرية وفرقوا». (٣) (ن): «مشيئته»، وهو خطأ.
(٤) (ب): «ولهٰذا كان من لم يعرف إلَّا كلام الرازي وأمثاله متردد»؛ (أ): «ولهٰذا كان من لم يعرف إلَّا كلام الرازي وأمثاله متردد».
(٥ - ٥): ساقط من (ع). (٦) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. (٧) (ع): «جعلته».
(٨) (ع): «وأمثالهم». (٩) (أ)، (ب): «هٰذه».
(١٠) (ب) فقط: «علىٰ ذلك». (١١) (ب) فقط: «ولا يدل..».
(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن). وسقطت كلمة «محال» من (م). (١٣) (ب) فقط: «ممتنع».
(١٤ - ١٤): ساقط من (أ)، (ب). (١٥) (ع): «لا تفعل». (١٦) «به»: ساقطة من (أ)، (ب).

ذلك حادثاً مع حدوثه، وكذلك الثاني، صار هٰذا تسلسلاً في تمام التأثير[١]. وإذا قيل: لا يحدث شيئاً حتىٰ يحدث شيئاً، كان هٰذا دوراً ممتنعاً، فهو تسلسل إذا أطلق الكلام في الحوادث، ودور[٢] إذا عُيِّنَ الحادث.

وهي[٣] حجَّة إلزامية لأولئك المتكلمين من الجهمية والقدرية، ومن تبعهم من الأشعرية والمعتزلة والكرَّامية، ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم، / [ودوامها عند ٣/١٢٢
من جعله لم يكن يمكنه أن يتكلم ولا يفعل بمشيئته وقدرته ثم صار ذلك ممكناً له][٤] يستلزم[٥] الترجيح بلا مرجح، أو التسلسل [المتفق علىٰ امتناعه والدور الممتنع][٦]، وكل ذلك ممتنع[٧]. والتسلسل المتفق علىٰ امتناعه هو التسلسل في المؤثرات [وفي تمام التأثير][٨]، فأما التسلسل في الآثار فهو مورد النزاع.

وأولئك يبطلون القسمين بناءً علىٰ أنَّ ما لا يتناهىٰ يمتنع فيه التفاوت. وجماهير الفلاسفة مع أئمة أهل الملل[٩] فإنهم لا ينكرون القسم الثاني.

وحينئذٍ فيُقال لهٰؤلاء المتفلسفة[١٠]: إن كان التسلسل [في الآثار][١١] ممتنعاً بطل قولكم، وإذا بطل القول بطلت حجته بالضرورة؛ لأنَّ القول الباطل لا تقوم
عليه حجة صحيحة. / وإن كان ممكناً بطلت حجتكم [لإمكان أن تكون كلماته لا ظ٩٧
نهاية لها، وأنه لم يزل متكلماً بمشيئته أو فعَّالاً بمشيئته، فعلاً بعد فعل من غير قدم شيء بعينه من الأفعال والمفعولات][١٢]، فالحجَّة باطلة علىٰ التقديرين، فإنه إذا كان تسلسل[١٣] الآثار ممكناً أمكن حدوث الأفلاك بأسباب قبلها حادثة.

/ والرسل - صلوات الله عليهم أجمعين - أخبرت بأن[١٤] الله خلق السمٰوات ٣/١٢٣
والأرض وما بينهما في ستة أيام، وأن عرشه كان علىٰ الماء قبل ذلك، وهٰذا مما عُلِم[١٥] بالاضطرار والنقل المتواتر من دين الرسل[١٦]، وأدلتكم ليس فيها ما

---

(١) (ع) فقط: «في دوام التأثير». (٢) (ع): «إذا أطلق الجواب ودور..». (٣) (ع): «وهو».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وفي (أ)، (ب): «من جعل أنه لم يكن يمكنه من أن يتكلم.. إلخ». وفي (ن)، (م) بدل السقط: «وإلَّا إذا قيل لكم قولكم... إلخ».
(٥) (ن)، (م): «مستلزم».
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وفي (ع): «أو التسلسل المتفقون.. إلخ».
(٧) (ن)، (م): «وكلاهما ممتنع». (٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٩) (ن)، (م): «أهل الكلام». (١٠) (ن)، (م): «الفلاسفة». (١١) «في الآثار»: في (ع) فقط.
(١٢) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. (١٣) (ن)، (م): «وأيضاً فإذا كان تسلسل.. إلخ».
(١٤) (ن)، (م): «والرسل خبرت بأن». وفي (أ)، (ب): «أخبرت أن..».
(١٥) (ع): «مما يعلم». (١٦) (أ)، (ب): «من دين الإسلام».

يوجب قِدَم السمٰوات، فقولكم بقدمها ليس فيه[١] حجَّة عقلية، فهو تكذيب للرسل بلا سبب.

وأيضاً فالعقل الصريح يبطل قولكم، فإنَّ الأفلاك وغيرها من العالم مستلزم[٢] للحوادث، فلو كان قديماً للزم أن يكون صادراً عن موجب له قديم، فحينئذٍ يكون الموجب مستلزماً[٣] لموجبه ومقتضاه لا يتأخر عنه؛ إذ لو جاز تأخر موجبه عنه [لم تكن[٤] علَّة تامَّة لاستلزام العلة التامة معلولها، وإذا لم تكن[٤] علَّة تامة امتنع أن يقارنه موجبه لامتناع قِدَم المعلول بدون علَّة تامة. وأيضاً فلو جاز تأخر موجبه][٥] مع جواز مقارنته له في الأزل لافتقر تخصيصه[٦] بأحدهما إلىٰ مرجح غير الموجب
٣/١٢٤ بذاته[٧]، وليس هناك مرجح غيره، فامتنع / وجود الأفلاك وغيرها، وهٰذا باطل فإنها موجودة مشهودة عياناً، وهم يسلِّمون هٰذا، ويقولون بأنها معلول علَّة قديمة، وهو موجب بالذات لا يتأخر عنه موجبه.

وإذا كان هٰذا معلوماً بالعقل الصريح وهم يوافقون عليه، بل هو أصل قولهم، قيل لهم: فما يستلزم الحوادث يمتنع أن يصدر عن موجب بالذات؛ لأنَّ الحوادث تحدث شيئاً بعد شيء[٨]، وما يحدث شيئاً فشيئاً لا تكون أجزاؤه قديمة أزلية، فلا تكون صادرة عن موجب بالذات، [فامتنع أن تكون الحوادث صادرة عن موجب بالذات][٩]، وامتنع صدور شيء من العالم بدون الحوادث اللازمة له؛ لأنَّ وجود الملزوم بدون اللازم ممتنع. فتبيَّن أنه يمتنع أن يكون الفلك قديماً أزلياً، ولا يمكن أن يُقال: كان خالياً عن الحوادث في الأزل ثم حدثت فيه، لأنَّه يُقال حينئذٍ: فلا بد[١٠] لتلك الحوادث من سبب، فالقول فيها كالقول في غيرها، فإن جاز أن يحدث بدون سبب حادث، أمكن ذلك في الفلك، وبطلت حجتهم، ولزم من ذلك ترجيح أحد المتماثلين بلا مرجح، وإن كان لا بد لها من سبب لزم التسلسل ودوام الحوادث، وأن الفلك وكل ما سوىٰ الله لم يزل مقارناً للحوادث[١١]، وكل ممكن

(١) (ع)، (ن)، (م): «ليس له».
(٢) (أ)، (ب)، (م): «مستلزمة».
(٣) (ن): «قديم فكون الموجب مستلزماً»؛ (م): «قديم فيكون الرب مستلزماً».
(٤) (أ)، (ب): «لم يكن».
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٦) بعد كلمة «تخصيصه» جاء سطران في نسختي (أ)، (ب) كلماتهما هي نفس كلمات الجمل الساقطة من النسخ كلها والموجودة في نسخة (ع) والمشار إليها في تعليق سابق مع بعض الاختلاف اليسير، وقد جاءت هٰذه العبارات في غير مكانها الصحيح.
(٧) (أ)، (ب): «غير الواجب بذاته».
(٨) (ع): «لأن الحوادث لا تحدث إلَّا شيئاً بعد شيء».
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (ع).
(١٠) (ن)، (م): «لأنه يُقال: فحينئذٍ لا بد..».
(١١) (ن)، (ع): «للحادث».

قارن الحوادث امتنع أن يكون صادراً عن موجب بالذات، فامتنع أن يكون قديماً.

١٢٥/٣ / والناس قد تنازعوا فيما يستلزم الحوادث، وهو ما لا يخلو عن الحوادث[(١)] وما لا بد أن تقارنه الحوادث، هل يجب أن يكون حادثاً أو لا يجب حدوثه بل يجوز قدمه، سواء كان هذا الواجب الغني عما سواه، أو كان ممكناً، أو يفرق بين الواجب بنفسه الغني عمَّا سواه وبين الممكن الفقير[(٢)] إلىٰ غيره؟ علىٰ ثلاثة أقوال:

فالأول: قول من يقول من طوائف النظَّار وأهل الكلام بامتناع دوام فاعلية الربّ[(٣)] وامتناع فعل الرب وتكلمه بمشيئته وقدرته[(٤)] في الأزل وأنَّ[(٥)] ذلك غير ممكن، وهؤلاء متنازعون في إمكان[(٦)] دوام فاعليته في المستقبل علىٰ قولين.

و[**القول**] **الثاني**[(٧)]: قول الفلاسفة الذين يقولون بقدَم ما سوىٰ الله: إما الأفلاك وإما العقول وإما غير ذلك، ويجعلون الرب [سبحانه][(٨)] موجباً بذاته، لا يمكنه إحداث شيء ولا تغيير شيء من العالم، بل حقيقة قولهم: إنَّ الحوادث لم تصدر عنه، بل [صدرت] وحدثت[(٩)] بلا محدث.

١٢٦/٣ و[**القول**] **الثالث**[(١٠)]: قول أئمة أهل الملل الذين يقولون: إنَّ الله خالق / كل شيء، وكل ما سوىٰ الله كائن بعد أن لم يكن، مع دوام قادرية الله، وأنه لم يزل متكلماً إذا شاء، بل لم يزل فاعلاً أفعالاً تقوم بنفسه[(١١)].

وأقوال أئمة الفلاسفة[(١٢)] وأساطينهم الذين كانوا قبل أرسطو توافق[(١٣)] قول هؤلاء، بخلاف أرسطو[(١٤)] وأتباعه الذين قالوا بقدَم الأفلاك[(١٥)]، فإنَّ قول هؤلاء معلوم الفساد بصحيح المنقول وصريح المعقول[(١٦)].

---

(١) (ن): «وهؤلاء حلوا عن الحوادث». (م): «وهو لا يخلو عن الحوادث».
(٢) (ن): «المتمكن المفتقر»؛ (م): «الممكن المفتقر».
(٣) (م): «دوام عليه الرب»؛ (أ)، (ب): «دوامها عليه».
(٤) (ع) فقط: «بقدرته ومشيئته». (٥) (ن)، (م): «فإن».
(٦) (م): «في إنكار». (٧) (ن)، (م): «والثاني». (٨) «سبحانه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) (ن)، (م): «بل حدثت..». (١٠) (ن)، (م): «والثالث».
(١١) (ع): «أفعالا لا تقوم بنفسه»؛ (م): «فعَالاً بعد تقوم بنفسه».
(١٢) (أ)، (ب): «وأقوال أئمة أهل الفلاسفة»؛ (ن)، (م): «وأقوال الأئمة الفلاسفة».
(١٣) (ب)، (ع): «يوافقون»؛ (ن): «يوافق»؛ (أ): «يوافقوا».
(١٤) (ع): «قبل أرسطو..». (١٥) (ع)، (ن)، (م): «الفلك».
(١٦) (ن): «وبصريح المعقول». وكتب مستجي زاده في هامش (ع) أمام هذا الموضع ما يلي: «وقد نقل محمد الشهرستاني في كتابه في الكلام المسمىٰ بـ«نهاية الإقدام» عن الحكماء الأقدمين قبل أرسطو: أن العالم حادث أحدثه الله بعد أن لم يكن، مثل أهل الملل والشرائع. وهؤلاء مثل سقراط وتاليث=

وأيضاً فإنَّ كون المفعول المعين لازماً للفعل قديماً بقِدَمه دائماً بدوامه[١] ممتنع لذاته، وإن قدر أن الفاعل غير مختار فكيف إذا ثبت أنه يفعل بمشيئته وقدرته؟

٣/١٢٧ / وما[٢] يذكرونه من تقدّم العلّة على المعلول بالذات دون الزمان لا يعقل ولا يوجد[٣] إلّا فيما يكون شرطاً، فإن الشرط قد يُقارن المشروط، أمّا العلّة التي هي فعل فاعل للمعلول، فهذه لا يعقل[٤] فيها مقارنتها للمعلول في الزمان.

وهم يمثلون تقدُّم العلّة على المعلول بالذات دون الزمان بتقدم حركة اليد على حركة الخاتم، وتقدّم الحركة على الصوت[٥] وغير ذلك، وجميع ما يمثّلون به إما أن يكون شرطاً لا فاعلاً، وإما أن يكون متقدماً بالزمان، وأمّا فاعل غير متقدم فلا يُعقل قط[٦].

وليس هذا موضع بسط [هذه][٧] الأمور، فإنها أضلّ مقالات[٨] أهل الأرض، [٩] وقد بُسِط الكلام عليها في غير هذا الموضع[٩].

والمقصود هنا: التنبيه على أصل القدرية، فإنَّ حقيقة قولهم: أنَّ أفعال الحيوان تحدث بلا فاعل، كما أن أصل قول الفلاسفة الدهرية[١٠] أنَّ حركة الفلك وجميع الحوادث تحدث[١١] بلا سبب حادث، وكذلك من وافق / القدرية[١٢] من أهل ٣/١٢٨ الإثبات على أن الربّ تعالى لا تقوم به الأفعال، وقالوا[١٣]: إنَّ الفعلَ هو المفعول

= الملطي وأفلاطون وأندقيس وغيرهم من أساطين الحكمة. وذكر مثله سيف الدين الآمدي في «الأبكار». وحكى الإمام في «الأربعين» عن سقراط سبب قيام القيامة الكبرى وانحلال السماوات والأراضين، وأن تمور السماوات موراً، وتسير الجبال سيراً. والحاصل: أن أرسطو ومن تابعه من بين الحكماء له الغلو التام والمبالغة الأكيدة في إنكار حدوث العالم وإثبات قدمها مع زعمهم أنهم أثبتوا النبوات والشرائع مع أنه أصعب من خرط القتاد مع ادّعاء قدم العالم. وقد قال الشارح في أوائل الكتاب مخالفاً لما قاله ههنا، حيث قال هناك: إن أرسطو وأتباعه لم يقولوا بقدَم العالم وإنّما اخترع ذلك ابن سينا، وما قاله هنا غير واقع، وما قاله ههنا هو الواقع». قلت: وكلام مستجي زاده عن الشارح (ويقصد به ابن تيمية) غير صحيح، فابن تيمية لا يقول إلّا أن أرسطو وأتباعه يقولون بقدم العالم.

(١) (أ)، (ب): «كائناً بدوامه». (٢) (ن)، (م): «ومما». (٣) (أ)، (ب): «دون الزمان لا يوجد».

(٤) (ع): «فعل فاعل المعلول فهل لا يعقل»؛ (م): «فعل فاعل المعلول فهذه لا يعقل»؛ (ب): «فعل فاعل المعلول فهي لا يُعقل».

(٥) (ع): «وتقديم الحركة على الصوت»؛ (أ)، (ب): «وتقدم حركة الصوت»؛ (ن)، (م): «وتقدم الحركة على الصواب»، وهو تحريف. وأرجو أن يكون ما أثبته هو الصواب.

(٦) (ن): «ولا يفعل قط»، وهو تحريف. (٧) «هذه»: ساقطة من (ن)، (م).

(٨) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «أصول مقالات».

(٩ ـ ٩): ساقط من (أ)، (ب). وفي (ع): «وقد بسطنا عليه الكلام.. إلخ».

(١٠) (أ)، (ب)، (ن): «الدهرية الفلاسفة». (١١) (أ): «محدث»؛ (ب): «محدثة».

(١٢) (أ)، (ب): «وكذلك قول من وافق القدرية». (١٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «وقال».

والخلق هو المخلوق، كما تقوله الأشعرية ومن وافقهم[1] فإنه يلزمه في فعل الرب[2] ما لزم القدرية.

ص ٩٨ ولهذا عامة شناعات هذا الرافضي القدري[3]/ هي[4] على هؤلاء. وهؤلاء طائفة من طوائف[5] المثبتين لخلافة أبي بكر وعمر وعثمان[6]، وقد وافقهم في ذلك كثير من الشيعة الزيدية والإمامية وغيرهم. وقولهم على كل حال[7] أقل خطأ[8] من قول القدرية، بل أصل خطئهم[9] موافقتهم للقدرية في بعض خطئهم[10]، وأئمة أهل السنة لا يقولون بشيء من هذا الخطأ[11]، وكذلك جماهير أهل السنة من أهل الحديث والفقه والتفسير والتصوف لا يقرُّون[12]، بهذه الأقوال المتضمنة للخطأ[13]، بل هم متفقون على أن الله خالق أفعال العباد، وعلى أن العبد قادر مختار يفعل بمشيئته وقدرته[14]، والله خالق ذلك / كله، وعلى الفرق ٣/ ١٢٩ بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية، وعلى أن الربّ يفعل بمشيئته وقدرته، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه لم يزل قادراً على الأفعال موصوفاً بصفات الكمال، متكلماً إذا شاء، وأنه موصوف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسول الله [ﷺ][15] من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فيثبتون علمه المحيط، ومشيئته النافذة، وقدرته الكاملة، وخلقه لكل شيء.

ومن هداه الله إلى فهم قولهم، عَلِم أنهم جمعوا محاسن الأقوال، وأنهم وصفوا الله بغاية الكمال، وأنهم هم المستمسكون[16] بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأن قولهم هو القول السديد السليم من التناقض[17]، الذي أرسل الله به رسله[18] وأنزل به كتبه.

---

(١) (أ)، (ب): «كما يقوله الأشعري ومن وافقه»؛ (م): «كما يقوله الأشعري ومن وافقهم».
(٢) (أ)، (ب): «في فعل الذم»، وهو تحريف.
(٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «هذا القدري الرافضي». (٤) «هي»: ساقطة من (ع).
(٥) «طوائف»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «الطوائف».
(٦) (ع): «لخلافة أبي بكر وعمر»؛ (أ)، (ب): «الخلافة أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما -».
(٧) (ع)، (ن)، (م): «بكل حال». (٨) (ع): «خطاء».
(٩) (ع): «خطايهم»؛ (أ)، (ن)، (م): «خطأهم».
(١٠) (ع): «خطايهم». (١١) (ع): «الخطاء».
(١٢) (ن)، (م): «والصوفية والتفسير لا يقرون»؛ (أ)، (ب): «والتفسير والتصوف لا يقولون..».
(١٣) (ع): «للخطاء». (١٤) (م): «بقدرته ومشيئته».
(١٥) (ع)، (ن)، (م): «وبما وصفه به رسوله». (١٦) (ع)، (ن)، (م): «المتمسكون».
(١٧) (ن): «والسليم من التناقض». (١٨) (ن)، (م): «رسوله».

فصـــل

تابع كــلام الرافضي عن مقالة أهل السنة في مسألة القدر ٣/ ١٣٠

قال [الرافضي][(١)] الإمامي القدري[(٢)]: «ومنها: أنه يلزم أن لا يبقى[(٣)] عندنا فرق بين من أحسن إلينا غاية الإحسان طول عمره، و[بين] من أساء[(٤)] إلينا غاية الإساءة طول عمره، ولم يحسن منا / شُكْر الأول وذمّ الثاني؛ لأنَّ الفعلين صادران من الله [تعالىٰ] عندهم[(٥)]».

الرد عليه

فيُقال: هٰذا باطلٌ، فإن اشتراك الفعلين في كون الربّ خلقهما لا يستلزم اشتراكهما في سائر الأحكام، فإنه من المعلوم بصريح العقل[(٦)] أنَّ الأمور المختلفة تشترك في أمور كثيرة[(٧)]، لا سيما في مثل هٰذا المقام، فإن جميع ما سوىٰ الله مشترك[(٨)] في أن الله خلقه، وأنه ربه ومليكه.

ثم من المعلوم[(٩)] أنَّ المخلوقات بينها من الافتراق ما لا يحصيه إلَّا الخلَّاق، فالله تعالىٰ جعل الظلمات والنور، [وقال][(١٠)]: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ﴾ [سورة فاطر: ١٩، ٢٠]، والله خالق الجنة والنار، ولا تستوي الجنة و[لا] النار[(١١)]، [(١٢)] والله خالق الظلّ والحرور، ولا يستوي الظل ولا الحرور[(١٢)]، والله خالق الأعمىٰ والبصير، ولا يستوي الأعمىٰ والبصير، والله خالق الحي والميت، والقادر والعاجز، والعالم والجاهل، ولا يستوي هٰذا وهٰذا، والله خالق ما ينفع وما يضر، وما يوجب اللذَّة وما يوجب الألم، ولا يستوي هٰذا وهٰذا، فإذا كان الله ٣/ ١٣١ خالق الأطعمة / الطيبة والخبيثة، ثم إن الطيب يُحَبُّ ويُشْتَهىٰ، ويُمْدَحُ ويُبْتَغىٰ، والخبيث يُذَمُّ ويُبْغَضُ[(١٣)] ويُجْتَنَبُ، والله خالق هٰذا وهٰذا، والله خالق الملائكة والأنبياء[(١٤)]، وخالق [الشياطين و] الحيات والعقارب وغيرها[(١٥)] من الفواسق، فهٰذا[(١٦)] محمود معظَّم، وهٰذا فاسق يُقتل في الحلّ والحرم، وهو سبحانه وتعالىٰ

---

(١) «الرافضي»: زيادة في (ع).
(٢) النص التالي في (ك) = منهاج الكرامة، ص ٨٨ (م).
(٣) (أ)، (ب): «ومنها أنه يلزم أنه لا يبقىٰ»؛ (ع): «ومنها أنه لا يبقىٰ»؛ (ك): «ومنها يلزم أن لا يبقىٰ».
(٤) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «ومن أساء».
(٥) (أ)، (ب): «صادران من الله»؛ (م): «صادران من الله تعالىٰ»؛ (ك): «صادران من الله تعالىٰ لا منهما عندهم».
(٦) (ن): «تصريح المعقول»؛ (م): «بصريح (غير منقوطة) المعقول».
(٧) (أ)، (ب): «يشترك فيها أمور كثيرة».
(٨) (ن)، (م): «يشترك».
(٩) (ع): «ومن المعلوم»؛ (م): «ثم إن من المعلوم».
(١٠) «وقال»: زيادة في (أ)، (ب).
(١١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «الجنة والنار».
(١٢ ـ ١٢): ساقط من (م).
(١٣) (ن)، (م): «يبغض ويذم».
(١٤) (ن)، (م): «الأنبياء والملائكة».
(١٥) (ن)، (م): «وخالق الحيات والعقارب وغيرهما...».
(١٦) (ع)، (ن)، (م): «وهذا».

خالق(١) في هذا طبيعة كريمة تقتضي الخير والإحسان، وفي هذا طبيعة خبيثة تُوجب الشر والعدوان، مع ما بينهما من الفرق في الْحُبِّ والبُغْضِ، والمدح والذمِّ ونحو ذلك(٢).

وإذا(٣) كان الشرع والعقل متطابقين على أن ما جعل الله فيه منفعة للناس ومصلحة لهم يُحَبُّ ويُمْدَحُ [ويُطْلَب](٤)، وإن كان جماداً أو حيواناً بهيميا(٥)، فكيف لا يكون من جعله محسناً للناس يحصل لهم به منافع ومصالح أحق بأن يُحَبّ ويُمْدَح ويُثْنَىٰ عليه، وكذلك في جانب الشر.

والقدريّ يقول: لا يكون العبد محموداً ومشكوراً علىٰ إحسانه، ومذموماً علىٰ إساءته، إلَّا بشرط أن لا يكون الله جعله محسناً إلينا ولا منَّ به علينا إذا فعل الخير، ولا ابتلانا به إذا فعل الشرّ، وهذا حقيقة ما قاله هذا الرافضي القدري(٦).

/ ومعلوم فساد هذ القول شرعاً وعقلاً، فإنَّ حقيقته أنَّهُ حيث يُشْكَر العبد لا ٣/ ١٣٢
يُشكر الرب، وحيث يشكر الرب لا يُشْكَر العبد.

وحقيقته: أنَّه(٧) لا يكون لله علينا منَّة في تعليم الرسول وتبليغه إلينا رسالات(٨) ربّه. وقد قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [سورة آل عمران: ١٦٤]، وعلىٰ قول القدريّ يكون إرسال الله [له](٩) من جنس إرسال مخلوق إلىٰ مخلوق(١٠)، فذاك تفضل بنفس الإرسال لا بأن جعل الرسل تتلوا وتعلّم وتزكّي، بل هذه الأفعال منتسبة(١١) عندهم فيها للرسول(١٢) الذي خلقها [عندهم] دون المرسِل الذي(١٣) لم يُحدِث شيئاً منها.

والقدريّ يقول: الرسول نطق بنفسه، لم ينطقه الله ولا أنطق الله شيئاً، بل جعل

---

(١) (ع): «وهو سبحانه خلق»؛ (ن)، (م): «والله سبحانه خالق».
(٢) «ونحو ذلك»: ساقطة من (أ)، (ب). (٣) (أ)، (ب): «فإذا».
(٤) «ويطلب»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (ع): «وإن كان حيوانا بهيما»؛ (أ)، (ب): «وإن كان حمارا أو حيوانا بهيما».
(٦) (ن)، (م): «القدري الرافضي». (٧) (ن)، (م): «أن».
(٨) (أ)، (ب): «رسالة». (٩) «له»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) (ع): «مخلوق لمخلوق»؛ (ن)، (م): «المخلوق لمخلوق».
(١١) (ن)، (م): «المثبتة»؛ (أ): «المنتسبة»؛ (ع): «المشبهة»، وهو تحريف.
(١٢) (أ): «للرسل»؛ (ب): «للمرسل»؛ (م): «الرسول».
(١٣) (ن)، (م): «الذي خلقها دون الرسل التي..».

فيه قدرة على أن ينطق وأن لا ينطق، وهو يُحدِث أحدهما مع استواء الحال قبل الإحداث وبعده، بدون معونة الله له على إحداث النطق وتيسيره له.

وعلى قول القدري: لا يكون لله نعمة على عباده باستغفار الملائكة لهم،
٣/١٣٣ / وتعليم العلماء لهم، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وعدل ولاة الأمور عليهم، ولا يكون الله مبتلياً لهم إذا ظلمهم ولاة [الأمور](١).

ط ٩٨ وفي الأثر [المعروف](٢): «يقول/ الله [عز وجل](٣): **«أنا الله(٤) مالك الملوك، قلوب الملوك ونواصيهم بيدي، من أطاعني جعلتهم عليه رحمة، ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة، فلا تشتغلوا بسب الملوك وأطيعوني أعطف قلوبهم عليكم»**(٥). وعند القدري لا يقدر الله أن يجعل الملوك لا(٦) عادلين ولا جائرين، ولا محسنين ولا مسيئين، ولا يقدر أن يجعل أحداً محسناً إلى أحد ولا مسيئاً إلى أحد، ولا يقدر أن [ينعم](٧) على أحد بمن(٨) يحسن إليه ويكرمه، ولا يقدر [على](٩) أن يبتليه بمن يعذّبه ويهينه.

(١٠ وعلى قول القدريّ: لم يبعث (الله) عباداً له أُولِي بأسٍ شديد فجاسوا خلال الديار، فإنه لم يأمرهم بذلك ولا جعلهم فاعلين، بل أعطاهم قدرة، وكذلك عندهم لم يرسل الشياطين على الكافرين تَؤُزُّهم أزّاً ١٠).

٣/١٣٤ / وقد قال بعضهم: إنه على قول القدريّ(١١) لا يستحق [الله] أن يُشْكَر بحالٍ(١٢)، فإنَّ الشكر إنَّما يكون على النعم، والنعم إما دينية وإما دنيوية وإما أخروية، فالنعم الدنيوية هي عنده واجبة على الله، وكذلك ما يقدر عليه من الدينية كالإرسال وخلق القدرة، وأما نفس الإيمان والعمل الصالح فهو عنده لا يقدر أن يجعل أحداً مؤمناً ولا مهتدياً ولا صالحاً ولا برّاً ولا تقيًّا، فلا يستحق أن يُشكَر على شيء من هذه الأمور التي لم يفعلها ولا يقدر عليها عنده(١٣). وأمَّا النعم

---

(١) (ب): «ولاة المأمور»؛ (ع)، (ن)، (م): «الولاة». (٢) «المعروف»: زيادة في (ع).
(٣) «عز وجل»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (ع): «الله تعالى». (٤) (م): «أنا الملك».
(٥) أورد هذا الحديث القدسي الشيخ محمد المدني في كتابه «الإتحافات السَّنِيَّة في الأحاديث القدسية»، ص ٧٦-٧٧ (ط. حيدر آباد، سنة ١٣٥٨هـ) مع اختلاف في الألفاظ، وقال في آخره: «رواه أبو نعيم في الحلية عن أبي الدرداء».
(٦) «لا»: ساقطة من (م)، (أ)، (ب). (٧) «ينعم»: ساقطة من (ن)، وفي (م): «يحسن».
(٨) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «ممن». (٩) «على»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠-١٠): ساقط من (أ)، (ب)، (ع). وفي (ن): «وعلى قول القدري لم يبعث عبادا له.. إلخ».
(١١) (أ)، (ب)، (ن): «القدرية»؛ (م): «القدر»، وهو تحريف.
(١٢) (ع): «لا يستحق الله أن يشكر الله بحال»؛ (ن): «لا يستحق أن يشكر محال»؛ (م): «يلزم أن لا يشكر لحال».
(١٣) (أ)، (ب): «ولم يقدر عليها عبيده»؛ (م): «ولم يقدر عليها عنده».

الأخروية، فالجزاء واجب(١) [عليه](٢) عنده، كما يجب على المستأجر أن يوفّي الأجير أجره(٣)، ومعلوم أنَّ هٰذا عنده(٤) من باب العدل المستحق لا من باب الفضل(٥) والإحسان، بمنزلة من قضى دَيْناً كان عليه فلا يستحق الشكر على فضل ولا إحسان.

ومَنْ هٰذا حقيقة قوله، كيف يعيب أهل الإيمان(٦) الذين يشكرون الله على كل [حال و] نعمة(٧)، ويشكرون من أجرى الله الخير على يديه، / فإنه من لم يشكر ١٣٥/٣
الناس لم يشكر الله(٨)، ومن أساء إليهم يعتقدون جواز مقابلته بالعدل(٩)، وأنَّ العفو عنه أفضل إذا لم يكن في عقوبته حق لله، ويرى أحدهم أن الله أنعم عليه بإحسان الأول(١٠) ليشكره عليه، وأنه ابتلاه بإساءة هٰذا إليه كما يبتليه بأنواع البلاء ليصبر ويستغفر من ذنوبه ويرضى بقضائه.

كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: **«لا يقضي الله لمؤمن(١١) قضاءً إلا كان خيراً له، إن أصابته سراء(١٢) فشكر كان خيراً له، وإن أصابته ضرَّاء(١٣) فصبر كان خيراً له، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن»**(١٤).

---

(١) (أ)، (ب): «وجب». (٢) «عليه»: ساقطة من (ن).

(٣) بعد كلمة «أجره» توجد في(أ)، (ب) عبارة: «فالجزاء واجب عليه»، وهي عبارة مكررة.

(٤) (أ)، (ب): «ومعلوم عنده أن هٰذا». (٥) (ن): «التفضيل»؛ (م): «التفضل».

(٦) (أ)، (ب): «قوله يعيب أهل الإيمان»؛ (ع): «قوله كيف يعذب أهل الإيمان».

(٧) (ع)، (ن)، (م): «على كل نعمة».

(٨) (أ)، (ب): «فإن من لا يشكر الناس لم يشكر الله». وفي (ع) سقطت عبارة: «لم يشكر الله». وفي (م): «قاله من لم يشكر الناس...»، وهو تحريف.

(٩) (ع): «ومن أسيء إليهم يعتقدون جواز مقاتلته بالعدل»؛ (م): «ومن أثنا عليهم يعتقدون جزاء ومقابلته بالعدل»، وهو تحريف.

(١٠) (ن)، (م): «بالإحسان الأول». (١١) (ع)، (ن): «للمؤمن»؛ (م): «المؤمن».

(١٢) (ب): «إن أصابه خير»؛ (أ): «إن أصابته شرا»، وهو تصحيف.

(١٣) (ب): «إن أصابه شر»؛ (أ): «وإن أصابته خيرا»، وهو تصحيف.

(١٤) (أ)، (ب): «إلَّا للمؤمنين». والحديث عن صهيب ـ رضي الله عنه ـ في: مسلم ٤/ ٢٢٩٥ (كتاب الزهد، باب المؤمن أمره كله خير) ولفظه فيه: **«عجباً لأمر المؤمن، إن أمره كله خير، وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن.. إن أصابته سراء شكر...»** الحديث. وهو في: المسند ٤/ ٣٣٢، ٣٣٣، ٦/ ١٥، ١٦. وأول الحديث في الموضعين الأولين: **«عجبت من أمر (لأمر) المؤمن...»**. وفي الموضع الأخير: **«عجبت من قضاء الله للمؤمن»**، على أن القسم الأول من كلام ابن تيمية جاء في حديث آخر عن أنس ـ رضي الله عنه ـ في: المسند (ط. الحلبي) ٣/ ١١٧. و لفظه: **«عجبت للمؤمن أن الله لم يقض قضاء إلا كان خيراً له»** ٣/ ١٨٤. ولفظه: **«عجبت للمؤمن إنَّ اللّه لا يقضي للمؤمن قضاء إلا إذا كان خيراً له»**، وقال الألباني عن الحديث في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ٤/ ٢٨: «إنه صحيح».

٣/ ١٣٦ / وقد قال تعالىٰ: ﴿أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [سورة مريم: ٨٣][(١)]، وقال تعالىٰ: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا﴾ [سورة الإسراء: ٥]، فإرساله الشياطين وبعثه لهٰؤلاء المعتدين علىٰ بني إسرائيل أهو[(٢)] أمر شرعي أمرهم به، كما أرسل[(٣)] رسله بالبيِّنات والهدىٰ، وكما بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم[(٤)]؟ أم هو تقدير وتسليط، وإن كان المسلَّط ظالماً معتدياً[(٥)] عاصياً لدين الله وشرعه[(٦)]؟

ثم من المعلوم: أنَّ عامَّة أهل الأرض مقرُّون بالقدر، وهم مع هٰذا[(٧)] يمدحون المحسن ويذمّون المسيء، [(٨)] فطروا علىٰ هٰذا وعلىٰ هٰذا، فيقرُّون أنَّ الله (تعالىٰ) خالق كل شيء وربه، وأنه قدَّر ذلك كله، وسلَّط هٰذا ويسَّر هٰذا، ويمدحون هٰذا ويذمّون هٰذا، وأهل الإثبات المقرُّون بالقدر يمدحون المحسن ويذمون المسيء[(٨)]، مع اتفاقهم علىٰ أن الله خالق الفعلين.

فقولهم: إنه يلزمهم[(٩)] أن لا يفرقوا بين هٰذا وهٰذا، لزوم ما لا يلزم[(١٠)].

٣/ ١٣٧ / وغاية الأمر: أن يكون[(١١)] الله جعل هٰذا مستحقاً للمدح والثواب، وهٰذا مستحقاً للذّمِّ والعقاب، فإذا كان قد جعل هٰذا مستحقاً وهٰذا مستحقاً، لم يمتنع أن يمدح هٰذا ويذمّ هٰذا[(١٢)]، لكن خلقه لهٰذين الزوجين كخلقه لغير ذلك، وهٰذا يتعلق بالحكمة الكليَّة في خلق[(١٣)] المخلوقات، كما قد ذُكر في غير هٰذا الموضع.

وعلىٰ رأي القدريّ لا يستحق المدح والثناء والشكر إلَّا من لم يجعله الله محسناً، ولا يستحق الذمّ إلَّا من لم يجعله الله مسيئاً[(١٤)]، بل من لا يقدر [الله] أنْ[(١٥)] يجعله محسناً ولا مسيئاً فعنده[(١٦)] لا مدح ولا ذمّ إلَّا بشرط عجز الله [تعالىٰ][(١٧)] وقصور مشيئته وخلقه، وحدوث الحوادث بدون محدِث.

---

(١) هٰذه الآية ليست في (ن)، (م). (٢) (ن)، (م): «هو». (٣) (أ)، (ب): «أمر».
(٤) «ويزكيهم»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن): «ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة».
(٥) (ن)، (م): «متعديا». (٦) (ع): «أو شرعه».
(٧) (أ)، (ب): «ومع هٰذا». (٨ ـ ٨): ساقط من (أ)، (ب). و«تعالىٰ»: زيادة في (ع).
(٩) (ع): «فقولهم إنهم يلزمهم»؛ (م): «وقوله يلزمهم».
(١٠) (ع): «لزوما لا يلزم». (١١) «يكون»: ساقطة من (ب) فقط.
(١٢) (ع): «لم يمنع أن يذم هٰذا ويمدح هٰذا». (١٣) (أ)، (ب): «في حق».
(١٤) (أ)، (ب): «من لم يجعله مسيئاً». (١٥) (ن)، (م): «من لا يقدر أن..».
(١٦) (أ)، (ب): «فعندهم». (١٧) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).

فصل

تابع كلام الرافضي عن مقالة أهل السنة في مسألة القدر

٣/ ١٣٨

قال [الرافضي][(١)]: «ومنها: التقسيم الذي ذكره سيدنا ومولانا الإمام موسى بن جعفر الكاظم[(٢)]، وقد سأله أبو حنيفة وهو صبيّ، فقال: المعصية ممن؟ فقال الكاظم[(٣)]: المعصية إما / من العبد أو من الله[(٤)] أو منهما[(٥)]، فإن كانت من الله فهو أعدل وأنصف من أن يظلم عبده ويؤاخذه[(٦)] بما لم يفعله، وإن كانت المعصية منهما فهو شريكه، والقويّ أَوْلَىٰ بإنصاف عبده الضعيف، وإن كانت المعصية من العبد[(٧)] وحده فعليه وقع الأمر[(٨)] وإليه توجه[(٩)] المدح والذمّ. وهو أحق بالثواب والعقاب، ووجب له[(١٠)] الجنة أو النار[(١١)] فقال أبو حنيفة: ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ﴾».

الرد عليه من وجوه: الوجه الأول

فيقال: أولاً: هٰذه الحكاية لم يذكر لها إسناداً فلا تُعرف صحتها، فإن المنقولات[(١٢)] إنَّما تعرف صحتها بالأسانيد الثابتة، لا سيما مع كثرة الكذب في هٰذا الباب، كيف والكذب عليها ظاهر، فإنَّ أبا حنيفة[(١٣)] من المقرِّين بالقدر باتفاق أهل المعرفة به وبمذهبه، وكلامه في الردّ / علىٰ القدرية[(١٤)] معروف في الفقه الأكبر[(١٥)] وقد بسط[(١٦)] الحجج في الردّ عليهم بما لم يبسطه علىٰ غيرهم في هٰذا الكتاب، وأتباعه متفقون علىٰ أن هٰذا هو[(١٧)] مذهبه، وهو مذهب/ الحنفية المتَّبِعين له، ومن انتسب إليه في الفروع وخرج عن هٰذا[(١٨)] من المعتزلة ونحوهم فلا يمكنه[(١٩)] أن يحكي هٰذا القول عنه، بل هم عند أئمة الحنفية الذين يفتي بقولهم

٣/ ١٣٩

ص ٩٩

---

(١) «الرافضي»: في (ع) فقط. والنص التالي في (ك) ص٨٨ (م).

(٢) (ك): «مولانا وسيدنا موسىٰ بن جعفر الكاظم عليهما السلام». (٣) (ك): «الكاظم عليه السلام».

(٤) (ك): «أو من ربه»؛ (ن)، (م): «وإما من الله». (٥) (ن)، (م): «واما منهما».

(٦) (ك): «ويأخذه». (٧) (ن)، (م): «وقعت من العبد...». (٨) (ك): «وقع الأمر والنهي».

(٩) (ع)، (أ)، (ب): «وإليه يتوجه»؛ (ن): «وعليه توجه».

(١٠) (ع)، (أ)، (ب): «ووجبت له»؛ (م): «فوجبت له».

(١١) (ع)، (ن)، (م): «والنار». (١٢) (أ)، (ب): «فالمنقولات».

(١٣) (ع): «فإن أبا حنيفة رضي الله عنه». (١٤) (ع): «وبكلامه في القدرية».

(١٥) كتب مستجي زاده في هامش (ع) أمام هٰذا الموضع ما يلي: «كتاب «الفقه الأكبر» قال بعض الناس أنه ليس بتأليف لأبي حنيفة، بل ألفه رجل يُقال له أبو حنيفة غيره، وهو مخالف لما قاله العظماء الأقدمون مثل الأستاذ أبي منصور عبد القاهر البغدادي وفخر الإسلام علي البزدويّ، وهٰذا ابن تيمية صاحب الإحاطة التامة، وهو مصرّح بما صرح به هٰؤلاء الأقدمون مع أن الأستاذ من الشافعية، وفخر الإسلام من الحنفية، وابن تيمية من الحنابلة. وقال الأستاذ عبد القاهر البغدادي في كتاب «التبصرة»: إنَّ أول من ردّ وأبطل قول أهل الاعتزال من الفقهاء الأقدمين هو أبو حنيفة النعمان إمام الحنفية».

(١٦) (أ)، (ب)، (م): «وبسط». (١٧) «هو»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م).

(١٨) (ب) فقط: «بهٰذا». (١٩) (ب) فقط: «فلا يمكن».

مذمومون معيبون من(١) أهل البدع والضلالة(٢)، فكيف يحكىٰ عن أبي حنيفة أنه استصوب قول من يقول: إنَّ الله لم يخلق أفعال العباد؟

وأيضاً، فموسىٰ بن جعفر وسائر علماء أهل البيت متفقون علىٰ إثبات القدر، والنقل بذلك عنهم(٣) ظاهر معروف. وقدماء الشيعة كانوا متفقين علىٰ إثبات القدر والصفات، وإنَّما شاع فيهم ردّ(٤) القدر من حين اتصلوا بالمعتزلة في دولة بني بُوَيْه(٥).

٣/ ١٤٠ / وأيضاً، فهٰذا الكلام المحكي عن موسىٰ بن جعفر يقوله أصاغر القدرية وصبيانهم، وهو معروف من حين حدثت القدرية قبل أن يُولَد موسىٰ بن جعفر، فإنَّ موسىٰ بن جعفر وُلِدَ بالمدينة سنة ثمان أو تسع وعشرين ومائة قبل الدولة العباسية بنحو ثلاث سنين، وتوفي ببغداد سنة ثلاث وثمانين ومائة. قال أبو حاتم: ثقة صدوق إمام من أئمة المسلمين(٦). والقدرية حدثوا قبل هٰذا التاريخ، بل حدثوا في أثناء المائة الأولىٰ من زمن الزبير وعبد الملك(٧).

[وهٰذا مما يبيّن أنَّ هٰذه الحكاية كذب، فإن أبا حنيفة إنَّما اجتمع بجعفر بن محمد، وأما موسىٰ بن جعفر فلم يكن ممن سأله(٨) أبو حنيفة ولا اجتمع به، وجعفر ابن محمد هو من أقران أبي حنيفة، ولم يكن أبو حنيفة (ممن)(٩) يأخذ عنه مع شهرته بالعلم، فكيف يتعلم من موسىٰ بن جعفر](١٠)؟

---

(١) (أ): «معيوبون من»؛ (ب): «معدودون من»؛ (م): «متبعون من». (٢) (أ)، (ب): «والضلال».
(٣) (أ)، (ب): «عنهم بذلك»؛ (ن): «فذلك عنهم»، وهو تحريف. (٤) (ع): «إنكار».
(٥) علّق مستجي زاده في هٰذا الموضع بقوله: «وهٰذا المحل من المهمات، ولم أر من باحث مع الإمامية مثل ابن تيمية ـ شكر الله سعيه ـ حيث أحاط بمقالاتهم ومذاهبهم ومللهم ونحلهم وقدمائهم ومتأخريهم إحاطة تامة. وبعض المتأخرين تصدّر لرد الإمامية ردّاً عنيفاً، إلّا أنه أين من هٰذا البحر الحبر المحيط بمذاهبهم وفرقهم من الأولين والآخرين، ولولا أنه كان راجلاً في مذاهب الفلاسفة لكان هو في غاية من الإحاطة والإتقان. إلّا أن الكمال لله تعالىٰ، لكن مع ذلك أين مثله في التتبع والإحاطة؟».
(٦) سبقت ترجمة موسىٰ الكاظم (٢/ ١١٥).
(٧) يقول ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» ٥/ ٢٤٤: «والمرجئة والقدرية حدثوا في أواخر عصر الصحابة». ويقول ابن طاهر البغدادي في الفَرْق بين الفِرَق، ص ١٧: «ثم حدث في زمان المتأخرين من الصحابة خلاف القدرية في القدر والاستطاعة من معبد الجهني وغيلان الدمشقي والجعد بن درهم» ~~وقد خرج معبد الجهني مع ابن الأشعث وقتل بعد سنة ثمانين~~.
(٨) (ع): «ممن يسأله». (٩) «ممن»: في (ع) فقط.
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وهو في (ع)، (أ)، (ب) وفي آخر هٰذه العبارات في (أ)، (ب) كلمة «انتهىٰ»، وهي ليست في (ع). وعلّق مستجي زاده عند هٰذا الموضع في (ع) بتعليق =

٣/ ١٤١ / ومـا ذكـره(١) في هـٰذه الحكاية من قول القائل: هو أعدل من أن يظلم عبده ويؤاخذه بما لم يفعله، هو أصل كلام القدرية الذي يعرفه عامتهم وخاصتهم، وهو أساس مذهبهم وشعاره(٢)، ولهـٰذا سمّوا أنفسهم العدلية، فإضافة هـٰذا إلىٰ موسىٰ ٢/ ٢٥
ابن جعفر لو كان حقاً ليس فيه فضيلة [له] ولا مدح(٣)؛ إذ كان صبيان القدرية يعرفونه، فكيف إذا كان كذباً مختلقاً عليه؟

الوجه الثاني **ويُقال: ثانياً:** الجواب عن هـٰذا التقسيم أن يُقال: هـٰذا التقسيم ليس بمنحصر(٤).

٣/ ١٤٢ وذلك أن قول القائل: «المعصية ممن؟» لفظ / مجمل، فإنَّ المعصية والطاعة عمل وعرض قائم بغيره(٥)، فلا بد له من محل يقوم به، وهي قائمة بالعبد لا محالة، وليست قائمة بالله [تبارك وتعالىٰ](٦) بلا ريب.

ومعلوم أن كل مخلوق يُقال: هو من الله، بمعنىٰ: أنه خلقه بائناً عنه لا بمعنىٰ أنه قام به واتصف به، كما في قوله [تعالىٰ](٧): ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [سورة الجاثية: ١٣](٨)، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [سورة النحل: ٥٣].

والله تعالىٰ ـ وإن كان خالقاً لكل شيء ـ فإنه خلق الخير والشر؛ لمَا له في ذلك من الحكمة التي باعتبارها كان فعله حسناً متقناً، كما قال: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الإِنسَانِ مِن طِينٍ﴾ [سورة السجدة: ٧]، وقال: ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾

= جاء فيه: «فإن قلت: إن أبا نعيم صاحب «الحلية» ذكر فيه أن جعفر الصادق لما اجتمع بأبي حنيفة نهاه عن القياس، فقال: أول من قاس إبليس ـ فقال أبو حنيفة مثنياً عليه وقبولا لهـٰذا الكلام: ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ﴾. مع أن [أبا] حنيفة ممن يقول بالقياس وصحة الاحتجاج به، وإن أبا نعيم ذكر هـٰذه القصة بسندها المسرودة عن جعفر. والجواب: أن القياس الذي قال به أبو حنيفة هو في الأحكام والفروع التي تختلف باختلاف الملل والأديان والأزمان، وأما القياس في الأصول الدينية التي اختلاف فيه باختلاف الملل والأديان فهو مذموم ـ ومدار الفرَق الضَّالَّة من الفرَق الإسلامية من المعتزلة وغيرها علىٰ هـٰذه المقالة الخبيثة، ومن ثم اتفق عظماء الأمة وكبراء الملّة علىٰ ذمّ القياس في الأصول الدينية». والحكاية التي يشير إليها مستجي زاده في «حلية الأولياء» ٣/ ١٩٦ ـ ١٩٧، وهي لا تدل علىٰ أن أبا حنيفة كان يتعلم من جعفر الصادق، ولا يمنع ـ إن صحت الحكاية ـ أن يكون قد استفاد منه بعض العلم. وانظر: كتاب «الإمام الصادق» لمحمد أبي زهرة، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٥، ٢٩١ ـ ٢٩٣، ط. دار الفكر العربي، بدون تاريخ.

(١) (ن)، (م): «وما ذكر».
(٢) (أ)، (ب): «وشعارهم».
(٣) (ن)، (م): «ليس فيه فضيلة ولا مدح»؛ (ع): «ليس فيه مدح له ولا فضيلة».
(٤) (ن)، (م): «بمختصر»، وهو تصحيف.
(٥) (أ)، (ب): «بغير». وفي (ع): «والطاعة عرض.. إلخ».
(٦) «تبارك وتعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٨) آية سورة الجاثية ليست في (ع).

[سورة النمل: ٨٨]، فلهـٰذا لا يُضاف إليه الشرّ مفرداً، بل إما أن يدخل في العموم، وإمَّا أن يُضاف إلىٰ السبب، وإمَّا أن يُحذف فاعله.

فالأوّل كقول [الله تعالىٰ](١): ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة الزمر: ٦٢]، والثاني: كقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ * مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [سورة الفلق: ١، ٢]، والثالث: كقوله فيما حكاه عن الجن: ﴿وَأَنَّا لا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [سورة
٣/١٤٣ الجن: ١٠]، و[قد] / قال(٢) في أم القرآن: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾ [سورة الفاتحة: ٦، ٧]، فذكر أنه فاعل النعمة، وحذف فاعل الغضب، وأضاف الضلال إليهم. وقال الخليل [عليه السلام](٣): ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [سورة الشعراء: ٨٠]. ولهـٰذا كان لله الأسماء الحسنىٰ، فسمَّىٰ(٤) نفسه بالأسماء الْحُسْنَىٰ المقتضية للخير.

وإنَّما يُذكر الشر في المفعولات؛ كقوله: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة المائدة: ٩٨](٥)، وقوله في آخر سورة(٦) الأنعام: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٦٥]. (٧ و[قوله] في الأعراف(٨): ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٧]٧). وقوله: ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ * وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الأَلِيمُ﴾ [سورة الحجر: ٤٩، ٥٠]، وقوله: ﴿حم * تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ * غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [سورة غافر: ١ - ٣].

٣/١٤٤ وهـٰذا؛ لأنَّ ما يخلقه من الأمور التي فيها شرّ(٩) بالنسبة إلىٰ بعض الناس / فله فيها(١٠) حكمة، هو بخلقه لها(١١) حميد مجيد، له الملك وله الحمد، فليست بالإضافة إليه شراً ولا مذمومة، فلا يُضاف إليه ما يُشعر بنقيض ذلك، كما أنه سبحانه خالق(١٢) الأمراض والأوجاع والروائح الكريهة والصور المستقبحة والأجسام الخبيثة كالحيات والعذرات(١٣) لما له في ذلك من الحكمة البالغة.

فإذا قيل: هـٰذه العذرة وهـٰذه الروائح الخبيثة من الله، أوهم ذلك أنها خرجت

---

(١) (ع)، (ن)، (م): «كقوله». (٢) (ن)، (م): «وقال».
(٣) «عليه السلام»: زيادة في (ع). (٤) (ع): «فيسمىٰ».
(٥) (ع): «كقوله: اعلموا أن الله شديد العقاب، وقوله: إن الله غفور رحيم».
(٦) «سورة»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ع). (٧-٧): ساقط من (أ)، (ب).
(٨) (ن)، (م): «وفي الأعراف». (٩) (ن)، (م): «الشر». (١٠) (أ)، (ب)، (م): «له فيها».
(١١) (أ)، (ب): «هو يخلقها لها»؛ (ن): «هو يخلقه لها»؛ (م): «فهو يخلقه لها».
(١٢) (ن)، (م): «خلق». (١٣) (ن)، (م): «والعذرة».

منه، والله منزَّه عن ذلك. وكذلك إذا قيل: القبائح من الله [أو المعاصي من الله][(١)]، قد يوهم ذلك أنها خارجة من ذاته، كما تخرج من ذات العبد، وكما يخرج الكلام من المتكلم، والله منزه عن ذلك، أو يوهم [ذلك] أنها[(٢)] منه قبيحة وسيِّئة، والله منزه عن ذلك.

بل جميع خَلْقِهِ خَلْقُه له حسنٌ على قولَيْ[(٣)] التفويض والتعليل. وكذلك إذا قيل للطعوم والألوان والروائح ونحوها من الأعراض: هـٰذا الطعم الحلو والمرّ من الله أو من هـٰذا النبات، وهـٰذه الروائح الطيبة أو الخبيثة من الله أو من هـٰذه العين[(٤)]، وأمثال ذلك. وقد يوهم إذا قيل: / إنَّها من الله أنه أمر بها، والله لا يأمر ٣/ ١٤٥
بالفحشاء، ولا يحب الفساد[(٥)]، ولا يرضى لعباده الكفر.

وهـٰذا مثل قول[(٦)] ابن مسعود لَمَّا سُئِلَ عن المفوضة: أقول[(٧)] فيها برأيي، فإن يكن صواباً فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، / والله ورسوله بريئان منه. ظ ٩٩
وكذلك قال أبو بكر[(٨)] في الكلالة، وقال عمر نحو ذلك. ومرادهم: أنَّ الصواب قد أمر الله به وشرعه وأحبه[(٩)] ورضيه، والخطأ لم يأمر به ولم يحبه ولم يشرعه، بل هو مما زيَّنه/ الشيطان لنفسي ففعلته بأمر الشيطان، فهو مني ومن الشيطان.

الجواب على كلامه السابق من وجوه: الوجه الأول

وحينئذٍ، **فالجواب من وجوه: أحدها:** أن يُقال: الأعمال والأقوال والطاعات والمعاصي من العبد، بمعنى: أنها قائمة به وحاصلة بمشيئته وقدرته، وهو المتصف بها المتحرّك بها، الذي يعود حكمها عليه[(١٠)]، فإنَّه قد يُقال لما اتصف به المحل وخرج منه[(١١)]: هـٰذا منه وإن لم يكن له اختيار، كما يُقال: هـٰذه الريح[(١٢)] من هـٰذا الموضع، وهـٰذه الثمرة من هـٰذه الشجرة، وهـٰذا الزرع من / هـٰذه الأرض، فلأن ٣/ ١٤٦
يُقال ما صدر من الحي[(١٣)] باختياره: هـٰذا منه بطريق الأَوْلَى، وهي من الله، بمعنى:

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب). (٢) (ن): «ويوهم أنها»؛ (م): «وتوهم أنها».
(٣) (ع)، (م): «بل جميع خلقه له حسن على قول.. إلخ». وفي (ن): «بل جميع خلقه خلقه له حسن على قول.. إلخ».
(٤) (ن): «أو من هـٰذا العين»؛ (م): «أو الغيره». (٥) (ن)، (م): «ولا يحب الفحشاء».
(٦) (ع)، (م): «وهـٰذا كقول».
(٧) (ع): «لما سئل أقول»؛ (أ)، (ب): «لما سئل عن الفريضة أقول»؛ (م): «لما سئل عن المفوضة لما أقول».
(٨) (ع): «أبو بكر الصديق رضي الله عنه». (٩) (أ)، (ب): «وأوجبه».
(١٠) (ع): «الذي حكمها يعود عليه». (١١) «منه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) (أ)، (ب): «هـٰذا الريح»؛ (ن)، (م): «هـٰذه الروائح».
(١٣) (أ): «لما صدر منه من حي»؛ (ب): «لما صدر من حي»؛ (ن)، (م): «لما صدر من الحق».

أنه خلقها قائمة بغيره وجعلها عملاً له وكسباً وصفة[١]، وهو خلقها بمشيئة نفسه وقدرة نفسه بواسطة خلقه لمشيئة العبد وقدرته[٢]، كما يخلق المسببات بأسبابها، فيخلق السحاب بالريح، [والمطر بالسحاب][٣]، والنبات بالمطر.

والحوادث تُضَاف إلىٰ خالقها باعتبار، وإلىٰ أسبابها باعتبار، فهي من الله مخلوقة له في غيره، كما أن جميع حركات المخلوقات وصفاتها منه، وهي من العبد صفة قائمة به، كما أن الحركة من المتحرك المتصف بها وإن كان جماداً، فكيف إذا كان حيواناً[٤]؟

وحينئذٍ، فلا شركة بين الرب وبين العبد[٥] لاختلاف جهة الإضافة، كما [أنَّا][٦] إذا قلنا: هٰذا الولد من هٰذه[٧] المرأة بمعنىٰ: أنها ولدته، ومن الله بمعنىٰ: أنه خلقه[٨] لم يكن بينهما تناقض. وإذا قلنا: هٰذه الثمرة من هٰذه[٩] الشجرة، وهٰذا الزرع من الأرض، بمعنىٰ: أنه حدث فيها، ومن الله بمعنىٰ: أنه خلقه منها[١٠]، لم يكن بينهما تناقض.

١٤٧/٣ / وقد قال تعالىٰ: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [سورة الطور: ٣٥]، فالمشهور: أم خلقوا من غير رب؟ وقيل: أم خلقوا من غير عنصر؟

وكذلك قال موسىٰ[١١] لما قتل القبطي: ﴿هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [سورة القصص: ١٥]. وقال تعالىٰ: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [سورة النساء: ٧٩]، مع قوله فيما تقدَّم: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [سورة النساء: ٧٨]. فالحسنات والسيئات المراد بها هنا[١٢]: النعم والمصائب. ولهٰذا قال: ﴿مَا أَصَابَكَ﴾، ولم يقل: ما أصبت. كما في قوله: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [سورة آل عمران: ١٢٠]، وقوله: ﴿إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّوْا وَّهُمْ فَرِحُونَ﴾ [سورة التوبة: ٥٠]، فبيَّنَ أنَّ النعم والمصائب من

---

(١) «وصفة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (أ)، (ب): «بمشيئة العبد وقدرته»؛ (م): «لقدرة العبد ومشيئته».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٤) (ع): «فكيف بالحيوان»؛ (ن): «فكيف إذا كان حوانيا».
(٥) (أ)، (ب): «فلا شركة بين العبد وبين الرب»؛ (ن): «فلا نشركه بين الرب وبين العبد».
(٦) «أنا»: ساقطة من (ن).
(٧) «هٰذه»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ع).
(٨) (ع)، (ن)، (م): «بمعنىٰ أن الله خلقه».
(٩) «هٰذه»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ع).
(١٠) «منها»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) (ن)، (م): «لما قال موسىٰ».
(١٢) (ع)، (ن)، (م): «والحسنات والسيئات هنا المراد بها».

عند الله، فالنعمة من الله ابتداء. والمصيبة بسبب من نفس الإنسان، وهي معاصيه[١].

كما قال في الآية [الأُخرىٰ]: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ [سورة الشورى: ٣٠] وقال في الآية][٢] الأخرىٰ[٣]: / ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ ٣/ ١٤٨
أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [سورة آل عمران: ١٦٥]؛ وهٰذا لأنَّ الله محسن عدل، كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، فهو محسن إلىٰ العبد بلا سبب منه تفضلاً وإحساناً، ولا يعاقبه إلَّا بذنبه، وإن كان قد خلق الأفعال كلها لحكمة له في ذلك، فإنه حكيم عادل يضع الأشياء مواضعها، ولا يظلم ربك أحداً.

وإذا كان غير الله يعاقب عبده[٤] علىٰ ظلمه وإن كان[٥] مقرًّا بأن الله خالق أفعال العباد، وليس ذلك ظلماً منه، فالله أولىٰ أن لا يكون ذلك ظلماً منه، وإذا كان الإنسان قد[٦] يفعل مصلحة اقتضتها حكمته، لا تحصل إلَّا بتعذيب حيوان، ولا يكون ذلك ظلماً منه[٧]، فالله أولىٰ أن لا يكون ذلك ظلماً منه.

الوجه الثاني

الوجه الثاني: أن يُقال: هي من الله خلقاً لها[٨] في غيره، وجعلاً لها عملاً لغيره، وهي من العبد فعلاً [له] قائماً به وكسباً يجرّ به منفعة إليه[٩] أو يدفع عنه به مضرة، وكون العبد هو الذي قام به الفعل، وإليه يعود حكمه الخاص انتفاعاً به أو تضرراً[١٠]، جهة لا تصلح لله، فإنَّ الله لا تقوم / به أفعال العباد، ولا يتصف بها، ٣/ ١٤٩
ولا تعود إليه أحكامها، التي تعود إلىٰ موصوفاتها. وكون الربّ هو الذي خلقها وجعلها عملاً لغيره بخلق قدرة العبد ومشيئته[١١] وفعله جهة لا تصلح للعبد، ولا يقدر علىٰ ذلك إلَّا الله، ولهٰذا قال أكثر المثبتين للقدر: إنَّ أفعال العباد مخلوقة لله، وهي فعل[١٢] العبد، وإذا قيل: هي فعل[١٢] الله، فالمراد أنها[١٣] مفعولة له، [لا أنها][١٤] هي الفعل الذي هو مسمَّىٰ المصدر.

وهٰؤلاء هم الذين يفرِّقون بين الخلق والمخلوق، وهم أكثر الأئمة، وهو آخر

---

(١) (أ)، (ب): «وهي معاقبة»، وهو تصحيف.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(٣) «الأخرىٰ»: ساقطة من (أ)، (ب). (٤) (ع)، (ن)، (م): «العبد». (٥) (ن)، (م): «فإن كان».
(٦) (ن)، (م): «وإن كان الإنسان قد»؛ (أ)، (ب): «وإذا كان الإنسان (وسقطت: قد).
(٧) «منه»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م). (٨) (ن)، (م): «خلقه لها».
(٩) (ع): «وهي من العبد فعلا قام به وكسبا يجر إليه به منفعة»؛ (ن)، (م): «وهي من العبد فعلا قام به وكسبا يجربه إليه منفعة».
(١٠) (ن)، (م): «من انتفاع به أو ضرر». (١١) (ن)، (م): «يخلق مشيئة العبد وقدرته».
(١٢ـ١٢): ساقطة من (ع). (١٣) (ع)، (أ): «بها». (١٤) «لا أنها»: ساقطة من (ن)، (م).

قَوْلَيْ القاضي أبي يعلىٰ وقول أكثر أصحاب [الإمام](١) أحمد(٢) وهو قول [ابنيه؛ يعني: ابن القاضي أبي يعلىٰ](٣): القاضي أبي خازم(٤) و[القاضي] أبي الحسين(٥) وغيرهما.

الوجه الثالث **الوجه الثالث:** أن قول القائل: الله أعدل من أن يظلم عبده ويؤاخذه بما لم يفعل،
١٥٠/٣ [فنحن](٦) نقول بموجبه، فإنَّ الله لم يظلم عبده ولم يؤاخذه / إلَّا بما فعله العبد باختياره وقوته(٧) لا بفعل غيره من المخلوقين. وأما كون الرب خالق كل شيء فذلك لا يمنع كون العبد هو الملوم علىٰ ذلك، كما أن غيره من المخلوقين يلومه علىٰ ظلمه وعدوانه، مع إقراره بأن الله خالق أفعال العباد.

وجماهير الأمم مقرَّة بالقدر، وأن الله خالق كل شيء، وهم مع هٰذا يذمون الظالمين(٨) ويعاقبونهم لدفع ظلمهم وعدوانهم، كما أنهم(٩) يعتقدون أن الله خالق(١٠) الحيوانات المضرة والنباتات المضرة(١١)، وهم مع هٰذا يسعون في دفع ضررها وشرها. وهم أيضاً متفقون علىٰ أن الكاذب والظالم مذموم بكذبه وظلمه، وأن ذلك وصف سيء(١٢) فيه، وأن نفسه(١٣) المتصفة بذلك خبيثة ظالمة لا تستحق
ص ١٠٠ الإكرام/ الذي يناسب أهل الصدق والعدل، وإن كانوا مقرين بأن كل ذلك مخلوق.

وليس في [فطر](١٤) الناس أن يجعلوا مقابلة الظالم علىٰ ظلمه ظلماً له، وإن كانوا مقرِّين بالقدر، فالله أَوْلَىٰ أن لا يُنسَب إلىٰ الظلم لذلك(١٥)، وهٰذا علىٰ
١٥١/٣ طريقة أهل الحكمة والتعليل [من أهل السنة](١٦). وأمَّا علىٰ / طريقة أهل المشيئة والتفويض، فالظلم ممتنع منه لذاته؛ لأنه تصرف في ملك الغير، أو تعدي ما حُدَّ له، وكلاهما ممتنع في حق الله تعالىٰ، وبكل حال(١٧) فالرب تعالىٰ لا يُمَثَّل بالخلق(١٨)

---

(١) «الإمام»: زيادة في (ع).
(٢) علَّق مستجي زاده في هٰذا الموضع بقوله: «قلت: كأنه احترز بقوله «وهم أكثر الأئمة» الأشعري ومن تابعه، فإنهم قالوا: التكوين عين المكوَّن والخلق عين المخلوق».
(٣) ما بين المعقوفتين في (ع) فقط. وفي (ن)، (م): «وهو قول ابني القاضي أبي حازم.. إلخ».
(٤) في جميع النسخ: «القاضي أبي حازم». والصواب ما أثبته. (٥) (ن)، (م): «وأبي الحسين».
(٦) «فنحن»: ساقطة من (ن)، (م)، (ع). (٧) (ع): «وقدرته».
(٨) (أ)، (ب): «الظلمة»؛ (ن): «الظالم». (٩) «أنهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) (أ)، (ب): «خلق». (١١) (ع): «الحيوانات والنباتات المضرة».
(١٢) (أ)، (ب): «مسيء»؛ (ن)، (م): «شيء»، وهو تصحيف.
(١٣) (ع): «وأن وصفه نفسه». (١٤) «فطر»: ساقطة من (ن).
(١٥) (ن): «بذلك». (١٦) «من أهل السنة»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٧) (أ)، (ب): «وهم ممتنعان في حق الله بكل حال». (١٨) (ع): «بالمخلوق».

لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، بل له المثل الأعلىٰ، فما ثبت لغيره من الكمال فهو أحق به، وما تنزه عنه من النقص فهو أحق بتنزيهه، وما كان سائغاً للقادر الغني فهو أولىٰ أن يكون سائغاً له، وليس كل ما قبح ممن يُتَضرر منه يكون قبيحاً منه[1]، فإن العباد لن يبلغوا ضره فيضروه، ولن يبلغوا نفعه فينفعوه.

الوجه الرابع: أنِ يُقال: لا نزاع بين المسلمين أن الله عادل ليس ظالماً[2]، لكن ليس كل ما كان ظلماً من العبد يكون ظلماً من الرب، ولا ما كان قبيحاً من العبد يكون قبيحاً من الرب، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. الوجه الرابع

تحقيق[3] ذلك: أنه لو كان الأمر كذلك - كما يقوله من يقوله من القدريَّة - للزم أن يقبح منه أمور فعلها، فإن الواحد من العباد إذا أمر غيره بأمر لا ينتفع به الآمر وتوعده عليه بالعقاب وهو يعلم أن المأمور لا يفعله[4] بل يعصيه فيستحق[5] العقاب، كان[6] ذلك منه عبثاً وقبيحاً؛ لعدم الفائدة في ذلك للآمر والمأمور.

١٥٢/٣ / وكذلك لو قال: مُرادي[7] مصلحة المأمور، وهو يعلم أنه لا يترتب عليه مصلحة بل مفسدة، لكان ذلك قبيحاً [منه][8]. وكذلك إذا فعل فعلاً لمراد وهو يعلم أن ذلك المراد لا يحصل، لكان[9] ذلك قبيحاً منه.

والقدرية يقولون: إنَّ [الله] خلق[10] الكفار لينفعهم ويكرمهم[11] وأراد ذلك بخلقهم، وأمرهم مع علمه بأنهم يتضررون لا ينتفعون، وكذلك الواحد من العباد لو رأىٰ عبيده أو إماءه[12] يزنون ويظلمون، وهو قادر علىٰ منعهم، ولم يمنعهم، لكان مذموماً مسيئاً، والله منزَّه عن أن يكون مذموماً مسيئاً.

والقدريّ يقول: هو أراد بخلقه لهم أن يطيعوه ويثيبهم، فخلقهم للنفع، مع علمه أنهم[13] لا ينتفعون. ومعلوم أنَّ مثل هٰذا قبيح من الخلق ولا يقبح من الخالق. ومن المعلوم أنَّ المخلوق إذا كان قادراً علىٰ منع عبيده من القبائح، فمنعه لهم خير من أن يعرضهم للثواب مع علمه أنه لا يحصل لهم إلَّا العقاب، كالرجل الذي

---

(١) (ن): «وليس كل ما قبح من من يتصور منه يكون قبيحاً منه»؛ (م): «وليس كل ما قبح مما يتصور منه القبح يكون قبيحاً منه».
(٢) (ع)، (ن)، (م): «ليس بظالم». (٣) (ع)، (ن)، (م): «تحقق».
(٤) (ن)، (م): «فإن الواحد من العباد إذا أمر غيره بأمره وتوعده عليه بالعقاب لا ينتفع به الآمر وهو يعلم أن المأمور لا يفعله».
(٥) (أ)، (ب): «وأنه يستحق». (٦) (ن)، (م): «لكان». (٧) (ن): «من مرادي».
(٨) «منه»: زيادة في (ع). (٩) (أ)، (ب): «كان». (١٠) (ع)، (ن): «إنه خلق».
(١١) (ن): «ويلزمهم»، وهو تصحيف. (١٢) (ع)، (ن)، (م): «وإماءه». (١٣) (ع)، (ن): «بأنهم».

يعطي ولده أو غلامه مالاً ليربح فيه(١)، وهو يعلم أنه يشتري به سُمًّا يأكله(٢)، فمنعه له من المال خير من أن يعطيه إياه مع علمه أنه يتضرر به.

٣/ ١٥٣ / وكذلك إذا أعطىٰ غيره سيفاً ليقاتل به الكفار، وهو يعلم أنه لا يقاتل به إلَّا الأنبياء والمؤمنين، لكان ذلك قبيحاً منه. وإن قال: قصدت تعريض هـٰذا للثواب، والله لا يقبح ذلك منه(٣)، وهـٰذا(٤) حال قدرة العبد عند القدرية، والقدرية مشبهة الأفعال: قاسوا أفعال الله علىٰ أفعال خلقه، وعدله علىٰ عدلهم، وهو من أفسد القياس.

الوجه الخامس

[الوجه](٥) الخامس: أن يُقال: المعصية من العبد، كما أن الطاعة من العبد. ومعلوم أنه إذا كانت الطاعة منه؛ بمعنىٰ: أنه فعلها بقدرته ومشيئته، لم يمتنع أن يكون الله هو الذي جعله فاعلاً لها بقدرته ومشيئته، بل هـٰذا هو الذي يدلّ عليه الشرع والعقل. كما قال الخليل: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [سورة البقرة: ١٢٨]، وقال: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [سورة إبراهيم: ٤٠]، وقال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [سورة السجدة: ٢٤].

ولأن كونه فاعلاً بعد أن لم يكن أمر حادث، فلا بد له من محدِث، والعبد يمتنع أن يكون هو الفاعل لكونه فاعلاً؛ لأنَّ كونه فاعلاً(٦) إن كان حدث بنفس كونه فاعلاً، لزم أن يكون الشيء حدث(٧) بنفسه من غير إحداث، وهو ممتنع.

٣/ ١٥٤ / وإنْ كان بفاعلية أخرىٰ، فإن كانت هـٰذه حدثت بالأولىٰ(٨) لزم الدور القبلي، وإن كانت حدثت(٩) بغيرها لزم التسلسل في الأمور المتناهية، وكلاهما باطل؛ فعلم أن كون الطاعة والمعصية من العبد يستحق عليها المدح والذم والثواب والعقاب، لا يمنع أن يكون العبد فقيراً إلىٰ الله في كل شيء، لا يستغني عن الله في شيء قط(١٠)، وأن يكون الله خالق جميع أموره، وأن يكون نفس فعله من الحوادث والممكنات المستندة إلىٰ قدرة الله ومشيئته.

تابع كلام الرافضة على مقالة أهل السنة في مسألة القدر

فصــل

قال [الرافضي] (١١): «ومنها: أنه يلزم أن يكون الكافر مطيعاً بكفره؛ لأنه قد

(١) (ب) فقط: «ما لا يربح فيه».
(٢) (أ)، (ب): «يشتري شيئا يأكله».
(٣) (أ)، (ب)، (م): «والله لا يقبح منه ذلك».
(٤) (ع)، (ن)، (م): «وهـٰذه».
(٥) «الوجه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ع): «لأن يكون فاعلا».
(٧) (ع): «يحدث».
(٨) (ن)، (م): «حدثت بالأول».
(٩) (ع)، (ن)، (م): «وإن حدثت».
(١٠) (ع): «لا يستغني عن شيء قط».
(١١) «الرافضي»: في (ع) فقط. والنص التالي في (ك) ص ٨٨ (م) - ١٨٩ (م).

فعل ما هو مراد الله تعالىٰ؛ لأنه أراد منه الكفر، (١ وقد فعله ولم يفعل الإيمان الذي كرهه الله منه(١)، فيكون قد أطاعه لأنه فعل مراده ولم يفعل ما كرهه(٢)، ويكون النبي عاصياً لأنه يأمره بالإيمان الذي يكرهه الله [منه](٣) وينهاه عن الكفر الذي يريده الله منه(٤)».

٣/ ١٥٥ الجواب من وجوه الوجه الأول / **الجواب [من وجوه: الأول]**: أنَّ هٰذا(٥) مبني علىٰ أن الطاعة: هل هي موافقة الأمر؟ أو موافقة الإرادة؟ وهي مبنية علىٰ أن الأمر هل يستلزم الإرادة أم لا؟ وأن نفس الطلب والاستدعاء هل هو الإرادة أو مستلزم للإرادة أو ليس واحداً منهما؟

ومن المعلوم(٦) أنَّ كثيراً من نظَّار أهل الإثبات(٧) للقدر يطلقون القول بأن
ظ ١٠٠ الطاعة موافقة الأمر لا موافقة الإرادة، وأن الأمر لا/ يستلزم الإرادة، والكلام في ذلك مشهور. وإذا كان كذلك فهٰذا القدريّ لم يبين صحة قوله ولا فساد قول منازعيه، بل أخذ ذلك دعوىٰ مجردة بناء علىٰ أن الطاعة موافقة الإرادة، فإذا قال له منازعوه: لا نسلِّم ذلك، كفىٰ في هٰذا المقام لعدم الدليل.

الوجه الثاني **الثاني**: أنهم يستدلُّون علىٰ أن الأمر لا يستلزم الإرادة بما تقدّم(٨) من أن الله خالق أفعال العباد، وإنَّما يخلقها بإرادته، وهو لم يأمر بالكفر(٩) والفسوق والعصيان، فعُلِمَ بأنه قد(١٠) يخلق بإرادته ما لم يأمر به.

وأيضاً، فقد ثبت بالكتاب والسنة(١١) وإجماع العلماء أنه لو حلف
٣/ ١٥٦ ليقضينه(١٢) حقه في غدٍ(١٣) إن شاء الله تعالىٰ، فخرج الغد ولم يقضه، مع / قدرته علىٰ القضاء من غير عذر، وطالبه المستحق له(١٤)، لم يحنث، ولو كانت المشيئة بمعنىٰ الأمر لحنث(١٥) لأنه مأمور بذلك، وكذلك سائر(١٦) الحلف علىٰ فعل مأمور إذا علَّقه بالمشيئة.

وأيضاً، فإنه قد قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [سورة يونس: ٩٩]، مع أنه قد أمرهم بالإيمان، فعلم أنه قد أمرهم بالإيمان ولم يشأه. وكذلك

(١ ـ ١): ساقط من (ع).
(٢) (ن)، (م): «ما يكرهه».
(٣) «منه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (م): «يريده الله»؛ (ك): «يريده منه».
(٥) (ن)، (م): «الجواب أن هٰذا»؛ (ع): «والجواب أن هٰذا».
(٦) (ع): «ومعلوم».
(٧) (أ)، (ب): «من نظار الإثبات»؛ (ن)، (م): «من النظار أهل الإثبات».
(٨) (أ)، (ب): «بما قدم».
(٩) (م): «لم يأمر بإرادة الكفر».
(١٠) «قد»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) (ن)، (م): «ثبت بالسنة».
(١٢) (أ)، (ب): «لو حلف أنه ليقضينه».
(١٣) (ن)، (م): «حقه غدا».
(١٤) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٥) (أ)، (ب): «يحنث».
(١٦) «سائر»: ساقطة من (أ)، (ب).

قوله: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [سورة الأنعام: ١٢٥] دليلٌ على أنه أراد ضلاله[١] وهو لم يأمره[٢] بالضلال.

الوجه الثالث **الوجه الثالث:** طريقة أئمة الفقهاء[٣] وأهل الحديث وكثير من أهل النظر وغيرهم أن الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة[٤] تتعلق بالأمر، وإرادة تتعلق بالخلق. فالإرادة المتعلقة بالأمر أن يريد من العبد فعل ما أمره به[٥]. وأمَّا إرادة الخلق فأن يريد ما يفعله هو. فإرادة الأمر هي المتضمنة للمحبة والرضا وهي الإرادة الدينية. والثانية المتعلقة[٦] بالخلق هي المشيئة وهي الإرادة الكونية القدرية.

٣/ ١٥٧ / فالأولى: كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة النساء: ٢٦]، إلى قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [سورة النساء: ٢٨]، وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٦]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [سورة الأحزاب: ٣٣].

والثانية: كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [سورة الأنعام: ١٢٥]، وقول نوح: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [سورة هود: ٣٤].

ومن هذا النوع قول المسلمين: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ومن النوع الأول قولهم لمن يفعل القبائح[٧]: هذا يفعل ما لا يريده الله.

وإذا[٨] كان كذلك، فالكفر والفسوق والعصيان ليس مراداً للربّ بالاعتبار الأول، والطاعة موافقة تلك الإرادة أو موافقة للأمر[٩] المستلزم لتلك الإرادة، فأما موافقة مجرد النوع الثاني فلا يكون به مطيعاً، وحينئذٍ فالنبي يقول [له][١٠]: بل
٣/ ١٥٨ الرب يبغض كفرك[١١] ولا يحبه ولا يرضاه لك / أن تفعله ولا يريده بهذا الاعتبار، والنبي يأمره بالإيمان الذي يحبه الله ويرضاه له[١٢] ويريده بهذا الاعتبار.

---

(١) (ن)، (م): «إضلاله».
(٢) (ع)، (أ)، (ب): «لم يأمر».
(٣) (أ)، (ب): «الأئمة الفقهاء».
(٤) (ع)، (ن)، (م): «نوعان أحدهما إرادة».
(٥) (ع): «ما أمر به»؛ (أ)، (ب): «ما أمره».
(٦) (ب) فقط: «والإرادة المتعلقة».
(٧) (ن): «قولهم لن يفعل الله القبائح»، وهو تحريف.
(٨) (أ)، (ب): «فإذا».
(٩) (أ): «موافقة لتلك الإرادة أو موافقة الأمر»؛ (ب): «موافقة لتلك الإرادة أو موافقة للأمر».
(١٠) «له»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) (أ)، (ب): «إن الله يبغض الكفر».
(١٢) «له»: ساقطة من (ع)، (م).

الوجه الرابع

الوجه الرابع: أن يُقال: هذه المسألة(١) مبنية على أصل، وهو(٢): أنَّ الحب والرضا هل هو الإرادة أو هو صفة مغايرة للإرادة؟ فكثير من أهل النظر من المعتزلة والأشعرية ومن اتبعهم من الفقهاء أصحاب [الإمام](٣) أحمد والشافعي وغيرهما يجعلونهما(٤) جنساً واحداً. ثم القدرية يقولون: هو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان فلا يريده(٥)، والمثبتة يقولون: بل هو يريد ذلك فيكون قد أحبه ورضيه.

وأولئك يتأوَّلون الآيات المثبتة لإرادة هذه الحوادث، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [سورة الأنعام: ١٢٥]، و[قوله](٦): ﴿إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [سورة هود: ٣٤].

وهؤلاء يتأوَّلون الآيات النافية لمحبة الله ورضاه بها(٧)، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [سورة البقرة: ٢٠٥]، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [سورة الزمر: ٧]، [وقوله](٨): ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [سورة النساء: ١٠٨].

/ وأمَّا جماهير الناس من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف فيفرِّقون بين النوعين، وهو قول أئمة الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ومالك الشافعي وأحمد وغيرهم، [وهو قول المثبتين للقدر قبل الأشعري مثل ابن كُلَّاب كما ذكره(٩) أبو المعالي الجويني](١٠)، فإن النصوص(١١) قد صرَّحت بأن الله لا يرضى الكفر والفسوق والعصيان ولا يحب ذلك، مع كون الحوادث كلها بمشيئة الله تعالى. وتأويل ذلك بمعنى(١٢): لا يرضاها من المؤمنين(١٣) أو لا يرضاها ولا يحبها(١٤) دينا بمعنى: لا يريدها، يقتضي أن يُقال: لا يرضى الإيمان؛ أي: من الكافر(١٥) أو لا يريده غير دين. ١٥٩/٣

والله تعالى قد أخبر أنه يكره المعاصي بقوله: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [سورة الإسراء: ٣٨]، وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «**إنَّ اللَّهَ كره**

(١) «المسألة»: ساقطة من (ع). (٢) (أ)، (ب)، (م): «هو». (٣) «الإمام»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (ن)، (أ)، (ب): «يجعلونها». (٥) (ن)، (م): «ولا يريده». (٦) «قوله»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (أ)، (ب): «ورضاه لها». (٨) «وقوله»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) (أ)، (ب): «المثبتين للقدر مثل الأشعري كما ذكره».
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١١) (أ)، (ب): «فالنصوص».
(١٢) «بمعنى»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٣) (ن)، (م): «لا يرضاها للمؤمنين».
(١٤) (ع): «أو لا يحبها ولا يرضاها»؛ (ن): «ولا يحبها ويرضاها»؛ (م): «أو لا يحبها ويرضاها».
(١٥) (أ): «يُقال يرضى الإيمان أي من الكافر»؛ (ب): «يقال يرضى الإيمان أي من الكافة»؛ (ع): «يقال لا يرضى الإيمان من الكافر...».

لكم ثلاثاً: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»[١].

٣/ ١٦٠ / والأمّة[٢] متفقة على أن الله يكره المنهيات دون المأمورات، ويحب المأمورات دون المنهيات، وأنه يحب المتقين والمحسنين والصابرين، ويحب التوّابين، ويحب المتطهرين، ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، وأنه يمقت الكافرين ويغضب عليهم.

وقد قال النبي ﷺ: «**ما أحد أحبّ إليه المدح من الله، وما أحد أحبّ إليه العذر من**
ص ١٠١ **الله**»[٣]. وقال/ : «**مَا أحد أغيَر من اللهِ أن يزني عبده أو تزني أمته**»[٤]، وقال: «**إنَّ اللهَ وترٌ يحب الوتر**»[٥]، ....

(١) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه في: البخاري ٢/ ١٢٤ (كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿**لا يسألون الناس إلحافا**﴾)، ٣/ ١٢٠ (كتاب الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال)؛ مسلم ٣/ ١٣٤١ (كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل..)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٤. والحديث بمعناه عن أبي هريرة رضي الله عنه في: المسند (ط. المعارف) ١٦/ ١٤٤ (رقم ٨٣١٦)، ١٦/ ٢٩٢ - ٢٩٣ (رقم ٧٨٠٣)؛ الموطأ ٢/ ٩٩٠ (كتاب الكلام، باب ما جاء في إضاعة المال..)، وأوله في الموطأ: «**إنّ الله يرضى لكم ثلاثاً..**» الحديث.

(٢) (م): «فالأمة»؛ (ن): «فالآية»، وهو تصحيف.

(٣) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ واختلاف في أوله - فجاء أحياناً بلفظ: «**لا أحب أحد..**»، وأحياناً: «**ليس أحد يحب...**»، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وسبق في هذا الجزء، ص ٢٧٠.

(٤) (أ)، (ب): «أنه يرى عبده يزني بأمته». والحديث عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها في: البخاري ٧/ ٣٥ (كتاب النكاح، باب الغيرة)، ولفظه فيه: «**يا أمة محمد، ما أحد أغير من الله أن يرى عبده أو أمته يزني. يا أمة محمد لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً**». وجاء الحديث عنها مطولاً وأوله: خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ، ومنه: فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «**إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله..**». ثم قال: «**يا أمة محمد، والله ما من أحد أغير من الله..**» الحديث. وهو - مع اختلاف يسير - في: البخاري ٢/ ٣٤ (كتاب الكسوف، باب الصدقة في الكسوف)؛ مسلم ٢/ ٦١٨ (كتاب الكسوف، باب صلاة الكسوف»؛ سنن النسائي ٣/ ١٠٨ (كتاب الكسوف، باب نوع آخر منه)؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/ ١٦٤.

(٥) جاءت أحاديث عديدة بهذه الألفاظ عن عدد من الصحابة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**لله تسعة وتسعون اسماً، مائة إلا واحداً، لا يحفظها أحد إلا دخل الجنة، وإن الله وترٌ يحب الوتر**». وهذا لفظ مسلم ٤/ ٢٠٦٢ - ٢٠٦٣ (كتاب الذكر والدعاء..، باب في أسماء الله تعالى). وهو بألفاظ مقاربة في: البخاري ٨/ ٨٧ (كتاب الدعوات، باب لله مائة اسم غير واحد)؛ المسند (ط. المعارف) ١٣/ ٢٤٤ (رقم ٧٤٩٣) وتكرر في أرقام: ٧٦١٢، ٨١٣١، ٩٥٠٩، ١٠٤٨٦، ١٠٥٣٩، ١٠٦٩٦. والحديث أيضاً في: سنن ابن ماجه ٢/ ١٢٦٩ (كتاب الدعاء، باب أسماء الله عز وجل).
وجاء حديث آخر عن علي رضي الله عنه في: سنن أبي داود ٢/ ٨٣ (كتاب الوتر، باب استحباب الوتر)، ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «**يا أهل القرآن، أوتروا، فإن الله وترٌ يحب الوتر**». وهو في: سنن الترمذي ١/ ٢٨٢ (كتاب الوتر، باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم)؛ سنن النسائي ٣/ ١٨٧ (كتاب قيام الليل، باب الأمر بالوتر)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٣٧٠ (كتاب إقامة الصلاة...، باب ما جاء في الوتر)؛ المسند (ط. المعارف) ٢/ ١٢٤، ١٦٤، وفي مواضع أخرى.
وجاء حديث ثالث عن ابن عمر رضي الله عنهما في: المسند (ط. المعارف) ٨/ ١٧٧ بلفظ: «**إن الله وتر يحب الوتر**».، وتكرر ٩/ ٢١٦.

٣/ ١٦١ / «[إنَّ] اللَّهَ جميلٌ يحب الجمال»(١)، وقال: «إنَّ اللَّهَ يحب أن تُؤتَى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته»(٢). وقال: «إنَّ اللَّهَ يحب العبد التقيّ الغنيّ الخفيّ»(٣)، «إنَّ اللَّهَ يرضى لكم

٣/ ١٦٢ / ثلاثاً: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرَّقوا، وأن تناصحوا من ولاَّه اللَّهُ أمركم»(٤). وقال: «لَلَّهُ أشدّ فرحاً بتوبة عبده [المؤمن](٥) من رجل أضلَّ راحلته بأرض دَوِّيَّة مهلكة عليها طعامه وشرابه فطلبها فلم يجدها، فاضطجع ينتظر الموت، فلما أفاق إذا(٦) بدابته عليها طعامه وشرابه، فاللهُ أشدّ فرحاً بتوبة عبده من هذا [الرجل](٧) براحلته»، وهٰذا الحديث في الصحاح من وجوه متعددة، وهو مستفيض عن النبي ﷺ متفق علىٰ صحته وثبوته(٨)، وكذلك أمثاله.

٣/ ١٦٣ وإذا(٩) كان كذلك، فالطاعات يريدها من العباد الإرادة (١٠ المتضمنة / لمحبته لها ورضاه بها إذا وقعت وإن لم يفعلها، والمعاصي يبغضها ويمقتها ويكره من العباد ١٠) أن يفعلوها وإن أراد(١١) أن يخلقها هو لحكمة اقتضت ذلك(١٢)، ولا يلزم إذا كرهها(١٣) للعبد لكونها تضر العبد [ويبغضها أيضاً](١٤) أن يكره أن يخلقها هو

(١) «إن»: ساقطة من (ن)، (م). والحديث ـ مع اختلاف في بعض الألفاظ ـ عن عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة ﷺ في: مسلم ١/ ٩٣ (كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه). وأوله: «**لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كِبْر...**» الحديث. وهو في: المسند (ط. الحلبي) ٤/ ١٣٣ ـ ١٣٤، ١٥١.

(٢) (أ)، (ب): «كما تؤتىٰ عزائمه». والحديث عن ابن عمر ﷺ في: المسند (ط. المعارف) ٨/ ١٧٠. وقال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ: «إسناده صحيح... والحديث في: مجمع الزوائد ٣/ ١٦٢». وقال الهيثمي: «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح، والبزار والطبراني في الأوسط، وإسناده حسن». وأورده الألباني في «صحيح الجامع الصغير» ٢/ ١٤٦ وقال السيوطي: «حم (أحمد) حب (ابن حبان في صحيحه)، هب (البيهقي في شعب الإيمان) عن ابن عمر»، و صحح الألباني الحديث.

(٣) مضىٰ هٰذا الحديث من قبل (١/ ٣٨٥).

(٤) هٰذا الحديث هو الذي سبق التعليق عليه في (٢/ ٣٣٠)، ونصه في: الموطأ: عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويسخط لكم ثلاثاً: يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً، وأن تناصحوا من ولاَّه الله أمركم. ويسخط لكم: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال**». وذكرت فيما سبق أن الحديث جاء في المسند (ط. المعارف) ١٦/ ١٤٤، ٢٩٢ ـ ٢٩٣. وجاء القسم الأخير من الحديث بمعناه في حديث آخر عن المغيرة بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ في البخاري ومسلم والمسند.

(٥) «المؤمن»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م).

(٦) (أ)، (ب): «فإذا».

(٧) «الرجل»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م).

(٨) الحديث عن عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة ﷺ بألفاظ مختلفة في: البخاري ٨/ ٦٨ (كتاب الدعوات، باب التوبة)؛ مسلم ٤/ ٢١٠٢ ـ ٢١٠٥ (كتاب التوبة، باب في الحض علىٰ التوبة والفرح بها)؛ المسند (ط. المعارف) ٥/ ٢٢٥، (ط. الحلبي) ٤/ ٢٧٥؛ جامع الأصول لابن الأثير ٣/ ٦٥ ـ ٦٧.

(٩) (ن)، (م): «فإذا».

(١٠ ـ ١٠): ساقط من (م).

(١١) (أ)، (ب): «من يفعلها إن شاء».

(١٢) (ن)، (م): «ذلك بها...».

(١٣) (ن) فقط: «ولا يلزم ذلك إذا كرهها..».

(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وفي (ع): «وأبغضها أيضاً».

لماله فيها[١] من الحكمة، فإن الفعل قد يحسن من أحد المخلوقين ويقبح من الآخر لاختلاف حال الفاعلين[٢]، فكيف يلزم أنه ما قبح من العبد قبح[٣] من الرب مع أنه لا نسبة للمخلوق مع الخالق[٤]، وإذا كان المخلوق قد[٥] يريد ما لا يحبه، كإرادة المريض لشرب[٦] الدواء الذي يبغضه[٧]، ويحب ما لا يريده كمحبة المريض الطعام الذي يضره، [ومحبة الصائم الطعام والشراب الذي لا يريد أن يأكله، ومحبة الإنسان للشهوات التي يكرهها بعقله ودينه][٨].

٣/١٦٤ فقد عُقل ثبوت أحدهما دون الآخر، وأن أحدهما ليس بمستلزم / للآخر في المخلوقات[٩]. فكيف لا يمكن ثبوت أحدهما دون الآخر في حق الخالق تعالىٰ؟!

وقد يُقال: كل هٰذه الأمور مرادة محبوبة[١٠]، لكن فيها ما يُراد لنفسه، فهو مراد بالذات محبوب لله[١١] مرضي له، وفيها[١٢] ما يُراد لغيره، وهو مراد بالعرض لكونه وسيلة إلىٰ المراد المحبوب لذاته.

فالإنسان يريد العافية لنفسها[١٣] ويريد شرب الدواء لكونه وسيلة إليها، وهو[١٤] يريد ذلك من هٰذه الجهة وإن لم يكن محبوباً[١٥] في نفسه، وإذا كان المراد ينقسم إلىٰ مراد لنفسه وهو المحبوب لنفسه، وإلىٰ مراد لغيره لكونه وسيلة إلىٰ غيره، وهٰذا قد لا يُحب لنفسه، أمكن أن يُجعل الفرق بين المحبة والإرادة[١٦] من هٰذا الباب.

والإرادة نوعان: فما كان محبوباً فهو مراد لنفسه، وما كان في نفسه غير محبوب فهو[١٧] مراد لغيره. وعلىٰ هٰذا تنبني مسألة محبة الرب [عز وجل][١٨]
٣/١٦٥ نفسه ومحبته لعباده، فإنَّ الذين جعلوا المحبة والرضا هو / الإرادة[١٩] العامة، قالوا: إنَّ الربَّ لا يُحِبّ في الحقيقة ولا يُحَب، وتأوَّلوا محبته [تعالىٰ][٢٠] لعباده

---

(١) (أ)، (ب): «لماله فيه»؛ (ع): «لما فيها». (٢) «الفاعلين»: ساقطة من (ع).
(٣) (أ)، (ب): «أن ما قبح من العبد يقبح».
(٤) (ع)، (ن)، (م): «إلىٰ الخالق». وحرفت «نسبة» في (ن) إلىٰ «يشبه».
(٥) «قد»: ساقطة من (أ)، (ب). (٦) (أ)، (ب): «ليشرب». (٧) (م): «يكرهه ولا يريده».
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وفي (أ)، (ب): «الشهوات»؛ وفي (ع) حرفت «بعقله» إلىٰ «بفعله».
(٩) «في المخلوقات»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن)، (ع): «في المخلوق».
(١٠) «محبوبة»: زيادة في (ن)، (م). (١١) (ن): «بالرب»؛ (م): «للرب».
(١٢) (ن)، (م): «ومنها». (١٣) (ن)، (م): «لنفسه»؛ (أ): «بنفسها». (١٤) (ب) فقط: «فهو».
(١٥) (ن)، (م): «وإن لم تكن محبوبة». (١٦) (أ)، (ب)، (ع): «والمشيئة».
(١٧) (ن)، (م): «فهٰذا». (١٨) «عز وجل»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٩) (ع)، (أ)، (ب): «المشيئة». (٢٠) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).

بإرادته[١] ثوابهم ومحبتهم له بإرادة طاعتهم[٢] له والتقرب إليه، و[منهم] طائفة[٣] كثيرة قالوا: هو محبوب يستحق أن يُحب، ولكن محبته لغيره بمعنىٰ مشيئته.

وأمَّا السلف والأئمة [وأئمة] أهل[٤] الحديث [وأئمة][٥] التصوف، وكثير من أهل الكلام والنظر، فأقرُّوا بأنه محبوب لذاته، بل لا يستحق أن يُحِب لذاته إلَّا هو.

وهٰذا[٦] حقيقة الألوهية، وهو حقيقة ملة إبراهيم، ومن لم يقرّ بذلك لم يفرّق بين الربوبية والإلٰهية[٧]، ولم يجعل الله معبوداً لذاته، ولا أثبت التلذذ بالنظر إليه، ولا أنه أحب إلىٰ أهل الجنة من كل شيء.

وهٰذا القول في الحقيقة، هو من أقوال الخارجين عن ملَّة إبراهيم من المنكرين لكون الله هو المعبود دون ما سواه، ولهٰذا لما ظهر هٰذا القول في أوائل الإسلام قُتِلَ من أظهره، وهو الجعد بن درهم يوم الأضحىٰ، قتله خالد بن عبد الله القسري برضا علماء الإسلام، وقال: «ضحُّوا أيها / الناس، تقبَّل الله ضحاياكم، فإني مضحٍ ٣/ ١٦٦
بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلِّم موسىٰ تكليماً، تعالىٰ الله عمَّا يقول الجعد علوّاً كبيراً»، ثم نزل فذبحه.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**إذا دخل أهل الجنَّةِ الجنَّةَ نادى منادٍ: يا أهل الجنة، إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه. فيقولون: ما هو؟ ألم يبيض وجوهنا، ويُثقل موازيننا ويدخلنا الجنة، ويُجِرنَا من النَّار؟ قال: فيكشف الحجاب فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وهو الزيادة**»[٨].

وقد رُوي في السنن من غير وجه[٩] عن النبي ﷺ أنه كان يقول [في دعائه][١٠]: «**وأسألك**[١١] **لذة النظر إلى وجهك، والشوق إلى لقائك**»[١٢].

وروىٰ [الإمام] أحمد والنسائي [وغيرهما] عن[١٣] عمَّار بن ياسر أنَّ النبي ﷺ

---

(١) (أ)، (ب): «بإرادة». (٢) (ع)، (ن)، (م): «طاعته». (٣) (ن)، (م): «وطائفة».
(٤) «وأئمة»: ساقطة من (ن)، (م). و«أهل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) «وأئمة»: ساقطة من (ن)، (م). (٦) (ع): «وهٰذه». (٧) (ن)، (م): «والألوهية».
(٨) الحديث عن صهيب ـ رضي الله عنه ـ في: مسلم ١/ ١٦٣ (كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالىٰ): الحديث رقم ٢٩٨؛ سنن الترمذي ٤/ ٩٢ (كتاب صفة ا لجنة، باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالىٰ)، ٤/ ٣٤٩ (كتاب التفسير، تفسير سورة يونس)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٦٧ (المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية).
(٩) (ع): «من وجوه متعددة». (١٠) «في دعائه»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (ع): «في الدعاء».
(١١) (ع)، (ن)، (م): «أسألك». (١٢) انظر الكلام علىٰ هذا الحديث في تعليق ٣ في الصفحة التالية.
(١٣) (ن)، (م): «وروىٰ النسائي وأحمد عن...».

٣/١٦٧ كان [يقول في] دعائه(١): «**أسألك/ لذة النظر إلى وجهك، والشوق إلى لقائك، من(٢) غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة**»(٣).

وأمَّا الذين أثبتوا أنه محبوب، وأن محبته لغيره بمعنى(٤) مشيئته، فهؤلاء ظنُّوا أن كل ما خلقه فقد أحبه. وهؤلاء قد يخرجون إلى مذاهب الإباحة(٥)، فيقولون: إنه يحب الكفر والفسوق والعصيان [ويرضى ذلك](٦)، وأن العارف إذا شهد هذا المقام(٧) لم يستحسن حسنة ولم يستقبح سيئة لشهوده القيومية العامة، وخلق الرب لكل شيء، وقد وقع في هذا طائفة [من شيوخ الغالطين](٨) من شيوخ الصوفية والنظَّار(٩)، وهو غلط عظيم.

٣/١٦٨ والكتاب والسنة و[اتفاق] سلف(١٠) الأمة يبيِّن أنَّ الله يحب أنبياءه / وأولياءه، ويحب ما أمر به، ولا يحب الشياطين ولا ما نهى عنه، وإن [كان](١١) كل ذلك بمشيئته.

ظ ١٠١ وهذه المسألة وقع النزاع فيها بين الجنيد [بن محمد](١٢) وطائفة من أصحابه، / فدعاهم إلى الفرق الثاني، وهو أن يفرِّقوا في المخلوقات بين ما يحبه وما لا يحبه، فأشكل هذا عليهم لما رأَوْا أن كل مخلوق فهو مخلوق بمشيئته، ولم يعرفوا أنه قد يكون فيما خلقه بمشيئته ما لا يحبه ولا يرضاه، وكان ما قاله الْجُنَيْد وأمثاله(١٣) هو الصواب.

الوجه الخامس **الوجه الخامس**: أن يُقال: الإرادة نوعان: أحدهما [بمعنى المشيئة وهو](١٤) أن يريد الفاعل أن يفعل فعلاً، فهذه الإرادة المتعلقة بفعله. والثاني: أن يريد من غيره أن يفعل فعلاً(١٥) فهذه إرادة(١٦) لفعل الغير.

---

(١) (ن)، (م): «كان يدعو»؛ (ع): «كان يدعو ويقول في دعائه». (٢) (ع)، (م): «في».

(٣) هذا جزء من حديثين طويلين: الأول عن عمار بن ياسر - رضي الله عنه - في: سنن النسائي ٣/ ٤٦ - ٤٧ (كتاب السهو، باب الدعاء بعد الذكر، نوع منه)، وأول الحديث: «**اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق..**» الحديث. وهو في: المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٢٦٤. والحديث الثاني بمعنى الأول - مع اختلاف الألفاظ - عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - في: المسند (ط. الحلبي) ٥/ ١٩١.

(٤) (ن)، (م): «يعني». (٥) (ن)، (م): «الإباحية». (٦) «ويرضى ذلك»: ساقطة من (ن)، (م).

(٧) (ن)، (م): «عند الحاكم»؛ (ع): «هذا الحكم»؛ (أ): «هذا الحاكم». وما أثبته عن (ب) هو الصواب.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٩) (ع)، (ن)، (م): «والنظر».

(١٠) (أ)، (ب): «وسلف..». (١١) «كان»: ساقطة من (ن)، (م).

(١٢) «بن محمد»: ساقطة من (ن)، (م). (١٣) (ن)، (م): «وأصحابه».

(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٥) «فعلا»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١٦) (أ)، (ب): «فهذه الإرادة»؛ (ن)، (م): «وهذه إرادة».

وكلا النوعين معقول(١) في الناس، لكن الذين قالوا: [إن](٢) الأمر لا(٣) يتضمن الإرادة، لم يثبتوا إلَّا النوع(٤) الأول من الإرادة، والذين / قالوا: إنَّ الله لم يخلق أفعال العباد، لم يثبتوا إلَّا النوع الثاني. ٣/ ١٦٩

وهـٰؤلاء(٥) القدرية يمتنع عندهم أن يريد الله خلق أفعال العباد بالمعنىٰ الأول؛ لأنه لا يخلقها عندهم وأولئك المقابلون لهم(٦) يمتنع عندهم الإرادة من الله إلَّا بمعنىٰ إرادة أن يخلق، فما لم يُرد أن يخلقه لا يُوصف بأنه مريد له، فعندهم هو مريد لكل ما خلق وإن كان كفراً، ولم يرد ما لم يخلقه(٧) وإن كان إيماناً.

وهـٰؤلاء، وإن كانوا أقرب إلىٰ الحقّ، لكن التحقيق إثبات النوعين، كما أثبت ذلك السلف والأئمة. ولهـٰذا قال جعفر: «أراد بهم وأراد منهم»، فالواحد من الناس يأمر غيره وينهاه مريداً لنصحه، وبياناً لما ينفعه، وإن كان مع ذلك لا يريد أن يعينه علىٰ ذلك الفعل؛ إذ ليس كل ما يكون مصلحتي في أن آمر به غيري وأنصحه يكون مصلحتي(٨) في أن أعاونه [أنا](٩) عليه، بل تكون(١٠) مصلحتي إرادة ما يضاده.

كالرجل الذي يستشيره(١١) غيره في خطبة امرأة، يأمره أن يتزوجها؛ لأنَّ ذلك مصلحة المأمور، والآمر يرىٰ(١٢) أن مصلحته في أن يتزوجها هو دونه، فجهة أمره لغيره نصحاً غير جهة فعله لنفسه.

٣/ ١٧٠ / وإذا أمكن الفرق في حق المخلوقين، فهو في حق الله أَوْلَىٰ بالإمكان. فهو(١٣) سبحانه أمر الخلق علىٰ ألسن رسله بما ينفعهم، ونهاهم عما يضرهم، ولكن(١٤) منهم من أراد أن يخلق فعله، فأراد هو ـ سبحانه ـ أن يخلق ذلك الفعل ويجعله فاعلاً له.

ومنهم من لم يُرد أن يخلق فعله. فجهة خلقه سبحانه لأفعال العباد وغيرها من المخلوقات، غير جهة أمره للعبد علىٰ وجه البيان لما هو(١٥) مصلحة للعبد أو مفسدة.

---

(١) (أ)، (ب): «مفعول».
(٢) «إن»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) «لا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (ن)، (م): «الأنواع»، وهو تحريف.
(٥) (ع)، (أ)، (ب): «فهـٰؤلاء».
(٦) (ن)، (أ)، (ب): «القائلون لهم»، وهو تصحيف.
(٧) (أ)، (ب): «ما لم يخلق».
(٨) (ن): «وتكون مصلحتي»، وهو تحريف.
(٩) «أنا»: ساقطة من (ن).
(١٠) (ب) فقط: «بل قد تكون».
(١١) يستشيره»: كذا في (ع) فقط. وفي سائر النسخ: «يستشير».
(١٢) (أ): «وإلا يرىٰ»؛ (ب): «وإلا فهو يرىٰ».
(١٣) (ن)، (م): «وهو».
(١٤) (ن): «وليكن»، وهو تحريف.
(١٥) (أ): «علىٰ وجه البيان ظاهر. .»؛ (ب): «وعلىٰ وجه بيان ظاهر»، وهو تصحيف.

وهو سبحانه إذا أمر فرعون وأبا لهب وغيرهما بالإيمان، كان قد بيَّن[١] لهم ما ينفعهم ويصلحهم[٢] إذا فعلوه ولا يلزم[٣] إذا أمرهم أن يعينهم، بل قد يكون في خلقه لهم ذلك الفعل وإعانتهم عليه وجه مفسدة، من حيث هو فعل له، فإنه يخلق ما يخلق لحكمة له[٤]، ولا يلزم[٥] إذا كان الفعل المأمور به مصلحة للمأمور إذا فعله، أن يكون مصلحة للآمر إذا فعله [هو][٦]، أو جعل المأمور فاعلاً له[٧]، فأين جهة الخلق من جهة الأمر؟

٣/ ١٧١ / والقدرية تضرب مثلاً فيمن أمر غيره بأمر[٨]، فإنَّه لا بد[٩] أن يفعل ما يكون المأمور أقرب إلىٰ فعله، كالبشر والطلاقة وتهيئة المقاعد والمسانِد ونحو ذلك.

فيُقال لهم: هٰذا يكون على وجهين: **أحدهما**: أن يكون الآمر أمر غيره[٣] لمصلحة تعود إليه، كأمر الملك جنده[٤] بما يؤيد ملكه، وأمر السيد[٥] عبده بما يصلح ماله[٦]، وأمر الإنسان شريكه[٧] بما يصلح الأمر المشترك بينهما، ونحو ذلك.

والثاني: أن يكون الآمر يرىٰ الإعانة[٨] للمأمور مصلحة [له][٩]، كالأمر بالمعروف [إذا[١٠] أعان المأمور علىٰ البر والتقوىٰ، فإنه قد علم أن الله يثيبه علىٰ إعانته علىٰ الطاعة، وأن الله في عون[١١] العبد ما كان العبد في عون أخيه، فأمَّا إذا قُدِّرَ أنَّ الآمر[١٢] إنَّما أمر المأمور لمصلحة المأمور لا لنفع يعود عليه من فعله كالناصح المشير[١٣]، وقُدِّرَ أنه إذا[١٤] أعانه / لم يكن ذلك مصلحة له[١٥]؛ لأنَّ في حصول ٣/ ١٧٢ مصلحة المأمور مضرَّة علىٰ الآمر][١٦] كمن يأمر[١٧] مظلوماً أن يهرب من ظالمه، وهو لو أعانه حصل بذلك ضرر لهما أو لأحدهما، مثل الذي جاء من أقصىٰ المدينة يسعىٰ وقال[١٨] لموسىٰ: ﴿إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [سورة القصص: ٢٠]، فهٰذا مصلحته في أن يأمر موسىٰ بالخروج لا في أن يعينه علىٰ ذلك؛ إذ لو أعانه لضره قومه.

---

(١) (ن)، (أ)، (ب): «تبين». (٢) (ن): «ما يصلحهم وينفعهم». (٣) (ب) فقط: «ولا يلزمه».
(٤) «له»: ساقطة من (ب) فقط. (٥) (ن)، (م): «فلا يلزم».
(٦) «هو»: ساقطة من (ن)، (م). (٧) «له»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ع).
(١) (ن): «أمر عبده بأمره»؛ (م): «أمر عنده بأمره»؛ (ع): «أمر غيره بأمره».
(٢) (أ): «لا بد»؛ (ب): «فلا بد». (٣) (م): «عبده». (٤) (ن)، (م): «عبده».
(٥) (ن)، (م): «الآمر». (٦) (ع)، (ن)، (م): «ملكه». (٧) (ع)، (ن)، (م): «شركاءه».
(٨) (ن)، (م): «إعانة». (٩) «له»: ساقطة من (ن)، (م). (١٠) (ع): «وإذا».
(١١) (ع): «وأنه في عون». (١٢) (أ)، (ب): «فإذا كان الآمر».
(١٣) (أ): «كالناصح للمشير»؛ (ب): «كالناصح للمستشير».
(١٤) «إذا»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٥) «له»: ساقطة من (ع).
(١٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، ومكان هٰذه السطور عبارة «لمصلحة المأمور».
(١٧) (ن): «أمر». (١٨) (أ)، (ب): «قال»؛ (ن)، (م): «فقال».

ومثل هـٰذا كثير[(١)] كالذي يأمر غيره بتزوج امرأة يريد أن يتزوجها، أو شراء سلعة يريد شراءها أو استئجار مكان يريد استئجاره، أو مصالحة قوم ينتفع بهم وهم أعداء الآمر يتقوون بمصالحته، ونحو ذلك. فإنه في مثل هـٰذه الأمور لا يفعل ما يعين المأمور، وإن[(٢)] كان ناصحاً له[(٣)] [بالأمر][(٤)] مريداً لذلك.

ففي الجملة أمر المأمور بالفعل لكون[(٥)] الفعل مصلحة له، غير كون الآمر يعينه عليه إن[(٦)] كان من أهل الإعانة [له][(٧)].

٣/ ١٧٣ / فـإذا[(٨)] قيل: إن الله أمر العباد بما يصلحهم وأراد مصلحتهم[(٩)] بالأمـر، لم يلزم من ذلك أن يعينهم هو على ما أمرهم [به][(١٠)]، لا سيما وعند القدرية[(١١)] لا يقدر أن يعين أحداً على ما به يصير فاعلاً، فإنه إن[(١٢)] لم يعلل أفعاله بالحكمة، فإنه يفعل ما يشاء من غير تمييز مراد عن مراد، ويمتنع على هـٰذا أن يكون لفعله لِمِيَّة[(١٣)]، فضلاً عن أن يطلب الفرق.

وإن عُللت أفعاله بالحكمة، وقيل: إنَّ اللمية[(١٤)] ثابتة في نفس الأمر وإن كنا نحن لا نعلمها، فلا يلزم إذا كان في نفس الأمر له حكمة في الأمر، أن[(١٥)] يكون في الإعانة على المأمور [به][(١٦)] حكمة، بل قد تكون الحكمة تقتضي أن لا يعينه على ذلك، فإنه إذا أمكن[(١٧)] في المخلوق أن يكون مقتضى الحكمة[(١٨)] والمصلحة أن يأمر غيره بأمر لمصلحة المأمور، وأن تكون الحكمة والمصلحة للآمر أن لا يعينه على ذلك، فإمكان[(١٩)] ذلك في حق الربّ أَوْلَى وأحرى.

٣/ ١٧٤ / فالله تعالى[(٢٠)] أمر الكفَّار بما هو مصلحة لهم لو فعلوه، وهو لم يعنهم على
ص ١٠٢ ذلك، ولم يخلق ذلك، كما/ لم يخلق غيره من الأمور التي يكون من تمام الحكمة والمصلحة أن لا يخلقها.

---

(١) بعد كلمة «كثير» توجد عبارات في (ن)، (م) من الكلام السابق الذي سقط منهما.
(٢) (ن): «فإن»، وهو خطأ. (٣) «له»: ساقطة من (م) (٤) «بالأمر»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (ع): «كون». (٦) (ع): «وإن». (٧) «له»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م).
(٨) (ن)، (م): «إذا»؛ (ع): «وإذا». (٩) عبارة «وأراد مصلحتهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) «به»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) (ن)، (م): «لا سيما عند القدرية»؛ (ع): «لا سيما وعند القدرة». (١٢) (ع)، (ن)، (م): «إذا».
(١٣) (ن)، (م): «كمية»، وهو تحريف. والمعنى: لفعله سبب؛ أي: لمَ فعله؟
(١٤) (ن): «الكمية»؛ (م): «الحكمة»، وهو تحريف. (١٥) (ع)، (ن)، (م): «بأن».
(١٦) «به»: زيادة في (ع). (١٧) (ع): «وأنه إذا أمكن»؛ (م): «فإذا أمكن».
(١٨) (أ)، (ب): «أن تكون الحكمة». (١٩) (ع): «وإن كان»، وهو تحريف.
(٢٠) (ع)، (ن)، (م): «والله تعالى».

والمخلوق إذا رأىٰ أن مصلحة بعض رعيته أن يتعلم(١) الرمي وأسباب الملك لينال(٢) الملك، ورأىٰ هو أن مصلحة ولده أن لا يتقوىٰ ذلك الشخص(٣) لئلا يأخذ [ذلك](٤) الملك من ولده، أو يعدو(٥) عليه، أمكن أن يأمر ذلك(٦) [الشخص](٧) بما هو مصلحة له(٨)، ويفعل هو ما هو مصلحة ولده(٩) ورعيته.

والمصالح والمفاسد بحسب ما يُلائم النفوس وينافيها، فالملائم للمأمور ما(١٠) أمره به الناصح له، والملائم للآمر أن لا يحصل لذلك مراده؛ لِمَا في ذلك من تفويت مصالح الآمر ومراداته.

وهذا نظر شريف، وإنَّما يحققه مَنْ عَلِمَ جهة حكمة الله في خلقه / [وأمره](١١)، واتصافه سبحانه بالمحبة والفرح ببعض الأمور دون بعض، وأنه قد ٣/ ١٧٥
لا يمكن حصول المحبوب(١٢) إلَّا بدفع ضده ووجود لازمه، لامتناع اجتماع الضدين، وامتناع وجود الملزوم بدون اللازم.

ولهذا كان الله سبحانه محموداً علىٰ كل حال له الملك وله الحمد في الدنيا والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون.

فكل ما في الوجود(١٣) فهو محمود عليه، (١٤ وكل ما يُعلم ويُذكر فهو محمود عليه، له الحمد علىٰ ما هو متصف به في ذاته من أسمائه وصفاته، ١٤) وله(١٥) الحمد علىٰ خلقه وأمره، فكل ما خلقه فهو محمود عليه، وإن كان في ذلك نوع ضرر لبعض الناس لِمَا له في(١٦) ذلك من الحكمة، وكل ما أمر به فله الحمد عليه، لما له في ذلك من الهداية والبيان.

ولهذا كان له الحمد ملء السموات(١٧) وملء الأرض، وملء ما بينهما، وملء ما شاء من(١٨) شيء بعد. فإنَّ هذا كله مخلوق [له](١٩)، (* وكل ما يشاؤه

---

(١) (ن): «أن يعلم». (٢) (ن): «لسان»؛ (م): «لسار»، وهو تحريف.
(٣) (ن): «أن لا تقوىٰ مصلحة ذلك الشخص»؛ (م)، (ع): «أن لا يقوىٰ ذلك الشخص».
(٤) «ذلك»: زيادة في (ع). (٥) (م): «أو يعد».
(٦) (أ)، (ب): «عليه أمر ذلك». (٧) «الشخص»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م).
(٨) (أ): «بما هو مصلحة»؛ (ب): «بما هو مصلحته». (٩) (ع): «مصلحة له بحسب مصلحة ولده».
(١٠) (ن): «وما»، وهو خطأ. (١١) «وأمره»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢) (ن)، (م): «لا يكون حصول محبوب . .». (١٣) (ن)، (م): «ما هو في الوجود».
(١٤ ـ ١٤): ساقط من (ع)، (أ)، (ب). (١٥) (ع)، (أ)، (ب): «له».
(١٦) (ن) فقط: «لما له فيه في»، وهو تحريف. (١٧) (ن): «السماء».
(١٨) (ع): «ما شاء الله من». (١٩) «له»: ساقطة من (ن)، (م).
(*ـ*): ساقط من (أ)، (ب). وسقطت «له» من (ن)، (م).

بعد ذلك مخلوق [له]*)، له الحمد على كل ما خلقه.

١٧٦/٣ / والأمثلة التي تُذكر[١] في المخلوقين، وإن لم يمكن ذكر نظيرها في حق الربّ، فالمقصود [هنا][٢] أنه يمكن في حق المخلوق الحكيم أن يأمر غيره بأمر ولا يعينه [عليه][٣]، فالخالق أَوْلَىٰ بإمكان[٤] ذلك في حقه مع حكمته، فمن أمره وأعانه على فعل المأمور، كان ذلك المأمور به تعلَّقَ به خلقُهُ وأمرُهُ، فشاءه خلقاً ومحبة، فكان[٥] مراداً لجهة الخلق ومراداً لجهة الأمر. ومن لم يعنه على فعل المأمور، كان ذلك المأمور قد تعلّق به أمره ولم يتعلق به خلقه[٦]؛ لعدم الحكمة المقتضية لتعلق الخلق به، ولحصول الحكمة المتعلقة بخلق ضده.

وخلق أحد الضدين ينافي خلق الضد الآخر، فإن خلق المرض الذي يحصل به ذُل العبد لربه، ودعاؤه لربه، وتوبته من ذنوبه، وتكفير خطاياه، ويرق [به][٧] قلبه، ويذهب عنه الكبرياء والعظمة والعدوان، يضاد خلق الصحة التي لا يحصل معها هٰذه المصالح.

وكذلك خلق ظلم الظالم الذي يحصل به للمظلوم من جنس ما يحصل بالمرض، يُضاد خلق عدله الذي لا يحصل به هٰذه المصالح، وإن كانت مصلحته [هو] في[٨] أن يعدل.

١٧٧/٣ / وتفصيل حكمة الله في خلقه وأمره يعجز عن معرفتها عقول البشر. والقدرية دخلوا في التعليل على طريقة فاسدة مثّلُوا الله فيها بخلقه، ولم يثبتوا[٩] حكمة تعود إليه، فسلبوه قدرته وحكمته[١٠] ومحبته وغير ذلك من صفات كماله، فقابلهم خصومهم [الجهمية المجبرة][١١] ببطلان التعليل في نفس الأمر.

كما تنازعوا في مسألة الحسن والقُبْح، فأولئك أثبتوه على طريقة سووا فيها بين الله وخلقه[١٢]، وأثبتوا حسناً وقُبْحاً لا يتضمن محبوباً ولا مكروهاً، وهٰذا لا حقيقة له، كما أثبتوا تعليلاً لا يعود إلى الفاعل حكمه.

---

(١) (ن)، (م): «ذكرت». (٢) «هنا»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م).
(٣) «عليه»: ساقطة من (ن)، (م). (٤) (أ)، (ب): «لإمكان».
(٥) «فكان»: كذا في (ب) فقط، وهو الصواب. وفي سائر النسخ: «كان».
(٦) (أ): «قد تعلق به خلقه»؛ (ب): «قد تعلق به أمره دون خلقه».
(٧) «به»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (ع): «وإن كانت مصلحته في. . .»؛ (ن)، (م): «وإن كان مصلحة في. . .».
(٩) (ع): «ولم يبينوا». (١٠) (ن) فقط: «فسلبوه حكمته وقدرته وحكمته. .».
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٢) (ن): «وبين خلقه».

وخصومهم سووا بين [جميع][(١)] الأفعال، ولم يثبتوا لله محبوباً ولا مكروهاً، وزعموا أن الْحُسْن لو كان صفة ذاتية للفعل لم يختلف حاله. وغلطوا، فإن الصفة الذاتية للموصوف قد يُراد بها اللازمة له[(٢)]. والمنطقيون يقسِّمُون اللازم إلىٰ: ذاتي وعرضي، وإن كان هٰذا التقسيم خطأً. وقد يُراد بالصفة الذاتية ما تكون ثبوتية قائمة بالموصوف، احترازاً عن الأمور النسبية الإضافية.

١٧٨/٣ ومن هٰذا الباب اضطربوا في الأحكام الشرعية، فزعم[(٣)] نفاة الْحُسْن / والقبح العقليين أنها ليست صفة ثبوتية للأفعال، ولا مستلزمة صفة ثبوتية للأفعال، بل هي من الصفات النسبية الإضافية، فالْحَسَنُ هو المقول فيه: افعله أو لا بأس بفعله، والقبيح هو المقول فيه: لا تفعله[(٤)].

قالوا: وليس لمتعلق القول من القول صفة ثبوتية، وذكروا عن منازعيهم أنهم قالوا: الأحكام صفات ذاتية[(٥)] للأفعال، ونقضوا ذلك بجواز تبدّل أحكام الفعل مع كون الجنس[(٦)] واحداً.

وتحقيق الأمر: أنَّ الأحكام للأفعال ليست من الصفات اللازمة، بل [هي][(٧)] من العارضة للأفعال بحسب ملاءمتها ومنافرتها، فالحسن والقبح بمعنىٰ كون الشيء محبوباً ومكروهاً، ونافعاً وضارًّا، وملائماً ومنافراً. وهٰذه صفة ثبوتية للموصوف، لكنها تتنوع بتنوع أحواله فليست لازمة له.

ومن قال: إنَّ الأفعالَ ليس فيها صفات تقتضي الحسن والقبح، فهو بمنزلة قوله: ليس في الأجسام صفات تقتضي التسخين والتبريد والإشباع والإرواء، فسلب صفات الأعيان المقتضية للآثار، كسلب صفات الأفعال المقتضية للآثار.

وأمَّا جمهور المسلمين الذين يثبتون طبائع الأعيان وصفاتها، فهٰكذا[(٨)] يثبتون
ظ ١٠٢ ما في الأفعال من حُسْن وقُبح باعتبار/ ملاءمتها ومنافرتها، كما / قال تعالىٰ:
١٧٩/٣ ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [سورة الأعراف: ١٥٧]، فدلَّ ذلك علىٰ أن الفعل في نفسه معروف ومنكر، والمطعوم طيب وخبيث.

---

(١) «جميع»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (أ)، (ب): «اللازم له».
(٣) (أ): «وزعموا»؛ (ب): «وزعم»؛ (م): «فوهم»، وهو تحريف.
(٤) (أ)، (ن): «لا يفعله»؛ (م): «لا تفعل».
(٥) (أ)، (ب): «أزلية»، وهو تحريف.
(٦) (ع): «الحسن»، وهو تحريف.
(٧) «هي»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (م): «فكذلك»؛ (ب): «فإنهم».

ولو كان لا صفة للأعيان والأفعال إلَّا بتعلق الأمر والنهي، لكان التقدير: يأمرهم بما يأمرهم، وينهاهم عمَّا ينهاهم، ويحلّ لهم ما يحل لهم، ويحرِّم عليهم ما يحرّم عليهم. والله منزه عن مثل هٰذا الكلام. وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً﴾ [سورة الإسراء: ٣٢]، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [سورة الأعراف: ٢٨]، ونظائر هٰذا كثيرة[(١)].

فصل

تابع كلام الرافضي على مقالة أهل السنة في مسألة القدر

قال [الرافضي] الإمامي[(٢)]: «ومنها: أنه يلزم نسبة السفه[(٣)] إلىٰ الله تعالىٰ؛ لأنه يأمر الكافر بالإيمان ولا يريده منه، وينهاه عن المعصية وقد أرادها منه[(٤)]، وكل عاقل ينسب من يأمر[(٥)] بما لا يريد[(٦)] وينهىٰ عما يريد[(٦)] إلىٰ السفه، تعالىٰ الله عن ذلك».

٣/ ١٨٠ الرد عليه

/ فيُقال له: قد تقدَّم أن المحققين من أهل السنة يقولون: [إن][(٧)] الإرادة نوعان: إرادة الخلق، وإرادة الأمر[(٨)]. فإرادة الأمر: أن يريد من المأمور[(٩)] فعل ما أُمِر به، وإرادة الخلق: أن يريد هو خلق ما يحدثه من أفعال العباد وغيرها. والأمر مستلزم للإرادة الأولىٰ دون الثانية.

والله تعالىٰ أمر الكافر بما أراده منه بهٰذا الاعتبار، وهو ما[(١٠)] يحبه ويرضاه، ونهاه عن المعصية التي لم يردها منه، [أي لم يحبها ولم يرضها بهٰذا الاعتبار][(١١)]، فإنه لا يرضىٰ لعباده الكفر ولا يحب الفساد. وقد قال تعالىٰ: ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [سورة النساء: ١٠٨]. وإرادة[(١٢)] الخلق هي المشيئة المستلزمة لوقوع المراد، فهٰذه الإرادة لا تتعلق إلَّا بالموجود، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. وفرق بين أن يريد هو أن يفعل، فإنَّ هٰذا يكون لا محالة لأنه قادر علىٰ ما يريده، فإذا[(١٣)] اجتمعت الإرادة والقدرة وجب وجود المراد، وبين أن يريد من غيره أن يفعل ذلك الغير فعلاً[(١٤)] لنفسه، فإنَّ هٰذا[(١٥)] لا يلزم أن يعينه عليه.

(١) (أ)، (ب): «كثير».
(٢) «الرافضي»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (ع): «قال الإمامي الرافضي». والكلام التالي في (ك) = ٨٩ (م).
(٣) (ك): «السفه والحمق». (٤) «منه»: ساقطة من (ك). (٥) (ع): «يأمره».
(٦) (ع)، (ن)، (م): «بما لا يريده». (٧) «إن»: زيادة في (أ)، (ب).
(٨) (ن)، (م): «.. الأمر كما تقدم». (٩) (ن)، (م): «من المأمور به». (١٠) (ن)، (م): «مما».
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٢) (ع)، (ن)، (م): «فإرادة».
(١٣) (أ)، (ب): «ما يريد وإذا..». (١٤) (ع): «فلا»، وهو تحريف. (١٥) (أ)، (ب): «فهٰذا».

٣/ ١٨١ / وأمَّا طائفة من المثبتين للقدر فظنوا أن الإرادة نوع واحد، [وأنها[١] هي المشيئة][٢] فقالوا: يأمر بما لا يريده[٣].

ثم هٰؤلاء علىٰ قسمين: فقسم قالوا: يأمر بما يحبه ويرضاه وإن لم يرده؛ أي: لم يشأ وجوده، وهٰذا مذهب جمهور القائلين بهٰذا القول من الفقهاء وغيرهم.

وقسم قالوا: بل المحبة والرضا هي الإرادة وهي المشيئة، فهو يأمر بما لم يرده ولم يحبه ولم يرضه، وما وقع من الكفر والفسوق عند[٤] هٰؤلاء أحبه ورضيه[٥]، كما أراده وشاءه، ولكن يقولون[٦]: لا يحبه ولا يرضاه دينا، كما لا يريده دينا [ولا يشاؤه دينا][٧]، ولا يحبه ولا يرضاه ممن لم يقع منه، [كما لم يرده ممن لم يقع منه، ولم يشأه ممن لم يقع منه][٨]، وهٰذا قول الأشعري وأكثر أصحابه، وحكاه هو عن طائفة من أهل الإثبات، وحُكي عنه كالقول[٩] الأول.

٣/ ١٨٢ وأصحاب هٰذا القول هم والقدرية[١٠] من المعتزلة والشيعة وغيرهم / يجعلون الرضا والمحبة بمعنىٰ الإرادة، ثم قالت القدرية النفاة: والكفر والفسوق والمعاصي لا يحبها ولا يرضاها[١١] بالنص وإجماع الفقهاء، فلا يريدها ولا يشاؤها[١٢].

وقال هٰؤلاء المثبتة: هو ذلك بالنص وإجماع السلف، فيكون قد أحبه ورضيه وأراده. و أما جمهور الناس فيفرِّقون بين المشيئة والإرادة[١٣] وبين المحبة والرضا، كما يوجد الفرق بينهما في الناس، فإن الإنسان قد يريد شرب الدواء ونحوه من الأشياء الكريهة التي يبغضها ولا يحبها، ويحب أكل[١٤] الأشياء التي يشتهيها، كاشتهاء المريض لما حُمِيَ عنه[١٥]، واشتهاء الصائم الماء البارد مع عطشه ولا يريد فعل ذلك[١٦]، فقد تبيَّن أنه يحب ما لا يريده ويريد ما لا يحبه[١٧]، وذلك أن المراد قد يُراد لغيره، فيريد الأشياء المكروهة لما في عاقبتها من الأشياء المحبوبة[١٨]، ويكره

---

(١) (أ)، (ب): «وإنَّما»، وهو تصحيف. (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) (ن)، (م): «بما لا يريد». (٤) (ن)، (م): «فعند». (٥) (أ)، (ب): «يحبه ويرضاه».
(٦) (ن)، (م): «ولكن لا يقولون». (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٩) (م): «مثل القول».
(١٠) (ن)، (م): «هم القدرية». وسقطت «هم» من (أ)، (ب).
(١١) (ع)، (ن)، (م): «لا يحبه ولا يرضاه». (١٢) (ع)، (ن)، (م): «فلا يريده ولا يشاؤه».
(١٣) «والإرادة»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ع). (١٤) (ن): «كل». وسقطت الكلمة من (م).
(١٥) (أ)، (ب): «المريض الماء إذا حمي عنه»؛ (ن)، (ع): «المريض لما حمي منه».
(١٦) (أ)، (ب): «ولا يريد فعله». (١٧) (ن)، (م): «ما لا يريد ويريد ما لا يحب».
(١٨) (ن): «كما في عاقبتها من الأمور المحبوبة»؛ (م): «لما في عاقبتها المحمودة من الأمور المحبوبة».

فعل بعض ما يحبه[١] لأنه يفضي إلىٰ ما يبغضه.

والله تعالىٰ له الحكمة[٢] فيما يخلقه، وهو سبحانه يحب المتقين/ والمحسنين والتَّوابين، ويرضىٰ عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ويفرح بتوبة التائب أعظم من فرح الفاقد لراحلته التي عليها طعامه وشرابه في مهلكة إذا وجدها بعد الإياس[٣] منها، كما استفاضت بذلك الأحاديث عن النبي ﷺ في الصحيحين وغيرهما من غير وجه، كقوله: «**لَلَّهُ أشَدُّ فرحاً بتوبة أحدكم من رجل أضلَّ راحلته[٤] بأرض دَوِّيَّة[٥] مهلكة عليها طعامه وشرابه فطلبها فلم يجدها، فنام ينتظر الموت، فلما استيقظ إذا بدابته عليها طعامه وشرابه، فاللهُ أشدّ فرحاً بتوبة عبده من هذا براحلته**»[٦]. ٣/ ١٨٣

والمتفلسفة[٧] يعبِّرُون بلفظ البهجة واللَّذَّة[٨] والعشق ونحو ذلك عن الفرح والمحبة وما يتبع ذلك، وإذا كان كذلك فهو سبحانه يريد وجود [بعض] الأشياء[٩] لإفضائها إلىٰ ما يحبه ويرضاه، وهو سبحانه قد لا يفعل بعض ما يحبه لكونه يستلزم وجود ما يكرهه ويبغضه، فهو سبحانه قادر علىٰ أن يخلق من كل نطفة رجلاً يجعله مؤمناً به[١٠] يحبه ويحب إيمانه، لكنه لم يفعل ذلك لما له في ذلك[١١] من الحكمة، وقد يعلم أن ذلك يفضي إلىٰ ما يبغضه ويكرهه.

/ **وإذا قيل**: فهلَّا يفعل هٰذا ويمنع ما يبغضه. ٣/ ١٨٤

قيل: من الأشياء ما يكون ممتنعاً لذاته، ومنها ما يكون ممتنعاً لغيره، واللَّذة[١٢] الحاصلة بالأكل لا تحصل هي ولا نوعها[١٣] بالشرب[١٤] والسماع والشم، وإنَّما تحصل لذة أخرىٰ. ووجود لذة الأكل في الفم تنافي حصول لذة الشرب في تلك الحال، وتلذذ العبد بسماع/ بعض[١٥] الأصوات يمنع تلذذه بسماع صوت آخر في تلك الحال، فليس كل ما هو محبوب للعبد ولذيذٌ له يمكن اجتماعه في آن[١٦] واحد، بل لا يمكن حصول[١٧] أحد الضدين إلَّا بتفويت الآخر، وما من شيء[١٨] مخلوق إلَّا له لوازم وأضداد، فلا يوجد إلَّا بوجود لوازمه ومع عدم أضداده[١٩]. ص ١٠٣

---

(١) (ن)، (م): «ما لا يحبه»، وهو خطأ. (٢) (ن)، (م): «حكمة». (٣) (ع)، (ن)، (م): «اليأس».
(٤) (ن)، (ع): «دابته». (٥) «دوية»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (م): «دونه»، وهو تصحيف.
(٦) مضى الحديث من قبل (٢/ ٩٧، ٣٣١). (٧) (ع): «والمتفلسفون».
(٨) (أ): «بلفظ المحبة واللذة»؛ (ب): «بلفظ اللذة».
(٩) (ع): «يريد وجود الأشياء»؛ (ن): «يريد وجود أشياء»؛ (م): «يريد الأشياء».
(١٠) «به»: زيادة في (ن). (١١) (أ)، (ب)، (م): «لما له فيه». (١٢) (أ)، (ب): «فاللذة».
(١٣) (أ)، (ب): «هي وأنواعها». (١٤) (ع): «بالشراب». (١٥) (ن): «تلك».
(١٦) (ن): «لون»؛ (م): «أوان». (١٧) «حصول»: ساقطة من (ع)، (أ)، (ب).
(١٨) «شيء»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٩) (ن): «ومنع عدم أضداده»؛ (م): «ومنع أضداده».

والرب تعالىٰ إذا كان يحب من عبده أن يسافر للحج ويسافر للجهاد، فأيهما فعله[(١)] كان محبوباً له، لكن لا يمكن في حال واحدة[(٢)] أن يسافر العبد إلىٰ الشرق وإلىٰ الغرب[(٣)]، بل لا يمكن[(٤)] حصول هٰذين المحبوبين جميعاً في وقت واحد، فلا
٣/ ١٨٥ يحصل / أحدهما إلَّا بتفويت الآخر، فإن كان الحج فرضاً معيناً، والجهاد تطوعاً[(٥)]، كان الحج أحبهما إليه[(٦)]، وإن كان كلاهما تطوعاً أو فرضاً، فالجهاد أحبهما إليه، فهو [سبحانه][(٧)] يحب هٰذا المحبوب المتضمن تفويت ذلك المحبوب. وذلك [أنه][(٨)] لو قُدِّرَ وجوده بدون تفويت هٰذا المحبوب[(٩)] لكان أيضاً محبوباً، ولو قدر وجوده بتفويت ما هو أحب إليه منه لكان محبوباً من وجه مكروهاً من وجه آخر[(١٠)] أعلىٰ منه.

وهو سبحانه إذا لم يُقدِّر طاعة بعض الناس، كان له في ذلك حكمة، كما أنه إذا لم[(١١)] يأمر هٰذا بأدنىٰ[(١٢)] المحبوبَيْنِ كان له في ذلك حكمة، والله تعالىٰ علىٰ كل شيء قدير. لكن اجتماع الضدين لا يدخل في عموم الأشياء، فإنَّه مُحَالٌ لذاته.

وهذا بمنزلة أن يُقال: هَلَّا أقدر[(١٣)] هٰذا العبد علىٰ أن يسافر في هٰذه الساعة إلىٰ الغرب للحج وإلىٰ[(١٤)] الشرق للجهاد؟

٣/ ١٨٦ **فيُقال:** لأنَّ[(١٥)] كون الجسم الواحد في مكانين محال لذاته[(١٦)]، فلا / يمكن هٰذان السفران[(١٧)] في آنٍ[(١٨)] واحد، وليس هٰذا بشيء حتىٰ يُقال: إنه مقدر، بل هٰذا لا حقيقة له، وليس بشيء، بل هو أمر يتصوره[(١٩)] الذهن كتصوره[(٢٠)] لنظيره في الخارج، ليحكم[(٢١)] عليه بالامتناع في الخارج، وإلَّا فما يمكن الذهن أن يتصور هٰذا [في][(٢٢)] الخارج، ولكن الذهن يتصور [اجتماع][(٢٣)] اللون والطعم في محل

(١) (أ)، (ب): «فعل».
(٢) (م): «في وقت واحد»؛ (أ): «في واحدة»؛ (ب): «في آن واحد».
(٣) (ع)، (ن): «إلىٰ الشرق والغرب».
(٤) (ع)، (ن)، (م): «فلا يمكن»؛ (أ): «بل يمكن»، وهو خطأ.
(٥) (ع)، (ن)، (م): «تطوع».
(٦) (أ)، (ب): «أحب إليه تعالىٰ».
(٧) «سبحانه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٨) «أنه»: زيادة في (ب).
(٩) «المحبوب»: ساقطة من (ع).
(١٠) «آخر»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) (ن)، (م): «لو لم».
(١٢) (أ): «بإحدىٰ»؛ (ب): «بأحد».
(١٣) (أ): «هل أقدر».
(١٤) (ن): «أو إلي»، وهو خطأ.
(١٥) «لأن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٦) بعد كلمة «لذاته» وردت عبارات في غير مكانها في (أ)، (ب)، وستتكرر بعد قليل في موضعها الصحيح.
(١٧) «السفران»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٨) (ن)، (م): «أوان»، وهو تحريف.
(١٩) (ن)، (م): «يتصور»؛ (ب): «يقدره».
(٢٠) (أ)، (ب): «لتصوره».
(٢١) (أ)، (ب): «فيحكم».
(٢٢) «في»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢٣) «اجتماع»: ساقطة من (ن)، (م).

واحد، كالحلاوة البيضاء [والبياض][١]، ثم يقدر الذهن في نفسه[٢]: هل يمكن أن يجتمع السواد والبياض في محل [واحد][٣]، كاجتماع اللون والطعم[٤]، فيعلم أن هٰذا الاجتماع ممتنع في الخارج، ويعلم أنه يمكن أن زيداً قد يكون[٥] في الشرق وعَمراً في الغرب[٦]، ويقدر في ذهنه: هل يمكن أن يكون زيد نفسه في هٰذين المكانين، كما كان هو وعمرو؟ فيعلم أن هٰذا ممتنع.

٣/ ١٨٧ فهٰذا[٧] ونحوه كلام من يجعل الإرادة نوعين ويفرِّق بين أحد نوعيها / وبين المحبة والرضا. وأمَّا من يجعل الجميع نوعاً واحداً فهو بين أمرين: إن جعل الحب والرضا من هٰذا النوع، لزِمَته[٨] تلك المحاذير الشنيعة، وإن جعل الحب والرضا نوعاً لا يستلزم الإرادة، وقال[٩]: إنه قد يحب ويرضىٰ ما لا يريده بحال، وحينئذٍ فيكون مقصوده بقوله: «لا يريده»[١٠]؛ أي: لا يريد كونه ووجوده، وإلَّا فهو عنده يحبه ويرضاه.

فهٰذا يجعل الإرادة هي المشيئة لأن يخلق. وهٰذا، وإن كان اصطلاح طائفة من المنتسبين إلىٰ السنة من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد، فهو خلاف[١١] استعمال الكتاب والسنة. وحينئذٍ فيكون النزاع معه لفظياً. وأحق الناس بالصواب في المنازعات اللفظية من كان لفظه موافقاً للفظ القرآن.

وقد تبيَّن أنَّ القرآن[١٢] جعل هٰذا النوع مراداً، فلا حاجة إلىٰ إطلاق[١٣] القول بأن الله يأمر بما لا يريده، ثم تبيّن[١٤] أنَّ الإرادة نوعان، وأنه يأمر [بما يشاؤه[١٥] فيأمر][١٦] بما لا يريد أن يخلقه هو، ولا يأمر إلَّا بما يحبه لعباده[١٧] ويرضاه لهم أن يفعلوه.

٣/ ١٨٨ / ولو قال رجل[١٨]: «والله لأفعلنَّ ما أوجب الله عليَّ أو ما يحبه [الله] لي[١٩]

---

(١) «والبياض»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (ن)، (م): «في الذهن في نفسه».
(٣) «واحد»: زيادة في (ع).
(٤) (ع)، (ن)، (م): «الطعم واللون».
(٥) «قد يكون»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ع): «في المشرق وعمرا في المغرب».
(٧) (ن)، (م): «وهٰذا».
(٨) (أ)، (ب): «لزمه»
(٩) (ن)، (م): «فيُقال».
(١٠) (ب) فقط: «بقوله ما لا يريد».
(١١) (ن)، (م): «بخلاف».
(١٢) (أ)، (ب): «أن لفظ القرآن». وعند كلمة «القرآن» يوجد نقص في أوراق مصورة (م)؛ إذ فقدت ورقة منها، ولذلك ستتوقف المقابلة حتىٰ أول الورقة التالية.
(١٣) (أ)، (ب): «لإطلاق».
(١٤) (أ)، (ب): «بل يبين».
(١٥) (أ)، (ب): «بما يشاء».
(١٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن).
(١٧) (أ): «لعبده»؛ (ب): «لعبيده».
(١٨) (ع)، (ن): «الرجل».
(١٩) (ن): «وما يحبه لي»؛ (أ)، (ب): «أو ما يحبه لي».

إن شاء الله» ولم يفعل، لم يَحْنَث باتفاق الفقهاء. ولو قال: «والله لأفعلنَّ ما أوجب[١] الله عليَّ إن كان الله يحبه ويرضاه» حَنَث إن[٢] لم يفعله بلا نزاع نعلمه[٣].

وعلى هذا، فقد ظهر بطلان حجَّة المكذِّبين بالقدر، فإنه إذا قال: كل عاقل ينسب من يأمر بما لا يريده وينهى عمَّا يريد إلى السفه. قيل له: إذا أمر غيره بأمر لم[٤] يرد أن يفعله له: هل يكون سفيهاً[٥] أم لا؟

ومن المعلوم باتفاق العقلاء: أنَّ من أمر غيره بأمر، ولم يرد أن يفعل هو ذلك الأمر[٦] ولا يعينه عليه، لم يكن سفيهاً، بل أوامر الحكماء والعقلاء[٧] كلها من هذا الباب.

والطبيب إذا أمر المريض بشرب الدواء، لم يكن عليه أن يعاونه على شربه، والمفتي إذا أمر المستفتي بما يجب عليه، لم يكن عليه أن يعاونه، والمشير إذا أمر المستشير بتجارة أو فلاحة [أو نكاح][٨]، لم يكن عليه أن يفعل هو ذلك[٩].

٣/ ١٨٩ / ومن كان يحب من غيره أن يفعل أمراً فأمره به، والآمر لا يساعده عليه، لما في ذلك من المفسدة له، لم يكن سفيهاً[١٠].

فظهر بطلان ما ذكره هذا وأمثاله من القدرية. وكذلك من نهى غيره عمَّا يريد أن يفعله هو، لم يلزم أن يكون سفيهاً، فإنه [قد][١١] يكون مفسدة لذلك مصلحة للناهي. فالمريض الذي يشرب المسهِّلات إذا نَهَى ابنه[١٢] الصغير عن شربها لم يكن سفيهاً.

والحاوي[١٣] الذي يريد إمساك الحيَّة، إذا نهى ابنه عن إمساكها لم يكن سفيهاً، والسابح في البحر إذا نهى العاجز عن السباحة لم يكن سفيهاً، والملك الذي خرج لقتال عدوه إذا نهى نساءه عن الخروج معه لم يكن سفيهاً، ونظائر هذا لا

---

(١) (ن): «ما أوجبه». (٢) (ن)، (ع): «إذا».
(٣) (أ): «هلا نزاع بعلمه»، وهو تحريف؛ (ن): «بلا نزاع».
(٤) (أ)، (ب): «ولم». (٥) (ع): «سفها».
(٦) (أ): «ولم يرد أن يفعله هو ذلك الأمر»؛ (ب): «ولم يرد أن يفعل ذلك الأمر».
(٧) (ع)، (ن): «العقلاء والحكماء». (٨) «أو نكاح»: ساقطة من (ن).
(٩) (أ)، (ب): «لم يكن عليه هو أن يفعل ذلك». (١٠) (ن)، (ع): «سفها».
(١١) «قد»: ساقطة من (ن). (١٢) «ابنه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٣) (ع): «والحوى»؛ (أ)، (ب): «والحواء». وفي لسان العرب: «والحاوي: صاحب الحيات، وهو فاعل... ومن قال لصاحب الحيَّات حايٍ فهو فاعل من هذا البناء.. ومن قال حوَّاء فهو على بناء فعَّال».

تُحْصَىٰ(١).

[ولو نهىٰ الناهي غيره عن فعل ما يضره، فعله نصحاً له؛ إذ لو كان مصلحة الناهي(٢) أن يفعله هو به، حُمِدَ علىٰ فعله، وحُمِدَ علىٰ نصحه، كما يوجد كثير من الناس ينهون من ينصحونه عن فعل أشياء، وقد يطلبون فعلها منهم لمصلحتهم.

٣/ ١٩٠ / لكن المثل المطابق لفعل الربّ من كل وجه لا يمكن في حق المخلوق، فإنَّ الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله. وقد سُئِل بعض الشيوخ عن مثل(٣) هٰذه المسائل، فأنشد:

ويقبح من سواك الفعل عندي ... فتفعله فيحسن منك ذاكا

لكن المقصود: أنه يمكن في المخلوق أمر الإنسان بما لا يريد أن(٤) يعين عليه المأمور، ونهيه عما يريد الناهي أن يفعله هو لمصلحته](٥).

فتبيَّن أنَّ هٰذا القدري وأمثاله، تكلَّمُوا بلفظ مجمل. فإذا قالوا: من أمر بما لا يريد كان سفيهاً، أوهموا الناس أنه أمر بما لا يريد للمأمور أن يفعله. والله لم يأمر العباد بما لم يرض لهم أن يفعلوه، [ولم يحب لهم أن يفعلوه](٦)، ولم يرد لهم أن/ ظ ١٠٣ يفعلوه بهٰذا المعنىٰ، وإنَّما أمر بعضهم بما لم يرد هو أن يخلقه لهم بمشيئته و[لم] يجعلهم فاعلين له(٧). ومن المعلوم أن الآمر ليس عليه أن يجعل المأمور فاعلاً للمأمور به، بل هٰذا(٨) ممتنع عند القدرية.

وعند غيرهم هو قادر عليه، لكن له أن يفعله وله أن لا يفعله. فعلىٰ قول من ٣/ ١٩١ يثبت المشيئة دون الحكمة الغائية، يقول: هٰذا كسائر(٩) الممكنات / إن شاء فعله وإن شاء لم يفعله، ومن أثبت الحكمة قال: له في أن لا يحدث هٰذا حكمة، كما له في سائر ما لم يحدثه، وقد يكون في إحداث هٰذا مفسدة لغير هٰذا المأمور أعظم من المصلحة الحاصلة له(١٠)، وقد يكون في فعل هٰذا المأمور تفويت مصلحة أعظم من المصلحة الحاصلة له، والحكيم هو الذي يقدّم أعلىٰ(١١) المصلحتين، ويدفع أعظم المفسدتين.

---

(١) بعد عبارة «لا تحصىٰ» يوجد سقط في (ن) سأشير إلىٰ نهايته في موضعه بإذن الله.
(٢) (أ)، (ب): «إذا كان مصلحة للناهي».
(٣) (ع): «نحو».
(٤) (أ)، (ب): «وأن»، وهو خطأ.
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن).
(٦) ما بين المعقوفتين زيادة في (ع) فقط.
(٧) (ن)، (ع): «ويجعلهم فاعلين له».
(٨) (أ)، (ب): «هو».
(٩) (ن): «فقول هٰؤلاء كسائر..».
(١٠) (ن): «أعظم مما يحصل به من المصلحةله».
(١١) (ن): «أغلىٰ».

وليس على العباد أن يعلموا تفصيل حكمة الله تعالى، بل يكفيهم العلم العام والإيمان التام[(١)]. ومن جعل الإرادة نوعاً واحداً، وإن كان [قوله][(٢)] مرجوحاً، فهو خير من قول نفاة القدر الذين يجعلون[(٣)] الإرادة والمشيئة والمحبة شيئاً واحداً، وزعموا أنه يكون ما لا يشاؤه[(٤)] [ويشاء ما لا يكون][(٥)]، وذلك لأنه يقول: السفه إنَّما يجوز على من يجوز عليه الأغراض، والأغراض[(٦)] مستلزمة للحاجة إلى الغير وللنقص[(٧)] بدونها، وذلك على الله ممتنع، وهي في حق الله مستلزمة للتسلسل وقيام الحوادث به، وهو ممتنع عند هذا الخصم.

١٩٢/٣ فإذا كانت المعتزلة ـ والشيعة الموافقون لهم ـ يسلِّمون هذه الأصول / انقطعوا؛ وذلك لأنهم[(٨)] إذا قالوا: يفعل لغرض. قيل لهم: نسبة وجود الغرض[(٩)] وعدمه إليه على السواء، أو وجود الغرض[(٩)] أَوْلَى به. فإن قالوا: هما على السواء، امتنع مع هذا أن يفعل لما وجوده وعدمه بالنسبة إليه سواء. وهذا معدود من السفهاء فينا، وهذا هو العبث فينا.

فإن قالوا: فعل لنفع العباد.

قيل: الواحد من الناس إنَّما ينفع غيره لما له في ذلك من المصلحة في الدين أو الدنيا. أما التذاذه بالإحسان إليه[(١٠)]، كما يوجد في النفوس الكريمة[(١١)] التي إنَّما تلتذ[(١٢)] وتبتهج بالإحسان إلى غيرها، وهذا مصلحة ومنفعة لها.

وأمَّا دفع ألم الرقة[(١٣)] عن نفسه، فإن الواحد إذا رأى جائعاً بردان تألم له فيعطيه، فيزول الألم عن نفسه. وزوال الألم منفعة [له][(١٤)] ومصلحة، دع ما سوى هذا من رجاء المدح والثناء والمكافأة، أو الأجر من الله [تعالى][(١٥)]، فتلك مطالب منفصلة[(١٦)]، ولكن هذان أمران موجودان في نفس الفاعل، فمن نفع غيره،
١٩٣/٣ وكان[(١٧)] وجود النفع وعدمه بالنسبة إليه سواء من / كل وجه، كان هذا من أسفه

---

(١) (أ): «العلم التام والإيمان التام»؛ (ع): «العلم العام والإيمان العام».
(٢) «قوله»: ساقطة من (ن). (٣) (ن)، (ع): «الذين جعلوا».
(٤) (ن): «أنه لا يكون ما لا يشاؤه»، وهو خطأ. (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن).
(٦) (ن)، (ع)، (أ): «الأعراض والأعراض»، وهو تصحيف. (٧) (ن)، (ع): «والنقص».
(٨) (ن): «بأنهم»؛ (أ)، (ب): «أنهم». (٩) (أ): «العرض»، وهو تصحيف.
(١٠) «إليه»: ساقطة من (أ)، (ب). (١١) «الكريمة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) (أ): «اللهم إنّما يلتذ. . .»؛ (ع): «له تلتذ. . .»؛ (ن): «أنها تلتذ».
(١٣) (ن): «الرقبة»، وهو تحريف. (١٤) «له»: ساقطة من (ن). (١٥) «تعالى»: ليست في (ن).
(١٦) (أ): «متصلة»، وهو خطأ. (١٧) (ن): «ولو كان. .».

السفهاء لو وُجِد[1]، فكيف إذا كان ممتنعاً؟ فإنه يمتنع أن يفعل المختار شيئاً حتىٰ يترجح عنده، فيكون أن يفعله أحب إليه من أن لا يفعله، وترجيح الأحب لذَّة ومنفعة.

فهٰؤلاء القدرية الذين يعلّلون بالغرض[2] هم[3] الذين يذكرون ما يمتنع أن يكون غرضاً[4]، ولا يكون[5] إلَّا ممتنعاً أو سفهاً، وإن أثبتوا[6] غرضاً قائماً به، لزم أن يكون محلّا للحوادث، وهم يحيلون ذلك. ثم الغرض إن كان لغرض آخر لزم التسلسل، وهم يحيلونه في الماضي. ولهم في المستقبل قولان. وإن لم يكن لغرض آخر جاز أن يحدث لا لغرض. فهٰذه الأصول التي اتفقوا عليها ـ هم والمثبتون للقدر ـ هي حجة لأولئك عليهم[7].

[فصل[8]]

وفي الجملة، من نفىٰ قيام الأمور الاختيارية بذات الرب تعالىٰ، لا بد أن يقول أقوالاً متناقضة فاسدة. ولما[9] كانت الجهمية المجبرة والقدرية المعتزلة / قد اشتركوا ٣/ ١٩٤
في أنه لا يقوم بذاته من ذلك، ثم تنازعوا بعد ذلك في تعليل أفعاله وأحكامه[10]، كان كل واحد من القولين يستلزم ما يبين فساده وتناقضه.

فمثبتة التعليل تقول: من فعل لغير حكمة كان سفيهاً. وهٰذا إنَّما يُعلم فيمن[11] فعل لغير حكمة تعود إليه، وهم يزعمون أن البارئ فعل لا لحكمة تعود إليه، فإن كان من[12] فعل لا لحكمة سفيهاً[13] لزمه[14] إثبات السفه، وإن لم يكن سفيهاً تناقضوا، فإن ما أثبتوه من فعله لحكمة لا تعود إليه لا يُعقل، فضلاً عن أن يكون حكيماً.

وهٰذا نظير قولهم في صفاته وكلامه، فإنهم قالوا: لا يتكلم إلَّا بمشيئته[15] وقدرته، ويمتنع أن يكون القرآن قديماً، لِمَا فيه من الأمور المنافية لقدَمه. وقالوا: المتكلم لا يُعقَل[16] إلَّا من تكلَّم بمشيئته وقدرته، دون من يكون الكلام لازماً لذاته

---

(١) (أ)، (ب): «أسفه الناس إذا وجد». (٢) (ن): «يعللون بالقدر بالغرض».
(٣) «هم»: ساقطة من (أ)، (ب). (٤) (أ): «عرضا»، وهو تحريف. (٥) (ع): «أو لا يكون».
(٦) (ب) فقط: «إن أثبتوا». (٧) (أ)، (ب): «عليهم، والله أعلم».
(٨) عند كلمة «فصل» يوجد سقط طويل في نسخة (ن) سأشير إلىٰ نهايته في موضعه إن شاء الله.
(٩) (ب) فقط: «ولذا». (١٠) (أ): «وأحرامه»؛ (ب): «وآخر أمره».
(١١) (أ)، (ب): «ممن». (١٢) (ب) فقط: «منه»، وهو خطأ.
(١٣) «سفيهاً»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٤) (أ)، (ب): «لزم».
(١٥) (أ) فقط: «قالوا إلا بمشيئته..». (١٦) (ب): «لا يعقل المتكلم»؛ وسقطت «لا يعقل من (أ).

لا يحصل بقدرته ومشيئته[١].

فيُقال لهم: وكذلك لا يُعقل متكلم إلَّا من يقوم به الكلام. أمَّا متكلم لا يقوم به الكلام، أو مريد لا تقوم به الإرادة، أو عالم لا يقوم به العلم، فهـٰذا لا يعقل، بل هو خلاف المعقول.

٣/١٩٥ / بل قولهم في الكلام يتضمن أن من قام به الكلام لا يكون متكلماً؛ لأن المتكلم[٢] هو الذي أحدث في غيره الكلام، وهـٰذا خلاف المعقول. وكذلك قولهم في رضاه وغضبه ومحبته وإرادته وغير ذلك: أنها لا تقوم بذاته، وإنَّما هي أمور منفصلة عنه، فجعلوه موصوفاً بأمور لا تقوم به، بل هي منفصلة عنه[٣]، وهـٰذا خلاف المعقول، ثم هو تناقض، فإنه[٤] يلزمهم أن يوصَف بكل ما يحدثه من المخلوقات[٥]، حتىٰ يُوصف بكل كلام خلقه، فيكون ذلك كلامه. فإذا أنطق[٦] ما ينطقه من مخلوقاته، كان ذلك كلامه لا كلام من ينطقه[٧] وهـٰذا مبسوط في موضعه.

والمقصود هنا: أنَّ كلامهم أنه يفعل لحكمة، يستلزم أن يكون وجود الحكمة أرجح عنده من عدمها، أو أنها[٨] تقوم به، وغير ذلك من اللوازم التي لا يعقل من يفعل لحكمة إلَّا من يتصف بها. وإلَّا فإذا قُدِّرَ أن نسبة جميع الحوادث إليه سواء، وامتنع[٩] أن يكون بعضها أرجح عنده من بعض، امتنع[١٠] أن يفعل بعضها لأجل بعض.

٣/١٩٦ ثم الجهمية المجبرة لما رأت فساد قول هـٰؤلاء القدرية، وقد شاركوهم[١١] / في ذلك الأصل، قالوا: يمتنع أن يفعل شيئاً لأجل شيء أصلاً، ويمتنع أن يكون بعض الأشياء أحب إليه من بعض، ويمتنع أن يحب شيئاً من مخلوقاته دون بعض، أو يريد منها شيئاً دون شيء، بل كل ما حدث فهو مراد له محبوب مرضي، سواء كان كفراً أو إيماناً، أو حسنات أو سيئات، أو نبيا أو شيطاناً. وكل ما لم يحدث فهو ليس[١٢] محبوباً له ولا مرضياً ولا مراداً، كما أنه لم يشأه، فعندهم ما شاء الله كان وأحبه ورضيه وأراده، وما لم يشأه لم يكن ولا يحبه ولا يرضاه ولا يريده.

وأولئك القدرية يقولون: كل ما أمر به فهو يشاؤه ويريده، كما أنه يحبه

---

(١) (ع): «بمشيئته وقدرته». (٢) (أ)، (ب): «والمتكلم». (٣) «عنه»: ساقطة من (ب) فقط.
(٤) (ب) فقط: «وأنه». (٥) (ع): «المحدثات». (٦) (أ)، (ب): «نطق»، وهو تحريف.
(٧) (أ)، (ب): «من ينطق». (٨) (أ)، (ب): «وأنها». (٩) (أ)، (ب): «امتنع».
(١٠) (ب) فقط: «وامتنع». (١١) (أ) فقط: «شاركوا». (١٢) (ع): «فليس».

ويرضاه، وما لم يأمر به لا يشاؤه[(١)] ولا يريده كما لا يحبه ولا يرضاه، بل يكون في ملكه ما لا يشاء، ويشاء ما لا يكون.

ثم إنَّ الجهمية المجبرة[(٢)] إذا تُلِيَ عليهم قوله تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [سورة البقرة: ٢٠٥]، ﴿وَلا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [سورة الزمر: ٧]، قالوا: معناه: لا يحبه ولا يريده ولا يشاؤه ممن لم يوجد منه، أو لا يحبه ولا يشاؤه ولا يريده دينا، بمعنىٰ: أنه لا يشاء أن يثيب صاحبه.

وأمَّا ما وقع من الكفر والفسوق والعصيان فعندهم أنه يحبه ويرضاه كما يشاؤه، لكن لا يحب أن يثيب صاحبه، كما لا يشاء أن يثيبه، وعندهم يشاء تنعيم أقوام
١٩٧/٣ وتعذيب آخرين لا بسبب ولا لحكمة[(٣)]، وليس في بعض / المخلوقات قوىٰ ولا طبائع كان بها الحادث، ولا فيها حكمة لأجلها كان الحادث، ولا أمر بشيء لمعنىٰ، ولا نهىٰ عنه لمعنىٰ، ولا اصطفىٰ أحداً من الملائكة والنبيين لمعنىٰ فيه[(٤)]، ولا أباح الطيِّبات وحرَّم الخبائث لمعنىٰ أوجب كون هٰذا طيباً وهٰذا خبيثاً، ولا أمر بقطع يد السارق لحفظ[(٥)] أموال الناس، ولا أمر بعقوبة قطَّاع الطريق المعتدين لدفع ظلم العباد بعضهم عن بعض، ولا أنزل المطر لشرب الحيوان ولإنبات[(٦)] النبات.

وهٰكذا يقولون في سائر ما خلقه، لكن يقولون: إنه إذا وجد مع شيء منفعة أو مضرَّة، فإنه خلق هٰذا مع هٰذا لا لأجله ولا به. وكذلك وجده[(٧)] المأمور مقارناً لهٰذا لا به ولا لأجله. والاقتران أجرىٰ به العادة من غير حكمة ولا سبب، ولهٰذا لم تكن الأعمال عندهم إلَّا مجرد علامات محضة وأمارات، لأجل ما جرت به العادة من الاقتران، لا لحكمة ولا لسبب[(٨)]، وفي كلٍّ من القولين من التناقض ما لا يكاد يُحْصَىٰ.

ولكن هٰذا الإمامي القدري لما أخذ يذكر تناقض أقوال أهل السنة مطلقاً، بُيِّنَ
١٩٨/٣ له[(٩)] أن القدرية كلهم يعجزون عن إقامة الحجَّة علىٰ[(١٠)] مقابليهم/ من المجبرة، كما تعجز الرافضة[(١١)] عن إقامة الحجة علىٰ مقابليهم من الخوارج والنواصب، فضلاً

---

(١) (ع): «فإنه لا يشاؤه». (٢) (ع): «الجبرية».
(٣) (أ): «كما لا يشاء أن يثيبه عندهم نفعا ينعم أقواماً ويعذب آخرين لا بسبب ولا بحكمة»؛ (ب): «لا يشاء أن يثيبه عندهم، بل ينعم أقواماً ويعذب آخرين لا بسبب ولا بحكمة». والمثبت من (ع).
(٤) «فيه»: زيادة في (ع). (٥) (أ): «بحفظ»، وهو تحريف. (٦) (ب) فقط: «وإنبات».
(٧) (أ)، (ب): «وجد». (٨) (ب) فقط: «ولا سبب». (٩) (أ)، (ب): «تبين له».
(١٠) (ع): «عن». (١١) (أ)، (ب): «كما يعجز الرافضي».

عن أن يقيموا الحجَّة على أهل الاستقامة والاعتدال المتَّبِعين للكتاب والسنة][١] .

ولهذا نبَّهنا على [بعض][٢] ما في أقوالهم من التناقض والفساد[٣] الذي لا يكاد ينضبط[٤] . والأشعري وغيره من متكلمة أهل[٥] الإثبات انتدبوا لبيان تناقضهم في أصولهم[٦] ، وأوعبوا[٧] في بيان تناقض أقوالهم[٨] .

وحكاية الأشعري مع الْجُبَّائيّ في الإخوة الثلاثة مشهورة ، فإنهم يوجبون على الله أن يفعل بكل عبد ما هو الأصلح له[٩] في دينه . وأمَّا في الدنيا ، فالبغداديون من المعتزلة يوجبونه أيضاً ، والبصريون لا يوجبونه .

فقال له : إذا خلق الله ثلاثة إخوة ، فمات أحدهم صغيراً ، وبلغ الآخران : أحدهما آمَنَ ، والآخر كَفَر ، فأدخل المؤمن الجنة ورفع درجته ، وأدخل الصغير الجنة وجعل منزلته تحته . قال له الصغير : يا رب ، ارفعني إلى درجة أخي . قال : إنك
٣/ ١٩٩ لست مثله ؛ إنه آمن وعمل الصالحات[١٠] ، / وأنت صغير[١١] لم تعمل عمله . قال : يارب أنت[١٢] أمَتَّنِي ، فلو [كنت أبقيتني كنت أعمل][١٣] مثل عمله[١٤] . فقال : عملت مصلحتك ، لأني علمت أنك لو بلغت لكفرت ، فلهذا اخترمتك . فصاح الثالث من أطباق النار ، وقال : يا رب هلَّا اخترمتني[١٥] قبل البلوغ كما اخترمت أخي الصغير؟ فإنَّ هذا كان مصلحة[١٦] في حقي أيضاً .

فيُقال[١٧] : إنَّه لما أورد عليه هذا انقطع[١٨] . وذلك أنهم يوجبون عليه العدل بين المتماثِلَيْن وأن يفعل بكل واحد منهما ما هو أصلح[١٩] ، وهنا[٢٠] قد فعل [بأحدهما ما هو][٢١] الأصلح عندهم دون الآخر . وليس هذا موضع بسط ذلك .

---

(١) «والسنة» : ساقطة من (ع) . وهنا ينتهي السقط الطويل في نسخة (ن) .
(٢) «بعض» : ساقطة من (ن) . (٣) (ع) ، (أ) ، (ب) : «من الفساد . . » .
(٤) (أ) ، (ب) : «يضبط» . (٥) «أهل» : زيادة في (ن) . (٦) (أ) ، (ب) : «أصلهم» .
(٧) (أ) : «وأذعنوا» ، وهو تحريف . وفي «لسان العرب» : «وَعَبَ الشيء وَعْباً ، وأوعبه ، واستوعبه : أخذه أجمع» .
(٨) (أ) ، (ب) : «الأقوال» . (٩) «له» : ساقطة من (أ) ، (ب) .
(١٠) (أ) ، (ب) : «وعمل صالحاً» . (١١) عبارة «وأنت صغير» : ساقطة من (ع) .
(١٢) (ن) : «فأنت» . (١٣) (ن) : «فلو أبقيتني لكنت أعمل» .
(١٤) (أ) ، (ب) : «أعمل مثله» . (١٥) (أ) : «لم لا اخترمتني» ؛ (ب) : «لم ما اخترمتني» .
(١٦) (ن) : «لمصلحة» . (١٧) (أ) : «فقال» ؛ (ب) : «يقال» .
(١٨) روى هذه المناظرة السبكي في ترجمة الأشعري في «طبقات الشافعية» ٣/ ٣٥٦ وقال في آخرها : «قلت : هذه مناظرة شهيرة ، وقد حكاها شيخنا الذهبي» . وانظر كتاب «الأشعري» للدكتور حمودة غرابة ـ رحمه الله ـ ، ص ٦٥ ـ ٦٦ ، ط . مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ١٩٥٣م .
(١٩) (ع) : «بكل منهم الأصلح» ؛ (أ) ، (ب) : «لكل منهما الأصلح» .
(٢٠) (ع) : «وهذا» . (٢١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) .

وإذا كان الأمر كذلك بطل تشبيههم الله بخلقه، وقال لهم هؤلاء: / نحن وأنتم ٣/ ٢٠٠
قد اتفقنا على أن فعل الله لا يُقاس[(١)] على فعل[(٢)] خلقه، وإنّا وإيّاكم نثبت فاعلاً يفعل شيئاً منفصلاً عن نفسه، بدون شيء حادث في نفسه، وهذا غير معقول في الشاهد[(٣)]، [(٤)] ونثبت[(٥)] فاعلاً لم يزل غير فاعل حتى فعل من غير تجدد شيء، وهذا غير معقول في الشاهد[(٤)].

وأنتم تثبتون من الغرض ما ثبت فاعلاً لم يزل غير فاعل حتى فعل من غير تجدد شيء، وهذا غير معقول في الشاهد. وأنتم تثبتون من الغرض ما لا يُعقل في الشاهد، وتدَّعُون بذلك أنَّكم[(٦)] تنفون عنه[(٧)] السفه [(٨)] وتجعلونه حكيماً، والذي تذكرونه هو السفه[(٨)] المعقول في الشاهد المخالف للحكمة.

وإذا كان كذلك، فقولكم[(٩)]: إن كل عاقل ينسب من يأمر بما لا يريده وينهى عمَّا يريده إلى السفه، تعالى الله عن ذلك.

فيُقال لكم[(١٠)]: إنْ كان هذا الفاعل من المخلوقين، فلم قلتم: إنَّ الخالقَ
كذلك مع ما اتفقنا عليه من الفرق بينهما؟ والمخلوق محتاج إلى/ جلب المنفعة ودفع ٣/ ٢٠١
المضرة، والله تعالى [منزَّه][(١١)] عن ذلك، والعبد مأمور منهي، والله مُنزَّه عن ذلك.

فهذه[(١٢)] القضية إن أخذتموها كليَّة يدخل فيها الخالق، مَنَعْنَا الإجماع[(١٣)] المحكي عن العقلاء. وإن أخذتموها في المخلوق لتقيسوا به الخالق، كان هذا قياساً فاسداً، فلا يصح معكم هذا القياس، لا على أنه قياس شمول ولا على أنه قياس تمثيل.

وقد أجابهم الأشعري بجواب آخر[(١٤)]، فقال: لا نسلِّم أن أمر الإنسان بما لا يريده[(١٥)] سفه[(١٦)] مطلقاً، بل قد يكون حكمة، إذا كان مقصوده امتحان المأمور ليبيِّن[(١٧)] عذره عند الناس في عقابه، مثل من يكون له عبد يعصيه فيعاقبه، فيُلام على عقوبته، فيعتذر[(١٨)] بأن هذا يعصيني، فيطلب[(١٩)] منه تحقيق ذلك، فيأمر أمر امتحان، وهو [هنا][(٢٠)] لا يريد أن يفعل المأمور به، بل يريد أن يعصيه ليظهر عذره

---

(١) (أ)، (ب): «لا ينقاس». (٢) (ن)، (أ)، (ب): «بفعل». (٣) (أ)، (ب): «في المشاهدة».
(٤ ـ ٤): ساقط من (أ)، (ب). (٥) (ع)، (ن): «ويثبت»، وهو تحريف. (٦) (ن): «أنكم بذلك».
(٧) «عنه»: ساقطة من (أ)، (ب). (٨ ـ ٨): ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) (ب) فقط: «كذلك وقلتم..». (١٠) (أ)، (ب): «قيل لكم»؛ (ع): «يُقال لكم».
(١١) «منزه»: ساقطة من (ن). (١٢) (ن): «وهذه».
(١٣) (ن): «منعنا الاجتماع»؛ (أ): «منعتنا بالاجماع»؛ (ب): «منعنا بالاجماع».
(١٤) «آخر»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٥) (أ)، (ب): «بما لا يريد». (١٦) (أ)، (ب): «سفها».
(١٧) (ن): «ليتبين». (١٨) (ن): «فيتعذر»، وهو تحريف.
(١٩) (ن): «ويطلب». (٢٠) «هنا»: ساقطة من (ن).

في عقابه.

٢٠٢/٣ وأثبت بهـٰذا أيضاً كلام النفس الذي يثبته، وأن الطلب القائم بالنفس / ليس هو الإرادة ولا مستلزماً لها، كما أثبت معنى الخبر: أنه ليس هو العلم بإخبار الكاذب، فاعتمد على أمر الممتحن وخبر الكاذب.

لكن جمهور أهل السنة لم يرضوا بهـٰذا الجواب، فإنَّ هـٰذا في الحقيقة ليس هو أمراً، وإنَّما هو إظهار أمر. وكذلك خبر الكاذب هو قال بلسانه(١) ما ليس في قلبه، فخبر الكاذب ليس خبراً عمَّا في نفسه، بل هو إظهار الخبر [عمَّا](٢) في نفسه، فصار(٣) أمر الممتحن كأمر الهازل الذي لم يعلم المأمور هزله(٤)، ونظائر ذلك.

ولهـٰذا إذا عرف المأمور حقيقة(٥) أمر الممتحِن [ليعاقبه](٦)، وأنه ليس مراده إلَّا أن يعصيه، فإنه يطيعه في هـٰذه الحال.

والممتحن نوعان: نوعٌ قصده أن يعصيه المأمور ليعاقبه، مثل هـٰذا المثال(٧). ونوعٌ مراده طاعة المأمور وانقياده(٨) لأمره، لا نفس(٩) الفعل المأمور به، كأمر الله سبحانه وتعالى(١٠) للخليل ﷺ بذبح ابنه، وكان المراد طاعة إبراهيم وبذل ذبح ابنه في

٢٠٣/٣ محبة الله(١١)، وأن يكون / طاعة الله ومحبوبه ومراده(١٢) أحب إليه من الابن، فلمَّا حصل هـٰذا المراد، فَدَاهُ الله بالذبح العظيم. كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ أَن يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّءْيَا إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ * وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [سورة الصافات: ١٠٣ ـ ١٠٧].

وتصور هـٰذه المعاني نافع جدًّا في هـٰذا الباب، الذي كثر فيه الاضطراب(١٣).

فصـل

كـلام الرافضي على الرضا بقضاء الله وقدره

قال الإمامي القدري(١٤): «ومنها: أنه يلزم عدم الرضا بقضاء الله تعالى. والرضا

---

(١) (أ)، (ب): «هو قال يثبت أنه»، وهو تحريف.

(٢) «عما»: ساقطة من (ن). (٣) (ع)، (أ)، (ب): «وصار».

(٤) عبارة «الذي لم يعلم المأمور هزله»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ع): «أمر الممتحن الهازل الذي لم يعلم المأمور أنه هازل».

(٥) (ن): «حقيقته»، وهو تحريف. (٦) «ليعاقبه»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن).

(٧) (ن): «ليعاقبه بمثل هـٰذه الحال». (٨) (أ)، (ب): «وإنفاذه». (٩) (أ)، (ب): «لا لنفس».

(١٠) (ن): «كأمر الله تعالى»؛ (أ)، (ب): «كأمره سبحانه وتعالى».

(١١) (ع): «في محبته»؛ (أ)، (ب): «في محبة الله تعالى».

(١٢) (أ): «وأن تكون طاعة الله محبوبه مراد»؛ (ب): «وأن تكون طاعة لله محبوبة مرادة».

(١٣) بعد كلمة «الاضطراب» في (أ)، (ب): «والله أعلم».

(١٤) (ع): «قال الرافضي الإمامي القدري». والكلام التالي في (ك)، ص ٨٩ (م).

بقضائه وقدره[١] واجب، فلو كان الكفر بقضاء الله تعالىٰ وقدره[٢] وجب علينا الرضا به[٣]، لكن لا يجوز الرضا بالكفر».

الجواب من وجوه: الوجه الأول

والجواب عن هذا من وجوه: أحدها: جواب كثير من أهل الإثبات أنَّا لا نسلّم بأنَّ الرضا[٤] / واجب بكل المقتضيات[٥]، [ولا دليل علىٰ وجوب ذلك][٦].

٣/ ٢٠٤ وقد تنازع الناس في الرضا بالفقر والمرض والذلّ [ونحوها][٧]، هل هو مستحب أو واجب؟ علىٰ **قولين** في مذهب أحمد وغيره. **وأكثر العلماء** علىٰ أن الرضا بذلك مستحب وليس بواجب؛ لأنَّ الله أثنىٰ علىٰ أهل الرضا بقوله: ﴿**رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ**﴾ [سورة البينة: ٨]، وإنَّما أوجب الله الصبر[٨]، فإنه أمر به في غير آية، ولم يأمر بالرضا بالمقدور، ولكن أمر بالرضا بالمشروع.

فالمأمور به يجب الرضا به، كما في قوله تعالىٰ: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ**﴾ [سورة التوبة: ٥٩].

والقول الثاني: إنه واجب؛ لأنَّ ذلك من تمام رضاه بالله[٩] ربًّا، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبيًّا، ولِمَا رُوِيَ: «**من لم يرض[١٠] بقضائي، ولم يصبر على بلوائي[١١]، فليتخذ ربًّا سوائي[١٢]**».

٣/ ٢٠٥ / لكن هٰذا لا تقوم به الحجَّة؛ لأنَّ هٰذا لا يُعرف[١٣] ثبوته عن الله [عز وجل][١٤]. وأمَّا الرضا بالله [ربًّا][١٥]، وبالإسلام ديناً، وبمحمد [صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم][١٦] نبيّاً، فهو واجب. وهٰذا هو الرضا الذي دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة.

وأمَّا الرضا بكل ما يخلقه الله ويقدّره، فلم يدلّ عليه كتاب ولا سُنَّة، ولا قاله

---

(١) (ن): «بقدره وقضائه»؛ (ك): «بقضاء الله تعالىٰ وقدره».
(٢) (ع)، (أ)، (ب): «بقضاء الله»؛ (ك): «بقضاء الله وقدره».
(٣) (أ)، (ب): «وجب علينا الرضا»؛ (ع)، (ن): «واجب علينا الرضا به». والمثبت من (ك).
(٤) (ن)، (ع): «فإنا لا نسلم أن الرضا».
(٥) (أ): «لكل المقتضيات»؛ (ب): «لكل المقضيات».
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن).
(٧) «ونحوها»: ساقطة من (ن).
(٨) (ع)، (أ)، (ب): «وإنما أوجب الصبر».
(٩) (ع): «لأنه من تمام الرضا بالله..».
(١٠) (أ)، (ب): «يؤمن».
(١١) (أ): «ويصبر علىٰ بلوائي»؛ (ن): «ويصبر علىٰ بلائي»؛ (ع): «ولم يصبر علىٰ بلائي».
(١٢) (ن): «فليتخذ ربا سواي»؛ (ع): «فليتخذ له ربا سوائي».
(١٣) (ن): «حجة فإنه لا يعرف».
(١٤) «عز وجل»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٥) «ربا»: ساقطة من (ن).
(١٦) «صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).

أحد من السلف، بل قد أخبر الله تعالىٰ أنه لا يرضىٰ بأمور مع أنها مخلوقة، كقوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [سورة الزمر: ٧]، [وقوله](١): ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [سورة النساء: ١٠٨].

وقد بسطنا الكلام [علىٰ هٰذا](٢) في مصنف مفرد في الرضا بالقضاء، وكيف تحزَّب الناس فيه أحزاباً، حزب زعموا(٣) أنهم يرضون بما حرَّم الله لأنه من القضاء، وحزب ينكرون قضاء الله وقدره لئلا يلزمهم الرضا به، وكلا الطائفتين بَنَت ذلك علىٰ أن(٤) الرضا بكل ما خلقه الله مأمور به. وليس الأمر كذلك، بل هو سبحانه يكره [ويبغض](٥) ويمقت كثيراً من الحوادث، وقد أمرنا الله أن نكرهها ونبغضها.

٣/٢٠٦ / **الوجه الثاني**: أن يُقال: الرضا يُشْرَعُ بما يرضىٰ الله به. والله قد أخبر أنه: ﴿لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [سورة البقرة: ٢٠٥]، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [سورة الزمر: ٧]، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [سورة النساء: ١٠٨]، وهٰذا أمرٌ موجود من أقوال العباد، وقد أخبر الله أنه لا يرضاه، فإذا لم يرضه كيف يأمر العبد بأن(٦) يرضاه؟ بل الواجب أن العبد يسخط ما يسخطه الله(٧)، ويبغض ما يبغضه(٨) الله، ويرضىٰ بما يرضاه الله. الوجه الثاني

قال الله تعالىٰ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [سورة محمد: ٢٨]، فذمَّ(٩) من اتبع مساخطه(١٠) وكره مراضيه، ولم يذمّ من كره مساخطه واتبع مراضيه.

فإذا قال: فكيف(١١) يكون الله ساخطاً مبغضاً(١٢) لما قَدَّره وقضاه؟ قيل: نعم كما تقدَّم(١٣). أمَّا علىٰ طريقة الأكثرين [فلأن المقتضي شيء كوّنه(١٤)، وعندهم
٣/٢٠٧ البغض مغاير للإرادة. وأمَّا علىٰ طريقة الأقلين](١٥) فإنهم يقولون: / سخطه له وبُغْضه(١٦) هو إرادته عقوبة(١٧) فاعله، فقد أراد أن يكون سبباً لعقوبة فاعله. وأما

---

(١) «وقوله»: ساقطة من (ن).
(٢) «علىٰ هٰذا»: ساقطة من (ن).
(٣) (أ)، (ب): «أحزاباً وزعموا».
(٤) «أن»: ساقطة من (ع).
(٥) «ويبغض»: ساقطة من (ن).
(٦) (ع)، (أ)، (ب): «أن».
(٧) (ن): «يسخط بما يسخط الله».
(٨) (ن)، (ع): «ما أبغضه».
(٩) (أ)، (ب): «وقد ذم».
(١٠) (ن): «مساخط الله».
(١١) (أ)، (ب): «كيف».
(١٢) «مبغضا»: ساقطة من (ب).
(١٣) (أ)، (ب): «نعم علىٰ ما تقدم».
(١٤) (أ)، (ع): «شيئا كونه»، وهو خطأ.
(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن).
(١٦) (ن): «سخطه الله وبغضه»؛ (م): «يسخط الله ويبغضه». وعند هٰذه العبارة نعود إلىٰ المقابلة مع نسخة (م) بعد الصفحة المفقودة من المصورة، وهي ص ٨٣.
(١٧) (أ)، (ب): «الإرادة لعقوبة»؛ (م): «إرادة عقوبة».

نحن فمأمورون بأن نكره ما ينهى عنه[(١)]. لكن الجواب على هذا [القول][(٢)] يعود إلى[(٣)] الجواب الأول، فإن نفس ما أراده الله وأحبه ورضيه عند هؤلاء، قد أمر العبد بأن يكرهه ويبغضه ويسخطه[(٤)]، فهؤلاء يقولون: ليس كل مقدور مقضي مأموراً يرضى به[(٥)].

الوجه الثالث **الوجه الثالث**: أن يُقال: قد تقدَّم أن الله سبحانه وتعالى يفعل ما يفعله لما له في ذلك من الحكمة، (٦ وأنَّ ما يضرّ الناس من المعاصي والعقوبات يخلقها لما له في ذلك من الحكمة٦) والإنسان قد يفعل ما يكرهه، كشُرْبه[(٧)] الدواء الكريه لما [له][(٨)] فيه من الحكمة التي يحبها كالصحة والعافية، فشُرْب الدواء مكروه من وجه محبوب من وجه، فالعبد يوافق ربه فيكره[(٩)] / الذنوب ويمقتها ويبغضها؛ لأنَّ الله يبغضها ٢٠٨/٣ ويمقتها، ويرضى بالحكمة التي خلقها الله لأجلها، فهي من جهة فعل العبد لها مكروهة مسخوطة، ومن جهة خلق الرب لها محبوبة مرضية؛ لأنَّ الله خلقها لما له في ذلك من الحكمة. والعبد فعلها وهي ضارة له موجبة له العذاب، فنحن ننكرها ونكرهها وننهى عنها كما أمرنا[(١٠)] الله بذلك؛ إذ كان هو أيضاً [سبحانه][(١١)] يسخطها ويبغضها، ونعلم أن الله أحدثها لما له في ذلك من الحكمة، فنرضى[(١٢)] بقضائه وقدره. فمتى لحظنا أن الله قضاها وقدرها رضينا عن الله وسلَّمنا لحكمه[(١٣)]. وأمَّا من جهة كون العبد يفعلها، فلا بد أن نكره ذلك وننهى عنه ونجتهد[(١٤)] في دفعه[(١٥)] بحسب إمكاننا، فإن هذا هو الذي يحبه الله منَّا.

والله تعالى إذا أرسل الكافرين على المسلمين[(١٦)]، فعلينا أن نرضى بقضاء الله في إرسالهم، وعلينا أن نجتهد في دفعهم وقتالهم. وأحد الأمرين لا ينافي الآخر، وهو سبحانه خلق الفأرة والحيَّة والكلب والعقور، وأمرنا بقتل ذلك، فنحن نرضى

---

(١) (أ)، (ب): «ما نهى عنه». (٢) «القول»: ساقطة من (ن)، (م). (٣) (ن): «على».
(٤) (أ): «قد أمر الله أن يكرهه ويبغضه ويسخطه»، (ب): «قد أمر الله أن نكرهه ونبغضه ونسخطه».
(٥) (أ): «ليس كل مقدور مقضي برضاه»؛ (ب): «ليس كل مقدور مقضي نرضاه»؛ (ع): «ليس كل مقدور مرضي يرضى به».
(٦ ـ ٦): ساقط من (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «وأن (م: وأماما) يضر الإنسان من المعاصي والعقوبات يفعله لما له فيها من الحكمة».
(٧) (ع)، (م): «كشرب». (٨) «له»: ساقطة من (ن)، (أ)، (ب). (٩) (ن)، (م): «ويكره».
(١٠) (ع)، (ن)، (م): «كما أمر». (١١) (أ)، (ب): «هو سبحانه»؛ (ن)، (م): «هو أيضاً».
(١٢) (ن)، (م): «ويرضى»؛ (ع): «فترضى». (١٣) (أ)، (ب): «لحكمته».
(١٤) (ن): «أن يكره ذلك وينهى عنه ويجتهد (والكلمات غير منقوطة في (م)»؛ وفي(أ): «أن يكره ذلك وينهى عنه ونجتهد..».
(١٥) (أ)، (ب): «في ذلك». (١٦) (ن): «الكفار على المؤمنين»؛ (م): «الكفار على المسلمين».

عن الله؛ إذ خلق ذلك، ونعلم أن له في ذلك حكمة، ونقتلهم[(١)] كما أمرنا، فإنَّ الله يحب ذلك ويرضاه.

٣/ ٢٠٩ / وقد أجاب بعضهم بجواب آخر: وهو أنَّا نرضىٰ بالقضاء لا بالمَقْضِيِّ. وقد أجاب بعضهم [بجواب آخر]: أنَّا نرضىٰ بها من جهة كونها[(٢)] خلقاً، ونسخطها من جهة[(٣)] كونها كسباً.

وهٰذا يرجع إلىٰ الجواب الثالث، لكن إثبات الكسب إذا لم يجعل العبد فاعلاً، فيه كلام قد ذُكِر في غير هٰذا الموضع[(٤)].

فالذين جعلوا العبد كاسباً غير فاعل من أتباع الجهم [بن صفوان][(٥)] وحسين النجَّار، وأبي الحسن [الأشعري] وغيرهم[(٦)]، كلامهم متناقض. ولهٰذا لم يمكنهم أن يذكروا في بيان هٰذا الكسب والفرق بينه وبين الفعل كلاماً معقولاً، بل تارة يقولون: هو[(٧)] المقدور بالقدرة الحادثة، وتارة يقولون: ما قام بمحل القدرة [(٨)] أو بمحل القدرة[(٨)] الحادثة.

وإذا قيل لهم: ما القدرة الحادثة؟

٣/ ٢١٠ **قالوا:** ما قامت بمحل الكسب، ونحو ذلك[(٩)] من العبارات التي / تستلزم الدَّوْر. ثم يقولون: معلوم[(١٠)] بالاضطرار الفرق بين حركة المختار وحركة المرتعش. وهٰذا كلام صحيح، لكنه حجَّة عليهم لا لهم، فإن هٰذا الفرق يمتنع أن يعود إلىٰ كَوْنِ أحدهما مراداً دون الآخر؛ إذ يمكن الإنسان أن يريد فعل غيره، فرجع الفرق إلىٰ أن للعبد علىٰ أحدهما قدرة يحصل بها الفعل دون الآخر، والفعل هو الكسب، لا يُعقل شيئان في المحل أحدهما فعل، والآخر كسب.

* * *

(١) (ب): «ونقتلها»؛ (م): «ونقتلهن».
(٢) (ن): «فأجاب بعضهم بأنا نرضىٰ بهامن حيث كونها»؛ (م): «وأجاب بعضهم بأن نرضىٰ بها من حيث كونها»؛ (ع): «وقد أجاب بعضهم بجواب آخر وهو أنا نرضىٰ من حيث كونها».
(٣) (ن): «من حيث».
(٤) (ن)، (م): «فيه كلام ليس هٰذا موضعه».
(٥) «بن صفوان»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (أ)، (ب): «كأبي الحسن وغيره»؛ (ع): «وأبي الحسن وغيره»؛ (ن): «وأبي الحسن وغيرهم». والمثبت من (م).
(٧) (ن)، (م): «هٰذا».
(٨ـ٨): ساقط من (ب) فقط.
(٩) (ن)، (م): «ونحوه».
(١٠) (ن)، (م): «الدور ومعلوم».

فصـــل

كلام آخر للرافضي عن القدر عند أهل السنة

قال [الرافضي][(١)]: «ومنها: أنه يلزم[(٢)] أن نستعيذ[(٣)] بإبليس من الله تعالىٰ، ولا يحسن قوله تعالىٰ: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [سورة النحل: ٩٨]؛ لأنهم نزَّهُوا إبليس [(٤)] والكافر من[(٥)] المعاصي، وأضافوها إلىٰ الله تعالىٰ. فيكون الله تعالىٰ علىٰ المكلفين شرًّا من إبليس[(٤)] عليهم، تعالىٰ الله عن ذلك».

الرد عليه من وجوه:

فيُقَال: هـٰذا كلام ساقط[(٦)]، **وذلك من وجوه:**

٣/ ٢١١ الوجه الأول

أحدها: إمَّا أن يكون لإبليس فعل، وإمَّا أن لا يكون له[(٧)] فعل. فإنْ لم يكن له فعل، امتنع أن يُستعاذ به، فإنه حينئذٍ لا يعيذ أحداً ولا يفعل شيئاً. وإن كان له فعل، بطل تنزيهه عن المعاصي، فعُلِم أن هـٰذا الاعتراض ساقط علىٰ قول مثبتة القدر ونفاته، وهو إيراد من غَفَل عن حقيقة القولين، وكذلك[(٨)] بتقدير أن لا يكون لإبليس فعل، فلا يكون منه[(٩)] شر حتىٰ يُقال: إن[(١٠)] غيره شرٌّ منه، فضلاً عن أن يُقال: إن الله [تعالىٰ][(١١)] شرّ من إبليس[(١٢)].

فدعوىٰ هـٰذا: أنَّ هـٰؤلاء يلزمهم أن يكون[(١٣)] الله شرًّا عليهم من إبليس دعوىٰ باطلة؛ إذ غاية ما يقوله القائل هو الجبر المحض[(١٤)]، كما يُحكَىٰ عن الجهم وشيعته، وغـاية ذلك أن لا يكون[(١٥)] لإبليس ولا غيره قدرة ولا مشيئة ولا فعل، بل تكون حركته كحركة الهواء[(١٦)]، وعلىٰ هـٰذا التقدير [(١٧)] فلا يكون منه لا خير ولا شر، والله تعالىٰ هو الخالق لهـٰذا كله، فكيف يُقال علىٰ هـٰذا التقدير[(١٧)] إنَّ بعض مخلوقاته شرّ منه.

٣/ ٢١٢ الوجه الثاني

الثاني: أن يُقال: إنَّما تحسن الاستعاذة بإبليس لو كان يمكنه أن يعيذهم من الله، سواء كان الله خالقاً لأفعال العباد أو لم يكن. وهـٰؤلاء القدرية، كالمصنِّف وأمثاله،

---

(١) «الرافضي»: زيادة في (ع). والكلام التالي في (ك)، ص ٨٩ (م).
(٢) (أ)، (ب): «يلزمه»؛ (ن): «يستلزم». (٣) (ن)، (أ): «يستعيذ»، وهو تحريف.
(٤ ـ ٤): ساقط من (أ). (٥) (ن)، (م): «عن». (٦) (أ)، (ب): «متناقض».
(٧) (أ)، (ب): «لإبليس». (٨) (أ)، (ب): «وذلك». (٩) (أ)، (ب): «له».
(١٠) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب). (١١) «تعالىٰ»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م).
(١٢) (أ)، (ب): «شر منه». (١٣) (أ)، (ب): «فدعوىٰ هـٰؤلاء أن يكون..».
(١٤) (أ): «القائل هو الخبر المحض»؛ (ن): «القائل الخير المحض»؛ (م): «القائل بالجبر المحقق»؛ (ع): «القائل بالجبر المحض».
(١٥) (ن): «أن لا يكونوا»؛ (م): «لا يكون». (١٦) (أ): «الهوىٰ»؛ (ب): «الهويّ».
(١٧ ـ ١٧): ساقطة من (أ)، (ب).

هــم(١) مع قولهم: إن إبليس يفعل ما لا يقدّره الله(٢)، ويفعل بدون مشيئة الله، ويكون في ملك الله ما لا يشاؤه(٣)، وإن الله لا يقـدر (٤ على أن يحـرّك إبليس ولا غيره من الأحياء، ولا ينقلهم من عمل إلىٰ عمل: لا من خير إلىٰ شرّ، ولا من شرّ إلىٰ خير، فهم مسلِّمون(٥) مع هـٰـذا٤) القول والفعل والتسليط الذي أثبتوه لإبليس(٦) من دون الله، أن إبليس لا يقدر أن يجير(٧) على الله، ولا يعيذ أحداً منه، فامتنع علىٰ هـٰذا أن يُستعاذ به، ولو قُدِّرَ - والعياذ بالله - ما ألزموه من كون غير إبليس شرّاً منه على الخلق، لكنه مع هـٰذا عاجز عن دفع(٨) قضاء الله وقدره، فكان المستعيذ به، بل بسائر المخلوقين مخذولاً.

كما قال تعالىٰ: ﴿لا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولاً﴾ [سورة الإسراء: ٢٢]، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ *
٣/٢١٣ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾ [سورة / المؤمنون: ٨٨، ٨٩]، وقال تعالىٰ: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة العنكبوت: ٤١].

الوجه الثالث

[الوجـه](٩) الثـالث: أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان يقول [في سجوده](١٠): **«اللهمّ إنّي أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وبك منك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»**(١١). [ورُوي أنه كان يقول هـٰذا في الوتر أيضاً](١٢). فإذا كان ﷺ قد استعاذ ببعض صفاته وأفعاله من بعض، حتىٰ استعاذ به منه، فأيّ امتناع أن(١٣) يُستعاذ به من بعض مخلوقاته؟!

الوجه الرابع

الوجـه الرابع: أن يُقال: أهل السنة لا ينكرون أن يكون دعاء العبد لربه
٣/٢١٤ / واستعاذته به سبباً لنيل المطلوب ودفع المرهوب، كالأعمال الصالحة التي أُمروا

---

(١) «هم»: زيادة في (ن)، (م). (٢) (ن)، (م): «يقدره الله عليه».
(٣) (ن)، (م): «ما لا يشاؤه الله». (٤ - ٤): ساقط من (م). (٥) (ن): «يسلّمون».
(٦) (ن)، (م): «ولإبليس»، وهو خطأ. (٧) (أ)، (ع): «يجبر». (٨) (ب) فقط: «رفع».
(٩) «الوجه»: ساقطة من (ن)، (م). (١٠) «في سجوده»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) الحديث عن عائشة - رضي الله عنها - في: مسلم ١/ ٣٥٢ (كتاب الصلاة، باب ما يُقال في الركوع والسجود)، وأوله: فقدت رسول الله ﷺ ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد، وهما منصوبتان، وهو يقول: اللهم أعوذ برضاك . . . الحديث. وهو في: سنن أبي داود ١/ ٣٢٢ (كتاب الصلاة، باب في الدعاء في الركوع والسجود)؛ سنن الترمذي ٥/ ١٨٧ (كتاب الدعوات، باب رقم ٧٨)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٢٧٣ (كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في القنوت في الوتر)؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٥٨، ٢٠١.
(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٣) (ن): «فأي امتناع من أن»؛ (م): «فأي مانع من أن».

بها، فهم إذا استعاذوا بالله[١] من الشيطان، كان نفس استعاذتهم به سبباً[٢] لأن يعيذهم من الشيطان. وقد يوجد في بعض[٣] المخلوقين من الظَّلَمَةِ القادرين[٤] من يأمر بضرر[٥] غيره ظلماً وعدواناً، فإذا استجار به مستجير وذلّ له، دفع عنه ذلك الظالم الذي أمره هو بظلمه. ولله المثل الأعلىٰ، وهو المنزَّه عن الظلم، وهو أرحم الراحمين، [وهو أرحم بعباده][٦] من الوالدة بولدها، فكيف يمتنع أن يُستعاذ به من شر أسباب الشر التي قضاها بحكمته؟

الوجه الخامس

الوجه الخامس: أن يُقال: هٰذا الاعتراض باطلٌ علىٰ طريقة الطائفتين. أما من لا يقول بالحكمة والعلَّة، فإنه يقول: إن الله خلق إبليس الضار لعباده، وجعل استعاذة العباد[٧] به منه طريقاً إلىٰ دفع ضرره، كما جعل إطفاء النار طريقاً إلىٰ دفع حريقها، وكما جعل الترياق طريقاً إلىٰ دفع ضرر السم. وهو سبحانه خلق النافع والضار[٨]، وأمر العباد أن يستعملوا ما ينفعهم، ويدفعوا به ما يضرهم. ثم إن أعانهم علىٰ فعل ما أمرهم به كان محسناً إليهم، وإلَّا فله أن يفعل ما يشاء، ويحكم / ما يريد؛ إذ لا مالك فوقه، ولا آمر له، ولم يتصرف في ملك غيره، ولم يعص أمراً مطاعاً. ٣/ ٢١٥

وأمَّا علىٰ الطريقة الثانية المثبتة للحكمة، فإنهم يقولون: خلق الله إبليس كما خلق الحيَّات والعقارب والنار وغير ذلك؛ لِمَا في خلقه ذلك من الحكمة. وقد أمرنا أن ندفع الضرر عنا بكل ما نقدر عليه، ومن أعظم الأسباب استعاذتنا به [منه]، فهو الحكيم[٩] (١٠ في خلق إبليس وغيره، وهو الحكيم في أمرنا بالاستعاذة به [منه][١١] وهو الحكيم ١٠) إذ[١٢] جَعَلَنا نستعيذ به، وهو الحكيم في إعاذتنا منه، وهو الرحيم بنا في ذلك كله، المحسن إلينا المتفضل علينا؛ إذ هو أرحم بنا من الوالدة بولدها[١٣]؛ إذ هو[١٤] الخالق لتلك الرحمة، فخالق الرحمة أَوْلَىٰ بالرحمة من الرحماء.

الوجه السادس

[**الوجه**][١٥] **السادس:** قوله: «لأنهم نزَّهُوا إبليس والكافر[١٦] من المعاصي، وأضافوها إلىٰ الله، [إلىٰ آخره]»[١٧] فِرْيَة عليهم، فإنهم متفقون علىٰ أن العاصي

---

(١) (ع)، (ن)، (م): «به». (٢) عبارة «به سببا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) «بعض»: ساقطة من (ع)، (أ)، (ب). (٤) (ب) فقط: «الغادرين».
(٥) (ن)، (م): «بضرب». (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٧) (أ)، (ب): «العائذ». (٨) (ن): «الضار والنافع».
(٩) (ن)، (م): «استعاذتنا به وهو الحكيم». (١٠ ـ ١٠): ساقط من (م) فقط.
(١١) «منه»: ساقط من (ن). (١٢) (ع)، (ن)، (م): «إن». (١٣) (ع): «الوالد بولده».
(١٤) (أ)، (ب): «وهو». (١٥) «الوجه»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٦) (أ)، (ب): «والكفار». وسبق النص وفيه: «والكافر». (١٧) «إلىٰ آخره»: زيادة في (أ)، (ب).

٣/٢١٦ هو المتصف بالمعصية، المذموم عليها / المعاقَب عليها. والأفعال يتصف[1] بها [2] من قامت به لا من خلقها، وإذا كان ما لا يتعلق بالإرادة، كالطعوم والألوان، يُوصَف بها[2] محالها لا خالقها في محالها، فكيف تكون الأفعال الاختيارية؟

والله تعالىٰ إذا خلق الفواسق؛ كالحيَّة والعقرب والكلب العقور، وجعل هٰذه الفواسق فواسق، هل يكون هو سبحانه موصوفاً بذلك؟ وإذا خلق الخبائث: كالعَذْرَة والدم والخمر، وجعل الخبيث خبيثاً، هل يكون متصفاً بذلك؟ وأين[3] إضافة الصفة إلىٰ الموصوف بها التي قامت به، من إضافة المخلوق إلىٰ خالقه؟ فمن لم يفهم هٰذا الفُرقَان[4] فقد سلب خاصية الإنسان.

الوجه السابع

[**الوجه**][5] **السابع**: أنَّ الله تعالىٰ قد أمرنا أن نستعيذ من عذاب جهنم، وعذاب[6] القبر، وغير ذلك من مخلوقاته التي هي مخلوقاته[7] باتفاق المسلمين، فعُلِم أنه لا يمتنع أن نستعيذ[8] مما خلقه من الشرّ[9]، كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ * مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [سورة الفلق: ١، ٢]، ولا فرق [في ذلك][10] بين إبليس وغيره.

٣/٢١٧

/ فصل

تابع كلام الرافضي

قال [الرافضي][11]: «ومنها: أنه[12] لا يبقىٰ وثوق بوعد الله ووعيده؛ لأنهم إذا جوَّزُوا استناد[13] الكذب في العالم إليه، جاز أن يكذب في إخباراته كلها، فتنتفي فائدة بعثة الأنبياء[4]، بل[15] وجاز منه إرسال الكذَّاب[16]، فلا يبقىٰ لنا طريق إلىٰ تمييز الصادق من الأنبياء والكاذب».

الجواب عنه من وجوه: الوجه لأول

والجواب عن هذا من وجوه: أحدها[17]: أنَّه قد تقدَّم غير مرة أنه فرق[18] بين ما خلقه صفة لغيره، وبين ما اتصف هو [به][19] في نفسه، وفرق بين إضافة المخلوق

---

(١) (ن)، (م): «توصف». (٢ ـ ٢): ساقط من (م).
(٣) (ن): «ولأن»؛ (م): «لأن». (٤) (أ)، (ب): «هٰذين الفرقين».
(٥) «الوجه»: ساقطة من (ن)، (م). (٦) (ن)، (م): «ومن عذاب».
(٧) عبارة «التي هي مخلوقاته»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «التي هي مخلوقات».
(٨)(أ)، (ب): «المسلمين فلم يمنع ذلك أن نستعيذ».
(٩) (أ)، (ب): «من البشر»، وهو تحريف. (١٠) «في ذلك»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) «الرافضي»: زيادة في (ع). والكلام التالي في (ك)، ص ٨٩ (م).
(١٢) (ن)، (ع)، (أ)، (ب): «أن». (١٣) (ن)، (م): «إسناد».
(١٤) (ع)، (أ)، (ب): «البعثة للأنبياء». (١٥) «بل»: ساقطة من (ب) فقط.
(١٦) (ك): «الكذابين». (١٧) «أحدها»: ساقطة من (أ)، وفي (ب): «الأول».
(١٨) (ن): «أنه لا فرق»؛ (م): «أن لا فرق»، وكلاهما خطأ.
(١٩) «به»: ساقطة من (ن). وفي (م): «به هو».

إلى خالقه، وإضافة الصفة إلى الموصوف بها.

٢١٨/٣ وهـٰذا الفرق معلوم باتفاق العقلاء، فإنه إذا خلق(١) لغيره حركة لم يكن / هو المتحرك بها(٢)، وإذا خلق للرعد صوتاً لم يكن هو المتصف بذلك الصوت، وإذا خلق الألوان في النباتات والحيوانات والجمادات لم يكن هو المتصف بتلك الألوان، وإذا خلق في غيره علماً وقدرة وحياة لم تكن تلك المخلوقات في غيره صفات له، وإذا خلق في غيره عمًى وصمما وبكماً لم يكن هو الموصوف بذلك العمى(٣) والبكم والصم، وإذا خلق في غيره خبثاً أو فسوقاً لم يكن هو المتصف بذلك الخبث والفسوق، وإذا خلق في غيره كذباً وكفراً لم يكن هو المتصف بذلك الكذب وبذلك الكفر، كما أنه إذا قُدِّرَ أنه(٤) خلق فيه طوافاً وسعياً ورمي جمار وصياماً وركوعاً وسجوداً، لم يكن هو الطائف الساعي الراكع الساجد الرامي بتلك الحجارة(٥).

وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [سورة الأنفال: ١٧]، معناه: ما أصبت؛ إذ حذفت ولكن الله هو الذي أصاب، فالمضاف إليه الحذف باليد، والمضاف إلى الله تعالى الإيصال إلى العدو وإصابتهم به، وليس المراد بذلك ما يظنه بعض الناس أنه لما خلق الرامي [والرمي](٦)، قالوا(٧): كان هو الرامي في الحقيقة، فإن ذلك لو كان صحيحاً لكونه خالقاً لرميه لاطَّرد ذلك في سائر الأفعال، فكان يقول: / وما مشيتَ [إذ مشيت](٨) ولكن الله مشى، وما لطمت ولكن الله لطم، وما طعنت ولكن الله طعن، وما ضربت بالسيف ولكن الله ضرب، وما ركبت الفرس(٩) ولكن الله ركب، وما صُمتَ، وما صليت، وما حججت(١٠)، ولكن الله صام وصلَّى وحجَّ. ٢١٩/٣

ومن المعلوم بالضرورة(١١) بطلان هـٰذا كله، وهـٰذا(١٢) من غلو المثبتين للقدر. ولهـٰذا يُروى عن عثمان بن عفان [رضي الله عنه](١٣) أنهم(١٤) كانوا يرمونه بالحجارة لما

---

(١) (ع): «فإذا خلق»؛ (ب): «فإنه إذ خلق». (٢) «بها»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (أ): «هـٰذا الموصوف العمى»؛ (ب): «هو الموصوف بالعمى».
(٤) عبارة «قدر أنه»: ساقطة من (ب). وفي (أ): «قد خلق فيه». وفي (ع): «قدر أنه إذا».
(٥) (ن)، (م): «والساعي والراكع والرامي بتلك الجمار». (٦) «والرمي»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) «قالوا»: ساقطة من (ع)، (أ)، (ب). (٨) عبارة «إذا مشيت»: زيادة في (ع).
(٩) (ن)، (م): «الفرس إذا ركبت». (١٠) (ن)، (م): «ولا صليت ولا حججت».
(١١) «بالضرورة»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) «وهـٰذا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٣) «رضي الله عنه»: ساقطة من (ن)، (م). (١٤) «أنهم»: ساقطة من (أ)، (ب).

حُصِر[١]، فقال لهم: لماذا ترمونني؟[٢] فقالوا: ما رميناك ولكن الله رماك. فقال: لو أن الله رماني لأصابني، ولكن أنتم ترمونني وتخطئونني.

وهٰذا مما احتج به القدرية النُّفَاة علىٰ أن الصحابة لم يكونوا يقولون: إنَّ اللهَ خالق أفعال العباد. كما احتجَّ بعض المثبتة[٣] بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾ [سورة
٣/ ٢٢٠ الأنفال: ١٧]، وكلاهما خطأ. فإنَّ الله إذا خلق في / عبدٍ[٤] فعلاً، لم يجب أن يكون ذلك المخلوق صواباً من العبد، كما أنه إذا خلق في الجسم طعماً أو ريحاً، لم يجب أن يكون [ذلك][٥] طيباً، وإذا خلق للعبد عينين[٦] ولساناً، لم يجب أن يكون بصيراً ناطقاً. فاستناد الكذب الذي في الناس، كاستناد جميع ما يكون في المخلوقين[٧] من الصفات القبيحة والأحوال المذمومة، وذلك لا يقتضي أنه في نفسه مذموم، ولا أنه موصوف بتلك الصفات. ولكن لفظ «الاستناد» لفظ مجمل. أتراه [أنه][٨] إذا استند إليه العجز المخلوق في الناس لكونه خالقه، يكون هو عاجزاً؟ فهٰذا مما يبيِّن فساد هٰذه الحجَّة[٩].

الوجه الثاني

[الوجه][١٠] الثاني: أنهم يجوِّزون أنه يخلق القدرة علىٰ الكذب مع علمه بأن[١١] صاحبها يكذب، ويخلق القدرة علىٰ الظلم والفواحش مع علمه أن صاحبها يظلم ويفحش. ومعلوم أنَّ الواحد منّا[١٢] يجري تمكينه من القبائح وإعانته عليها مجرىٰ فعله لها، فمن أعان غيره علىٰ الكذب بإعطاء أمور[١٣] يستعين بها علىٰ
٣/ ٢٢١ الكذب، كان بمنزلة الكذب[١٤] في القُبْحِ،/ فلا يجوز لنا أن نعين علىٰ إثم و[لا] عدوان[١٥]، كما نهىٰ[١٦] الله عن ذلك. فإن كان ما قُبِحَ منه قبح منا، فيلزم أن يجوِّزوا عليه إذا أعان علىٰ الكذب أن يكذب، ويلزمهم[١٧] المحذور.

فإن قالوا: إنَّما أعطاه القدرة ليطيع لا ليعصىٰ.

قيل: إذا كان عالماً بأنه يعصىٰ كان بمنزلة من يعطي[١٨] الرجل سيفا ليقاتل به

---

(١) (ن)، (م): «لما حصر بالحجارة». (٢) (أ)، (ب): «لماذا ترمونني وتخطئونني».
(٣) (أ): «كما احتج به المثبتة»؛ (ب): «كما احتج المثبتة». (٤) (م)، (أ)، (ب): «عبده».
(٥) «ذلك»: ساقطة من (ن)، (ع). (٦) (أ): «عينان»؛ (ن)، (م)، (ع): «عينا».
(٧) (أ)، (ب): «المخلوقات». (٨) «أنه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) (أ)، (ب): «هٰذه الحجة، والله أعلم». (١٠) «الوجه»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) (أ)، (ب): «أن». (١٢) «منا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٣) (ن): «أعان علىٰ غيره من الكذب وأعطاه أموراً». (١٤) (ن)، (م): «الكذاب».
(١٥) (ن)، (م): «وعدوان». (١٦) (ن)، (م): «كما نهانا». (١٧) (ن)، (م): «ويلزم».
(١٨) (ن)، (ع): «أن أعطي»؛ (م): «أن يعطي».

الكفار مع علمه بأنه يقتل به نبيا، وهٰذا لا يجوز في حقنا، فإن من فعل فعلاً لغرض (١ مع علمه بأن الغرض ١) لا يحصل به كان سفيها فينا، والله تعالىٰ منزَّه عن ذلك. فعُلِم أن حكمه في أفعاله مخالف لأفعال عباده(٢)، وإن علَّلوا ذلك بعلة يمكن استقامتها. قيل لهم: وكذلك ما يخلقه في غيره له حكمة، كما للإعانة عليه بالقدرة حكمة.

الوجه الثالث: أن يُقال: ليس كل ما كان قادراً عليه وهو ممكن نشك في وقوعه، بل نحن نعلم بالضرورة أنه لا يفعل أشياء مع أنه قادر عليها وهي ممكنة. فنعلم أنه لا يقلب البحار أدهانا، ولا الجبال يواقيت، ولا يمسخ جميع الآدميين(٣) ثعالب، ولا يجعل الشمس والقمر عودَيْ رَيْحَان، وأمثال هٰذه الأمور التي لا تُحصىٰ. وعلمنا بأن الله منزَّهٌ عن الكذب وأنه يمتنع عليه أعظم من علمنا بهٰذا. — الوجه الثالث

٢٢٢/٣ / [الوجه](٤) الرابع: أنَّا نقول: نحن نعلم أن الله موصوف(٥) بصفات الكمال، وأن كل كمال ثبت(٦) لموجودٍ فهو أحق به، وكل نقص تنزَّه(٧) عنه موجود فهو أحق بالتنزيه عنه. ونحن نعلم(٨) أنَّ الحياة والعلم والقدرة صفات كمال، فالرب تعالىٰ أحق أن يتصف بها من العباد. وكذلك الصدق هو صفة كمال، فهو أحق بالاتصاف به من كل من اتصف به، كما قال تعالىٰ: ﴿اللَّهُ لا إِلَٰهَ إِلاَّ هُوَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لا رَيْبَ فِيهِ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [سورة النساء: ٨٧]. وكان النبي ﷺ يقول في خطبته: «إنَّ أصدق الكلام كلام الله»(٩). — الوجه الرابع

[الوجه](١٠) الخامس: أن يُقال: [قد](١١) اتفق السلف وأتباعهم علىٰ أن كلام الله غير مخلوق بل قائم به. ثم تنازعوا: هل يتكلّم بمشيئته وقدرته؟ / علىٰ قولين [معروفين]. فالأول(١٢): قول السلف والجمهور. والثاني: قول ابن كُلَّاب ومن تبعه(١٣). — الوجه الخامس — ٢٢٣/٣

(١ ـ ١): ساقط من (أ)، (ب). (٢) (ن)، (م): «العباد». (٣) (أ)، (ب): «العالمين».
(٤) «الوجه»: ساقطة من (ن)، (م). (٥) (أ)، (ب): «يوصف». (٦) (ن): يثبت».
(٧) (أ)، (ب): «ينزه». (٨) (ن)، (م): «ونعلم».
(٩) في سنن النسائي ٣/ ٥٣ (كتاب صلاة العيدين، باب كيف الخطبة) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يقول في خطبته: يحمد الله ويثني عليه بما هو أهله، ثم يقول: «من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له، إن أصدق الحديث كتاب الله ...» الحديث. وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فيما رواه ابن ماجه في سننه ١/ ١٨ (المقدمة، باب اجتناب البدع والجدل) أن رسول الله ﷺ قال: «إنما هما ثنتان: الكلام والهدى، فأحسن الكلام كلام الله..».
(١٠) «الوجه»: ساقطة من (ن)، (م). (١١) «قد»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢) (ن)، (م): «علىٰ قولين، الأول». (١٣) (ن)، (م): «تابعة».

ثم تنازع أتباع ابن كُلَّاب هل القديم الذي لا يتعلق بمشيئته(١ وقدرته معنىً قائم [بذاته](٢)، أو حروف(٣)، أو حروف وأصوات أزلية؟ علىٰ قولين. [كما قد بُسِطَ في موضعه](٤).

وإذا كان كذلك، فمن قال: إنه لا يتعلق بمشيئته امتنع أن يقوم به غير ١) ما اتصف به، والصدق عندهم هو العلم أو معنىً يستلزمه العلم(٥). ومعلوم أن علمه من لوازم ذاته، (٦ ولوازم العلم من لوازم ذاته، فيكون الصدق من لوازم ذاته٦) فيمتنع اتصافه بنقيضه، فإن لازم الذات القديمة الواجبة بنفسها يمتنع(٧) عدمه كما يمتنع عدمها، فإن عدم اللازم يقتضي عدم الملزوم. وأيضاً فالصدق والكذب حينئذٍ مثل البصر والعمىٰ، والسمع والصمم، والكلام والخرس، (٨ وكما وجب أن يتصف بالبصر دون العمىٰ، وبالسمع دون الصمم، وبالكلام دون الخرس٨)، وجب أيضاً أن يتصف(٩) بالصدق دون الكذب.

٣/ ٢٢٤ / وأما من قال: الكلام يتعلق بمشيئته وقدرته، فهٰؤلاء عامتهم يقولون: إنه يتكلم لحكمة ويفعل لحكمة، وأنه سبحانه منزَّهٌ عن فعل القبيح. وأدلة هٰؤلاء علىٰ تنزيهه عن فعل(١٠) القبائح أعظم من أدلة المعتزلة وأقوىٰ، فإن كل دليل يدلّ علىٰ تنزيهه عن فعل قبيح منفصل عنه، فإنه يدل علىٰ تنزيهه عن فعل قبيح يقوم به بطريق الأَولَىٰ والأحرىٰ؛ فإن كون ما يقوم به من القبائح نقصاً هو أظهر من كون فعل المستقبحات المنفصلة نقصاً، فإذا امتنع هٰذا فذاك أَولَىٰ بالامتناع.

الوجه السادس **[الوجه] السادس**(١١): أن يُقال: الأدلة العقلية دلَّت علىٰ امتناع اتصافه سبحانه بالنقائص والقبائح، وإنَّما يتصف بما يقوم به منها. والكلام قائم بالمتكلم، فيمتنع أن يتكلم بكذب؛ لأنَّ كلامه قائم به، فيمتنع أن يقوم به القبيح الذي اختاره. وهٰذا طريق يختص به أهل الإثبات لتنزيهه عن الكذب. والمعتزلة لا يمكنهم ذلك؛ لأن كلامه منفصل عنه عندهم. فإذا قال لهم [هٰؤلاء](١٢) المثبتة: الدليل إنَّما دلَّ علىٰ تنزيهه عن الاتصاف في نفسه بالقبائح وعن فعله لها، والفعل ما قام بالفاعل، وأمَّا

(١ ـ ١): ساقط من (م). (٢) «بذاته»: ساقطة من (ن).
(٣) عبارة «أو حروف»: ساقطة من (ب) فقط. وفي (ن): «قائم حروف. . ».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن). (٥) «العلم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦ ـ ٦): ساقط من (أ)، (ب). وسقطت عبارة «ولوازم العلم من لوازم ذاته» من (ع).
(٧) (أ)، (ب): «ممتنع». (٨ ـ ٨): ساقط من (أ)، (ب).
(٩) (أ): «وكما وجب أن يتصف»؛ (ب): «فوجب أن يتصف». (١٠) «فعل»: زيادة في (أ)، (ب).
(١١) (ن)، (م): «فذاك أولىٰ. السادس. . ». (١٢) «هٰؤلاء»: ساقطة من (ن)، (م).

المنفصل فهو مفعول له، لا فعل له، وأنتم لم تذكروا دليلاً على امتناع وقوع ذلك في مفعولاته - وهو محل النزاع - كانت[1] حجة هؤلاء حجة ظاهرة على القدرية.

٣/ ٢٢٥ الوجه السابع / [الوجه][2] **السابع**: أنَّ كلامه القائم بذاته غير مخلوق عند أهل السنة، فإن الكلام صفة كمال، فلا بد أن يتصف[3] بها، سواء قالوا[4]: إنَّه لا يتعلق بمشيئته وقدرته، وهو معنى قائم بالنفس، أو هو حروف وأصوات قديمة. أو قالوا[4]: إنَّه يتعلق بمشيئته [وقدرته]، أو إنه تكلّم[5] بعد أن لم يكن متكلماً، أو إنه لم يزل متكلماً إذا شاء.

فعلى الأقوال كلها هو قائم بذاته، والكذب صفة نقص كالصمم والبكم والعمى[6]، والله منزَّه[7] عن قيام النقائص به، مع أنه يخلق خلقه متصفين بالنقائص، فيخلق العمى والصمم والبكم ولا يقوم به ذلك، فكذلك[8] يخلق الكذب في الكاذب ولا يقوم به الكذب[9].

الوجه الثامن [الوجه][10] **الثامن**: أن يُقال[11]: هذا السؤال وارد عليهم، فإنهم يقولون: إنَّ الله يخلق في غيره كلاماً يكون هو كلامه، مع كونه قائماً بغيره، وهو محدَث مخلوق. والكلام الذي يتكلم به العباد هو عندهم / ليس مخلوقاً له ولا هو كلامه، ٣/ ٢٢٦ فإذا[12] كان هذا صدقاً وهذا صدقاً، فلا بد أن يعرفوا أن هذا كلامه و ليس هذا بكلامه.

الرد على قوله: وجاز منه إرسال الكذاب من وجوه: **وأمَّا قوله**: «وجاز [منه][13] إرسال الكذَّاب»، **فجوابه من وجوه**:

الوجه الأول **أحدها**: أنه لا ريب أن الله يرسل الكذَّاب، كإرسال الشياطين في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [سورة مريم: ٨٣]، و[يبعثهم] كما في قوله[14] تعالى: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [سورة الإسراء: ٥]، لكن هذا لا يكون إلَّا مقروناً بما بيَّن كذبهم، كما في مُسَيْلَمَة الكذَّاب والأسود العنسي. ولكن ليس[15] في مجرد إرسال الكذَّاب ما يمنع التمييز بينه وبين الصادق، كما أنه يرسل

---

(١) (أ)، (ب): «كان».
(٢) «الوجه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ن)، (م): «يوصف».
(٤) (أ)، (ب): «قال».
(٥) (ن)، (م): «بمشيئته وأنه يتكلم»؛ (ع): «بمشيئته وقدرته أو أنه يتكلم».
(٦) «والعمى»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (ن)، (م): «وأنه منزه».
(٨) (أ)، (ب): «فلذلك»؛ (ن)، (م): «وكذلك».
(٩) (ع)، (ن)، (م): «كذب».
(١٠) «الوجه»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) «يُقال»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢) (ن)، (م): «فإن».
(١٣) «منه»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م)، (أ).
(١٤) (ن)، (م): «وكما في قوله».
(١٥) (أ)، (ب): «وليس».

الظالم، وليس في إرساله ما يمنع التمييز بينه وبين العادل، ويرسل الجاهل والفاجر[١] والأعمىٰ والأصم، وليس في إرسال هٰؤلاء ما يمنع التمييز بينهم وبين غيرهم. ولفظ «الإرسال» يتناول إرسال الرياح وإرسال الشياطين وغير ذلك.

الوجه الثاني **الثاني**: أن يُقَال: هم يجوِّزُون أن يخلق من يعلم أنه كاذب وإعطاءه القدرة علىٰ
٣/٢٢٧ الكذب، كما خلق مسيلمة [الكذَّاب][٢] والعنسي. فإن كان / خلقه لهٰذا جائزاً، مع أنه ميَّزَ بينه وبين الصادق. كذلك خلق الكذَّاب بكذبه[٣].

الوجه الثالث **الثالث**: أنه إذا خلق من يدَّعِي النبوة وهو كاذب، فإن قالوا: يجوز إظهار أعلام الصدق عليه، كان هٰذا ممنوعاً، وهو باطل بالاتفاق.

وإن قالوا: لم يجز ذلك، لم يكن مجرد دعوىٰ النبوة بلا عَلَم علىٰ الصدق ضاراً[٤]، فإن الشخص لو ادَّعَىٰ أنه طبيب أو صانع[٥] بلا دليل يدل علىٰ صدقه لم يُلْتَفت إليه، فكيف بمدَّعِي[٦] النبوَّة؟

وإن قالوا[٧]: إذا جوَّزتم عليه أن يخلق الكذب في الكذَّاب، فجوِّزوا عليه أن يظهر علىٰ يديه أعلام الصدق.

قيل: هٰذا ممتنع؛ لأنَّ أدلة الصدق تستلزم الصدق؛ لأنَّ الدليل مستلزم للمدلول، فإظهار أعلام الصدق علىٰ [يد] الكذَّاب[٨] ممتنع لذاته، فلا يمكن بحال.

وإن قالوا: فجوِّزُوا أن يظهر علىٰ يديه خارق.

٣/٢٢٨ قلنا: نعم، فنحن[٩] نُجوِّز أن يظهر الخارق علىٰ [يد من] يدَّعِي[١٠] / الإلٰهية كالدَّجَال؛ لأنَّ[١١] ذلك لا يدلّ علىٰ صدقه، لظهور[١٢] كذبه في دعوىٰ الإلٰهية، والممتنع ظهور دليل الصدق علىٰ الكذَّاب.

فإن قالوا: فجوِّزُوا ظهور الخوارق[١٣] علىٰ [يد] مدَّعِي[١٤] النبوَّة مع كذبه.

---

(١) (م)، (أ)، (ب): «ويرسل العاجز»؛ (ن): «ويرسل العاجز والجاهل».
(٢) «الكذاب»: زيادة في (أ)، (ب). (٣) (أ): «الكذاب به»؛ (ب): «الكذب به».
(٤) (ن)، (م): «ضارة». (٥) (ن): «صايع».
(٦) (أ)، (ب): «يدعىٰ»؛ (ن): «مدعىٰ»؛ (م): «من يدعىٰ».
(٧) (أ)، (ب): «وإذا قيل»؛ (م): «فإذا قالوا».
(٨) (ن)، (ع): «علىٰ الكذاب»؛ (م): «للكذاب». (٩) (ع)، (ن)، (م): «ونحن».
(١٠) (ن): «علىٰ مدعي»؛ (ع): «علىٰ يد مدعي»؛ (أ)، (ب): «علىٰ يدي من يدعي».
(١١) (أ)، (ب): «فإن». (١٢) (أ): «في ظهور»؛ (ب): «مع ظهور».
(١٣) (ع)، (ن)، (م): «الخارق».
(١٤) (ن): «علىٰ من يدعي؛ (أ)، (ب): «علىٰ يدي مدعي»؛ (ن): «علىٰ يد من يدعي».

قلنا: [نعم](١)، ويجوز ذلك على وجه لا يدلّ على صدقه، مثل ما يُظهر السحرة والكهّان من الخوارق المقرونة بما يمنع صدقهم. والكلام على هذا مبسوط في موضعه(٢).

الوجه الرابع

[الوجه] الرابع(٣): أنَّ دليل النبوَّة وأعلامها(٤) وما به يُعرف صدق النبي ليست محصورة(٥) في الخوارق، بل طرق معرفة الصدق متنوعة، كما أن طرق معرفة الكذب متنوعة، كما قد بُسط في موضعه(٦).

فصل

كلام آخر للرافضي في مسألة القدر عند أهل السنة

٣/ ٢٢٩

قال [الرافضي](٧): «ومنها: أنه يلزم تعطيل الحدود والزواجر عن / المعاصي، فإنَّ الزنا إذا كان واقعاً بإرادة الله تعالى، والسرقة إذا صدرت عن الله، وإرادته هي المؤثرة(٨)، [لم يجز](٩) للسلطان(١٠) المؤاخذة عليها؛ لأنه يصدّ السارق عن مراد الله، ويبعثه على ما يكرهه الله. و لو صدّ الواحد منا غيره عن(١١) مراده، وحمله على ما يكرهه، استحق منه اللوم. ويلزم أن يكون الله مريداً للنقيضين؛ لأنَّ المعصية مرادة لله، والزجر عنها مراد له أيضاً».

الرد عليه من وجوه:

فيُقال: فيما قدّمناه ما يبيّن الجواب عن هذا، لكن نوضّح جواب هذا [إن شاء الله تعالى](١٢) من وجوه:

الوجه الأول

أحدها: أنَّ الذي قدَّره وقضاه من ذلك هو ما وقع، دون ما لم يكن [بعد](١٣). وما وقع لا يقدر(١٤) أحد أن يردّه، وإنَّما يردّ بالحدود والزواجر(١٥) ما لم يقع بعد، فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

فقوله: «لأنه يصدّ السارق عن مراد الله»(١٦) [كذب منه، لأنَّه إنَّما / يصدُّه عمَّا لم يقع بعد، وما لم يقع لم يرده الله. ولهذا لو حلف: ليسرقنَّ هذا المال إن شاء ٣/ ٢٣٠

---

(١) «نعم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (أ)، (ب): «في مواضعه، والله أعلم».
(٣) (ن): «الرابع»؛ (م): «فصل»، وهو خطأ.
(٤) (ن)، (م): «دلائل النبوة وعلائمها».
(٥) (ن)، (م): «منحصرة».
(٦) (أ)، (ب): «في موضعه، والله أعلم».
(٧) «الرافضي»: زيادة في (ع). والكلام التالي في (ك)، ص ٩٠ (م).
(٨) (ك): «من الله تعالى وإرادته المؤثرة».
(٩) «لم يجز»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) (ن)، (م): «السلطان».
(١١) (ك): «من».
(١٢) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب).
(١٣) «بعد»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٤) (ن)، (م): «لم يقدر».
(١٥) (ن)، (م): «بالحدود الزواجر».
(١٦) بعد عبارة «عن مراد الله» يوجد سقط طويل في نسختي (ن)، (م)، سأشير إلى نهايته عند موضعه بإذن الله (٢/ ٣٧٤).

الله، ولم يسرقه لم يحنث باتفاق المسلمين؛ لأنَّ الله لم يشأ سرقته.

ولكن القدرية عندهم الإرادة(١) لا تكون إلَّا بمعنى الأمر، فيزعمون أنَّ السرقة إذا كانت مرادة كانت مأموراً بها.

وقد أجمع المسلمون، وعُلِم بالاضطرار من دينهم، أن الله لم يأمر بالسرقة. ومن قال: إن ما وقع منها مراد، يقول: إنه مراد غير مأمور به، فلا يقول: إنه مأمور به إلَّا كافر. لكن هذا قد(٢) يُقال للمباحيَّة المحتجين(٣) بالقدر على المعاصي، فإن منهم من لا يرى أن يعارض الإنسان فيما يظنه مقدَّراً عليه(٤) من المعاصي، ومنهم من يرى أن يعاونه على ذلك معونة، لَمَّا ظنَّ أنه مُراد، وهذا الفعل(٥) - وإن كان محرَّماً ومعصية - فهم لم يصدُّوا عن مُراد الله. فتبيَّن أن الصدّ عن مراد الله ليس واقعاً على كل تقدير.

الوجه الثاني **الوجه الثاني**: أن يُقال: قد تقدَّم(٦) أن تناهي الناس عن المعاصي، والقبائح، والظلم، ودفع الظالم(٧)، وأخذ حق المظلوم منه، وردّ احتجاج / من احتجَّ على ٣/ ٢٣١
ذلك بالقدر، أمرٌ مستقر في فطر جميع الناس وعقولهم، مع إقرار جماهيرهم(٨) بالقدر، وأنه لا يمكن صلاح حالهم ولا بقاؤهم في الدنيا، إذا مكَّنوا كل أحد أن يفعل ما يشاء من مفاسدهم ويحتج بالقدر. وقد بيَّنَّا(٩) أنَّ المحتجين بالقدر على المعاصي إذا طَرَدوا قولهم كانوا أكفر من اليهود والنصارى، وهم شرّ من المكذِّبين بالقدر(١٠).

الوجه الثالث **الوجه الثالث**: أن الأمور المقدورة بالاتفاق إذا كان فيها فساد يحسن ردها وإزالتها بعد وقوعها(١١)، كالمرض ونحوه، فإنه من فِعْل الله بالاتفاق مرادٌ لله، ومع هذا يحسن من الإنسان أن يمنع وجوده بالاحتماء واجتناب أسبابه، ويحسن منه السعي في إزالته بعد حصوله، وفي هذا(١٢) إزالة مراد الله.

وإن قيل: إن قطع السارق يمنع مراد الله، كان شرب الدواء لزوال المرض مانعاً(١٣) لمراد الله، وكذلك دفع(١٤) السيل الآتي من صبب، والنار التي تريد أن

---

(١) (أ)، (ب): «الإرادة عندهم». (٢) «قد»: زيادة في (ع).
(٣) (أ)، (ب): «للمباحثة للمحتجين»، وهو تحريف. والمقصود بهم: أهل الإباحة الذين يحتجون بالقدر على المعاصي ويبيحون المحرمات.
(٤) (ع): «مقدرا عليه». (٥) (أ): «أنه مريد وهذا الفعل»؛ (ب): «أنه مريد هذا الفعل».
(٦) (ع): «أنه قد تقدم». (٧) (ع): «الناس عن القبائح والمظالم ودفع المظالم».
(٨) (أ)، (ب): «جميعهم». (٩) (ع): «وبينا».
(١٠) (أ)، (ب): «بالقدر، والله أعلم». (١١) (أ)، (ب): «يحسن رده وإزالته بعد وقوعه..».
(١٢) (أ)، (ب): «وفي هذه». (١٣) (ع): «منعا». (١٤) «دفع»: زيادة في (ب) فقط.

تحرق الدور، وإقامة الجدار الذي يريد أن ينقض، كما أقام الخضر ذلك الجدار. وكذلك إزالة الجوع الحاصل بالأكل، وإزالة البرد الحاصل[1] بالاستدفاء، وإزالة الحر بالظلّ.

٣/ ٢٣٢ / وقد قيل للنبي ﷺ: يا رسول الله، أرأيت أدوية نتداوىٰ بها، ورقًى نسترقي بها، وتُقاة نتقيها، هل تردُّ من قدر الله شيئاً؟ قال: «**هي من قدر الله**»[2].

فبيَّن ﷺ أنه يردّ قدر الله بقدر الله: إما دفعاً، وإما رفعاً، إما دفعاً لما انعقد سبب لوجوده، وإما رفعاً لما وجد، كرفع المرض ودفعه. ومن هٰذا قوله تعالىٰ: ﴿**لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ**﴾ [سورة الرعد: ١١]، (٣ قيل: معقبات من أمر الله يحفظونه ٣)، وقيل: يحفظونه من أمر الله الذي ورد ولم يحصل[4]، يحفظونه أن يصل إليه[5]، وحفظهم بأمر الله.

الوجه الرابع **الوجه الرابع**: قوله: «ويلزم أن يكون الله مريداً للنقيضين؛ لأنَّ المعصية مرادة لله، والزجر عنها مراد الله»، كلام ساقط. فإنَّ النقيضين ما لا يجتمعان ولا يرتفعان، أو ما لا يجتمعان وهما المتضادان.

٣/ ٢٣٣ / والزجر ليس عمَّا وقع وأُريد، بل هو عقوبة علىٰ الماضي، وزجر عن المستقبل. والزجر الواقع بإرادته: إن حصل مقصوده[6] لم يحصل المزجور عنه، فلم يرده، فيكون المراد الزجر فقط. وإن لم يحصل مقصوده لم يكن زجراً تاماً، بل يكون المراد فعل هٰذا الزاجر[7] وفعل ذاك، كما يُراد ضرب هٰذا لهٰذا بهٰذا السيف[8]، وحياة هذا. وكما يُراد المرض الْمُخوف[9] الذي قد يكون سبباً للموت، ويُراد معه الحياة.

فإرادة[10] السبب ليست موجبة لإرادة المسبب، إلَّا إذا كان السبب تاماً موجباً[11]. والزجر سبب للانزجار والامتناع كسائر الأسباب، كما أن المرض

---

(١) «الحاصل»: ساقطة من (ع).

(٢) الحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ عن ابن أبي خزامة عن أبيه في: سنن الترمذي ٣/ ٢٧٠ (كتاب الطب، باب ما جاء في الرقىٰ والأدوية)، وقال الترمذي: «هٰذا حديث حسن صحيح»، ٣/ ٣٠٨ (كتاب القدر، باب ما جاء لا ترد الرقىٰ ولا الدواء من قدر الله شيئاً)، وانظر تعليق الترمذي؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١١٣٧ (كتاب الطب، باب ما أنزل الله داء إلَّا أنزل له شفاء)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٤٢١؛ المستدرك للحاكم (بمعناه عن حكيم ابن حزام رضي الله عنه) ١/ ٣٢، وقال الحاكم: «هٰذا حديث صحيح علىٰ شرط الشيخين ثم لم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٣ـ٣): ساقط من (أ)، (ب). (٤) (ع): «ولم يصل». (٥) (أ): «إليهم»، وهو خطأ.

(٦) (أ): «بإرادة أن يحصل مقصوده». (٧) (أ)، (ب): «الزجر». (٨) (ع): «لهٰذا بالسيف».

(٩) (أ): «المرض للخوف». (١٠) (أ)، (ب): «وإراده». (١١) (أ)، (ب): «موجودا».

الْمُخوف سبب للموت، وكما أن الأمر بالفعل والترغيب فيه سبب لوقوعه، ثم قد يقع المسبب(١) وقد لا يقع، فإن وقع كانا مرادين، وإلَّا كان المراد ما وقع خاصة(٢).

الوجه الخامس

الوجه الخامس: أنَّه قد تقدم أن الإرادة نوعان: نوع بمعنى المشيئة لما خلق، فهـٰذا متناول(٣) لكل حادث دون ما لا(٤) يحدث، ونوع بمعنى المحبة لما أمر به، فهـٰذا إنَّما يتعلق(٥) بالطاعات. وإذا كان كذلك فما / وقع من المعاصي فهو مراد بالمعنى ٣/ ٢٣٤
الأول، فإنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، فكل ما وقع فقد شاء كونه، والزجر عنها مراد بالمعنى الثاني، فإنه يحب النهي عن المنكر ويرضاه ويثيب فاعله، بخلاف المنكر نفسه فإنه لا يحبه ولا يرضاه ولا يثيب فاعله، ثم الزجر إنَّما يكون عمَّا لم يقع، والعقوبة تكون على ما(٦) وقع، فإذا وقعت سرقة بالقضاء والقدر، وقد أمر الله سبحانه بإقامة الحد(٧) فيها، فإقامة الحد مأمور به يحبه ويرضاه، ويريده إرادة أمر لا إرادة خلق، فإن أعان عليه كان قد أراده خلقاً، وكان حيئذٍ إقامة الحد مرادة شرعاً وقدراً، خلقاً وأمراً، قد شاءها وأحبها(٨).

وإن لم يقع كان ما وقع من المعصية قد شاءه خلقاً ولم يرده ولم يحبه شرعاً.

ويُذكَر أن رجلاً سرق فقال لعمر: سرقتُ بقضاء الله وقدره، فقال له: وأنا(٩) أقطع يدك بقضاء الله وقدره.

وهـٰكذا يُقال لمن تعدَّىٰ حدود الله، وأعان على عقوبته الشرعية، كما يعين المسلمين على جهاد الكفار: إن الجميع(١٠) واقع بقضاء الله وقدره، لكن ما أمر به يحبه ويرضاه، ويريده شرعاً وديناً، كما شاءه خلقاً وكَوْناً، بخلاف ما نهى عنه.

٣/ ٢٣٥ / فصل

كلام الرافضي على دلالة العقل عنده على الأفعال الاختيارية

قال الرافضي(١١): «ومنها: أنه يلزم مخالفة(١٢) المعقول والمنقول. أمَّا المعقول(١٣) فَلِمَا تقدَّم من العلم الضروري باستناد أفعالنا الاختيارية(١٤) إلينا، ووقوعها بحسب إرادتنا. فإذا أردنا الحركة(١٥) يمنة لم تقع يسرة وبالعكس. والشك في ذلك عين(١٦) السفسطة».

---

(١) (أ): «السبب»، وهو تحريف. (٢) (ع): «خاصة، والله أعلم». (٣) (ع): «فهـٰذه متناولة».
(٤) (ع): «ما لم». (٥) (ع): «فهـٰذه إنَّما تتعلق». (٦) (ع): «عمَّا». (٧) (أ): «الحدود».
(٨) (أ): «مرادة شرعا وقدر خلقا ومرادا قد شاءها وأحبها»؛ (ب): «مرادة شرعاً، وقد أرادها خلقا وأمرا، وقد شاءها وأحبها».
(٩) (ع): «فقال أنا..». (١٠) (ب) فقط: «الكفار، مع أن الجميع».
(١١) «الرافضي»: زيادة في (ع). والكلام التالي في (ك)، ص ٩٠ (م).
(١٢) (ك): «أنه يلزم منه مخالفة..». (١٣) (أ): «فالمعقول».
(١٤) (أ)، (ب): «الضرورية الاختيارية»، وهو خطأ. (١٥) (أ): «فإذا أراد بالحركة»، وهو تحريف.
(١٦) (أ): «غير»، وهو تحريف.

فيُقال: الجواب من وجوه: أحدها: أنَّ جمهور أهل السنة قائلون بهذا، وأن أفعال الإنسان الاختيارية مستندة إليه، وأنه فاعل لها ومحدث لها. وإنَّما ينازع[1] في هذا من يقول إنها ليست فعلاً للعبد، ولا لقدرته تأثير فيها، ولا أحدثها العبد. وهؤلاء طائفة من متكلِّمي أهل الإثبات، والجمهور من أهل السنة لا[2] يقولون بذلك، كما جاءت به النصوص، فإنَّ[3] الله ـ ورسوله ـ وصف العبد بأنه يعمل ويفعل. الرد عليه من وجوه: الوجه الأول

٣/ ٢٣٦ / الوجه الثاني: أنْ يُقَال: بل النفاة خالفوا العلم الضروري[4]، فإن كون العبد مريداً فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً[5] أمر حادث بعد أن لم يكن، فإما أن يكون له محدث، وأما أن لا يكون له محدث[6]. فإن لم يكن له محدث لزم حدوث الحوادث بلا محدث. وإن كان له محدث فإما أن يكون هو العبد، أو الرب تعالى، أو غيرهما. الوجه الثاني

فإن كان هو[7] العبد، فالقول في إحداثه لتلك الفاعلية كالقول في إحداث أحداثها، ويلزم التسلسل، وهو هنا باطل بالاتفاق؛ لأنَّ العبد كائن بعد أن لم يكن، فيمتنع أن تقوم به حوادث لا أول لها.

وإن كان غير الله، فالقول فيه كالقول في العبد، فتعيَّن أن يكون الله هو الخالق لكون العبد مريداً فاعلاً، وهو المطلوب.

وأهل السنة يقولون بهذا العلم الضروري، فيقولون[8]: إن العبدَ فاعلٌ، والله خلقه فاعلاً[9]، والعبد مريد مختار، والله جعله مريداً مختاراً.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً * وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [سورة الإنسان: ٢٩، ٣٠]، وقال تعالى: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [سورة التكوير: / ٢٨، ٢٩]، فأثبت مشيئة العبد، وجعلها لا تحصل إلَّا بمشيئة الله تعالى. ٣/ ٢٣٧

وقال الخليل ﷺ[10]: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلَاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ [سورة إبراهيم: ٤٠]،

---

(١) (أ)، (ب): «تنازع». (٢) «لا»: ساقطة من (أ)، (ب). (٣) (أ)، (ب): «بأن».
(٤) (ع): «العلوم الضرورية». (٥) «فاعلا»: ساقطة من (ع).
(٦) «له محدث»: زيادة في (أ)، (ب). (٧) «هو»: زيادة في (ع).
(٨) (ع): «بهذا العلم الضروري وبذلك العلم الضروري فيقولون . . ».
(٩) (أ): «والله خالقه فاعل»؛ (ب): «والله خالق فعله . . ».
(١٠) «صلى الله عليه وسلم»: ليست في (ع).

وقال: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [سورة إبراهيم: ٣٧]، وقال هو وإسماعيل - صلى الله عليهما وسلم -[(١)]: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [سورة البقرة: ١٢٨]، وقال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [سورة السجدة: ٢٤]، وقال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [سورة القصص: ٤١]. وأمثال ذلك في الكتاب والسنة.

فدليلهم[(*)]] اقتضى مشيئة العبد وأنه فاعل بالاختيار[(٢)]، وهذا/ الدليل اقتضى أن هذه المشيئة والاختيار حصلت بمشيئة الرب. فكلا[(٣)] الأمرين حق.

فمن قال: إن العبد لا مشيئة له ولا اختيار، أو قال: إنه لا قدرة [له][(٤)]، أو إنه لم يفعل ذلك الفعل، أو لا[(٥)] أثر لقدرته فيه ولم يحدث تصرفاته[(٦)] - فقد أنكر موجب الضرورة الأولى.

٣٣٨/٣ / ومن قال: إن إرادته وفعله حدثت بغير سبب اقتضى حدوث ذلك، وأنَّ العبد أحدث ذلك، وحاله عند إحداثه كما كان قبل إحداثه، بل خص أحد الزمانين بالإحداث من غير[(٧)] سبب اقتضى تخصيصه، وأنه صار مريداً فاعلاً محدثاً بعد أن لم يكن كذلك[(٨)]، من غير شيء جعله كذلك - فقد قال بحدوث الحوادث بلا فاعل.

وإذا قالوا: الإرادة لا تعلل، كان [هذا][(٩)] كلاماً لا حقيقة له؛ فإن الإرادة أمر حادث، فلا بد له من محدِث. وهذا كما قالوا: إنَّ الباري يحدث إرادة لا في محل، بل سبب اقتضى حدوثها ولا إرادة. فارتكبوا[(١٠)] ثلاث محالات: حدوث حادث[(١١)] بلا إرادة من الله، وحدوث حادث بلا سبب حادث، وقيام الصفة بنفسها لا في محل.

وإن شئت قلت: كونه مريداً أمر ممكن، والممكن[(١٢)] لا يترجَّح [وجوده على عدمه، ولا يترجح][(١٣)] أحد طرفيه على الآخر، إلَّا بمرجِّح تام.

وهذا مما يحتج به الرازي عليهم، وهو صحيح في نفسه، لكنه تناقض في

---

(١) «صلى الله عليه وسلم»: ليست في (ع).
(*) عند كلمة «فدليلهم» ينتهي السقط الطويل في نسختي (ن)، (م) الذي أشرت إليه من قبل (٢/٣٦٩).
(٢) (ع): «فعل بالاختيار».
(٣) (أ)، (ب): «وكلا».
(٤) «له»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (ع)، (ن)، (م): «ولا».
(٦) (ب) فقط: «ولم تحدث تصرفا به.».
(٧) (م): «من دون».
(٨) «كذلك»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م).
(٩) «هذا»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) (ن)، (م): «فأثبتوا».
(١١) (أ)، (ب): «حوادث».
(١٢) «والممكن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

مسألة حدوث العالم(١).

/ والحجَّة التي ذكرها هـٰذا الإمامي مذكورة عن أبي الحسين البصري(٢)، وهي ٣/ ٢٣٩
صحيحة، كما أن الأخرىٰ صحيحة، فيجب القول(٣) بهما جميعاً، [مع أن جمهور(٤) القدرية يقولون: العلم بكون العبد محدِثاً لأفعاله نظري لا ضروري، وهـٰؤلاء يخالفون أبا الحسين.

وأبو الحسين يقول مع ذلك: إنَّ الفعلَ يتوقف علىٰ الداعي والقدرة، وعندهما يجب الفعل. وهو حقيقة قول أهل الإثبات. ولهـٰذا يعبّر غير واحد منهم بنحو ذلك، كأبي المعالي، والرازي وغيرهما.

لكن إذا قيل مع ذلك: إنَّ اللهَ خالق أفعال العباد، أمكن الجمع بينهما عند من يقول: إنَّ الله خلق الأشياء بالأسباب.

ومن لم يقل ذلك يقول: خلق الفعل عند هـٰذه الأمور لا بها. وهو قول من لم يجعل للقدرة أثراً في مقدورها، كالأشعري وغيره](٥).

فإن قيل: كيف يكون الله محدِثاً لها والعبد محدِثاً لها؟

قيل: إحداث الله لها بمعنىٰ أن خلقها [منفصلة عنه قائمة بالعبد](٦)، فجعل العبد فاعلاً لها بقدرته ومشيئته(٧) التي خلقها الله [تعالىٰ]، / وإحداث العبد لها(٨) ٣/ ٢٤٠
بمعنىٰ: أنه حدَثَ منه هـٰذا الفعل [القائم به](٩) بالقدرة والمشيئة التي خلقها الله فيه.

وكل من الإحداثين مستلزم للآخر، وجهة الإضافة مختلفة. [فما أحدثه الرب فهو مباين له قائم بالمخلوق، وفعل العبد الذي أحدثه قائم به](١٠)، فلا يكون العبد فاعلاً للفعل بمشيئته وقدرته، حتىٰ يجعله الله كذلك، فيحدث(١١) قدرته ومشيئته والفعل الذي كان بذلك. وإذا جعله الله فاعلاً وجب(١٢) وجود ذلك.

---

(١) (أ): «في نفسه يناقض في مسألة حدوث العالم»؛ (ب): «يناقض مسألة حدوث العالم»؛ (ع): «في نفسه لكنه تناقض في نفس حدوث العالم».
(٢) (ن): «مأخوذه عن أبي الحسن البصري»؛ (م): «مأخوذة من أبي الحسين».
(٣) (ن)، (م): «فصح القول».
(٤) عند عبارة «مع أن جمهور القدرية..» يوجد سقط في نسختي (ن)، (م).
(٥) هنا ينتهي السقط في نسختي (ن)، (م). (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٧) (ن)، (م): «بمشيئته وقدرته». (٨) (ن)، (م): «التي خلقها الله بغير إحداث العبد لها..».
(٩) «القائم به»: ساقطة من (ن)، (م). (١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١١) (ع): «فتحدث». (١٢) (أ)، (ب): «وإذا جعله الفاعل..».

فخلق الربّ لفعل العبد يستلزم وجود الفعل، وكون العبد فاعلاً له بعد أن لم يكن، يستلزم كون الرب خالقاً له، بل جميع الحوداث بأسبابها هي من هـٰذا الباب(*).

[فإن قيل: هـٰذا قول من يقول: هي فعل للرب وفعل للعبد.

قيل: من قال: هي فعل لهما بمعنىٰ الشركة فقد أخطأ. ومن قال: إن فعل الرب هو ما انفصل عنه، وقال: إنها فعل لهما، كما قاله أبو إسحاق الإسفراييني، فلا بد أن يفسر كلامه بشيء يُعقل.

وأمَّا علىٰ قول جمهور أهل السنة الذين يقولون: إنَّها مفعولة للرب، لا فعل
له؛ إذ فعله ما قام به، والفعل عندهم غير المفعول. فيقولون: إنَّها مفعولة للرَّبِّ/ لا ٣/٢٤١
فعل له(١)، وإنَّها فعل للعبد.

كما يقولون في قدرة العبد: إنها قدرة للعبد مقدورة للرب، لا أنها نفس قدرة الرب. وكذلك إرادة العبد: هي إرادة للعبد، مرادة للربّ. وكذلك سائر صفات العبد: هي صفات له، وهي(٢) مفعولة للرب، مخلوقة له، ليست بصفات له.

ومِمَّا يبيّن ذلك: أن الله تعالىٰ قد أضاف كثيراً من الحوادث إليه: وأضافه إلىٰ بعض مخلوقاته: إما أن يضيف عينه، أو نظيره؛ كقوله تعالىٰ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [سورة الزمر: ٤٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [سورة الأنعام: ٦٠]. مع قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾ [سورة السجدة: ١١]، وقوله: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لا يُفَرِّطُونَ﴾ [سورة الأنعام: ٦١].

وكذلك قوله تعالىٰ في الريح: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [سورة الأحقاف: ٢٥]،
/ وقال: ﴿وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٣٧]. ٣/٢٤٢

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [سورة الإسراء: ٩]، وقال: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلامِ﴾ [سورة المائدة: ١٦]، وقال: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ

(*) بعد عبارة «من هـٰذا الباب» يوجد سقط طويل في نسختي (ن)، (م)، وسأشير إلىٰ نهايته في موضعها إن شاء الله.

(١) عبارة «لا فعل له»: ساقطة من (ع).

(٢) (ع): «هي صفات العبد وهي . .».

أحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ ﴾ [سورة يوسف: ٣]، وقال: ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [سورة النمل: ٧٦]، وقال: ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ ﴾ [سورة النساء: ١٢٧]؛ أي: ما يُتْلَىٰ عليكم في الكتاب يفتيكم فيهنّ.

وقال: ﴿ فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾ [سورة الحج: ٥]. فأضاف الإنبات[1] إليها.

وقال تعالىٰ: ﴿ وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾ [سورة ق: ٧]، وقال تعالىٰ: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ * يُنبِتُ لَكُم بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالأَعْنَابَ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ [سورة النحل: ١٠، ١١]، وقال تعالىٰ: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا / أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا ٣/ ٢٤٣
أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَارًا ﴾ [سورة يونس: ٢٤]، وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الأَرْضِ زِينَةً لَّهَا ﴾ [سورة الكهف: ٧]، وقال تعالىٰ: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ﴾ [سورة الصافات: ٦]، وقال تعالىٰ: ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ﴾ [سورة الحديد: ٤]، وقال تعالىٰ: ﴿ يُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ ﴾ [سورة النحل: ٢]، وقال: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ ﴾ [سورة الشعراء: ١٩٣]. وقال: ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ [سورة الإسراء: ١٠٥]، وقال: ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾ [سورة المؤمنون: ١٨]، وقال تعالىٰ: ﴿ وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [سورة فصلت: ٢١]. وقال سليمان ـ عليه الصلاة والسلام ـ: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [سورة النمل: ١٦]، وقال تعالىٰ: ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [سورة الذاريات: ٢٣]. فهم نطقوا، وهو أنطقهم، وهو الذي أنطق كل شيء.

فإذا كان [تبارك وتعالىٰ][2] قد جعل في الجمادات قوىً تفعل، وقد أضاف الفعل إليها، ولم يمنع ذلك أن يكون خالقاً لأفعالها؛ فلأن لا / يمنع إضافة الفعل إلىٰ ٣/ ٢٤٤
الحيوان، وإن كان الله خالقه بطريق الأَوْلَىٰ.

فإنَّ القدرية لا تنازع في أن الله خالق ما في الجمادات من القوىٰ والحركات، وقد أخبر الله[3] أنَّ الأرض تنبت وأن السحاب يحمل الماء، كما قال تعالىٰ: ﴿ فَالْحَامِلاتِ وِقْرًا ﴾ [سورة الذاريات: ٢].

(١) (أ): «النبات»، وهو تحريف. (٢) «تبارك وتعالىٰ»: ليست في (ع). (٣) (ع): «والله قد أخبر».

والريح تنقل السحاب، كما قال تعالىٰ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [سورة الأعراف: ٥٧]. وأخبر أن الريح تدمّر كل شيء، وأخبر أن الماء طغىٰ، بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [سورة الحاقة: ١١].

بل قد أخبر بما هو أبلغ من ذلك: من سجود هٰذه الأشياء وتسبيحها، كما في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ [سورة الحج: ١٨].

وهٰذا التفصيل يمنع حمل ذلك علىٰ أن المراد كونها مخلوقة دالّة علىٰ الخالق، وأن المراد شهادتها بلسان الحال، فإنَّ هٰذا عام لجميع الناس. وقد قال تعالىٰ: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ [سورة سبأ: ١٠]، وقال: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ
يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ * وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَّهُ أَوَّابٌ﴾ [سورة ص: ١٨، ١٩]. / فأخبر أنَّ ٣/ ٢٤٥
الجبال تؤوب معه والطير، وأخبر أنه سخَّرها تسبّح.

وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ
وَتَسْبِيحَهُ﴾ [سورة النور: ٤١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ ٢/ ٥١
تَسْبِيحَهُمْ﴾ [سورة الإسراء: ٤٤]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [سورة الرعد: ١٥]، وقال: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [سورة البقرة: ٧٤].

وبسط الكلام علىٰ سجود هٰذه الأشياء وتسبيحها، مذكورٌ في غير هٰذا الموضع(١).

والمقصود هنا: أنَّ هٰذا كله مخلوق لله بالاتفاق، مع جعل ذلك فعلاً لهٰذه الأعيان في القرآن. فعُلِم أن ذلك لا ينافي كون الربّ تعالىٰ خالقاً لكل شيء.

فإن قيل: قولكم: إذا جعلنا الله فاعلاً وجب وجود ذلك (الفعل)(٢)، وخلق الفعل يستلزم وجوده، ونحو ذلك من الأقوال يقتضي الجبر، وهو قول باطل.

---

(١) وهو في «رسالة في قنوت الأشياء كلها لله تعالىٰ»، وهي التي حققتها ونشرتها في المجموعة الأولىٰ من «جامع الرسائل»، ص ١ ـ ٤٥، ط. المدني، القاهرة، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
(٢) «الفعل»: زيادة في (ب) فقط.

٣/ ٢٤٦ / قيل: لفظ «الجبر» لم يرد في كتاب ولا سنة لا بنفي ولا إثبات، واللفظ إنَّما يكون له حرمة إذا ثبت عن المعصوم، وهي ألفاظ النصوص، فتلك علينا أن نتَّبع معانيها. وأمَّا الألفاظ المحدثة مثل لفظ «الجبر» فهو مثل لفظ «الجهة» و«الحيز» ونحو ذلك.

ولهـٰذا كان المنصوص عن أئمة الإسلام، مثل الأَوْزَاعِيِّ، والثَّوْرِيِّ، وعبدالرحمـٰن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم: أنَّ هـٰذا اللفظ لا يُثبت ولا يُنفَى مطلقاً، فلا يُقال مطلقاً: جَبَرَ، ولا يُقال: لم يجبر، فإنه لفظ مجمل.

ومن علماء السلف[1] من أطلق نفيه، كالزبيدي صاحب الزهري، وهـٰذا نَظَر إلىٰ المعنىٰ المشهور من معناه في اللغة، فإن المشهور إطلاق لفظ «الجبر» و«الإجبار» علىٰ ما يُفعل بدون إرادة المجبور، بل مع كراهته، كما يُجبر الأب ابنته علىٰ النكاح.

وهـٰذا المعنىٰ منتفٍ في حق الله تعالىٰ، فإنه سبحانه لا يخلق فعل العبد الاختياري بدون اختياره، بل هو الذي جعله مريداً مختاراً، وهـٰذا لا يقدر عليه أحدٌ إلَّا الله.

ولهـٰذا قال من قال من السلف: الله أعظم وأجل[2] من أن يُجبر، إنَّما يجبر غَيْرَه من لا[3] يقدر علىٰ جعله مختاراً، والله تعالىٰ يجعل العبد مختاراً، فلا يحتاج إلىٰ إجباره.

٣/ ٢٤٧ / ولهـٰذا قال الأَوْزَاعِي والزبيدي وغيرهما: نقول: جَبَل، ولا نقول: جَبَر؛ لأنَّ الجبل جاءت به السنة. كما في الحديث الصحيح: أن النبي ﷺ قال لأشج عبد القيس: «**إنَّ فيك خلقين يحبهما الله: الحلم والأناة**»، فقال: أخلقين تخلقت بهما، أم خلقين جُبلتُ عليهما؟ قال: «**بل خلقين جبلتَ عليهما**»، فقال: «الحمد لله الذي جبلني علىٰ خلقين يحبهما الله»[4].

فقد يُراد بلفظ «الجبر»[5] نفس فعل ما يشاؤه، وإن خلق اختيار العبد. كما قال محمد بن كعب القُرظي: «الجبَّار هو الذي جَبَر العباد علىٰ ما أراده»[6].

وعن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ: أنه قال في الدعاء المأثور عنه: «اللهمَّ داحي المدحوات، وسامك المسموكات، جَبَّار[7] القلوب علىٰ فطرتها[8]: شقيها

(١) (ع): «السنة». (٢) «وأجل»: ساقطة من (ع). (٣) «لا»: ساقطة من (أ).
(٤) مضىٰ هـٰذا الحديث من قبل في هـٰذا الجزء، ص٢/ ٢٥٥. (٥) (ع): «فقد يُراد بالجبر».
(٦) (أ)، (ب): «علىٰ ما أراد». (٧) (ع): «جابر». (٨) (ع): «فطراتها».

وسعيدها».

فإذا أُرِيدَ بـ «الجبر» هـٰذا، فهـٰذا حق(١). وإن أُريد به الأول، فهو باطلٌ. ولكن الإطلاق يُفهم منه الأول، فلا يجوز إطلاقه. فإذا قال السائل: أنا أريد بالجبر المعنىٰ
٣/٢٤٨ الثاني، وهو أن نفس جعل الله للعبد(٢) فاعلاً قادراً / يستلزم الجبر، ونفس كون الداعي والقدرة يستلزم وجود الفعل جَبَرَ.

قيل: هـٰذا المعنىٰ حق، ولا دليل لك علىٰ إبطاله. وحذَّاق المعتزلة، كأبي الحسين البصري وأمثاله، يسلِّمُون هـٰذا، فيسلِّمُون أن مع وجود الداعي والقدرة يجب وجود الفعل.

وصاحب هـٰذا الكتاب قد سلك هـٰذه الطريقة، فلا يمكنه مع هـٰذا إنكار الجبر بهـٰذا التفسير. ولهـٰذا(٣) نُسِبَ أبو الحسين إلىٰ التناقض في هـٰذه المسألة، فإنه وأمثاله من حذَّاق المعتزلة إذا سلَّموا أنه مع الداعي والقدرة يجب وجود الفعل، وسلَّموا أن الله خلق الداعي والقدرة، لزم أن يكون(٤) الله خالق أفعال العباد.

فحذَّاق المعتزلة سلَّموا المقدمتين ومنعوا النتيجة. والطوسي الذي قد عظَّمه هـٰذا الإمامي ذكر في «تلخيص المحصَّل» لما ذكر احتجاج الرازي: بأن الفعل يجب عند وجود المرجِّح التام ويمتنع عند عدمه، فبطل(٥) قول المعتزلة بالكلية(٦)، يعني الذين
٣/٢٤٩ يقولون: إنه يفعل علىٰ وجه / الجواز، وهو المشهور من مذهبهم. فاعترض(٧) الطوسي، وقال: إنه قد ذكر(٨) فيما مر أن المختار متمكن(٩) من ترجيح أحد طرفَيْ

---

(١) (أ)، (ب): «فالجبر حق». (٢) (أ)، (ب): «العبد». (٣) (أ)، (ب): «وبهـٰذا».
(٤) «يكون»: ساقطة من (أ)، (ب). (٥) (ب) فقط: «فقد بطل».
(٦) يقول الرازي في «المحصل» ص ١٤١: «وزعم الجمهور من المعتزلة أن العبد موجد لأفعاله لا علىٰ نعت الإيجاب، بل علىٰ صفة الاختيار.
لنا وجوه: الأول: أن العبد حال الفعل إما أن يمكنه الترك أو لا يمكنه، فإن لم يمكنه الترك فقد بطل قول المعتزلة. وإن أمكنه، فإما أن لا يفتقر ترجيح الفعل علىٰ الترك إلىٰ مرجح، وهو باطل؛ لأنه تجويز لأحد طرفَيْ الممكن علىٰ الآخر لا لمرجح، أو يفتقر ذلك المرجح إن كان من فعله عاد التقسيم، وإلَّا يتسلسل، بل ينتهي لا محالة إلىٰ مرجح لا يكن من فعله، ثم عند حصول ذلك المرجح إن أمكن أن لا يحصل ذلك الفعل فلنفرض ذلك، وحينئذٍ يحصل الفعل تارة، ولا يحصل أخرىٰ، مع أن نسبة ذلك المرجح إلىٰ الوقتين علىٰ السواء، فاختصاص أحد الوقتين بالحصول، ووقت الآخر بعدم الحصول، يكون ترجيحاً لأحد طرفي الممكن المتساوي علىٰ الآخر من غير مرجح، وهو محال، وإن امتنع أن لا يحصل فقد بطل قول المعتزلة بالكلية؛ لأنه متىٰ حصل المرجح وجب الفعل، ومتىٰ لم يحصل امتنع، فلم يكن العبد مستقلاً بالاختيار، فهـٰذا كلام قاطع».
(٧) (أ): «المعترض»؛ (ب): «اعترض». (٨) (أ)، (ب): «فقال إنه ذكر». (٩) (أ)، (ب): «ممكن».

الممكن على الآخر[١] بلا مرجِّح، وهنا حكم بأن ذلك[٢] محال[٣]، ثم على تقدير الاحتياج إلى المؤثر[٤]، وامتناع عدم حصول الأثر[٥]، قال: «فقد بطل قول المعتزلة بالكلية».

قال[٦]: «وذلك غير وارد؛ لأنه قد ذكر أن أبا الحسين من المعتزلة. / وقال في موضع آخر: إنه رجل المعتزلة[٧]. وقال هنا[٨]: إنه قد ذهب إلى أن القدرة والإرادة يوجبان وجود المقدور. فكيف بطل قولهم بالكلية؟ ٣/ ٢٥٠

وبيانه: أنهم يقولون: إنَّ معنى الاختيار هو استواء الطرفين بالنسبة إلى القدرة وحدها، ووجوب وقوع أحدهما بحسب الإرادة، فمتى حصل المرجّح التام[٩] وهو الإرادة وجب الفعل، ومتى لم يحصل امتنع ذلك، وذلك غير مناف لاستواء الطرفين بالقياس إلى القدرة وحدها، فإذاً اللزوم الذي ذكره غير قاطع في إبطال قولهم».

قلت: القول الذي قطع ببطلانه الرازي هو القول[١٠] المشهور عنهم، وهو أن الفعل لا يتوقف على الداعي، بل القادر يرجِّح أحد مقدورَيْه[١١] على الآخر بلا مرجِّح، فيحدث الداعي له الفعل كالإرادة، بمجرد كونه قادراً مع استواء القدرة بالنسبة إلى وجود ذلك وعدمه.

والداعي قد يفسّر بالعلم أو الاعتقاد أو الظن[١٢]، وقد يفسّر بالإرادة، وقد يفسّر بالمجموع، وقد يفسّر بما اشتمل عليه المراد مما يقتضي إرادته.

والرازي يقول: إنَّ أبا الحسين متناقض، فإن الرازي ذكر من الأقوال / قول الذين يقولون: إنَّ الفعل موقوف على الداعي، فإذا حصلت القدرة وانضم إليها ٣/ ٢٥١

---

(١) «على الآخر»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) (أ)، (ب): «ذاك».
(٣) لم أجد هذا الكلام في «تلخيص المحصل» للطوسي مع طول بحثي عنه، ولكن الطوسي يقرر أن الرازي متناقض في هذه المسألة وذلك في موضع آخر (ص١٢٢) عند تعليقه على كلام الرازي على «أنه تعالى مريد»؛ إذ يقول: «وقوله: المخصص ليس القدرة، مناقض لما ذهب إليه فيما مرّ، وهو أن المختار يمكنه الترجيح من غير مرجح».
(٤) (أ)، (ب): «المرجح». (٥) (ع): «المؤثر».
(٦) لم أجد هذا الكلام للطوسي في «تلخيص المحصل»، ولعله في كتاب آخر له. وانظر: كتاب «فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية»، للأستاذ محمد صالح الزركان ـ رحمه الله ـ، ص٥٢٩ ـ ٥٣٦، ط. دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
(٧) (ع): «إنه رجل من المعتزلة». (٨) (ع): «وهنا قال».
(٩) (ع): «فمتى حصل حصل المرجح التام». (١٠) «القول»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) (أ): «أحد مقدوراته». (١٢) (ع): «والاعتقاد والظن».

الداعي صار مجموعهما علة لوجوب الفعل.

قال[١]: «وهٰذا قول جمهور الفلاسفة واختيار أبي الحسين البصري من المعتزلة، وهو - وإن كان يدَّعِي الغلو في الاعتزال، حتىٰ ادَّعىٰ أن العلم بأن العبد موجد لأفعاله ضروري؛ إلَّا أنه كان من مذهبه أن الفعل موقوف علىٰ الداعي، فإذا كان عند الاستواء يمتنع وقوعه، فحال المرجوحيَّة أَوْلَىٰ بالامتناع، وإذا امتنع المرجوح وجب الراجح؛ لأنه لا خروج عن النقيضين، وهٰذا عين القول بالجبر؛ لأنَّ الفعل[٢] واجب الوقوع عند حصول المرجِّح، وممتنع الوقوع عند عدم المرجِّح. فثبت أن أبا الحسين كان عظيم الغلو في القول بالجبر، وإن كان يدَّعي في ظاهر الأمر أنه عظيم الغلو في الاعتزال».

قلت: هٰذا القول هو[٣] قول جماهير أهل السنة وأئمتهم[٤]، ويقرب منهم قول أبي المعالي الجويني، والقاضي أبي خازم[٥] بن القاضي أبي يعلىٰ، وقول الكرَّاميَّة، وهو حقيقة القول بأن الله خالق فعل العبد، وهو ظاهر علىٰ[٦] قول جمهور أهل السنة المثبتين للأسباب، الذين يقولون: لقدرة العبد تأثير في الفعل.

٣/ ٢٥٢ / وأما من قال: لا تأثير لها، كالأشعري، فإذا فَسَّر الوجوب بالوجوب العادي لم يمتنع ذلك، وإن فَسَّر[٧] بالعقلي امتنع.

وأمَّا لفظ «الجبر»، فالنزاع فيه لفظي - كما تقدَّم -، وليس هو في اللغة ظاهراً في هٰذا المعنىٰ. ولهٰذا أنكر السلف إطلاقه، فإذا قالت القدرية: هٰذا ينافي كونه مختاراً؛ لأنه لا معنىٰ للمختار إلَّا كونه قادراً علىٰ الفعل والترك، وأنه إذا شاء فعل هٰذا، وإذا شاء فعل هٰذا.

قيل لهم: هٰذا مسلَّم، ولكن يُقال: هو قادر علىٰ الفعل والترك علىٰ سبيل البدل، أو علىٰ سبيل الجمع؟ والثاني باطل، فإنه في حال كونه فاعلاً لا يقدر أن يكون تاركاً مع كونه فاعلاً. وكذلك حال كونه تاركاً لا يقدر علىٰ كونه فاعلاً مع كونه تاركاً. فإن الفعل والترك ضدان، واجتماعهما ممتنع، والقدرة لا تكون علىٰ ممتنع.

---

(١) لم أتمكن من العثور علىٰ النص التالي من كلام الرازي فيما هو مطبوع من كتبه.
(٢) (أ)، (ب): «لأن المراد». (٣) «هو»: ساقطة من (أ)، (ب). (٤) (ع): «وأئمتها».
(٥) في النسخ الثلاث: «أبي حازم»، وهو خطأ.
(٦) «علىٰ»: ساقطة من (أ)، (ب). (٧) (ب) فقط: «فسره».

فعُلِمَ أن قولنا: قادر على الفعل والترك؛ أي: يقدر أن يفعل في حال عدم الترك، ويقدر أن يترك في حال عدم الفعل. وكذلك قول القائل: القادر[١] إن شاء فعل وإن شاء ترك، هو على سبيل البدل، لا يقدر أن يشاء الفعل والترك معاً، بل حال مشيئته للفعل لا يكون مريداً للترك، [٢] وحال مشيئته للترك لا يكون مريداً للفعل[٢].

٢٥٣/٣ وإذا كان كذلك، فالقادر الذي[٣] إن شاء فعل وإن شاء ترك، حال كونه / شاء الفعل[٤] مع القدرة التامة يجب وجود الفعل، وحال وجود الفعل يمتنع أن يكون مريداً للترك مع الفعل، وأن يكون قادراً على وجود الترك مع الفعل، بل قدرته على الفعل[٥] بمعنى: أنه يكون بعد الفعل تاركاً له، فيكون قادراً على الترك في الزمن الثاني من وجود الفعل، لا حال وجود الفعل.

وإذا قال القائل[٦]: هٰذا يقتضي أن يكون الفعل واجباً لا ممكناً، فإن أراد به أن يصير[٧] واجباً بغيره بعد كونه ممكناً في نفسه، فهٰذا حق، كما أنه يصير موجوداً بعد أن كان معدوماً، وفي حال وجوده يمتنع أن يكون معدوماً.

وكل ما خلقه الله تعالى فهو بهٰذه المثابة. فإنه ما شاء الله كان[٨]، فوجب وجوده بمشيئة الله وقدرته، وما لم يشأ لم يكن، فيمتنع وجوده لعدم مشيئة الله له، مع أن ما شاءه مخلوق محدث مفعول له، وكان قبل أن يخلقه يمكن[٩] أن يوجد ويمكن أن لا يوجد، فأمَّا بعد أن صار موجوداً بمشيئة الله وقدرته، فلا يمكن أن يكون معدوماً مع كونه موجوداً، [١٠] وإنَّما يمكن أن يعدم بعد وجوده، وليس في الأشياء ما يمكن وجوده وعدمه معاً في حال واحدة، بل يمكن وجوده بدلاً عن عدمه، وعدمه بدلاً عن وجوده، / فإذا وجد كان وجوده ما دام موجوداً واجباً بغيره، وإذا ٢٥٤/٣
سمي ممكناً بمعنى أنه مخلوق ومفعول وحادث فهو صحيح، لا بمعنى أنه في حال وجوده يمكن عدمه مع وجوده[١٠]، فإنه إذا أُريد[١١] أنه حال وجوده يمكن عدمه مع وجوده، فهٰذا باطل، فإنه جمع بين النقيضين.

وإن أراد[١٢] أنه يمكن عدمه بعد هٰذا الوجود فهو صحيح، ولكن هٰذا لا

---

(١) «القادر»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢ـ٢): ساقط من (أ)، (ب). (٣) «الذي»: ساقطة من (ع).
(٤) (ع): «شاء للفعل». (٥) (ب) فقط: «على الترك». (٦) (ب) فقط: «قائل».
(٧) (أ): «فإن أراد به يصير»؛ (ب): «فإن أراد أنه يصير».
(٨) (ع): «فإن ما شاء كان». (٩) (أ) فقط: «قبل أن يخلقه لم يكن يمكن..».
(١٠ـ١٠): الكلام في (ع) فقط. (١١) (ع): «فإذا أريد». (١٢) (ب) فقط: «وإن أريد».

يناقض وجوب وجوده بغيره ما دام موجوداً. وهٰذا موجود(١) بالقادر لا بنفسه، وهو(٢) ممكن في هٰذه الحال، بمعنىٰ أنه محدث مخلوق مفتقر إلىٰ الله تعالىٰ، لا بمعنىٰ كونه(٣) يمكن أن يكون معدوماً حال وجوده.

ومن فهم هٰذا، انحلَّت عنه إشكالات كثيرة أُشكلت علىٰ كثير من الناس في مسائل القدر، بل وفي إثبات كون الرب قادراً مختاراً، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

والقدر يتعلق بقدرة الله تعالىٰ، ولهٰذا قال الإمام أحمد(٤): «القدر قدرة الله تعالىٰ»، يشير إلىٰ أن من أنكر القدر فقد أنكر قدرة الله تعالىٰ، وأنه يتضمن إثبات قدرة الله تعالىٰ علىٰ كل شيء.

ولهٰذا جعل الأشعري وغيره أخص وصف الرب تبارك وتعالىٰ(٥) قدرته علىٰ الاختراع.

٣/ ٢٥٥ / **فقول القائل:** القادر(٦) هو الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك، بمعنىٰ: أنه قبل الفعل والترك إن شاء وجود الفعل في الزمن الثاني، وإن شاء الترك فيه، وهٰذا التخيير بينهما إنَّما يكون عند عدمهما جميعاً، فأما حال الفعل فيمتنع الترك، وحال الترك فيمتنع الفعل، وحينئذٍ فالفعل واجب حَالَ وجوده، لا في الحال التي يكون(٧) مخيّراً فيها بين الفعل والترك، فحال التخيير لم يكن واجباً، وحال وجوبه لم يكن مخيّراً.

نعم، قد يكون حال الفعل شائياً للترك بعد الفعل، وهٰذا ترك ثانٍ ليس(٨) هو ترك ذلك الفعل في حال وجوده، فالقادر قط لا يكون مخيّراً بين الشيئين في حال وجود أحدهما(٩ إلا بمعنىٰ التخيير في الزمن الثاني، وإلَّا ففي حال وجود أحدهما لا٩) يكون(١٠) مخيّراً بين وجوده وعدمه مع وجوده، وحالما يكون الفاعل فاعلاً يمتنع أن يكون تاركاً، فيمتنع أن يكون هٰذا الترك مقدوراً له؛ لأن الممتنع لا يكون مقدوراً، والقدرة علىٰ الضدين قدرة علىٰ كل واحد منهما علىٰ سبيل البدل، ليست قدرة علىٰ جمعهما(١١)، وهٰذا كما يُقال: إنه قادر علىٰ تسويد الثوب وتبييضه،

---

(١) (أ)، (ب): «وهٰذا وجود». (٢) (ب): «فهو». (٣) (ع): «لا بمعنىٰ أنه».
(٤) (ع): «.. أحمد رضي الله عنه». (٥) «تبارك وتعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦) (أ): «القدر»، وهو تحريف. (٧) (ع): «التي كان..».
(٨) (أ): «وهٰذا ترك بأن ليس»؛ (ب): «وهٰذا الترك ليس». (٩ ـ ٩): ساقط من (أ)، (ب).
(١٠) (ب) فقط: «فلا يكون». (١١) (ع): «علىٰ جميعها».

ويسافر إلىٰ الشرق والغرب، ويذهب يميناً وشمالاً، وقادر علىٰ أن يتزوج هـٰذه الأخت وهـٰذه الأخت](*).

/ فصل

٣/ ٢٥٦

كلام الرافضي علىٰ دلالة النقل على الأفعال الاختيارية

قال الرافضي[1]: «وأما المنقول، فالقرآن[2] مملوء من استناد[3] أفعال البشر إليهم[4]، كقوله [تعالىٰ][5]: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ﴾ [سورة النجم: ٣٧][6]، ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة مريم: ٣٧]، ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [سورة الأنعام: ١٦٤][7]، ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة النحل: ٣٢]، ﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [سورة غافر: ١٧]، ﴿الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الجاثية: ٢٨]، ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [سورة طه: ١٥]، [﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة النمل: ٩٠]][8]، ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [سورة الأنعام: ١٦٠]، ﴿لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ﴾ [سورة فاطر: ٣٠]][9]، ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٦]، ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾ [سورة النساء: ١٦٠]][10]، ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [سورة الطور: ٢١]، ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [سورة فصلت: ٤٦]، [﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [سورة الحج: ١٠]][10]، ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [سورة الشورى: ٣٠] إلخ»[11].

٣/ ٢٥٧

التعليق على كلامه من وجوه: الوجه الأول

فيُقال: الجواب[12] من وجوه: أحدها[12] أن يُقال[13]: كل هـٰذا حق، وجمهور أهل السنة قائلون [بذلك، وهم قائلون][14]: إنَّ العبدَ فاعل لفعله حقيقة لا مجازاً. وإنَّما نازع في ذلك طائفة من متكلمة[15] أهل الإثبات، كالأشعري ومن اتبعه.

الوجه الثاني

[16] الثاني: أن يُقال[16]: والقرآن مملوء بما يدلّ[17] علىٰ أنَّ أفعال العباد حادثة

(*) (ع): «وهـٰذه الأخت والله أعلم». وعند هـٰذا الموضع ينتهي السقط الطويل في نسختي (ن)، (م)، وهو الذي بدأ في هذا الكتاب (٢/ ٣٧٦).

(١) (أ)، (ب): «قال الإمامي». والكلام التالي في (ك)، ص ٩٠ (م)-٩١ (م).

(٢) (ك): «فإن القرآن». (٣) (ب) فقط: «إسناد». (٤) (ع): «الفعل إلىٰ البشر».

(٥) «تعالىٰ»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م). (٦) (ع)، (أ)، (ب): «الذي وفَّىٰ»، الآية.

(٧) ما بين المعقوفتين في (ب)، (ك) سقط من النسخ الأخرىٰ.

(٨) ما بين المعقوفتين زيادة في (ك) فقط. (٩) آية سورة فاطر في (ك)، (ب) فقط.

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(١١) اختصر ابن تيمية كلام ابن المطهر وترك أكثر من ستة أسطر من كلامه. انظر: (ك)، ص ٩١ (م).

(١٢-١٢): ساقط من (ب) فقط. (١٣) (ن): «أن يقول». وسقطت العبارة من (م).

(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٥) (ع)، (ن)، (م): «من متكلمي».

(١٦-١٦): ساقط من (ب) فقط. (١٧) (ن)، (ع): «مما يدل»؛ (أ): «مما دل»؛ (ب): «بما دل».

بمشيئة الله [وقدرته][(١)] وخلقه، فيجب الإيمان بكل ما في القرآن، ولا يجوز أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعض.

٣/ ٢٥٨ / قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٣]، وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة الأنعام: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [سورة الأنعام: ١١٢]، وقال تعالى: ﴿وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا * إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [سورة الكهف: ٢٣، ٢٤].

وأجمع [علماء] المسلمين[(٢)] على أن الرجل لو قال: «لأصلينَّ الظهر غداً إن شاء الله»، أو «لأقضين الدَّين الذي عليَّ، وصاحبه مطالبه»، أو: «لأردنَّ هذه[(٣)] الوديعة»، ونحو ذلك ثم لم يفعله: أنه لا يحنث في يمينه. ولو كانت المشيئة بمعنى الأمر لحنث[(٤)].

وقال عن إبراهيم: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [سورة البقرة: ١٢٨]، وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [سورة البقرة: ٢٦]،
٣/ ٢٥٩ وقال تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [سورة الأنفال: ٢٤]، / وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلالاً فَهِيَ إِلَى الأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ * وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لا يُبْصِرُونَ﴾ [سورة يس: ٨، ٩][(٥)].

[وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا * وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ [سورة مريم: ٣١، ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [سورة الأنبياء: ٧٣]، وقال عن بني إسرائيل: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [سورة السجدة: ٢٤]، وقال عن آل فرعون: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لا يُنصَرُونَ﴾ [سورة القصص: ٤١]، وقال عن الخليل ﷺ: ﴿رَبِّ اجْعَلْنِي مُقِيمَ الصَّلاةِ وَمِن ذُرِّيَّتِي رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [سورة إبراهيم: ٤٠]، وقال: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلاةَ

---

(١) «وقدرته»: ساقطة من (ن)، (م). (٢) (ع)، (ن)، (م): «وأجمع المسلمون».
(٣) «هذه»: ساقطة من (أ)، (ب). (٤) (أ)، (ب): «يحنث».
(٥) بعد آيتي سورة يس يوجد سقط طويل في نسختي (ن)، (م)، سأشير إلى موضعه عند نهايته إن شاء الله في هذا الكتاب (٢/ ٣٩٠).

فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [سورة إبراهيم: ٣٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ * وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾ [سورة يس: ٤١، ٤٢]، والفلك من مصنوعات بني آدم.

٣/ ٢٦٠ وهٰذا مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الصافات: ٩٦]،/ فإن طائفة من المثبتة[1] للقدر قالوا: إن «ما» هٰهنا مصدرية، وأن المراد: خلقكم وخلق أعمالكم، وهٰذا ضعيف جدًّا.

والصواب: أن «ما» هٰهنا بمعنىٰ «الذي»، وأن المراد: والله خلقكم[2] والأصنام التي تعملونها.

كما في حديث حذيفة عن النبي ﷺ قال[3]: «**إنَّ اللَّهَ خلق كل صانع وصنعته**»[4].

وأنَّه[5] قال: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ۝٩٥ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الصافات: ٩٥، ٩٦]، فذمّهم وأنكر عليهم عبادة ما ينحتونه[6] من الأصنام، ثم ذكر أن الله خلق العابد والمعبود المنحوت.

٣/ ٢٦١ وهو سبحانه الذي يستحق أن يُعْبَد، ولو أُريد: والله خلقكم / وأعمالكم كلها، لم يكن هٰذا مناسباً، فإنه قد ذمَّهم على العبادة، وهي من أعمالهم، فلم يكن في ذكر كونه خالقاً لأعمالهم ما يناسب الذمّ، بل هو إلىٰ العذر أقرب.

ولكن هٰذه الآية تدل علىٰ أنه خالق لأعمال[7] العباد من وجه آخر، وهو أنه إذا خلق المعمول الذي عمله، وهو الصنم المنحوت، فقد خلق التأليف القائم به؛

---

(١) (ع): «من المثبتين». (٢) (أ)، (ب): «وأن المراد خلقكم..». (٣) «قال»: زيادة في (ع).

(٤) الحديث عن حذيفة ـ رضي الله عنه ـ، ذكره الألباني في «صحيح الجامع الصغير» ٢/ ١١٦، ونقل عن السيوطي قوله: «خ» (البخاري) في «خلق أفعال العباد»، ك (الحاكم) في «المستدرك»، والبيهقي في «الأسماء والصفات» عن حذيفة ولفظ الحديث: «إن الله تعالىٰ صانع كل صانع وصنعته». وعلّق الألباني بأن لفظ الحاكم وابن منده وغيرهما: «خالق» وصحح الألباني الحديث، وأشار إلىٰ كلامه عنه في «الأحاديث الصحيحة» ١٦٣٧: ابن منده، المحاملي، عد. والحديث في كتاب «خلق أفعال العباد» للبخاري، ص ١٣٧ (ضمن كتاب عقائد السلف». وذكره ابن كثير في تفسيره (ط. الشعب) ٧/ ٢٢، والسيوطي في «الدر المنثور» ٥/ ٢٧٩. والحديث في «الأسماء والصفات» للبيهقي، ص ٢٦ (ط. مطبعة السعادة، سنة ١٣٥٨هـ)؛ المستدرك للحاكم ١/ ٣١ـ٣٢ وقال الحاكم: «هٰذا حديث صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

(٥) (أ)، (ب): «فإنه». (٦) (أ)، (ب): «ما يتخذونه». (٧) (ع): «أعمال».

وذلك مسبَّب من[1] عمل ابن آدم، وخالق المسبَّب خالق السبب[2] بطريق الأَوْلَىٰ.

وصار هـٰذا كقوله: ﴿وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾ [سورة يس: ٤٢]، ومعلوم أن السفن إنَّما ينجر[3] خشبها، ويركبها بنو آدم، فالفُلْك معمولة لهم[4]، كما هي[5] الأصنام معمولة لهم، وكذلك سائر ما يصنعونه من الثياب[6] والأطعمة والأبنية، فإذا كان الله قد أخبر أنه خلق الفُلْك المشحون، وجعل ذلك من آياته، ومما أنعم الله به علىٰ عباده، عُلِمَ أنه خالق أفعالهم.

وعلىٰ قول القدرية لم يخلق إلَّا الخشب الذي يصلح أن يكون سفناً وغير سفن. ومعلوم أن مجرد خلق المادة لا يوجب خلق الصورة التي حصلت بأفعال بني آدم إن لم يكن خالقاً[7] للصورة.

٣/ ٢٦٢ / ومثل هـٰذا، قوله تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [سورة النحل: ٨٠ ـ ٨١][8].

ومعلوم أنَّ خلق البيوت المبنية والسرابيل المصنوعة، هو كخلق السفن المنجورة[9]. وقد أخبر الله[10] أنَّ الفُلْكَ صنعة بني آدم، مع إخباره أنه خلقها. كما قال تعالىٰ عن نوح ـ عليه السلام ـ: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ﴾ [سورة هود: ٣٨].

وأيضاً، ففي القرآن من ذكر[11] تفصيل أفعال العباد التي بقلوبهم وجوارحهم، وأنه هو تبارك وتعالىٰ يُحدث من ذلك ما يطول وصفه، كقوله تعالىٰ: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [سورة الأعراف: ٣٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٣]، وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [سورة الحجرات: ٧]، ومعلوم أنه لم يرد بذلك الهداية المشتركة بين المؤمن والكافر، مثل إرسال الرسل، والتمكين[12] من الفعل، وإزاحة العلل، بل أراد ما يختص به المؤمن.

---

(١) (ع): «عن». (٢) (ع): «خالق لسببه». (٣) (ع): «ينحت».
(٤) (ع): «له». (٥) (ب) فقط: «كما أن». (٦) (ع)، (أ): «النبات».
(٧) (ع): «خلقا». (٨) في (ع) الآيات كلها متصلة...
(٩) (ع): «المنحوتة». (١٠) «الله»: ليست في (أ)، (ب).
(١١) «ذكر»: زيادة في (ع). (١٢) (أ): «والمتمكن»؛ (ب): «والتمكن».

٣/ ٢٦٣ / كما دلَّ عليه القرآن في مثل[١] قوله تعالى: ﴿وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [سورة الأنعام: ٨٧]، وقوله: ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ * وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة الصافات: ١١٧، ١١٨].

ومنه: قولنا[٢] في الصلاة: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [سورة الفاتحة: ٦، ٧]، فإنَّ الهداية المشتركة حاصلة لا تحتاج أن تُسأل[٣]، وإنَّما تُسأل الهداية التي خَصَّ بها المهتدين. ومن تأوَّل ذلك بمعنىٰ زيادة الهدىٰ والتثبت، وقال[٤]: كان ذلك جزاءً، كان متناقضاً.

فإنه يُقال: هٰذا المطلوب إن لم يكن حاصلاً[٥] باختيار العبد لم يُثَبْ عليه، فإنه إنَّما يُثاب علىٰ ما فعله باختياره، [٦] وإن كان باختياره[٦] فقد ثبت أن الله يُحْدِث الفعل الذي يختاره العبد، وهٰذا مذهب أهل السنة.

وكذلك ما أخبر الله في القرآن من إضلال وهدىٰ ونحو ذلك، فإنهم قد يتأوَّلون ذلك بأنه جزاء علىٰ ما تقدم. وعامة تأويلاتهم مما يُعلم بالاضطرار أنَّ الله ـ ورسوله ـ لم يُردها بكلامه، مع أنَّ هٰذا الجزاء مما يُثاب الفاعل عليه، وإنْ جوَّزُوا أنَّ الله يثيب العبد علىٰ ما ينعم به علىٰ العبد[٧] / من فعله الاختياري، جاز أن ينعم عليه ابتداءً ٣/ ٢٦٤
باختياره الطاعة، وإن لم يجز عندهم الثواب والعقاب علىٰ ما يجعل العبد فاعلاً له، بطل أن يريد[٨] هدىٰ أو ضلالة يُثاب عليها أو يُعاقب عليها، وامتنع أن يكون ما أخبر أنه فعله من جعل الأغلال في أعناقهم، وجعله من بين أيديهم سدّاً ومن خلفهم سدّاً، ونحو ذلك هو مما يعاقبون عليه[٩]. وقد قال تعالىٰ: ﴿إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ﴾ [سورة النحل: ٣٧]، فأخبر أنه من أضله[١٠] الله لا يهتدي.

وفي الجملة، ففي القرآن من الآيات المبيِّنة أنَّ الله خالق أفعال العباد، وأنه هو الذي يقلِّب قلوب العباد[١١]، فيهدي من يشاء ويضل من يشاء، وأنه هو المنعم

---

(١) (ع): «القرآن ومثله». (٢) (ع): «قوله».
(٣) (أ): «حاصلة أن تسأل»؛ (ب): «حاصلة دون أن تُسأل».
(٤) (ع): «أو التثبيت أو قال». (٥) (أ)، (ب): «خالصا». (٦ ـ ٦): ساقط من (أ)، (ب).
(٧) (أ)، (ب): «علىٰ ما ينعم الله به علىٰ العبد». (٨) (ع): «أن يزيد».
(٩) (أ)، (ب): «ونحو ذلك مما يعاقبون عليه»؛ (ع): «ونحو ذلك هو مما يعاقبون علىٰ ذلك». ولعل الصواب ما أثبته.
(١٠) (ع): «أنه من يضله»؛ (ب): «أن من أضله». (١١) (أ)، (ب): «يقلب القلوب والأبصار».

بالهدىٰ علىٰ من أنعم عليه، ما يتعذر استقصاؤه في هـٰذه المواضع[(١)].

وكذلك فيه ما يبين عموم[(٢)] خلقه لكل شيء، كقوله: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [سورة الرعد: ١٦] وغير ذلك، وفيه ما يبيِّن أنَّه فعَّال لما يريد، وفيه ما يبيِّن أنه لو شاء لهدىٰ الناس جميعاً، وأمثال ذلك مما يطول وصفه.

وإذا قيل: هـٰذه متأوّلة عند[(٣)] القدرية؛ لأنها من المتشابه عندهم.

٣/ ٢٦٥ / **كان الجواب من وجهين: أحدهما:** أنَّ هـٰذا مقابل بتأويلات الجبرية لما احتجوا به، وبقولهم: هـٰذا متشابه. وهو[(٤)] لم يذكر إلَّا مجرد النصوص، فذكرنا النصوص من الطرفين.

الثاني: أن نبيِّن فساد تأويلاتهم واحداً واحداً، كما بُسِطَ في موضع آخر. وفي تأويلاتهم من تحريف الكلِم عن مواضعه، ومخالفة اللغة، وتناقض المعاني، ومخالفة إجماع سلف الأمة وأئمتها ـ ما يبيّن بعضه بطلان تحريفاتهم، ويبيِّن أنه ليس في القرآن مُحْكَم يناقض هـٰذا، حتىٰ يُقال: إنَّ هـٰذا متشابه وذلك محكم، بل القرآن يُصدِّق بعضه بعضاً.

ومن فتح هـٰذا الباب من أهل البدع لم يكن له ثبات، فإن خصمه يفعل كما يفعل، فلا يبقىٰ في يده[(٥)] حجَّة سليمة عن المعارضة بمثلها. كيف وعامة تأويلاتهم مما يُعلم بالاضطرار أنَّ الله ـ ورسوله ـ لم يردها بكلامه؟!][(*)].

فصل

تابع كلام الرافضي على الأفعال الاختيارية

قال الرافضي[(٦)]: «قال الخصم: القادر يمتنع أن يرجِّح مقدوره[(٧)] من غير مرجِّح، ومع الترجيح[(٨)] يجب الفعل فلا قدرة. / ولأنه يلزم أن يكون الإنسان شريكاً لله[(٩)]، ولقوله تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الصافات: ٩٦]».

٣/ ٢٦٦ **قال**[(١٠)]: «والجواب عن الأول المعارضة بالله تعالىٰ، فإنه تعالىٰ[(١١)] قادر، فإن

---

(١) (ع): «في هـٰذا الموضع». (٢) (ع): «ما يبين أن عموم». (٣) (أ): «عن».
(٤) (أ)، (ب): «وهـٰذا». (٥) (ع): «فلا يبقىٰ بيده».
(*) هنا ينتهي السقط الطويل في نسختي (ن)، (م)، وهو الذي بدأ في هـٰذا الكتاب (٢/ ٣٨٦).
(٦) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «الإمامي».
(٧) (ع)، (أ)، (ب): «القادر يمتنع أن يرجح أحد مقدوريه». والمثبت من (ن)، (م)، (ك).
(٨) (ك): «ومع المرجح». (٩) (ن)، (م): «شريكا»؛ (ك): «شريكا لله تعالىٰ».
(١٠) بعد الكلام السابق مباشرة في (ك)، ص ٩١ (م) ـ ٩٢ (م). (١١) «تعالىٰ»: ليست في (ك).

افتقرت القدرة إلى المرجّح، وكان المرجّح موجباً للأثر، لزم أن يكون الله[١] موجباً لا مختاراً، فيلزم[٢] الكفر. والجواب عن الثاني[٣]: أي شركة هنا، والله هو القادر على قهر العبد وإعدامه؟/ ومثل[٤] هذا أن السلطان إذا ولّى شخصاً بعض البلاد[٥]، فنهب وظلم وقهر[٦]، فإن السلطان متمكن[٧] من قتله والانتقام منه، واستعادة ما أخذه[٨] وليس[٩] يكون شريكاً للسلطان. والجواب عن الثالث[١٠]: أنه إشارة إلى الأصنام التي كانوا ينحتونها ويعبدونها، فأنكر عليهم، وقال: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الصافات: ٩٥، ٩٦]». ص ١٠٧

/ فيُقال: لم يذكر[١١] من أدلة أهل الإثبات إلَّا شيئاً يسيراً، ولم يذكر تقرير أدلتهم على وجهها. ومع هذا فالأدلة الثلاثة التي ذكرها لهم[١٢] ليس عنها جواب صحيح. ٣/ ٢٦٧ الرد عليه

أمَّا الأول: فإنَّ المستدلّ بذلك الدليل لا يقول: [إنه][١٣] إذا وجب الفعل فلا قدرة، فإن أهل الإثبات يقولون: إنَّ العبد له قدرة.

وهذا مذهب عامة[١٤] أهل السنة، حتى غلاة المثبتين[١٥] للقدر كالأشعرية، فإنهم متفقون على أن العبد له قدرة.

وهذا الدليل قد احتج به أبو عبد الله الرازي وغيره، وهو يصرِّح بأنه يقول بالجبر، ومع هذا فإنه يقول: إنَّ[١٦] للعبد قدرة، وإن كانوا متنازعين: هل هي مؤثِّرَة في مقدورها[١٧]، أو في بعض صفاته، أو لا تأثير لها؟

[قال أبو الحسين البصري وغيره من المعتزلة[١٨]: إنَّ الفعلَ لا يكفي فيه مجرد القدرة، بل يتوقف على الداعي، فيقولون: إن القادر المختار لا / يرجّح بمجرد ٣/ ٢٦٨

---

(١) (ك): «الله تعالى».
(٢) (ن)، (م): «فلزم».
(٣) (ك): «وعن الثاني».
(٤) (ك)، ص ٩٢ (م): «ومثال».
(٥) (ع): «ومثل هذا إذا ولي السلطان شخصاً ببعض البلاد».
(٦) (ك): «وقهر وظلم».
(٧) (ك): «يتمكن».
(٨) (ع)، (ن)، (م): «ما أخذ».
(٩) (ك): «فليس».
(١٠) (ك): «وعن الثالث».
(١١) (أ): «من لم يذكر»؛ (ب): «هو لم يذكر».
(١٢) (أ)، (ب): «عنهم».
(١٣) «إنه»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٤) «عامة»: ساقطة من (ع).
(١٥) (ن)، (م): «المثبتة».
(١٦) (ن): «فإن»؛ (م): «بأن».
(١٧) بعد عبارة «مؤثرة في مقدورها» يوجد في نسختي (ن)، (م) كلام طويل مكرر سبق إيراده في ٢/ ٤٦ (ب) وينتهي هذا الكلام المكرر بالعبارة التالية وهي: «أو في بعض صفاته أو تأثير» ثم يوجد بعدها سقط في النسختين، سأشير إلى نهايته بإذن الله.
(١٨) (ع): «بل أبو الحسين البصري وغيره من المعتزلة يقولون».

القدرة، بل بداعٍ يُقرن مع القدرة، كما يقول ذلك أكثر المثبتين للقدر، فإنهم يقولون: إنَّ الرب تعالىٰ لا يرجّح بمجرد القدرة، بل بإرادة مع القدرة.

وكذلك يقول كثير منهم في حق العبد: لا يرجّح بمجرد القدرة، (١ بل بداع مع القدرة١). وقد قال هٰذا كثير من أصحاب الأئمة الأربعة، وقاله من أصحاب أحمد القاضي أبو خازم(٢) بن القاضي أبي يعلىٰ](٣).

وقد تقدَّم أن القول الوسط في ذلك أن لها تأثيراً من جنس تأثير(٤) الأسباب في مسبباتها، ليس لها تأثير الخلق والإبداع، ولا وجودها كعدمها.

وتوجيه هٰذا الدليل(٥) أن القادر يمتنع أن يرجّح أحد مقدوريْه(٦) إلَّا بمرجّح. [وذلك أنه(٧) إذا كان الفعل والترك نسبتهما إلىٰ القادر سواء، كان ترجيح أحدهما علىٰ الآخر ترجيحاً لأحد المتماثلَيْنِ علىٰ الآخر بلا مرجّح، وهٰذا ممتنع في بدائه(٨) العقول.

٣/ ٢٦٩ وهٰذا مبسوط في موضع آخر، وتبيَّن فيه(٩) خطأ من زعم أن القادر/ يرجّح أحد المقدورين المتماثِلَيْنِ بلا مرجِّح](١٠)، وذلك المرجّح لا يكون من العبد، لأنَّ القول فيه كالقول في فعل العبد، فإن كان المرجّح له قدرة العبد، فالقادر لا يرجّح إلا بمرجّح، فلا بد أن يكون المرجّح [من الله، وعند وجود المرجّح](١١) يجب وجود الفعل(١٢) وإلَّا لم يكن مرجِّحاً تاماً، فإنه إذا كان بعد وجود المرجّح يجوز(١٣) وجود الفعل وعدمه كما كان قبل المرجّح كان ممكناً، والممكن لا يترجَّح وجوده علىٰ عدمه إلَّا بمرجّح، فلا بد من مرجّح تام يجب عنده وجود الفعل.

وإذا كان العبد لا يحصل فعله إلَّا بمرجِّح من الله تعالىٰ، وعند وجود ذلك المرجِّح يجب وجود(١٤) الفعل، كان فعله كسائر الحوادث التي تحدث بأسباب يخلقها الله تعالىٰ يجب وجود الحادث عندها.

وهٰذا معنىٰ كون الرب [تبارك وتعالىٰ] خالقاً(١٥) لفعل العبد، ومعنىٰ ذلك:

(١ ـ ١): ساقط من (أ)، (ب). (٢) في النسخ الثلاث: «أبو حازم»، وهو خطأ.
(٣) هنا ينتهي السقط في نسختي (ن)، (م). (٤) (أ)، (ب): «تأثير مثل تأثير».
(٥) (أ): «ويوجبه هٰذا الدليل»؛ (ب): «ويوجب هٰذا الدليل». (٦) (ن)، (م): «أن يرجح مقدوره».
(٧) (ع): «لأنه». (٨) (أ)، (ع): «بداية». (٩) (ع): «وبين فيه».
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(١٢) (ن) فقط: «يجد وجود العقل»، وهو تحريف. (١٣) (ع)، (ن)، (م): «يمكن».
(١٤) «وجود»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م).
(١٥) (ن)، (م): «كون الله تعالىٰ»؛ (ع): «كون الرب خالقا».

أنَّ الله تعالىٰ يخلق في العبد القدرة التامة والإرادة الجازمة، وعند وجودهما[١] يجب وجود الفعل؛ لأنَّ[٢] هٰذا سبب تام للفعل، فإذا وُجِدَ السبب التام وجب وجود المسبب. / والله هو الخالق للمسبب[٣] أيضاً، كما أنه إذا خلق النار في ٣/ ٢٧٠
الثوب، فإنَّه لا بد[٤] من وجود الحريق عقيب[٥] ذلك، والكل مخلوق لله تعالىٰ.

الجواب عن معارضة ذلك بفعل الله تعالى من وجوه: الوجه الأول

وأمَّا معارضة ذلك[٦] بفعل الله تعالىٰ. **فالجواب عن ذلك[٧] من وجوه:**

أحدها: أنَّ هٰذا برهان عقلي يقيني، واليقينيات لا يمكن أن يكون لها معارض يبطلها. وقدِّر أن المحتج بهٰذا من يقول بالموجب بالذات[٨]، فهٰذا لا ينقطع بما ذكرته، لا سيما وعندهم هٰذه المسألة من العقليات التي تُعلم بدون السمع، فلا بد فيها من جواب عقلي.

الوجه الثاني

الثاني: أن يُقال: قدرة الرب [(* لا يفعل بها إلَّا مع وجود مشيئته، فإنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وليس كل ما كان قادراً عليه فعله.

قال تعالىٰ: ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [سورة القيامة: ٤]، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [سورة الأنعام: ٦٥].

/ وقد ثبت في الصحيحين عن جابر ـ رضي الله عنه ـ أنه لما نزلت هٰذه الآية: ﴿قُلْ هُوَ ٣/ ٢٧١
الْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قال النبي ﷺ: «**أعوذ بوجهك**»، ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: «**أعوذ بوجهك**»، ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾، قال: «**هاتان أهون**»[٩].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [سورة يونس: ٩٩]. وقد قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [سورة هود: ١١٨]. وقال: ﴿وَلَوْ شَآءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾ [سورة البقرة: ٢٥٣]، ومثل هٰذا متعدد في القرآن.

وإذا كان لو شاءه لفعله، دلَّ علىٰ أنه قادر عليه، فإنه لا يمكن فعل غير المقدور.

---

(١) (أ): «القدرة التامة والقدرة الجازمة عند وجودها»؛ (أ): «القدرة التامة والقدرة التامة عند وجودها».
(٢) (أ): «يجب لأن»؛ (ب): «يجب الفعل لأن». (٣) (ن)، (م): «خالق السبب».
(٤) (ن)، (م): «فلا بد». (٥) (أ)، (ب): «عقب»؛ (ن)، (م): «عند».
(٦) (أ)، (ب): «وأما معارضته». (٧) (ن)، (م): «عن هٰذا».
(٨) (أ)، (ب): «من يقول بالذات». (*) بعد عبارة «قدرة الرب» يوجد سقط في نسختي (ن)، (م).
(٩) مضىٰ هٰذا الحديث من قبل في هٰذا الكتاب (٢/ ٨).

وإذا كان كذلك عُلِمَ أن الفعل لو وُجِد بمجرد كونه قادراً لوقع كل مقدور، بل لا بد مع القدرة من الإرادة.

وحينئذٍ قول القائل: فقدرة الرب]* تفتقر إلى مرجّح، لكن المرجّح هو إرادة الله تعالى، وإرادة الله لا يجوز أن تكون من غيره، بخلاف إرادة العبد. وإذا كان المرجّح إرادة الله، كان فاعلاً باختياره، لا موجباً بذاته بدون اختياره، وحينئذٍ فلا يلزم الكفر.

الوجه الثالث **الثالث**: أن يُقال: ما تعني بقولك: يلزم أن يكون الله موجباً بذاته؟ أتعني به(١) أن
٣/ ٢٧٢ يكون موجباً للأثر بلا قدرة ولا إرادة؟(٢) أو تعني / به أن يكون الأثر واجباً عند وجود(٣) المرجّح الذي هو الإرادة، مثلاً مع القدرة؟

فإذا(٤) عنيت الأول لم يُسلَّم التلازم(٥)، فإن الفرض(٦) أنه قادر، وأنه مرجَّح [بمرجِّح](٧). فهنا شيئان: قدرة، وأمر آخر. وقد فسّرنا ذلك بالإرادة، فكيف يُقال: إنه مرجّح بلا قدرة ولا إرادة.

وإن أردت أنه يجب وجود الأثر إذا حصلت الإرادة مع القدرة، فهذا حق. وهذا مذهب المسلمين، وإن سمَّى مُسمٍّ هذا موجباً بالذات، كان نزاعاً لفظيًّا، والمسلمون يقولون: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فما شاء الله وجوده وجب وجوده بمشيئته وقدرته، وما لم يشأ وجوده امتنع وجوده لعدم مشيئته وقدرته(٨). فالأول واجب بالمشيئة، والثاني ممتنع لعدم المشيئة. وأما ما يقوله القدرية من أنَّ الله يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء(٩)، فهذا الذي أنكره أهل السنة والجماعة عليهم.

الوجه الرابع **والرابع**: أن يُقَالَ له(١٠): إنه هو سبحانه قادر، فإذا أراد حدوث مقدور(١١)، فإمَّا
٣/ ٢٧٣ أن يجب وجوده، وإما أن لا يجب. فإن وجب حصل/ المطلوب، وتبيَّن وجوب(١٢)
ص ١٠٨ الأثر عند المرجح، سواء(١٣) سميت هذا موجباً بالذات أو لم تسمه(١٤). / وإن لم

(*) هنا ينتهي السقط من (ن)، (م). (١) (ن)، (م): «بذلك». (٢) (أ)، (ب): «بلا قدرة وإرادة».
(٣) (ن)، (م): «أن يكون موجباً للأثر بلا قدرة الأثر واجباً عند وجود..»، وهو تحريف.
(٤) (ع)، (ن)، (م): «فإن». (٥) (ع): «لا نسلم التلازم»؛ (أ)، (ب): «لم نسلم التزامه».
(٦) (ن)، (م)، (أ): «الغرض». (٧) «بمرجح»: ساقطة من (ن).
(٨) «وقدرته»: ساقطة من (ب) فقط. (٩) (ن)، (م): «ما لم يكن ويكون ما لم يشأ».
(١٠) «له»: ساقطة من (أ)، (ب). (١١) (ع): «وجود مقدور»؛ (أ): «بحدوث مقدور».
(١٢) (م): «وجود». (١٣) (أ)، (ع)، (ن)، (م): «وسواء». (١٤) (أ)، (ب): «أو لم تسم».

يجب وجوده، كان وجوده ممكناً قابلاً للوجود والعدم، (١ فوجوده دون عدمه ممكن ١)، فلا بد له من مرجّح، وهكذا هلم(٢) جرًّا: كل ما قُدِّر قابلاً للوجود ولم يجب(٣) وجوده كان وجوده (٤ ممكناً محتملاً للوجود والعدم، فلا يوجد حتى يحصل المرجّح التام الموجب بالذات(٥) لوجوده. فتبين أن كل ما وجد فقد وجب وجوده ٤) بمشيئة الله وقدرته، وهو المطلوب.

وهذا قول طائفة من المعتزلة(٦)، كأبي الحسين البصري وغيره، وطائفة من القدرية في هذا الباب يقولون: عند وجود المرجّح صار الفعل أَوْلَىٰ به، ولا تنتهي الأولوية(٧) إلىٰ حد الوجوب، [كما يقول ذلك محمود الخوارزمي الزمخشري ونحوه](٨).

٣/ ٢٧٤ / وهو(٩) باطلٌ، فإنه إذا لم ينته إلىٰ حد الوجوب كان ممكناً، فيحتاج إلىٰ مرجّح، فما ثمّ إلَّا واجب أو ممكن، والممكن يقبل الوجود والعدم.

وطائفة ثالثة من القدرية [والجهمية، ومن اتَّبعهم من أصحاب أبي الحسين(١٠)، وغيرهم من المتكلمين، وطائفة من أصحاب الأئمة الأربعة والشيعة وغيرهم](١١)، يقولون: القادر يرجّح بلا مرجّح، فيجعلون الإرادة حادثة بلا مرجّح لحدوثها، ويجعلون إرادة الله حادثة لا في محل، ويجعلون الفعل معها ممكناً لا واجباً. وهذا من أصولهم التي اضطربوا فيها في مسألة فعل الله، وحدوث العالم، وفي مسألة فعل(١٢) العبد والقدر.

الوجه الخامس **الوجه الخامس**: أن يُقال: لفظ «الموجب(١٣) بالذات» لفظ فيه إجمال. فإن عُنِي به ما يعنيه الفلاسفة(١٤) من أنه علَّة تامة مستلزمة(١٥) للعالم، فهذا باطل؛ لأنَّ العلَّة التامَّة تستلزم معلولها، ولو كان العالم معلولاً لازماً لعلَّة أزلية، لم يكن فيه حوادث، فإن الحوادث لا تحدث(١٦) عن علَّة تامة أزلية، وهذا خلاف المحسوس.

(١ ـ ١): ساقط من (ب). وفي (أ): «دون عدمه ممكن». (٢) (ع)، (أ)، (ب): «وهلم».
(٣) (ن)، (م): «لم يجب». (٤ ـ ٤): ساقط من (م).
(٥) «بالذات»: زيادة في (ع). (٦) (ن)، (م): «القدرية». (٧) (أ)، (ب): «الألوهية»، وهو تحريف.
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وفي (أ): «الخوارزمي والزمخشري ونحوه». وهو: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، من أئمة متأخري المعتزلة، ومن علماء اللغة والتفسير، وهو صاحب «الكشاف» في التفسير. ولد سنة ٤٧٦، وتوفي سنة ٥٣٨ هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان ٤/ ٢٥٤ ـ ٢٦٠؛ لسان الميزان ٦/ ٤؛ شذرات الذهب ٤/ ١١٨ ـ ١٢١؛ العبر ٤/ ١٠٦؛ الأعلام ٨/ ٥٥.
(٩) (ن)، (م): «وهذا». (١٠) (ع): «أبي الحسن». (١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٢) (أ)، (ب): «وفي حدوث فعل». (١٣) (ن)، (م): «فالجواب أن يُقال: لفظ الواجب».
(١٤) (أ)، (ب): «ما يعني به الفلاسفة». (١٥) (أ)، (ب): «مستلزم». (١٦) (ن)، (م): «لا تخلو».

٣/ ٢٧٥ / وسواء قيل: إن تلك العلة التَّامَّة ذات مجردة عن الصفات، كما يقوله نُفَاة الصفات من المتفلسفة، كابن سينا وأمثاله. أو قيل: إنه ذات[١] موصوفة بالصفات، لكنها مستلزمة لمعلولها، فإنه باطل أيضاً[٢].

وإن[٣] فسّر الموجب بالذات بأنه يوجب[٤] بمشيئته وقدرته كل واحد [واحد][٥] من المخلوقات في الوقت الذي أحدثه فيه[٦]، فهٰذا دين المسلمين وغيرهم من أهل الملل، ومذهب أهل السنة. فإذا قالوا: إنه بمشيئته وقدرته يوجب[٧] أفعال العباد وغيرها[٨] من الحوادث، [فهو][٩] موافق لهٰذا المعنىٰ، لا للمعنىٰ الذي قالته الدهرية.

الوجه السادس **الوجه السادس:** أن يُقال[١٠]: ما ذكرته أنت من الحجَّة العقلية، وهو استناد أفعالنا الاختيارية إلينا، ووقوعها بحسب اختيارنا ـ معارض بما ليس من أفعالنا: مثل الألوان، فإن الإنسان يحصِّل اللون الذي يريد حصوله في الثوب بحسب اختياره، وهو مستند إلىٰ طبيعته وصنعته[١١]، ومع هٰذا فليس اللون مفعولاً له.

٣/ ٢٧٦ / وأيضاً، فما ينبت من الزرع والشجر قد يحصل بحسب[١٢] اختياره، وهو مستند إلىٰ ازدراعه[١٣]، وليس الإنبات من فعله، فليس كل ما استند إلىٰ العبد ووقع بحسب اختياره كان مفعولاً له. وهٰذه المعارضة[١٤] أصح من تلك، فإنها معارضة عقلية بنفس ألفاظ الدليل، [١٥]وتلك ليست معارضة عقلية[١٦]، ولا هي بنفس ألفاظ الدليل[١٥].

الوجه السابع **الوجه[١٧] السابع:** أن يُقال: هٰذا الإمامي وأمثاله متناقضون، فإنه قد ذكر في غير هٰذا الموضع أنه مع الداعي والقدرة [١٨] يجب الفعل، وهنا قال: إنه مع الداعي والقدرة[١٨] لا يجب الفعل، فعُلِم أن القوم يتكلمون بحسب ما يرونه[١٩]

---

(١) (ع): «إن ذاته».
(٢) في كل النسخ: «لكنه باطل أيضاً». ورجحت أن يكون الصواب ما أثبته لتستقيم العبارة.
(٣) (أ)، (ب): «فإن». (٤) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «موجب». (٥) «واحد»: زيادة في (ع).
(٦) «فيه»: زيادة في (ن)، (م). (٧) (ن)، (م): «موجب». (٨) (أ)، (ب): «أو غيرها».
(٩) «فهو»: زيادة في (ب) فقط. (١٠) (ن)، (م): «الدهرية فالجواب أن يقال».
(١١) (ع): «إلىٰ طبيعته وصبغته»؛ (ن): «إلىٰ صنيعته»؛ (م): «إلىٰ صنعته».
(١٢) (ع): «بسبب». (١٣) (ن): «إلىٰ ذراعه»؛ (م): «اذرادعه»، وكلاهما تحريف.
(١٤) (أ)، (ب): «المعارضات». (١٥ ـ ١٥): ساقط من (م). (١٦) (ن): «فعلية».
(١٧) «الوجه»: ساقطة من (ع). (١٨ ـ ١٨): ساقط من (أ)، (ب). (١٩) (أ)، (ب): «بما يرونه».

ناصراً لقولهم، لا يعتمدون على حق يعلمونه، ولا يعرفون حقّا(١) يقصدون نصره.

فصل(٢)

الكلام على قول الرافضي: أي شركة هنا.

وأمّا قوله: «أي شركة هنا؟»(٣).

فيُقال: إذا كانت الحوادث حادثة(٤) بغير فعل الله ولا قدرته(٥) فهذه / مشاركة لله(٦) صريحة، [ولهذا شُبِّهَ هؤلاء بالمجوس الذين يجعلون فاعل الشر غير فاعل الخير، فيجعلون لله شريكاً آخر](٧) وما ذكره من التمثيل بالسلطان يقرر المشاركة، فإنَّ [نوَّاب](٨) السلطان شركاء له [في مُلْكه](٩)، وهو محتاج إليهم، ليس هو خالقهم ولا ربهم، [بل ولا خالق قدرتهم](١٠)، بل هم معاونون له على تدبير الملك بأمور خارجة عن قدرته، ولولا ذلك لكان عاجزاً عن الملك. ٣/ ٢٧٧

فمن جعل أفعال العباد مع الله بمنزلة أفعال نوَّاب السلطان معه(١١)، فهذا صريح الشرك الذي لم يكن يرتضيه عبَّاد الأصنام؛ لأنه(١٢) شرك في الربوبية لا في الألوهية، فإنَّ عُبَّاد الأصنام كانوا يعترفون بأنها(١٣) مملوكة لله، فيقولون: «لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً(١٤) هو لك، تملكه وما ملك».

وهؤلاء لا يجعلون ما يملكه(١٥) العبد من أفعاله ملكاً لله(١٦).

٣/ ٢٧٨ / ولهذا قال ابن عباس [رضي الله عنه](١٧): «الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن(١٨) وحَّد الله وآمن بالقدر تم توحيده، ومن وحَّد الله وكذَّب بالقدر نقَّص تكذيبه توحيده»(١٩).

---

(١) (أ): «خفاء»، وهو تحريف. (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) (ن): «أي شركة ها هنا»؛ (م): «أي شرك ها هنا». وفي (ب): «أي شركة هنا إلى آخره».
(٤) (ن)، (م): «حدثت». (٥) (أ)، (ب): «وقدرته». (٦) «لله»: ليست في (ع).
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٨) «نواب»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) «في ملكه»: زيادة في (ع). (١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١١) (أ)، (ب): «مع الله بمنزلة نواب السلطان معه»؛ (ن): «مع الله بمنزله أو قال نواب السلطان معه»؛ (م): «مع الله بمنزله أفعاله بواسطة السلطان معه».
(١٢) (ن)، (م): «لكنه». (١٣) (أ)، (ب): «يعرفون أنها»؛ (م): «يعتقدون بأنها».
(١٤) (ن)، (م): «لك لبيك إلا شريكا..». (١٥) (أ)، (ب): «ما ملكه»؛ (ع): «ما يملك».
(١٦) (أ): «ملكا له»؛ (ب): «ملكا لله تعالى»؛ (ن): «فعلا لله»؛ (م): «فعلا منه».
(١٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وفي (ع): «رضي الله عنه». (١٨) (ن)، (م): «ومن».
(١٩) (أ)، (ب): «نقض توحيده تكذيبه»؛ (ع): «نقص توحيده تكذيبه»؛ (م): «بعض تكذيبه توحيده».

وقول القدرية يتضمن(١) الإشراك والتعطيل، فإنه يتضمن إخراج بعض الحوادث عن أن يكون لها فاعل، ويتضمن إثبات فاعل مستقل غير الله.

وهاتان شعبتان من شُعَب(٢) الكفر، فإنَّ أصل كل كفر التعطيل أو الشرك(٣). وبيان ذلك: أنهم يقولون: إنَّ الإنسانَ صار مريداً فاعلاً بإرادته، بعد أن لم يكن كذلك، بدون محدث أحدث ذلك، فإنه لم يكن مريداً للفعل ولا فاعلاً له (٤ ثم صار مريداً للفعل فاعلاً له٤).

وهـٰذا الأمر(٥) حادث بعد أن لم يكن، وهو عندهم حادث بلا إحداث أحد، وهـٰذا أصل التعطيل. فمن جوَّز أن يحدث حادث بلا إحداث أحد، وأن يترجَّح وجود الممكن على عدمه بلا مرجِّح، وأن يتخصص أحد المتماثلَيْنِ بلا مخصص، كان هـٰذا تعطيلاً لجنس الحوادث والممكنات / أن يكون(٦) لها فاعل، والله فاعلها ٣/ ٢٧٩ بلا شك، فهو(٧) تعطيل له(٨) أن يكون خالقاً لمخلوقاته.

وأمَّا الشرك: فلأنهم يقولون: العبد مستقل بإحداث هـٰذا الفعل من غير أن يكون الله جعله محدِثاً له، كأعوان الملوك الذين يفعلون أفعالاً بدون أن يكون الملوك جعلتهم فاعلين لها، وهـٰذا إثبات شركاء مع الله يخلقون كبعض(٩) مخلوقاته.

وهـٰذان المحذوران: التعطيل، والإشراك في الربوبية/، لا زمان(١٠) لكل من ط ١٠٨ أثبت فاعلاً مستقلاً غير الله، كالفلاسفة الذين يقولون: إن الفُلْكَ يتحرك(١١) حركة اختيارية، بسببها تحدث الحوادث من غير أن يكون قد حدث من جهة الله ما يوجب حركته، ولا كان فوقه متجدد(١٢) يقتضي حركته؛ وذلك لأن حركة الفُلْك حينئذ باختياره تكون كحركة الإنسان باختياره.

فيُقال: مصير الفلك متحركاً باختياره وقدرته(١٣) أمر ممكن لا واجب بنفسه، فلابد [له](١٤) من مرجِّح تامّ، وما من وقت إلَّا وهو يتحرك فيه/ باختياره وقدرته، ٣/ ٢٨٠ فلابد لكونه متحركاً من أمر أوجب ذلك؛ وإلَّا لزم حدوث الحوادث(١٥) بلا محدِث.

---

(١) (ع)، (ن)، (م): «متضمن».
(٢) (ن)، (م): «شعبة».
(٣) (ن)، (أ)، (ب): «التعطيل والشرك».
(٤ ـ ٤): ساقط من (أ)، (ب).
(٥) (ع)، (ن)، (م): «أمر».
(٦) (ع): «وأن يكون».
(٧) (ن)، (م): «وهو».
(٨) (أ): «به»؛ (ب): «لله».
(٩) (أ)، (ع): «لبعض»؛ (ب): «بعض».
(١٠) (م): «لازما»؛ (ن)، (ع)، (أ)، (ب): «لازم».
(١١) (ن): «متحركة».
(١٢) (أ): «محدود»؛ (ب): «محدد»؛ (ن)، (م): «متحدد».
(١٣) (ن): «بقدرته واختياره».
(١٤) «له»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٥) (أ)، (ب): «حوادث».

فإن قيل: الموجب بذاته هو المرجِّح أو الفاعل(١)؛ سواء كان بواسطة أو بلا واسطة، وهي(٢) ما صدر عنه من العقل أو العقول(٣).

قيل: هٰذا باطلٌ؛ لأنَّ الموجب بذاته علىٰ حال(٤) واحدة عندهم من الأزل إلىٰ الأبد، فيمتنع أن يصدر عنه حادث بعد أن لم يكن ذلك الحادث صادراً عنه، وكل جزء من أجزاء الحركة حادث بعد أن لم يكن(٥)، فيمتنع أن يكون [ذلك الحادث] ثابتاً(٦) في الأزل، فامتنع أن يكون فاعله علَّة تامَّة في الأزل، (٧ فعلم امتناع صدور هٰذه الحوادث عن علَّة تامة في الأزل٧).

وأيضاً، فمرجِّح الحوادث إن كان مرجِّحاً تامًّا(٨) في الأزل، لزمه المفعول ولم يحدث عنه بعد ذلك شيء، وإن لم يكن مرجِّحاً تامًّا(٨) في الأزل، فقد صار مرجّحاً بعد أن لم يكن، ويمتنع أن يكون غيره جعله مرجِّحاً، فيكون المرجِّح له ما يقوم به من إرادته ونحو ذلك، وتلك(٩) الأمور لم تكن مرجّحاً تامًّا في الأزل، وإلَّا ٣/ ٢٨١
لبطلت(١٠) الحوادث، فامتنع أن يكون صدر عن المرجِّح في الأزل شيء [مقارن له](١١)، فامتنع قِدَم الفُلْك.

وأيضاً صار مرجِّحاً لما يرجِّحه بعد أن لم يكن كذلك، فوجب إضافة الحوادث إليه، لوجوب إضافة الحوادث(١٢) إلىٰ المرجِّح التام، فثبت أن فوق الأفلاك مؤثراً يتجدد تأثيره، وهو المطلوب.

وهٰؤلاء إذا لم يثبتوا ذلك كانوا معطِّلين لحركة الفلك والحوادث(١٣) أن يكون لها فاعل، وهٰذا التعطيل أعظم من تعطيل أفعال العباد [أن يكون لها محدِث](١٤).

وأيضاً فقد جعلوا الفُلْك [يفعل](١٥) بطريق الاستقلال، كما جعلت القدرية الحيوان يفعل بطريق الاستقلال، من غير أن يخلق الله له عند كل حركة قدرة(١٦) مقارنة للحركة؛ لأنَّ الفُلْكَ عندهم تحدث عنه الثانية بعد الأولىٰ، فشرط الثانية انقضاء الأولىٰ، كالذي يقطع(١٧) مسافة شيئاً بعد شيء، ولكن ذاك الذي يقطع

---

(١) (ن)، (م): «الفاعل».
(٢) (ن)، (م): «وهو».
(٣) (ن): «الفعل أو القول»؛ (م): «الفعل أو العقل»؛ (أ)، (ب): «الفعل أو المفعول».
(٤) (ن)، (م): «حالة».
(٥) (أ)، (ب): «صارت بعد أن لم تكن».
(٦) (ن)، (م): «ممتنع أن يكون ثابتاً»؛ (ع): «فيمتنع أن يكون ثابتاً».
(٧ ـ ٧): ساقط من (أ)، (ب). وهي في (ن)، (م)، إلا أن فيهما: «عن علة ثابتة».
(٨) (أ)، (ب): «ثابتا».
(٩) (أ)، (ب): «فتلك».
(١٠) (أ): «فبطلت»؛ (ب): «بطلت».
(١١) «مقارن له»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢) (ع)، (ن)، (م): «الحادث».
(١٣) (ب) فقط: «وللحوادث».
(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٥) «يفعل»: ساقطة من (ن).
(١٦) (أ)، (ب): «عند ذلك حركة وقدرة».
(١٧) (ن)، (م): «قطع».

المسافة إنَّما قطع الثانية بقدرة وإرادة قامت به وحركات قطع بها الثانية، فالفاعل تجدد له من الإرادة والقوة ما قطع به المسافة الثانية، فكان يجب أن يتجدد للفلك في كل
٣/ ٢٨٢ وقت من / الإرادة والقدرة ما يتحرك به[١]، لكن الْمُجدِّد له [ذلك][٢] لا بد أن يكون غيره؛ لأنه ممكن لا واجب، فالحوادث[٣] فيه لا يجوز أن تكون منه، لأنه إن أحدث[٤] الثاني بعد الأول، لزم أن يكون المؤثر التام موجوداً عند الثاني، وإن كان حصل له كمال التأثير [في][٥] الثاني بعد انقضاء الأول، فلا بد لذلك الكمال من فاعل، وهٰؤلاء يجوِّزون أن يكون فاعله ما تقدّم[٦]، فوجب أن يكون له في كل حال من الأحوال فاعل يحدث ما به يتحرك. وهٰذا بخلاف الواجب بنفسه، فإن ما يقوم به من الأفعال لا يجوز أن يصدر عن غيره.

شرك الفلاسفة

وشرك هٰؤلاء المتفلسفة وتعطيلهم أعظم بكثير من شرك القدرية وتعطيلهم، فإن هٰؤلاء يجعلون[٧] الفلك هو المحدِث للحوادث التي في الأرض كلها، فلم يجعلوا لله شيئاً أحدثه[٨]، بخلاف القدرية، فإنهم أخرجوا عن إحداثه أفعال الحيوان وما تولّد عنها. فقد لزمهم من التعطيل من إثبات حوادث بلا محدِث، وتعطيل الرب عن[٩] إحداث شيء من الحوادث، وإثبات شريك فعل جميع الحوادث.

٣/ ٢٨٣ / ومن العجب أنهم ينكرون على القدرية [وغيرهم][١٠] قولهم: إن الربّ ما زال عاطلاً عن الفعل حتىٰ أحدث العالم، وهم يقولون: ما زال ولا يزال معطَّلاً عن الإحداث، بل عن الفعل، فإن ما لزم ذاته، كالعقل[١١] والفَلَك، ليس هو في الحقيقة فعلاً له؛ إذ الفعل لا يفعل[١٢] إلّا شيئاً بعد شيء، فأما ما لزم الذات[١٣] فهو من باب الصفات بمنزلة لون[١٤] الإنسان وطوله، فإنه يمتنع أن يكون فعلاً له، بخلاف حركاته[١٥] فإنها فعل له، وإن قدر أنه لم يزل متحركاً. كما يُقال في نفس الإنسان[١٦]: إنها لم تزل تتحول[١٧] من حال إلىٰ حال، وإن القلبَ أشدّ تقلّباً من

---

(١) (أ)، (ب): «والقوة ما يتحول به». (٢) «ذلك»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (أ)، (ب): «والحوادث». (٤) (أ): «إذا حدث»؛ (ب): «ذا حدث»؛ (ن)، (م): «لما أحدث».
(٥) «في»: ساقطة من (ن)، (م). (٦) (ع)، (ن)، (م): «وهٰؤلاء يجوز أن يكون فاعله لما تقدم».
(٧) (ن)، (م): «جعلوا».
(٨) «أحدثه»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ع): «فلم يجعلوا الله أحدثه».
(٩) (ن)، (م): «علىٰ». (١٠) «وغيرهم»: ساقطة من (ن).
(١١) (أ)، (ن): «كالفعل»؛ وهو تحريف. (١٢) (ن)، (م): «لا يعقل»، وهو تحريف.
(١٣) (ن)، (م): «الإرادات»، وهو تحريف. (١٤) (ن)، (م): «كون»، وهو تحريف.
(١٥) (ع): «تحركاته». (١٦) (ن)، (م): «في نفسه». (١٧) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «تتحرك».

القدْرِ إذا استجمعت غلياناً[١]، فكون[٢] الفاعل الذي هو في نفسه يقوم به فعله[٣] يَحْدُث شيئاً بعد شيء معقول[٤]، بخلاف ما لزمه لازم يقارنه في الأزل، فهـٰذا لا يُعقل أن يكون مفعولاً له. فتبيَّن أنهم في الحقيقة لا يثبتون للرب فعلاً أصلاً، فهم معطِّلة حقًّا.

٣/ ٢٨٤ / وأرسطو وأتباعه إنَّما أثبتوا[٥] العلَّة الأولىٰ من جهة كونه[٦] علَّة غائية[٧] كحركة الفُلْك، فإن حركة الفُلْك عندهم بالاختيار كحركة الإنسان، والحركة الاختيارية لا بد لها من مراد، فيكون هو مطلوبها.

[ومعنىٰ ذلك عندهم: أن الفلك يتحرك للتشبه[٨] بالعلَّة الأولىٰ، كحركة المؤْتَمّ بإمامه، والمقتدي[٩] بقدوته. وهـٰذا معنىٰ تشبيهه بحركة المعشوق للعاشق، ليس المعنىٰ أن ذات الله محرِّكة للفلك، إنَّما مردهم أن مراد الفُلْك أن يكون مثله بحسب الإمكان، وهـٰذا باطلٌ من وجوه لبسطها موضع آخر][١٠].

فقالوا: إنَّ العلَّة الأولىٰ، وهي[١١] التي يتحرك الفلك لأجلها[١٢]، علَّة له تحرِّكه[١٣]، كما تَحَرَّك العاشق للمعشوق[١٤]، بمنزلة الرجل الذي اشتهىٰ طعاماً[١٥] فمدَّ/ يده إليه، أو رأىٰ من يحبه فسعىٰ إليه، فذاك[١٦] المحبوب هو ص ١٠٩
المحرِّك، لكون المتحرِّك أحبه، لا لكونه أبدع الحركة ولا فعلها.

٣/ ٢٨٥ / وحينئذٍ فلا يكون[١٧] قد أثبتوا لحركة الفُلْك محدثاً أحدثها غير الفلك، كما [لم][١٨] تثبت القدرية لأفعال الحيوان محدِثاً أحدثها[١٩] غير الحيوان. ولهـٰذا كان الفُلكِ عندهم حيواناً كبيراً، بل يقولون: إن الفلكَ يتحرك للتشبّه[٢٠] بالعلَّة الأولىٰ؛ لأنَّ[٢١] العلة الأولىٰ معبودة له محبوبة له.

---

(١) (ن)، (م): «عليا». (٢) (ب) فقط: «يكون». (٣) (ب) فقط: «فعل».
(٤) (أ): «مفعول»؛ (ب): «مفعولاً». (٥) (ع): «أثبت»؛ (أ)، (ب): «يثبتون».
(٦) (أ)، (ب): «أنها». (٧) (ن): «عامة»، وهو تحريف. (٨) (أ)، (ب): «بالتشبيه».
(٩) (أ)، (ب): «والجندي». (١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١١) «وهي»: كذا في (ب) فقط. وفي سائر النسخ: «هي».
(١٢) بعد كلمة «لأجلها» توجد في نسختي (ن)، (م) عبارات جاءت في غير موضعها.
(١٣) (أ)، (ب): «محركة».
(١٤) (أ)، (ب): «كما يحرك المعشوق العاشق»؛ (ع): «كما تحرك المعشوق للعاشق».
(١٥) (م): «طعاما وشرابا». (١٦) (ن)، (م): «فكذلك»؛ (ع): «فذلك».
(١٧) (أ): «فحينئذ لا يكون»؛ (ب): «فحينئذٍ لا يكونوا»؛ (ن)، (م): «فحينئذٍ لا يكونون».
(١٨) «لم»: ساقطة من (ن)؛ وفي (م): «لا». (١٩) «أحدثها»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢٠) (أ)، (ب): «للتشبيه». (٢١) (أ)، (ب): «لا لأن.. إلخ»، وهو خطأ.

ولهٰذا قالوا: إنَّ الفلسفة هي التشبه بالإلٰه(١) علىٰ حسب الطاقة. ففي الحقيقة ليس عندهم الرب: لا إلٰهاً للعالم(٢)، ولا ربًّا للعالمين. [بل(٣) غاية ما يثبتونه أنه(٤) يكون شرطاً في وجود العالم](٥)، وأن كمال المخلوق في أن يكون متشبهاً به(٦). فهٰذا هو الألوهية عندهم، وذلك هو الربوبية(٧). ولهٰذا كان قولهم شرًّا من قول اليهود والنصارىٰ، وهم أبعد عن المعقول والمنقول منهم، كما قد بُسط في غير هٰذا الموضع(٨).

٣/ ٢٨٦ / فتبيَّن أنَّ هٰؤلاء المتفلسفة قدريَّة في جميع حوادث العالم، وأنهم من أضلّ بني آدم. ولهٰذا يضيفون الحوادث إلىٰ الطبائع التي في الأجسام، فإنها(٩) بمنزلة القوىٰ التي في الحيوان، فيجعلون كل محدِث فاعلاً مستقلاً، كالحيوان عند القدرية، ولا يثبتون محدِثاً للحوادث(١٠).

وحقيقة قول القوم(١١) الجحود لكون الله رب العالمين، (١٢ فلا يثبتون أن يكون الله رب العالمين١٢)، بل غايتهم(٥) أن يجعلوه(١٣) شرطاً في وجود العالم، وفي التحقيق هم معطِّلَة لكون الله رب العالمين، كقول من قال: إنَّ الفلك واجب الوجود [بنفسه](١٤) منهم.

لكن هٰؤلاء أثبتوا علَّة(١٥)؛ إما غائية عند قدمائهم، وإما فاعلية عند متأخريهم. وعند التحقيق لا حقيقة لما أثبتوه(١٦). ولهٰذا أنكره الطبائعيون(١٧) منهم.

وإذا قُدِّر أن الفلك يتحرك باختياره، من غير أن يكون الله خالقاً لحركته، فلا

٣/ ٢٨٧ دليل علىٰ(١٩) أن المحرِّك له علَّة(٢٠) معشوقة يتشبه بها، بل يجوز/ أن يكون المتحرِّك

---

(١) (أ)، (ب): «إن الفلاسفة هي المثبتة للإلٰه»؛ (ن): «هي النسبة بالآية»؛ (م): «هي النسبة تالاله»، وكل ذلك تحريف.
(٢) (ن)، (م): «ليس للرب عندهم إلَّا إلٰهاً للعالم»؛ (ع): «ليس عندهم لا إلٰها للعالم».
(٣) «بل»: زيادة في (ع). (٤) (أ)، (ب): «أن».
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٦) (ن): «أن يكون متشابه»، وهو تحريف.
(٧) (أ)، (ب): «وهٰذا هو الإلٰه عندهم، وذاك هو الربوبية»؛ (ن)، (م): «وهٰذا هو إلٰه عندهم، وهذا هو الربوبية».
(٨) (أ)، (ب): «كما بسط في غير هٰذا الموضع، والله أعلم».
(٩) (ن)، (م): «وأنها». (١٠) (ن)، (م): «ولا يثبتون محدث الحوادث».
(١١) (أ): «قول القائل»؛ (ب): «قولهم». (١٢ ـ ١٢): ساقط من (أ)، (ب).
(١٣) (ن)، (م): «بل غايته». (١٤) (أ): «أن يجعلون». (١٥) «بنفسه»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٦) (أ)، (ب): «يثبتون العلة». (١٧) (أ): «لما يثبتوه»؛ (ب): «لما يثبتونه».
(١٨) (أ): «ولهٰذا أنكر الطبائعيون»؛ (ب): «ولهٰذا أنكر ذلك الطبائعيون».
(١٩) «علىٰ»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢٠) «علَّة»: ساقطة من (أ)، (ب).

هو المحرِّك، كما قد بُسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وتبيَّن[(١)] الكلام على [بطلان] ما ذكره[(٢)] أرسطو في العلم الإلهي من وجوه متعددة، وأن هؤلاء من أجهل الناس بالله [عز وجل][(٣)].

ومن دخل في أهل الملل [منهم][(٤)]، كالمنتسبين إلى الإسلام، كالفارابي وابن سينا ونحوهما من ملاحدة[(٥)] المسلمين، وموسى بن ميمون ونحوه من ملاحدة اليهود، ومتَّى ويحيى بن عدي ونحوهما من ملاحدة النَّصارى - فهم مع كونهم من ملاحدة أهل الملل، فهم أصح عقلاً[(٦)] ونظراً في العلم الإلهي من المشَّائين، كأرسطو وأتباعه، وإن كان لأولئك من تفصيل الأمور الطبيعية والرياضية أمور كثيرة سبقوا هؤلاء إليها[(٧)].

فالمقصود هنا: أن الأمور الإلهية، أولئك أجهل بها وأضل فيها[(٨)]، فإن هؤلاء حصل لهم نوع ما من نور أهل الملل وعقولهم[(٩)] وهداهم، فصاروا به أقل ظلمة من أولئك. ولهذا عدل ابن سينا عن طريقة سلفه في إثبات العلَّة الأولى، وسلك الطريقة المعروفة له [في تقسيم الوجود إلى: واجب، وممكن؛ وأنَّ الممكن مستلزم للواجب.

٣/ ٢٨٨ / وهذه الطريقة هي المعروفة له][(١٠)] ولمن اتبعه، كالسهروردي[(١١)] المقتول ونحوه من الفلاسفة، [وأبي حامد] والرازي[(١٢)] والآمدي وغيرهم[(١٣)] من متأخري [أهل] الكلام[(١٤)]، الذين خلطوا الفلسفة بالكلام.

[وهؤلاء المتكلمون المتأخرون الذين خلطوا الفلسفة بالكلام][(١٥)]: (* كثر[(١٦)] اضطرابهم وشكوكهم وحيرتهم، بحسب ما ازدادوا به من ظلمة هؤلاء[(١٧)]

---

(١) (ع)، (ن): «وبين».
(٢) (أ)، (ن)، (م): «على ما ذكره»؛ (ع): «على ما قاله».
(٣) «عز وجل»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) «منهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (أ): «وأمثالهم عن ملاحدة»؛ (ب): «وأمثالهم من ملاحدة»؛ (ع): «وأمثالهما ملاحدة».
(٦) (أ): «الملل فهم أقبح عقلا»؛ (ب): «الملل أقبح عقلاً».
(٧) (أ): «سبقوا بها هؤلاء إليها»؛ (ب): «سبقوا بها هؤلاء».
(٨) «فيها»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) (ن)، (م): «وعقلهم».
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١١) (أ): «كالشهزستاني»؛ (ع): «كالسهر زمدي»، وكلاهما تحريف.
(١٢) (ن)، (م): «من الفلاسفة والرازي»؛ (ع): «من الفلاسفة وأبو حامد والرازي»؛ (أ)، (ب): «من الفلاسفة وأبي حامد الرازي».
(١٣) (ن)، (م): «وغيرهما».
(١٤) (ن): «من متأخرة الكلام»؛ (ع)، (م): «من متأخرة أهل الكلام».
(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (ع).
(١٦) (أ)، (ب): «أكثر».
(*-*): ما بين النجمتين ساقط من (م).
(١٧) (ن): «ما أرادوا به من ظلمة»؛ (أ): «ما أرادوا به ظلمة هؤلاء»؛ (ب): «ما ازدادوا به ظلمة من هؤلاء».

المتفلسفة الذين خلطوا الفلسفة بالكلام*)، فأولئك قلت ظلمتهم بما دخلوا فيه من كلام أهل الملل، وهـٰؤلاء كثرت ظلمتهم بما دخلوا فيه من كلام أولئك المتفلسفة.

هـٰذا مع أن في المتكلمين من أهل الملل من الاضطراب والشك في أشياء، والخروج عن الحق في مواضع، واتِّباع الأهواء[(١)] في مواضع، والتقصير في الحق في مواضع - ما ذمّهم لأجله علماء الملّة وأئمة الدين[(٢)]، فإنهم قصَّروا في[(٣)] معرفة
٣/ ٢٨٩ الأدلَّة العقلية التي ذكرها الله في كتابه، فعدلوا / عنها إلىٰ طرق[(٤)] أخرىٰ مبتدعة، فيها من الباطل ما لأجله خرجوا عن بعض الحق المشترك [بينهم وبين غيرهم][(٥)]، ودخلوا في بعض الباطل المبتدع[(٦)]؛ وأخرجوا من[(٧)] التوحيد ما هو منه، كتوحيد الإلـٰهية وإثبات حقائق أسماء الله وصفاته، ولم يعرفوا من التوحيد إلَّا توحيد الربوبية، وهو الإقرار بأنَّ الله خالق كل شيء وربه[(٨)].

وهـٰذا التوحيد كان يقرُّ به المشركون، الذين قال الله عنهم: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [سورة لقمان: ٢٥]. [وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾][(٩)] [سورة المؤمنون: ٨٦، ٨٧].

وقال عنهم: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [سورة يوسف: ١٠٦].

قال طائفة من السلف: يقول لهم[(١٠)] من خلق السمـٰوات والأرض؟ فيقولون: الله، وهم مع هـٰذا[(١١)] يعبدون غيره.

٣/ ٢٩٠ وإنَّما التوحيد الذي أمر الله به العباد هو توحيد الألوهية، المتضمن/ لتوحيد[(١٢)] الربوبية بأن يُعبد الله وحده لا يشركون به شيئاً[(١٣)]، فيكون الدين كله لله، ولا يُخاف إلَّا الله، ولا يُدعىٰ[(١٤)] إلَّا الله، ويكون الله أحب إلىٰ العبد[(١٥)] من كل شيء، فيحبون لله، ويبغضون لله، ويعبدون الله، ويتوكلون عليه[(١٦)].

---

(١) (أ)، (ب): «الهوىٰ».
(٢) (أ)، (ب): «علماء الملة والدين»؛ (ن): «علماء الأئمة والسلف وأئمة الدين».
(٣) (أ)، (ب): «عن». (٤) (ن)، (م): «طريق».
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٦) (أ)، (ب): «المبدع».
(٧) (ن)، (م): «عن». (٨) «وربه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٠) (أ)، (ب): «فالطائفة من السلف تقول لهم».
(١١) (أ)، (ب): «ذلك». (١٢) (أ)، (ب): «توحيد».
(١٣) (أ)، (ب): «بأن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئاً»؛ (ع): «بأن يعبد الله وحده لا يشرك به شيء».
(١٤) (أ)، (ب)، (م): «ولا يدعوا». (١٥) (ن)، (م): «أحب إليهم». (١٦) (ع): «على الله».

والعبادة تجمع غاية الحب وغاية الذلّ[(١)]، فيحبون الله بأكمل محبة، ويذلون له[(٢)] أكمل ذلّ، ولا يعدلون به، ولا يجعلون له أنداداً، ولا يتخذون من دونه أولياء ولا شفعاء.

كما قد بيَّن القرآن هٰذا التوحيد في غير موضع، وهو قطب رحىٰ القرآن الذي يدور عليه [القرآن][(٣)]، وهو يتضمن التوحيد في العلم والقول، والتوحيد في الإرادة والعمل.

فالأول كما في قوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص]. ولهٰذا كانت هٰذه/ السورة تعدل ثلث القرآن؛ ظ ١٠٩
لأنها صفة الرحمٰن.

والقرآن ثلثه توحيد، وثلثه قصص، وثلثه أمر ونهي؛ لأنه كلام الله، والكلام: إما إنشاء، وإما إخبار. والإخبار: إما عن الخالق، وإما عن / المخلوق. فصار ثلاثة ٣/ ٢٩١
أجزاء: جزء أمر ونهي وإباحة وهو الإنشاء، وجزء إخبار عن المخلوقين[(٤)]، وجزء إخبار عن الخالق. فـ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» صفة الرحمٰن [محضاً][(٥)].

[وقد بسطنا الكلام علىٰ تحقيق قول النبي ﷺ: أنها تعدل ثلث القرآن[(٦)] في مجلد[(٧)]، وفي تفسيرها في مجلد آخر[(٨)]][(٩)].

و[أما] التوحيد في [العبادة و] الإرادة والعمل[(١٠)]، فكما في سورة: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا

---

(١) (أ)، (ب): «وما به الذل»، وهو تحريف. (٢) له»: ساقطة من (ب) فقط.
(٣) (ن)، (م): «رحىٰ الحيوان الذي يدور عليه».
(٤) (ع): «عن المخلوقات»؛ (ن)، (م): «عن المخلوق». (٥) «محضا»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) الحديث عن جماعة من الصحابة، منهم: أبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وأبو الدرداء، وأنس بن مالك في: البخاري ٦/ ١٨٩ (كتاب فضائل القرآن، باب فضل قل هو الله أحد)، ٩/ ١١٤ - ١١٥ (كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلىٰ توحيد الله تبارك وتعالىٰ)؛ مسلم ١/ ٥٥٦ - ٥٥٧ (كتاب صلاة المسافرين، باب فضل قراءة قل هو الله أحد)؛ سنن أبي داود ٢/ ٩٧ - ٩٨ (كتاب الوتر، باب في سورة الصمد)؛ سنن الترمذي ٤/ ٢٤٠ - ٢٤٣ (كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في سورة الإخلاص وفي سورة إذا زلزلت، وباب ما جاء في سورة الإخلاص)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٢٤٤ (كتاب الأدب، باب ثواب القرآن)؛ المسند (ط. المعارف) ١٨/ ١٥٢ - ١٥٣.
(٧) لابن تيمية كتاب «جواب أهل العلم والإيمان في تفسير أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن»، وقد طبع أكثر من مرة، فطبع في المطبعة الخيرية، سنة ١٣٢٥هـ، وأعيد نشره في مجموع فتاوىٰ الرياض (١٧/ ٥ - ٢١٣).
(٨) وهو كتاب «تفسير سورة الإخلاص»، ونشر مرتين في القاهرة، ثم في مجموع فتاوىٰ الرياض (١٧/ ٢١٤ - ٥٠٣). (٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٠) (ن)، (م): «والتوحيد في الإرادة والعمل»؛ (ع): «وأما التوحيد في الإرادة والعبادة والعمل».

الْكَافِرُونَ * لا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * وَلا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ * وَلا أَنتُمْ
٣/ ٢٩٢ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [سورة / الكافرون]. فالتوحيد [الأول][١]: يتضمن إثبات نعوت الكمال لله، بإثبات أسمائه الحسنىٰ، وما تتضمنه من صفاته. و[الثاني]: يتضمن[٢] إخلاص الدين له، كما قال: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [سورة البينة: ٥]. فالأول براءة من التعطيل، والثاني براءة من الشرك[٣]. وأصل الشرك[٤]: إما التعطيل[٥] مثل تعطيل[٦] فرعون موسىٰ، والذي حاجَّ إبراهيم في ربِّه خصم إبراهيم[٧]، والدجَّال مسيح الضلال خصم مسيح الهدىٰ عيسىٰ ابن مريم [ﷺ][٨]، وإما الإشراك، وهو كثير في الأمم أكثر من التعطيل، وأهله خصوم جمهور[٩] الأنبياء.

وفي خصوم إبراهيم ومحمد ﷺ معطِّلَة ومشركة. لكن التعطيل المحض [للذات][١٠] قليل، وأما الكثير فهو تعطيل صفات الكمال، وهو مستلزم لتعطيل الذات، فإنهم يصفون واجب الوجود بما يوجب[١١] أن يكون ممتنع الوجود.

٣/ ٢٩٣ / ثم إنه [كل] من كان[١٢] إلىٰ الرسول [ﷺ][١٣] وأصحابه والتابعين لهم بإحسان أقرب، كان أقرب إلىٰ كمال التوحيد والإيمان، والعقل والعرفان، وكل من كان عنهم أبعد كان عن ذلك أبعد[١٤]، فمتأخرو متكلمة الإثبات الذين[١٥] خلطوا الكلام بالفلسفة، كالرازي والآمدي ونحوهما، هم دون أبي المعالي الجويني وأمثاله في تقرير التوحيد وإثبات صفات الكمال، وأبو المعالي وأمثاله [دون القاضي أبي بكر بن الطيب[١٦] وأمثاله][١٧] في ذلك، وهؤلاء دون أبي الحسن الأشعري في ذلك، والأشعري في ذلك دون أبي محمد[١٨] بن كُلَّاب، وابن كُلَّاب دون السلف والأئمة في ذلك.

---

(١) «الأول»: ساقطة من (ن)، (م). (٢) (ن)، (م): «ويتضمن». (٣) (ن)، (م): «الإشراك».
(٤) (ن)، (م): «الكفر». (٥) (أ)، (ب): «إما تعطيل». (٦) (ن)، (م): «مثل كفر».
(٧) «خصم إبراهيم»: زيادة في (ن)، (م). (٨) «صلىٰ الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) (ن)، (م): «جميع». (١٠) «للذات»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) (أ)، (ب): «يجب»؛ (ع): «وجب».
(١٢) (ب): «ثم إن كان من كان»؛ (ن)، (م): «ثم إنه من كان».
(١٣) «صلىٰ الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٤) (ع): «وكل من كان عن ذلك أبعد كان عن ذلك أبدع»؛ (أ)، (ن): «وكل من كان عن ذلك أبعد»؛ (م): «ومن كان عن ذلك أبعد فهو أبعد..».
(١٥) (ب): «الذي». (١٦) (ع): «بن أبي الطيب»، وهو خطأ.
(١٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٨) (ع): «دون محمد»، وهو خطأ.

ومتكلمة أهل الإثبات الذين يقرُّون بالقدر، هم خير في التوحيد وإثبات صفات [الكمال][(١)] من القدرية من المعتزلة والشيعة وغيرهم[(٢)]؛ لأنَّ أهل الإثبات يثبتون لله كمال القدرة وكمال المشيئة وكمال الخلق وأنه منفرد / بذلك، فيقولون: إنه ٣/ ٢٩٤ وحده[(٣)] خالق كل شيء من الأعيان والأعراض، ولهٰذا جعلوا أخصّ صفة الرب القدرة على الاختراع، والتحقيق أن القدرة على الاختراع من جملة خصائصه، ليست هي وحدها أخصّ[(٤)] صفاته.

وأولئك يُخرجون أفعال[(٥)] الحيوان عن أن تكون مخلوقة له، وحقيقة قولهم[(٦)] تعطيل هٰذه الحوادث عن خالق لها، وإثبات شركاء لله يفعلونها. [وكثير من متأخرة القدرية يقولون: إن العباد خالقون لها، ولم يكن سلفهم يجترئون على ذلك[(٧)]][(٨)].

وأيضاً فمتكلمة أهل [الإثبات][(٩)] يثبتون لله صفات الكمال؛ كالحياة[(١٠)]، والعلم، والقدرة، والكلام[(١١)]، والسمع، والبصر.

وهٰؤلاء يثبتون[(١٢)] ذلك، لكن قصَّروا في بعض صفات الكمال، وقصَّروا في التوحيد، فظنوا أن كمال التوحيد هو توحيد الربوبية، ولم يصعدوا إلى توحيد الإلٰهية، الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب؛ / وذلك أن كثيراً من كلامهم ٣/ ٢٩٥ أخذوه من كلام المعتزلة، والمعتزلة مقصِّرُون في هٰذا الباب، فإنهم لم يوفوا توحيد[(١٣)] الربوبية حقه، فكيف بتوحيد الإلٰهية؟!

ومع هٰذا، فأئمة المعتزلة وشيوخهم، وأئمة الأشعرية والكرَّامية ونحوهم، خير في تقرير توحيد الربوبية من متفلسفة الأشعرية؛ كالرازي، والآمدي وأمثال هٰؤلاء، فإن هٰؤلاء خلطوا ذلك بتوحيد الفلاسفة، كابن سينا[(١٤)] وأمثاله، وهو

---

(١) (ن)، (م): «وإثبات الصفات».
(٢) (ن)، (م): «ونحوهم».
(٣) (ن)، (م): «فيقولون الله وحده».
(٤) (أ)، (ب): «ليس هي وحدها أخص»؛ (ن)، (م): «ليست وحدها هي أخص».
(٥) (ن)، (م): «أحوال».
(٦) (ع): «مخلوقة لله وتحقيق قولهم».
(٧) (أ)، (ب): «ولكن سلفهم يحترزون (ا: يحترون) عن ذلك».
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٩) «الإثبات»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) (أ)، (ب): «الحياة».
(١١) (ن): «والكمال»، وهو تحريف.
(١٢) (أ)، (ب)، (م)، (ع): «ينفون»، وهو خطأ. وكلام ابن تيمية هنا على الأشاعرة الذين أثبتوا الصفات، ولكن قصروا في بعض صفات الكمال.. إلخ.
(١٣) (أ)، (ب): «بتوحيد»، وهو تحريف.
(١٤) (ن)، (م): «الفلاسفة: كلام ابن سينا».

أبعد الكلام عن التحقيق في التوحيد، وإن كان خيراً من كلام قدمائهم: أرسطو وذويه؛ وذلك أنَّ غايتهم أنهم أثبتوا[(١)] واجب الوجود، وهـٰذا حق لم ينازع[(٢)] فيه لا مُعطِّل ولا مشرك[(٣)]، بل الناس متفقون على إثبات وجود واجب، اللهم إلَّا ما يُحكىٰ عن بعض الناس قال: إنَّ هـٰذا العالم حَدَث[(٤)] بنفسه، وكثير من الناس يقولون: [إن] هـٰذا[(٥)] لم تقله طائفة معروفة، وإنَّما يُقدَّر تقديراً، كما تقدَّر الشبه[(٦)] السوفسطائية ليبحث عنها[(٧)]. وهـٰذا مما يخطر[(٨)] في قلوب بعض الناس، ٣/ ٢٩٦
كما يخطر أمثاله من السفسطة، لا أنه قول معروف لطائفة [معروفة][(٩)] يذبون عنه، فإن ظهور فساده أَبْيَن من أن يحتاج إلىٰ دليل؛ إذ حدوث الحوادث بلا محدِث من أظهر الأمور امتناعاً، والعلم بذلك من أَبْيَن العلوم الضرورية.

ثم إنهم لما قرروا واجباً [بذاته][(١٠)]، أرادوا أن يجعلوه واحداً وحده، لا يوجد[(١١)] إلَّا في الأذهان لا في الأعيان، وهو وجود مطلق بشرط الإطلاق، ليس له حقيقة [في الخارج؛ لأنَّ] الوجود[(١٢)] المطلق بشرط الإطلاق [لا يوجد إلَّا في الأذهان لا في الأعيان][(١٣)]، أو مقيداً[(١٤)] بالسلوب والإضافات، كما يقوله ابن سينا وأتباعه، [وهـٰذا أدخل في التعطيل من الأول][(١٥)].

وزعموا أنَّ هـٰذا هو محض التوحيد[(١٦)] مضاهاة للمعتزلة، الذين شاركوهم في نفي الصفات، وسموا ذلك توحيداً، فصاروا يتباهون في التعطيل الذي سموه[(١٧)] توحيداً: أيهم فيه أحذق[(١٨)]؟ حتىٰ فروعهم تباهوا بذلك[(١٩)]،

---

(١) (أ)، (ب): «يثبتون». (٢) (ن)، (م): «لم يتنازع».
(٣) (ن): «إلَّا معطل ولا مشكوك»؛ (م): «إلا معطل ولا مسلوك»، وكلاهما تحريف.
(٤) (ن)، (م): «حادث».
(٥) (ع): «يقول إن هـٰذا»؛ (ن)، (م): «يقولون: هذا».
(٦) (ن)، (م): «شبه».
(٧) (ن): «لمنتحب فيها»؛ (م): «لمستحب فيها»، وكلاهما تحريف؛ (ن)، (م): «فيبحث عنها».
(٨) (أ)، (ب): «خطر». (٩) «معروفة»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) «بذاته»: ساقطة من (ن)، (م). (١١) (ب) فقط: «لا يوجد»، وهو خطأ مطبعي.
(١٢) (ن)، (م): «ليس حقيقة والوجود». (١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٤) (أ)، (ب)، (م): «أو مقيد».
(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، ومكانه الجملة الساقطة قبل ذلك وهي: «لا يوجد إلا في الأذهان لا في الأعيان»، وهو خطأ.
(١٦) (أ)، (ب)، (ع): «وزعموا أن هـٰذا محض التوحيد»؛ (م): «وجعلوا هـٰذا محض التوحيد».
(١٧) (ن)، (م): «يسمونه». (١٨) (ن)، (م): «أيهم أحذق فيه».
(١٩) (أ)، (ب)، (ع): «تباهوا في ذلك».

٣/ ٢٩٧ / كتباهيهم: كابن سبعين وأمثاله من أتباع الفلاسفة، وابن التومرت[١] وأمثاله من أتباع الجهمية؛ [فهٰذا يقول بالوجود المطلق][٢]، وهٰذا يقول[٣] بالوجود المطلق، وأتباع كل منهما يباهون [أتباع] الآخرين[٤] في الحذق في هٰذا التعطيل.

كما [قد] اجتمع بي[٥] طوائف من هٰؤلاء وخاطبتهم في ذلك، وصنَّفتُ لهم مصنفات في كشف أسرارهم ومعرفة توحيدهم وبيان فساده، فإنهم يظنون أن الناس لا يفهمون كلامهم. فقالوا لي: إن لم [تبيِّن و] تكشف[٦]/ لنا[٧] حقيقة هٰذا الكلام الذي قالوه، ثم تبيِّن فساده، وإلَّا لم/ نقبل[٨] ما يُقال من ردّه. فكشفت لهم حقائق مقاصدهم، فاعترفوا بأن ذلك هو المراد، ووافقهم على ذلك رؤوسهم، ثم بيَّنت ما في ذلك من الفساد والإلحاد، حتى رجعوا وصاروا يصنِّفُون في كشف باطل سلفهم الملحدين، الذين كانوا عندهم أئمة التحقيق والتوحيد، العرفان واليقين. ص ١١٠ ٣/ ٢٩٨

أدلة الوحدانية عند الفلاسفة

وعمدة هٰؤلاء الفلاسفة [في توحيدهم][٩] الذي هو تعطيل [محض] في الحقيقة[١٠]، حجّتان:

إحداهما: أنه[١١] لو كان واجبان[١٢] لاشتركا في الوجوب، وامتاز أحدهما عن الآخر بما يخصه، وما به الاشتراك غير ما به الامتياز، فيلزم أن يكون واجب

---

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت المصمودي البربري، الملقب بـ «المهدي»، أو بـ «مهدي الموحدين». مؤسس دولة الموحدين التي قامت على أنقاض دولة المرابطين. اختلف في سنة مولده، ولكنه توفي سنة ٥٢٤هـ وعمره يتراوح ما بين ٥١ عاماً، ٥٥ عاماً. من كتبه: كتاب «أعز ما يطلب» وقد نشره جولدتسيهر (الجزائر، ١٩٠٣م)، وكتاب «كنز العلوم»، وهو مخطوط. و«المرشدة» وهي رسالة صغيرة طبعت عدة مرات آخرها ضمن كتاب «نصوص فلسفية مهداه إلى الدكتور إبراهيم مدكور» ط. القاهرة، ١٩٦٧م. انظر عن حياة ابن التومرت ومذهبه، بحث للأستاذ عبد الله كنون ضمن كتاب «نصوص فلسفية..» المشار إليه، ص ٩٩ ـ ١١٥، كتاب «تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الإفريقية» للدكتور يحيى هويدي ١/ ٢٢٣ ـ ٢٤٣. وانظر أيضاً: وفيات الأعيان ٤/ ١٣٧ ـ ١٤٦؛ الكامل لابن الأثير ١٠/ ٢٠١ ـ ٢٠٥؛ الأعلام ٧/ ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٣) (ب) فقط: «وهٰذا لا يقول»، وهو خطأ. وانظر قول ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» عن ابن التومرت: «ولهٰذا كان حقيقة قوله موافقاً لحقيقة قول ابن سبعين وأمثاله من القائلين بالوجود المطلق».

(٤) (ن)، (م): «يباهون الآخرين»؛ (أ): «يباهي أتباع الآخرين»؛ (ب): «تباهي أتباع الآخرين».

(٥) (أ): «كما قد أجمع في»؛ (ب): «كما قد اجتمعت في»؛ (ن): «كما اجتمع بي».

(٦) (ن)، (م): «إن لم تكشف». (٧) «لنا»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٨) (أ)، (ب): «يقبل». وفي باقي النسخ الكلمة غير منقوطة، ورجحت أن يكون الصواب ما أثبته.

(٩) «في توحيدهم»: ساقطة من (ن)، (م).

(١٠) (ن)، (م): «الذي هو في الحقيقة تعطيل»؛ (ع): «الذي هو تعطيل في الحقيقة».

(١١) «أنه»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) (أ)، (ع): «واجبا».

الوجوب مركّباً، والمركّب مفتقر إلىٰ أجزائه، [وأجزاؤه غيره](١)، والمفتقر إلىٰ غيره لا يكون(٢) واجباً بنفسه.

والثانية: أنهما إذا اتفقا في الوجوب(٣)، وامتاز كل منهما عن الآخر بما يخصه، لزم أن يكون المشترك معلولاً للمختص، كما إذا اشترك اثنان في الإنسانية، وامتاز كل منهما عن الآخر بشخصه، فالمشترك معلول للمختص(٤)، [وهٰذا باطلٌ هنا.

٣/ ٢٩٩ / وذلك](٥) لأنَّ كلّا من(٦) المشترك والمختص: إن كان أحدهما عارضاً [للآخر، لزم أن يكون الوجوب عارضاً](٧) للواجب، أو معروضاً له. وعلىٰ التقديرين فلا يكون الوجوب(٨) صفة لازمة للواجب، وهٰذا محال؛ لأنَّ الواجب لا يمكن أن يكون غير واجب.

وإن كان أحدهما لازماً للآخر، لم يجز أن يكون المشترك علَّة للمختص؛ لأنه حيث وجدت العلة وجد المعلول، فيلزم أنه حيث وجد المشترك [وجد المختص، والمشترك](٩) في هٰذا وهٰذا، فيلزم أن يكون ما يختص بهٰذا في هٰذا، وما يختص بهٰذا في هٰذا، وهٰذا محال يرفع الاختصاص.

وهٰذا ملخص ما ذكره ابن سينا في «إشاراته»(١٠) هو وشارحو الإشارات، كالرازي(١١) والطوسي(١٢) وغيرهما.

وهاتان الحجّتان ملخص ما ذكره الفارابي(١٣) والسهروردي(١٤) وغيرهما من
٣/ ٣٠٠ / الفلاسفة، وقد ذكرهما بمعناهما أبو حامد الغزالي في «تهافت الفلاسفة»(١٥).

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٢) (أ)، (ب): «لم يكن».
(٣) (م): «في الوجود»، وهو خطأ.
(٤) (ع): «معلول المختص».
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٦) عبارة «كلا من»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) «الوجوب»: ساقطة من (ع).
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٠) انظر: «الإشارات والتنبيهات» لابن سينا ٣، ٤/ ٤٥٦ـ ٤٥٧.
(١١) انظر: «شرح الإشارات» للرازي، هامش ص ٣٠١ ـ هامش ص ٣٠٣، ط. المطبعة العامرة، استانبول، ١٢٩٠هـ.
(١٢) انظر: هامش «الإشارات والتنبيهات»، شرح الطوسي ٣/ ، ٤/ ٤٥٦ـ ٤٥٧.
(١٣) انظر: «آراء أهل المدينة الفاضلة» للفارابي، ص ٤ ـ ٦، ط. مكتبة الحسين التجارية، القاهرة، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م.
(١٤) انظر: كتاب «حكمة الإشراق» للسهروردي، ص ١٢٥ ـ ١٢٧، ضمن مجموعة من مؤلفات السهروردي، تحقيق: هنري كربين، ط. إيران، ١٣٣١هـ/ ١٩٥٢م.
(١٥) انظر: «تهافت الفلاسفة» للغزالي، ص ١٥٨ ـ ١٦٠، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٨م.

وقد أجاب عنهما الرّازي[١] والآمدي[٢] بمنع كون الوجوب صفة ثبوتية، ونحو ذلك من الأجوبة التي لا نرضاها.

لكن الجواب من وجهين:

أحدهما: المعارضة. وذلك أن الوجود ينقسم إلىٰ واجب وممكن، وكل واحد من الوجودين يمتاز عن الآخر بخاصته[٣]، فيلزم أن يكون[٤] الواجب مركَّباً مما به الاشتراك ومما به الامتياز. وأيضاً فيلزم أن يكون الوجود الواجب معلولاً، والمعارضة أيضاً بالحقيقة، فإن الحقيقة تنقسم إلىٰ واجب وممكن، والواجب يمتاز عن الممكن بما يخصه، فيلزم أن تكون الحقيقة الواجبة مركَّبة من المشترك والمختص، ويلزم أن تكون الحقيقة الواجبة معلولة، والمعارضة بلفظ الماهية، فإنها تنقسم إلىٰ واجب وممكن، إلىٰ آخره.

والثاني: حل الشبهة. وذلك أن الشيئين الموجودين[٥] في الخارج: سواء كانا واجبين أو ممكنين، وسواء قُدِّر التقسيم في موجودين، أو جوهرين، أو جسمين، أو حيوانين، أو إنسانين، أو غير ذلك: لم يشرك / أحدهما الآخر[٦] في الخارج في ٣/ ٣٠١ شيء من خصائصه، لا في وجوبه، ولا في وجوده، ولا في ماهيته، ولا غير ذلك، وإنَّما شابهه في ذلك.

والمطلق الذي اشتركا فيه لا يكونا كليّا[٧] مشتركا فيه إلَّا في الذهن، وهو في الخارج ليس بكلي عام مشترك فيه، بل إذا قيل: الواجبان إذا اشتركا[٨] في الوجوب[٩]، فلا بد أن يمتاز كل منهما[١٠] عن الآخر بما يخصه، فهو[١١] مثل أن يُقال: إذا اشتركا في الحقيقة فلا بد أن يمتاز كل منهما [عن الآخر][١٢] بما يخصّه، فالحقيقة توجد عامة وخاصة، كما أن الوجوب[١٣] يوجد عاما وخاصا، فالعام لا

---

(١) انظر: المباحث المشرقية، للرازي ٢/ ٤٥١-٤٥٦، ط. حيدر آباد، ١٣٤٣هـ.

(٢) انظر: غاية المرام في علم الكلام، للآمدي، تحقيق: الدكتور حسن محمود عبد اللطيف، ص ١٥٣ - ١٥٥، ط. القاهرة، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

(٣) (م): «بخاصية». (٤) (ن)، (م): «أن كون». (٥) (أ)، (ب): «الوجوديين».

(٦) (ن): «لم يشر إلىٰ أحدهما الآخر»؛ (م): «لم يشارك إلىٰ أحدهما الآخر»، وكلاهما تحريف.

(٧) (أ): «شابهه في ذلك المطلق الذي اشتركا فيه لا يكون كليا»؛ (ب): «شابهه في ذلك المطلق الذي اشتركا فيه. ولا يكون كليا..».

(٨) (أ): «الواجبان يشتركا»؛ (ب): «الواجبان يشتركان». (٩) (م): «في الوجود»، وهو خطأ.

(١٠) (أ)، (ب): «أن يمتاز أحدهما». (١١) (ن)، (م): «وهو».

(١٢) «عن الآخر»: ساقطة من (ن)، (م)، (ع). (١٣) (ع): «الواجب».

يكون عاما مشتركا فيه إلَّا في الذهن ولا يكون في الخارج/ إلَّا خاصا لا اشتراك فيه، فما فيه الاشتراك لا امتياز فيه، وما فيه الامتياز لا اشتراك فيه، فلم يبق في الخارج شيء واحد فيه مشترك ومميز[١]، لكن فيه وصف يشابه الآخر فيه[٢] ووصف لا يشابهه فيه.

وغلط هٰؤلاء في هٰذه الإلٰهيات من [جنس] غلطهم[٣] في المنطق في

٣/٣٠٢ / الكليات: الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض العام - حيث توهَّمُوا أنه يكون في الخارج كليٌّ[٤] مشترك فيه.

وقد قدَّمنا التنبيه على هٰذا، وبيَّنَّا أن الكلي المشترك فيه لا يوجد في الخارج إلَّا مختصا لا اشتراك فيه، والاشتراك والعموم والكلية إنَّما تعرض له إذا كان ذهنيا لا خارجيا.

وهم قسَّمُوا **الكلي ثلاثة أقسام**: طبيعي، ومنطقي، وعقلي.

فالطبيعي: هو المطلق لا بشرط، كالإنسان من حيث هو هو، مع قطع النظر عن جميع قيوده.

والمنطقي: كونه عاما وخاصا، وكليا وجزئيا، فنفس وصفه بذلك منطقي؛ لأنَّ المنطق[٥] يبحث في القضايا من جهة كونها كلية وجزئية.

والعقلي: هو مجموع الأمرين، وهو الإنسان الموصوف بكونه عامًّا ومطلقاً، وهٰذا لا يوجد [٦] إلَّا في الذهن عندهم، إلَّا ما يُحكىٰ عن شيعة أفلاطون من إثبات الْمُثُل الأفلاطونية، ولا ريب في بطلان هٰذا، فإنَّ الخارج لا يوجد[٦] فيه عام.

وأمَّا المنطقي: فهو كذلك في الذهن.

وأمَّا الطبيعي، فقد يقولون: إنه ثابت في الخارج، فإذا قلنا: هٰذا الإنسان، ففيه الإنسان من حيث هو هو، لكن يُقال: هو ثابت في الخارج لكن[٧] بقيد

ظ ١١٠ التعيين/ والتخصيص، لا بقيد الإطلاق، ولا مطلقاً لا / بشرط، فليس في الخارج
٣/٣٠٣

(١) (أ)، (ب): «واحد مشترك فيه ومميز».
(٢) (ن): «وصف شابه فيه الآخر»؛ (م): «وصف مشابه فيه الآخر»؛ (أ)، (ب): «وصف يشابه الآخر».
(٣) (ع): «هٰؤلاء في الإلٰهيات من جنس غلطهم»؛ (ن)، (م): «في هٰذه إلٰهيات من غلطهم».
(٤) (ن)، (م): «كل»، وهو خطأ.
(٥) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «لأن المنطقي».
(٦ - ٦): ساقط من (م) فقط.
(٧) «لكن»: ساقطة من (ب) فقط.

مطلق لا بشرط ولا مطلق بشرط الإطلاق، بل إنَّما فيه المعيَّن المخصص، فالذي[(١)] يقدِّره الذهن مطلقاً لا بشرط التقييد، يوجد في الخارج بشرط التقييد.

وهٰؤلاء اشتبه عليهم ما في الأذهان بما في الأعيان. وقد بسطنا الكلام على هٰذا في غير هٰذا الموضع، وبيَّنَّا من غَلَط المنطقيين ما هو سبب الضلال في الأمور الإلٰهية والطبيعية، كاعتقاد الأمور العقلية التي لا تكون إلَّا في العقل أموراً موجودة في الخارج، وغير ذلك مما ليس هٰذا موضع بسطه.

[وهٰؤلاء المنطقيون الإلٰهيون منهم وغيرهم يقولون أيضاً: إنَّ الكليات لا تكون إلَّا في الأذهان لا في الأعيان، فيوجد من كلامهم في مواضع ما يظهر به خطأ كلامهم في مواضع، فإن الله فطر عباده على الصحة والسلامة، وفساد الفطرة عارض، فقلَّ من يوجد له[(٢)] كلام فاسد، إلَّا وفي كلامه ما يبيِّن فساد كلامه الأول ويظهر به تناقضه][(٣)].

والمقصود هنا: التنبيه على [توحيد] هٰؤلاء[(٤)] الفلاسفة. وهٰؤلاء أصابهم في لفظ «الواجب» ما أصاب المعتزلة في لفظ «القديم»، فقالوا: الواجب لا يكون إلَّا واحداً، فلا يكون له صفة ثبوتية، كما قال أولئك: لا يكون القديم إلَّا واحداً، فلا يكون له صفة ثبوتية[(٥)].

وبهٰذا وغيره ظهر الزلل في كلام متأخري المتكلمين الذين خلطوا الكلام / بالفلسفة، كما ظهر أيضاً الغلط في كلام من خلط التصوف بالفلسفة، كصاحب ٣/ ٣٠٤
«مشكاة الأنوار»، و«الكتب المضنون بها على غير أهلها»[(٦)]، وأمثال ذلك[(٧)] مما قد بُسط[(٨)] الكلام عليها[(٩)] في غير هٰذا الموضع.

الكلام على دليل التمانع عند المتكلمين

حتى أن هٰؤلاء المتأخرين لم يهتدوا إلى تقرير متقدميهم لدليل التوحيد، وهو دليل التمانع، واستشكلوه. وأولئك ظنُّوا أن هٰذا [الدليل هو الدليل المذكور في القرآن، في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء: ٢٢].

وليس الأمر][(١٠)] كذلك، بل أولئك قصَّروا في معرفة ما في القرآن، وهٰؤلاء

---

(١) (ن)، (م): «والذي». (٢) (أ): «فيه»؛ (ب): «منه».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٤) (ن)، (م): «وإنَّما المقصود هنا التنبيه على هؤلاء».
(٥) بعد كلمة «ثبوتية» يوجد في نسختي (ن)، (م) كلام معاد.
(٦) وهو الغزالي. (٧) (أ)، (ب): «وغير ذلك». (٨) (ع): «بسطنا».
(٩) (أ)، (ب): «عليه». (١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

قصَّروا في معرفة كلام(١) أولئك المقصِّرين، فلما قصَّروا (٢) في معرفة ما جاء به الرسول [ﷺ] (٣) عَدَلُوا (٤) إلىٰ ما أورثهم الشك والحيرة والضلال، وهـٰذا مبسوط في غير هـٰذا الموضع، لكن ننبه(٥) عليه هنا.

وذلك أن دليل التمانع المشهور عند المتكلمين: أنه لو كان للعالم صانعان، لكان
٣/٣٠٥ أحدهما إذا أراد أمراً(٦) وأراد الآخر خلافه، مثل أن / يريد أحدهما إطلاع(٧) الشمس من مشرقها، ويريد الآخر إطلاعها من مغربها [أو من جهة أخرىٰ](٨) - امتنع أن يحصل مرادهما؛ لأن ذلك جمع بين الضدين، فيلزم إما(٩) أن لا يحصل مراد واحد منهما، فلا يكون واحد منهما ربًّا(١٠)، (١١ وإما أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر ١١) فيكون الذي حصل مراده هو الرب دون الآخر.

وقد يُقرر ذلك بأن يُقال(١٢): إذا أراد ما لا يخلو المحل عنهما، مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم ويريد الآخر تسكينه، امتنع حصول مرادهما، (١٣ وامتنع عدم مرادهما ١٣) جميعاً؛ لأنَّ الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون، فتعيَّن أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر، فيكون هو الرب.

وعلىٰ هـٰذا سؤال مشهور: وهو أنه يجوز أن تتفق الإرادتان فلا يفضي إلىٰ الاختلاف. وقد أجاب كثير من المتأخرين عن ذلك بوجوه عارضهم فيها غيرهم(١٤) كما قد(١٥) بُسط في موضعه، ولم يهتد هـٰؤلاء إلىٰ تقرير القدماء؛ كالأشعري، والقاضي أبي بكر، وأبي الحسين البصري، والقاضي أبي يعلىٰ، وغيرهم.

٣/٣٠٦ / فإن هـٰؤلاء علموا أن وجوب اتفاقهما في الإرادة يستلزم عجز كل منهما، [كما أن تمانعهما يستلزم عجز كل منهما](١٦)، فمنهم من أعرض عن ذكر هـٰذا التقرير(١٧)؛ لأنَّ مقصوده أن يبين أنَّ(١٨) فرض اثنين يقتضي عجز كل منهما. فإذا

---

(١) «كلام»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (أ): «فيما قصروا»؛ (ب): «كما قصروا».
(٣) «ﷺ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «وعدلوا».
(٥) (م): «ولكن ننبه»؛ (ع): «لكن نبهنا».
(٦) (أ): «صانعان لكان أحدهما أمرا»؛ (ب): «صانعان أراد أحدهما أمرا. . ».
(٧) (أ)، (ب): «طلوع».
(٨) «أو من جهة أخرىٰ»: ساقط من (ن)، (م). وفي (ع): «إطلاعها من الجهة الأخرىٰ».
(٩) «إما»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ع).
(١٠) (أ) فقط: «منها ربا دون الآخر».
(١١ - ١١): ساقط من (أ)، (ب).
(١٢) (ن)، (م): «ذلك ما يقال».
(١٣ - ١٣): ساقط من (ع).
(١٤) (ن)، (م): «عارضه فيها غيره».
(١٥) «قد»: زيادة في (ع).
(١٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٧) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «التقدير».
(١٨) (ن)، (م): «لأن مقصوده كان أنه أن».

قيل: إنَّ أحدهما لا يمكنه مخالفة الآخر، كان ذلك أظهر في عجزه.

ومنهم من بيَّن ذلك، كما بيَّنوا(١) أيضاً امتناع استقلال كل منهما. وذلك أنه يُقال: إذا فُرِض ربَّان، فإما أن يكون كل منهما قادراً بنفسه، أو لا يكون قادراً إلَّا بالآخر.

[فإنْ لم يكن قادراً إلَّا بالآخر](٢)، كان هٰذا ممتنعاً لذاته، مقتضياً للدَّوْر في العلل والفاعلين، فإنه يستلزم أن يكون(٣ كل منهما جعل الآخر قادراً، ولا يكون أحدهما فاعلاً حتىٰ يكون [الآخر](٤) قادراً، فإذا كان كل منهما جعل الآخر قادراً، فقد جعله فاعلاً، ولا يكون٣) كل منهما جعل الآخر ربًّا(٥)، لأنَّ الربَّ لا بد أن يكون قادراً(٦)، فيكون هٰذا جعل هٰذا قادراً فاعلاً ربًّا، وكذلك الآخر.

/ وهٰذا ممتنع في الربين الواجبين بأنفسهما القديمين؛ لأنَّ هٰذا(٧) لا يكون [قادراً](٨) ربًّا فاعلاً حتىٰ يجعله الآخر كذلك، وكذلك الآخر. فهو بمنزلة أن يُقال: لا يكون هٰذا موجوداً حتىٰ يجعله الآخر موجوداً. ٣/٣٠٧

وهٰذا ممتنع بالضرورة، كما تقدَّم فيما قبل بالإشارة(٩) إلىٰ ذلك، وهو أن الدَّوْر القبلي ممتنع لذاته باتفاق العقلاء كالدور في الفاعلين والعلل، فيمتنع أن يكون كل من الشيئين علة للآخر وفاعلاً له، أو جزءاً من العلة والفاعل. فإذا كان كل منهما لا يكون قادراً أو فاعلاً إلَّا بالآخر، لزم أن يكون كل منهما علَّة فاعلة، أو علَّة(١٠) لتمام ما به يصير(١١) الآخر قادراً فاعلاً، وذلك ممتنع بالضرورة واتفاق العقلاء، فلزم أن الرب لا بد أن يكون قادراً بنفسه، وإذا كان قادراً بنفسه، فإن أمكنه إرادة خلاف ما يريد الآخر(١٢) أمكن اختلافهما، وإن لم يمكنه أن يريد إلَّا ما يريده الآخر(١٣) لزم لعجز.

فإذا فُرِضَ أن هٰذا لا يمكنه أن يريد ويفعل إلَّا ما يريده الآخر ويفعل(١٤)، لزم عجز كل منهما، بل هٰذا(١٥) أيضاً ممتنع لنفسه، كما أنه إذا كان [هٰذا لا يقدر حتىٰ

---

(١) (ن)، (م): «ذلك فأثبوا».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٣ ـ ٣): ساقط من (أ)، (ب).
(٤) «الآخر»: زيادة في (ع).
(٥) (ع): «ويكون منهما جعل الآخر ربا»، وهو تحريف.
(٦) (ب) فقط: «قادرا ربا».
(٧) (أ)، (ب): «هنا».
(٨) «قادرا»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(٩) (ع): «كما تقدم فيما إذا قيل بالإشارة..»؛ (ن): «كما تقدم فيما قيل بالإشارة..».
(١٠) (ن)، (م): «وعلة».
(١١) (ع)، (م): «ما يصير به».
(١٢) (أ)، (ب): «إرادة غير مراد الآخر».
(١٣) (أ)، (ب): «وإن لم يمكنه إلا ما يريد الآخر».
(١٤) (ن)، (م): «ويفعله».
(١٥) (ن)، (م): «هو».

يقدر هـٰذا، كان](١) ذلك ممتنعاً لذاته. [فإذا كان هـٰذا / لا يكون ممكناً إلَّا بتمكين ٣/٣٠٨
الآخر، فهو بمنزلة أن يُقال: لا يكون قادراً إلَّا بإقدار الآخر.

وأيضاً فإنه في هـٰذا التقدير يكون المانع لكل منهما من الانفراد هو الآخر، فيكون كل منهما مانعاً ممنوعاً، وهـٰذا(٢) لا يكون مانعاً إلَّا إذا كان قادراً على المنع، ومن كان قادراً على منع غيره من الفعل، فقدرته على أن يكون فاعلاً أَوْلَىٰ، فصار كل منهما لا يكون فاعلاً(٣) حتىٰ يكون قادراً على الفعل، وإذا(٤) كان قادراً على الفعل امتنع أن يكون ممنوعاً منه، فامتنع كون كل واحد منهما مانعاً ممنوعاً(٥)، وذلك لازم لوجوب اتفاقهما على الفعل، فعُلِم امتناع وجوب اتفاقهما على الفعل، وثبت إمكان اختلافهما](٦)، فمتىٰ فُرِض لزوم اتفاقهما(٧) كان ذلك ممتنعاً لذاته، وإنَّما يمكن(٨) هـٰذا في المخلوقين؛ لأنَّ القدرة لهم مستفادة من غيرهما.

فإذا قيل: لا يقدر هـٰذا حتىٰ يقدر هـٰذا، كان يمكن أن يكون هناك ثالث(٨) يجعلهما قادرين، ومن هنا أمكن المخلوق أن يعاون المخلوق وامتنعت المعاونة على
خالقين(٩)؛ لأن المخلوقين المتعاونين لكل منهما قدرة/ من غير الآخر أعانه بها ص ١١١
وجعله بها قادراً؛ لأنَّ كل منهما كان قبل إعانة الآخر له قدرة، وعند اجتماعهما ٣/٣٠٩
زادت قوة كل منهما بقوة الآخر، بمنزلة اليدين اللتين ضمت إحداهما إلى الأخرىٰ، فإن كل منهما كان لها(١١) قوة، وبالاجتماع زادت قوتهما؛ لأنَّ هـٰذا زاد ذلك تقوية، وذاك زاد هـٰذا تقوية(١٢)، فصار كل منهما معطياً للآخر وآخذاً منه، فزادت(١٣) القوة بالاجتماع.

وهـٰذا ممتنع في الخالقين، [فإن قدرة الخالق القديم الواجب بنفسه من لوازم ذاته، لا يجوز أن تكون مستفادة من غيره](١٤)؛ لأنَّ كل منهما إن كان قادراً عند الانفراد، أمكنه(١٥) أن يفعل عند الانفراد ما يقدر عليه، ولم يشترك في فعله معاونة

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٢) (ع): «وهو». (٣) (ع): «مانعا».
(٤) (أ)، (ب): «فإذا». (٥) (ع): «مانعا وممنوعا». (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٧) (ن): «أفعالهما»؛ (م): «أحدهما». (٨) (أ): «يكن»؛ (ب): «يكون».
(٩) (ع): «كان يمكن هناك ثالث»؛ (م): «كان ممكنا أن يكون هناك ثالث»؛ (أ): «كان يمكن أن يكون ثالثا»؛ (ب): «كان يمكن أن يكون ثالث».
(١٠) (أ)، (ب): «الخالقين». (١١) (أ)، (ب): «له».
(١٢) (أ)، (ب): «لأن هـٰذا زاد ذلك بقوته وذاك زاد هـٰذا بقوته»؛ (ن)، (م): «لأن هـٰذا زاد ذاك وذاك زاد هـٰذا بقوته».
(١٣) (ن): «وزادت». (١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٥) (ن)، (م): «قادرا عند الآخر إذا أمكنه» وهو تحريف.

الآخر، وحينئذٍ فيمكن أحدهما أن يفعل ما يريده الآخر[١] أو ما يريد خلافه، وإن لم يكن قادراً عند الانفراد، امتنع أن يحصل عند الاجتماع لهما قوة لما في ذلك من الدَّوْر؛ لأنَّ هٰذا لا يقدر حتىٰ يقدر ذاك، ولا يقدر ذاك حتىٰ يقدر هٰذا، وليس هنا ثالث غيرهما يجعلهما قادرَيْنِ فلا يقدر أحد منهما.

والمخلوقان اللذان لا قدرة[٢] لهما عند الانفراد، لا يحصل[٣] لهما قدرة عند / الاجتماع إلَّا من غيرهما، والخالقان لا يمكن أن يكون لهما ثالث يعطيهما قدرة، ٣/ ٣١٠
فلا بد أن يكونا قادرَيْن عند الانفراد.

[٤] وإذا قيل: أحدهما يقدر علىٰ ما يوافقه الآخر عليه[٥]، لم يكن قادراً إلَّا بموافقته، وإذا قيل: يقدرُ علىٰ[٤] ما لا يخالفه الآخر فيه[٦]، كان كل منهما مانعاً للآخر من مقدوره، فلا يكون واحد منهما قادراً.

وأيضاً فإن منع هٰذا لذاك لا يكون إلَّا بقدرته، ومنع ذاك لهٰذا لا يكون إلَّا بقدرته، فيلزم[٧] أن يكون كل منهما قادراً حال التمانع، وهو حال المخالفة، فيكونان قادرين عند الاتفاق وعند الاختلاف.

وأيضاً فلا يكون هٰذا ممنوعاً حتىٰ يمنعه الآخر [وبالعكس][٨]، فلا يكون أحدهما ممنوعاً [إلَّا بمنع الآخر][٩].

وأيضاً فيكون هٰذا مانعاً لذاك، وذاك مانعاً لهٰذا، فيكون كل منهما مانعاً ممنوعاً، وهٰذا جمع بين النقيضين.

وهٰذه الوجوه وغيرها[١٠] مما يبين[١١] امتناع ربين كل منهما معاون للآخر، أو كل منهما مانع للآخر، فلم يبق إلَّا أن يكون كل منهما قادراً مستقلاً، / وحينئذٍ ٣/ ٣١١
فيمكن اختلافهما، وإذا اختلفا لزم أن لا يفعل واحد منهما شيئاً، ولزم عجزهما، ولزم كون كل واحد[١٢] منهما مانعاً ممنوعاً.

فتبيّن امتناع ربّين: سواء فرضا متفقين أو مختلفين. وأما إذا فرضا مستقلين،

---

(١) (أ)، (ع)، (ن)، (م): «ما لا يريده الآخر».
(٢) (ن)، (م): «لا مقدرة».
(٣) (ن)، (م): «ولا يحصل».
(٤ ـ ٤): ساقط من (أ)، (ب).
(٥) (ن)، (م): «يوافقه عليه الآخر».
(٦) «فيه»: ساقطة من (ع).
(٧) (ن)، (م): «فلزم».
(٨) «وبالعكس»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (ع).
(١٠) بعد كلمة «وغيرها» توجد ورقة كاملة لم تصور من (م) وهي ظ ٨٨، ص ٨٩.
(١١) (أ): «وغيرها يبين»؛ (ب): «وغيرها تبين».
(١٢) «واحد»: ساقطة من (ع).

وفرض كل منهما مستقلاً بخلق العالم، فهٰذا أظهر امتناعاً؛ لأنَّ استقلال أحدهما يمنع أن يكون له فيه شريك، فكيف إذا كان الآخر(١) مستقلاً به؟ فتقدير استقلال كل منهما يقتضي أن يكون كل منهما فعله كله، وأن لا يكون واحد منهما فعل منه شيئاً، فيلزم اجتماع النقيضين مرتين.

ولهٰذا امتنع أن يكون مؤثران تامان مستقلان يجتمعان على أثر واحد. فإن مثال ذلك أن نقول: هٰذا خاط الثوب وحده، وهٰذا خاط ذلك(٢) الثوب بعينه وحده، أو أن(٣) نقول: هٰذا أكل جميع الطعام، ونقول: هٰذا أكل جميع ذاك الطعام بعينه(٤).

وهٰذا كله مما يُعرَف امتناعه ببديهة العقل بعد تصوره، ولكن بعض الناس لا يتصور هٰذا تصوراً جيداً، بل يسبق إلى ذهنه المشتركان من الناس في فعل من الأفعال. والمشتركان لا يفعل(٥) أحدهما جميع ذلك الفعل، ولا كانت قدرته
٣/ ٣١٢ حاصلة بالاشتراك، بل بالاشتراك زادت قدرته، وكان كل / منهما يمكنه حال الانفراد(٦) أن يفعل شيئاً من الأشياء ويريد خلاف ما يريد الآخر، وإذا أراد خلافه فإن تقاومت قدرتهما تمانعا فلم يفعلا شيئاً، وإن قَوِيَ أحدهما قهرَ الآخر، وإن(٧) لم يكن لأحدهما قدرة حال الانفراد، لم تحصل له حال الاجتماع إلَّا من غيرهما، مع أن هٰذا لا يعرف له وجود، بل المعروف أن يكون لكل منهما حال الانفراد قدرة ما(٨) فتكمل عند الاجتماع.

وأيضاً، فالمشتركان في الفعل و المفعول(٩) لا بد أن يتميز فعل كل منهما عن الآخر، لا يكون الشيء الواحد(١٠) بعينه مشتركاً(١١) فيه، بحيث يكون هٰذا فعله والآخر فعله، فإن هٰذا ممتنع كما تقدَّم.

فلو كان ربان لكان مخلوق كل [واحد](١٢) منهما متميزاً عن مخلوق الآخر(١٣)، كما قال تعالى: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [سورة

(١) «الآخر»: ساقطة من(ع).
(٢) (أ)، (ب): «ذاك».
(٣) (م)، (أ)، (ب): «وأن».
(٤) (ن): «ونقول: ذاك أكل جميع الطعام بعينه».
(٥) (ن)، (ع): «لم يفعل».
(٦) (ب) فقط: «وكان لكل منهما حال الانفراد».
(٧) (ن)، (ع): «وإذا».
(٨) «ما»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) (أ): «فالمشترك كان حال الفعل والمفعول»؛ (ب): «فالمشتركان حال الفعل في المفعول».
(١٠) (أ): «واحد».
(١١) «مشتركان»: ساقطة من (ع).
(١٢) «واحد»: زيادة في (ع).
(١٣) (أ)، (ب): «مميزا عن خلق الآخر».

المؤمنون: ٩١]، فذكر سبحانه وجوب امتياز المفعولين، ووجوب قهر أحدهما للآخر، كما تقدم تقريره، وكلاهما ممتنع.

فهٰذه الطرق وأمثالها مما يبين به[(١)] أئمة النظار[(٢)] توحيد الربوبية، وهي طرق صحيحة عقلية لم يهتد هٰؤلاء المتأخرون إلىٰ معرفة توجيهها وتقريرها. / ثم إن ٣/ ٣١٣
أولئك المتقدمين من المتكلمين ظنوا أنها هي[(٣)] طرق القرآن، وليس الأمر كذلك.

بل القرآن قرر[(٤)] فيه توحيد الإلٰهية المتضمن توحيد الربوبية، وقرره أكمل من ذلك. واعتبر ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٩١]، فهٰذه الآية ذكر فيها برهانين يقينيين علىٰ امتناع أن يكون مع الله إلٰه [آخر][(٥)] بقوله: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [سورة المؤمنون: ٩١]، وقد عُرف أنه لم يذهب كل إلٰه بما خلق ولا علا بعضهم علىٰ بعض، وتُرك ذكر هٰذا لعلم المخاطبين به[(٦)]، وأن ذكره تطويل[(٧)] بلا فائدة.

وهٰذه طريقة القرآن، وطريقة الكلام الفصيح البليغ، بل وطريقة[(٨)] عامة الناس في الخطاب: يذكرون المقدمة التي تحتاج إلىٰ بيان، ويتركون ما لا يحتاج إلىٰ بيان.

مثل أن يُقال: لِمَ قُلْتُم: إن كل مسكر حرام؟ فيُقال: لأنه قد[(٩)] صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: / «كل مسكر خمر، وكل خمر / حرام»[(١٠)]. وقد علم أن قول النبي ﷺ ظ ١١١
حجة يجب اتباعها، فلا يحتاج أن نذكر هٰذا[(١١)]. ٣/ ٣١٤

---

(١) (أ): «تبين به»؛ (ب): «تبين بها»؛ (ن): «بين به». (٢) (ن): «المتكلمين».
(٣) «هي»: ساقطة من (أ)، (ب). (٤) (ن): «نور». (٥) «آخر»: ساقطة من (ن).
(٦) (ن): «وترك علم ذكر هؤلاء المخاطبين به»، وهو تحريف.
(٧) (أ): «وإن ذكره تطويلا»؛ (ب): «فكان ذكره تطويلاً».
(٨) (ن)، (أ)، (ب): «بل طريقة». (٩) «قد»: زيادة في (ن).
(١٠) (ن): «كل مسكر حرام وكل خمر حرام»؛ (ع)، (أ): «كل مسكر خمر وكل مسكر حرام». وجاء الحديث ـ أحياناً ـ في كتب السنة بلفظ: «كل مسكر خمر وكل مسكر حرام». والحديث عن ابن عمر ﵄ في: مسلم ٣/ ١٥٨٧ (كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر...)؛ سنن أبي داود ٣/ ٤٤٧ (كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر)؛ سنن الترمذي ٣/ ١٩٢ (كتاب الأشربة، باب ما جاء في شارب الخمر)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١١٢٣ (كتاب الأشربة، باب كل مسكر حرام)؛ المسند (ط. المعارف) الأرقام: ٤٦٤٤، ٤٦٤٥، ٤٨٣٠، ٤٨٣١، ٤٨٦٣، ٥٧٣٠، ٥٧٣١، ٥٨٢٠، ٦١٧٩، ٦٢١٨.
(١١) (ن)، (أ): «فلا يحتاج أن يذكر هٰذا»؛ (ب): «ولا يحتاج أن يذكر هٰذا».

ومثل هـٰذا قوله تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [سورة الأنبياء: ٢٢]؛ [أي: وما فسدتا فليس فيهما آلهة(١) إلَّا الله](٢)، وهـٰذا بيِّن لا يحتاج [إلىٰ] أن يبين بالخطاب(٣)، فإن المقصود من الخطاب(٤) البيان، وبيان البيِّن قد يكون من نوع العيِّ، [وبيان الدليل قد يكون محتاجاً إلىٰ مقدمة واحدة(٥)، وقد يكون محتاجاً إلىٰ مقدمتين، وإلىٰ ثلاث وأكثر، فيذكر المستدل(٦) ما يحتاج إلىٰ بيان(٧ دون ما لا يحتاج إلىٰ بيان٧).

وأمَّا ما يقوله المنطقيون من أن كل دليل نظري فلا بد فيه من مقدمتين، لا يحتاج إلىٰ أكثر، ولا يُجزئ أقل، وإذا اكتُفِيَ بواحدة قالوا / حُذفت الأخرىٰ، ويسمونه ٣/٣١٥ قياس الضمير، وإن كان(٨) ثلاثاً أو أربعاً، قالوا: هـٰذه(٩) قياسات لا قياس واحد. فهـٰذا مجرد وضع ودعوىٰ، لا يستند إلىٰ أصل عقلي ولا عادة عامة. وقد بسطنا الكلام علىٰ هـٰذا في الكلام علىٰ المنطق وغيره(١٠)](١١).

فقال سبحانه: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [سورة المؤمنون: ٩١]، وهـٰذا اللازم منتفٍ فانتفىٰ الملزوم، وهو ثبوت إلـٰه مع الله.

وبيان التلازم: أنه إذا كان معه إلـٰه امتنع أن يكون مستقلاً بخلق العالم، مع أن الله [تعالىٰ](١٢) مستقل بخلق العالم، كما تقدم أن(١٣) فساد هـٰذا معلوم بالضرورة لكل عاقل، وأن هـٰذا جمع بين النقيضين.

وامتنع أيضاً أن يكون مشاركاً للآخر معاوناً له؛ لأنَّ ذلك يستلزم عجز كل منهما، والعاجز لا يفعل شيئاً، فلا يكون لا(١٤) ربا ولا إلـٰهاً؛ لأنَّ أحدهما إذا لم يكن قادراً إلا بإعانة الآخر، لزم عجزه حال الانفراد، وامتنع أن يكون قادراً حال الاجتماع؛ لأنَّ ذلك دَوْر قَبْلِي، فإنَّ هـٰذا لا يكون قادراً حتىٰ يجعله الآخر قادراً، أو حتىٰ يعينه الآخر، وذاك(١٥) لا يجعله قادراً ولا / يعينه حتىٰ يكون قادراً، وهو ٣/٣١٦ لا يكون قادراً حتىٰ يجعله ذاك أو يعينه، فامتنع إذا كان كل منهما محتاجاً إلىٰ إعانة

---

(١) (أ)، (ب): «إلـٰه». (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) (ن): «لا يحتاج أن يتبين بالخطاب». (٤) (ن)، (ع): «بالخطاب».
(٥) «واحدة»: ساقطة من (أ)، (ب). (٦) (أ): «فهـٰذا المستدل..».
(٧ ـ ٧): ساقط من (أ)، (ب). (٨) (أ)، (ب): «وإن ذكر». (٩) (أ): «هـٰذا».
(١٠) (أ)، (ب): «وقد بسطنا الكلام في هـٰذا في موضع الكلام علىٰ المنطق وغيره، والله أعلم».
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن). (١٢) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٣) (ن)، (أ)، (ب): «كما تقدم وأن..». (١٤) «لا»: ساقطة من (ب) فقط. (١٥) (ن): «وذلك».

الآخر في الفعل، أن يكون أحدهما قادراً، فامتنع أن يكون لكل [واحد][١] منهما فعل[٢] حال الانفراد وحال الاجتماع[٣]، فتعين أن يكون كل [واحد][٤] منهما قادراً عند الانفراد، فلا بد إذا فُرِض معه إلـٰه، أن يكون كل منهما قادراً عند انفراده.

وإذا كان كذلك ففعل أحدهما إن كان مستلزماً لفعل الآخر، بحيث[٥] لا يفعل شيئاً حتىٰ يفعل الآخر فيه شيئاً، لزم أن لا يكون أحدهما قادراً علىٰ الانفراد، وعاد احتياجهما[٦] في أصل الفعل إلىٰ التعاون، وذلك ممتنع بالضرورة.

فلا بد أن يمكن أحدهما أن يفعل فعلاً لا يشاركه الآخر فيه، وحينئذٍ فيكون مفعول هـٰذا متميزاً[٧] عن مفعول هـٰذا، ومفعول هـٰذا متميزاً[٨] عن مفعول هـٰذا، فيذهب كل إلـٰه بما خلق، هـٰذا بمخلوقاته[٩] وهـٰذا بمخلوقاته[٩]. فتبين أنَّه لو كان معه إلـٰه لذهب كل إلـٰه بمخلوقاته[١٠]، وهـٰذا غير / واقع[١١]، فإنه ليس في العالم ٣/٣١٧
شيء إلَّا وهو مرتبط بغيره من أجزاء العالم، كما تقدم التنبيه عليه.

ولهـٰذا إذا فعل المتعاونان شيئاً، كان فعل كل منهما الذي يقوم به متميزاً عن فعل الآخر، وأما ما يحدث عنه في الخارج، فلا يمكن أحداً أن يستقل بشيء منفصل عنه، بل لا بد له فيه من معاونٍ، عند من يقول: إن فعل العبد ينقسم إلىٰ مباشر وغير مباشر.

وأمَّا من يقول: إن فعله لا يخرج عن محل قدرته، فليس له مفعول منفصل عنه[١٢] ثم إذا اختلط مفعول هـٰذا بمفعول هـٰذا كالحاملين للخشبة[١٣]، كان كل منهما مفتقراً إلىٰ الآخر حال الاجتماع، ولكل منهما قدرة يختص بها[١٤] حال الانفراد وحال الاجتماع، يمكنه أن يفعل[١٥] بها فعلاً منفرداً به عن الآخر ويمتاز به عن الآخر، فلا بد أن يكون لكل منهما فعل يختص به متميز[١٦] عن فعل الآخر، فلا[١٧] يُتصَوّر إلـٰهان حتىٰ يكون مفعول هـٰذا متميزاً عن مفعول ذاك[١٨]، فيذهب

---

(١) «واحد»: ساقطة من (ن)، (ع). (٢) «فعل»: ساقطة من (ب) فقط.
(٣) (ب) فقط: «وحال الاجتماع فعل». (٤) «واحد»: ساقطة من (ن)، (ع).
(٥) (أ): «كيف»؛ (ب): «كأن». (٦) (ع): «احتجاجهما». (٧) (ن): «مميزا».
(٨) (ن)، (أ)، (ب): «مميزا». (٩) (ن): «وهذا بمخلوقه وهذا بمخلوقه». (١٠) (ن): «بمخلوقه».
(١١) (أ): «وهـٰذا ليس واقع»؛ (ب): «وهـٰذا ليس بواقع». (١٢) «عنه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٣) عبارة «كالحاملين للخشبة»: ساقطة من (ب). وهي في (أ) إلَّا أن كلمة «كالحاملين» غير كاملة.
(١٤) (أ)، (ب): «تختص به». (١٥) (ن): «أن يفعله».
(١٦) (ن): «يتميز»؛ (أ): «متميزا». (١٧) (ن): «ولا». (١٨) (ع): «هـٰذا».

كل إلـٰهٍ بما خلق، والـلازم منتفٍ، فانتفىٰ الملزوم.

٣/٣١٨ / **وأما البرهان الثاني**: وهو قوله: ﴿وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [سورة المؤمنون: ٩١]، فإنه[١] يمتنع أن يكونا متساويين في القدرة؛ لأنهما إذا كانا متساويين في القدرة، كان مفعول[٢] كل منهما متميزاً عن مفعول الآخر، وهو باطل كما تقدم[٣]، ولأنهما[٤] إذا كانا متكافئين في القدرة لم يفعلا شيئاً لا حال الاتفاق ولا حال الاختلاف، سواء كان الاتفاق لازماً لهما، أو كان الاختلاف هو اللازم، أو جاز الاتفاق وجاز الاختلاف؛ لأنه إذا قُدِّر أنَّ الاتفاق لازم لهما، فلأن أحدهما لا يريد ولا يفعل حتىٰ يريد الآخر ويفعل، وليس تقدّم أحدهما بأَوْلَىٰ من تقدم الآخر لتساويهما، فيلزم أن لا يفعل واحد منهما.

وإذا قُدِّرَ أن إرادة هـٰذا وفعله مقارنٌ لإرادة الآخر وفعله، فالتقدير أنه لا يمكنه أن يريد ويفعل إلَّا مع الآخر، فتكون إرادته وفعله مشروطة بإرادة الآخر وفعله، فيكون بدون ذلك عاجزاً عن الإرادة والفعل، فيكون كل منهما عاجزاً حال الانفراد، ويمتنع مع ذلك أن يصيرا قادرين حال الاجتماع كما تقدَّم.

وإذا[٥] كان الاختلاف لازماً لهما، امتنع مع تساويهما أن يفعلا شيئاً؛ لأن هـٰذا يمنع هـٰذا وهـٰذا يمنع هـٰذا؛ لتكافؤ القدرتين، فلا يفعلان شيئاً.

٣/٣١٩ وأيضاً، فإن امتناع أحدهما مشروط بمنع الآخر، فلا يكون هـٰذا ممنوعاً / حتىٰ يمنعه ذاك[٦]، ولا يكون ذاك ممنوعاً حتىٰ يمنعه هـٰذا، فيلزم أن يكون كل منهما مانعاً ممنوعاً، وهـٰذا ممتنع.

ولأن زوال قدرة كل منهما حال التمانع إنَّما هي بقدرة الآخر، فإذا كانت قدرة هـٰذا لا تزول حتىٰ تزيلها قدرة ذاك، وقدرة ذاك لا تزول حتىٰ تزيلها قدرة هـٰذا[٧]، فلا تزول واحدة من القدرتين، فيكونان قادرين.

وكونهما قادرين علىٰ الفعل مطيقين[٨]، في حال كون كل منهما ممنوعاً بالآخر عن الفعل عاجزاً عنه بمنع[٩] الآخر له محال؛ لأن ذلك كله جمع بين النقيضين.

وأمَّا إذا قُدِّرَ إمكان اتفاقهما وإمكان اختلافهما، كان تخصيص[١٠] الاتفاق

---

(١) (أ): «فإنما»؛ (ب)، (ع): «فإنهما». (٢) (ن): «فعل».
(٣) عبارة «كما تقدم»: ساقطة من (أ)، (ب). (٤) (ب): «لأنهما».
(٥) (ن)، (ع): «وإن». (٦) (ع): «ذلك».
(٧) (أ): «حتىٰ يزيلها هـٰذا». (٨) (ن)، (ع): «مطلقين».
(٩) (أ)، (ب): «فمنع»؛ (ن): «يمنع». (١٠) (أ): «كان يخصص»؛ (ب): «فإن تخصيص».

بدون الاختلاف، وتخصيص الاختلاف بدون الاتفاق، محتاجاً[١] إلىٰ من يرجّح أحدهما علىٰ الآخر ولا مرجح[٢]/ إلَّا هما، وترجيح أحدهما بدون الآخر مُحَال، ص ١١٢
وترجيح أحدهما مع الآخر هو اتفاق، فيفتقر تخصيصه إلىٰ مرجح آخر، فيلزم[٣] التسلسل في العلل، وهو ممتنع باتفاق العقلاء.

وأيضاً، فاتفاقهما في نفسه ممتنع، واختلافهما في نفسه ممتنع، سواء قُدِّرَ لازماً أو لم يقدر؛ لأنهما إذا اتفقا لم يمكن أحدهما حال الاتفاق أن يفعل إلَّا / أن يفعل ٣/ ٣٢٠
الآخر معه[٤]، فيكون كل منهما عند الاتفاق عاجزاً عن فعل شيء يستقل [به][٥].

وإذا كان كل منهما عند الاتفاق عاجزاً عن فعل شيء يستقل به، كان عاجزاً عند الانفراد[٦]، ومن كان عاجزاً عند الانفراد[٧] عن كل شيء، كان عاجزاً أيضاً عند الاجتماع.

والناس المتشاركون كل منهم[٨] لا بد أن ينفرد عن الآخر بفعل حال الاشتراك، فإن الحركة التي يفعلها أحدهما يستقل بها دون الآخر حال تمكنه، وكذلك يمكنه[٩] حال الانفراد أن يؤثر أثراً دون الآخر[١٠]، فيمتنع اتفاق اثنين كل منهما عاجزاً عند الانفراد في مخلوق أو خالق، سواء كان الاتفاق لازماً أو ممكناً.

[وإن قُدِّر في المخلوقَيْن أنهما لا يكونان قادرَيْن إلَّا عند الاجتماع، فذلك لأنَّ هناك ثالثاً غيرهما[١١] يجعل لهما قوة عند الاجتماع، وهنا يمتنع أن يكون للخالق القديم الواجب بنفسه فوقه من يجعله قادراً، فيمتنع أن يكون فوقهما من يجعل لهما قوة عند الاجتماع دون الانفراد؛ إذ كل ما سواهما مخلوق[١٢]، فيمتنع أن يجعل الخالق قادراً][١٣].

٣/ ٣٢١ / وأمَّا امتناع اختلافهما وإن لم يكن لازماً فهو أظهر، فإن عند الاختلاف يحصل التمانع. وهٰذه المعاني كيفما عبرت عنها تجدها معاني صحيحة: يمتنع وجود اثنين متفقين أو مختلفين، إلَّا أن يكون كل منهما قادراً عند انفراده، وإذا كان كل

---

(١) (ب) فقط: «محتاج». (٢) (ن): «ولا يرجح». (٣) (ن): «ويلزم».
(٤) (أ)، (ب): «إلا بفعل الآخر». (٥) (ن): «شيء مستقل». (٦) (ع): «عن الانفراد به».
(٧) (ع): «عن الانفراد». (٨) (ن): «المشاركون كل منهما».
(٩) عبارة «وكذلك يمكنه»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ع).
(١٠) (ع): «أن يؤثرا دون الآخر»، وهو تحريف.
(١١) (ع): «لأنه هناك ثالث غيرهما»؛ (أ): «لأن هناك ثالث غيرهما».
(١٢) (أ): «وإن كل ما سواه مخلوق»؛ (ب): «وأن كل ما سواهما مخلوق».
(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن).

منهما قادراً عند الانفراد كان(١) لكل منهما فعل ومفعول يختص به منفرداً عن الآخر، فلا يكونان متفقَيْن في كل فعل وكل(٢) مفعول، ولا يمكن أن يتفقا في شيء واحد أصلاً؛ لأن ذلك الفعل الحادث لا يكون ما يقوم بأحدهما نفس ما يقوم بالآخر(٣)، فإن هٰذا ممتنع لذاته.

والمخلوق المنفصل لا يكون نفس أثر هٰذا فيه هو نفس أثر الآخر فيه، بل لا بد من أثرين، فإن كان أحدهما شرطاً في الآخر كان كل منهما مفتقراً إلىٰ الآخر، فلا يكون قادراً عند الانفراد(٤). وإن لم يكن كذلك، كان مفعول هٰذا ليس هو مفعول الآخر ولا بلازم(٥) له، فلا يكون هناك اتفاق في مفعول واحد أصلاً.

وهٰذا من جنس ما تقدم من ذهاب كل إلٰه بما خلق، لكن الذي يختص [به](٦) هٰذا أن الشيئين اللذين يُشترط في كل [واحد](٧) منهما أن يكون مع الآخر، لا بد أن يكون لهما ثالث غيرهما يُحدِثهما(٨)، كما في / الأجيرَيْن لمعلمٍ واحد، ٣/ ٣٢٢ والمفتيَيْنِ الراجعين إلىٰ النصوص، والمتشاورَيْن [الراجعين](٩) إلىٰ أمرٍ يوجب اجتماعهما، فلا بد أن يكون بين المتشاركَيْن ثالث يجمعهما.

وأمَّا الخالقان فلا شيء فوقهما. ولو قيل: إنهما(١٠) يفعلان ما هو(١١) المصلحة أو غير ذلك، فكل(١٢) هٰذه المحدَثات تابعة لهما وعنهما(١٣)، ولا يكون شيء إلَّا بعلمهما(١٤) وقدرتهما، بخلاف المخلوق الذي يحدث أموراً بدونه فيعاونه علىٰ ما هو المصلحة له.

وإذا قيل: عَلِمَا (١٥) ما سيكون، فالعلم بالحادث تابع للمعلوم الحادث، والحدث (١٦ تابع لإرادة محدِثه ١٦)، والإرادة تابعة لهما (١٧).

وأمَّا الخالقان، فإنه لا بد أن تكون إرادة كل منهما من لوازم نفسه، أو تكون نفسه مستقلة بإرادته. [وحينئذٍ](١٨) لا تكون إرادته موقوفة علىٰ شرط إرادة غيره،

---

(١) (أ)، (ب): «عند انفراده وكان..». (٢) (ن): «ولا كل». (٣) «بالآخر»: ساقطة من (أ).
(٤) بعد كلمة «الانفراد» توجد عدة أسطر معادة في نسخة (ن).
(٥) (ن): «ولا يلازم له»؛ (أ): «ولا ملازم له»؛ (ب): «ولا ملازما له».
(٦) «به»: ساقطة من (ن). (٧) «واحد»: ساقطة من (ن).
(٨) «يحدثهما»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن): «محدثهما».
(٩) «الراجعين»: ساقطة من (ن). (١٠) (ن): «أيهما»، وهو تحريف. (١١) (ن): «ما فيه».
(١٢) (ع): «وكل». (١٣) (ن): «المخلوقات تابعة لما عنهما».
(١٤) (ع): «ولا يكون الشيء إلَّا بعلمهما»؛ (ن): «ولا يكون شيء إلا بفعلهما».
(١٥) (أ)، (ب): «العلما»، وهو تحريف. (١٦ ـ ١٦): ساقط من (أ)، (ب).
(١٧) (أ)، (ب): «تابع لهما». (١٨) «وحينئذ»: ساقطة من (ن).

فإنها إذا توقفت على ذلك لم يكن مستقلاً بالإرادة[١]، ولا كانت / من لوزام نفسه؛ ٣/٣٢٣
لأنَّه إذا كان هـٰذا لا يريد ويفعل إلَّا مع إرادة الآخر وفعله، كانت إرادة كل منهما وفعله جزءاً من المقتضي لكون الآخر مريداً فاعلاً.

وهـٰذا دَوْر في جزء العلَّة. و الدَّوْر في جزء المقتضي ممتنع، كالدَّوْر في نفس المقتضي، وإذا[٢] جُوِّزَ في المتضايفين كالأبوة والبنوة أن يتلازما، فلأن المقتضي التام لهما غيرهما[٣]، فلو كانت الإرادتان والفعلان متلازمين[٤]، لكان المقتضي التام لهما غير هـٰذا وغير هـٰذا. وذلك ممتنع؛ إذ لا شيء فوقهما يجعلهما كذلك، فيلزم أن لا يكون [كل][٥] واحد منهما مريداً ولا فاعلاً.

وهـٰذه كلها أمور معقولة محققة مبرهنة، كلما تصورها المتصور تصوراً صحيحاً علم صحتها، وهي مبسوطة في غير هـٰذا الموضع.

فتبين[٦] أنه لو قُدِّرَ إلـٰهان متكافئان[٧] في القدرة لم يفعلا شيئاً لا حال الاتفاق ولا حال الاختلاف، فلا بد حينئذٍ إذا قُدِّرَ إلـٰهان أن يكون أحدهما أقدر من الآخر، والأقدر عالٍ على من دونه في القدرة بالضرورة، فلو كان ثَمَّ آلهة لوجب علوّ
بعضهم على بعض، [٨] ولو علا بعضهم على بعض[٨] لم/ يكن[٩] المستقل بالفعل ٣/٣٢٤
إلَّا العالي[١٠] وحده، فإن المقهور[١١] إن كان محتاجاً في فعله إلى إعانة الأول[١٢]، كان عاجزاً بدون الإعانة، وكانت قدرته من غيره، وما كان هـٰكذا[١٣]
لم يكن إلـٰهاً بنفسه. / والله [تعالى][١٤] لم يجعل من مخلوقاته إلـٰهاً[١٥]، ظ ١١٢
[١٦] فامتنع أن يكون [المقهور][١٧] إلـٰهاً[١٦]، وإن كان المقهور يستقل بفعل[١٨] بدون

---

(١) (ع): «بالإرادات». (٢) (ن): «فإذا»؛ (ب): «وإنَّما».
(٣) (ن): «والبنوة أن يتلازما فلأن المقتضى به لهما غيرهما»؛ (أ): «والبنوة متلازمين فلأن المقتضى التام لهما غيرهما»؛ (ب): «والبنوة وكل متلازمين لأن المقتضى التام لهما غيرهما».
(٤) (ن): «فلو كانت الإرادة فإن الفعل متلازمين»، وهو تحريف.
(٥) «كل»: ساقطة من (ن)، (م). (٦) (أ)، (ب): «فتعين».
(٧) (أ): «إلـٰها لكان متكافيا»؛ (ب): «إلـٰهان وكانا متكافئين»، وكلاهما تحريف.
(٨ ـ ٨): ساقط من (أ)، (ب). (٩) (أ): «لم يكن»؛ (ب): «ولم يكن».
(١٠) (ن): «لأعلى». (١١) (أ): «فإن فلان المقهور»؛ (ب): «فإن الثاني المقهور».
(١٢) (ن): «إذ كان وحده يحتاج فعله إلى إعانة الأول».
(١٣) عند عبارة «وما كان هـٰكذا» تعود نسخة (م).
(١٤) «تعالى»: زيادة في (أ)، (ب). (١٥) (أ)، (ب): «لم يجعل إلـٰها من مخلوقاته».
(١٦ ـ ١٦): ساقط من (م). (١٧) «المقهور»: ساقطة من (ن).
(١٨) (أ): «وإن كان المقهور مستقل بفعل»؛ (ب): «وإن كان المقهور مستقلاً يفعل».

الإعانة [من] العالي(١) لم يمكن العالي(٢) إذاً أن يمنعه مما هو مستقل به، فيكون العالي عاجزاً عن منع المقهور، فلا يكون عالياً، وقد فُرِضَ أنه عالٍ. هذا خُلف، وهو(٣) جمع بين النقيضين.

فتبيَّن أنه مع علو بعضهم على بعض، لا يكون المغلوب إلهاً بوجهٍ، بل يمتنع أن يكون إلهاً مع إعانة الآخر له، ويمتنع أن يكون إلهاً منفرداً غنيّا عن الآخر؛ إذ كان
٣/٣٢٥ الغني عن غيره لا يعلو غيره عليه ولا يقدر(٤) أن / يعلو غيره عليه، [ومتى قدر أن يعلو عليه](٥) كان مفتقراً إليه(٦) محتاجاً إلى امتناعه من علوه عليه، وانكفافه عن ذلك العلو، ومن غَلَبه غيره(٧) لا يكون عزيزاً منيعاً يدفع عن نفسه، فكيف يدفع عن غيره؟

والعرب تقول: عَزَّ يَعَزُّ [بالفتح](٨) إذا قَوِيَ وصَلُبَ(٩)، وعَزَّ يَعِزُّ [بالكسر](١٠) إذا امتنع، وعَزَّ يَعُزُّ [بالضم](١١) إذا غَلَبَ، فإذا(١٢) قويت الحركة، قوي المعنى، والضم أقوى من الكسر، والكسر أقوى من الفتح. فإذا كان مغلوباً(١٣) لم يكن منيعاً، وإذا لم يكن منيعاً(١٤) لم يكن قوياً بطريق الأَوْلَى، ومن لا يكون قويّا لا يكون(١٥) ربًّا فاعلاً.

فتبيَّن أنه لو كان معه إله لعلا بعضهم على بعض، كما تبيَّن(١٦) أنه كان يذهب كل إله بما خلق.

وهذا(١٧) بعض تقرير البرهانين(١٨) اللذين في القرآن. ومما يوضح ذلك:
٣/٣٢٦ أنك / لا تجد في الوجود شريكين متكافئين إن لم يكن فوقهما ثالث يرجعان إليه،

(١) (ن)، (ع): «بدون إعانة العالي»؛ (م): «دون إرادة العالي».
(٢) (أ): «لم يكن العالي»؛ (ب): «لم يكن للعالي». (٣) (أ)، (ب): «وهذا».
(٤) (ن)، (م): «إذ لو كان الغنى عن غيره لا يعلو غيره عليه ولا يقدر»؛ (أ): «إذا كان الغنى عن غيره لا يعلو غيره عليه ولا يقدر»؛ (ب): «إذا الغنى عن غيره لا يقدر».
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن). وفي (أ): «ومتى إن قدر عليه»؛ وفي (ب): «ومتى قدر عليه». وفي (م): «ولا يقدر أن يعلو عليه».
(٦) (أ)، (ب): «فقيراً إليه».
(٧) (ن)، (م): «وانكفافه عليه من ذلك الامتناع ومن عليه غيره»، وهو تحريف.
(٨) «بالفتح»: ساقطة من (ن)، (م). (٩) (ن)، (م): «وغلب».
(١٠) «بالكسر»: ساقطة من (ن)، (م). (١١) «بالضم»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢) (ع)، (ن)، (م): «إذا». (١٣) (ن)، (م): «معلوماً»، وهو تحريف.
(١٤) (ن)، (م): «ممتنعا». (١٥) (أ)، (ب): «لم يكن».
(١٦) (ن)، (ع): «كما بين». (١٧) (ع): «فهذا». (١٨) (ن): «الزمانين».

فإذا قدّر ملكان متكافئان في الملك لم يرجع أحدهما إلىٰ الآخر ولا ثالث لهما(١) يرجعان إليه كان ذلك ممتنعاً.

بل إذا قُدِّر طباخان(٢) لِقِدْرٍ واحدةٍ(٣) متكافئان في العمل، لا يرجع أحدهما إلىٰ الآخر، ولا فوقهما ثالث يرجعان إليه، لم يمكن ذلك(٤). وكذلك البانيان لدار واحدة، وكذلك الغارسان لشجرة واحدة، وكذلك كل آمرين بمأمور واحد(٥)؛ كالطبيبين والمفتيين، وكذلك الخياطان لثوب واحد.

فلا يتصور في جميع هـٰذه المشاركات اتفاق اثنين، إلَّا أن يكون أحدهما فوق الآخر، وأن يكون(٦) لهما ثالث فوقهما؛ و ذلك لأنَّ فعل كل [واحد](٧) منهما إذا كان مشروطاً بفعل الآخر، لم يرد هـٰذا ولم يأمر ولم يفعل حتىٰ يريد هـٰذا ويأمر ويفعل الآخر(٨) كذلك، فلا يريد واحد منهما ولا يأمر ولا يفعل، فلا(٩) يفعلان شيئاً.

فاشتراك اثنين متكافئين ليس فوقهما ثالث ممتنع، وإذا اشترك شريكان / شرعيان(١٠) كان ما يفعلانه من الأفعال راجعاً إلىٰ أمر(١١) الشارع الذي هو(١٢) ٣/٣٢٧ فوقهما، أو راجعاً(١٣) إلىٰ قول أهل الخبرة بالتجارة التي اشتركا فيها، فعليهما أن يريدا(١٤) ذلك، فإن(١٥) تنازعا فَصَل بينهما الشارع أو أهل الخبرة الذين عليهما أن يرجعا إليهم(١٦)، وعلىٰ ذلك تشاركا وتشارطا. وأمَّا إن(١٧) لم يرجعا إلىٰ ثالث أو لم يكن(١٨) أحدهما تابعاً للآخر فيمتنع اشتراكهما، لكن قد يرجع هـٰذا إلىٰ هـٰذا تارة، وهـٰذا إلىٰ هـٰذا تارة، كالمتعارضين. وحينئذٍ فكل [واحد](١٩) منهما حال رجوع الآخر إليه(٢٠) هو الأصل، والآخر فرع له.

---

(١) (ن)، (م): «ولا لهما ثالث».

(٢) (م): «طيافان»؛ (ب): «صانعان». وسقطت الكلمة من (أ). (٣) (ن)، (م): «واحد».

(٤) (أ)، (ن)، (م): «لم يكن ذلك».

(٥) (م): «آمر بأمر واحد»؛ (ن): «آمرين بأمر واحد»؛ (أ): «آمرين بما هو واحد»؛ (ب): «آمرين لمأمور واحد».

(٦) (ب) فقط: «أو يكون». (٧) «واحد»: ساقطة من (ن)، (م).

(٨) «الآخر»: كذا في (أ) فقط. وفي سائر النسخ: «والآخر». (٩) (ع): «ولا».

(١٠) (أ): «شريكين عنان»؛ (ب): «شريكان شركة عنان». وسقطت كلمة «شرعيان» من (ع).

(١١) «أمر»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) «هو»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١٣) (ن)، (ع): «وراجعا»؛ (م): «وراجعان». (١٤) (ب) فقط: «أن يديرا»، وهو خطأ مطبعي.

(١٥) (ع)، (ن)، (م): «فإذا». (١٦) (ن) فقط: «إليهما»، وهو خطأ.

(١٧) (ع)، (ن)، (م): «إذا». (١٨) (ع)، (ن)، (م): «ولا يكون».

(١٩) «واحد»: ساقطة من (ن)، (م)، (ع). (٢٠) (ن)، (م): «له».

ولهٰذا وجب نصب الإمارة في أقصر مدة وأقل اجتماع. كما قال النبي ﷺ: «لا يحل لثلاثة [أن] يكونوا[١] في سفر حتى يؤمِّروا أحدهم». رواه [الإمام][٢]
٣/٣٢٨ أحمد[٣]. فإنَّ الرأس[٤] ضروري في الاجتماع،/ فلا بد[٥] للناس من رأس، وإذا لم يكن لهم رأس امتنع الاجتماع، فإذا كان لهما رأسان متكافئان يشتركان في رياسة جماعة بطل الاجتماع.

وهٰذا مما هو مستقر[٦] في فطر الناس كلهم. فإذا كان ولاة الأمر اثنين، فلا بد أن يتناوبا[٧] في الأمر بحيث يطيع هٰذا هٰذا[٨] تارة، وهٰذا هٰذا[٨] تارة، كما يوجد في أعوان الملوك ووزرائهم، إذا بدأ هٰذا بأمر[٩] أعانه الآخر عليه، فإن[١٠] لم يتفقا رجع الأمر إلىٰ من فوقهما، وإلَّا فالأمر الواحد لا يصدر عن اثنين معاً إلَّا أن يكونا تابعين فيه لثالث.

فالتمانع حاصل بين الأصلين المتكافئين، سواء قُدِّرَ[١١] اتفاقهما أو اختلافهما، ولكن التمانع مع الاختلاف أظهر، وكذلك هما يتمانعان[١٢] مع الاتفاق، فإن أحدهما لا يمكنه[١٣] أن يفعل حتىٰ يفعل الآخر، [١٤] وذاك لا يمكنه حتىٰ يفعل الآخر[١٤]، وليس لهما ثالث يحركهما إلىٰ الفعل، وليس تقدم أحدهما أولىٰ من تقدم الآخر، ووقوع الفعل منهما مع [كون][١٥] فعل كل منهما لا بد له من قدرة
٣/٣٢٩ عليه[١٦]، وهو لا يقدر إلَّا / بالآخر، ممتنعٌ. فإنَّ هٰذا لا يقدر حتىٰ يعينه الآخر، وهٰذا لا يقدر حتىٰ يعينه الآخر، فتكون إعانة كل منهما سابقة[١٧] مسبوقة، [وقدرة كل منهما سابقة مسبوقة][١٨]؛ إذ كان لا إعانة لهٰذا إلَّا بقدرته[١٩]، ولا قدرة له إلَّا بإعانة ذاك، ولا إعانة لذاك إلَّا بقدرته، ولا قدرة له إلا بإعانة هٰذا، [٢٠] فتكون إعانة هٰذا موقوفة علىٰ قدرته، الموقوفة علىٰ إعانة ذاك، الموقوفة علىٰ قدرة هٰذا[٢٠]، فيكون الشيء قبل قبل قبل نفسه، وعلة علة علة نفسه.

---

(١) (ن): «الثلاثة يكونون»؛ (م): «الثلاثة أن يكونون»؛ (ع): «لثلاثة يكونوا».
(٢) «الإمام»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) مضىٰ هٰذا الحديث من قبل (١/ ٣٢٨).
(٤) (ن): «الترأس»؛ (م): «التأمر».
(٥) (ن)، (م): «لا بد».
(٦) (ع): «مما استقر».
(٧) (ن)، (م): «يتقاربا»، وهو تحريف.
(٨) (أ)، (ب): «لهٰذا».
(٩) (ن)، (م): «إذا ابتدا (ن: اقتدا) أحدهما بأمر».
(١٠) (ع)، (م): «وإذا»؛ (ن): «وإن».
(١١) «قدر»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) (أ): «ممانعان»؛ (ب): «متمانعان».
(١٣) (أ)، (ب): «لا يمكن».
(١٤ ـ ١٤): ساقط من (أ)، (ب).
(١٥) «كون»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٦) «عليه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٧) (ن): «ستافية»؛ (م): «منافية»، وكلاهما تحريف.
(١٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(١٩) (ن)، (م): «إلا بقدرة هٰذا».
(٢٠ ـ ٢٠): ساقط من (ع). والجملة الأخيرة في (م): «علىٰ إعانة هٰذا».

فتبيَّن امتناع اجتماع ربَّين متوافقين أو متخالفين، وأنه إذا فُرِض مع الله إلـٰه[١]، لزم أن يذهب كل إلـٰه بما خلق، وأن يعلو بعضهم علىٰ بعض.

وأحد البرهانين ليس مبنياً علىٰ الآخر، بل كل منهما مستقل، وكل منهما لازم علىٰ تقدير إلـٰه آخر، ليس اللازم أحدهما، فإنه لما امتنع الاشتراك في فعل واحد ومفعول واحد علىٰ سبيل الاستقلال وعلىٰ سبيل التعاون، لزم أن يذهب كل إلـٰه بما خلق. ولما امتنع اجتماع ربَّين[٢] متكافئين، لزم علوّ بعضهم علىٰ بعض، وكل منهما منتفٍ؛ لأنَّ المخلوقات مرتبط بعضها ببعض[٣]، ولأن المقهور ليست قدرته من نفسه بل من غيره، فيكون مربوباً لا ربًّا.

٣/ ٣٣٠ / والمشركون كانوا يقرُّون بهـٰذا التوحيد الذي هو[٤] نَفْي خالقين، لم يكن مشركو العرب تنازع[٥] فيه. ولهـٰذا قال الله لهم[٦]: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النحل: ١٧]، فكانوا يعترفون بأنَّ[٧] آلهتهم لا تخلق.

ولهـٰذا ذكر الله [تعالىٰ هـٰذا][٨] التقرير بعد قوله: ﴿قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ * بَلْ أَتَيْنَاهُم بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ * عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٨٤ ـ ٩٢]. ولم يكن إشراكهم أنهم جعلوهم خالقين، بل أن جعلوهم وسائط في العبادة، فاتخذوهم شفعاء، وقالوا: إنَّما نعبدهم ليقربونا إلىٰ الله زُلْفَىٰ.

كما قال الله تعالىٰ عنهم[٩]: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لا يَضُرُّهُمْ وَلا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ
٣/ ٣٣١ هَؤُلاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لا يَعْلَمُ فِي / السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة يونس: ١٨]. فالذين أثبتوا فاعلاً مستقلاً غير الله كالفُلْك والآدميين، وجعلوا هـٰذه الحركات الحادثة[١٠] ليست مخلوقة لله: فيهم من الشرك

---

(١) (ع)، (ن)، (م): «آلهة».
(٢) (ن)، (م): «اثنين».
(٣) (ن): «مرتبط بعضها ببعض»؛ (م): «مرتبط بعضهم علىٰ بعض».
(٤) «هو»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) (أ)، (ب): «تتنازع».
(٦) (ع)، (ن)، (م): «ولهـٰذا قال تعالىٰ».
(٧) (أ)، (ب): «فكانوا يعرفون أن».
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٩) «عنهم»: ساقطة من (ع)، (أ)، (ب).
(١٠) (ن): «الجارية».

والتعطيل ما ليس في مشركي العرب، فإن مشركي العرب كانوا يُقرُّون بالقدر، وأن الله وحده خالق كل شيء.

ولهذا قال في الآية الأخرىٰ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [سورة الإسراء: ٤٢]. فهم كانوا يقولون: [إنهم][1] وسائل ووسائط وشفعاء، ولم يكونوا[2] يقولون: إنهم يخلقون كخلقه، فقال تعالىٰ: ﴿لَّوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ كما قال في الآية الأخرىٰ: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا * أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [سورة الإسراء: ٥٦، ٥٧].

فتبيَّن أن ما يُدعىٰ من دونه من الملائكة والأنبياء وغيرهم، يُبتغَىٰ [به][3] الوسيلة إلىٰ الله والتقرب إليه؛ وذلك لأنه هو الإلـٰه المعبود الحق، الذي كل ما سواه مفتقر إليه من جهة أنه ربه، ليس له شيء إلَّا منه، ومن جهة أنه إلـٰهه لا منتهىٰ لإرادته[4]
٣/ ٢٣٢ دونه، فلو لم يكن هو[5] المعبود لفسد / العالم؛ إذ [لو][6] كانت الإرادات ليس لها مُراد لذاته[7]، والمراد إما لنفسه وإما لغيره، والمراد لغيره[8] لا بد أن يكون ذلك الغير مراداً حتىٰ ينتهي الأمر إلىٰ مراد لنفسه.

فكما أنَّه يمتنع التسلسل في العلل الفاعلية، فيمتنع[9] التسلسل في العلل الغائية. وقد يُظَنُّ أنه بهذا الطريق أثبت قدماء الفلاسفة - أرسطو وأتباعه - الأول[10]، لكنهم أثبتوه من جهة كونه[11] علَّة غائية فقط، لكن أولئك جعلوه علَّة غائية بمعنىٰ التشبه به[12]، ولهذا قالوا: الفلسفة هي التشبه[13] بالإلـٰه علىٰ قدر الطاقة، لم يجعلوه معبوداً محبوباً لذاته، كما جاءت الرسل بذلك.

ولهذا كان من تعبّد وتصوَّف علىٰ طريقتهم من المتأخرين يقعون في دعوىٰ

---

(١) «إنهم»: ساقطة من (ن). (٢) (ن)، (م): «ما كانوا». (٣) «به»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م).
(٤) (أ)، (ب): «ومن جهته وأن إلـٰهه لا ينتهي لإرادته»؛ (ن)، (م): «ومن جهة أنه إلـٰه لا منتهىٰ لإرادته».
(٥) (ن)، (م): «هـٰذا». (٦) «لو»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) (أ)، (ب): «ليست له مرادة لذاته»؛ (ن)، (م): «ليس لها مراداً لذاته».
(٨) عبارة «والمراد لغيره»: ساقطة من (أ)، (ب). (٩) (ن)، (م): «يمتنع».
(١٠) (ب) فقط: «الإلـٰه». (١١) (أ)، (ب): «لكونه». (١٢) (أ)، (ب): «التشبيه به».
(١٣) (أ): «كما يقولون الفلاسفة هو التشبيه»؛ (ب): «كما يقول الفلاسفة هو التشبيه»؛ (ع): «كما يقولون: الفلسفة هي التشبيه».

الربوبية والإلـٰهية[١]، وهم في نوع من الفرعونية، بل قد يعظِّم بعضهم فرعون ويفضلونه على موسى - عليه السلام -[٢]، كما يوجد ذلك في كلام طائفة منهم.

٣/ ٣٣٣ / والواجب إثبات الأمرين: أنه سبحانه رب كل شيء، وإلـٰه كل شيء، فإذا كانت الحركات الإرادية لا تقوم إلَّا بمراد لذاته، [٣] وبدون ذلك يفسد[٤]، ولا يجوز أن يكون مراداً لذاته إلَّا الله[٣]، كما لا يكون موجوداً بذاته إلَّا الله، علم[٥] أنه لو كان فيهما آلهة إلَّا الله لفسدتا.

وهـٰذه الآية فيها بيان أنه[٦] لا إلـٰه إلَّا الله[٧]، وأنه لو كان فيهما آلهة غيره لفسدتا. وتلك الآية[٨] قال فيها: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [سورة المؤمنون: ٩١].

ووجه بيان لزوم الفساد أنه إذا[٩] قُدِّرَ مدبران، [١٠] ما تقدَّم من أنه[١٠] يمتنع أن يكونا غير متكافئين، لكون المقهور مربوباً لا ربًّا. وإذا كانا متكافئين امتنع التدبير منهما، لا على سبيل الاتفاق ولا على سبيل الاختلاف، فيفسد العالم بعدم[١١] التدبير، لا على سبيل الاستقلال، ولا على سبيل الاشتراك، كما تقدَّم.

وهـٰذا[١٢] من جهة امتناع الربوبية لاثنين[١٣]، ويلزم من امتناعهما[١٤] امتناع ٣/ ٣٣٤ / الإلـٰهية[١٥]، فإنَّ ما لا يفعل شيئاً لا يصلح أن [يكون ربًّا][١٦] يُعبد، ولم يأمر الله أن يُعبَد، ولهـٰذا بيَّن الله امتناع الإلـٰهية[١٧] لغيره: تارة ببيان أنه ليس بخالق، وتارة أنه[١٨] لم يأمر بذلك [لنا][١٩]، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [سورة الأحقاف: ٤]؛ وذلك لأنَّ[٢٠] عبادة ما سوى الله [تعالى][٢١] قد يُقال: إنَّ الله أذن فيه لما فيه من المنفعة[٢٢]، فبيَّن سبحانه أنه لم يشرعه، كما قال تعالى: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَٰنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [سورة الزخرف: ٤٥]، وهـٰذا مبسوط في موضع آخر.

---

(١) (ع)، (ن)، (م): «الإلـٰهية والربوبية». (٢) «عليه السلام»: زيادة في (ن)، (م).
(٣ ـ ٣): ساقط من (ع). (٤) (أ): «وبذلك يفسد»؛ (ب): «وبذلك يقصد»؛ (م): «وبذلك يفتك».
(٥) (أ)، (ب): «فعلم». (٦) (ب)، (ع): «أن». (٧) (ن)، (م): «إلا هو».
(٨) «الآية»: ساقطة من (أ)، (ب). (٩) (ب) فقط: «فيما إذا». (١٠ ـ ١٠): ساقط من (ع).
(١١) (ن)، (م): «بعدم». (١٢) (ن)، (م): «فهـٰذا». (١٣): (أ): «لا يتبين»؛ (ب): «لغير الله».
(١٤) (أ): «ويلزم امتناعها»؛ (ب): «ويلزم من امتناعها». (١٥) (ن)، (م): «الألوهية».
(١٦) «يكون ربا»: ساقطة من (ع)، (ن)، (م). (١٧) (ن)، (م): «الألوهية».
(١٨) (أ)، (ب): «بخالق وتارة بأنه»؛ (ن): «بخالق زيادة أنه»؛ (م): «بخالق وتارة زيادة أنه . .».
(١٩) «لنا»: ساقطة من (ن)، (م). (٢٠) (أ)، (ب): «بأن».
(٢١) «تعالى»: زيادة في (أ)، (ب). (٢٢) (ن)، (م): «من المصلحة».

والمقصود هنا: أنَّ في هـٰذه الآية بيان امتناع الألوهية من جهة الفساد الناشئ
ط ١١٣ عن(١) عبادة ما/ سوىٰ الله تعالىٰ؛ لأنه لا صلاح للخلق إلَّا بالمعبود المراد لذاته، من
٣/ ٣٣٥ جهة غاية أفعالهم ونهاية حركاتهم، وما سوىٰ الله / لا يصلح، فلو كان فيهما معبود غيره لفسدتا من هـٰذه الجهة، فإنه سبحانه هو المعبود المحبوب لذاته، كما أنه هو الرب الخالق بمشيئته.

[وهـٰذا معنىٰ قوله النبي ﷺ: «**أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لَبِيد:**

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكـل نعيم لا محالة زائل»](٢)

ولهـٰذا قال الله في فاتحة الكتاب: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ [سورة الفاتحة: ٥]، وقـدَّم اسم الله علىٰ اسم(٣) الرب في أولها حيث قال: ﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ [الفاتحة: ١]. فالمعبود هو المقصود المطلوب المحبوب لذاته، وهو الغاية والمعين(٤)، وهو البارئ المبدع الخالق، ومنه ابتداء كل شيء، والغايات تحصل بالبدايات، والبدايات(٥) بطلب(٦) الغايات، فالإلـٰهية هي الغاية(٧)، وبها تتعلق حكمته، وهو الذي يستحق لذاته [أن يُعْبَد](٨) ويُحَبّ ويُحمد ويمجَّد، وهو سبحانه يحمد نفسه، ويثني علىٰ نفسه، ويمجِّد نفسه، ولا أحد أحقّ بذلك منه حامداً ومحموداً.

٣/ ٣٣٦ / وهـٰذه الأمور مبسوطة في غير هـٰذا الموضع، وقد تبيَّن بما ذكرناه أن من جعل عُبَّاد الله(٩) كأعوان السلطان(١٠) فهو من أعظم المشركين بالله.

التعليق على كلام الرافضي عن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾

وأمَّا جوابه(١١) عن احتجاجهم بقوله [تعالىٰ](١٢): ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾ [سورة الصافات: ٩٦] بأنَّ(١٣) المراد بذلك: الأصنام، فلا ننازعه(١٤) في أن المراد

(١) (ن): «والناشيء عن»؛ (م): «والناشئ من».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). ولم يرد الشطر الثاني من البيت في (ع) والحديث عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٥/ ٤٢ ـ ٤٣ (كتاب مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية)، ٨/ ٣٥ (كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشعر)؛ مسلم ٤/ ١٧٦٨ ـ ١٧٦٩ (كتاب الشعر، الأحاديث ١ ـ ٦)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٢٣٦ (كتاب الأدب، باب الشعر)؛ المسند (ط. المعارف) ١٣/ ١١٠، ١٧/ ١٤١، ١٩/ ١٨، ١٢٠.
(٣) (ن): «اسمه الله علىٰ اسمه»؛ (م): «اسم الله علىٰ اسمه».
(٤) (أ)، (ب): «والمعنىٰ».
(٥) «والبدايات»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ع)، (ن)، (م): «تطلب».
(٧) (ن)، (م): «والإلـٰهية هي العالية»، وهو تحريف.
(٨) «أن يعبد»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (أ): «أن نعبده».
(٩) (أ)، (ب): «عبادة الله».
(١٠) (أ)، (ب): «الملك».
(١١) (أ)، (ب): «وأما الجواب». والكلام هنا عن الرافضي ابن المطهر.
(١٢) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٣) (ن)، (م): «فإن».
(١٤) (م): «فلا منازعة».

بذلك الأصنام، فإن هـٰذا هو أصح القولين. و«ما» بمعنىٰ «الذي» ومن قال: إنها مصدرية، والمراد: «والله خلقكم وعملكم» فهو[1] ضعيف، فإن سياق الكلام إنَّما يدل علىٰ الأول؛ لأنه قال: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ * وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الصافات: ٩٥، ٩٦]، فأنكر عليهم عبادة المنحوت، فالمناسب أن يذكر ما يتعلق بالمنحوت، وأنه مخلوق لله.

والتقدير[2]: والله خلق العابد والمعبود. ولأنه لو قال: والله خلقكم وعملكم، لم يكن في هـٰذا ما يقتضي ذمّهم علىٰ الشرك، بل قد يُقال: إنه إقامة عذر لهم.

٣/ ٣٣٧ [وذلك لأنَّ «الواو» في قوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ واو / الحال. والحال هنا شبه الظرف، كلاهما قد يتضمن[3] معنىٰ التعليل. كما يُقال: أتذم فلاناً[4] وهو رجل صالح وتسيء إليه وهو محسن[5] إليك؟ فتقرر بذلك ما يوجب ذمه ونهيه عما أنكرته عليه.

وهو سبحانه ينكر عليهم عبادة ما ينحتون، فذكر[6] قوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ متضمناً ما يوجب ذمهم علىٰ ذلك ونهيهم عنه، وذلك كون الله تعالىٰ خلق معمولهم، ولو أُريد: والله خلقكم وعملكم الذي هو الكفر وغيره، لم يكن في ذلك ما يناسب ذمهم، ولم يكن في بيان خلق الله تعالىٰ لأفعال عباده ما يوجب ذمهم علىٰ الشرك][7].

لكن يُقال: هـٰذه الآية تدل علىٰ أن أعمال العباد مخلوقة؛ لأنه قال: والله خلقكم والذي تعملونه من الأصنام، والأصنام كانوا ينحتونها، فلا يخلو؛ إما أن يكون المراد: خلقه لها قبل النحت والعمل، أو قبل ذلك وبعده.

فإن كان المراد: ذكر كونها مخلوقة قبل ذلك، لم يكن فيها حجَّة علىٰ أن المخلوق هو المعمول المنحوت. لكن المخلوق ما لم يُعمَل ولم ينحت.

وإن كان المراد: خلقها بعد[8] العمل والنحت، فمن المعلوم أن النحت الذي فيها [هو] أثرهم وعملهم[9].

٣/ ٣٣٨ / وعند القدرية أن المتولد عن فعل العبد فعله لا فعل الله، فيكون هـٰذا النحت

---

(١) (ن)، (م): «وهو ضعيف». (٢) (ن)، (م): «فالتقدير». (٣) (أ)، (ب): «وكلاهما يتضمن».
(٤) (أ)، (ب): «أيذم فلان». (٥) (ع): «يحسن». (٦) (أ)، (ب): «وذكر».
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٨) (أ)، (ب): «لهـٰذا».
(٩) (أ): «النحت الذي هو أثرهم وعلمهم»؛ (ب): «النحت هو أثرهم وعملهم»؛ (ع)، (ن)، (م): «النحت الذي فيها أثرهم وعملهم». ولعل الصواب ما أثبته.

والتصوير فعلهم لا فعل الله. فإذا ثبت أن الله خلقها بما فيها من التصوير والنحت، ثبت أنه خالق ما تولَّد عن[1] فعلهم، [والمتولِّد لازم للفعل[2] المباشر وملزوم له، وخلق أحد المتلازمَيْنِ يستلزم خلق الآخر، فدلَّت[3] الآية أنه خالق أفعالهم القائمة بهم، وخالق ما تولد عنها، وخالق الأعيان التي قام بها المتولد[4]، ولا يمكن أن يكون أحد المتلازمَيْن عن[5] الرب والآخر عن[5] غيره، فإنه يلزم افتقاره إلى غيره][6].

وأيضاً، فنفس حركاتهم تدخل في قوله [تعالى][7]: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾ فإن أعراضهم داخلة في مسمَّى أسمائهم، فالله تعالى خلق الإنسان بجميع أعراضه، وحركاته من أعراضه. فقد تبيَّن أنه خلق أعمالهم بقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾ وما
٣/ ٣٣٩ تولَّد[8] عنها / من النحت والتصوير بقوله: ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ فثبت أنها دالَّة على أنه خالق هذا وهذا، وهو المطلوب. مع أن الآيات الدالة على خلق أعمال العباد كثيرة، كما تقدَّم التنبيه عليها[9]، [لكن خلقه للمصنوعات[10] مثل الفُلْك والأبنية واللباس، هو نظير خلق المنحوتات، كقوله تعالى: ﴿وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ * وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ﴾ [سورة يس: ٤١، ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [سورة النحل: ٨١]][11].

٣/ ٣٤٠

/ فصل

كلام الرافضي على إثبات الأشاعرة لرؤية الله تعالى

قال الرافضي[12]: «وذهبت[13] الأشاعرة إلى أن الله يُرَى[14] بالعين، مع أنَّه مجرد عن الجهات. وقد قال [الله] تعالى[15]: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [سورة الأنعام:

---

(١) (أ)، (ب): «من». (٢) (أ)، (ب): «لفعل». (٣) (ع): «فثبت أن».
(٤) (ب) فقط: «التولد». (٥) (ع): «من». (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٧) (ن)، (م): «وأما نفس حركاتهم فدخلت في قوله». (٨) (ن)، (م): «وخلق ما تولد».
(٩) (ع)، (ن)، (م): «عليه». (١٠) (أ)، (ب): «المصنوعات».
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وفي (ع) بعد ذلك عبارة: «والله أعلم». وهنا تنتهي نسخة (ع) وكتب بعد عبارة «والله أعلم» ما يلي: «آخر الجزء الثاني من منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لشيخ الإسلام ابن تيمية تغمَّده الله برحمته. أنهاه كتابة العبد علي بن محمد بن علي ابن عباس البعلي الحنبلي، غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين آمين يا رب العالمين. وكتب في سابع عشر من ذي حجة الحرام من سنة سبع وسبعين وسبعمائة، أحسن الله تعالى خاتمتها بخير في عافية. والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد نبيِّ الرحمة وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين». وانظر: مقدمة الجزء الأول.
(١٢) «الرافضي»: ساقطة من (م). والكلام التالي في (ك)، ص ٩٢ (م). (١٣) (ن)، (م): «وذهب».
(١٤) (ك): «الله تعالى مرئي». (١٥) (ن): «وقد قال تعالى»؛ (م): «وقال تعالى».

١٠٣]، وخالفوا الضرورة . مع أن المدرك[1] بالعين يكون مقابلاً أو في حكمه، وخالفوا جميع العقلاء في ذلك، وذهبوا إلىٰ تجويز أن يكون بين أيدينا جبال شاهقة من الأرض إلىٰ السماء مختلفة الألوان لا[2] نشاهدها، وأصوات[3] هائلة لا نسمعها، وعساكر مختلفة مُتحاربة بأنواع الأسلحة، بحيث تماس[4] أجسامنا أجسامهم[5]، لا[6] نشاهد صورهم ولا حركاتهم[7]، ولا نسمع أصواتهم الهائلة.
وأن نشاهد/ جسماً أصغر الأجسام كالذرَّة في المشرق ونحن في المغرب، مع كثرة ٣/ ٣٤١
الحائل بيننا وبينها. وهـٰذا هو السفسطة[8]».

الرد عليه من وجوه:

فيُقال له[9]: الكلام علىٰ هـٰذا من وجوه:

الوجه الأول

أحدها: أن يُقال: أما[10] إثبات رؤية الله تعالىٰ بالأبصار في الآخرة، فهو قول سلف الأمة وأئمتها، وجماهير المسلمين من أهل المذاهب الأربعة وغيرها. وقد تواترت فيه الأحاديث عن النبي ﷺ عند علماء الحديث. وجمهور القائلين بالرؤية يقولون: يُرَىٰ عياناً مواجهةً، كما هو المعروف بالعقل.

كما قال النبي ﷺ: «**إنَّكُم سَتَرَوْنَ ربكم [عز وجل]**[11] **يومَ القيامة كما تَرَوْنَ الشَّمْسَ والقَمرَ**[12] **لا تَضَامُونَ في رُؤيَتِه**»، وفي لفظ[13]: «**كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْس والقمر صحواً**»، وفي لفظ: «**هل تضارون في رؤية الشَّمس صحواً ليس دونها سحاب؟**»، قالوا: لا. قال: «**فهل تضارون في رؤية القمر صحواً ليس دونه سحاب؟**». قالوا: لا. قال: «**فإنَّكم ترون**[14] **ربكم كما ترون الشمس والقمر**»[15]./ وإذا كان كذلك، فتقدير أن ٣/ ٣٤٢
يكون بعض أهل السنة المثبتين للرؤية[16] أخطأوا في بعض أحكامها، لم يكن ذلك قدحاً في مذهب أهل السنة والجماعة، فإنَّا لا ندَّعِي العصمة لكل صنف منهم، وإنَّما ندَّعِي أنهم لا يتفقون علىٰ ضلالة، وأن كل مسألة اختَلَف فيها أهل السنة والجماعة والرافضة[17]، فالصواب فيها مع أهل السُّنَّة، وحيث تصيب الرافضة، فلا بد أن يوافقهم/ علىٰ الصواب بعض أهل السنة، وللروافض خطأ[18] لا يوافقهم ص ١١٤
أحد عليه من أهل السنة، (* وليس للرافضة مسألة واحدة لا يوافقهم فيها أحد

(١) (أ): «الضرورة فقالوا إن المدرك»؛ (ب): «الضرورة لأن المدرك».
(٢) (ب) فقط: «ولا». (٣) (ن): «وألوان وأصوات».
(٤) (أ)، (ب): «يمس»؛ (ك): «يماس». (٥) (ن)، (أ)، (ب): «أجسادهم».
(٦) (ب) فقط: «ولا». (٧) (أ)، (ن)، (م): «وحركاتهم». (٨) (ك): «وهـٰذا عين السفسطة».
(٩) «له»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٠) (أ): «إن». (١١) «عز وجل»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٢) «والقمر»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٣) (م): «وفي رواية». (١٤) (م): «سترون».
(١٥) مضىٰ هـٰذا الحديث من قبل في هـٰذا الكتاب (٢/ ٣٦). (١٦) «للرؤية»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٧) (ن)، (م): «اختلف أهل السنة والجماعة والرافضة».
(١٨) (أ): «وللرافضة خطأ»؛ (ب): «وليس للرافضة خطأ». (*-*): ساقط من (أ)، (ب).

انفردوا بها عن جميع أهل السنة والجماعة*) إلا وهم مخطئون فيها[١] كإمامة الاثنى عشر[٢] وعصمتهم.

الوجه الثاني والجواب الثاني: أن الذين قالوا: إن [الله] يُرَىٰ[٣] بلا مقابلة هم الذين قالوا: إنَّ الله ليس فوق العالم، فلما كانوا مثبتين للرؤية نافين للعلو احتاجوا إلىٰ الجمع بين هاتين المسألتين. وهٰذا قول طائفة من الكُلَّابية والأشعرية، ليس هو قولهم كلهم[٤]، بل ولا قول أئمتهم، بل أئمة القوم يقولون: إنَّ الله بذاته فوق العرش،

٣/ ٣٤٣ ومن نفىٰ ذلك منهم فإنَّما نفاه/ لموافقته[٥] المعتزلة في نفي ذلك ونفي ملزوماته، فإنهم لما وافقوهم علىٰ صحة الدليل الذي استدلت به المعتزلة علىٰ حدوث العالم، وهو أن الجسم لا يخلو عن [٦ الحركة والسكون، وما لا يخلو عنهما فهو حادث، لامتناع حوادث لا أول لها.

قالوا: فيلزم حدوث كل جسم، فيمتنع أن يكون ٦] الباريء جسماً لأنه قديم. ويمتنع أن يكون في جهة؛ لأنه لا يكون في الجهة إلَّا جسم[٧]، فيمتنع أن يكون مقابلاً للرائي؛ لأنَّ المقابلة لا تكون إلَّا بين جسمين[٨].

ولا ريب أن [جمهور][٩] العقلاء من مثبتي الرؤية ونفاتها يقولون: إنَّ هٰذا القول معلوم الفساد بالضرورة. ولهٰذا يذكر الرازي أن جميع فرق الأمة تخالفهم في ذلك.

لكن هم يقولون لهٰذا المشنِّع عليهم: نحن أثبتنا الرؤية ونفينا الجهة، فلا يلزم ما ذكرته[١٠]. فإنْ أمكن رؤية المرئي[١١] لا في جهة من الرائي صح قولنا، وإن لم يمكن لزم خطؤنا في إحدىٰ المسألتين: إما في نفي[١٢] الرؤية، وإما في نفي مباينة الله لخلقه وعلوّه عليهم.

٣/ ٣٤٤ / وإذا لزم الخطأ في إحداهما، لم يتعين الخطأ في نفي الرؤية، بل يجوز[١٣] أن يكون الخطأ في نفي العلو والمباينة، وليست موافقتنا لك حجَّة[١٤] لك، فليس تناقضنا دليلاً علىٰ صواب قولك في نفي علو الله علىٰ خلقه، بل الرؤية ثابتة

(١) (ب) فقط: «فيه». (٢) (أ)، (ب): «اثني عشر». (٣) (ن)، (م): «إنه يُرىٰ».
(٤) (أ)، (ب): «قول كلهم». (٥) (أ)، (ن)، (م): «لموافقتهم». (٦ ـ ٦): ساقط من (م).
(٧) (أ)، (ب): «الجسم». (٨) (ن): «إلا من جسمين»؛ (م): «لا يكون بين جسمين».
(٩) «جمهور»: ساقطة من (ن)، (م). (١٠) (أ)، (ب): «فلزم ما ذكرته».
(١١) (أ)، (ب): «الرائي»، وهو خطأ. (١٢) (أ)، (ب): «ثبوت»، وهو خطأ.
(١٣) (أ)، (ب): «يحسبون»، وهو تحريف. (١٤) (أ): «لك هناك حجة»؛ (ب): «لك هنا حجة».

بالنصوص المستفيضة(١) وإجماع السلف، مع دلالة العقل عليها.

وحينئذٍ فلازم الحق حق. ونحن إذا أثبتنا هٰذا الحق ونفينا بعض لوزامه، كان [هٰذا](٢) التناقض أهون من نفي الحق(٣) ولوزامه. وأنتم نفيتم الرؤية ونفيتم العلو والمباينة، فكان(٤) قولكم أبعد عن المعقول والمنقول من قولنا، وقولنا أقرب من قولكم، وإن كان في قولنا تناقض، فالتناقض في قولكم أكثر، ومخالفتكم(٥) لنصوص الكتاب والسُّنَّة وإجماع سلف الأمة (٦ أظهر، و هٰذا بيِّنٌ، فإن ما في النصوص الإلٰهية ونصوص سلف الأمَّة ٦) من إثبات الصفات والرؤية(٧) وعلوّ الله متواتر(٨) مستفيض.

٣/ ٣٤٥ والنفاة لا يستندون [لا] إلىٰ كتاب ولا [إلىٰ] سنة ولا [إلىٰ] / إجماع(٩)، بل عارضوا برأيهم الفاسد(١٠) ما تواتر عن رسول الله [ﷺ] وأتباعه من المهاجرين والأنصار [والذين اتبعوهم بإحسان](١١).

وأمَّا التناقض، فإن هٰؤلاء النفاة للرؤية يقولون: إنه موجود لا داخل العالم ولا خارجه(١٢) ولا مباين له، ولا يقرب من شيء، ولا يقرب منه(١٣) شيء، ولا يراه أحد، ولا يحجب عن رؤيته(١٤) شيء [دون شيء](١٥)، ولا يصعد إليه شيء، ولا ينزل من عنده شيء، إلىٰ أمثال ذلك.

وإذا قيل لهم(١٦): هٰذا مخالفٌ للعقل، وهٰذا صفة المعدوم الممتنع وجوده.

قالوا: هٰذا النفي من حكم الوهم.

فيُقال لهم: إذا عُرِضَ علىٰ العقل موجود ليس بجسم قائم بنفسه يمكن رؤيته، كان العقل قابلاً لهٰذا لا ينكره. فإذا قيل مع ذلك: إنه يُرَىٰ بلا مواجهة. فإن قيل: هٰذا ممكن، بطل قولهم. وإن قيل: هٰذا مما يمنعه العقل. قيل: منع العقل لما جعلتموه موجوداً واجباً(١٧) أعظم.

---

(١) (ن)، (م): «بالنص المستفيض». (٢) «هٰذا»: ساقطة من (ن) فقط. (٣) (ن) فقط: «الخلق».
(٤) (ن)، (م): «وكان». (٥) (ب) فقط: «مع مخالفتكم». (٦ ـ ٦): ساقط من (أ)، (ب).
(٧) (م): «من إثبات الرؤية». (٨) (أ)، (ب): «وعلو الله علىٰ العرش متواتر..».
(٩) (ن)، (م): «لا يستندون إلىٰ كتاب ولا سنة ولا إجماع».
(١٠) (أ): «برواياتهم الفاسدة»؛ (ب): «برويتهم الفاسدة».
(١١) (ن)، (م): «عن رسل الله وأتباعهم من المهاجرين والأنصار».
(١٢) عبارة «ولا خارجة»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٣) (أ)، (ب): «إليه».
(١٤) (ن) فقط: «ربوبيته»، وهو تحريف. (١٥) «دون شيء»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٦) «لهم»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٧) (ن)، (م): «موجودا أو واجبا».

٣/٣٤٦ / **فإن**(١) **قلتم**: إنكار ذلك من حكم الوهم.

قيل لكم: وإنكار هٰذا [حينئذٍ](٢) أولىٰ أن يكون من حكم الوهم.

وإن قلتم: بل(٣) هٰذا الإنكار من حكم العقل.

قيل لكم: وذلك الإنكار من حكم العقل بطريق الأَوْلَىٰ.

فإنكم تقولون: حكم الوهم الباطل أن يحكم فيما ليس بمحسوس بحكم المحسوس. **وحينئذٍ إذا قلتم**: إن الباريء تعالىٰ غير محسوس، يمكن أن تقبلوا فيه الحكم الذي يمتنع في المحسوس(٤)، وهو امتناع الرؤية بدون(٥) المقابلة.

وإن قلتم: إنه محسوس أي يمكن الإحساس به لم يبطل(٦) فيه حكم الوهم، فامتنع أن يكون لا داخل العالم ولا خارجه، وحينئذٍ فيجوز(٧) رؤيته.

وإن قلتم: إذا كان غير محسوس فهو غير مرئي.

٣/٣٤٧ **قيل**: إن أردتم بالمحسوس الحسّ المعتاد، فالرؤية التي [يثبتها] / مثبتة [الرؤية](٨) بلا مقابلة ليست هي الرؤية المعتادة، بل(٩) هي رؤية لا نعلم صفتها، كما أثبتم [وجود] موجود(١٠) لا نعلم صفته، فكل ما تلزمونهم به من الشناعات والمناقضات يلزمكم أكثر منه.

الوجه الثالث **الجواب الثالث**: أن يُقال: أهل الحديث والسنة المحضة متفقون علىٰ إثبات العلو والمباينة وإثبات الرؤية. وحينئذٍ فمن أثبت أحدهما ونفىٰ الآخر أقرب إلىٰ الشرع والعقل (١١ ممن نفاها جميعاً(١٢).

فالأشعرية الذين أثبتوا الرؤية ونفوا الجهة، أقرب إلىٰ الشرع والعقل ١١) من المعتزلة والشيعة الذين نفوهما. أما كونهم أقرب إلىٰ الشرع فلأن(١٣) الآيات والأحاديث والآثار المنقولة عن الصحابة في دلالتها علىٰ العلوّ وعلىٰ الرؤية(١٤) أعظم من أن تحصر، وليس مع نفاة الرؤية والعلو ما يصلح أن يُذكر من الأدلة

---

(١) (أ)، (ب): «وإن». (٢) «حينئذ»: ساقطة من (ن)، (م). (٣) «بل»: زيادة في (ن).
(٤) (ن): «ممكن أن تقبلوا فيه الحكم الذي يمنع فيه المحسوس»؛ (أ): «لم يمكن أن يقبلوا فيه الحكم الذي يمتنع في المحسوس»؛ (ب): «لم يمكن أن يقبل فيه الحكم الذي في المحسوس».
(٥) (ن)، (م): «دون».
(٦) (أ): «محسوس لم يكن الإحساس لم يبطل»؛ (ب): «محسوس لم يمكن الإحساس ثم يبطل».
(٧) (أ): «فحينئذ فيجوز»؛ (ب): «فحينئذ يجوز».
(٨) (ن): «فالرؤية التي مثبتة»؛ (م): «فالرؤية التي يثبتها مثبتها..». (٩) (ن): «مثل»، وهو تحريف.
(١٠) (ن): «كما أثبتم موجودا»؛ (م): «كما أنتم موجودا». (١١ ـ ١١): ساقط من (م) فقط.
(١٢) (ن): «من نفاتهما جميعاً». (١٣) (أ)، (ب): «فإن». (١٤) (أ)، (ب): «العلو والرؤية».

الشرعية، وإنَّما يزعمون أن عمدتهم[١] العقل.

ظ ١١٤ فنقول: قول[٢] الأشعرية المتناقضين/ خير من قول هٰؤلاء. وذلك / أنَّا
٣٤٨/٣ عرضنا على العقل وجود موجود لا يُشار إليه ولا يقرب منه شيء، ولا يصعد إليه شيء، ولا ينزل منه شيء، ولا هو داخل العالم ولا خارجه، ولا تُرفع إليه الأيدي، ونحو ذلك، كانت الفطرة منكرة لذلك.

والعقلاء جميعهم الذين لم تتغير فطرتهم ينكرون ذلك، ولا يُقر بذلك إلَّا من لُقِّنَ أقوال النفاة وحجتهم[١]، وإلَّا فالفطر[٢] السليمة متفقة على إنكار ذلك أعظم من إنكار خرق العادات؛ لأنَّ[٣] العادات يجوز انخراقها باتفاق أهل الملل وموافقة عقلاء الفلاسفة لهم على ذلك.

فنقول: إن كان قول النفاة حقًّا مقبولاً في العقل[٤]، فإثبات وجود الرب على العرش من غير أن يكون جسماً أقرب إلى العقل وأَوْلَى بالقبول. وإذا ثبت أنه فوق العرش، فرؤية ما هو فوق الإنسان - وإن لم يكن جسماً - [أقرب إلى العقل] وأَوْلَى[٥] بالقبول من إثبات قول النفاة. فتبيَّن أن الرؤية على قول هٰؤلاء أقرب إلى العقل من قول[٦] النفاة، [٧] وإذا قُدِّر أن هٰذا خلاف المعتاد، فتجويز انخراق العادة أَوْلَى من قول النفاة[٧]، فإن قول النفاة ممتنع في فطر العقلاء لا يمكن جوازه، وأمَّا انخراق العادة[١٠] فجائزٌ.

٣٤٩/٣ / **الجواب الرابع**: أنَّ الأشعرية تقول[١١]: إنَّ الله قادرٌ على أن يخلق بحضرتنا ما
الوجه الرابع لا نراه ولا نسمعه من الأجسام والأصوات، وأن يرينا ما بَعُدَ منَّا، لا يقولون: إنَّ هٰذا واقع، بل يقولون: إنَّ الله قادرٌ عليه، وليس كل ما كان قادراً عليه يشكُّون في وقوعه، بل يعلمون أنَّ هٰذا ليس واقعاً[١٢] الآن، وتجويز الوقوع غير الشك في الوقوع.

وعبارة هٰذا الناقل تقتضي أنهم يجوِّزون أن يكون هٰذا الآن موجوداً ونحن لا نراه. وهٰذا لا يقوله عاقل، ولكن هٰذا قيل لهم بطريق الإلزام. قيل [لهم][١٣]:

---

(١) (أ)، (ب): «أن علتهم»، وهو تحريف. (٢) (ن)، (م): «وقول».
(٣) (أ)، (ب): «ولايقرون إلَّا (ثم بياض في النسختين) الأقول النفاة وحجتهم»؛ (ن): «ولا يقر بذلك إلَّا من لعن أقوال النفاة وحجتهم». والمثبت من (م).
(٤) (ن)، (م): «فالفطرة». (٥) (ن)، (م): «فإن».
(٦) عبارة «في العقل»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (م): «حقا موجوداً في العقل».
(٧) (ن)، (م): «. . جسما أولى». (٨) (أ)، (ب): «أقوال».
(٩ـ٩): «ساقط من (أ)، (ب). (١٠) (أ)، (ب): «العادات».
(١١) (ن)، (م): «يقولون». (١٢) (أ)، (ب): «ليس بواقع». (١٣) «لهم»: ساقطة من (ن)، (م).

إذا جوَّزتم الرؤية في غير جهة، فجوِّزُوا هٰذا. فقالوا: نعم نجوِّز. كما أنهم يقولون: رؤية الله جائزة في الدنيا؛ أي: هو قادر على أن يرينا نفسه، وهم يعلمون - مع هٰذا - أنَّ أحداً من الناس لا يرىٰ الله في الدنيا، إلَّا ما تُنوزع فيه من رؤية النبي ﷺ ربَّه، ومن شك منهم في وقوع الرؤية في الدنيا فلجهله[(١)] بالأدلة النافية لذلك.

وقد ذكر الأشعري في وقوع الرؤية بالأبصار في الدنيا لغير النبي صلىٰ الله تعالىٰ عليه وسلم قولين. لكن الذي عليه أهل السُّنَّة [قاطبة][(٢)] أنَّ الله لم يره أحد [بعينه][(٣)] في الدنيا.

٣/ ٣٥٠ و[قد] ذكر [الإمام] أحمد[(٤)] وغيره، اتفاق السلف علىٰ هٰذا / [النفي][(٥)]، وأنهم لم يتنازعوا إلَّا في النبي ﷺ [خاصة]. و[ثبت] في صحيح مسلم[(٦)] وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «**واعلموا أنَّ أحداً منكم لن يرى[(٧)] ربّه حتى يموت**»[(٨)].

وقد سأل موسىٰ [ﷺ][(٩)] الرؤية فمُنِعَهَا، فلا يكون آحاد الناس أفضل من موسىٰ. وفي الجملة ليس كل ما قال قائل: «إنه ممكن مقدور» يُشَكّ في وقوعه.

فالأشعرية ومن وافقهم[(١٠)] من أتباع الشافعي ومالك[(١١)] وأحمد، وإن كانوا يقولون بجواز أمور ممتنعة في العادة في الرؤية، فيقولون: إنه لا حجاب بين الله وبين العبد إلَّا عدم خلق الرؤية في العين[(١٢)]، وكذلك يقولون في سائر المرئيات.

فكانوا ينفون أن يكون في العين قوة امتازت بها فحصلت بها الرؤية، ويمنعون ٣/ ٣٥١ أن يكون بين الأسباب ومسبباتها ملازمة، و[أن يكون] بين[(١٣)] / الموانع وممنوعاتها ممانعة، ويجعلون ذلك كله عادة [محضة][(١٤)] استندت إلىٰ محض المشيئة، ويجوِّزُون خرقها بمحض المشيئة.

فهم يقولون: إنَّا نعلم انتفاء كثير مما يُعلم[(١٥)] إمكانه، كما نعلم أن البحر لم ينقلب دماً، ولا الجبال ياقوتاً، ولا الحيوانات أشجاراً، بل يجعلون العلم بمثل هٰذا

---

(١) (أ)، (ب): «فلجهلهم». (٢) «قاطبة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) «بعينيه»: ساقطة من (ن)، (م). (٤) (ن)، (م): «وذكر أحمد».
(٥) «النفي»: ساقطة من (ن)، (م). (٦) (ن)، (م): «ـ وسلم في صحيح مسلم».
(٧) (أ)، (ب): «لم ير». (٨) مضىٰ هٰذا الحديث من قبل في هٰذا الكتاب (٢/ ١٥٠).
(٩) «عليه السلام»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) (أ)، (ب): «يشك في وقوعه الأشعرية ومن وافقهم»؛ (م): «فشك في وقوعه الأشعري ومن وافقهم».
(١١) (ن)، (م): «مالك والشافعي». (١٢) (أ)، (ب): «بالعين». (١٣) (ن)، (م): «وبين».
(١٤) «محضة»: ساقطة من (ن)، (م). (١٥) (ن): «نعلم».

من العقل الذي يتميَّز به[(١)] العاقل عن المجنون، وهم ـ وإن كانوا يتناقضون [وفي قولهم ما هو باطل عقلاً ونقلاً][(٢)] ـ، فأقوالهم في القدر والصفات والرؤية[(٣)] خير من أقوال المعتزلة وموافقيهم [من الشيعة][(٤)]، وإن كان الصواب [هو] ما عليه السلف [وأئمة السنة] وهو[(٥)] قول الأئمة الأربعة وجمهور كبار أصحابهم[(٦)]، [والنصوص المأثورة في ذلك عن الأئمة المذكورين في غير هذا الموضع][(٧)].

والبيان التام هو[(٨)] ما بيَّنه الرسول [ﷺ][(٩)] فإنه أعلم / الخلق بالحق، وأنصح الخلق للخلق[(١٠)]، وأفصح الخلق في بيان الحق، فما بيَّنه[(١١)] من أسماء الله وصفاته وعلوه ورؤيته هو الغاية في هذا الباب، [والله الموفق للصواب][(١٢)]. ٣/ ٣٥٢

فصل

كلام الرافضي على مقالة الأشاعرة في كلام الله تعالى

قال الرافضي[(١٣)]: «وذهبت الأشاعرة[(١٤)] إلى أن الله أمرنا ونهانا في الأزل ـ[(١٥)] ولا مخلوق عنده ـ قائلاً: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [سورة الأحزاب: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [سورة البقرة: ٢٧٨]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ [سورة النساء: ١][(١٦)] ولو جلس شخص في مكان خال[(١٧)] ـ ولا غلام عنده ـ فقال: يا سالم قم، يا غانم كل، يا نجاح[(١٨)] ادخل، قيل[(١٩)]: لمن تنادي؟ قال: لعبيدٍ [أريد أن][(٢٠)] أشتريهم بعد عشرين سنة[(٢١)]، نسبه كل عاقل/ إلى السفه والحمق، فكيف يحسن منهم أن ينسبوا ٣/ ٣٥٣

(١) (م)، (أ)، (ب): «يُميز به».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وفي (أ)، (ب): «يتناقضون في قولهم». وزيدت الواو حتى يستقيم الكلام.
(٣) (أ)، (ب): «والربوبية»، وهو تحريف.
(٤) «من الشيعة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (ن)، (م): «الصواب ما عليه السلف وهو . . ».
(٦) (أ)، (ب): «وجمهور الأكابر من الصحابة»، وهو خطأ.
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) «هو»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) «صلى الله عليه وسلم»: ساقطة من (ن).
(١٠) عبارة «وأنصح الخلق للخلق»: ساقطة من (م). وسقطت «للخلق» من (أ)، (ب).
(١١) (ن): «فيما بينه».
(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٣) الكلام التالي في (ك)، ص ٩٢ (م) ـ ٩٣ (م).
(١٤) (ن)، (أ)، (ب): «الأشاعرة أيضاً»؛ (ك): «وذهبوا».
(١٥) (ك): «إلى أنه تعالى آمرٌ وناهٍ في الأزل».
(١٦) في (أ)، (ب)، جاءت آية سورة النساء قبل آيتي سورة الأحزاب والبقرة.
(١٧) (ك): «شخص في منزله».
(١٨) (م): «كل ما تحتاج»؛ (ك): «كل: ويا نجاح».
(١٩) (ن): «قال»؛ (م): «فقيل».
(٢٠) «أريد أن»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م). وزدتها من (ك).
(٢١) (م): «أسير بهم عشرين سنة»، وهو تحريف.

إلى الله ذلك في الأزل؟[١]».

الرد عليه من وجوه: والجواب عن هذا من وجوه:

الوجه الأول **أحدها:** أن يُقال: هـٰذا قول الكُلَّابية، وهم طائفة من الذين يقولون: «[٢] كلام الله غير مخلوق». وهـٰؤلاء طائفة من الذين يقولون بإمامة الخلفاء الثلاثة، فقولهم سواء كان حقًّا أو باطلاً لا يقتضي صحة مذهب الرافضة، ولا بطلان قول أهل السنة والجماعة، فهـٰذا القول الذي ذكره إذا كان باطلاً، فأكثر القائلين بإمامة الخلفاء الثلاثة لا يقولون به: لا من يقول[٢]: «القرآن مخلوق» كالمعتزلة، ولا[٣] من يقول: «هو كلام الله غير مخلوق كالكرَّاميّة، والسالمية، والسلف، وأهل الحديث من [أهل][٤] المذاهب الأربعة وغيرهم، فليس في ذكر مثل هـٰذا[٥] حصول مقصود الرافضي.

ص ١١٥ الوجه الثاني / **الوجه الثاني:** أن يُقال[٦]: أكثر أئمة الشيعة يقولون: «القرآن غير مخلوق» وهو الثابت عن أئمة أهل البيت. وحينئذٍ فهـٰذا قول من أقوال هـٰؤلاء، فإن لم يكن حقًّا أمكن أن يُقال بغيره من أقوالهم.

٣/ ٣٥٤ الوجه الثالث / **الوجه الثالث:** أن يُقال: إن [كان][٧] الكُلَّابية والأشعرية إنَّما قالوا هـٰذا لموافقتهم المعتزلة في الأصل الذي اضطرهم إلى ذلك، فإنهم وافقوهم كما تقدم على صحة دليل حدوث الأجسام، فلزمهم أن يقولوا بحدوث ما لا يخلو عن الحوادث. ثم قالوا: وما يقوم به الحوادث لا يخلو منها.

فإذا قيل: الجسم لم يخل عن الحركة والسكون، فإن الجسم إما أن يكون متحركاً، وإما أن يكون ساكناً.

قالوا: والسكون الأزلي يمتنع زواله؛ لأنه موجود [أزلي][٨]، وكل موجود أزلي يمتنع زواله، وكل جسم يجوز عليه الحركة، فإذا جاز عليه الحركة وهو[٩] أزلي، وجب[١٠] أن تكون حركته أزلية، لامتناع زوال السكون الأزلي[١١]، ولو

---

(١) (م): «فكيف لحيوان أن ينسبوا ذلك إلى الله في الأزل»، وهو تحريف؛ (ك) ص ٩٢ (م)-٩٣ (م): «فكيف يحسن منهم أن ينسبوا الله تعالى إليه في الأزل؟».

(٢ ـ ٢): ساقط من (أ)، (ب). وسقطت كلمات قليلة من هـٰذه العبارات من (م).

(٣) (ب) فقط: «كالمعتزلة لا».

(٤) «أهل»: ساقطة من (ن)، (م).

(٥) «هـٰذا»: ساقطة من (أ). وفي (ب): «هـٰؤلاء».

(٦) (ن)، (م): «نقول».

(٧) «إن كان»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن): «إن».

(٨) «أزلي»: ساقطة من (ن)، (م).

(٩) (ن): «فهو».

(١٠) (م): «لزم».

(١١) (أ)، (ب): «الأول».

جاز أن تكون حركته أزلية[(١)]، لزم حوادث لا أول لها، وذلك ممتنع، فلزم من ذلك أن الباري لا تقوم به الحوادث؛ لأنها[(٢)] لو قامت به لم يخل منها؛ لأن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، لامتناع حوادث لا أول لها.

٣/ ٣٥٥ وقد علموا بالأدلة اليقينية أن الكلام يقوم بالمتكلم، كما يقوم العلم / بالعالم، والقدرة بالقادر، والحركة بالمتحرك، وأن الكلام الذي يخلقه الله في غيره ليس كلاماً له، بل لذلك المحل الذي خلقه فيه. فإن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمها على ذلك المحل، ولم يعد[(٣)] على غيره، واشتق لذلك المحل منه [اسم][(٤)] ولم يشتق لغيره.

فلو[(٥)] كان الكلام المخلوق في غيره كلاماً له، لزم أربعة أمور باطلة: [ثبوت حكم الصفة والاسم المشتق منها لغير الله، وانتفاء الحكم والاسم عن الله؛ لازمان عقليان ولازمان سمعيان يلزمان][(٦)] بكون[(٧)] الكلام[(٨)] صفة لذلك المحل لا لله، [فيكون هو المنادي بما يقوم به][(٩)]، فتكون الشجرة التي خُلِقَ فيها[(١٠)] نداء موسىٰ هي القائلة: «إنني[(١١)] أنا الله» لا يكون الله هو المنادي بذلك، ويلزم أن تُسمَّىٰ هي متكلمة منادية لموسىٰ، و[يلزم أن] لا يكون الله [متكلماً ولا] منادياً ولا مناجياً[(١٢)].

٣/ ٣٥٦ / وهـٰذا خلاف ما عُلم بالاضطرار من دين المسلمين، [وهـٰذا قد بُسِط في غير هـٰذا الموضع][(١٣)].

وقالوا أيضاً: لو لم يكن متكلماً في الأزل، لزم اتصافه بنقيض الكلام من السكوت أو الخَرَس[(١٤)] وقالوا [أيضاً][(١٥)]: لو كان كلامه مخلوقاً لكان إن خلقه في محل كان كلاماً لذلك المحل، وإن خلقه قائماً بنفسه لزم أن تقوم الصفة والعَرَض بنفسها، وإن خلقه في نفسه لزم أن تكون نفسه محلاً للمخلوقات.

---

(١) (أ)، (ب): «ولو جاز عليه الحركة». (٢) (أ): «لكنها»؛ (ب): «لكونه».
(٣) (ب)، (م): «ولم تعد». والكلمة غير منقوطة في (أ). (٤) «اسم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (أ)، (ب): «ولو». (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٧) (ب) فقط: «كون». (٨) (ن)، (م): «أربعة أمور باطلة لزم أن يكون الكلام».
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٠) (م): «خلق الله فيها».
(١١) «إنني»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) (ن)، (م): «لموسىٰ ولا يكون الله منادياً ولا مناجيا».
(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٤) (ن)، (م): «من السكوت و الخرس».
(١٥) «أيضاً»: ساقطة من (ن)، (م).

(١ وهٰذه اللوازم الثلاثة باطلة تبطل كونه مخلوقاً١)، كما هو مبسوط(٢) في غير هٰذا الموضع.

فلما ثبت عندهم أن الكلام لا بد أن يقوم بالمتكلم، وقد وافقوا المعتزلة على أن الحوادث لا تقوم بالقديم(٣)، لزم من هٰذين الأصلين أن يكون الكلام قديماً.

قالوا: وقدم الأصوات ممتنع؛ لأنَّ الصوت لا يبقى زمانين، فتعيّن أن يكون القديم معنًى ليس بحرف ولا صوت، وإذا كان كذلك كان معنًى واحداً، لأنه لو زاد على واحد لم يكن له حد محدود، ويمتنع وجود معانٍ لا نهاية لها.

٣/٣٥٧ / فهٰذا أصل قولهم، فهم يقولون: نحن وافقناكم على امتناع أن يقوم(٤) بالرب ما هو مراد له مقدور، وخالفناكم في كون كلامه مخلوقاً منفصلاً عنه فلزم ما ذكرتموه من مناقضتنا(٥)، فإن كان الجمع بين هٰذين ممكناً لم نكن متناقضين، وإن تعذر ذلك لزم خطؤنا(٦) في إحدى المسألتين، ولم يتعين الخطأ فيما خالفناكم فيه، بل قد نكون مخطئين(٧) فيما وافقناكم فيه(٨) من كون الرب لا يتكلم بمشيئته وقدرته بكلام يقوم به، مع أن إثبات هٰذا القول هو قول جمهور(٩) أهل الحديث، وطوائف من أهل الكلام من المرجئة والكرَّامية والشيعة وغيرهم، بل لعله قول أكثر أهل الطوائف.

وإن لزم خطؤنا(١٠) في إحدى المسألتين لا بعينها، لا يلزم صوابكم [أنتم](١١)، بل نحن إذا اضطررنا إلى موافقة إحدى الطائفتين، كانت موافقتنا لمن يقول: إنَّ الرب يتكلم بكلام يقوم به(١٢) بمشيئته وقدرته خيراً من موافقتنا لمن يقول: إن كلامه
٣/٣٥٨ إنَّما هو ما يخلقه في غيره، فإن فساد / هٰذا القول في الشرع والعقل(١٣) أظهر من فساد القول بكونه يتكلم بكلام يقوم به يتعلق بمشيئته وقدرته.

ثم القائلون بأنه يتكلم بمشيئته وقدرته (١٤ بكلام يقوم به، وهم جمهور المسلمين، اختلفوا على قولين: منهم من قال: إنه يتكلّم بمشيئته وقدرته ١٤) [بكلام](١٥) بعد

(١ ـ ١): مكان هٰذه العبارات في (ن)، (م): «إلى غير ذلك من الأدلة».
(٢) (ن)، (م): «المبسوط».
(٣) (ن): «بالقدم».
(٤) (ن)، (م): «أن يقول».
(٥) (أ)، (ب): «من تناقضنا».
(٦) (أ): «خطاؤنا»؛ (ن)، (م): «خطأنا»، وهو خطأ.
(٧) (أ): «تكونوا مخطئين».
(٨) (ن)، (م): «عليه».
(٩) (أ): «مع إثبات هٰذا القول قول جمهور»؛ (ب): «مع ثبوت هٰذا القول عن جمهور».
(١٠) (ن)، (م): «وإذا لزم خطأنا»؛ (أ): «وإن لزم خطأنا»، وهو خطأ.
(١١) (ن)، (م): «لم يلزم صوابكم».
(١٢) «به»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٣) (ن)، (م): «في العقل والشرع».
(١٤ ـ ١٤): ساقط من (أ)، (ب).
(١٥) «بكلام»: ساقطة من (ن)، (م).

أن لم يكن الكلام موجوداً فيه، كما تقوله الكرَّامية وموافقوهم.

ومنهم من يقول[١]: لم يزل متكلماً إذا شاء وكيف شاء، كما تقوله أئمة [أهل][٢] السنة والحديث، [كعبد الله] بن المبارك[٣]، وأحمد بن حنبل، وغيرهما [من أئمة السنة][٤].

والكُلَّابية[٥] يقولون: لو اضطررنا إلىٰ موافقة من يقول: كلامه مخلوق، ومن يقول: كلامه قائم بذاته، وجنس الكلام حادث في ذاته[٦] بعد أن لم يكن، كان كلام[٧] هـٰؤلاء أخفىٰ فساداً من قول المعتزلة، وقول / المعتزلة أظهر فساداً، فإن ٣/ ٣٥٩
الحجة النافية لهـٰذا، وهو أن القابل للشيء[٨] لا يخلو منه ومن[٩] ضده، حجَّة ضعيفة اعترف بضعفها حذَّاق الطوائف، واعترف منصفوهم[١٠] أنه لا يقوم لهم دليل عقلي - بل ولا سمعي - علىٰ نفي قيام[١١] الحوادث به، إلَّا ما ينفي الصفات مطلقاً، وذلك في غاية الفساد، فيكف يمكن أن [يصير][١٢] إلىٰ القول الآخر، قول السلف وأهل الحديث؟

وبالجملة فكون الرب لم يزل متكلماً إذا شاء، كما هو قول أهل الحديث، مبني علىٰ مقدمتين: علىٰ أنه تقوم به[١٣] الأمور الاختيارية، وأن كلامه لا/ نهاية له. ط ١١٥

قال الله تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [سورة الكهف: ١٠٩]، وقال: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة لقمان: ٢٧].

وقد قال غير واحد من العلماء: إنَّ مثل هـٰذا الكلام[١٤] يُرَاد به الدلالة / علىٰ ٣/ ٣٦٠
أن كلام[١٥] الله لا ينقضي ولا ينفد بل لا نهاية له[١٦]. ومن قال: إنه يتكلم[١٧] بمشيئته وقدرته بكلام يقوم بذاته، يقولون: إنه لا نهاية له[١٨] في المستقبل.

---

(١) (أ)، (ب): «قال». (٢) «أهل»: ساقطة من (ن)، (م). (٣) (ن)، (م): «كابن المبارك».
(٤) (ن)، (م): «وغيرهما وهو قول» (وبعدها بيض في النسختين).
(٥) (ن): «فالكلابية»؛ (م): «فالكلامية»، وهو تحريف. (٦) (أ): «قائم في ذاته»؛ (ب): «قائم بذاته».
(٧) (ن)، (م): «قول». (٨) (ن)، (م): «لهـٰذا وهـٰذا قول القائل للشيء»، وهو تحريف.
(٩) (ب): «أو من». (١٠) (أ)، (ب): «متصوفهم».
(١١) (ن): «ولا سمعي عقلي يغني قيام»؛ (م): «ولا سمعي عقلي يعني قيام». وكلاهما تحريف.
(١٢) «يصير»: ساقطة من (ن) فقط. (١٣) (أ): «لا يقوم به»، وهو خطأ؛ (ب): «يقوم به».
(١٤) (أ): «إن مثل هـٰذا كلام الله»؛ (ب): «إن مثل هـٰذا من كلام الله».
(١٥) (ن)، (م): «كلمات». (١٦) (ن)، (م): «لها».
(١٧) (ن)، (م): «متكلم»؛ (ب): «لا يتكلم». (١٨) (ن)، (م): «لها».

وأمَّا في الماضي فلهم قولان: منهم من يقول: لها بداية في الماضي[(١)]، وأئمتهم يقولون لا بداية لها في الماضي[(٢)] [كما لا نهاية لها في المستقبل][(٣)]، وهـٰذا يستلزم وجود ما لا نهاية له أزلاً وأبداً من الكلمات.

والكلام صفة كمال[(٤)]، والمتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن لا يتكلم بمشيئته وقدرته، بل لا يعقل متكلم إلَّا كذلك. ولا يكون الكلام صفة كمال إلَّا إذا قام بالمتكلم. وأمَّا الأمور المنفصلة عن الذات فلا يتصف بها البتة، فضلاً عن أن تكون صفة كمال أو نقص.

قالوا: ولم نعرف عن أحد من السلف ـ لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسان ولا غيرهم من أئمة المسلمين ـ من أنكر هـٰذا الأصل، ولا قال: إنه يمتنع وجود كلمات لا نهاية لها في الماضي ولا في المستقبل، ولا قالوا ما يستلزم امتناع هـٰذا.

٣/ ٣٦١ / وإنَّما قال ذلك أهل الكلام المحدَث المبتدع المذموم عند السلف والأئمة، الذين أحدثوا في الإسلام نفي صفات الله وعلوه على خلقه ورؤيته في الآخرة، وقالوا: [إنه][(٥)] لا يتكلم، ثم قالوا: إنه يتكلم بكلام مخلوق منفصل عن الله.

قالوا: وإنَّما[(٦)] قلنا ذلك لأنَّا إنَّما استدللنا على حدوث العالم بحدوث الأجسام، وإنَّما استدللنا على حدوثها بقيام الحوادث بها، وأن ما لا ينفك[(٧)] عن الحوادث فهو حادث؛ لامتناع حوادث لا أول لها. فلو قلنا: إنه تقوم به الصفات والكلام، لزم قيام الحوادث به؛ لأن هـٰذه أعراض[(٨)] حادثة.

فقال لهم أهل السنة: أحدثتم بدعاً تزعمون[(٩)] أنكم تنصرون بها الإسلام، فلا للإسلام نصرتم[(١٠)]، ولا لعدوه كسرتم، بل سلَّطتم عليكم أهل الشرع والعقل، فالعالمون[(١١)] بنصوص المرسلين يعلمون أنكم خالفتموها، وأنكم أهل بدعة وضلالة، والعالمون بالمعاني المعقولة يعلمون أنكم قلتم ما يخالف المعقول، وأنكم

---

(١) (أ): «لا نهاية لها بذاته»؛ (ب): «لا نهاية له بذاته»، وهو خطأ.
(٢) (أ): «لا نهاية لها في الماضي»؛ (ب): «لا نهاية له في الماضي»، وهو خطأ.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وفي (ب): «كما لا نهاية له في المستقبل».
(٤) (ن)، (م): «صفة لله». (٥) «إنه»: ساقطة من (ن)، (م). (٦) (أ)، (ب): «وقال إنَّما».
(٧) (أ): «وأنها لا تنفك»؛ (م): «وإنما تنفك»، وكلاهما خطأ. (٨) (أ)، (ب): «الأعراض».
(٩) (أ): «أحدث (ثم بياض) تزعمون»؛ (ب): «أحدثتم مقالة تزعمون»؛ (م): «أحدثتم بدعا زعمتم».
(١٠) (أ): «فلا الإسلام لها نصرتم»؛ (ب): «فلا الإسلام بها نصرتم». (١١) (أ)، (ب): «فالقائلون».

أهل خطأ وجهالة .

٣/ ٣٦٢ / والفلاسفة الذين زعمتم أنكم تحتجون عليهم[(١)] بهـذه الطريق تسلَّطُوا[(٢)] عليكم بها، ورأوا أنكم خالفتم[(٣)] صريح العقل. والفلاسفة أجهل منكم بالشرع [والعقل في الإلـهيات، لكن لما ظنُّوا أن ما جئتم به هو الشرع، وقد رأوه يخالف العقل، صاروا أبعد عن الشرع والعقل منكم][(٤)]، لكن[(٥)] عارضوكم بأدلة عقلية - بل وشرعية - ظهر[(٦)] بها عجزكم في هـذا الباب، عن بيان حقيقة الصواب .

وكان ذلك مما زادهم ضلالاً في أنفسهم، وتسلطاً عليكم، ولو سلكتم معهم طريق[(٧)] العارفين بحقيقة المعقول والمنقول، لكان ذلك أنصر لكم، وأتبع لما جاء به الرسول [ﷺ][(٨)]، ولكنكم كنتم بمنزلة من جاهد الكفار بنوع من الكذب والعدوان، وأوهمهم[(٩)] أن هـذا يدخل في حقيقة الإيمان، فصار ما عرفه أولئك من كذب هـؤلاء وعدوانهم، مما يوجب القدح فيما ادعوه من إيمانهم، ولما رأى أولئك في الملك[(١٠)] والرياسة والمال، من جنس هـذه المخادعة والمحال، سلكوا / طريقاً [أبلغ] ٣/ ٣٦٣ في المخادعة[(١١)] والمحال، من طرق أولئك المبتدعين الضالين[(١٢)]، فسُلِّطُوا عليهم؛ عقوبة لهم على خروجهم عن الدين .

قال الله تعالى : ﴿أَوَ لَمَّا أَصَابَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [سورة آل عمران : ١٦٥]، وقال[(١٣)] : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [سورة آل عمران : ١٥٥]، [وقال : ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ﴾][(١٤)] [آل عمران : ١٦٦] .

فما جاء به الرسول حق محض يتصادق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول، والأقوال المخالفة لذلك - وإن كان كثير من أصحابها[(١٥)] مجتهدين مغفوراً لهم خطؤهم - فلا يملكون[(١٦)] نصرها بالأدلة العلمية، ولا الجواب عمَّا يقدح فيها

(١) «عليهم» : ساقطة من (أ) .
(٢) (أ)، (ب) : «سلطوا» .
(٣) (أ) : «تخالفوا»؛ (ب) : «تخالفون» .
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م) .
(٥) (أ)، (ب) : «ولكن» .
(٦) (ن)، (م) : «وظهر» .
(٧) (أ)، (ب) : «طريقة» .
(٨) «صلى الله عليه وسلم» : زيادة في (أ)، (ب) .
(٩) (أ)، (ب) : «وأوهمتم» .
(١٠) (ن) : «ولما رأوا أنه في الملك»؛ (م) : «ولما رأوا في الملك» .
(١١) (ن)، (م) : «سلكوا طرقا في المخادعة» .
(١٢) (أ)، (ب) : «الظالمين» .
(١٣) (ب) فقط : «وقال الله تعالى» .
(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م) .
(١٥) (أ)، (ن) : «أصحابنا»، وهو تحريف .
(١٦) (ن)، (م) : «فلا يمكنهم» .

بالأجوبة العلمية، فإن الأدلة العقلية[١] الصحيحة لا تدل إلَّا على القول الحق، والأجوبة الصحيحة المفسدة[٢] لحجة الخصم لا تفسدها إلَّا إذا كانت باطلة، فإنَّ ما هو باطل[٣] لا يقوم عليه دليل صحيح، وما هو حق لا يمكن دفعه بحجة صحيحة.

٣/٣٦٤ / **والمقصود هنا**: أن من قال قولاً أصاب فيه من وجه، وأخطأ فيه من وجه آخر، حتى تناقض في ذلك القول، بحيث جمع فيه[٤] بين أمرين متناقضين، يقول [لمن يناقضه بمقدمة جدلية سلَّمها له][٥]: تناقضي[٦] إنَّما[٧] يدلّ على خطئي في أحد القولين: إما القول الذي سلَّمته لك، وإما القول الذي ألزمتني بالتزامه[٨]، وهذا لا يدل على صحة قولك، بل يمكن أن يكون القول الآخر هو الصواب.

فالأشعرية[٩] العارفون بأن كلام الله غير مخلوق، وبأن هذا قول السلف والأئمة، وبما دلَّ[١٠] على ذلك من الأدلة الشرعية والعقلية، إذا قيل لهم: القول بقِدَم القرآن ممتنع، أمكنهم أن يقولوا: هنا قولان آخران لمن يقول: إنه غير مخلوق كما تقدم، ولا يلزم واحداً من القولين لازم[١١]، إلَّا ولازم قول من يقول: إنه مخلوق أعظم فساداً.

فالعاقل لا يكون مستجيراً من الرمضاء بالنار، بل إذا انتقل [ينتقل] من [قول]
٣/٣٦٥ مرجوح[١٢] إلى راجح، والذين قالوا: إنه[١٣] يتكلم بمشيئته وقدرته / بعد أن/ لم
ص ١١٦ يكن متكلماً، لا حجة للمعتزلة ونحوهم عليهم، إلَّا حجَّة نفي الصفات، وهي حجة داحضة، ولا حجة للكُلَّابية عليهم، إلَّا أن ذلك يستلزم[١٤] دوام الحوادث؛ لأنَّ القابل للشيء لا يخلو عنه وعن[١٥] ضده، ولأن القابلية للحوادث تكون من لوازم ذاته.

وهذه الحجج[١٦] مما قد التزم هؤلاء [ما هو][١٧] أضعف منها، كما قد بسط في مواضعه[١٨]، واعترف حذَّاقهم بضعف[١٩] جميع هذه[٢٠] الحجج العقلية في

(١) «العقلية»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م). (٢) (ن)، (م): «المفيدة».
(٣) (ن)، (م): «فإن ما بطل». (٤) (ن)، (م): «به».
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وسقطت «لمن» من (أ).
(٦) (أ)، (ب): «سأقضي»، وهو تحريف. (٧) (ب) فقط: «أن ما».
(٨) (أ)، (ب): «ألزمتني التزامه». (٩) (ن)، (م): «والأشعرية».
(١٠) (أ)، (ن)، (م): «وما دل». (١١) (م)، (أ): «ولا يلزم واحد من القولين لازم».
(١٢) (ن): «بل إذا انتقل من مرجوح»؛ (م): «بل إذا انتقل انتقل من مرجوح».
(١٣) «إنه»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٤) (ن)، (م): «مستلزم». (١٥) (ب) فقط: «أو عن».
(١٦) (ب) فقط: «وهذه الحجة». (١٧) «ما هو»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٨) (ن)، (م): «في موضعه». (١٩) (أ): «تضعيف»، وهو تحريف.
(٢٠) «هذه»: ساقطة من (أ)، (ب).

هٰذا الباب. وأمَّا السمعيات فهي مع المثبتة لا مع النفاة.

والقول بدوام كونه متكلماً إذا شاء، وأن الكلام لازم لذات الرب، معه من الحجج[١] ما يضيق هٰذا الموضع عن استقصائها، وأي القولين صح أمكن الانتقال إليه.

والرازي وغيره يقولون: إن جميع طوائف[٢] العقلاء يلزمهم القول بقيام الحوادث به، فإن صح هٰذا أمكن القول بأنه يتكلم بمشيئته وقدرته. وقد بسطنا الكلام علىٰ نهايات عقول العقلاء في هٰذه المسائل، [وما دلَّ عليه الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة][٣] في كتاب «درء تعارض العقل والنقل»[٤] وغير ذلك.

٣/٣٦٦ وبالجملة، فما ذكر من الحجَّة مبني علىٰ أن السكون أمر وجودي[٥]، [٦] وعلىٰ أن الله يصير فاعلاً بعد أن لم يكن كذلك، فتكون الحوادث غير دائمة[٦]، ومن المعلوم أن فساد[٧] هٰذين القولين ليس ظاهراً، لا سيما وعند التحقيق يظهر صحتهما[٨] أو صحة أحدهما، وأيهما صح[٩] أمكن معه القول بأن الله يتكلم بكلام يقوم به بمشيئته وقدرته.

قال[١٠] الأشعرية: وإذا كان هٰذا هو الحق، فنحن إذا قلنا: إن كلامه يقوم به، فليس متعلقاً بمشيئته وقدرته، قلنا بعض الحق وتناقضنا، فكان[١١] هٰذا خير ممن يقول: إنه ليس لله كلام إلَّا ما يخلقه في غيره، لما في هٰذا القول من مخالفة الشرع والعقل.

الوجه الرابع **الوجه الرابع**: أن يُقال: الخطاب لمعدوم لم يوجد بعد شرط وجوده، أقرب إلىٰ العقل من متكلم لا يقوم به كلامه، ومن كون الرب مسلوب صفات الكمال لا يتكلم، ومن أن[١٢] يخلق كلاماً في غيره فيكون ذلك ليس كلاماً لمن خلقه فيه[١٣] بل لخالقه، وهو إذا خلق في غيره حركة كانت الحركة حركة للمحل المخلوقة فيه[١٤]

---

(١) (ن)، (م): «في الحجج». (٢) (أ)، (ب): «الطوائف». (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٤) (أ): «در تعارض العقل والنقل»؛ (ب): «رد تعارض العقل والنقل»؛ (ن): «ردء يعارض العقل والشرع»؛ (م): «ذكره تعارض الشرع والعقل».
(٥) (أ): «علىٰ كون السكون أمرا وجوديا»؛ (ب): «علىٰ كون السكوت أمرا وجوديا».
(٦ ـ ٦): في (أ)، (ب) بدلاً من هٰذه العبارات: «وأن الله تعالىٰ يقوم به ما يكون بمشيئته بعد أن لم يكن كذلك، فتكون كلماته إذا كانت بمشيئته غير دائمة».
(٧) (أ)، (ب): «أن نقيض». (٨) (أ)؛ (م): «صحتها». (٩) (أ)، (ب): «وأيهما يصح».
(١٠) (ن)، (م): «وقالت». (١١) (أ)، (ب): «وكان». (١٢) (أ)، (ب): «ومن أين».
(١٣) (أ)، (ب): «لمن خلق فيه». (١٤) (ن)، (م): «حركة المحل المخلوق فيه».

٣/٣٦٧ لا للخالق لها، وكذلك سائر / الأعراض، فما خلق الله من عرض في جسم[١] إلّا كان صفة لذلك الجسم لا لله تعالىٰ.

وأمَّا خطاب من لم يوجد[٢] بشرط وجوده، فإن الموصي قد يوصي بأشياء ويقول: أنا آمر الوصي بعد موتي أن يعمل كذا ويعمل كذا، فإذا بلغ ولدي [فلان][٣] يكون هو الوصي، وأنا آمره بكذا وكذا، بل يقف وقفاً يبقىٰ سنين، ويأمر الناظر الذي يخلفه بعد بأشياء[٤].

وأمَّا القائل: «يا سالم» و«يا غانم»، فإنْ قُصد به خطاب حاضر ليس بموجود، فهـٰذا قبيح بالاتفاق[٥]، و[أمَّا] إن[٦] قُصد به خطاب من سيكون، مثل أن يقول: قد أخبرني الصادق أن أَمَتِي تلد غلاماً ويُسمَّىٰ غانماً، فإذا ولدته فهو حر، وقد جعلته وصياً علىٰ أولادي، وأنا آمرك يا غانم بكذا وكذا[٧] ـ لم يكن هـٰذا ممتنعاً؛ وذلك لأنَّ[٨] الخطاب هنا هو لحاضر في العلم، وإن كان مفقوداً في العَيْنِ، والإنسان يخاطب من يستحضره في نفسه، ويتذكر[٩] أشخاصاً قد أمرهم بأشياء، فيقول: يا فلان أما قلت لك كذا؟

٣/٣٦٨ / والشيعة والسنيَّة يروون عن علي رضي الله عنه أنه لما مرَّ بكربلاء قال: صبراً أبا عبدالله، صبراً أبا عبد الله، يخاطب الحسين، لعلمه بأنه سيُقتل. وهـٰذا قبل أن يحضر الحسين بكربلاء ويطلب قتله.

والنبي ﷺ ذكر الدجَّال وخروجه، وأنَّه قال: **«يا عباد الله اثبتوا»**[٩] وبعد لم يوجد عباد الله أولئك.

والمسلمون يقولون في صلاتهم: **«السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»** وليس هو حاضراً عندهم ولكنه حاضر في قلوبهم.

---

(١) (ن)، (م): «سائر المخلوقات فما خلق الله عرضا في جسم».
(٢) (أ): «من لم يريده»؛ (ب): «من لم يره». (٣) «فلان»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (ن): «الناظر الذي لم يخلق بعد بأشياء»؛ (م): «الناظر الذي لم يخلق بعدنا شيئاً».
(٥) (أ): «فهـٰذا فسخ بالأعيان»؛ (ب): «فهـٰذا نسخ بالأعيان». (٦) (ن)، (م): «وإن».
(٧) «وكذا»: ساقطة من (أ)، (ب). (٨) (أ)، (ب): «أن». (٩) (ن)، (م): «ويذكر».
(٩) هـٰذه العبارة جزء من حديث طويل عن النَّوَّاس بن سَمْعَان الكلابي رضي الله عنه في: سنن ابن ماجه ٢/١٣٥٦ ـ ١٣٥٩ (كتاب الفتن، باب فتنة الدجال..)، وأوله: ذكر رسول الله ﷺ الدجَّال الغداة فخفض فيه ورفع حتىٰ ظننا أنه في طائفة النخل، فلما رحنا إلىٰ رسول الله ﷺ عرف ذلك فينا فقال: **«ما شأنكم؟..»** الحديث. وفيه: «.. **إنه يخرج من خَلَّة بين الشام والعراق، فعاث يميناً وعاث شمالاً. يا عباد الله اثبتوا..**». ووردت هـٰذه العبارة في حديث آخر عن الدجال عن أبي أُمامة الباهلي رضي الله عنه في: سنن ابن ماجه ٢/١٣٥٩ ـ ١٣٦٣ (الكتاب والباب السابقان) في ص١٣٦٠.

وقد قال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [سورة يس: ٨٢]. وهٰذا عند أكثر العلماء هو خطاب يكون[1] لمن يعلمه الربّ تعالىٰ في نفسه، وإن لم يوجد بعد. ومن قال: إنه عبارة عن شرعة التكوين، فقد خالف مفهوم الخطاب. وحَمْلُ الآية علىٰ ذلك يستدعي استعمال الخطاب في مثل هٰذا المعنىٰ، وأن هٰذا من اللغة التي نزل بها القرآن، وإلّا فليس لأحد أن يحمل خطاب الله ورسوله علىٰ
ما يخطر له،/ بل القرآن نزل بلغة العرب، بل بلغة قريش. وقد عُلِمت العادة ٣/ ٣٦٩
المعروفة في خطاب الله ورسوله، فليس لأحد أن يخرج عنها.

وبالجملة، فنحن ليس مقصودنا هنا نصر قول من يقول: القرآن قديم، فإن هٰذا القول أول من عُرف أنه قاله في الإسلام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب، واتَّبعه علىٰ ذلك طوائف، فصاروا حزبين: حزباً يقول: القديم هو معنىٰ قائم بالذات، وحزباً يقول: هو حروف، أو حروف وأصوات.

وقد صار إلىٰ كلٍ من القولين طوائف من المنتسبين إلىٰ السُّنَّة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم. وليس هٰذا القول ولا هٰذا القول قول أحد من الأئمة الأربعة، بل الأئمة الأربعة وسائر الأئمة متفقون علىٰ أن كلام الله منزَّل غير مخلوق. وقد صرَّح غير واحد منهم أن الله تعالىٰ متكلم[2] (٣ بمشيئته وقدرته، وصرَّحوا بأنه لم يزل متكلماً إذا شاء كيف شاء، وغير ذلك من الأقوال المنقولة عنهم. وهٰذه المسألة قد تكلَّم فيها السلف ٣). لكن اشتهر النزاع فيها في المحنة المشهورة لما امتُحِن أئمة الإسلام، وكان الذي ثبَّته الله في المحنة، وأقامه لنصر السُّنَّة،
هو الإمام أحمد (٤ بن حنبل - رحمه الله تعالىٰ ٤) -، وكلامه وكلام غيره في/ ذلك[5] ط ١١٦
موجود في كتب كثيرة، وإن كان طائفة من متأخري / أصحابه[6] وافقوا ابن كُلَّاب ٣/ ٣٧٠
علىٰ قوله: إن القرآن قديم، فأئمة[7] أصحابه علىٰ نفي ذلك، وأن كلامه قديم، بمعنىٰ أنه لم يزل متكلماً بمشيئته وقدرته.

ولهم قولان: هل يُوصَف الله بالسكوت عن كل كلام، [أو أنه لم يزل متكلماً وإنَّما يُوصَف بالسكوت عن بعض الأشياء؟][8] ذكرهما أبو بكر عبد العزيز وأبو

---

(١) (ن)، (م): «تكوين»، وهو تحريف.
(٢) (ن)، (م): «يتكلم».
(٣ ـ ٣): ساقط من (م). وسقطت كلمة «السلف» من (أ)، (ب).
(٤ ـ ٤): ساقط من (أ)، (ب). وفي (ن): «بن حنبل رضي الله عنه».
(٥) «في ذلك»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (أ)، (ب): «وإن كانت طائفة من أصحابه».
(٧) (ن) فقط: «وأئمة».
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ. وإثباته يقتضيه الكلام.

عبد الله بن حامد وغيرهما. وأكثر أئمتهم وجمهورهم علىٰ أنه لم يزل متكلماً، إنَّما يُوصَف بالسكوت عن بعض الأشياء.

كما قال النبي ﷺ: «**الحلال ما أحلَّهُ اللَّهُ في كتابه، والحرامُ ما حرَّمَهُ اللَّهُ في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه**»(١).

وأحمد وغيره من السلف يقولون: إنَّ الله تعالىٰ يتكلم بصوت، لكن لم يقل أحد منهم: إنَّ ذلك الصوت المعين قديم.

٣/ ٣٧١ / **فصل**(٢)

زعم الرافضي بأن أهل السنة يتكرون عصمة الأنبياء وكلامه على مقالتهم في الإمامة

قال الرافضي(٣): «وذهب جميع من عدا(٤) الإمامية والإسماعيلية إلىٰ أن الأنبياء والأئمة(٥) غير معصومين، فجوَّزُوا بعثة من يجوز عليه الكذب والسهو والخطأ والسرقة، فأي وثوق يبقىٰ للعامة في أقوالهم(٦)، وكيف(٧) يحصل الانقياد إليهم(٨)، وكيف يجب اتباعهم مع تجويز أن يكون ما يأمرون به خطأ؟ ولم يجعلوا الأئمة محصورين في عدد معين، بل كل من بايع(٩) قرشيًّا انعقدت إمامته عندهم، ووجب(١٠) طاعته علىٰ جميع الخلق إذا كان مستور الحال، [وإن كان](١١) علىٰ غاية من الكفر والفسوق والنفاق»(١٢).

٣/ ٣٧٢ / **فيُقال: الكلام على هذا من وجوه:**

الرد عليه من وجوه: الوجه الأول

أحدها: أن يُقال: ما ذكرته عن الجمهور من نفي(١٣) العصمة عن الأنبياء وتجويز الكذب والسرقة(١٤) ....

---

(١) الحديث عن سلمان الفارسي رضي الله عنه في: سنن الترمذي ٣/ ١٣٤ (كتاب اللباس، باب ما جاء في لبس الفراء)، ونصه: سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن والفراء فقال: «**الحلال..**» الحديث. وقال الترمذي: «وفي الباب عن المغيرة، هٰذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلَّا من هٰذا الوجه، وروىٰ سفيان وغيره عن سليمان التيمي عن أبي عثمان قوله. وكأن الحديث الموقوف أصح». والحديث أيضاً في: سنن ابن ماجه ٢/ ١١١٧ (كتاب الأطعمة، باب أكل الجبن والسمن). وذكره التبريزي في «مشكاة المصابيح» ٢/ ٤٥١ ونقل الألباني كلام الترمذي.

(٢) عند كلمة «فصل» تبدأ نسخة (و) = نسخة الولايات المتحدة الأمريكية.

(٣) الكلام التالي في (ك)، ص٩٣ (م).

(٤) (ب): «جمع ما عدا»، وهو تحريف.

(٥) (ك): «والأئمة عليهم السلام».

(٦) (ك): «في أقاويلهم».

(٧) (ك): «فكيف».

(٨) (أ)، (ب): «لهم».

(٩) (أ)، (ن)، (م)، (و): «بل كل من تابع»؛ (ك): «بل قالوا: كل من بايع». والمثبت من (ب).

(١٠) (ن)، (و)، (أ)، (ب): «ووجبت».

(١١) «وإن كان»: في (ب)، (ك) فقط. وسقطت من سائر النسخ.

(١٢) (ن)، (م): «من الفسوق والكفر والنفاق»؛ (و): «من الفسق والكفر والنفاق».

(١٣) (ن)، (م)، (و): «في نفي».

(١٤) (أ)، (ب): «السرقة والكذب».

والأمر بالخطأ عليهم، [فهـذا](١) كذب على الجمهور، فإنهم متفقون على أن الأنبياء معصومون في تبليغ الرسالة، ولا يجوز أن يستقر في شيء من الشريعة خطأ باتفاق المسلمين، وكل ما يبلِّغونه عن الله [عز وجل](٢) من الأمر والنهي يجب طاعتهم فيه(٣) باتفاق المسلمين، وما أخبروا به وجب تصديقهم فيه بإجماع المسلمين، وما أمروهم به ونهوهم عنه(٤) وجبت طاعتهم فيه(٥) عند جميع فرق الأمة، إلَّا عند طائفة من الخوارج يقولون: إنَّ النبي [ﷺ](٦) معصوم فيما يبلِّغه عن الله، لا فيما يأمر هو به وينهى عنه. وهؤلاء ضُلَّال باتفاق أهل السنة والجماعة(٧).

وقد ذكرنا غير مرة أنه إذا كان في بعض المسلمين [من قال قولاً خطأ لم يكن ذلك قدحاً في المسلمين](٨)، ولو كان كذلك لكان خطأ الرافضة / عيباً في دين ٣/ ٣٧٣
المسلمين، فلا يُعرف في الطوائف أكثر خطأ وكذباً منهم؛ وذلك(٩) لا يضر المسلمين شيئاً، فكذلك لا يضرهم(١٠) وجود مخطئ آخر(١١) غير الرافضة.

وأكثر الناس - أو كثير منهم - لا يجوِّزون عليهم الكبائر، والجمهور الذي يجوِّزون الصغائر [- هم ومن يجوِّز الكبائر -](١٢) يقولون: إنهم لا يُقَرُّونَ عليها، بل يحصل لهم بالتوبة منها من المنزلة(١٣) أعظم مما كان قبل ذلك، كما تقدَّم التنبيه عليه.

وبالجملة(١٤) فليس في المسلمين من يقول: إنه يجب طاعة الرسول مع جواز أن يكون أمره خطأ، بل هم متفقون على أن الأمر الذي يجب طاعته لا يكون إلَّا صواباً. فقوله: «كيف يجب اتباعهم مع تجويز أن يكون [ما يأمرون](١٥) به خطأ؟»، قول لا يلزم أحداً من الأمة(١٦).

وللناس في تجويز الخطأ عليهم في الاجتهاد قولان معروفان. وهم متفقون على أنهم لا يُقَرُّونَ عليه، وإنَّما يُطاعون فيما أُقِرُّوا عليه، لا فيما غيَّره الله ونهى عنه، ولم

(١) «فهذا»: زيادة في (أ)، (ب). (٢) «عز وجل»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) (أ)، (ب): «فهم مطاعون فيه».
(٤) (ن)، (م): «وما أمروا به ونهوا عنه»؛ (و): «وما أمروهم به ونهوا عنه».
(٥) (أ)، (ب): «فهم مطاعون فيه». (٦) «صلى الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (أ)، (ب): «باتفاق المسلمين أهل السنة والجماعة».
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط. (٩) (ن)، (م): «وكذلك».
(١٠) (أ): «شيئاً من ذلك لا يضرهم»؛ (ب): «شيئاً من ذلك فلا يضرهم»؛ (م): «وكذلك لا يضرهم».
(١١) «آخر»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب).
(١٣) (ن)، (م): «من المعتزلة»، وهو تحريف. (١٤) (ن)، (م)، (و): «وفي الجملة».
(١٥) «ما يأمرون»: ساقطة من (ن)، (م). (١٦) (أ)، (ب): «من الأئمة».

يأمر بالطاعة فيه.

٣/ ٣٧٤ / وأمَّا عصمة الأئمة، فلم يَقُلْ بها - إلَّا كما قال - الإمامية والإسماعيلية. وناهيك[١] بقول[٢] لم يوافقهم عليه إلَّا الملاحدة المنافقون، الذين شيوخهم الكبار أكفر من اليهود والنصارى [والمشركين]![٣] وهٰذا دأب الرافضة دائماً[٤] يتجاوزون عن جماعة المسلمين إلى اليهود والنصارى والمشركين في الأقوال والموالاة والمعاونة[٥] والقتال، وغير ذلك.

فهل يوجد أضلّ[٦] من قوم يعادون السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ويوالون الكفار والمنافقين؟[٧] وقد قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلَا مِنْهُمْ وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ * لَّن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ * اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ * إِنَّ
٣/ ٣٧٥ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ * كَتَبَ / اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ * لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [سورة المجادلة: ١٤ - ٢٢].

فهٰذه الآيات نزلت في المنافقين، وليس المنافقون في طائفة أكثر منهم في الرافضة، حتى أنه ليس في الروافض إلَّا من فيه شعبة من شُعب النفاق.

كما قال النبي ﷺ: «**أربع من كنَّ فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خَصْلَةٌ منهن**
ص ١١٧ **كانت**[٨] **فيه خَصْلَةٌ من النفاق حتى يَدَعها: إذا حدَّثَ كذب، وإذا أؤتمن خان،/ وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر**» أخرجاه في الصحيحين[٩].

﴿تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي

---

(١) «وناهيك»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) (أ) فقط: «يقول».
(٣) «والمشركين» زيادة في (أ)، (ب). (٤) (م): «وإنَّما». وسقطت الكلمة من (و).
(٥) (م): «في الأقوال أدنى الموالاة والمعاداة»؛ (و): «في الأقوال وفي الموالاة والمعاداة».
(٦) (أ)، (ب): «ومن أضل من». (٧) (أ)، (ب): «المنافقين والكفار».
(٨) «كانت»: كذا في (ن)، (و). وفي سائر النسخ: «كان». وسقطت الكلمة مع كلمات قبلها من (م).
(٩) الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - في: البخاري ١/ ١٢ (كتاب الإيمان، =

الْعذَاب هُمْ خَالدُونَ * ولَوْ كَانُوا يُؤْمنُونَ باللَّه والنَّبيِّ ومَا أُنزِلَ إِلَيْه ما اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ ولَكنَّ كَثيرًا مِّنْهُمْ فَاسقُونَ﴾ [سورة المائدة:/ ٨٠، ٨١][1]، وقال تعالىٰ: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي ٣/ ٣٧٦
إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ * كَانُوا لا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ * تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة المائدة: ٧٨ـ ٨٠]، وهم غالباً لا يتناهون عن منكر فعلوه، بل ديارهم أكثر البلاد منكراً من الظلم والفواحش[2] وغير ذلك، وهم يتولَّوْنَ الكفار الذين غضب الله عليهم، فليسوا مع المؤمنين ولا مع الكفار[3]، كما قال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِم مَّا هُم مِّنكُمْ وَلا مِنْهُمْ﴾ [سورة المجادلة: ١٤].

ولهٰذا هم عند جماهير[4] المسلمين نوع آخر، حتىٰ أن المسلمين لما قاتلوهم بالجبل الذي كانوا عاصين فيه[5] بساحل الشام، يسفكون دماء المسلمين، ويأخذون أموالهم، ويقطعون الطريق، استحلالاً لذلك وتديناً به، فقاتلهم صنف من التركمان، فصاروا يقولون: نحن مسلمون، فيقولون: لا، أنتم جنس[6] آخر. فهم بسلامة قلوبهم علموا أنهم جنس آخر[7] خارجون عن المسلمون [لامتيازهم عنهم][8].

/ وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَيَحْلِفُونَ عَلَى الْكَذِبِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [سورة المجادلة: ١٤]، ٣/ ٣٧٧
وهٰذا حال[9] الرافضة، وكذلك[10]: ﴿اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية [سورة المجادلة: ١٦ ـ ٢٢]. وكثير منهم يوادّ[11] الكفار من وسط قلبه[12] أكثر من موادّته للمسلمين. ولهٰذا لما خرج[13] الترك الكفار من جهة المشرق[14] فقاتلوا[15]

= باب علامة النفاق)، ٤/ ١٠٢ (كتاب الجزية والموادعة، باب إثم من عاهد ثم غدر)؛ مسلم ١/ ٧٨ (كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق)؛ سنن أبي داود ٤/ ٣٠٥ـ٣٠٦ (كتاب السنة، باب الدليل علىٰ زيادة الإيمان ونقصانه).
(١) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «كثير منهم يتولون». (٢) (ن)، (م)، (و): «من ظلم وفواحش».
(٣) (ن): «ليسوا مع المسلمين ولا مع الكفار»؛ (م): «ليسوا من المسلمين ولا مع الكفار»؛ (و): «وليسوا مع الكفار ولا مع المسلمين». (٤) (أ)، (ب): «جماعة».
(٥) (ن): «الذين كانوا فيها عاصين»؛ (م): «الذين كانوا عاصين فيها».
(٦) (أ)، (ب): «صنف». (٧) «آخر»: ساقطة من (و).
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٩) (أ)، (ب): «وهٰذه حالة»؛ (و): «وهٰذه حال».
(١٠) (أ)، (ب): «ولذلك». (١١) (ن)، (م): «يوادون».
(١٢) (ن): «من وسط عليه»، وهو تحريف. (١٣) (أ)، (ب): «أخرج».
(١٤) (ن)، (م)، (و): «الشرق». (١٥) (أ)، (ب): «وقتلوا».

المسلمين وسفكوا دماءهم، ببلاد[(١)] خراسان والعراق والشام والجزيرة وغيرها، كانت الرافضة معاونة لهم على قتال[(٢)] المسلمين، [(٣)] ووزير بغداد المعروف بالعلقمي[(٤)] هو وأمثاله كانوا من أعظم الناس معاونة لهم على المسلمين[٣]، وكذلك الذين كانوا بالشام بحلب وغيرها[(٥)] من الرافضة كانوا من أشد الناس معاونة لهم
٣/ ٣٧٨ على قتال المسلمين. وكذلك النصارى/ الذين قاتلهم المسلمون[(٦)] بالشام كانت الرافضة من أعظم أعوانهم[(٧)]. وكذلك إذا صار اليهود[(٨)] دولة بالعراق وغيره تكون الرافضة من أعظم أعوانهم[(٩)]، فهم[(١٠)] دائماً يوالون الكفَّار من المشركين واليهود والنصارى، ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم.

ثم إنَّ هذا[(١١)] ادَّعى عصمة الأئمة دعوى لم يقم عليها حجَّة[(١٢)]، إلَّا ما تقدَّم من أنَّ الله لم يخل العالم من أئمة معصومين لما في ذلك من المصلحة واللطف، ومن المعلوم المتيقن[(١٣)] أنَّ هذا المنتظر الغائب المفقود لم يحصل به شيء من المصلحة واللطف، سواء كان ميتا، كما يقوله الجمهور، أو كان حيا، كما تظنه الإمامية. وكذلك أجداده المتقدمون لم يحصل بهم شيء من المصلحة واللطف الحاصلة[(١٤)] من إمام معصوم ذي سلطان، كما كان النبي ﷺ بالمدينة بعد الهجرة، فإنه كان إمام المؤمنين الذي يجب عليهم طاعته[(١٥)]، ويحصل بذلك سعادتهم، ولم يحصل بعده
٣/ ٣٧٩ / أحد له سلطان تُدعى له العصمة إلَّا عليّ [رضي الله عنه][(١٦)] زمن خلافته.

ومن المعلوم بالضرورة أن حال اللطف والمصلحة التي[(١٧)] كان المؤمنون فيها زمن الخلفاء الثلاثة، أعظم من اللطف والمصلحة[(١٨)] الذي كان [في خلافة علي][(١٩)] زمن القتال والفتنة والافتراق، فإذا لم يوجد من يدَّعي الإمامية فيه أنه معصوم وحصل له سلطان بمبايعة ذي الشوكة[(٢٠)] إلَّا عليّ وحده، وكان مصلحة

(١) (ن)، (م): «ببلد». (٢) «قتال»: ساقطة من (أ)، (ب). (٣ ـ ٣): ساقط من (أ)، (ب).
(٤) (ن)، (م): «العلقمي». وانظر ما ذكرته في المقدمة (١/ ٧٣) عن العلقمي.
(٥) (أ)، (ب): «بالشام وحلب وغيرهما». (٦) (أ)، (ب): «قاتلوا المسلمين».
(٧) (أ)، (ب): «المعاونين لهم». (٨) (ن)، (م)، (و): «ليهودي». (٩) (ن)، (م)، (و): «أعوانه».
(١٠) (ن)، (م): «وهم». (١١) (ن)، (م): «ثم إنه»؛ (و): «ثم هذا».
(١٢) (و): «ادعى عصمة الأئمة فلم يقم عليها حجة»؛ (ن)، (م): «ادعى عصمة الأئمة دعوى ولم يقم عليها حجة». (١٣) (و): «المتبين». (١٤) (ن): «الحاصل».
(١٥) (ن): «الذين تجب عليهم طاعته»؛ (م): «الذي عليهم طاعته».
(١٦) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب). (١٧) (أ)، (ب): «ومن المعلوم أن المصلحة واللطف الذي».
(١٨) (أ)، (ب): «المصلحة واللطف». (١٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٢٠) (ن): «بمتابعة ذوي الشوكة»؛ (م): «بمبايعة (غير منقوطة) ذوي الشوكة»؛ (و): «بمبايعته ذوي الشوكة».

المكلفين واللطف الذي حصل لهم في دينهم ودنياهم في ذلك الزمان أقل منه في زمن الخلفاء الثلاثة، عُلم[1] بالضرورة أن ما يدَّعُونه من اللطف والمصلحة الحاصلة بالأئمة المعصومين باطل[2] قطعاً.

[وهو][3] من جنس الهدىٰ والإيمان الذي يُدَّعىٰ في رجال[4] الغيب بجبل لبنان وغيره [من الجبال][5] مثل جبل قاسيون بدمشق، ومغارة الدم، وجبل الفتح بمصر، ونحو ذلك [من الجبال] والغيران[6]، فإنَّ / هٰذه المواضع يسكنها الجن، ويكون بها ٣/ ٣٨٠ الشياطين، ويتراءون أحياناً لبعض الناس، ويغيبون عن الأبصار في أكثر الأوقات، فيظن الجهال أنهم رجال من الإنس، وإنَّما هم رجال من الجن؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [سورة الجن: ٦].

وهٰؤلاء يؤمن بهم وبمن ينتحلهم من المشايخ طوائف ضالُّون[7]، لكن المشايخ الذين ينتحلون رجال الغيب لا يحصل بهم من الفساد ما يحصل بالذين يدَّعون الإمام المعصوم، بل المفسدة والشر الحاصل في هٰؤلاء أكثر، فإنهم يدَّعُون [الدعوة][8] إلىٰ إمام معصوم، ولا يوجد لهم أئمة ذوو سيف يستعينون بهم، إلَّا كافر أو فاسق أو منافق أو جاهل[9]، لا تخرج رؤوسهم عن هٰذه الأقسام.

والإسماعيلية شر منهم، فإنهم يدعون إلىٰ الإمام المعصوم، ومنتهىٰ[10] دعوتهم إلىٰ رجال ملاحدة منافقين فُسَّاق، ومنهم من هو شرّ في الباطن من اليهود والنصارىٰ.

فالدَّاعُون إلىٰ المعصوم لا يدعون إلىٰ سلطان معصوم، بل إلىٰ سلطان كفور أو ظلوم. وهٰذا أمر مشهور يعرفه كل من له خبرة بأحوالهم.

وقد قال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي / الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن ٣/ ٣٨١ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾ [سورة النساء: ٥٩]، فأمر الله المؤمنين عند التنازع بالردّ إلىٰ الله والرسول، ولو كان للناس معصوم غير الرسول [ﷺ][11] لأمرهم بالرد إليه[12]، فدلَّ القرآن علىٰ أنه لا معصوم إلَّا الرسول [ﷺ][13].

---

(١) (ن)، (أ)، (ب): «فعلم». (٢) (أ)، (ب): «باطلة». (٣) «وهو»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «برجال». (٥) «من الجبال»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) في «لسان العرب»: «الغار كالكهف في الجبل، والجمع الغيرانُ».
(٧) (ن)، (م): «صالحون». (٨) «الدعوة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) (ن)، (م): «أو جاهل أو منافق». (١٠) (ن)، (م)، (و): «وتنتهي».
(١١)، (١٣) «صلىٰ الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب). (١٢) (ن)، (م)، (و): «لوجب الرد إليه».

فصـــل

التعليق على كلامه عن الإمامة

وأمَّا قوله: «ولم يجعلوا الأئمة محصورين في عدد معين»، فهـٰذا حق؛ وذلك أنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [سورة النســاء: ٥٩]، ولم يوقِّتهم بعدد معين. وكذلك النبي ﷺ في الأحاديث الثابتة عنه المستفيضة لم يوقِّت ولاة الأمور في عدد معين.

ففي الصحيحين عن أبي ذر قال: «**إنَّ خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع وإن كان عبداً حبشيا مجدّع الأطراف**»(١).

٣/ ٣٨٢ / وفي [صحيح](٢) مسلم عن أم الحصين أنها سمعت النبي ﷺ بمنىٰ أو بعرفات في حجَّة الوداع يقول: «**لو استعمل عليكم عبد أسود(٣) مجدّع يقودكم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا**»(٤).

ورویٰ البخاري عن أنس [بن مالك](٥) قال: قال رسول الله ﷺ: «**اسمعوا وأطيعوا وإن استُعْمِل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة**»(٦).

وفي الصحيحين عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان**»(٧). (٨/ وفي البخاري: «**ما بقي منهم اثنان**»(٨). ٣/ ٣٨٣

---

(١) الحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ عن أبي ذر رضي الله عنه في: مسلم ١/ ٤٤٨ (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب كراهية تأخير الصلاة..)، ٣/ ١٤٦٧ (كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء..)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ٩٥٥ (كتاب الجهاد، باب في طاعة الإمام)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ١٦١، ١٧١. ولم أجد الحديث في صحيح البخاري.

(٢) «صحيح»: ساقطة من (ن)، (م). (٣) (أ)، (ب): «ولو استعمل عليكم أسود..».

(٤) الحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ عن أم الحصين رضي الله عنها في: مسلم ٢/ ٩٤٤ (كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكباً..)، ٣/ ١٤٦٨ (كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية..). وأول الحديث في هـٰذا الموضع: «إن أُمِّر عليكم عبد مُجدَّع» (حسبتها قالت: أسود).. » الحديث. وهو في: سنن الترمذي ٣/ ١٢٥ (كتاب الجهاد، باب ما جاء في طاعة الإمام)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ٩٥٥ (كتاب الجهاد، باب طاعة الإمام)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٧٠، ٥/ ٣٨١، ٦/ ٤٠٢، ٤٠٣.

(٥) «بن مالك»: ساقطة من (ن)، (م).

(٦) الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه في: البخاري ١/ ١٣٦ (كتاب الأذان، باب إمامة العبد والمولىٰ)، ٩/ ٦٢ (كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ٩٥٥ (كتاب الجهاد، باب طاعة الإمام)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ١١٤، ١٧١.

(٧) الحديث بهـٰذا اللفظ عن ابن ابن عمر رضي الله عنهما في: مسلم ٣/ ١٤٥٢ (كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش..)؛ المسند (ط. المعارف) ٧/ ٣٥.

(٨ ـ ٨): ساقط من (أ)، (ب). وفي (م): «وفي رواية..». والحديث بهـٰذا اللفظ عن ابن عمر رضي الله عنهما في: البخاري ٣/ ١٧٩ (كتاب المناقب، باب مناقب قريش)، ٩/ ٦٢ (كتاب الأحكام، باب الأمراء من قريش).

(١) وفي الصحيحين عن جابر بن سَمُرَة، قال: دخلت مع أبي إلى النبي ﷺ فسمعته يقول(٢): «**إنَّ هذا الأمر ما ينقضي حتى يمضي منهم اثنا عشر خليفة**» [ثم تكلّم بكلمة خفيفة لم أفهمها - أو قال: خفيت عليَّ - فقلت لأبي: ماذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «**كلهم من قريش**»(٣)، وفي لفظ في الصحيحين: قال: «**لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة**»](٤).

وفي الصحيحين عن جابر / أيضاً، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر أميراً كلّهم من قريش**»(٥). ٣/ ٣٨٤

وفي الصحيحين عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، قال: «كتبت إلى جابر بن سَمُرَة مع غلامي نافع: أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله ﷺ، فكتب إليَّ: سمعت رسول الله ﷺ يوم [جمعة](٦) عشية رُجِم الأسلمي قال: «**لا يزال هذا الدين قائماً حتى تقوم الساعة، أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش**(٧)» (١).

[وفي الصحيحين(٨) عن أبي هريرة - رضي الله عنه -(٩) قال: قال رسول الله ﷺ: «**الناس تبع لقريش في هذا الشأن: مسلمهم تبع لمسلمهم، وكافرهم تبع لكافرهم**»(١٠).

(١ - ١): ساقط من (أ)، (ب)، (و). وأثبته من (ن)، (م). (٢) (م): «.. وسلم فقال..».

(٣) الحديث عن جابر بن سمرة رضي الله عنه في: البخاري ٩/ ٨١ (كتاب الأحكام، باب حدثني محمد بن المثنى..)، ونصه: سمعت النبي ﷺ يقول: «يكون اثنا عشر أميراً»، فقال كلمة لم أسمعها فقال أبي: إنه قال: «كلهم من قريش». وجاء الحديث بألفاظ مقاربة لما أورده ابن تيمية في: مسلم ٣/ ١٤٥٢ (كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش..) الحديث رقم (٥)، وفيه: فقلت لأبي: ما قال؟ قال: «كلهم من قريش». والحديث في: سنن أبي داود ٤/ ١٥٠ (كتاب المهدي، الحديث الأول)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٩٠، ٩٢ - ٩٣.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، وأثبته من (م). ويوجد بعده في (ن) عبارة واحدة هي: «كلهم من قريش» وقد حذفتها لورودها من قبل في العبارات الموجودة في نسخة (م). وهذه الرواية الأخيرة جاءت عن جابر بن سمرة رضي الله عنه أيضاً في: مسلم ٣/ ١٤٥٣ (كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش...) الأحاديث رقم ٧، ٨، ٩؛ سنن أبي داود (كتاب المهدي، الحديثان الثاني والثالث)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/٩٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١.

(٥) الحديث بألفاظ مقاربة عن جابر بن سمرة رضي الله عنه في: مسلم ٣/ ١٤٥٢ (الموضع السابق) الحديث رقم ٦؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٩٧-٩٨، ١٠١.

(٦) زدت كلمة «جمعة» وهي من ألفاظ الحديث في: «مسلم».

(٧) الحديث بهذا اللفظ عن جابر بن سمرة رضي الله عنه في: مسلم ٣/ ١٤٥٣ (في الموضع السابق) الحديث رقم ١٠، وله بقية لم يذكرها ابن تيمية.

(٨) الكلام بين المعقوفتين والذي يبدأ بعبارة: «وفي الصحيحين»: ساقط من (ن)، (م).

(٩) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).

(١٠) الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في: البخاري ٤/ ١٧٨ (كتاب المناقب، باب قول الله تعالى: يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى..)؛ مسلم ٣/ ١٤٥١ (كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش..) الحديثان رقم ١، ٢؛ المسند (ط. المعارف) ١٣/ ٣٠ (رقم ٧٣٠٤)، ١٦/ ١٠٥ رقم (٨٢٢٦)، ١٧/ ١٤٧ (رقم ٩١٢١). وجاء الحديث بمعناه وبلفظ: «**خيارهم تبع لخيارهم، وشرارهم تبع**=

٣/ ٣٨٥ / وعن جابر بن عبد الله قال: قال النبي ﷺ: «**الناس تبع لقريش في الخير والشر**»](١).

وفي البخاري عن معاوية [رضي الله عنه](٢) قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبَّه الله على وجهه ما أقاموا الدين**»(٣) [خرَّجه في باب الأمراء من قريش](٤).

فصل

تابع رد ابن تيمية على كلام ابن المطهر عن الإمامة عند أهل السنة

وأما قوله [عنهم](٥): «كل من بايع قرشياً انعقدت إمامته ووجبت طاعته على جميع الخلق إذا كان مستور الحال، [وإن كان](٦) على غاية من الفسق(٧) والكفر والنفاق».

٣/ ٣٨٦ / **فجوابه من وجوه:**

فجوابه من وجوه: الوجه الأول

أحدها: أنَّ هذا ليس قول أهل السنة والجماعة، وليس مذهبهم أنه بمجرد مبايعة واحد قرشي(٨) تنعقد بيعته، ويجب على جميع(٩) الناس طاعته. وهذا وإن كان قد قاله بعض أهل الكلام، فليس هو قول [أئمة] أهل السنة(١٠) والجماعة، بل قد قال عمر بن الخطاب [رضي الله عنه](١١): «**من بايع رجلاً بغير(١٢) مشورة المسلمين، فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تَغِرَّةً أن يُقتلا**». الحديث رواه البخاري، وسيأتي بكماله [إن شاء الله تعالى](١٣).

= لشرارهم» عن أبي هريرة في: المسند (ط. المعارف) ١٣/ ٢٨٢ (رقم ٧٥٤٧). وجاء الحديث أيضاً بمعناه وبألفاظ مقاربة عن عدد من الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ؛ منهم: أبو بكر الصديق في: المسند (ط. المعارف) ١/ ١٦٤، علي بن أبي طالب ٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧، أبو هريرة ١٨/ ١٧١، (ط. الحلبي) ٤/ ١٠١ عن معاوية.

(١) الكلام بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). والحديث بهذا اللفظ عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ في: مسلم ٣/ ١٤٥١ (كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش..)، الحديث رقم ٣؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٣٣١، ٣٧٩، ٣٨٣.

(٢) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).

(٣) الحديث عن معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٤/ ١٧٩ (كتاب المناقب، باب مناقب قريش)، ٩/ ٦٢ (كتاب الأحكام، باب الأمراء من قريش)؛ سنن الدارمي ٢/ ٢٤٢ (كتاب السير، باب الإمارة في قريش).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٥) «عنهم»: زيادة في (أ)، (ب).

(٦) «وإن كان»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).

(٧) (ن)، (م): «في الفسوق»؛ (و): «في الفسق».

(٨) (و): «بمجرد مبايعته واحدا قرشيا».

(٩) «جميع»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١٠) (ن)، (م): «قول أهل السنة..»؛ (و): «قول أئمة السنة...».

(١١) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).

(١٢) (ن)، (م)، (و): «عن غير».

(١٣) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب). وهذا جزء من أثر طويل رواه البخاري عن ابن عباس ـ =

٣/ ٣٨٧ الوجه الثاني

/ **الوجه الثاني**: أنهم لا يوجبون(١) طاعة الإمام في كل ما يأمر به، بل لا يوجبون طاعته إلَّا فيما تسوغ طاعته فيه في الشريعة، فلا يجوِّزون طاعته في معصية الله وإن كان إماماً عادلاً(٢)، وإذا(٣) أمرهم بطاعة الله فأطاعوه: مثل أن يأمرهم بإقامة(٤) الصلاة وإيتاء الزكاة، والصدق والعدل والحج والجهاد في سبيل الله، فهم في الحقيقة إنَّما أطاعوا الله، والكافر والفاسق إذا أمر بما هو طاعة لله لم تحرم طاعة الله ولا يسقط وجوبها لأجل أمر ذلك الفاسق بها، كما أنه إذا تكلَّم بحق لم يجز تكذيبه ولا يسقط وجوب اتباع الحق لكونه قد قاله فاسق، فأهل السنة لا يطيعون ولاة الأمور مطلقاً، إنَّما يطيعونهم في ضمن طاعة الرسول [ﷺ](٥).

كما قال تعالىٰ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [سورة النساء: ٥٩]، فأمر بطاعة الله مطلقاً، وأمر بطاعة الرسول؛ لأنه لا يأمر إلَّا بطاعة الله ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [سورة النساء: ٨٠]، وجعل طاعة أُولي الأمر داخلة في ذلك، (٦ فقال: ﴿وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ ٦) ولم يذكر لهم طاعة ثالثة؛ لأنَّ ولي الأمر لا يُطاع [طاعة] مطلقة، إنَّما(٧) يُطاع في المعروف.

/ كما قال النبي ﷺ: «**إنَّما الطاعة في المعروف**»(٨)، ٣/ ٣٨٨

= ﷺ في صحيحه ٨/ ١٦٨ ـ ١٧٠ (كتاب المحاربين من أهل الكفر والردَّة، باب رجم الحبلىٰ من الزنا إذا زنت) وأوله: . . . عن ابن عباس قال: كنت أقرئ رجالاً من المهاجرين منهم عبد الرحمـٰن بن عوف فبينما أنا في منزله وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حجها. . إلخ. وقال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٣/ ١٥٦: «التغرة مصدر غررته إذا ألقيته في الغرر وهي من التغرير كالتعلة من التعليل. . ومعنىٰ الحديث: أن البيعة حقها أن تقع صادرة عن المشورة والاتفاق، فإذا استبد رجلان دون الجماعة فبايع أحدهما الآخر فذلك تظاهر منهما بشق العصا واطراح الجماعة، فإن عقد لأحد بيعة فلا يكون المعقود له واحدا منهما وليكونا معزولَيْن من الطائفة التي تتفق علىٰ تمييز الإمام منهما؛ لأنه إن عقد لواحد منهما، وقد ارتكب تلك الفعلة الشنيعة التي أحفظت الجماعة من التهاون بهم والاستغناء عن رأيهم لم يؤمن أن يقتلا». وجاء الأثر عن ابن عباس ـ رضي الله عنما ـ في: المسند (ط. المعارف) ١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٧.

(١) (أ)، (ب): «لا يجوِّزون». (٢) (ن)، (م)، (و): «عدلا». (٣) (أ)، (ب): «فإذا».
(٤) (أ)، (ب): «بإقام». (٥) «صلىٰ الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦ ـ ٦): ساقط من (أ)، (ب). (٧) (ن)، (م)، (و): «لا يطاع مطلقا إنما».
(٨) هـٰذه العبارة جزء من حديث متفق عليه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وخلاصة الحديث: أن النبي ﷺ بعث سرية وأمَّر عليهم رجلا من الأنصار فأوقد لهم ناراً وأمرهم أن يدخلوا فاختلفوا وسألوا عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «**لو دخلوها ما خرجوا منها أبداً، إنَّما الطاعة في المعروف**». والحديث في البخاري ٥/ ١٦١ (كتاب المغازي، باب بعث النبيِّ ﷺ خالد بن الوليد إلىٰ بني جذيمة)، ٩/ ٦٣ (كتاب الأحكام، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية)، ٩/ ٨٨ (كتاب الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد. . .)؛ مسلم ٣/ ١٤٦٩ (كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية. .)؛ سنن أبي داود ٣/ ٥٥ (كتاب الجهاد، باب في الطاعة)؛ سنن النسائي ٧/ ١٤٢ (كتاب البيعة، جزاء من أُمر بمعصية فأطاع)؛ المسند (ط. المعارف) ٢/ ٤٦، ٩٨، ٢٢١.

وقال: «**لا طاعة في معصية الله**»(١)، و«**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**»(٢)، وقال: «**ومن أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه**»(٣).

٣/ ٣٨٩ / وقول هؤلاء الرافضة المنسوبين إلى شيعة علي [رضي الله عنه](٤) أنه تجب طاعة غير الرسول [صلى الله عليه وسلم](٥) مطلقاً في كل ما أمر به، أفسد من قول من كان منسوباً إلى شيعة عثمان [رضي الله عنه](٦) من أهل الشام من(٧) أنه يجب طاعة ولي الأمر مطلقاً، فإن أولئك كانوا يطيعون ذا السلطان [وهو] موجود(٨)، وهؤلاء يوجبون طاعة معصوم مفقود.

وأيضاً فأولئك لم يكونوا يدَّعُون في أئمتهم العصمة التي تدَّعيها الرافضة، بل كانوا يجعلونهم كالخلفاء الراشدين وأئمة العدل الذين يقلِّدون فيما لم تعرف(٩) حقيقة أمره، أو يقولون: إن الله يقبل منهم الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات. وهذا أهون ممن يقول: إنهم معصومون لا يخطئون.

ص ١١٨ فتبيَّن/ أن هؤلاء المنسوبين إلى النصب من شيعة عثمان، وإن كان/ فيهم
٣/ ٣٩٠ خروج عن بعض الحق والعدل، فخروج الإمامية عن الحق والعدل أكثر وأشد.

---

(١) (أ)، (ب): «في المعصية»، وأورده الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ١/ ١١١ ـ ١١٢ (حديث رقم ١٨٠)، وقال: «أخرجه أحمد في المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٣٦. وكذا الطيالسي (٨٥٠) عن قتادة قال: سمعت أبا مراية العجيلي، قال: سمعت عمران بن حصين يحدّث عن النبي ﷺ أنه قال: «فذكره. قلت: ورجاله ثقات رجال الشيخين غير أبي مراية هذا ذكره ابن حبان في الثقات. وأورده الهيثمي (في جامع الزوائد) ٥/ ٢٢٦ ... وقال: رواه البزار والطبراني في «الكبير»، و«الأوسط» ورجال البزار رجال الصحيح».

(٢) أورده التبريزي في «مشكاة المصابيح» ٢/ ٣٢٣ عن النوّاس بن سَمْعَان، وقال: «رواه في شرح السنة» وذكر الألباني في تعليقه: أنه حديث صحيح. و جاء في المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٦٦ بلفظ مقارب. وجاء بمعناه في المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٤٣٢، ٥/ ٦٦ ـ ٦٧؛ المستدرك ٣/ ٤٤٣. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وانظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ١/ ١٠٩ ـ ١١١ (الحديث رقم ١٧٩).

(٣) الحديث عن أبي سعيد الخدري في: سنن ابن ماجه ٢/ ٩٥٥ ـ ٩٥٦ (كتاب الجهاد، باب لا طاعة في معصية الله). وفي التعليق: «في الزوائد: إسناده صحيح»؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٦٧. ومعنى هذا الحديث مقارب لمعنى حديث علي ـ رضي الله عنه ـ المتقدم، ولفظ النبي ﷺ: «**من أمركم منهم بمعصية الله فلا تطيعوه**». وجاء الحديث في «صحيح الجامع الصغير» ٥/ ٢٥٩. وقال السيوطي: «أحمد وابن ماجه والحاكم عن أبي سعيد». وحسنه الألباني، ولفظه: «**من أمركم من الولاة بمعصية فلا تطيعوه**».

(٤) (ن)، (م)، (و): «عليه السلام».

(٥) «صلى الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).

(٦) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).

(٧) «من»: زيادة من (ن)، (م).

(٨) (ن)، (م)، (و): «ذا سلطان موجود».

(٩) (أ): «يقلدون فيها لم تعرف..»؛ (ب): «يقلدون فيها ممن لم تعرف»، وكلاهما تحريف؛ (ن)، (م): «يقلدون فيما تعرف»، وهو خطأ.

فكيف بقول أئمة السنة الموافق(١) للكتاب والسنة، وهو الأمر بطاعة ولي الأمر فيما يأمر به من طاعة الله، دون ما يأمر به من معصية الله؟!

الوجه الثالث

الوجه الثالث: أن يُقال: [إنَّ](٢) الناس قد تنازعوا في ولي الأمر الفاسق والجاهل: هل يُطاع فيما يأمر به(٣) من طاعة الله، وينفَّذ حكمه وقسمه إذا وافق العدل؟ أو لا يُطاع في شيء، ولا ينفَّذ شيء من حكمه وقسمه؟ أو يفرَّق في ذلك بين الإمام الأعظم وبين القاضي ونحوه من الفروع؟ على ثلاثة أقوال، أضعفها عند أهل السنة، هو: ردّ جميع أمره وحكمه وقسمه، وأصحها عند أهل الحديث وأئمة الفقهاء، هو القول الأول، وهو: أن يُطاع في طاعة الله مطلقاً(٤ وينفذ حكمه وقسمه إذا كان فعله عدلاً مطلقاً، حتى أن القاضي الجاهل والظالم ينفذ حكمه بالعدل٤) وقسمه(٥) بالعدل على هذا القول، كما هو قول أكثر الفقهاء. والقول الثالث: هو الفرق بين الإمام الأعظم وبين غيره(٦)؛ لأنَّ ذلك لا يمكن عزله إذا فسق إلَّا بقتال وفتنة، بخلاف الحاكم ونحوه، فإنه/ يمكن عزله بدون ذلك، وهو فرق ضعيف، ٣/ ٣٩١ فإن الحاكم إذا ولَّاه ذو الشوكة لم يمكن عزله إلَّا بفتنة، ومتى كان السعي في عزله مفسدة أعظم من مفسدة بقائه، لم يجز الإتيان بأعظم الفسادين(٧) لدفع أدناهما، وكذلك الإمام الأعظم.

ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وإن كان فيهم(٨) ظلم، كما دلَّت على ذلك الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي ﷺ؛ لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال(٩) ولا فتنة، فلا يدفع أعظم الفسادَيْن بالتزام أدناهما(١٠). ولعله لا يكاد يُعرَف طائفة خرجت على ذي سلطان، إلَّا وكان في خروجها من الفساد ما هو(١١) أعظم من الفساد الذي أزالته.

والله تعالى لم يأمر بقتال كل ظالم وكل باغ كيفما كان، ولا أمر بقتال الباغين

---

(١) (أ)، (و): «فكيف تقول أئمة السنة الموافقون»؛ (ن): «فكيف تقول أئمة السنة الموافق»؛ (ب): «فكيف بقول أئمة السنة الموافقين».
(٢) «إن»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) (أ)، (ب): «فيما أمر به».
(٤ ـ ٤): «ساقط من (أ)، (ب).
(٥) (أ)، (ب): «وقسمته».
(٦) (م)، (أ)، (ب): «وغيره».
(٧) (ن)، (م): «الفاسدين».
(٨) (ن)، (م): «وإن كان قتلهم»، وهو تحريف.
(٩) (ن)، (م)، (و): «اقتتال».
(١٠) (أ)، (ب): «الأدنى».
(١١) «ما هو»: ساقطة من (أ)، (ب).

ابتداءً[١]، بل قال: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ﴾ [سورة الحجرات: ٩]، فلم يأمر بقتال الباغية[٢] ابتداءً، فكيف يأمر بقتال ولاة الأمر[٣] ابتداءً؟!

٣/ ٣٩٢ / وفي صحيح مسلم عن أم سلمة [رضي الله عنها][٤] أن رسول الله ﷺ قال: «**سيكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن عرف بَرِئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع**». قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: «**لا، ما صلُّوا**»[٥]. فقد نهى رسول الله ﷺ عن قتالهم مع إخباره أنهم يأتون أموراً منكرة، فدلَّ على أنه لا يجوز الإنكار عليهم بالسيف، كما يراه من يقاتل ولاة الأمر من الخوارج والزيدية والمعتزلة وطائفة من الفقهاء وغيرهم.

وفي الصحيحين عن ابن مسعود [رضي الله عنه][٦] قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «**إنّكم سترون بعدي أثرة وأموراً تنكرونها**»، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «**تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم**»[٧].

فقد أخبر النبي ﷺ أن الأمراء يظلمون ويفعلون أموراً منكرة، ومع هذا فأمرنا أن[٨] نؤتيهم الحق الذي لهم، ونسأل الله الحق الذي لنا، ولم يأذن في أخذ الحق بالقتال، ولم يرخص في ترك الحق الذي لهم.

٣/ ٣٩٣ وفي الصحيحين عن ابن عباس [رضي الله عنهما][٩] عن النبي ﷺ/ قال: «**من رأى من أميره شيئاً يكرهه[١٠] فليصبر عليه، فإنه[١١] من فارَق الجماعة شبراً فمات إلا مات[١٢] ميتة جاهلية**»[١٣] وفي لفظ: «**فإنه من خرج[١٤] من السلطان شبراً [فمات] مات ميتة[١٥] جاهلية**». واللفظ للبخاري[١٦]. وقد تقدَّم قوله [ﷺ][١٧] [لما ذكر][١٨]

---

(١) (ن): «باقتتال المسلمين ابتداءً»؛ (م): «بقتال المسلمين ابتداءً». (٢) (و): «الباغين».
(٣) (أ)، (ب): «الأمور». (٤) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) مضى هذا الحديث من قبل (١/ ٧٢) وعلقت عليه هناك.
(٦) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) مضى هذا الحديث من قبل (١/ ٧٣) وعلقت عليه هناك.
(٨) (أ)، (ب): «أمرنا»؛ (و): «فأمر بأن». (٩) «رضي الله عنهما»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) (أ)، (ب): «ينكره». (١١) (ن)، (م)، (و): «فإن». (١٢) (أ)، (ب): «فمات مات..».
(١٣) مضى هذا الحديث من قبل (١/ ٧٠) وعلقت عليه هناك.
(١٤) (أ)، (ب): «من خرج»؛ (ن): «فإنه من يخرج»؛ (م): «فمن خرج».
(١٥) (ن)، (م): «شبرا مات ميتة»؛ (و): «شبرا فمات ميتة..».
(١٦) مضى الحديث بهذه الرواية فيما سبق (١/ ٧٠).
(١٧) «صلى الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب). (١٨) «لما ذكر»: ساقطة من (ن)، (م).

أنهم لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته. قال حذيفة: كيف أصنع[(١)] يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: «**تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع**»[(٢)]. فهٰذا أمرٌ بالطاعة مع ظلم الأمير.

٣/ ٣٩٤ / وتقدَّم قوله [ﷺ][(٣)]: «**من ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئاً من معصية الله، فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يد عن طاعة**»[(٤)]. وهٰذا نهيٌ عن الخروج عن السلطان وإن عصىٰ.

وتقدَّم حديث عبادة: «**بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله**». [قال][(٥)]: «**إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان**»، وفي رواية: «**وأن نقول - أو نقوم - بالحق حيث ما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم**»[(٦)]، فهٰذا/ أمرٌ[(٧)] بالطاعة مع استئثار ولي الأمر، ٣/ ٣٩٥
وذلك ظلم منه، ونَهْيٌ عن منازعة الأمر أهله، وذلك نهي عن الخروج عليه؛ لأن أهله هم أولو الأمر الذين أمر بطاعتهم، وهم الذين لهم سلطان يأمرون به، وليس[(٨)] المراد من يستحق أن يُولَّىٰ[(٩)] ولا سلطان له، ولا المتولي العادل[(١٠)]؛ لأنه[(١١)] قد ذكر أنهم يستأثرون، فدلَّ على أنه نهي[(١٢)] عن منازعة ولي الأمر وإن

---

(١) (و): «نصنع».

(٢) الحديث عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه في: مسلم ٣/ ١٤٧٦ (كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين. .)، ولفظه: . . . قال حذيفة بن اليمان: قلت: يا رسول الله، إنا كنا بشرٍّ، فجاء الله بخير، فنحن فيه، فهل من وراء هٰذا الخير شر؟ قال: «**نعم**»، قلت: هل وراء ذلك الشر خير؟ قال: «**نعم**». قلت: فهل وراء ذلك الخير شر؟ قال: «**نعم**». قلت: كيف؟ قال: «**يكون بعدي أئمة لا يهتدون بِهُدَاي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس**». قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: «**تسمع وتطيع للأمير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع**». وجاء حديث آخر عن حذيفة - رضي الله عنه - في: سنن أبي داود ٤/ ١٣٥ - ١٣٦ (كتاب الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها) قريب في معناه من هٰذا الحديث وإن زاد عليه بعبارات أخرىٰ، وفيه: «إن كان لله خليفة في الأرض فضرب ظهرك وأخذ مالك فأطعه، وإلا فمت وأنت عاضٌّ بجذل شجرة. .» الحديث.

(٣) «صلى الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).

(٤) مضىٰ هٰذا الحديث من قبل (١/ ٧٢، ٣٤٩)، وأوله: «خيار أئمتكم الذين تحبونهم. .».

(٥) «قال»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).

(٦) مضىٰ هٰذا الحديث من قبل (١/ ٧٣)، وجاءت فيه الرواية الثانية، وأما الرواية التي فيها: «**إلا أن تروا كفرا بواحاً عندكم من الله فيه برهان**» فهي عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه في: البخاري ٩/ ٤٧ (كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: «**سترون بعدي أموراً تنكرونها**»)؛ مسلم ٣/ ١٤٧٠ - ١٤٧١ (كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية. .)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٣١٤.

(٧) (ن)، (م)، (و): «فقد أمر». (٨) (ن)، (و): «به ليس. .». (٩) (ن)، (م): «يتولىٰ».

(١٠) (ن)، (م)، (و): «العدل». (١١) (أ)، (ب): «فإنه». (١٢) (و): «أنه قد نهىٰ».

كان مستأثراً، وهـٰذا باب واسع.

الوجه الرابع **الوجه الرابع:** أنا إذا قدَّرنا أنه يُشترط العدل في كل متولّ[(١)] فلا يُطاع إلَّا من كان

ظ ١١٨ ذا عدل، لا من كان ظالماً. فمعلوم أن اشتراط العدل في الولاة/ ليس بأعظم[(٢)] من اشتراطه في الشهود[(٣)]، فإن الشاهد [قد][(٤)] يُخبر بما [لا][(٥)] يعلم، فإن لم يكن ذا عدل لم يُعرف صدقه فيما أخبر به، وأما ولي الأمر فهو يأمر بأمر[(٦)] يعلم حكمه من غيره، فيعلم هل هو طاعة لله أو معصية.

٣/ ٣٩٦ / ولهـٰذا قال تعالىٰ: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [سورة الحجرات: ٦]، فأمر بالتبين[(٧)] إذا جاء الفاسق بنبأ. ومعلوم أن الظلم لا يمنع من فعل الطاعة ولا من الأمر بها.

وهـٰذا مما يوافق عليه الإمامية، فإنهم لا يقولون بتخليد أهل الكبائر [في النار][(٨)]، فالفسق عندهم لا يحبط الحسنات [كلها][(٩)]، [(١٠)] بخلاف من خالف في ذلك من الزيدية والمعتزلة والخوارج، الذين يقولون: إن الفسق يحبط الحسنات كلها[(١٠)]، ولو حبطت حسناته كلها[(١١)] لحبط إيمانه، ولو حبط إيمانه لكان[(١٢)] كافراً مرتدا فوجب[(١٣)] قتله.

ونصوص الكتاب والسنة والإجماع[(١٤)] تدلّ علىٰ أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل بل يُقام عليه الحد، فدلَّ علىٰ أنه ليس بمرتد.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا...﴾ الآية [سورة الحجرات: ٩] يدلُّ[(١٥)][(١٦)] علىٰ وجود الإيمان والأخوَّة مع الاقتتال والبغي.

٣/ ٣٩٧ / وقد ثبت في [الحديث][(١٧)] الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «**من كانت[(٢)] عنده لأخيه مظلمة من عِرضٍ[(١٨)] أو شيء فليتحلله منه[(١٩)] اليوم قبل أن لا يكون درهم ولا**

(١) (و): «في المتولي». (٢) (أ)، (ب)، (و): «ليس أعظم». (٣) (ن)، (م)، (و): «في الشهداء».
(٤) «قد»: زيادة في (أ)، (ب). (٥) «لا»: ساقطة من (ن)، (م). (٦) (ن)، (م)، (و): «بعمل».
(٧) «بالتبين»: كذا في (ب) فقط. وفي سائر النسخ: «بالتبيين».
(٨) «في النار»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(٩) «كلها»: ساقطة من (ن) فقط. (١٠ ـ ١٠): ساقطة من (ن) فقط.
(١١) (ن)، (م): «ولو حبطت الحسنات كلها»؛ (و): «ولو حبط الحسنات كلها».
(١٢) (ن)، (م): «كان». (١٣) (أ)، (ب): «فيجب».
(١٤) «والإجماع»: ساقطة من (م)، (و). (١٥) (ن)، (م): «فدل».
(١٦) «الحديث»: زيادة في (أ)، (ب). (١٧) (و)، (م): «كان». (١٨) (ن)، (م)، (و): «عرضه».
(١٩) (م): «فليحل منه»؛ (أ)، (ب)، (ن): «فليتحلل منه».

دينار، إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته، وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه ثم ألقي في النار» أخرجاه في الصحيحين[(١)]. فثبت أن الظالم يكون له حسنات فيستوفى[(٢)] المظلوم منها حقه.

وكذلك ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ [أنه][(٣)] قال: **«ما تعدُّون المفلس فيكم؟»**، قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا دينار. قال: **«المفلس من يأتي يوم القيامة وله حسنات أمثال[(٤)] الجبال، وقد شتم هذا، وأخذ مال هذا، وسفك دم هذا، وقذف هذا، وضرب هذا[(٥)]، فيُعْطَى[(٦)] هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإذا فنيت** / **حسناته قبل أن يقضي[(٧)] ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار»** رواه مسلم[(٨)]. ٣/ ٣٩٨

وقد قال تعالى: ﴿**إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ**﴾ [سورة هود: ١١٤]، (٩ فدلَّ ذلك على أنه في حال إساءته يفعل حسنات تمحو إساءاته[(١٠)]، وإلا لو كانت السيئات قد زالت قبل ذلك بتوبة ونحوها[(١١)]، لم تكن الحسنات قد أذهبتها، وليس هذا موضع بسط ذلك.

والمقصود [هنا[(١٢)]]٩): أنَّ الله جعل الفسق مانعاً من قبول النبأ[(١٣)]، والفسق ليس مانعاً من فعل كل حسنة. وإذا كان كذلك، وقد ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أنه لا يستشهد إلا ذوو العدل، ثم يكفي في ذلك الظاهر، فإذا اشتُرط العدل في الولاية، فلأن يكفي في ذلك الظاهر أَوْلَى.

فعُلِمَ أنه لايشترط في الولاية من العلم والعدالة أكثر مما يشترط في/ الشهادة[(١٤)]. ٣/ ٣٩٩

---

(١) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن أبي هريرة رضي الله عنه في: البخاري ٣/ ١٢٩ - ١٣٠ (كتاب المظالم والغصب، باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحللها له. .)، ٩/ ١١١ (كتاب الرقاق، باب القصاص يوم القيامة. .)؛ سنن الترمذي ٤/ ٣٧ (كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص. .)؛ المسند (ط. الحلبي) ٢/ ٤٣٥، ٥٠٦.

(٢) (ن)، (م): «يستوفي»؛ (أ)، (ب): «ليستوفي». (٣) «أنه»: زيادة في (و).

(٤) (أ)، (ب): «مثل». (٥) (م) فقط: «وسرق هذا».

(٦) (أ)، (ب): «فقبض». (٧) (ن)، (و): «تقضي».

(٨) الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في: مسلم ٤/ ١٩٩٧ (كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم)؛ سنن الترمذي ٤/ ٣٦ (كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في شأن الحساب والقصاص)؛ المسند (ط. المعارف) ١٥/ ١٧٩، ١٦/ ١٧٦، ١٧/ ٢٧-٢٨.

(٩ - ٩): ساقط من (م). (١٠) (أ)، (ب): «الحسنات تمحو سيئاته».

(١١) (أ)، (ب): «أو نحوها». (١٢) «هنا»: زيادة في (أ)، (ب).

(١٣) (ن): «البناء». والمقصود هنا: الإشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [سورة الحجرات: ٦]. فَفِسْقُ المخبر يمنع من قبول خبره.

(١٤) (ن)، (م): «في العدالة الشهادة»، وهو خطأ.

يبيّن ذلك[(١)] أنَّ الإمامية[(٢)] وجميع الناس يجوِّزون أن يكون نواب الإمام غير معصومين، وأن لا يكون الإمام عالماً بعصمتهم، بدليل أن النبي ﷺ قد ولَّى الوليد ابن عقبة بن أبي مُعَيْط، ثم أخبره بمحاربة الذين أرسله إليهم[(٣)]، فأنزل الله تعالى[(٤)]: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [سورة الحجرات: ٦][(٥)].

وعليّ - رضي الله عنه -[(٦)] كان كثير من نوابه يخونه[(٧)]، وفيهم من هرب عنه، وله مع نوابه سير معلومة. فعُلِم أنه ليس في كون الإمام معصوماً ما يمنع اعتبار الظاهر ووجود مثل هذه المفاسد، وأن اشتراط العصمة في الأئمة شرط ليس بمقدور ولا مأمور، ولم يحصل به[(٨)] منفعة لا في الدين ولا في الدنيا.

٣/ ٤٠٠ / مثل كثير من النُّسَّاك الذين يشترطون في الشيخ أن يعلم أموراً لا يكاد يعلمها أحد من البشر، فيصفون الشيخ بصفات من جنس صفات المعصوم عند الإمامية. ثم منتهى[(٩)] هؤلاء اتّباع[(١٠)] شيخ جاهل أو ظالم[(١١)]، واتّباع هؤلاء لمتولٍ ظالم [أو][(١٢)] جاهل مثل الذي جاع وقال: لا يأكل[(١٣)] من طعام البلد[(١٤)] حتى يحصل له مثل طعام [أهل] الجنة[(١٥)]، فخرج إلى البرِّيّة، فصار لا يحصل له إلا علف البهائم، فبينا هو يدعو إلى مثل طعام الجنة، انتهى أمره إلى علف الدواب كالكلأ النابت في[(١٦)] المباحات. وهكذا من غلا في الزهد والورع حتى خرج عن حد العدل الشرعي، ينتهي أمره إلى الرغبة الفاسدة وانتهاك المحارم، كما قد رُؤيَ ذلك وجُرِّبَ.

فصل

كلام الرافضي على قول أهل السنة بالقياس وأخذهم بالرأي

قال الرافضي[(١٧)]: «وذهب الجميع منهم إلى القول بالقياس، والأخذ بالرأي،

---

(١) (أ): «لو صح ذلك»؛ (ب): «يوضح ذلك». (٢) (ن)، (م): «الإمامة»، وهو تحريف.
(٣) (أ)، (ب): «أرسل إليهم». (٤) (و): «فأُنزل فيه»؛ (أ)، (ب): «فأنزل الله عز وجل».
(٥) انظر خبر الوليد بن عقبة بن أبي مُعَيْط وتفسير الآية: تفسير الطبري (ط. بولاق) ٢٦/ ٧٨-٧٩؛ تفسير ابن كثير (ط. الشعب) ٧/ ٣٥٠-٣٥٢؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٢٧٩، والحديث عن الحارث ابن ضرار الخزاعي رضي الله عنه؛ سيرة ابن هشام ٣/ ٣٠٨-٣٠٩.
(٦) (ن)، (م): «وعلي عليه السلام». (٧) (م): «يخونونه».
(٨) «به»: ساقطة من (أ)، (ب). (٩) (أ): «منتهى»؛ (ب): «فمنتهى».
(١٠) (و): «هذا الاتباع». (١١) (أ)، (ب): «ظالم أو جاهل».
(١٢) «أو»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن). (١٣) (أ)، (ب): «لا آكل».
(١٤) (ن)، (م): «البلدة». (١٥) (ن): «طعام البلدة»؛ (م)، (و): «طعام الجنة».
(١٦) (ن): «من». (١٧) في (ك)، ص ٩٣ (م).

فأدخلوا في دين الله ما ليس منه،/ وحرّفوا أحكام الشريعة، وأحدثوا[١] مذاهب ٣/ ٤٠١
أربعة لم تكن في زمن النبي ﷺ[٢] ولا زمن صحابته[٣]، وأهملوا أقاويل[٤] الصحابة، مع أنهم نصّوا على ترك القياس، وقالوا: أول من قاس إبليس».

الجواب عن هذا من وجوه:

فيُقال: الجواب عن هذا من وجوه:

الوجه الأول

أحدها: أن دعواه على جميع أهل السنة المثبتين لإمامة الخلفاء الثلاثة أنهم يقولون بالقياس دعوى باطلة، فقد عُرف فيهم طوائف لا يقولون بالقياس، كالمعتزلة البغداديين[٥]، وكالظاهرية كداود وابن حزم وغيرهما، وطائفة من أهل الحديث والصوفية.

وأيضاً ففي الشيعة[٦] من يقول بالقياس كالزيدية. فصار النزاع فيه بين الشيعة كما هو بين أهل السنة والجماعة.

الوجه الثاني

ص ١١٩

الثاني: أن يُقال: القياس ولو قيل[٧]: إنه ضعيف/ هو خير من تقليد من لم يبلغ
٣/ ٤٠٢ في العلم مبلغ المجتهدين، فإن كل من [له][٨] علم/ وإنصاف يعلم أن مثل مالك والليث بن سعد والأوزاعي وأبي حنيفة والثَّوْرِيّ وابن أبي ليلى، ومثل الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثَوْر أعلَم وأفقه من العسكريين وأمثالهما[٩].

وأيضاً فهؤلاء خير من المنتظر الذي لا يعلم ما يقول، فإن الواحد من هؤلاء إن كان عنده نص منقول عن النبي ﷺ فلا ريب أن النص الثابت عن النبي ﷺ مقدَّم على[١٠] القياس بلا ريب، وإن لم يكن عنده نص ولم يقل[١١] بالقياس كان جاهلاً، فالقياس[١٢] الذي يفيد الظن خير من الجهل الذي لا علم معه ولا ظن، فإن قال هؤلاء كل ما يقولونه هو ثابت[١٣] عن النبي ﷺ، [كان][١٤] هذا أضعف من قول من قال كل ما[١٥] يقوله المجتهد فإنه قول[١٦] النبي ﷺ، فإن هذا يقوله طائفة

---

(١) (أ)، (ب): «واتخذوا». (٢) (ك): «صلى الله عليه وآله».
(٣) (أ)، (ب): «ولا زمن الصحابة»؛ (م): «ولا زمن أصحابه»؛ (و): «ولا من زمان صحابته»؛ (ك): «ولا في زمن صحابته».
(٤) (ب): «تأويل»، وهو تحريف. (٥) (أ)، (ب): «كالمعتزلة والبغداديين»، وهو خطأ.
(٦) (ن)، (م): «وفي الشيعة»؛ (و): «وأيضا في الشيعة».
(٧) «قيل»: ساقطة من (أ)، (ب). (٨) «له»: ساقطة من (ن). (٩) (أ)، (ب): «وأمثالهم».
(١٠) (أ)، (ب): «عن». (١١) (ن)، (م): «فلا يقول»؛ (و): «ولا يقول».
(١٢) (أ)، (ب): «والقياس». (١٣) (أ)، (ب): «هؤلاء كما يقولونه ثابت»، وهو تحريف.
(١٤) «كان»: ساقطة من (ن)، (م). (١٥) (أ)، (ب): «كما»، وهو تحريف.
(١٦) (ن)، (م): «هو قول».

من أهل الرأي، و[قولهم أقرب من] قول الرافضة[١]، فإن قول أولئك كذب صريح.

٤٠٣/٣ وأيضاً، فهٰذا كقول من يقول[٢]: عمل أهل المدينة[٣] متلقّى عن/ الصحابة، [وقول الصحابة][٤] متلقّى[٥] عن النبي ﷺ، وقول من يقول: ما قاله الصحابة في غير[٦] مجاري القياس فإنه لا يقوله إلا توقيفاً[٧] عن النبي ﷺ، وقول من يقول: قول المجتهد[٨] أو الشيخ [العارف][٩] هو إلهام من الله ووحي يجب اتباعه.

فإن قال: هٰؤلاء تنازعوا.

قيل: وأولئك تنازعوا، فلا يمكن أن يُدَّعى دعوى باطلة إلا أمكن معارضتهم بمثلها [أو بخير منها][١٠]، ولا يقولون حقّاً[١١] إلا كان في أهل السنة والجماعة [من يقول][١٢] مثل ذلك الحق أو ما هو خير منه، فإن البدعة مع السُّنَّة كالكفر مع الإيمان. وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [سورة الفرقان: ٣٣].

الوجه الثالث **الثالث:** أن يُقال: الذين أدخلوا في دين الله ما ليس منه وحرَّفوا/ أحكام

٤٠٤/٣ الشريعة، ليسوا في طائفة أكثر منهم في الرافضة، فإنهم أدخلوا في دين الله من الكذب على رسول الله[١٣] ﷺ ما لم يكذبه غيرهم، وردُّوا من الصدق ما لم يرده غيرهم، وحرَّفوا القرآن[١٤] تحريفاً لم يحرِّفه غيرهم، مثل [قولهم: إن] قوله تعالى[١٥]: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [سورة المائدة: ٥٥][١٦] نزلت في عليّ لما تصدَّق بخاتمه في الصلاة.

وقوله تعالى: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [سورة الرحمن: ١٩]: علي وفاطمة، ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [سورة الرحمن: ٢٢]: الحسن والحسين، ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ [سورة يس: ١٢]: علي بن أبي طالب[١٧]، ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ

---

(١) (ن): «الرأي وقول الرافضة»؛ (م): «الرأي وقوله أقرب من قول الرافضة».
(٢) (ن)، (م): «فهٰذا قول من يقول»؛ (أ)، (ب): «فهٰذا كقول من قال».
(٣) (ن)، (م): «السنة»، وهو خطأ.
(٤) «وقول الصحابة»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) (ن): «ملتقى»، وهو تحريف.
(٦) (ن)، (م)، (و): «الصحابي من غير».
(٧) (ن)، (و)، (أ): «توفيقا»، وهو خطأ. وفي (م) الكلمة غير منقوطة. والصواب ما أثبته من (ب).
(٨) (أ)، (و): «من يقول المجتهد»؛ (ب): «من يقول ما قاله المجتهد».
(٩) «العارف»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١١) (أ): «ولا يقول»؛ (ب): «ولا بقول حق».
(١٢) «من يقول»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٣) (ن)، (م)، (و): «على النبي».
(١٤) (و): «من القرآن».
(١٥) (ن)، (م): «مثل قوله تعالى».
(١٦) (ن)، (م)، (و): «والذين آمنوا.. » الآية.
(١٧) (أ)، (ب): «علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ».

وَآلَ عِمْرَانَ﴾ [سورة آل عمران: ٣٣](١): هـم(٢) آل أبي طالب(٣) واسم أبي طالب عمران، ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [سورة التوبة: ١٢]: طلحة والزبير، ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ [سورة الإسراء: ٦٠]: / [هـم](٤) بنو أمية، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ ٣/ ٤٠٥
[سورة البقرة: ٦٧]: عائشة، و﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [سورة الزمر: ٦٥]: لئن أشركت(٥) بين أبي بكر وعليّ في الولاية.

وكل هـٰذا وأمثاله وجدته في كتبهم. ثم من هـٰذا دخلت الإسماعيلية والنُّصَيْرِيَّة في تأويل(٦) الواجبات والمحرَّمات، فهم أئمة التأويل، الذي هو تحريف الكلم عن مواضعه. من تدبَّر ما عندهم وجد فيه من الكذب في المنقولات(٧)، والتكذيب بالحق منها(٨)، والتحريف لمعانيها، ما لا يوجد في صنف من المسلمين. فهم قطعاً أدخلوا في دين الله(٩) ما ليس منه أكثر من كل أحد، وحرَّفُوا كتابه تحريفاً لم يصل غيرهم إلىٰ قريب منه.

الوجه الرابع(١٠): قوله: «وأحدثوا مذاهب أربعة لم تكن في زمن النبي(١١) ﷺ ولا زمن صحابته، وأهملوا أقاويل الصحابة». الوجه الرابع

فيُقال له(١٢): متىٰ كان مخالفة الصحابة والعدول عن أقاويلهم(١٣) منكراً/ عند الإمامية؟ وهـٰؤلاء متفقون(١٤) علىٰ محبة الصحابة وموالاتهم وتفضيلهم علىٰ سائر القرون وعلىٰ(١٥) أن إجماعهم حجَّة، وعلىٰ(١٥) أنه ليس لهم الخروج عن إجماعهم(١٦)، بل عامة الأئمة المجتهدين يصرِّحُون بأنه ليس لنا أن نخرج عن أقاويل الصحابة، فكيف يطعن عليهم بمخالفة الصحابة من يقول: إنَّ إجماع الصحابة ليس بحجة، وينسبهم إلىٰ الكفر والظلم؟ ٣/ ٤٠٦

فإن كان إجماع الصحابة حجَّة فهو حجَّة علىٰ الطائفتين، وإن لم يكن حجَّة فلا يحتج به عليهم.

---

(١) (أ)، (ب): «وآل عمران علىٰ العالمين». (٢) «هم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (ن): «آل طالب»، وهو خطأ. (٤) «هم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) (أ)، (ب): «أي إن أشركت». (٦) (ن)، (م)، (و): «تأويلات».
(٧) (أ)، (ب): «من الكفر في المنقول». (٨) (ن)، (م): «فيها».
(٩) (أ)، (ب): «في الدين». (١٠) (ن)، (م)، (و): «الخامس»، وهو خطأ.
(١١) (أ)، (ب): «رسول الله». (١٢) (أ)، (ب)، (و): «لهم». (١٣) (ن)، (م)، (و): «أقوالهم».
(١٤) (أ): «ولا متفقون»؛ (ب): «ولا هم متفقون». (١٥) (ب) فقط: «ولا علىٰ...».
(١٦) كلام ابن تيمية هنا علىٰ أئمة المذاهب الأربعة، وفهم محقق نسخة (ب) أن الكلام هنا علىٰ الشيعة، فغير في النص، وهـٰذا خطأ منه.

وإن قال: أهل السنة يجعلونه حجَّة، وقد خالفوه.

قيل: أمَّا أهل السنة فلا يتصور[١] أن يتفقوا على مخالفة إجماع الصحابة. وأمَّا الإمامية فلا ريب أنهم متفقون على مخالفة إجماع العترة النبوية، مع مخالفة إجماع الصحابة، فإنه لم يكن[٢] في العترة النبوية - بنو هاشم[٣] - على عهد النبي[٤] ﷺ
٣/٤٠٧ وأبي بكر/ وعمر وعثمان وعليّ [رضي الله عنهم][٥] من يقول بإمامة الاثني عشر[٦] ولا بعصمة أحد بعد النبي ﷺ، ولا بكفر الخلفاء الثلاثة، بل ولا [من][٧] يطعن في إمامتهم، بل ولا من ينكر الصفات، ولا [من][٧] يكذِّب بالقدر.

فالإمامية - بلا ريب - متفقون على مخالفة إجماع[٨] العترة النبوية، مع مخالفتهم لإجماع الصحابة، فكيف ينكرون على من لم يخالف لا إجماع[٩] الصحابة ولا إجماع العترة؟!

الوجه الخامس **الوجه الخامس**[١٠]: أن قوله: «أحدثوا مذاهب أربعة لم تكن على عهد رسول الله ﷺ». إنْ أراد بذلك: أنهم متفقون على أن يحدثوا هذه المذاهب مع مخالفة الصحابة فهذا كذب عليهم، فإن هؤلاء الأئمة لم يكونوا في[١١] عصر واحد، بل
ظ ١١٩ أبو حنيفة توفي سنة[١٢] خمسين ومائة،/ ومالك سنة[١٣] تسع وسبعين ومائة، والشافعي سنة أربع ومائتين، وأحمد بن حنبل سنة إحدى وأربعين ومائتين، وليس
٣/٤٠٨ في هؤلاء/ من يقلِّد الآخر، ولا من يأمر باتِّباع الناس له، بل كل[١٤] منهم يدعو إلى متابعة الكتاب والسنة، وإذا قال غيره قولاً يخالف الكتاب والسنة [عنده][١٥] ردّه، ولا يوجب على الناس تقليده.

وإن قلت: إن أصحاب هذه المذاهب اتَّبعهم الناس، فهذا لم يحصل بمواطأة، بل اتفق أن قوماً اتَّبعُوا هذا، [وقوماً اتَّبعوا هذا][١٦]، كالحُجَّاج الذين طلبوا من يدلهم على الطريق، فرأى قوم هذا دليلاً خبيراً[١٧] فاتَّبعوه، وكذلك الآخرون[١٨].

---

(١) (ب) فقط: «أهل السنة لا يتصور..».
(٢) (ن): «وإنه لم تكن»؛ (م): «وإن لم تكن..».
(٣) «بني هاشم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (أ)، (ب): «رسول الله».
(٥) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦) (أ)، (ب): «اثني عشر».
(٧) «من»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(٨) «إجماع»: ساقطة من (أ)، (ب)، (و).
(٩) (أ)، (ب): «على من لا يخالف إجماع».
(١٠) (ن)، (م)، (و): «السادس»، وهو خطأ.
(١١) (أ)، (ب): «على».
(١٢) (ن)، (م): «توفي في سنة..».
(١٣) (ن)، (م): «ومالك توفي سنة..».
(١٤) (ن): «بل كثير».
(١٥) «عنده»: ساقطة من (ن).
(١٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٧) (أ)، (ب): «خيراً».
(١٨) (أ)، (ب): «آخرون».

وإذا كـان كـذلك لم يكن في ذلك اتفـاق أهل السنة علىٰ باطل، بل كل قـوم [منهم][1] ينكرون ما عند غيرهم[2] من الخطأ، فلم يتفقوا علىٰ أن الشخص المعيّن عليه أن يقبل من كل من هٰؤلاء ما قاله، بل جمهورهم[3] لا يأمرون العاميّ بتقليد شخص معين غير النبي ﷺ في كل ما يقوله.

٣/ ٤٠٩ والله تعالىٰ قد ضمن العصمة للأمة، فمن تمام العصمة أن يجعل/ عدداً من العلماء إن أخطأ الواحد منهم في[4] شيء كان الآخر قد أصاب فيه حتىٰ لا يضيع الحق. ولهـٰذا لما كـان في قول بعضهم من الخطأ مسائل، كبعض المسائل التي أوردها، كان الصواب في قول الآخر، فلم يتفق أهل السنة علىٰ ضلالة أصلاً. وأمَّا خطأ بعضهم في بعض الدين، فقد قدَّمنا غير مرة أن هـٰذا لا يضر، كخطأ بعض المسلمين. وأمَّا الشيعة فكل ما خالفوا فيه أهل السنة كلهم فهم مخطئون فيه، كما أخطأ اليهود والنصارىٰ في كل ما خالفوا فيه المسلمين.

الوجه السادس **الوجه السادس**[5]: أن يُقال: قوله: «إنَّ هـٰذه المذاهب لم تكن في زمن النبي ﷺ ولا الصحابة» إنْ أراد أن الأقوال التي لهم[6] لم تنقل عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة[7]، بل[8] تركوا قول النبي ﷺ والصحابة[9] وابتدعوا خلاف ذلك، فهـٰذا كذب عليهم. فإنهم لم يتفقوا علىٰ مخالفة الصحابة، بل هم -[وسائر أهل السنة][10]- متّبعون للصحابة في أقوالهم[11]، وإن قُدِّر أن بعض أهل السنة[12] خالف الصحابة لعدم علمه بأقاويلهم، فالباقون يوافقونهم ويثبتون خطأ من

٣/ ٤١٠ يخالفهم، وإن أراد نفس أصحابها لم/ يكونوا في ذلك الزمان[13]، فهـٰذا لا[14] محذور فيه. فمن المعلوم أن كل قرن يأتي يكون بعد القرن الأول.

الوجه السابع **الوجه السابع**[15]: قوله: «وأهملوا أقاويل الصحابة» كذب منه، بل كتب أرباب المذاهب مشحونة بنقل أقاويل الصحابة والاستدلال بها، وإن كان عند كل طائفة منها ما ليس عند الأخرىٰ. وإن قال: أردت[16] بذلك أنهم لا يقولون: مذهب

(١) «منهم»: زيادة في (أ)، (ب). (٢) (و): «ما عندهم».
(٣) (أ)، (و)، (ن): «بل وجمهورهم». (٤) (أ)، (ب): «إذا أخطأ الواحد في..».
(٥) (ن)، (م)، (و): «السابع». (٦) عبارة «التي لهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (أ)، (و): «وعن الصحابة»؛ (م): «ولا عن أصحابه»؛ (ب): «أو عن الصحابة».
(٨) (ب) فقط: «بأن». (٩) (ن)، (م): «وأصحابه».
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١١) (و): «أقاويلهم».
(١٢) (ن)، (م): «أن بعضهم». (١٣) (ن)، (م): «الزمن». (١٤) (أ)، (ب): «فهو لا».
(١٥) (ن)، (و): «الوجه الثامن»؛ (م): «الثامن». (١٦) (أ)، (ب): «فإن أردت».

أبي بكر وعمر ونحو ذلك، فسبب ذلك أن الواحد من هؤلاء جمع الآثار وما استنبطه منها، فأُضيف ذلك إليه، كما تُضاف كتب الحديث إلىٰ من جمعها، كالبخاري ومسلم وأبي داود، وكما تُضاف القراءات إلىٰ من اختارها، كنافع وابن كثير.

وغالب ما يقوله هـٰؤلاء منقول عمن قبلهم، وفي قول بعضهم ما ليس منقولاً عمن قبله[1]، لكنه[2] استنبطه من تلك الأصول. ثم [قد][3] جاء بعده من تعقب أقواله[4] فبيَّنَ منها ما كان خطأ عنده[5]، كل ذلك حفظاً لهـٰذا الدين، حتىٰ يكون
٣/ ٤١١ أهله كما وصفهم الله به: ﴿يَأْمُرُونَ / بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [سورة التوبة: ٧١]، فمتىٰ وقع من أحدهم منكر خطأ أو عمداً أنكره عليه غيره.

وليس العلماء بأكثر من الأنبياء، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ * فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [سورة الأنبياء: ٧٨، ٧٩].

وثبت في الصحيحين عن [(ابن) عمر رضي الله عنهما أنَّ][6] النبي ﷺ قال[7] لأصحابه عام الخندق: «لا يُصَلِّيَنَّ أحد العصرَ إلا في بني قريظة»؛ فأدركتهم صلاة العصر[8] في الطريق، فقال بعضهم: لم يُرد منَّا تفويت الصلاة، فصلُّوا في الطريق. وقال بعضهم: لا نصلي إلا في بني قريظة، فصلُّوا العصر بعدما غربت
٣/ ٤١٢ الشمس، فما عنَّف واحدة[9] من الطائفتين»[10]، فهـٰذا دليلٌ علىٰ أنَّ/ المجتهدين يتنازعون في فهم كلام رسول الله ﷺ[11]، وليس كل واحد منهم آثماً[12].

الوجه الثامن **الوجه الثامن**[13]: أنَّ أهل السنة لم يقل أحد منهم إن إجماع الأئمة[14] الأربعة

---

(١) (ب) فقط: «قبلهم». (٢) (أ)، (ب): «لكن». (٣) «قد»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «بعدهم من تعقب قولهم»؛ (ن)، (م): «بعده من نقض أقواله».
(٥) (ن)، (م): «ما كان فيها غلطا عنده»؛ (و): «ما كان غلطا عنده».
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و). وفي (أ)، (ب): «عن عمر رضي الله عنه أن»، والصواب ماأثبته.
(٧) (ن)، (م)، (و): «أنه». (٨) (أ)، (ب): «فأدركتهم الصلاة».
(٩) (ن)، (م): «واحد».
(١٠) الحديث ـ مع اختلاف يسير في الألفاظ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما في: البخاري ٥/ ١١٢ (كتاب المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب..)، ٢/ ١٥ (كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء)؛ مسلم ٣/ ١٣٩١ (كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو..) وفيه: أن لا يصلين أحد الظهر إلَّا في بني قريظة.
(١١) (ن)، (م)، (و): «كلام الرسول».
(١٢) عبارة «وليس كل منهم آثماً»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «وليس فيه آثم». وفي (و): «وليس... إثم». والصواب ما أثبته.
(١٣) (ن)، (م)، (و): «التاسع». (١٤) (أ)، (ب): «الفقهاء».

حجَّة معصومة، ولا قال: إن الحقَّ منحصر[1] فيها، وإن ما خرج عنها باطل، بل إذا قال من ليس من أتباع الأئمة، كسفيان الثوري والأَوْزَاعي واللَّيْث بن سعد ومن قبلهم ومن بعدهم من المجتهدين قولاً يخالف [قول الأئمة] الأربعة[2]، رُدَّ ما تنازعوا فيه إلىٰ الله ورسوله[3]، وكان القول الراجح هو القول[4] الذي قام عليه الدليل.

الوجه التاسع **الوجه التاسع**[5]: قوله: «الصحابة نصُّوا علىٰ [ترك][6] القياس». يُقال [له][7]: الجمهور الذين يثبتون القياس قالوا: قد ثبت عن الصحابة أنهم قالوا بالرأي واجتهاد الرأي وقاسوا، كما ثبت عنهم ذمّ ما / ذمّوه من القياس. قالوا: وكلا القولين ٣/٤١٣ صحيح، فالمذموم القياس المعارض للنص، كقياس الذين قالوا: إنَّما البيع مثل الربا، وقياس إبليس الذي عارض به أمر الله له[8] بالسجود [لآدم][9]، وقياس المشركين الذين قالوا: أتأكلون[10] ما قتلتم ولا تأكلون ما قتله[11] الله؟ قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [سورة الأنعام: ١٢١].

وكذلك القياس الذي لا يكون الفرع [فيه][12] مشاركاً للأصل في مناط الحكم، فالقياس يُذمّ إما لفوات شرطه، وهو عدم المساواة في مناط الحكم، وإما/ لوجود ص ١٢٠ مانعه، وهو النص الذي يجب تقديمه عليه، وإن كانا متلازمَيْن في نفس الأمر، فلا يفوت الشرط إلا والمانع موجود، ولا يوجد المانع[13] إلا والشرط مفقود.

فأمَّا القياس الذي يستوي[14] فيه الأصل والفرع في مناط الحكم ولم يعارضه ما هو أرجح منه، فهٰذا هو القياس الذي يُتبع[15].

٣/٤١٤ ولا ريب أن القياس فيه فاسد، وكثير من الفقهاء قاسوا أقيسة فاسدة، / بعضها [باطل] بالنص، وبعضها مما اتفق السلف علىٰ بطلانه[16]، لكن بطلان كثير من القياس لا يقتضي بطلان جميعه، كما أن وجود الكذب في كثير من الحديث لا

(١) (ن)، (م): «محصور».
(٢) (ن)، (م)، (و): «يخالف الأربعة».
(٣) (ن)، (م)، (و): «والرسول».
(٤) «القول»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) (ن)، (م)، (و): «العاشر».
(٦) «ترك»: ساقطةمن (ن) فقط.
(٧) (ن): «فقال له»؛ (م)، (و): «يقال».
(٨) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) «لآدم»: زيادة في (ب)، وفي (أ): «لازم»، وهو تحريف.
(١٠) (أ)، (ب): «تأكلون».
(١١) (ن)، (م)، (و): «ما قتل».
(١٢) «فيه»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(١٣) (ن): «المنع».
(١٤) (ن): «يوجد».
(١٥) (أ)، (ب): «الذي لا يتبع».
(١٦) (ن)، (م)، (و): «بعضها بالنص وبعضها باتفاق العلماء».

يوجب كذب جميعه.

ومدار القياس على أن الصورتين يستويان في موجب الحكم ومقتضاه[١]، فمتى كان كذلك كان القياس صحيحاً بلا شك، ولكن قد يظن القايس ما ليس مناط الحكم مناطاً فيغلط، ولهذا كان عمدة القياس عند القايسين على بيان تأثير المشترك الذي يسمونه جواب سؤال المطالبة، وهو أن يُقال: لا نسلِّم أنَّ علة الحكم في الأصل هو الوصف المشترك بين الأصل والفرع، حتى يلحق هذا الفرع به، فإن القياس لا تثبت صحته حتى تكون الصورتان مشتركتين[٢] في المشترك المستلزم[٣] للحكم، إما في العلة نفسها، وإما في دليل العلَّة: تارة بإبداء الجامع، وتارة بإلغاء الفارق، فإذا عُرف أنه ليس بين الصورتين فرق يؤثر، عُلِم استواؤهما[٤] في الحكم، وإن لم يُعلَم عيّن الجامع.

وهم يثبتون قياس الطرد، وهو إثبات مثل حكم الأصل في الفرع، لاشتراكهما في مناط الحكم.

(٥ وقياس العكس، وهو نفي حكم الأصل عن الفرع، لافتراقهما في مناط الحكم ٥) فهذا[٦] يفرق بينهما؛ لأنَّ العلَّة المثبتة للحكم في الأصل/ منتفية في ٣/ ٤١٥
الفرع، وذاك يجمع بينهما لوجود العلة المثبتة في الفرع، وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع[٧].

فصل

كلام الرافضي على أمور فقهية شنيعة يقول بها أهل السنة في زعمه

قال الرافضي[٨]: «وذهبوا بسبب ذلك إلى أمور شنيعة: كإباحة البنت المخلوقة من الزنا، وسقوط الحد عمَّن نكح أمه أو أخته أوبنته[٩] مع علمه بالتحريم والنسب بواسطة عقد يعقده وهو يعلم بطلانه، وعمَّن لفّ على ذكره خرقة وزنى بأمه أو بنته[١٠]، وعن اللائط مع أنه أفحش من الزنا وأقبح، وإلحاق نسب المشرقية بالمغربي، فإذا[١١] زوَّج الرجل ابنته وهي في المشرق برجل هو وأبوها في المغرب،

---

(١) (ن)، (م)، (و): «ومقتضيه». (٢) (و): «مستورتين». (٣) (ن)، (م): «الملتزم».
(٤) (ن)، (م): «اشتراكهما». (٥ـ٥): ساقط من (م).
(٦) (أ)، (ب): «هذا»؛ (ن)، (م): «وهذا». (٧) (أ)، (ب): «... الموضع والله تعالى أعلم».
(٨) عند كلمة «فصل» تبدأ نسخة (ص) = نسخة جامعة الإمام رقم ٥٠٢٦.
(٩) «الرافضي»: ساقطة من (و). والكلام التالي في (ك)، ص ٩٣ (م) ـ ٩٤ (م).
(١٠) (ن)، (م)، (أ)، (و): «وأخته وبنته»؛ (ك): «وأخته». والمثبت من (ص)، (ب).
(١١) (ك): «.. أو بنته مع علمه بالتحريم والنسب». (٦) (ن)، (أ): «وإذا».

ولم يفترقا ليلاً ولا نهاراً[(١)]، حتى مضت مدة[(٢)] ستة أشهر فولدت البنت في المشرق[(٣)]، التحق الولد بالرجل[(٤)] وهو وأبوها[(٥)] في المغرب، / مع أنه لا يمكنه الوصول إليها إلا بعد سنين متعددة، بل لو حبسه السلطان من حين العقد وقيّده، وجعل عليه حفظة مدة خمسين سنة[(٦)]، ثم وصل إلى بلد[(٧)] المرأة، فرأى جماعة كثيرة من أولادها[(٨)] وأولاد أولادها[(٩)] إلى عدة بطون، التحقوا كلهم بالرجل الذي لم يقرب هذه المرأة ولا غيرها البتة. وإباحة النبيذ مع مشاركته الخمر[(١٠)] في الإسكار والوضوء به، والصلاة في جلد الكلب، وعلى العذرة[(١١)] اليابسة. ٣/ ٤١٦

وحكى بعض الفقهاء لبعض الملوك، وعنده بعض فقهاء[(١٢)] الحنفية، صفة صلاة الحنفي[(١٣)] فدخل داراً مغصوبة وتوضأ بالنبيذ، وكبّر وقرأ بالفارسية[(١٤)] [من غير نيَّة، وقرأ ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾ [سورة الرحمن: ٦٤] لا غير بالفارسية][(١٥)] ثم طأطأ/ رأسه من غير طمأنينة، وسجد كذلك، ورفع رأسه بقدر حد السيف، ثم سجد، وقام ففعل كذلك[(١٦)] ثانية، ثم أحدث [في مقام التسليم]، فتبرأ[(١٧)] الملك ـ وكان حنفياً ـ من هذا[(١٨)] المذهب. ٣/ ٤١٧

وأباحوا المغصوب لو غيَّر[(١٩)] الغاصب الصفة، فقالوا: لو أن سارقاً دخل بدار شخص[(٢٠)] له فيه[(٢١)] دواب ورحى وطعام، فطحن السارق الطعام بالدواب والأرحية[(٢٢)] ملك ذلك الطحين بذلك[(٢٣)]، فلو جاء المالك ونازعه كان المالك ظالماً، والسارق مظلوماً[(٢٤)]، فلو تقاتلا فإن قُتل المالك كان هدَراً[(٢٥)]، وإن قُتل

---

(١) (ك): «ليلا نهاراً».
(٢) «مدة»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ص).
(٣) (أ)، (ب)، (ص): «بالمشرق».
(٤) (ن)، (م)، (و)، (أ): «الحق الولد بالرجل»؛ (ك): «التحق نسب الولد بالرجل».
(٥) (ك): «الذي هو وأبوها..».
(٦) (ن)، (م): «خمس سنين»؛ (و): «خمسة سنين».
(٧) (أ)، (ب)، (ص): «بلاد».
(٨) (أ)، (ب)، (ص): «من ولدها».
(٩) (أ)، (ص)، (و): «وأولاد أولادهم».
(١٠) (ن)، (م): «للخمر».
(١١) (ك): «والسجود على العذرة».
(١٢) (أ)، (ب)، (ص): «الفقهاء».
(١٣) (أ)، (ب)، (ص): «الحنفية».
(١٤) (ك): «وكبر بالفارسية».
(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٦) (ن)، (م): «ففعل ذلك».
(١٧) (ن)، (م)، (و): «ثم أحدث فتبرأ»؛ (أ): «ثم أحدث قال»؛ (ك): «ثم أحدث بمقام التسليم فتبرأ».
(١٨) (ن): «من ذلك»؛ (أ): «لمن هذا».
(١٩) (أ)، (ب)، (ص): «المغصوب لغير غاصبه لو غير».
(٢٠) (ص)، (ب): «مدار شخص»؛ (ن)، (و): «مدار الشخص»؛ (م): «دار الشخص».
(٢١) (ن)، (م): «فيها».
(٢٢) (ك): «السارق طعام صاحب الدار بدوابه وأرحيته».
(٢٣) (ك): «ملك الطحن بذلك». وسقطت كلمة «ملك» من (ص).
(٢٤) (ن)، (م): «وكان السارق مظلوماً»؛ (و): «وإن السارق مظلوماً».
(٢٥) (ن)، (م): «فلو قتل المالك كان ظالماً».

السارق كان شهيداً.

وأوجبوا الحد على الزاني إذا كذَّب الشهود[1]، وأسقطوه[2] إذا صدَّقهم،
٣/ ٤١٨ فأسقط[3] الحد مع اجتماع الإقرار والبيِّنة، وهذا/ ذريعة إلى إسقاط حدود الله تعالى، فإن كل من شُهِد عليه بالزنا فصدَّق[4] الشهود يسقط[5] عنه الحد، وإباحة[6] أكل الكلب واللواط بالعبيد[7]، وإباحة الملاهي كالشطرنج والغناء، وغير ذلك من المسائل [التي لا يحتملها هذا المختصر»][8].

الجواب من وجوه: الوجه الأول

والجواب من وجوه: أحدها][9]: أنه [في هذه المسائل ما هو كذب على جميع أهل السنة، وأما سائرها][10] فليس[11] في هذه المسائل مسألة إلا وجمهور أهل السنة على خلافها، وإن كان قد قالها بعضهم، فإن كان قوله خطأً فالصواب مع غيره من أهل السنة، وإن كان صواباً فالصواب مع أهل السنة أيضاً. فعلى التقديرين لا يخرج الصواب عن قول[12] أهل السنة.

الوجه الثاني

الثاني: أن يُقال: الرافضة يوجد فيهم من المسائل ما لا يقوله مسلم يعرف دين الإسلام، منها ما يتفقون عليه، ومنها ما يقوله بعضهم: مثل: ترك الجمعة
٣/ ٤١٩ والجماعة[13]، فيعطِّلون[14] المساجد التي أمر/ الله أن تُرفع ويُذْكَر فيها اسمه عن الجمعة والجماعات[15]، ويعمِّرون المشاهد التي حرَّم[16] الله ورسوله بناءها، ويجعلونها بمنزلة دور الأوثان، ومنهم من يجعل زيارتها كالحج، كما صنَّف المفيد كتاباً سمَّاه «مناسك حج المَشَاهد»، وفيه من الكذب والشرك ما هو من جنس كذب النصارى وشركهم[17]، ومنها تأخير صلاة المغرب[18]، مضاهاة لليهود، و[منها] تحريم[19] ذبائح أهل الكتاب، وتحريم نوع من السمك، وتحريم بعضهم لحم

---

(١) (ص)، (أ): «إذا كذبوا الشهود».
(٢) «وأسقطوه»: كذا في (ك). وفي سائر النسخ: «وأسقطه».
(٣) (ك): «فأسقطوا».
(٤) (ك): «فليصدق».
(٥) (ن)، (م)، (و): «فيسقط»؛ (ص)، (ك): «ليسقط».
(٦) (ص)، (و)، (أ): «وأباحوا».
(٧) (و): «والعبيد»؛ (ص): «بالعبد»، وسقطت الكلمة من (ك).
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و)، (أ).
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و).
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١١) (ن)، (م): «أنه ليس..».
(١٢) «قول»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ص).
(١٣) «والجماعة»: ساقطة من (و).
(١٤) (ص)، (أ): «فيبطلون».
(١٥) (ن)، (م): «والجماعة».
(١٦) (ن)، (م): «ذم».
(١٧) (أ)، (ب)، (ص): «شرك النصارى وكذبهم».
(١٨) (ن)، (م)، (و): «تأخير الصلاة صلاة المغرب».
(١٩) (ن)، (م): «وتحريم».

ظ ١٢٠ الجمل(١)، واشتراط بعضهم في الطلاق الشهود/ [على الطلاق]، وإيجابهم(٢) أخذ خمس مكاسب المسلمين، وجعلهم الميراث كله للبنت دون العم وغيره من العَصَبة(٣)، والجمع الدائم بين الصلاتين(٤)، و[مثل] صوم(٥) بعضهم بالعَدَد لا بالهلال، يصومون قبل الهلال ويفطرون قبله، ومثل ذلك(٦) من الأحكام التي يعلم ٣/ ٤٢٠ علماً يقينيا(٧) أنها خلاف دين المسلمين، الذي/ بعث الله به رسوله [ﷺ](٨) وأنزل به كتابه. [وقد قدَّمنا ذكر بعض أمورهم(٩) التي هي من أظهر الأمور إنكاراً في الشرع والعقل](١٠) ولهم مقالات(١١) باطلة وإن كان قد وافقهم(١٢) عليها بعض المتقدمين: مثل إحلال المتعة، وأن الطلاق المعلَّق بالشرط لا يقع، وإن قُصِدَ إيقاعه عند الشرط، وأن الطلاق لا يقع بالكنايات(١٣)، وأنه يشترط فيه الإشهاد.

الوجه الثالث **الثالث**: أن يُقال: هـٰذه المسائل لها مأخذ عند من قالها من الفقهاء وإن كانت خطأ عند جمهورهم، فأهل السنة [أنفسهم] يثبتون خطأها(١٤)، فلا يخرج بيان الصواب عنهم، كما لا يخرج الصواب عنهم(١٥)، فالمخلوقات من ماء الزنا يحرِّمها جمهورهم، كأبي حنيفة وأحمد ومالك [في أظهر الروايتين] وحُكِيَ ذلك ٣/ ٤٢١ قولاً للشافعي(١٦)./ وأحمد لم يكن يظن أن في هـٰذه المسائل نزاعاً(١٧) حتى أفتى بقتل من فعل ذلك، والذين قالوها كالشافعي وابن الماجشون رأوا النسب منتفياً لعدم الإرث(١٨)، فانتفت أحكامه كلها، والتحريم(١٩) من أحكامه، والذين

(١) (ن)، (م)، (و): «الإبل». (٢) (ن)، (م)، (و): «في الطلاق والشهود وإيجابهم».
(٣) (ن)، (م): «العصبية». (٤) (ن)، (م)، (و): «والجمع بين الصلاتين دائما».
(٥) (ن)، (م)، (و): «وصوم». (٦) (ن)، (م)، (و): «وأمثال ذلك».
(٧) (ص): «تعلم علما يقينا»؛ (أ): «تعلم علما يقينيا».
(٨) «صلى الله عليه وسلم»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(٩) (ص): «ذكر بعض الأمور»؛ (و): «بعض ذكر أمورهم».
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١١) (و): «مفاريد»؛ (ن): «مقادير»؛ (م): «معازير».
(١٢) (أ)، (ب)، (ص): «وإن وافقهم». (١٣) (ن)، (م): «بالكتاب»، وهو تحريف.
(١٤) (ن): «وأهل السنة يثبتون خطأها»؛ (م): «وأهل السنة يبينون خطأها»؛ (و)، (ص)، (أ): «فأهل السنة نفوسهم يثبتون خطأها».
(١٥) (ن)، (م)، (و): «فلا يخرج البيان عنهم، كما لا تخرج بيان الصواب عنهم».
(١٦) (ن): «كأبي حنيفة ومالك وأحمد وحكى ذلك قول الشافعي»؛ (م): «كأبي حنيفة وأحمد ومالك وحكى ذلك قول الشافعي»؛ (و): «كأبي حنيفة وأحمد ومالك في أظهر الروايتين وحكى ذلك قول الشافعي».
(١٧) (أ)، (ص): «يظن أن في هـٰذه المسائل نزاع»؛ (ن): «يظن أن في ذلك نزاع»؛ (م): «يظن أن في ذلك نزاعاً»؛ (و): «يظن أن يكون في هـٰذه نزاع».
(١٨) عند عبارة «عدم الإرث» تبدأ المقابلة مع نسخة (ر) = نسخة جامعة الرياض رقم ٢١٤/م ت (الفيلم رقم ٢٩) الجزء الثالث.
(١٩) عند كلمة «والتحريم» تبدأ المقابلة مع نسخة (هـ) = نسخة جامعة الإمام رقم ٥٢٦٤.

أنكروها[١] قالوا: أحكام الأنساب[٢] تختلف، فيثبت لبعض الأنساب من الأحكام ما لا يثبت لبعض، فباب التحريم يتناول ما شمله اللفظ ولو مجازاً، حتىٰ تحرم بنت البنت، بل يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، فالمخلوقة من مَائِهِ أَوْلَىٰ بالتحريم، بخلاف الإرث فإنه يختص بمن يُنسَب إلىٰ الميت من ولده، فيثبت لولد البنين دون ولد البنات.

وأمَّا عقده علىٰ ذوات المحارم، فأبو حنيفة جعل ذلك شبهة تدرأ الحد لوجود صورة العقد. وأمَّا جمهور الفقهاء فلم يجعلوا ذلك شبهة، بل قالوا: هٰذا مما يوجب تغليظ الحد عقوبة[٣] لكونه فعل محرَّمين: العقد والوطء[٤].

٣/٤٢٢ / وكذلك اللواط أكثر السلف يوجبون قتل فاعله مطلقاً، وإن لم يكن محصناً. وقيل: إن ذلك إجماع الصحابة، وهو مذهب أهل المدينة كمالك وغيره، ومذهب أحمد في أصح الروايتين عنه، والشافعي في أحد قوليه. وعلىٰ هٰذا [القول][٥] يُقتَل المفعول به مطلقاً إذا كان بالغاً. والقول الآخر: أن حدَّه حدّ الزاني[٦]، وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي وأحمد في أحد قوليهما.

وإذا قيل: الفاعل كالزاني، فقيل: يقتل المفعول به مطلقاً. وقيل: لا يُقتَل. وقيل بالفرق كالفاعل. وسقوط الحد من مفردات أبي حنيفة.

وأمَّا إلحاق النسب في تزويج المشرقية [بالمغربيّ] فهٰذا[٧] أيضاً من مفاريد[٨] أبي حنيفة. وأصله في هٰذا الباب أن النسب عنده يُقصَد به المال، فهو يقسم[٩] المقصود به، فإذا ادَّعت امرأتان ولداً[١٠] ألحقه بهما، بمعنىٰ: أنهما يقتسمان ميراثه، لا بمعنىٰ أنه خُلِق منهما.

وكذلك فيما إذا طلَّق المرأة قبل التمكن من وطئها، فجعل الولد له؛ بمعنىٰ: أنهما يتوارثان، لا بمعنىٰ أنه خلق من مائه.

٣/٤٢٣ / وحقيقة مذهبه[١١] أنه لا يشترط في الحكم بالنسب ثبوت الولادة الحقيقية،

---

(١) (ن)، (م): «أنكروه». (٢) (ن)، (م)، (و): «النسب».
(٣) «تغليظ الحد عقوبة»: كذا في (أ)، (ب). وفي (ن)، (م)، (و)، (ص)، (هـ): «تغليظ العقوبة». وفي (ر): «تغليظ عقوبته».
(٤) (أ): «فعل محرم بين العقد والوطء»؛ (ب): «فعل محرما بين العقد والوطء».
(٥) «القول»: ساقطة من (ن)، (م). (٦) (أ)، (ب): «الثاني أن حده حد الزنا».
(٧) (ن)، (م): «في المزوج بالمشرقية فهٰذا»؛ (و): «المزوج بالمشرقية وهو بالمغرب فهٰذا».
(٨) (أ)، (ب): «مفردات». (٩) (أ)، (ب): «يقيم».
(١٠) «ولدا»: ساقطة من (أ)، (ب). (١١) (ن)، (م): «وحقيقة مثل هٰذه».

بل الولد عنده للزوج، الذي هو للفراش[(١)] مع قطعه أنه لم يحبلها.

وهٰذا كما أنه إذا طلّق إحدىٰ امرأتيه ومات، ولم تُعرف المطلّقة، فإنه يُقسّم الميراث بينهما. [(٢)] وأمّا أحمد فإنه يقرع بينهما[(٢)]، وأمّا الشافعي فتوقف في الأمر فلم يحكم[(٣)] بشيء حتىٰ يتبين له[(٤)] الأمر أو يصطلحا. وجمهور العلماء يخالفونه ويقولون: إذا عُلِم انتفاء الولادة لم يجز إثبات النسب ولا حُكم من أحكامه، وهو يقول: قد ثبت في بعض الأحكام مع انتفاء الولادة.

كما يقول فيما إذا قال لمملوكه الذي هو أكبر منه: أنت ابني، يُجعل ذلك كناية في عتقه لا إقراراً بِنَسَبِه. وجمهور العلماء يقولون: هو إقرار عُلم كذبه [فيه]، فلا[(٥)] يثبت به شيء.

فالشناعة التي شنَّع بها علىٰ أبي حنيفة: إن كان حقّاً، فجمهور أهل السنة يوافقون عليها. وإن كانت باطلاً[(٦)] لم تضرهم شيئاً[(٧)] مع / أنه يشنِّع تشنيع من ٣/ ٤٢٤
يظن أن أبا حنيفة يقول: إنَّ هٰذا الولد مخلوق من ماء هٰذا الرجل الذي لم يجتمع بامرأته، وهٰذا لا يقوله أقل الناس عقلاً، فكيف بمثل أبي حنيفة؟ ولكنه يثبت حكم النسب بدون الولادة وهو أصل انفرد به وخالفه فيه[(٨)] الجمهور وخطَّأوا من قال به.

ثم منهم من يثبت النسب إذا أمكن وطء الزوج لها، كما يقوله الشافعي وكثير من أصحاب أحمد، ومنهم من يقول: لا يثبت النسب إلا إذا دخل بها. وهٰذا هو القول الآخر في مذهب أحمد، و[قول][(٩)] مالك وغيره.

وكذلك مسألة حلّ الأنبذة[(١٠)] قد عُلم أن جمهور أهل السنة يحرِّمُون ذلك ويبالغون فيه حتىٰ يحدُّون الشارب المتأوِّل، ولهم في فسقه قولان: مذهب[(١١)] مالك وأحمد في إحدىٰ الروايتين يفسق، ومذهب الشافعي وأحمد في الرواية

---

(١) (أ)، (ب): «فراشه»؛ (ن)، (م)، (هـ)، (ص)، (ر): «فراش».
(٢ ـ ٢): ساقط من (أ)، (ب).
(٣) (أ)، (ب): «والشافعي بوقف الأمر فلا يحكم»؛ (ن)، (هـ)، (و)، (ص)، (ر): «والشافعي يوقف الأمر ولم يحكم».
(٤) «له»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ص)، (ر).
(٥) (ن)، (م)، (و): «هٰذا الإقرار» (و: إقرار) علم كذبه فلا..».
(٦) (و): «باطلة».
(٧) (أ)، (ب): «لم يضرهم شيء»؛ (ن): «لم يضيرهم شيئا»؛ (م): «لم يضرهم شيئاً».
(٨) «فيه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) «قول»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٠) (ص): «النبيذ».
(١١) (أ): «فمذهب».

الأخرىٰ لا يفسق، ومحمد بن الحسن يقول بالتحريم. وهـٰذا هو المختار عند أهل الإنصاف من أصحاب أبي حنيفة، كأبي الليث السمرقندي ونحوه.

الكلام على زعم الرافضي بأن أهل السنة يبيحون النبيذ

وقول [هذا الرافضي][1]: «وإباحة النبيذ مع مشاركته الخمر في/ الإسكار» احتجاج منه علىٰ أبي حنيفة بالقياس، فإن كان القياس حقًّا بطل إنكاره[2]، وإن كان باطلاً بطلت هـٰذه الحجة. ولو احتج عليه بقول النبي ﷺ: «**كل مسكر خمر، وكل خمر**[3] **حرام**»[4] لكان أجود.

٣/ ٤٢٥

وأمَّا الوضوء بالنبيذ، فجمهور العلماء ينكرونه. وعن أبي حنيفة فيه روايتان أيضاً. وإنَّما أخذ ذلك لحديث[5] روي في [هـٰذا][6] الباب: حديث ابن مسعود[7]

ص ١٢١ وفيه: «**تمرة**[8] **طيبة وماء طهور**». / والجمهور [منهم من] يضعِّف[9] هذا الحديث[10]،

٣/ ٤٢٦ ويقولون: إنْ كان صحيحاً فهو منسوخ/ بآية الوضوء وآية تحريم الخمر، مع أنه قد يكون لم يصر نبيذاً، وإنَّما كان الماء[11] باقياً لم يتغيّر، أو تغيّر تغيّراً يسيراً أو تغيّر كثيراً، مع كونه ماءً علىٰ قول من يجوِّز الوضوء بالماء الضاف، كماء الباقلاء وماء الحمص ونحوهما، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في أكثر[12] الروايات عنه، وهو أقوىٰ في الحجة من القول الآخر؛ لأن قوله[13]: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ [سورة النساء: ٤٣][14] نكرة[15] في سياق النفي، فيعم ما تغيَّر بإلقاء هـٰذه الطاهرات[16] فيه، كما

---

(١) (ن)، (م): «وقوله»؛ (هـ)، (ص)، (ر): «وقال الرافضي».

(٢) (ب) فقط: «إنكاره له».

(٣) (هـ)، (ص)، (ر): «وكل مسكر».

(٤) سبق الكلام علىٰ هـٰذا الحديث في هـٰذا الكتاب (٢/ ٤١٩).

(٥) «لحديث»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «بحديث».

(٦) «هـٰذا»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).

(٧) (م): «الباب عن ابن مسعود».

(٨) (أ)، (ب): «ثمرة»، وهو تحريف.

(٩) (ن)، (م)، (و): «والجمهور يضعفون»؛ (أ)، (ب): «والجمهور منهم يضعف».

(١٠) الحديث عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في: سنن أبي داود ١/ ٥٤ (كتاب الطهور، باب الوضوء بالنبيذ) ونصه: عن عبد الله بن مسعود: أن النبي ﷺ قال له ليلة الجن: «**ما في إداوتك؟**». قال: نبيذ. قال: «**تمرة طيبة وماء طهور**». والحديث في: سنن الترمذي ١/ ٥٩ ـ ٦٠ (كتاب الطهور، باب ما جاء في الوضوء بالنبيذ)، وقال الترمذي: «وإنما رُوي هـٰذا الحديث عن أبي زيد عن عبد الله عن النبي ﷺ، وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث لا تعرف له رواية غير هـٰذا الحديث». والحديث أيضاً في: سنن ابن ماجه ١/ ١٣٥ (كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء بالنبيذ)، المسند (ط المعارف) ٥/ ٣٠٩ ـ ٣١٠) وقال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ: «إسناده ضعيف»، ٦/ ١٤٦ ـ ١٤٧.

(١١) «الماء»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١٢) (أ)، (ب): «وأحمد وأكثر».

(١٣) (أ)، (ب): «فإن قوله تعالىٰ».

(١٤) (أ)، (ب): «قوله تعالىٰ: فإن لم تجدوا ماء»؛ (و): «قوله ماء».

(١٥) (ن)، (م): «يكره»، وهو تحريف.

(١٦) (ن)، (م)، (و): «الأمور». وسقطت الكلمة من (أ)، (ب).

يعم ما تغيَّر بأصل خلقته، أو بما لا يمكن صونه عنه[١]؛ إذ شمول اللفظ لهما سواء، كما يجوز التوضؤ بماء البحر.

[وقد][٢] قال النبي ﷺ لما قيل له: أنتوضأ من ماء البحر، [فإنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا؟ فقال رسول الله ﷺ][٣]: «**هو الطهور ماؤه الحلّ مَيْتته**». قال الترمذي: حديث صحيح[٤]، فماء البحر طهور، مع / كونه في غاية الملوحة والمرارة والزهومة[٥]، فالمتغير بالطاهرات أحسن حالا منه، ٣/٤٢٧
لكن ذاك تغيّر أصلي وهذا طارئ.

وهذا الفرق لا يعود إلى اسم الماء، ومن اعتبره جعل مقتضى القياس أنه لا يتوضأ بماء البحر ونحوه، ولكن أُبيح لأنه لا يمكن صونه عن المغيِّرات[٦]، والأصل ثبوت الأحكام على وفق القياس لا على خلافه، فإن كان هذا داخلاً في اللفظ دخل الآخر[٧]، وإلا فلا. وهذه دلالة لفظية لا قياسية، حتى يعتبر فيها المشقة وعدمها.

الكلام على قول الرافضي بإباحة أهل السنة للصلاة في جلد الكلب

وأمَّا الصلاة في جلد الكلب، فإنَّما يجوّز [ذلك أبو حنيفة] إذا كان[٨] مدبوغاً. وهذا قول طائفة من العلماء، ليس هذا[٩] من مفاريده. وحجتهم[١٠] قوله ﷺ: «**أيما إهاب دُبِغَ فقد طهر**»[١١]. وهذه مسألة اجتهاد، وليست هذه من مسائل الشناعات[١٢]. ولو قيل/ لهذا المنكر: هات دليلاً [قاطعاً][١٣] على تحريم ذلك، لم يجده. بل لو طُولِب بدليل على تحريم الكلب ليردّ به على مالك في إحدى ٣/٤٢٨

(١) (ص) فقط: «صون الماء عنه».
(٢) «وقد»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وسقطت من (و) عبارة: «رسول الله صلى الله عليه وسلم».
(٤) الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في: سنن أبي داود ١/ ٥٤ (كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر)؛ سنن الترمذي ١/ ٤٧ (كتاب الطهارة، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور)، وقال الترمذي: «وفي الباب عن جابر والفراسي... هذا حديث حسن صحيح»؛ سنن النسائي ١/ ٤٤ (كتاب الطهارة، باب ماء البحر)، ١/ ١٤٣ (كتاب المياه، باب الوضوء بماء البحر)، ٧/ ١٨٣ (كتاب الصيد، باب ميتة البحر)؛ المسند (ط. المعارف) ١٢/ ٢٢٢ - ٢٢٣، ١٧/ ٦٤، ١٨٣.
(٥) (و): «والزفرة».
(٦) (ن)، (هـ)، (ص)، (ر): «المتغيرات».
(٧) (ن): «دخل في الآخر»؛ (م): «دخل فيه الآخر».
(٨) (ن)، (م): «تجوز إذا كان»؛ (و): «يجوز إذا كان»؛ (ص)، (ر)، (هـ): «يجوّزه أبو حنيفة إذا كان».
(٩) (أ)، (ب): «هو». وسقطت الكلمة من (ر).
(١٠) (أ)، (ب): «وحجته».
(١١) انظر كلامي على هذا الحديث بعد سطور قليلة.
(١٢) (ن)، (م): «ليست هذه من مسائل التشانيع»؛ (و)، (ص)، (هـ)، (ر): «وليست هذه مسائل الشنائع».
(١٣) «قاطعا»: ساقطة من (ن)، (م).

الروايتين [عنه، فإنه يكرهه ولا يحرّمه](١) لم يكن هـٰذا الرد من صناعته، مع أن الصحيح الذي عليه جمهور العلماء أن جلد الكلب - بل وسائر السباع - لا يطهر بالدباغ؛ لما رُوي عن النبي ﷺ [من وجوه متعددة](١) أنه نهىٰ عن جلود السباع(٢). وقوله [ﷺ](٣): «أيما إهاب دُبِغَ فقد طهر» ضعَّفه أحمد وغيره [من أئمة الحديث](٤)، وقد رواه مسلم(٥).

٣/٤٢٩ / وكذلك تحريم الكلب دلَّت عليه أدلَّة شرعية، لكن (٦ هـٰؤلاء الإمامية تعجز عن إقامة دليل يردّون به علىٰ مالك في إحدىٰ الروايتين٦).

وأمَّا الصلاة علىٰ العذرة اليابسة بلا حائل، فليس هـٰذا مذهب أبي حنيفة ولا أحد من الأئمة الأربعة، ولكن إذا أصابت الأرض نجاسة، فذهبت بالشمس أو الريح أو الاستحالة، فمذهب الأكثرين(٧) طهارة الأرض [وجواز الصلاة عليها](٨). هـٰذا مذهب أبي حنيفة، وأحد القولين في مذهب مالك وأحمد، وهو القول القديم للشافعي. وهـٰذا القول أظهر من قول من لا يطهِّرها بذلك.

وأمَّا ما ذكره من صفة(٩) الصلاة التي يجيزها أبو حنيفة وفعلها عند بعض الملوك حتىٰ رجع عن مذهبه، فليس بحجَّة علىٰ فساد مذهب أهل السنة؛ لأنَّ أهل السنة يقولون: إنَّ الحقَّ لا يخرج عنهم، لا يقولون: إنَّه لم يخطئ(١٠) أحد منهم.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٢) الحديث عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه أسامة الهذلي - رضي الله عنه - في: سنن أبي داود ٤/ ٩٦ - ٩٧ (كتاب اللباس، باب في جلود النمور والسباع)؛ سنن الترمذي ٣/ ١٥٢ - ١٥٣ (كتاب اللباس، باب ما جاء في النهي عن جلود السباع)؛ سنن النسائي ٧/ ١٥٦ (كتاب الفرع والعتيرة، باب النهي عن الانتفاع بجلود السباع)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٧٤، ٧٥. وانظر في: سنن النسائي ٧/ ١٥٥ (كتاب الفرع والعتيرة، باب الرخصة في الاستمتاع بجلود الميتة إذا دبغت) حديث عن عائشة ﵂ في جواز الاستمتاع بجلود الميتة إذا دبغت.

(٣) «صلىٰ الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وفي (أ)، (ب): «من الأئمة المحدثين».

(٥) الحديث عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في: مسلم ١/ ٢٧٧ (كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ)، ولفظه: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر». وانظر: شرح النووي علىٰ مسلم ٤/ ٥٣ - ٥٤. والحديث في: سنن أبي داود ٤/ ٩٣ (كتاب اللباس، باب في أهب الميتة)؛ سنن الترمذي ٣/ ١٣٥ (كتاب اللباس، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت)؛ سنن النسائي ٧/ ١٥٣ (كتاب الفرع والعتيرة، باب جلود الميتة)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١١٩٣ (كتاب اللباس، باب لبس جلود الميتة إذا دبغت)؛ المسند (ط. المعارف) ٣/ ٢٧٣ - ٢٧٤ وقال المحقق: «إسناده صحيح»، ٤/ ١٤٤، ٥/ ٧١.

(٦ - ٦): ساقط من (أ)، (ب)، (هـ)، (ص)، (ر)؛ وبدلاً من هـٰذه العبارات في (أ)، (ب): «لا يعرفها هـٰذا الإمامي». وفي (هـ)، (ص)، (ر): «لا يعرفها هـٰؤلاء الإمامية».

(٧) (أ)، (ب)، (م): «الأكثر».

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٩) «صفة»: ساقطة من (أ)، (ب).

(١٠) (أ)، (ب): «لا يخطئ».

وهـٰذه الصلاة ينكرها جمهور أهل السنة، كمذهب مالك[١] والشافعي وأحمد. والملك الذي ذكره هو محمود بن سبكتكين، وإنَّما رجع إلىٰ ما ظهر عنده أنه سُنَّة النبي ﷺ، وكان من خيار الملوك/ [وأعدلهم][٢]، وكان من أشد الناس ٣/ ٤٣٠
قياماً علىٰ أهل البدع لا سيما الرافضة، فإنه كان [قد] أمر بلعنتهم ولعنة[٣] أمثالهم في بلاده، وكان الحاكم العبيدي بمصر كتب إليه يدعوه، فأحرق كتابه علىٰ رأس رسوله، ونصر أهل السنة نصراً معروفاً عنه[٤].

الكلام علىٰ زعم الرافضي أن أهل السنة أباحوا المغصوب لو غيَّر الغاصب الصفة.

قوله: «وأباحوا المغصوب لو غيَّر الغاصب الصفة، فقالوا: لو أن سارقاً دخل مداراً لشخص[٥] [له][٦] فيه دواب ورحىٰ وطعام، فطحن السارق طعام صاحب المدار بدوابه وأرحيته، مَلَك[٧] الطحين بذلك، فلو جاء المالك ونازعه، كان المالك ظالماً والسارق مظلوماً، فلو تقاتلا، فإن قُتِل المالك كان هدراً[٨]، وإن قُتِل السارق كان شهيداً».

فيُقال: أولاً: هـٰذه المسألة[٩] ليست قول جمهور علماء السنة[١٠]،/ وإنَّما قالها ٣/ ٤٣١
من ينازعه فيها جمهورهم، ويردون قوله بالأدلة الشرعية، [١١] فهي قول بعض العلماء[١١]، [ولكن الفقهاء] متنازعون[١٢] في الغاصب إذا غيَّر المغصوب بما أزال اسمه، كطحن الحبّ[١٣]، فقيل: هـٰذا بمنزلة إتلافه فيجب للمالك[١٤] القيمة، وهـٰذا قول أبي حنيفة.

وقيل: بل هو باقٍ علىٰ ملك صاحبه، والزيادة له[١٥] والنقص علىٰ الغاصب، وهو قول[١٦] الشافعي.

---

(١) (أ)، (ب): «كمالك».
(٢) «وأعدلهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ب): «وكان قد أمر بلعنهم ولعن..». وسقطت «قد» من (ن)، (م).
(٤) السلطان أبو القاسم محمود بن سبكتكين الغزنوي، فاتح الهند، امتدت سلطنته في عهد الخليفة القادر بالله العباسي من أقاصي الهند إلىٰ نيسابور، ولد سنة ٣٦١، وتوفي سنة ٤٢١هـ. انظر ترجمته في: البداية والنهاية ١٢/ ١٩-٣١؛ الكامل لابن الأثير ٩/ ١٣٨-١٣٩؛ وفيات الأعيان ٤/ ٢٦٢-٢٦٩؛ الأعلام ٨/ ٤٧-٤٨. وانظر: «درء تعارض العقل والنقل» ٦/ ٢٥٣.
(٥) (م)، (أ): «داراً لشخص».
(٦) «له»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (ص)، (ر): «الملك».
(٨) (ن)، (م)، (ص)، (هـ)، (ر)، (و): «ظالما».
(٩) (ن)، (م)، (ص)، (هـ)، (ر)، (و): «هـٰذه المسألة أولا».
(١٠) (أ)، (ب): «قول جمهور العلماء أهل السنة»؛ (م): «قول أهل السنة».
(١١-١١): ساقط من (أ)، (ب).
(١٢) (ن)، (م)، (و): «العلماء فإنهم متنازعون».
(١٣) «الحب»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٤) (ن): «للهالك»، وهو تحريف.
(١٥) (ن): «لها». وسقطت من (ر).
(١٦) (ن)، (م)، (ص)، (هـ)، (ر)، (و): «كقول».

وقيل: بل يُخَيَّر المالك بين أخذ العين والمطالبة بالنقص إن نقص(١)، وبين المطالبة بالبدل وترك العين للغاصب، [وهٰذا هو المشهور من مذهب مالك](٢)، وإذا أخذ العين فقيل: يكون(٣) الغاصب شريكاً بما أحدثه فيه من الصنعة. وقيل: لا شيء له. وهٰذه الأقوال في مذهب أحمد وغيره. وحينئذٍ فالقول الذي أنكره خلاف قول جمهور أهل السنة.

٣/ ٤٣٢ ثم إنه كذب في نقله بقوله(٤): «لو تقاتلا كان المالك ظالماً»، فإن/ المالك إن كان متأوِّلاً لا يعتقد غير هٰذا القول، لم يكن ظالماً، ولم تجز مقاتلته، بل إذا تنازعا ترافعا(٥) إلىٰ من يفصل بينهما، إذا كان اعتقاد هٰذا أن هٰذه العين ملكه، واعتقاد الآخر أنها ملكه.

وأيضاً، فقد يفرِّق بين من غصب الحب ثم اتفق أنه طحنه، وبين من قصد بطحنه تملكه(٦)، فإن معاقبة هٰذا بنقيض(٧) قصده من باب سد الذرائع.

وبالجملة، فهٰذه المسائل التي أنكرها كلها من مذهب أبي حنيفة، ليس فيها لغيره إلا مسألة المخلوقة من [ماء](٨) الزنا للشافعي.

فيُقال له: الشيعة تقول: إن مذهب أبي حنيفة أصح من بقية المذاهب الثلاثة، ويقولون: إنه إذا اضطر الإنسان إلىٰ استفتاء بعض المذاهب الأربعة استفتىٰ الحنفية، ويرجِّحون محمد بن الحسن علىٰ أبي يوسف، فإنهم لنفورهم عن الحديث والسنة/ ظ ١٢١
ينفرون عمَّن كان أكثر تمسكاً بالحديث والسنة.

فإذا كان كذلك، فهٰذه الشناعات في مذهب أبي حنيفة، فإن كان قوله هو الراجح من مذاهب الأئمة الأربعة كان تكثير التشنيع عليه دون غيره تناقضاً منهم،
٣/ ٤٣٣ وكانوا قد رجَّحُوا مذهبه وفضَّلُوه علىٰ غيره، ثم بيَّنوا فيه(٩) / من الضعف والنقص ما يقتضي أن يكون أنقص من غيره. وما هٰذا التناقض بعيد منهم(١٠)، فإنهم لفرط جهلهم وظلمهم يمدحون ويذمّون بلا علم ولا عدل، فإن كان مذهب أبي حنيفة هو الراجح، كان ما ذكروه من اختصاصه بالمسائل الضعيفة التي لا يوجد مثلها(١١)

(١) (ن)، (م): «إن نقصت». (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و).
(٣) (أ)، (ب): «العين فقد يكون»؛ (ن)، (م): «العين مثل أن يكون».
(٤) (أ)، (ب): «لقوله». (٥) (أ)، (ب): «رفعا».
(٦) (أ)، (و): «تمليكه». (٧) (أ): «هل بنقيض»؛ (ب): «يعامل بنقيض».
(٨) «ماء»: زيادة في (أ)، (ب). (٩) (أ): «ثم سوا فيه»؛ (ب): «ثم نسبوا إليه».
(١٠) (أ): «وهٰذا التناقض بعيد منهم»؛ (ب): «وهٰذا التناقض غير بعيد منهم». (١١) (ن): «منها».

لغيره تناقضاً، وإن لم يكن الراجح كان ترجيحه على بقية المذاهب باطلاً، فيلزم[١] بالضرورة أن يكون[٢] الشيعة على الباطل على كل تقدير. ولا ريب أنهم أصحاب جهل وهوى، فيتكلمون في كل موضع بما يناسب أغراضهم، سواء كان حقًّا أو باطلاً.

وقصدهم في هٰذا المقام ذمّ جميع طوائف أهل السنة، فينكرون من كل مذهب[٣] ما يظنُّونه مذموماً فيه، سواء صدقوا في النقل أو كذبوا، وسواء كان ما ذكروه من الذمّ حقًّا أو باطلاً، وإن كان في مذهبهم من المعايب أعظم وأكثر من معايب غيرهم.

التعليق على مزاعمه عن مقالة أهل السنة في الحدود

وأمَّا قوله: «وأوجب الحد على الزاني إذا كذَّب الشهود، وأسقطه إذا صدَّقهم، فأسقط الحد من اجتماع الإقرار والبيِّنة، وهٰذا ذريعة إلى إسقاط حدود الله تعالى، فإن كل من شُهِد عليه بالزنا فصدَّق الشهود يسقط[٤] عند الحد».

٣/ ٤٣٤ **فيُقال:** وهٰذا أيضاً من أقوال أبي حنيفة، وخالفه فيها الجمهور [كمالك] والشافعي وأحمد وغيرهم[٥]. ومأخذ أبي حنيفة أنه إذا أقَرَّ سقط حكم الشهادة، ولا يُؤخذ بالإقرار إلا إذا كان[٦] أربع مرات. وأمَّا الجمهور فيقولون: الإقرار يؤكد حكم الشهادة ولا يبطلها[٧]؛ لأنه موافق لها لا مخالف لها، وإن لم يُحتجْ إليه، كزيادة عدد الشهود على الأربعة، وكإقراره أكثر من أربع مرات.

وبالجملة، فهٰذا قول جمهور أهل السنة، فإن كان صواباً فهو قولهم، وإن كان الآخر [هو] الصواب[٨] فهو قولهم.

ثم يُقال له: من المعلوم أن جمهور أهل السنة ينكرون هٰذه المسائل، ويردون على من قالها بحجج وأدلة لا تعرفها الإمامية.

الردّ على مزاعمه عن إباحة أهل السنة لأكل الكلب واللواط والملاهي

وأمَّا قوله: «وإباحة أكل الكلب، واللواط بالعبيد، وإباحة الملاهي كالشطرنج والغناء، وغير ذلك من المسائل التي لا يحتملها هٰذا المختَصَر».

---

(١) (أ)، (ب): «فلزم». (٢) «يكون»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (أ)، (ب): «فيذكرون في كل موضع»؛ (ن)، (و): «فيذكرون من كل مذهب»؛ (م): «فذكرون من كل مذهب».
(٤) (أ)، (ص)، (ر)، (هـ)، (و)، (م): «فيصدق الشهود فيسقط عنه الحد»؛ (ن): «فيسقط الشهود فسقط عنه الحد». والمثبت من (ب) وهو الموافق لما أثبتناه من قبل.
(٥) (ن)، (م)، (و): «كالشافعي وأحمد وغيرهما». (٦) (ص): «أقر».
(٧) (أ)، (ب): «يؤكد علم الشهود ولا يبطلها». (٨) (ن)، (م): «وإن كان الآخر صواباً».

فيُقال: نقل هٰذا عن جميع أهل السنة كذب، وكذلك نقله عن جمهورهم. بل فيه ما قاله بعض [المقرين بخلافة الخلفاء الثلاثة]، وفيه[1] ما هو كذب عليهم لم يقله ٣/٤٣٥ أحد منهم. وذلك الذي قاله بعض هٰؤلاء أنكره عليهم جمهورهم، فلم يتفقوا علىٰ ضلالة.

ثم إن الموجود في الشيعة من الأمور المنكرة الشنيعة[2] المخالفة للكتاب والسنة والإجماع، أعظم وأشنع[3] (٤ مما يوجد في أي طائفة فرضت من طوائف السنة، فما من طائفة من طوائف السنة٤) يوجد في قولها ما هو[5] ضعيف إلا ويوجد ما هو أضعف منه وأشنع من أقوال الشيعة[6].

فتبيَّن علىٰ كل تقدير أن كل طائفة من أهل السنة خير منهم، فإن الكذب الذي[7] يوجد فيهم، والتكذيب بالحق، وفرط الجهل، والتصديق بالمحالات، وقلة العقل، والغلو في اتِّباع الأهواء[8]، والتعلق بالمجهولات ـ لا يوجد مثله في طائفة أخرىٰ.

وأمَّا ما حكاه من إباحة اللواط بالعبيد، فهٰذا كذب لم يقله أحد من علماء أهل[9] السنة، وأظنه قصد التشنيع به علىٰ مالك، فإني رأيت من الجهَّال من يحكي هٰذا عن مالك. وأصل ذلك: ما يُحكىٰ عنه في حشوش النساء[10]، فإنه لما حُكي ٣/٤٣٦ عن طائفة من أهل المدينة إباحة ذلك، وحكي عن مالك فيه روايتان، ظنَّ الجاهل أن أدبار المماليك كذلك.

وهٰذا من أعظم الغلط علىٰ من هو[11] دون مالك، فكيف علىٰ مالك، مع جلالة قدره، وشرف مذهبه، وكمال صيانته عن الفواحش، وأحكامه بسد الذرائع، وأنه من أبلغ المذاهب إقامة للحدود، ونهيا عن المنكرات والبدع[12]؟!

ولا يختلف مذهب مالك في أن منْ استحلَّ إتيان المماليك أنه يكفر، كما أن

---

(١) (ن)، (م): «ما قاله بعضهم وفيه». وسقطت الكلمة «الثلاثة من (و)، (ص)، (ر)، (هـ).
(٢) «المنكرة الشنيعة»: ساقطة من (أ)، (ب). (٣) «وأشنع»: ساقطة من (ر).
(٤ ـ ٤): ساقط من (ب) فقط. (٥) (ب) فقط: «فما يوجد في قولنا ما هو»، وهو خطأ.
(٦) (ن)، (م)، (و)، (هـ)، (ر)، (ص): «إلَّا ويوجد ما هو أضعف وأكثر في أقوال الشيعة».
(٧) «الذي»: ساقطة من (ب) فقط. (٨) (أ)، (ب): «الهوىٰ».
(٩) «أهل»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ص)، (ن).
(١٠) (ن)، (م): «ما يحكىٰ عنه من إباحة أدبار النساء». (١١) (أ)، (ب): «ممن هو».
(١٢) «والبدع»: ساقطة من (أ)، (ب). وقال ابن قدامة في «المغني» ٩/ ٣١: «واختلفت الرواية عن أحمد ـ رحمه الله ـ في حده (حد اللواط) فروي عنه أن حده الرجم بكراً كان أو ثيباً، وهٰذا قول علي وابن عباس وجابر بن زيد وعبد الله بن معمر والزهري وأبي حبيب وربيعة ومالك..».

هـٰذا قـول جميع أئمة المسلمين، فإنهم متفقـون على أن استحلال هـٰذا بمنزلة استحلال وطء أمته التي هي بنته من الرضاعة، أو أخته من الرضاعة، أو هي موطوءة ابنه أو أبيه، فكما أن مملوكته إذا كانت محرَّمة برضاع أو صهر لا تُباح له باتفاق المسلمين، فمملوكه أَوْلَىٰ بالتحريم، فإن هـٰذا الجنس محرَّم[1] مطلقاً لا يُباح بعقد نكاح ولا ملك يمين، بخلاف وطء الإناث.

ولهـٰذا كان مذهب مالك وعلماء المدينة: أنَّ اللوطي[2] يُقتل رجماً،/ محصناً ٣/ ٤٣٧ كان أو غير محصن، سواء تلوَّط بمملوكة أو غير مملوكة، فإنه يُقتل عندهم الفاعل والمفعول به، كما في السنن عن النبي ﷺ أنه قال: «**اقتلوا الفاعل والمفعول به**» رواه أبو داود وغيره[3].

وهـٰذا مذهب أحمد في الرواية المنصوصة عنه[4]، وهو أحد قَوْلَيْ الشافعي. فمن يكون مذهبه أن هـٰذا أشد من الزنا، كيف يُحكىٰ عنه أنه أباح ذلك. وكذلك لم يبحه غيره من العلماء[5]، بل هم متفقون علىٰ تحريم ذلك. لكن كثير من الأشياء يتفقون[6] علىٰ تحريمها، ويتنازعون في إقامة الحد علىٰ فاعلها: هل يُحَدُّ أو يُعَزَّر بما دون الحد كما لو وطئ أمته التي هي ابنته من الرضاعة.

وأمَّا قوله: «وإباحة الملاهي كالشطرنج والغناء».

فيُقال: مذهب جمهور العلماء[7] أن الشطرنج حرام. وقد ثبت عن/ علي بن أبي ٣/ ٤٣٨ طالب [رضي الله عنه][8] أنه مرَّ بقوم يلعبون بالشطرنج، فقال: ما هـٰذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون[9]؟ وكذلك النهي عنها معروف عن أبي موسىٰ، وابن عباس، وابن عمر

---

(١) (و): «يحرم». (٢) (أ)، (ب): «اللائط».

(٣) الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما في: سنن أبي داود ٤/ ٢٢٠ ـ ٢٢١ (كتاب الحدود، باب فيمن عمل عمل قوم لوط)، ونصه فيه: قال: قال رسول الله ﷺ: «**من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به**». وجاء الحديث أيضاً في: سنن الترمذي ٣/ ٨ ـ ٩ (كتاب الحدود، باب ما جاء في حدّ اللوطيّ)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ٨٥٦ (كتاب الحدود، باب من عَمِلَ عَمَلَ قوم لوط)؛ المسند (ط. المعارف) ٤/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩. وقال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ: «إسناده صحيح».

(٤) (أ)، (ب)، (ن)، (م)، (ر)، (هـ): «المنصورة»، وهو تحريف. وفي (و): «مذهب أحمد في المنصوص من الروايتين عنه».

(٥) (أ)، (ب): «وكذلك غيره من العلماء لم يبحه أحد منهم».

(٦) (أ)، (ب): «متفقون». (٧) (ن)، (م)، (و): «مذهب جمهورهم».

(٨) «رضي الله عنه»: ساقطة من (و)، (هـ). وفي (م): «كرم الله وجهه».

(٩) أورد ابن كثير هـٰذا الخبر في تفسيره لآية ٥٢ من سورة الأنبياء عن ابن أبي حاتم.. قال: مرَّ عليٌّ علىٰ قوم يلعبون بالشطرنج، فقال: ما هـٰذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون؟ لأنْ يمس صاحبكم جمراً حتىٰ يطفأ خير له من أن يمسّها.

ص ١٢٢ وغيره من الصحابة. وتنازعوا في أيهما أشدّ[١] تحريماً: الشطرنج/ أو النرد؟ فقال مالك: الشطرنج أشد من النرد. وهـٰذا منقول[٢] عن ابن عمر، وهـٰذا لأنها تشغل القلب بالفكر الذي يصد عن ذكر الله وعن الصلاة أكثر من النرد. وقال أبو حنيفة وأحمد: النرد أشد، فإن العوض يدخل فيها أكثر. وأمَّا الشافعي فلم يقل[٣] [إن][٤] الشطرنج حلال، ولكن قال: النرد حرام، والشطرنج دونها، ولا يتبيَّن لي[٥] أنها حرام، فتوقف في التحريم. ولأصحابه في تحريمها قولان[٦]. فإن كان التحليل
٣/ ٤٣٩ هو الراجح فلا ضرر، / وإن كان التحريم هو الراجح فهو قول جمهور أهل السنة، فعلىٰ التقديرين لا يخرج الحق عنهم.

قوله: «وإباحة الغناء».

فيُقال له: هـٰذا من الكذب علىٰ الأئمة الأربعة، فإنهم متفقون علىٰ تحريم المعازف[٧] التي هي آلات اللهو، كالعود ونحوه، ولو أتلفها متلف عندهم، لم يضمن صورة التالف، بل يحرم عندهم اتخاذها. وهل يضمن المادة: علىٰ قولين[٨] مشهورين لهم، كما لو أتلف أوعية الخمر، فإنه لو أتلف ما يقوم به المحرَّم[٩] من المادة، لم يضمنه في أحد قوليهم، كما هو مذهب مالك، وأشهر الروايتين عن أحمد، كما أتلف موسىٰ العجل المُتخذ من الذهب[١٠].

وكما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ أمر عبد الله بن عمرو أن يحرق الثوبين المعصفرين اللذين كانا عليه[١١].

٣/ ٤٤٠ / وكما أمرهم عام خيبر بكسر القدور التي كان[١٢] فيها لحوم الْحُمُر، ثم أذن لهم في إراقة[١٣] ما فيها[١٤]، فدلَّ علىٰ جواز الأمرين.

---

(١) (ن)، (م)، (ص)، (ر)، (هـ)، (و): «وتنازعوا أيُّما أشدّ». (٢) (ن)، (م)، (و): «معروف».
(٣) (م)، (و): «وأما الشافعي رحمه الله فلم يقل»؛ (ن): «وأما قول الشافعي رحمه الله فلم يقل».
(٤) «إن»: ساقطة من (ن)، (م). (٥) «لي»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ن)، (م)، (هـ)، (ر)، (ص): «وجهان». (٧) (ب): «الملاهي». ومكان الكلمة بياض في (أ).
(٨) (ن)، (م): «وجهين». (٩) (أ)، (ب): «الخمر».
(١٠) (ر)، (هـ)، (ص): «الذي اتخذ من الذهب»؛ (أ)، (ب): «الذي اتخذ من ذهب»؛ (و): «المتخذ من ذهب».
(١١) الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في: مسلم ٣/ ١٦٤٧ (كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر)، ونصه: «رأىٰ النبي ﷺ عليَّ ثوبين معصفرين، فقال: **«أأمك أمرتك بهذا؟»**. قلت: أغسلهما؟ قال: **«بل احرقهما»**. قال المحقق في شرحه: «معصفرين؛ أي: مصبوغين بعصفر، والعصفر: صبغ أصفر اللون».
(١٢) «كان»: ساقطة من (أ)، (ب)، (و). (١٣) (هـ)، (ر)، (ص): «بإراقة».
(١٤) الحديث عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه في: البخاري ٥/ ١٣٠ - ١٣١ (كتاب المغازي، باب=

وكما أمر لما حُرِّمَت الخمر بشق الظروف وكسر الدنان[١].

وكما أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب [رضي الله عنهما][٢] أمرا بتحريق المكان الذي يُباع فيه الخمر.

ومن لم يجوِّز ذلك من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد - في/ إحدىٰ ٣/ ٤٤١
الروايتين عنه - قالوا: هٰذه عقوبات مالية، وهي منسوخة. وأولئك يقولون: لم ينسخ ذلك[٣] شيء، فإن النسخ لا يكون[٤] إلا بنص متأخر عن الأول يعارضه، ولم يرد شيء من ذلك[٥]، بل العقوبات المالية كالعقوبات البدنية تُستعمل علىٰ الوجه المشروع، بل هي أَوْلَىٰ بالاستعمال، فإن إتلاف الأبدان والأعضاء أعظم من إتلاف الأموال، فإذا كان جنس الأول مشروعاً، فجنس الثاني بطريق الأَوْلَىٰ.

وقد تنازعوا أيضاً في القصاص في الأموال: إذا خَرَقَ[٦] له ثوباً هل له أن يخرق[٧] نظيره من ثيابه، فيتلف ماله كما أتلف ماله، علىٰ قولين هما روايتان عن أحمد. فمن قال: لا يجوز ذلك، قال: لأنه فساد[٨]. ومن قال: يجوز، قال: إتلاف النفس والطَّرَف أشد فساداً، وهو جائز علىٰ وجه العدل والاقتصاص؛ لما فيه من كف العدوان، [وشفاء نفس المظلوم][٩]. ومن منع قال: النفوس لو لم يُشرع فيها القصاص لم تنكف النفوس[١٠]، فإن القاتل إذا علم أنه لا يُقتل بل يؤدي دية،

= غزوة خيبر) وهو حديث طويل عن غزوة خيبر وفيه: «فقال النبي ﷺ: **«ما هذه النيران؟ على أي شيء توقدون؟»**. قالوا: علىٰ لحم. قال: **«علىٰ أي لحم؟»**. قالوا: لحم حمر الإنسية. قال النبي ﷺ: «أهريقوها واكسروها». فقال رجل: أونُهريقها ونغسلها؟ قال: **«أو ذاك»**. والحديث في: البخاري ٣/ ١٣٦ (كتاب المظالم، باب هل تكسر الدنان التي فيها الخمر..؟)؛ مسلم ٣/ ١٤٢٧ - ١٤٢٩ (كتاب الجهاد والسير، باب غزوة خيبر)؛ سنن ابن ماجه (٢/ ١٠٦٥ - ١٠٦٦ (كتاب الذبائح، باب لحوم الحمر الوحشية).

(١) في سنن الترمذي ٢/ ٣٧٩ - ٣٨٠ (كتاب البيوع، باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك). عن أنس عن أبي طلحة أنه قال: يا نبي الله، إني اشتريت خمراً لأيتام في حجري. قال: «أهرق الخمر واكسر الدنان». وقال الترمذي: «وفي الباب عن جابر وعائشة وأبي سعيد وابن مسعود وابن عمر وأنس. حديث أبي طلحة، روىٰ الثوري هٰذا الحديث عن السدي عن يحيىٰ بن عبَّاد عن أنس: أنَّ أبا طلحة كان عنده، وهٰذا أصح من حديث الليث». وضعف الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» ١/ ٢٢٧ الحديث. وانظر: البخاري ٧/ ١٠٦ - ١٠٧ (كتاب الأشربة، باب ترخيص النبي ﷺ في الأوعية والظروف بعد النهي).

(٢) «رضي الله عنهما»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).

(٣) (ن): «لم ينسخ من ذلك».

(٤) (أ)، (ب): «شيء ولا يكون».

(٥) (ب): «بشيء من ذلك»؛ (هـ): «شيء بذلك».

(٦) (ن)، (م)، (و): «حرق»؛ (أ)، (ب): «أحرق».

(٧) (أ)، (ب)، (ن)، (م)، (و): «يحرق».

(٨) (ص): «إفساد».

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و). وفي (ص)، (ر): «وتشفي نفس المظلوم».

(١٠) (هـ): «النفس لو لم يشرع فيها القصاص لم تنكف النفوس»؛ (ر): «النفوس لو لم يشرع فيها القصاص لم تنكف الحقوق»؛ (أ)، (ب): «النفوس لم يشرع فيها القصاص (ثم بياض بمقدار كلمتين).

أقدم(١) على القتل وأدّى(٢) الدِّيَة.

٣/ ٤٤٢ / بخلاف الأموال، فإنه يُؤخَذ من المتلف نظير ما أتلفه، فحصل القصاص بذلك والزجر. وأمَّا إتلاف ذلك فضرره(٣) على المتلف عليه، فإنه يذهب ماله وعوض ماله عليه، وذلك يقول: بل فيه نوع [من](٤) شفاء غيظ المظلوم. وأمَّا إذا تعذَّر القصاص(٥) منه إلا بإتلاف ماله فهٰذا(٦) أظهر جوازاً؛ لأنَّ(٧) القصاص عدل، وجزاء سيئة سيئة مثلها، فإذا أتلف ماله ولم يمكن الاقتصاص(٨) منه إلا بإتلافه، جاز ذلك.

ولهٰذا اتفق العلماء على جواز إتلاف الشجر والزرع الذي للكفَّار، إذا فعلوا بنا مثل ذلك، أو لم يُقدر(٩) عليهم إلا به. وفي جوازه بدون ذلك نزاع [معروف](١٠)، وهو روايتان عن أحمد. والجواز مذهب الشافعي وغيره.

[والمقصود هنا](١١): أنَّ آلات اللهو محرَّمة عند الأئمة الأربعة، ولم يحك عنهم نزاع في ذلك(١٢)، إلا أن المتأخرين من الخراسانيين من أصحاب الشافعي ذكروا في

٣/ ٤٤٣ النزاع وجهين، والصحيح: التحريم. وأمَّا/ العراقيون وقدماء الخراسانيين فلم يذكروا في ذلك نزاعاً.

وأمَّا الغناء المجرد، فمحرَّمٌ عند أبي حنيفة ومالك، وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد، وعنهما أنه مكروه. وذهبت طائفة من أصحاب أحمد إلى أن الغناء المجرد مباح. فإن كان هٰذا القول حقًّا فلا ضرر، وإن كان باطلاً، فجمهور أهل السنة على التحريم، فلم يخرج الحق عن أهل السنة.

فصل(١٣)

قول الرافضي إن الوجه الثاني في وجوب اتباع مذهب الإمامية هو أنها الفرقة الناجية

قال الرافضي(١٤): «الوجه الثاني: في الدلالة(١٥) على وجوب اتِّباع مذهب الإمامية: ما قاله(١٦) شيخنا الإمام(١٧) الأعظم خواجه نصير الملة والحق(١٨) والدين محمد بن الحسن الطوسي، قَدَّس الله روحه، وقد سألته(١٩) عن المذاهب فقال:

(١) (ن)، (م)، (و): «دية قال أقدم». (٢) (ن): «الدِّية». (٣) (أ)، (ن)، (م): «فضروره».
(٤) «من»: ساقطة من (ن)، (م)، (و). (٥) (ن)، (هـ)، (و)، (ر)، (ص): «الاقتصاص».
(٦) (أ)، (ب): «فهو». (٧) (أ)، (ب): «فإن». (٨) (ص): «القصاص».
(٩) (أ)، (ب): «نقدر». (١٠) «معروف»: ساقطة من (ن)، (م).
(١١) عبارة «والمقصود هنا» مكانها بياض في (ن)، (م). (١٢) (ن)، (م): «في ذلك نزاع».
(١٣) (هـ)، (ر)، (ص): «الفصل السادس». (١٤) في (ك)، ص ٩٤ (م).
(١٥) (ك): «في الأدلة». (١٦) (ك): «فمنها ما قاله». (١٧) «الإمام»: ساقطة من (ص).
(١٨) (ك): «الحق والملة». (١٩) (ك): «وقد سئل».

بحثنا عنها وعن قول رسول الله ﷺ(١): «**ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، منها فرقة ناجية**(٢)، **والباقي في النار**»(٣)، [وقد عين/ الفرقة(٤) الناجية والهالكة في حديث ٣/ ٤٤٤
آخر صحيح متفق عليه، وهو في قوله(٥): «**مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح: من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها غرق**»](٦)، فوجدنا الفرقة الناجية هي فرقة الإمامية(٧)، لأنهم باينوا جميع المذاهب، وجميع المذاهب قد اشتركت في أصول العقائد».

الجواب من وجوه:

فيُقال: الجواب من وجوه(٨):

الوجه الأول

أحدها: أنَّ هـٰذا الإمامي قد كفَّر من قال: إنَّ الله موجب بالذات، كما تقدَّم من قوله: يلزم أن يكون الله موجباً بذاته لا مختاراً(٩) فيلزم الكفر.

٣/ ٤٤٥ / وهـٰذا الذي قد جعله شيخه [الأعظم](١٠) واحتج/ بقوله، هو ممن يقول
ظ ١٢٢ بأنَّ(١١) الله موجب بالذات(١٢)، ويقول بقِدَم العالم، كما ذكر ذلك في(١٣) [كتاب](١٤) «شرح الإشارات» له(١٥). فيلزم على قوله أن يكون شيخه هـٰذا الذي احتج به كافراً، والكافر لا يُقبل قوله(١٦) في دين المسلمين.

الوجه الثاني

الثـاني: أن هـٰذا الرجل قد اشتُهِر عند الخاص والعام أنه كان وزير الملاحدة

---

(١) (ك): «عليه وآله». (٢) (ك): «واحدة منها ناجية».

(٣) هـٰذا جزء من حديث روي عن أبي هريرة، وأنس بن مالك، وعوف بن مالك، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن عمر ﷺ في: سنن الترمذي ٤/ ١٣٤ - ١٣٥ (كتاب الإيمان، باب افتراق هـٰذه الأمة)، وقال الترمذي: «حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح»؛ سنن أبي داود ٤/ ٢٧٦ - ٢٧٧ (كتاب السنة، باب شرح السنة)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٣٢١ - ١٣٢٢ (كتاب الفتن، باب افتراق الأمم)؛ سنن الدارمي ٢/ ٢٤١ (كتاب السير، باب في افتراق هـٰذه الأمة)؛ المسند (ط. المعارف) ١٦/ ١٦٩ (وصحح المحقق الحديث)، (ط. الحلبي) ٣/ ١٢٠، ٣/ ١٤٥. وتكلّم الألباني على الحديث طويلاً في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» جـ١ الحديث رقم ٢٠٣. وسيتكلم ابن تيمية على الحديث كلاماً مفصلاً بعد صفحات.

(٤) (ك): «وقد عين عليه السلام الفرقة». (٥) (ك): «وهو قوله عليه السلام».

(٦) ما بين المعقوفتين في (ك)، (ب). وسقط من سائر النسخ. وذكر الألباني الحديث في «ضعيف الجامع الصغير» ٥/ ١٣١ وضعّفه. وقال السيوطي: «البزار عن ابن عباس وعن ابن الزبير، (ك: المستدرك للحاكم) عن أبي ذر».

(٧) (ك): «الفرقة الإمامية». (٨) (ن)، (م): «قلت عن هـٰذا من وجوه».

(٩) (أ)، (ب): «يلزم أن الله موجب بذاته لا مختار (ا: مختارا)».

(١٠) «الأعظم»: ساقطة من (ن)، (م)، (و)، (هـ).

(١١) (أ)، (ب): «إن». (١٢) (ن)، (م): «بذاته».

(١٣) (أ)، (ب): «كما تقدم ذلك عن». (١٤) «كتاب»: ساقطة من (ن)، (م).

(١٥) أورد ابن تيمية في كتابه «درء تعارض العقل والنقل» صفحات طويلة من كتاب «شرح الإشارات» لنصير الدين الطوسي، وعلّق عليها بإسهاب. انظر: جـ١٠، ص ٣٩-٨٤، ١١١-١١٧، ١٦٤-١٧٩.

(١٦) (و): «لا يقبل له قول».

الباطنية الإسماعيلية بالألموت(١)، ثم لما قدم الترك المشركون (٢إلىٰ بلاد المسلمين(٣)، وجاءوا إلىٰ بغداد، دار الخلافة، كان هٰذا منجما مشيراً لملك الترك المشركين٢)
٣/٤٤٦ هولاكو(٤) أشار عليه بقتل الخليفة، / وقتل(٥) أهل العلم والدين، واستبقاء أهل الصناعات والتجارات الذين ينفعونه في الدنيا، وأنه استولىٰ علىٰ الوقف الذي للمسلمين، وكان يعطي منه ما شاء الله لعلماء المشركين وشيوخهم من البخشية(٦) السحرة(٧) وأمثالهم وأنه لما بنىٰ الرَّصَد الذي بمراغة(٨) علىٰ طريقة الصابئة المشركين، كان أبخس(٩) الناس نصيباً منه من كان إلىٰ(١٠) أهل الملل أقرب، وأوفرهم نصيباً من كان أبعدهم عن(١١) الملل، مثل الصابئة [المشركين، ومثل المعطِّلَة](١٢) وسائر المشركين، [وإن ارتزقوا بالنجوم والطب ونحو ذلك](١٣).

٣/٤٤٧ / ومن المشهور عنه وعن أتباعه الاستهتار(١٤) بواجبات الإسلام ومحرَّماته، لا يحافظون علىٰ الفرائض كالصلوات(١٥)، ولا ينزعون(١٦) عن محارم الله من

---

(١) (أ)، (ب): «بالالويت»؛ (ص): «بالأول». انظر ما ذكرته في المقدمة، ص٧٢. وحصن ألموت أو قلعة الموت (أي: عش العقاب): قلعة في جبال الديلم في منطقة طالقان جنوب بحر قزوين بناها أحد ملوك الديلم، وقد استولىٰ عليها الحسن بن علي بن محمد بن جعفر بن صباح الحميري سنة ٤٨٣هـ وجعلها مركزاً لدعوته، وظلت بعده مركزاً لأئمة الإسماعيلية حتىٰ عام ٦٥٤هـ حين استولىٰ عليها هولاكو وهدمها مع سائر قلاعهم. انظر: طائفة الإسماعيلية، ص٦٢-٩٠؛ تاريخ الدعوة الإسماعيلية لمصطفىٰ غالب، ص٢٦٢-٢٩٠؛ الملل والنحل ١/ ١٧٥؛ بيان مذهب الباطنية ص٩٠.

(٢ـ٢): ساقط من (أ)، (ب). (٣) (ن)، (م): «الإسلام».

(٤) (أ)، (ب): «هلاكو»؛ (م): «هولا» (وبعدها بياض). (٥) (أ)، (ب): «وبقتل».

(٦) (هـ)، (ر): «النجشية»؛ (أ)، (ب)، (و): «النخشية»؛ (ن)، (م): الكلمة غير منقوطة. وما أثبته عن (ص). ويذكر بارتولد في «دائرة المعارف الإسلامية» أن «بخش» كلمة سنسكريتية الأصل هي «بهشكو» تدل علىٰ كهنة بوذا، وهٰذا أحد معانيها. ويتكلم A.K. Banaree عن Bhagavata وهي فلسفة هندية قديمة في الصفحات 130 - 120 وذلك في الجزء الأول من كتاب: History of Philosophy Eastern and Western, London, 1952 فلعل هٰذه الطائفة التي كانت تجعل بوذا محوراً لعبادتها هي البخشية».

(٧) (ن)، (م)، (و): «والسحرة».

(٨) في «معجم البلدان» لياقوت الحموي: «بلدة مشهورة عظيمة، أعظم وأشهر بلاد أذربيجان». وفي «تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك» للأستاذ قدري حافظ طوقان، ص ٤٠٨ أن نصير الطوسي بنىٰ لهولاكو مرصد مراغة، الذي بُدِئ في تأسيسه سنة ٦٥٧هـ، وقد اشتهر هٰذا المرصد بآلاته وبمقدرة في الرصد. .».

(٩) (ب)، (و)، (ر): «أخس»؛ (ن)، (م)، (هـ)، (أ): «أحسن». والمثبت عن (ص).

(١٠) (ن)، (م): «من». (١١) (ص)، (ر)، (هـ)، (و): «أبعد عن».

(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و).

(١٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). ويوجد بدلاً منه في (ن) كلمة «المشهورين».

(١٤) (ص): «الاستهزاء». (١٥) (أ)، (ب): «كالصلاة».

(١٦) (ن)، (م)، (هـ)، (ص)، (ر): «ولا يزعون»؛ (و): «ولا يردعون».

الفواحش والخمر[١] وغير ذلك من المنكرات، حتىٰ أنهم في شهر رمضان يُذكر عنهم من إضاعة الصلوات، [وارتكاب][٢] الفواحش، وشرب الخمور[٣] ـ ما يعرفه أهل الخبرة بهم، ولم يكن لهم قوة وظهور إلا مع المشركين، الذين دينهم شر من دين اليهود والنصارىٰ.

ولهـٰذا [كان][٤] كلما قوي الإسلام في المغل وغيرهم من الترك، ضعف أمر هـٰؤلاء لفرط معاداتهم[٥] للإسلام وأهله. ولهـٰذا كانوا من أنقص الناس منزلة عند الأمير نوروز[٦] المجاهد في سبيل الله الشهيد، الذي دعا ملك المغل غازان[٧] إلىٰ الإسلام، والتزم له[٨] أن ينصره إذا أسلم، وقتل المشركين الذين لم يسلموا من البخشية السحرة وغيرهم، / وهدم البذخانات، وكسر الأصنام، ومزق سدنتها[٩] ٣/ ٤٤٨
كل ممزق، وألزم اليهود والنصارىٰ بالجزية والصغار، وبسببه ظهر الإسلام في المغل وأتباعهم[١٠].

[وبالجملة][١١] فأمر هـٰذا الطوسي وأتباعه عند المسلمين أشهر وأعرف من أن يعرف ويُوصَف. ومع هـٰذا فقد قيل: إنه كان في آخر عمره يحافظ علىٰ الصلوات [الخمس][١٢] ويشتغل بتفسير البغوي وبالفقه ونحو ذلك. فإن كان قد تاب من الإلحاد فالله يقبل التوبة عن عباده، ويعفو عن السيئات. والله تعالىٰ يقول: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [سورة الزمر: ٥٣].

لكن ما ذكره عنه هـٰذا، إن كان قبل التوبة لم يُقبل قوله، وإن كان بعد التوبة لم

---

(١) (أ)، (ب): «من الخمر والفواحش». (٢) «وارتكاب»: زيادة في (ب) فقط.
(٣) (أ): «وشرب»، وسقطت كلمة «الخمور»؛ (ب): «وفعل ما». (٤) «كان»: في (أ)، (ب) فقط.
(٥) (أ)، (ب): «هـٰؤلاء لمعاداتهم». (٦) (أ)، (ب): «تورون»، وهو تحريف.
(٧) (و): «قازان». (٨) «له»: ساقطة من (أ)، (ب). (٩) (أ): «شملتها»؛ (ب): «شملها».
(١٠) يقول ابن كثير في «البداية والنهاية» ١٣/ ٣٥١ في أحداث سنة ٦٩٦هـ: «وفيها قتل قازان الأمير نوروز الذي كان إسلامه علىٰ يديه. كان نوروز هـٰذا هو الذي استسلمه ودعاه للإسلام فأسلم وأسلم معه أكثر التتر، فإن التتر شوشوا خاطر قازان عليه واستمالوه منه وعنه، فلم يزل به حتىٰ قتله وقتل جميع من ينسب إليه، وكان نوروز هـٰذا من خيار أمراء التتر عند قازان، وكان ذا عبادة وصدق في إسلامه وأذكاره وتطوعاته، وقصده الجيد، رحمه الله وعفا عنه، ولقد أسلم علىٰ يديه منهم خلق كثير لا يعلمهم إلّا الله، واتخذوا السبح والهياكل، وحضروا الجُمَع والجماعات وقرأوا القرآن». وانظر عن نيروز (أو نوروز) أيضاً: الدليل الشافي علىٰ المنهل الصافي، لابن تغري بردي، ص ٧٦٢، تحقيق: فهيم شلتوت، نشر جامعة أم القرىٰ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م؛ السلوك لمعرفة دول الملوك، جـ١ ق٣، ص ٧١٤، ٨٣٧، ٨٧٤. (١١) «وبالجملة»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(١٢) «الخمس»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م)، (و).

٣/ ٤٤٩ يكن قد تاب من الرفض، بل من الإلحاد وحده. وعلى/ التقديرين فلا يُقبَل قوله. و الأظهر أنه إنَّما كان يجتمع به وبأمثاله لما كان منجماً للمغل المشركين، والإلحاد معروف من حاله إذ ذاك.

فمن يقدح في مثل[١] أبي بكر وعمر وعثمان، وغيرهم من السابقين الأوَّلِين من المهاجرين والأنصار، ويطعن على مثل مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وأتباعهم، ويعيِّرهم بغلطات بعضهم في مثل إباحة الشطرنج والغناء، كيف يليق به أن يحتج لمذهبه بقول مثل هؤلاء الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، ولا يحرِّمون ما حرَّم الله ورسوله، ولا يدينون دين الحق [٢] من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون[٢]، [٣] ويستحلُّون[٤] المحرَّمات المجمع على تحريمها، كالفواحش والخمر[٣]، في مثل شهر رمضان، الذين أضاعوا الصلاة واتَّبعوا الشهوات، [٥] وخرقوا سياج الشرائع، واستخفُّوا بحرمات الدين، [وسلكوا غير طريق المؤمنين][٦]، فهم كما قيل فيهم:

الدين يشكو بلية من فرقة فلسفية
لا يشهدون صلاة إلا لأجل التقية
ولا ترى إلا سياسة مدنية
ويؤثرون عليه مناهجا فلسفية[٦]

٣/ ٤٥٠ / ولكن هذا حال الرافضة: دائماً يعادون أولياء الله المتقين، من السابقين الأوَّلِين، من المهاجرين والأنصار، والذين اتَّبعوهم بإحسان، ويوالون الكفَّار والمنافقين. فإن أعظم الناس نفاقاً في المنتسبين إلى الإسلام هم[٧] الملاحدة الباطنية الإسماعيلية، فمن احتجَّ بأقوالهم في نصرة[٨] قوله، مع ما تقدَّم من طعنه على أقوال[٩] أئمة المسلمين - كان من أعظم الناس موالاة لأهل النفاق، ومعاداة لأهل الإيمان.

ومن العجب أن هذا المصنف[١٠] الرافضي [الخبيث][١١] الكذَّاب المفتري، يذكر أبا بكر وعمر وعثمان، وسائر السابقين الأوَّلِين[١٢] والتابعين، وسائر أئمة

(١) «مثل»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢ - ٢): زيادة في (هـ)، (ر). (٣ - ٣): ساقط من (ر).
(٤) (ن)، (م)، (و): «الذين يستحلون». (٥-٥): ساقط من (و).
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٧) «هم»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م).
(٨) (أ)، (ب): «في نصر». (٩) (ن)، (م): «قول».
(١٠) «المصنف»: ساقطة من (و). (١١) «الخبيث»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(١٢) «الأولين»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ص)، (و)، (هـ).

المسلمين، من أهل العلم والدين - بالعظائم التي يفتريها [عليهم][١] هو وإخوانه، ويجيء إلىٰ من قد اشتُهِر عند المسلمين بمحادته لله ورسوله[٢]، فيقول[٣]: «قال شيخنا الأعظم»، [ويقول][٤]: «قدَّس الله روحه»، مع شهادته بالكفر عليه وعلىٰ أمثاله، ومع لعنة طائفته لخيار[٥] المؤمنين من الأوَّلين والآخرين.

/ وهـٰؤلاء داخلون في معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيباً مِّنَ الْكِتَابِ ٣/ ٤٥١
يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَٰؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً * أُولَٰئِكَ ص ١٢٣
الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيراً﴾ [سورة النساء: ٥١، ٥٢].

فإنَّ هـٰؤلاء الإمامية أُوتوا نصيباً من الكتاب؛ إذ كانوا مقرِّين ببعض ما في الكتاب المنزَّل، وفيهم شعبة من الإيمان بالجبت وهو السحر، والطاغوت[٦] وهو ما يعبد من دون الله[٧]، فإنهم يعظِّمون الفلسفة المتضمنة لذلك[٨]، ويرون الدعاء والعبادة للموتىٰ، واتخاذ المساجد علىٰ القبور[٩]، ويجعلون السفر إليها حجا له مناسك، ويقولون: «مناسك حج المشاهد».

وحدَّثني الثقات: أنَّ فيهم من يرون[١٠] الحج إليها أعظم من الحج إلىٰ البيت العتيق، فيرون الإشراك بالله أعظم من عبادة الله، وهـٰذا من أعظم الإيمان بالطاغوت.

وهم يقولون لمن يقرُّون بكفره[١١] من القائلين بقدم العالم ودعوة الكواكب، والمسوِّغين للشرك: هـٰؤلاء أهدىٰ من الذين آمنوا سبيلاً، فإنهم فضَّلوا هـٰؤلاء الملاحدة المشركين علىٰ السابقين الأوَّلين [من/ المهاجرين والأنصار][١٢] والذين ٣/ ٤٥٢
اتبعوهم بإحسان. وليس هـٰذا ببدع[١٣] من الرافضة[١٤]، فقد عُرف من موالاتهم[١٥] لليهود والنصارىٰ والمشركين، ومعاونتهم علىٰ قتال المسلمين[١٦]، ما يعرفه الخاص والعام، (* حتىٰ قيل: إنه ما اقتتل يهودي ومسلم، ولا نصراني

---

(١) «عليهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (ن)، (م): «محادته الله ورسوله»؛ (و): «محادته لله ورسوله».
(٣) (أ)، (ب): «يقول عنه».
(٤) «ويقول»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (أ)، (ب): «ومع لعنه طائفة خيار».
(٦) (أ)، (ب): «بالجبت والطاغوت والسحر».
(٧) (أ)، (ب): «وما يعبدون من دون الله».
(٨) (أ)، (ب): «ذلك».
(٩) (أ)، (ب): «علىٰ قبورهم».
(١٠) (أ)، (ب): «من يرىٰ».
(١١) (ن)، (م): «بتكفيره».
(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و).
(١٣) (أ)، (ب): «فليس هـٰذا ببعيد»؛ (و): «وليس هـٰذا ببديع».
(١٤) (ن)، (م): «من الضلالة».
(١٥) (و): «فقد تقدم من ذكر موالاتهم».
(١٦) (و): «علىٰ قتال المسلمين وفسادهم».
(*-*): ساقط من (و).

ومسلم، [ولا مشرك ومسلم][(١)] - إلا كان الرافضي مع اليهودي والنصراني [والمشرك][(٢)*].

الوجه الثالث **الوجه الثالث:** أنه قد عرف كل أحد أن الإسماعيلية والنصيرية هم من الطوائف الذين يظهرون التشيع، وإن كانوا في الباطن كفَّاراً منسلخين من كل ملة. والنصيرية هم من غلاة الرافضة الذين يدَّعون إلـٰهية عليّ. وهـٰؤلاء أكفر من اليهود والنصارىٰ باتفاق المسلمين.

والإسماعيلية الباطنية أكفر منهم، فإن حقيقة قولهم التعطيل. أما أصحاب الناموس الأكبر والبلاغ الأعظم، الذي هو[(٣)] آخر المراتب عندهم[(٤)]، فهم من
٣/ ٤٥٣ الدهرية القائلين بأن العالم لا فاعل له: لا علة ولا / خالق. ويقولون: ليس بيننا وبين الفلاسفة خلاف إلا في[(٥)] واجب الوجود، فإنهم يثبتونه، وهو شيء لا حقيقة له، ويستهزئون بأسماء الله عز وجل[(٦)]، ولا سيما[(٧)] هـٰذا [الاسم [(٨)] الذي][(٩)] هو الله، [فإن[(٥)][(١٠)]] منهم من يكتبه على أسفل قدميه ويطؤه.

وأمَّا من هو دون هـٰؤلاء فيقولون بالسابق والتالي[(١١)]، اللذين عبَّروا بهما عن العقل والنفس عند الفلاسفة، وعن النور والظلمة عند المجوس، وركَّبوا لهم مذهباً من مذاهب الصابئة والمجوس ظاهره التشيع.

ولا ريب أن المجوس والصابئة [(١٢)] شر من اليهود والنصارىٰ، ولكن تظاهروا بالتشيع[(١٢)]. قالوا: لأنَّ الشيعة أسرع الطوائف استجابة لنا، لما فيهم من الخروج عن الشريعة، ولما فيهم من الجهل وتصديق المجهولات[(١٣)].

٣/ ٤٥٤ / ولهـٰذا كان أئمتهم في الباطن فلاسفة، كالنصير الطوسي هـٰذا، وكسنان

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٢) «والمشرك»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (ن)، (م)، (هـ)، (و)، (ص)، (ر): «التي هي».
(٤) البلاغ الأكبر اصطلاح إسماعيلي باطني يعنون به: الوصول بمن يدعونه إلىٰ المرحلة الأخيرة التي ينسلخ فيها عن الإسلام تماماً. وقد جعلوا ذلك بعد سبع مراتب وسموها «البلاغ السابع»، وجعلوها أحياناً تسع مراتب. انظر: بيان مذهب الباطنية، ص ٥، ١٧؛ فضائح الباطنية للغزالي، ص ٣٢.
وأما الناموس الأكبر، فذكر الديلمي في «بيان مذهب الباطنية»، ص ٧٣: أن أبا القاسم القيرواني صاحب كتاب «البلاغ» قال في موضع من كتابه: «وكان الناموس الأعظم التلبيس علىٰ هـٰذا العالم المنكوس».
(٥) «في»: ساقطة من (أ)، (ب). (٦) (أ)، (ب)، (ص)، (هـ)، (ر)، (و): «باسم الله».
(٧) «ولا سيما»: كذا في (ر)، (ب). وفي سائر النسخ: «وسيما».
(٨ ـ ٨): ساقط من (و). (٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن).
(١٠) «فإن»: ساقطة من (ن)، (م). (١١) (ن): «والثاني»، وهو تحريف.
(١٢ ـ ١٢): ساقط من (و). (١٣) (أ)، (ب): «والتصديق بالمجهولات».

البصري الذي كان بحصونهم بالشام، وكان يقول: قد رَفَعت عنهم الصوم والصلاة والحج والزكاة[١].

فإذا كانت الإسماعيلية[٢] إنَّما يتظاهرون في الإسلام بالتشيع، ومنه دخلوا، وبه ظهروا[٣]، وأهله هم المهاجرون إليهم، لا إلى الله ورسوله، [٤] وهم أنصارهم لا أنصار الله ورسوله[٤]- عُلِم أنَّ شهادة الإسماعيلية للشيعة بأنهم على الحق شهادة مردودة باتفاق العقلاء.

فإن هذا الشاهد؛ إن كان يعرف أنَّ ما هو عليه مخالف لدين الإسلام في الباطن، وإنَّما أظهر التشيع لينفق به[٥] عند المسلمين، فهو محتاج إلى تعظيم التشيع، وشهادته له شهادة المرء لنفسه، فهو كشهادة الآدمي[٦] لنفسه، لكنه[٧] في هذه الشهادة يعلم أنه يكذب، وإنَّما كذب فيها[٨] كما/ كذب[٩] في سائر أحواله، ٣/ ٤٥٥
وإن كان يعتقد دين الإسلام في الباطن، ويظن أن هؤلاء على دين الإسلام، كان أيضاً شاهداً لنفسه، لكنه مع جهله وضلاله.

وعلى التقديرين؛ فشهادة[١٠] المرء لنفسه لا تُقبل، سواء عُلِم كذب نفسه، أو اعتقد صدق نفسه. كما في السنن عن النبي ﷺ أنه قال: **«لا تُقبل شهادة خصم ولا ظنين ولا ذي غمر على أخيه»**[١١]. وهؤلاء خصماء أظِنَّاء متهمون ذوو غمر على أهل

---

(١) هو: أبو الحسن سنان بن سلمان بن محمد بن راشد البصري، الملقب بـ«راشد الدين» وبـ«شيخ الجبل»، قال عنه ابن العماد (شذرات الذهب ٤/ ٢٩٤-٢٩٥): «مقدم الإسماعيلية وصاحب الدعوة بقلاع الشام، وأصله من البصرة، قدم إلى الشام في أيام نور الدين الشهيد، وأقام في القلاع ثلاثين سنة، وجرت له مع السلطان صلاح الدين وقائع وقصص». توفي سنة ٥٨٨هـ. انظر عنه: النجوم الزاهرة ٦/ ١١٧؛ مرآة الزمان ٨/ ٤١٩ (واسمه فيه: سنان بن سليمان)؛ طائفة الإسماعيلية، ص ٩٩-١٠٠؛ الأعلام ٣/ ٢٠٦-٢٠٧.

(٢) (أ)، (ب): «فإذا كانت النُّصَيرِيَّة الإسماعيلية».

(٣) (ن) فقط: «وعليه». (٤-٤): ساقطة من (أ)، (ب). (٥) (أ)، (ب): «ليتقوى به».

(٦) «الآدمي»: كذا في (ن)، (م). وفي سائر النسخ: «الإمامي». (٧) (أ)، (ب): «لكن».

(٨) (أ)، (ب): «فيه». (٩) (ن) فقط: «يكذب». (١٠) (أ)، (ب): «شهادة».

(١١) لم أجد حديثاً بهذا اللفظ ولكني وجدت عدة أحاديث قريبة في معناها منه؛ منها: حديث مروي في مسند أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في عدة مواضع (ط. المعارف) ١٠/ ٢٢٤، ١١/ ١٣٨، ١٦٣ ولفظه هنا: «لا تجوز شهادة خائن، ولا محدودٍ في الإسلام، ولا ذي غِمْر على صاحبه»، ١٢/ ٥٠. وقال المحقق - رحمه الله - عن الحديث في كل هذه المواضع: إن إسناده صحيح. والغِمْر - بكسر الغين المعجمة وسكون الميم -: الحقد والضغن. وجاء حديث مقارب عن سليمان بن موسى رضي الله عنه في: سنن أبي داود ٣/ ٤١٦ (كتاب الأقضية، باب من ترد شهادته). وجاء حديث ثالث عن عائشة رضي الله عنها في: سنن الترمذي ٣/ ٣٧٤ (كتاب الشهادات، حديث رقم ٢٤٠٠)، ولكن الترمذي ضعَّف الحديث. وأورد ابن ماجه في سننه ٢/ ٧٩٢ (كتاب الأحكام، باب من لا تجوز شهادته) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وقال عنه المعلق: «في =

السنة والجماعة، فشهادتهم مردودة بكل طريق.

الوجه الرابع الوجه الرابع: أن يُقال: أولاً: أنتم قوم لا تحتجُّون بمثل هٰذه/ الأحاديث، فإنَّ
٣/ ٤٥٦ هٰذا الحديث إنَّما يرويه أهل السنة بأسانيد أهل السنة، والحديث نفسه ليس في الصحيحين، بل قد طعن فيه بعض أهل الحديث؛ كابن حزم(١) وغيره، ولكن قد رواه أهل السنن، كأبي داود والترمذي وابن ماجه، ورواه أهل المسانيد(٢)، كالإمام أحمد وغيره(٣).

فمن أين لكم على أصولكم ثبوته حتى تحتجُّوا به؟ وبتقدير ثبوته فهو من أخبار الآحاد، فكيف يجوز أن تحتجُّوا(٤) في أصل من أصول الدين(٥) وإضلال جميع المسلمين ـ إلا فرقة واحدة ـ بأخبار الآحاد التي لا يحتجُّون هم بها في الفروع العملية؟! وهل هٰذا إلا من أعظم التناقض(٦) والجهل؟!

الوجه الخامس الوجه الخامس: أنَّ الحديث روي تفسيره فيه من وجهين: أحدهما: أنه [ﷺ](٧) سُئِل عن الفرقة الناجية، فقال: «**من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**». وفي الرواية الأخرى، قال: «**هم الجماعة**». وكل من التفسيرين يناقض قول الإمامية،
٣/ ٤٥٧ ويقتضي أنهم / خارجون عن الفرقة الناجية، فإنهم خارجون عن جماعة المسلمين: يكفِّرون أو يفسِّقون (٨ أئمة(٩) الجماعة، كأبي بكر وعمر وعثمان، دع معاوية
ظ ١٢٣ وملوك بني أمية وبني العباس، وكذلك يكفِّرون أو يفسِّقون٨) علماء الجماعة/ وعبَّادهم، كمالك والثَّوْريِّ والأَوْزَاعِيِّ واللَّيْث بن سعد وأبي حنيفة والشافعي [وأحمد](١٠) وإسحٰق وأبي عبيد وإبراهيم بن أدهم والفضيل بن عياض وأبي سليمان الداراني ومعروف الكرخي وأمثال هٰؤلاء، وهم أبعد الناس عن معرفة سير الصحابة والاقتداء بهم، لا في حياة النبي ﷺ ولا بعده، فإنَّ(١١) هٰذا إنَّما يعرفه

= الزوائد: في إسناده حجاج بن أرطاة وكان يدلِّس وقد رواه بالعنعنة، ورواه الترمذي عن عائشة رضي الله عنها». وضعف الألباني حديث عائشة في «ضعيف الجامع الصغير» ٦/ ٦٢.

(١) قال ابن حزم في «الفصل» ٣/ ٢٩٢: «هٰذان حديثان (حديث القدرية والمرجئة مجوس هٰذه الأمة، وحديث افتراق الأمَة) لا يصحان أصلاً من طريق الإسناد. وما كان هٰكذا فليس حجَّة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به؟!».

(٢) (ب): «الأسانيد»؛ (و): «المساند». (٣) سبق الكلام على هٰذا الحديث (١/ ٣٥٤).

(٤) (و): «تحتج».

(٥) (هـ)، (ر): «في أصل الدين»؛ (ص)، (و): «في أصل أصول الدين».

(٦) (أ)، (ب): «وهٰذا من أعظم التناقض». (٧) «صلى الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).

(٨ ـ ٨): ساقط من (م). (٩) (ن)، (و)، (هـ)، (ص): «لأئمة». (١٠) «وأحمد»: ساقطة من (ن).

(١١) (أ): «لا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فإن»؛ (ب): «في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فإن».

أهل(١) العلم بالحديث والمنقولات، والمعرفة بالرجال(٢) الضعفاء والثقات، وهم من أعظم(٣) الناس جهلاً بالحديث وبغضاً له(٤)، ومعاداة لأهله، فإذا كان وصف الفرقة الناجية: أتباع الصحابة على عهد رسول الله ﷺ، وذلك شعار السنة والجماعة - كانت الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة، فالسنَّة ما كان [ﷺ](٥) هو
٣/ ٤٥٨ وأصحابه عليه(٦) / في عهده، مما أمرهم به أو أقرَّهم عليه أو فعله هو، والجماعة هم المجتمعون(٧) الذين [ما](٨) فرَّقوا دينهم وكانوا شيعاً، فالذين(٩) فرَّقوا دينهم وكانوا شيعاً خارجون عن الجماعة(١٠) قد برَّأ الله نبيه منهم، فعُلم بذلك(١١) أنَّ هذا وصف أهل السنة والجماعة، لا وصف الرافضة، وأن هذا(١٢) الحديث وصف الفرقة الناجية باتِّباع سنته التي كان عليها هو وأصحابه، وبلزوم جماعة المسلمين.

فإن قيل: فقد قال في الحديث: **«من كان(١٣) على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي»**، فمن خرج عن تلك الطريقة بعده لم يكن على طريقة الفرقة الناجية، وقد ارتدَّ ناس بعده فليسوا من الفرقة الناجية.

قلنا: نعم وأشهر الناس بالردَّة خصوم أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وأتباعه؛ كمسيلمة الكذَّاب وأتباعه وغيرهم. وهؤلاء تتولاهم الرافضة كما ذكر ذلك غير واحد من شيوخهم، مثل هذا الإمامي وغيره، ويقولون: إنهم كانوا على الحق، وأن الصديق
٣/ ٤٥٩ قاتلهم بغير حق. ثم مِن(١٤) أظهر/ الناس ردَّة الغالية(١٥) الذين حرَّقهم عليّ [رضي الله عنه](١٦) بالنار لما ادَّعوا فيه الإلهية، و[هم] السبائية(١٧) أتباع عبد الله بن سبأ الذين أظهروا سب أبي بكر وعمر.

وأوَّل من ظهر عنه دعوى النبوة من المنتسبين إلى الإسلام المختار بن أبي عبيد وكان من الشيعة(١٨). فعُلِم أن أعظم الناس ردَّة هم في الشيعة أكثر منهم في سائر

---

(١) (أ)، (ب): «فإن هذا لا يعرفه إلَّا أهل». (٢) (أ)، (ب): «بأخبار».
(٣) (و): «أشد». (٤) (أ): «بعضا له»؛ (ب): «بغضا له».
(٥) «صلى الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب). (٦) (أ)، (ب): «عليها».
(٧) (أ): «وأما الجماعة هم المجتمعون»؛ (ب): «وأما الجماعة فهم المجتمعون».
(٨) «ما»: ساقطة من (ن). (٩) (أ)، (ب): «والذين». (١٠) (أ)، (ب): «عن الفرقة الناجية».
(١١) (ن): «علم ذلك»؛ (م): «علم من ذلك»؛ (هـ)، (و)، (ص)، (ر): «علم بذلك».
(١٢) «هذا»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٣) عبارة «من كان»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٤) «من»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٥) «الغالية»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٦) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب). وفي (م): «عليه السلام».
(١٧) «وهم السبائية»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «والسبأية».
(١٨) سبق الكلام عليه في هذا الكتاب (٢/ ٣٨٧).

الطوائف، ولهـٰذا لا يُعرف ردَّة أسوأ [حالاً] من ردَّة(١) الغالية كالنُّصَيْرِية، و[من ردة] الإسماعيلية(٢) الباطنية ونحوهم، وأشهر(٣) الناس بقتال المرتدين هو أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ، فلا يكون المرتدون في طائفة أكثر منها في خصوم أبي بكر الصديق، فدلَّ ذلك على أن المرتدين الذين لم يزالوا مرتدين على أعقابهم، هم بالرافضة أَوْلَىٰ منهم بأهل السنة والجماعة.

وهـٰذا بَيِّنٌ يعرفه كل عاقل يعرف الإسلام وأهله(٤)، ولا يستريب(٥) أحد أن
٣/ ٤٦٠ جنس المرتدين في المنتسبين إلى التشيع أعظم وأفحش كفراً من/ جنس(٦) المرتدين المنتسبين إلى أهل السنة والجماعة، إن كان فيهم مرتد.

الوجه السادس **الوجه السادس**: أن يُقال: هـٰذه الحجَّة التي احتج بها [هـٰذا](٧) الطوسي على أن الإمامية هم(٨) الفرقة الناجية كذب في(٩) وصفها، كما هي باطلة في دلالتها. وذلك أن قوله: «باينوا جميع المذاهب، وجميع المذاهب قد اشتركت في أصول العقائد» إن أراد بذلك أنهم باينوا جميع المذاهب فيما اختصوا به، فهـٰذا شأن جميع المذاهب، فإن الخوارج أيضاً باينوا جميع المذاهب فيما اختصُّوا به من التكفير(١٠) بالذنوب، ومن تكفير عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ، ومن إسقاط طاعة الرسول فيما [لم](١١) يخبر به عن الله، وتجويز الظلم عليه في قَسْمِه والجور في حكمه، وإسقاط اتِّباع السنة المتواترة التي تخالف ما يُظن أنه ظاهر القرآن، كقطع السارق(١٢) من المنكب، وأمثال ذلك.

قال الأشعري في «المقالات»(١٣): «أجمعت(١٤) الخوارج على إكفار(١٥)
٣/ ٤٦١ / علي ابن أبي طالب رضي الله عنه؛ إذ حكَّم(١٦)، وهم مختلفون: هل كفره شرك أم لا؟».

قال(١٧): «وأجمعوا على أن كل كبيرة(١٨) كفر إلا النَّجَدات فإنها لا تقول

(١) (ن)، (م)، (ر)، (ص)، (و): «لا يعرف أسوأ ردة من ردة».
(٢) (ن)، (م): «كالنُّصيرية والإسماعيلية». (٣) (أ)، (ب): «وأهم».
(٤) «وأهله»: ساقطة من (أ)، (ب). (٥) (أ): «وهـٰذا لا يستريب»؛ (ب): «ولهـٰذا لا يستريب».
(٦) «جنس»: ساقطة من (ر)، (هـ)، (ص). (٧) «هـٰذا»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(٨) (أ)، (ب): «هي». (٩) (أ)، (ب): «على».
(١٠) (أ): «الذاهب فيما اختصوا به من التكفير»؛ (ب): «المذاهب كما باينت الخوارج فيما اختصوا به من التكفير».
(١١) «لم»: ساقطة من (ن)، (ص). (١٢) (ب) فقط: «كقطع يد السارق».
(١٣) جـ١ ص ١٥٦ (ط. النهضة المصرية). (١٤) (ن)، (ر)، (هـ): «اجتمعت»؛ (ص): «أجمع».
(١٥) (أ)، (ب): «تكفير». (١٦) (المقالات): «رضوان الله عليه أن حكَّم».
(١٧) بعد الكلام السابق مباشرة (١/ ٩٧). (١٨) (أ)، (ب): «على أن الكبيرة».

بذلك[١]. وأجمعوا على أن الله يعذِّب أصحاب الكبائر عذاباً دائماً، إلا النجدات أصحاب نجدة».

وكذلك المعتزلة باينوا جميع الطوائف[٢] فيما اختصوا به من المنزلة بين المنزلتين، وقولهم: إنَّ أهل الكبائر يخلَّدون في النار، وليسوا بمؤمنين ولا كفَّار، [فإن][٣] هـٰذا قولهم الذي سمَّوا به معتزلة، فمن وافقهم فيه بعد ذلك من الزيدية فعنهم أخذوا.

بل الطوائف المنتسبون[٤] إلى السنة والجماعة تباين كل طائفة[٥] منهم سائر أهل السنة والجماعة فيما اختصت به، فالكُلَّابية باينوا سائر الناس في قولهم[٦]: إنَّ الكلامَ معنًى واحد، أو معان متعددة[٧]: أربعة أو/ خمسة، تقوم بذات المتكلم، هو ٣/ ٤٦٢
الأمر والنهي والخبر: إن عُبِّرَ عنه بالعربية كان قرآناً، وإن عُبِّرَ عنه بالعبرية[٨] كان توراة، فإن هـٰذا لم يقله أحد من الطوائف غيرهم.

وكذلك الكرَّاميَّة باينوا سائر[٩] الطوائف في قولهم: إنَّ الإيمان هو القول باللسان، فمن أقرَّ بلسانه كان مؤمناً، وإن جحد بقلبه قالوا: وهو[١٠] مؤمن مخلَّد في النار؛ فإنَّ هـٰذا لم يقله غيرهم.

بل طوائف أهل السنة والعلم لكل طائفة قول لا يوافقهم عليه بقية الطوائف، فلكل واحد من أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد مسائل تفرَّد بها عن الأئمة الثلاثة كثيرة.

وإن أراد/ بذلك أنهم اختصوا بجميع أقوالهم، فليس كذلك، فإنهم في ص ١٢٤
توحيدهم[١١] موافقون للمعتزلة، وقدماؤهم [١٢ كانوا مجسِّمَة، وكذلك في القدر هم موافقون للمعتزلة، فقدماؤهم[١٢] كان كثير منهم يثبت القدر، وإنكار القدر في قدمائهم أشهر من إنكار الصفات. وخروج أهل الذنوب من النار، وعفو الله [عز وجل][١٣] عن أهل الكبائر لهم فيه قولان. ومتأخروهم موافقون فيه الواقفية[١٤]

(١) المقالات: «ذلك».
(٢) (و): «الناس».
(٣) «فإن»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) (أ)، (ب): «المنتسبة».
(٥) (ن)، (م)، (و)، (ص)، (هـ)، (ر): «فرقة».
(٦) (أ)، (ب): «في كلامهم».
(٧) (و)، (هـ)، (ص)، (ر): «معدودة».
(٨) (ر)، (ص): «بالعبرانية».
(٩) (أ)، (ب): «جميع».
(١٠) (ب) فقط: «هو».
(١١) (و): «توحيدهم».
(١٢ ـ ١٢): ساقط من (أ)، (ب).
(١٣) «عز وجل»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٤) (ص)، (ر)، (هـ)، (و): «الواقفة».

٣/ ٤٦٣ الذين يقولون: لا ندري هل يدخل / النار أحد من أهل القبلة أم لا؟ وهم طائفة من الأشعرية. وإن قالوا: إنا[١] نجزم بأن كثيراً من أهل الكبائر يدخل النار، فهذا[٢] قول الجمهور من أهل السنة.

ففي الجملة لهم أقوال اختصُّوا بها، وأقوال شاركهم غيرهم فيها، كما أن الخوارج والمعتزلة وغيرهم كذلك. وأما أهل الحديث والسُّنَّة والجماعة فقد اختصُّوا[٣] باتِّباعهم الكتاب والسُّنَّة الثابتة عن نبيهم ﷺ في الأصول والفروع، وما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، بخلاف الخوارج والمعتزلة والروافض ومن وافقهم في بعض أقوالهم، فإنهم لا يتّبعون الأحاديث التي رواها الثقات عن النبي ﷺ، التي يعلم أهل الحديث صحتها.

فالمعتزلة يقولون: هذه أخبار آحاد. وأمَّا الرافضة: فيطعنون في الصحابة ونقلهم، وباطن أمرهم الطعن في الرسالة. والخوارج يقول قائلهم: اعدل يا محمد فإنك لم تعدل، فيجوِّزون على النبي ﷺ أنه[٤] يظلم. ولهذا قال النبي ﷺ
٣/ ٤٦٤ / لأولهم[٥]: «**ويلك من يعدل إذ لم أعدل؟**[٦]**، لقد خبتَ وخسرتَ إن لم أعدل**»[٧]. فهم جهَّال فارقوا السنة والجماعة عن[٨] جهل.

وأمَّا الرافضة فأصل بدعتهم عن نفاق، ولهذا فيهم من الزندقة ما ليس في الخوارج. قال الأشعري في «المقالات»[٩]: «هذه حكاية[١٠] أصحاب الحديث وأهل السنة[١١]. جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله، وما جاء من[١٢] عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردُّون من ذلك شيئاً، وأنه إلـٰه[١٣] واحد فرد صمد، لا إلـٰه غيره، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الجنة حق، وأنَّ النار[١٤]

---

(١) (ن)، (م)، (و): «بأنا». (٢) (أ)، (ب): «فهو».
(٣) (ن)، (م)، (هـ)، (ر)، (ص): «فاختصوا». (٤) (ص)، (ر)، (هـ): «أن».
(٥) «لأولهم»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م)، (ص). (٦) (أ)، (ب): «ويلك إن لم أعدل فمن يعدل».
(٧) الحديث جزء من حديث طويل عن الخوارج عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله ﷺ - مع اختلاف في الألفاظ - في: البخاري ٤/ ٢٠٠ (كتاب المناقب، باب علامات النبوة)؛ مسلم ٢/ ٧٤٤ - ٧٤٥ (كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٦٥، ٦٨، ٧٣، ٣٥٣، ٣٥٤ - ٣٥٥؛ وانظر: سنن ابن ماجه ١/ ٦٠ - ٦١ (المقدمة، باب من ذكر الخوارج)؛ جامع الأصول لابن الأثير ١٠/ ٤٣٦ - ٤٤٠.
(٨) (أ)، (ب): «على». (٩) جـ١، ص ٣٢٠.
(١٠) (ب) فقط: «هذه عقيدة». وفي (المقالات): «هذه حكاية جملة قول..».
(١١) المقالات: «جملة ما عليه أهل الحديث والسنة». (١٢) (ن)، (م): «وما جاء به من..».
(١٣) المقالات: «وأنالله سبحانه إلـٰه». (١٤) والنار.

٣/ ٤٦٥ حق، وأن الساعة/ [آتية][(١)] لا ريب فيها، وأنَّ الله يبعث من في القبور، وأن الله علىٰ[(٢)] عرشه كما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [سورة طه: ٥]، وأن له يدين بلا كيف كما قال: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [سورة ص: ٧٥]، وكما قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [سورة المائدة: ٦٤]»، وساق الكلام إلىٰ آخره.

فإن قال: إن مراده بالمباينة: أنهم يكفِّرون كل أهل دار غير دارهم[(٣)]، كما أفتىٰ غير واحد من شيوخهم بأنَّ الدار إذا كان الظاهر فيها مذهب النصب، مثل المسح علىٰ الخفين، وحِلِّ شرب الفقاع، وتحريم المتعة: كانت دار كفر، وحُكِم بنجاسة ما فيها من المائعات. وإن كان الظاهر مذهب الطائفة المحِقَّة - يعني الإمامية - حُكِم بطهارة[(٤)] ما فيها من المائعات، وإن كان كلا الأمرين ظاهراً كانت دار وقف [فينظر] فمن[(٥)] كان فيها من طائفتهم كان ما عنده من المائعات طاهراً، ومن كان[(٦)] من غيرهم حُكِم بنجاسة ما عنده من المائعات.

قيل[(٧)]: هٰذا الوصف يشاركهم فيه الخوارج، والخوارج في ذلك أقوىٰ منهم؛ فإنَّ الخوارج ترىٰ السيف، وحروبهم مع الجماعة مشهورة، وعندهم كل دار غير دارهم فهي دار كفر. وقد نازع[(٨)] بعضهم في التكفير العام[(٩)]، كما نازع بعض الإمامية في التكفير العام[(٩)]، وقد وافقوهم[(١٠)] في أصل التكفير.

٣/ ٤٦٦ / وأمَّا السيف فإن الزيدية ترىٰ السيف، والإمامية لا تراه. قال الأشعري[(١١)]: «وأجمعت الروافض[(١٢)] علىٰ إبطال الخروج وإنكار السيف ولو قتلت، حتىٰ يظهر لها الإمام، وحتىٰ يأمرها[(١٣)] بذلك».

قلت: ولهٰذا لا يغزون الكفار ولا يقاتلون مع أئمة الجماعة، إلَّا من يلتزم مذهبه منهم. فقد تبيَّن أن المباينة والمشاركة في أصول العقائد قدر مشترك بين الرافضة وغيرهم.

الوجه السابع **الوجه السابع:** أن يُقال: مباينتهم لجميع المذاهب هو علىٰ فساد قولهم أدلّ منه علىٰ صحة قولهم[(١٤)]؛ فإن مجرد انفراد طائفة عن جميع الطوائف لا يدل علىٰ أنه

---

(١) «آتية»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) المقالات: «وأن الله سبحانه علىٰ. .».
(٣) (أ)، (ب): «كل أهل دارهم».
(٤) (ن): «بطاهرة»، وهو تحريف.
(٥) (ن)، (م)، (ر): «وقف فمن»؛ (و): «وقف ينظر من».
(٦) (ن)، (م): «وإن كان».
(٧) (ن)، (م): «قلنا».
(٨) (أ)، (ب): «وقد تنازع».
(٩) (أ)، (ب): «في تكفير العامة».
(١٠) (أ)، (ب)، (ص)، (هـ): «وافقهم»؛ (ر): «وافقه».
(١١) في «مقالات الإسلاميين» ١/ ١٢٣.
(١٢) (أ)، (ب): «الرافضة».
(١٣) (أ)، (ب): «يأمر»؛ (ص): «يأمرهم».
(١٤) (ص): «علىٰ صحته».

هو الصواب، واشتراك أولئك في قول لا يدلّ على أنه باطل.

[فإن قيل](١): إنّ النبيّ ﷺ جعل أمته ثلاثاً وسبعين فرقة كلها في النار إلّا واحدة(٢)، فدلّ على أنها لا بد أن تفارق هٰذه الواحدة سائر الاثنتين وسبعين فرقة.

٣/ ٤٦٧ / **قلنا**: نعم. وكذلك يدلّ الحديث على مفارقة الثنتين وسبعين بعضها بعضاً، كما فارقت هٰذه الواحدة. فليس في الحديث ما يدلّ على اشتراك الثنتين والسبعين في أصول العقائد، بل ليس في ظاهر الحديث إلا مباينة الثلاث والسبعين(٣) كل طائفة للأخرى. وحينئذٍ فمعلوم أن جهة الافتراق جهة ذم لا جهة مدح؛ فإنّ الله تعالى أمر بالجماعة والائتلاف، وذمّ التفرّق(٤) والاختلاف، فقال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [سورة آل عمران: ١٠٣]، وقال: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ
ط ١٢٤ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ الآية [سورة آل عمران: ١٠٥، ١٠٦]. / قال ابن عباس وغيره: تبيضّ وجوه أهل السنة وتسودّ وجوه أهل البدعة [والفرقة](٥).

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [سورة الأنعام: ١٥٩]، وقال: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [سورة البقرة: ٢١٣]، وقال: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [سورة البينة: ٤].

٣/ ٤٦٨ وإذا كان كذلك، فأعظم الطوائف مفارقة للجماعة وافتراقاً في نفسها(٦) / أَوْلَىٰ الطوائف بالذمّ، وأقلها افتراقاً ومفارقة للجماعة أقربها إلى الحقّ. وإذا كانت الإمامية أَوْلَىٰ بمفارقة سائر طوائف الأمة(٧) فهم أبعد عن(٨) الحق، لا سيما وهم في أنفسهم أكثر اختلافاً من جميع فرق الأمة، حتى يُقال: إنهم ثنتان وسبعون فرقة. وهٰذا القدر فيما(٩) نقله عن هٰذا الطوسي بعضُ أصحابه، وقال: كان(١٠) يقول: الشيعة تبلغ فرقهم ثنتين وسبعين فرقة(١١)، أو كما قال. وقد صنّف الحسن بن

---

(١) «فإن قيل»: ساقطة من (ن) ومكانها بياض.
(٢) (ص)، (هـ)، (ر): «إلا فرقة واحدة».
(٣) (ن)، (م): «الاثنين وسبعين».
(٤) (ب) فقط: «التفريق».
(٥) «والفرقة»: ساقطة من (ن)، (م)، (و). وقال السيوطي في «الدر المنثور» ٢/ ٦٣: «وأخرج ابن أبي حاتم وأبو نصر في «الإبانة» والخطيب في «تاريخه» واللالكائي في «السنة» عن ابن عباس في هٰذه الآية، قال: تبيضّ وجوه أهل السنة والجماعة، وتسودّ وجوه أهل البدع والضلالة».
(٦) (ن)، (م)، (و): «في نفسه».
(٧) (أ)، (ب): «سائر الطوئف».
(٨) (ب) فقط: «من».
(٩) (و): «كما».
(١٠) (أ)، (ب): «وقد كان».
(١١) «فرقة»: ساقطة من (أ)، (ب).

موسى النوبختي وغيره في تعديد فرق الشيعة[1].

وأمَّا أهل الجماعة فهم أقل اختلافاً في أصول دينهم من سائر الطوائف، وهم أقرب إلى كل طائفة من كل طائفة إلى ضدّها، فهم الوسط في أهل[2] الإسلام كما أن أهل الإسلام هم الوسط في أهل الملل: هم وسط في باب صفات الله[3] بين أهل التعطيل وأهل التمثيل.

٣/ ٤٦٩ / [وقال ﷺ: «**خير الأمور أوسطها**»[4]، وحينئذٍ أهل السنة والجماعة خير الفرق][5].

وفي باب القدر بين أهل التكذيب به وأهل الاحتجاج به، وفي باب الأسماء والأحكام بين الوعيدية والْمُرْجِئَة، وفي باب الصحابة بين الغلاة والجفاة، فلا يغلون في عليٍّ غلو الرافضة، ولا يكفِّرونه تكفير الخوارج، ولا يكفِّرون أبا بكر وعمر وعثمان كما تكفِّرهم الروافض[6]، ولا يكفرون عثمان وعليا كما يُكفّرهما الخوارج.

الوجه الثامن **الوجه الثامن**: أن يُقال: إنَّ الشيعةَ ليس لهم قول واحد اتفقوا عليه[7]، فإنَّ القول الذي ذكره هٰذا [قول][8] من أقوال الإمامية، ومن الإمامية طوائف تخالف هٰؤلاء في التوحيد والعدل، كما تقدّم [حكايته][9]. وجمهور الشيعة تخالف الإمامية في الاثنى عشر، / فالزيدية والإسماعيلية وغيرهم[10] متفقون على إنكار إمامة[11] الاثنى عشر. ٣/ ٤٧٠

قال الناقلون لمقالات[12] الناس[13]: «الشيعة[14] ثلاثة أصناف، وإنَّما قيل

---

(١) انظر كتاب «فرق الشيعة» تأليف أبي محمد الحسن بن موسى النوبختي، تعليق محمد صادق آل بحر العلوم، (ط. النجف)، بدون تاريخ.

(٢) (أ)، (ب): «أصل»، وهو تحريف. (٣) (أ)، (ب): «وهم في باب صفات الله تعالى».

(٤) هٰذا حديث ضعيف مرويّ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. قال ابن الديبع الشيباني في «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث»، ص ٧٣ (ط. محمد علي صبيح، القاهرة، ١٣٤٧هـ): «أخرجه ابن السمعاني في ذيل تاريخ بغداد بسند مجهول عن علي مرفوعاً، به. وأخرجه البيهقي عن مطرف من قوله». وزاد إسماعيل بن محمد العجلوني في «كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس» ١/ ٣٩١ (ط. القدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ): «قال ابن الفرس: ضعيف».

(٥) ما بين المعقوفتين في (أ)، (ب) فقط. (٦) (أ)، (ب)، (ص): «الرافضة».

(٧) (أ)، (ب): «متفقون عليه». (٨) «قول»: ساقطة من (ن)، (م).

(٩) «حكايته»: ساقطة من (ن)، (م). (١٠) (ن)، (م)، (ص)، (هـ)، (ر)، (و): «وغيرهما».

(١١) «إمامة»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) (أ)، (ب): «لأقوال».

(١٣) الكلام التالي هو كلام الأشعري في «المقالات» ١/ ٦٥-٦٦. (١٤) المقالات: «الشيع».

لهم الشيعة(١)؛ لأنهم شايعوا عليًا وقدَّموه(٢) على سائر أصحاب رسول الله(٣) ﷺ، فمنهم الغالية: سمُّوا بذلك؛ لأنهم(٤) غَلَوْا في عليّ، وقالوا فيه قولاً عظيماً»(٥)، مثل اعتقادهم(٦) إلـٰهيته أو نبوته، وهـٰؤلاء أصناف متعددة، والنُّصَيْرِية منهم. والصنف الثاني من(٧) الشيعة الرافضة.

قال الأشعري(٨): «وطائفة سمّوا(٩) رافضة(١٠) لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر(١١)».

٣/ ٤٧١ / قلت: الصحيح أنهم سمّوا رافضة لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب لما خرج بالكوفة أيام هشام بن عبد الملك، وقد ذكر هـٰذا أيضاً الأشعري وغيره(١٢).

قالوا(١٣): «وإنَّما سمُّوا الزيدية(١٤) لتمسكهم بقول زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. وكان زيد(١٥) بُويعَ له بالكوفة(١٦) في أيام هشام بن عبد الملك، وكان أمير الكوفة يوسف بن عمر الثقفي، وكان زيد يفضِّل علي بن أبي طالب على سائر أصحاب النبي(١٧) ﷺ، ويتولَّى أبا بكر وعمر، ويرى الخروج على أئمة الجور، فلما ظهر بالكوفة(١٨) في أصحابه الذين بايعوه وسمع(١٩) من بعضهم الطعن على(٢٠) أبي بكر وعمر فأنكر(٢١) ذلك على من سمعه منه، فتفرق عنه الذين بايعوه(٢٢)، فقال [لهم](٢٣): رفضتموني؟ (٢٤ قالوا: نعم(٢٥). فيُقال: إنهم

٣/ ٤٧٢ / سموا: رافضة(٢٦)؛ لقول زيد بن علي(٢٧) [لهم](٢٨): رفضتموني ٢٤)، وبقي في شرذمة(٢٩)، فقاتل يوسف بن عمر فقُتِل».

---

(١) (أ)، (ب)، (ر)، (ص)، (هـ): «شيعة».
(٢) المقالات: «عليا رضوان الله عليه ويقدمونه».
(٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م)، (و): «النبي».
(٤) المقالات: «الغالية وإنما سموا الغالية لأنهم».
(٥) هنا ينتهي كلام الأشعري في «المقالات».
(٦) (أ)، (ب): «كاعتقادهم».
(٧) «من»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) في «المقالات» ١/ ٨٧.
(٩) المقالات: «وإنما سموا».
(١٠) (أ)، (ب): «الرافضة».
(١١) (و): «. . وعمر وعثمان».
(١٢) في «المقالات» ١/ ١٢٩-١٣٠.
(١٣) الكلام التالي هو كلام الأشعري في «المقالات» ١/ ١٢٩ - ١٣٠.
(١٤) المقالات: «زيدية».
(١٥) المقالات: «زيد بن علي».
(١٦) (ن)، (م): «قد بويع بالكوفة»؛ (و)، (أ)، (ب): «بويع بالكوفة».
(١٧) المقالات، (م): «رسول الله».
(١٨) المقالات ١/ ١٣٠: «في الكوفة».
(١٩) المقالات: «بايعوه سمع».
(٢٠) (أ)، (ب): «في».
(٢١) (أ)، (ب): «أنكر».
(٢٢) (ن): «تابعوه».
(٢٣) «لهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢٤- ٢٤): ساقط من (أ)، (ب).
(٢٥) عبارة «قالوا نعم»: ساقطة من المقالات.
(٢٦) المقالات: «الرافضة».
(٢٧) «بن علي»: ساقطة من المقالات، (و).
(٢٨) «لهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢٩) (أ)، (ب): «وهي شرذمة».

قالوا(١): «والرافضة مجمعون(٢) على أن النبي ﷺ نصَّ على استخلاف علي ابن أبي طالب باسمه، وأظهر ذلك وأعلنه، وأن أكثر الصحابة ضلُّوا بتركهم(٣) الاقتداء به بعد وفاة النبي ﷺ، وأن الإمامة لا تكون إلا بنص وتوقيف، وأنها قرابة، وأنه جائز للإمام في حال التقية(٤) أن يقول إنه: ليس بإمام، وأبطلوا جميعاً الاجتهاد في الأحكام، وزعموا أنَّ الإمام لا يكون إلا أفضل الناس، وزعموا أنَّ عليّاً(٥) كان مصيباً في جميع أحواله، وأنه لم يخطئ في شيء من أمور الدين(٦)، إلا الكاملية - أصحاب أبي كامل - فإنهم أكفروا(٧) الناس بترك الاقتداء به، وأكفروا عليّاً بترك الطلب، وأنكروا الخروج(١٢) على(٨) أئمة الجور، وقالوا: ليس يجوز ذلك دون
٣/ ٤٧٣ الإمام/ المنصوص على إمامته، وهم سوى الكاملية أربع وعشرون فرقة، وهم يدعون الإمامية لقولهم بالنص على إمامة عليّ. فالفرقة الأولى وهم القطعية(٩) (١٠ وإنَّما سُمّوا القطعية ١٠) لأنهم قطعوا على موت موسى بن جعفر(١١) بن محمد، وهم وجمهور الشيعة يزعمون(١٢) أنَّ النبي ﷺ نصَّ على إمامة عليّ(١٣)، وأنَّ عليّاً نصَّ على إمامة الحسن(١٤)، وأنَّ الحسن نصَّ على إمامة الحسين(١٥)، والحسين(١٦) نصَّ على إمامة ابنه علي بن الحسين، وعلي(١٧) بن الحسين نصَّ على إمامة ابنه أبي جعفر محمد(١٨)، ومحمد نصَّ على إمامة ابنه جعفر بن محمد(١٩)، وجعفر نصَّ
٣/ ٤٧٤ على إمامة ابنه موسى(٢٠)، وموسى نصَّ على إمامة ابنه عليّ، وعليّ/ نصَّ على

---

(١) الكلام التالي هو للأشعري في «مقالات الإسلاميين» ١/ ٨٧ - ٩١.
(٢) المقالات: «وهم مجمعون». (٣) (أ)، (ب): «بترك».
(٤) (أ)، (ب): «البيعة»، وهو تحريف. (٥) المقالات ١/ ٨٨: «عليا رضوان الله عليه».
(٦) (هـ)، (ر)، (ص): «في شيء من جميع أمور الدين». (١١) (و)، (ص): «كفّروا».
(٧) (أ): «وأنكر الخوارج»، وهو خطأ. (٨) (ب) فقط: «مع»، وهو خطأ.
(٩) (أ)، (ب): «والفرقة الأولى هم القطعية».
(١٠ - ١٠): ساقط من (أ)، (ب)، (و). وفي المقالات: «وإنما سموا قطعية».
(١١) (ب) فقط: «لأنهم قطعوا الإمامة على موت موسى بن جعفر». وسقطت كلمة «موت» من (و).
(١٢) (أ)، (ب): «وهم وجميع الشيعة يزعمون»؛ (و)، (المقالات): «وهم جمهور الشيعة يزعمون»؛ (ن)، (م): «وجمهور الشيعة يزعمون».
(١٣) المقالات ١/ ٨٩: «نص على إمامة علي بن أبي طالب واستخلفه بعده بعينه واسمه».
(١٤) المقالات: «نص على إمامة ابنه الحسن بن علي».
(١٥) المقالات: «وأن الحسن بن علي نص على إمامة أخيه الحسين بن علي».
(١٦) المقالات: «وأن الحسين». (١٧) المقالات: «وأن علي..».
(١٨) المقالات: «ابنه محمد بن علي..».
(١٩) (أ)، (ب): سقطت كلمة «إمامة»؛ (ن): «ومحمد بن جعفر نص على إمامة ابنه جعفر»، وهو خطأ. المقالات: «وأن محمد بن علي نص على إمامة ابنه جعفر بن محمد».
(٢٠) المقالات: «وأن جعفر بن محمد نص على إمامة ابنه موسى بن جعفر».

إمامة ابنه محمد بن علي[١]، ومحمد نصَّ على إمامة ابنه علي بن محمد[٢]، وعلي
ص ١٢٥ [بن محمد][٣] نصَّ على إمامة ابنه الحسن، والحسن نصَّ على إمامة/ ابنه محمد بن الحسن، وهو الغائب[٤] المنتظر عندهم الذي يَدَّعُون أنه يظهر فيملأ الأرض عدلاً كما مُلئَت جوراً[٥]. والفرقة الثانية منهم: الكيسانية[٦]، وهم إحدى عشرة فرقة[٧]، سمُّوا كيسانية[٨]؛ لأنَّ المختار الذي خرج وطلب بدم الحسين بن علي
٣/ ٤٧٥ ودعا إلى محمد بن الحنفية كان يُقال له:/ كيسان، ويُقال: إنه مولًى لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه[٩].

فمن الكيسانية من يدَّعي أن عليّاً نص على إمامة محمد بن الحنفية[١٠]؛ لأنه دفع إليه الراية[١١] بالبصرة.

ومنهم من يقول: بل الحسين نصَّ على إمامة محمد بن الحنفية[١٢].

ومنهم من يقول: إنَّ محمد بن الحنفية حيّ بجبال رضوى: أسد[١٣] عن يمينه ونمر عن شماله يحفظانه، يأتيه رزقه غدوة وعشية إلى وقت خروجه، وزعموا أنَّ السبب الذي من أجله صبر على هذه[١٤] الحال أن يكون مُغيَّباً عن الخلق أن الله فيه تدبيراً[١٥] لا يعلمه غيره.

---

(١) المقالات: «وأن موسى بن جعفر نص على إمامة ابنه علي بن موسى، وأن علي بن موسى نص على إمامة ابنه محمد بن علي موسى».
(٢) «بن محمد»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) «بن محمد»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(٤) المقالات: «وأن محمد بن علي نص على إمامة ابنه علي بن محمد بن علي بن موسى، وأن علي بن محمد بن علي بن موسى نص على إمامة ابنه الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى، وهو الذي كان بسامراء، وأن الحسن بن علي نص على إمامة ابنه محمد بن الحسن بن علي وهو الغائب».
(٥) المقالات: «عدلا بعد أن ملئت ظلما وجورا».
(٦) المقالات: «وهم الكيسانية».
(٧) (أ)، (ب)، (و)، (هـ)، (ص)، (ر)، (ن): «وهم أحد عشر فرقة»؛ (م): «وهم إحدى عشر فرقة»؛ المقالات: «وهي إحدى عشرة فرقة».
(٨) (أ)، (ب): «سمو الكيسانية»؛ المقالات: «وإنما سموا الكيسانية».
(٩) «رضي الله عنه»: ساقطة من (ن)، (م)، (و). وفي المقالات: «رضوان الله عليه».
(١٠) المقالات ١/ ٩٠: «والفرقة الأولى من الكيسانية ـ وهي الثانية من الرافضة ـ يزعمون أن علي بن أبي طالب نصَّ على إمامة ابنه محمد بن الحنفية».
(١١) (أ)، (ب): «رفع الراية إليه»، وهو تحريف.
(١٢) المقالات: «والفرقة الثالثة من الرافضة ـ وهي الثانية من الكيسانية ـ يزعمون أن علي بن أبي طالب نصَّ على إمامة ابنه الحسن بن علي، وأن الحسن بن علي نص على إمامة أخيه الحسين بن علي، وأن الحسين بن علي نص على إمامة أخيه محمد بن علي، وهو محمد بن الحنفية».
(١٣) المقالات: «والفرقة الرابعة من الرافضة ـ وهي الثالثة من الكيسانية ـ وهي الكربية، وهم أصحاب أبي كرب الضرير، يزعمون أن محمد بن الحنفية حي بجبال رضوى أسد . . ».
(١٤) (أ)، (ب): «هذا».
(١٥) (أ)، (ب): «أن الله عز وجل له فيه تدبير».

قالوا: ومن القائلين بهـٰذا المذهب[1] كُثَيِّر الشاعر، وفي ذلك يقول:

ألا إن الأئمة من قريش ... وُلاةَ الحقّ[2] أربعةٌ سواءُ
/ عليٌّ والثلاثة من بنيه ... هُمُ الأسباطُ ليس بهم خفاء ٣/ ٤٧٦
فسِبطٌ إيمان وبِرٌّ ... وسبط غَيَّبته كربلاء
وسبط لا يذوق الموت حتى ... يقود الخيل يقدمها اللواء
تغيَّب[3] لا يُرَى فيهم[4] زمانا ... برضوى عنده عسل وماء[5]

ومعلوم أنَّ هـٰؤلاء ـ مع أن قولهم معلوم البطلان ضرورة ـ، فقول الإمامية أبطل من قولهم؛ فإنَّ هـٰؤلاء ادَّعُوا بقاء من كان موجوداً حيًّا معروفاً، وأولئك ادَّعوا بقاءمن لم يوجد بحال. ومن هـٰؤلاء من يقول[6]: إنَّ محمدَ بن الحنفية مات، وإن الإمام بعده ابنه أبو هاشم عبد الله. ثم من هـٰؤلاء من يقول: إنَّ أبا هاشم عبد الله[7] أوصىٰ إلىٰ أخيه الحسن، وإن الحسن أوصىٰ إلىٰ ابنه علي بن الحسن، وإن علياً هلك ولم يُعْقِبْ، فهم ينتظرون رجعة محمد بن الحنفية، ويقولون: إنه يرجع ويملك، فهم/ اليوم في التِّيه، لا إمام لهم إلىٰ أن يرجع إليهم محمد بن الحنفية في زعمهم. ٣/ ٤٧٧

ومنهم من يقول: إنَّ[8] الإمام بعد أبي هاشم محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، [أو أبوه علي][9]. [10] قالوا: وذلك أن أبا هاشم مات بأرض الشَّراة[11] مُنْصَرَفَهُ من الشام[10]، وأوصىٰ هناك إلىٰ محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، وأوصىٰ محمد بن علي إلىٰ ابنه إبراهيم بن محمد، ثم أوصىٰ إبراهيم بن محمد إلىٰ

---

(١) المقالات: «ومن القائلين بهـٰذا القول». (٢) (ن): «الخلق»، وهو تحريف. (٣) (ص): «معيب».
(٤) «فيهم»: كذا في (ص)، المقالات ١/ ٩١. وفي سائر النسخ: «منهم».
(٥) وردت هـٰذه الأبيات في «ديوان كُثَيِّر عزَّة» جمع وشرح الدكتور إحسان عباس (نشر دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م) في ص ٥٢١، والأبيات ليست متتالية في القصيدة المنشورة، وفيها بعض الاختلافات عن النص المذكور هنا، وذكر الدكتور إحسان (ص٥٢٢): أن هـٰذه الأبيات قد أوردها أبو الفرج الأصفهاني في «الأغاني» ٧/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩، للسيد الحميري، وقال: وهـٰذه الأبيات بعينها تروىٰ لكثيِّر. وانظر المصادر التي ذكر الدكتور إحسان ورود الأبيات فيها هناك.
ووجدت هـٰذه الأبيات في الأغاني ٧/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦ (ط. دار الكتب)، ولم أجد فيها البيت الأخير الذي ذكره ابن تيمية.
(٦) الكلام التالي ملخص من (المقالات) ١/ ٩٢ وما بعدها، ولم ينقله ابن تيمية بالنص.
(٧) (أ): «إن عبد الله أبو هاشم»؛ (ب): «إن عبد الله أبا هاشم». (٨) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و). وهي عبارة ليست في «المقالات» ١/ ٩٢.
(١٠ ـ ١٠): ساقط من (م).
(١١) (ن)، (أ)، (ب): «السراة». وقال محقق «المقالات» نقلاً عن «معجم البلدان»: «الشراة ـ بفتح الشين ـ صقع ببلاد الشام بين دمشق ومدينة الرسول ﷺ، ومن بعض نواحيه القرية المعروفة بـ«الحميمة» التي كان يسكنها ولد علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب في أيام بني مروان».

أبي العباس السفَّاح، ثم أفضت الخلافة إلىٰ أبي جعفر المنصور بوصية بعضهم إلىٰ بعض.

قال[١]: «ثم رجع بعض[٢] هؤلاء عن هذا القول، وزعموا أنَّ النبي ﷺ نصَّ علىٰ العباس بن عبد المطلب ونصبه إماماً. ثم نصَّ العباس علىٰ إمامة ابنه عبد الله، ونصَّ عبد الله علىٰ إمامة ابنه علي بن عبد الله. ثم ساقوا الإمامة إلىٰ أن انْتَهَوْا بها[٣] إلىٰ أبي جعفر المنصور، وهؤلاء هم الراوندية.

٣/ ٤٧٨ / وافترقت هذه الفرقة في أمر أبي مسلم علىٰ مقالتين: فزعمت[٤] فرقة منهم تُدْعىٰ الرزامية أصحاب رجل يُقال له: رزام أن أبا مسلم قُتل. وقالت فرقة[٥] أخرىٰ: إنَّ أبا مسلم لم يمت[٦]، ويحكىٰ عنهم الاستحلال[٧] لما لم يحلل[٨] لهم أسلافهم.

ومن الكيسانية طائفة يزعمون[٩] أنَّ أبا هاشم نصَّب[١٠] عبد الله بن عمرو بن حرب إماماً، وتحوَّلت روح أبي هاشم فيه، ثم وقفوا علىٰ كذب عبد الله بن عمرو فصاروا إلىٰ المدينة يلتمسون إماماً، فلقوا عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، فدعاهم إلىٰ أن يأتمُّوا به، فاتخذوه إماماً، وادَّعَوْا[١١] له الوصية[١٢].

ثم منهم من قال: إنه مات. ومنهم من قال: إنه لم يمت حتىٰ يقوم. ومنهم من
٣/ ٤٧٩ قال: [بل][١٣] هو المهدي المبشَّر به، وأنه حي بجبال أصبهان. / ومنهم من يقول: إنَّ أبا هاشم[١٤] أوصىٰ إلىٰ بيان بن سمعان. ومنهم من يقول: أوصىٰ إلىٰ علي بن الحسين. فهذه أقوال من يقول بوصول النص إلىٰ محمد بن الحنفية ثم أبي هاشم.

ومن الرافضة من قال: بل النص بعد الحسين بن عليّ علىٰ ابنه[١٥] عليّ بن

---

(١) (أ)، (ب)، (هـ)، (ر)، (ص): «قالوا». والكلام التالي في «المقالات» ١/ ٩٤.
(٢) «بعض»: ساقطة من (أ)، (ب). (٣) «بها»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) «فزعمت»: ساقطة من (أ)، (ب). (٥) (ن)، (م): «طائفة».
(٦) المقالات: «وقالت فرقة أخرىٰ يقال لها أبو مسلمية إن أبا مسلم حي لم يمت».
(٧) المقالات: «استحلال». (٨) (أ)، (ب): «لما لم يحل».
(٩) المقالات ١/ ٩٤-٩٥: «والفرقة العاشرة من الرافضة-وهي الحربية أصحاب عبد الله بن عمرو بن حرب-وهي التاسعة من الكيسانية يزعمون..».
(١٠) المقالات: «أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية نصب..».
(١١) المقالات: «.. به، فاستجابوا له ودانوا بإمامته وادعوا..».
(١٢) الكلام الذي يلي كلمة «الوصية» تلخيص من ابن تيمية لما في «المقالات» ١/ ٩٥-٩٦.
(١٣) «بل»: زيادة في (ر)، (ص)، (و)، (هـ). (١٤) (أ): «هشام»؛ (ب): «هاشما».
(١٥) (أ)، (ب): «لابنه».

الحسين ثم إلىٰ ابنه أبي جعفر(١)، وأنَّ أبا جعفر أوصىٰ إلىٰ المغيرة بن سعيد، فهم يأتمُّون به إلىٰ أن يخرج المهدي، والمهدي ـ فيما زعموا ـ هو محمد بن عبد الله بن الحسن(٢) بن علي بن أبي طالب، وزعموا أنه حيٌّ مقيم بناحية الحاجر(٣) وأنه لا يزال مقيماً هناك إلىٰ أوان خروجه.

ومن الرافضة من يقول: إنَّ الإمام بعد أبي جعفر محمد بن علي هو: محمد بن عبد الله بن الحسن(٤) (٥ الخارج بالمدينة في خلافة أبي جعفر المنصور، وقصته مشهورة٥). وزعموا أنه المهدي، وأنكروا إمامة المغيرة بن سعيد.

٣/ ٤٨٠ / ومن الرافضة من قال: إن أبا جعفر أوصىٰ إلىٰ أبي منصور. (٦ ثم من هٰؤلاء من قال: إنه أوصىٰ إلىٰ ابنه الحسن بن أبي منصور(٧) ٦). ومنهم من مال إلىٰ(٨) تثبيت أمر(٩) محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين(١٠). وقالوا: إنَّما أوصىٰ أبو جعفر إلىٰ أبي منصور دون بني هاشم، كما أوصىٰ موسىٰ [عليه السلام](١١)، إلىٰ يوشع بن نون دون ولده، ودون ولد هارون [عليه السلام](١٢)، ثم إنَّ الأمر بعد أبي منصور راجع(١٣) إلىٰ ولد علي، كما رجع الأمر بعد يوشع(١٤) إلىٰ ولد هارون.

ومنهم من قال(١٥): إنَّ أبا جعفر نص علىٰ إمامة ابنه جعفر بن محمد، وأن

---

(١) المقالات ١/ ٩٦: «.. يزعمون أن الإمام بعد علي بن الحسين ابنه محمد بن علي بن الحسين، أبو جعفر..».

(٢) المقالات: «بن الحسن [بن الحسن]..».

(٣) (ن)، (م)، (و): «الحساحر»؛ (ر)، (هـ): «الحساجر»؛ (ص): «الحسا». وقال محقق المقالات: «والحاجر: موضع قبل معدن النقرة، قاله ياقوت». ووجدت في ياقوت: «النقرة بطريق مكة التي يقال لها: معدن النقرة».

(٤) (أ)، (ب): «بن الحسن بن الحسين»؛ (ن)، (م)، (ر)، (هـ): «بن الحسن بن الحسن». وفي المقالات: الاسم كما أثبته هنا.

(٥ ـ ٥): ساقطة من (المقالات). (٦ ـ ٦): ساقط من (م).

(٧) (أ)، (ب): «أوصىٰ إلىٰ ابنه الحسن بن الحسين بن أبي منصور»؛ المقالات: «أوصىٰ إلىٰ ابنه الحسين بن أبي منصور وهو الإمام بعده».

(٨) (أ)، (ب): «ومنهم من قال إلىٰ»؛ المقالات ١/ ٩٧: «وفرقة أخرىٰ يقال لها المحمدية مالت إلىٰ».

(٩) عبارة «تثبيت أمر» ساقطة من (أ)، (ب).

(١٠) (أ): «محمد بن علي هو محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين»؛ (ب): «محمد بن علي بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين»؛ (ن)، (م)، (و)، (ص): «محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن»؛ (ر)، (هـ): «محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين»؛ المقالات: «محمد بن عبد الله بن الحسن..».

(١١) «عليه السلام»: زيادة في (أ)، (ب). وفي المقالات: «صلىٰ الله عليه».

(١٢) «عليه السلام»: زيادة في (أ)، (ب). (١٣) (ن)، (م): «رجع».

(١٤) المقالات: «بعد يوشع بن نون». (١٥) الكلام التالي تلخيص لما في (المقالات) ١/ ٩٧.

جعفراً حيٌّ لم يمت ولا يموت حتى يظهر أمره، وهو القائم المهدي[١].

٣/ ٤٨١ / ومن الرافضة[٢]/ من يقول: إنَّ جعفر بن محمد مات، وأن الإمام بعد جعفر
ظ ١٢٥ ابنه إسماعيل، وأنكروا أن يكون إسماعيل مات في حياة أبيه، وقالوا: لا يموت حتى يملك؛ لأنَّ أباه قد كان يخبر أنه وصيُّه والإمام بعده.

ومن الرافضة القرامطة: يزعمون أن خلافة النبي ﷺ اتصلت بالنصّ إلى جعفر[٣]، كما يقوله الاثنا عشرية، وأن جعفراً[٤] نصَّ على إمامة ابن ابنه محمد بن إسماعيل، وزعموا أن محمد بن إسماعيل حيٌّ [إلى اليوم - يعني إلى أوائل المائة الرابعة -][٥] لم يمت ولا يموت حتى[٦] يملك الأرض، وأنه هو المهدي الذي تقدمت البشارة به. واحتجُّوا في ذلك بأخبار رووها عن أسلافهم، يخبرون فيها[٧] أن سابع الأئمة قائمهم.

وهؤلاء[٧] يُقال لهم: السبعية كما يقال لأولئك: الاثنا عشرية، وهؤلاء ذكر
٣/ ٤٨٢ المصنِّفون[٨] مقالاتهم في أوائل الأمر قبل المائة/ الرابعة، قبل ظهورهم بالمغرب[٩] والقاهرة، فإنَّ هؤلاء انتشر من أمرهم في أثناء المائة الرابعة وبعدها ما يطول وصفه، وظهر فيهم من الزندقة والإلحاد ما لم يُعهَد مثله، لا في الغلاة ولا غيرهم.

ومن بقايا هؤلاء الملاحدة الذين كانوا بخراسان والشام وغيرهما، وكان أهل بيت ابن سينا من المستجيبين[١١] لدعوتهم زمن الحاكم. وكذلك هذا الطوسي وأمثاله[١٢] من أعوانهم، وكذلك سنان وغيره.

وأذكياؤهم يعلمون كذبهم وجهلهم، ولكن بسبب خدمتهم يحصل لهم من الرياسة والمال والشهوات ما لا يحصل بدون ذلك، فهم يعاونونهم كما يُعاون[١٣] أمثالهم من أهل الكذب والظلم، لتنال بهم الأغراض.

ومن الرافضة من يقول: إنَّها في ولد محمد بن إسماعيل، ومنهم من يقول:

---

(١) (أ)، (ب): «القائم بالمهدي». (٢) الكلام التالي تلخيص لما في (المقالات) ١/ ٩٨.
(٣) (ب) فقط: «إلى أبي جعفر». (٤) (أ)، (ب): «وأن أبا جعفر».
(٥) ما بين المعقوفتين في (أ)، (ب)، (ر)، (هـ)، وسقطت من باقي النسخ. وفي المقالات: «حي إلى اليوم لم يمت ولا يموت».
(٦) (ن)، (م): «حي لم يمت إلى اليوم ولا يموت حتى»؛ (ص): «حي إلى اليوم».
(٧) «فيها»: ساقطة من (أ)، (ب). (٨) الكلام ابتداء من كلمة «وهؤلاء» إضافة من ابن تيمية.
(٩) (ن)، (م): «المصنف». (١٠) (أ)، (ب): «بالغرب».
(١١) (أ)، (ب): «وكان أهل بيت سبأ من المستحسنين»، وهو تحريف.
(١٢) (أ)، (ب): «وغيره». (١٣) (أ)، (هـ)، (و)، (م)، (ر): «يعان»؛ (ص): «يعاونون».

إنهـا في [ولد][(١)] محمد بن جعفر بن محمد، لا في إسماعيل ابنه، ولا في موسىٰ ابن جعفر. ومنهم من يقول: إنها في ابنه عبد الله بن جعفر، وكان أكبر من خلف من ولـده[(٢)]. وهـٰؤلاء يُقال لهم: الفطحية[(٣)]؛ لأنَّ عبد الله بن جعفر كان أفطح الرجلين، قالوا: وهـٰؤلاء عدد كثير.

٣/ ٤٨٣ / ومن الرافضة من يقول بإمامة موسىٰ بن جعفر [(٤)] بن محمد بعد أبيه، ولكن يقول: إنَّ موسىٰ بن جعفر [(٤)] حيٌّ لم يمت ولا يموت حتىٰ يملك مشرق الأرض ومغربها. وهـٰذا الصنف يدعون الواقفة [(٥)]؛ لأنهم وقفوا علىٰ موسىٰ بن جعفر، ولم يجاوزوه. ويسمون «الْمَمْطُورة»؛ لأنَّ يونس بن عبد الرحمـٰن ناظرهم، فقال: أنتم أهون عليَّ [(٦)] من الكلاب المطورة [(٧)]، فلزمهم هـٰذا اللَّقب[(٨)].

ومنهم قوم وقفوا [(٩)] في أمر موسىٰ بن جعفر، فقالوا: لا ندري أمات أم لم يمت. ومنهم من يقول: إنَّ موسىٰ بن جعفر نصَّ علىٰ إمامة ابنه أحمد [(١٠)].

٣/ ٤٨٤ ومن الرافضة من قال: إنَّ بعد محمد بن الحسن المنتظر عند الاثنى / عشرية إماماً آخر هو القائم الذي يظهر فيملأ الدنيا [(١١)] عدلاً ويقمع الظلم[(١٢)].

---

(١) «ولد»: زيادة في (أ)، (ب). (٢) انظر: المقالات ١/ ٩٩.

(٣) في جميع النسخ: «البطحية»، «أبطح». والمثبت من (المقالات) ١/ ٩٩. وقال محقق (المقالات): «يُقال (رجل أفطح الرجل) و(رجل أفدع الرجل) وذلك إذا اعوجت رجله ينقلب قدمها إلىٰ إنسيها، وقيل: هو أن يكون سيره علىٰ ظهر قدمه، وقيل: هو أن يرتفع أخمص قدمه حتىٰ لو وطئ عصفوراً ما اذاه، وقيل: هو أن تعوج مفاصله كأنها زالت عن مواضعها». وفي «المعجم الوسيط»: «فَطِحَ فَطَحاً: صار عريضاً. يُقال: فطح الرأس فهو أفطح، وفطحت القدم والأرنبة فهي فطحاء».

(٤ ـ ٤): ساقط من (أ)، (ب)، وفيهما: «موسىٰ بن جعفر وأنه حي. .».

(٥) (أ)، (ب): «الواقفية». والمثبت في سائر النسخ وفي (المقالات) ١/ ١٠٠.

(٦) (أ)، (ن)، (م)، (ص)، (هـ)، (و): «أنتم أعلىٰ»؛ (ب): «أنتم أغلىٰ». والمثبت من (ر)، و(المقالات).

(٧) (ن)، (م): «المحطورة».

(٨) المقالات: «وبعض مخالفي هـٰذه الفرقة يدعوهم «الممطورة»، وذلك أن رجلاً منهم ناظر يونس بن عبد الرحمـٰن، ويونس من القطعية الذين قطعوا علىٰ موت موسىٰ بن جعفر، فقال له يونس: أنتم أهون عليَّ من الكلاب الممطورة، فلزمهم هـٰذا النبز».

(٩) (أ)، (ب)، (ص)، (هـ)، (ر): «توقفوا». وانظر: المقالات ١/ ١٠١.

(١٠) في (المقالات) ١/ ١٠١: «أحمد بن موسىٰ بن جعفر». (١١) (ن)، (م)، (و): «الأرض».

(١٢) المقالات ١/ ١٠١: «والصنف الرابع والعشرون من الرافضة: يزعمون أن النبي ﷺ نص علىٰ «عليّ»، وأن علياً نص علىٰ «الحسن بن علي»، ثم انتهت الإمامة إلىٰ «محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسىٰ بن جعفر» كما حكينا عن أول فرقة من الرافضة، ويزعمون أن «محمد بن الحسن» بعده إمام هو القائم الذي يظهر فيملأ الدنيا عدلاً ويقمع الظلم، والأولون قالوا: إن «محمد ابن الحسن» هو القائم الذي يظهر فيملأ الدنيا عدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً».

فهٰذا بعض اختلاف الرافضة القائلين بالنص، فإذا كانوا أعظم تبايناً واختلافاً من سائر طوائف الأمة، امتنع أن تكون هي الطائفة الناجية؛ لأنَّ أقل ما في الطائفة الناجية أن تكون متفقة في أصول دينها، كاتفاق أهل السنة والجماعة على أصول دينهم.

وهٰؤلاء الإمامية الاثنا عشرية يقولون: إنَّ أصول الدين[1] أربعة: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة. وهم مختلفون في التوحيد والعدل والإمامة. وأمَّا النبوة فغايتهم أن يكونوا مقرِّين بها كإقرار سائر[2] الأمة. [3] واختلافهم في الإمامة أعظم من اختلاف سائر الأمة[3]، فإن قالت الاثنا عشرية: نحن أكثر من هٰذه
٣/ ٤٨٥ الطوائف، فيكون الحق معنا/ [دونهم][4]. قيل لهم: وأهل السنة أكثر منكم، فيكون الحق معهم دونكم، فغايتكم أن تكون سائر فرق الإمامية[5] معكم بمنزلتكم مع سائر المسلمين، والإسلام هو دين الله الذي يجمع أهل الحق[6].

فصل[7]

قول الرافضي: إن الوجه الثالث هو أن الإمامية جازمون بحصول النجاة لهم

قال الرافضي[8]: «الوجه الثالث: أنَّ الإمامية جازمون بحصول النجاة لهم ولأئمتهم[9]، قاطعون بذلك[10]، وبحصول ضدها [لغيرهم][11]. وأهل السنة لا يجيزون ولا يجزمون[12] بذلك لا لهم ولا لغيرهم. فيكون اتِّباع أولئك أَوْلَىٰ؛ لأنَّا لو فرضنا مثلاً خروج شخصين من بغداد يريدان الكوفة، فوجدا طريقين سلك كل منهما طريقاً، فخرج ثالث يطلب الكوفة، فسأل أحدهما: إلىٰ أين تذهب[13]؟
٣/ ٤٨٦ فقال: إلىٰ الكوفة. فقال له: هل طريقك/ توصِّلك إليها[14]؟ وهل طريقك آمن أم مخوف؟ وهل طريق صاحبك تؤديه إلىٰ الكوفة؟ وهل هو آمن أم مخوف؟ فقال: لا أعلم [شيئاً من ذلك. ثم سأل صاحبه عن ذلك فقال أعلم][15] أن طريقي يوصِّلني

---

(١) (هـ)، (ص)، (ر): «دينهم».
(٢) (ن)، (م)، (و): «كسائر..».
(٣ ـ ٣): ساقط من (و).
(٤) «دونهم» ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (ن)، (م): «الأمة».
(٦) بعد كلمة «الحق» في (أ)، (ب): «والله أعلم».
(٧) (هـ)، (ص)، (ر): «الفصل السابع».
(٨) في (ك)، ص ٩٥ (م)-٩٦ (م).
(٩) (ك): «ولأئمتهم عليهم السلام».
(١٠) (ك): «قاطعون علىٰ ذلك».
(١١) «لغيرهم»: ساقطة من (ن)، (م)، (و)، (هـ).
(١٢) (ص)، المقالات: «وأهل السنة لا يجزمون».
(١٣) (أ)، (ب): «أين تذهب»؛ (ن)، (م)، (و): «إلىٰ أين تريد»؛ (ص)، (ر): «إلىٰ أين يذهب».
(١٤) (ك): «فقال: أهٰذا طريقك يوصلك إليها»؟
(١٥) ما بين المعقوفتين في (ب)، (ك) فقط. وسقطت من سائر النسخ.

إلى الكوفة، وأنه آمن، وأعلم أن طريق صاحبي لا يؤديه إلى الكوفة، وأنه ليس بآمن[١]، فإن الثالث إن تابع الأول عدَّه العقلاء سفيهاً، وإن تابع الثاني نُسِب إلى الأخذ بالحزم».

[٢] هكذا ذكره في كتابه، والصواب أن يُقال: وسأل الثاني فقال [له الثاني][٣]: لا أعلم أن طريقي تؤديني إلى الكوفة ولا أعلم أنه آمن أم مخوف[٤][٢].

والجواب على هذا من وجوه: الجواب من وجوه:

أحدها: أن يُقال: إن كان اتِّباع الأئمة الذين[٥] تُدَّعى لهم الطاعة المطلقة، وأن الوجه الأول
ذلك يوجب [لهم][٦] النجاة واجباً[٧]، كان اتِّباع[٨] خلفاء/ بني أمية الذين كانوا ٣/ ٤٨٧
يوجبون طاعة أئمتهم طاعة[٩] مطلقاً، ويقولون: إن ذلك يوجب النجاة مصيبين على الحق[١٠]، وكانوا في سبِّهم عليّاً وغيره، وقتالهم لمن قاتلوه من شيعة عليٍّ مصيبين؛ لأنهم كانوا يعتقدون أن طاعة الأئمة واجبة في كل شيء، وأن الإمام لا يؤاخذه الله بذنب، وأنه[١١] لا ذنب لهم فيما أطاعوا فيه الإمام، بل أولئك أَوْلَى بالحجَّة من الشيعة، لأنهم كانوا مطيعين[١٢] أئمة أقامهم الله ونصبهم وأيَّدهم وملّكهم، فإذا كان من مذهب القدرية أن الله لا يفعل إلا ما هو الأصلح لعباده، كان تولية أولئك الأئمة[١٣] مصلحة لعباده/. ص ١٢٦

ومعلوم أن اللطف والمصلحة التي حصلت بهم أعظم من اللطف والمصلحة التي حصلت[١٤] بإمام معدوم أو عاجز. ولهذا حصل لأتباع خلفاء بني أمية من المصلحة في دينهم ودنياهم، أعظم مما حصل لأتباع المنتظر؛ فإن هؤلاء لم يحصل لهم إمام يأمرهم بشيء من المعروف[١٥]، ولا ينهاهم عن شيء من المنكر، ولا يعينهم على شيء من مصلحة دينهم ولا دنياهم، بخلاف أولئك؛ فإنهم انتفعوا

---

(١) (أ): «وليس هو آمن»؛ (ب): «وليس هو بآمن»؛ (ك): «وليس بآمن».
(٢ ـ ٢): ساقط من (ب) فقط.
(٣) «له الثاني»: ساقطة من (ن)، (م).
(٤) «أم مخوف»: زيادة في (ن)، (م).
(٥) (أ)، (ب): «أئمة الدين».
(٦) «لهم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) «واجبا»: ساقطة من (ب) فقط.
(٨) (ب) فقط: «أتباع».
(٩) «طاعة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) عبارة «على الحق»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) (ب) فقط: «وأنهم».
(١٢) (و): «يطيعون».
(١٣) «الأئمة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٤) (هـ)، (ر)، (و)، (ص)، (م): «تحصل»؛ (ن): «تحصلت».
(١٥) (أ)، (ب): «بشيء معروف».

بأئمتهم منافع كثيرة في دينهم ودنياهم، أعظم مما انتفع هؤلاء بأئمتهم.

٣/ ٤٨٨ / فتبيَّن أنه إن كانت[(١)] حجَّة هؤلاء المنتسبين[(٢)] إلى مشايعة عليّ - رضي الله عنه - صحيحة، فحجَّة أولئك المنتسبين إلى مشايعة عثمان - رضي الله عنه - أَوْلَى بالصحة، وإن كانت باطلة فهذه[(٣)] أبطل منها. فإذا[(٤)] كان هؤلاء الشيعة متفقين مع سائر أهل السنة على أن جزم أولئك بنجاتهم إذا أطاعوا أولئك[(٥)] الأئمة طاعة مطلقة خطأ وضلال، فخطأ هؤلاء وضلالهم إذا جزموا بنجاتهم لطاعتهم[(٦)] لمن يدَّعِي أنه نائب المعصوم - والمعصوم لا عين له ولا أثر - أعظم وأعظم؛ فإنَّ الشيعة ليس لهم أئمة يباشرونهم بالخطاب، إلَّا شيوخهم الذين يأكلون أموالهم بالباطل، ويصدُّونهم[(٧)] عن سبيل الله.

الوجه الثاني **الوجه الثاني**[(٨)]: أن هذا المثل إنَّما [كان][(٩)] يكون مطابقاً لو ثبت مقدمتان: إحداهما: أن لنا إماماً معصوماً. والثانية: أنه أمر بكذا وكذا. وكلتا[(١٠)] المقدمتين غير معلومة، بل باطلة. دع المقدمة الأولى، بل الثانية، فإن الأئمة[(١١)] الذين يدَّعي ٣/ ٤٨٩ فيهم العصمة قد ماتوا منذ سنين/ كثيرة، والمنتظر له غائب[(١٢)] أكثر من أربعمائة وخمسين سنة، وعند آخرين هو معدوم لم يوجد. والذين يُطاعون[(١٣)] شيوخ[(١٤)] من شيوخ الرافضة، أو كتب صنَّفها بعض شيوخ الرافضة، وذكروا أن ما فيها منقول عن أولئك المعصومين. وهؤلاء [الشيوخ المصنِّفُون][(١٥)] ليسوا معصومين بالاتفاق، ولا مقطوعاً لهم بالنجاة.

فإذاً الرافضة لا يتّبعون إلَّا أئمة لا يقطعون بنجاتهم ولا سعادتهم، فلم يكونوا قاطعين لا[(١٦)] بنجاتهم، ولا بنجاة أئمتهم الذين يباشرونهم بالأمر والنهي، وهم أئمتهم حقًّا[(١٧)]، ....

(١) (م)، (أ)، (ب): «كان». (٢) (ن)، (م)، (و): «المنسوبين».
(٣) (أ)، (ب): «فهذا». (٤) (ن)، (م): «فإن».
(٥) (أ): «إذا ادعوا تلك»؛ (ب): «إذا ادعوا لتلك».
(٦) (أ)، (ب): «إذا جزموا بطاعتهم»؛ (ن)، (م): «إذا جزموا بنجاتهم وطاعتهم».
(٧) (أ)، (ب): «ويصدون». (٨) (ن)، (م): «الرابع»، وهو خطأ.
(٩) «كان»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(١٠) «وكلتا»: كذا في (ب) فقط. وفي سائر النسخ: «وكلا». (١١) (أ)، (ب): «بل الأئمة».
(١٢) (ب) فقط: «غائبا». (١٣) (أ)، (ب): «يطيعون»؛ (ص): «يطاوعون».
(١٤) (و): «شيوخهم». (١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و).
(١٦) «لا»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٧) «حقا»: ساقطة من (أ)، (ب).

وإنَّما هم في انتسابهم إلىٰ أولئك الأئمة، بمنزلة كثير[(١)] من أتباع شيوخهم الذين ينتسبون إلىٰ شيخ قد مات من مدة، ولا يدرون[(٢)] بماذا أمر[(٣)]، ولا عمَّاذا نهىٰ، بل له[(٤)] أتباع يأكلون أموالهم بالباطل ويصدون عن سبيل الله، (٥يأمرونهم بالغلو في
٣/ ٤٩٠ ذلك الشيخ وفي خلفائه، وأن يتخذوهم أرباباً، وكما تأمر شيوخ الشيعة/ أتباعهم، وكما تأمر شيوخ النصارىٰ أتباعهم، فهم يأمرونهم بالإشراك بالله وعبادة غير الله، ويصدونهم عن سبيل الله٥)، فيخرجون عن حقيقة شهادة[(٦)] أن لا إلـٰه إلَّا الله وأن محمداً رسول الله، فإن حقيقة التوحيد أن نعبد الله وحده، فلا يُدعىٰ إلَّا هو، ولا يُخشىٰ إلَّا هو، ولا يُتَّقَىٰ إلَّا هو[(٧)]، ولا يُتوكل إلَّا عليه، ولا يكون الدين إلَّا له، لا لأحد من الخلق، وأن لا نتخذ الملائكة والنبيين أرباباً، فكيف بالأئمة والشيوخ والعلماء والملوك وغيرهم؟!

والرسول [ﷺ][(٨)] هو المبلِّغ عن الله أمره ونهيه، فلا يُطاع مخلوق طاعة مطلقة إلَّا هو، فإذا جُعِل الإمام والشيخ كأنه إلـٰه يُدعَىٰ مع مغيبه و[بعد] موته[(٩)]، ويُستغاث به، ويُطلب منه الحوائج. والطاعة إنَّما هي لشخص حاضر يأمر بما يريد، (١٠ وينهىٰ عمَّا يريد١٠) - كان[(١١)] الميت مشبَّهاً بالله [تعالىٰ][(١٢)]، والحيّ مشبهاً برسول الله [ﷺ][(١٣)]، فيخرجون عن حقيقة الإسلام الذي أصله شهادة أن لا إلـٰه إلَّا الله، وشهادة أنَّ[(١٤)] محمداً رسول الله.

٣/ ٤٩١ / ثم إنَّ كثيراً منهم يتعلّقون بحكايات تُنقل عن ذلك الشيخ، وكثير منها كذب عليه، وبعضها خطأ منه، فيَعْدِلُون عن النقل الصدق عن القائل المعصوم إلىٰ نقل غير مصدَّق عن قائل غير معصوم. فإذا كان هـٰؤلاء مخطئين في هـٰذا[(١٥)]، فالشيعة أكثر وأعظم خطأً؛ لأنهم أعظم كذباً فيما ينقلونه[(١٦)] عن الأئمة، وأعظم غلواً في دعوىٰ

---

(١) (أ)، (ب): «بمنزلة أتباع كثير». (٢) (أ)، (ب): «ولم يدروا».
(٣) (ص)، (م)، (ر): «بماذا أمروا». (٤) (أ)، (ب): «لهم».
(٥ ـ ٥): ساقط من (م). (٦) (أ)، (ب): «فيخرجونهم عن شهادة».
(٧) «ولا يخشىٰ إلا هو، ولا يتقي إلا هو»: كذا في (ن)، (هـ). وفي سائر النسخ: «ولا يخشىٰ ولا يتقي إلا هو».
(٨) «صلىٰ الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) «مع مغيبه وبعد موته»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «مع مغيبه وموته».
(١٠ ـ ١٠): ساقط من (أ)، (ب). (١١) (أ)، (ب): «وكان». (١٢) «تعالىٰ»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٣) «صلىٰ الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب)، (ص). (١٤) (ب)، (ن)، (م): «وأن».
(١٥) (أ)، (ب): «في الحقيقة». (١٦) (أ)، (ب): «فيما نقلوه».

عصمة الأئمة.

وإذا كان الواحد من هٰؤلاء أتباع(١) الشيوخ الأحياء المضلِّين الغالين في شيخ قد مات، مخطئين في قطعهم بالنجاة، فخطأ الشيعة في قطعهم بالنجاة أعظم وأعظم، وإن قُدِّر أن طريق الشيعة صواب؛ لما فيه من القطع والجزم بالنجاة، فطريق المشايخيّة(٢) صواب لما فيه من القطع بالنجاة(٣)، وحينئذٍ فيكون(٤) طريق من يعتقد أن يزيد [بن معاوية](٥) كان من الأنبياء الذين يشربون الخمر، وأن الخمر حلال له لأنه(٦) شربها الأنبياء ويزيد كان منهم - طريقاً صواباً. وإذا كان يزيد نبيّا، كان من خرج على نبيٍّ كافراً، فيلزم من ذلك كفر الحسين وغيره، ويلزم من ذلك أن يكون
٣/٤٩٢ طريق من يقول: كل رزق لا يرزقنيه الشيخ لا أريده - طريقاً/ صحيحاً، وطريق من يقول: إنَّ الله ينزل إلى الأرض، و[إن] كل مسجد فإن الله [قد] وضع قدمه عليه(٧) طريقاً صحيحاً، وطريق من يقول:

(٨على الدرة البيضاء كان اجتماعنا وفي قاب قوسين اجتماع الأحبة

طريقاً صحيحاً، وطريق من يقول٨): إن شيخه قد أسقط عنه الصلاة طريقاً صحيحاً، وأمثال هٰذه الضلالات التي توجد في كثير من العامة أتباع المشايخ.

فإنَّ كثيراً من هٰؤلاء(٩) جازمون بنجاتهم وسعادة مشايخهم، أعظم من قطع الاثني عشرية للأئمة وأتباعهم. فإن كان ما ذكره من اتِّباع الجازم بالنجاة واجباً، وجب اتباع هٰؤلاء. ومن جملة اتِّباع(١٠) هٰؤلاء القدح في الشيعة وإبطال طريقتهم(١١)، فيلزم من اتِّباع الجازم إبطال قول الشيعة، وإن لم يكن اتِّباع الجازم مطلقاً طريقاً صحيحاً بطلت حجته.

وكذلك يُقال لهٰؤلاء [وهٰؤلاء](١٢): إن كان اتِّباع أهل الجزم أَوْلَى بالاتِّباع

(١) (ن)، (م): «الأتباع». (٢) (ص): «المشايخ»؛ (هـ): «المشايخة».
(٣) (ن): «من القطع والنجاة والجزم»؛ (م)، (ص)، (ر)، (هـ)، (و): «من القطع بالنجاة والجزم».
(٤) (أ)، (ب): «فحينئذٍ يكون». (٥) «بن معاوية»: زيادة في (ص)، (ر)، (هـ).
(٦) عبارة «له لأنه»: ساقطة من (ب)، وسقطت «لأنه» من (أ).
(٧) (ن)، (م): «وكل مسجد فإن الله وضع قدمه»؛ (ص)، (ر)، (هـ): «قدميه عليه»؛ (و): «وكل مسجد وضع قدميه عليه».
(٨-٨): ساقط من (أ)، (ب). وسقطت بعض هٰذه العبارات من (و)، (هـ).
(٩) (ن)، (م): «فإن كثيراً منهم». (١٠) «اتباع»: ساقطة من (هـ)، (ص)، (ر).
(١١) (ن)، (م)، (و): «طريقهم». (١٢) «وهؤلاء»: ساقطة من (ن)، (م)، (ص)، (هـ)، (ر).

من طريقة الذين يأمرون بطاعة الله ورسوله، (١ ويتبعون أهل العلم والدين فيما ٣/ ٤٩٣
يأمرون به من طاعة الله ورسوله١)، ولا يوجبون/ طاعة معيّن إلا رسول الله ﷺ، ظ ١٢٦
ولا يضمنون السعادة إلا لمن أطاع الله ورسوله، ويقولون(٢): إن من سواه يخطئ ويصيب فلا يُطاع مطلقاً، فإن كان(٣) اتِّباع هٰؤلاء نقصاً وخطأ والصواب اتِّباع أهل الجزم مطلقاً، وجب اتِّباع شيعة الأئمة المعصومين وشيعة المشايخ المحفوظين، وشيعة هٰؤلاء يقدحون في هٰؤلاء، وشيعة هٰؤلاء يقدحون في هٰؤلاء، فيلزم أن يكون كل من الطريقين(٤) باطلاً حقّاً(٥)، وهٰذا جمع بين النقيضين. وهٰذا إنَّما لزم لأنَّ الأصل فاسد، وهو اتِّباع من يجزم بلا علم ولا دليل، فكل من جعل [اتِّباع] الشيخ الجازم والمجازف بلا حجَّة(٦) ولا دليل، أو الإماميّ الجازم المجازف(٧) بالنجاة بلا حجَّة ولا دليل مما(٨) يجب اتباعه، لزم تناقض أقوالهم، بخلاف الأقوال التي ترجع إلىٰ أصل صحيح فإنها لا تتناقض(٩).

/ **الوجه الثالث**: منع الحكم في هٰذا المثال(١٠) الذي ضربه وجعله أصلاً قاس ٣/ ٤٩٤
عليه، فإن الرجل إذا قال له أحد الرجلين: طريقي آمن يوصِّلني، وقال له الآخر: لا الوجه الثالث
علم لي بأن طريقي آمن يوصلني، أو قال ذلك الأول، لم يحسن في العقل تصديق الأول بمجرد قوله، بل يجوز عند العقلاء أن يكون هٰذا(١١) محتالاً عليه، يكذب حتىٰ يصحبه في الطريق فيقتله ويأخذ ماله، ويجوز أن يكون جاهلاً(١٢) لا يعرف ما في الطريق من الخوف، وأما ذاك الرجل فلم يضمن للسائل شيئاً، بل ردّه إلىٰ نظره، فالحزم في مثل(١٣) هٰذا أن ينظر الرجل أيّ الطريقين أولىٰ بالسلوك: أحد ذينك(١٤) الطريقين أو غيرهما(١٥).

ولو كان(١٦) كل من قال: إن(١٧) طريقي آمن موصّل يكون أَوْلَىٰ بالتصديق ممن

(١ ـ ١): ساقط من (أ)، (ب). (٢) (م): «ويقول». (٣) (ب) فقط: «وكان».
(٤) (أ)، (ب): «الطريقتين». (٥) (ب): «باطلا وحقا»؛ (ن): «باطلا جدا».
(٦) (أ): «فكل من جعل الشيخ جازما بالنجاة بلا حجة»؛ (ب): «فكل من اتبع الشيخ الجازم بالنجاة بلا حجة»؛ (ن)، (م)، (هـ)، (و)، (ر): «فكل من جعل الشيخ الجازم المجازف بلا حجة».
(٧) (أ): «بالمجازف». وسقطت الكلمة من (ب). (٨) (أ): «فما»؛ (ب): «فيما».
(٩) (أ)، (ب): «لا تتناقض والله أعلم». (١٠) (ب): «المثل»؛ (و): «المقال».
(١١) «هٰذا»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) (أ)، (ب): «أن يكون ذلك جاهلا».
(١٣) «مثل»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٤) (أ): «أحد سلك»؛ (ب): «كاتباع واحد سلك».
(١٥) «أو غيرهما»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٦) (أ)، (ب): «ولو أن».
(١٧) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب).

توقف، لكان كل مفترٍ وجاهل يدّعي في المسائل المشتبهة أن قولي فيها هو الصواب، وأنا قاطع بذلك، فيكون اتّباعي أَوْلَىٰ من طريق هـٰؤلاء الذين ينظرون ويستدلون، وكان ينبغي أن يكون الشيوخ الكذَّابُون الذين يضمنون لمريدهم(١) الجنة، وأن لهم في الآخرة كذا وكذا، وأن كل من أحبهم دخل الجنة، وأن من أعطاهم المال أعْطَوْه
٣/٤٩٥ / الحال الذي يقرِّبه إلىٰ ذي الجلال ـ أَوْلَىٰ بالاتِّباع من ذوي(٢) العلم والصدق والعدل الذي لا يضمنون له إلا ما ضمنه الله ورسوله لمن أطاعه، وكان أيضاً ينبغي أن يكون أئمة الإسماعيلية كالمعز والحاكم وأمثالهما أَوْلَىٰ بالاتِّباع من أئمة الاثنىٰ عشرية؛ لأنَّ أولئك يدَّعُون من علم الغيب وكشف باطن الشريعة وعلو الدرجة أعظم مما تدَّعيه الاثنا عشرية لأصحابهم، ويضمنون له(٣) هـٰذا مع استحلال المحرَّمات وترك الواجبات، فيقولون له: قد أسقطنا عنك الصّلاة والصّوم والحج والزكاة، وضمنَّا لك بموالاتنا الجنة، [ونحن قاطعون بذلك](٤).

والاثنا عشرية يقولون: لا يستحق(٥) الجنة حتىٰ يؤدي الواجبات ويترك المحرَّمات(٦)، فإنْ كان اتِّبَاع الجازم بمجرد جزمه أَوْلَىٰ، كان اتِّبَاع هـٰؤلاء أَوْلَىٰ من اتِّبَاع من يقول: أنت إذا أذنبت يُحتمل أن تعاقب ويحتمل أن يعفىٰ عنك، فيبقىٰ بين الخوف والرجاء، ونظائر هـٰذا كثيرة. فتبيَّن أن مجرد الإقدام على الجزم لا يدل علىٰ علم صاحبه ولا علىٰ صدقه، وأن التوقف والإمساك حتىٰ يتبين الدليل هو عادة العقلاء.

الوجه الرابع

الوجه الرابع: أن يُقال: قوله(٧): «إنهم جازمون بحصول النجاة لهم دون أهل
٣/٤٩٦ السنة» كذب(٨)، فإنه إن أراد بذلك أن كل واحد ممن/ اعتقد اعتقادهم يدخل الجنة، وإن تَرَكَ الواجبات وفَعَلَ المحرمات، فليس هـٰذا قول الإمامية، ولا يقوله عاقل.

وإن كان(٩) حب عليٍّ حسنة لا يضر معها سيئة، فلا(١٠) يضره ترك الصلوات،

---

(١) (ص)، (ر)، (و): «لمريديهم».
(٢) (أ)، (ب): «أولىٰ من اتباع ذوي».
(٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «لهم».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (هـ).
(٥) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «لا نستحق».
(٦) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «نؤدي الواجبات ونترك المحرمات».
(٧) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «قولهم».
(٨) «كذب»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) (ب) فقط: «وإن أراد أن».
(١٠) «فلا»: كذا في (أ)، (ب)، (و). وفي سائر النسخ: «ولا».

ولا الفجور بالعلويَّات[(١)]، ولا نَيْل أغراضه بسفك دماء[(٢)] بني هاشم إذا كان يحب عليّاً.

فإن قالوا: المحبة الصادقة تستلزم الموافقة، عاد الأمر إلىٰ أنه لا بد من أداء الواجبات وترك المحرمات. وإن أراد بذلك أنهم يعتقدون أن كل من اعتقد الاعتقاد الصحيح، وأدَّىٰ الواجبات، وترك المحرَّمات يدخل[(٣)] الجنة ـ فهـٰذا اعتقاد أهل السنة؛ فإنهم يجزمون[(٤)] بالنجاة لكل من اتَّقىٰ الله، كما نطق به القرآن. وإنَّما يتوقفون في الشخص المعين[(٥)] لعدم العلم[(٦)] بدخوله في المتقين، فإنه إذا علم[(٧)] أنه مات علىٰ التقوىٰ عُلِم أنه من أهل الجنة. ولهـٰذا يشهدون بالجنة لمن شهد له الرسول [ﷺ][(٨)]، / ولهم فيمن استفاض في الناس حسن الثناء عليه قولان. ٣/ ٤٩٧

فتبيَّن أنه ليس في الإمامية جزم محمود اختصُّوا به عن أهل السنة والجماعة. وإن قالوا: إنَّا[(٩)] نجزم لكل شخص رأيناه ملتزماً للواجبات عندنا تاركاً للمحرمات، بأنه من أهل الجنة، من غير أن يخبرنا بباطنه معصوم. قيل: هـٰذه المسألة لا تتعلق بالإمامية، بل إن كان إلىٰ هـٰذا طريق صحيح فهو طريق لأهل[(١٠)] السنة، وهم بسلوكه أحذق، وإن لم يكن هنا[(١١)] طريق صحيح إلىٰ ذلك، كان ذلك قولاً بلا علم، فلا[(١٢)] فضيلة فيه، بل في عدمه.

ففي الجملة لا يدَّعُون علماً صحيحاً إلا وأهل السنة أحق به، وما ادَّعُوه من الجهل فهو نقص وأهل السنة أبعد عنه.

والقول بكون الرجل المعين من أهل الجنة قد يكون سببه إخبار المعصوم، وقد يكون سببه تواطؤ شهادات[(١٣)] المؤمنين الذين هم شهداء الله في الأرض.

٣/ ٤٩٨ / كما في الصحيح عن النبي ﷺ أنَّه مُرَّ عليه بجنازة، فأثنوا عليها خيراً فقال: «**وجبت وجبت**». ومُرَّ عليه بجنازة فأثنَوْا عليها[(١٤)] شرّاً، فقال: «**وجبت وجبت**»،

---

(١) (أ)، (و): «بالمعلومات»، وهو تحريف.
(٢) (أ): «ولا نيل أعراضهم بسفك دم»؛ (ب): «ولا نيل أغراضهم بسفك دم».
(٣) (أ)، (ب): «دخل». (٤) (أ)، (ب): «جزموا».
(٥) (أ)، (ب): «وإنما توقفوا في شخص معين». (٦) (ن)، (م): «النظر».
(٧) (أ)، (ب): «فإذا علم». (٨) «صلىٰ الله عليه وسلم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) (أ)، (ب): «فإن قالوا إنما». (١٠) (أ)، (ب): «طريق أهل». (١١) (ب) فقط: «هناك».
(١٢) (أ)، (ب): «ولا». (١٣) (أ)، (ب): «شهادة». (١٤) «عليها»: ساقطة من (أ)، (ب).

فقالوا: يا رسول الله، ما قولك: «وجبت وجبت»؟ قال: «**هذه الجنازة أثنيتم عليها خيراً، فقلت: وجبت لها الجنة. وهـذه الجنـازة أثنيتم عليها شرا، فقلت: وجبت لها النار. أنتم شهداء الله في الأرض**»(١١).

وفي المسند عن النبي ﷺ أنه قال: «**يوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار**». قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: «**بالثناء الحسن والثناء السيء**»(١).

/ وقد يكون سبب ذلك تواطؤ رؤيا المؤمنين(٢)، فإنَّ النبي ﷺ قال: «**لم يبق** ٣/ ٤٩٩
بعدي من النبوة إلا الرؤيا/ الصالحة، يراها الرجل المؤمن الصالح(٣) أو تُرَى له»(٤). ظ ١٢٧

وسُئل عن قوله تعالى: ﴿**لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ**﴾ [سورة يونس: ٦٤]، قال: «**هي الرؤيا [الصالحة](٥) يراها الرجل الصالح أو تُرَى له**»(٦).

---

(١) الحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٣/ ١٦٩ (كتاب الشهادات، باب تعديل كم يجوز)، ٢/ ٩٧ (كتاب الجنائز، باب ثناء الناس على الميت)؛ مسلم ٢/ ٦٥٥ ـ ٦٥٦ (كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى)؛ سنن الترمذي ٢/ ٢٦١ (كتاب الجنائز، باب ما جاء في الثناء الحسن على الميت)، وقال الترمذي: «وفي الباب عن عمر وكعب بن عُجرة وأبي هريرة»؛ سنن النسائي ٤/ ٤١ (كتاب الجنائز، باب الثناء)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٤٧٨ (كتاب الجنائز، باب ما جاء في الثناء على الميت). وجاء حديث آخر بمعناه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في: سنن النسائي وسنن ابن ماجه في الموضعين السابقين. وهو في: سنن أبي داود ٣/ ٢٩٦ (كتاب الجنائز، باب في الثناء على الميت)؛ المسند (ط. المعارف) ١٣/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨ وفي مواضع أخرى.

(٢) الحديث عن أبي بكر بن أبي زهير الثقفي عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ في: سنن ابن ماجه ٢/ ١٤١١ (كتاب الزهد، باب الثناء الحسن)، وقال المعلق: «في الزوائد، إسناده صحيح، رجاله ثقات، وليس لأبي زهير هـذا عند ابن ماجه سوى هـذا الحديث وليس له شيء في بقية الكتب الستة». والحديث في المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٤١٦، ٦/ ٤٦٧.

(٣) (أ)، (ب): «المؤمن».

(٤) (أ)، (ب): «يراها العبد الصالح»؛ (و)، (هـ)، (ص)، (ر): «الرجل الصالح».

(٥) الحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٩/ ٣١ (كتاب التعبير، باب المبشِّرات). وجاء جزء من حديث آخر بنفس المعنى عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في: مسلم ١/ ٣٤٨ (كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود)؛ سنن أبي داود ١/ ٣٢١ (كتاب الصلاة، باب في الدعاء في الركوع والسجود)؛ سنن النسائي ٨/ ١٤٨ (كتاب التطبيق، باب تعظيم الرب في الركوع)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٢٨٣ (كتاب تعبير الرؤيا، باب الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تُرَىٰ له)؛ المسند (ط. المعارف) ٣/ ٢٧٥.

(٦) «الصالحة»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).

(٧) الحديث عن أبي الدرداء وعبادة بن الصامت ـ رضي الله عنهما ـ في: سنن الترمذي ٣/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥ (كتاب الرؤيا، باب ذهبت النبوة وبقيت المبشّرات)، وقال الترمذي عن حديث أبي الدرداء: «هـذا حديث حسن». وتكرر هـذا الحديث في: ٤/ ٣٥٠ (كتاب التفسير، ومن سورة يونس)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٢٨٣ (كتاب تعبير الرؤيا، باب الرؤيا الصالحة..).

وقد فسّرها أيضاً بثناء المؤمنين، فقيل: يا رسول الله، الرجل يعمل/ العمل ٣/ ٥٠٠
لنفسه فيحمده الناس عليه. فقال: «**تلك عاجل بشرى المؤمن**»(١).

والرؤيا قد تكون من الله، وقد تكون من حديث النفس، وقد تكون من الشيطان، فإذا تواطأت رؤيا المؤمن على أمر كان حقًّا، كما إذا تواطأت رواياتهم أو رأيهم(٢)، فإن الواحد(٣) قد يغلط أو يكذب، وقد يخطئ في الرأي(٤)، أو يتعمّد الباطل، فإذا اجتمعوا لم يجتمعوا على ضلالة، وإذا تواترت الروايات(٥) أورثت العلم وكذلك الرؤيا(٦).

قال النبي ﷺ: «**أرى رؤياكم قد تواطأت على أنها في السبع الأواخر، فمن كان منكم متحريها(٧)، فليتحرها في السبع الأواخر**»(٨).

/ وهٰذه الأسباب كلها عند أهل السنة أكمل وأتم مما هي عند الشيعة، فلا طريق ٣/ ٥٠١
لهم إلى العلم بالسعادة وحصولها، إلا وذلك(٩) الطريق أكمل لأهل السنة.

الوجه الخامس: أنَّ أهل السنة يجزمون بحصول النجاة لأئمتهم أعظم من جزم الرافضة. وذلك أن أئمتهم بعد النبي ﷺ هم السابقون الأوَّلون من المهاجرين والأنصار، وهم جازمون بحصول النجاة لهٰؤلاء، فإنهم يشهدون أن العشرة(١٠) في الجنة(١١)، .... الوجه الخامس

(١) الحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ عن أبي ذر الغفاري ـ رضي الله عنه ـ في: مسلم ٤/ ٢٠٣٤ ـ ٢٠٣٥ (كتاب البر والصلة والآداب، باب إذا أُثني على الصالح فهي بشرى ولا تضر)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ١٤١٢ (كتاب الزهد، باب الثناء الحسن)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ١٥٦، ١٥٧، ١٦٨.
(٢) (أ): «رؤياتهم أو رؤياهم»؛ (ب): «رؤيتهم». (٣) (أ)، (ب): «الرجل».
(٤) (أ)، (ب): «الرؤيا». (٥) (أ): «الرويات»؛ (ب): «الرؤيات».
(٦) (ب): «فكذلك الرؤيا»؛ (و): «وكذلك الرؤيات».
(٧) (ن): «متجرها»؛ (أ)، (ب): «متحريا».
(٨) الحديث عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في: البخاري ٣/ ٤٦ (كتاب فضل ليلة القدر، باب التماس ليلة القدر في السبع الأواخر)؛ مسلم ٢/ ٨٢٢ (كتاب الصيام، باب فضل ليلة القدر)؛ الموطأ ١/ ٣٢١ (كتاب الاعتكاف، باب ما جاء في ليلة القدر)؛ المسند (ط. المعارف) ٦/ ٢٣١.
(٩) (أ)، (ب): «وذاك». (١٠) (ن): «أهل العشرة».
(١١) ورد حديثان عن سعيد بن زيد رضي الله عنه يدلان على أن العشرة في الجنة: **الأول**: قال في أوله النبي ﷺ: «**اثبت حراء، إنه ليس عليك إلا نبي أو صديق أو شهيد..**» الحديث. وهو في: سنن أبي داود ٤/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥ (كتاب السنة، باب في الخلفاء)؛ سنن الترمذي ٥/ ٣١٥ ـ ٣١٦ (كتاب المناقب، باب مناقب سعيد بن زيد)، وقال الترمذي: «هٰذا حديث حسن صحيح»؛ سنن ابن ماجه ١/ ٤٨ (المقدمة، فضائل العشرة)؛ المسند (ط. المعارف) جـ٣ الأرقام (١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣٨، ١٦٤٤، ١٦٤٥).
والحديث الثاني، أوله: «**عشرة في الجنة..**»، وهو في: سنن أبي داود وسنن ابن ماجه في الموضعين=

ويشهدون أن الله قال لأهل بدر: «**اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم**»(١)، بل يقولون:
٣/ ٥٠٢ / إنه «**لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة**» كما ثبت ذلك في الصحيح(٢) عن النبي ﷺ(٣). فهؤلاء أكثر من ألف وأربعمائة إمام لأهل السنة، يشهدون(٤) أنه لا يدخل النار منهم أحد، وهي شهادة بعلم، كما دلَّ على ذلك الكتاب والسُّنَّة.

الوجه السادس **الوجه السادس:** أن يُقال: أهل السنة يشهدون بالنجاة: إما مطلقاً، وإما معيناً(٥)، شهادة مستندة إلى علم. وأمَّا الرافضة فإنهم إن شهدوا [شهدوا](٦) بما لا يعلمون، أو شهدوا بالزور الذي يعلمون أنه كذب، فهم كما قال الشافعي [رحمه الله](٧): ما رأيت قوماً أشهد بالزور من الرافضة.

٣/ ٥٠٣ / **الوجه السابع:** أن الإمام الذي شهد له بالنجاة: إما أن يكون هو المطاع في كل الوجه السابع شيء وإن نازعه غيره من المؤمنين، أو هو مطاع فيما يأمر به من طاعة الله ورسوله، وفيما يقوله باجتهاده(٨) إذا لم يعلم أن غيره أَوْلَىٰ منه، ونحو ذلك(٩). فإن كان الإمام هو الأول، فلا إمام لأهل السنة بهذا الاعتبار إلا رسول الله ﷺ](١٠)، وهم يقولون كما قال مجاهد والحاكم(١١) ومالك وغيرهم: كل أحد يُؤخَذ من قوله

= السابقين. وفي المسند (ط. المعارف) جـ٣، الأرقام (١٦٣١، ١٦٣٧). وصحح الألباني الحديث في: «صحيح الجامع الصغير» ٤/ ٣٤-٣٥.

(١) هذا جزء من حديث طويل عن عليّ رضي الله عنه في: البخاري ٥/ ٧٧-٧٨ (كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدراً)، ٦/ ١٤٩ (كتاب تفسير القرآن، سورة الممتحنة)؛ مسلم ٤/ ١٩٤١-١٩٤٢ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أهل بدر..)؛ سنن أبي داود ٣/ ٦٤-٦٥ (كتاب الجهاد، باب في حكم الجاسوس إذا كان مسلماً)؛ سنن الترمذي ٥/ ٨٢-٨٤ (كتاب التفسير، سورة الممتحنة)؛ المسند (ط. المعارف) ٢/ ٣٦-٣٧. وجاء الحديث مختصراً بمعناه عن أبي هريرة في: سنن أبي داود ٤/ ٢٩٦ (كتاب السنة، باب في الخلفاء)؛ المسند (ط. المعارف) ١٥/ ٨٣-٨٤.

(٢) (ن): «كما في الصحيحين».

(٣) الحديث عن أم مبشر رضي الله عنها في: مسلم ٤/ ١٩٤٢ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أصحاب الشجرة)، ونصه فيه: «أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة: «**لا يدخل النار - إن شاء الله - من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها**». قالت: بلى يا رسول الله، فانتهرها. فقالت حفصة: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ [سورة مريم: ٧١]، فقال النبي ﷺ: «**قد قال الله عز وجل:** ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [سورة مريم: ٧٢]». والحديث عنها أيضاً في: المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٣٦٢، ٤٢٠. وعن حفصة رضي الله عنها في: سنن ابن ماجه ٢/ ١٤٣١ (كتاب الزهد، باب ذكر البعث).

(٤) (ن): «يريدون»، وهو تحريف.

(٥) (ن)، (م): «أو معينا».

(٦) «شهدوا»: ساقطة من (ن)، (م).

(٧) «رحمه الله»: ساقطة من (ن)، (م).

(٨) (أ)، (ب): «باجتهاد».

(٩) (ن): «ونحوه».

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.

(١١) (أ)، (ب)، (ص)، (ر): «والحكم».

(١) (أ)، (ب): «ويشهدون».

ويُترك إلَّا رسول الله ﷺ. وهم يشهدون[١] لإمامهم أنه خير الخلائق، ويشهدون بأن كل من ائتم به، ففعل ما أُمِر به وترك ما نُهي عنه، دخل الجنة. وهٰذه الشهادة بهٰذا وهٰذا هم فيها أتم من الرافضة من شهادتهم للعسكريَّيْن[٢] وأمثالهما بأنه من أطاعهم[٣] دخل الجنة.

٣/ ٥٠٤ فثبت أنَّ إمام أهل السنة أكمل، وشهادتهم له ولهم إذا[٤] أطاعوه/ أكمل، ولا سواء. ولكن قال الله تعالىٰ: ﴿آللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [سورة النمل: ٥٩]، فعند المقابلة يُذكر فضل الخير المحض على الشر المحض، [وإن كان الشر المحض][٥] لا خير فيه.

وإن أرادوا بالإمام: الإمام المقيَّد، فذاك لا يُوجب أهل السنة طاعته[٦]، إن لم يكن ما أمر به موافقاً لأمر الإمام المطلق رسول الله ﷺ، وهم إذا أطاعوه فيما أمر [الله بطاعته فيه][٧]، فإنَّما هم مطيعون لله ورسوله، فلا يضرهم توقفهم في الإمام المقيَّد: هل هو في الجنة أم لا؟ كما لا يضر أتباع المعصوم عندهم[٨] إذا أطاعوا نوَّابه، مع أن نوابه قد يكونون من أهل النار، لا سيما ونواب المعصوم عندهم لا يُعلَم[٩] أنهم يأمرون بما يأمر به المعصوم، لعدم العلم بما يقوله معصومهم. وأمَّا أقوال[١٠] الرسول ﷺ فهي معلومة، فمن أَمَرَ بها [فقد][١١] عُلِمَ أنه وافقها، ومن أمر بخلافها عُلِم أنه خالفها، وما خفي منها[١٢] فاجتهد فيه[١٣] نائبه، فهٰذا خير من طاعة نائب لمن تُدَّعىٰ/ عصمته[١٤]. ولا أحد يعلم بشيء مما أمر به هٰذا الغائب المنتظر، فضلاً ٣/ ٥٠٥
عن العلم بكون نائبه موافقاً أو مخالفاً. فإن ادَّعُوا أن النواب عالمون بأمر من قبله[١٥] فعلم علماء الأمة بأمر رسول الله ﷺ أتم وأكمل من علم هٰؤلاء بقول من يدَّعُون[١٦]

---

(٢) (أ): «بهٰذا وهٰذا هم أتم من شهادة الرافضة للعسكريين»؛ (ب): «بهٰذا وهٰذا هي أتم من شهادة الرافضة للعسكريين»؛ (ن)، (م): «بهٰذا وهٰذا وهم فيها أتم من الرافضة من شهادتهم للعسكريين». (٣) (ر)، (أ)، (ب): «بأن من أطاعهما».
(٤) (أ): «وشهادته لهم وله إذا»؛ (ب): «وشهادتهم له إذا».
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط. (٦) (ن)، (م)، (و): «فذاك لا يوجبون طاعته».
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٨) «عندهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) (أ)، (ب): «لا يعلمون». (١٠) (ن): «وأما قول». (١١) «فقد»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٢) (أ)، (ب): «وما اختلف فيه منها»؛ (ن): «وما خفي فيها».
(١٣) (ن)، (م): «فيها». (١٤) (أ)، (ب): «لمن يدعي العصمة».
(١٥) (أ)، (ب): «عاملون بأمر من قبلهم». (١٦) (ن)، (م)، (و): «يدعي».
(١) (ن)، (م): «بما». (٢) (ن): «إطاعة».

عصمته، ولو طُولِب أحدهم بنقل صحيح ثابت بما يقولونه عن عليّ أو عن غيره، لما وجدوا إلى ذلك سبيلاً. وليس لهم من الإسناد والعلم بالرجال الناقلين ما[1] لأهل السُّنة.

الوجه الثامن

الوجه الثامن: أن يُقال: إنَّ الله قد ضمن السعادة لمن أطاعه وأطاع رسوله، وتوعَّد بالشقاء لمن لم يفعل ذلك، فمناط السعادة طاعة[2] الله ورسوله. كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [سورة النساء: ٦٩]. وأمثال ذلك.

وإذا كان كذلك، والله تعالى[3] يقول: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [سورة التغابن: ١٦]، فمن اجتهد في طاعة الله ورسوله بحسب استطاعته[4] كان من أهل الجنة.

فقول الرافضة[5]: لن يدخل الجنة إلَّا من كان إماميًّا، كقول اليهود والنصارى:
٣/ ٥٠٦ ﴿لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ / قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [سورة البقرة: ١١١، ١١٢].

ومن المعلوم أن المنتظر[6] الذي يدَّعيه الرافضي لا يجب على أحد طاعته، فإنه لا يُعلم له قول منقول عنه، فإذاً من أطاع الرسول [ﷺ][7] دخل الجنة وإن لم يؤمن بهذا الإمام، ومن آمن بهذا الإمام لم يدخل الجنة إلا إذا أطاع الرسول [ﷺ][7]، فطاعة الرسول ﷺ[8] هي مدار السعادة وجودا وعدماً، وهي الفارقة بين أهل الجنة والنار[9]، [ومحمد ﷺ][10] فرَّق بين الناس، والله - سبحانه وتعالى - قد دلَّ الخلق على طاعته[11] بما بيَّنه لهم، فتبيَّن[12] أن أهل السُّنة جازمون بالسعادة والنجاة لمن كان من أهل السُّنة.

---

(٣) (أ)، (ب): «وإذا كان الله تعالى».
(٤) (أ)، (ب): «بحسب الاستطاعة».
(٥) (أ)، (ب): «فقول الرافضي».
(٦) (أ)، (ب): «أن هذا المنتظر».
(٧) «صلى الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٨) «صلى الله عليه وسلم»: زيادة في (ن).
(٩) (ن)، (م): «وأهل النار».
(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن).
(١١) (أ): «الناس قدر الحق على طاعته»؛ (ب): «الناس فدلّ الخلق على طاعته». وسقطت كلمة «دلّ» من (ن).
(١٢) (أ)، (ب): «فدل».

فصــل[1]

كـلام الرافضي على خصـائص الأئمـة الاثني عشر

قال الرافضي[1]: «[الوجه][2] **الرابع**[3]: أنَّ الإمامية أخذوا مذهبهم عن الأئمة المعصومين المشهورين بالفضل والعلم والزهد والورع، والاشتغال في كل وقت بالعبادة والدعاء[4] وتلاوة القرآن، والمداومة على ذلك من[5] زمن الطفولية إلى آخر العمر، ومنهم من يعلم الناس العلوم[6]، ونزل في حقهم: ﴿هَلْ أَتَى﴾ [سورة الإنسان: ١]، وآية الطهارة، وإيجاب المودة لهم، وآية الابتهال وغير ذلك. وكان علـيّ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ][7] يصلِّي في كل يوم وليلة ألف ركعة، ويتلو القرآن مع شدة ابتلائه بالحروب والجهاد.

فأولهم عليّ بن أبي طالب [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ][8] كان أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ[9] وجعله الله نفس رسول الله[10] حيث قال: ﴿وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ [سورة آل عمران: ٦١]، وواخاه [رسول الله] وزوَّجه[11] ابنته، وفَضْلُهُ لا يخفى[12] وظهرت منه[13] معجزات كثيرة، حتى ادَّعى قوم فيه[14] الربوبية وقتلهم، وصار إلى مقالتهم آخرون إلى هذه الغاية كالغلاة والنصيرية. وكان ولداه سبطا رسول الله ﷺ[15] سيدا شباب أهل الجنة، إمامين بنص النبي ﷺ[16]، وكانا أزهد الناس وأعلمهم في زمانهما[17]، وجاهدا[18] في الله حق جهاده حتى قُتِلَا، ولبس الحسن[19] الصوف تحت ثيابه الفاخرة من/ غير أن يشعر أحد[20] بذلك، وأخذ النبي ﷺ يوماً الحسين على فخذه ٤/٧

---

(١) (ص)، (ر)، (هـ): «الفصل الثامن».
(٢) «الوجه»: في (أ)، (ب)، (ك). وسقطت من سائر النسخ.
(٣) الكلام التالي في (ك) ص ٩٦ (م). (٤) (ن): «بالعبادة؛ أي: بالدعاء».
(٥) (ن)، (ص)، (هـ)، (ر)، (و): «في». (٦) (ك): «ومنهم تعلَّم الناس العلوم».
(٧) «رضي الله عنه»: كذا في (أ)، (ب). وفي (م): «عليه السلام»، وفي (ك): «عليه الصلاة والسلام».
(٨) (ن): «علـي رضي الله عنه»؛ (م): «علي كرم الله وجه في الجنة»؛ (ك): «علي بن أبي طالب عليهما السلام». (٩) (ك): صلى الله عليه وآله».
(١٠) (أ)، (ب)، (هـ): «نفس رسول الله ﷺ»؛ (ن)، (م): «نفس رسوله»، (و): «نفس رسول الله عليه السلام».
(١١) (ص)، (ر)، (هـ)، (و)، (ن)، (م): «وواخاه وزوَّجه»؛ (ك): «وآخاه الرسول الله عليه وآله وزوَّجه». (١٢) (أ)، (ب)، (و): «لا يحصى». (١٣) (ك): «عنه».
(١٤) «قوم فيه»: كذا في (و)، (ك)، (هـ)، (ر). وفي سائر النسخ: «فيه قوم».
(١٥) (ك): «صلى الله عليه واله». ولن أشير إلى هذا الخلاف فما يلي بإذن الله.
(١٦) (ن)، (م): «بنص رسول الله ﷺ»؛ (ك): «بنص النبي عليه السلام».
(١٧) «في زمانهما»: كذا في (أ)، (ب). وفي (ك) وسائر النسخ: «في زمانهم».
(١٨) (و)، (ن)، (م): «وجاهدوا». (١٩) (ك)، (و): «الحسن عليه السلام».
(٢٠) (ك): ص ٩٧ (م): «يُشعر أحداً».

الأيمن[١]، وإبراهيم[٢] على فخذه الأيسر، فنزل جبرائيل [عليه السلام][٣] وقال: إنَّ الله تعالى لم يكن ليجمع لك بينهما[٤]، فاختر من شئت منهما، فقال النبي ﷺ[٥]: إذا مات الحسين بكيت[٦] أنا وعليّ وفاطمة، وإذا مات إبراهيم بكيت أنا عليه، فاختار موت إبراهيم[٧] فمات بعد ثلاثة أيام، وكان إذا جاء الحسين بعد ذلك يقبله ويقول[٨]: أهلاً ومرحباً بمن فديته بابني إبراهيم. وكان علي بن الحسين زين العابدين[٩] يصوم نهاره ويقوم ليله، ويتلو الكتاب العزيز، ويصلِّي كل يوم وليلة ألف ركعة، ويدعو كل ركعتين[١٠] بالأدعية المنقولة عنه وعن آبائه[١١] ثم يرمي الصحيفة كالمتضجر، ويقول[١٢]: أنَّى لي بعبادة/ عليّ[١٣]، وكان يبكي كثيراً[١٤] ٨/٤
حتى أخذت الدموع من لحم خديه، وسجد حتى سُمِّيَ ذا الثَّفِنَات[١٥]، وسمَّاه رسول الله ﷺ سيد العابدين.

وكان قد حجَّ هشام بن عبدالملك فاجتهد أن يستلم الحجر[١٦] فلم يمكنه من الزحام[١٧]، فجاء زين العابدين فوقف[١٨] الناس له وتَنَحَّوْا عن الحجر حتى استلمه[١٩]، ولم يبق عند الحجر سواه[٢٠]، فقال هشام [بن عبد الملك]: من هذا؟ فقال الفرزدق [الشاعر][٢١]:

---

(١) (أ)، (ب): «الحسين يوما فوضعه على فخذه الأيمن». (٢) (ك): «وولده إبراهيم عليه السلام».
(٣) «جبرائيل عليه السلام»: كذا في (هـ)، (ك). وفي سائر النسخ: «جبريل». وفي (أ)، (ب)، (و): «جبريل عليه السلام».
(٤) (ن)، (م)، (ر)، (ص)، (هـ): «ليجمعهما لك». (٥) (ك): «فقال مع نفسه».
(٦) (ك): «بكى عليه أنا». (٧) (ك): «إبراهيم عليه السلام».
(٨) (و)، (هـ)، (ر): «وكان إذا جاء الحسين بعد ذلك يقول ويقبله»؛ (ك): «فكان إذا جاء الحسين عليه السلام بعد ذلك يقبله ويقول». وسقطت عبارة «بعد ذلك» من (أ)، (ب).
(٩) (و): «زين العابدين عليه السلام»؛ (ك): «زين العابدين عليهما السلام».
(١٠) (م)، (ص)، (هـ)، (ر)، (و): «بعد كل ركعتين»؛ (أ)، (ب): «بعد كل ركعة».
(١١) (و)، (ك): «وعن آبائه عليهم السلام». (١٢) (ن)، (هـ)، (ر)، (ص): «ثم يقول».
(١٣) (ك): «عليّ عليه السلام». (١٤) (ك): «وكان يبكي عليه السلام كثيراً».
(١٥) (ك): «وسجد حتى حشى مساجده كخف البعير، وسمي ذا الثفنات». وفي (ن)، (م)، (أ)، (هـ): «ذا النقبات»، وهو تحريف. وفي اللسان: «الثفنة من البعير والناقة: الركبة، وقيل لعبد الله بن وهب الراسبي رئيس الخوارج: ذو الثفنات لكثرة صلاته، ولأن طول السجود كان أثر في جبهته وركبته ويديه، كما يؤثر البروك في ثفنات البعير».
(١٦) (أ)، (ب): «فاجتهد على أن يستلم الركن». (١٧) (ك): «فلم يمكنه للزحام».
(١٨) (أ)، (ب): «زين العابدين رضي الله عنه فوقف»؛ (ك): «زين العابدين عليه السلام فوقف».
(١٩) (أ)، (ر)، (ن)، (م)، (و)، (هـ): «حتى استلم». (٢٠) (ك): «عند الحجر أحد منهم سواه».
(٢١) (ك): ص٩٧ (م)-٩٨ (م): «سواه واحترموا له وفضلوه على سائر القوم، فنظر هشام وغضب بذلك فقال: من هذا الذي وَقَفَهم عليه، حتى استلم الحجر، فقام من بينهم الفرزدق الشاعر وفتح طريق المحبة والولاية... وابن عبد الله الملك»: زيادة في (أ)، (ب). وسقطت كلمة «الشاعر» من (ن)، (م).

هذا الذي تعرفُ البطحاءُ وطْأتَهُ ... والبيتُ يعرِفُهُ والحلُّ والحَرَمُ
هذا ابن خير عِباد الله كُلِّهُم ... وهذا التَّقيُّ النَّقيُّ الطاهر[١] العَلَمُ
يكاد يُمْسكه عِرْفَانَ راحَتِه ... رُكنُ الحَطيم إذا ما جاء يَسْتَلِمُ
/ إذا رأتْهُ قريشٌ قال قائلُها ... إلى مكارم هذا ينتهي الكَرَمُ ٩/٤
إن عُدَّ أهلُ التُّقَى كَانُوا أئِمَّتَهُمْ ... أو قيل من خيرُ أهل الأرض[٢] قيل هُمُ
هذا ابنُ فاطمةٍ إن كُنْت جاهلَه ... بجَدِّه أنبياءُ الله قد خُتِموا
يُغضي حياءً ويُغضَى من مهابتِه ... فما يُكَلَّم إلا حين يبتسمُ
ينشَقُّ نور الهدَى عن صبح غُرَّتِه ... كالشمس ينجابُ عن إشراقها الظُّلَمُ
مُشتقَّةٌ من رسول الله نَبْعَتُه ... طابت عناصرُه والخِيمُ والشِّيَمُ
الله شرَّفه قِدْماً وفضَّلَه ... جَرَى بذاك له في لَوْحه القلمُ[٣]
من معشر حبُّهم دينٌ وبُغْضُهُمُ ... كُفْرٌ وقربُهم ملجأً و مُعْتَصَمُ
لا يستطيع جَوادٌ بُعْدَ غَايتِهم ... ولا يُدانيهم قَومٌ وإن كَرُمُوا
هم الغيوثُ إذا ما أزْمَةٌ أزَمت ... والأسْدُ أسْدُ الشَّرى والرَّأي[٤] مُحتَدِمُ
لا يُنقِص[٥] العُسْر بَسْطاً من أكفِّهِمُ ... سِيَّان ذلك إن أثْرَوْا وإن عَدِمُوا
ما قال لا قَطُّ إلا في تَشَهُّدِه ... لولا التشهُّد كانت لاؤه نَعَمُ
يُسْتدفع السوء[٦] والبَلْوَى بحبِّهِمُ ... ويُسْتَرَقُّ به الإحسان والنعم
مُقَدَّمٌ بعد ذكرِ الله ذكرهمُ ... في كل بِرٍّ[٧] ومختوم به الكَلِمُ
من يعرفِ اللهَ يعرفْ أوْلَويَّة ذا[٨] ... فالدين من بيتِ هذا نَالَهُ الأُمَمُ[٩]

١٠/٤ / فغضب هشام وأمر بحبس الفرزدق بين مكة والمدينة، [فقال الفرزدق هذه الأبيات وبعث بها إليه[١٠]:

---

(١) (ك): «الظاهر». (٢) (ك): «أو قيل من خير خلق الله». (٣) (ص): «في اللوح والقلم».
(٤) (ب) فقط: «والبأس». (٥) (ب) فقط: «لا يقبض»؛ (ك): «لا ينقبض».
(٦) (ن)، (م): «الشر»؛ (ك): «الضر». (٧) (ب) فقط: «بدء».
(٨) (ن)، (م)، (أ)، (ر)، (هـ): «أوليته»؛ (و)، (ص)، ديوان الفرزدق (ص ٨٤٩): «أوليّه ذا». والمثبت من (ب)، (ك).
(٩) في (ك) بعد هذا البيت:
وليس قولك مَنْ هذا بضائِرِه ... فالعُربُ تعرف من أنكرت والعجم
هذا البيت الأخير كتب في هامش (ك). وفي الأغاني (١٥/٣٢٧): «فليس قولك.. وهذه الأبيات لم يذكر منها في ديوان الفرزدق (ط. القاهرة، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م) إلّا ستة أبيات، وفي نسبة سائر الأبيات خلاف كبير. انظر: الأغاني (١٥/٣٢٦-٣٢٩) (ط. دار الكتب).
(١٠) (ك): «فقال الفرزدق في الحبس هذه الأبيات وبعث إليه».

أتحسبني بين المدينة والتي ... إليها قلوبُ النَّاس يهوي مُنيبهاً[١]
تُقلِّب رأساً لم يكن رأس سَيِّدٍ ... وعَيْناً له حولاء[٢] بادٍ عُيُوبُها][٣]

فبعث إليه الإمام[٤] زين العابدين[٥] بألف دينار فردَّها، وقال: إنَّما قلت هٰذا غضباً لله ولرسوله[٦]، فما آخذ عليه أجراً، فقال علي بن الحسين[٧]: نحن أهل بيت[٨] لا يعودُ/ إلينا ما خرج منها، فَقَبِلَها[٩] الفرزدق. ص ١٢٨

/ وكانَ بالمدينة قوم يأتيهم رزقهم ليلاً ولا يعرفون ممن هو، فلما مات زين العابدين[١٠]، انقطع ذلك عنهم[١١] وعرفوا أنه كان منه[١٢]. ٤/١١

وكان ابنه محمد الباقر[١٣] أعظم الناس زهداً وعبادة، بَقَرَ السجودُ جبهتَه، وكان أعلم [أهل][١٤] وقته، سمَّاه رسول الله ﷺ الباقر، وجاء جابر بن عبد الله الأنصاري إليه[١٥] وهو صغير في الكُتَّاب، فقال له: جدّك رسول الله ﷺ يسلّم عليك. فقال: وعلىٰ جدّي السلام. فقيل لجابر: كيف هٰذا؟ قال[١٦]: كنت جالساً عند رسول الله ﷺ والحسين في حجره وهو يلاعبه[١٧]، فقال: يا جابر يولد له ولد اسمه عليٌّ إذا[١٨] كان يوم القيامة نادىٰ منادٍ: ليقم سيد العابدين، فيقوم ولده، ثم يولد له مولود اسمه محمد الباقر، يبقر[١٩] العلم بقراً، فإذا رأيته فأقرئه منّي السلام[٢٠]. وروىٰ عنه أبو حنيفة وغيره!

/ وكان ابنه الصادق[٢١] عليه السلام أفضل أهل زمانه وأعبدهم. قال علماء ٤/١٢

---

(١) (ك): «مُنيبُها». (٢) (ب): «حوباء»، وهو تحريف.
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من جميع النسخ وأثبته من (ب)، (ك).
(٤) «الإمام»: ساقطة من (ص)، (ب). (٥) (ك) ص ٩٩ (م)، (و): «زين العابدين عليه السلام».
(٦) (أ)، (ب)، (م)، (ص)، (ر): «غضباً لله ورسوله»؛ (ك): «حبًّا لله تعالىٰ ولرسوله».
(٧) (ن)، (ر)، (ص)، (هـ): «علي بن الحسين رضي الله عنه»؛ (و)، (ك): «علي بن الحسين عليه السلام».
(٨) (أ)، (ب): «أهل البيت». (٩) (م)، (ك): «فقبله».
(١٠) (أ)، (ب)، (ن)، (م)، (ر)، (هـ)، (و): «مولانا زين العابدين»؛ (ك): «زين العابدين عليه السلام».
(١١) (أ)، (ب): «عنهم ذلك».
(١٢) (ر)، (ص): «أن ذلك منه»؛ (م): «أنه منه»؛ (و): «أنه كان منه عليه السلام»؛ (ك): «أنه منه عليه السلام».
(١٣) (و)، (ك): «الباقر عليه السلام». (١٤) «أهل»: ساقطة من (ن).
(١٥) (أ)، (ب)، (ر)، (ن)، (م): «وجاء إليه جابر بن عبد الله الأنصاري»؛ (ك) ص ٩٩ (م)- ص ١٠٠ (م): «وجاء جابر الجعفي - وقيل: جابر بن عبد الله الأنصاري - إليه».
(١٦) (أ)، (ب): «قال جابر»؛ (ن)، (ر)، (ص)، (هـ): «فقال».
(١٧) «وهو يلاعبه»: كذا في (هـ)، (ك). وفي سائر النسخ: «وهو يداعبه».
(١٨) (أ)، (ب): «فإذا». (١٩) (ك): «إنه يبقر».
(٢٠) «فإذا رأيته فأقرئه مني السلام»: كذا في (ب)، (ص). وفي سائر النسخ: «. . عنى». وفي (ك): «فإذا أدركته فأقرئه مني السلام». (٢١) (أ)، (ب): «وكان ابنه جعفر الصادق».

السيرة(١): إنَّه اشتغل بالعبادة عن طلب الرياسة. وقال عمر بن أبي المقدام: كنت إذا نظرت إلى جعفر بن محمد الصادق(٢) علمتُ أنه من سلالة النبيين، وهو الذي نشر فقه الإمامية، والمعارف الحقيقية، والعقائد اليقينية، وكان لا يخبر بأمرٍ إلَّا وقع، وبه سمَّوْهُ الصادق الأمين.

وكان عبد الله بن الحسن(٣) جمع أكابر العلويين(٤) للبيعة لولديه، فقال الصادق(٥): هذا(٦) الأمر لا يتم، فاغتاظ من ذلك، فقال: إنه لصاحب القباء الأصفر، وأشار بذلك إلى المنصور، فلما سمع المنصور بذلك فرح لعلمه بوقوع ما يُخبر به(٧)، وعلم أن الأمر يصل إليه(٨)، ولما هرب كان يقول: أين قول صادقهم(٩)؟ وبعد ذلك انتهى الأمر إليه.

وكان ابنه موسى الكاظم(١٠) يُدْعَى بالعبد الصالح، وكان أعْبَد أهل زمانه(١١)، يقوم الليل ويصوم النهار، وسُمِّيَ الكاظم؛ لأنه كان(١٢) إذا بلغه عن / أحد شيء بعث إليه بمال. ونقل فضله الموافق والمخالف. قال ابن الجوزي من ١٣/٤
الحنابلة: روي(١٣) عن شقيق البلخيّ قال: خرجت حاجًّا سنة تسع(١٤) وأربعين ومائة، فنزلت القادسية فإذا شاب حسن الوجه شديد السمرة، عليه ثوب صوف مشتمل بشملة، في رجليه نعلان، وقد جلس منفرداً عن الناس، فقلت في نفسي: هذا الفتى(١٥) من الصوفية يريد أن يكون كَلًّا على الناس، والله لأمضين إليه أوبِّخه(١٦)، فدنوت منه(١٧) فلما رآني مقبلاً(١٨) قال: يا شقيق اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم. فقلت في نفسي: هذا(١٩) عبد صالح قد نطق على ما في خاطري(٢٠)، لألحقنَّه ولأسألنَّه أن يحاللني(٢١)، فغاب عن عيني(٢٢)، فلما نزلنا واقصة إذا به يصلي(٢٣)، وأعضاؤه تضطرب، ودموعه تتحادر. فقلت: أمضي إليه

---

(١) (أ)، (ب)، (ص): «السير».
(٢) (ك): «جعفر بن محمد عليه السلام».
(٣) (ك): «بن الحسن عليه السلام».
(٤) (أ)، (ب): «العلوية».
(٥) (ك)، (و): «الصادق عليه السلام».
(٦) (ك): «إن هذا».
(٧) (أ)، (ب)، (و): «ما خبر به».
(٨) (أ)، (ب): «يتصل به».
(٩) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «صادقكم».
(١٠) (و)، (ك): «الكاظم عليه السلام».
(١١) (ك): «كان أعبد أهل وقته».
(١٢) (ك): «سمي الكاظم؛ لأنه عليه السلام كان».
(١٣) «روي»: ساقطة من (ك) ص ١٠١ (م).
(١٤) (ن) فقط: «سبع».
(١٥) «الفتى»: كذا في (ب)، (ك). وفي سائر النسخ: «الصبي».
(١٦) (ك): «وأوبخنَّه».
(١٧) عبارة «فدنوت منه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٨) «مقبلاً»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ك).
(١٩) (ب): «إنَّ هذا». وسقطت «هذا» من (و).
(٢٠) (أ)، (ب): «صالح نطق عمَّا في نفسي»؛ (ك): «صالح قد نطق ما في خاطري».
(٢١) (ص): «يحللني»؛ (ك): «يحيلني»، وصوبت في الهامش إلى: «يجالسني».
(٢٢) (أ)، (ب): «عن عيني فلم أره».
(٢٣) (أ)، (ب). فلما نزلنا وافيته فإذا هو يصلي».

وأعتذر، فأوجز في صلاته، ثم قال: يا شقيق: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا
٤/ ١٤ ثُمَّ اهْتَدَىٰ﴾ [سورة طه: ٨٢]، فقلت: هذا من الأبدال، قد تكلم على/ سرِّي مرتين، فلما نزلنا [زبالة][١] إذا به قائم على البئر وبيده ركوة يريد أن يستقي ماء[٢] فسقطت الركوة من يده[٣] في البئر فرفع طرفه إلى السماء، وقال:

أنت ربِّي[٤] إذا ظمئتُ إلى الما ... ء وقُوتي إذا أردتُ الطعاما

يا سيدي ما لي سواها. قال[٥] شقيق: فوالله لقد رأيت البئر قد ارتفع ماؤها، فأخذ الركوة[٦] وملأها وتوضأ وصلى[٧] أربع ركعات، ثم مال[٨] إلى كثيب رمل هناك، فجعل يقبض بيده ويطرحه في الركوة ويشرب[٩]. فقلت: أطعمني من فضل ما رزقك الله أو ما أنعم الله عليك[١٠]. فقال: يا شقيق، لم تزل نِعَم الله علينا ظاهرة وباطنة[١١] فأحسن ظنّك بربك، ثم ناولني الركوة فشربت منها فإذا هو سويق وسكر، ما شربتُ والله ألذ منه ولا أطيب منه ريحاً[١٢] فشبعت ورويت.
٤/ ١٥ وأقمت[١٣] أياماً لا أشتهي طعاماً/ ولا شراباً، ثم لم أره حتى دخلت[١٤] مكة، فرأيته ليلة إلى جانب قبة الميزاب[١٥] نصف الليل يصلِّي بخشوع وأنين وبكاء، فلم يزل كذلك حتى ذهب الليل، فلما طلع الفجر جلس في مصلَّاه يسبّح، ثم قام إلى صلاة الفجر، وطاف بالبيت أسبوعاً، وخرج[١٦] فتبعته، فإذا له حاشية وأموال وغلمان[١٧]، وهو على خلاف ما رأيته في الطريق، ودار به الناس يسلِّمون عليه ويتبركون به، فقلت لهم[١٨]: من هذا؟ قالوا: موسى[١٩] بن جعفر[٢٠]، فقلت:

---

(١) «زبالة»: كذا في (ب). وفي (ك): «في زبالة». وسقطت الكلمة من سائر النسخ.
(٢) «ماء»: ساقطة من (أ)، (ب). (٣) عبارة «من يده»: ساقطة من (ك).
(٤) «ربي»: كذا في (ب) فقط. وفي (ك) وجميع النسخ ما عدا (أ): «ربي». وفي (أ): «إلهي».
(٥) (أ)، (ب): «فقال». (٦) (أ)، (ب): «فأخذ الركوة بيده».
(٧) «وصلى»: كذا في (ك)، (و). وفي سائر النسخ: «وجعل يصلي». (٨) (أ)، (ب): «ثم قام».
(٩) (و): «يقبض بيده يطرحه في الركوة ويشرب»؛ (ن): «فجعل يقبض بيده فيطرحه في الركوة فيشرب (ب: فيشرب منه)، وزادت (ك): «فرأيت ذلك عجباً منه».
(١٠) (ك): «فقلت أطعمني يا عبد الله من فضل ما رزقك الله وما أنعم عليك».
(١١) (أ)، (ب): «لم يزل الله ينعم علينا ظاهر وباطنا».
(١٢) (أ): «ولا أطيب»، (ب): «ولا أطيب»، (ك): «ولا أطيب ريحا». (١٣) (أ)، (ب): «وبقيت».
(١٤) (ص)، (ر)، (هـ)، (ن)، (و): «حتى دخل».
(١٥) (أ)، (ن)، (م)، (ص)، (هـ)، (ر)، (و): «الشرابي»؛ (ب): «الشراب». والمثبت من (ك).
(١٦) (أ)، (ب): «ثم خرج».
(١٧) (ب): «حاشيةوغلمان وأموال»؛ (هـ)، (و)، (ن)، (م)، (ص): «حاشية وموال وغلمان»؛ (أ): «حاشية وغلمان وموال». (١٨) (و): «له»؛ (ك): «لبعضهم».
(١٩) (أ)، (ب)، (م): «قالوا هذا موسى»؛ (ن)، (ص)، (هـ): «فقالوا موسى»؛ (و)، (ر)، (ك): «فقال موسى». (٢٠) (ك): «موسى بن جعفر عليه السلام».

قد عجبت أن تكون هـٰذه العجائب إلَّا لمثل هـٰذا السيد. هـٰذا رواه الحنبلي.

وعلىٰ يده تاب[(١)] بشر الحافي؛ لأنه ـ عليه السلام ـ[(٢)] اجتاز علىٰ داره ببغداد، فسمع الملاهي وأصوات الغناء والقصب يخرج من تلك الدار، فخرجت جارية وبيدها قمامة البقل[(٣)]، فرمت بها في الدرب، فقال لها[(٤)]: يا جارية، صاحب هـٰذا الدار حرٌّ أم عبد؟/ فقالت: بل حرٌّ، فقال: صدقت لو كان عبداً لخاف من مولاه. فلما دخلت الجارية قال[(٥)] مولاها وهو علىٰ مائدة السكر[(٦)]: ما أبطأك علينا[(٧)]؟ قالت: حدَّثني رجل بكذا وكذا، فخرج حافياً حتىٰ لقي مولانا موسىٰ بن جعفر فتاب علىٰ يده[(٨)]». ١٦/٤

الجواب من وجوه: الوجه الأول

والجواب عنه[(٩)] من وجوه: أحدها: أن يُقال: لا نسلم أنَّ الإمامية أخذوا مذهبهم عن[(١٠)] أهل البيت: لا الاثنا عشرية ولا غيرهم، بل هم مخالفون لعليٍّ ـ رضي الله عنه ـ وأئمة أهل البيت[(١١)] في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة: توحيدهم، وعدلهم، وإمامتهم، فإن الثابت عن علي ـ رضي الله عنه ـ[(١٢)] و[أئمة] أهل البيت[(١٣)] من إثبات الصفات لله، وإثبات/ القدر، وإثبات خلافة الخلفاء الثلاثة، وإثبات فضيلة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وغير ذلك من المسائل كله[(١٤)] يناقض / مذهب[(١٥)] الرافضة. والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم، بحيث أن معرفة المنقول في هـٰذا الباب عن أئمة أهل البيت يوجب علماً ضروريًّا بأن الرافضة مخالفون لهم لا موافقون لهم[(١٦)]. ظ ١٢٨ ١٧/٤

الوجه الثاني

الثاني: أن يُقال: قد عُلم أن الشيعة مختلفون اختلافاً كثيراً في مسائل الإمامة والصفات والقدر، وغير ذلك من مسائل أصول دينهم. فأي قول لهم هو المأخوذ عن الأئمة المعصومين، حتىٰ مسائل الإمامة، قد عُرف اضطرابهم فيها.

---

(١) (و)، (ك): «وعلىٰ يده عليه السلام تاب». (٢) «عليه السلام»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (أ)، (ب)، (و): «النقل». وفي الأصل في (ك): «النقل»، وفوقها بين السطور: «النفل».
(٤) «لها»: ساقطة من (أ)، (ب). (٥) (ك): «فلما أخذت الماء ورجعت ودخلت عليه قال».
(٦) (ك): «المسكر». (٧) (أ)، (ب): «عنا».
(٨) (ك): «حتىٰ لقىٰ مولانا الكاظم عليه السلام، واعتذر وبكىٰ واستحيا من فعله وعمله منه فتاب علىٰ يده».
(٩) «عنه»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٠) (أ)، (ب): «من».
(١١) «أهل البيت»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «أهل بيته».
(١٢) (ن)، (م)، (و): «علي عليه السلام».
(١٣) (ن): «وأهل بيته»؛ (م)، (ص)، (ر)، (هـ)، (و): «وأئمة أهل بيته».
(١٤) (أ)، (ب): «كلها». (١٥) (ن)، (م)، (ص)، (ر)، (هـ): «مذاهب».
(١٦) «لهم»: ساقطة من (أ)، (ب).

وقد تقدَّم بعض اختلافهم في النص وفي المنتظر. فهم في الباقي المنتظر على أقوال(١): منهم من يقول ببقاء(٢) جعفر بن محمد، ومنهم من يقول ببقاء ابنه موسى ابن جعفر(٣)، ومنه من يقول ببقاء عبد الله بن معاوية، ومنهم من يقول ببقاء محمد ابن عبد الله بن حسن، ومنهم من يقول ببقاء محمد بن الحنفية، وهؤلاء يقولون: نص(٤) عليٌّ عَلَى الحسن والحسين(٥)، وهؤلاء يقولون: على محمد بن
١٨/٤ الحنفية(٦)، وهؤلاء / يقولون: أوصى [عليّ بن الحسين] إلى ابنه أبي جعفر، (وهؤلاء يقولون: إلى ابنه عبد الله)(٧)، وهؤلاء يقولون: أوصى](٨) إلى محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين، وهؤلاء يقولون: إنَّ جعفرَ أوصى إلى ابنه إسماعيل، وهؤلاء يقولون: إلى [ابنه](٩) محمد بن إسماعيل، وهؤلاء يقولون: إلى ابنه محمد، وهؤلاء يقولون: إلى ابنه عبد الله، وهؤلاء يقولون: إلى ابنه موسى، وهؤلاء يسوقون النصّ إلى محمد بن الحسن، وهؤلاء يسوقون النصّ إلى بني [عبيد الله بن](١٠) ميمون القدَّاح الحاكم وشيعته(١١)، وهؤلاء يسوقون النصّ من بني هاشم إلى بني العباس، ويمتنع أن تكون هذه الأقوال المتناقضة مأخوذة عن معصوم، فبطل قولهم: إنَّ أقوالهم مأخوذة عن معصوم.

الوجه الثالث **الوجه الثالث:** أن يُقال: هب أن علياً كان معصوماً، فإذا كان الاختلاف بين الشيعة هذا الاختلاف، وهم متنازعون هذا التنازع، فمن أين يُعلم صحة بعض هذه الأقوال عن عليّ دون الآخر، وكل منهم يدَّعي أن ما يقوله إنَّما أخذه عن المعصومين؟ وليس للشيعة أسانيد متصلة برجال معروفين(١٢) مثل أسانيد أهل السنة حتى يُنْظَر في الإسناد(١٣) وعدالة الرجال. بل إنَّما هي منقولات منقطعة عن طائفة عُرف فيها كثرة الكذب وكثرة التناقض في النقل، فهل يثق عاقل بذلك؟

١٩/٤ / وإن ادَّعُوا تواتر نصّ هذا على هذا، [ونصّ هذا على هذا](١٤) كان هذا معارضاً بدعوى غيرهم مثل هذا التواتر، فإن سائر القائلين بالنص إذا ادَّعوا مثل

---

(١) (أ): «وفي المنتظر منهم في البا المنتظر على أقوال»؛ (ب): «وفي المنتظر منهم على أقوال».
(٢) (ص)، (ر): «يبقى».
(٣) «بن جعفر»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «عبد الله بن معاوية ومنهم من يقول: نص».
(٥) (ن)، (م)، (و): «نص عليّ على ابن الحسين». (٦) (ن): «علي ابن محمد بن الحنفية»، وهو خطأ.
(٧) ما بين القوسين زيادة في (أ)، (ب) فقط.
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٩) «ابنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) عبارة «عبيد الله بن»: في (ص)، (هـ)، (ر) فقط.
(١١) (أ)، (ب): «الحاكم في شيعته».
(١٢) (أ)، (ب): «متصلة بالرجال المعروفين».
(١٣) (أ)، (ب): «حتى ننظر في إسنادها».
(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و).

هـٰذه الدعوىٰ لم يكن بين الدعويين(١) فرق.

فهـٰذه الوجوه وغيرها، تبيّن أن بتقدير(٢) ثبوت عصمة عليّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فمذهبهم(٣) ليس مأخوذاً عنه، فنفس دعواهم العصمة في عليّ مثل دعوىٰ النصارىٰ: الإلـٰهية في المسيح. مع أن ما هم عليه ليس مأخوذاً عن المسيح.

الوجه الرابع

الوجـه الرابع: أنهم في مذهبهم محتاجون إلىٰ مقدمتين: إحداهما: عصمة من يضيفون المذهب إليه(٤) من الأئمة. والثانية: ثبوت ذلك النقل [عن الإمام](٥). وكلتا المقدمتين باطلة، فإن المسيح ليس بإلـٰه، بل هو رسول كريم، وبتقدير أن يكون إلـٰهاً أو رسولاً كريماً فقوله حق، لكن ما تقوله النصارىٰ ليس من قوله(٦)، ولهـٰذا كـان في عليّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (٧) شبه من المسيح: قوم غلوا فيه فوق قدره، وقوم نقصوه دون قدره فهم كاليهود(٨)، فهـٰؤلاء يقولون عن المسيح: إنه إلـٰه. وهـٰؤلاء يقولون: كافر/ ولد بغيَّة(٩). وكذلك عليّ: هـٰؤلاء(١٠) يقولون: إنَّه(١١) إلـٰه، وهـٰؤلاء يقولون: إنه كافر ظالم. ٤/ ٢٠

الوجه الخامس

الوجه الخامس: أن يُقال: قد ثبت لعليّ [بن أبي طالب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -](١٢)، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، وابنه محمد، وجعفر بن محمد من المناقب والفضائل ما لم يذكره هـٰذا [المصنِّف](١٣) الرافضي. وذكر أشياء من الكذب تدلّ علىٰ جهل ناقلها، مثل قوله: نزل في حقهم: ﴿هَلْ أَتَى﴾، فإنَّ سورة(١٤): ﴿هَلْ أَتَى﴾ مكيَّة باتفاق العلماء، وعليّ إنَّما تزوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة، ولم يدخل بها إلَّا بعد غزوة بدر، ووُلِد له الحسن في السنة الثالثة(١٥) من الهجرة، والحسين في [السنة](١٦) الرابعة من الهجرة بعد نزول: ﴿هَلْ أَتَى﴾ بسنين كثيرة.

فقول القائل: إنها نزلت فيهم، من الكذب الذي لا يخفىٰ علىٰ من له علم

---

(١) «الدعويين»: كذا في (ص). وفي سائر النسخ: الدعوتين». (٢) (ب) فقط: «أن تقدير».
(٣) (أ): «فمذهب»؛ (ب): «مذهب». (٤) (ن)، (م): «إليه المذهب»؛ (ر): «إليه المذاهب».
(٥) «عن الإمام»: ساقطة من (ن)، (م). (٦) (أ)، (ب): «ليس قوله».
(٧) (ن)، (م)، (و): «علي عليه السلام».
(٨) «فهم كاليهود»: زيادة في (ص). وفي (هـ): «فهم اليهود».
(٩) (ن)، (م)، (أ)، (هـ)، (ر): «ولد غية». (١٠) «هؤلاء»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) «إنه»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٣) «المصنف»: ساقطة من (ن)، (م). (١٤) «سورة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٥) (أ)، (ب): «الثانية»، وهو خطأ. وفي (الإصابة» ١/ ٣٢٨: «ولد في نصف رمضان سنة ثلاث من الهجرة. قال ابن سعد وابن البرقي وغير واحد».
(١٦) «السنة»: ساقطة من (ن)، (هـ)، (ص)، (ر).

بنزول القرآن وعلم بأحوال[1] هـٰؤلاء[2] السادة الأخيار.

٤/٢١ / وأمَّا آية الطهارة، فليس فيها إخبار بطهارة أهل البيت وذهاب الرجس عنهم، وإنَّما فيها الأمر لهم بما يُوجب طهارتهم وذهاب الرجس عنهم. فإن قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [سورة الأحزاب: ٣٣]، كقوله تعالىٰ: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [سورة المائدة: ٦]، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ * وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيماً * يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾ [سورة النساء: ٢٦ ـ ٢٨].

فالإرادة هنا متضمنة للأمر والمحبة والرضا[3]، وليست هي المشيئة المستلزمة لوقوع المراد؛ فإنه لو كان كذلك لكان قد طهَّر[4] كل من أراد طهارته. وهـٰذا علىٰ قول هـٰؤلاء القدرية الشيعة أوجه، فإن عندهم أن الله يريد ما لا يكون، ويكون ما لا يريد.

فقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ إذا كان هـٰذا بفعل المأمور وترك المحظور، كان[5] ذلك متعلقاً بإرادتهم وأفعالهم، فإن فعلوا ما أُمِروا به طُهِّرُوا وإلَّا فلا.

وهم يقولون: إنَّ الله لا يخلق أفعالهم، ولا يقدر علىٰ تطهيرهم [6] وإذهاب
٤/٢٢ الرجس عنهم[6]. وأمَّا المثبتون للقدر فيقولون: إن الله قادر علىٰ ذلك[7]، / فإذا
ص ١٢٩ ألهمهم فعل ما أَمَرَ/ وتَرْك ما حَظَر حصلت[8] الطهارة وذهاب الرجس.

ومما يبين أن هـٰذا مما أُمِروا به لا مما أُخبِروا بوقوعه[9]، ما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ أدار الكساء علىٰ عليّ وفاطمة[10] وحسن وحسين، ثم قال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهِّرهم تطهيراً**». وهـٰذا الحديث رواه مسلم في صحيحه عن عائشة، ورواه أهل السنن عن أم سلمة[11].

---

(١) (أ)، (ب): «القرآن وأحوال». (٢) (أ)، (ب)، (ن)، (م)، (و)، (هـ): «هذه».
(٣) (أ)، (ب): «للأمر والنهي والرضا»، وهو خطأ. (٤) (أ)، (ب)، (هـ)، (و)، (ر): «تطهر».
(٥) (أ)، (ب): «وكان». (٦ ـ ٦): ساقط من (أ)، (ب).
(٧) (أ)، (ب): «وأما المثبتون للقدر منهم يقولون: إن الله لا يخلق أفعالهم قادر علىٰ ذلك»، وهو خطأ.
(٨) (أ)، (ب): «فعل ما أُمروا به وترك ما حظروا حصلت».
(٩) (ص)، (هـ)، (م)، (ر)، (و): «لا مما أخبر بوقوعه». (١٠) (أ)، (ب): «فاطمة وعلي».
(١١) الحديث عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في: مسلم ٤/ ١٨٨٣ (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أهل بيت النبي ﷺ)، ونصه: «قالت عائشة: خرج النبي ﷺ غداة وعليه مرطٌ مرحَّلٌ من شعر=

وهو يدل على [ضد][1] قول الرافضة من وجهين: **أحدهما:** أنه دعا لهم بذلك،
وهٰذا دليل على أن الآية لم تخبر بوقوع ذلك[2]، فإنه لو كان قد[3] وقع/ لكان ٤/ ٢٣
يثني على الله بوقوعه ويشكره على ذلك، لا يقتصر على مجرد الدعاء به[4].

الثاني: أن هٰذا يدل على (٥ أنَّ الله قادرٌ على إذهاب الرجس عنهم وتطهيرهم، وذلك يدلّ على٥) أنه خالق أفعال العباد. ومما يبين أنَّ الآية متضمنة للأمر والنهي: قوله في سياق الكلام: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا * وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا * يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا * وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا * وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ [سورة الأحزاب: ٣٠ - ٣٤].

وهٰذا السياق يدلُّ على أن ذلك[6] أمر ونهي، ويدلّ على أن أزواج النبي ﷺ من أهل بيته، فإن السياق إنَّما هو في مخاطبتهن[7]، ويدلّ على أن قوله: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ عمَّ غير أزواجه، كعليّ وفاطمة وحسن وحسين - رضي الله
عنهم -؛ لأنه[8] ذكره بصيغة/ التذكير لما اجتمع المذكر والمؤنث، وهٰؤلاء خُصُّوا ٤/ ٢٤
بكونهم من أهل البيت من أزواجه[9]، فلهٰذا خصَّهم بالدعاء لما أدخلهم في الكساء، كما أن مسجد قُباء أسس على التقوى، ومسجده [ﷺ][10] أيضاً أسس على التقوى (١١ وهو أكمل في ذلك، فلما نزل١١) قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى

=أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء عليٌّ فأدخله ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [سورة الأحزاب: ٣٣]». والحديث بألفاظ مقاربة عن أم سلمة - رضي الله عنها - في: سنن الترمذي ٥/ ٣٠ (كتاب التفسير، سورة الأحزاب)، ٥/ ٣٢٨ (كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ)؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٢٩٢، ٢٩٨، ٣٠٤. وهو جزء من حديث مطول عن ابن عباس في المسند (ط. المعارف) ٥/ ٢٥ - ٢٧.

(١) «ضد»: ساقطة من (ن). (٢) (أ)، (ب)، (ص)، (هـ)، (ر): «على أنه لم يخبر بوقوع ذلك».
(٣) «قد»: ساقطة من (أ)، (ب). (٤) «به»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥ - ٥): ساقط من (أ)، (ب). وفي (ن): «ذهاب الرجس عنهم ويطهرهم»، وهو تحريف.
(٦) (أ)، (ب): «على أن هذا». (٧) (أ)، (ب): «إنما هو للمخاطبين».
(٨) (أ)، (ب): «رضي الله عنهم أجمعين فإنه».
(٩) (ب) فقط: «من أهل البيت بالأولى من أزواجه». (١٠) «ﷺ»: زيادة في (أ)، (ب)، (م).
(١١ - ١١): ساقط من (أ)، (ب)، وفيهما: «على التقوى وكان قوله.. إلخ».

التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾ [سورة التوبة: ١٠٨] بسبب مسجد قُباء، تناول اللفظ لمسجد قباء ولمسجده [ﷺ](١) بطريق الأَوْلَىٰ(٢).

وقد تنازع العلماء: هل أزواجه(٣) من آله؟ على قولين، هما روايتان عن أحمد، أصحهما أنهن من آله وأهل بيته(٤)، كما دلَّ على ذلك ما في الصحيحين [من] قوله: [«اللهم] صلِّ(٥) على(٦) **محمد وعلى أزواجه وذريته**(٧)»، وهذا مبسوط في موضع آخر.

٢٥/٤ / وأمَّا مواليهن فليسوا من أهل بيته(٨) بلا نزاع، فلهذا كانت الصدقة تُباح لبريرة. وأما أبو رافع فكان من مواليهم، فلهذا نهاه عن الصدقة، (٩ لأنَّ مولى القوم منهم، وتحريم الصدقة عليهم هو من التطهير الذي أراده الله بهم، فإن الصدقة٩) أوساخ الناس.

وكذلك قوله في إيجاب(١٠) المودة [لهم](١١) غلط. فقد ثبت في الصحيح عن سعيد بن جبير(١٢) أن ابن عباس [رضي الله عنهما](١٣) سُئل عن قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [سورة الشورى: ٢٣]، قال: فقلت: إلَّا أن تودّوا ذوي قربي محمد [ﷺ](١٤). فقال ابن عباس: عجلتَ إنه(١٥) لم يكن بطن من(١٦)

---

(١) «ﷺ»: في (أ)، (ب) فقط.
(٢) سيرد ابن تيمية بالتفصيل على استدلال ابن المطهر بآية سورة الأحزاب فيما يأتي (ب) ٤/ ٢٠ - ٢٥. وانظر: (ك) ١٥١ (م) - ١٥٢ (م).
(٣) (أ)، (ب): «في كون أزواجه».
(٤) (أ)، (ب): «وأهل البيت».
(٥) (ن): «الصحيحين قوله صل».
(٦) «على»: ساقطة من (ب) فقط.
(٧) الحديث عن أبي حميد الساعدي ﷺ في: البخاري ٤/١٤٦ (كتاب الأنبياء، باب حدثنا موسى بن إسماعيل..)، ونصه: «أنهم قالوا: يا رسول الله، كيف نصلي عليك؟ فقال رسول الله ﷺ: «**قولوا: اللهم صلِّ على محمد وأزواجه وذريته، كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد**». والحديث في: مسلم ١/٣٠٦ (كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد)؛ الموطأ ١/ ١٦٥ (كتاب قصر الصلاة في السفر، باب ما جاء في الصلاة على النبي ﷺ)؛ سنن النسائي ٣/ ٤٢ (كتاب السهو، باب كيف الصلاة على النبي .. نوع آخر)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٢٩٣ (كتاب إقامة الصلاة باب الصلاة على النبي).
(٨) (أ)، (ب): «أهل البيت».
(٩ - ٩): ساقط من (أ)، (ب). وفي (أ): «فلهذا نهاه عن الصدقة أوساخ الناس». وفي (ب): «فلهذا نهاه عن الصدقة، وقال له: إنها أوساخ الناس».
(١٠) (ب) فقط: «وكذلك قوله: وإيجاب».
(١١) «لهم»: في (هـ)، (ر) فقط.
(١٢) (أ)، (ب): «سعيد بن المسيب».
(١٣) «رضي الله عنهما»: في (أ)، (ب) فقط.
(١٤) «ﷺ»: في (أ)، (ب)، (هـ)، (ص)، (ر).
(١٥) «إنه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٦) (ن)، (م)، (و): «في».

٢٦/٤ قـريش إلَّا لرسـول/ الله ﷺ منهم[(١)] قـرابة. فقال: قل لا أسألكم عليه أجراً إلَّا أن تودوني في القرابة التي بيني وبينكم[(٢)].

فـابن عبـاس كان من كبار أهل البيت وأعلمـهم بتفسير القـرآن، وهـٰذا تفسيره الثابت عنه. ويدلّ علىٰ ذلك أنه لم يقل: إلَّا المودة لذوي[(٣)] القربىٰ. ولكن قال: إلَّا المودة في القربىٰ[(٤)]. ألَا ترىٰ أنه لما أراد ذوي قرباه قال: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [سورة الأنفال: ٤١]، ولا يُقال: المودة في ذوي[(٥)] القُرْبَىٰ. وإنَّما يُقال: المودة لذوي[(٦)] القربىٰ. فكيف [(٧)] وقد قال: ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾[(٨)]؟!

ويبيّن ذلك: أن الرسول ﷺ لا يسأل أجراً أصلاً، إنَّما أجره[(٧)] علىٰ الله، وعلىٰ المسلمين موالاة أهل البيت لكن بأدلة أخرىٰ غير/ هـٰذه الآية، وليست موالاتنا لأهل البيت من أجر النبي ﷺ في شيء. ٢٧/٤

وأيضاً، فإن هـٰذه الآية مكيَّة، ولم يكن عليٌّ بعد [قد][(٩)] تزوج فاطمة ولا وُلِد له[(١٠)] أولاد.

وأمَّا آية الابتهال: ففي الصحيح، أنها لما نزلت أخذ النبي ﷺ بيد عليٍّ وفاطمة وحسن وحسين ليباهل بهم[(١١)]، لكن خصَّهم بذلك؛ لأنهم كانوا أقرب إليه من غيرهم، فإنه لم يكن له ولد ذكر إذ ذاك يمشي معه. ولكن كان يقول عن الحسن: «إنَّ

(١) (ب) فقط: «فيهم».
(٢) الحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ عن سعيد بن جبير رضي الله عنه في: البخاري ٤/ ١٧٨ ـ ١٧٩ (كتاب المناقب، باب يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثىٰ)، ٦/ ١٢٩ (كتاب التفسير، سورة الشورىٰ)؛ سنن الترمذي ٥/ ٥٤ (كتاب التفسير، سورة الشورىٰ)؛ المسند (ط. المعارف) ٣/ ٣٢٠ ـ ٣٢١، ٤/ ٢٠٥.
(٣) (أ)، (ب): «الذي».
(٤) يتكلم ابن المطهر فيما يأتي عن الاستدلال بهـٰذه الآية ويرد ابن تيمية عليه ردًّا مفصّلاً. انظر (ك) ص ١٥٢ (م) ـ ١٥٣ (م)، والرد في (ب) ٤/ ٢٥ ـ ٢٦. .
(٥) (أ)، (ب): «في ذي». (٦) (أ)، (ب): «الذي». (٧ ـ ٧): ساقط من (ص).
(٨) (ن)، (م)، (و): «فكيف يُقال: المودة في القربىٰ»؛ (هـ)، (ر): «فكيف وقد قال: المودة في القربىٰ».
(٩) «قد»: ساقطة من (ن)، (م). (١٠) (أ)، (ب): «لهما».
(١١) آية الابتهال هي آية ٦١ من سورة آل عمران، والحديث الذي يشير إليه ابن تيمية جاء عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه رضي الله عنه في: مسلم ٤/ ١٨٧١ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي)؛ سنن الترمذي ٤/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤ (كتاب التفسير، باب ومن سورة آل عمران)؛ المسند (ط. المعارف) ٣/ ٩٧ ـ ٩٨). وسيتكلم ابن تيمية فيما يأتي في (ب) ٤/ ٣٣ ـ ٣٤ على هـٰذه الآية ردًّا علىٰ كلام ابن المطهر في (ك) ١٥٤ (م).

ابني هذا سيد»[١]، فهما ابناه ونساؤه[٢] [إذ][٣] لم يكن قد[٤] بقي له بنت إلَّا فاطمة ـ رضي الله عنها ـ[٥]، فإن المباهلة كانت لما قدم وفد نجران، وهم نصارىٰ، وذلك كان
٢٨/٤ بعد فتح مكة، بل كان سنة تسعٍ، وفيها نزل صدر آل عمران، وفيها فُرِضَ/ الحج، وهي سنة الوفود. فإنَّ مكة لما فُتحت سنة ثمان قدمت وفود العرب من كل ناحية، فهٰذه الآية تدل علىٰ كمال اتصَّالهم برسول الله ﷺ، كما دلّ علىٰ ذلك حديث الكساء، ولكن هٰذا لا يقتضي أن يكون الواحد منهم/ أفضل من سائر المؤمنين ولا أعلم منهم؛ لأن الفضيلة بكمال الإيمان والتقوىٰ، لا بقرب النسب، كما قال تعالىٰ: ﴿ **إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ** ﴾ [**سورة الحجرات**: ١٣].

وقد ثبت أن الصدِّيق كان أتقىٰ الأمة بالكتاب والسُّنَّة، وتواتر عن النبي ﷺ أنه قال: «**لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً**»[٦]، وهٰذا مبسوط في موضعه.

ظ ١٢٩ وأما ما نقله عن عليّ[٧] أنه كان يصلي/ كل يوم وليلة ألف ركعة، فهٰذا يدلّ علىٰ جهله بالفضيلة وجهله بالواقع.

أمَّا أوّلاً: فلأن[٨] هٰذا ليس بفضيلة، فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه كان لا يزيد في الليل علىٰ ثلاث عشرة ركعة[٩]. وثبت عنه في الصحيح أنه قال
٢٩/٤ / [ﷺ][١٠]: «**أفضل القيام قيام داود، كان ينام نصف الليل، ويقوم ثلثه، وينام سدسه**»[١١].

---

(١) سبق هٰذا الحديث في هٰذا الكتاب (١/ ٣١٩).
(٢) (ب) فقط: «فهم أبناؤه ونساؤه».
(٣) «إذ»: في (ب) فقط.
(٤) «قد»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) «رضي الله عنها»: في (ن)، (م) فقط.
(٦) مضىٰ هٰذا الحديث من قبل (١/ ٣١٩).
(٧) «عن علي»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (ن)، (م): «فإن».
(٩) ورد أكثر من حديث عن بعض الصحابة جاء فيها أن النبي ﷺ كان لا يزيد عن ثلاث عشرة ركعة في صلاة الليل. انظر الأحاديث عن ابن عباس وعائشة ـ رضي الله عنهما ـ في: البخاري ٢/ ٥١ (كتاب التهجد، باب كيف كان صلاة النبي ﷺ وكم كان النبي ﷺ يصلي من الليل)؛ مسلم ١/ ٥٠٨ ـ ٥١٠ (كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل) الأحاديث رقم ١٢١ ـ ١٢٨؛ سنن الترمذي ١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٦ (كتاب الصلاة، باب ما جاء في وصف صلاة النبي ﷺ بالليل).
(١٠) «ﷺ»: زيادة في (أ)، (ب).
(١١) الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ في: البخاري ٤/ ١٦١ (كتاب الأنبياء: باب أحب الصلاة إلىٰ الله صلاة داود)، ونصه: «**أحب الصيام إلىٰ الله صيام داود، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود؛ كان ينام نصف الليل ويقوم ثُلُثه، وينام سدسه**»). والحديث في: البخاري ٢/ ٥٠ (كتاب التهجد، باب من نام عند السحر)؛ مسلم ٢/ ٨١٦ (كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر)، الحديثان رقم ١٨٩، ١٩٠؛ سنن النسائي ٤/ ١٦٨ (كتاب الصيام، باب صيام نبي الله داود ﷺ)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٥٤٦ (كتاب الصيام، باب ما جاء في صيام داود ﷺ)؛ سنن أبي داود ٢/ ٤٤٠ (كتاب الصوم، باب في صوم يوم وفطر يوم).

وثبت عنه أنه كان يقوم إذا سمع الصارخ(١). وثبت عنه أنه بلغه أن رجالاً يقول أحدهم: أما أنا فأصوم ولا أفطر. ويقول الآخر: وأما أنا فأقوم ولا أنام. ويقول الآخر: أما أنا فلا آكل اللحم، ويقول الآخر: أما أنا فلا أتزوج النساء. فقال النبي ﷺ: **«لكني أصوم/ وأفطر، وأقوم وأنام، وآكل اللحم، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي** ٤/ ٣٠
فليس مني»(٢).

وثبت عنه في الصحيح أنه قال لعبد الله بن عمرو بن العاص لما بلغه أنه قال: لأصومن النهار ولأقومن الليل ما عشت. [فقال رسول الله ﷺ](٣): **«لا تفعل، فإنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين، ونفهت له النفس. إن لربك عليك حقا، ولنفسك عليك حقا، ولزورك عليك حقا، ولزوجك عليك حقا، فآت كل ذي حق حقه»**(٤).

فالمداومة على قيام جميع الليل(٥) ليس بمستحب، بل هو مكروه بسنة(٦) النبي ﷺ الثابتة عنه. وهكذا مداومة صيام النهار، فإن أفضل الصيام [صيام داود عليه السلام](٧): صيام يوم، وفطر يوم.

٤/ ٣١ / وأيضاً، فالذي ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يصلي في اليوم والليلة نحو أربعين ركعة، وعليّ رضي الله عنه أعلم بسنته، وأتبع لهديه من أن(٨) يخالفه(٩) هذه المخالفة لو كان

---

(١) الحديث عن عائشة - رضي الله عنها - في: البخاري ٢/ ٥٠ (كتاب التهجد، باب من نام عند السحر)، ونصه: . . . سمعت مسروقاً قال: سألت عائشة - رضي الله عنها -: أي العمل كان أحب إلى النبي ﷺ؟ قالت: الدائم. قلت: متى كان يقوم؟ قالت: يقوم إذا سمع الصارخ. قال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر» في شرح معنى كلمة «الصارخ»: «يعني الديك لأنه كثير الصياح في الليل». والحديث عنها أيضاً في: البخاري ٨/ ٩٨ (كتاب الرقاق، باب القصد والمداومة على العمل)؛ مسلم ١/ ٥١١ (كتاب صلاة المسافرين، باب صلاة الليل)؛ سنن النسائي ٣/ ١٦٩ (كتاب قيام الليل، باب وقت القيام)؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/ ١١٠، ١٤٧، ٢٠٣، ٢٧٩.

(٢) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - في: البخاري (كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح)؛ مسلم ٢/ ١٠٢٠ (كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه)؛ سنن النسائي ٦/ ٤٩ - ٥٠ (كتاب النكاح، باب النهي عن التبتل)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٢٤١، ٢٥٩، ٢٨٥.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة في (ص)، (ر)، (هـ).

(٤) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - في: البخاري ٢/ ٥٤ (كتاب التهجد، باب حدثنا علي بن عبد الله)، ٣/ ٣٩ (كتاب الصوم، باب حق الجسم في الصوم)، ٤/ ١٦٠ (كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: وآتينا داود زبوراً)؛ مسلم ٢/ ٨١٦ (كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر)؛ سنن النسائي ٤/ ١٨٠ (كتاب الصيام، باب صوم يوم وإفطار يوم).

(٥) (ص): «قيام الليل جميعه»؛ (م): «قيام كل الليل».

(٦) (أ)، (ب): «بل هو مكروه، ليس من سنة». (٧) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب).

(٨) (ب) فقط: «وأتبع لهديه وأبعد من أن». (٩) (أ)، (ص)، (م): «يخالف».

ذلك ممكناً، فكيف وصلاة ألف ركعة في اليوم والليلة، مع القيام بسائر الواجبات، غير ممكن؛ فإنه لا بد له[١] من أكل ونوم، وقضاء حق أهل[٢]، وقضاء حقوق الرعية، وغير ذلك من الأمور التي تستوعب من[٣] الزمان: إما النصف، أو أقل، أو أكثر. والساعة الواحدة لا تتسع لثمانين[٤] ركعة، وما يقارب ذلك، إلَّا أن يكون نقراً كنقر الغراب، وعليّ أجلّ من أن[٥] يصلي صلاة المنافقين، [٦] كما ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: «**تلك صلاة، تلك صلاة، تلك صلاة المنافق**[٦]: **يرقب[٧] الشمس حتى إذا كانت بين قَرْنَيْ شيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً**»[٨]. وقد/ نهى عن نقر كنقر الغراب[٩]، فنقل مثل هذا عن عليّ يدل على ٣٢/٤
جهل ناقله[١٠]، ثم إنَّ[١١] إحياء الليل بالتهجد وقراءة القرآن في ركعة هو ثابت عن عثمان ـ رضي الله عنه ـ، فتهجده وتلاوته القرآن أظهر من غيره.

وأيضاً، **فقوله**: «إنَّ علي بن أبي طالب[١٢] كان أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ» دعوى مجردة، ينازعه فيها[١٣] جمهور المسلمين من الأوَّلين والآخرين.

وقوله: «جعله الله نفس رسول الله ﷺ[١٤] حيث قال: ﴿وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ [**سورة آل عمران**: ٦١]، وواخاه[١٥]».

فيقال: أما حديث المؤاخاة، فباطلٌ موضوع[١٦]، فإنَّ النبي ﷺ لم يؤاخ أحداً،

---

(١) «له»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) (أ)، (ب): «وقضاء حاجة الأهل».
(٣) «من»: ساقطة من (أ)، (ب). (٤) (أ): «لا تسع لمائتين»؛ (ب): «لا تسع مائتي».
(٥) (ن)، (و)، (هـ): «من ذلك أن». (٦ ـ ٦): ساقط من (أ)، (ب). (٧) (أ)، (ب): «يترقب».
(٨) الحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ في: مسلم ١/ ٤٣٤ (كتاب المساجد ومواضع الصلاة فيها، باب استحباب التبكير بالعصر)؛ سنن أبي داود ١/ ١٦٧ ـ ١٦٨ (كتاب الصلاة، باب في وقت صلاة العصر)؛ سنن الترمذي ١/ ١٠٧ (كتاب الصلاة، باب ما جاء في تعجيل العصر)؛ سنن النسائي ١/ ٢٠٣ (كتاب المواقيت، باب التشديد في تأخير العصر)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ١٤٩.
(٩) الحديث عن عبد الرحمٰن بن شبل ـ رضي الله عنه ـ في: سنن أبي داود ١/ ٣١٦ (كتاب الصلاة، باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود) ونصه: «نهى رسول الله ﷺ عن نَقْرَة الغراب، وافتراش السبع، وأن يوطن الرجل المكان في المسجد كما يوطن البعير). وهو أيضاً في: سنن النسائي ٢/ ١٦٩ (كتاب التطبيق، باب النهي عن نقرة الغراب)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٤٥٩ (كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في توطين المكان)؛ سنن الدارمي ١/ ٣٠٣ (كتاب الصلاة، باب النهي عن الافتراش ونقرة الغرب)، والحديث في مواضع في المسند، وحسَّنه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» ٦/ ٧٠.
(١٠) (أ)، (ب): «قائله». (١١) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) (ن)، (م): «إن عليا رضي الله عنه». (١٣) (أ)، (ب): «تنازع فيها».
(١٤) (ن)، (م)، (و)، (هـ)، (ر): «نفس رسوله». (١٥) «وواخاه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٦) ذكر ابن المطهر حديث المؤاخاة الموضوع بالتفصيل في (ك) ١٦٩ (م) ـ ١٧٠ (م)، ورد ابن تيمية على استدلاله به رداً مفصلاً فيما يأتي (ب ٤/ ٩٦ ـ ٩٧).

ولا آخىٰ بين المهاجرين بعضهم مع[1] بعض، ولا بين/ الأنصار بعضهم مع[2] ٤/ ٣٣
بعض، ولكن آخىٰ بين المهاجرين والأنصار، كما آخىٰ بين سعد بن الربيع وعبدالرحمٰن بن عوف، وآخىٰ بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء، كما ثبت ذلك في الصحيح[3]. وأمَّا قوله: ﴿وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾، فهٰذا مثل قوله: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا﴾ [سورة النور: ١٢] نزلت في قصة [عائشة ـ رضي الله عنها ـ في][4] الإفك[5]، فإنَّ الواحدَ من المؤمنين من أنفس[6] المؤمنين والمؤمنات.

٤/ ٣٤ وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [سورة/ البقرة: ٥٤]؛ أي: يقتل بعضكم بعضاً[7]. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ﴾ [سورة البقرة: ٨٤]؛ أي: لا يخرج بعضكم بعضاً[8].

فالمراد بالأنفس: الإخوان؛ إما في النسب، وإما في الدين[9].

وقد قال النبي ﷺ لعليّ: **«أنت مني وأنا منك»**[10].

---

(١) (أ)، (ب): «من». (٢) (أ)، (ب): «من».

(٣) أخبار مؤاخاة النبي ﷺ عن عدد من الصحابة في عدة مواضع من البخاري. انظر مثلاً: البخاري ٥/ ٣١-٣٢ (كتاب مناقب الأنصار، باب إخاء النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار)، ٥/ ٦٩ (كتاب مناقب الأنصار، باب كيف آخىٰ النبي ﷺ بين أصحابه)، وانظر أيضاً: مسلم ٤/ ١٩٦٠ (كتاب فضائل الصحابة، باب مؤاخاة النبي ﷺ بين أصحابه)؛ سنن الترمذي ٤/ ٢٣ (كتاب الزهد، باب ٤٨).

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب).

(٥) حديث الإفك حديث طويل جاء عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ. وأوله ـ وهٰذا لفظ البخاري ـ: ٥/ ١١٦ ـ قالت عائشة: كان رسول الله إذا أراد سفراً أقرع بين أزواجه، فأيهن خرج سهمها خرج بها. والحديث في: البخاري ٣/ ١٧٣ ـ ١٧٦ (كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً)، ٥/ ١١٦ ـ ١٢٠ (كتاب المغازي، باب حديث الإفك)، ٦/ ٧٦ ـ ٧٧ (كتاب التفسير، سورة يوسف)؛ مسلم ٤/ ٢١٢٩ ـ ٢١٣٨ (كتاب التوبة، باب في حديث الإفك)؛ المسند (ط. الحلبي) ٦/ ١٩٤ ـ ١٩٧.

(٦) (أ)، (ب): «نفس».

(٧) انظر تفسير الآية في: تفسير الطبري (ط. المعارف) ٢/ ٧٢ ـ ٧٩، وانظر الأثر رقم ٩٣٤ (ص٧٣).. عن أبي عبد الرحمٰن أنه قال في هٰذه الآية: ﴿فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾، قال: عمدوا إلىٰ الخناجر فجعل يطعن بعضهم بعضاً.

(٨) في تفسير الطبري لهٰذه الآية ٢/ ٣٠١ (ط. المعارف): عن أبي العالية في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾، يقول: لا يقتل بعضكم بعضاً، ﴿وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤]، يقول: لا يخرج بعضكم بعضاً من الديار.

(٩) انظر تفسير الشيعة لقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ كما نقله عن بعض علمائهم الدكتور أحمد صبحي في كتابه «نظرية الإمامة لدىٰ الشيعة الاثنىٰ عشرية» ص ١٧٧ ـ ١٧٨، ط. المعارف، ١٩٦٩م.

(١٠) هٰذه العبارة جزء من حديث طويل عن البراء بن عازب ـ رضي الله عنه ـ جاء في ثلاثة مواضع في: البخاري ٣/ ١٨٤ ـ ١٨٥ (كتاب الصلح، باب كيف يكتب هٰذا ما صالح فلان بن فلان)، وهو حديث صلح الحديبية وأوله: سمعت البراء بن عازب ـ رضي الله عنهما ـ قال: لما صالح رسول الله=

٣٥/٤ / وقال للأشعريين: «**إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو، أونفدت نفقة عيالهم[(١)] بالمدينة، جمعوا ما كان معهم في ثوب واحد، ثم قسموه بينهم بالسوية، هم مني وأنا منهم**»، وهـٰذا في الصحيح[(٢)]، والأول أيضاً في الصحيح.

وفي الصحيح [أيضاً][(٣)] أنه قال لِجُلَيْبِيب[(٤)]: «**هذا مني وأنا منه [هذا مني وأنا منه]**[(٥)]»[(٦)]. وهـٰذا مبسوط في موضعه.

٣٦/٤ / **وأمَّا تزويجه فاطمة**: ففضيلة لعليّ، كما أن تزويجه عثمان بابنتيه[(٧)] فضيلة لعثمان أيضاً، ولذلك سُمِّيَ ذو النورين. وكذلك تزوجه بنت أبي بكر وبنت عمر فضيلة لهما. فالخلفاء الأربعة أصهاره ﷺ ورضي الله عنهم.

= ﷺ أهل الحديبية كتب عليٌّ بينهم كتاباً. . وفيه: قال: «أنا رسول الله وأنا محمد بن عبد الله»، وآخر الحديث: «فخرج النبي ﷺ فتبعتهم ابنة حمزة: يا عم يا عم، فتناولها عليٌّ فأخذها بيدها، وقال لفاطمة عليها السلام: «**دونك ابنة عمك احمليها**»، فاختصم فيها عليٌّ وزيد وجعفر، فقال عليّ أنا أحقُّ بها، وهي ابنة عمي. و قال جعفر: ابنة عمي وخالتها تحتي. وقال زيد: ابنة أخي. فقضى بها النبيّ ﷺ لخالتها، وقال: «**الخالة بمنزلة الأم**»، وقال لعلي: «**أنت مني وأنا منك**». وقال لجعفر: «**أشبهت خَلقي وخُلُقي**»، وقال لزيد: «**أنت أخونا ومولانا**». وجاء الحديث أيضاً في: البخاري ٤/ ١٠٣ ـ ١٠٤ (كتاب الجزية والموادعة، باب المصالحة على ثلاثة أيام)، ولكن لم ترد فيه هـٰذه العبارة، ٥/ ١٤١ ـ ١٤٢ (كتاب المغازي، باب عمرة القضاء)، وذكر البخاري هـٰذه العبارة في أول باب مناقب علي بن أبي طالب من كتاب فضائل الصحابة ٥/ ١٨ ولكنه لم يذكر الحديث كاملاً. وجاءت هـٰذه العبارة في أحاديث أخرى، منها: حديث عن حُبشِيِّ بن جُنَادة ـ رضي الله عنه ـ في: سنن الترمذي ٥/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠ (كتاب المناقب، باب ٨٥)، ونصه: «**علي مني وأنا من عليّ، ولا يؤدي عني إلا أنا أو علي**». وهـٰذا الحديث في: سنن ابن ماجه ١/ ٤٤ (المقدمة، باب فضل علي بن أبي طالب)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ١٦٤، ١٦٥. وجاءت هـٰذه العبارة في حديث آخر عن أسامة بن زيد في المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٢٠٤، وانظر: الرياض النضرة للمحب الطبري ٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(١) (ن)، (م)، (و)، (هـ)، (ر): «عيالاتهم».

(٢) الحديث بألفاظ مقاربة عن أبي موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٣/ ١٣٨ (كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد)؛ مسلم ٤/ ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ (كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين رضي الله عنهم). ومعنى: «أرملوا في الغزو»؛ أي: فني طعامهم.

(٣) «أيضاً»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).

(٤) في جميع النسخ: «خيبب»، وهو خطأ. والتصويب من «المنتقى من منهاج الاعتدال» للذهبي، ص ١٧٠. وقال ابن حجر في «الإصابة» ١/ ٢٤٤ عنه ـ رضي الله عنه ـ: «غير منسوب تصغير جلباب».

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (أ)، (ب).

(٦) الحديث عن أبي برزة الأسلمي ـ رضي الله عنه ـ في: مسلم ٤/ ١٩١٨ ـ ١٩١٩، ونصه: أنَّ النبي ﷺ كان في مغزى له، فأفاء الله عليه، فقال لأصحابه: «**هل تفقدون من أحد؟**»، قالوا: نعم، فلاناً وفلاناً وفلاناً. ثم قال: «**هل تفقدون من أحد؟**»، قالوا: لا. قال: «**لكني أفقد جُلَيْبِياً، فاطلبوه**»، فطُلب في القتلى، فوجدوه إلى جنب سبعة قد قتلهم، ثم قتلوه. فأتى النبي ﷺ فوقف عليه فقال: «**قتل سبعة، ثم قتلوه. هـذا مني وأنا منه، هـذا مني وأنا منه**». قال: فوضعه على ساعديه، ليس له إلا ساعدا النبي ﷺ. قال: فحُفِرَ له ووضع في قبره، ولم يذكر غسلاً». والحديث في: المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٥.

(٧) (أ)، (ب): «ابنتيه».

وأمَّا قوله: «وظهرت منه معجزات كثيرة»، فكأنه يسمِّي كرامات الأولياء معجزات، وهٰذا اصطلاح لكثير[١] من الناس. فيُقال: عليّ أفضل من كثير ممن له كرامات[٢]، والكرامات متواترة عن كثير من عوام[٣]، أهل السنة الذين يفضِّلون أبا بكر وعمر على عليّ[٤]، فكيف لا تكون الكرامات ثابتة لعليّ - رضي الله عنه -؟ وليس في مجرد الكرامات ما يدل على أنه أفضل من غيره.

وأما قوله: «حتى ادَّعى قوم فيه الربوبية وقتلهم». / فهٰذه مقالة جاهل في غاية الجهل؛ لوجوهٍ: ٣٧/٤

أحدها: أن معجزات النبي ﷺ أعظم بكثير، وما ادَّعى فيه أحد من أصحابه[٥] الإلٰهية.

الثاني: أن معجزات الخليل وموسى أعظم بكثير[٦] وما ادَّعى أحد فيهما[٧] الإلٰهية.

الثالث: أن معجزات نبينا و[معجزات] موسى[٨] أعظم من معجزات المسيح، وما ادُّعيت فيهما الإلٰهية كما ادُّعيت[٩] في المسيح.

الرابع: أنّ/ المسيح ادُّعيت فيه الإلٰهية أعظم مما ادُّعيت في محمد وإبراهيم وموسى، ولم يدلّ ذلك لا على أنه أفضل منهم[١٠] ولا على أن معجزاته أبهر. ص ١٣٠

الخامس: أن دعوى الإلٰهية فيهما دعوى باطلة تقابلها[١١] دعوى باطلة، وهي دعوى اليهود في المسيح، و[دعوى] الخوارج[١٢] في عليّ؛ فإن الخوارج كفَّروا عليّاً، فإن جاز أن يُقال: إنَّما ادّعيت فيه الإلٰهية لقوة الشبهة. جاز أن يُقال: إنَّما ادّعي فيه الكفر لقوة الشبهة. وجاز أن يُقال: صدرت منه ذنوب اقتضت أن يكفّره بها الخوارج.

/ والخوارج أكثر وأعْقَل وأَدْين[١٣] من الذين ادَّعُوا فيه الإلٰهية، فإن جاز الاحتجاج بمثل هٰذا، وجُعلت[١٤] هٰذه الدعوى منقبة، كان دعوى[١٥] المبغضين ٣٨/٤

---

(١) (أ)، (ب)، (ص): «كثير». (٢) (ن): «كرامات كثيرة». (٣) (أ)، (ب): «العوام».
(٤) عبارة «على عليّ»: ساقطة من (أ)، (ب). (٥) (أ)، (ب): «من الصحابة».
(٦) «أعظم بكثير»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «أعظم منه».
(٧) (أ)، (ب)، (ن)، (و)، (هـ): «فيهم». (٨) (ن)، (م): «نبينا وموسى».
(٩) (ب) فقط: «الإلٰهية وما ادعيت». (١٠) (أ)، (ب): «ذلك على أنه أفضل».
(١١) (أ)، (ب): «قابلها». (١٢) (ن)، (م): «والخوارج». (١٣) «وأدين»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٤) (أ)، (ب)، (و)، (هـ): «وجعل». (١٥) (ن)، (م)، (و): «احتجاج».

له ودعوى الخوارج مثلية أقوى وأقوى، وأين الخوارج من الرافضة الغالية؟!

فالخوارج من أعظم الناس صلاة وصياماً [وقراءة للقرآن](١)، ولهم جيوش وعساكر، وهم متدينون بدين الإسلام باطناً وظاهراً. والغالية المدَّعُون للإلـٰهية؛ إما أن يكونوا من أجهل الناس، وإما أن يكونوا من أكفر الناس(٢)، والغالية كفَّار بإجماع العلماء، وأمَّا الخوارج فلا يكفّرهم إلَّا من يكفِّر الإمامية، فإنهم خير من الإمامية، وعلي - رضي الله عنه - لم يكن يكفّرهم، ولا أمر بقتل الواحد المقدور عليه منهم، كما أمر بتحريق الغالية، بل لم يقاتلهم حتى قتلوا عبد الله بن خَبَّاب(٣) وأغاروا على سرح الناس.

فثبت بالإجماع من عليّ ومن سائر الصحابة والعلماء، أن الخوارج خير من الغالية، فإن جاز لشيعته(٤) أن تجعل(٥) دعوى الغالية الإلـٰهية فيه حجة/ على (٦ ٣٩/٤
فضيلته(٧) كان لشيعة عثمان أن يجعلوا(٨) دعوى الخوارج لكفره حجّة٦) على نقيضه(٩) بطريق الأَوْلَى، فعُلم أن هـٰذه الحجة إنَّما يحتج بها جاهل، ثم أنها تعود عليه لا له. ولهـٰذا كان الناس يعلمون أن الرافضة أجهل وأكذب من الناصبة.

وأمَّا قوله: «وكان ولداه سبطا رسول الله ﷺ سيدا شباب أهل الجنة إمامين بنصّ النبي ﷺ».

فيُقال: الذي ثبت - بلا شك - عن النبي ﷺ في الصحيح أنه قال عن الحسن: «**إنَّ ابني هذا سيد، وإن الله سيصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين**»(١٠). وثبت عنه في الصحيح: أنه كان(١١) يقعده وأسامة بن زيد على فخذه ويقول: «**اللهم إني أحبهما فأحبهما(١٢) وأحب من يحبهما**»(١٣).

---

(١) «وقراءة للقرآن»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (ص)، (ر)، (و)، (هـ): «وقراءة».
(٢) (ن)، (ص)، (ر)، (هـ)، (و): «من أكفرهم». (٣) (أ)، (ب): «ابن الحباب».
(٤) (أ): «الشيعة»؛ (ب)، (م): «للشيعة». (٥) (أ)، (ب): «أن يجعلوا».
(٦ - ٦): ساقط من (أ). (٧) (ب): «فضله».
(٨) (هـ): «كان لمن يقابلهم لشيعة عثمان أن يجعلوا»؛ (ص)، (ر): «كان لمن يقابلهم أن يجعلوا».
(٩) (ب) فقط: «حجة على فضله جاز للخوارج أن يجعلوا ذلك حجة على نقيضه».
(١٠) مضى هـٰذا الحديث من قبل في هـٰذا الكتاب (١/ ٣٣٥).
(١١) (أ)، (ب): «وثبت عنه ﷺ أنه كان». (١٢) «فأحبهما»: ساقطة من (ب) فقط.
(١٣) في المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٢٠٥ عن أسامة بن زيد - رضي الله عنه - قال: كان نبي الله ﷺ يأخذني فيقعدني على فخذه ويقعد الحسن بن عليّ على فخذه الأخرى ثم يضمنا ثم يقول: «**اللهم ارحمهما فإني أرحمهما**». وفي المسند أيضاً (ط. الحلبي) ٥/ ٢١٠ عن أسامة بين زيد قال: كان النبي ﷺ يأخذني والحسن فيقول: «**اللهم إني أحبهما فأحبهما**». وجاء الحديث في كتاب «فضائل الصحابة» ٢/ ٧٦٨ (حديث رقم ١٣٥٢)، وقال المحقق: «إسناده صحيح».

٤٠/٤ / وهـٰذا يدل على أن ما فعله الحسن من ترك القتال على [الإمامة، وقصد الإصلاح بين المسلمين[١] كان محبوباً يحبه الله ورسوله، ولم يكن ذلك مصيبة، بل كان][٢] ذلك أحب إلى الله ورسوله من اقتتال المسلمين، ولهـٰذا أحبه وأحب أسامة [بن زيد][٣] ودعا لهما، فإن كلاهما كان[٤] يكره القتال في الفتنة[٥]، [فأمَّا أُسامة فلم[٦] يقاتل لا مع علي ولا مع معاوية، والحسن كان دائماً يشير على عليّ بترك القتال][٧]. وهـٰذا نقيض ما عليه الرافضة من أن ذلك الصلح كان مصيبة وكان ذلّا، ولو كان هناك إمام معصوم يجب على كل أحد طاعته، ومن تولَّى غيره كانت ولايته باطلة لا يجوز أن يجاهد معه ولا يصلي خلفه، لكان ذلك الصلح من أعظم المصائب على أمة محمد ﷺ وفيه فساد دينها، [فأي فضيلة كانت تكون للحسن بذلك[٨] حتى يُثنَى عليه به؟ وإنَّما[٩] غايته أن يُعذر لضعفه عن القتال الواجب[١٠]][١١] والنبي ﷺ جعل الحسن في الصلح سيدا/ محموداً، ولم يجعله ٤١/٤ عاجزاً معذوراً، ولم يكن الحسن أعجز عن القتال من الحسين، [بل كان أقدر على القتال من الحسين][١١]، والحسين قاتل حتى قُتِلَ، فإن كان ما فعله الحسين هو [الأفضل][١٢] الواجب، كان ما فعله الحسن تركاً للواجب أو عجزاً عنه، وإن كان ما فعله الحسن هو الأفضل الأصلح، دلَّ على أن ترك القتال هو الأفضل الأصلح، وأن الذي فعله الحسن أحب إلى الله ورسوله[١٣] مما فعله غيره، والله يرفع درجات المؤمنين المتقين[١٤] بعضهم على بعض، وكلهم في الجنة، رضي الله عنهم [أجمعين][١٥].

[١٦] ثم إنْ كان النبي ﷺ جعلهما إمامين لم يكونا قد استفادا الإمامة بنص عليّ، ولاستفادها الحسين بنص الحسن عليه، ولا ريب أن الحسن والحسين ريحانتا النبي ﷺ في الدنيا[١٦]. وقد ثبت أنه [ﷺ][١٧] أدخلهما مع أبويهما تحت الكساء، وقال:

---

(١) (أ)، (ب)، (ر): «بين الناس».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) «بن زيد»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «فإن كل واحد منهما كان».
(٥) (ن)، (م): «كان يكره القتال والفتنة».
(٦) (ص)، (ر)، (هـ)، (و): «وأسامة لم».
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) (أ)، (ب): «في ذلك».
(٩) «وإنَّما»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٠) (و)، (ر): «أن يعذر لعجزه عن القتال الواجب»؛ (هـ): «أن يعذر عن القتال لعجزه الواجب»؛ (ص): «أن يعذر عن القتال لعجزٍ عن القتال الواجب».
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٢) «الأفضل»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٣) (أ)، (ب): «الحسن هو الأحب إلى الله ورسوله».
(١٤) (أ)، (ب): «المتقين المؤمنين».
(١٥) «أجمعين»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٦ ـ ١٦): ساقط من (ب). وفي (أ) عبارة واحدة هي: «ثم إن كان النبي ﷺ».
(١٧) «صلى الله عليه وسلم»: زيادة في (أ)، (ب).

«**اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً**»، وأنه دعاهما في المباهلة، وفضائلهما كثيرة، وهما من أجلّاء سادات المؤمنين. وأما كونهما أزهد الناس وأعلمهم في زمانهم فهـٰذا قول بلا دليل.

٤٢/٤ **وأمَّا قوله**: «وجاهدا في الله حق جهاده حتىٰ قُتلا». / فهـٰذا كذب عليهما، فإن الحسن تخلّىٰ عن الأمر وسلّمه إلىٰ معاوية ومعه جيوش العراق[١]، وما كان يختار قتال المسلمين قط، وهـٰذا متواتر من سيرته[٢].

وأمَّا موته، فقد قيل[٣]: إنه مات مسموماً، وهـٰذا شهادة[٤] [له][٥] وكرامة في حقّه، لكن لم يمت مقاتلاً.

والحسين ـ رضي الله عنه ـ ما خرج يريد القتال[٦]، ولكن ظنَّ أنَّ الناس يطيعونه، فلما رأىٰ انصرافهم عنه، طلب الرجوع إلىٰ وطنه، أو الذهاب إلىٰ الثغر، أو إتيان يزيد، فلم يمكّنه أولئك الظلمة لا من هـٰذا ولا من هـٰذا [ولا من هـٰذا][٧]، وطلبوا أن يأخذوه أسيراً إلىٰ يزيد، فامتنع من ذلك وقاتل حتىٰ قُتِل مظلوماً شهيداً، لم يكن قصده ابتداءً أن يُقاتل.

وأمَّا قوله عن الحسن: إنه لبس الصوف تحت ثيابه [الفاخرة][٨]. فهـٰذا من جنس قوله في عليّ: إنه كان يصلي ألف ركعة، فإنَّ هـٰذا لا فضيلة فيه، وهو كذب. وذلك أن لبس الصوف تحت ثياب القطن وغيره لو كان فضلاً لكان النبي ﷺ
٤٣/٤ شرعه[٩] [لأمته][١٠]، / إمَّا بقوله أو[١١] بفعله أو كان يفعله أصحابه علىٰ عهده[١٢] فلما لم يفعله هو ولا أحد من أصحابه علىٰ عهده، ولا رغب فيه، دلَّ علىٰ أنه لا
ظ ١٣٠ فضيلة فيه، ولكن النبي ﷺ/ لبس في السفر جبة من صوف فوق ثيابه[١٣]. وقصد

---

(١) «العراق»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) (أ)، (ب): «وهـٰذه متواترة من فضائله».
(٣) (أ)، (ب): «فقيل». (٤) (أ)، (ب)، (م): «وهـٰذه شهادة».
(٥) «له»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(٦) (أ)، (ب): «ما خرج مقاتلاً». (٧) ما بين المعقوفتين في (أ)، (ب)، (ر) فقط.
(٨) «الفاخرة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) «شرعه»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «يشرعه».
(١٠) «لأمته»: ساقطة من (ن)، (م). (١١) (أ)، (ب): «وإما». (١٢) (أ)، (ب): «في عهده».
(١٣) روىٰ البخاري ٧/ ١٤٤ (كتاب اللباس، باب جبة الصوف في الغزو) عن عروة بن المغيرة عن أبيه ـ رضي الله عنه ـ قال: كنت مع النبي ﷺ ذات ليلة في سفر فقال: «**أمعك ماء؟**»، قلت: نعم. فنزل عن راحلته فمشىٰ حتىٰ توارىٰ عني في سواد الليل ثم جاء فأفرغت عليه الإدواة فغسل وجهه ويديه وعليه جبة من صوف فلم يستطع أن يخرج ذراعيه منها حتىٰ أخرجهما من أسفل الجبة فغسل ذراعيه ثم مسح برأسه ثم أهويت لأنزع خفيه، فقال: «**دعهما فإني أدخلتهما طاهرتين**»، فمسح عليهما.

لبس الصوف، دون القطن وغيره، ليس بمستحب في شريعتنا[١] ولا هو من[٢] هدي نبينا [ﷺ][٣].

وقيل[٤] لمحمد بن سيرين: إن قوماً يقصدون لبس الصوف، ويقولون: إن المسيح كان يلبسه. فقال: هَدْيُ نبينا أحب إلينا[٥] من هَدْيِ غيره.

وقد تنازع العلماء[٦] هل يُكره لبس الصوف في الحضر من غير حاجة أم لا؟ وأمَّا لبسه في السفر فحسنٌ؛ لأنه[٧] مظنة الحاجة إليه. ثم بتقدير أن/ يكون لبس الصوف ٤/ ٤٤
طاعة وقُرْبَة، فإظهاره تواضعاً أَوْلَىٰ من إخفائه تحت الثياب، فإنه ليس في ذلك إلَّا تعذيب النفس بلا فائدة. والله تعالىٰ لم يأمر العباد إلَّا بما هو [له][٨] أطوع ولهم أنفع، لم يأمرهم بتعذيب لا ينفعهم[٩]، بل قال [النبي ﷺ][١٠]: «**إنَّ اللَّهَ لغنيٌّ[١١] عن تعذيب هذا نفسه**»[١٢].

وأمَّا الحديث الذي رواه أنَّ النبي ﷺ أخذ يوماً الحسين على فخذه الأيمن، وولده إبراهيم علىٰ فخذه الأيسر، فنزل جبريل وقال: إنَّ الله تعالىٰ لم يكن ليجمع لك بينهما[١٣] فاختر من شئت منهما. فقال النبي ﷺ: «**إذا مات الحسن بكيت أنا وعليّ وفاطمة، وإذا مات إبراهيم بكيت أنا عليه**»، فاختار موت إبراهيم، فمات بعد ثلاثة أيام. وكان إذا جاء الحسين بعد ذلك يقبّله ويقول: «**[أهلاً] ومرحباً[١٤] بمن فديته بابني إبراهيم**».

/ **فيُقال**: هـٰذا الحديث لم يروه أحد من أهل العلم، ولا يُعرف له إسناداً، ولا ٤/ ٤٥
يُعرف في شيء من كتب الحديث[١٥]. وهـٰذا الناقل لم يذكر له إسناداً[١٦]، ولا

---

(١) (ن)، (م): «في شرعنا». (٢) عبارة «هومن»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ن)، (م): «هو في».
(٣) «ﷺ»: في (أ)، (ب)، (م). (٤) (أ)، (ب): «وقيل». (٥) «إلينا»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (أ)، (ب): «وقد تنازعوا». (٧) (ن)، (م): «فإنه».
(٨) «له»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (أ)، (ب): «لهم». (٩) (أ)، (ب): «لم ينفعهم».
(١٠) ما بين المعقوفتين في (أ)، (ب) فقط، وسقط من سائر النسخ. (١١) (أ)، (ب): «غني».
(١٢) جاء الحديث مفصلاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه في: سنن أبي داود ٣/ ٣١٩ (كتاب الأيمان والنذور، باب من رأىٰ عليه كفارة إذا كان في معصية)، وأوله: أن رسول الله ﷺ رأىٰ رجلاً يُهَادَىٰ بين ابنيه، فسأل عنه، فقالوا: نذر أن يمشي، فقال: «إنَّ الله لغني عن تعذيب هذا نفسه»، وأَمَرَه أن يركب. وجاء الحديث مختصراً في: البخاري ٨/ ١٤٢ (كتاب الأيمان والنذور، باب النذر فيما لا يملك وفي معصية). وجاء مطولاً في: سنن الترمذي ٣/ ٤٦ (كتاب الأيمان والنذور، باب فيمن يحلف بالمشي ولا يستطيع)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ١٠٦، ١١٤، ١٨٣، ٢٣٥، ٢٧١.
(١٣) (هـ)، (ص)، (ر): «ليجمعهما لك».
(١٤) (ن)، (م): «ويقول مرحباً»؛ (ص): «ويقول مرحباً وأهلا».
(١٥) (أ)، (ب): «الأحاديث». وتكررت بعد كلمة «الأحاديث» في (أ)، (ب) عبارة: «ولا يعرف له إسناد». (١٦) (أ)، (ب): «لم يذكر لنا إسناده».

عزاه إلىٰ كتاب حديث(١)، ولكن ذكره علىٰ عادته في(٢) روايته أحاديث مسيَّبة(٣) بلا زمام ولا خطام.

ومن المعلوم أن المنقولات(٤) لا يُميّز بين صدقها وكذبها إلَّا بالطرق الدالة علىٰ ذلك، وإلَّا فدعوىٰ النقل المجرد بمنزلة سائر الدعاوىٰ.

ثم يُقال: هٰذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث(٥)، وهو من أحاديث الجهَّال، فإنَّ الله تعالىٰ ليس في جمعه بين إبراهيم والحسين أعظم مما في جمعه بين الحسن والحسين علىٰ مقتضىٰ هٰذا الحديث، فإن موت الحسن أو الحسين إذا كان أعظم من موت إبراهيم، فبقاء الحسن أعظم من بقاء إبراهيم، وقد بقي الحسن مع الحسين.

٤٦/٤ / وأيضاً فحقّ رسول الله ﷺ أعظم من حق غيره، وعليّ يعلم أن رسول الله ﷺ أَوْلَىٰ به من نفسه، وهو يحب النبي [ﷺ](٦) أكثر مما يحب نفسه، فيكون لو مات إبراهيم لكان بكاؤه لأجل النبي ﷺ أكثر من بكائه لأجل ابنه، إلَّا أن يُقال: محبة الابن طبيعية لا يمكن دفعها. فيُقال: هٰذا موجود في حبّ النبي ﷺ، وهو الذي يقول لمَّا مات إبراهيم: «**تدمع العين، ويحزن القلب، ولا نقول إلا ما يرضي الرب، وإنا بك يا إبراهيم لمحزونون**»(٧)، وهٰكذا ثبت(٨) في الحديث الصحيح، فكيف يكون قد اختار موته وجعله فداء لغيره؟

---

(١) (أ)، (ب): «إلىٰ كتب الحديث». (٢) (أ)، (ب): «من». (٣) (أ): «سيبة»؛ (ب): «سائبة».

(٤) (أ): «أن الأحاديث المنقولات»؛ (ب): «أن الأحاديث المنقولة».

(٥) قال ابن الجوزي عن هٰذا الحديث في كتابه «الموضوعات» ١/ ٤٠٧-٤٠٨: «هٰذا حديث موضوع قبّح الله واضعه فما أفظعه، ولا أرىٰ الآفة فيه إلا من أبي بكر النقاش.. وقال الدارقطني: هٰذا الحديث باطل..». وانظر عن هٰذا الحديث الموضوع: اللآلئ المصنوعة، للسيوطي ١/ ٣٩٠؛ الفوائد المجموعة، للشوكاني، ص ٣٨٧؛ تنزيه الشريعة، لابن عراق ١/ ٤٠٨.

(٦) «صلىٰ الله عليه وسلم»: ليست في (ن)، (و).

(٧) الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه في: البخاري ٢/ ٨٣-٨٤ (كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: إنا بك لمحزونون)، ولفظه: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: دخلنا مع رسول الله علىٰ أبي سيف القَيْن وكان ظئراً لإبراهيم عليه السلام، فأخذ رسول الله ﷺ إبراهيم فقبَّله وشمَّه، ثم دخلنا عليه بعد ذلك وإبراهيم يجود بنفسه، فجعلت عينا رسول الله ﷺ تذرفان، فقال له عبد الرحمٰن بن عوف رضي الله عنه: وأنت يا رسول الله؟ فقال: «يا ابن عوف إنها رحمة»، ثم اتبعها بأخرىٰ، فقال ﷺ: «**إن العين تدمع، والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يرضي ربنا، وإنَّا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون**». والحديث - مع اختلاف في الألفاظ - في: مسلم ٤/ ١٨٠٧-١٨٠٨ (كتاب الفضائل، باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال وتواضعه)؛ سنن أبي داود ٣/ ٢٦٢-٢٦٣ (كتاب الجنائز، باب في البكاء علىٰ الميت)، وعن أسماء بنت يزيد حديث مقارب في المعنىٰ في: سنن ابن ماجه ١/ ٥٠٦-٥٠٧ (كتاب الجنائز، باب ما جاء في البكاء علىٰ الميت)؛ المسند (الفتح الرباني لترتيب المسند) ٧/ ١٣١-١٣٢، ط. القاهرة، ١٣٥٦هـ.

(٨) (أ): «يندب»؛ (ب): «يندبه»؛ (م): «ذكر».

٤/ ٤٧ / ثم هل يسوغ مثل هـٰذا أن يُجعل شخص معصوم [الدم](١) فداء شخص معصوم [الدم](١)؟ بل إن كان هـٰذا جائزاً كان الأمر بالعكس [أَوْلَىٰ](٢)، فإنَّ الرجل لو لم يكن عنده إلَّا ما ينفق علىٰ ابنه، أو ابن بنته، لوجب تقديم النفقة علىٰ الابن باتفاق المسلمين، ولو لم يمكنه(٣) دفع الموت أو الضرر(٤) إلَّا عن ابنه أو ابن بنته، لكان دفعه عن ابنه هو المشروع، لا سيما وهم يجعلون العمدة في الكرامة هو القرابة من النبي ﷺ، ويجعلون من أكبر فضائل عليّ قرابته من النبي ﷺ، وكذلك الحسن والحسين.

ومعلوم أن الابن أقرب من الجميع، فكيف يكون الأبعد مقدَّماً علىٰ الأقرب، ولا مزية إلَّا القرابة؟

وقد قال أنس بن مالك: «لو قُضي أن يكون بعد النبي ﷺ نبي لعاش إبراهيم». وغير أنس نازعه في هـٰذا الكلام، وقال: لا يجب إذا شاء الله نبياً أن يكون ابنه نبياً.

ثم لماذا كان إبراهيم فداء الحسين ولم يكن فداء الحسن؟ والأحاديث الصحيحة تدل علىٰ أن الحسن كان أفضلهما، وهو كذلك باتفاق أهل السنة والشيعة. وقد ثبت في الصحيح أنه كان يقول عن الحسن: «**اللهمَّ/ إني أحبه فأحبه وأحب من يحبه**»(٥). ٤/ ٤٨
فلم لا كان إبراهيم فداء هـٰذا الذي دعا. بمحبَّة الله لمن يحبه(٦).

[فصل](٧)

وأمَّا علي بن الحسين(٨) فمن كبار التابعين وساداتهم علماً وديناً، أخذ عن أبيه،

---

(١) «الدم»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(٢) «أولىٰ»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(٣) (أ)، (ب): «ولو لم يكن».
(٤) (أ)، (ب): «الضرب».
(٥) الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في: البخاري ٧/ ١٥٩ (كتاب اللباس، باب السخاب للصبيان)، ونصه: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنت مع رسول الله ﷺ في سوق من أسواق المدينة فانصرف، فانصرفت، فقال: «**أين لكع؟**» ثلاثاً، «**ادع الحسن بن علي**»، قام الحسن بن عليّ يمشي وفي عنقه السِّخَابُ، فقال النبي ﷺ بيده: «**هكذا**» فقال الحسن بيده: هكذا، فالتزمه، فقال: «**اللهم إني أحبه فأحبه، وأحب من يحبه**». قال أبو هريرة: فما كان أحد أحبّ إليَّ من الحسن بن عليّ بعدما قال رسول الله ﷺ ما قال. والحديث في: مسلم ٤/ ١٨٨٣ (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل الحسن والحسين ـ رضي الله عنهما)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٥١ (المقدمة، باب ١١)؛ المسند (ط. المعارف) ١٣/ ١٢٩؛ المسند (ط. الحلبي) ٢/ ٣٣١، ٢/ ٥٣٢.
(٦) (أ)، (ب): «أحبه».
(٧) «فصل»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(٨) (ن)، (م)، (ص)، (ر)، (هـ)، (و): «رضي الله عنه». وهو: أبو الحسن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الملقّب بـ«زين العابدين»، وهو الإمام الرابع عند الرافضة، يقال له: «علي الأصغر» للتمييز بينه وبين أخيه «عليّ الأكبر» الذي قُتِل مع أبيه الحسين في كربلاء سنة ٦١هـ. ولد زين =

وابن عباس، والمسوَّر بن مخرمة، وأبي رافع مولى النبي ﷺ، وعائشة، وأم سلمة، وصفية أمهات المؤمنين، وعن مروان بن الحكم، وسعيد بن المسيب، وعبد الله بن
٤/ ٤٩ عثمان بن عفان، / وذكوان مولى عائشة وغيرهم [رضي الله عنهم](١). وروى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمٰن، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والزهري، وأبو الزناد، وزيد بن أسلم، وابنه أبو جعفر(٢).

قال يحيى بن سعيد: «هو أفضل هاشمي رأيته في المدينة». وقال محمد بن سعد في «الطبقات»(٣): «كان ثقة مأموناً كثير الحديث عالياً رفيعاً». وروى عن حمَّاد بن زيد [عن يحيى بن سعيد الأنصاري](٤) قال: «سمعت علي بن الحسين، وكان أفضل هاشمي أدركته، يقول: يا أيها الناس، أحبونا حب الإسلام، فما برح بنا حبكم حتى صار عاراً علينا». وعن شيبة بن نعامة قال: «كان عليّ بن الحسين يبخل، فلما مات وجدوه يقوت مائة أهل بيت بالمدينة في السر». وله من الخشوع [وصدقة السر وغير ذلك من](٥) الفضائل(٦) ما هو معروف، حتى إنه كان من صلاحه ودينه يتخطَّى مجالس أكابر الناس، ويجالس زيد بن أسلم مولى عمر [بن الخطاب](٧)، وكان من خيار أهل العلم والدين من التابعين، فيُقال له: «تدع مجالس قومك وتجالس هٰذا؟»، فيقول: إنَّما يجلس الرجل حيث يجد صلاح قلبه».

٤/ ٥٠ / وأمَّا ما ذكره من قيام ألف ركعة، / فقد تقدَّم أن هٰذا لا يمكن إلَّا على وجه
ص ١٣١ يكره(٨) في الشريعة، أو لا يمكن بحال، فلا يصلح ذكر مثل(٩) هٰذا في المناقب. وكذلك ما ذَكَرَ من تسمية رسول الله ﷺ [له](١٠) سيد العابدين(١١) هو شيء لا أصل له، ولم يروه أحد من أهل العلم [والدين](١٢).

= العابدين سنة ٣٨، وتوفي سنة ٩٤ هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/ ٤٢٩ ـ ٤٣١)؛ طبقات ابن سعد (٥/ ٢١١ ـ ٢٢٢)؛ تهذيب التهذيب (٧/ ٣٠٤ ـ ٣٠٧)؛ صفة الصفوة (٢/ ٥٢ ـ ٥٧)؛ حلية الأولياء (٣/ ١٣٣ ـ ١٤٥)؛ الأعلام (٥/ ٨٦).

(١) «رضي الله عنهم»: في (أ)، (ب) فقط. (٢) (أ)، (ب): «أو ابنه وأبو جعفر».

(٣) في آخر ترجمته (٥/ ٢٢٢) (ط. بيروت، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و)، (أ)، (ب).

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و).

(٦) (ن)، (م)، (و): «والفضائل». (٧) «بن الخطاب»: زيادة في (أ)، (ب).

(٨) (أ)، (ب): «مكروه». (٩) (أ)، (ب): «ذكره لمثل».

(١٠) «له»: ساقطة من (ن)، (ص). (١١) (ن)، (م)، (هـ)، (ر)، (ص)، (و): «بسيد المسلمين».

(١٢) «والدين»: ساقطة من (ن)، (م)، (و)، (هـ)، (ر)، (ص). وأورد ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات» ٢/ ٤٤ ـ ٤٥.. عن أبي الزبير قال: «كنا عند جابر بن عبد الله وقد كُفَّ بصره، وعلت سنه، فدخل عليه عليّ بن الحسين ومعه ابنه محمد وهو صبيّ فسلّم على جابر وجلس، وقال لابنه=

وكذلك أبو جعفر محمد بن عليّ من خيار أهل العلم والدين. وقيل: إنَّما سمي الباقر؛ لأنَّه بَقَرَ العلم، لا لأجل بقر السجود جبهته. وأمَّا كونه/ أعلمَ أهلِ زمانه، ٤/ ٥١
فهٰذا يحتاج إلىٰ دليل، والزهري من أقرانه، وهو عند الناس أعلم منه. ونَقْلُ تسميته بالباقر عن النبي ﷺ لا أصل له عند أهل العلم، بل هو من الأحاديث الموضوعة(١).

وكذلك حديث تبليغ جابر له السلام هو من الموضوعات عند أهل العلم بالحديث، لكن هو روي عن جابر [بن عبد الله](٢) غير حديث، مثل حديث الغُسل والحج وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة عنه(٣)، ودخل علىٰ جابر مع أبيه عليّ بن الحسين بعدما أضرّ(٤) جابر، وكان جابر من المحبين لهم - رضي الله عنهم -، وأخذ العلم عن جابر وأنس [بن مالك](٥)، وروي [أيضاً](٦) عن ابن عباس، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وغيرهم من الصحابة، وعن سعيد بن المسيّب، ومحمد بن الحنفية، وعبيدالله بن أبي رافع كاتب عليّ(٧)، وروىٰ عنه أبو إسحاق الهمداني، وعمرو بن
دينار، / والزهري، وعطاء بن أبي رباح، وربيعة بن أبي عبد الرحمٰن(٨)، والأعرج ٤/ ٥٢

= محمد: قم إلىٰ عمك فسلّم عليه وقبّل رأسه، ففعل الصبي ذلك، فقال جابر: من هٰذا؟ فقال: ابني محمد. فضمه إليه وبكىٰ، وقال: يا محمد، إن رسول الله ﷺ يقرأ عليك السلام. فقال له صحبه: وما ذاك؟ قال: كنت عند رسول الله ﷺ فدخل عليه الحسن بن عليّ، فضمه إليه وقبّله وأقعده إلىٰ جنبه، ثم قال: يولد لابن هذا ابن يُقال له: عليّ، إذا كان يوم القيامة نادىٰ مناد من بطنان العرش: سيد العابدين، فيقوم هو، ويولد له ابن يُقال له: محمد، إذا رأيته يا جابر، فاقرأ عليه السلام مني، واعلم أن بقاءك بعد ذلك اليوم قليل، فما لبث جابر بعد ذلك إلا بضعة عشر يوماً حتىٰ توفي». قال ابن الجوزي: «هٰذا حديث موضوع بلا شك، والمتهم به الغلابي. قال: الدارقطني: كان يضع الحديث». وانظر عن هذا الحديث الموضوع: اللآلئ المصنوعة (١/ ٤٥١ - ٤٥٣)؛ الفوائد المجموعة، ص ٤١٨، تنزيه الشريعة (١/ ٤١٥).

(١) بل هو من الأحاديث الموضوعة: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «بل هو من الأكاذيب».

(٢) «بن عبد الله»: ساقطة من (ن)، (م).

(٣) أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالباقر، الإمام الخامس عند الرافضة، ذكره النسائي في فقهاء أهل المدينة من التابعين، ولد سنة ٥٧ هـ، وتوفي سنة ١١٤هـ. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٩/ ٣٥٠ - ٣٥٢)؛ تذكرة الحفاظ (١/ ١٢٤ - ١٢٥)؛ طبقات ابن سعد (٥/ ٣٢٠ - ٣٢٤)؛ وفيات الأعيان (٣/ ٣١٤)؛ الأعلام (٧/ ١٥٣).

(٤) (ن): «أمر»؛ (أ): «أخبر»؛ (ب): «كبر». (٥) «بن مالك»: ساقطة من (ن)، (م).

(٦) «أيضاً»: ساقطة من (ن)، (م).

(٧) (م)، (ر)، (و): «وعبد الله.. إلخ». وفي «طبقات ابن سعد» ٥/ ٢٨٢: «عبيد الله بن أبي رافع مولىٰ النبي ﷺ، روىٰ عن عليّ بن أبي طالب وكتب له، وكان ثقة كثير الحديث». وانظر ترجمته في: خلاصة تهذيب الكمال، ص ٢١٢؛ الجرح والتعديل، جـ ٢ ق ٢ ص ٣٠٧؛ تهذيب التهذيب (٧/ ١٠ - ١١).

(٨) (ر)، (ص): «وربيعة بن عبد الرحمن». وهو: ربيعة الرأي. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٣/ ٢٥٨ ٢٥٩).

وهو أسنّ منه، وابنه جعفر، وابن جريج، ويحيىٰ بن أبي كثير[(١)]، والأوزاعي، وغيرهم.

وجعفر الصادق ـ رحمه الله ـ من خيار أهل العلم والدين، أخذ العلم عن جده أبي أمه[(٢)] أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وعن محمد بن المنكدر، ونافع [مولىٰ ابن عمر][(٣)] والزهري، وعطاء [بن أبي رباح][(٣)] وغيرهم. وروىٰ عنه يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، ومالك [بن أنس][(٤)] وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وابن جريج، وشعبة، ويحيىٰ بن سعيد القطَّان، وحاتم بن إسماعيل[(٥)] وحفص بن غيَّاث، ومحمد بن إسحاق [بن يسار][(٦)].

٥٣/٤ وقال عمرو بن أبي المقدام: «كنت إذا نظرت/ إلىٰ جعفر [بن محمد][(٧)] علمت أنه من سلالة النبيين»[(٨)].

وأمَّا قوله: «اشتغل بالعبادة عن الرياسة». فهـٰذا تناقض من الإمامية؛ لأنَّ الإمامة[(٩)] عندهم واجب عليه[(١٠)] أن يقوم بها وبأعبائها، فإنه لا إمام في وقته إلَّا هو، فالقيام بهـٰذا الأمر العظيم[(١١)] لو كان واجباً [لكان][(١٢)] أَوْلَىٰ من الاشتغال بنوافل العبادات.

وأمَّا قوله: إنَّه[(١٣)]: هو الذي نشر فقه الإمامية، والمعارف الحقيقية، والعقائد اليقينية». فهـٰذا الكلام يستلزم أحد أمرين: إما أنه ابتدع في العلم ما لم يكن يعلمه

---

(١) (ص)، (ر)، (و)، (هـ): «يحيىٰ بن كثير». ورجحت أن يكون الصواب ما أثبته. وانظر ترجمته يحيىٰ بن أبي كثير، في: تهذيب التهذيب (١١/ ٢٦٨ ـ ٢٧٠).

(٢) (ن): «أبي أمية»، وهو تحريف. وفي هامش (ر): «أمه رضي الله عنها (في الأصل: عنه) هي أسماء بنت عبد الرحمـٰن بن أبي بكر».

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٤) «بن أنس»: ساقطة من (ن)، (م).

(٥) (ن)، (م)، (و): «وخالد بن إسماعيل»، وهو خطأ. وانظر ترجمة حاتم بن إسماعيل في: تهذيب التهذيب (٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩).

(٦) «بن يسار»: زيادة في (أ)، (ب). وانظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٩/ ٣٨ ـ ٤٦).

(٧) «بن محمد»: ساقطة من (ن)، (م).

(٨) أبو عبد الله جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الملقب بالصادق، الإمام السادس عند الرافضة. ولد بالمدينة سنة ٨٠ وتوفي بها سنة ١٤٨هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (١/ ١٦٦ ـ ١٦٧)؛ صفة الصفوة (٢/ ٩٤ ـ ٩٨)؛ وفيات الأعيان (١/ ٢٩١ ـ ٢٩٢)؛ حلية الأولياء (٣/ ١٩٢ ـ ٢٠٦)؛ الأعلام (٢/ ١٢١). وانظر عنه: كتاب «الإمام الصادق» للشيخ محمد أبي زهرة، رحمه الله، ط. دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ.

(٩) (أ)، (ب)، (ر)، (ص)، (هـ): «الإمام»؛ (ن): «الإمامية». وما أثبته عن (م)، (و).

(١٠) «عليه»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ص).

(١١) (أ)، (ب): «أعظم».

(١٢) «لكان»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م)، (و).

(١٣) «إنه»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ص).

من قبله. وإما أن يكون الذين قبله قصّروا[١] فيما يجب [عليهم][٢] من نشر العلم.
٤/ ٥٤ وهل يشك عاقل أن النبي ﷺ بيَّن لأمته/ المعارف الحقيقية والعقائد اليقينية أكمل بيان؟ وأن أصحابه تلقَّوا ذلك عنه[٣] وبلَّغوه إلىٰ المسلمين؟

وهٰذا يقتضي القدح: إما فيه، وإما فيهم. بل كُذِب[٤] علىٰ جعفر الصادق أكثر مما كُذِب علىٰ من قبله، فالآفة وقعت من[٥] الكذَّابين عليه لا منه. ولهٰذا نُسِبَ إليه أنواعَ[٦] من الأكاذيب، مثل كتاب «البطاقة» و«الْجَفْر»، و«الْهَفْت» والكلام في[٧] النجوم، وفي تقدمة[٨] المعرفة من جهة الرعود والبروق واختلاج الأعضاء وغير ذلك[٩]. حتىٰ نقل عنه أبو عبد الرحمٰن في «حقائق التفسير»[١٠] من الأكاذيب ما نزَّه الله جعفراً عنه، وحتىٰ أن كل[١١] من أراد أن ينفق أكاذيبه[١٢] نسبها إلىٰ جعفر، حتىٰ أن طائفة من الناس يظنون أن «رسائل إخوان الصفا» مأخوذ عنه، وهٰذا من الكذب المعلوم، فإن جعفراً توفي سنة ثمان وأربعين ومائة، وهٰذه الرسائل وضعت[١٣] بعد ذلك بنحو مائتي سنة: وضعت[١٤] لما ظهرت دولة
٤/ ٥٥ / الإسماعيلية الباطنية الذين بَنَوْا القاهرة المعزِّية سنة بضع وخمسين وثلاثمائة، وفي تلك الأوقات صنِّفت هٰذه الرسائل بسبب ظهور هٰذا المذهب، الذي ظاهره الرفض، وباطنه الكفر المحض، فأظهروا اتِّباع الشريعة، وأن لها باطناً مخالفاً لظاهرها، وباطن أمرهم مذهب الفلاسفة، وعلىٰ هٰذا [الأمر][١٥] وضعت هٰذه الرسائل، وضعها[١٦] طائفة من المتفلسفة معرفون، وقد ذكروا في أثنائها ما استولىٰ عليه النصارىٰ من أرض الشام، وكان أول[١٧] ذلك بعد ثلثمائة سنة من الهجرة النبوية في أوائل المائة الرابعة[١٨].

---

(١) (أ)، (ب)، (ر)، (م): «الذي قبله قصر (ر، م: قصروا).
(٢) «عليهم»: في (ر)، (هـ)، (ص) فقط. (٣) (أ)، (ب): «عنه ذلك».
(٤) (أ)، (ب): «بل هو كذب». (٥) (أ)، (ب): «في».
(٦) (أ): «نسبت إليه أنواعاً»؛ (ب): «نسبت إليه أنواع».
(٧) (أ)، (ب): «علىٰ». (٨) (أ)، (ب): «مقدمة».
(٩) سبق الكلام عن هٰذه الكتب المنسوبة إلىٰ جعفر الصادق فيما مضىٰ (٢/ ١١٨، ١١٩).
(١٠) وهو: أبو عبد الرحمٰن السلمي في كتابه «حقائق التفسير».
(١١) «كل»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) (أ): «يتحقق أكاذيبه»؛ (ب): «يحقق أكاذيبه».
(١٣) (أ)، (ب): «صنفت». (١٤) (أ): «وصنفت»؛ (ب): «صنفت».
(١٥) «الأمر»: زيادة في (ر)، (ص)، (هـ). (١٦) (أ)، (ب): «وصنفها».
(١٧) «أول»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٨) (أ)، (ب): «... الرابعة والله سبحانه وتعالىٰ أعلم». وقد أجمع الباحثون في تاريخ إخوان الصفا علىٰ أنهم ألفوا رسائلهم في القرن الرابع الهجري. انظر مثلاً: مقدمة الدكتور طه حسين لرسائل =

فصـل

وأما من بعد جعفر فموسى بن جعفر. قال فيه أبو حاتم الرازي(١): «ثقة(٢)
٤/٥٦ صدوق إمام(٣) من أئمة المسلمين». قلت: موسى ولد بالمدينة سنة/ بضع وعشرين ومائة، وأقدمه المهدي إلى بغداد ثم ردّه إلى المدينة، وأقام بها إلى أيام الرشيد، فقدم هارون منصرفاً من عُمْرَةٍ، فحمل موسى معه إلى بغداد، وحبسه بها إلى أن تُوفي في محبسه(٤). قال ابن سعد: «فتوفي(٥) سنة ثلاث وثمانين ومائة وليس له كثير رواية، روى عن أبيه جعفر، وروى عنه أخوه عليّ، وروى له الترمذي وابن ماجه»(٦).

وأمّا من بعد موسى(٧) فلم يؤخذ عنهم من العلم ما يذكر به أخبارهم في كتب المشهورين بالعلم(٨) وتواريخهم، فإن أولئك الثلاثة توجد أحاديثهم في الصحاح والسنن والمسانيد(٩)، وتوجد فتاويهم في الكتب المصنَّفة في فتاوى السلف، مثل كتب ابن المبارك، وسعيد بن منصور، وعبد الرزاق، وأبي بكر بن أبي شيبة، وغير هؤلاء. وأمّا من بعدهم فليس لهم(١٠) رواية في الكتب الأمهات من كتب(١١) الحديث، ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي نُقِل فيها فتاوى السلف، ولا لهم في
ظ ١٣١ التفسير وغيره/ أقوال/ معروفة(١٢)، ولكن لهم من الفضائل والمحاسن ما هم له
٤/٥٧ أهل، رضي الله عنهم [أجمعين](١٣)، وموسى بن جعفر مشهور بالعبادة والنّسك.

وأمّا الحكاية المذكورة(١٤) عن شقيق البلخي فكذب، فإنّ هذه الحكاية تخالف

= إخوان الصفا، ومقدمة أحمد زكي باشا لها (ط. ١٣٤٧هـ/ ١٩٢٨م)، وخاصة ص ٤٢، وانظر أيضاً كتاب «إخوان الصفا» للدكتور جبور عبد النور، ص ٥ - ٧؛ كتاب «إخوان الصفا» للأستاذ عمر الدسوقي، ص ٦٧ - ٧٢، ط. عيسى الحلبي، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م. وانظر ما سبق في هذا الكتاب (٢/ ١١٨).

(١) في كتاب «الجرح والتعديل» ق ١ جـ٤، ص ١٣٩. وروى النص ابنه ابن أبي حاتم عن أبيه أبي حاتم.

(٢) (أ)، (ب): «ثقة أمين». (٣) «إمام»: ساقطة من (أ)، (ب). وهي في «الجرح والتعديل».

(٤) (أ)، (ب): «حبسه». (٥) (أ)، (ب): «توفي».

(٦) أبو الحسن موسى بن جعفر بن محمد، المعروف بالكاظم، الإمام السابع عند الرافضة، عالم عابد، ولد سنة ١٢٨، وتوفي سنة ١٨٣هـ. لم أجد له ترجمة في طبقات ابن سعد. (ط. بيروت). انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٣٩ - ٣٤٠)؛ وفيات الأعيان (٤/ ٣٩٣ - ٣٩٥)؛ ميزان الاعتدال (٤/ ٢٠١ - ٢٠٢)؛ تاريخ بغداد (١٣/ ٢٧ - ٣٢)؛ صفة الصفوة (٢/ ١٠٣ - ١٠٥)؛ الأعلام (٨/ ٢٧٠). وانظر جزء الطبقات (ط. الجامعة الإسلامية، بتحقيق: زياد محمد منصور)، ص ٢٦٩، ٤٧٤.

(٧) (ر): «موسى بن جعفر». (٨) «بالعلم»: ساقطة من (ب) فقط.

(٩) (أ)، (ب)، (م)، (ر)، (و)، (هـ): «المساند».

(١٠) (أ)، (ب): «له». (١١) «كتب»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م).

(١٢) (أ)، (ب): «ولا لهم تفسير ولا غيره ولا لهم أقوال معروفة».

(١٣) «أجمعين»: زيادة في (ر)، (ص). (١٤) (أ)، (ب): «المشهورة»، وهو تحريف.

المعروف من حال موسىٰ بن جعفر، وموسىٰ كان مقيماً بالمدينة بعد موت أبيه جعفر، وجعفر مات سنة ثمان وأربعين، ولم يكن قد جاء إذ ذاك إلىٰ العراق حتىٰ يكون بالقادسية، ولم يكن أيضاً ممن يترك[1] منفرداً علىٰ هٰذه الحال[2] لشهرته، وكثرة غاشيته[3] وإجلال الناس له، وهو معروف ومتهم[4] أيضاً بالملك، ولذلك[5] أخذه المهدي ثم الرشيد إلىٰ بغداد.

أمَّا قوله: «تاب علىٰ يده بشر الحافي»، فمن أكاذيب من لا يعرف حاله ولا حال بشر، فإن موسىٰ بن جعفر لما قدم [به][6] الرشيد إلىٰ العراق حبسه، فلم يكن ممن يجتاز علىٰ دار بشر وأمثاله من العامة.

/ فصل[7] ٥٨/٤

كلام الرافضي على عليّ بن موسى الرضا

قال الرافضي[8]: «وكان ولده عليّ الرضا[9] أزهد أهل زمانه و[كان] أعلمهم[10] وأخذ عنه فقهاء الجمهور كثيراً[11]، وولَّاه المأمون لعلمه بما هو عليه من الكمال والفضل[12]. ووعظ يوماً أخاه زيداً[13]، فقال: يا زيد[14] ما أنت قائل لرسول الله ﷺ إذا سَفَكْتَ الدماء، وأخذت الأموال من غير حلها وأخفت السبل[15]، وغرَّك حمقىٰ[16] أهل الكوفة؟ وقد قال[17] رسول الله ﷺ: / إن ٥٩/٤

---

(١) (أ)، (ب): «ينزل». (٢) (أ)، (ب)، (و): «الحالة».
(٣) (أ)، (ب): «لكثرة من يغشاه»؛ (م): «لكثرة حاشيته».
(٤) (ص)، (ر)، (هـ): «وهو معروف فيهم» (٥) (ر)، (و)، (هـ): «وكذلك».
(٦) «به»: ساقطة من (ن)، (م). (٧) (ر)، (ص)، (هـ): «الفصل التاسع».
(٨) «الرافضي»: ساقطة من (ن)، (م)، (و)، (أ)، (ب). والكلام التالي في (ك) ص ١٠٢ (م) - ص ١٠٣ (م).
(٩) (ك): «علي بن موسىٰ الرضا عليه السلام».
(١٠) «وكان أعلمهم»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «وأعلمهم». وسقطت هذه الجملة من (ك) (١١) (أ)، (ب): «وأخذ عنه الفقهاء المشهورين كثيرا».
(١٢) أبو الحسن علي بن موسىٰ بن جعفر، الملقب بالرضا، ثامن الأئمة عند الرافضة، ولد في المدينة سنة ١٥٣ من أم حبشية، وأحبه الخليفة المأمون، فعهد إليه بالخلافة من بعده، وزوَّجه ابنته، وضرب اسمه علىٰ الدينار والدرهم، وغير من أجله الزي العباسي من السواد إلىٰ اللون الأخضر، وثار أهل بغداد لذلك وخلعوا المأمون وولوا عمه إبراهيم بن المهدي، ولكن المأمون تغلب عليهم وقمع ثورتهم، ومات الرضا سنة ٢٠٣هـ في حياة المأمون. انظر ترجمة الرضا في: تهذيب التهذيب (٧/ ٣٨٦-٣٨٩)؛ وفيات الأعيان (٢/ ٤٣٢-٤٣٤)؛ ميزان الاعتدال (٣/ ١٥٨)؛ الأعلام (٥/ ١٧٨). (١٣) «زيداً»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٤) (أ)، (ب)، (ص)، (ر)، (هـ)، (و): «فقال له: يا زيد».
(١٥) (ك)، ص ١٠٣ (م): «الدماء وأخفت السبل، وأخذت المال من غير حلّه».
(١٦) (ك): «غرَّك حمقاء»؛ (ص): «وغرك حمقاء».
(١٧) (ب) فقط: «أو ما قال». وفي سائر النسخ: «وما قال». وما أثبته من (ك).

فاطمة أحصنت [١] فرجها، فحرَّم الله ذريتها على النار[٢] [١] [وفي رواية: إنَّ عليّاً قال: يا رسول الله، لِمَ سُمِّيَتَ فاطمة؟ قال: لأنَّ الله فطمها وذريتها من النار، فلا يكون الإحصان سبباً لتحريم ذريتها على النار وأنت تظلم][٣]. والله ما نالوا ذلك إلَّا بطاعة الله[٤]، فإن أردت أن تنال بمعصية الله ما نالوه بطاعته، إنك[٥] إذاً لأكرم على الله منهم.

وضرب المأمون اسمه على الدراهم والدنانير، وكتب إلى أهل الآفاق[٦] ببيعته[٧]، وطرح السواد ولبس الخضرة».

قال[٨]: «وقيل لأبي نواس: لِمَ لا تمدح الرضا[٩]؟ فقال:

قيل لي أنت أفضل الناس طرًّا ... في المعاني وفي الكلام البديه
[لك من جوهر الكلام بديع ... يثمر الدر في يدي مجتنيه][١٠]
فلماذا تركت مدح ابن موسى ... والخصال التي تجمعن فيه
قلت: لا أستطيع مدح إمام ... كان جبريل خادماً لأبيه»[١١]

٤/ ٦٠ / **فيُقال:** من المصائب التي ابتُلِي بها ولدا الحسين: انتساب الرافضة إليهم، وتعظيمهم [ومدحهم][١٢] لهم، فإنهم يمدحونهم بما ليس بمدح، ويدَّعون لهم دعاوى لا حجة لها، ويذكرون من الكلام ما لو لم يعرف فضلهم من غير كلام الرافضة[١٣]، لكان ما تذكره الرافضة بالقدح أشبه منه بالمدح، فإن عليّ بن موسى له من المحاسن والمكارم المعروفة، والممادح المناسبة لحاله[١٤] اللائقة به، ما يعرفه بها أهل المعرفة. وأمَّا[١٥] هذا الرافضي فلم يذكر له فضيلة واحدة بحجة. الرد عليه

وأمَّا قوله: «إنه[١٦] كان أزهد الناس وأعلمهم»، فدعوى مجردة بلا دليل، فكل من غلا في شخص أمكنه أن يدَّعي له هذه الدعوى. كيف والناس يعلمون أنَّه كان

(١ ـ ١): ساقط من (أ). (٢) (ب) فقط: «فحرمها الله وذريتها على النار».
(٣) ما بين المعقوفتين في (أ)، (ب) فقط. وسقط من سائر النسخ ومن (ك)، ولعله في نسخة أخرى من نسخ (ك) نقل عنها ابن تيمية.
(٤) (أ)، (ب)، (هـ)، (و): «إلا بالطاعة». (٥) (أ)، (ب): «فإنك».
(٦) (ك): «إلى الآفاق»؛ (م): «إلى أهل العراق»، وهو تحريف.
(٧) (ك): «ببيعته أنه إمام أهل العالم ونحن توابعه وتوابع آبائه بعد اليوم».
(٨) بعد الكلام السابق مباشرة في (ك) ص ١٠٣ (م). (٩) (ك): «الرضا عليه السلام».
(١٠) هذا البيت في (أ)، (ب) فقط. وسقط من (ك) ومن سائر النسخ.
(١١) لم أجد هذه الأبيات في «ديوان أبي نواس».
(١٢) «ومدحهم»: زيادة في (أ)، (ب). (١٣) (أ)، (ب): «من كلام غير الرافضة».
(١٤) (أ)، (ب): «للحالة». (١٥) (أ)، (ب): «أما». (١٦) «إنه»: ساقطة من (أ)، (ب).

في زمانه من هو أعلم منه، ومن هو أزهد منه[١]، كالشافعي وإسحاق بن راهويه[٢] وأحمد بن حنبل وأشهب بن عبد العزيز، وأبي سليمان الداراني، ومعروف الكرخي، وأمثال هؤلاء. هذا ولم يأخذ عنه أحد من أهل العلم بالحديث شيئاً، ولا رُوِيَ له حديث في الكتب الستة[٣] وإنَّما يروي له أبو الصلت الهروي وأمثاله نسخاً عن آبائه فيها من الأكاذيب/ ما قد[٤] نزَّه الله عنه الصادقين (٥ من غير أهل ٤/ ٦١
البيت فكيف بالصادقين٥) منهم[٦]؟!

وأمَّا قوله: «إنه أخذ عنه فقهاء الجمهور كثيراً[٧]»، فهذا من أظهر الكذب. هؤلاء فقهاء الجمهور المشهورون لم يأخذوا عنه ما هو معروف، وإن أخذ عنه بعض من لا يُعرف من فقهاء الجمهور فهذا لا يُنكر، فإن طلبة الفقهاء قد يأخذون عن المتوسطين في العلم، ومن هم دون المتوسطين.

[وما يذكره بعض الناس من أن معروفاً الكرخي كان خادماً له، وأنه أسلم/ على ٤/ ٦٢
يديه، أو أن الخرقة متصلة منه إليه، فكله كذب باتفاق من يعرف هذا الشأن][٨].

والحديث الذي ذكره عن النبي ﷺ عن فاطمة هو كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث[٩]، ....

(١) (ب) فقط: «وأزهد منه».
(٢) «وإسحاق بن راهويه»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «وإسحاق بن إبراهيم».
(٣) (أ)، (ب): «ولا روي له حديثاً في كتب السنة»، وهو تحريف.
(٤) «قد»: زيادة في (ن)، (م)، (و). (٥ ـ ٥): ساقط من (أ)، (ب).
(٦) قال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٢/ ٦١٦: «عبد السلام بن صالح، أبو الصلت الهروي الرجل الصالح، إلا أنه شيعي جَلْد. روىٰ عن حماد بن زيد، وأبي معاوية، وعلي الرضا. قال أبو حاتم: لم يكن عندي بصدوق، وضرب أبو زرعة علىٰ حديثه. وقال العقيلي: رافضي خبيث. وقال ابن عدي: متهم. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني: رافضي خبيث متهم بوضع حديث: الإيمان إقرار بالقلب. ونقل عنه أنه قال: كلب للعلوية خير من بني أمية».
(٧) (أ)، (ب): «الفقهاء المشهورون كثيراً». وقال الذهبي في ترجمة علي الرضا في «ميزان الاعتدال» ٣/ ١٥٨: «علي بن موسىٰ بن جعفر بن محمد الهاشمي العلوي الرضا: عن أبيه، عن جده. قال ابن طاهر: يأتي عن أبيه بعجائب. قلت: إنَّما الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد كُذب عليه، ووضع عليه نسخة سائرة، فما كذب علىٰ جده جعفر الصادق، فروىٰ عنه أبو الصلت الهروي أحد المتهمين، ولعلي بن مهدي القاضي عنه.. قال أبو الحسن الدارقطني: أخبرنا ابن حبان في كتابه قال: علي بن موسىٰ الرضا يُروىٰ عنه عجائب، يَهِمُ ويخطئ».
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و).
(٩) قال السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» عن هذا الحديث: «مداره علىٰ عمرو بن غيَّاث، ويُقال فيه عمرو، قد ضعّفه الدارقطني، وقال: من شيوخ الشيعة. قال: وإنَّما حدَّث به عاصم عن زر عن النبي مرسلاً فرواه معاوية (بن هشام) فأفسده». ثم قال السيوطي: إن الحاكم أخرجه في المستدرك =

ويظهر كذبه لغير أهل الحديث [أيضاً](١)، فإن قوله: «إن فاطمة أحصنت فرجها فحرَّم الله ذريتها(٢) على النار» (٣ يقتضي أن إحصان فرجها هو السبب لتحريم ذريتها [على النار](٤) وهذا(٣) باطلٌ قطعاً، فإن سارَّة أحصنت فرجها، ولم يحرِّم الله جميع(٥) ذريتها على النار.

قال تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ * وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ وَمِن
٦٣/٤ ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مُبِينٌ﴾ [سورة الصافات: ١١٢، ١١٣]،/ وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [سورة الحديد: ٢٦].

ومن المعلوم(٦) أنَّ بني إسرائيل من ذرية سارة(٧) والكفَّار فيهم لا يحصيهم إلَّا الله. وأيضاً فصفية عمة رسول الله ﷺ أحصنت فرجها ومن ذريتها(٨) محسن وظالم.

وفي الجملة، فاللواتي(٩) أحصنَّ فروجهنَّ لا يُحْصِي عددهن إلَّا الله عز وجل، ومن ذريتهن البر والفاجر، والمؤمن والكافر.

وأيضاً ففضيلة فاطمة ومزيتها ليست بمجرد إحصان فرجها(١٠)، فإن هذا يشارك فيه فاطمة جمهور(١١) نساء المؤمنين. وفاطمة لم تكن سيدة نساء العالمين بهذا الوصف، بل بما هو أخص منه. بل هذا من جنس حجج الرافضة، فإنهم لجهلهم لا يحسنون أن يحتجُّوا(١٢)، ولا يحسنون أن يكذبوا(١٣) كذباً ينفق(١٤).

٦٤/٤ وأيضاً فليست ذرية فاطمة كلهم محرَّمين على النار، بل فيهم البَرُّ/ والفاجر. والرافضة تشهد على كثير منهم بالكفر والفسوق(١٥) وهم أهل السُّنَّة منهم

= وقال عنه: إنه صحيح. وتعقبه الذهبي في «مختصره» فقال: بل ضعيف تفرَّد به معاوية وفيه ضعف عن ابن غيَّاث وهو واهٍ بمرّة». وانظر عن هذا الحديث: الفوائد المجموعة للشوكاني، ص ٣٩٢-٣٩٣؛ تنزيه الشريعة (١/ ٤١٧-٤١٨)؛ الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٤٢٢).

(١) «أيضاً»: ساقطة من (ن)، (م).
(٢) (أ)، (ب): «فحرمها الله وذريتها».
(٣-٣): ساقط من (أ)، (ب).
(٤) «على النار»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) «جميع»: ساقطة من (هـ)، (ص)، (ر).
(٦) (ن)، (م): «ومعلوم».
(٧) (ن)، (و): «من ذريته سارة»؛ (أ)، (ب): «من ذريته (وسقطت كلمة: سارة)».
(٨) (ن)، (م)، (و): «ومن ذريتهم»، وهو خطأ.
(٩) (أ)، (ب): «وفي الجملة اللوائي».
(١٠) (أ)، (ب): «الفرج».
(١١) (أ)، (ب): «تشارك فيه فاطمة وجمهور».
(١٢) (م)، (ص): «لا يحسنون يحتجون».
(١٣) (ن): «ولا يحسنون يكذبون».
(١٤) (أ)، (ب): «كذبا باتفاق ينفق». وفي «اللسان»: «ونفق البيع نَفَاقاً: راج».
(١٥) (أ)، (ب): «والفسق»؛ (هـ)، (ر): «أو الفسق».

المتـولون(1) لأبي بكر وعمر، كزيد بن علي بن الحسين وأمثاله من ذرية فاطمة [رضي الله عنها](2)، فإنَّ الرافضة رفضوا زيد بن علي بن الحسين ومن والاه، وشهدوا عليهم(3) بالكفر والفسق، بل الرافضة أشد الناس عداوة إما بالجهل وإما بالعناد لأولاد فاطمة/ رضي الله عنها. ص ١٣٢

ثم موعظة عليّ بن موسىٰ لأخيه المذكور تدلّ علىٰ أن ذرية فاطمة فيهم مطيع وعاصٍ(4) وأنهم إنَّما بلغوا كرامة الله بطاعته، وهٰذا قدر مشترك بين جميع الخلق، فمن أطاع الله أكرمه الله، ومن عصىٰ الله كان مستحقاً لإهانة الله، وهٰذا هو الذي دلَّ عليه الكتاب والسنة.

وأمَّا ما ذكره من تولية المأمون له الخلافة، فهٰذا صحيح. لكن [ذلك] لم يتم، [بل] استمر ذلك إلىٰ أن مات(5) علي بن موسىٰ، ولم يجعله وليّ عهده(6). وهم يزعمون أنه قتله بالسم، فإن كان فعل المأمون الأول/ حجَّة، كان فعله الثاني حجة، ٤/ ٦٥
وإن لم يكن حجة لم يصلح أن يُذكر مثل هٰذا في مناقب عليّ بن موسىٰ الرضا، ولكن القوم جهَّال بحقيقة المناقب والمثالب، والطرق التي يُعلَم بها ذلك(7).

ولهٰذا يستشهدون بأبيات أبي نواس، وهي لو كانت صدقاً لم تصلح أن تثبت فضائل شخص بشهادة شاعر معروف بالكذب والفجور الزائد الذي لا يخفىٰ علىٰ من له أدنىٰ خبرة بأيام الناس، فكيف والكلام الذي ذكره فاسد؟! فإنه قال:

قلت لا أستطيع مدح إمام ... كان جبريل خادماً لأبيه

ومن المعلوم أن هٰذا وصف مشترك بين (* جميع من كان من ذرية الرسل،

---

(1) (ن)، (أ)، (و)، (هـ): «المتوالون»؛ (ب): «الموالون».
(2) «رضي الله عنها»: ساقطة من (م)، (ن). (3) (أ)، (ب): «عليه».
(4) (أ)، (ب): «المطيع والعاصي». (5) (ن)، (م): «لكن لم يتم استمرار ذلك إلىٰ أن مات».
(6) (أ)، (ب)، (م)، (و): «ولم يخلعه من عهده»؛ (ن): «ولم يجعله من عهده». ويذكر الطبري في تاريخه في أحداث سنة ٢٠١ هـ أن المأمون جعل عليّ بن موسىٰ ولي عهد المسلمين والخليفة من بعده وأن هٰذا أدىٰ إلىٰ خروج العباسيين عليه وخلعهم له. وفي السنة التالية ٢٠٢هـ بايع أهل بغداد عم المأمون إبراهيم بن المهدي، وفي سنة ٢٠٣ هـ توفي علي بن موسىٰ الرضا وخلع أهل بغداد إبراهيم بن المهدي وبايعوا المأمون بالخلافة من جديد. انظر: الطبري (٨/ ٥٥٤ ـ ٥٧١)؛ الكامل لابن الأثير (٦/ ١١٦ ـ ١٢١)؛ الأعلام (٥/ ١٧٨).
(7) نقل الأستاذ إحسان إلٰهي ظهير في كتابه «الشيعة وأهل البيت» ص ٢٩٠ ـ ٢٩٢، ط. إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م: أنَّ الرافضة ذكروا في بعض كتبهم (كتاب الاستبصار، ٣/ ٣٤٣) أنَّ الرضا كان يرىٰ جواز إتيان الرجل المرأة في دبرها، كما نسبوا إليه أنه كان يعشق ابنة عم المأمون وهي تعشقه. وذكر ذلك عالمهم ابن بابويه في كتابه «عيون أخبار الرضا» (١/ ١٧، ١٨).
(*ـ*): ساقط من (أ)، (ب).

وجميع ذرية علي يشاركونه في هٰذا، فأي مزية[1] له في هٰذا حتىٰ يكون بها إماماً دون أمثاله المشاركين له في هٰذا الوصف؟! ثم هٰذا يقتضي أنه لا يمدح أحداً* من ذرية عليّ أصلاً؛ لأنَّ هٰذا الوصف مشترك [بينهم، ثم كون الرجل[2] من ذرية
٤/ ٦٦ الأنبياء قدر مشترك][3] بين الناس [فإنَّ الناس][4] / كلهم من ذرية نوح [عليه السلام][5]، ومن ذرية آدم، وبنو إسرائيل: يهوديهم وغير يهوديهم، من ذرية إبراهيم وإسحاق ويعقوب.

وأيضاً، فتسمية جبريل رسول الله [إلىٰ محمد ﷺ][6] خادماً له[7] عبارة من لا يعرف قدر الملائكة، وقدر إرسال الله لهم إلىٰ الأنبياء. ولكن الرافضة غالب حججهم أشعار تليق بجهلهم وظلمهم، وحكايات مكذوبة تليق بجهلهم وكذبهم، وما يُثْبِت أصول[8] الدين بمثل هٰذه[9] الأشعار، إلَّا من ليس معدوداً من أُولِي[10] الأبصار.

فصل[11]

كلام الرافضي على محمد بن علي الجواد

قال الرافضي[12]: «وكان ولده[13] محمد بن علي الجواد[14] علىٰ منهاج أبيه في العلم والتُّقَىٰ والجود[15]، ولما مات أبوه الرضا شغف بحبه المأمون[16] لكثرة
٤/ ٦٧ علمه ودينه ووفور عقله مع صغر سنه، وأراد/ أن يزوّجه ابنته أم الفضل، وكان قد زوَّج أباه الرضا [عليه السلام][17] بابنته أم حبيب[18]، فغلظ ذلك علىٰ العباسيين واستنكروه[19] وخافوا أن يخرج الأمر منهم[20]، وأن يبايعه كما بايع أباه، فاجتمع

---

(١) (ن): «ميزه».
(٢) (أ): «من كان من ذرية عليّ أصلا؛ لأنَّ هذا مشترك بينهم من كون الرجل»؛ (ب): «من كان من ذرية عليّ ومن لم يكن، لأن كون الرجل..».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٤) عبارة «فإن الناس»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) «عليه السلام»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط. وعبارة «صلىٰ الله عليه وسلم» في (أ)، (ب) فقط.
(٧) «له»: ساقطة من (أ)، (ب). (٨) (ر)، (ص)، (هـ): «أصل».
(٩) (أ)، (ب): «بهذه». (١٠) (هـ): «من أهل». (١١) (ر)، (ص)، (هـ): «الفصل العاشر».
(١٢) الكلام التالي في (ك) ص ١٠٣ (م) ـ ١٠٤ (م).
(١٣) «ولده»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ص)، (هـ). (١٤) (ك): «محمد الجواد عليه السلام».
(١٥) (أ)، (ب): «والجود والتقىٰ». (١٦) (ك): «الرضا عليه السلام شغف به المأمون».
(١٧) «عليه السلام»: في (ك)، (و) فقط.
(١٨) (أ)، (ب): «زوج أباه ابنته أم حبيب». وفي (ن)، (م): «أم حبيبة».
(١٩) (و)، (ر)، (ص)، (هـ): «واستكبروه».
(٢٠) (ك): «من يده». وهو: أبو جعفر محمد بن علي بن موسىٰ، الملقب بالجواد، الإمام التاسع عند=

الأدنون منهم[(١)] وسألوه ترك ذلك، وقالوا: إنه صغير السّن[(٢)] لا علم عنده، فقال: أنا أعْرَفُ [منكم] به[(٣)]، فإن شئتم فامتحنوه، فرضوا بذلك، وجعلوا للقاضي يحيىٰ ابن أكثم مالاً كثيراً علىٰ امتحانه[(٤)] في مسألة يعجزه فيها، فتواعدوا يوماً، وأحضره[(٥)] المأمون، وحضر القاضي وجماعة العباسيين، فقال القاضي: أسألك عن شيء؟ فقال له ﷺ[(٦)]: سل[(٧)]./ فقال: ما تقول في مُحْرِم قتل صيداً؟ فقال له ﷺ[(٨)]: قتله في حل أو حرم، عالما كان أو جاهلاً[(٩)]، مبتدئاً بقتله أو عائداً، من صغار الصيد كان أم من كبارها[(١٠)]، عبداً كان الْمُحْرِم أو حرّاً، صغيراً كان أو كبيراً، من ذوات الطير كان الصيد أم من غيرها؟ فتحيّر يحيىٰ بن أكثم، وبان العجز في وجهه، حتىٰ عرف جماعة أهل المجلس أمره، فقال[(١١)] المأمون لأهل بيته: عرفتم الآن ما كنتم تنكرونه، ثم أقبل الإمام فقال[(١٢)]: أتخطب؟ قال: نعم. فقال: اخطب لنفسك خطبة النكاح، فخطب وعقد علىٰ خمسمائة درهم جياداً[(١٣)] كمهر [جدته] فاطمة[(١٤)] عليها السلام، ثم تزوج بها». ٤/ ٦٨

والجواب: أن يُقال: إنّ[(١٥)] محمد بن عليّ الجواد كان من أعيان بني هاشم، وهو معروف بالسخاء والسؤدد. ولهـٰذا سُمِّيَ الجواد، ومات وهو شاب ابن خمس وعشرين سنة. ولد سنة خمس وتسعين ومات سنة عشرين أو سنة/ تسع عشرة، الرد عليه ٤/ ٦٩

= الرافضة. ولد في المدينة سنة ١٩٥، وانتقل مع والده إلىٰ بغداد حيث كفله الخليفة المأمون بعد وفاة والده الرضا، وزوّجه ابنته أم الفضل، توفي في بغداد سنة ٢٢٠هـ. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٣/ ٥٤ـ٥٥)؛ وفيات الأعيان (٣/ ٣١٥)؛ شذرات الذهب (٢/ ٤٨)؛ الأعلام (٧/ ١٥٥).

(١) (أ)، (ب)، (ر)، (ص)، (هـ)، (و)، (م): «منه». (٢) «السن»: ساقطة من (ك).

(٣) «أعرف منكم به»ك كذا في (ر)، (ك). وفي سائر النسخ: «أعرف به منكم»، وسقطت «منكم» من (ن)، (م)، (و).

(٤) (ن)، (م): «علىٰ اختباره». (٥) (ك) ص ١٠٤ (م): «فأحضره».

(٦) «له عليه السلام»: ساقطة من (أ)، (ب). وفي (ك): «فقال عليه السلام». وفي سائر النسخ: «فقال له». (٧) (ك): «سل عمّا بدا لك».

(٨) «فقال له عليه السلام»: كذا في (و). وفي سائر النسخ: «فقال له». وفي (ك): «فقال له الإمام عليه السلام».

(٩) (ب): «عالماً أو جاهلاً»؛ (ر)، (ص): «عالماً بقتله أو جاهلاً».

(١٠) (أ)، (ب): «من صغار الصيد أو من كبارها».

(١١) (ك): «أمره، وطلب المفرّ منه ومن العباسيين ومن الخليفة وممن رآه، فسكت المأمون ساعة، وبعد ذلك رفع رأسه نحو الأقارب والحاضرين، فقال: . . ».

(١٢) (ك): «علىٰ الإمام عليه السلام، وقال: . . ». (١٣) (أ)، (ب)، (ك): «جياد».

(١٤) «كمهر جدته فاطمة»: كذا في (ك). وفي جميع النسخ: «مهر فاطمة».

(١٥) «إن»: زيادة في (ن)، (م).

وكان المأمون زوَّجه بابنته، وكان يرسل إليه في السنة ألف ألف درهم، واستقدمه المعتصم(١) إلىٰ بغداد، ومات بها(٢).

وأمَّا ما ذكره فإنه من نمط ما قبله، فإن الرافضة ليس لهم عقل صريح ولا نقل صحيح، ولا يقيمون حقًّا، ولا يهدمون باطلاً، لا بحجة وبيان(٣)، ولا بيد وسنان(٤)، فإنه ليس فيما ذكره(٥) ما يثبت فضيلة(٦) محمد بن عليّ، فضلاً عن ثبوت إمامته، فإنَّ هٰذه الحكاية التي حكاها عن يحيىٰ بن أكثم(٧) من الأكاذيب التي لا يفرح بها إلَّا الجهَّال(٨)، ويحيىٰ بن أكثم كان(٩) أفقه [وأعلم](١٠) وأفضل من أن يطلب تعجيز شخص بأن يسأله عن مُحْرِم قتل صيداً، فإن صغار(١١) الفقهاء يعلمون حكم هٰذه المسألة، فليست من دقائق العلم ولا غرائبه، ولا مما يختص به المبرَّزُون في العلم.

ثم مجرد ما ذكره ليس فيه إلَّا تقسيم أحوال القاتل، ليس فيه بيان حكم هٰذه
٤/٧٠ الأقسام، [ومجرد التقسيم لا يقتضي العلم بأحكام الأقسام](١٢) وإنَّما/ يدل - إنَّ دلَّ - علىٰ حسن السؤال، وليس كل من سئل أحسن أن يجيب. ثم إن كان ذكر الأقسام الممكنة واجباً، فلم يستوف الأقسام، وإن لم يكن واجباً فلا حاجة إلىٰ ذكر بعضها، فإنه(١٣) من جملة الأقسام أن يقال: متعمداً كان أو مخطئاً؟

وهٰذا التقسيم أحق بالذكر من قوله: «عالماً كان أو جاهلاً»، فإن الفرق بين المتعمد والمخطئ ثابت في الإثم(١٤) باتفاق الناس، وفي لزوم الجزاء في الخطأ نزاع
ظ ١٣٢ مشهور، فقد ذهب طائفة من السلف والخلف/ إلىٰ أن المخطئ لا جزاء عليه، وهي(١٥) إحدىٰ الروايتين عن أحمد.

قالوا: لأنَّ الله تعالىٰ قال: ﴿وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ...﴾

---

(١) (أ)، (ب): «المعتضد»، وهو تحريف.
(٢) (أ)، (ب): «بها رضي الله عنه».
(٣) (أ)، (ب): «باطلاً بحجة ولا بيان».
(٤) (ن)، (م): «بيد ولسان»؛ (أ)، (ب): «بيد ولا سنان».
(٥) (أ)، (ب): «ليس لهم فيما ذكره».
(٦) (ب) فقط: «ثبوت فضيلة».
(٧) بعد «يحيىٰ بن أكثم» يوجد ورقة ناقصة في نسخة (ر).
(٨) (أ)، (ب): «إلا جاهل».
(٩) «كان»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) «وأعلم»: زيادة في (أ)، (ب).
(١١) «فإن صغار»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «وصغار».
(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٣) (ب)، (ص): «فإن».
(١٤) (ب) فقط: «بالإثم».
(١٥) (أ)، (ب)، (ص)، (هـ)، (و): «وهو».

الآية [سورة المائدة: ٩٥]، فخصَّ المتعمد بإيجاب[(١)] الجزاء، وهذا يقتضي أن المخطئ لا جزاء عليه؛ لأن الأصل براءة ذمَّته، والنص إنَّما أوجب[(٢)] على المتعمد، فبقي المخطئ على الأصل؛ ولأنَّ تخصيص الحكم بالمتعمد يقتضي انتفاءه عن المخطئ، فإن هذا مفهوم صفة في سياق الشرط، وقد ذكر الخاص بعد العام، فإنَّه إذا كان
٤/ ٧١ الحكم يعم النوعين كان قوله: ﴿وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم﴾ يبيّن[(٣)] الحكم مع الإيجاز، فإذا/ قال: ﴿وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا﴾ فزاد اللفظ ونقص المعنى كان هذا مما يُصَان عنه كلام أدنى الناس حكمة، فكيف بكلام الله الذي هو خير الكلام وأفضله، وفضله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه؟!

والجمهور القائلون بوجوب الجزاء على المخطئ يثبتون ذلك بعموم السنَّة والآثار، وبالقياس على قتل الخطأ في الآدمي، ويقولون: إنَّما خص الله المتعمد[(٤)] بالذكر لأنه ذكر من الأحكام ما يختص به المتعمد[(٥)] وهو الوعيد بقوله[(٦)]: ﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [سورة المائدة: ٩٥]، فلما ذكر الجزاء والانتقام، كان المجموع مختصاً بالمتعمد، [(٧)] وإذا كان المجموع مختصا بالمتعمد[(٧)]، لم يلزم ألَّا يثبت[(٨)] بعضه مع عدم العمد[(٩)].

ومثل هذا قوله: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة النساء: ١٠١]، فإنه أراد بالقصر قصر العدد وقصر الأركان، وهذا القصر الجامع للنوعين متعلق بالسفر والخوف، ولا يلزم من
٤/ ٧٢ الاختصاص المجموع/ بالأمرين[(١٠)] أن لا يثبت أحدهما مع أحد الأمرين، ولهذا نظائر.

---

(١) (أ)، (ب): «بوجوب».
(٢) (ب) فقط: «وجب»، وهو خطأ.
(٣) (أ)، (ب): «بين».
(٤) (أ)، (ب): «إنَّما خص المتعمد... إلخ».
(٥) (أ)، (ب): «ما يخص به المعتمد»؛ (ن)، (م): «ما يختص العامد»؛ (و): «ما يختص بالمتعمد».
(٦) (أ)، (ب): «لقوله».
(٧ - ٧): ساقط من (أ)، (ب).
(٨) (أ)، (ب): «ولم يلزم أن يثبت».
(٩) انظر حكم صيد المحرم في: المغني لابن قدامة (٣/ ٣١٠-٣١٤)؛ نيل الأوطار للشوكاني (٥/ ٨٤-٨٦) (ط. المنيرية، الطبعة الثانية، ١٣٤٤هـ)؛ منتهى الإرادات لابن النجار (١/ ٢٥٣-٢٥٧) (ط. دار العروبة، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م).
(١٠) (أ): «من الاختصاص المجموع بين الأمرين»؛ (ب): «من الاختصاص بمجموع الأمرين»؛ (ن)، (م)، (و): «من اختصاص المجموع بالأمرين».

وكذلك[١] كان ينبغي له[٢] أن يسأله: أقتله وهو ذاكر لإحرامه أو ناسٍ[٣]؟ فإن في الناسي من النزاع[٤] أعظم مما في الجاهل. ويسأله: أقتله[٥] لكونه صال عليه؟ أو لكونه اضطر إليه لمخمصة[٦]؟ أو قتله اعتباطاً[٧] بلا سبب؟

وأيضاً فإن [في][٨] هذه التقاسيم ما يبيّن جهل السائل[٩]، وقد نزَّه الله من يكون إماماً معصوماً عن هذا الجهل، وهو قوله: «أفي حل قتله أم في حرم؟»، فإن المحرم إذا قتل الصيد وجب عليه الجزاء، سواء قتله في الحل أو في الحرم[١٠] باتفاق المسلمين، والصيد الْحَرَمي يَحْرُم قتله على المحلِّ والمحرم، فإذا كان محرماً وقتل صيداً حرمياً توكَّدت الحرمة، لكن الجزاء واحد.

وأمَّا قوله: «مبتدئاً أو عائداً»، فإنَّ هٰذا فرق ضعيف لم يذهب إليه إلَّا شاذ من أهل[١١] العلم.

٧٣/٤ / وأمَّا الجماهير: فعلى أن الجزاء يجب على المبتدئ وعلى العائد. وقوله في القرآن: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾، قيل: إن المراد: مَنْ عاد إلى ذلك في الإسلام، بعدما عفا الله عنه في الجاهلية وقبل نزول هٰذه الآية.

كما قال: ﴿وَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [سورة النساء: ٢٢] وقوله: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [سورة النساء: ٢٣]، وقوله: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [سورة الأنفال: ٣٨].

يدلُّ على ذلك أنه لو كان المراد به: عفا الله عن أول مرة، لما أوجب عليه جزاء ولا انتقم منه، وقد أوجب عليه الجزاء أول مرة، وقال: ﴿لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾ [سورة المائدة: ٩٥]، فمن أذاقه الله وبال أمره، كيف يكون قد عفا عنه؟

وأيضاً، فقوله: ﴿عَمَّا سَلَفَ﴾، لفظ عام، واللفظ العام المجرد عن قرائن التخصيص، لا يُراد به[١٢] مرة واحدة، فإنَّ هٰذا ليس من لغة العرب. ولو قُدِّر أن المراد بالآية: عفا الله عن أول مرة، وأن قوله: ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ يُراد به العود إلى

---

(١) (أ)، (ب): «ولذلك».
(٢) «له»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م)، (ص)، (و).
(٣) (ص): «لإحرامه هو أوناسياً»؛ (أ): «لإحرامه هو أو ناسي».
(٤) (أ): «فإن في الناس نزاع»؛ (ب): «فإن في الناسي نزاعاً».
(٥) (أ)، (ب): «هل قتله».
(٦) (أ)، (ب): «اضطر إلى مخمصة».
(٧) (أ)، (ب): «أو قتله عبثاً ظلماً».
(٨) «في»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) (ن)، (م): «جهل الجاهل».
(١٠) (أ)، (ب): «سواء كان في الحل أم في الحرم».
(١١) (أ)، (ب): «إليه إنسان من أهل».
(١٢) «به»: ساقطة من (ب) فقط.

القتل، فإنَّ انتقام الله منه إذا عاد لا يُسقط الجزاء عنه، فإن تغليظ الذنب لا يسقط الواجب[١] كمن قتل نفساً بعد نفس[٢] لا يُسقط ذلك عنه قوداً[٣] ولا دِية ولا كفَّارة.

٧٤/٤ / وقوله: «إن مهر فاطمة كان[٤] خمسمائة درهم» لا يثبت[٥]. وإنَّما الثابت: أن رسول الله ﷺ لم يصدق امرأة من نسائه ولا أُصْدِقَت[٦] امرأة من بناته أكثر من خمسمائة درهم: اثني عشر أوقية ونش، والنش هو: النصف. وهٰذا معروف عن عمر وغيره[٧]. لكن أم حبيبة زوّجه بها النجاشي، فزاد الصداق من عنده[٨]. وسواء كان هٰذا ثابتاً أو لم يكن[٩] ثابتاً فتحري تخفيف[١٠] الصداق سُنَّة. ولهٰذا استحب العلماء أن لا يُزَاد علىٰ/ صداق رسول الله ﷺ لنسائه وبناته. وقد رُوي أن علياً أصدق فاطمة درعه. وبكل حال، فليس في هٰذا ما يدلّ علىٰ فضيلة واحد من الأمراء[١١] فضلاً عن إمامته، وإن كانت لهم[١٢] فضائل ثابتة بدون هٰذا[١٣]. ٧٥/٤

(١) عند عبارة «لا يسقط الواجب» تعود نسخة (ر) بعد الصفحة المفقودة.

(٢) (و): «بغير حق».

(٣) (أ)، (ب): «لا يسقط عنه قود».

(٤) «كان»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ص)، (هـ)، (ر).

(٥) (ب) فقط: «لم يثبتش».

(٦) (أ)، (ب)، (ر)، (هـ)، (ص): «أصدق».

(٧) في: سنن أبي داود ٢/ ٣١٦ (كتاب النكاح، باب الصداق) عن أبي العجفاء السلمي، قال: خطبنا عمر ـ رحمه الله ـ فقال: ألا لا تغالوا بصُدُق النساء، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوىٰ عند الله لكان أولاكم بها النبي ﷺ، ما أصْدَقَ رسول الله ﷺ امرأة من نسائه ولا أُصدقت امرأة من بناته أكثر من ثنتي عشر أوقية. وعن عائشة في الكتاب والباب السابقين ٢/ ٣١٥ ـ ٣١٦ عن أبي سلمة قال: سألت عائشة ـ رضي الله عنها ـ عن صداق النبي ﷺ، قالت: ثنتا عشرة أوقية ونَش. فقلت: وما نش؟ قالت: نصف أوقية. وانظر الأثرين في: سنن ابن ماجه ١/ ٦٠٧ (كتاب النكاح، باب صداق النساء)؛ الدارمي ٢/ ١٤١ (كتاب النكاح، باب كم كانت مهور أزواج النبي ﷺ وبناته). وانظر حديث عمر في: المسند (ط. المعارف) ١/ ٢٢٧. وقال الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ: إسناده صحيح وذكر أنه مروي في سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي وقال الترمذي: «هٰذا حديث حسن صحيح».

(٨) في: سنن أبي داود ٢/ ٣١٦ عن أم حبيبة ـ رضي الله عنها ـ أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش فمات بأرض الحبشة، فزوّجها النجاشي النبي ﷺ وأمهرها عنه أربعة آلاف، وبعث بها إلىٰ رسول الله ﷺ مع شرحبيل بن حسنة. والحديث في: سنن النسائي ٦/ ٩٧ (كتاب النكاح، باب القسط في الأصدقة) وزاد: «ولم يبعث إليها رسول الله ﷺ بشيء، وكان مهر نسائه أربعمائة درهم». والحديث أيضاً في: المسند (ط. الحلبي) ٦/ ٤٢٧.

(٩) (أ)، (ب): «سواء كان هذا ثابتاً أم لم يكن».

(١٠) (أ): «فيجزي تخفيف»؛ (ب): «فتخفيف».

(١١) (ن)، (م): «في هذا ما يدل علىٰ فضيلة واحد من الأمر»؛ (أ)، (و): «في هذا ما يدل علىٰ فضيلة واحد من الأمرين»؛ (ص): «في هذا ما يدل علىٰ فضيلة واحد من الأمراء»؛ (ب): «في واحد من الأمرين ما يدل علىٰ فضله».

(١٢) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «له».

(١٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «هذه».

فصل [١]

كلام الرافضي على ولده علي الهادي

قال الرافضي[٢]: «وكان ولده عليّ الهادي[٣]، ويُقال له: العسكري؛ لأنَّ المتوكل أشخصه من المدينة إلىٰ بغداد، ثم منها إلىٰ سُرَّ من رأىٰ، فأقام بموضع عندها[٤] يُقال له: العسكر، ثم انتقل إلىٰ سرَّ من رأىٰ فأقام بها عشرين سنة وتسعة
٧٦/٤ أشهر، وإنَّما/ أشخصه المتوكل؛ لأنه كان يبغض علياً رضي الله عنه[٥]، فبلغه مقام عليّ بالمدينة[٦]، وميل الناس إليه، فخاف منه، فدعا يحيىٰ بن هبيرة وأمره بإحضاره[٧]، فضج أهل المدينة لذلك خوفاً عليه؛ لأنه كان[٨] محسناً إليهم، ملازماً للعبادة[٩] في المسجد، فحلف يحيىٰ أنه لا مكروه عليه[١٠]، ثم فتَّش منزله فلم يجد فيه سوىٰ[١١]
ص ١٣٣ مصاحف وأدعية[١٢] وكتب العلم، / فعظم في عينه، وتولَّىٰ خدمته بنفسه، فلمَّا قدم بغداد بدأ بإسحاق[١٣] بن إبراهيم [الطائي][١٤] والي بغداد. فقال له: يا يحيىٰ، هٰذا الرجل قد ولده[١٥] رسول الله ﷺ، والمتوكل من تَعْلَم، فإنْ حرضته[١٦] عليه
٧٧/٤ قتله، وكان رسول الله ﷺ / خصمك يوم القيامة، فقال له يحيىٰ: والله ما وقعت[١٧] منه إلَّا علىٰ خير، قال: فلما دخلت علىٰ المتوكل أخبرته بحسن سيرته وورعه وزهده، فأكرمه المتوكل، ثم مرض المتوكل فنذر إن عُوفِيَ تصدَّق بدراهم كثيرة، فسأل الفقهاء [عن ذلك][١٨] فلم يجد عندهم جواباً، فبعث إلىٰ عليّ الهادي[١٩]، فسأله[٢٠] فقال: تصدَّق بثلاثة وثمانين درهماً، فسأله المتوكل عن السبب، فقال: لقوله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [سورة التوبة: ٢٥]، وكانت المواطن

---

(١) (هـ)، (ر)، (ص): «الفصل الحادي عشر».
(٢) الكلام التالي في(ك) ص ١٠٤ (م)ـ ١٠٦ (م).
(٣) (ك): «وكان ولده الهادي عليه السلام». وهو: أبو الحسن علي بن محمد بن علي، الملقب بالهادي، الإمام العاشر عند الرافضة، ولد في المدينة سنة ٢١٤، واستقدمه المتوكل إلىٰ بغداد وأنزله في سامراء حيث توفي بها سنة ٢٥٤هـ. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١٢/ ٥٦ ـ ٥٧)؛ شذرات الذهب (٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩)؛ العبر (٢/ ٦)؛ الأعلام (٥/ ١٤٠).
(٤) (أ)، (ب): «منها».
(٥) (ك): «المتوكل من المدينة لأنه كان يبغض عليا عليه السلام».
(٦) (ك): «عليّ النقي عليه السلام بالمدينة».
(٧) (ك): «ودعا يحيىٰ بن هرثمة وأمره بإشخاصه».
(٨) (ك): «لأنه عليه السلام كان. . ».
(٩) (أ)، (ب): «للصلاة».
(١٠) (أ)، (ب): «يحيىٰ بن هبيرة أنه لا بأس عليه».
(١١) (أ)، (ب): «إلا».
(١٢) (ك): «المصاحف والأدعية».
(١٣) (أ)، (ب): «بأبي إسحاق».
(١٤) «الطائي»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (ك) ص ١٠٥ (م): «الظاهري».
(١٥) (ب) فقط: «ممن ولده».
(١٦) (ك): «فإن عرضته».
(١٧) (ك): «ما وقفت».
(١٨) «عن ذلك»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٩) (ك)، (و): «الهادي عليه السلام».
(٢٠) «فسأله»: ساقطة من (ك).

هـٰذه الجملة[١]، فإنَّ النبي ﷺ غزا سبعاً وعشرين غزاة[٢]، وبعث ستا وخمسين سرية. قال المسعودي[٣]: نُمي[٤] إلىٰ المتوكل بعليّ بن محمد[٥] أن في منزله سلاحاً من شيعته من أهل قُم، وأنه عازم علىٰ الملك[٦]، فبعث إليه جماعة من/ ٤/ ٧٨
الأتراك، فهجموا داره[٧] ليلاً فلم يجدوا فيها شيئاً، ووجدوه في بيت مغلق عليه[٨] وهو يقرأ[٩] وعليه مُدرعه من صوف، وهو جالس علىٰ الرمل والحصا متوجهاً إلىٰ الله تعالىٰ يتلو[١٠] القرآن، فحُمِل علىٰ حالته تلك إلىٰ المتوكل، فأُدْخِلَ عليه[١١] وهو في مجلس الشراب، والكأس في يد المتوكل، فعظَّمه وأجلسه إلىٰ جانبه، وناوله الكأس، فقال: والله[١٢] ما خامر لحمي ودمي قط[١٣] فأعفني، فأعفاه[١٤] وقال له: أسمعني صوتاً، فقال[١٥]: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ الآيات [سورة الدخان: ٢٥]، قال: أنشدني شعراً، فقال: إني قليل الرواية للشعر، فقال: لا بد من ذلك، فأنشده:

باتوا على قُلَل الأجبال[١٦] تحرسهم ... غُلْبُ الرجال فما أغنتهم[١٧] القُلَلُ
/ واستُنْزِلوا بعد عزٍّ من[١٨] معاقلهم ... وأسكنوا[١٩] حفراً يا بئس ما نزلوا ٤/ ٧٩
ناداهُمُ صارخ[٢٠] من بعد دفنهم ... أين الأسرَّة[٢١] والتيجان والحلل
أين الوجوه التي كانت منعَّمة ... من دونها تُضرب الأستار والكللُ
فأفصح القبر عنهُمْ حين سَاءَلَهم[٢٢] ... تلك الوجوهُ عليها الدود يقتتل[٢٣]
قد طال ما أكلوا دهراً وما شربوا[٢٤] ... فأصبحوا بعد طول الأكل قد أكلوا

---

(١) (ن) فقط: «وكانت هذه المواطن الجملة». (٢) (أ)، (ب): «غزوة».
(٣) في كتابه «مروج الذهب ومعادن الجوهر» ٤/ ٩٣ ـ ٩٤، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ رحمه الله ـ الطبعة الثالثة، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.
(٤) (أ)، (ب): «ونمى»، وفي «مروج الذهب»: «سُعِي». (٥) (ك): «بعلي بن محمد عليه السلام».
(٦) (ك): «إلىٰ الملك». (٧) (ص): «فهجموا علىٰ داره».
(٨) «عليه»: ساقطة من (أ)، (ب). (٩) (ك): «وهو يقرأ القرآن».
(١٠) «يتلو»: كذا في (ر)، (ك). وفي سائر النسخ: «يقرأ».
(١١) «فأُدخل عليه»: كذا في (و)، (ك). وفي سائر النسخ: «فأدخله عليه».
(١٢) (ن)، (م)، (و): «تالله»؛ (هـ)، (ر): «بالله». (١٣) «قط»: ساقطة من (ك).
(١٤) (أ): «فعفىٰ عنه»؛ (ب): «فأعفاه عنه».
(١٥) (و)، (ك): «فقال عليه السلام»؛ (ن)، (هـ): «فقال له».
(١٦) (ك)، (ص): «قلل الجبال»؛ (ر): «قلل أجبال»؛ (أ): «القلل الأجبال»؛ (و): «قلل الأجيال».
(١٧) (ص): «فما أغنت عنهم القلل». (١٨) (م)، (ك): «عن». (١٩) (أ)، (ب): «واستبدلوا».
(٢٠) (أ)، (ن)، (و)، (ر)، (ص): «صايح». (٢١) (ك): «الأساور».
(٢٢) (و)، (هـ)، (ر): «ساءله»؛ (ص): «تسأله».
(٢٣) (ك): «تنتقل». (٢٤) (و)، (ك): «وقد شربوا».

فبكى المتوكل حتى بَلَّت دموعه لحيته».

الرد عليه فيُقال: هـٰذا الكلام من جنس ما قبله، لم يذكر منقبة بحجة صحيحة، بل ذكر ما يعلم العلماء أنه من الباطل[(١)]، فإنه ذكر في الحكاية أن والي بغداد كان إسحاق بن إبراهيم الطائي، وهـٰذا من جهله[(٢)]، فإن إسحاق بن إبراهيم هـٰذا خزاعي معروف هو وأهل بيته، كانوا من خزاعة، فإنَّه[(٣)] إسحاق بن إبراهيم بن الحسين بن مصعب، وابن عمه عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب أمير خراسان المشهور المعلومة[(٤)]

٤/ ٨٠ سيرته، وابن هـٰذا محمد بن عبد الله بن طاهر كان نائباً على بغداد في خلافة/ المتوكل وغيره، وهو الذي صلَّى على أحمد بن حنبل لما مات، وإسحاق [بن إبراهيم][(٥)] هـٰذا، كان نائباً لهم في إمارة المعتصم والواثق وبعض أيام المتوكل، وهـٰؤلاء كلهم من خزاعة ليسوا من طيئ، وهم [أهل][(٦)] بيت مشهورون[(٧)].

وأمَّا الفُتيا التي ذكرها من أن المتوكل نذر إن عُوفِيَ يتصدَّق[(٨)] بدراهم كثيرة، وأنه سأل الفقهاء عن ذلك فلم يجد عندهم جواباً، وأن عليّ بن محمد أمره أن يتصدق بثلاثة وثمانين درهماً، لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [سورة التوبة: ٢٥]، وأن المواطن كانت [هـٰذه الجملة، فإنَّ النبي صلى الله تعالى عليه وسلَّم غزا][(٩)] سبعاً وعشرين غزاة[(١٠)]، و[بعث] ستا[(١١)] وخمسين سرية، فهـٰذه الحكاية

٤/ ٨١ أيضاً تُحْكَى عن/ عليّ بن موسى مع المأمون، وهي دائرة بين أمرين: إما أن تكون كذباً، وإما أن تكون جهلاً ممن أفتى بذلك.

فإن قول القائل: له عليَّ دراهم كثيرة، أو والله لأعطين فلاناً دراهم كثيرة، أو

---

(١) (أ)، (ب): «أنه باطل». (٢) (أ)، (ب): «من جهلهم».
(٣) (أ)، (م)، (ص)، (هـ): «فإن». (٤) (أ)، (ب): «المعلوم».
(٥) «بن إبراهيم»: ساقطة من (ن)، (م). (٦) «أهل»: زيادة في (ب) فقط.
(٧) قال ابن العماد في «شذرات الذهب» ٢/ ٨٤ عن وفيات سنة ٢٣٥هـ: «وفيها الأمير إسحاق بن إبراهيم بن مصعب الخزاعي ابن عم (الصواب: ابن أخي) طاهر بن الحسين، ولي بغداد أكثر من عشرين سنة، وكان يسمى صاحب الجسر، وكان صارماً سايساً حازماً، وهو الذي كان يطلب العلماء ويمتحنهم بأمر المأمون، مات في آخر السنة». وانظر عنه: العبر (١/ ٤٢٠)؛ الكامل لابن الأثير (٧/ ١٧)؛ الأعلام (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤). وأما ابن عمه فهو: عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب ابن زريق أمير خراسان المتوفى سنة ٢٣٠هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/ ٢٧١ ـ ٢٧٥)؛ تاريخ بغداد (٩/ ٤٨٣ ـ ٤٨٩)؛ شذرات الذهب (٢/ ٦٨)؛ الأعلام (٤/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧).
(٨) «إن عوفي يتصدق»: كذا في (هـ)، (ر). وفي سائر النسخ: «نذر أن يتصدق».
(٩) ما بين المعقوفتين في (أ)، (ب) فقط. (١٠) (أ)، (ب): «غزوة».
(١١) «وبعث ستا»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «وستا».

لأتصدقنَّ بدراهم كثيرة، لا يُحمَل على ثلاث وثمانين عند أحد من علماء المسلمين.

حجة الرافضي باطلة من وجوه

والحجَّة المذكورة باطلة؛ لوجوه:

الوجه الأول

أحدها: أن قول القائل: إنَّ المواطن كانت سبعاً وعشرين غزاة وستا وخمسين سرية، ليس بصحيح، فإن النبي ﷺ لم يغز سبعاً وعشرين غزاة باتفاق أهل العلم بالسير، بل أقل من ذلك(١).

الوجه الثاني

الثاني: أنَّ هٰذه الآيات نزلت يوم حنين، والله قد أخبر(٢) بما كان قبل ذلك، فيجب أن يكون ما تقدَّم قبل ذلك مواطن كثيرة، وكان بعد يوم حنين غزوة الطائف وغزوة تبوك، وكثير من السرايا كانت بعد [يوم](٣) / حنين (٤ كالسرايا التي كانت ٤/ ٨٢
بعد فتح مكة٤) مثل: إرسال جرير بن عبد الله إلىٰ ذي الْخُلَصة وأمثال ذلك.

وجرير إنَّما أسلم قبل موت النبي ﷺ بنحو سنة، وإذا كان كثير الغزوات والسرايا كانت بعد نزول هٰذه الآية، امتنع أن تكون هٰذه الآية المخبرة عن الماضي(٥) إخباراً بجميع(٦) المغازي والسرايا.

الوجه الثالث

الثالث: أن الله لم ينصرهم في جميع المغازي، بل يوم أحد تولَّوْا، وكان يوم بلاء وتمحيص(٧). وكذلك يوم مؤتة وغيرها من/ السرايا لم يكونوا منصورين فيها، فلو ظ ١٣٣
كان مجموع المغازي والسرايا ثلاثاً وثمانين، فإنهم لم يُنصَرُوا فيها كلها، حتىٰ يكون مجموع ما نصروا فيه ثلاثاً وثمانين.

الوجه الرابع

الرابع: أنه بتقدير(٨) أن يكون المراد بالكثير في الآية ثلاثاً وثمانين، فهٰذا لا يقتضي اختصاص(٩) هٰذا القدر بذلك؛ فإن لفظ «الكثير» لفظ عام يتناول الألف

(١) قال ابن كثير في كتابه «البداية والنهاية» = السيرة النبوية، تحقيق مصطفىٰ عبد الواحد ٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٤ (ط. عيسىٰ الحلبي، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م): إن البخاري روىٰ عن زيد بن أرقم أنه سئل: كم غزا رسول الله ﷺ؟ قال: تسع عشرة، شهد منها سبع عشرة، أولهن العسيرة، أو العشيرة. . ثم نقل ابن كثير عن البخاري ومسلم أن بريدة قال: غزا رسول الله ﷺ ست عشرة غزوة، وفي رواية عنه في مسلم: أنه غزا تسع عشرة غزوة وقاتل في ثمان منهن. ثم ذكر ابن كثير: «وقد روىٰ الإمام أحمد عن أزهر بن القاسم الراسبي، عن هشام الدستوائي عن قتادة، أن مغازي رسول الله ﷺ وسراياه ثلاث وأربعون: أربع وعشرون بعثاً، وتسع عشرة غزاة».

(٢) (أ)، (ب): «والله تعالىٰ أخبر». (٣) «يوم»: ساقطة من (ن)، (ص).

(٤ ـ ٤): ساقط من (أ)، (ب)، (هـ)، (ر)، (ص).

(٥) (أ)، (ب): «مخبرة عن الماضي»؛ (ن): «مخبرة (وسقطت عبارة: عن الماضي)».

(٦) (هـ)، (ر)، (ص)، (م): «الجميع».

(٧) (أ): «وكان بونلا وتمحيص»؛ (ب): «وكان ابتلاء وتمحيصاً».

(٨) (أ)، (ب): «أنه يكون بتقدير». (٩) (أ)، (ب): «تخصيص».

والألفين والآلاف، وإذا عمَّ أنواعاً من المقادير، فتخصيص بعض المقادير دون بعض تحكّم.

الوجه الخامس الخامس: أن الله تعالىٰ قال: ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [سورة البقرة: ٢٤٥]، والله يضاعف الحسنة إلىٰ/ سبعمائة ضعف بنص القرآن، ٤/ ٨٣
وقد ورد[١] أنه يضاعفها ألفي ألف حسنة، فقد سمَّىٰ[٢] هٰذه الأضعاف: كثيرة، وهٰذه المواطن: كثيرة.

وقد قال تعالىٰ: ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٩]. والكثرة هٰهنا تتناول أنواعاً من المقادير؛ لأنَّ[٣] الفئات المعلومة مع الكثرة لا تحصر[٤] في عدد معين، وقد تكون الفئة القليلة ألفاً والفئة الكثيرة ثلاثة آلاف، فهي قليلة بالنسبة إلىٰ كثرة عدد الأخرىٰ.

وقد قال تعالىٰ: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾ [سورة الأنفال: ٤٣]. ومعلوم أنَّ الله أراه أهل بدر أكثر من مائة، وقد سمَّىٰ ذلك قليلاً بالنسبة والإضافة.

وهٰذا كله مما يبيّن أن القلَّة والكثرة أمر إضافي. ولهٰذا تنازع الفقهاء فيما إذا قال له: «عليَّ مال عظيم أو خطير أو كثير أو جليل»، هل يرجع في تفسيره إليه فيفسّره[٥] بما يتموّل؟ كقول الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد، أو لا يقبل[٦] تفسيره إلَّا بما له قدر خطير[٧] كقول أبي حنيفة ومالك وبعض أصحاب أحمد؟ علىٰ قولين، وأصحاب القول الثاني منهم من قدَّره بنصاب السرقة، ومنهم من قدَّره بنصاب الزكاة، ومنهم من قدَّره بالديَة. وهٰذا النزاع في الإقرار لأنه خبر، والخبر عن أمر ماضٍ قد علمه المقرّ.

٤/ ٨٤ / وأمَّا المسألة المذكورة فهي إنشاء، كما لو أوصىٰ له بدراهم كثيرة. والأرجح في مثل هٰذا أن يرجع إلىٰ عُرف المتكلم، فما كان يسميه مثله كثيراً، حُمل مطلق كلامه علىٰ أقل محملاته[٨]. والخليفة إذا قال: «دراهم كثيرة» في نذر نذره، لم يكن عرفه في مثل هٰذا مائة درهم ونحوها، بل هو يستقلّ هٰذا ولا يستكثره، بل إذا

(١) (أ)، (ب): «بنص الحديث وقد روي». (٢) (أ)، (ب): «ألفي حسنة وقد تسمَّىٰ».
(٣) (أ)، (ب): «فإن». (٤) (ن): «لا تحصىٰ»؛ (و): «لا تخص».
(٥) (أ)، (ب): «فيفسر». (٦) (ن)، (م): «ولا نقبل»؛ (و): «أو لا نقبل».
(٧) (أ)، (ب): «إلا بما له خطر»؛ (و): «وإلا بما له قدر خطر». (٨) (ص): «محتملاته».

حُمِل [كلامه](١) على مقدار الدِّية اثني عشر ألف درهم، كان هٰذا أَوْلَىٰ من حمله علىٰ ما دون ذلك، واللفظ يحتمل أكثر من ذلك، لكن هٰذا مقدار النفس المسلمة في الشرع، ولا يكون عوض المسلم إلَّا كثيراً.

والخليفة يُحمل الكثير منه علىٰ ما لا يُحمل الكثير من آحاد العامة، فإن صاحب ألف درهم إذا قال: أعطوا هٰذا دراهم كثيرة، احتمل عشرة وعشرين ونحو ذلك(٢) بحسب حاله. فمعنىٰ القليل والكثير هو من الأمور النسبية الإضافية، كالعظيم والحقير يتنوّع بتنوّع الناس، فيُحمل كلام كل إنسان علىٰ ما هو المناسب لحاله(٣) في ذلك المقام.

والحكاية التي ذكرها عن المسعودي منقطعة الإسناد. [وفي تاريخ المسعودي من الأكاذيب ما لا يحصيه إلَّا الله تعالىٰ، فكيف يوثق بحكاية منقطعة الإسناد](٤) في كتاب قد عُرِف بكثرة الكذب؟(٥) مع أنه ليس فيها / الفضيلة إلَّا ما يوجد في كثير ٤/ ٨٥
من عامة المسلمين، ويوجد فيهم ما هو أعظم منها.

كلام الرافضي على الحسن العسكري

وأمَّا قوله(٦): «وكان ولده(٧) الحسن العسكري عالماً زاهداً فاضلاً عابداً، أفضل أهل زمانه، وروت عنه العامة كثيراً».

الرد عليه

فهٰذا من نمط ما قبله من الدعاوىٰ المجردة، والأكاذيب البيِّنة(٨)، فإنَّ العلماء المعروفين بالرواية الذين كانوا في زمن هٰذا الحسن بن علي العسكري ليست لهم [عنه](٩) رواية مشهورة في كتب أهل العلم، وشيوخ [أهل](١٠) الكتب الستة(١١): البخاري، ومسلم، وأبي داود، [والترمذي](١٢)، والنسائي، وابن ماجه كانوا موجودين في ذلك الزمان، وقريباً منه: قبله وبعده.

---

(١) «كلامه»: ساقطة من (ن)، (م). (٢) (أ)، (ب): «ونحوها».
(٣) (أ)، (ب): «بحاله». (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٥) أبو الحسن علي بن الحسين بن عليّ المسعودي، المؤرخ صاحب «مروج الذهب»، «أخبار الزمان ومن إبادة الحدثان» تاريخ في نحو ثلاثين مجلداً، من أهل بغداد، أقام بمصر وتوفي بها سنة ٣٤٦، وقيل: ٣٤٥هـ. ترجم له ابن حجر في «لسان الميزان» ٤/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥، وقال عنه: «وكتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزلياً..». وانظر ترجمته أيضاً في: فوات الوفيات (٢/ ٩٤ ـ ٩٥)؛ طبقات الشافعية (٣/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧)؛ النجوم الزاهرة (٣/ ٣١٥ ـ ٣١٦)؛ تذكرة الحفاظ (٣/ ٨٥٧)؛ الأعلام (٥/ ٨٧).
(٦) في (ك) ص ١٠٦ (م). (٧) (أ)، (ن)، (م): «ولد»، وهو خطأ.
(٨) (أ)، (ب): «المثبتة»، وهو تحريف. (٩) «عنه»: ساقطة من (ن) فقط.
(١٠) «أهل»: ساقطة من (ن)، (م). (١١) (م): «الكتب السنة»؛ (أ)، (ب): «كتب السنة».
(١٢) «والترمذي»: ساقطة من (ن)، (و).

٨٦/٤ وقد جمع الحافظ أبو القاسم بن عساكر أخبار شيوخ النبل[1]، يعني/ شيوخ هؤلاء الأئمة، فليس في هؤلاء [الأئمة][2] من روىٰ عن الحسن بن علي [هذا][3] العسكري مع روايتهم عن ألوف مؤلفة من أهل الحديث، فكيف يُقال: روت عنه العامة كثيراً؟ وأين هذه الروايات؟ وقوله: «إنَّه كان أفضل أهل زمانه» هو من هذا النمط[4].

فصل[5]

كلام الرافضي على محمد بن الحسن المهدي -عندهم-

قال الرافضي[6]: «وَوَلَدُهُ[7] مولانا المهدي [محمد][8] عليه السلام. روىٰ ابن الجوزي بإسناده إلىٰ ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي، اسمه كاسمي[9] وكنيته كنيتي، يملأ الأرض عدلاً[10]، كما ملئت ٨٧/٤ / جوراً[11] فذلك هو المهدي[12]».

الرد عليه **فيُقال**: قد ذكر محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن قانع[13] وغيرهما من

(١) (أ)، (هـ)، (ر)، (ص): «أسماء شيوخ النبل»؛ (ب): «أسماء شيوخ الكل».
(٢) «الأئمة»: ساقطة من (م)، (ن). (٣) «هذا»: زيادة في (هـ)، (ر)، (ص).
(٤) أبو محمد الحسن بن علي بن محمد، الملقب بالخالص وبالعسكري، الإمام الحادي عشر عند الرافضة، ولد في المدينة سنة ٢٣٢هـ، وانتقل مع أبيه الهادي إلىٰ سامرا وكان اسمها مدينة العسكر فقيل له مثل أبيه: العسكري، وكان صالحاً عابداً، وتوفي سنة ٢٦٠هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/ ٣٧٢-٣٧٣)؛ شذرات الذهب (٢/ ١٤١)؛ العبر (٢/ ٢٠)؛ الأعلام (٢/ ٢١٥-٢١٦). (٥) (هـ)، (ر)، (ص): «الفصل الثاني عشر». (٦) في (ك) ص ١٠٦ (م).
(٧) (ن)، (م): «ولد»؛ (هـ)، (ر)، (ص)، (و): «وولد»؛ (ك): «وكان ولده».
(٨) «محمد»: ساقطة من (م)، (ن). (٩) (ك): «اسمه اسمي».
(١٠) (ك): «الأرض قسطاً وعدلاً». (١١) (ك): «كما ملئت ظلماً وجوراً».
(١٢) (هـ)، (ر)، (ص): «فهو المهدي»؛ (ك): «فذلك هو المهدي عليه السلام».
(١٣) (أ)، (ب)، (و): «وعبد الباقي بن نافع». وسبق الكلام عليه وعلىٰ الطبري فيما مضىٰ (١/ ٧٦)، وأشرت هناك إلىٰ أن عريب بن سعد القرطبي قد ذكر في «صلة تاريخ الطبري» أن الحسن ابن علي العسكري لم يعقب وخلاصة هذه الواقعة في «تاريخ الطبري» ١١/ ٤٩-٥٠ (كتاب الصلة) أن رجلاً زعم أنه محمد بن الحسن المهدي: «فأمر المقتدر بإحضار ابن طومار نقيب الطالبيين ومشايخ آل طالب فسأله عن نسبته فزعم أنه محمد بن الحسن بن موسىٰ بن جعفر الرضا وأنه قدم من البادية، فقال له ابن طومار: لم يعقب الحسن-وكان قوم يقولون: إنه أعقب، وقوم قالوا: لم يعقب.. إلخ». ويذكر الدكتور أحمد صبحي في كتابه «نظرية الإمامة»، ص ٣٩٥-٣٩٦ أن أصحاب المقالات ومؤرخي الفرق ذكروا أن الشيعة قد انقسموا إلىٰ ما يزيد علىٰ عشرين فرقة، وليس بين الأئمة التسع من ولد الحسين من أجمع الشيعة علىٰ إمامته، ويقول: إن الاختلاف بينهم يبلغ أشده بعد وفاة الحسن العسكري؛ إذ ترىٰ فرق كثيرة أنه لم يعقب، وشارك بعض أهل السنة في هذا القول كابن حجر الهيثمي معارضة منهم في العقيدة المهدية بمفهومها الشيعي، واستندت في ذلك إلىٰ أن جعفر بن الهادي قد طالب بميراث أخيه الحسن بعد موته كما ادعىٰ الإمامة بعده، وتوقفت طائفة عند الحسن العسكري وعدته القائم المنتظر، وذهبت أخرىٰ إلىٰ بطلان الإمامة بعده، فليس في الأرض حجة من ذرية النبي، وإنَّما الحجة في الأخبار الواردة عن الأئمة المتقدمين. ويقول الدكتور =

أهل العلم بالأنساب والتواريخ: أن الحسن بن عليّ العسكري لم يكن له نسل ولا عقب. والإمامية الذين يزعمون أنه كان له ولد يدَّعون أنه دخل السرداب بسامراً وهو صغير. منهم من قال: عمره سنتان، ومنهم من/ قال: ثلاث، ومنهم من قال: ٤/ ٨٨
خمس سنين[(١)] وهٰذا لو كان موجوداً معلوماً، لكان الواجب في حكم الله الثابت بنص القرآن والسنة والإجماع/ أن يكون محضوناً عند من يحضنه في بدنه، كأمه، ٤/ ٨٩

= أحمد صبحي في موضع آخر (ص ٤٠٩): إن ابن تيمية وابن حجر الهيثمي قد استندا إلىٰ أن جعفر ابن عليّ قد أنكر وجود ولد لأخيه الحسن العسكري وطالب باستحقاق ميراث أخيه، ورفع الأمر إلىٰ السلطان العباسي وحمله علىٰ حبس جواري الحسن العسكري ليتأكد من عدم حملهن».

(١) إنَّ الإمامية الرافضة أنفسهم يسجلون في كتبهم أنه لم يولد. يقول الأستاذ إحسان إلٰهي ظهير في كتابه «الشيعة وأهل البيت» ص ٢٩٤: «هٰذا وأما الثاني عشر الموهوم فكفىٰ فيه القول أنهم يصرحون في كتبهم أنفسهم أنه لم يولد ولم يعثر عليه ولم ير له أثر مع كل التفتيش والتنقيب. ثم يحكون حكايات وينسجون الأساطير، ويختلقون القصص والأباطيل في ولادته وأوصافه: إما موجود ولد، وإما معدوم لم يولد!». ثم يورد الأستاذ إحسان نصا طويلاً من كتبهم يذكر أنه في كتاب الحجة للكافي ص ٥٠٥، الإرشاد المفيد، ص ٣٣٩، ٣٤٠، كشف الغمة ص ٤٠٨، ٤٠٩، الفصول المهمة، ص ٢٨٩، جلاء العيون جـ ٢، ص ٧٦٢، إعلام الورىٰ، ص ٣٧٧، ٣٧٨.

ووجدت هذا النص عندي في كتاب «الأصول من الكافي» للكليني (ط. طهران، ١٣٨١هـ) في كتاب الحجة، باب مولد أبي محمد الحسن بن علي عليهما السلام وهو من ص ٥٠٣ـ٥٠٦. وسند هذا الخبر من الكافي هو: «الحسين بن محمد الأشعري ومحمد بن يحيىٰ وغيرهما قالوا: كان أحمد ابن عبيد الله بن خاقان علىٰ الضياع والخراج بقُم، فجرىٰ في مجلسه يوماً ذكر العلويَّة ومذاهبهم، وكان شديد النصب، فقال: ما رأيت ولا عرفت بسرّ من رأىٰ رجلاً من العلويَّة مثل الحسن بن علي بن محمد بن الرضا في هديه وسكونه وعفافه ونبله وكرمه عند أهل بيته وبني هاشم» ثم يستطرد راوي الخبر إلىٰ أن يقول (ص٥٠٤ـ٥٠٦): «ولقد ورد علىٰ السلطان وأصحابه في وقت وفاة الحسن بن عليّ ما تعجبت منه وما ظننت أنه يكون، وذلك أنه لما اعتلَّ بعث إلىٰ أبي أن ابن الرضا قد اعتلَّ، فركب من ساعته فبادر إلىٰ دار الخلافة، ثم رجع مستعجلاً ومعه خمسة من خدم أمير المؤمنين كلهم من ثقاته وخاصته، فيهم نحرير، فأمرهم بلزوم دار الحسن وتعرّف خبره وحاله، وبعث إلىٰ نفر من المتطبّبين فأمرهم بالاختلاف إليه وتعاهده صباحاً ومساءً، فلما كان بعد ذلك بيومين أو ثلاثة أُخبر أنه قد ضعف، فأمر المتطبّبين بلزوم داره، وبعث إلىٰ قاضي القضاة، فأحضر مجلسه وأمره أن يختار من أصحابه عشرة ممن يوثق به في دينه وأمانته وورعه، فأحضرهم فبعث بهم إلىٰ دار الحسن وأمرهم بلزومه ليلاً ونهاراً، فلم يزالوا هناك حتىٰ توفي عليه السلام، فصارت سرّ من رأىٰ ضجة واحدة، وبعث السلطان إلىٰ داره من فتَّشها وفتش حجرها وختم علىٰ جميع ما فيها، وطلبوا أثر ولده، وجاؤوا بنساء يعرفن الحمل، فدخلن إلىٰ جواريه ينظرن إليهن، فذكر بعضهن أن هناك جارية بها حمل، فجُعلت في حجرة، ووكّل بها نحرير الخادم وأصحابه ونسوة معهم، ثم أخذوا بعد ذلك في تهيئته وعطِّلت الأسواق وركبت بنو هاشم والقواد وأبي وسائر الناس إلىٰ جنازته... فلما دفن أخذ السلطان والناس في طلب ولده، وكثر التفتيش في المنازل والدور، وتوقفوا عن قسمة ميراثه، ولم يزل الذين وكّلوا بحفظ الجارية التي تُوهم عليها الحمل لازمين حتىٰ تبين بطلان الحمل، فلما بطل الحمل عنهن قُسّم ميراثه بين أمه وأخيه جعفر وادَّعت أمه وصيّته وثبت ذلك عند القاضي، والسلطان علىٰ ذلك يطلب أثر ولده، فجاء جعفر بعد ذلك إلىٰ أبي... فلم يأذن له في الدخول عليه، حتىٰ مات أبي، وخرجنا وهو علىٰ تلك الحال، والسلطان يطلب أثر ولد الحسن بن عليّ».

وأم أمه، ونحوهما من أهل الحضانة، وأن يكون ماله عند من يحفظه: إما وصي أبيه إن كان له وصي، وإما غير [الوصي](١): إما قريب، وإما نائب لدى السلطان(٢)، فإنه يتيم لموت أبيه.

ص ١٣٤ / والله تعالى يقول: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا﴾ [سورة النساء: ٦]، فهذا لا يجوز تسليم ماله إليه حتى يبلغ النكاح ويؤنس منه الرشد، كما ذكر الله تعالى ذلك في كتابه، فكيف يكون من يستحق الحجر عليه في بدنه وماله إماماً لجميع المسلمين معصوماً، لا يكون أحد مؤمناً إلَّا بالإيمان به؟!

٤/ ٩٠ ثم إنَّ(٣) هذا باتفاق منهم: سواء قُدِّرَ وجوده أو عدمه، لا ينتفعون به/ لا في دين ولا في دنيا(٤)، ولا علَّمَ أحداً شيئاً(٥)، ولا يعرف(٦) له صفة من صفات الخير ولا الشر، فلم يحصل به شيء من مقاصد الإمامة ولا مصالحها(٧)، لا الخاصة ولا العامة، بل إن قُدِّر وجوده فهو ضرر على أهل الأرض بلا نفع أصلاً، فإن المؤمنين به لم ينتفعوا به(٨)، ولا حصل لهم به لطف ولا مصلحة، والمكذِّبون به يعذَّبون [عندهم](٩) على تكذيبهم به، فهو شر محض لا خير فيه، وخلق مثل هذا ليس من فعل الحكيم العادل.

وإذا قالوا: إنَّ الناسَ بسبب ظلمهم احتجب عنهم.

قيل: أولاً: كان الظلم موجوداً في زمن(١٠) آبائه ولم يحتجبوا.

وقيل: [ثانياً](١١): فالمؤمنون به طبَّقُوا الأرض فهلَّا اجتمع بهم في بعض الأوقات، أو أرسل إليهم رسولاً يعلِّمهم شيئاً من العلم والدين؟!

وقيل: ثالثاً: قد كان يمكنه أن يأوي إلى كثير من المواضع التي فيها شيعته، كجبال الشام التي كان فيها الرافضة عاصية، وغير ذلك(١٢) من المواضع العاصية.

٤/ ٩١ **وقيل: رابعاً:** فإذا كان هو لا يمكنه أن يذكر شيئاً من العلم والدين/ لأحد، لأجل

(١) (ن): «وإما غيره».
(٢) (ن)، (م)، (ص): «الذي سلطان»؛ (هـ): «للذي السلطان». (٣) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «لا في الدين ولا في الدنيا»؛ (هـ)، (ر)، (ص)، (و): «لا في دين ولا دنيا».
(٥) (ن)، (و): «ولا علم أحد شيئاً». (٦) (ب): «ولا عرف».
(٧) (أ): «من مقاصد الإمام، ومصالحا»؛ (ب): «من مقاصد الإمامة ومصالحها».
(٨) (أ)، (ب): «لم ينتفعوا به أصلاً». (٩) «عندهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) (أ)، (ب): «الظلم كان في زمن». (١١) «ثانياً»: ساقطة من (ن). (١٢) (ن)، (م): «وغيرها».

هٰذا الخوف، لم يكن في وجوده لطف ولا مصلحة، فكان هٰذا مناقضاً لما أثبتوه. بخلاف من أُرسل من الأنبياء وكُذِّبَ، فإنه بلَّغ الرسالة، وحصل لمن آمن به من اللطف والمصلحة ما هو من نعم الله عليه. وهٰذا المنتَظَر لم يحصل به لطائفته إلَّا الانتظار لمن لا يأتي، ودوام الحسرة والألم، ومعاداة العَالَم، والدعاء الذي لا يستجيبه الله؛ لأنهم يدعون له بالخروج [والظهور][1] من [2] مدة أكثر من أربعمائة وخمسين سنة لم[3] يحصل شيء من هٰذا. ثم إنَّ عمر واحد من المسلمين[2] هٰذه المدة أمر يعرف كذبه بالعادة المطَّردة في أمة محمد، فلا يُعرف أحد وُلد في دين[4] الإسلام وعاش مائة وعشرين سنة[5]، فضلاً عن هٰذا العمر. وقد ثبت في الصحيح[6] عن النبي ﷺ أنه قال في آخر عمره: **«أرأيتكم ليلتكم هذه، فإنه[7] على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها[8] أحد»**[9].

٩٢/٤ / فمن كان في ذلك الوقت له سنة ونحوها لم يعش أكثر من مائة سنة قطعاً. وإذا كانت الأعمار في ذلك العصر لا تتجاوز هٰذا الحد، فما بعده من الأعصار أَوْلَىٰ بذلك في العادة الغالبة العامة، فإنَّ أعمار بني آدم في الغالب كلما تأخَّر الزمان قصرت ولم تطل، فإنَّ نوحاً [عليه السلام][10] لبث في قومه ألف سنة إلَّا خمسين عاماً، وآدم [عليه السلام][10] عاش ألف سنة، كما ثبت ذلك في حديث صحيح رواه الترمذي

(١) «والظهور»: ساقطة من (ن). وفي (أ)، (ب): «بالظهور والخروج».

(٢ ـ ٢): ساقط من (و). (٣) (ب) فقط: «ولم». (٤) (ب) فقط: «زمن».

(٥) (ن)، (م)، (ر)، (هـ)، (و): «مائة وعشر سنين». (٦) (ص): «في الصحيحين».

(٧) (ب)، (م): «فإن». (٨) (ص)، (هـ)، (و)، (ر): «عليها اليوم».

(٩) الحديث عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ في: البخاري ١/ ١١٩ ـ ١٢٠ (كتاب مواقيت الصلاة، باب السَّمَر في الفقه والخير بعد العشاء)، ونصّه: صلَّى النبي ﷺ صلاة العشاء في آخر حياته، فلما سلَّم قام النبي ﷺ فقال: **«أرأيتكم ليلتكم هذه، فإن رأس مائة لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد»**. فوهل الناس في مقالة رسول الله ـ عليه السلام ـ إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مائة سنة، وإنَّما قال النبي ﷺ: **«لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض»**، يريد بذلك أنها تخرم ذلك.
وجاء الحديث مختصراً في موضعين آخرين في: البخاري ١/ ٣٠ (كتاب العلم، باب السمر في العلم)، ١/ ١١٣ (كتاب مواقيت الصلاة، باب ذكر العشاء والعتمة). وجاء الحديث مفصلاً في: مسلم ٤/ ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ (كتاب فضائل الصحابة، باب قوله ﷺ: لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم)؛ سنن أبي داود ٤/ ١٧٦ (كتاب الملاحم، باب قيام الساعة)؛ سنن الترمذي ٣/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥ (كتاب الفتن، باب ٥٥). وقال محقق سنن أبي داود: «وقد أخرج مسلم في صحيحه أنَّ أبا الطفيل بن عامر بن واثلة آخر من مات من أصحاب رسول الله ﷺ، وأن وفاته كانت سنة مائة من الهجرة».

(١٠) «عليه السلام»: زيادة في (أ)، (ب).

٩٣/٤ وصحَّحه(١)، فكان/ العمر في ذلك الزمان طويلاً، ثم أعمار هـٰذه الأمة ما بين الستين إلىٰ السبعين، وأقلهم من(٢) يَجُوز ذلك، كما [ثبت] ذلك في [الحديث] الصحيح(٣).

واحتجاجهم بحياة الخضر احتجاج باطلٌ علىٰ باطلٍ، فمن الذي يسلِّم لهم بقاء الخضر. والذي عليه سائر العلماء المحققون(٤) أنه مات، وبتقدير بقائه فليس [هو](٥) من هـٰذه الأمة(٦).

٩٤/٤ / ولهـٰذا يوجد كثير [من الكذَّابين](٧) من الجن والإنس ممن يدَّعي أنه الخضر ويظن من رآه أنه الخضر، وفي ذلك من الحكايات الصحيحة [التي نعرفها](٨) ما يطول وصفها [هنا](٩).

---

(١) الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في: سنن الترمذي ٥/ ١٢٣ - ١٢٤ (كتاب التفسير، الباب الأخير فيه)، وأوله: لما خلق الله آدم ونفخ فيه الروح عطَس فقال: الحمد لله، فحمد الله بإذنه... الحديث وفيه: «قال: يا رب من هـٰذا؟ قال: هـٰذا ابنك داود، وقد كتبت له عمر أربعين سنة. قال: يا رب زده في عمره. قال: ذاك الذي كُتب له. قال: أي رب فإني قد جعلت له من عمري ستين سنة. قال: أنت وذاك. قال: ثم أُسكن الجنة ما شاء الله، ثم اهبط منها، فكان آدم يعُدُّ لنفسه. قال: فأتاه ملك الموت، فقال له آدم: قد عجلتَ، قد كُتب لي ألف سنة. قال: بلىٰ ولكنك جعلت لابنك داود ستين سنة، فجحد، فجحدت ذريته، ونسي، فنسيت ذريته. قال: فمن يومئذ أُمر بالكتاب والشهود». قال الترمذي: «هـٰذا حديث حسن غريب من هـٰذا الوجه، وقد رُوي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ»، قال الألباني في تخريج «مشكاة المصابيح» للتبريزي ٢/ ٥٤٣: «وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وهو كما قالا».

وجاء حديث آخر بنفس المعنىٰ عن ابن عباس رضي الله عنهما في ثلاثة مواضع في المسند (ط. المعارف) ٤/ ٧١ - ٧٢، ٢٥٢، ٥/ ١٧٤ - ١٧٥. وأورد ابن كثير هـٰذا الحديث في تفسيره لآية الدَّين [البقرة: ٢٨٢]، وعلَّق عليه. كما أورده السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٣٧٠).

(٢) (أ)، (ب): «ممن».

(٣) (ن)، (م): «كما ذلك في الصحيح»؛ (ر)، (هـ)، (ص)، (و): «كما ثبت ذلك في الصحيح». والحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في: سنن الترمذي ٣/ ٣٨٧ (كتاب الزهد، باب ما جاء في أعمار هذه الأمة)... ونصه: «عمر أمتي من ستين سنة إلىٰ سبعين». قال الترمذي: «هـٰذا حديث حسن غريب من حديث أبي صالح عن أبي هريرة، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة». والحديث في: سنن ابن ماجه ٢/ ١٤١٥ (كتاب الزهد، باب الأمل والأجل)، ونصه: «أعمار أمتي ما بين الستين إلىٰ السبعين، وأقلهم من يجوز ذلك». وصحح الألباني الحديث في «صحيح الجامع الصغير» ١/ ٣٥٤. وانظر كلامه عليه في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ٢/ ٣٢٠ (رقم ٧٥٧).

(٤) (أ)، (ب): «العلماء والمحققون». (٥) «هو»: زيادة في (أ)، (ب).

(٦) لابن حجر العسقلاني رسالة في هـٰذا الموضوع عنوانها: «الزهر النضر في نبأ الخضر» نشرت في «مجموعة الرسائل المنيرية» ٢/ ١٩٥ - ٢٣٤ قال في آخرها (ص٢٣٤): «والذي تميل إليه النفس من حيث الأدلة القوية خلاف ما يعتقده العوام من استمرار حياته».

(٧) «من الكذابين»: ساقطة من (ن)، (م)، (و). (٨) «التي نعرفها»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).

(٩) «هنا»: ساقطة من (ن)، (م)، (و). وفي (ر)، (هـ)، (ص): «ذكره هنا».

وكذلك [المنتظر][(١)] محمد بن الحسن، فإن عدداً كثيراً من الناس يدَّعِي كل واحد منهم أنه محمد بن ا لحسن، منهم من يُظهر ذلك لطائفةٍ[(٢)] من الناس، ومنهم من يكتم ذلك ولا يظهره إلَّا للواحد أو الاثنين. وما من هـٰؤلاء إلَّا من يَظْهَرُ كذبه كما يظهر كذب من يدَّعِي أنه الخضر.

فصــل

وقــوله: «روىٰ[(٣)] ابن الجوزي بإسناده إلىٰ ابن عمر: قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي، اسمه كاسمي وكنيته كنيتي، يملأ الأرض عدلاً، كما ملئت جوراً، فذلك هو المهدي».

الجواب عن كلام الرافضي على حديث المهدي من وجوه: ٤/ ٩٥

الوجه الأول

فيُقال: الجواب من وجوهٍ:/ أحدها: أنكم لا تحتجون بأحاديث أهل السنة، فمثل هـٰذا الحديث لا يفيدكم فائدة[(٤)]. وإن قلتم: هو حجَّة علىٰ أهل السنة، فنذكر كلامهم فيه.

الوجه الثاني

الثاني: إنَّ هـٰذا من أخبار الآحاد[(٥)]، فكيف يثبت به أصل الدين الذي لا يصح الإيمان إلا به؟

الوجه الثالث

الثـالث: أنَّ لفظ الحديث حجَّة عليكم لا لكم[(٦)]، فإنَّ لفظة: «يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي»، فالمهدي الذي أخبر به النبي ﷺ اسمه محمد بن عبدالله لا محمد بن الحسن. وقد رُوي عن عليّ [رضي الله عنه][(٧)] أنه [قال: هو][(٨)] من ولد الحسن ابن عليّ، لا من ولد الحسين [بن عليّ][(٩)].

وأحاديث المهدي معروفة، رواها الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم؛ كحديث عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: **«لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطوَّل الله ذلك اليــوم[(١٠)] حتى يبعث فيه رجلاً من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، كما مُلِئَت ظلماً وجوراً»**[(١١)].

---

(١) «المنتظر»: ساقطة من (ن)، (م)، (و). (٢) (ن)، (م)، (هـ)، (ر): «كطائفته».
(٣) (أ)، (ب): «قال: روىٰ»؛ (ص)، (ر): «قال وروىٰ»؛ (هـ): «وروىٰ».
(٤) (أ): «فانه»، وهو تحريف. وسقطت الكلمة من (ب).
(٥) (ن)، (و): «أن هـٰذا أخبار آحاد»؛ (م): «أن هـٰذه أخبار آحاد».
(٦) عبارة «لا لكم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) «رضي الله عنه»: ساقطة من (ن). وفي (م)، (و): «عليه السلام».
(٨) «قال هو»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(٩) «بن علي»: ساقطة من (ن)، (م)، (و). (١٠) (ن)، (م): «لطوّله الله».
(١١) الحديث بهـٰذا اللفظ عن عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في: سنن أبي داود ٤/ ١٥١ (كتاب=

الوجه الرابع / **الوجه الرابع:** أنَّ(١) الحديث الذي ذكره، وقوله: «اسمه كاسمي، وكنيته
٤/ ٩٦ كنيتي»، ولم يقل: «يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي»، فلم يروه(٢) أحد من
٤/ ٩٧ أهل العلم بالحديث في كتب الحديث المعروفة بهذا/ اللفظ. فهذا الرافضي لم يذكر الحديث بلفظه المعروف في كتب الحديث، مثل مسند أحمد(٣)، و[سنن] أبي داود(٤)
ظ ١٣٤ والترمذي، وغير ذلك من الكتب. وإنَّما ذكره بلفظ مكذوب لم يروه(٥) أحد منهم.

وقوله: «إن ابن الجوزي رواه(٦) بإسناده»، إن أراد العالم المشهور صاحب المصنَّفات الكثيرة أبا الفرج، فهو(٧) كذب عليه. وإن أراد سبطه يوسف بن قزأوغلي(٨) صاحب التاريخ المسمَّىٰ بـ«مرآة الزمان» وصاحب الكتاب المصنَّف في

= المهدي)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» ٥/ ٧٠-٧١. وجاء حديث بسند آخر عن عبد الله بن مسعود بلفظ: «لا تذهب-أو لا تنقضي-الدنيا حتىٰ يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي» في: سنن أبي داود (نفس الموضع)؛ سنن الترمذي ٣/ ٣٤٣ (كتاب الفتن، باب ما جاء في المهدي)، وقال الترمذي: «وفي الباب عن عليّ وأبي سعيد وأم سلمة وأبي هريرة، هذا حسن صحيح». وذكر الترمذي حديثاً آخر عن عبد الله بن مسعود بلفظ: «يلي رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي»، وهو عن أبي هريرة وأوله: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوما لطول الله ذلك اليوم حتىٰ يلي. . هذا حديث حسن صحيح». وذكر الترمذي في نفس الصفحة حديثاً عن أبي سعيد الخدري ولفظه: «إن في أمتي المهدي يخرج يعيش خمساً أو سبعاً أو تسعاً»-زيدٌ الشَّاك-قال: قلنا وما ذاك؟ قال: «سنين». قال: «فيجيء إليه الرجل فيقول: يا مهدي أعطني أعطني، قال: فيحثي له في ثوبه ما استطاع أن يحمله. قال الترمذي: «هذا حديث حسن، وقد روي من غير وجه عن أبي سعيد عن النبي ﷺ». وجاء الحديث بإسنادين مختلفين عن عليّ بن أبي طالب-رضي الله عنه-في: المسند (ط. المعارف) ٢/ ١١٧-١١٨ (حديث رقم ٧٧٣)، ولفظه: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لبعث الله عز وجل رجلاً منّا، يملأها عدلاً كما ملئت جوراً». قال الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله-: «إسناداه صحيحان». وهذا الحديث عن عليّ رضي الله عنه في: سنن أبي داود (في نفس الموضع) وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» ٥/ ٧١ إلا أن لفظ أبي داود: «لم يبق من الدهر. . . إلخ». وأورد ابن ماجه في سننه: ٢/ ٩٢٨-٩٢٩ (كتاب الجهاد، باب ذكر الديلم وفضل قزوين) حديثاً عن أبي هريرة-رضي الله عنه-لفظه: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم، لطوّله الله عز وجل حتىٰ يملك رجل من أهل بيتي، يملك جبل الديلم والقسطنطينية»، وأورد المعلق ما يبيّن ضعف الحديث.

(١) «أن»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) (ب) فقط: «لم يره».

(٣) (ص)، (ر)، (هـ): «مسند الإمام أحمد بن حنبل». (٤) (ن)، (م): «وأبي داود».

(٥) (أ)، (ب)، (و)، (هـ): «لم يذكره».

(٦) (ن)، (م): «روىٰ».

(٧) (ن)، (م)، (هـ)، (و): «فهذا».

(٨) (ب): «بن غزاوغلي»؛ (أ)، (ن)، (م)، (و): «قزعلي»؛ (هـ)، (ر)، (ص): «قزغل». وهو: أبو المظفر يوسف بن قزأوغلي-أو قزُغلي-بن عبد الله، سبط أبي الفرج بن الجوزي، وقزأوغلي لفظ تركي معناه: «سبط» أو «ابن البنت». وهو مؤرخ واعظ، ولد ببغداد سنة ٥٨١هـ، وانتقل إلىٰ دمشق وعاش فيها وتوفي بها سنة ٦٥٤هـ. من كتبه: «مرآة الزمان»، «تذكرة خواص الأمة بذكر خصائص الأئمة»، أو «تذكرة الخواص»، وطبع بالنجف عام ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م. قال الذهبي في ترجمته (ميزان الاعتدال) ٤/ ٤٧١: «روىٰ عن جده وطائفة، وألَّف كتاب «مرآة الزمان» فتراه يأتي فيه بمناكير الحكايات، وما أظنه بثقة فيما ينقله، بل يجنف ويجازف، ثم إنه ترفَّض، وله مؤلف في ذلك. . . =

«الاثنى عشر» الذي سمَّاه «إعلام الخواص»، فهـٰذا الرجل/ يذكر في مصنفاته أنواعاً ٤/ ٩٨
من الغثّ والسمين، ويحتجّ في أغراضه بأحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة، وكان يصنِّف بحسب مقاصد الناس: يصنِّف للشيعة ما يناسبهم ليعوِّضوه بذلك، ويصنِّف علىٰ مذهب أبي حنيفة لبعض الملوك لينال بذلك أغراضه، فكانت طريقته طريقة الواعظ الذي قيل له: ما مذهبك؟ قال: في أي مدينة؟

ولهـٰذا يوجد في بعض كتبه [ثلب](١) الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم لأجل مداهنة(٢) من قصد بذلك من الشيعة، ويوجد في بعضها تعظيم الخلفاء الراشدين وغيرهم.

ولهـٰذا لما كان الحديث المعروف عند السلف(٣) والخلف أن النبي ﷺ قال في المهدي: «**يواطئ اسمه اسمي، واسم أبيه اسم أبي**» صار يطمع كثير من الناس في(٤) أن يكون هو المهدي، حتىٰ سمَّىٰ المنصور ابنه محمداً ولقبه بالمهدي مواطأةً لاسمه(٥) باسمه واسم أبيه باسم أبيه، ولكن لم يكن هو الموعود به.

وأبو عبد الله محمد بن التومرت [الملقَّب بالمهدي، الذي ظهر بالمغرب، ولقَّب طائفته بالموحِّدين، وأحواله معروفة، كان يقول: إنَّه المهدي](٦) المبشَّر به، وكان أصحابه يخطبون له علىٰ منابرهم، فيقولون في/ خطبتهم(٧): «الإمام المعصوم، ٤/ ٩٩
المهدي المعلوم، الذي بشَّرْتَ به في صريح وحيك، الذي اكتنفته بالنور الواضح، والعدل اللائح، الذي ملأ البرية قسطاً وعدلاً، كما مُلئت ظلماً وجوراً».

وهـٰذا الملقّب بالمهدي ظهر سنة بضع وخمسمائة(٨) وتوفي سنة أربع وعشرين وخمسمائة، وكان ينتسب(٩) إلىٰ أنه من ولد الحسن؛ لأنه كان أعلم بالحديث،

= قال الشيخ محيي الدين السوسي: لما بلغ جدي موت سبط ابن الجوزي قال: لا رحمه الله كان رافضياً». وانظر ترجمته أيضاً في: لسان الميزان (٦/ ٣٢٨)؛ ذيل مرآة الزمان لقطب الدين اليونيني (ط. حيدر آباد، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م) (١/ ٣٩ـ٤٣؛ شذرات الذهب (٥/ ٢٦٦ـ٢٦٧)؛ السلوك للمقريزي (١/ ٤٠١)؛ البداية والنهاية (١٣/ ١٩٤ـ١٩٥)؛ الأعلام (٩/ ٣٢٤)؛ معجم المؤلفين (١٣/ ٣٢٤).

(١) «ثلب»: ساقطة من (ن).

(٢) (أ)، (ب): «مذاهب»؛ (ن): «مذاهبه»؛ (ر)، (ص): «مداهنته».

(٣) (ن): «عند أهل السلف». (٤) «في»: ساقطة من (أ)، (ب). (٥) (أ)، (ب): «اسمه».

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

(٧) «في خطبتهم»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «في الخطبة».

(٨) (أ)، (ب)، (ص)، (ر): «تسع وخمسمائة»؛ (هـ): «تسع وخمسين وخمسمائة». وسبقت ترجمة ابن التومرت، وذكرت أنه قد اختلف في سنة مولده، ولكنه توفي سنة ٥٢٤هـ وعمره يتراوح ما بين ٥١ عاماً، ٥٥ عاماً.

(٩) (ن)، (م): «ينسب».

فادَّعىٰ أنه هو المبشَّر به، ولم يكن الأمر كذلك، ولا ملأ الأرض كلها قسطاً ولا عدلاً، بل دخل في أمور منكرة، وفعل أموراً حسنة.

٤/١٠٠ وقد ادَّعي قبله أنه المهدي: عُبَيْد الله[١] بن ميمون القدَّاح[٢]، ولكن لم/ يوافق في الاسم ولا اسم الأب[٣] وهٰذا ادَّعىٰ أنه من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر[٤] وأن ميموناً هٰذا هو[٥] محمد بن إسماعيل. وأهل المعرفة بالنسب وغيرهم من علماء المسلمين [يعلمون][٦] أنه كَذَبَ في دعوىٰ نسبه، وأن أباه كان يهوديا ربيب مجوسي، فله نسبتان: نسبة إلىٰ اليهود، ونسبة إلىٰ المجوس.

وهو وأهل بيته كانوا ملاحدة، وهم أئمة الإسماعيلية، الذين قال فيهم العلماء: «إنَّ[٧] ظاهر مذهبهم الرفض، وباطنه الكفر المحض». وقد صنَّف العلماء كتباً في كشف أسرارهم، وهتك أستارهم، وبيان كذبهم في دعوىٰ النسب ودعوىٰ الإسلام، وأنهم بريئون من النبي ﷺ نسباً وديناً.

وكان هٰذا المتلقب[٨] بالمهدي عبيد الله بن ميمون قد ظهر سنة تسع وتسعين ٤/١٠١ ومائتين، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وانتقل الأمر إلىٰ/ ولده القائم، ثم ابنه المنصور، ثم ابنه المعز الذي بنىٰ القاهرة، ثم العزيز، ثم الحاكم، ثم الظاهر ابنه، ثم المستنصر [ابنه][٩] وطالت مدته، وفي زمنه كانت فتنة البساسيري، وخُطِب له

---

(١) (هـ): «عبد الله».

(٢) يقصد ابن تيمية به: عبيد الله المهدي، الذي يرىٰ بعض المؤرخين أنه من نسل عبد الله بن ميمون القداح، ويسميه ابن طاهر البغدادي، «سعيد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن ميمون بن ديصان القدَّاح»، ويذكر أنه غير اسم نفسه ونسبه وقال لأتباعه أنه: «عبيد الله بن الحسين بن إسماعيل بن جعفر الصادق». ويذكر البعض أن عبيد الله هذا ابن رجل يهودي كان يعمل حدَّاداً بسلمية، ولما مات أبوه تزوجت أمه أحد الأشراف العلويين، وقام هذا الشريف بتربية الطفل حتىٰ إذا كبر ادَّعي لنفسه نسباً علويا. وقد ولد عبيد الله سنة ٢٥٩هـ وتوفي سنة ٣٢٢هـ، وهو الذي أسس دولته بالمغرب (التي عرفت بالدولة الفاطمية) سنة ٢٩٧هـ وتمكَّن خلفاؤه من فتح مصر في زمن المعز لدين الله الفاطمي سنة ٣٥٨ هـ. انظر: الفَرْقُ بين الفرَق، ص ١٧٠؛ كتاب «طائفة الإسماعيلية» تأليف الدكتور محمد كامل حسين، ط. القاهرة، ١٩٥٩م؛ كتاب «نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام» للدكتور علي سامي النشار (٢/٤٧٨ ـ ٥١١)، ط. المعارف، القاهرة، ١٩٦٤م)؛ الحاكم بأمر الله، للأستاذ محمد عبد الله عنان، ص ٤٧ ـ ٧٥، ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م؛ الأعلام (٤/٢٨٦، ٣٥٣).

(٣) (أ)، (ب): «واسم الأب».

(٤) «بن جعفر»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٥) «هو»: في (ن)، (م) فقط.

(٦) «يعلمون»: ساقطة من (ن)، (م).

(٧) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٨) (ن)، (م)، (هـ)، (ر)، (ص)، (و): «كان هذا الملقب».

(٩) «ابنه»: زيادة في (أ)، (ب).

ببغداد عاماً كاملاً[١] وابن الصبَّاح الذي أحدث السكين للإسماعيلية[٢]، هو من أتباع هؤلاء[٣].

وانقرض ملك هؤلاء في الديار المصرية سنة ثمان وستين وخمسمائة، فملكوها أكثر من مائتي سنة، وأخبارهم عند العلماء مشهورة بالإلحاد والمحادَّة لله ورسوله، والردَّة والنفاق.

١٠٢/٤ والحديث الذي فيه: «لا مهدي إلا عيسى ابن مريم»، رواه ابن ماجه، / وهو حديث ضعيف رواه عن يونس [٤] عن الشافعي عن شيخ [مجهول][٥] من أهل اليمن، لا تقوم بإسناده حجة، وليس هو في مسنده، بل مداره على يونس[٤] بن عبد الأعلى[٦]، وروي عنه أنه قال: حُدِّثت عن الشافعي[٧]، وفي «الخلعيات»[٨] وغيرها: «حدَّثنا يونس عن الشافعي» لم يقل: «حدَّثنا الشافعي»، ثم قال: «عن حديث محمد بن خالد الجندي»، وهذا تدليس يدل على توهينه[٩].

---

(١) هو: أبو الحارث أرسلان بن عبد الله البساسيري، قائد تركي الأصل عمل للخليفة القائم العباسي، ثم خرج عليه، فأخرج القائم من بغداد، ولكنه أراد أن يخطب للفاطميين ويأخذ البيعة للخليفة المستنصر الفاطمي، فتغلب عليه أعوان القائم وقتلوه سنة ٤٥١هـ. انظر ترجمته في: النجوم الزاهرة (٥/ ٢ـ١٢، ٦٤ـ٦٥)؛ وفيات الأعيان (١/ ١٧٢ـ١٧٣)؛ الأعلام (١/ ٢٧٦).

(٢) (أ)، (ب): «أخذت السكين للإسماعيلية»؛ (هـ)، (ر): «أحدث السكين للإسماعيلية».

(٣) الحسن بن علي بن محمد بن جعفر بن صباح الحميري، ولد سنة ٤٢٨، وتوفي سنة ٥١٨هـ. مؤسس فرقة الحشاشين، وصاحب الدعوة النزارية من فرق الإسماعيلية، استولى على قلعة الألموت سنة ٤٨٣هـ وجعلها مركزاً لدعوته حتى عام ٦٥٤هـ حين استولى عليها هولاكو وهدمها مع سائر قلاعهم، واتخذ الحسن بن صباح مبدأ القتل والاغتيال وسيلة لتحقيق أهدافه. انظر عنه وعن أتباعه: طائفة الإسماعيلية، ص ٦٢ـ٩٠؛ الملل والنحل (١/ ١٧٥ـ١٧٨)؛ برنارد لويس: الدعوة الإسماعيلية الجديدة، ط. دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م؛ دائرة المعارف الإسلامية، مادة «الحسن بن الصباح»؛ تاريخ الدعوة الإسماعيلية لمصطفى غالب، ص ٢٦٢ـ٢٩٠.

(٤ـ٤): ساقط من (أ)، (ب). (٥) «مجهول»: ساقطة من (ن)، (م).

(٦) الحديث في: سنن ابن ماجه ٢/ ١٣٤٠ـ١٣٤١ (كتاب الفتن، باب شدة الزمان)، ونصه: حدَّثنا يونس بن عبد الأعلى، ثنا محمد بن إدريس الشافعي، حدَّثني محمد بن خالد الجَنَدي، عن أبان بن صالح، عن الحسن، عن أنس بن مالك؛ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا يزداد الأمر إلا شدة، ولا الدنيا إلا إدباراً، ولا الناس إلا شحًّا، ولا تقوم الساعة إلا على شرار الناس، ولا المهدي إلا عيسى بن مريم». وتكلَّم الألباني على الحديث كلاماً مفصلاً في «سلسلة الأحاديث الموضوعة» ١/ ١٠٣ـ١٠٥ (حديث رقم (٧٧)، وقال عنه: إنه منكر، وأن الذهبي قال في «الميزان»: إنه خبر منكر، وقال الصغاني: «موضوع» كما في: «الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص١٩٥).

(٧) (أ)، (ب): «قال عن حديث الشافعي»؛ (ن)، (هـ)، (ص): «قال حديث عن الشافعي»؛ (و): «قال حدثت الشافعي».

(٨) (أ): «الخلفيات»؛ (ص): «الخلصيات».

(٩) (أ)، (ن)، (م): «توهينه الحديث»؛ (ب): «توهين الحديث».

[ومن الناس من يقول: إنَّ الشافعي لم يروه][(١)].

٤/ ١٠٣ / **فصل**[(٢)]

كلام الرافضي على عصمة الأئمة **قال الرافضي**[(٣)]: «فهـؤلاء الأئمة الفضلاء المعصومون[(٤)]، الذين بلغوا الغاية في الكمال، ولم يتخذوا ما اتخذ غيرهم من الأئمة المشتغلين بالملك وأنواع المعاصي والملاهي، وشرب الخمور والفجور، حتىٰ فعلوا بأقاربهم علىٰ ما هو[(٥)] المتواتر بين الناس. قالت الإمامية: فالله يحكم بيننا وبين هـؤلاء، وهو خير الحاكمين».

قال[(٦)]: «وما أحسن قول الشاعر[(٧)]:

إذا شئت أن ترضى لنفسك مذهباً ... وتعلم أن الناس في نقل أخبار
فدع عنك قول الشافعي ومالك ... وأحمد والمرويّ عن كعب أحبار
ووال أناساً قولهم وحديثهم ... روى جدنا عن جبرائيل عن الباري»

الرد عليه من وجوه: الوجه الأول **والجواب من وجوه: أحدها**: أن يُقال: أما دعوىٰ العصمة في هـؤلاء فلم تذكر[(٨)] عليها حجَّة إلَّا ما ادَّعيته[(٩)] من أنه يجب علىٰ الله أن يجعل للناس إماماً معصوماً، / ليكون لطفاً ومصلحة في التكليف، وقد تبيّن فساد هـذه الحجَّة من وجوه: أدناها:
٤/ ١٠٤ أنَّ هـذا مفقود[(١٠)] لا موجود، فإنه لم يوجد إمام معصوم حصل به لطف و[لا] مصلحة[(١١)]، ولو لم يكن في الدليل علىٰ [انتفاء][(١٢)] ذلك إلَّا المنتظر الذي قد عُلِم بصريح العقل أنه لم ينتفع به أحد، [لا][(١٣)] في دين ولا دنيا، ولا حصل لأحد من المكلَّفين به مصلحة ولا لطف، لكان هـذا دليل علىٰ بطلان قولهم، فكيف مع كثرة الدلائل علىٰ ذلك؟!

الوجه الثاني ص ١٣٥ **الوجه الثاني**: أن قوله: «كل واحد من هـؤلاء قد بلغ الغاية في/ الكمال» هو قول مجرد عن الدليل، والقول بلا علم يمكن كل أحد أن يقابله بمثله. وإذا ادَّعىٰ المدَّعي هـذا الكمال فيمن هو أشهر في العلم والدين من العسكريين وأمثالهما من

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و). (٢) (ص)، (ر)، (هـ): «الفصل الثالث عشر».
(٣) في (ك) ص ١٠٦ (م) ـ ١٠٧ (م). (٤) (ك): «المعصومون عليهم السلام».
(٥) (ب): «حتىٰ فعلوا بأقاربهم ما هو»؛ (ن)، (م)، (ص)، (هـ)، (ر)، (و)، (أ): «حتىٰ ما قاربهم أحد علىٰ ما هو». و المثبت من (ك).
(٦) أي ابن المطهر بعد الكلام السابق مباشرة، ص ١٠٧ (م).
(٧) (و): «ما أحسن قول الناس شعراً»؛ (ك): «وما أحسن قول بعض الناس».
(٨) (ن)، (م): «فلم يدرك»، وهو خطأ؛ (ب)، (ر)، (هـ): «فلم يذكر».
(٩) (ب): «ما ادعاه»؛ (ن): «ما ادعيه». (١٠) (ن)، (م): «مقصود»، وهو تحريف.
(١١) «ولا مصلحة»: في (أ)، (ب) فقط. وفي سائر النسخ: «ومصلحة».
(١٢) «انتفاء»: ساقطة من (ن)، (م). (١٣) «لا»: زيادة في (أ)، (ب).

الصحابة والتابعين، وسائر أئمة المسلمين، لكان ذلك أَوْلَىٰ بالقبول. ومن طالع أخبار الناس علم أن الفضائل العلمية والدينية المتواترة عن غير واحد من الأئمة أكثر مما ينقل عن العسكريين وأمثالهما من الكذب، دع الصدق[١].

الوجه الثالث **الثالث**: أن قوله: «هٰؤلاء الأئمة» إن أراد بذلك[٢] أنهم كانوا ذوي سلطان وقدرة معهم السيف[٣]، فهٰذا كذب ظاهر، وهم لا يدَّعُون ذلك، / بل يقولون: ١٠٥/٤ إنهم عاجزون ممنوعون مغلوبون مع الظالمين، لم يتمكن أحد منهم من الإمامة، إلَّا عليّ بن أبي طالب، مع أن الأمور استصعبت عليه، ونصف الأمة ـ أو أقل أو أكثر ـ لم يبايعوه، بل كثير منهم قاتلوه وقاتلهم، وكثير منهم لم يقاتلوه[٤] ولم يقاتلوا معه، (٥ وفي هٰؤلاء من هو أفضل من الذين قاتلوه وقاتلوا معه٥)، وكان فيهم من فضلاء المسلمين من لم يكن مع عليّ مثلهم[٦]، بل الذين تخلَّفُوا عن القتال معه وله كانوا أفضل ممن قتله وقاتل معه.

وإن أراد أنه[٧] كان لهم علم ودين يستحقون به أن يكونوا أئمة، فهٰذه الدعوىٰ إذا صحت لا تُوجب كونهم أئمة يجب علىٰ الناس طاعتهم، كما أن استحقاق الرجل أن يكون إمام مسجد لا يجعله إماماً، واستحقاقه أن يكون قاضياً [لا يصيّره قاضياً][٨]، واستحقاقه أن يكون أمير الحرب لا يجعله أمير الحرب. والصلاة لا تصح إلا خلف من يكون إماماً بالفعل، لا خلف من ينبغي أن يكون إماماً. وكذلك الحكم بين الناس إنَّما يفصله[٩] ذو سلطان وقدرة لا من يستحق أن يولَّىٰ القضاء، وكذلك الجند إنَّما يقاتلون مع أمير عليهم لا مع من لم يؤمَّر وإن كان يستحق[١٠] أن يؤمَّر.

١٠٦/٤ / ففي الجملة الفعل مشروط بالقدرة، فكل من ليس له قدرة وسلطان علىٰ الولاية والإمارة لم يكن إماماً، وإن كان يستحق[١١] أن يُجعَل له قدرة حتىٰ يتمكن، فكونه يسوغ[١٢] أن يمكَّن أو يجب أن يُمَكَّن[١٣] ليس هو نفس التمكُّن، والإمام هو المتمكن القادر [الذي له سلطان][١٤]، وليس في هٰؤلاء من هو كذلك إلَّا عليّ

---

(١) (أ)، (ب)، (ر)، (هـ)، (ص): «من الصدق». (٢) (أ): «بقوله»؛ (ب): «به».
(٣) (أ): «السيب»، وهو تحريف. (٤) (ن)، (م): «لم يقاتلهم».
(٥ ـ ٥): ساقط من (ب) فقط. (٦) «مثلهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (أ)، (ب): «وإن أراد به». (٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٩) (ر): «يفضله». (١٠) «وإن كان يستحق»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «وإن استحق».
(١١) (أ)، (ب): «استحق». (١٢) (أ)، (ب): «يشرع». (١٣) (ن)، (م): «أن يكون»، وهو تحريف.
(١٤) ما بين المعقوفتين زيادة في (و) فقط.

[رضي الله عنه][(١)] كما تقدَّم.

الوجه الرابع **الوجه الرابع:** أن يُقال: ما تعنون بالاستحقاق؟ أتعنون أن الواحد من هؤلاء كان يجب أن يولَّى الإمامة دون سائر قريش؟ أم تريدون أن الواحد [منهم][(٢)] من جملة من يصلح للخلافة؟ فإن أردتم الأول فهو ممنوع مردود، وإن أردتم الثاني فذلك قدر مشترك بينهم[(٣)] وبين خلق كثير من قريش.

الوجه الخامس [**الوجه الخامس:** أن يُقال: الإمام هو الذي يؤتم به[(٤)]][(٥)] وذلك على وجهين: **أحدهما:** أن يُرجع إليه في العلم والدين بحيث يُطَاع باختيار المطيع، لكونه عالماً بأمر الله عز وجل آمراً به، فيطيعه المطيع لذلك، وإن كان عاجزاً عن إلزامه[(٦)] الطاعة.

٤/١٠٧ / **والثاني:** أن يكون صاحب يدٍ وسيف، بحيث يُطاع طوعاً وكرهاً؛ لكونه[(٧)] قادراً على إلزام المطيع بالطاعة.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [سورة النساء: ٥٩]، قد فُسِّرَ بالأمراء[(٨)] بذوي القدرة كأمراء الحرب، وفُسِّرَ بأهل العلم والدين، وكلاهما حق. وهذان الوصفان كانا كاملَيْن في الخلفاء الراشدين، فإنهم كانوا كاملين في العلم والدين والسياسة والسلطان، وإن كان بعضهم أكمل في ذلك من بعض، فأبو بكر وعمر أكمل في ذلك من عثمان وعليّ، وبعدهم لم يكْمُل أحد في هذه الأمور إلَّا عمر بن عبد العزيز، بل قد يكون [الرجل][(٩)] أكمل في العلم والدين ممن [يكون][(١٠)] له سلطان، وقد يكون أكمل في السلطان ممن هو أعلم منه وأدْيَن.

وهؤلاء إن أُريدَ بكونهم أئمة أنهم ذوو سلطان فذلك باطلٌ[(١١)]، وهم لا يقولونه. وإن أُريد بذلك أنهم أئمة في العلم والدين يُطاعون، مع عجزهم عن إلزام غيرهم بالطاعة، فهذا قدرٌ مشتركٌ بين كل من كان متصفاً بهذه الصفات.

٤/١٠٨ **ثم إما أن يُقال:** قد كان في أعصارهم من هو أعلم منهم وأدْين؛ إذ/ العلم المنقول عن غيرهم أضعاف العلم المنقول عنهم، وظهور آثار غيرهم في الأمة أعظم من

---

(١) «رضي الله عنه»: زيادة في (ص) فقط.
(٢) «منهم»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(٣) (ب): «بينه». وسقطت الكلمة من (أ).
(٤) (أ): «من يقوم به»؛ (ب): «من يقتدي به».
(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و).
(٦) (أ)، (ب): «إلزامهم».
(٧) «لكونه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (أ): «فسر الأمر»؛ (ب): «فسر أولو الأمر».
(٩) «الرجل»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(١٠) «يكون»: زيادة في (أ)، (ب).
(١١) (أ)، (ب): «سلطان فباطل».

ظهور آثارهم في الأمة، والمتقدمون منهم كعليّ بن الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد قد نُقِل(١) عنهم من العلم قطعة معروفة، وأخذ عن غيرهم أكثر من ذلك بكثير كثير، وأما من بعدهم فالعلم المأخوذ عنهم قليل جداً، ولا ذكر لأحد منهم في رجال أهل العلم المشاهير بالرواية والحديث والفُتْيَا، ولا غيرهم من المشاهير بالعلم. وما يذكر لهم من المناقب والمحاسن، فمثله يوجد لغيرهم من الأئمة(٢).

وإما أن يُقال: إنهم أفضل الأمة في العلم والدين. فعلىٰ التقديرين فإمامتهم علىٰ هٰذا الاعتبار لا ينازع فيها أهل السنة، فإنهم متفقون علىٰ أنه يؤتم(٣) بكل أحد فيما يأمر به [من طاعة الله](٤) ويدعو إليه من دين الله ويفعله مما يحبه الله، فما فعله هٰؤلاء من الخير ودعوا إليه من الخير فإنهم أئمة فيه يُقتدىٰ بهم في ذلك(٥).

قال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [سورة السجدة: ٢٤]، وقد قال تعالىٰ لإبراهيم: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [سورة البقرة: ١٢٤]، ولم يكن ذلك بأن جعله ذا سيف يقاتل/ به جميع الناس، بل جعله [بحيث](٦) يجب علىٰ الناس اتّباعه، سواء أطاعوه أم عصوه. ٤/١٠٩

فهٰؤلاء في الإمامة(٧) في الدين أسوة(٨) أمثالهم، فأهل السنة مقرّون بإمامة هٰؤلاء فيما دلَّت الشريعة علىٰ الائتمام بهم فيه، (٩ وعلىٰ الإمامة فيما يمكن الائتمام بهم فيه ٩)، كما أن هٰذا الحكم ثابت لأمثالهم، مثل أبي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وأُبي بن كعب ومعاذ وأبي الدرداء وأمثالهم من السابقين الأولين، ومثل سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعبد الله بن عبد الله وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمٰن وخارجة بن زيد. وهٰؤلاء هم(١٠) فقهاء المدينة (١١ السبعة الذين قيل فيهم:

إذا قيل من في العلم سبعة أبحر ... مقالة حق(١٢) ليست عن الحق خارجة
فقل هم عبيد الله عروة قاسم ... سعيد أبو بكر سليمان خارجه ١١)

---

(١) (أ)، (ب): «أخذ».
(٢) (أ)، (ب): «الكثير غيرهم من الأمة»؛ (ص)، (ر)، (هـ): «الغيرهم من الأمة».
(٣) «متفقون علىٰ أنه يؤتم»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «يرون أنه يؤتم».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٥) (ن)، (م): «يقتدىٰ بهم فيه».
(٦) «بحيث»: في (أ)، (ب) فقط. (٧) (أ)، (ب): «فهؤلاء الإمامية»؛ (و): «فهؤلاء في الأمة».
(٨) (ن): «سواء». (٩ ـ ٩): ساقط من (أ)، (ب). (١٠) «هم»: ساقطة من (أ)، (ب)، (و).
(١١ ـ ١١): في (ص)، (ر) فقط. ولا يوجد إلا كلمة «السبعة» في (ن)، (م)، (و)، (هـ). وسقطت هذه الكلمة أيضاً من (أ)، (ب). (١٢) «حق»: ساقطة من (ر).

ومثل علقمة والأسود بن يزيد[١] وأسامة[٢] ومحمد بن سيرين والحسن
٤/ ١١٠ البصري، ومثل سالم بن عبد الله بن عمر، ومثل هشام بن عُروة/ وعبد الرحمٰن بن القاسم وعبيد الله بن عمر[٣] والزهري ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري وأبي الزناد،
ظ ١٣٥ ومثل مالك والأوزاعي والليث/ بن سعد وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق بن إبراهيم وغيرهم[٤].

لكن المنقول الثابت عن بعض هٰؤلاء من الحديث والفُتيا قد يكون أكثر من المنقول الثابت عن الآخر، فتكون شهرته لكثرة علمه أو لقوَّة حجته أو نحو ذلك، وإلَّا فلا يقول أهل السنة: إن يحيىٰ بن سعيد وهشام بن عروة وأبا الزناد أَوْلَىٰ بالاتباع من جعفر بن محمد، ولا يقولون: إنَّ الزهري ويحيىٰ بن أبي كثير وحمَّاد بن أبي سليمان[٥] ومنصور بن المعتمر أوْلَىٰ بالاتِّبَاع من أبيه[٦] أبي جعفر الباقر، ولا يقولون: إن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله أَوْلَىٰ بالاتِّبَاع من عليّ بن الحسين، بل كل [واحد من][٧] هٰؤلاء ثقة فيما ينقله، مصدَّق في ذلك، وما بيَّنه من دلالة الكتاب والسنة علىٰ أمر من الأمور فهو من العلم الذي يُستفَاد منه، فهو مصدَّق في الرواية والإسناد، [٨] مقبول في الدلالة والإرشاد[٨]، وإذا أفتىٰ بفتيا
٤/ ١١١ / وعارضه [غيره][٩] ردَّ ما تنازعوا فيه إلىٰ الله ورسوله كما أمر الله سبحانه بذلك[١٠]. وهٰذا حكم الله ورسوله بين هٰؤلاء جميعهم، وهٰكذا كان المسلمون علىٰ عهد رسول الله ﷺ، [وعهد الخلفاء الراشدين][١١].

الوجه السادس **الوجه السادس**[١٢]: أن يُقال: قوله: «لم يتخذوا ما اتخذه غيرهم من الأئمة المشتغلين بالملك والمعاصي» كلامٌ باطلٌ. وذلك أنه إن أراد أهل السنة يقولون: إنه يؤتم بهٰؤلاء الملوك فيما يفعلونه من معصية الله، فهٰذا كذب عليهم. فإن علماء أهل

(١) (أ)، (ب): «والأسود بن زيد». (٢) «وأسامة»: زيادة في (أ)، (ب).
(٣) «وعبيد الله بن عمر»: في (ن)، (م)، (و)، (هـ) فقط.
(٤) يوجد اختلاف في ترتيب الأسماء السابقة بين النسخ المختلفة.
(٥) (أ): «وحماد بن أبي سلمة وسليمان»؛ (ب)، (ر): «وحماد بن أبي سلمة وسليمان بن يسار». وما أثبته في سائر النسخ. وأبو مسلم حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري الكوفي الفقيه. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٣/ ١٦-١٨).
(٦) (ن): «من ابنه»، وهو خطأ. (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨-٨): ساقط من (أ)، (ب). (٩) «غيره»: ساقطة من (ن). وفي (م): «وعارضه آخر».
(١٠) (أ)، (ب): «كما أمر بذلك».
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وفي (أ)، (ب): «وعهد خلفائه الراشدين - رضي الله عنهم». (١٢) (ن)، (م)، (و): «والخامس»، وهو خطأ.

السنة المعروفين بالعلم [عند أهل السنة][1] متفقون على أنه لا يُقتدَىٰ بأحد في معصية الله، ولا يُتخذ إماماً في ذلك.

وإن أراد أن أهل السنة يستعينون بهؤلاء الملوك فيما يُحتاج إليهم فيه من طاعة الله[2]، ويعاونونهم على ما يفعلونه من طاعة الله، فيُقال لهم[3]: إن كان اتخاذهم أئمة بهذا الاعتبار محذوراً، فالرافضة أدخل منهم في ذلك، فإنهم دائماً يستعينون بالكفَّار والفجَّار على مطالبهم، ويعاونون الكفَّار [والفجَّار][4] على كثير من مآربهم، وهذا أمر مشهود[5] في كل زمان/ ومكان، ولو لم يكن إلَّا صاحب هذا الكتاب «منهاج الندامة» وإخوانه، فإنهم يتخذون المغل والكفار أو الفسَّاق أو الجهَّال أئمة بهذا الاعتبار. ٤/١١٢

الوجه السابع

الوجه السابع[6]: أن يُقال: الأئمة الذين هم مثل هؤلاء الذين ذكرهم في كتابه وادَّعى عصمتهم، ليس لهم سلطان تحصل به مقاصد[7] الإمامة، ولا يكفي الائتمام بهم في طاعة الله، ولا في تحصيل ما لا بد منه مما يعين على طاعة الله، فإذا لم يكن لهم ملك و لا سلطان لم يمكن أن تُصلَّى خلفهم جمعة [ولا جماعة][8]، ولا يكونون أئمة في الجهاد ولا في الحج، ولا تُقام بهم الحدود، ولا تُفصل بهم الخصومات، ولا يستوفي الرجل بهم حقوقه التي عند الناس والتي في بيت المال، ولا يؤمَّن بهم السبل[9]، فإن هذه الأمور كلها تحتاج إلى قادر يقوم بها، ولا يكون قادراً إلَّا من له أعوان على ذلك. وهؤلاء لم يكونوا قادرين على ذلك، بل القادر على ذلك كان غيرهم، فمن طلب هذه الأمور من إمام عاجز عنه[10] كان جاهلاً ظالماً، ومن استعان عليها بمن هو قادر عليها كان عالماً[11] مهتدياً مسدَّداً، فهذا يحصِّل مصلحة دينه ودنياه، والأول تفوته مصلحة دينه ودنياه.

الوجه الثامن

الوجه الثامن[12]: أن يُقال: دعوى كون جميع الخلفاء كانوا مشتغلين بما/ ذكره من الخمور والفجور كذب عليهم. والحكايات المنقولة في ذلك فيها ما هو كذب، ٤/١١٣

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٢) (أ)، (ب): «فيما يحتاج إليه في طاعة الله».
(٣) (ب) فقط: «له». (٤) «والفجار»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) (ن)، (م)، (هـ)، (و): «مشهور». (٦) (ن)، (م)، (و): «السادس».
(٧) (ص)، (ر)، (و)، (هـ): «سلطان يقتدى به في مقاصد».
(٨) «ولا جماعة»: ساقطة من (ن)، (م). (٩) (أ)، (ب)، (ر)، (هـ): «السبيل».
(١٠) «عنها»: ساقطة من (أ)، (ب). (١١) «عالماً»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ص)، (ر)، (هـ).
(١٢) (ن)، (م)، (و): «السابع».

وقد عُلِم أنَّ فيهم العَدْل الزاهد(١) كعمر بن عبد العزيز والمهدي بالله(٢)، وأكثرهم لم يكن مظهراً لهٰذه المنكرات من خلفاء بني أمية وبني العباس، وإن كان أحدهم قد يُبْتَلَىٰ ببعض الذنوب، وقد يكون تاب منها، وقد يكون له حسنات كثيرة تمحو تلك السيئات، وقد يُبتلىٰ بمصائب تكفِّر عنه خطاياه(٣). ففي الجملة، الملوك حسناتهم كبار وسيئاتهم كبار(٤)، والواحد من هٰؤلاء وإن كان له ذنوب ومعاص لا تكون لآحاد المؤمنين، فلهم من الحسنات ما ليس لآحاد المسلمين: من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامة الحدود، وجهاد العدو، وإيصال كثير من الحقوق إلىٰ مستحقيها، ومنع كثير من الظلم، وإقامة كثير من العدل.

ونحن لا نقول: إنهم كانوا سالمين من(٥ المظالم والذنوب، كما لا نقول: إن أكثر المسلمين كانوا سالمين من٥) ذلك، لكن نقول: وجود الظلم والمعاصي من بعض المسلمين وولاة أمورهم(٦) وعامتهم، لا يمنع أن يشارك فيما يعمله من طاعة الله.

١١٤/٤ وأهل السنة لا يأمرون بموافقة ولاة الأمور إلَّا في طاعة الله لا في/ معصيته(٧)، ولا ضرر علىٰ من وافق رجلاً(٨) في طاعة الله إذا انفرد ذلك عنه بمعصية لم يشركه فيها، كما أن الرجل إذا حجَّ مع الناس، فوقف معهم وطاف، لم يضره كُوْن بعض الحجاج له مظالم وذنوب ينفرد بها، وكذلك إذا شهد مع الناس الجمعة والجماعة ومجالس العلم وغزا معهم، لم يضره أن يكون(٩) بعض المشاركين له في ذلك له ذنوب يختص بها، فولاة الأمور بمنزلة غيرهم، يُشاركون فيما يفعلونه من طاعة الله، ولا يُشارَكُونَ فيما يفعلونه من معصية الله.

وهٰذه كانت سيرة أئمة(١٠) أهل البيت مع غيرهم، فمن اتَّبعهم في ذلك فهو المقتدي بهم، دون من تبرأ من السابقين الأوَّلين، وجمهور أهل العلم والدين، وظاهر علىٰ عداوتهم الكفَّار والمنافقين، كما يفعله من يفعله من الرافضة الضَّالِّين.

الوجه التاسع **الوجه التاسع**(١١): أن يُقال: إمام قادر ينتظم به أمر الناس في أكثر مصالحهم، بحيث تأمن به السبل(١٢)، ويُقام به ما يقام من الحدود، ويُدفع به ما يُدفَع من

---

(١) (أ)، (ن)، (م): «العدل والزهد»؛ (ب): «العدل والزاهد». (٢) (أ)، (ب): «والمهتدي بالله».
(٣) (أ)، (ب): «تكفرها عنه».
(٤) (أ): «حسناتهم كثار وسيئاتهم»؛ (ب): «حسناتهم كثيرة وسيئاتهم».
(٥ ـ ٥): ساقط من (أ)، (ب)، (ر). (٦) (أ)، (ب): «المسلمين وولاة الأمور».
(٧) (ن)، (م)، (هـ): «لا في معصية الله». (٨) «رجلاً»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) (أ)، (ب): «لم يضره كون». (١٠) «أئمة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) (ن)، (م)، (و): «الثامن». (١٢) (أ): «يأمن بهم السبيل»؛ (ب): «تؤمن به السبيل».

الظلم، ويحصل به ما يحصل من جهاد العدو، ويُستوفىٰ/ به ما يُستوفىٰ من الحقوق، خير من إمام معدوم لا حقيقة له./ والرافضة تدعو(١) إلىٰ إمام معصوم، وليس عندهم في الباطن إلَّا إمام معدوم، وفي الظاهر إمام كفور أو ظلوم(٢). فأئمة أهل السنة، ولو فُرِض ما فُرِض فيهم من الظلم والذنوب، خير من الأئمة الظاهرين الذين يعتقدهم الرافضة(٣)، وخير من إمام معدوم لا حقيقة له. وأمَّا الأئمة الباقون الذين كانوا موجودين، فأولئك يأتم بهم أهل السنة كما يأتمون بأمثالهم، فهم وأمثالهم أئمة، ومن ائتمَّ بهٰؤلاء مع أمثالهم(٤) من سائر المسلمين كان خيراً ممن ائتمَّ بهم وحدهم، فإن العلم رواية ودراية، كلما كثر فيه العلماء واتفقوا علىٰ ذلك(٥) كان أقوىٰ وأَوْلَىٰ الاتباع، فليس عند الشيعة خير إلَّا وأهل السنة يشركونهم [فيه، والخير الذي اختصَّ به أهل السنة](٦) لا يشركهم فيه الشيعة. ص ١٣٦ ٤/١١٥

الوجه العاشر(٧): أن يُقال: ما ذكره هٰذا الإمامي يمكن كل واحد من أهل السنة أن يعارضه بما هو أقوىٰ منه، فإنه يقول عن مثل سعيد بن المسيب وعلقمة والأسود والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح ومحمد بن سيرين ومطرف بن الشِّخِّير ومكحول والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير/ وسالم بن عبد الله ومن شاء الله من التابعين وتابعيهم، هٰؤلاء هم الأئمة(٨) فيما يمكن الائتمام بهم فيه من الدين (٩ مع الائتمام بالملوك فيما يحتاج فيه إلىٰ الائتمام بهم فيه من الدين٩). وعلي بن الحسين وابنه وجعفر بن محمد وغيرهم هم أيضاً [من أئمة](١٠) أهل السنة [والجماعة](١١) بهٰذا الاعتبار، فلم تأتمّ الشيعة بإمام ذي علم وزهد إلَّا وأهل السنة يأتمُّون به أيضاً(١٢) وبجماعات(١٣) آخرين يشاركونهم في العلم والزهد، بل هم أعلم منه وأزهد. وما اتخذ أهل السنة إماماً من أهل المعاصي(١٤) إلَّا وقد اتخذت الشيعة إماماً من أهل المعاصي شرّاً منه، فأهل السنة [أَوْلَىٰ بالائتمام (* بأئمة العدل فيما الوجه العاشر ٤/١١٦

(١) (أ)، (ب)، (م): «يدعون».
(٢) (ن)، (م): «إمام كفور وظلوم»؛ (هـ)، (ر)، (ص)، (و): «إما كفور أو ظلوم».
(٣) (ن): «يعتقد بهم الرافضة»؛ (أ)، (ب): «تعتمدهم الرافضة»؛ (ر)، (هـ)، (ص)، (و): «تعتضد بهم الرافضة».
(٤) (أ)، (ب): «بهٰؤلاء وأمثالهم»؛ (ن): «بهؤلاء فيه مع أمثالهم».
(٥) (ب) فقط: «واتفقوا عليه». (٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(٧) (ن)، (م)، (و): «التاسع». (٨) (أ)، (ب): «هؤلاء أئمة». (٩-٩): ساقط من (أ)، (ب).
(١٠) «من أئمة»: ساقطة من (ن)، «أئمة»: ساقطة من (م)، «من»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) «والجماعة»: ساقطة من (ن)، (م). (١٢) «أيضاً»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٣) (أ)، (ب)، (ص): «وبجماعة».
(١٤) (أ)، (م)، (ر)، (هـ): «إماما في المعاصي»؛ (ن): «إما في المعاصي».
(*-*) ما بين النجمتين ساقط من (أ)، (ب).

يمكن الائتمام بهم فيه، وأبعد عن الائتمام*) بأئمة الظلم في غير ما هم ظالمون فيه، فهم][1] خير من الشيعة في الطرفين.

الوجه الحادي عشر **الوجه الحادي عشر**[2]: قوله: «قالت الإمامية: فالله يحكم بيننا وبين هؤلاء وهو خير الحاكمين».

١١٧/٤ / **فيُقال للإمامية**: إن الله قد حكم بينهم [في الدنيا][3] بما أظهره من الدلائل والبيِّنات، وبما نصر به أهل الحق[4] عليكم، فهم ظاهرون عليكم بالحجَّة والبيان، وباليد والسنان[5]، كما أظهر دين نبيه على سائر الأديان.

قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [سورة التوبة: ٣٣]، وكان من دينه[6] قول أهل السنة الذي[7] خالفتموهم [فيه][8]، فإنه ظاهر عليكم بالحجة والسنان[9]، كظهور دين محمد ﷺ على سائر الأديان، ولم يظهر دين محمد ﷺ قط على غيره من الأديان إلَّا بأهل السنة، كما ظهر في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ـ رضي الله عنهم ـ ظهوراً لم يحصل لشيء من الأديان.

وعَليّ ـ رضي الله عنه ـ مع أنه من الخلفاء الراشدين، ومن سادات السابقين الأوَّلين ـ، فلم[10] يظهر في خلافته دين الإسلام، بل وقعت الفتنة بين أهله، وطمع فيهم

١١٨/٤ عدوهم من [الكفَّار و] النصارى[11] والمجوس/ بالشام والمشرق. وأما بعد عليّ فلم يُعرف أهل علم ودين، [12] ولا أهل يد وسيف، نصر الله بهم الإسلام إلَّا أهل السنة. وأما الرافضة: فإما أن تعاون[13] أعداء الإسلام، وإما أن[12] تمسك عن نصر الطائفتين. ولا ريب أن الله تعالى يحكم يوم القيامة بين السابقين الأوَّلين من المهاجرين والأنصار، وبين من عاداهم من الأوَّلين والآخرين، كما يحكم بين المسلمين والكفَّار[14].

الوجه الثاني عشر **الوجه الثاني عشر**[15]: أن يُقال: هذا التظلّم ممن هو؟ إن قلتم: ممن ظلم عليّاً، كأبي بكر وعمر ـ على زعمكم ـ، فيُقال لكم: الخصم في هذا[16] عليّ، وقد مات

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٢) (ن)، (م)، (و): «الوجه العاشر».
(٣) «في الدنيا»: ساقطة من (ن)، (م)، (و). (٤) (أ)، (ب): «وبما يظهره أهل الحق».
(٥) (أ)، (ب): «واللسان». (٦) (أ)، (ب): «ومن كان من دينه».
(٧) (ن)، (م)، (ص): «الذين». (٨) «فيه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٩) (أ)، (ب): «واللسان». (١٠) (ب) فقط: «لم».
(١١) (ن)، (م): «من النصارى». (١٢ ـ ١٢): ساقط من (م). (١٣) (أ)، (ب): «أن يعاونوا».
(١٤) (ص)، (هـ): «بين المسلمين وغيرهم والكفار»؛ (و): «بين المسلمين وغيرهم من الكفار».
(١٥) (ن)، (م)، (و): «الوجه الحادي عشر». (١٦) (أ)، (ب): «في ذلك».

كما مات أبو بكر وعمر، وهٰذا أمر لا يتعلق بنا ولا بكم إلَّا بطريق بيان الحق وموالاة أهله. ونحن نبيِّن بالحجج الباهرة أن أبا بكر وعمر أَوْلَىٰ بالعدل من كل أحد سواهما من هٰذه الأمة، وأبعد عن الظلم من كل من سواهما، وأنَّ عليّاً لم يكن يعتقد أنه إمام الأمة دونهما، كما يُذكر هٰذا في موضعه [إن شاء الله تعالىٰ](١).

وإن قلتم: نتظلّم من الملوك الذين منعوا هٰؤلاء حقوقهم من الإمامة، فهٰذا فرع علىٰ كَوْن هٰؤلاء [الاثنىٰ عشر](٢) كانوا يطلبون/ الإمامة، أو كانوا يعتقدون ٤/ ١١٩
أنهم أئمة [الأمة المعصومون](٣)، وهٰذا كذب علىٰ القوم.

وسواء كان صدقاً أو كذباً، فالله يحكم بين الطائفتين إن كانوا مختصمين: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [سورة الزمر: ٤٦].

وإن كان التظلم من بعض الملوك الذين بينهم وبين هٰؤلاء منازعة في ولاية أو مال، فلا ريب أن الله يحكم بين الجميع، كما يحكم بين سائر المختصمين، فإن نفس الشيعة بينهم من المخاصمات أكثر مما بين سائر طوائف [أهل](٤) السنة.

وبنو هاشم قد جرىٰ بينهم نوع من الحروب، وقد جرىٰ(٥) بين بني حسن وبني حسين من الحروب ما يجري بين أمثالهم في هٰذه الأزمان. والحروب في الأزمان المتأخرة بين بعض بني هاشم وبين غيرهم من الطوائف أكثر من الحروب التي كانت في أول الزمان بين بعض بني أمية وبعض بني هاشم، لا لشرف نسب أولئك؛ إذ(٦) نسب بني هاشم أشرف، لكن لأن خير القرون هو القرن الذي بُعث فيه النبي ﷺ، ثم الذين يلونهم، [ثم الذين يلونهم](٧)، فالخير في تلك القرون أكثر والشرّ فيما بعدها أكثر.

٤/ ١٢٠ / وإن كان التظلم من أهل العلم والدين(٨) الذين لم يظلموا أحداً، ولم يعاونوا ظالماً، ولكن يذكرون ما يجب من القول علماً وعملاً بالدلائل الكاشفة للحق، فلا يشك من له أدنىٰ عقل أن(٩) من شبَّه مثل مالك والأوْزَاعي والثوري وأبي حنيفة
ظ ١٣٦ واللّيث بن سعد والشافعي/ وأحمد وإسحاق وأمثالهم، بمثل هشام بن الحكم

(١) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب).
(٢) «الاثنىٰ عشر»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (و): «علىٰ كون الأئمة».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). وسقطت كلمة «المعصومون» من (و).
(٤) «أهل»: زيادة في (أ)، (ب)، (ص). (٥) (أ)، (ب): «وجرىٰ». (٦) (أ)، (ب): «إن».
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن). (٨) (ن)، (م): «المعرفة والدين». (٩) (أ)، (ب): «أنه».

وهشام بن سالم وأمثالهما من شيوخ الرافضة: إنه لمن أظلم الظالمين. وكذلك من شبَّه المفيد بن النعمان والكراجكي[(١)] وأمثالهما بمثل أبي علي وأبي هاشم والقاضي عبد الجبار وأبي الحسين[(٢)] البصري: إنه لمن أظلم الظالمين، وهؤلاء شيوخ المعتزلة، دع محمد بن الهيصم[(٣)] وأمثاله، والقاضي أبا بكر بن الطيب وأمثاله من متكلمة أهل الإثبات، دع أهل الفقه والحديث والتصوف كأبي حامد الإسفراييني، وأبي زيد المروزي وأبي عبد الله بن حامد[(٤)]، و[أبي عبد الله] بن بطة[(٥)]، وأبي بكر عبدالعزيز، وأبي بكر الرازي، [وأبي الحسين القدوري][(٦)]، وأبي محمد بن أبي زيد، وأبي بكر
٤/ ١٢١ الأبهري، وأبي/ الحسن الدارقطني، و[أبي عبد الله] بن منده[(٧)]، وأبي الحسين بن سمعون[(٨)]، وأبي طالب المكي، وأبي عبد الرحمن السلمي، وأمثال هؤلاء.

فما من طائفة من طوائف أهل السنة - على تنوعهم - إلَّا إذا اعتبرتها وجدتها[(٩)] أعلم وأعدل، وأبعد عن الجهل والظلم، من طائفة الرافضة[(١٠)]، فلا يوجد في أحد منهم معاونة ظالم إلَّا وهو في الرافضة أكثر، ولا يوجد في الشيعة بعد [ما] عن[(١١)] ظلم ظالم إلَّا وهو في هؤلاء أكثر.

وهذا أمرٌ يشهد به العيان والسماع، لمن له اعتبار ونظر، ولا يوجد في جميع الطوائف لا[(١٢)] أكذب منهم، ولا أظلم منهم، ولا أجهل منهم. وشيوخهم يقرُّون بألسنتهم، يقولون: يا أهل السنة، أنتم فيكم فُتوَّة لو قدرنا عليكم لما عاملناكم[(١٣)]

---

(١) (أ): «المقتدين النعمى والكراجلي»؛ (ب): «القدريين النغمى والكرجكي»؛ (م): «المفيد بن النعمان والكراخي».

(٢) (ن)، (ص): «وأبي الحسن»، وهو خطأ.

(٣) (أ)، (ص)، (ر)، (ن): «محمد بن الهيضم»؛ (ب): «محمد بن هيضم». وسبقت ترجمته ٥٢٣/١.

(٤) «وأبي عبد الله بن حامد»: ساقطة من (أ)، (ب)، (و).

(٥) (ن)، (م): «وابن بطة».

(٦) «وأبي الحسين القدوري»: ساقطة من (ن)، (م)، (و). وفي (أ)، (ب): «وأبي الحسن القزويني»، وفي (هـ)، (ص): «وأبي الحسن القدوري». وهو: أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد القدوري، فقيه حنفي، توفي في بغداد سنة ٤٢٨هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/ ٦٠ - ٦١)؛ تاج التراجم لابن قطلوبغا (ط. بغداد، ١٩٦٢م)، ص٧؛ الأعلام (١/ ٢٠٦).

(٧) (ن)، (م): «وابن منده».

(٨) (أ)، (ب): «وأبي الحسين بن ميمون»؛ (ن): «وأبي الحسين بن شمعون». وهو: أبو الحسين محمد ابن أحمد بن إسماعيل بن عنبس بن سمعون، زاهد وواعظ، ولد ببغداد سنة ٣٠٠هـ، وتوفي بها سنة ٣٨٧هـ، علت شهرته حتى قيل: «أوعظ من سمعون». انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (٢/ ١٥٥ - ١٦٢)؛ صفة الصفوة لابن الجوزي (٢/ ٢٦٦ - ٢٦٩)؛ الأعلام (٦/ ٢٠٤).

(٩) (أ)، (ب): «إلا إذا اعتبرتها إلا وتحققتها».

(١٠) (أ)، (ب): «الروافض».

(١١) (أ)، (ب): «عدل عن». وسقطت «ما» من (ن).

(١٢) «لا»: ساقطة من (ب) فقط.

(١٣) (أ)، (ب): «ما عاملناكم»؛ (ص): «لعاملناكم»، وهو خطأ.

بما تعاملونا به عند القدرة علينا!

/ **الوجه الثالث عشر**[١]: أن يُقال: هـٰذا الشعر الذي استشهد به [واستحسنه][٢] هو قول جاهل، فإن أهل السنة متفقون على قبول ما روىٰ جدهم عن جبريل عن الباري، بل هم يقبلون مجرد قول الرسول ﷺ ويؤمنون به، ولا يسألونه من أين علمت هذا؛ لعلمهم بأنَّه معصوم لا ينطق عن الهوىٰ، إن هو إلا وحي يوحىٰ، وإنَّما سُمُّوا أهل السنة؛ لاتِّباعهم لسنته[٣] ﷺ. لكن الشأن في [معرفة][٤] ما رواه جدهم، فهم يطلبون علم ذلك من الثقات الأثبات، فإن كان عند أحد من[٥] العلويين علم شيء من ذلك استفادوه منه[٦]، [وإن كان عند غيرهم علم شيء من ذلك استفادوه منه][٧]. ٤/١٢٢ الوجه الثالث عشر

وأمَّا مجرد كون جدهم روىٰ عن جبريل عن الباري إذا لم يكونوا عالمين به فما يصنع لهم[٨]؟ والناس لم يأخذوا قول مالك والشافعي وأحمد وغيرهم إلَّا لكونهم يسندون أقوالهم إلىٰ ما جاء به النبي ﷺ، فإنَّ هـٰؤلاء من أعلم الناس بما جاء به، وأتبعهم لذلك، وأشدّهم اجتهاداً[٩] في معرفة [ذلك] واتِّباعه[١٠]، وإلَّا فأي غرض للناس في تعظيم مثل[١١] هـٰؤلاء؟!

/ وعامة الأحاديث التي يرويها هـٰؤلاء يرويها أمثالهم، وكذلك عامة ما يجيبون به في المسائل يقوله[١٢] أمثالهم، ولا يجعل أهل السنة قول واحد من هـٰؤلاء وحده[١٣] معصوماً يجب اتِّباعه، بل إذا تنازعوا في شيء ردُّوه إلىٰ الله والرسول. ٤/١٢٣

واعتبر ذلك بما تشاهده في زمانك من علم[١٤] أهل العلم بالقرآن والحديث والفقه فيهما[١٥]، وأنت[١٦] تجد كثيراً من بني هاشم لا يحفظ القرآن، ولا يعرف من حديث النبي ﷺ إلَّا ما شاء الله، ولا يفقه معاني[١٧] ذلك.

فإذا قال هـٰذا: روىٰ جدنا عن جبريل عن الباري. قيل: نعم. وهـٰؤلاء أعلم

---

(١) (ن)، (م)، (و): «الوجه الثاني عشر». (٢) «واستحسنه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٣) (أ)، (ب): «سنته». (٤) «معرفة»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) «أحد من»: ساقطة من (أ)، (ب). (٦) (أ)، (ب): «منهم».
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (٨) (و)، (ر)، (ص)، (هـ): «بهم».
(٩) (أ)، (ب): «وأسد اجتهادا». (١٠) (ن)، (م): «في معرفته واتِّباعه».
(١١) «مثل»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) (أ)، (ب): «من المسائل كقول».
(١٣) «وحده»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٤) «علم»: ساقطة من (ب) فقط.
(١٥) «فيهما»: ساقطة من (ب) فقط. (١٦) (ب) فقط: «فإنك».
(١٧) (أ)، (ب): «ولا يعرف معاني».

منكم بما روىٰ جدكم عن جبريل، وأنتم ترجعون في ذلك إليهم. وإذا كان كل من الأوَّلين والآخرين من بني هاشم قد تعلَّم(١) بعض ما جاء به الرسول [ﷺ](٢) من
٤/ ١٢٤ غيره، بل من غير بني / هاشم، كان هٰذا من أمارة أنه لا علم عندهم بذلك إلَّا كعلم أمثالهم. فبمن(٣) يأتمّ الناس، وعمَّن يأخذون؟

عمَّن يعرف(٤) ما جاء به جدهم؟ أو عمَّن لا يعرف ذلك؟ والعلماء هم ورثة الأنبياء، فإن الأنبياء لم يورِّثوا درهماً ولا ديناراً، وإنَّما ورَّثوا العلم، فمن أخذه فقد(٥) أخذ بحظ وافر.

وإن قال: مُرادي بهٰؤلاء الأئمة الاثنا عشر. قيل له: ما رواه عليّ بن الحسين وأبو جعفر وأمثالهما من حديث جدهم، فمقبول منهم كما يرويه أمثالهم. ولولا أن الناس وجدوا عند مالك والشافعي وأحمد أكثر مما وجدوه عند موسىٰ بن جعفر، وعلي بن موسىٰ، ومحمد بن علي، لما عدلوا عن هٰؤلاء إلىٰ هٰؤلاء. وإلَّا، فأي غرض لأهل العلم والدين أن يعدلوا عن موسىٰ بن جعفر إلىٰ مالك بن أنس، وكلاهما من بلد واحد، في عصر واحد؟ لو وجدوا عند موسىٰ [بن جعفر](٦) من علم الرسول ما وجدوه عند مالك - مع كمال رغبة المسلمين في معرفة علم الرسول، ونفس بني هاشم كانوا يستفيدون علم الرسول من مالك بن أنس أكثر مما يستفيدونه من ابن عمهم موسىٰ بن جعفر، ثم الشافعي جاء بعد مالك وقد خالفه في أشياء
٤/ ١٢٥ وردّها عليه حتىٰ وقع بينه وبين أصحاب مالك ما وقع، وهو أقرب نسباً/ (٧)ببني هاشم(٧) من مالك(٨)، ومن أحرص الناس علىٰ ما يستفيده من علم الرسول من بني عمه وغير [بني عمه](٩) - فلو وجد(١٠) عند أحد من بني هاشم أعظم من العلم الذي وجده عند مالك، لكان أشد الناس مسارعة إلىٰ ذلك، فلمَّا كان يعترف بأنه لم يأخذ [العلم](١١) عن أحد أعلم من مالك وسفيان بن عيينة، وكانت كتبه مشحونة بالأخذ عن هٰذين [الاثنين](١٢) وعن غيرهما(١٣)، وليس فيها شيء عن موسىٰ بن

(١) (ن)، (م)، (و): «قد يعلم»؛ (ب): «قد يتعلم».
(٢) «ﷺ»: زيادة في (أ)، (ب). (٣) (أ)، (ص)، (هـ): «فيمن».
(٤) (ب) فقط: «أيأخذون عمن يعرف». وفي (أ): «ويعرف... إلخ».
(٥) «فقد»: ساقطة من (أ)، (ت)، (و). (٦) «بن جعفر»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧-٧): ساقط من (م). (٨) (أ)، (ب): «من بني هاشم من مالك»، وهو تحريف.
(٩) (ن): «وغيرهم». (١٠) (ن): «فلو وجدوا»؛ (أ)، (ب): «ولو وجد».
(١١) «العلم»: في (ر) فقط. وفي (ص): «لم يأخذه».
(١٢) «الاثنين»: زيادة في (أ)، (ب). (١٣) (أ)، (ب): «وغيرهما».

جعفر وأمثاله من بني هاشم، عُلِم أن مطلوبه من علم الرسول [ﷺ][(١)] كان عند مالك أكثر مما هو عند هٰؤلاء.

وكذلك أحمد بن حنبل: قد عُلم كمال محبته لرسول الله ﷺ ولحديثه، ومعرفته بأقواله وأفعاله، وموالاته لمن يوافقه، ومعاداته لمن يخالفه، ومحبته لبني هاشم، وتصنيفه في فضائلهم، حتىٰ صنَّف «فضائل[(٢)] عليّ والحسن والحسين» كما صنَّف «فضائل الصحابة»[(٣)]، ومع/ هٰذا فكتبه مملوءة بعلم[(٤)] مثل مالك، والثوري، ٤/ ١٢٦
والأوزاعي، والليث بن سعد، ووكيع بن الجرَّاح، ويحيىٰ بن سعيد القطَّان، وهشيم ابن بشير، وعبد الرحمٰن بن مهدي/ وأمثالهم، دون موسىٰ بن جعفر، وعلي بن ص ١٣٧
موسىٰ، ومحمد بن عليّ وأمثالهم. فلو وجد مطلوبه عند مثل هٰؤلاء، لكان أشد الناس رغبة في ذلك.

فإن زعم زاعم أنه كان عندهم من العلم المخزون ما ليس عند أولئك لكن كانوا يكتمونه، فأي فائدة للناس في علم يكتمونه[(٥)]؟ فعلم لا يُقال به ككنز لا يُنفق منه، وكيف[(٦)] يأتمّ الناس بمن لا يبيّن لهم العلم المكتوم، كالإمام المعدوم، وكلاهما لا يُنتَفع به، ولا يحصل به لطف ولا مصلحة.

وإن قالوا: بل كانوا يبيِّنون[(٧)] ذلك لخواصهم دون هٰؤلاء الأئمة. قيل: أولاً: هٰذا كذب عليهم، فإن جعفر بن محمد لم يجئ بعده مثله. وقد أخذ العلم عنه[(٨)] هٰؤلاء الأئمة، كمالك، وابن عيينة، وشعبة، والثوري، وابن جريج، ويحيىٰ بن سعيد، وأمثالهم من العلماء المشاهير[(٩)] الأعيان.

/ ثم من ظنَّ بهٰؤلاء السادة أنهم يكتمون علمهم[(١٠)] عن مثل هٰؤلاء، ٤/ ١٢٧
ويخصُّون به قوماً مجهولين ليس لهم في الأمة لسان صدق، فقد أساء الظن بهم؛ فإن في هٰؤلاء من المحبة لله ولرسوله، والطاعة له، والرغبة في حفظ دينه وتبليغه،

---

(١) «ﷺ»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) (ن)، (م): «صنف في فضائل. . ».
(٣) (م) فقط: «صنف في فضائل الصحابة». وذكر سزكين من كتب الإمام أحمد بن حنبل المخطوطة «كتاب فضائل الصحابة»، ومن كتبه الأخرىٰ: كتاب «فضائل عليّ». انظر: تاريخ التراث العربي، م١، جـ٣، ص ٢٢٥، ٢٢٦. وقد طبع كتاب «فضائل الصحابة».
(٤) «بعلم»: ساقطة من (و)، (أ). وفي (ب): «مملوءة عن مثل مالك. . . إلخ».
(٥) (أ)، (ب): «في علم مكتوم».
(٦) (أ)، (ب)، (ر): «فكيف».
(٧) (أ): «يثبتوا»؛ (ب): «يثبتون»، وهو تحريف.
(٨) (أ)، (ب)، (هـ)، (ر)، (ص): «عن»، وهو خطأ.
(٩) (ن)، (م): «المشهورين».
(١٠) (أ)، (ب): «العلم».

وموالاة من والاه، ومعاداة من عاداه، وصيانته عن الزيادة والنقصان، ما لا يوجد قريب منه لأحد من شيوخ الشيعة.

وهٰذا أمرٌ معلومٌ بالضرورة لمن عرف هٰؤلاء وهٰؤلاء. واعتبر هٰذا مما تجده في كل زمان من شيوخ السنة وشيوخ الرافضة، كمصنِّف هٰذا الكتاب، فإنه عند الإمامية أفضلهم في زمانه، بل يقول بعض الناس: ليّس في بلاد المشرق أفضل منه في جنس العلوم مطلقاً. ومع هٰذا، فكلامه يدلّ على أنه من أجهل خلق الله بحال النبي ﷺ وأقواله وأعماله، فيروي الكذب[1] الذي يظهر أنه كذب من وجوه كثيرة، فإن كان عالماً بأنه كذب، فقد ثبت عنه ﷺ أنه قال: «**من حدَّث عني بحديث وهو[2] يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**»[3]. وإن كان جاهلاً بذلك، دلَّ على أنه من أجهل الناس بأحوال النبي ﷺ، كما قيل:

١٢٨/٤ / **فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة ... وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم**

(٤ وأمَّا الأبيات التي أنشدها، فقد قيل في معارضتها:

إذا شئت أن ترضى لنفسك مذهباً ... تنال به الزلفى وتنجو من النار
فدِن بكتاب الله والسنة[5] التي ... أتت عن رسول الله من نقل أخيار[6]
ودع عنك دين الرفض[7] والبدع التي ... يقودك داعيها إلى النار والعار
وسر خلف أصحاب الرسول فإنهم ... نجوم هدى في ضوئها يهتدي الساري
وعج عن طريق الرفض فهو مؤسس ... على الكفر تأسيسا على جرف هارِ
هما خطتا[8]: إما هدى و سعادة ... وإما شقاء مع ضلالة كفّار
فأي فريقَيْنا[9] أحق بأمنه ... وأهدى سبيلا عندما يحكم الباري
أمَنْ سبَّ أصحاب الرسول وخالف الـ ... كتاب ولم يعبا بثابت أخبار[10]
أم المقتدِي بالوحي يسلك منهج الـ ... صحابة مع حب القرابة الأطْهَار[11] ٤)

---

(١) (ر)، (هـ)، (ص): «فيروي الحديث». (٢) «وهو»: ليست في (ص).
(٣) (أ)، (ب)، (م): «الكذابين». والحديث عن سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة وعلي ﷺ في: مسلم ١/ ٩ (المقدمة، باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين)؛ سنن الترمذي ٤/ ١٤٣ (كتاب العلم، باب من روىٰ حديثاً وهو يرىٰ أنه كذب)؛ سنن ابن ماجه ١/ ١٤ (المقدمة، باب من حدث عن رسول الله حديثاً وهو يرىٰ أنه كذب)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ٢٠؛ وانظر: شرح النووي علىٰ صحيح مسلم ١/ ٦٢ ـ ٦٤.
(٤ ـ ٤): ساقط من (و). (٥) (ص): «والسنن».
(٦) «أخيار»: كذا في (ب). وفي سائر النسخ: «الأخيار». (٧) (أ)، (ب): «داع الرفض».
(٨) (ب) فقط: «هما خطتان». (٩) (ر)، (هـ): «طريقينا»؛ (ص): «الطريقين».
(١٠) «أخبار»: كذا في (ص)، (ر). وفي سائر النسخ: «الأخبار». (١١) (ص): «قرابة أطهار».

٤/ ١٢٩

فصـــل[١]

كلام الرافضي على اختيار الناس لمذهب أهل السنة طلباً للدنيا

/ قال الرافضي[٢]: «وما أظن أحداً من المحصِّلين[٣] وقف على هـٰذه المذاهب واختـار[٤] غير مذهب الإمامية باطناً، وإن كان في الظاهر يصير إلىٰ غيره طلباً للدنيا، حيث وُضعت لهم المدارس والربط والأوقاف حتىٰ تستمر[٥] لبني العباس الدعوة ويُشيدوا[٦] للعامة اعتقاد إمامتهم».

الرد عليه

فيُقال: هـٰذا الكلام[٧] لا يقوله إلَّا مَنْ هو مِن أجهل الناس بأحوال أهل السنة، أو من[٨] هو من أعظم الناس كذباً وعناداً، وبطلانه[٩] ظاهر من وجوه كثيرة؛ فإنه من المعلوم أن السنة كانت قبل أن تُبنىٰ المدارس أقوىٰ وأظهر، فإن المدارس إنَّما بُنيت في بغداد في أثناء المائة الخامسة: بُنيت النظامية في حدود الستين والأربعمائة، وبنيت علىٰ مذهب واحد من الأئمة الأربعة[١٠]. والمذاهب الأربعة طبقت المشرق / والمغرب[١١]، وليس لأحد منهم مدرسة، والمالكية في الغرب[١٢] لا يُذكر عندهم ولد العباس. ٤/ ١٣٠

ثم السنة كانت قبل دولة بني العباس أظهر منها وأقوىٰ في دولة بني العباس، فإن بني العباس دخل في دولتهم كثير[١٣] من الشيعة وغيرهم من أهل البدع. ثم إنَّ[١٤] أهل السنة متفقون علىٰ أن الخلافة لا تختص ببني العباس، وإنه لو تولاها بعض العلويين أو الأمويين أو غيرهم من بطون قريش جاز، ثم من المعلوم أن علماء السنة، كمالك وأحمد وغيرهما، من أبعد الناس عن مداهنة الملوك أو مقاربتهم، ثم إن[١٤] أهل السنة إنَّما يعظِّمون الخلفاء الراشدين، وليس فيهم أحد من بني العباس.

---

(١) (ص)، (ر)، (هـ): «الفصل الرابع عشر». (٢) في (ك) ص ١٠٧ (م).
(٣) (ن)، (أ): «من المخلصين». (٤) (ك): «فاختار».
(٥) (ك): «حين تستمر»، وهو تحريف. (٦) (ك): «ويشيد». (٧) (أ)، (ب): «كلام».
(٨) (أ)، (ب): «ومن». (٩) (ن): «وسلطانه»، وهو تحريف.
(١٠) يقول ابن خلّكان في ترجمة أبي علي الحسن بن علي بن إسحاق بن العباس الملقّب بنظام الملك (وفيات الأعيان ١/ ٣٩٦): «وشرع في عمارة مدرسته ببغداد سنة سبع وخمسين وأربعمائة، وفي سنة تسع وخمسين جمع الناس علىٰ طبقاتهم ليدرس بها الشيخ أبو إسحاق الشيرازي ـ رحمه الله تعالىٰ ـ . . .». وانظر: البداية والنهاية لابن كثير (١٢/ ١٤٠)؛ الكامل لابن الأثير (١٠/ ٧٢)؛ المنتظم لابن الجوزي (٩/ ٦٥ ـ ٦٦)، وفيه: (وفي كتاب شرطها أنها وقف علىٰ أصحاب الشافعي أصلاً . .».
(١١) (ن)، (م)، (ص)، (ر)، (هـ): «الشرق والغرب».
(١٢) «في الغرب»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «بالغرب».
(١٣) (أ)، (ب): «فإن دولة بني العباس دخل فيها كثير». (١٤) «إن»: في (ن) فقط.

ثم من المعلوم لكل عاقل أنه ليس في علماء المسلمين المشهورين أحد[1]
٤/ ١٣١ رافضي، بل كلهم متفقون على تجهيل الرافضة وتضليلهم، وكتبهم كلها/ شاهدة بذلك، وهذه كتب الطوائف كلها تنطق[2] بذلك، مع أنه لا أحد يلجئهم إلى ذكر الرافضة، وذكر جهلهم وضلالهم.

وهم دائماً يذكرون من جهل الرافضة وضلالهم ما يُعلم معه بالاضطرار أنهم
ظ ١٣٧ يعتقدون أن الرافضة من أجهل الناس وأضلهم، وأبعد طوائف/ الأمة عن الهدى. كيف[3] ومذهب هؤلاء الإمامية قد جمع عظائم البدع المنكرة، فإنهم جهمية قدرية رافضة[4]. وكلام السلف والعلماء في ذم كل[5] صنف من هذه الأصناف لا يحصيه إلّا الله، والكتب مشحونة بذلك، ككتب الحديث والآثار والفقه والتفسير والأصول والفروع وغير ذلك، وهؤلاء الثلاثة شرٌّ من غيرهم من أهل البدع كالمرجئة[6] والحرورية.

والله يعلم أني - مع كثرة بحثي وتطلعي إلى معرفة أقوال الناس [ومذاهبهم][7] - ما علمت رجلاً له في الأمة لسان صدق يُتهم[8] بمذهب الإمامية، فضلاً عن أن يُقال: إنَّه[9] يعتقده في الباطن.

٤/ ١٣٢ وقد اتُّهم بمذهب الزيدية الحسن بن صالح بن حيّ، وكان فقيهاً/ صالحاً[10] زاهداً[11]، وقيل: إن ذلك كذب عليه، ولم ينقل[12] أحد عنه[13]: إنه طعن في أبي بكر وعمر، فضلاً عن أن يشك في إمامتهما. واتُّهِم[14] طائفة من الشيعة

(١) (ن)، (م)، (و): «واحد».
(٢) (أ)، (ب): «تشهد».
(٣) «كيف»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «رافضية».
(٥) «كل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (أ)، (ب): «والمرجئة»، وهو تحريف.
(٧) «ومذاهبهم»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (أ): «منهم»؛ (ب): «متهما».
(٩) «إنه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) «صالحاً»: زيادة في (ر)، (هـ)، (ص).
(١١) أبو عبد الله الحسن بن صالح بن حيّ الهمداني الثوري الكوفي، كان فقيهاً محدثاً متكلماً، وهو رأس فرقة الصالحية من الزيدية، وقولها وفرقة البترية أصحاب كثير النوي الأبتر قول واحد. ولد الحسن بن صالح سنة ١٠٠، وتوفي سنة ١٦٨هـ، وجعلهما الأشعري فرقة واحدة سماها البترية، ويقول عنهم: إنهم «يزعمون أن عليّاً أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ وأولاهم بالإمامة، وأن بيعة أبي بكر وعمر ليست بخطأ؛ لأن عليّاً ترك ذلك لهما، ويقفون في عثمان وفي قتلته، ولا يُقدمون عليه بإكفار». انظر عنه وعن آرائه: تهذيب التهذيب (٢/ ٢٨٥-٢٨٩)؛ ميزان الاعتدال (١/ ٤٩٦-٤٩٩)؛ الأعلام (٢/ ٢٠٨)، مقالات الإسلاميين (١/ ١٣٦-١٣٨)؛ الملل والنحل (١/ ١٤٢-١٤٣)، الفرق بين الفرق، ص ٢٤-٢٥.
(١٢) «ولم ينقل»: كذا في (ن)، (م). وفي سائر النسخ: «ولم يقل».
(١٣) «عنه»: ساقطة من (أ)، (ب)
(١٤) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «وأنهم»، وهو تحريف.

الأولى[1] بتفضيل عليّ على عثمان[2]، ولم يُتهم أحد من الشيعة الأولى بتفضيل عليّ على أبي بكر وعمر، بل كانت عامة الشيعة الأولى[1] الذين يحبُّون عليّاً يفضِّلون عليه[3] أبا بكر وعمر، لكن كان فيهم طائفة ترجّحه[4] عَلَى عثمان، وكان الناس في الفتنة صاروا شيعتين: شيعة عثمانية، وشيعة علوية. وليس كل من قاتل مع عليّ كان يفضله على عثمان، بل كان كثير منهم يفضّل عثمان عليه، كما هو قول سائر أهل السنة.

فصل[5]

٤/ ١٣٣

كلام الرافضي على تدين بعض أهل السنة بمذهب الإمامية في الباطن

/ قال الرافضي[6]: «وكثيراً ما رأينا من يتدين في الباطن بمذهب[7] الإمامية، ويمنعه عن إظهاره حب الدنيا وطلب الرياسة، وقد رأيت بعض أئمة الحنابلة يقول: إني على مذهب الإمامية، فقلت: لم[8] تدرّس على مذهب الحنابلة؟ فقال: ليس في مذهبكم البغلات والمشاهرات. وكان أكبر مدرسي[9] الشافعية في زماننا حيث توفي أوصى أن يتولى أمره في غُسله وتجهيزه بعض المؤمنين[10]، وأن يُدفن في مشهد مولانا الكاظم، وأشهد عليه أنه كان على مذهب الإمامية».

الرد عليه

والجواب: أن قوله: «وكثيراً ما رأينا» هذا كذب[11]، بل قد يوجد في بعض المنتسبين إلى مذهب الأئمة الأربعة من هو في الباطن رافضي، كما يوجد في المظهرين للإسلام من هو في الباطن منافق، فإن الرافضة لما كانوا من جنس المنافقين يخفون أمرهم، احتاجوا أن يتظاهروا بغير ذلك[12]، كما احتاج المنافقون[13] أن يتظاهروا بغير الكفر، ولا يوجد هذا إلّا فيمن هو/ جاهل بأحوال النبي ﷺ وأمور المسلمين كيف كانت في أول الإسلام. وأما من عرف الإسلام كيف كان، وهو مقرٌّ بأن محمداً رسول الله باطناً وظاهراً، فإنه يمتنع أن يكون في الباطن رافضيّا، ولا يُتصور أن يكون في الباطن رافضيا إلّا زنديق منافق، أو جاهل بالإسلام كيف كان، ٤/ ١٣٤

(١-١) ساقط من (أ)، (ب).
(٢) «عليّ على عثمان»: كذا في (ص). وفي سائر النسخ: «عثمان على عليّ».
(٣) (أ)، (ب): «ويفضلون عليه»، وهو خطأ.
(٤) (أ)، (ب): «يرجحونه».
(٥) (ص)، (ر)، (هـ): «الفصل الخامس».
(٦) في (ك) ص ١٠٧ (م).
(٧) (أ)، (ب): «بدين».
(٨) (ك): «فلم».
(٩) (ك)، (هـ): «مدرس».
(١٠) (ب) فقط: «بعض الإمامية».
(١١) (ن)، (م): «قوله: إن هذا كثير، كذب». وسقطت «هذا» من (أ)، (ب).
(١٢) (أ)، (ب): «أن يظهروا غير ذلك».
(١٣) «المنافقون»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «المنافق».

[مُفرط في الجهل][(١)].

والحكاية التي ذكرها عن بعض الأئمة المدرسين ذكر لي بعض البغداديين أنها كذب مفترىٰ، فإن كان صادقاً فيما نقله عن بعض المدرسين من هٰؤلاء وهٰؤلاء، فلا يُنكر أن يكون في المنتسبين إلىٰ الأئمة الأربعة من هو زنديق ملحد مارق من الإسلام[(٢)]، فضلاً عن أن يكون رافضيا. ومن استدل بزندقة بعض الناس في الباطن علىٰ أن علماء المسلمين كلهم زنادقة، كان من أجهل الناس، كذلك[(٣)] من استدلَّ برفض بعض الناس في الباطن.

ولو كشف لنا عن اسم هٰذا المدرس وهٰذا المدرس لَبَيَّنَّا من جهله[(٤)] ما يبين حقيقة حاله[(٥)]. وهل في مجرد كون الرجل تولّىٰ التدريس في مثل دولة الترك الكفار، أو الحديثي العهد بالإسلام، ما يدل علىٰ فضيلة المدرس وديانته، حتىٰ
٤/١٣٥ يُجعل له قولٌ؟ مع العلم بأن[(٦)] كثيراً ممن يتولىٰ التدريس/ بجاه الظَّلَمة الجهَّال[(٧)] يكون من أجهل الناس وأظلمهم، ولكن الذي يدلّ علىٰ فضيلة العلماء ما اشتهر من علمهم عند الناس، وما ظهر من آثار كلامهم وكتبهم. فهل عرف أحد[(٨)] من فضلاء أصحاب الشافعي وأحمد و[أصحاب] مالك[(٩)] كان رافضيا؟ أم يُعلم[(١٠)] بالاضطرار أن كل فاضل منهم فإنه[(١١)] من أشد الناس إنكاراً للرفض. وقد اتُّهِم طائفة من أتباع الأئمة بالميل إلىٰ نوع من الاعتزال، ولم يعلم عن أحد منهم أنه اتهم بالرفض[(١٢)]؛ لبُعد الرفض[(١٣)] عن طريقة أهل العلم، فإن المعتزلة ـ وإن كانت أقوالهم متضمنة[(١٤)] لبدع منكرة ـ، فإن فيهم من العلم[(١٥)] والدين، والاستدلال بالأدلة الشرعية والعقلية، والرد علىٰ من هو أبعد عن الإسلام [منهم][(١٦)] من أهل الملل والملاحدة، بل ومن الرد علىٰ الرافضة ما أوجب أن يدخل فيهم جماعات من أهل العلم والدين، وإن انتسبوا[(١٧)] إلىٰ مذهب بعض الأئمة الأربعة، كأبي حنيفة

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٢) عبارة «من الإسلام»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (ب) فقط: «وكذلك».
(٤) (أ)، (ب): «من جهلهما».
(٥) (ن)، (م)، (و): «حكمه».
(٦) (ب) فقط: «مع أهل العلم فإن..».
(٧) (ر): «الظلمة الكفار الجهال».
(٨) (ر): «واحد».
(٩) (ن)، (م): «وأحمد ومالك».
(١٠) (ن)، (م): «إنه يعلم»؛ (ص): «لم يعلم».
(١١) «فإنه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) (أ)، (ب): «ولم يعلم أحد منهم اتهم بالرفض».
(١٣) (ن)، (م): «الرافضة».
(١٤) «متضمنة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٥) (ن)، (م): «العدل».
(١٦) «منهم»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(١٧) (أ)، (ب): «العلم والدين والاستدلال بالأدلة الشرعية وإن انتسبوا»، وهو تحريف.

وغيره، بخلاف الرافضة فإنهم من أجهل/ الطوائف بالمنقول والمعقول، ومن دخل ١٣٦/٤
فيهم من المظهرين للعلم والدين باطناً(١) فلا يكون إلّا من أجهل الناس، أو زنديقاً ملحداً.

فصل(٢)

كلام الرافضي على الوجه الخامس في وجوب اتباع مذهب الإمامية: أنهم لم يذهبوا إلى التعصب في غير الحق

قال الرافضي(٣): «الوجه الخامس: في بيان وجوب اتباع مذهب الإمامية أنهم لم يذهبوا(٤) إلىٰ التعصب في غير الحق، بخلاف غيرهم(٥)، فقد ذكر الغزالي والماوردي(٦)، وهما(٧) إمامان للشافعية، أن تسطيح القبور هو المشروع، لكن لما جعلته الرافضة شعاراً لهم(٨) عدلنا عنه إلىٰ التسنيم، وذكر الزمخشري، / وكان من أئمة الحنفية، في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ [سورة الأحزاب: ٤٣]، أنه يجوز بمقتضىٰ هٰذه الآية أن يُصلَّىٰ علىٰ آحاد المسلمين، لكن لما اتخذت
١٣٧/٤
الرافضة ذلك في(٩) أئمتهم منعناه. وقال مصنف «الهداية» من الحنفية: إن المشروع
ص ١٣٨
التختم في اليمين(١٠)، / ولكن لما اتخذته الرافضة جعلنا التختم في(١١) اليسار، وأمثال ذلك كثير. فانظر إلىٰ من يغيِّر الشريعة ويبدِّل الأحكام التي ورد بها النص عن النبي ﷺ(١٢) ويذهب إلىٰ ضد الصواب معاندة لقوم [معينين](١٣)، فهل يجوز اتِّباعه والمصير إلىٰ أقواله(١٤)؟».

---

(١) (أ)، (ب): «باطنا وظاهرا». وسقطت عبارة «باطنا وظاهرا» من (هـ)، (ص)، (ر).

(٢) (هـ)، (ص)، (ر): «الفصل السادس عشر». وسقطت كلمة «فصل» من (ن)، (م).

(٣) في (ك) ص ١٠٨ (م). (٤) (ك): «الوجه الخامس أن الإمامية لم يذهبوا».

(٥) عبارة «بخلاف غيرهم»: ليست في (ك).

(٦) «والماوردي»: كذا في (ب) فقط. وفي (ك): «والمتوكل». وفي سائر النسخ: «المبرِّد». والمبرد، هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي إمام في اللغة والأدب والنحو، ولم يعرف أنه من أئمة الفقه وخاصة في الفقه الشافعي، وقد ولد عام ٢١٠، وتوفي عام ٢٨٦هـ (انظر: الأعلام ٨/ ١٥)، فما في النسخ المختلفة تحريف بلا شك. وأما ما في (ك) - أعني: المتوكل - فلم أجده في فقهاء الشافعية. وما اختاره محقق (ب) وهو الماوردي، جائز؛ إذ أنه من أئمة فقهاء الشافعية، وهو: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، ولد عام ٣٦٤، وتوفي عام ٤٥٠هـ، له كتاب «الحاوي» في فقه الشافعية: نيِّف وعشرون جزءاً، وكان أقضىٰ قضاة عصره، وله: «الأحكام السلطانية»، وهو مطبوع. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية (٥/ ٢٦٧ - ٢٨٥)؛ الأعلام (٥/ ١٤٦ - ١٤٧).

(٧) (ك): «وكانا». (٨) (ص): «ذلك شعاراً في».

(٩) (ص): «ذلك شعاراً في». (١٠) (ك): «باليمين». (١١) (أ)، (ب): «جعلناه في».

(١٢) (أ)، (ب)، (م): «وردت عن النبي ﷺ»؛ (و)، (ن)، (ر)، (هـ): «ورد بها النبي ﷺ»؛ (ك): «ورد بها أخبار النبي صلىٰ الله عليه وآله». وما أثبته عن (ص).

(١٣) «معينين»: في (ك)، (ب) فقط، وسقطت من سائر النسخ.

(١٤) (ن)، (م)، (ص)، (هـ)، (ر)، (و): «قوله».

الجواب من طريقين: والجواب من طريقين: أحدها: أنَّ هـٰذا الذي ذكره هو بالرافضة ألصق.

والثاني: أن أئمة السنة برآء من هـٰذا.

الطريق الأول أمَّا الطريق الأول، فيُقال: لا نعلم طائفة أعظم تعصباً في الباطل من الرافضة، حتىٰ
٤/ ١٣٨ أنهم دون سائر الطوائف عُرِف منهم شهادة الزورة لموافقهم/ علىٰ مخالفهم، وليس في التعصب أعظم من الكذب، وحتىٰ أنهم في التعصب جعلوا للبنت جميع الميراث، ليقولوا: إن فاطمة - رضي الله عنها - ورثت رسول الله ﷺ دون عمه العباس [ﷺ][1]، وحتىٰ أنَّ فيهم من حرَّم لحم الجمل[2]؛ لأنَّ عائشة قاتلت علىٰ جمل، فخالفوا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وإجماع الصحابة والقرابة لأمر لا يناسب ذلك[3]، فإن ذلك الجمل الذي ركبته عائشة [رضي الله عنها][4] مات، ولو فرض أنه حيّ فركوب الكفّار علىٰ الجمال لا يوجب تحريمها، وما زال الكفَّار يركبون جمالاً[5] ويغنمها المسلمون منهم، ولحمها حلال لهم، فأي شيء في ركوب عائشة للجمل مما[6] يوجب تحريم لحمه؟

وغاية ما يفرضون أن بعض من يجعلونه كافراً ركب جملاً[7]، مع أنهم كاذبون مفترون فيما يرمون به أم المؤمنين - رضي الله عنها -.

ومن تعصبهم: أنهم لا يذكرون اسم[8] «العشرة» بل يقولون: تسعة وواحد. و إذا بنوا أعمدة أو غيرها لا يجعلونها عشرة، وهم يتحرَّون ذلك في كثير من
٤/ ١٣٩ أمورهم./ مع أن الكتاب العزيز قد جاء بذكر «العشرة» و«العشر»[9] في غير موضع، كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [سورة البقرة: ١٩٦]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [سورة البقرة: ٢٣٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ﴾ [سورة الأعراف: ١٤٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [سورة الفجر: ١، ٢].

فذكر سبحانه وتعالىٰ اسم «العشرة» في مواضع محمودة. وذكر اسم «التسعة»

---

(١) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب). (٢) (ص)، (هـ)، (ر): «حرم أكل لحم الجمل».
(٣) «ذلك»: ساقطة من (ب) فقط. (٤) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) (أ)، (ب): «الجمال».
(٦) (ن)، (م)، (ر)، (ص)، (هـ)، (أ): «ما». وسقطت من (ب). وما أثبته من (و). وفي (ص): «فليس ركوب عائشة للجمل ما يوجب تحريم لحمه».
(٧) (ن)، (م)، (ر)، (ص)، (هـ): «الجمل». (٨) (ن)، (م): «لا يذكرون في أبنيتهم».
(٩) «والعشر»: ساقطة من (أ)، (ب).

في موضع مذموم؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [سورة النمل: ٤٨].

وقال النبي ﷺ: **«تحرَّوا ليلة القدر في العشر الأواخر من رمضان»**(١)، وكان يعتكف العشر الأواخر حتىٰ قبضه الله تعالىٰ. وقال: **«ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام العشرة»**(٢). فإذا كان الله ورسوله قد تكلم باسم «العشرة» وعلَّق بهٰذا/ [العدد](٣) أحكاماً شرعية محمودة، كان نفورهم عن التكلم بذلك لكونه قد ٤/ ١٤٠
تسمَّىٰ به(٤) عشرة من الناس يبغضونهم غاية الجهل والتعصب!

ثم قوله: «تسعة وواحدة»، هو معنىٰ العشرة مع طول العبارة. وإذا(٥) كان اسم العشرة أو التسعة أو السبعة يقع علىٰ كل معدود بهذا العدد، سواء كان من الناس أو الدواب أو الثياب أو الدراهم، وبعض المعدودات يكون محموداً، وبعضها يكون مذموماً، فنفور هٰؤلاء الجهَّال عن التكلم بهٰذه الأعداد في غاية الجهل(٦)، وإنَّما هو كنفورهم عن التكلم بأسماء قوم يبغضونهم، كما ينفرون عمَّن اسمه أبو بكر وعمر [وعثمان](٧) لبغضهم لشخص كان اسمه هٰذا الاسم.

وقد كان من(٨) الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ من هو مسمًّىٰ بأسماء تسمَّىٰ بها(٩) بعض الكفار، كالوليد بن الوليد. وقد ثبت في الصحيح أنَّ النبي ﷺ/ كان يقول في ٤/ ١٤١
قنوته [إذا قنت](١٠): **«اللهمَّ انجِ الوليد بن الوليد، وانج سلمة(١١) بن هشام، وعيَّاش بن أبي**

---

(١) الحديث عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في: البخاري ٣/ ٤٧ (كتاب في فضل ليلة القدر، باب تحرّي ليلة القدر. .)؛ مسلم ٢/ ٨٢٨ (كتاب الصوم، باب فضل ليلة القدر. .)؛ سنن الترمذي ٢/ ١٤٤ (كتاب الصوم، باب ما جاء في ليلة القدر). وجاء الحديث غير موصول عن هشام بن عروة عن أبيه في: الموطأ ١/ ٣١٩ (كتاب الاعتكاف، باب ما جاء في ليلة القدر).

(٢) هٰذا جزء من حديث عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ مع اختلاف في اللفظ ـ في: سنن الترمذي ٢/ ١٢٩ (كتاب الصوم، باب ما جاء في العمل في أيام العشر)، وقال الترمذي: «وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة وعبدالله بن عمرو وجابر. قال أبو عيسىٰ: حديث ابن عباس حديث حسن غريب صحيح». والحديث في: سنن ابن ماجه ١/ ٥٥٠ (كتاب الصيام، باب صيام العشر)؛ المسند (ط. المعارف) ٣/ ٢٩٨، وقال الشيخ أحمد شاكر: «إسناده صحيح، ورواه البخاري والترمذي وأبو داود وابن ماجه، كما في الترغيب والترهيب ٢: ١٢٤، ٥/ ٥٤». وحديث ابن عباس في البخاري تختلف ألفاظه وهو فيه ٢/ ٢٠ (كتاب العيدين، باب فضل العمل في أيام التشريق). وانظر: فتح الباري (٢/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨).

(٣) «العدد»: ساقطة من (ن)، (م).

(٤) (أ)، (ب): «سمّي به».

(٥) (أ)، (ب): «وإن».

(٦) (ب) فقط: «غاية في الجهل».

(٧) «وعثمان»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).

(٨) (أ)، (ب): «في».

(٩) (أ)، (ب): «يسمىٰ بها»؛ (ص): «يتسمَّىٰ بها».

(١٠) «إذا قنت»: ساقطة من (ن)، (م).

(١١) (أ)، (ب): «وسلمة»؛ (ن)، (م): «ونج سلمة»؛ (ص): «اللهم انج سلمة».

ربيعة، والمستضعفين من المؤمنين»(١).

وهٰذا الوليد مؤمن تقيّ، وأبوه الوليد كافر شقيّ. وكذلك عقبة بن أبي مُعَيْطٍ من كفَّار قريش. وقد قال النبي ﷺ: «**رأيت كأني في دار عقبة بن رافع وأتينا برطب ابن طاب**(٢)**، فأوَّلت الرفعة**(٣) **لنا في الدنيا، والعاقبة لنا في الآخرة، وأن ديننا قد طاب**»(٤).

وقد كان النبي ﷺ يدعو عليّ بن أبي طالب وفي الكفار عليّ بن أمية بن خلف قُتِل هو وأبوه يوم بدر كافِرَيْنِ. وفي الصحابة/ كعب بن مالك شاعر النبي ﷺ ٤/١٤٢
وغيره، وكان كعب بن(٥) الأشرف قد آذىٰ الله ورسوله(٦) حتىٰ ندب النبي ﷺ لقتله محمد ابن مَسْلَمة وأصحابه(٧). وفي الصحابة أُبيّ بن كعب(٨) الذي قال له النبي ﷺ: «**إنَّ اللهَ أمرني أن أقرأ عليك** ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [سورة البينة: ١]»(٩)؛ يعني: قراءة(١٠) تبليغ لا قراءة تعلُّم(١١). وفي المشركين أُبيّ بن خلف قتله النبي ﷺ بيده يوم أُحد، ولم يقتل النبي ﷺ بيده [أحداً](١٢) غيره، وقال: «**إنَّ**(١٣) **من أشد/ الناس** ٤/١٤٣

---

(١) الحديث ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٦/ ٤٨ ـ ٤٩ (كتاب التفسير، تفسير سورة البقرة، باب فعسىٰ الله أن يعفو عنهم. .)، ٩/ ١٩ ـ ٢٠ (كتاب الإكراه، باب قول الله تعالىٰ: إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان)؛ مسلم ١/ ٤٦٦ ـ ٤٦٨ (كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلاة. .)؛ سنن أبي داود ٢/ ٩٢ (كتاب الصلاة، باب القنوت في الصلوات).

(٢) (أ): «ابن طاط»؛ (ب): «من طاب». (٣) (ب): «بالرفعة».

(٤) الحديث بألفاظ مقاربة عن أنس بن مالك رضي الله عنه في: مسلم ٤/ ١٧٧٩ (كتاب الرؤيا، باب رؤيا النبي ﷺ)، وقال المحقق: «برطب من رطب ابن طاب: هو نوع من الرطب معروف. . وهو مضاف إلىٰ ابن طاب، رجل من أهل المدينة». والحديث في: سنن أبي داود ٤/ ٤١٨ (كتاب الأدب، باب ما جاء في الرؤيا)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٢٨٦.

(٥) «بن»: ساقطة من (أ)، (ب). (٦) (أ)، (ب): «آذىٰ النبي ﷺ».

(٧) خبر مقتل كعب بن الأشرف اليهودي الذي شبب بأم الفضل زوج العباس بن عبد المطلب عم رسول الله ﷺ وحرَّض الكفار علىٰ قتال المسلمين في سيرة ابن هشام ٣/ ٥٤ ـ ٦١ وفيها (ص٥٨): «فاجتمع في قتله محمد بن مسلمة وسِلْكان بن سلامة بن وقش، وهو أبو نائلة، أحد بني عبد الأشهل، وكان أخا كعب بن الأشرف من الرَضاعة، وعبّاد بن بشر بن وقش، أحد بني عبد الأشهل، والحارث بن أوس بن معاذ، أحد بني عبد الأشهل، وأبو عبس بن جبر، أحد بني حارثة».

(٨) (أ)، (ب): «وفي الصحابة: كعب».

(٩) الحديث عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ في: البخاري ٦/ ١٧٥ (كتاب التفسير، سورة لم يكن)، وساقه البخاري من ثلاثة طرق نص أولها: «. . عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ: قال النبي ﷺ لأُبيّ: «**إن اللهَ أمرني أقرأ عليك: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾**» قال: وسمَّاني؟ قال: «**نعم**»، فبكىٰ.

(١٠) (أ): «أقرأ عليك يعني: لم يكن، قراءة»؛ (ب): «أقرأ عليك يعني قراءة»؛ (هـ)، (ر)، (ص): «أقرأ عليك لم يكن يعني قراءة»؛ (و): «أقرأ عليك لم يكن قراءة».

(١١) (أ)، (ب): «تعليم». (١٢) «أحداً»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م)، (و).

(١٣) «إن»: ساقطة من (أ)، (ب).

عذاباً يوم القيامة من قتل نبيا أو قتله نبيّ»(١) . وهـٰذا باب واسع . [وقد سمَّىٰ النبي ﷺ ابنه إبراهيم](٢) ، وقد سمَّىٰ عليٌّ - رضي الله عنه - ابنيه أبا بكر وعمر(٣) .

ففي الجملة أسماء الأعلام يشترك فيها المسلم والكافر ، كما تُسمِّي اليهود والنصارىٰ إبراهيم وموسىٰ وإسحاق ويعقوب ، والمسلمون يسمون بذلك أيضاً ، فليس في تسمية الكافر باسم ما يوجب هجران ذلك الاسم(٤) ، [فلو فُرِضَ - والعياذ بالله - أن هـٰؤلاء كفَّار ، كما يقول المفترون - لعنهم الله(٥) - لم يكن في ذلك ما يوجب هجران هـٰذه الأسماء](٦) ، وإنَّما ذلك مبالغة في التعصب والجهل .

فإن قيل: إنَّما يكرهون هـٰذا الاسم لأنَّ المسمَّىٰ به يكون سنيًّا .

/ **قيل:** فهم قد يعرفون(١) مذهب الرجل ولا يخاطبونه بهـٰذا الاسم ، بل بغيره من الأسماء ، مبالغة في هجران هـٰذا الاسم . ومن تعصبهم أنهم إذا وجدوا مسمَّىٰ بعليّ أو جعفر أو الحسن أو الحسين بادروا إلىٰ إكرامه(٢) ، مع أنه قد يكون فاسقاً ، ٤/ ١٤٤
وقد يكون في/ الباطن سنيًّا ، فإنَّ أهل السنة يسمُّون بهـٰذه الأسماء . كل هـٰذا من التعصب والجهل ، ومن تعصبهم وجهلهم أنهم يُبغضون بني أمية كلهم لكون بعضهم كان ممن يبغض عليًّا . ظ ١٣٨

وقد كان في بني أُمية قوم صالحون ماتوا قبل الفتنة ، وكان بنو أمية أكثر القبائل عمَّالا للنبي ﷺ ، فإنه لما فتح مكة استعمل عليها عتَّاب بن أَسِيد بن أبي العيص بن أمية(٩) ، واستعمل خالد بن سعيد بن العاص(١٠) بن أمية ، وأخويه(١١) أَبَان بن

---

(١) الحديث عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في : المسند (ط . المعارف) ٥/ ٣٣٢ - ٣٣٣ بلفظ : «أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل قتله نبي أو قتل نبيا ، وإمام ضلالة ، وممثل من الممثلين» . وحسن الألباني الحديث في «صحيح الجامع الصغير» ١/ ٣٣٥ ، وقال عنه في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ١/ ١٣٦ - ١٣٧ (رقم ٢٨١) : إن الطبراني أخرجه في المعجم الكبير والهيثمي في : مجمع الزوائد .

(٢) ما بين المعقوفتين في (أ) ، (ب) فقط .

(٣) ذكر المحب الطبري في «الرياض النضرة» ٢/ ٣٣٣ أنَّ عليّ بن أبي طالب «كان له من الولد أربعة عشر ذكراً وثمان عشرة أنثىٰ» وذكر من أولاده الذكور : «أبو بكر : قتل مع الحسين . . والعباس الأكبر وعثمان وجعفر وعبد الله : قتلوا مع الحسين أيضاً ، أمهم أم البنين بنت حزام بن خالد . . وعمر الأكبر أمه أم حبيب الصهباء التغلبية . . » .

(٤) (ن) ، (م) : «هجران هـٰذه الأسماء» . (٥) عبارة «لعنهم الله» : ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) ، (م) . (٧) (أ) ، (ب) : «قد عرفوا» . (٨) (ن) ، (م) : «إلىٰ كرامته» .

(٩) في «سيرة ابن هشام» ٤/ ٨٣ : « . . واستعمل رسول الله ﷺ عتَّابَ بن أسيد بن أبي العيص بن أمية ابن عبد شمس علىٰ مكة ، أميراً علىٰ من تخلف عنه من الناس ، ثم مضىٰ رسول الله ﷺ علىٰ وجهه يريد لقاء هوازن» . وجاء في النسخ : «عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية» ، وهو خطأ . انظر : الإصابة ٢/ ٤٤٤ .

(١٠) (أ) ، (ب) : «بن أبي العاص» ، وهو خطأ . (١١) (ن) ، (م) ، (و) : «وأخاه» .

٤/ ١٤٥ سعيد(١) وسعيد بن سعيد على أعمال أُخر(٢)، واستعمل أبا سفيان بن/ حرب بن أمية على نجران أو ابنه(٣) يزيد، ومات وهو عليها(٤)، وصاهر [نبي الله ﷺ](٥) ببناته الثلاثة لبني أمية، فزوَّج أكبر بناته زينب بأبي العاص بن الربيع بن أمية بن عبد شمس(٦)، وحمد صهره لما أراد عليٌّ أن يتزوج ببنت(٧) أبي جهل، فذكر صهراً له من بني [أميـة](٨) بن عبد شمس فأثنى عليه في مصاهرته، وقال: **«حدثني فصدقني(٩)، ووعدني فوفَّى لي»**(١٠).

٤/ ١٤٦ / وزوَّج ابنتيه لعثمان بن عفان، واحدة بعد واحدة، وقال: **«لو كانت عندنا ثالثة لزوجناها عثمان»**(١١).

---

(١) «بن سعيد»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٢) في «سيرة ابن هشام» ٥/ ٢٢٩: أن النبي ﷺ استعمل خالد بن سعيد بن العاص على الصدقة في مراد وزبيد ومَذحج كلها. وفي الإصابة ١/ ٢٤: «وفي البخاري وأبي داود عن أبي هريرة قال: بعث رسول الله ﷺ أبان بن سعيد بن العاص على سرية قبل نجد... وقال الواقدي: حدثنا إبراهيم بن جعفر عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز قال: مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبان بن سعيد على البحرين». وفي «الإصابة» ٢/ ٤٥ عن سعيد بن سعيد بن العاص: «واستعمله النبي صلى الله عليه وآله وسلم على سوق مكة».

(٣) (ص)، (ر)، (هـ): «وابنه».

(٤) في «الإصابة» ٢/ ١٧٢: «ويُقال: إنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعمله على نجران ولا يثبت. قال الواقدي: أصحابنا ينكرون ذلك ويقولون: كان أبو سفيان بمكة وقت وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان عاملها حينئذٍ عمرو بن حزم». وفي «أسد الغابة» ٥/ ٤٩١-٤٩٢ (ط. الشعب): أن أبا بكر استعمل يزيد بن أبي سفيان على جيش وسيّره إلى الشام وأن عمر بن الخطاب ولّاه فلسطين».

(٥) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب).

(٦) خبر زواج أبي العاص بن الربيع من زينب بنت الرسول - رضي الله عنها - وعنه، وخبر أسره يوم بدر وافتداء زينب له وسؤال النبي ﷺ أصحابه أن يطلقوه لها وإطلاقهم له ثم إسلامه في: سيرة ابن هشام (٢/ ٣٠٦-٣١٥). وانظر: المسند (٦/ ٢٧٦).

(٧) (أ)، (ب): «بابنة».

(٨) «أمية»: زيادة في (أ)، (ب).

(٩) (أ)، (ب): «فصدق».

(١٠) الحديث عن المِسْوَر بن مخرمة - رضي الله عنه - في: البخاري ٣/ ١٩٠ (كتاب الشروط، باب الشروط في المهر عند عقده النكاح)، ٥/ ٢٢-٣٢ (كتاب فضائل أصحاب النبي...، باب ذكر أصهار النبي ﷺ، منهم: أبو العاص بن الربيع)؛ ٧/ ٣٧ (كتاب النكاح، باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف)؛ مسلم ٤/ ١٩٠٢-١٩٠٤ (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة)؛ سنن أبي داود ٢/ ٣٠٤ ٣٠٥ (كتاب النكاح، باب ما يكره أن يجمع بينهن من النساء)؛ سنن الترمذي ٥/ ٣٥٩، ٣٦٠ (كتاب المناقب، باب ما جاء في فضل فاطمة - رضي الله عنها -)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٦٤٣-٦٤٤ (كتاب النكاح، باب الغيرة)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٥، ٣٢٨.

(١١) (ن)، (م): «لعثمان». والحديث في كتاب «فضائل الصحابة» في موضعين ١/ ٤٨١ (رقم ٧٨٢)، ١/ ٥٠٨-٥٠٩ (رقم ٨٣١). والأول: عن عبد الله بن الحسن قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال: «ألا أبو أيِّم، ألا ولي أيِّم، ألا أخو أيِّم يزوج عثمان، فلو كانت عندي ثالثة لزوَّجته، وما زوَّجته إلا بوحي من السماء». قال المحقق: «ضعيف؛ لانقطاعه، ورجال الحسن». وقال: إن ابن أبي عاصم أخرجه في السنة، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد ٩/ ٨٣. وقال المحقق عن الحديث الثاني: «إسناده ضعيف؛ للإرسال».

وكذلك من جهلهم وتعصبهم أنهم[(١)] يبغضون أهل الشام، لكونهم[(٢)] كان فيهم أولاً من يبغض علياً. ومعلوم أن مكة كان فيها كفَّار ومؤمنون، وكذلك المدينة كان فيها مؤمنون ومنافقون[(٣)]، والشام في هٰذه الأعصار لم يبق فيه[(٤)] من يتظاهر ببغض عليّ، ولكن لفرط جهلهم يسحبون ذيل البغض. وكذلك من جهلهم أن يذمون من ينتفع بشيء من آثار بني أمية، كالشرب من نهر يزيد، ويزيد لم يحفره [ولكن وسَّعه][(٥)]، / وكالصلاة في جامع بناه بنو أمية. ومن المعلوم أن النبي ﷺ كان ١٤٧/٤
يصلِّي إلىٰ الكعبة التي بناها المشركون، وكان يسكن في المساكن التي بنوها، وكان يشرب من [ماء][(٦)] الآبار التي حفروها، ويلبس [من][(٧)] الثياب التي نسجوها، ويعامل بالدراهم التي ضربوها. فإذا كان ينتفع بمساكنهم وملابسهم، والمياه التي أنبطوها[(٨)]، والمساجد التي بنوها، فكيف بأهل القبلة؟!

فلو فرض أن يزيد كان كافراً وحفر نهراً، لم يكره الشرب منه[(٩)] بإجماع المسلمين، ولكن لفرط تعصبهم كرهوا ما يضاف إلىٰ من يبغضونه.

ولقد حدَّثني ثقة أنه كان لرجل[(١٠)] منهم كلب فدعاه آخر منهم: بكير / بكير[(١١)]، فقال صاحب الكلب: أتسمي كلبي بأسماء أصحاب النار[(١٢)]؟ فاقتتلا ١٤٨/٤
علىٰ ذلك حتىٰ جرىٰ بينهما دم. فهل يكون أجهل من هٰؤلاء؟!

---

(١) «أنهم»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) «لكونهم»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «لكونه».
(٣) (ن)، (م)، (و)، (ر)، (هـ)، (ص): «مؤمن ومنافق». (٤) (أ)، (ب)، (م): «فيها».
(٥) «ولكن وسعه»: ساقطة من (ن)، (م). وقال ابن عساكر في كتابه «تاريخ مدينة دمشق» المجلدة الثانية، ق ١، ص ١٤٥ (ط. المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م) بعد أن ساق سنده: «.. عن جدي زفر قال: سألت مكحولاً عن نهر يزيد وكيف كانت قصته. قال: سألت مني خبيراً، أخبرني الثقة أنه كان نهراً صغيراً نباطيا يُجرىٰ شيئاً يسقي ضيعتين لقوم يُقال لهم بني فوقا، ولم يكن فيه لأحدهم شيء غيرهم، فماتوا في خلافة معاوية ولم يبق لهم وارث، فأخذ معاوية ضياعهم وأموالهم، فلما مات معاوية في رجب سنة ستين وولي ابنه يزيد، نظر إلىٰ أرض واسعة ليس لها ماء، وكان مهندساً، فنظر إلىٰ النهر فإذا هو صغير، فأمر بحفره، فمنعه من ذلك أهل الغوطة، ودافعوه، فلطف بهم علىٰ أن ضمن لهم خراج سنتهم من ماله، فأجابوه إلىٰ ذلك، فاحتفر نهراً سعته ستة أشبار في عمق ستة أشبار، وله ملء جنبتيه، وكان علىٰ ذلك كما شرط لهم، فهٰذه قصة نهر يزيد».
(٦) «ماء»: زيادة في (أ)، (ب). (٧) «من»: زيادة في (أ)، (ب).
(٨) في «لسان العرب»: «النَّبَطُ: الماء الذي يَنْبِطُ من قعر البئر إذا حفر. وقد نبط ماؤها ينبِطُ ويَنْبُطُ نبطاً ونبوطاً، وأنبطنا الماء؛ أي: استنبطناه وانتهينا إليه».
(٩) (ن)، (م): «أن يشرب منه». (١٠) (أ)، (ب): «لواحد».
(١١) (و): «بأبي بكر»؛ (ن)، (م): «كليب». (١٢) (أ)، (ب): «أهل النار».

والنبي ﷺ يسمِّي أصحابه بأسماء قد تسمَّىٰ بها قوم من أهل النار الذين ذكرهم [الله][(١)] في القرآن، كالوحيد الذي ذكره الله [في القرآن][(٢)] في قوله: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾ [سورة المدثر: ١١]، واسمه: الوليد بن المغيرة، وكان النبي ﷺ يدعو لابن هٰذا، واسمه أيضاً الوليد، ويسمي الابن والأب في الصلاة، ويقول: «**اللهم انج الوليد بن الوليد**» كما ثبت ذلك في الصحيح[(٣)].

ومن فرط جهلهم وتعصبهم[(٤)]: أنهم يعمدون إلىٰ يوم أحب الله صيامه فيرون فطره، كيوم عاشوراء. وقد ثبت في الصحيح عن أبي موسىٰ قال: دخل النبي ﷺ المدينة[(٥)] وإذا ناس من اليهود يعظِّمون عاشوراء ويصومونه، فقال النبي ﷺ: «**نحن أحق بصومه**» وأمر بصومه، أخرجه البخاري[(٦)].

٤/١٤٩ / **ومن فرط جهلهم وتعصبهم**: أنهم يعمدون إلىٰ دابة عجماء فيؤذونها بغير حق، إذ جعلوها بمنزلة من يبغضونه[(٧)]، كما يعمدون إلىٰ نعجة حمراء يسمونها عائشة وينتفون شعرها، ويعمدون إلىٰ دواب لهم فيسمون بعضها أبا بكر وبعضها عمر ويضربونها بغير حق، ويصوِّرون صورة إنسان من حيس[(٨)] يجعلونه عمر ويبعجون بطنه، ويزعمون أنهم يأكلون لحمه ويشربون دمه[(٩)].

وأمَّا الطريق الثاني في الجواب، فنقول: الذي عليه أئمة الإسلام: أن ما كان مشروعاً

---

(١) لفظ الجلالة ليس في (ن)، (م)، (و)، (ص). (٢) «في القرآن»: زيادة في (أ)، (ب).

(٣) مضىٰ الحديث من قبل في هٰذا الجزء (٢/ ٦٠٧ ـ ٦٠٨). (٤) (ن): «وبغضهم».

(٥) (أ)، (ب): «عن أبي موسىٰ أن النبي ﷺ لما دخل المدينة».

(٦) الحديث عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ في: البخاري ٣/ ٤٤ (كتا ب الصوم، باب صيام يوم عاشوراء)، ونصه: «قدم النبي ﷺ المدينة فرأىٰ اليهود تصوم يوم عاشوراء. فقال: «ما هٰذا؟» قالوا: هٰذا يوم صالح، هٰذا يوم نجَّىٰ الله بني إسرائيل من عدوهم فصامه موسىٰ. قال: «فأنا أحق بموسىٰ منكم فصامه وأمر بصيامه»، والحديث في: البخاري ٦/ ٧٢ (كتاب التفسير، سورة يونس)؛ مسلم ٢/ ٧٩٥ ـ ٧٩٦ (كتاب الصيام، باب صوم يوم عاشوراء)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٥٥٢ (كتاب الصيام، باب صيام يوم عاشوراء). وأما حديث أبي موسىٰ فهو في البخاري ومسلم في كتاب الصوم منهما ولفظه ـ وهذا لفظ مسلم ٢/ ٧٩٦: عن أبي موسىٰ ـ رضي الله عنه ـ قال: كان يوم عاشوراء يوماً تعظِّمه اليهود وتتخذه عيداً، فقال رسول الله ﷺ: «**صوموه أنتم**».

(٧) (أ)، (ب): «يبغضونها».

(٨) في «لسان العرب»: «الْحَيْس: الخلط، ومنه سمىٰ الْحَيْسُ. والْحَيْسُ: الأقطُ يخلط بالتمر والسمن».

(٩) يقول دونلدسن في كتابه «عقيدة الشيعة»، ص ٢٥ (ط. الخانجي، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م): «ويذكر هيوجز في كتابه «قاموس الإسلام» ص ١٢٨ قضية ظريفة عن عيد الغدير، قال: وللشيعة عيد في الثامن عشر من ذي الحجة، يصنعون به ثلاثة تماثيل من العجين يملئون بطونها بالعسل، وهي تمثل أبا بكر وعمر وعثمان، ثم يطعنونها بالمدىٰ، فيسيل العسل، تمثيلاً لدم الخلفاء الغاصبين».

لم يُترك لمجرد فعل أهل البدع: لا الرافضة ولا غيرهم. وأصول الأئمة كلهم توافق[(١)] هٰذا، منها مسألة التسطيح الذي ذكرها،/ فإن مذهب أبي حنيفة وأحمد ٤/ ١٥٠
أن تسنيم القبور أفضل، كما ثبت في الصحيح أن قبر النبي ﷺ كان مسنَّماً[(٢)]؛ ولأن ذلك أبعد عن مشابهة أبنية الدنيا، وأمنع عن القعود[(٣)] علىٰ القبور. والشافعي يستحب التسطيح؛ لِما روي من الأمر بتسوية[(٤)] القبور، فرأىٰ أن التسوية هي التسطيح[(٥)]. ثم إن بعض أصحابه قال: [إن][(٦)] هٰذا اشعار الرافضة فيُكره ذلك، فخالفه جمهور الأصحاب[(٧)] وقالوا: بل هو المستحب وإن فعلته الرافضة.

وكذلك الجهر بالبسملة هو[(٨)] مذهب الرافضة، وبعض الناس تكلَّم في الشافعي بسببها، وبسبب[(٩)] القنوت، ونسبه إلىٰ قول الرافضة والقدرية؛ لأنَّ المعروف في العراق أن الجهر [كان][(١٠)] من شعار[(١١)] / الرافضة، وأن القنوت في الفجر كان من ٤/ ١٥١
شعار[(١٢)] القدرية [الرافضة][(١٣)]، حتىٰ أن سفيان الثوري وغيره من الأئمة يذكرون في عقائدهم ترك الجهر بالبسملة؛ لأنه كان عندهم من شعار الرافضة، [كما يذكرون المسح علىٰ الخفين؛ لأن تركه كان من شعار الرافضة][(١٤)]، ومع هٰذا، فالشافعي لما رأىٰ أن هٰذا هو السنة كان ذلك مذهبه وإن وافق قول الرافضة.

وكذلك إحرام أهل العراق من العقيق يستحب[(١٥)] عنده، وإن كان ذلك مذهب الرافضة. ونظائر هٰذا كثيرة.

---

(١) (أ)، (ب): «يوافقون».
(٢) عن سفيان التَّمار في: البخاري ٢/ ١٠٣ (كتاب الجنائز، باب ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وعمر): أنه رأىٰ قبر النبي ﷺ مسنَّماً. وفي «لسان العرب»: «وقبر مسنَّم: إذا كان مرفوعاً عن الأرض، وكل شيء علا شيئاً فقد تسنَّمه. وتسنيم القبر خلاف تسطيحه».
(٣) (أ)، (ب): «وأبعد من القعود». (٤) (و): «بتسطيح».
(٥) انظر الحكم الشرعي في هٰذه المسألة واختلاف الأئمة فيها في: المغني لابن قدامة (٢/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)؛ أحكام الجنائز، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ص ١٥٣ ـ ١٥٦، ٢٠٧ ـ ٢٠٩ (ط. بيروت، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م)، ويقول الألباني (ص١٥٣): «ويسن.. أن يرفع القبر عن الأرض قليلاً نحو شبر، ولا يسوىٰ بالأرض، وذلك ليتميز؛ فيُصَان ولا يُهَان».
(٦) «إن»: زيادة في (أ)، (ب).
(٧) (أ): «فخالفوهم جميع الأصحاب»؛ (ب): «وخالفهم جميع الأصحاب».
(٨) (ن)، (م): «وهو»؛ (و): «هي». (٩) (أ)، (ب): «وسبب».
(١٠) «كان»: ساقطة من (ن)، (م)، (ص).
(١١) (و): «شعائر». (١٢) (و): «شعائر».
(١٣) «الرافضة»: زيادة في (ر)، (هـ)، (ص).
(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط. (١٥) (أ)، (ب): «مستحب».

وكذلك **مالك** يضعِّف أمر المسح على الخفين، حتى أنه في المشهور عنه لا يمسح في الحضر، وإن وافق ذلك قول الرافضة. وكذلك مذهبه ومذهب أحمد، المشهور عنه[١] أن الْمُحْرِم لا يستظل[٢] بالْمُحَمَّل، وإن كان ذلك قول الرافضة. وكذلك قال مالك: إن السجود يكره على غير جنس الأرض، والرافضة يمنعون من[٣] السجود على غير الأرض. وكذلك أحمد بن حنبل يستحب المتعة - متعة الحج - ويأمر بها حتى
ص ١٣٩ يستحب[٤] هو وغيره/ من الأئمة - أئمة أهل الحديث - لمن أحرم مفرداً أو قارناً أن/
١٥٢/٤ يفسخ ذلك إلى العمرة ويصير متمتعاً؛ لأن الأحاديث الصحيحة جاءت بذلك، حتي قال سلمة بن شبيب[٥] للإمام أحمد: يا أبا عبد الله قويت قلوب الرافضة لما أفتيت أهل خراسان بالمتعة، فقال: يا سلمة كان يبلغني عنك أنك أحمق، وكنت أدفع عنك، والآن فقد[٦] ثبت عندي أنك أحمق: عندي أحد عشر حديثاً صحاحاً عن النبي ﷺ، أتركها لقولك؟!

وكذلك **أبو حنيفة**: مذهبه أنه يجوز الصلاة على[٧] غير النبي ﷺ، كأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ، وهذا هو المنصوص عن أحمد في رواية غير واحد من أصحابه. واستدلَّ بما نقله عن عليّ - رضي الله عنه - أنه قال لعمر [رضي الله عنه][٨]: صلَّى الله عليك. وهو اختيار أكثر أصحابه؛ كالقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وأبي محمد عبد القادر
١٥٣/٤ الجيلي[٩] وغيرهم. ولكن نُقِلَ عن مالك والشافعي المنع من ذلك، وهو/ اختيار بعض أصحاب أحمد لِمَا رُوِيَ عن ابن عباس [رضي الله عنهما][١٠] أنه قال: لا تصلح الصلاة [من أحد على أحدٍ] على غير النبي ﷺ[١١]. (* وهذا الذي قاله ابن

(١) عبارة «المشهور عنه»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) (ن)، (م)، (و): «لا يتظلل».
(٣) «من»: ساقطة من (أ)، (ب). (٤) (أ)، (ب): «ويستحب».
(٥) (ن): «شيب». ومكان الكلمة بياض في (أ)، (ب). وهو: أبو عبد الرحمن سلمة بن شبيب الحجري المسمعي نزيل مكة ومحدثها، توفي سنة ٢٤٧هـ. انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (٤/ ١٤٦ - ١٤٧)؛ الأعلام (٣/ ١٧٢).
(٦) «فقد»: ساقطة من (أ)، (ب)، (م). (٧) (أ)، (ب): «أن الصلاة تجوز على..».
(٨) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٩) (ن)، (م)، (هـ): «وأبي محمد بن عبد القادر الجيلي»، وهو خطأ. وهو: عبد القادر بن موسى بن عبد الله الجيلي أو الجيلاني أو الكيلاني، ولد سنة ٤٧١، وتوفي سنة ٥٦١هـ، وهو شيخ الطريقة القادرية، من كبار الزهاد والصوفية. انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٤/ ١٩٨ - ٢٠٢)؛ الذيل لابن رجب (١/ ٢٩٠ - ٣٠١)؛ الطبقات الكبرى للشعراني (١/ ١٠٨ - ١١٤)؛ فوات الوفيات لابن شاكر (٢/ ٤ - ٦)؛ الأعلام (٤/ ١٧١ - ١٧٢).
(١٠) «رضي الله عنهما»: زيادة في (أ)، (ب)، (ص).
(١١) (أ)، (ب): «الصلاة إلا على النبي ﷺ»؛ (ن)، (م)، (هـ): «الصلاة على غير النبي ﷺ».
(*-*): ساقط من (و)، ويستمر السقط في (هـ) من هذا الموضع إلى كلمة «فصل».

عباس [رضي الله عنه][(١)] قاله - والله أعلم - لما صارت الشيعة تخصُّ بالصلاة عليا دون غيره، [ويجعلون ذلك كأنه مأمورٌ به في حقه بخصوصه دون غيره][(٢)]، وهـٰذا خطأ بالاتفاق، فإن الله تعالىٰ أمر بالصلاة علىٰ نبيه ﷺ، وقد فسَّر النبي ﷺ ذلك بالصلاة عليه وعلىٰ آله، فيُصَلَّىٰ علىٰ جميع آله تبعاً له[(٣)].

وآل محمد ﷺ عند الشافعي وأحمد: هم الذين حُرِّمَت[(٤)] عليهم الصدقة. وذهبت طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما إلىٰ أنهم أمة [محمد ﷺ]. وقالت[(٥)] طائفة من الصوفية: إنهم الأولياء من أمته، وهم المؤمنون المتّقون، وروي[(٦)] في ذلك حديث/ ضعيف[(٧)] لا يثبت، فالذي قالته الحنفية وغيرهم، أنه ١٥٤/٤
إذا كان عند قوم[(٨)] لا يصلون إلَّا علىٰ عليّ دون الصحابة، فإذا صلَّىٰ علىٰ عليٍّ ظُنَّ أنه منهم، فيكره[(٩)]؛ لئلا يُظن به أنه رافضي، فأما إذا عُلِم أنه صلَّىٰ[(١٠)] علىٰ عليٍّ وعلىٰ سائر الصحابة، لم يكره ذلك.

وهـٰذا القول يقوله سائر الأئمة[(١١)]. فإنه إذا كان في فعلٍ مستحبٍ مفسدة راجحةٍ لم يصر مستحبًّا*) [ومن هنا][(١٢)] ذهب من ذهب من الفقهاء إلىٰ ترك بعض المستحبات إذا صارت شعاراً لهم، فإنه لم يترك واجباً بذلك[(١٣)]، لكن قال[(١٤)]: في إظهار ذلك مشابهة لهم، فلا يتميز السني من الرافضي، ومصلحة التميز[(١٥)] عنهم لأجل هجرانهم ومخالفتهم، أعظم من مصلحة هـٰذا المستحَب. وهـٰذا الذي ذهب إليه يُحتاج إليه في بعض المواضع إذا كان في الاختلاط والاشتباه مفسدة راجحة علىٰ مصلحة فعل ذلك[(١٠)] المستحَب، لكن هـٰذا أمر عارض لا يقتضي أن يُجعل المشروع ليس/ بمشروع دائماً، بل هـٰذا مثل لباس[(١٧)] شعار الكفار وإن كان ١٥٥/٤
مباحاً [إذا][(١٨)] لم يكن شعاراً لهم، كلبس العمامة الصفراء، فإنه جائز إذا لم يكن

---

(١) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب). (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) (ر)، (ص): «وقد أمر النبي ﷺ بالصلاة عليه وعلىٰ آله وعلىٰ جميع آله تبعاً له».
(٤) (أ)، (ب): «. . وأحمد الذين حرمت»؛ (ر)، (ص): «وأحمد من حرّمت».
(٥) (ن)، (م)، (ص)، (ر): «إلىٰ أنهم أمته، وقالت». (٦) (أ)، (ب): «ورووا».
(٧) (أ)، (ب): «حديثاً ضعيفاً». (٨) (ن)، (م): «أنه كان عندهم قوم».
(٩) (ن)، (م)، (ر): «فكره»؛ (ص): «وكره». (١٠) (أ)، (ب): «يصلي».
(١١) (ص)، (ر): «سائر الجماعة». (١٢) «ومن هنا»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٣) (أ): «فإنه لم يترك واجباً لذلك»؛ (ب): «فإنه وإن لم يكن الترك واجباً لذلك».
(١٤) «قال»: ساقطة من (ب) فقط. (١٥) (ن)، (م): «التمييز».
(١٦) (ن): «هـٰذا». (١٧) (أ)، (ب): «اللباس». (١٨) «إذا»: ساقطة من (ن)، (م).

شعاراً لليهود، فإذا صار شعاراً لهم نُهِيَ عن ذلك[١].

فصل[٢]

زعم الرافضي بأن المنصور ابتدع ذكر الخلفاء الراشدين في خطب الجمعة

قال الرافضي[٣]: «مع أنهم ابتدعوا أشياء، واعترفوا بأنها بدعة، وأن النبي ﷺ قال: «**كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فإن مصيرها إلى النار**». وقال النبي ﷺ: «**من أدخل**[٤] **في ديننا ما ليس منه فهو رَدٌّ**»، ولو ردّوا عنها كرهته[٥] نفوسهم ونفرت قلوبهم، كذكر الخلفاء في خطبهم[٦] مع أنه بالإجماع لم يكن في زمن النبي ﷺ، ولا في زمن أحد من الصحابة والتابعين، ولا في زمن بني أمية، ولا في صدر[٧] ولاية العباسيين، بل شيء[٨] أحدثه المنصور لما وقع بينه وبين / العلوية[٩] [خلاف][١٠]، فقال: والله لأرغمنّ أنفي وأنوفهم وأرفع[١١] عليهم بني تيم وعدي، وذكر الصحابة في خطبته، واستمرت [هذه البدعة][١٢] إلى هذا الزمان». ١٥٦/٤

الجواب من وجوه: الوجه الأول

فيُقال: الجواب[١٣] **من وجوه: أحدها:** أن ذكر الخلفاء على المنبر كان على عهد عمر ابن عبد العزيز، بل قد رُوي إنه كان على عهد عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ، وحديث ضبة ابن محصن[١٤] من أشهر الأحاديث. فروى الطلمنكي من حديث ميمون بن مهران، قال: كان أبو موسى الأشعري ـ رضي الله عنه ـ إذا خطب بالبصرة يوم الجمعة، وكان واليها، صلّى على النبي ﷺ ثم ثنّى بعمر بن الخطاب يدعو له. فيقوم ضبة بن محصن العنزي فيقول[١٥]: فأين أنت عن[١٦] ذكر صاحبه قبله يَفْضُلُه؟[١٧] ـ يعني أبا بكر رضي الله عنه. ثم قعد، فلما فعل ذلك مراراً أمحكه[١٨] أبو موسى، فكتب أبو موسى

---

(١) (أ)، (ب): «عن ذلك، والله أعلم». وهنا وردت في نسخة (و) السطور التي سقطت منها قبل ذلك.
(٢) (ص)، (ر)، (هـ): «الفصل السابع عشر». (٣) في (ك) ص ١٠٨ (م).
(٤) (ك): «وقال: من أحدث». (٥) (ن): «كراهية»، وهو تحريف. (٦) (ك): «في خطبتهم».
(٧) (ن)، (م): «بني أمية وفي صدور»؛ (و): «بني أمية وفي صدر»؛ (ك): «بني أمية ولا في زمن صدر».
(٨) (ك): «بل هو شيء». (٩) (ص)، (ر)، (هـ): «وبين العلويين».
(١٠) «خلاف»: في (ب)، (ك) فقط. (١١) (ك): «فأرفع».
(١٢) «هذه البدعة»: في (ب)، (ك) فقط. (١٣) (أ)، (ب): «فيُقال في الجواب».
(١٤) (أ): «ضبة بن محسن»؛ (ن): «صبة بن محصن»؛ (هـ): «ظبة بن محصن». وهو: ضبة بن محصن العنزي البصري، ذكره ابن حجر في تهذيب التهذيب (٤/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣).
(١٥) (ب) فقط: «فقام ضبة بن محصن العنزي فقال».
(١٦) (ب) فقط: «من». (١٧) (ب) فقط: «تفضّله عليه».
(١٨) (ص)، (م): «محكه». وفي «لسان العرب»: «المَحْكُ: المشادَّة والمنازعة في الكلام. والمحك: التمادي في اللجاجة عند المساومة والغضب ونحو ذلك. والمماحكة: المُلاجَّة، وقد مَحَكَ يَمْحَكُ، ومَحِكَ مَحَكاً ومَحَكاً، فهو ماحك ومَحِك، وأمحكه غيره».

٤/ ١٥٧ إلىٰ عمر - رضي الله عنه - أن ضبَّة/ يطعن علينا ويفعل، فكتب عمر إلىٰ ضبَّة يأمره[(١)] أن يخرج إليه، فبعث به أبو موسىٰ، فلما قدم ضبَّة المدينة علىٰ عمر رضي الله عنه قال له الحاجب[(٢)]: ضبَّة العنزي بالباب. فأذن له، فلما دخل [عليه][(٣)] قال: لا مرحباً بضبَّة ولا أهلاً. قال ضبَّة: أما المرحب فمن الله، وأمَّا الأهل فلا أهل ولا مال، فبم استحللت إشخاصي من مصري بلا ذنب أذنبت ولا شيء أتيت؟ قال: ما الذي شجر بينك و بين عاملك؟

قلت[(٤)]: الآن أخبرك يا أمير المؤمنين: إنه كان إذا خطب فحمد الله فأثنىٰ عليه[(٥)] وصلَّىٰ علىٰ النبي ﷺ، [ثم] ثنَّىٰ[(٦)] يدعو لك، فغاظني[(٧)] ذلك منه، وقلت: أين أنت عن[(٨)] صاحبه: تفضله عليه؟ فكتب إليك يشكوني. قال: فاندفع عمر رضي الله عنه باكياً وهو يقول: أنت والله أوفق منه وأرشد منه، فهل أنت غافر لي ذنبي، يغفر الله لك؟ قلت: غفر الله لك يا أمير المؤمنين ثم اندفع باكياً وهو[(٩)] / يقول: والله ٤/ ١٥٨ لليلة[(١٠)] من أبي بكر ويوم خير من عمر وآل عمر، فهل لك أن أحدثك بليلته[(١١)] ويومه؟ قلت: نعم يا أمير المؤمنين.

قال: أما الليلة[(١٢)] فإن رسول الله ﷺ لما خرج من مكة هارباً من المشركين خرج ليلاً، فتبعه أبو بكر، فجعل يمشي مرة أمامه، / ومرة خلفه، ومرة عن يمينه، ومرة ظ ١٣٩ عن يساره. فقال له رسول الله ﷺ: «ما هٰذا يا أبا بكر؟ ما أعرف هٰذا من فعلك». فقال: يا رسول الله، أذكر الرصد فأكون أمامك، وأذكر الطلب فأكون خلفك، ومرة عن يمينك، ومرة عن يسارك، لا آمن عليك. فمضىٰ رسول الله ﷺ علىٰ أطراف أصابعه حتىٰ حفيت. فلما رأىٰ أبو بكر أنها قد حفيت[(١٣)] حمله علىٰ عاتقه، حتىٰ أتىٰ به فم الغار، فأنزله، ثم قال: والذي بعثك بالحق لا تدخله حتىٰ أدخله، فإن كان فيه شيء فيبدأ بي قبلك، فلم ير[(١٤)] شيئاً يستريبه، فحمله فأدخله[(١٥)]، وكان في

---

(١) «يأمره»: ساقطة من (أ)، (ب). (٢) (أ)، (ب): «فقال الحاجب».
(٣) «عليه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (م) فقط: «قال». (٥) (أ)، (ب)، (م): «حمد الله وأثنىٰ عليه».
(٦) (و)، (ر): «وثنىٰ». وسقطت «ثم» من (ن)، (م)، (ص)، (هـ).
(٧) (أ)، (ن)، (م)، (و)، (ر): «فغاضني»؛ (ب): «فغاضبني».
(٨) (ب): «من»؛ (ن): «عمن». (٩) «وهو»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) (ن)، (م): «ليلة». (١١) (أ)، (ب): «بيومه وليلته».
(١٢) (أ)، (ب): «أما ليلته». (١٣) (أ)، (ب): «أبو بكر رضي الله عنه أنها حفيت».
(١٤) (أ)، (ب): «فيه شيء فبي فدخل فلم ير». (١٥) (و): «يريبه فحمله حتىٰ أدخله».

الغار خرق فيه حيَّات(١)، فلما رأىٰ ذلك أبو بكر(٢) ألقمه عقبه، فجعلن يلسعنه أو
٤/ ١٥٩ يضربنه(٣) وجعلت دموعه تتحادر علىٰ خده من ألم ما يجد، / ورسول الله ﷺ يقول: «**لا تحزن يا أبا بكر**(٤) **إنَّ اللَّهَ معنا**»، فأنزل الله سكينته وطمأنينته لأبي بكر(٥)، فهٰذه ليلته(٦).

وأمَّا يومه: فلما توفي رسول الله ﷺ ارتدت العرب، فقال بعضهم: نصلِّي ولا نزكِّي. وقال بعضهم: نزكِّي ولا نصلِّي. فأتيته لا آلوه نصحاً. فقلت يا خليفة رسول الله تألَّف الناس وارفق بهم. فقال لي: أجبَّار(٧) في الجاهلية وخوَّار(٨) في الإسلام؟ قُبض رسول الله ﷺ وارتفع الوحي، والله لو منعوني عقالاً كانوا يعطونه رسول الله(٩) ﷺ لقاتلتهم عليه. فقاتلنا معه(١٠)، فكان والله رشيد الأمر، فهٰذا يومه. ثم كتب إلىٰ أبي موسىٰ يلومه»(١١).

٤/ ١٦٠ / **فإن قيل**: ذاك فيه ذكر عمر؛ لأنه كان هو السلطان الحيّ. قيل: فأبو بكر كان(١٢) قد مات، فعُلم أنهم ذكروا الميت أيضاً.

الوجه الثاني **الوجه الثاني**: أنه قد قيل: إن عمر بن عبد العزيز ذكر الخلفاء الأربعة لما كان بعض بني أمية يسبُّون عليًّا، فعوَّض عن ذلك بذكر الخلفاء والترضِّي عنهم، ليمحو تلك السنَّة(١٣) الفاسدة.

الوجه الثالث **[الوجه]**(١٤) **الثالث**: أن ما ذكره من إحداث المنصور وقصده بذلك باطل، فإن أبا بكر وعمر ﵄ توليا الخلافة قبل المنصور وقبل بني أمية، فلم يكن في ذكر المنصور

---

(١) (أ)، (ب): «فأدخله فلما دخل فوجد (ب: وجد) الصديق أحجار الأفاعي».
(٢) (أ)، (ب)، (م): «فلما رأىٰ أبو بكر ذلك». (٣) (أ)، (ب): «ويضربنه».
(٤) عبارة «يا أبا بكر»: ساقطة من (أ)، (ب)، (و). (٥) (ب) فقط: «علىٰ أبي بكر».
(٦) (ن): «فهٰذه الليلة». (٧) (ن)، (هـ)، (ر)، (ص)، (و): «جبار»؛ (م): «جبان».
(٨) «وخوار»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «جوار».
(٩) (ن)، (م): يعطونه لرسول الله»؛ (ص): «يؤدونه إلىٰ رسول الله».
(١٠) عبارة «فقاتلنا معه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) ذكر هذا الخبر المحب الطبري في كتابه «الرياض النضرة في مناقب العشرة»، ص ٨٩ ـ ٩١ (ط. الخانجي، الطبعة الثانية، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٣م)، وقال المحب: «وخرجه الحافظ أبو الحسن ابن بشران، والملاء في سيرته عن ميمون بن مهران عن ضبة بن محصن الغنوي (كذا)». ثم ذكر بعد سرد الخبر: «خرجه الملاء في سيرته وصاحب فضائله، وخرج الخجندي معناه وزاد..». وأورد الطبري في تاريخه ٤/ ١٨٤ ـ ١٨٥ (ط. المعارف) خبراً عن واقعة أخرىٰ بين ضبة بن محصن وبين أبي موسىٰ الأشعري حكم فيها عمر ﵁. (١٢) (أ): «الحي وأبو بكر كان». ؛ (ب): «قلنا: وأبو بكر كان».
(١٣) (ن): «السيئة». (١٤) «الوجه»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).

لهما إرغام لأنفه ولا لأنوف بني عليّ، إلّا لو كان بعض بني تَيْم أو بعض بني عدي [ينازعهم الخلافة[(١)]، ولم يكن أحد من هؤلاء][(٢)] ينازعهم فيها.

الوجه الرابع: أن أهل السنة لا يقولون: إن ذكر الخلفاء [الأربعة][(٣)] في الخطبة فرضٌ، بل يقولون: إن الاقتصار على عليٍّ وحده، أو ذكر الاثنى عشر هو البدعة المنكرة التي لم يفعلها أحد، لا من الصحابة، ولا من التابعين، ولا من بني أمية، ولا من بني العباس. كما يقولون: إن سبّ عليّ أو غيره [من السلف][(٤)] بدعة منكرة، الوجه الرابع

٤/١٦١ فإن كان/ ذكر الخلفاء الأربعة[(٥)] بدعة، مع أن كثيراً من الخلفاء فعلوا ذلك، فالاقتصار على عليٍّ، مع أنه لم يسبق إليه أحد من الأمة، أَوْلَىٰ أن يكون بدعة، وإن كان ذكر عليٍّ لكونه أمير المؤمنين مستحباً، فذكر الأربعة الذين هم الخلفاء الراشدون أَوْلَىٰ بالاستحباب، ولكن الرافضة من المطففين[(٦)]: يرىٰ أحدهم القَذَاة في عيون[(٧)] أهل السنة، ولا يرىٰ الجذع المعترض في عينه.

ومن المعلوم أن الخلفاء الثلاثة اتفقت[(٨)] عليهم المسلمون، وكان السيف في زمانهم مسلولاً على الكفار، مكفوفاً عن أهل الإسلام. وأما عليّ فلم يتفق المسلمون على مبايعته، بل وقعت الفتنة تلك المدة][(٩)] وكان السيف مكفوفاً عن الكفار مسلولاً على أهل الإسلام، فاقتصار المقتصر على ذكر عليّ وحده دون من سبقه، هو ترك لذكر الأئمة وقت اجتماع المسلمين وانتصارهم على عدوهم، واقتصار على ذكر الإمام الذي كان إماماً وقت افتراق المسلمين [وطلب عدوهم لبلادهم[(١٠)].

فإن الكفار بالشام وخراسان طمعوا وقت الفتنة في بلاد المسلمين][(١١)]؛

٤/١٦٢ / لاشتغال المسلمين بعضهم[(١٢)] ببعض، وهو ترك لذكر أئمة[(١٣)] الخلافة التامة الكاملة، واقتصار على ذكر الخلافة التي لم تتم ولم يحصل مقصودها.

وهذا كان [من][(١٤)] حجة من كان يربِّع بذكر معاوية [رضي الله عنه][(١٥)] ولا يذكر عليّاً

(١) (أ): «منازعيهم الخلافة»؛ (ب): «منازعيهم في الخلافة».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و).
(٣) «الأربعة»: زيادة في (ص)، (ر)، (هـ).
(٤) «من السلف»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(٥) «الأربعة»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (ر)، (ص)، (هـ): «قوم مطففون»؛ (و): «قوم يطففون».
(٧) (أ)، (ب): «عين».
(٨) (ب) فقط: «اتفق».
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(١٠) (أ)، (ب): «للبلاد».
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٢) (ن)، (م)، (و): «لاشتغالهم بعضهم».
(١٣) (أ): «الأئمة». وسقطت الكلمة من (ب).
(١٤) «من»: زيادة في (ر)، (هـ)، (ص).
(١٥) (ن)، (م)، (و): «يرفع بمعاوية».

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما كان يفعل ذلك من [كان][(١)] يفعله بالأندلس وغيرها. قالوا[(٢)]: لأنَّ معاوية [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ][(٣)] اتفق المسلمون عليه بخلاف عليّ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ][(٣)]. ولا ريب أن قول هٰؤلاء، وإن كان خطأ، فقول الذين يذكرون عليّاً وحده أعظم خطأ من هٰؤلاء.

وأعظم من ذلك[(٤)] كله ذكر الاثنى عشر في خطبة أو غيرها، أو نقشهم على حائط، أو تلقينهم لميت، فهٰذا هو البدعة المنكرة التي يُعلَم[(٥)] بالاضطرار من دين الإسلام أنها[(٦)] من أعظم الأمور المبتدعة في دين الإسلام. ولو ترك الخطيب ذكر الأربعة
٤/ ١٦٣ جميعاً[(٧)] لم يُنْكَر عليه، وإنَّما المنكر الاقتصار/ على واحد دون الثلاثة السابقين، الذين كانت خلافتهم أكمل، وسيرتهم أفضل. كما أُنكر على أبي موسى ذكره لعمر دون أبي بكر، مع أن عمر كان هو الحيّ خليفة الوقت.

الوجه الخامس **الوجه الخامس:** أنه ليس كل خطباء السنة يذكرون الخلفاء في الخطبة، بل كثير من خطباء السنة بالمغرب وغيره[(٨)] [(٩)] لا يذكرون أحداً من الخلفاء باسمه، وكان كثير من خطباء المغرب يذكرون[(٩)] أبا بكر وعمر وعثمان، ويربِّعُون بذكر معاوية[(١٠)] لا يذكرون عليّاً. قالوا: لأنَّ[(١١)] هٰؤلاء اتفق المسلمون على إمامتهم دون عليّ. فإن كان ذكر الخلفاء بأسمائهم حسناً فبعض أهل السنة [يفعله، وإن لم يكن حسناً فبعض أهل السنة][(١٢)] يتركه، فالحق على التقديرين لا يخرج عن أهل السنة.

الوجه السادس **الوجه السادس: أن يُقال:** إن الذين اختاروا ذكر الخلفاء الراشدين على المنبر يوم الجمعة إنَّما فعلوه تعويضاً عمَّن يسبّهم[(١٣)] ويقدح فيهم، وكان ذلك فيه[(١٤)] من الفساد في الإسلام ما لا يخفى، فأعلنوا[(١٥)] بذكرهم والثناء عليهم والدعاء لهم،
٤/ ١٦٤ ليكون ذلك حفظاً للإسلام بإظهار موالاتهم والثناء/ عليهم ومنعاً[(١٦)] ممن يريد عوراتهم والطعن عليهم، فإنه قد صحّ عن النبي ﷺ أنه قال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسَّكُوا بها وعضُّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات**

---

(١) «كان»: ساقطة من (ن)، (م)، (و)، (هـ).
(٢) (أ)، (ب): «وقالوا».
(٣) «رضي الله عنه»: زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (أ)، (ب): «من هذا».
(٥) (أ)، (ب)، (ن): «تعلم».
(٦) (أ)، (ب): «لأنها».
(٧) «جميعاً» ساقطة من (أ)، (ب).
(٨) (أ)، (ب): «وغيرها».
(٩ ـ ٩): ساقط من (أ)، (ب).
(١٠) (ن)، (و): «ويرفعون بمعاوية».
(١١) «لأن»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط.
(١٣) (ب) فقط: «عن سبّ من يسبّهم».
(١٤) (أ)، (ب): «وكان في ذلك».
(١٥) «فأعلنوا»: كذا في (ب)، (و). وفي سائر النسخ: «وأعلنوا».
(١٦) (ن)، (م)، (و)، (أ): «ومنعها»؛ (ب): «ومنعهم».

الأمور، فإن كل بدعة ضلالة»[١] .

والأحاديث في ذكر خلافتهم[٢] كثيرة، فلما كان في بني أمية من يسب علياً ـ رضي الله عنه ـ ويذمّه[٣]/ ويقول: إنه ليس من الخلفاء[٤] الراشدين، وتولىٰ عمر بن عبدالعزيز [بعد أولئك][٥]، فقيل: إنَّهُ أوَّل من ذكر الخلفاء [الراشدين][٦] الأربعة علىٰ المنبر، فأظهر ذكر[٧] عليّ والثناء عليه وذكر فضائله، بعد أن كان طائفة ممن يبغض علياً لا تختار ذلك[٨]. والخوارج تبغض علياً وعثمان وتكفّرهما، فكان في ذكرهما مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهم ردٌّ علىٰ الخوارج الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم. ص ١٤٠

/ والرافضة [شر][٩] من هؤلاء وهؤلاء، يبغضون أبا بكر وعمر وعثمان ويسبونهم، بل قد يكفِّرونهم، فكان في ذكر هؤلاء وفضائلهم رد علىٰ الرافضة، ولما قاموا في دولة خُدَابَنْدَه الذي صنَّف له هذا الرافضي هذا الكتاب[١٠]، فأرادوا إظهار مذهب الرافضة وإطفاء مذهب أهل السنة، وعقدوا ألوية الفتنة، وأطلقوا عنان البدعة، وأظهروا من الشر والفساد، ما لا يعلمه إلَّا رب العباد، كان مما احتالوا به أن استفتوا بعض المنتسبين إلىٰ السنة في ذكر الخلفاء في الخطبة: هل يجب؟ فأفتىٰ من أفتىٰ بأنه لا يجب؛ إما جهلاً بمقصودهم، وإمَّا خوفاً منهم وتَقيَّة لهم[١١]. ١٦٥/٤

وهؤلاء إنَّما كان مقصودهم منع ذكر الخلفاء، ثم عوَّضوا عن ذلك بذكر عليّ والإحدىٰ عشر الذين يزعمون أنهم المعصومون[١٢]، فالمفتي إذا علم أن مقصود المستفتي له[١٣] أن يترك ذكر الخلفاء وأن يذكر[١٤] الاثنىٰ عشر، وينادي بحيّ[١٥] علىٰ خير العمل ليبطل الأذان المنقول بالتواتر من عهد النبي ﷺ، ويمنع قراءة[١٦] الأحاديث الثابتة الصحيحة عن رسول الله ﷺ ويعوِّض عنها بالأحاديث التي

---

(١) هذا جزء من حديث عن العرباض بن سارية رضي الله عنه، وأوله: «أوصيكم بتقوىٰ الله. .» الحديث. وهو في: سنن أبي داود ٤/ ٢٨٠ـ٢٨١ (كتاب العلم، باب الأخذ بالسنة. .)؛ سنن ابن ماجه ١/ ١٥ـ١٦ (المقدمة، باب في اتِّباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين)؛ سنن الدارمي ١/ ٤٤ـ٤٥ (المقدمة، باب اتِّباع السنة)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ١٢٦ـ١٢٧. وصححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع الصغير» ٢/ ٣٤٦.

(٢) (ن)، (م): «خلافهم»، وهو تحريف.

(٣) «ويذمه»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٤) (أ)، (ب): «ويقول: ليس هو من الخلفاء».

(٥) «بعد أولئك»: ساقطة من (ن)، (م).

(٦) «الراشدين»: زيادة في (أ)، (ب).

(٧) (ن)، (م)، (أ): «فأظهر ذلك».

(٨) (أ)، (ب): «لا يختارون ذلك».

(٩) «شر»: ساقطة من (ن)، (م).

(١٠) انظر كلامي عن خُدَابندة في المقدمة ص٧٤ (م).

(١١) (أ)، (ب): «وهيبة لهم».

(١٢) (أ)، (ب): «أنهم معصومون». (١٣) «له»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٤) (أ)، (ب): «ويذكر».

(١٥) (ب): «حي». وسقطت الكلمة من (أ).

(١٦) (ن): «ومنع قوله»؛ (م): «ويمنع قوله».

٤/ ١٦٦ افتراها/ المفترون، ويبطل الشرائع المعلومة من دين الإسلام، ويعوّض عنها بالبدع[(١)] المضلّة، ويتوسل بذلك من يتوسل[(٢)] إلىٰ إظهار دين الملاحدة، الذين يبطنون مذهب الفلاسفة، ويتظاهرون بدين الإسلام، وهم أكفر من اليهود والنصارىٰ، إلىٰ غير ذلك من مقاصد أهل الجهل والظلم، الكائدين[(٣)] للإسلام وأهله - لم يحل للمفتي أن يفتي بما[(٤)] يجر إلىٰ هٰذه المفاسد.

وإذا كان ذكر الخلفاء الراشدين هو الذي يحصل [به] المقاصد[(٥)] المأمور بها عند مثل هٰذه الأحوال، كان هٰذا مما يؤمر به في مثل هٰذه الأحوال، وإن لم يكن من الواجبات التي تجب مطلقاً، ولا من السنن التي يحافظ عليها في[(٦)] كل زمان ومكان، كما أن عسكر المسلمين والكفار إذا كان لهٰؤلاء شعار ولهٰؤلاء شعار وجب إظهار شعار الإسلام دون شعار الكفر في مثل تلك الحال؛ لأنَّ هٰذا واجب[(٧)] في كل زمان ومكان، فإذا قُدِّر أن الواجبات الشرعية لا تقوم إلَّا بإظهار ذكر الخلفاء، وإنه إذا تُرك ذلك ظهر شعار أهل البدع والضلال، صار مأموراً به في ٤/ ١٦٧ مثل هٰذه الأحوال. والأمور/ المأمور بها؛ منها ما هو واجب أو مسنون دائماً، كالصلوات الخمس، والوتر، وركعتي الفجر. ومنها ما يُؤْمَر به في بعض الأحوال، إذا لم تحصل الواجبات إلَّا به، ولم تندفع المحرَّمات إلَّا به.

الوجه السابع **الوجه السابع: أن يُقال:** الكلام في ذكر الخلفاء الراشدين علىٰ المنبر، وفي الدعاء لسلطان الوقت، ونحو ذلك: إذا تكلَّم في ذلك العلماء أهل العلم والدين، الذين يتكلمون بموجب[(٨)] الأدلة الشرعية، كان كلامهم في ذلك مقبولاً، وكان للمصيب منهم أجران، وللمخطئ أجر علىٰ ما فعله من الخير، وخطؤه مغفور له، وأما إذا أخذ يعيب ذلك من يعوض عنه بما هو شر منه، كطائفة ابن التومرت الذي كان يُدَّعَىٰ فيه أنه المهدي المعلوم، والإمام المعصوم، إذا ذكروه باسمه علىٰ المنبر، ووصفوه بالصفات التي تُعْلَم أنها باطلة، وجعلوا حزبه هم خواص أمة محمد ﷺ، وتركوا مع ذلك ذكر أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين[(٩)]

---

(١) (أ)، (ب): «بالبدعة».
(٢) «من يتوسل»: ساقطة من (ب) فقط.
(٣) (ب) فقط: «المكايدين».
(٤) (أ)، (ب): «لما».
(٥) (ن)، (م): «يحصّل المقاصد».
(٦) (أ)، (ب): «التي تحافظ في».
(٧) (أ)، (ب): «الحال هٰذا واجب»؛ (ن)، (م)، (ر): «الحال لا لأن هذا واجب»؛ (هـ): «الحال لا إن هذا واجب».
(٨) (ن)، (م)، (و): «يتكلمون من حيث».
(٩) (أ)، (ب): «والأئمة المجتهدين المهديين».

الذين ثبت بالكتاب[١] والسنة وإجماع السابقين الأوَّلين والتابعين لهم بإحسان[٢] أنهم خير هٰذه الأمة وأفضلها، وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون، في زمن أفضل القرون، ثم أخذ هـٰؤلاء التومرتية يتتصرون لذلك بأن ذكر الخلفاء الأربعة ليس سنة بل بدعة - كان هـٰذا القول مردوداً عليهم غاية الردّ، مع ذكرهم لإمامهم[٣] ابن/ التومرت بعد موته، فإنه لا يشك من يؤمن بالله واليوم الآخر أن أبا بكر وعمر ٤/ ١٦٨
وعثمان وعلياً - رضي الله عنهم - خير منه وأفضل منه، وأن اتِّباعهم للنبي ﷺ وقيامهم بأمره أكمل[٤]، بل ذكر غير واحد من خلفاء بني أمية[٥] وبني العباس أَوْلَىٰ من ذكر هـٰذا الملقب بالمهديّ، فإن خلافة أولئك خير من خلافته، وقيامهم بالإسلام خير من قيامه، وظهورهم بمشارق الأرض ومغاربها أعظم من ظهوره، وما فعلوه من الخير أعظم مما فعله هو، وفعل هو[٦] من الكذب والظلم والجهل والشر ما لم يفعله أولئك، فكيف يكون هو المهدي دونهم؟ أم كيف يكون ذكره والثناء عليه في الخطبة مشروعاً[٧] دون ذكرهم، فكيف يُنْكِر ذكر أولئك من يذكر مثل هـٰذا؟

وأعظم من ذلك إنكار [هـٰؤلاء][٨] الإمامية الذين ينكرون ذكر الخلفاء الراشدين، ويذكرون اثني عشر رجلاً: كل واحد من الثلاثة خير من أفضل الاثني عشر، وأكمل خلافة وإمامة. وأما سائر الاثني عشر، فهم أصناف: منهم من هو من الصحابة المشهود لهم بالجنة، كالحسن والحسين، وقد شركهم في ذلك من الصحابة المشهود لهم بالجنة خلق كثير[٩] وفي السابقين الأوَّلين من هو أفضل منهما، مثل أهل بدر. وهما - رضي الله / عنهما -[١٠] وإن كان سيدا شباب أهل الجنة، فأبو بكر وعمر ٤/ ١٦٩
سيدا كهول أهل الجنة، وهـٰذا الصنف أكمل[١١] من ذلك[١٢] الصنف. وإذا قال القائل: هما ولدا بنت رسول الله ﷺ: / قيل: وعليّ [بن أبي طالب][١٣] أفضل ظ ١٤٠
منهما باتفاق أهل السنة والشيعة، وليس هو ولد بنت رسول الله ﷺ، وإبراهيم ابن النبي ﷺ أقرب إليه منهما، وليس هو أفضل من السابقين الأوَّلين، وكذا أمامة[١٤]

---

(١) (أ)، (ب): «ثبت لهم بالكتاب».
(٢) (ن) فقط: «بإحسان إلىٰ يوم الدين».
(٣) (أ)، (ب): «إمامهم».
(٤) (أ)، (ب): «أجمل».
(٥) (أ)، (ب): «من الخلفاء من بني أمية».
(٦) (أ)، (ب): «وفعل هـٰؤلاء».
(٧) (أ)، (ب): «واجباً».
(٨) «هـٰؤلاء»: ساقطة من (ن) فقط.
(٩) (أ)، (ب): «الحسين وشركهم في ذلك خلق كثير من الصحابة المشهود لهم بالجنة».
(١٠) «رضي الله عنهما»: في (ن)، (م) فقط.
(١١) (ر)، (هـ)، (ص): «أفضل».
(١٢) (أ)، (ب): «من هذا».
(١٣) (ن)، (م): «وعلى أفضل».
(١٤) «وكذا أمامة»: كذا في (ب) فقط. وفي سائر النسخ: «وأمامة».

بنت أبي العاص بنت بنته، وكان لعثمان ولد من بنت النبي ﷺ.

وإذا قيل: [عليّ][(١)] هو ابن عمه. قيل: في أعمام النبي ﷺ وبني عمه جماعة[(٢)] مؤمنون صحبوه: كحمزة، والعباس، وعبد الله[(٣)] والفضل ابني العباس، وكربيعة بن الحارث بن عبد المطلب. وحمزة أفضل من العباس، وعليّ وجعفر أفضل من غيرهما، وعليّ أفضل من العباس، فعُلِم أن الفضل بالإيمان
١٧٠/٤ والتقوىٰ لا بالنسب. وفي الاثنيٰ عشر من هو مشهور بالعلم/ والدين، كعلي بن الحسين، وابنه أبي جعفر، وابنه جعفر بن محمد، وهؤلاء لهم حكم أمثالهم. ففي الأمة خلق كثير مثل هؤلاء وأفضل منهم، وفيهم المنتظر لا وجود له أو مفقود[(٤)] لا منفعة [لهم][(٥)] فيه، فهٰذا ليس في اتِّبَاعِه إلَّا شرٌّ [محض][(٦)] بلا خير.

وأمَّا سائرهم ففي بني هاشم من العلويين والعباسيين جماعات مثلهم في العلم والدين، ومن هو أعلم وأدين منهم، فكيف يجوز أن يعيب ذكر الخلفاء الراشدين، الذين ليس في الإسلام أفضل منهم، من يعوِّض بذكر قوم في المسلمين خلق كثير أفضل منهم؟ وقد انتفع المسلمون في دينهم ودنياهم بخلق كثير أضعاف أضعاف ما انتفعوا بهٰؤلاء، مع أن الذين يذكرونهم قصدهم معاداة سائر المسلمين، والاستعانة علىٰ ذلك بالكفار والمنافقين[(٧)]، وإطفاء ما بعث الله به رسوله ﷺ من الهدىٰ ودين الحق، الذي وعد الله أن يُظهره علىٰ الدين كله، وفتح باب الزندقة والنفاق لمن يريد إفساد الملَّة[(٨)].

فصل[(٩)]

كلام الرافضي على مسح الرجلين في الوضوء بدلاً من غسلهما

قال الرافضي[(١٠)]: «وكمسح الرجلين الذي نصَّ الله تعالىٰ عليه/ في كتابه [العزيز][(١١)] فقال: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [سورة المائدة: ٦]. وقال ابن عباس[(١٢)]: عضوان مغسولان، وعضوان

١٧١/٤

(١) «عليّ»: ساقطة من (ن)، (م)، (و). (٢) «جماعة»: ساقطة من (أ)، (ب)، (و).
(٣) (ن)، (هـ)، (ر)، (و): «وعبيد الله». وفي «الإصابة» ٢/ ٤٣٠: «عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم، يكنىٰ: أبا محمد، أحد الإخوة، وهو شقيق الفضل وعبد الله وقثم ومعبد...
(٤) (أ)، (ب): «ومفقود». (٥) «لهم»: زيادة في (أ)، (ب).
(٦) «محض»: زيادة في (أ)، (ب). (٧) (ن)، (م): «والمسلمين»، وهو خطأ ظاهر.
(٨) (أ)، (ب): «الملة والله تعالىٰ أعلم». (٩) (ر)، (هـ)، (ص): «الفصل الثامن عشر».
(١٠) في (ك) ص ١٠٨ (م) - ١٠٩ (م).
(١١) (ن)، (م): «الذي نص الله تعالىٰ في كتابه عليه»؛ (ك): «الذي نصّ عليه الله تعالىٰ في كتابه العزيز».
(١٢) (أ)، (ب): «ابن عباس رضي الله عنهما».

ممسوحان، [فغيَّروه](١) وأوجبوا الغسل».

الرد عليه فيُقال: الذين نقلوا عن النبي ﷺ الوضوء(٢) قولاً وفعلاً، والذين تعلَّموا الوضوء منه وتوضؤوا على عهده، [وهو يراهم ويقرهم عليه](٣)، ونقلوه إلى من بعدهم، أكثر عدداً(٤) من الذين نقلوا لفظ هذه الآية، فإن جميع المسلمين كانوا يتوضؤون على عهده، ولم يتعلموا الوضوء إلَّا منه صلَّى الله عليه وسلم؛ فإن هذا العمل لم يكن معهوداً عندهم في الجاهلية، وهم قد رأوه يتوضأ ما لا يُحصي عدده إلَّا الله تعالى، ونقلوا عنه ذكر غسل الرجلين فيما شاء الله من الحديث، حتى نقلوا عنه من غير وجه في الصحاح وغيرها أنه قال: «**ويلٌ للأعقاب وبطون الأقدام من النار**»(٥)، مع أن الفرض إذا كان مسح ظهر القدم، كان/ غسل الجميع كَلَفة لا تدعو إليها ٤/ ١٧٢
الطباع(٦)، (٧ كما تدعوا الطباع إلى طلب الرئاسة والمال٧) فإن جاز أن يُقال: إنهم كذبوا وأخطؤوا فيما نقلوه عنه من ذلك، كان الكذب والخطأ فيما نُقل(٨) من لفظ الآية أقرب إلى الجواز. وإن قيل: بل لفظ(٩) الآية ثبت بالتواتر الذي لا يمكن الخطأ فيه، فثبوت التواتر في نقل(١٠) الوضوء عنه أَوْلَى وأكمل، ولفظ الآية لا يخالف ما تواتر من السنة، فإن المسح من جنس تحته نوعان: الإسالة، وغير الإسالة، كما تقول العرب: تمسَّحت للصلاة، فما كان بالإسالة فهو الغسل، وإذا خص أحد النوعين باسم الغسل فقد يخص النوع الآخر باسم المسح، فالمسح يُقال على المسح العام الذي يندرج فيه الغسل، ويُقال على الخاص الذي لا يندرج فيه الغسل.

ولهذا نظائر كثيرة، مثل لفظ «ذوي الأرحام»، فإنه يعمُّ العصبة [كلهم](١١) وأهل الفروض وغيرهم، ثم لما كان للعصبة وأصحاب/ الفروض اسم يخصهما، ٤/ ١٧٣

---

(١) «فغيّروه»: في (ب)، (ك) فقط.
(٢) (أ)، (ب): «نقلوا الوضوء عن النبي ﷺ».
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و).
(٤) «عدداً»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) الحديث بلفظ: «ويل للأعقاب من النار» عن عائشة وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم في: البخاري ١/ ١٧ - ١٨ (كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم)، ١/ ٢٦ - ٢٧ (كتاب العلم، باب من أعاد الحديث)، ١/ ٤٠ (كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين ولا يمسح العقبين، باب غسل الأعقاب)؛ مسلم ١/ ٢١٣ - ٢١٥ (كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما)؛ المسند (ط. المعارف) الأرقام: ٦٨٠٩، ٦٨٨٣، ٦٩٧٦، ٧١٠٣، ٧١٢٢، ٧٧٨٨. وجاء الحديث بلفظ: «ويل للأعقاب وبطون الأقدام من النار» في: سنن الترمذي ١/ ٣٠ (كتاب الطهارة، باب ما جاء: ويل للأعقاب من النار»؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ١٩١ (عن عبد الله بن الحارث بن جزء - رضي الله عنه).
(٦) (أ)، (ب): «الطبايع».
(٧-٧): ساقط من (ب)؛ وفي (أ): «سقطت عبارة «كما تدعو الطباع».
(٨) (أ)، (ب): «فيما نقلوه».
(٩) (ن)، (م): «فإن قيل إن لفظ».
(١٠) (أ)، (ب): «في لفظ».
(١١) «كلهم»: زيادة في (أ)، (ب).

بقي لفظ «ذوي الأرحام» مختصاً في العرف بمن لا يرث بفرض ولا تعصيب[(١)].

وكذلك لفظ «الجائز» و«المباح» يعم ما ليس بحرام. ثم قد يختص بأحد الأقسام الخمسة[(٢)]. وكذلك لفظ «الممكن» يُقال[(٣)] على ما ليس بممتنع، ثم يُخَصّ[(٤)] بما ليس بواجب ولا ممتنع، فيفرّق بين الواجب والجائز والممكن العام والخاص. وكذلك لفظ «الحيوان» [ونحوه][(٥)] يتناول الإنسان وغيره، ثم قد يختص بغير الإنسان.

ومثل هذا كثير: إذا كان لأحد النوعين اسم يخصه، بقي الاسم العام مختصاً بالنوع الآخر. ولفظ «المسح» من هذا الباب. وفي القرآن ما يدل على أنه لم يُرد بمسح الرجلين المسح الذي هو قسيم الغسل، بل المسح الذي الغسل قسم منه؛ فإنه قال[(٦)]: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، ولم يقل: إلى الكعاب، كما قال: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾؛ فدلَّ على أنه ليس في كل رجل[(٧)] كعب واحد، كما في كل يد مرفق واحد، بل في كل
٤/ ١٧٤ رجل كعبان، فيكون/ - تعالى - قد أمر بالمسح إلى العظمين الناتئين، وهذا هو الغسل، فإن من يمسح المسح الخاص يجعل المسح لظهور القدمين، وفي ذكره الغسل في العضوين الأوّلَيْن والمسح في الآخرين، التنبيه على أن هذين العضوين يجب فيهما المسح العام، فتارة يجزئ المسح الخاص، كما في مسح الرأس والعمامة والمسح على الخفين، وتارة لا بد من المسح الكامل الذي هو غسل[(٨)]، كما في الرجلين المكشوفتين.

وقد تواترت السنة عن النبي ﷺ بالمسح على الخفين وبغسل[(٩)] الرجلين. والرافضة تخالف هذه السنة المتواترة، كما تخالف الخوارج نحو ذلك، مما يتوهمون أنه مخالف لظاهر القرآن، بل تواتر غسل الرجلين والمسح على الخفين [(١٠)] عن النبي ﷺ [(١٠)] أعظم من تواتر قطع اليد في ربع دينار، أو ثلاثة دراهم، أو عشرة دراهم، أو نحو ذلك.

وفي ذكر المسح على الرجلين تنبيه على قلة الصب في الرجل، فإن السرف يعتاد

---

(١) (ن): «ولا بعصب».

(٢) يقول الشيخ عبد الوهاب خلاف - رحمه الله - في كتاب «علم أصول الفقه»، ص ١١٦، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م: «ينقسم الحكم التكليفي إلى خمسة أقسام: الإيجاب، والندب، والتحريم، والكراهة، والإباحة».

(٣) (أ)، (ب): «فيقال». (٤) (ب) فقط: «يختص».

(٥) «ونحوه»: ساقطة من (ن)، (م). (٦) (ن)، (م): «فإنه إذا قال». (٧) (أ)، (ب): «في الرجل».

(٨) (أ)، (ب): «الغسل». (٩) (أ)، (ب): «وغسل». (١٠ - ١٠): ساقط من (أ)، (ب).

فيهما كثيراً، وفيه اختصار للكلام[1]، فإن[2] المعطوف والمعطوف عليه إذا كان فعلاهما/ من جنس واحد اكتفي بذكر أحد النوعين، كقوله: ص ١٤١

/ علفتها تبناً وماءً بارداً حتى غدت همالة عيناها ١٧٥/٤

والماء يُسقى، لا يُقال: علفت الماء، لكن العلف والسقى[3] يجمعهما معنى الإطعام.

وكذلك قوله:

ورأيت زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورمحاً

أي: ومعتقلاً[4] رمحاً، لكن التقلد[5] والاعتقال يجمعهما معنى الحمل.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ * بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ [سورة الواقعة: ١٧، ١٨]، إلى قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [سورة الواقعة: ٢٢]. والحور العين لا يُطاف بهن[6]، ولكن المعنى: يؤتى بهذا وبهذا. وهم قد يحذفون ما يدل الظاهر على جنسه لا على نفسه، كما في قوله[7] تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [سورة الإنسان: ٣١]. والمعنى: يعذّب الظالمين.

وهذه الآية فيها قراءتان مشهورتان: الخفض والنصب، فالذين قرؤوا بالنصب، قال غير واحد منهم: أعاد الأمر إلى الغسل؛ أي: وامسحوا برؤوسكم، واغسلوا أرجلكم إلى الكعبين، والقراءتان[8] كالآيتين. ومن قال: إنه عطف على / محل الجار والمجرور، يكون المعنى: وامسحوا برؤوسكم، وامسحوا أرجلكم إلى الكعبين. وقولهم[9]: مسحت الرجل، ليس مرادفاً لقوله[10]: مسحت بالرجل، فإنه إذا عُدِّيَ بالباء أُريد به[11] معنى الإلصاق؛ أي: ألصقت به شيئاً. وإذا قيل: مسحته، لم يقتضي ذلك أن يكون ألصقت به شيئاً، وإنَّما يقتضي مجرد المسح، [12]وهو لم يرد مجرد المسح[12] باليد بالإجماع، فتعين أنه إذا[13] مسحه بالماء، وهو مجمل، فسرَّته السنة، كما في قراءة الجر. ١٧٦/٤

وفي الجملة، فالقرآن ليس فيه نفي إيجاب الغسل، بل فيه إيجاب المسح، فلو

---

(١) «للكلام»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «الكلام».
(٢) (أ)، (ب): «لأن».
(٣) (أ)، (ب): «والماء».
(٤) (أ)، (ب): «أي معتقلاً».
(٥) (ر)، (هـ)، (ص)، (و): «التقليد».
(٦) (أ)، (ب): «بهم».
(٧) (أ)، (ب): «كقوله».
(٨) «والقراءتان»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٩) (ب) فقط: «وقولك».
(١٠) (أ)، (ب): «لقولك».
(١١) (ن)، (م): «منه».
(١٢ ـ ١٢): ساقط من (أ)، (ب).
(١٣) «إذا»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «أراد».

قُدِّر أن السنة أوجبت قدراً زائداً على ما أوجبه القرآن لم يكن في هٰذا رفعاً لموجب القرآن، فكيف إذا فسَّرته وبيَّنت معناه؟ وهٰذا مبسوط في موضعه.

وفي الجملة، فيُعلم أن سنة النبي ﷺ هي التي تفسِّر القرآن وتبينه وتدل عليه وتعبّر عنه، فالسنة المتواترة[١] تقضي على ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن، فإن الرسول ﷺ بيَّن للناس لفظ القرآن ومعناه، كما قال أبو عبد الرحمٰن السلمي: حدَّثنا الذين كانوا يقرؤون القرآن: عثمان[٢] بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهم،
٤/١٧٧ أنهم / كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها[٣] حتى يتعلموا[٤] معناها.

وما تقوله الإمامية من[٥] أن الفرض مسح الرجلين إلى الكعبين اللذين هما مجتمع[٦] الساق والقدم عند معقد الشِّراك[٧]، أمر لا يدلّ عليه القرآن بوجه من الوجوه، ولا فيه عن النبي ﷺ حديث يُعرف[٨]، ولا هو معروف عن سلف الأمة، بل هم مخالفون للقرآن والسنة المتواترة، ولإجماع السابقين الأوَّلين والتابعين لهم بإحسان[٩].

فإن لفظ القرآن يوجب المسح بالرؤوس[١٠] وبالأرجل إلى الكعبين، مع إيجابه لغسل الوجوه والأيدي[١١] إلى المرافق، فكان في ظاهره ما يبيِّن[١٢] أن في كل يدٍ مرفقاً، وفي كل رجل كعبين. فهٰذا على قراءة الخفض، وأما قراءة النصب فالعطف إنَّما يكون على المحل[١٣] إذا كان المعنى واحداً، كقوله الشاعر:

٤/١٧٨ / معاوى إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا[١٤]

---

(١) (أ)، (ب): «فالقرآن والسنة المتواترة»، وهو خطأ.
(٢) (أ)، (ب): «القرآن على عثمان».
(٣) (ر)، (هـ)، (ص): «لم يتجاوزوها».
(٤) (ص): «يعلموا».
(٥) «من»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) (أ)، (ب)، (و): «مجمع».
(٧) في «اللسان»: «والشِّراك: سير النعل، والجمع: شُرُك».
(٨) (ر)، (هـ)، (ص): «معروف».
(٩) (ن): «بإحسان إلى يوم الدين».
(١٠) (أ)، (ب)، (ص): «بالرأس».
(١١) (ن)، (م): «الوجه والأيدي»؛ (أ)، (ب): «الوجه واليدين».
(١٢) (أ)، (ب): «في ظاهر ما تبين»، وهو تحريف.
(١٣) يقول ابن كثير في تفسير الآية: السادسة من سورة المائدة: «وقوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، قُرئ: (وَأَرْجُلَكُم) بالنصب عطفاً على: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾. وقال ابن أبي حاتم: حدَّثنا أبو زرعة، حدَّثنا أبو سلمة، حدَّثنا وهيب، عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس: أنه قرأها (وَأَرْجُلَكُم) يقول: رجعت إلى الغسل. وروي عن عبد الله بن مسعود، وعروة، وعطاء، وعكرمة، والحسن، ومجاهد، وإبراهيم، والضَّحاك، والسدّي، ومقاتل بن حيان، والزهري، وإبراهيم التيمي ـ نحو ذلك. وهٰذه قراءة ظاهرة في وجوب الغسل، كما قاله السلف».
(١٤) في هامش (ر) كتب ما يلي: «قولهم: ملكت فاسجح. الإسجاح: حسن العفو؛ أي: ملكت =

فلو كان[1] معنى قوله: مسحت برأسي ورجلي، هو: معنى مسحت رأسي ورجلي، لأمكن كون العطف[2] على المحل. والمعنى مختلف[3]؛ فعُلِم أن قوله: «وأرجلكم» بالنصب، عطفٌ على: وأيديكم، كما قاله الذين قرؤوه كذلك.

وحينئذٍ فهٰذه القراءة نص في وجوب الغسل، وليس في واحدة من القراءتين ما يدل ظاهرها[4] على قولهم، فعلم أن القوم لم يتمسكوا [إلَّا] بظاهر القرآن[5]، وهٰذا حال سائر أهل الأقوال الضعيفة الذين يحتجُّون بظاهر/ القرآن على ما ٤/ ١٧٩
يخالف السُّنَّة إذا خفي الأمر عليهم، [مع أنه][6] لم يوجد في ظاهر القرآن ما يخالف السُّنَّة، كمن قال من الخوارج: لا نصلي[7] في سفر[8] إلَّا أربعاً[9]، ومن قال: إن الأربع أفضل في السفر[10] من الركعتين[11]. ومن قال: لا نحكم بشاهد ويمين.

وقد بُسط الكلام على ذلك [في مواضع]، وبين[12] أن ما دلَّ عليه ظاهر القرآن حق، وأنه ليس بعام مخصوص، فإنه ليس هناك عموم لفظي، وإنَّما هو مطلق؛ كقوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [سورة التوبة: ٥]، فإنه عام في الأعيان، مطلق في الأحوال. وقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [سورة النساء: ١١] عام في الأولاد، مطلق في الأحوال.

ولفظ «الظاهر» يُراد به: ما قد يظهر[13] للإنسان، وقد يُراد به ما يدل عليه اللفظ. فالأول يكون بحسب فهوم[14] الناس. وفي القرآن مما[15] يخالف الفهم الفاسد شيء كثير، وأما الثاني فالكلام فيه.

= الأمر عليّ، فأحسن العفو عني. وأصله: السهولة والرفق. يُقال: مشية سجح؛ أي: سهلة. قال أبو عبيد: يُروى عن عائشة أنها قالت لعلي -رضي الله عنهما- يوم الجمل حين ظهر على الناس فدنا من هودجها، ثم كلمها بكلام، فأجابته: ملكت فاسجح؛ أي: ملكت فأحسن، فجهَّزها عند ذلك بأحسن جهاز، وبعث معها بأربعين امرأة، وقال بعضهم: سبعين امرأة، حتى قدمت المدينة. مجمع الأمثال للميداني».

(١) (ن)، (م)، (ر)، (هـ): «فلو قال».
(٢) (ن)، (م): «لا يكون كون العطف؛ (أ)، (ب): «ولا يمكن كون العطف».
(٣) (ب) فقط: «لكن لمعنى مختلف». (٤) (ن)، (م)، (و): «ظاهره»؛ (ب): «ظاهرا».
(٥) (ب) فقط: «تمسكوا بظاهر القرآن». وفي سائر النسخ: لم يتمسكوا بظاهر القرآن». ولعل الصواب ما أثبته. (٦) «مع أنه»: زيادة في (ب) فقط. والصواب إثباتها لتستقيم العبارة.
(٧) (أ)، (ب)، (ص)، (ر): «لا يصلي». (٨) (أ)، (ب)، (م): «السفر».
(٩) (ن)، (م)، (هـ)، (و): «إلا من الأربعا». (١٠) (ر)، (ص)، (هـ)، (و): «في السفر أفضل».
(١١) «من الركعتين»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «من ركعتين».
(١٢) (ن)، (م): «على هذا وبيَّن». (١٣) (أ)، (ب): «ما يظهر».
(١٤) (أ)، (ب): «مفهوم». (١٥) (أ)، (ب)، (و): «ما»، وهو تحريف.

فصل(1)

٤/ ١٨٠ / قال الرافضي(2): «وكالمتعتين اللتين ورد بهما القرآن، فقال في متعة الحج:
كلام ﴿فَمَن تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [سورة البقرة: ١٩٦] وتأسَّف النبي ﷺ
الرافضي على على فواتها لما حجَّ قارناً، وقال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما سقت الهدي»
متعة الحج ومتعة النساء وقال في متعة النساء: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [سورة النساء: ٢٤]
واستمرت فعلهما مدة زمان النبي ﷺ ومدة خلافة أبي بكر(3)، وبعض خلافة عمر، إلى أن صعد المنبر، وقال: «متعتان كانتا [محللتين](4) على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما»(5).

التعليق على كلامه **والجواب أن يُقال**: أمَّا متعة الحج فمتفق على جوازها بين أئمة المسلمين،
٤/ ١٨١ ودعواه(6) أن أهل السنة ابتدعوا تحريمها كذب عليهم، بل أكثر علماء/ السنة(7) يستحبون المتعة ويرجّحونها أو يوجبونها. والمتعة اسم جامع لمن اعتمر في أشهر الحج
ظ ١٤١ وجمع بينها وبين الحج في سفر واحد، سواء حلّ/ من إحرامه بالعمرة ثم أحرم بالحج، أو أحرم بالحج قبل طوافه بالبيت وصار قارناً، أو بعد طوافه بالبيت وبين الصفا والمروة قبل التحلل من إحرامه لكونه ساق الهدي، أو مطلقاً. وقد يُراد بالمتعة(8) مجرد العمرة في أشهر الحج.

وأكثر العلماء، كأحمد وغيره من فقهاء الحديث، وأبي حنيفة وغيره من فقهاء العراق، والشافعي في أحد قولَيْه، وغيره من فقهاء مكة: يستحبون المتعة، وإن كان منهم من يرجّح القِران كأبي حنيفة، ومنهم من يرجّح التمتع الخاص، كأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد، فالصحيح - وهو الصريح من نص أحمد - أنه إن ساق الْهَدْيَ فالقِران أفضل، وإن لم يسقه فالتحلل(9) من إحرامه بعمرة أفضل. فإنَّ الأول(10) هو الذي فعله النبي ﷺ في حجة الوداع، والثاني هو الذي أمر به من لم

---

(1) (ر)، (هـ)، (ص): «الفصل التاسع عشر». (2) في (ك) ص ١٠٩ (م).
(3) (ن)، (م)، (و)، (هـ)، (ر)، (ص): «واستمرت منذ زمان النبي ﷺ ومنذ خلافة أبي بكر»؛ (أ)، (ب): «واستمرت في زمن النبي ﷺ، ومدة (ب: ومنذ) خلافة أبي بكر». والمثبت من (ك).
(4) «محللتين»: (ب) فقط. وفي (ك): «محللتان»، وهو خطأ.
(5) (ن)، (م)، (و)، (ر)، (ص)، (هـ): «إني محرمهما ومعاقب عليهما»؛ (أ): «إني حرمتهما ومعاقب عليهما»؛ (ب): «وأنا أنهى عنهما». والمثبت من (ك).
(6) (أ)، (ب): «ودعواهم». (7) (ن)، (م): «أكثر علماء المسلمين».
(8) «بالمتعة»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: بالتمتع.
(9) (أ)، (ب): «وإلا فالتحلل». (10) (ن) فقط: «فإن الأفضل».

يسق الهدي من أصحابه[١] .

٤/ ١٨٢ / بل كثير من علماء السنة يوجب[٢] المتعة، كما يروىٰ عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو قول أهل الظاهر؛ كابن حزم وغيره، لم ذُكِر[٣] من أمر النبي ﷺ بها أصحابه في حجة الوداع. وإذا كان أهل السنة متفقين علىٰ جوازها[٤]، وأكثرهم يستحبها، ومنهم من يوجبها، عُلِم أن ما ذكره من ابتداع تحريمها كذب عليهم.

وما ذكره عن عمر ـ رضي الله عنه ـ **فجوابه أن يُقال: أولاً**: هب أن عمر قال قولاً خالفه فيه غيره من الصحابة والتابعين، حتىٰ قال عمران بن حصين ـ رضي الله عنه ـ: تمتعنا علىٰ عهد رسول الله ﷺ، ونزل بها القرآن[٥]، قال فيها رجل برأيه ما شاء. أخرجاه في الصحيحين[٦] .

٤/ ١٨٣ فأهل السنة متفقون علىٰ أن كل واحد[٧] من الناس يؤخذ من قوله[٨] / ويُتْرَك إلَّا رسول الله ﷺ؛ فإن كان مقصوده الطعن في[٩] أهل السنة مطلقاً، فهذا لا يرد عليهم، وإن كان مقصوده أن عمر أخطأ في مسألةٍ فهم لا يُنزِّهون عن الإقرار علىٰ الخطأ إلَّا رسول الله ﷺ. وعمر بن الخطاب رضي الله عنه أقل خطأً من علي رضي الله عنه. وقد جمع العلماء مسائل الفقه التي ضُعِّف فيها قول أحدهما فوجدوا[١٠] الضعيف في أقوال[١١] عليّ ـ رضي الله عنه ـ أكثر: مثل إفتائه بأن المتوفَّىٰ عنها زوجها تعتد أبعد الأجلَيْنِ، مع أن سنة رسول الله ﷺ الثابتة عنه، الموافقة لكتاب الله، تقتضي أنها تحلُّ بوضع

---

(١) عن عائشة رضي الله عنها في: البخاري ٢/ ١٥٩ ـ ١٦٠ (كتاب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف..)، قالت: قدمت مكة وأنا حائض.. الحديث. وفيه: أنَّ النبي ﷺ قال: **«لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت ولولا أن معي الهدى لأحللت»**. وفي مسلم ٢/ ٨٧٩ (كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام..)، حديث آخر عن عائشة وفيه: أن رسول الله ﷺ قال: «.. **ولو أني استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي معي حتى أشتريه، ثم أحل كما حلُّوا**». والحديث في: سنن أبي داود٢/ ٢١٠ ـ ٢١١ (كتاب المناسك، باب في إفراد الحج). وفي سنن ابن ماجه ٢/ ١٠٢٣ (كتاب المناسك، باب حجة رسول الله ﷺ) أن رسول الله قال: **«لو أني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي وجعلتها عمرة، فمن كان منكم ليس معه هدي فليحلل وليجعلها عمرة»**.

(٢) (أ)، (ب): «من أهل السنة من يوجب». (٣) (أ)، (ب): «لما ذكره».

(٤) (أ) فقط: «علىٰ وجوبها»، وهو خطأ.

(٥) «ونزل بها القرآن»: كذا في (ص). وفي سائر النسخ: «نزل بها كتاب الله».

(٦) الحديث عن عمران بن حصين رضي الله عنه ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ في: البخاري ٢/ ١٤٤ (كتاب الحج، باب التمتع علىٰ عهد النبي ﷺ)؛ مسلم ٢/ ٩٠٠ (كتاب الحج، باب جواز التمتع)؛ سنن النسائي ٥/ ١٢٠ (كتاب المناسك، باب التمتع)؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ٤٢٩.

(٧) «واحد»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «أحد».

(٨) (ن): «من غيره»؛ (أ)، (ب): «بقوله». (٩) (أ)، (ب): «علىٰ».

(١٠) «فوجدوا»: كذا في (ن)، (م). وفي سائر النسخ: «فوجد». (١١) (أ)، (ب)، (م): «قول».

الحمل. وبذلك أفتى عمر وابن مسعود - رضي الله عنهما - (١).

ومثل إفتائه بأن المفوَّضة يسقط مهرها بالموت، وقد أفتى ابن مسعود وغيره بأن لها مهر نسائها(٢)، كما رواه الأشجعيون عن النبي ﷺ في بروع بنت واشق(٣).

وقد وُجِدَ من أقوال عليّ المتناقضة في مسائل الطلاق وأم الولد والفرائض وغير ذلك أكثر مما وُجِدَ من أقوال عمر المتناقضة.

٤/ ١٨٤ وإن أراد بالتمتع: فسخ الحج إلى العمرة، فهذه مسألة نزاع بين/ الفقهاء. ففقهاء الحديث؛ كأحمد بن حنبل وغيره، يأمرون بفسخ الحج إلى العمرة [استحباباً](٤)، ومنهم من يوجبه؛ كأهل الظاهر، وهو قول ابن عباس - رضي الله عنهما -. ومذهب الشيعة وأبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجوِّزون الفسخ. والصحابة كانوا متنازعين في هذا، فكثير منهم كان يأمر به، ونُقل عن أبي ذر وطائفة أنهم مَنَعُوا منه، فإن كان الفسخ صواباً فهو من أقوال أهل السنة، وإن كان خطأً(٥) فهو من أقوال أهل السنة، فلا يخرج الحق عنهم(٦).

وإن قدحوا في عمر لكونه(٧) نهى عنها، فأبو ذر كان أعظم نهياً عنها من عمر، وكان يقول: إن المتعة كانت خاصة بأصحاب رسول الله ﷺ، وهم يتولَّوْن أبا ذر ويعظِّمونه، فإن كان الخطأ في هذه المسألة يوجب القدح، فينبغي أن يقدحوا في أبي ذر، وإلَّا فكيف يُقْدح في عمر دونه، وعمر أفضل وأفقه وأعلم منه؟!(٨) **ويقال: ثانياً:** إنَّ عمر رضي الله عنه لم يحرم متعة الحج، بل ثبت عنه أنَّ الصُّبَيّ(٩) بن مَعْبَد لما قال له: إني أحرمت بالحج والعمرة جميعاً، فقال له عمر: هُديت لسنة نبيك ﷺ، رواه النسائي وغيره(١٠).

---

(١) انظر: المغني لابن قدامة ٧/ ٤٧٣ (ط. مكتبة الجمهورية العربية).

(٢) (أ)، (ب): «أن لها المهر مهر نسائها».

(٣) انظر: المغني لابن قدامة ٦/ ٧٢١ - ٧٢٣؛ الإصابة لابن حجر ٤/ ٢٤٤.

(٤) «استحباباً»: ساقطة من (ن)، (م)، (و). (٥) (و): «محظورا».

(٦) انظر: المغني لابن قدامة ٣/ ٣٩٩ - ٤٠١.

(٧) «لكونه»: كذا في (أ)، (ب)، وفي سائر النسخ: «بكونه».

(٨) (أ)، (ب): «وأفقه منه وأعلم». (٩) (ن)، (م)، (و): «والضبي».

(١٠) الحديث عن الصُّبيِّ بن معبد في: سنن النسائي ٥/ ١١٣ - ١١٤ (كتاب المناسك، باب القِرَان)؛ سنن ابن ماجه ٢/ ٩٨٩ (كتاب المناسك، باب من قرن الحج والعمرة)؛ المسند (ط. المعارف) ١/ ١٨٩ - ١٩٠ (وسمى الشيخ أحمد شاكر التابعي: الصُّبيّ بن معبد وصحح الحديث)، وهو مكرر: الأرقام: ١٦٩، ٢٢٧، ٢٥٤.

/ وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يأمرهم[1] بالمتعة، فيقولون له: إن أباك نهىٰ عنها. ٤/١٨٥
فيقول: إن أبي لم يرد ما تقولون. فإذا ألحُّوا عليه قال: أفرسول الله[2] ﷺ أحق أن تتبعوا أم عمر؟[3]

وقد ثبت عن عمر أيضاً[4] أنه قال: لو حججت لتمتعت، [5] ولو حججت لتمتعت[5]. وإنَّما كان مراد عمر رضي الله عنه أن يأمرهم بما هو الأفضل[6]، وكان الناس لسهولة المتعة تركوا الاعتمار[7] في غير أشهر الحج، فأراد ألَّا يُعَرَّىٰ البيت طول السنة، فإذا أفردوا الحج اعتمروا في سائر السنة، والاعتمار في غير أشهر الحج، مع الحج في أشهر الحج، أفضل من المتعة باتفاق الفقهاء الأربعة وغيرهم.

وكذلك[8] قال عمر وعليّ رضي الله عنهما في قوله تعالىٰ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [سورة البقرة: ١٩٦][9] قالا: إتمامهما أن تُحْرِم بهما من دويرة/ أهلك[10]: أراد عمر ٤/١٨٦
وعليّ رضي الله عنهما أن تسافر للحج سفراً وللعمرة سفراً، وإلَّا فهما لم ينشئا الإحرام من دويرة الأهل، ولا فعل ذلك رسول الله ﷺ ولا أحد من خلفائه.

والإمام إذا اختار لرعيته الأمر الفاضل، فالأمر بالشيء نهي عن ضده، فكان نهيه عن المتعة علىٰ وجه الاختيار لا علىٰ وجه التحريم، وهو لم يقل: وأنا أحرمهما[11] [12] كما نقل هٰذا الرافضي، بل قال: أنهىٰ عنهما، ثم كان نهيه عن متعة الحج علىٰ وجه الاختيار للأفضل لا علىٰ وجه التحريم[12]، وقد قيل: إنه نهي عن الفسخ.

والفسخ حرام عند كثير من الفقهاء، وهو من مسائل الاجتهاد. فالفسخ يحرِّمه أبو حنيفة ومالك الشافعي، لكن أحمد وغيره [من فقهاء الحديث وغيرهم[13] لا يحرِّمون الفسخ، بل يستحبونه، بل يوجبه بعضهم، ولا يأخذون بقول عمر][14] في هٰذه المسألة، بل بقول عليّ وعمران بن حصين وابن عباس وابن عمر وغيرهم

---

(١) (أ)، (ب): «يأمر». (٢) (أ): «أقر رسول الله»؛ (ب): «أمر رسول الله»؛ (ص): «إن رسول الله».
(٣) الحديث عن عبد الله بن عمر في: سنن الترمذي ٢/ ١٥٩ (كتاب الحج، باب ما جاء في التمتع)، وقال الترمذي: «هٰذا حديث حسن»؛ المسند (ط. المعارف) ٨/ ٧٧ ـ ٧٨ (وانظر تعليق المحقق).
(٤) «أيضاً»: ساقطة من (أ)، (ب)، (و). (٥ ـ ٥): ساقطة من (أ)، (ب)، (و).
(٦) (أ)، (ب): «أن يأمر بما هو أفضل. (٧) (أ)، (ب): «العمرة».
(٨) (ب) فقط: «ولذلك». (٩) توجد بعد هٰذه الآية ورقة ساقطة من نسخة (أ).
(١٠) (أ)، (ب): «أن يحرم بهما من دويرة أهله». (١١) (ب): «أنا أحرمهما».
(١٢ ـ ١٢): ساقط من (ب). (١٣) «وغيرهم»: ساقطة من (ب).
(١٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

من الصحابة ﷺ .

وأمَّا متعة النساء [المتنازع فيها](١) فليس في الآية نصٌّ صريح بحلها، فإنه تعالىٰ
١٨٧/٤ قـال: ﴿وأُحِلَّ لكم مَّا وراء ذلكُمْ أن تبتغوا بأموالكم مُّحصنين غير / مُسافحين فما استمتعتُم به
ص ١٤٢ منهنَّ فآتوهنَّ أُجورهنَّ فريضةً ولا جُناحَ عليكُمْ فيما تراضيتُم به من بعد الفريضة إنَّ اللَّهَ كانَ عليماً حكيماً * ومَن لَّمْ يَسْتَطِعْ منكُمْ طَوْلاً أن ينكحَ المُحصنات المُؤمنات﴾ الآية [سورة النساء: ٢٤، ٢٥]، فقوله: ﴿فَمَا استَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ﴾ يتناول كل(٢) من دخل بها(٣ من النساء، فإنه أمر بأن يعطىٰ جميع الصداق، بخلاف المطلّقة قبل الدخول التي لم يستمتع بها٣) فإنها لا تستحق إلَّا نصفه.

وهٰذا كقوله تعالىٰ: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [سورة النساء: ٢١]، فجعل الإفضاء مع العقد موجباً لاستقرار الصداق، يبيِّن(٤) ذلك أنه ليس لتخصيص النكاح المؤقت بإعطاء الأجر فيه دون النكاح المؤبد معنىً، بل إعطاء الصداق كاملاً في المؤبد أَوْلَىٰ، فلا بد أن تدل الآية علىٰ المؤبد؛ إما بطريق التخصيص، وإما بطريق العموم.

يدلُّ علىٰ ذلك أنه ذكر بعد هٰذا نكاح الإماء، فعُلِم أن ما ذُكر كان في نكاح الحرائر مطلقاً. فإن قيل: ففي قراءة طائفة من السلف: ﴿فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى﴾ قيل:

أولاً: ليست هٰذه القراءة متواترة، وغايتها أن تكون كأخبار الآحاد. ونحن لا ننكر أن المتعة أحلّت في أوّل الإسلام، لكن الكلام في دلالة القرآن علىٰ ذلك.

١٨٨/٤ / **الثاني**: أن يُقال: هٰذا الحرف إن كان نزل(٥)، فلا ريب أنه ليس [ثابتاً](٦) من القراءة المشهورة، فيكون منسوخاً، ويكون نزوله(٧) لما كانت المتعة مباحة، فلما حُرِّمت نسخ هٰذا الحرف، ويكون(٨) الأمر بالإيتاء في الوقت تنبيهاً علىٰ الإيتاء في النكاح المطلق. وغاية ما يُقال: إنهما قراءتان، وكلاهما حق. والأمر بالإيتاء في الاستمتاع إلىٰ أجل مسمَّىٰ(٩) واجب إذا كان ذلك حلالاً(١٠)، [وإنَّما يكون ذلك إذا

---

(١) عبارة «المتنازع فيها»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(٢) (ب): «متناول الكل». (٣ ـ ٣): ساقط من (ب)، ومكانه فيها: «وأما من لم يدخل بها».
(٤) (ب): «فبيّن». (٥) (ب): «إن كان هذا الحرف نزل».
(٦) «ثابتاً»: في (ب)، (و) فقط. (٧) «نزوله»: ساقطة من (ب). (٨) (ب): «أو يكون».
(٩) «مسمَّىٰ»: ساقطة من (ب). (١٠) «حلالا»: ساقطة من (هـ)، (و)، (ص)، (ر).

كان الاستمتاع إلىٰ أجل مسمىٰ حلالاً][1]، وهـٰذا كان في أول الإسلام، فليس في الآية ما يدل علىٰ أن الاستمتاع بها إلىٰ أجل مسمًّىٰ حلال، فإنه لم يقل: وأحل لكم أن تستمتعوا بهن إلىٰ أجل مسمىٰ، بل قال: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ فهـٰذا يتناول ما وقع من الاستمتاع: سواء كان حلالاً، أو كان في وطء شبهة.

ولهـٰذا يجب المهر في النكاح الفاسد بالسنة والاتفاق. والمتمتع إذا اعتقد حلّ المتعة وفَعَلَها فعليه المهر، وأمَّا الاستمتاع المحرَّم فلم تتناوله الآية؛ فإنه لو استمتع بالمرأة من غير عقد، مع مطاوعتها، لكان زنا، ولا مهر فيه. وإن كانت مستكرهة، ففيه نزاع مشهور.

٤/ ١٨٩ / وأمَّا ما ذكره من نهي عمر عن متعة النساء، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه حرَّم متعة النساء [بعد الإحلال][2]. هـٰكذا رواه الثقات في الصحيحين وغيرهما عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن الحنفية عن أبيهما محمد بن الحنفية، عن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ، أنه قال لابن عباس ـ رضي الله عنه ـ [لما أباح المتعة][3]: إنك امرؤٌ تائه، إن رسول الله ﷺ حرَّم المتعة ولحوم الْحُمُر الأهلية [4] [عام خيبر][5]، رواه عن الزهري أعلم أهل زمانه بالسنة وأحفظهم لها، أئمة الإسلام في زمنهم، مثل مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وغيرهما، من اتفق المسلمون[6] علىٰ علمهم وعدلهم وحفظهم، ولم يختلف أهل العلم بالحديث في أن هـٰذا حديث صحيح متلقىٰ[7] بالقبول، ليس في أهل العلم من طعن فيه[4].

وكذلك ثبت في الصحيح أنه حرَّمها[8] في غزاة الفتح إلىٰ يوم القيامة. وقد تنازع رواة حديث عليّ ـ رضي الله عنه ـ: هل قوله: «عام خيبر» توقيت لتحريم الْحُمُر فقط أو له ولتحريم المتعة؟ فالأول قول ابن عيينة وغيره، / قالوا: إنَّما حرِّمت عام الفتح. ٤/ ١٩٠
ومن قال بالآخر قال: إنَّها حُرِّمَت ثم أحلّت ثم حرِّمَت[9]. وادَّعت طائفة ثالثة أنها أحلّت بعد ذلك، ثم حرِّمت في حجة الوداع.

فالروايات المستفيضة المتواترة متواطئة علىٰ أنه حرّم المتعة بعد إحلالها. والصواب: أنها بعد أن حرِّمَت لم تُحلّ، وأنها إنَّما حرِّمت عام فتح مكة ولم تحل

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٢) «بعد الإحلال»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (هـ).
(٤ ـ ٤): ساقط من (ر)، (هـ)، (ص).
(٥) «عام خيبر»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) «المسلمون»: ساقطة من (ب).
(٧) (ب): «يتلقىٰ».
(٨) (هـ)، (ص)، (ر): «أنه حرمهما».
(٩) عبارة «ثم حرِّمت»: ساقطة من (ب).

بعد ذلك(١)، ولم تحرّم عام خيبر، بل عام خيبر حرّمت لحوم الْحُمُر الأهلية. وكان ابن عباس يبيح المتعة ولحوم(٢) الْحُمُر فأنكر عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ذلك عليه، وقال له: إن رسول الله ﷺ حرَّم متعة النساء وحرَّم لحوم الحمر يوم خيبر، فقرن(٣) علي رضي الله عنه بينهما في الذكر لمَّا روىٰ ذلك لابن عباس - رضي الله عنه - ؛ لأنَّ ابن عباس كان يبيحهما. وقد روىٰ ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه رجع عن ذلك [لما بلغه حديث النهي عنهما](٤).

فأهل السنة اتبعوا(٥) عليّاً وغيره(٦) من الخلفاء الراشدين فيما رووه عن النبي ﷺ.

١٩١/٤ / والشيعة خالفوا عليّاً فيما رواه عن النبي ﷺ، واتَّبعوا قول من خالفه.

وأيضاً، فإنَّ الله تعالىٰ إنَّما أباح في كتابه الزوجة وملك اليمين، والمتمتَّع بها ليست واحدة منهما، فإنها لو كانت زوجة لتوارثا، ولوجبت(٧) عليها عدة الوفاة، ولحقها الطلاق الثلاث؛ فإن هٰذه أحكام الزوجة في كتاب الله تعالىٰ، فلما انتفىٰ عنها لوازم النكاح دلَّ علىٰ انتفاء النكاح فإنَّ(٨) انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم. والله تعالىٰ إنَّما أباح في كتابه الأزواج(٩) وملك اليمين، وحرَّم ما زاد علىٰ ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ * إِلاَّ عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ * فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٥ ـ ٧].

والمستمتع(١٠) بها بعد التحريم ليست زوجة ولا ملك يمين، فتكون حراماً بنص القرآن. أما كونها(١١) ليست مملوكة فظاهر، وأمَّا كونها(١٢) ليست زوجة فلانتفاء لوازم النكاح [فيها](١٣)، فإن من لوازم النكاح كونه(١٤) سبباً للتوارث وثبوت عدة الوفاة [فيه](١٥)، والطلاق الثلاث، وتنصيف المهر بالطلاق قبل الدخول، وغير ذلك من اللوازم.

---

(١) (ب): «وأنها لما حرمت عام فتح مكة لم تحل بعد ذلك».
(٢) (ب): «المتعة وأكل لحوم». (٣) (ن)، (م): «ففرّق».
(٤) ما بين المعقوفتين في (ب) فقط. وسقط من سائر النسخ ومكانه بياض فيها.
(٥) (ب): «يتبعون»؛ (ص): «تبعوا». (٦) (ب) فقط: «اتبعوا عمر وعليا رضي الله عنهما».
(٧) (ب): «ولوجب». (٨) (ب): «لأن».
(٩) (ب): «الزواج». (١٠) (ر)، (هـ)، (ص): «والمتمتع».
(١١) (ن): قولها»؛ (م): «قولنا»؛ (و): «لكونها». (١٢) (و): «لكونها».
(١٣) (ر)، (ص): «فيه». وسقطت الكلمة من (ن)، (م)، (و)، (هـ).
(١٤) (ن)، (م): «من لوازمه كونه». (١٥) «فيه»: ساقطةمن (ن)، (م)، (هـ)، (ص).

/ فإن قيل: فقد تكون زوجة لا ترث؛ كالذميَّة والأَمَة. ٤/ ١٩٢

قيل: عندهم نكاح[(١)] الذميَّة لا يجوز، ونكاح الأمَة إنَّما يكون[(٢)] عند الضرورة. وهم يبيحون المتعة مطلقاً. ثم يُقال: نكاح الذمية والأمة سبب للتوارث، ولكن المانع قائم، وهو الرق والكفر. كما أن النسب سبب للإرث[(٣)] إلَّا[(٤)] إذا كان الولد/ رقيقاً أو كافراً فالمانع قائم. ولهذا إذا أُعتق الولد أو أسلم ورث أباه في حياته[(٥)] [وكذلك الزوجة الذميَّة[(٦)] إذا أسلمت في حياة زوجها ورثته باتفاق المسلمين، وكذلك إذا أعتقت في حياته][(٧)] واختارت بقاء النكاح ورثته باتفاق المسلمين، [بخلاف المستمتَع بها][(٧)]، فإن نفس نكاحها لا يكون سبباً للإرث، فلا يثبت التوارث فيه بحال. فصار هذا النكاح كولد الزنا الذي وُلِد على فراش زوجٍ[(٨)] فإنَّ هذا لا يلحق بالزاني بحال، فلا يكون ابنا يستحق الإرث. ظ ١٤٢

فإن قيل: فالنسب قد تتبعَّض[(٩)] أحكامه، فكذلك النكاح.

قيل: هذا فيه نزاع، والجمهور[(١٠)] يسلِّمونه، ولكن ليس في هذا حجَّة/ لهم؛ فإن جميع أحكام الزوجية[(١١)] منتفية في المستمتَع بها، لم يثبت فيها شيء من خصائص النكاح الحلال. فعُلِم انتفاء كونها زوجة، وما ثبت فيها[(١٢)] من الأحكام مثل[(١٣)] لحوق النسب، ووجوب الاستبراء، ودرء الحد[(١٤)]، ووجوب المهر، ونحو ذلك فهذا يثبت في وطء[(١٥)] الشبهة. فعُلم أن وطء المستمتَع بها ليس وطئاً لزوجة، لكنه مع اعتقاد الحل[(١٦)] مثل وطء الشبهة[(١٧)]. وأما كون الوطء به حلالاً فهذا مورد النزاع، فلا يحتج به أحد المتنازعين، وإنما يحتج على الآخر بموارد النص والإجماع. ٤/ ١٩٣

فصل[(١٨)]

كلام الرافضي على منع أبي بكر فاطمة إرثها

قال الرافضي[(١٩)]: «ومنع أبو بكر فاطمة إرثها، فقالت[(٢٠)]: يا ابن أبي قحافة،

---

(١) (ن)، (م): «عندهم عند نكاح». (٢) (ب): «يجوز». (٣) (ب): «للتوارث».
(٤) «إلا»: ساقطة من (ر)، (ص)، (هـ)، (و). (٥) عبارة «في حياته»: في (ن)، (م) فقط.
(٦) «الذميَّة»: ساقطة من (ب)، (و). (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) (ن)، (م): «الزوج». (٩) (ب)، (ر)، (هـ)، (ص): «تبعض».
(١٠) «والجمهور»: كذا في (ب). وفي سائر النسخ: «ولكن الجمهور». (١١) (ب): «الزوجة».
(١٢) عند عبارة «وما ثبت فيها» تعود نسخة (أ). (١٣) (أ)، (ب): «من». (١٤) (أ)، (ب): «الحدود».
(١٥) (أ)، (ب): «نكاح». (١٦) (ن)، (م): «لكنه مع انتفاء مع اعتقاد الحل».
(١٧) (أ)، (ب): «مثل الوطء بشبهة». (١٨) (ر)، (هـ)، (ص): «الفصل العشرون».
(١٩) في (ك) ص ١٠٩ (م). (٢٠) (ك): «فاطمة عليها السلام إرثها فقالت له».

٤/ ١٩٤ أترث أباك ولا أرث أبي؟ والتجأ في ذلك إلى رواية انفرد بها/ - وكان هو الغريم لها؛ لأن الصدقة تحلّ له - لأنّ[1] النبي ﷺ قال: «**نحن معاشر الأنبياء لا نُورث، ما تركناه[2] صدقة**». على أن ما رووه عنه فالقرآن يخالف ذلك[3]؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [سورة النساء: ١١][4] ولم يجعل الله ذلك خاصا بالأُمَّة دونه ﷺ، وكذّب روايتهم[5] فقال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ [سورة النمل: ١٦]، وقال تعالى عن زكريا: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [سورة مريم: ٥، ٦].

الجواب من وجوه: الوجه الأول

والجواب عن ذلك من وجوه: أحدها: أن ما ذكر من قول فاطمة - رضي الله عنها -: أترث أباك ولا أرث أبي؟ لا يُعلم[6] صحته عنها، وإن[7] صح فليس[8] فيه حجة؛ لأن أباها صلوات الله عليه وسلامه لا يُقاس بأحد من/ البشر، وليس أبو بكر أولى
٤/ ١٩٥ بالمؤمنين من أنفسهم [كأبيها][9]، ولا هو ممن حرَّم الله عليه صدقة الفرض والتطوع كأبيها، ولا هو أيضاً ممن جعل الله محبته مقدمة على محبة الأهل والمال، كما جعل أباها كذلك.

والفرق بين الأنبياء وغيرهم أن الله تعالى صان الأنبياء عن أن يورِّثوا دنيا[10]، لئلا يكون ذلك شبهة لمن يقدح في نبوتهم بأنهم طلبوا الدنيا وخلَّفوها[11] لورثتهم. وأمَّا أبو الصديق[12] وأمثاله فلا نبوة لهم يُقدح فيها بمثل ذلك، كما صان الله تعالى نبينا عن الخط والشعر صيانة لنبوّته عن الشبهة، وإن كان غيره لم يحتج إلى هذه الصيانة.

الوجه الثاني

الثاني: أن قوله: «والتجأ في ذلك إلى رواية[13] انفرد بها»، كذبٌ؛ فإن قول النبي ﷺ: «**لا نُورَثُ ما تركنا فهو صدقة**»، رواه عنه: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف والعباس بن عبد المطلب وأزواج

---

(١) «لأن»: كذا في (أ)، (ب)، (ك). وفي سائر النسخ: «أن». (٢) (ك): «وما تركناه».
(٣) (ن)، (م): «على أن ما رووه عنه فالقرآن بخلافه»؛ (ر)، (ص): «على أن ما رواه عنه فالقرآن يخالف ذلك»؛ (ب): «على ما رووه عنه فالقرآن يخالف ذلك»؛ (ك): «على ما رووه عنه. والقرآن يخالف ذلك».
(٤) (ك): «يوصيكم الله في أولادكم». (٥) (ن)، (م): «روايته». (٦) (أ)، (ب): «لا نعلم».
(٧) (ن)، (م): «فإن». (٨) (أ)، (ب): «ليس». (٩) «كأبيها»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(١٠) (ن): «دينارا». (١١) (أ)، (ب): «وورثوها».
(١٢) (ب): «وأما أبو بكر الصديق»؛ (و): «وأما قحافة»؛ (هـ)، (ص): «وأما الصديق»؛ (ر): «وأما أبو قحافة». (١٣) (أ)، (ب): «الثاني قوله والتجأ إلى رواية.

النبي ﷺ وأبو هريرة، والرواية عن هؤلاء ثابتة في الصحاح والمسانيد[١]، مشهورة يعلمها أهل/ العلم بالحديث[٢]، فقول القائل: إنَّ أبا بكر انفرد بالرواية، يدلُّ على ٤/ ١٩٦
فرط[٣] جهله أو تعمّده[٤] الكذب.

الوجه الثالث **الثالث:** قوله: «وكان هو الغريم [لها]» كذب[٥]، فإنَّ أبا بكر - رضي الله عنه - لم يَدَّع هذا المال لنفسه ولا لأهل بيته، وإنَّما هو صدقة لمستحقها[٦]، كما أن المسجد[٧] حق للمسلمين، [والعدل][٨] لو شهد على رجل[٩] أنه وصَّى[١٠] / بجعل بيته مسجداً، ٤/ ١٩٧
أو بجعل بئره مسبلة، أو أرضه مقبرة، ونحو ذلك، جازت شهادته باتفاق المسلمين، وإن كان هو ممن يجوز له أن يصلي في المسجد، ويشرب من تلك[١١] البئر، ويدفن في تلك المقبرة. فإنَّ هذا[١٢] شهادة لجهة عامة غير محصورة، والشاهد دخل فيها بحكم العموم لا بحكم التعيين، ومثل هذا لا يكون خصماً.

ومثل هذا شهادة المسلم[١٣] بحق لبيت[١٤] المال مثل كون هذا الشخص[١٥] لبيت المال عنده حق، وشهادته بأن[١٦] هذا ليس له وارث إلَّا بيت المال، وشهادته على الذمّي بما يوجب نقض عهده وكون ماله فيئاً لبيت المال، ونحو ذلك.

ولو شهد عدل بأن فلاناً وقف ماله على الفقراء والمساكين قُبِلَت شهادته، وإن

---

(١) (ن)، (م)، (و)، (هـ)، (ر): «والمساند».

(٢) جاء الحديث مطولاً ومختصراً - مع اختلاف في الألفاظ - عن عمر وعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن العوام وسعد بن أبي وقاص والعباس وأبو هريرة ومالك بن أوس بن الحَدَثَان وعائشة (زاد الترمذي: وطلحة)، في: البخاري ٤/ ٧٩ (كتاب فرض الخمس، الباب الأول)، ٥/ ٢٠ (كتاب فضائل أصحاب النبي، باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ ومنقبة فاطمة)، ٥/ ٨٩ - ٩٠ (كتاب المغازي، باب حديث بني النضير)، ٥/ ١٣٩ - ١٤٠ (كتاب المغازي، باب غزوة خيبر)، ٧/ ٦٣ - ٦٤ (كتاب النفقات، باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله)، ٨/ ١٤٩ - ١٥٠ (كتاب الفرائض، باب قول النبي ﷺ: لا نورث ما تركنا صدقة)، ٩/ ٩٨ - ١٠٠ (كتاب الاعتصام، باب ما يكره من التعمق)؛ مسلم ٣/ ١٣٧٦ - ١٣٨٣ (كتاب الجهاد والسير، باب حكم الفيء، باب قول النبي ﷺ: لا نورث ما تركنا فهو صدقة)؛ سنن أبي داود ٣/ ١٩٢ - ١٩٩ (كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في صفايا رسول الله ﷺ)؛ سنن الترمذي ٣/ ٨١ - ٨٣ (كتاب السير، باب ما جاء في تركة النبي ﷺ). وجاء الحديث أيضاً في: سنن النسائي، والموطأ، ومسند أحمد في مواضع كثيرة. وسيرد بنصه في هذا الجزء بعد قليل.

(٣) (و): «على غاية».

(٤) (أ)، (ب): «وتعمده».

(٥) (ن)، (م): «كان هو الغريم كذب».

(٦) (و)، (هـ)، (ص): «لمستحقيها».

(٧) (ن)، (م)، (و)، (هـ)، (ر): «كما هو المسجد»؛ (ص): «كالمسجد».

(٨) «والعدل»: ساقطة من (ن) فقط.

(٩) (أ)، (ب): «لرجل».

(١٠) (ن)، (م): «أوصى».

(١١) (أ)، (ب): «ذلك».

(١٢) (أ)، (ب)، (م): «هذه».

(١٣) (ن)، (م): «المسلمين».

(١٤) (أ)، (ن)، (م): «بيت».

(١٥) (ب) فقط: «المال على شخص».

(١٦) (أ)، (ب): «أن».

كان [الشاهد](١) فقيراً.

الوجه الرابع **الرابع**: أن الصديق - رضي الله عنه - لم يكن من أهل هذه الصدقة، بل كان مستغنياً عنها،
١٩٨/٤ ولا انتفع هو ولا أحد من أهله(٢) بهٰذه الصدقة؛ فهو(٣) / كما لو شهد قوم من الأغنياء على رجل أنه وصَّى بصدقة للفقراء؛ فإنَّ هٰذه شهادة مقبولة بالاتفاق.

الوجه الخامس **الخامس**: أنَّ هٰذا لو كان فيه ما يعود نفعه على الراوي له من الصحابة لقُبلت روايته لأنه من باب الرواية(٤) لا من باب الشهادة(٥)، والمحدِّث إذا حدَّث بحديث في حكومة بينه وبين خصمه قُبلت روايته للحديث(٤)، لأنَّ الرواية تتضمن حكماً عاماً يدخل فيه الراوي وغيره. وهٰذا من باب الخبر، كالشهادة(٦) برؤية الهلال؛ فإن ما أمر به النبي ﷺ يتناول الراوي وغيره، وكذلك ما نهى عنه، وكذلك ما أباحه(٧).

وهٰذا الحديث تضمَّن(٨) رواية بحكم شرعي، ولهٰذا تضمن تحريم الميراث على ابنة أبي بكر عائشة رضي الله عنهما، وتضمن تحريم شرائه لهٰذا(٩) الميراث من الورثة واتِّهَابه(١٠) لذلك منهم، وتضمن وجوب صرف هٰذا المال في مصارف الصدقة.

الوجه السادس **السادس**: أن قوله: «على أن(١١) ما رووه فالقرآن يخالف ذلك؛ لأنَّ الله/ تعالى
١٩٩/٤ قال: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [سورة النساء: ١١]، ولم يجعل الله ذلك خاصاً بالأُمَّة دونه [ﷺ]».

فيُقال](١٢): أولاً: ليس في عموم لفظ الآية [ما يقتضي](١٢) أنَّ النبي ﷺ يورث، فإن الله تعالى قال: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [سورة النساء: ١١]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ

---

(١) «الشاهد»: زيادة في (أ)، (ب).
(٢) (أ)، (ب): «ولا أهل بيته»؛ (ر)، (هـ)، (ص): «ولا أحد من أهل بيته».
(٣) «فهو»: ساقطة من (أ)، (ب). (٤ - ٤): ساقط من (أ)، (ب).
(٥) (أ)، (ب): «لقبلت شهادته لأنه من باب الرواية للحديث».
(٦) «كالشهادة»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «كالشاهد».
(٧) (ن)، (م): «ما نهى عنه وما أباحه». (٨) (أ)، (ب): «يتضمن». (٩) (أ)، (ب): «سراية هذا».
(١٠) (أ): «واتهامه»؛ (م)، (ر): «وايهابه». وفي «اللسان»: «واتَّهَبَ: قَبِل الهبة. واتهبت منك درهماً: افتعلت، من الهبة. والاتِّهاب: قبول الهبة».
(١١) «أن»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).

﴿فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ﴾ / إلىٰ قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ [سورة النساء: ١٢]، وهـٰذا الخطاب شامل للمقصودين بالخطاب وليس فيه ما يوجب أن النبي ﷺ مخاطب بها، وكاف الخطاب يتناول من قصده المخاطب، فإن لم يعلم أن المعين مقصود بالخطاب لم يشمله اللفظ، حتىٰ ذهبت طائفة من الناس إلىٰ أن الضمائر مطلقاً لا تقبل التخصيص[١] [فكيف بضمير المخاطب؟][٢] فإنه لا يتناول إلا من قُصد بالخطاب دون من لم يُقْصَد. ولو قُدِّر أنه عام يقبل التخصيص، فإنه عام للمقصودين بالخطاب، وليس فيها ما يقتضي كون النبي ﷺ من المخاطبين بهـٰذا[٣]. ص ١٤٣

/ **فإن قيل**: هب أن [الضمائر][٤] ضمائر التكلم[٥] والخطاب والغيبة لا تدل بنفسها علىٰ شيء بعينه، لكن بحسب ما يقترن بها[٦]؛ فضمائر الخطاب موضوعة لمن يقصده المخاطِب بالخطاب، وضمائر التكلم[٧] لمن يتكلم كائناً من كان. لكن قد عرف أن الخطاب[٨] بالقرآن هو للرسول[٩] ﷺ والمؤمنين[١٠] جميعاً؛ كقوله تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [سورة البقرة: ١٨٣]، وقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [سورة المائدة: ٦]، ونحو ذلك. وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [سورة النساء: ١١]. ٤/ ٢٠٠

قيل: بل كاف الجماعة في القرآن تارة تكون للنبي ﷺ والمؤمنين، وتارة تكون لهم دونه؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ [سورة الحجرات: ٧]؛ فإن هـٰذه الكاف للأمة دون النبي ﷺ.

/ وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [سورة التوبة: ١٢٨]. وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [سورة محمد: ٣٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [سورة آل عمران: ٣١][١١] ونحو ذلك؛ فإن ٤/ ٢٠١

---

(١) (ن)، (م)، (و): «إلىٰ أن ضمير الخطاب لا يقبل التخصيص».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و).
(٣) (ن)، (م): «بها».
(٤) «الضمائر»: زيادة في (أ)، (ب).
(٥) (أ): «المتكلم».
(٦) (أ): «يقرون بها»؛ (ب): «يقرن بها».
(٧) (أ)، (ب): «المتكلم».
(٨) (ب) فقط: «المخاطب».
(٩) (أ)، (ب): «الرسول».
(١٠) (أ)، (ب): «والمؤمنون».
(١١) في هـٰذا الموضع توجد ورقة لم تصور من نسخة (م).

كاف الخطاب في هـٰذه المواضع لم يدخل فيها الرسول ﷺ، بل تناولت من أُرسل إليهم(١). فلم لا يجوز أن تكون الكاف في قوله تعالىٰ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [سورة النساء: ١١] مثل هـٰذه الكافات، فلا يكون في السُّنَّة ما يخالف ظاهر القرآن.

ومثل هـٰذه الآية قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا * وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ [سورة النساء: ٣، ٤]، فإن الضمير هنا(٢) في ﴿خِفْتُمْ﴾ و﴿تُقْسِطُوا﴾ و ﴿انكِحُوا﴾ و﴿طَابَ لَكُم﴾ و﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ إنَّما يتناول الأمة دون نبيها ﷺ، فإن [النبي ﷺ](٣) لـه أن يتزوج أكثر من أربع، وله أن يتزوج بلا مهر، كما ثبت ذلك بالنص والإجماع.

٢٠٢/٤ / **فإن قيل**: ما ذكرتموه من الأمثلة فيها ما يقتضي اختصاص الأمة(٤)، فإنه لما ذكر مايجب من طاعة الرسول وخاطبهم بطاعته ومحبته، وذكر بعثه(٥) إليهم، عُلِم أنه ليس داخلاً في ذلك.

قيل: وكذلك آية الفرائض لما قال: ﴿آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ [سورة النساء: ١١]، قال: ﴿مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ [سورة النساء: ١٢]، ثم قال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ * وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [سورة النساء: ١٣، ١٤]، فلما خاطبهم بعدم الدراية التي لا تناسب حال الرسول، وذكر بعد هـٰذا ما يجب عليهم من طاعته فيما ذكره من مقادير الفرائض، وأنهم إن أطاعوا الله ورسوله في هـٰذه الحدود استحقوا الثواب، وإن خالفوا الله والرسول(٦) استحقُّوا العقاب(٧)، وذلك بأن يعطوا الوارث أكثر من حقه، أو يمنعوا الوارث ما يستحقه ـ دلَّ ذلك علىٰ أن المخاطبين المسلوبين الدراية [لما ذكر](٨)، الموعودين علىٰ طاعة الرسول ﷺ، المتوعدين علىٰ معصية الله ورسوله وتعدّي

٢٠٣/٤ حدوده، / فيما قدره من المواريث وغير ذلك، لم يدخل فيهم الرسول صلوات الله وسلامه عليه، كما لم يدخل في نظائرها.

---

(١) «إليهم»: كذا في (ب). وفي سائر النسخ: «إليه».
(٢) «هنا»: ساقطة من (ب). (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن).
(٤) (أ)، (ب): «الآية»، وهو تحريف. (٥) (ص): «بعثته».
(٦) (أ)، (ب): «وإن خالفوا الله ورسوله»؛ (ن)، (م)، (و): «وإن خالفوا الرسول».
(٧) (أ)، (ب): «العذاب».
(٨) «لما ذكر»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (أ)، (ب): «لما ذكره».

ولما كان ما ذكره من تحريم تعدِّي الحدود عقب ذكر الفرائض المحدودة، دلَّ علىٰ أنه لا يجوز أن يزاد أحد من أهل الفرائض علىٰ ما قُدِّر له، ودلّ علىٰ أنه لا تجوز الوصية لهم، وكان هـٰذا ناسخاً لما أُمر به أولاً من الوصية للوالِدَيْن والأقربين.

ولهـٰذا قال النبي ﷺ عام حجة الوداع: «**إنَّ اللّهَ قد أعطي كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث**» رواه أهل السنن كأبي داود وغيره، [ورواه أهل السير](١)، واتفقت الأمة عليه، حتىٰ ظن بعض الناس أن آية الوصية إنَّما نُسخت بهـٰذا الخبر؛ لأنه لم ير بين استحقاق الإرث وبين استحقاق(٢) الوصية منافاة، والنسخ لا يكون إلَّا مع تنافي الناسخ والمنسوخ.

٤/ ٢٠٤ / وأمَّا السلف والجمهور فقالوا: الناسخ هو آية الفرائض؛ لأنَّ الله تعالىٰ قدَّر فرائض محدودة، ومنع من تعدّي حدوده، فإذا أعطىٰ(٣) الميت لوارثه أكثر مما حدَّه الله له، فقد تعدَّىٰ حدّ الله، فكان ذلك محرَّماً، فإن ما زاد علىٰ المحدود يستحقه غيره من الورثة أو العصبة، فإذا أخذ حق العاصب فأعطاه لهـٰذا كان ظالماً(٤) له.

ولهـٰذا تنازع العلماء فيمن ليس له عاصب(٥): هل يردّ عليه أم لا؟ فمن منع الردّ قال: الميراث حق لبيت المال، فلا يجوز أن يعطاه غيره. ومن جوَّز الردّ قال: إنَّما يوضع المال في بيت المال، لكونه ليس له مستحق خاص، وهؤلاء لهم رحم عام ورحم خاص، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «**ذو السهم أولىٰ ممن لا سهم له**».

والمقصود هنا: أنه لا يمكنهم إقامة دليل علىٰ شمول الآية للرسول ﷺ أصلاً.

فإن قيل: فلو مات أحد من أولاد النبي ﷺ ورثه، كما ماتت بناته الثلاث في حياته، ومات ابنه إبراهيم؟

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن). والحديث ـ مع اختلاف الألفاظ ـ عن أبي أمامة الباهلي وعمرو بن خارجة وأنس بن مالك رضي الله عنه في: سنن أبي داود ٣/ ١٥٥ (كتاب الوصايا، باب ما جاء في الوصية للوارث) عن أبي أمامة؛ سنن الترمذي ٣/ ٢٩٣ (كتاب الوصايا، باب ما جاء: لا وصية لوارث)، وقال الترمذي: «وفي الباب عن عمرو بن خارجة وأنس بن مالك، هـٰذا حديث حسن. وقد رُوي عن أبي أمامة عن النبي ﷺ من غير هـٰذا الوجه»؛ سنن النسائي ٦/ ٢٠٧ (كتاب الوصايا، باب إبطال الوصية)، وهو فيه عن عمرو بن خارجة؛ سنن ابن ماجه ٢/ ٩٠٥ ـ ٩٠٦ (كتاب الوصايا، باب لا وصية لوارث)، عن أبي أمامة وأنس؛ المسند (ط. الحلبي) ٤/ ١٨٦، ١٨٧، ٢٣٨، ٢٣٩ (عمرو ابن خارجة)، ٥/ ٢٦٧ (عن أبي أمامة الباهلي)؛ سيرة ابن هشام ٤/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٢) (ب) فقط: «الإرث واستحقاق».

(٣) (ن): «وأما إذا أعطىٰ». (٤) (ن)، (م): «كان ظلما».

(٥) (ن): «ليس بغاصب»؛ (و): «ليس بعاصب»؛ (ص): «ليس عاصب».

ظ ١٤٣ قيل: الخطاب في الآية للموروث دون الوارث(١)، فلا يلزم إذا دخل أولاده/ في كاف الخطاب لكونهم(٢) موروثين(٣) أن يدخلوا إذا كانوا وارثين.

٤/ ٢٠٥ /(٤) يوضح ذلك أنه قال: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [سورة النساء: ١١]، فذكره بضمير الغَيْبة لا بضمير الخطاب، وهو عائد على(٥) المخاطب بكاف الخطاب(٦) وهو الموروث، فكل من سوى النبي ﷺ من أولاده وغيرهم موروثون شملهم النص وكان النبي ﷺ وارثاً لمن خوطب، ولم يخاطب هو بأن يورث أحداً شيئاً، وأولاد النبي ﷺ ممن شملهم(٧) كاف الخطاب فوصَّاهم بأولادهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ففاطمة - رضي الله عنها - وصَّاها الله في أولادها للذكر مثل حظ الأنثيين، ولأبويها لو ماتت في حياتهما لكل واحد منهما السدس٤).

فإن قيل: ففي آية الزوجين قال: ﴿وَلَكُم﴾، ﴿وَلَهُنَّ﴾.

قيل: أولاً: الرافضة يقولون: إن زوجاته(٨) لم يرثنه ولا عمه العباس، وإنَّما ورثته(٩) البنت وحدها.

الثاني(١٠): أنه بعد نزول الآية لم يُعلم أنه ماتت واحدة(١١) من أزواجه ولها مال

٤/ ٢٠٦ حتى يكون وارثاً لها. وأمَّا خديجة - رضي الله عنها - فماتت بمكة، وأما / زينب بنت خزيمة الهلالية فماتت بالمدينة، لكن من أين نعلم أنها خلَّفت مالاً، وأن آية الفرائض كانت قد نزلت. فإن قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ [سورة النساء: ١٢]، إنَّما تناول من ماتت له زوجة ولها تركة، فمن لم تمت زوجته أو ماتت(١٢) ولا مال لها لم يخاطب(١٣) بهذه الكاف.

وبتقدير ذلك، فلا يلزم من شمول إحدى الكافين له شمول الأخرى، بل ذلك موقوف على الدليل.

---

(١) (أ)، (ب): «للموروث دون الورثة»؛ (ر)، (ص)، (هـ): «للمورث دون الوارث».
(٢) كذا في (ب) فقط. وفي سائر النسخ: «لكونهن». (٣) (ص): «مورثين».
(٤ - ٤): ساقط من (و)، (هـ). (٥) (أ)، (ب): «إلى».
(٦) عبارة «بكاف الخطاب»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٧) (ر)، (ص): «وأولاد النبي ﷺ من أولاده وموروثه ممن شملهم».
(٨) (أ)، (ب): «أزواجه». (٩) (أ)، (ب): «ترثه».
(١٠) (ب) فقط: «ثانيا». (١١) «واحدة»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «أحد».
(١٢) (أ)، (ب): «فمن لم تمت له زوجة ولها تركة أو ماتت». (١٣) (أ)، (ب)، (ن): «لم تخاطب».

فإن قيل: فأنتم تقولون: إن ثبت في حقه من الأحكام ثبت في حق أمته وبالعكس. فإنَّ الله إذا أمره بأمر تناول الأمة، وإن ذلك قد عرف بعادة[(١)] الشرع. ولهذا قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [سورة الأحزاب: ٣٧]، فذكر أنه أحلَّ ذلك له، ليكون[(٢)] حلالاً لأمته. ولما خصَّه بالتحليل قال: ﴿وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة الأحزاب: ٥٠]، فكيف يُقال: إنَّ هذه الكاف لم تتناوله؟

قيل: من المعلوم أن من قال ذلك قاله لما عرف من عادة الشارع[(٣)] في خطابه،
٢٠٧/٤ كما يعرف من عادة الملوك إذا خاطبوا أميراً بأمرٍ أن نظيره مخاطَب/ بمثل ذلك، فهذا يُعلم بالعادة والعرف[(٤)] المستقرّ[(٥)] في خطاب المخاطَب، كما يُعلم معاني الألفاظ بالعادة المستقرة[(٦)] لأهل تلك اللغة: أنهم يريدون ذلك المعنىٰ.

وإذا كان كذلك، فالخطاب بصيغة الجمع قد تنوعت عادة القرآن فيها: تارة تتناول الرسول ﷺ، وتارة لا تتناوله، فلا يجب أن يكون هذا الموضع مما تناوله[(٧)]، وغاية ما يدّعي المدَّعي، أن يقال: الأصل شمول الكاف له، كما يقول: الأصل مساواة أمته له في الأحكام، ومساواته لأمته في الأحكام، حتىٰ يقوم دليل التخصيص. ومعلوم أن له خصائص كثيرة خُصَّ بها عن أمته. وأهل السنة يقولون: من خصائصه أنه لا يورث، فلا يجوز أن يُنكر اختصاصه [(٨)] بهذا الحكم إلَّا كما ينكر اختصاصه[(٨)] بسائر[(٩)] الخصائص، لكن للإنسان أن يطالب دليل الاختصاص. ومعلوم أن الأحاديث الصحيحة المستفيضة، بل المتواترة [عنه][(١٠)] في[(١١)] أنه لا يورث، أعظم من الأحاديث المروية في كثير من خصائصه، مثل اختصاصه بالفيء[(١٢)] وغيره.

٢٠٨/٤ / وقد تنازع السلف والخلف في كثير من الأحكام: هل هو من خصائصه؟ كتنازعهم في الفيء والخُمْس، هل كان ملكاً له أم لا؟ وهل أُبيح له من[(١٣)] حُرِّم عليه من النساء أم لا؟

---

(١) (أ)، (ب): «بعبارة». (٢) (أ)، (ب): «فيكون». (٣) (ن): «الشرع».
(٤) (أ)، (ب): «والفرق»، وهو تحريف. وهنا تعود نسخة (م).
(٥) (ن)، (م): «المستمر». (٦) (ن)، (م): «المستمرة».
(٧) (ب) فقط: «مما تناولته». (٨ـ٨): ساقط من (أ)، (ب).
(٩) (أ)، (ب): «كسائر». (١٠) «عنه»: ساقطة من (ن)، (م). (١١) «في»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٢) (أ)، (ب)، (م)، (و): «بالصفىٰ»؛ (ن): «بالصفا». (١٣) (أ)، (ب): «ما».

ولم يتنازع السلف في أنه لا يُورث، لظهور ذلك عنه واستفاضته في أصحابه. وذلك أن الله تعالىٰ قال في كتابه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنفَالِ قُلِ الْأَنفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [سورة الأنفال: ١]، وقال في [كتابه](١): ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [سورة الأنفال: ٤١]، [وقال في كتابه: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾](٢) [سورة الحشر: ٧]، ولفظ آية الفيء كلفظ آية الْخُمُس، وسورة الأنفال نزلت بسبب بدر، فدخلت الغنائم في ذلك بلا ريب، وقد يدخل في ذلك سائر ما نفله الله للمسلمين من مال الكفار. كما أن لفظ «الفيء» قد يُراد به كل ما أفاء الله علىٰ المسلمين، فيدخل فيه الغنائم، وقد يختص ذلك بما أفاء الله عليهم مما لم يُوجف عليه المسلمون(٣) بخَيْلٍ ولا رِكَابٍ.

٤/ ٢٠٩ ومن الأول(٤) قول النبي ﷺ: «ليس لي مما أفاء الله / عليكم إلا الْخُمُس، والْخُمُس مردود عليكم»(٥). فلما أضاف هٰذه الأموال إلىٰ الله والرسول رأىٰ طائفة من العلماء(٦) أنَّ [هٰذه](٧) الإضافة تقتضي أن ذلك ملك للرسول ﷺ كسائر أملاك الناس، ثم جعلت الغنائم بعد ذلك للغانمين، وخُمُسها لمن سمىٰ(٨)، وبقي الفيء، أو أربعة أخماسه(٩)، ملكاً للرسول ﷺ، كما يقول ذلك الشافعي، وطائفة من أصحاب أحمد، (١٠ وإنَّما تردَّدُوا في الفيء، فإن عامة العلماء لا يخمّسون الفيء، وإنَّما قال بتخميسه الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد١٠)؛/ كالخرقي. وأمَّا مالك ٤/ ٢١٠

(١) «في كتابه»: ساقطة من (ن).
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٣) (أ)، (ب): «المسلمون عليه». والإيجاف: سرعة السير، وأوجف دابة: حثها.
(٤) (أ)، (ب): «ومن الأقوال»، وهو تحريف.
(٥) الحديث في: سنن النسائي ٧/ ١١٩ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما) (كتاب قسم الفيء) ونصه: أنَّ رسول الله ﷺ أتىٰ بعيراً فأخذ من سنامه وبَرَة بين إصبعيه، ثم قال: إنه ليس لي من الفيء شيء ولا هذه إلَّا الْخُمس، والْخُمس مردود فيكم». وجاء حديث آخر في نفس الصفحة بألفاظ مقاربة عن عبادة بن الصامت ﷺ. وفي سنن أبي داود ٣/ ١٠٩ (كتاب الجهاد، باب في الإمام يستأثر بشيء من الفيء لنفسه) حديث ثالث عن عمرو ابن عَبَسَة ﷺ بألفاظ مقاربة. وصحح الألباني الحديثين الأول والثاني في «صحيح الجامع الصغير» ٦/ ٢٧٢ - ٢٧٣، وصحح الحديث الثالث في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ٢/ ٥٨٧ - ٥٨٨. وجاء الحديث مرسلاً عن عبد الله بن عمرو في: الموطأ ٢/ ٤٥٧ - ٤٥٨ (كتاب الجهاد، باب ما جاء في الغلول). والحديث بألفاظ مقاربة عن العرباض بن سارية ﷺ في: المسند (ط. الحلبي) ٤/ ١٢٧ - ١٢٨، وهو فيه عن عبادة بن الصامت ٥/ ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٦.
(٦) (أ)، (ب): «من أهل العلم».
(٧) «هٰذه»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨) (ن)، (و): «بقي»؛ (م): «يفي».
(٩) (أ)، (ب): «لمن سمىٰ بفيء الفيء أو بأربعة أخماسه»، وهو تحريف.
(١٠ - ١٠): ساقط من (أ)، (ب).

وأبو حنيفة وأحمد وجمهور أصحابه وسائر أئمة المسلمين فلا يرون تخميس الفيء، وهو ما أُخذ من المشركين بغير قتال، كالجزية والخراج.

وقالت طائفة ثانية من العلماء: بل[1] هذه الإضافة لا تقتضي أن تكون الأموال ملكاً للرسول، بل تقتضي أن يكون أمرها إلىٰ الله والرسول، فالرسول ينفقها فيما أمره الله [به][2].

كما ثبت في صحيح البخاري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: «**إني والله لا أعطي أحداً ولا أمنع أحداً، وإنَّما أنا قاسم أضع حيث أمرت**[3]»

وقال أيضاً في الحديث الصحيح: «**تسمُّوا**[4] **باسمي، ولا تكنوا**[5] **بكنيتي، فإنَّما أنا قاسم أقسم بينكم**»[6].

٤/ ٢١١ / فالرسول مبلِّغ عن الله أمره ونهيه، فالمال المضاف إلىٰ الله ورسوله، هو المال الذي يُصرف فيما أمر الله به ورسوله من واجب ومستحب، بخلاف الأموال التي ملَّكها الله لعباده، فإن لهم صرفها في المباحات.

ص ١٤٤ ولهذا لما قال الله في/ المكاتبين: ﴿وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [سورة النور: ٣٣]، ذهب أكثر العلماء؛ كمالك وأبي حنيفة وغيرهما، إلىٰ أن المراد: آتاكم

---

(١) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٢) (ن)، (م): «فيما أمر الله»؛ (ص)، (ر)، (هـ)، (و): «فيما أمره الله».

(٣) مضىٰ الحديث من قبل (١/ ٤١، ٤٧٣)، وذكرت أن الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه في: البخاري ٤/ ٨٥. ونصه فيه: «**ما أعطيكم ولا أمنعكم. أنا قاسم أضع حيث أمرت**». والحديث عنه أيضاً في: المسند (ط. الحلبي) ٢/ ٤٨٢ ونصه فيه: «**والله ما أعطيكم ولا أمنعكم، وإنَّما أنا قاسم أضعه حيث أمرت**». وقال ابن حجر في تعليقه علىٰ حديث البخاري (فتح الباري ٦/ ٢١٨): «وقد أخرجه أبو داود من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ: «**إن أنا إلا خازن**». وجاء حديث آخر عن معاوية رضي الله عنه بلفظ: «**من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، وإنَّما أنا قاسم والله يعطي..**» الحديث. وانظر ما ذكرته عنه في «درء تعارض العقل والنقل» ٨/ ٢٧٨ (ت٢). (٤) (ب): «سموا». (٥) (أ)، (ب): «ولا تكتنوا».

(٦) الحديث بألفاظ مقاربة عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - في: البخاري ٤/ ٨٤ - ٨٥ (كتاب فرض الخمس، باب قول الله تعالىٰ: فأن لله خمسه)؛ مسلم ٣/ ١٦٨٢ - ١٦٨٣ (كتاب الآداب، باب النهي عن التكني بأبي القاسم). وجاء الحديث مختصراً بلفظ: «**سمّوا (أو: تسمّوا) باسمي ولا تكنوا (أو: تكتنوا) بكنيتي**» عن عليّ وأنس وجابر وأبي هريرة رضي الله عنهم وجاءت أحاديث في جواز الجمع بين الاسم والكنية. انظر: البخاري ٤/ ١٨٦ (كتاب المناقب، باب كنية النبي ﷺ)؛ مسلم ٣/ ١٦٨٢ - ١٦٨٤ (الموضع السابق)؛ سنن أبي داود ٤/ ٣٩٩ - ٤٠١ (كتاب الأدب، باب في الرجل يتكنىٰ بأبي القاسم، باب من رأىٰ أن لا يجمع بينهما، باب في الرخصة في الجمع بينهما)؛ سنن الترمذي ٤/ ٢١٤ - ٢١٥ (كتاب الأدب، باب ما جاء في كراهية الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنيته)؛ المسند (ط. المعارف) الأرقام: ٧٣٠، ٧٣٧١، ٧٣٧٢، ٨٠٩٤، المسند (ط. الحلبي) ٢/ ٤٥٥، ٣/ ٤٥٠، ٥/ ٣٦٤.

[الله][(١)] من الأموال التي ملَّكها الله لعباده[(٢)]، فإنه لم يضفها إلىٰ الرسول ﷺ، بخلاف ما أضافه إلىٰ الله والرسول، فإنه لا يُعطي إلَّا فيما أمر الله به ورسوله.

فالأنفال لله والرسول؛ لأنَّ[(٣)] قسمتها إلىٰ الله والرسول ليست كالمواريث التي قسّمها الله بين المستحقين. وكذلك مال الْخُمُس ومال الفيء.

٢١٢/٤ / وقد تنازع العلماء في الْخُمُس والفيء، فقال مالك [وغيره من العلماء][(٤)]: مصرفهما واحد، وهو فيما أمر الله به ورسوله، وعيَّن ما عيَّنه[(٥)] من اليتامىٰ والمساكين وابن السبيل تخصيصاً لهم بالذِّكْر. وقد رُوي عن أحمد بن حنبل ما يوافق ذلك، وأنه جعل مصرف الْخُمُس من الركاز مصرف الفيء، وهو تبع لِخُمُس الغنائم[(٦)]. وقال الشافعي، وأحمد في الرواية المشهورة: الْخُمُس[(٧)] يقسم علىٰ خمسة أقسام. وقال أبو حنيفة: علىٰ ثلاثة، فأسقط[(٨)] سهم الرسول وذوي القربىٰ بموته ﷺ. وقال[(٩)] داود بن عليّ: بل مال الفيء [أيضاً][(١٠)] يُقسَّم [علىٰ خمسة أقسام][(١١)]. والقول الأول أصح [الأقوال][(١٢)] كما قد بُسطت أدلته في غير هٰذا الموضع[(١٣)]، وعلىٰ ذلك تدلُّ سنة رسول الله ﷺ، وسنة خلفائه الراشدين.

فقوله[(١٤)]: ﴿لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ في الْخُمُسِ والفيء، كقوله في الأنفال: ﴿لِلَّهِ

٢١٣/٤ / وَلِلرَّسُولِ﴾ فالإضافة[(١٥)] للرسول؛ لأنه هو الذي يقسِّم هٰذه الأموال بأمر الله، ليست ملكاً لأحد. وقوله ﷺ: «**إنِّي والله لا أعطي أحداً ولا أمنع أحداً، وإنَّما أنا قاسم أضع حيث أمرت**» يدلُّ علىٰ أنه ليس بمالك للأموال، وإنَّما هو منفِّذ لأمر الله عز وجل فيها، وذلك لأنَّ الله خيَّره بين أن يكون ملكاً نبيًّا وبين أن يكون عبداً رسولاً، فاختار أن يكون عبداً رسولاً، وهٰذا أعلىٰ المنزلتين، فالملك يصرف المال فيما أحب[(١٦)] ولا إثم عليه، والعبد الرسول لا يصرف المال إلَّا فيما أُمر به، فيكون فيما[(١٧)] يفعله عبادة لله وطاعة له[(١٨)]، ليس في قسمه ما هو من المباح الذي لا يُثاب عليه، بل يُثاب عليه كله.

---

(١) «لفظ الجلالة»: في (أ)، (ب)، (م) فقط. (٢) (أ)، (ب): «العباد».
(٣) (ن)، (م)، (و): «فإن». (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٥) (ن)، (م): «ما عيَّن». (٦) (و)، (هـ)، (ص)، (ر): المغانم».
(٧) (أ)، (ب): «والخمس». وسقطت الكلمة من (ص).
(٨) (و)، (هـ)، (ص)، (ر)، (م): «سقط»؛ (ن): «يسقط».
(٩) (أ)، (ب): «قال». (١٠) «أيضاً»: ساقطة من (ن).
(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط. (١٢) «الأقوال»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م).
(١٣) (ن)، (م): «في موضع آخر». (١٤) (ن): «بقوله»، وهو تحريف. (١٥) (أ)، (ب): «فأضافه».
(١٦) (أ): «فإن الملك يصرف الأموال فيما أحبه»؛ (ب): «فإن الملك النبي يصرف الأموال فيما أحبه».
(١٧) (أ)، (ب)، (م)، (ص)، (و)، (هـ): «ما». (١٨) «له»: ساقطة من (أ)، (ب).

وقوله ﷺ: «ليس لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس، والخمس مردود عليكم» يؤيد[1] ذلك، فإن قوله: «لي»؛ أي: أمره إليَّ، ولهذا قال: «والخمس مردود عليكم».

وعلى هذا الأصل، فما كان بيده من أموال بني النضير وفَدَك وخُمُس خيبر وغير ذلك، هي كلها من مال[2] الفيء الذي[3] لم يكن يملكه فلا[4] يورث عنه، وإنَّما يورث عنه ما يملكه. / بل تلك الأموال يجب أن تُصرَف فيما يحبه الله ورسوله من الأعمال. وكذلك قال [أبو بكر] الصديق [رضي الله عنه][5]. وأما ما قد يُظَنُّ أنه مَلَكَه، كَمَالٍ أَوْصَىٰ له[6] به [مُخَيْرِيق][7] وسهمه من خَيْبر[8]، فهذا إما أن يُقال: حُكْمه حكم المال الأول، وإما أن يُقال: هو ملكه، ولكن حكم الله في حقه أن يأخذ من المال حاجته، وما زاد على ذلك يكون صدقة ولا يُورث. ٤/ ٢١٤

كما في الحديث الصحيح عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال: [9] «لا يقتسم[10] ورثتي ديناراً ولا درهماً، ما تركت بعد نفقة[11] نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة»[12]. وفي الصحيحين عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال[9]: «لا نورث ما / تركناه فهو صدقة» أخرجه البخاري عن جماعة منهم أبو هريرة رضي الله عنه، ورواه مسلم عنه وعن غيره[13]. ٤/ ٢١٥

يبيِّن ذلك أن هذا مذكور في سياق قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ

---

(١) (ن)، (م): «يؤكد»؛ (أ)، (ب): «يريد».
(٢) (أ): «هي مال»؛ (ب): «هو من مال».
(٣) (ن)، (م)، (و): «والذي».
(٤) (أ)، (ب): «ولا».
(٥) (أ): «ولذلك قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه»؛ (ب): «وكذلك فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه»؛ (ن)، (م)، (هـ)، (و)، (ر)، (ص): «وكذلك قال الصديق».
(٦) «كمال أوصى له»: كذا في (ص) فقط. وفي سائر النسخ: «كما أوصى له».
(٧) «مخيريق»: ساقطة من (ن)، (م)، (و). وهو: مخيريق النضري الإسرائيلي من بني النضر. وذكر ابن حجر في «الإصابة» ٣/ ٣٧٣: «ذكر الواقدي أنه أسلم واستشهد بأحد.. وكان أوصى بأمواله للنبي ﷺ وهي سبع حوائط.. فجعلها النبي ﷺ صدقة».
(٨) (ن): «حنين».
(٩ - ٩): ساقط من (و).
(١٠) (أ)، (ب): «لا تقسم».
(١١) (أ)، (ب): «بعد مؤنة».
(١٢) الحديث عن أبي هريرة - رضي الله عنه - في: البخاري ٤/ ١٢ (كتاب الوصايا، باب نفقة القيّم للوقف)؛ مسلم ٣/ ١٣٨٢ (كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: لا نورث)؛ سنن أبي داود ٣/ ١٩٨ (كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في صفايا رسول الله ﷺ من الأموال)؛ الموطأ ٢/ ٩٩٣ (كتاب الكلام، باب ما جاء في تركة النبي ﷺ)؛ المسند (ط. المعارف) ١٣/ ٢٥-٢٦، ١٧/ ٥٣، (ط. الحلبي) ٢/ ٤٦٤.
(١٣) مضى هذا الحديث من قبل في هذا الكتاب (٢/ ٦٣٩).

أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلاَّ تَعُولُوا * وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾ [سورة النساء: ٣، ٤] إلىٰ قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ﴾ [سورة النساء: ١١].

ومعلوم أنَّ النبي ﷺ لم يخاطَب بهـٰذا، فإنه ليس مخصوصاً بمثنىٰ ولا ثلاث ولا رباع، بل له أن يتزوج أكثر من ذلك، ولا مأموراً بأن يوفِّي كل امرأة صداقها، بل له أن يتزوج من تهب نفسها له بغير صداق. كما قال تعالىٰ(١): ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللاَّتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ ...﴾ [سورة الأحزاب: ٥٠] إلىٰ قوله: ﴿وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [سورة الأحزاب: ٥٠].

وإذا كان سياق الكلام إنَّما هو خطاب للأمة دونه لم يدخل هو في عموم هـٰذه الآية.

٢١٦/٤ / **فإن قيل**: بل الخطاب(٢) متناول له وللأمة في عموم هـٰذه الآية(٣)، لكن خص هو من آية النكاح والصداق.

قيل: وكذلك خص من آية الميراث، فما قيل في تلك يُقال مثله في هـٰذه. وسواء(٤) قيل: إن لفظ الآية شمله وخُصَّ منه، أو قيل: إنه لم يشمله لكونه ليس(٥) من المخاطبين: يُقال مثله هنا(٦).

الوجه السابع **السابع**: أن يُقال: هـٰذه الآية لم يُقصد بها بيان من يورث [ومن لا يورث](٧)، ولا بيان صفة الموروث والوارث، وإنَّما قُصِدَ بها أن المال الموروث يقسم بين الوارثين علىٰ هـٰذا التفصيل. فالمقصود هنا بيان مقدار أنصباء هـٰؤلاء المذكورين إذا كانوا ورثة. ولهذا لو كان الميت مسلماً وهـٰؤلاء كفّاراً لم يرثوا باتفاق المسلمين، و كذلك لو كان كافراً وهـٰؤلاء مسلمين (٨ لم يرثوا بالسنة وقول جماهير المسلمين٨)، وكذلك لو كان عبداً وهم أحرار، أو كان حرّاً وهم عبيد. وكذلك القاتل عمداً عند عامة

---

(١) (ب) فقط: «كما قال تعالىٰ له». (٢) (ن)، (م)، (و): «فإن قيل فالخطاب».
(٣) عبارة «في عموم هذه الآية»: في (م) فقط. وفي (ن): «في عموم».
(٤) (أ)، (ب)، (ر)، (هـ)، (ص): «سواء». (٥) «ليس»: ساقطة من (أ).
(٦) عبارة «يقال مثله هنا»: ساقطة من (ب) فقط. (٧) «ومن لا يورث»: ساقطة من (ن)، (م).
(٨ ـ ٨): ساقط من (أ)، (ب).

المسلمين، وكذلك القاتل خطأ من الدية. وفي غيرها نزاع.

٢١٧/٤ / وإذا علم أن في الموتىٰ من يرثه أولاده، وفيهم من لا يرثه أولاده، والآية لم تفصِّل[1]: من يرثه ورثته ومن لا يرثه، ولا صفة الوارث والموروث، عُلِم أنه لم يُقصد بها بيان ذلك، بل قُصد بها بيان حقوق هٰؤلاء إذا كانوا ورثة.

وحينئذٍ[2] فالآية إذا لم تبيِّن من يورث ومن يرثه، لم يكن فيها دلالة علىٰ كون [غير][3] النبي ﷺ يرث أو لا يورث[4]، فلأن لا يكون فيها دلالة علىٰ كونه هو يورث بطريق الأولىٰ والأحرىٰ.

وهٰكذا، كما في قوله ﷺ: «**فيما سقت السماء العُشْر، وفيما سُقِيَ[5] بالدوالي والنواضح فنصف[6] العُشْر[7]**»، فإن قصد به الفرق بين ما يجب فيه العشر وبين ما يجب فيه نصف العشر، / ولم يقصد به بيان ما يجب فيه أحدهما وما لا يجب واحد منهما، فلهٰذا لا يحتج بعمومه علىٰ وجوب الصدقة في الخضروات. ظ ١٤٤

٢١٨/٤ / وقوله تعالىٰ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [سورة البقرة: ٢٧٥]، قصد فيه الفرق بين البيع والربا: في أن أحدهما حلال والآخر حرام، ولم يقصد فيه بيان ما يجوز بيعه وما لا يجوز، فلا يُحتج بعمومه علىٰ جواز بيع كل شيء. ومن ظن أن قوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ يعم بيع الميتة والخنزير والخمر والكلب وأم الولد والوقف وملك الغير والثمار قبل بدو صلاحها ونحو ذلك - كان غالطاً.

الوجه الثامن **الوجه[8] الثامن**: أن يُقال: هب أن لفظ الآية عام، فإنه خص منها الولد الكافر والعبد والقاتل بأدلة هي أضعف من الدليل الذي دلَّ علىٰ خروج النبي ﷺ منها؛ فإن الصحابة الذين نقلوا عنه (٩ أنه لا يورث أكثر وأجل من الذين نقلوا عنه٩) أن المسلم

---

(١) (ن)، (م)، (ر)، (هـ)، (ص): «لم تفصل بين».
(٢) (أ)، (ب): «ورثة حينئذٍ». (٣) «غير»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(٤) (أ)، (ب): «يرث ولا يورث».
(٥) (ن)، (م): «وما يسقي»؛ (و)، (ر)، (هـ): «وما سقىٰ»؛ (ص): «وسقىٰ».
(٦) (أ)، (ب)، (و): «نصف».
(٧) الحديث - مع اختلاف في الألفاظ - عن عبد الله بن عمر وجابر وأبي هريرة ﷺ في: البخاري ٢/ ١٢٦ (كتاب الزكاة، باب العشر فيما يسقىٰ من ماء السماء)؛ مسلم ٢/ ٦٧٥ (كتاب الزكاة، باب ما فيه العشر أو نصف العشر)؛ سنن أبي داود ٢/ ١٤٥ (كتاب الزكاة، باب صدقة الزرع)؛ سنن الترمذي ٢/ ٧٥ (كتاب الزكاة، باب ما جاء في الصدقة فيما يُسقىٰ بالأنهار وغيرها). والحديث في: سنن النسائي، وابن ماجه، والدارمي، والموطأ، ومسند أحمد.
(٨) «الوجه»: ساقطة من (أ)، (ب). (٩ - ٩): ساقط من (أ)، (ب).

لا يرث الكافر، وأنه ليس لقاتلٍ ميراثٌ، وأن من باع عبداً وله مال فماله للبائع إلَّا أن يشترطه[١] المبتاع.

وفي الجملة، فإذا كانت الآية مخصوصة بنص أو إجماع، كان تخصيصها بنص آخر جائزاً باتفاق علماء المسلمين. بل قد[٢] ذهب طائفة إلى أن العام المخصوص يبقى مجملاً. وقد تنازع العلماء في تخصيص[٣] عموم القرآن/ إذا لم يكن ٤/ ٢١٩
مخصوصاً [بخبر الواحد][٤]، فأما العام المخصوص فيجوز تخصيصه بخبر الواحد عند عوامهم، لا سيما الخبر المتلقى بالقبول؛ فإنهم متفقون على تخصيص عموم القرآن به.

وهذا الخبر تلقته الصحابة بالقبول، وأجمعوا على العمل به، كما سنذكره [إن شاء الله تعالى][٥].

والتخصيص بالنص المستفيض والإجماع متفق عليه. ومن سلك هذا المسلك يقول: ظاهر الآية العموم[٦]، لكنه عموم مخصوص. ومن سلك المسلك الأول لم يسلم ظهور العموم إلا فيمن عُلم أن هؤلاء يرثونه، ولا يُقال[٧]: إن ظاهرها متروك، بل نقول[٨]: لم يُقصد بها إلَّا بيان[٩] نصيب الوارث، لا بيان الحال التي يثبت فيها الإرث[١٠]، فالآية عامة في الأولاد والموتى، مطلقة في [الموروثين. وأما][١١] شروط الإرث فلم تتعرض له الآية، بل هي مطلقة فيه[١٢]: لا تدل عليه بنفي ولا إثبات.

٤/ ٢٢٠ كما في قوله[١٣] تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [سورة التوبة: ٥] عام في الأشخاص، مطلق في المكان والأحوال. فالخطاب المقيِّد لهذا المطلق يكون خطاباً مبتدأً مبيِّناً لحكم شرعي لم يتقدم ما ينافيه[١٤]، لا يكون[١٥] رافعاً لظاهر خطاب شرعي، فلا يكون مخالفاً للأصل.

---

(١) (أ)، (ب): «أن يشترط». (٢) (أ)، (ب): «وقد».
(٣) (أ): «وقد تنازع في تخصيص»؛ (ب): «وقد تنوزع في تخصيص».
(٤) عبارة «بخبر الواحد»: ساقطة من (ن)، (م).
(٥) عبارة «إن شاء الله تعالى»: ساقطة من (ن)، (م).
(٦) (ب) فقط: «يقول ظاهره العموم». (٧) (ب) فقط: «ولا يقول».
(٨) (أ)، (ب)، (ن)، (م): «يقول». (٩) (أ): «إنما يقصد بها بيان»؛ (ب): «إنما يقصد بها بيان».
(١٠) (أ)، (ب): «الذي يثبت فيه الإرث». (١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(١٢) (ر)، (هـ)، (ص): «مطلقة في ذلك». (١٣) (ب) فقط: «كما أن قوله».
(١٤) (أ)، (ب): «لم يتقدم منافيه». (١٥) (ب) فقط: «ولا يكون».

الوجه التاسع

الوجه التاسع: أن يُقال: كون النبي ﷺ لا يُورَث ثبت بالسنة المقطوع بها وبإجماع الصحابة، وكل منهما دليل قطعي، فلا يُعارض ذلك بما يُظن أنه عموم، وإن كان عموماً فهو مخصوص؛ لأن ذلك لو كان دليلاً لما كان إلَّا ظنيًا، فلا يعارض القطعي؛ إذ الظني لا يعارض القطعي.

وذلك أن هٰذا الخبر رواه غير واحد من الصحابة في أوقات ومجالس، وليس فيهم من ينكره، بل كلهم تلقَّاه بالقبول والتصديق. ولهٰذا لم يُصرّ أحد من أزواجه علىٰ طلب الميراث، ولا أصرّ العم علىٰ طلب الميراث، بل من طلب من ذلك شيئاً فأُخبر(١) بقول النبي ﷺ رجع عن طلبه. واستمر الأمر علىٰ ذلك علىٰ عهد الخلفاء الراشدين إلىٰ عليّ، فلم يغير شيئاً من ذلك ولا قسم له تركة.

الوجه العاشر

الوجه العاشر: أن يُقال: إنَّ أبا بكر وعمر قد أعطيا عليا وأولاده من المال أضعاف ما خلفه النبي ﷺ من المال. والمال الذي خلّفه ﷺ لم ينتفع واحد [منهما](٢) منه بشيء، بل/ سلَّمه عمر إلىٰ عليّ والعباس ﭬ يليانه ويفعلان فيه ما كان النبي ﷺ يفعله. وهٰذا مما يوجب انتفاء التهمة(٣) عنهما في ذلك. ٤/ ٢٢١

الوجه الحادي عشر

الوجه الحادي عشر: أن يُقال: قد جرت العادة بأن الظلمة من الملوك إذا تولوا بعد غيرهم من الملوك الذين أحسنوا إليهم أو ربُّوهم(٤)، وقد انتزعوا الملك من بيت ذلك الملك، استعطفوهم وأعطوهم ليكفُّوا عنهم منازعتهم، فلو قُدِّر - والعياذ بالله - أن أبا بكر وعمر ﭬ متغلبان متوثِّبان، لكانت العادة تقضي(٥) بأن لا يزاحما الورثة المستحقين للولاية والتركة [في المال](٦)، بل يعطيانهم ذلك وأضعافه ليكفوا عن المنازعة في الولاية. وأمَّا منع الولاية والميراث بالكلية فهٰذا لا يُعلم(٧) أنه فعله أحد من الملوك، وإن كان من أظلم الناس وأفجرهم. فعُلِم أن الذي فعلوه مع النبي ﷺ أمر خارج عن العادة(٨) الطبيعية في الملوك، كما هو خارج عن العادات الشرعية في المؤمنين، وذلك لاختصاصه ﷺ بما لم يخص الله به غيره من ولاة الأمور وهو النبوة(٩)؛ إذا الأنبياء لا يورثون.

---

(١) (أ): «شيئاً أخبر»؛ (ب): «شيئاً وأخبر»؛ (ص): «شيئاً فلما أخبر».
(٢) «منهما»: ساقطة من (ن).
(٣) (أ)، (ب): «التهم».
(٤) (ن): «أورثوهم»، وهو تحريف.
(٥) (ر)، (ص)، (هـ): «تقتضي».
(٦) «في المال»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (ر)، (ص): «والشركة في الملك»؛ وفي (هـ): «والتركة في الملك».
(٧) (أ)، (ب): «لا نعلم».
(٨) (أ)، (ب)، (م): «العادات».
(٩) (أ)، (ب): «وهو الأنزه»، وهو تحريف.

٢٢/٤ / **الوجه الثاني عشر**: أن قوله تعالىٰ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ [سورة النمل: ١٦]،
الوجه الثاني عشر
وقوله تعالىٰ [عن زكريا][1]: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [سورة مريم: ٥، ٦]، لا يدلّ علىٰ محل النزاع؛ لأنَّ الإرث اسم جنس تحته أنواع، والدَّال علىٰ ما به الاشتراك لا يدل علىٰ ما به الامتياز. فإذا قيل: هـٰذا حيوان، لا يدل علىٰ أنه إنسان أو فرس أو بعير. وذلك أن لفظ «الإرث»[2] يُستعمل/ في إرث العلم والنبوة والملك وغير ذلك من أنواع الانتقال. قال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [سورة فاطر: ٣٢]، وقال تعالىٰ: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ * الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ١٠، ١١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الزخرف: ٧٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَئُوهَا﴾ [سورة الأحزاب: ٢٧]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [سورة الأعراف: ١٢٨]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ
٢٢٣/٤ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا﴾ [سورة الأعراف: ١٣٧]، / وقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [سورة الأنبياء: ١٠٥].

وقال النبي ﷺ: «**إنَّ الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنَّما ورّثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر**» رواه أبو داود وغيره[3].

وهـٰكذا لفظ «الخلافة»، ولهـٰذا يُقال: الوارث خليفة الميت؛ أي: خلفه فيما تركه. والخلافة قد تكون في المال، وقد تكون في الملك، وقد تكون في العلم، وغير ذلك.

وإذا كان كذلك، فقوله تعالىٰ: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ [سورة النمل: ١٦]، وقوله:

---

(١) «عن زكريا»: زيادة في (أ)، (ب). (٢) (ن)، (م): «وذلك لأن لفظ «لا يرث»».

(٣) بعد عبارة «أبو داود وغيره» توجد ورقة ناقصة من نسخة (ر). والحديث عن أبي الدرداء ﷺ في: سنن أبي داود ٣/ ٤٣٢ (كتاب العلم، باب الحث علىٰ طلب العلم)، ونصه فيه: «**من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً، ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر**». وجاء الحديث بألفاظ مقاربة في: سنن الترمذي ٤/ ١٥٣ (كتاب العلم، باب في فضل الفقه علىٰ العبادة)؛ سنن ابن ماجه ١/ ٨١ (المقدمة، باب فضل العلماء والحث علىٰ طلب العلم)؛ سنن الدارمي ١/ ٩٨ (المقدمة، باب في فضل العلم والعالم)؛ المسند (ط. الحلبي) ٥/ ١٩٦. وصحح الألباني الحديث في «صحيح الجامع الصغير» ٥/ ٣٠٢. ولابن رجب رسالة في شرح حديث أبي الدرداء طبعت أكثر من مرة.

﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [سورة مريم: ٦] إنَّما يدلُّ على جنس الإرث، لا يدل على إرث المال. فاستدلال المستدلّ بهذا الكلام على خصوص إرث المال جهلٌ منه بوجه الدلالة، كما لو قيل: هٰذا خليفة هٰذا، وقد خلفه - كان دالاً على خلافة مطلقة، لم يكن فيها ما يدل على/ أنه خلفه في ماله أو امرأته أو ملكه أو غير ذلك من الأمور. ٤/ ٢٢٤

الوجه الثالث عشر

الوجه الثالث عشر: أن يُقال: المراد بهٰذا الإرث: إرث العلم والنبوة ونحو ذلك لا إرث المال؛ وذلك لأنه قال: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾ [سورة النمل: ١٦]، ومعلوم أن داود كان له أولاد كثيرون غير سليمان، فلا يختص سليمان بماله.

وأيضاً، فليس في كونه ورث ماله صفة مدح، لا لداود ولا لسليمان، فإن اليهودي والنصراني يرث أباه ماله[(١)]، والآية سيقت في بيان المدح لسليمان، وما خصه الله به من النعمة.

وأيضاً فإرث المال هو من الأمور العادية المشتركة بين الناس، كالأكل، والشرب، ودفن الميت. ومثل هٰذا لا يُقصُّ عن الأنبياء؛ إذ لا فائدة فيه[(٢)]، وإنَّما يُقصّ ما فيه عبرة وفائدة تُستَفَاد، وإلَّا فقول القائل: «مات فلان وورث ابنُه ماله»[(٣)] مثل قوله: «ودفنوه» ومثل قوله: «أكلوا وشربوا وناموا»[(٤)] ونحو ذلك مما لا يحسن أن يُجعل من قصص القرآن.

وكذلك قوله [عن زكريا][(٥)]: ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ [سورة مريم: ٦]: [ليس المراد به إرث المال؛ لأنه لا يرث من آل يعقوب شيئاً من][(٦)] / أموالهم بل إنَّما يرثهم ذلك أولادهم وسائر ورثتهم لو ورثوا، ولأن النبي لا يطلب[(٧)] ولدا ليرث ماله؛ فإنه لو كان يورث لم يكن بد من أن ينتقل المال إلى غيره: سواء كان ابنا أو غيره، فلو كان مقصوده بالولد أن يرث ماله، كان مقصوده أنه لا يرثه أحد غير الولد[(٨)]. وهٰذا لا يقصده أعظم الناس بخلاً وشحاً على من ينتقل إليه المال، فإنه لو كان الولد موجوداً وقصد إعطاءه دون غيره، لكان المقصود إعطاء الولد. وأما إذا لم يكن له ولد، وليس مراده بالولد إلا أن يحوز[(٩)] المال دون غيره، كان المقصود أن لا يأخذ أولئك المال، وقصد الولد بالقصد الثاني، وهٰذا يقبح[(١٠)] من أقل الناس عقلاً وديناً. ٤/ ٢٢٥

(١) (ن)، (م): «يرث ابنه ماله»؛ (و): «يرث أباه ابنه ماله».
(٢) عبارة «إذ لا فائدة فيه»: ساقطة من (أ)، (ب). (٣) (أ)، (ب): «وورث ماله ابنه».
(٤) (أ)، (ب): «كلوا واشربوا وناموا». (٥) «عن زكريا»: ساقطة من (ن)، (م)، (و).
(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن) فقط. و«شيئاً من»: في (أ)، (ب) فقط.
(٧) (أ)، (ب): «ولأن النبي ﷺ لا يطلب».
(٨) (أ)، (ب): «أحد غيره»؛ (ن)، (م): «أحد عن الولد»، وهو تحريف.
(٩) (أ)، (ب): «يحرز». (١٠) (أ): «وهو قبح»؛ (ب): «قبيح».

وأيضاً، فزكريا - عليه السلام - لم يُعرف[١] له مال، بل كان نجاراً. ويحيى ابنه - عليه السلام - كان من أزهد الناس.

وأيضاً، فإنه قال: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي﴾ [سورة مريم: ٥]، ومعلوم أنه لم يخف أن يأخذوا[٢] ماله [من بعده][٣] إذا مات، فإن هذا ليس بمخوف[٤].

فصل[٥]

٤/ ٢٢٦ كلام الرافضي على منع فاطمة من إرث فدك وعلى غير ذلك من أمرها رضي الله عنها

/ قال الرافضي[٦]: «ولما ذكرت فاطمة أن أباها ﷺ وهبها فَدَك[٧] قال [لها][٨]: هاتِ أسود أو أحمر يشهد[٩] لك بذلك، فجاءت بأم أيمن[١٠]، فشهدت لها بذلك، فقال: امرأة لا يقبل قولها. وقد رووا جميعاً أن رسول الله[١١] ﷺ قال: أم أيمن امرأة من أهل الجنة، فجاء أمير المؤمنين[١٢] فشهد لها بذلك، فقال: هذا بعلك يجرّه إلى نفسه ولا نحكم[١٣] بشهادته لكِ، وقد رووا جميعاً أن رسول الله ﷺ قال: عليٌّ مع الحقّ، والحقّ معه[١٤] يدور [معه][١٥] حيث دار لن[١٦] يفترقا حتى يردا عليَّ

٤/ ٢٢٧ الحوض، فغضبت فاطمة عليها / السلام[١٧] عند ذلك وانصرفت[١٨]، وحلفت أن لاتكلمه ولا صاحبه[١٩] حتى تلقى أباها وتشكو إليه[٢٠]، فلما حضرتها الوفاة أوصت عليّاً أن يدفنها ليلاً[٢١] ولا يدع أحداً منهم يصلّي عليها، وقد رووا جميعاً أن النبي ﷺ قال: يا فاطمة إنَّ الله تعالى يغضب لغضبك ويرضى لرضاك. ورووا[٢٢] جميعاً [أنه قال][٢٣]: فاطمة[٢٤] بضعة مني، من آذاها فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله. ولو كان هذا الخبر صحيحاً[٢٥] حقا لما جاز له ترك البغلة التي خلفها النبي

---

(١) (ن)، (م): «لم يعلم». (٢) (أ)، (ب): «أن يأخذ».
(٣) «من بعده»: زيادة في (أ)، (ب). (٤) (أ)، (ب): «بمخوف والله أعلم وبالله التوفيق».
(٥) (ر)، (ص)، (هـ): «الفصل الحادي والعشرون». (٦) في (ك) ص ١١٠ (م).
(٧) (ك): «ولما ذكرت فاطمة عليها السلام أن رسول صلى الله عليه وآله وهبها فدكا».
(٨) «لها»: في (أ)، (ك). وفي (ب): «قال أبو بكر لها». (٩) (ك): «ليشهد».
(١٠) (ن)، (م)، (هـ)، (ص): «أم أيمن».
(١١) عند لفظ الجلالة تعود نسخة (ر). (١٢) (ك): «أمير المؤمنين عليه السلام».
(١٣) «ولا نحكم»: كذا في (ب)، (ك). وفي سائر النسخ: «لا يُحكم».
(١٤) «معه»: ساقطة من (ب) فقط. (١٥) «معه»: في (ب)، (ك) فقط.
(١٦) «لن»: كذا في (و)، (ك). وفي سائر النسخ: «ولن».
(١٧) «عليها السلام»: في (م)، (ك) فقط. (١٨) (ب): «فانصرفت». وسقطت الكلمة من (أ).
(١٩) (ك) فقط: «ولا تصاحبه». (٢٠) (ن)، (م): «وتشكو إليه خصمها».
(٢١) (م): «ان لا يدفنها إلا ليلا». (٢٢) (أ)، (ب): «وقد رووا».
(٢٣) «أنه قال»: في (ب)، (ك) فقط.
(٢٤) «فاطمة»: كذا في (ب)، (ك). وفي سائر النسخ: «إن فاطمة».
(٢٥) «صحيحا»: ساقطة من (ك).

ﷺ وسيفه وعمامته عند أمير المؤمنين عليّ، ولما[١] حكم له بها لما ادَّعاها العباس، ولكان أهل البيت الذين طهّرهم الله في كتابه من الرجس مرتكبين ما لا يجوز[٢]، لأن الصدقة عليهم محرَّمة. وبعد ذلك جاء إليه[٣] مال البحرين وعنده جابر بن عبد الله الأنصاري، فقال له: إنَّ النَّبِي/ ﷺ قال لي: إذا أتى مال البحرين حثوت[٤] لك، ثم حثوت لك، [ثلاثاً][٥]، فقال له: تقدم فخذ بعددها[٦]، فأخذ [من بيت][٧] مال المسلمين من غير بيِّنة بل بمجرد قوله»[٨]. ٤/ ٢٢٨

الجواب من وجوه:

والجواب: أنَّ في هذا الكلام من الكذب والبهتان والكلام الفاسد ما لا يكاد يُحصى إلا بكلفة، ولكن سنذكر من ذلك وجوهاً [إن شاء الله تعالى][٩].

الوجه الأول

أحدها: أن ما ذكر من ادِّعَاء فاطمة ـ رضي الله عنها ـ فَدَك، فإنَّ هذا يناقض كونها[١٠] ميراثاً لها، فإن كان طلبها[١١] بطريق الإرث امتنع أن يكون بطريق الهبة، وإن كان بطريق الهبة امتنع أن يكون بطريق الإرث، ثم إن كانت هذه هبة في مرض الموت، فرسول الله ﷺ منزَّه، إن كان يُورث كما يورث غيره، أن يوصى لوارث أو يخصه في مرض موته بأكثر من حقه، وإن كان في صحته[١٢] فلا بد أن تكون هذه هبة مقبوضة، وإلَّا فإذا وهب الواهب بكلامه[١٣] ولم يقبض الموهوب شيئاً حتى مات الواهب[١٤] / كان ذلك باطلاً عند جماهير العلماء، فكيف يهب النبي ﷺ فَدَك لفاطمة ولا يكون هذا أمراً معروفاً[١٥] عند أهل بيته والمسلمين، حتى تختص بمعرفته أم أيمن أو علي ـ رضي الله عنهما ـ؟ ٤/ ٢٢٩

الوجه الثاني

الوجه الثاني: أنَّ ادعاء فاطمة ذلك كذبٌ على فاطمة[١٦]، [وقد قال الإمام

---

(١) (أ)، (ب): «لما». (٢) (ك): «ما لا يجوز لهم».
(٣) (أ)، (ب)، (ن)، (م)، (و)، (ص)، (هـ): «جاء إليهم»؛ (ك): «جاءه».
(٤) (ك): «حبوت»، وهو تحريف.
(٥) (ب): «ثم حثوت لك ثلاثا». وسقطت «ثلاثا» من جميع النسخ إلا (ب)، (ك).
(٦) «بعددها»: كذا في (ب)، (ك)، (ر). وفي سائر النسخ: «بعدها».
(٧) «من بيت»: في (ب)، (ك) فقط. (٨) (ك): «بل بمجرد الدعوى».
(٩) (ن)، (م): «ولكن نذكر ذلك من وجوه»؛ (ر)، (هـ)، (ص)، (و): «ولكن نذكر من ذلك وجوها».
(١٠) (أ)، (ب): «كونه». (١١) (ن)، (و): «فإن كانت طلبتها». (١٢) (ن)، (م)، (هـ): «في صحة».
(١٣) (أ)، (ب): «بكلام». (١٤) «الواهب»: زيادة في (ن)، (م). (١٥) (أ)، (ب): «مشهورا».
(١٦) (أ)، (ب): «كذب على فاطمة رضي الله عنها في ادعائها ذلك». وبعد ذلك بياض في جميع النسخ ما عدا نسخة (ب) فليس فيها بياض ولكن سقط منها الكلام التالي، وفي (م): «بياض في الأم كثير». والكلام التالي في نسخة (و) فقط.

أبو العباس بن سريج[(١)] في الكتاب الذي صنَّفه في الردّ على عيسى بن أبان[(٢)] لما تكلَّم معه في باب اليمين والشاهد، واحتجَّ بما احتجَّ، وأجاب عمَّا عارض به عيسى بن أبان، قال: وأما حديث البحتري بن حسَّان عن زيد بن عليّ أن فاطمة ذكرت لأبي بكر أن رسول الله ﷺ أعطاها فَدَك، وأنها جاءت برجل وامرأة، فقال: رجل مع رجل، وامرأة مع امرأة، فسبحان الله ما أعجب هذا!! قد سألت فاطمة أبا
٤/ ٢٣٠ بكر[(٣)] ميراثها وأخبرها عن رسول الله أنه قال: لا نُورث، وما / حكى في شيء من الأحاديث أن فاطمة ادَّعتها بغير الميراث، ولا أن أحداً شهد بذلك.

ولقد روى جرير عن مغيرة عن عمر بن عبد العزيز أنه قال في فَدَك: «إن فاطمة سألت النبي ﷺ أن يجعلها لها فأبى، وأن النبي ﷺ كان ينفق منها ويعود على ضَعَفَة بني هاشم ويزوِّج منه أيِّمَهُمْ، وكانت كذلك حياة رسول الله ﷺ أمر صدقة وقبلت فاطمة الحق[(٤)]، وإني أُشهدكم أنِّي رددتها إلى ما كانت في عهد رسول الله ﷺ»[(٥)].

٤/ ٢٣١ ولم يُسمَع أن فاطمة ـ رضي الله عنها ـ ادَّعت أنَّ النبي ﷺ/ أعطاها إياها في حديث ثابت متصل، ولا أن شاهداً شهد لها. ولو كان ذلك لحُكيَ؛ لأنها خصومة

---

(١) أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، فقيه شافعي، ولد سنة ٢٤٩هـ، وتوفي ببغداد سنة ٣٠٦هـ. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية (٣/ ٢١ ـ ٣٩)؛ وفيات الأعيان (١/ ٤٩ ـ ٥١)؛ سزكين، م١ جـ٣ ص ١٩٩؛ الأعلام (١/ ١٧٨ ـ ١٧٩).

(٢) أبو موسى عيسى بن أبان بن صدقة، قاض من كبار فقهاء الحنفية، توفي بالبصرة، سنة ٢٢١هـ. انظر ترجمته في: الجواهر المضيَّة (١/ ٤٠١ ـ ٤٠٢)؛ تاريخ بغداد (١١/ ١٥٧ ـ ١٦٠)؛ الأعلام (٥/ ٢٨٣)؛ سزكين م١ جـ٣ ص ٨٠ ـ ٨١.

(٣) بعد كلمة «فاطمة» توجد إشارة إلى هامش (و)، ولم تظهر الكلمات في المصورة، ولعل الصواب ما أثبته.

(٤) في الأصل (و) بعد عبارة «ﷺ» إشارة إلى الهامش، ولم تظهر الكلمات في المصورة، وبعد هذه العبارة: «آمرا صرفه فاطمة الحق»، وهو عبارة محرَّفة، ولعل ما أثبته أقرب إلى الصواب.

(٥) ذكر ابن الجوزي في كتابه «سيرة عمر بن عبد العزيز» ص ١٠٩ ـ ١١٠، ط. المؤيد، القاهرة، ١٣٣١هـ/ ١٩٢١م قصة عمر بن عبد العزيز مع أرض فَدَك التي ورثها عن أبيه وكيف ردها إلى الصدقة. وأول الخبر: قال يعقوب بن سفيان: وحدَّثني سليمان بن (بياض بالأصل) أن عمر نظر في مزارعه.. وبلغني أنها كانت فَدَك. قال: فحدثنا إبراهيم بن جعفر عن أبيه قال: كانت فَدَك فيئاً لرسول الله ﷺ فكانت لابن السبيل، فسألته ابنته إياها فأبى رسول الله ﷺ أن يعطيها، فولى أبو بكر فسلك ما كان رسول الله ﷺ يفعل، ثم عمر، ثم عثمان... فلما ولي مروان المدينة المرة الأخيرة ردها عليه، فأعطى عبد الملك نصفها وعبد العزيز نصفها، فوهب عبد العزيز حقه لعمر ولده.. فلقد ولي عمر الخلافة وما يقوم به وبعياله إلا وهي تغل كل سنة عشرة آلاف أو أقل أو أكثر، فسأل عنها فحص فأخبر بما كان من أمرها... فكتب إلى أبي بكر بن حزم كتابا يقول فيه: إني نظرت في أمر فَدَك، فإذا هو لا يصلح، فرأيت أن أردها على ما كانت عليه في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فاقبضها ولها رجلاً يقوم فيها بالحق.

وأمر ظاهر تنازعت فيه الأمة وتحادثت فيه، فلم يقل أحد من المسلمين: شهدت النبي ﷺ أعطاها فاطمة ولا سمعت فاطمة تدَّعيها حتىٰ جاء البحتري بن حسَّان يحكي عن زيد شيئاً لا ندري ما أصله، ولا من جاء به، وليس من أحاديث أهل العلم: فضل بن مرزوق عن البحتري عن زيد، وقد كان ينبغي لصاحب الكتاب أن يكف عن بعض هـٰذا الذي لا معنىٰ له، وكان الحديث قد حسن بقول زيد: لو كنت أنا لقضيت بما قضىٰ به أبو بكر. وهـٰذا مما لا يثبت علىٰ أبي بكر ولا علىٰ فاطمة لو لم يخالفه أحد، ولو لم تجر فيه المناظرة ويأتي فيها الرواية، فكيف وقد جاءت؟ وأصل المذهب: أن الحديث إذا ثبت عن رسول الله ﷺ، ثم قال أبو بكر بخلافه، إن هـٰذا من أبي بكر - رحمه الله - كنحو ما كان منه في الجدَّة، وأنه متىٰ بلغه الخبر رجع إليه.

ولو ثبت هـٰذا الحديث لم يكن فيه حجة؛ لأنَّ فاطمة لم تقل: إني أحلف مع شاهدي فمنعت. ولم يقل أبو بكر: إني لا أري اليمين مع الشاهد.

قالوا: وهـٰذا الحديث غلط؛ لأنَّ أسامة بن زيد يروي عن الزهري عن مالك بن أوس بن الْحَدَثَان[(١)]، قال[(٢)]: كان مما احتج به عمر أن قال: كانت/ لرسول الله ﷺ ٤/ ٢٣٢
ثلاثا صفايا: بنو النضير[(٣)]، وخيبر، وفَدَك فأما بنو النضير فكانت حُبساً لنوائبه. وأما فَدَك فكانت حُبساً لأبناء السبيل، وأما خيبر فجزَّأها رسول الله ﷺ ثلاثة أجزاء: جزئين بين المسلمين، وجزءاً نفقة لأهله، فما فَضَلَ عن نفقة أهله جعله بين فقراء المهاجرين جزئين.

وروىٰ الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عُروة عن عائشة[(٤)] أنها أخبرته أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ أرسلت إلىٰ أبي بكر الصديق تسأله ميراثها من رسول الله مما أفاء الله عليه بالمدينة[(٥)] وفَدَك وما بقي من خُمُس خيبر، فقال أبو بكر: إن

---

(١) ترجمته في: تهذيب التهذيب (١٠/ ١٠ - ١١)، وقال ابن حجر عنه: «مختلف في صحبته، روىٰ عن النبي ﷺ مرسلاً، وقيل: إنه رأىٰ أبا بكر».

(٢) أورد هـٰذا الحديث أبو داود في سننه ٣/ ١٩٥ (كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في صفايا رسول الله ﷺ)، وسنده فيه: حدثَّنا هشام بن عمار، ثنا حاتم بن إسماعيل ح، وثنا سليمان بن داود المهري، أخبرنا ابن وهب، أخبرني عبد العزيز بن محمد ح، وثنا نصر بن علي، ثنا صفوان بن عيسىٰ، وهـٰذا لفظ حديثه، كلهم عن أسامة بن زيد، عن الزهري، عن مالك بن أوس بن الْحَدَثَان قال. . . .

(٣) في الأصل: «بني النضير». والمثبت من سنن أبي داود.

(٤) الرواية التالية موافقة لحديث عائشة ﵂ في: البخاري ٥/ ٢٠ (كتاب فضائل أصحاب النبي، باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ ومنقبة فاطمة». وسند هـٰذا الحديث في البخاري: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب عن الزهري، قال: حدثني عروة بن الزبير عن عائشة. .

(٥) في البخاري: فيما (وفي رواية: مما) أفاء الله علىٰ رسوله ﷺ تطلب صدقة النبي ﷺ التي بالمدينة.

رسول الله ﷺ قال: «**لا نُورَثُ ما تركنا صدقة**»، وإنَّما يأكل آل محمد من هذا المال، وإني والله[١] لا أغيّر شيئاً من صدقة رسول الله ﷺ عن حالها التي كانت عليها في
٤/٢٣٣ عهد رسول الله صلَّىٰ الله / عليه وسلَّم [٢]، ولأعملن فيها بما عمل به رسول الله ﷺ، فأبىٰ أبو بكر أن يدفع إلىٰ فاطمة منها شيئاً[٣].

ورواه شعيب بن أبي حمزة عن الزهري، قال: حدثني عُروة: أن عائشة أخبرته بهٰذا الحديث. قال: وفاطمة ـ رضي الله عنها ـ حينئذٍ تطلب صدقة رسول الله التي بالمدينة وفَدَك وما بقي من خُمس خيبر. قالت عائشة: فقال أبو بكر: إن رسول الله ﷺ قال: «**لا نورث ما تركنا صدقة، وإنما يأكل آل محمد من هذا المال**»؛ يعني: مال الله عز وجل، ليس لهم أن يزيدوا علىٰ المال.

ورواه صالح عن ابن شهَاب عن عروة: أن عائشة قالت فيه[٤]: فأبىٰ أبو بكر عليها ذلك، وقال: لست تاركاً شيئاً كان رسول الله ﷺ يعمل به إلَّا عملت به، إني أخشىٰ إن تركت شيئاً من أمره أن أزيغ. فأمَّا صدقته بالمدينة فدفعها عمر إلىٰ عليّ وعباس، فغلب عليٌّ عليها. وأما خيبر وفَدَك فأمسكها عمر، وقال: هما صدقة
٤/٢٣٤ رسول الله/ ﷺ كانتا لحقوقه التي تعروه ونوائبه[٥]، وأمرها إلىٰ من وَلِيَ الأمر. قال: فهما علىٰ ذلك إلىٰ اليوم.

فهٰذه الأحاديث الثابتة المعروفة عند أهل العلم، وفيها ما يبيّن أن فاطمة ؓ طلبت ميراثها من رسول الله ﷺ علىٰ ما كا نت تعرف من المواريث، فأُخبرت بما كان من رسول الله فسلّمت ورجعت، فكيف تطلبها ميراثاً وهي تدّعيها مِلْكاً بالعطيّة؟

---

(١) في البخاري: «ما تركنا فهو صدقة، إنَّما يأكل آل محمد من هذا المال، يعني: مال الله، ليس لهم أن يزيدوا علىٰ المآكل، وإني والله..».

(٢) في البخاري: «شيئاً من صدقات النبي (وفي رواية: رسول الله) ﷺ التي كانت عليها في عهد النبي ﷺ».

(٣) في البخاري: «بما عمل فيها رسول الله ﷺ، فتشهَّد عليّ، ثم قال: إنا قد عرفنا يا أبا بكر فضيلتك. وذكر قرابتهم من رسول الله ﷺ وحقّهم. فتكلم أبو بكر فقال: والذي نفسي بيده، لَقَرَابة رسول الله ﷺ أحبّ إليّ أن أصل من قرابتي».

(٤) جاء هٰذا الحديث بألفاظ مقاربة في: مسلم ٣/ ١٣٨١ ـ ١٣٨٢ (كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: لا نورث ما تركنا فهو صدقة)؛ سنن أبي داود ٣/ ١٩٦ ـ ١٩٧ (كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في صفايا رسول الله ﷺ).

(٥) قال محقق صحيح مسلم ـ رحمه الله ـ: «تعروه: معناه ما يطرأ عليه من الحقوق الواجبة والمندوبة. ويُقال: عروته واعتررته إذا أتيته تطلب منه. ونوائبه: النوائب ما ينوب الإنسان؛ أي: ينزل به من المهمات والحوادث».

هـٰذا ما لا معنىٰ فيه. وقد كان ينبغي لصاحب الكتاب أن يتدبّر، ولا نحتج بما يوجد في الأحاديث الثابتة لردِّه وإبانة الغلط فيه[1]، ولكن حبك الشيء يعمي ويصم.

وقد روي عن أنس أن أبا بكر قال لفاطمة وقد قرأت عليه: إني أقرأ مثل ما قرأت[2] ولا يبلغن علمي أن يكون قاله كله. قالت فاطمة: هو لك ولقرابتك؟ قال: لا وأنت عندي مصدَّقة أمينة، فإن كان رسول الله ﷺ عهد إليك في هـٰذا، أو وعدك فيه موعداً أو أوجبه لكم حقًّا صدَّقتك. فقالت: لا غير أن رسول الله ﷺ قال حين
أُنزل عليه: «أبشروا يا آل محمد، وقد جاءكم الله عز وجل بالغنىٰ». قال/ أبو بكر: ٤/ ٢٣٥
صدق الله ورسوله وصدقت، فلكم الفيء[3]، ولم يبلغ علمي بتأويل هـٰذه أن أستلم هـٰذا السهم كله كاملاً إليكم، ولكن الفيء[3] الذي يسعكم. وهـٰذا يبيّن أن أبا بكر كان يقبل قولها، فكيف يرده ومعه شاهد وامرأة؟ ولكنه يتعلق بكل شيء يجده][4].

ظ/١٤٥ الوجه الثالث
الوجه الثالث: أن يُقال: إن كان النبي ﷺ يُورث فالخصم في ذلك أزواجه وعمه، ولا تُقبل عليهم شهادة امرأة واحدة ولا رجل واحد بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ واتفاق المسلمين، وإن كان لا يُورث فالخصم في ذلك المسلمون، فكذلك لا يقبل عليهم شهادة امرأة واحدة ولا رجل واحد باتفاق المسلمين، ولا رجل وامرأة. نعم، يُحكم في [مثل] ذلك[5] بشهادة[6] ويمين الطالب عند فقهاء الحجاز [وفقهاء أصحاب] الحديث[7]. وشهادة الزوج لزوجته فيها قولان مشهوران للعلماء، هما روايتان عن أحمد:

إحداهما[8]: لا تُقبل، وهي مذهب أبي حنيفة، ومالك، والليث بن سعد، والأوزاعي، وإسحاق، وغيرهم.

والثانية: تُقبل، وهي مذهب الشافعي وأبي ثور وابن المنذر وغيرهم[9]. فعلىٰ
هـٰذا[10]، لو قُدِّر صحة هـٰذه القصة[11] لم يجز للإمام أن يحكم/ بشهادة رجل ٤/ ٢٣٦

(١) في الأصل: «رده وابانة للغلط فيه». (٢) في الأصل: «مثل قرات».
(٣) في الأصل: «الفيا» (بدون نقط).
(٤) هنا ينتهي الكلام الساقط من جميع النسخ والذي يوجد في نسخة (و) فقط.
(٥) (ن)، (م): «يحكم في ذلك». (٦) (ر)، (هـ)، (ص)، (و): «بشاهد».
(٧) (ن)، (م): «فقهاء الحجاز والحديث»؛ (أ)، (ب): «فقهاء الحجاز وفقهاء أهل الحديث».
(٨) «إحداهما»: كذا في (ب) فقط. وفي سائر النسخ: أحدهما.
(٩) «وغيرهم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) «فعلىٰ هذا»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «وعلىٰ هذا». (١١) (أ)، (ب): «القضية».

واحد ولا امرأة[١] واحدة باتفاق المسلمين، لا سيما وأكثرهم لايجيزون شهادة الزوج[٢]، ومن هؤلاء من لا يحكم بشاهد[٣] ويمين، ومن يحكم بشاهد ويمين لم يحكم للطالب حتىٰ يحلّفه.

الوجه الرابع **الوجه الرابع: قوله**: «فجاءت بأم أيمن فشهدت لها بذلك، فقال: امرأة لا يُقبل قولها. وقد رووا جميعاً أن رسول الله ﷺ قال: «أم أيمن امرأة من أهل الجنة»».

الجواب: أنَّ هٰذا احتجاج جاهل مفرط في الجهل[٤] يريد أن يحتج لنفسه فيحتج عليها، فإن هٰذا القول لو قاله الحجَّاج بن يوسف والمختار بن أبي عبيد وأمثالهما لكان قد قال حقًّا، فإن امرأة واحدة لا يُقبل قولها في الحكم بالمال لمدَّعٍ يريد أن يأخذ ما هو في الظاهر لغيره، فكيف إذا حُكي مثل هٰذا عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - ؟!

وأمَّا الحديث الذي ذكره وزعم أنهم رووه جميعاً، فهٰذا الخبر لا يُعرف في شيء
٤/٢٣٧ من داووين الإسلام ولا يُعرف عالم من علماء الحديث رواه[٥]. وأم / أيمن هي أم أسامة بن زيد، وهي حاضنة النبي ﷺ وهي من المهاجرات، ولها حق وحرمة[٦]، لكن الرواية عن النبي ﷺ لا تكون بالكذب عليه وعلىٰ أهل العلم. وقول القائل: «رووا جميعاً» لا يكون إلَّا في خبر متواتر، فمن ينكر[٧] حديث النبي ﷺ أنه لا يُورث، وقد رواه أكابر الصحابة، ويقول: إنهم جميعاً رووا هٰذا الحديث، إنَّما يكون من أجهل الناس وأعظمهم جحداً للحق.

وبتقدير أن يكون النبي ﷺ قد أخبر أنها من أهل الجنة، فهو كإخباره عن غيرها أنه من أهل الجنة، وقد أخبر عن كل واحد من العشرة أنه في الجنة، وقد قال[٨]: «**لا يدخل النار أحد بايع[٩] تحت الشجرة**»، وهٰذا الحديث في الصحيح ثابت عند[١٠] أهل

(١) (ب) فقط: «ولا بإمرأة». (٢) (ن)، (م): «شهادة الزور». (٣) (أ): «بشهاد»؛ (ب): «بشهادة».
(٤) عبارة «مفرط في الجهل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٥) (أ)، (ب): «ولا نعرف عالما من العلماء رواه». ووجدت حديثين في حق أم أيمن، الأول، هو: «أم أيمن أمي بعد أمي» وضعفه السيوطي والألباني في «ضعيف الجامع الصغير» ١/ ٣٨٩. والثاني: «من سره أن يتزوج امرأة من أهل الجنة فليتزوج أم أيمن» ذكر السيوطي أن ابن سعد رواه عن سفيان بن عقبة مرسلاً، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» ٥/ ٢٠٥. وأم أيمن اسمها بركة بنت ثعلبة ابن عمرو بن حصن. انظر ترجمتها في: الإصابة (٤/ ٤١٥ - ٤١٧) وفيه: أن رسول الله ﷺ كان يقول لها: «**يا أمة**» وكان إذا نظر إليها يقول: «**هذه بقية أهل بيتي**».
(٦) (أ)، (ب): «حق حرمة». (٧) (أ): «يذكر»، وهو تحريف. (٨) (أ)، (ب): «وقال».
(٩) (أ): «لا يدخل أحد النار بايع»؛ (ب): «لا يدخل أحد النار ممن بايع». (١٠) (أ)، (ب): «عن».

العلم بالحديث[(١)]، وحديث الشهادة لهم بالجنة رواه أهل السنن من غير وجه، من حديث عبد الرحمن بن عوف وسعيد بن زيد[(٢)]. فهٰذه الأحاديث المعروفة عند أهل العلم بالحديث. ثم هٰؤلاء يكذِّبون من عُلِمَ أن الرسول شهد لهم بالجنة، وينكرون عليهم كونهم لم يقبلوا[(٣)] شهادة امرأة زعموا أنه شهد لها بالجنة، فهل يكون أعظم من جهل هٰؤلاء وعنادهم؟!

٤/ ٢٣٨ / ثم يُقَال: كون الرجل من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادته، لجواز أن يغلط في الشهادة. ولهٰذا لو شهدت خديجة وفاطمة وعائشة ونحوهن، ممن يُعلم أنهن من أهل الجنة، لكانت شهادة إحداهن نصف شهادة رجل، كما حكم بذلك القرآن. كما أن ميراث إحداهن نصف ميراث رجل، وديَّتها نصف ديّة رجل[(٤)]. وهٰذا كله باتفاق المسلمين، فكون المرأة من أهل الجنة لا يُوجب قبول شهادتها لجواز الغلط عليها، فكيف وقد يكون الإنسان ممن يكذب ويتوب من الكذب ثم يدخل الجنة؟!

الوجه الخامس **الوجه الخامس: قوله:** «إن علياً شهد لها فردّ شهادته لكونه زوجها». فهٰذا ـ مع أنه كذب[(٥)] ـ لو صح، ليس يقدح[(٦)]؛ إذ كانت شهادة الزوج مردودة عند أكثر العلماء[(٧)]، ومن قبلها منهم لم يقبلها حتىٰ يتم النصاب إما برجل آخر وإما بامرأة مع امرأة[(٨)]، وأمَّا الحكم بشهادة رجل وامرأة مع عدم يمين المدَّعي فهٰذا لا يسوغ.

الوجه السادس **الوجه السادس: قولهم:** «إنهم رووا جميعاً أن رسول الله ﷺ قال: «عليٌّ مع الحق، والحق معه يدور[(٩)] حيث دار، ولن يفترقا حتىٰ يردا عليَّ الحوض» من أعظم الكلام كذباً وجهلاً، فإن هٰذا الحديث لم يروه أحد عن النبي ﷺ: لا بإسناد صحيح ولا
٤/ ٢٣٩ / ضعيف[(١٠)]. فكيف يُقال: إنهم جميعاً رووا هٰذا الحديث؟ وهل يكون أكذب ممن يروي عن الصحابة والعلماء[(١١)] أنهم رووا حديثاً، والحديث لا يعرف عن واحد[(١٢)] منهم أصلاً؟ بل هٰذا من أظهر الكذب. ولو قيل: رواه بعضهم، وكان يمكن صحته لكان ممكناً، فكيف[(١٣)] وهو كذب قطعاً على النبي ﷺ؟!

---

(١) مضىٰ هٰذا الحديث من قبل (٢/ ٢٦٣).
(٢) (أ)، (ب): «وسعد بن زيد»، وهوخطأ. ومضىٰ هٰذا الحديث من قبل (٣/ ٥٢٦).
(٣) (ص): «لا يقبلون». (٤) (ن)، (م): «نصف ديّته».
(٥) (أ): «مع كونه كذب»؛ (ب): «مع كونه كذباً». (٦) (أ)، (ب): «لم يقدح».
(٧) (ن)، (م): «عند أكثر أهل العلم». (٨) (ن)، (م): «وإما بامرأتين». (٩) (ب) فقط: «يدور معه».
(١٠) لم أجد هٰذا الحديث لا في كتب الأحاديث الصحيحة ولا في كتب الموضوعات.
(١١) (ن): «والعلماء وغيرهم». (١٢) (أ)، (ب): «عن أحد». (١٣) «فكيف»: ساقطة من (أ)، (ب).

بخلاف إخباره أن أم أيمن في الجنة، فهٰذا يمكن أنه قاله، فإن أم أيمن امرأة صالحة من المهاجرات، فإخباره أنها في الجنة لا يُنكر، بخلاف قوله عن رجل من أصحابه[1] أنه مع الحق [وأن الحق][2] يدور معه حيثما دار[3] لن[4] يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض؛ فإنه كلامٌ ينزَّه عنه رسول الله ﷺ.

٤/ ٢٤٠ **أمَّا أولاً**: فلأن الحوض إنَّما يَرِدُه[5] عليه أشخاص، كما قال للأنصار: / «**اصبروا حتى تلقوني على الحوض**»[6]، وقال: «**إن حوضي لأبعد ما[7] بين أيلة إلى عدن، وإن أول الناس وروداً فقراء المهاجرين الشعث رؤوساً الدنس ثياباً الذين لا ينكحون المتنعّمات ولا تفتح لهم أبواب[8] السدد، يموت أحدهم وحاجته في صدره لا يجد لها قضاء**» رواه مسلم وغيره[9].

وأمَّا الحق فليس من الأشخاص الذين يردون الحوض. وقد رُوي [أنه قال][10]:
٤/ ٢٤١ «**إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ولن[11]/ يفترقا حتى يردا عليَّ/**
ص ١٤٦ **الحوض**»[12]. فهو من هٰذا النمط، وفيه كلام يذكر في موضعه [إن شاء الله][13].

---

(١) (ر)، (هـ): «بخلاف قوله عز وجل من أصحابه»، وهو تحريف؛ (ص): «بخلاف قوله عن رجل من الصحابة».

(٢) عبارة «وأن الحق»: ساقطة من (ن)، (م).

(٣) (ن)، (ب): «حيث دار». (٤) (ب) فقط: «ولن». (٥) (ن) فقط: «يرد».

(٦) الحديث بهٰذا اللفظ عن عبد الله بن زيد بن عاصم وعن أُسيد بن حضير والبراء بن عازب و غيرهم - رضي الله عنهم - في: البخاري ٥/ ٣٣ (كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبي ﷺ للأنصار: اصبروا حتى تلقوني على الحوض)؛ مسلم ٣/ ١٤٧٤ (كتاب الإمارة، باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستئثارهم)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٥٧، ١٦٦، ١٧١، ٤/ ٤٢، ٢٩٢.

(٧) (ن)، (و)، (ص): «مما». (٨) «أبواب»: ليست في (ب) فقط.

(٩) لم أجد حديثاً بهٰذه الألفاظ ولكني وجدت حديثاً عن ثوبان - رضي الله عنه - في: سنن الترمذي ٤/ ٤٧ - ٤٨ (كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في صفة أواني الحوض)، ولفظ الحديث: «**حوضي من عدن إلى عمان البلقاء، ماؤه أشد بياضاً من اللبن وأحلى من العسل، وأكوابه عدد نجوم السماء، من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً. أول الناس وروداً عليه فقراء المهاجرين الشعث رؤوساً، الدنس ثياباً، الذين لا ينكحون المتنعمات ولا يفتح لهم السدد**». قال الترمذي: «هٰذا حديث غريب من هٰذا الوجه، وقد رُوي هٰذا الحديث عن معدان بن أبي طلحة عن ثوبان عن النبي ﷺ». وأما حديث ثوبان عن الحوض في مسلم ٤/ ١٧٩٩ - ١٨٠٠ (كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته) فإن ألفاظه مخالفة لهٰذا الحديث ولا يتفق معه إلَّا في ألفاظ قليلة.

(١٠) «أنه قال»: في (أ)، (ب) فقط. (١١) (أ)، (ب): «لن».

(١٢) الحديث بألفاظ مقاربة عن زيد بن أرقم وأبي سعيد الخدري وزيد بن ثابت - رضي الله عنهم - في: سنن الترمذي ٥/ ٣٢٨ - ٣٢٩ (كتاب المناقب، باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ١٤، ١٧، ٢٦، ٥٩، ٥/ ١٨١ - ١٨٢، ١٨٩ - ١٩٠. وقال الترمذي: «هٰذا حديث حسن غريب».

(١٣) «إن شاء الله»: زيادة في (أ)، (ب).

ولو صحَّ هـٰذا، لكان المراد به ثواب القرآن. أما الحق الذي يدور مع شخص[1] ويدور الشخص معه فهو صفة لذلك الشخص لا يتعداه. ومعنىٰ ذلك: أن قوله صِدْقٌ وعمله صالح، ليس المراد به أن غيره لا يكون[2] معه شيء من الحق.

وأيضاً، فالحقّ لا يدور مع شخص غير النبي ﷺ، ولو دار الحقّ مع عليّ حيثما دار لوجب أن يكون معصوماً كالنبي ﷺ، وهم من جهلهم يدَّعون ذلك، ولكن من عُلم أنه لم يكن بأولَىٰ بالعصمة من أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم[3]، [4] وليس فيهم من هو معصوم، عُلِم كذبهم، وفتاويه من جنس فتاوىٰ عمر وعثمان[4] ليس هو أَوْلَىٰ بالصواب منهم، ولا في أقوالهم من الأقوال المرجوحة أكثر مما في قوله[5]،
٢٤٢/٤ ولا كان ثناء النبي ﷺ ورضاه عنه بأعظم من ثنائه عليهم/ ورضائه عنهم[6]، بل لو قال القائل: إنه لا يعرف من النبي ﷺ أنه عتب علىٰ عثمان في شيء، وقد عتب علىٰ عليّ في غير موضع لما أَبْعَدَ، فإنه لما أراد أن يتزوج بنت[7] أبي جهل اشتكته[8] فاطمة لأبيها، وقالت: إنَّ الناس يقولون إنك لا تغضب لبناتك، فقام [9][رسول الله ﷺ][9] خطيباً وقال: **«إن بني المغيرة استأذنوني أن يزوِّجُوا ابنتهم عليَّ بن أبي طالب، وإني لا آذن ثم لا آذن، ثم لا آذن: إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلِّق ابنتي ويتزوج ابنتهم، فإنَّما فاطمة بضعة مني [يريبني ما رابها][10] ويؤذيني ما آذاها»** ثم ذكر صهراً له من بني عبد شمس فقال: **«حدَّثني فصدَّقني ووعدني فوفى لي»** والحديث[11] ثابت صحيح أخرجاه في الصحيحين[12].

وكذلك في الصحيحين[13] لما طرقه وفاطمة ليلا، فقال: **«ألا تصليان؟ فقال عليّ: إنَّما أنفسنا بيد الله إن شاء أن يبعثنا بعثنا، فانطلق وهو يضرب فخذه ويقول: ﴿وَكَانَ الإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً﴾»**[14].

٢٤٣/٤ وأمَّا الفتاوىٰ فقد أفتىٰ بأن[15] المتوفىٰ عنها زوجها وهي حامل[16] تعتد/ أبعد

---

(١) (ب) فقط: «الشخص». (٢) (أ)، (ب): «لم يكن».
(٣) «وغيرهم»: ساقطة من (أ)، (ب)، (هـ).
(٤ ـ ٤): ساقط من (أ)، (ب). (٥) (أ): «مما قالوه»؛ (ب): «مما قاله».
(٦) «ورضائه عنهم»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «ورضاه عنهم».
(٧) (ن) فقط: «بابنة». (٨) (ر): «اشتكت»؛ (ب): «واشتكته».
(٩ ـ ٩): زيادة في (ر)، (هـ)، (ص).
(١٠) «يريبني ما رابها»: ساقطة من (ن)، (م). وفي (ص): «ما أرابها».
(١١) (أ): «وحديث»؛ (ب): «وهو حديث». (١٢) مضىٰ هـٰذا الحديث من قبل (٢/ ٦١٠).
(١٣) «في الصحيحين»: ساقطة من (أ)، (ب). (١٤) مضىٰ هـٰذا الحديث من قبل (٢/ ٢٨٥).
(١٥) (أ)، (ب): «أن». (١٦) «وهي حامل»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: الحامل».

الأجلين، وهـٰذه الفُتْيَا كان قد أفتى بها أبو السنابل بن بعكك على عهد النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «**كذب أبو السنابل**»(١) وأمثال ذلك كثير. ثم بكل حال فلا يجوز أن يحكم بشهادته وحده، كما لا يجوز أن يحكم لنفسه.

الوجه السابع **الوجه السابع**: أنَّ ما ذكره عن فاطمة أمرٌ لا يليق بها، ولا يحتج بذلك إلَّا رجل جاهل يحسب أنه يمدحها وهو يجرحها؛ فإنه ليس فيما ذكره(٢) ما يوجب الغضب عليه؛ إذ لم يحكم - لو كان ذلك صحيحاً - إلَّا بالحق الذي لا يحل لمسلم أن يحكم بخلافه. ومن طلب أن يُحْكَمَ له بغير حكم الله ورسوله فغضب(٣) وحلف أن لا يكلِّم الحاكم ولا صاحب الحاكم، لم يكن هـٰذا مما يُحْمَد عليه(٤) ولا مما يذمّ به الحاكم، بل هـٰذا إلى أن يكون جرحاً أقرب منه إلى أن يكون مدحاً. ونحن نعلم أن

٤/ ٢٤٤ ما يُحكى عن فاطمة/ وغيرها من الصحابة من القوادح كثير منها كذب وبعضها كانوا فيه متأولين. وإذا كان بعضها ذنباً فليس القوم معصومين، بل هم مع كونهم أولياء الله ومن أهل الجنة لهم ذنوب يغفرها الله لهم. وكذلك ما ذكره من حلفها أنها لا تكلمه ولا صاحبه حتى تلقى أباها وتشتكي إليه، أمر لا يليق أن يُذكر عن فاطمة - رضي الله عنها -؛ فإن الشكوى إنَّما تكون إلى الله تعالى، كما قال العبد الصالح: ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [سورة يوسف: ٨٦]، وفي دعاء موسى - عليه السلام -: «اللهم لك الحمد، وإليك المشتكى، وأنت المستعان، وبك المستغاث، وعليك التكلان». وقال النبي ﷺ لابن عباس: «**إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله**»(٥)، ولم

---

(١) لم أجد هـٰذا اللفظ. وقصة سبيعة بنت الحارث الأسلمية التي توفي عنها زوجها سعد بن خولة وهي حامل ولما وضعت وخرجت من نفاسها تجملت للخطاب ولكن أبو السنابل بن بعكك أفتاها بأنها لا يجوز أن تتزوج حتى يمر عليها أربعة أشهر وعشراً فسألت النبي ﷺ فأفتاها بأنها قد حلَّت حين وضعت حملها وأمرها بالتزوج إن بدا لها. والحديث بألفاظ مختلفة عن عمر بن عبد الله الأرقم عن سبيعة الأسلمية رضي الله عنها في: البخاري ٥/ ٨٠ (كتاب المغازي، باب حدثني عبد الله بن محمد الجعفي باب رقم ١٠)؛ مسلم ٢/ ١١٢٢ (كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها بوضع الحمل)؛ سنن الترمذي ٢/ ٣٣٢ (كتاب الطلاق، باب ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها تضع).
وذكر ابن حجر في ترجمة أبي السنابل بن بعكك في «الإصابة» ٤/ ٩٦ أنَّ النبي ﷺ قال لسبيعة حين أتته: «بلى ولو رغم أنف أبي السنابل».

(٢) (أ)، (ب)، (و): «ذكر».

(٣) (ب) فقط: «ورسوله فامتنع فغضب.. والمعنى: فامتنع الحاكم فغضب.. إلخ».

(٤) (ن)، (م): «مما يحمده عليه».

(٥) الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما في: سنن الترمذي ٤/ ٧٦ (كتاب صفة القيامة، باب رقم ٢٢)، وقال الترمذي: «هـٰذا حديث حسن صحيح». وأوله فيه: «**يا غلام، إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك...**» الحديث. وهو في: المسند (ط. المعارف) ٤/ ٢٣٣، ٢٦٩ - ٢٧٠، ٢٨٦ - ٢٨٧.

يقل: سلني ولا استعن بي(١). وقد قال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ * وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [سورة الشرح: ٧، ٨].

ثم من المعلوم لكل عاقل أن المرأة(٢) إذا طلبت مالاً من ولي أمر(٣) فلم يعطها [إياه](٤) لكونها لا تستحقه عنده، وهو لم(٥) يأخذه ولم يعطه لأحد من/ أهله ولا ٤/ ٢٤٥
أصدقائه، بل أعطاه لجميع المسلمين، وقيل: إن الطالب غضب على الحاكم - كان غاية ذلك أنه غضب لكونه لم يعطه مالاً، وقال(٦) الحاكم: إنه لغيرك لا لك، فأي مدح للطالب في هذا الغضب؟ لو كان مظلوماً(٧) محضاً لم يكن غضبه إلَّا للدنيا. وكيف والتهمة عن(٨) الحاكم الذي لا يأخذ لنفسه أبعد من التهمة عن الطالب(٩) الذي يأخذ لنفسه، فكيف تحال(١٠) التهمة على من لا يطلب(١١) لنفسه مالاً، ولا تحال على من يطلب(١٢) لنفسه المال؟

وذلك(١٣) الحاكم يقول: إنَّما(١٤) أمنع لله لأني لا يحل لي أن آخذ المال من مستحقه فأدفعه إلى غير مستحقه، والطالب يقول: إنَّما أغضب لحظي القليل(١٥) من المال. أليس من يذكر [مثل](١٦) هذا عن فاطمة ويجعله من مناقبها جاهلاً؟

أوليس الله قد ذمَّ المنافقين الذين قال فيهم: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ * وَلَوْ / أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ٤/ ٢٤٦
وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [سورة التوبة: ٥٨، ٥٩] فذكر الله(١٧) قوماً رضوا إن أُعطوا، وغضبوا إن لم يُعطوا، فذمَّهم بذلك، فمن مدح فاطمة بما فيه شبه من هؤلاء ألا يكون(١٨) قادحاً فيها؟ فقاتل الله الرافضة، وانتصف لأهل البيت منهم؛ فإنهم ألصقوا بهم من العيوب(١٩) والشين ما لا يخفى على ذي عين!

---

(١) (ن)، (م): «سلني ولا استغفر لي»؛ (أ)، (ب)، (هـ): «سلني واستعن بي».
(٢) (أ)، (ب): «ومن المعلوم أن المرأة». (٣) (أ)، (ب)، (ص): «ولي الأمر».
(٤) «إياه»: ساقطة من (ن)، (م). (٥) «لم»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٦) «وقال»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «قال».
(٧) (ن)، (م)، (أ): «مطلوبا». (٨) (أ)، (ب): «عند».
(٩) (ن)، (م): «أبعد منها عن الطالب»؛ (ب): «أبعد من التهمة عند الطالب».
(١٠) (أ): «بحال». (١١) (أ)، (ب): «من لا يأخذ».
(١٢) (ن)، (م): «على من لا يطلب»، وهو خطأ. (١٣) (أ)، (ب): «وكذلك».
(١٤) (ن)، (م): «أنا». (١٥) (ر)، (هـ)، (ص)، (و): «لحظي لقليل»؛ (ب): «لحظ قليل».
(١٦) «مثل»: ساقطة من (ن)، (م). (١٧) لفظ الجلالة: ليس في (أ)، (ب).
(١٨) (أ): «لا يكون»؛ (هـ): «أن لا يكون»؛ (ر)، (ص): «ألا أن يكون»؛ (ب): «أفلا يكون».
(١٩) (ب) فقط: «من العيب».

ولو قال القائل: فاطمة لا تطلب إلّا حقها، لم يكن هـٰذا بأولىٰ من قول القائل: أبو بكر لا يمنع يهودياً ولا نصرانياً حقه فكيف يمنع سيدة نساء العالمين حقها؟ فإن الله تعالىٰ ورسوله ﷺ قد شهدا لأبي بكر أنه ينفق ماله لله، فكيف يمنع الناس أموالهم؟ وفاطمة ـ رضي الله عنها ـ قد طلبت من النبي ﷺ مالاً، فلم يعطها إياه. كما ثبت في الصحيحين عن عليّ ـ رضي الله عنه ـ في حديث الخادم لما ذهبت فاطمة إلىٰ النبي ﷺ تسأله خادماً، فلم يعطها خادماً وعلّمها التسبيح[(١)]. وإذا جاز أن تطلب من النبي ﷺ ما
٤/٢٤٧ / يمنعها [النبي ﷺ][(٢)] إياه ولا يجب عليه أن[(٣)] يعطيها إياه[(٤)]، / جاز أن تطلب
ظ ١٤٦ ذلك من أبي بكر خليفة رسول الله ﷺ، وعُلم أنها ليست معصومة أن تطلب مالا يجب إعطاؤها إياه. وإذا لم يجب عليه الإعطاء لم يكن مذموماً بتركه[(٥)] ما ليس بواجب وإن كان مباحاً. فأمّا[(٦)] إذا قدّرنا أن الإعطاء ليس بمباح، فإنه يستحق أن يُحمَد علىٰ المنع. وأما أبو بكر فلم يُعلم أنه منع أحداً حقه، [(٧)] ولا ظلم أحداً حقه[(٧)]: لا في حياة رسول الله ﷺ ولا بعد موته.

وكذلك ما ذكره من إيصائها أن تُدفن ليلاً ولا يُصَلّىٰ عليها أحد منهم، لا يحكيه عن فاطمة ويحتج به إلّا رجلٌ جاهلٌ يطرق علىٰ فاطمة ما لا يليق بها[(٨)]، وهـٰذا لو صحّ، لكان بالذنب المغفور أَوْلَىٰ منه بالسعي المشكور، فإن صلاة المسلم علىٰ غيره
٤/٢٤٨ زيادة خير تصل إليه، ولا يضر[(٩)] أفضل الخلق أن/ يصلّي عليه شر الخلق، وهـٰذا

---

(١) الحديث عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه في: البخاري ٥/ ١٩ (كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عليّ ابن أبي طالب)؛ مسلم ٤/ ٢٠٩١ ـ ٢٠٩٢ (كتاب الذكر والدعاء، باب التسبيح أول النهار وعند النوم). ونص الحديث في البخاري: حدثّنا عليّ أن فاطمة عليها السلام شكت ما تلقىٰ من أثر الرحىٰ فأتىٰ النبي ﷺ سَبْيٌ، فانطلقت فلم تجده، فوجدت عائشة فأخبرتها، فلما جاء النبي ﷺ أخبرته عائشة بمجيء فاطمة، فجاء النبي ﷺ إلينا وقد أخذنا مضجعنا فذهبت لأقوم، فقال: «على مكانكما» فقعد بيننا حتىٰ وجدت برد قدميه علىٰ صدري. وقال: «ألا أعلمكما خير مما سألتماني: إذا أخذتما مضاجعكما تكبّرا أربعاً وثلاثين وتسبحا ثلاثا وثلاثين وتحمدا ثلاثا وثلاثين، فهو خير لكما من خادم». والحديث في مواضع أخرىٰ في البخاري. وهو في: سنن أبي داود والترمذي والنسائي والدارمي والموطأ ومسند أحمد.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب). (٣) (أ)، (ب): «ولا يجب أن».

(٤) (ن) فقط: «أن يعطيها حقها إياه».

(٥) «بتركه»: كذا في (ن)، (و). وفي سائر النسخ: «بترك».

(٦) (أ)، (ب): «أما». (٧ ـ ٧): ساقط من (أ)، (ب).

(٨) في «المعجم الوسيط»: «طرق الكلام: عرض له وخاض فيه». وفي «لسان العرب»: «ومن أمثال العرب التي تضرب للذي يخلط في كلامه ويتفنن فيه قولهم: اطرقي وميشي».

(٩) (ن): «ولا يضير».

رسول الله ﷺ يصلي عليه [ويسلم عليه][(١)] الأبرار والفجار[(٢)] والمنافقون، وهٰذا إن لم ينفعه لم يضره، وهو يعلم أن في أمته منافقين، ولم ينه أحداً من أمته عن[(٣)] الصلاة عليه، بل أمر[(٤)] الناس كلهم بالصلاة والسلام عليه، مع أن فيهم المؤمن والمنافق، فكيف يُذكر في معرض الثناء عليها والاحتجاج لها[(٥)] مثل هٰذا الذي لا يحكيه ولا يحتج به[(٦)] إلَّا مفرط في الجهل، ولو وصَّىٰ[(٧)] موصٍ بأن المسلمين لا يصلون عليه لم تنفَّذ وصيته، فإن صلاتهم عليه خيرٌ له بكل حال.

ومن المعلوم أن إنساناً لو ظلمه ظالم، فأوصىٰ بأن لا يصلِّي عليه ذلك الظالم، لم يكن هٰذا من الحسنات التي يُحمَد عليها، ولا هٰذا مما أمر الله به ورسوله. فمن يقصد مدح فاطمة وتعظيمها، كيف يذكر مثل هٰذا الذي لا مدح فيه، بل المدح في خلافه، كما دلَّ علىٰ ذلك الكتاب والسنة والإجماع. !

وأمَّا قوله: «ورووا جميعاً أن النبي ﷺ قال: يا فاطمة إنَّ الله يغضب لغضبك، ويرضىٰ لرضاك»، فهٰذا كذبٌ منه، ما رووا[(٨)] هٰذا / عن النبي ﷺ، ولا يُعرف ٤/٢٤٩
هٰذا في شيء من كتب الحديث المعروفة، ولا له إسناد معروف[(٩)] عن النبي ﷺ: لا صحيح ولا حسن. ونحن إذا شهدنا لفاطمة بالجنة، وبأن الله يرضىٰ عنها، فنحن لأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ[(١٠)] وطلحة والزبير وسعيد[(١١)] وعبد الرحمٰن [بن عوف][(١٢)] بذلك نشهد، ونشهد بأنَّ[(١٣)] الله تعالىٰ أخبر برضاه عنهم في غير موضع، كقوله تعالىٰ: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [سورة التوبة: ١٠٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [سورة الفتح: ١٨]. وقد ثبت أن النبي ﷺ توفي وهو عنهم راض، ومن رضي الله عنه ورسوله لا يضره غضب أحد من الخلق عليه[(١٤)] كائناً من كان، بل من[(١٥)] رضي الله عنه ورضي عن الله، يكون رضاه موافقاً لرضا الله، (*

---

(١) «ويسلم عليه»: ساقطة من (ن)، (م)، (و)، (هـ). وفي (ص)، (ر): «ويسلم».
(٢) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (ن)، (م)، (و): «ولم ينه أحدا منهم عن».
(٤) (أ)، (ب): «بل قال وأمر».
(٥) (ن)، (م)، (و): «والاحتجاج به».
(٦) «ولا يحتج به»: كذا في (ب) فقط. وفي سائر النسخ: «ويحتج به».
(٧) (ب) فقط: «أوصىٰ».
(٨) (ن)، (م): «ما روىٰ».
(٩) (أ)، (ب): «ولا الإسناد معروف».
(١٠) «وعلىٰ»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١١) «وسعيد»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «وسعد». والمقصود بالأول: سعيد بن زيد، وبالثاني: سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنهما -.
(١٢) «بن عوف»: زيادة في (أ)، (ب).
(١٣) «بذلك نشهد ونشهد بأن»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «بذلك أشهد وأشهد لأن».
(١٤) «عليه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٥) (ب) فقط: «ولأن من».
(*-*): ما بين النجمتين ساقط من (ب) فقط.

فإنَّ الله راضٍ عنه، فهو موافق لما يرضى الله*، وهو راضٍ عن الله، فحكم الله(١)
٤/ ٢٥٠ موافق لرضاه، / وإذا رضوا بحكمه غضبوا لغضبه، فإن من رضي بغضب غيره(٢) لزم أن يغضب لغضبه، فإن الغضب إذا كان مرضيا لك، فعلت ما هو مرضٍ لك، وكذلك الرب [تعالى - وله المثل الأعلى](٣) إذا رضي عنهم غضب لغضبهم؛ إذ هو راضٍ بغضبهم.

وأما قولهم: «رووا جميعاً أن فاطمة بضعة مني من آذاها آذاني، ومن آذاني آذى الله»، فإن هذا الحديث لم يرو بهذا اللفظ، بل [روي] بغيره(٤)، كما روي في سياق حديث(٥) خطبة عليّ لابنة أبي جهل، لما قام النبي ﷺ خطيباً فقال: «**إنّ بني هشام بن المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب، وإني لا آذن، ثم لا آذن، ثم لا آذن، إنّما فاطمة بضعة مني يريبني ما رابها، ويؤذيني ما آذاها، إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم**»، وفي رواية: «**إني أخاف أن تفتن(٦) في دينها**» ثم ذكر صهراً له من بني عبد شمس فأثنى عليه في مصاهرته إياه فقال(٧): «**حدَّثني فصدقني، ووعدني فوفى لي. وإني لست أحلّ حراماً، ولا أحرّم حلالاً، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله مكاناً واحداً أبداً**»(٨). رواه البخاري ومسلم [في الصحيحين](٩) من
٤/ ٢٥١ / رواية عليّ بن الحسين والمسور بن مخرمة(١٠)، فسبب الحديث خطبة عليّ - رضي الله عنه -

(١) (أ): «وهو راض عن الله بحكم الله»؛ (ب): «فهو راض عن الله بحكم الله».
(٢) (ن)، (م): «من رضى برضا غيره». (٣) ما بين المعقوفتين زيادة في (أ)، (ب).
(٤) (ن)، (م)، (و): «بل غيره». (٥) (أ)، (ب): «كما ذكر في حديث».
(٦) (أ)، (ب): «تفتتن». (٧) «فقال»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «قال».
(٨) (أ)، (ب): «عند رجل واحد أبدا». (٩) «في الصحيحين»: ساقطة من (ن)، (م).
(١٠) سبق الحديث في هذا الجزء (٢/ ٢٨٥) ورواية علي بن الحسين هي عن المسور بن مخرمة في: مسلم ٤/ ١٩٠٣ (كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة)، وفيه: . . . أن علي بن الحسين حدَّثه أنهم حين قدموا المدينة من عند يزيد بن معاوية، مقتل الحسين بن علي رضي الله عنهما، لقيه المسور بن مخرمة. . الحديث. وفيه: إن علي بن أبي طالب خطب بنت أبي جهل على فاطمة، فسمعت رسول الله ﷺ وهو يخطب الناس في ذلك على منبره هذا، وأنا يومئذ محتلم، فقال: «**إن فاطمة مني، وإني أتخوف في دينها**» قال: ثم ذكر صهرا له من بني عبد شمس فأثنى عليه في مصاهرته فأحسن قال: «**حدثني فصدقني ووعدني فأوفى لي. وإني لست أحرم حلالاً ولا أحل حراماً، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله ﷺ وبنت عدو الله مكانا واحداً أبداً**». قال النووي في شرحه على مسلم ١٦/ ٢ - ٤: «قال العلماء في هذا الحديث تحريم إيذاء النبي ﷺ بكل حال وعلى كل وجه، وإن تولد ذلك الإيذاء مما كان أصله مباحاً وهو حيّ، وهذا بخلاف غيره. قالوا: وقد أعلم ﷺ بإباحة نكاح بنت أبي جهل لعليّ بقوله ﷺ: «**لست أحرم حلالاً**»، ولكن نهى عن الجمع بينهما؛ لعلتين منصوصتين: **إحداهما**: أن ذلك يؤدي إلى أذى فاطمة. ~~فيتأذى حينئذ النبي ﷺ فيهلك من آذاه~~. فنهى عن ذلك لكمال شفقته على علي وعلى فاطمة. **والثانية**: خوف الفتنة عليها بسبب الغيرة . . . ويحتمل أن المراد: تحريم جمعهما، ويكون معنى: «لا أحرم حلالاً»؛ أي: لا أقول شيئاً يخالف حكم الله، فإذا أحل شيئاً لم أحرمه وإذا حرمه لم أحلله ولم أسكت عن تحريمه؛ لأن سكوتي تحليل له ويكون من جملة محرمات النكاح الجمع بين بنت نبي الله وبنت عدو الله».

لابنة أبي جهل، والسبب داخلٌ في اللفظ قطعاً؛ إذ اللفظ الوارد على سبب[١] لا يجوز إخراج سببه منه[٢]، بل السبب يجب دخوله بالاتفاق.

وقد قال في الحديث: «**يريبني ما رابها، ويؤذيني ما آذاها**» ومعلوم قطعاً أن خطبة ابنة أبي جهل عليها رابها وآذاها، والنبي ﷺ/ رابه ذلك وآذاه، فإن كان هذا ٢٥٢/٤ وعيداً[٣] لاحقاً بفاعله، لزم أن يلحق هذا الوعيد عليَّ بن أبي طالب، وإن لم يكن وعيداً لاحقاً بفاعله، كان أبو بكر أبعد عن الوعيد من عليّ.

وإن قيل: إنَّ عليّاً تاب من تلك الخطبة ورجع عنها.

قيل: فهذا يقتضي أنه غير معصوم. وإذا جاز أن من راب[٤] فاطمة وآذاها، يذهب ذلك بتوبته، جاز أن يذهب بغير ذلك من الحسنات الماحية، فإن ما هو أعظم من هذا الذنب تذهبه الحسنات الماحية والتوبة والمصائب المكفِّرَة؛ وذلك أن هذا الذنب ليس من الكفر الذي لا يغفره الله إلَّا بالتوبة، ولو كان كذلك لكان عليٌّ ـ والعياذ بالله ـ قد ارتدَّ عن [دين][٥] الإسلام في حياة النبي ﷺ. ومعلوم أن الله تعالى نزَّه عليّاً من ذلك. والخوارج الذين قالوا: إنه ارتدَّ بعد موت النبي ﷺ، لم يقولوا: إنه ارتد في حياته، ومن ارتد فلا بد[٦] أن يعود إلى الإسلام أو يقتله النبي ﷺ، وهذا لم يقع. وإذا كان هذا الذنب هو مما دون الشرك فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [سورة النساء: ٤٨].

٢٥٣/٤ / وإن قالوا بجهلهم: إن هذا الذنب كفرٌ[٧] ليكفِّروا[٨] بذلك أبا بكر، لزمهم تكفير عليّ، واللازم باطل فالملزوم مثله. وهم دائماً/ يعيبون أبا بكر وعمر وعثمان، ص ١٤٧ بل[٩] ويكفِّرونهم بأمور[١٠] قد صدر من عليّ ما هو مثلها أو أبعد عن العذر منها، فإن كان مأجوراً أو معذوراً فهم أَوْلَى بالأجر والعذر، وإن قيل باستلزام الأمر الأخف فسقاً أو كفراً، كان استلزام الأغلظ لذلك أَوْلَى.

وأيضاً فيقال: إن فاطمة ـ رضي الله عنها ـ إنَّما عظم أذاها لما في ذلك من أذى أبيها، فإذا دار الأمر بين أذى أبيها وأذاها[١١] كان الاحتراز عن أذى أبيها أوجب.

---

(١) (أ)، (ب): «على السبب». (٢) (ص): «عنه». (٣) (ن) فقط: «وعدا».
(٤) (ص): «أراب». (٥) «دين»: زيادة في (ر)، (هـ)، (ص)، (و).
(٦) (ب) فقط: «إذا من ارتد في حياته ﷺ فلا بد...». (٧) (ص): «إنه إذا أذنب كفر».
(٨) (ن): «فكفروا»؛ (و)، (م): «وكفروا». (٩) «بل»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٠) (ن) فقط: «بالآخر»، وهو تحريف. (١١) (ن)، (م): «بين أذاها وأذى أبيها».

وهٰذا حال أبي بكر وعمر، فإنهما احترزا عن(١) أن يؤذيا أباها أو يريباه(٢) بشيء، فإنه عهد عهداً وأمر بأمرٍ(٣)، فخافا إن غيّرا عهده وأمره أن يغضب لمخالفة أمره وعهده ويتأذىٰ بذلك. وكل عاقل يعلم أن رسول الله ﷺ إذا حكم بحكم، وطلبت فاطمة أو غيرها ما يخالف ذلك الحكم، كان مراعاة حكم النبي ﷺ أَوْلَىٰ، فإن طاعته
٤/ ٢٥٤ واجبة، ومعصيته محرَّمة، ومن تأذّىٰ لطاعته كان مخطئاً في/ تأذِّيه بذلك، وكان الموافق لطاعته مصيباً في طاعته. وهٰذا بخلاف من آذاها لغرض نفسه(٤) لا لأجل طاعة الله ورسوله.

ومن تدبّر حال أبي بكر في رعايته لأمر النبي ﷺ، وأنه إنَّما قصد طاعة الرسول ﷺ لا أمراً(٥) آخر، يحكم أن حاله أكمل وأفضل [وأعلىٰ](٦) من حال عليّ رضي الله عنه، وكلاهما سيد كبير من أكابر أولياء الله المتقين، وحزب الله المفلحين، [وعباد الله الصالحين](٧)، ومن السابقين الأوَّلين، ومن أكابر المقربين، الذين يشربون بالتسنيم. ولهٰذا كان أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ يقول: «والله لقرابة رسول الله ﷺ أحبّ إليّ أن أصل من قرابتي»(٨). وقال: «ارقبوا محمداً ﷺ في أهل بيته» رواه البخاري عنه(٩).

٤/ ٢٥٥ / لكن المقصود أنه لو قُدِّر أن أبا بكر آذاها، فلم يؤذها لغرض نفسه بل ليطيع الله ورسوله، ويوصِّل الحق إلىٰ مستحقه. وعليٌّ ـ رضي الله عنه ـ كان قصده أن يتزوج عليها، فله في أذاها غرض، بخلاف أبي بكر. فعُلِم أن أبا بكر كان أبعد أن يُذمَّ بأذاها من عليّ، وأنه إنَّما قصد طاعة الله ورسوله بما لا حظّ له فيه، بخلاف عليّ؛ فإنه كان له(١٠) حظ فيما رابها به. وأبو بكر كان من جنس من هاجر إلىٰ الله ورسوله، وهٰذا لا يشبه من

---

(١) «عن»: ساقطة من (ب).
(٢) (أ)، (ب): «يريبانه».
(٣) (أ)، (ب): «وأمر أمرا».
(٤) (أ): «لغرض لعينه»؛ (ب): «لغرض بعينه».
(٥) (أ)، (ب)، (ص)، (هـ)، (ر): «لا لأمر».
(٦) «وأعلىٰ»: ساقطة من (ن)، (م).
(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٨) (أ)، (ب)، (ص): «إليّ من أصل قرابتي». وهٰذه العبارة جزء من الحديث الذي سبق إيراده عن رسول الله ﷺ لا يورث وأن ما تركه صدقة (انظر هٰذا الجزء ٢/ ٦٣٩، ٦٦٠). وجاءت هٰذه العبارات في: البخاري ٥/ ٢٠ (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب قرابة رسول الله..)، ٥/ ٩٠ (كتاب المغازي، باب حديث بني النضير..)، ٥/ ١٣٩ ـ ١٤٠ (كتاب المغازي، باب غزوة خيبر). وهو في مواضع أخرىٰ. وانظر ما سبق: (٢/ ٦٦٠).
(٩) الحديث عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في: البخاري ٥/ ٢١ (كتاب فضائل أصحاب النبي، باب مناقب قرابة رسول الله)، ٥/ ٢٦ (كتاب فضائل أصحاب النبي، باب مناقب الحسن والحسين).
(١٠) (ن)، (م): «فإنه لو كان له». وهو تحريف.

كان مقصوده امرأة يتزوجها[1] . والنبي ﷺ يؤذيه ما يؤذي فاطمة إذا لم يعارض ذلك أمر الله تعالىٰ، فإذا أمر الله تعالىٰ بشيء فعله، وإن كان تأذَّىٰ من تأذِّىٰ من أهله وغيرهم، وهو في حال طاعته لله يؤذيه ما يعارض[2] طاعة الله ورسوله. وهـٰذا الإطلاق كقوله: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن عصى أميري فقد عصاني»[3] ثم قد بيَّن ذلك بقوله ﷺ: / «إنَّما ٤/ ٢٥٦
الطاعة في المعروف»[4]. فإذا كانت طاعة أمرائه أطلقها ومراده بها الطاعة في المعروف، فقول: «من آذاها فقد آذاني» يحمل على الأذىٰ في المعروف بطريق الأوْلَىٰ والأحرىٰ؛ لأنَّ طاعة أمرائه فرض، وضدها معصية كبيرة. وأما فعل ما يؤذي فاطمة فليس هو بمنزلة معصية أمر النبي[5] ﷺ، وإلَّا لزم أن يكون عليّ قد[6] فعل ما هو أعظم[7] من معصية الله ورسوله، فإن معصية أمرائه معصيته، ومعصيته معصية الله[8]. [9] ثم إذا عارض معارض وقال: أبو بكر وعمر وليا الأمر، والله قد أمر بطاعة أولي[10] الأمر، وطاعة ولي الأمر طاعة لله ومعصيته معصية لله[11][9]، فمن سخط أمره وحكمه فقد سخط أمر الله وحكمه.

ثم أخذ يشنِّع على عليّ وفاطمة ـ رضي الله عنهما ـ بأنهما ردَّا أمر الله، وسخطا حكمه، وكرها ما أرضىٰ الله؛ لأن الله يرضيه طاعته وطاعة ولي الأمر، فمن كره طاعة وليّ الأمر فقد كره رضوان الله، والله يسخط/ لمعصيته، ومعصية ولي الأمر ٤/ ٢٥٧

---

(١) بعد كلمة «يتزوجها» يوجد بياض في (ر)، (ص)، (هـ). وكتب في هامش (ر): «قال في هامش الأصل: وجد في الأصل هكذا». وفي هامش (ص): «بياض في الأصل».

(٢) (أ): «وهو في حال طاعة الله ما يؤذيه ما يعارض»؛ (ب): «فهو في حال طاعة الله يؤذيه ما يعارض». والمثبت هو الذي في سائر النسخ إلا أن فيها: «لا يؤذيه»، وهو خطأ.

(٣) جاء الحديث مختصراً ومطولاً ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ عن أبي هريرة ﷺ في: البخاري ٩/ ٦١ (كتاب الأحكام، باب قول الله تعالى: أطيعوا الله وأطيعوا الرسول..)؛ مسلم ٣/ ١٤٦٥، ١٤٦٦ (كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية)؛ سنن النسائي ٧/ ١٣٨ (كتاب البيعة، باب الترغيب في طاعة الإمام)، ٨/ ٢٤٣ (كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من فتنة المحيا)؛ سنن ابن ماجه (١/ ٤) (المقدمة، باب اتّباع سنة رسول الله ﷺ)، ٢/ ٩٥٤ (كتاب الجهاد، باب طاعة الإمام)؛ المسند (ط. المعارف) ١٣/ ٥٢، ١٧٣ ـ ١٧٤، ١٤/ ٧٦، ١٦/ ٣٩ ـ ٤٠، ١٧/ ١٠٧، ١٨/ ٩٥؛ المسند (ط. الحلبي) ٢/ ٤٦٧، ٤٧١، ٥١١.

(٤) سبق هـٰذا الحديث فيما مضىٰ (٢/ ٤٦١). (٥) (أ)، (ب): «أمر رسول الله».

(٦) «قد»: ساقطة من (أ)، (ب). (٧) «أعظم»: ساقطة من (أ)، (ب).

(٨) (ر)، (و)، (هـ): «معصية الله». (٩ ـ ٩): ساقط من (م). (١٠) (ب) فقط: «ولي».

(١١) (ن): «وطاعته طاعة لله ورسوله ومعصيته معصية»؛ (ب): «وطاعة ولي الأمر طاعة الله ومعصيته معصية الله».

معصيته، فمن اتّبع معصية ولي الأمر فقد اتّبع ما أسخط الله وكره رضوانه. وهـٰذا التشنيع[١] ونحوه[٢] علىٰ عليّ وفاطمة - رضي الله عنهما - أوجه من تشنيع الرافضة علىٰ أبي بكر وعمر؛ وذلك لأنّ[٣] النصوص الواردة عن النبي ﷺ في طاعة ولاة الأمور، ولزوم الجماعة[٤]، والصبر علىٰ ذلك مشهورة كثيرة، بل لو قال قائل: إنّ النبي ﷺ أمر بطاعة ولاة الأمور وإن استأثروا، والصبر علىٰ جَوْرهم، وقال: «**إنّكم ستلقون بعدي أثَرَة، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض**»[٥] وقال: «**أدّوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم**»[٦] وأمثال ذلك. فلو قُدِّر أن أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - كانا ظالمين مستأثرين بالمال لأنفسهما، لكان[٧] الواجب مع ذلك طاعتهما والصبر علىٰ جورهما.

ثم لو[٨] أخذ هـٰذا القائل يقدح في عليّ وفاطمة رضي الله عنهما ونحوهما بأنهم لم يصبروا ولم يلزموا الجماعة، بل جزعوا وفرّقوا الجماعة، وهـٰذه معصية عظيمة - لكانت
٤/٢٥٨ هـٰذه الشناعة أوجه من تشنيع/ الرافضة علىٰ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فإن أبا بكر وعمر لا تقوم حجّة بأنهما تركا واجباً، ولا فعلا محرماً أصلاً، بخلاف غيرهما، فإنه قد تقوم الحجّة بنوع من الذنوب التي لم يفعل مثلها أبو بكر ولا عمر. وما ينزّه علي وفاطمة رضي الله عنهما عن ترك واجب أو فعل محظور، إلّا وتنزيه أبي بكر وعمر أَوْلَىٰ بكثير، ولا يمكن أن تقوم شبهة[٩] بتركهما واجباً أو تعدّيهما حدّاً، إلّا والشبهة[١٠] التي تقوم في عليّ وفاطمة أقوىٰ وأكبر[١١]، فطلب الطالب مدح عليّ وفاطمة رضي الله عنهما إما بسلامتهما من الذنوب، وإما بغفران الله لهما، مع القدح في أبي بكر وعمر بإقامة الذنب والمنع من المغفرة، من أعظم الجهل والظلم، وهو أجهل وأظلم ممن يريد مثل ذلك في عليّ ومعاوية رضي الله عنهما، إذا أراد مدح معاوية رضي الله عنه، والقدح في عليّ رضي الله عنه.

---

(١) «وهـٰذا التشنيع»: كذا في (أ)، (ب). وفي سائر النسخ: «كان هـٰذا التشنيع».
(٢) «ونحوه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٣) (أ)، (ب): «أن». (٤) (ن)، (م): «ولزوم الطاعة».
(٥) سبق هـٰذا الحديث مختصراً فيما مضىٰ في هـٰذا الكتاب (١/ ٧٣)، ٢/ ٤٦٤).
(٦) سبق هـٰذا الحديث مطولاً فيما مضىٰ (١/ ٧٣)، ونصه هناك: «**إنكم سترون بعدي أثرة وأموراً تنكرونها**». قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «**أدوا إليهم حقهم، وسلوا الله حقكم**».
(٧) (أ)، (ب): «كان». (٨) «لو»: في (ب) فقط. وإثباتها يقتضيه السياق.
(٩) (أ)، (ب): «حجة». (١٠) (أ): «والسنة»؛ (ب): «والحجة».
(١١) (أ)، (ب)، (ن)، (م)، (و): «وأكثر».

الوجه الثامن[١]: أنَّ قوله: «لو كان هـٰذا الخبر صحيحاً حقًّا لما جاز له ترك[٢] البغلة والسيف والعمامة عند عليٍّ والحكم له بها[٣] لما ادَّعاها العباس». الوجه الثامن

٤/ ٢٥٩ **فيُقال**: ومن نقل[٤] أن أبا بكر وعمر حكما بذلك لأحد، أو تركا ذلك/ عند أحـد، على أن ذلك ملك له[٥]، فهـٰذا من أبيَن الكذب عليهما، بل غاية ما في هـٰـذا[٦] أن يُترك عند من يُترك/ عنده، كما تركا صدقته[٧] عند عليٍّ والعباس ظ ١٤٧ ليصرفاها[٨] في مصارفها الشرعية.

وأما قوله: «ولكان أهل البيت الذين طهَّرهم الله في كتابه مرتكبين ما لا يجوز».

فيُقال له: أولاً: إنَّ الله ـ تعالىٰ ـ لم يخبر أنه طهَّر جميع أهل البيت وأذهب عنهم الرجس، فإن هـٰذا كذب على الله. كيف ونحن نعلم أن في[٩] بني هاشم من ليس بمطهَّر من الذنوب، ولا أذهب عنهم الرجس، لا سيما عند الرافضة، فإنَّ[١٠] عندهم كل من كان من بني هاشم يحب أبا بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ فليس[١١] بمطهَّر، والآية[١٢] إنَّما قال فيها: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [سورة الأحزاب: ٣٣]. وقد تقدَّم أن هـٰذا مثل قوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [سورة المائدة: ٦]،/ وقوله: ٤/ ٢٦٠ ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة النساء: ٢٦]، ونحو ذلك مما فيه بيان أن الله يحب ذلك لكم، ويرضاه لكم، ويأمركم به، فمن فعله حصل له هـٰذا المراد المحبوب المرضي[١٣]، ومن لم يفعله لم يحصل له ذلك.

وقد بُسط هـٰذا في غير هـٰذا الموضع، وبُيِّنَ أن هـٰذا ألزم[١٤] لهـٰؤلاء الرافضة القدرية؛ فإن عندهم [أن][١٥] إرادة الله بمعنىٰ أمره، لا بمعنىٰ أنه يفعل ما أراد، فلا

---

(١) «الثامن»: كذا في (ب) فقط، وهو الصواب. وفي سائر النسخ: «الخامس».
(٢) (أ): «حقا أن يخلف»؛ (ب): «حقا لما جاز له أن يترك».
(٣) (ب) فقط: «عند عليٍّ حين حكم له بها».
(٤) (ن) فقط: «وقال ومن يقل».
(٥) «علىٰ أن ذلك ملك له»: كذا في (ص). وفي (ب): «علىٰ أن يكون ملكاً له». وفي سائر النسخ: «علىٰ أن ذلك ملكا له».
(٦) (أ)، (ب): «بل غاية هذا».
(٧) (ص): «أن تترك عند من تترك عنده كما تركت الصدقة»؛ (أ)، (ب): «أن يترك عند من ترك عنده، كما تركا صدقته».
(٨) (ن)، (م): «ليصرفانها».
(٩) (أ)، (ب): «أن من».
(١٠) (ب) فقط: «لأن».
(١١) (أ)، (ب): «ليس».
(١٢) (أ)، (ب): «ولأنه».
(١٣) «المرضىٰ»: ساقطة من (أ)، (ب).
(١٤) (ن)، (م): «لزم»؛ (ص): «إلزام».
(١٥) «أن»: زيادة في (أ)، (ب).

يلزم إذا أراد الله تطهير أحد أن يكون ذلك قد تطهّر، ولا يجوز عندهم أن يطهِّر الله أحداً(١)، [بل من أراد الله تطهيره، فإن شاء طهَّر نفسه، وإن شاء لم يطهرها](٢)، ولا يقدر الله عندهم على تطهير أحد.

وأمَّا قوله: «لأنَّ(٣) الصدقة محرَّمة عليهم».

فيُقال له(٤): أوَّلاً المحرَّم عليهم صدقة الفرض، وأما صدقات(٥) التطوع فقد كانوا يشربون من المياه المسبَّلة بين مكة والمدينة، ويقولون: إنَّما حُرِّمَ علينا الفرض، ولم يحرَّم علينا التطوع. وإذا جاز أن ينتفعوا بصدقات الأجانب التي هي التطوع، فانتفاعهم بصدقة النبي ﷺ أَوْلَىٰ وأحرىٰ؛ فإنَّ هـٰذه الأموال لم تكن زكاة مفروضة
٤/ ٢٦١ علىٰ النبي ﷺ، وهي أوساخ الناس التي حُرِّمَت عليهم(٦)، / وإنَّما هي من الفيء الذي أفاءه الله علىٰ رسوله، والفيء حلال لهم، والنبي ﷺ جعل ما جعله الله له من الفيء صدقة؛ إذ غايته(٧) أن يكون ملكاً للنبي ﷺ تصدَّق به علىٰ المسلمين، وأهل بيته أحق بصدقته؛ فإنَّ الصدقة [علىٰ المسلمين صدقة، والصدقة](٨) علىٰ القرابة صدقة وصِلَة.

الوجه التاسع

الوجه التاسع(٩): في معارضته بحديث(١٠) جابر رضي الله عنه فيُقال: جابر لم يدّع حقّاً لغيره(١١) يُنتزع من ذلك الغير ويُجعل له(١٢)، وإنَّما طلب شيئاً من بيت المال يجوز للإمام أن يعطيه إياه، ولو لم يعده به النبي ﷺ، فإذا وعده به كان أَوْلَىٰ بالجواز، فلهـٰذا لم يفتقر إلىٰ بيِّنة. ومثال هـٰذا: أن يجيء شخص إلىٰ عقار بيت المال فيدَّعيه لنفسه خاصة، فليس للإمام أن ينزعه من بيت المال ويدفعه إليه بلا حجة شرعية، وآخر طلب شيئاً من المال المنقول(١٣) الذي يجب قسمه(١٤) علىٰ المسلمين [من مال
٤/ ٢٦٢ بيت المال](١٥)؛ فهذا يجوز أن يُعطىٰ بلا بيِّنة(١٦). ألا ترىٰ أنَّ صدقة/ رسول الله ﷺ

---

(١) (أ)، (ب): «أن يطهر أحد أحداً»؛ (ص): «أن يطهر أحداً».
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م)، (و).
(٣) (أ)، (ب): «إن». (٤) (ن)، (م): «لهم». (٥) (أ)، (ب)، (ص): «صدقة».
(٦) (ن)، (م)، (ص)، (هـ)، (ر): «عليه». (٧) (أ)، (ب): «أو غايته».
(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م).
(٩) «التاسع»: كذا في (ب) فقط. وفي سائر النسخ: «السادس».
(١٠) (أ)، (ب): «الحديث». (١١) (أ)، (ب): «لغير».
(١٢) (ص): «ويبيحه له». (١٣) (ن)، (م): «المنفق». (١٤) (ن)، (م): «قسمته».
(١٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ن)، (م). (١٦) (أ)، (ب): «بغير بيّنة».

الموقوفة، وصدقة غيره من المسلمين(١) لا يجوز لأحد [من المسلمين] أن يملك أصلها(٢)، ويجوز أن يُعطى من ريعها ما ينتفع به، فالمال الذي أُعطي منه جابر هو المال الذي يقسَّم بين المسلمين، بخلاف أصول المال.

ولهذا كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يعطيان العباس [وبنيه](٣) وعلياً(٤) والحسن والحسين وغيرهم من بني هاشم أعظم مما أعطوا جابر [بن عبدالله](٥) من المال الذي يقسّم بين الناس، وإن لم يكن(٦) معهما وعد من النبي ﷺ.

فقول هؤلاء الرافضة الجهّال: إن جابر [بن عبد الله] أخذ(٧) مال المسلمين من غير بيّنة(٨) بل بمجرد الدعوى، كلام من لا يعرف حكم الله، لا في هذا ولا في ذاك؛ فإن المال الذي أُعطي [منه](٩) جابر مال يجب قسمته(١٠) بين المسلمين.

وجابر أحد المسلمين، وله حقٌّ فيه، وهو/ أحد الشركاء، والإمام إذا أعطى أحد المسلمين(١١) من مال الفيء ونحوه من مال المسلمين، لا يُقال: إنه أعطاه مال المسلمين من غير بيِّنة؛ لأنَّ القسم بين المسلمين وإعطاءهم لا يفتقر إلى بيِّنة، بخلاف من يدَّعي أصل المال له دون المسلمين(١٢). ٤/ ٢٦٣

نعم، الإمام يقسّم المال باجتهاده في التقدير، والنبي ﷺ كان يقسّم المال بالحثيات. وكذلك رُوي عن عمر رضي الله عنه، وهو نوع من الكيل باليد. وجابر ذكر أن النبي ﷺ وعده بثلاث حثيات(١٣)، وهذا أمرٌ معتاد مثله من النبي ﷺ، فلم يذكر

---

(١) (أ)، (ب): «على المسلمين».
(٢) (ن)، (م): «لا تجوز لأحد أن يملك أصلها»؛ (أ)، (ب): «لا يجوز لأحد تملّك أصلها».
(٣) «وبنيه»: ساقطة من (أ)، (ب)، (ن)، (م)، (و).
(٤) «وعليا»: ساقطة من (ص). وفي (أ)، (ب): «وعليّ».
(٥) (ن)، (م): «مما أعطوا جابراً». (٦) (ن): «ولم يكن». (٧) (ن)، (م): «إن جابراً أخذ».
(٨) (أ)، (ب): «بلا بينة». (٩) «منه»: ساقطة من (ن)، (م). (١٠) (أ)، (ب)، (و): «قسمه».
(١١) (أ): «لا يعطي أحداً»؛ (ب): «إذا أعطى أحداً».
(١٢) حديث جابر نصه في: البخاري ٣/ ٩٦ (كتاب الكفالة، باب من تكفّل عن ميت دينا)، عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: **«لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا»**. فلم يجئ مال البحرين حتى قُبض النبي ﷺ، فلما جاء مال البحرين أمر أبو بكر فنادى: من كان له عند النبيِّ ﷺ عدةٌ أو دينٌ فليأتنا به، فأتيته فقلت: إنَّ النبي ﷺ قال لي: كذا وكذا. فحثى لي حَثْيَةً، فعددتها فإذا هي خمسمائة، وقال: خذ مثليها». وجاء الحديث مفصلاً وفيه قول جابر: «فحثا لي ثلاثا» في: البخاري ٤/ ٩٠ - ٩١ (كتاب فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين)، ٤/ ٩٨ (كتاب الجزية والموادعة، باب ما أقطع النبي ﷺ من البحرين)؛ المسند (ط. الحلبي) ٣/ ٣١٠.
(١٣) وهو قوله ﷺ: **«أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا»**.

إلَّا ما عُهِدَ من النبي ﷺ مثله، وما يجوز الاقتداء به فيه، فأعطاه حثية، ثم نظر عددها فأعطاه بقدرها مرتين، تحرّياً لما ظنَّه موافقاً لقول النبي ﷺ في القَسْمِ، فإنَّ
٤/ ٢٦٤ / الواجب موافقته بحسب الإمكان، فإن أمكن العلم وإلَّا اتّبع ما أمكن من التَّحري والاجتهاد.

أمَّا قصة فاطمة رضي الله عنها فما ذكروه من دعواها الهبة والشهادة المذكورة ونحو ذلك، لو كان صحيحاً لكان بالقدح فيمن يحتجون له أشبه منه(١) بالمدح(٢).

* * *

تم الجزء الثاني بحمد الله، ويليه الجزء الثالث ـ إن شاء الله ـ وأوَّلُه:

(فصل): قال الرافضي: وقد روي عن الجماعة كلهم أن النبي ﷺ قال في حق أبي ذر ما أقلَّت الغبراء.. إلخ».

(١) «منه»: ساقطة من (أ)، (ب).
(٢) (أ)، (ب): «بالمدح والله المستعان»؛ (و): «بالمدح له».

فهرس موضوعات الجزء الثاني
من كتاب «منهاج السنة النبوية»

الموضوع الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

* * *